حماية الأكراد

`

الدكتور عبدالمصور بارزاني

بسم الله الرحمن الرحيم

,, رب إشرح لي صدري ويسر لي أمري
وأحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي ,, .

(صدق الله العظيم)

إهداء:

إلى والدتي

ح. ب. ع. م.

إعترافا متواضعا بالجميل

مقدمة الطبعة العربية

بعد حصولي على شهادة الدكتوراه وجد البعض من الأصدقاء أن من المناسب أن أتولى إستنساخ الأطروحة باللغة الألمانية من أجل إتاحة الفرصة لدائرة أوسع من الراغبين في الإطلاع على بعض التفاصيل حول المسألة الكردية التي طالما تعرضت الى التشويه , الأمر الذي أقدمت عليه وأنجزته منذ مدة بشكل واف. غير أنه تبين بأن الملمين باللغة الألمانية من الكرد ليسوا كثيرين من حيث العدد وهم يعيشون في أوربا بشكل عام لجملة أسباب ومنها الهجرة. ولما كان الهدف من تاليف الكتب ونشرها بصورة عامة هو مخاطبة الرأي العام, لذا شجعني البعض على الإقدام على ترجمة الأطروحة الى اللغة الكردية بإعتبارها اللغة الأم والقومية بالنسبة لي, لذا فمن الأولى أن أتولى أمر التأليف بهذه اللغة, غير أن عجزي الكبير على هذا الصعيد, الذي كان وليد ممارسات السلطة الحاكمة في بغداد منذ عقود وإضطهادها الثقافي لجماهير شعبنا الكردي حتم علي العدول عن هذه الفكرة فإخترت اللغة العربية كبديل من باب الضرورة لترجمة الأطروحة على الرغم من إنقطاع صلتي بها عمليا منذ عام 1974م لأسباب سياسية.

هذا وفي الوقت الذي أدرك فيه أن من المهم أن تتاح للمنصفين من القراء العرب كذلك فرصة الإطلاع على حقيقة الأوضاع في كردستان وكيفية نشؤها وتطورها, كي يستطيعوا إصدار حكمهم بدون تحيز وبوحي من الضمير, وبدون أن يضطروا الى أن يلوكوا إدعاءات وأكاذيب السلطة الحاكمة في بغداد, قبل أن يتمعنوا في جلية الأمر ويستقرئوا الأحداث بأسلوب علمي. علما أن هنالك عدة ملايين من المواطنيين الأكراد ممن يعيشون ضمن الحدود العراقية والسورية بعد التقسيم المجدد لكردستان بعد العالمية الأولى وقد حيل بينهم وبين تعلم لغتهم القومية, لذا فهذه الترجمة ستكون قادرة على فتح المجال لهؤلاء أيضا ليلموا بجوانب مهمة من تاريخ شعبهم وقضاياهم المصيرية. وأنا لا أفشي سرا بصراحة إذا قلت بأنني في الواقع أفضل أكون العاشر بل والعشرين في الكتابة بلغتي الأم, لغة أحمد خاني وشيخ أحمد جزيري...الخ, بدل أن أكون الأول في عشر لغات عالمية أخرى, ولكن على رأي المثل : (العين بصيرة واليد قصيرة), وهذا ما حتم علي أن أتولى الترجمة الى العربية, آملا أن يتولى من كان أسعد حظا مني فيما بعد ترجمة الكتاب الى اللغة الكردية.

وتجدر الإشارة الى أنني واجهت صعوبات جمة في الحصول على المصادر التي إستعنت بها في كتابة الأطروحة, سيما المصادر المكتوبة باللغة العربية, ذلك لأن هذه المصادر كانت مستعارة , لذا فرغم إدراكي بأن إعادة كتابة الفقرات المقتبسة من المصادر العربية حرفيا هو الأسلوب الأفضل, لكن إستوجب علينا الإكتفاء بترجمتها مجددا من الألمانية الى العربية مع السعي لإبقاء روح الموضوع وإن تغيرت العبارات المستخدمة في الصياغة. كما أقدمنا على إضافة بعض الفقرات الجديدة الى الكتاب بعد أن حصلنا على مصادر إضافية, مؤملين إستدراك ما فاتنا من تنويه في

السابق. من هنا فإن الطبعة العربية هي طبعة منقحة ومزيدة للأطروحة المقدمة باللغة الألمانية.

في الختام أستميح الأخوة القراء عذرا إذا وجدوا بعض الأخطاء المطبعية أو اللغوية أو إفتقار الى السلاسة المطلوبة في سبك العبارات وصياغة مفرداتها اللغوية والله المستعان وهو ولي التوفيق.

عبدالمصور بارزاني

فيينا – جاتورسكي كاسه

19 / أيلول / 1986

توضيح:

نود الإشارة هنا الى أن العديد من الأصدقاء إقترحوا في الأشهر الماضية الى مراعاة ما توفر من معلومات جديدة والمنتشرة في العديد من الكتب والمجلات التي صدرت في السنوات الأخيرة . وفي الوقت الذي أعترف فيه بأن أكون مطلعا على الكثير منها وإن لم يكن كلها, لكنني آمل أن يتفهوا صعوبة بل وإستحالة مراعاة كل معلومة يتضمنها كتاب جديد في هذه الأطروحة, بل الأفضل أن يجري تأليف كتاب أو كتب لسد الفراغ أينما وجد. علما أنني أواجه في بعض الأحيان مقترحات غريبة بالفعل من قبل البعض ويصعب تكهن دوافعها, ومنها إقتراح قدمه لي أحد الأكراد في النمسا قائلا: لا يحق لك أصلا أن تؤلف كتابا حول المسألة الكردية الى أن يتم إيجاد الحل النهائي لها! فقلت فما بال المئات من المؤلفين الذين سبقوني أو سيلحقون بي مستقبلا؟ فسكت هذا المحترم ولم يدري كيف يجيب. وختاما فقد راعينا إشارة البعض بأن الغالبية من القراء تتهيب من قراءة الكتب الكبيرة الحجم ولذا قررنا الإستغناء عن الهوامش رغم إدراكنا بأنها مهمة أيضا, وللراغب في الإطلاع عليها يرجى مراجعة النص الألماني. وشكرا.

د.عبدالمصور بارزاني

السليمانية في 1 / 11 / 2013

فهرست الكتاب الأول

مقدمة الطبعة العربية.....5-4

المقدمة 11-10

الفصل الأول

1 – لمحة تأريخية 13

1.1- أصل الأكراد 14-13

2.1- نظريات حول أصل الأكراد 14-13

3.1- مقومات مفهوم (الشعب): التسمية – الوطن – اللغة – العنصر 17-14

4.1 - لمحات من تأريخ الأكراد:.....20-17

أ- الكوتييون.....18

ب- الميدييون.....19-18

ج- الأيوبييون.....20-19

د- الحكم العثماني (موجز عن بعض الثورات الكردية في ظل الحكم العثماني):.....24-20

* ثورة محمد باشا رواندوزي.....21-20

* ثورة بدرخان باشا في بوتان.....22-21

* ثورة بارزان بقيادة الشيخ الشهيد عبدالسلام بارزاني.....24-22

5.1- كردستان كمفهوم جغرافي:.....26-24

* الحدود والمساحة.....25-24

* السكان.....26-25

6.1- الخلفيات التأريخية للمشكلة الكردية:.....30-26

* فرقة الأكراد.....26

* الدين.....27

* الإفتقار الى النخبة السياسية, التنظيم والتعليم.....27-28

* الموقف العدائي للدول الكبرى.....28

* تفوق العدو.....28-29

7.1- تأثير المشكلة الكردية على العلاقات الخارجية بين الدول العربية وإيران وتركيا.....28-30

الفصل الثاني

1. مقدمة مع موجز حول مصطلاحات ومفاهيم ذات علاقة.

1.1- الإمبريالية والكولونيالية.....32-38

2.1- الدولة وحق السيادة.....38-44

3.1- الشعب (الأمة) وحق الشعوب في تقرير المصير.....44-63

4.1- الأقليات.....63-73

2. الحربان العالميتان وتأثيرهما على كردستان:

1.2- الأسباب.....73-78

2.2- بين الشعارات والدوافع.....78-89

3.2- الدليل.....89-97

4.2- النتيجة.....92-97

5.2- العبر.....97-101

3. مشكلة الموصل:

1.3- لمحات تاريخية.....102-105

2.3- معاهدة الصلح في باريس 18/كانونالثاني/1919- 21/كانون الثاني/1920.....105-110

3.3- معاهدة سيفر 10/آب/1920.....110-115

4.3- سنوات الفراغ السياسي في كردستان 1918- 1923.....115-129

5.3- مشكلة الموصل في لوزان.....129-134

6.3- الحل البريطاني.....134-139

4. لمحات تأريخية عن أصل الفكرة القومية في العالم الإسلامي وكردستان.....139-155

5. التطور السياسي في كردستان بعد الحرب العالمية الأولى ولغاية عام 1958.....155

1.5- بعض الأمثلة عن الثورات الكردية:

أ- كردستان الشمالية:.....155-170

1- ثورة شيخ سعيد بيران.....155-161

2- ثورة آكري – داغ (آرارات) 1927- 1931.....163-166

3- ثورة درسيم بقيادة السيد رضا 1937- 1938.....166-170

ب- كردستان الشرقية:

1- الشكاك بقيادة إسماعيل آغا (سمكو).....170-179

2- جمهورية مهاباد 1946- 1947.....179-195

ج – كردستان الجنوبية:

1- ثورة السليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد.....195-211

2- ثورة / إنقلاب بكر صدقي العسكري 1936- 1937.....211-220

3- ثورة بارزان بقيادة الشيخ أحمد.....220-250

خارطة كردستان ، المقتبسة من اية الله محمد مردوخ ، والمعدة على اساس الخرائط التاليـــــــة :
خريطـة العشائر الكرديـة ،لسير مارك سايس ـ الخريطة الخاصة بالشعوب البدائيـة (القرون الاربعـة
الاخيرة في العراق ، للميجر لونكرينك ـ الخريطة التي اعدتها هيئات عصبة الامم ـ الخريطة السريـة
المعدة في ٦ /اب/١٩١٦م للضباط الهنود ـ مع المطابقة والمقارنة مع دائرة المعارف الاسلامية وكردلر :
الشعبة العامة للعلاقات الخارجيـة .
(انظر محمـد مردوخ : تاريخ الكـرد وكردستـان)

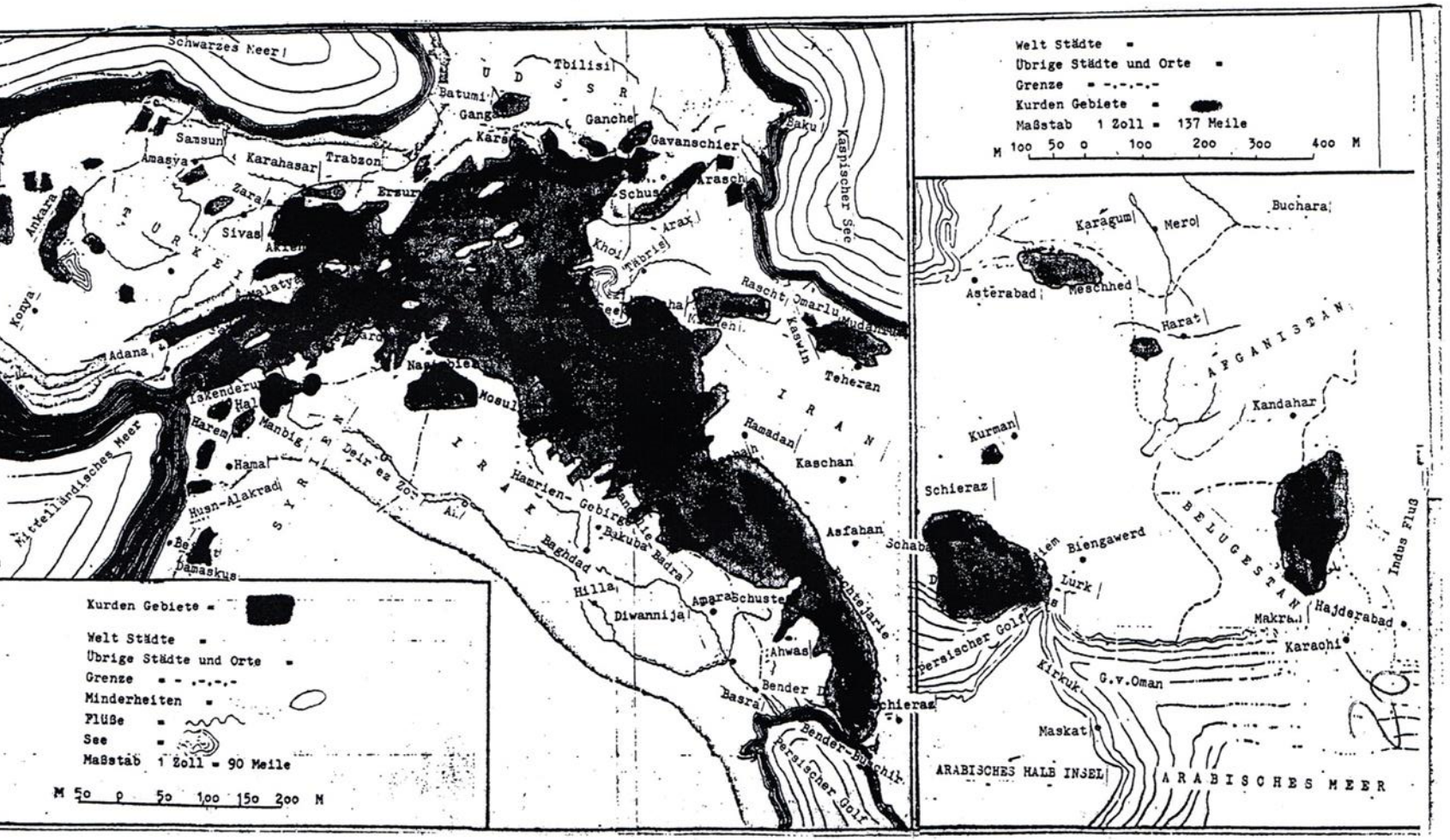

المقدمة

مما لا يرقى اليه أدنى شك أن المشكلة الكردية تمثل واحدة من أعقد مشاكل عالمنا المعاصر وقياسا على هذا التعقيد فإن دراسة المشكلة بذاتها مسألة محفوفة بالصعاب كذلك, لأسباب شتى منها: تعدد جوانب المشكلة, وقلة المصادر ذات العلاقة كنتيجة حتمية للسياسات التي إتبعتها الحكومات المعنية في الشرق الوسط منذ عشرات السنين, بهدف إضطهاد الأكراد وإحتلال أراضيهم وممارسة سياسة التجهيل ضدهم بمعزل عن الرأي العام العالمي.

المصادر الموجودة مكتوبة بلغات مختلفة إضافة الى أنها غير متيسرة لجميع الراغبين في مطالعتها, الأمر الذي يزيد من الصعوبات الحائلة دون دراسة القضية الكردية بشكل واف , إذ يصعب إفتراض وجود أكراد ذوي دراية بهذه اللغات المتباينة جميعا ومن أبرزها : الروسية, الفرنسية, الإنكليزية, الألمانية, الفارسية, العربية, التركية والكردية. فالمؤلف مثلا لا يلم باللغات الروسية , الفرنسية والتركية. علما أن مطالعة الكتب المعنية يستوجب في الغالب القيام برحلات دراسية الى الدول المعنية. لكن حتى في هذا المجال تعذر على المؤلف أن يتصرف بالشكل الذي تقتضيه مثل هذه الدراسة الموسعة, الأمر الذي نوه إليه الأستاذ المشرف كذلك.

لهذه الأسباب وغيرها فقد إفتقرت هذه الدراسة الى مصادر عديدة كانت ستغني الموضوع لو كانت في متناول اليد. وبالمناسبة فنحن نعتقد بأن دراسة بهذه الشمولية كان من المستحسن أن يتبناها مجموعة من الباحثين, بهدف إيفاء الموضوع ما يستحقه من تمحيص وإستقراء. علما أن هذه الدراسة تسعى للإجابة على بعض الأسئلة الرئيسية ومنها: من هم الأكراد؟ لماذا لم يتم حل مشكلتهم لحد الآن؟ هل هنالك حل للمشكلة؟

هذه الدراسة تقع في كتابين وتشمل اربعة فصول طبقا لأهم الأحداث التأريخية والسياسية ذات الوقع والأثر ليس على مصير الكرد وحسب بل وعلى مصير الشرق الأوسط بشكل عام, مع أخذ تأثير الشرق والغرب والإسلام بنظر الإعتبار على هذا التطور. الكتاب الأول- الفصل الأول عبارة عن محاولة لدراسة أصل الأكراد بإيجاز وتتبع التطور التاريخي للكرد وكردستان لغاية بداية الحرب العالمية الأولى. الكتاب الأول- الفصل الثاني هو محاولة لدراسة التطور السياسي لغاية عام 1958م والذي كان واقعا تحت تأثير الدول الكبرى الغربية والتي أدت الى تقسيم كردستان بين خمس دول.

الكتاب الثاني – الفصل الأول يبحث في التطور السياسي لغاية 1975م, حيث نشبت وإنهارت واحدة من كبريات الثورات الكردية بعد الحرب العالمية الأولى. الكتاب الثاني – الفصل الثاني يبحث في التطور الاحق بعد الهزيمة ولغاية 1983م, مع محاولة لعرض مقترحات أو إمكانات لإيجاد حلول مستقبلية للمشكلة.

لقد أخذت جميع أجزاء كردستان بنظر الإعتبار, إلا أن الأوضاع في كردستان الجنوبية – العراقية عولجت بتفصيل أكثر, لأن الشعور القومي والنشاط السياسي هنالك كان أقوى من بقية الأجزاء.

المصادر التي أخذت بنظر الإعتبار في هذه الدراسة كانت: ألمانية – إنكليزية – عربية – فارسية وكردية. كما روعيت مجموعة من المقالات الصحفية المختلفة ذات العلاقة. لقد وفرت المقالات الموجودة في أرشيف جريدة (صوت الشعب) النمساوية على المؤلف الكثير من العناء, الذي يتطلبه البحث عن المصادر في الأحوال الإعتيادية, لأن الكثير من المقالات في شتى الصحف والمجلات الأوربية, بما في ذلك بعض المقالات المترجمة من اللغات الأخرى كالروسية والفرنسية كانت في متناول يد الباحثين.

هذا ولأجل تقريب الموضوع الى ذهن القاريء وإستهداف بيان الأسباب الخلفية للمشكلة فقد تعرضنا لبعض المصطلحات ذات العلاقة, حيث تم شرحها بإيجاز لأجل إتاحة الفرصة لمقارنة أوضاع كردستان مع مثيلاتها, على الرغم من عدم إرتباط هذه المصطلحات بالمسألة بشكل مباشر.

عبدالمصور بارزاني

الفصل الأول

1- لمحة تأريخية:

1.1- أصل الأكراد:

إن أصل ألكرد وتأريخهم ما زال يلفهما الغموض من بعض الأوجه. فالكثير من الوقائع والحوادث التأريخية مازالت تفتقر الى الوضوح. كما ان التنقيبات مازالت في الواقع في مراحلها الأولى. هذا بالإضافة الى أن الحقائق لا تنشر, كما أن الكتب المدرسية تخلو منها, ومن هنا فإن غالبية الأكراد لا تعلم إلا القليل عن أصلهم وتاريخهم. غير أن التنقيبات التي أجريت حتى الآن تدل على ان كردستان تعتبر واحدة من أقدم المناطق المأهولة في العالم. وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ذكر المستكشفات الأثرية التي عثر عليها في كهفي شاندر (قريبا من بارزان) و زرزي(قرب السليمانية) في كردستان الجنوبية/العراق. ويعلق باسيل نيكيتين فيقول: ((فهنالك حقل للرواد واسع النطاق لم يأت العلم على ذكره بعد. وقد قال ديكسون الذي زار تلك المناطق, أن البلاد التي يوجد فيها خرائب وحصون آثارية كالتي تشكل كردستان, قليلة جدا. إنها فردوس لعلماء الآثار)).

من هنا كان مرد ملاحظة أرشاك سفرستيان حول عدم إمكانية بيان أصل الأكراد بجلاء. وهكذا تواجدت عدة نظريات, البعض منها لا يعدو أن يكون مجرد إنعكاس لوجهة النظر السياسية للباحث. بل أن التباين بين هذه النظريات وبدوافع سياسية محضة يبلغ أحيانا حد التنكر لوجود الأكراد أصلا لدى بعض الدوائر! وبالمقابل هنالك بحوث علمية تتسم بالجدية وتستند على ما توصل إليه علماء الآثار من خلال تنقيباتهم. وكأمثلة نذكر ما يلي: 1- بعض المؤرخين العرب يزعمون بأن الأكراد من حيث الأصل: عرب. وقد إنفصلوا عن الغسانيين في حادثة تأريخية – سد مأرب في اليمن – ولجؤا الى الجبال ثم إختلطوا بشعوب أخرى فنسوا لغتهم بمرور الزمن. ويذهب آخرون الى ما هو أغرب فيزعمون بأن الأكراد هم مجموعة من الجان! 2 - الأتراك من جانبهم ينكرون وجود الشعب الكردي أصلا ويطلقون على الأكراد إسم,,أتراك الجبال,,! 3 – البعض الآخر يرى بأن اللغة الكردية هي لهجة محرفة أو مشتقة من اللغة الفارسية, وهي وسيلة للإستدلال على كون الأكراد فرسا! لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا بإلحاح هو: كيف يجوز لشعب ما أن يكون عربيا وتركيا وفارسيا في آن واحد؟ أليس هذا في الواقع دليلا قطعيا على أن الأكراد شعب مستقل. إنهم أكراد وكفى؟

201- نظريات حول أصل الأكراد:

إهتم بعض المستشرقين وعلماء الآثار والمؤرخين بدراسة أصل الأكراد. ولكي نلقي نظرة عامة على هذه الجوانب من المسالة لابد من التطرق الى بعض نظرياتهم بإيجاز:

1- ف .ف . مينورسكي: ويرى بأن الأكراد ينحدرون من الآريين القدماء لكنهم إختلطوا مع شعوب أخرى. ويستند في نظريته هذه على اللغة, التأريخ, العادات, والتقاليد الكردية.

2- سيدني سميث/عالم الآثار البريطاني: ويرى بأن الأكراد شعب هندو- إيراني ويرجح بأنهم ينحدرون من الشعوب القديمة التي قطنت قديما كردستان.

3- العالم مار: ويرى بأن الأكراد شعب مستقل من شعوب أواسط آسيا الجبلية وأن اللغة الكردية لغة آرية متأثرة بالعناصر الهندو- إيرانية. وهو يعتمد في نظريته هذه العادات والتقاليد الكردية الموروثة والتي يرى بأنها قديمة وصلبة شأنها شأن صخور كردستان وأن الأكراد لا يريدون التخلي عنها.

4- العالم الروسي كوتيك: يثبت عن طريق مستندات الى وجود علاقة بين الأكراد وبين الشعوب والحضارات القديمة السائدة في أواسط آسيا. كوتيك يستند في نظريته على اللغة.

5- المؤرخ الكردي محمد أمين زكي: ويرى بأنه توجد علاقة بين أصل الأكراد وبين الشعوب القديمة التي قطنت في جبال زاكروس مثل: لولو, كوتي, خالدي وغيرهم. ويستند في نظريته على الوطن ويجري مقارنات مطولة بين الأسماء القديمة والأسماء المتداولة في عصرنا, للمناطق والقبائل في كردستان.

6- آية الله محمد مردوخ الكردستاني: ويرى بأن الأكراد هندو – أوربيون وقد هاجروا الى هذه المناطق قبل آلاف السنين والتي تسمى اليوم كردستان. وتمتد هذه المنطقة من جنوب أرمينيا نحو الشرق لغاية الخليج الفارسي وسواحل عمان. أما غربا فلغاية سواحل البحر الأبيض المتوسط وسوريا. لقد ثبت أن هجرتهم هذه جاءت على مراحل ولا يغير من جوهر هذه الحقيقة الشيء الكثير سواء كانت الهجرة قد جاءت من الشمال أو من الشرق بل لعلها قد حصلت من الجهتين. ويلمح محمد مردوخ الى أن الأكراد الكوتيين الذين سكنوا غرب كردستان في مناطق جبال آرارات وما حولها يمكن إعتبارهم أكراد الغرب في حين يمكن إعتبار الميديين أكراد الشرق.

3.1 – مقومات مفهوم الشعب:

للتثبت من أصل شعب ما يلجأ الباحثون الى دراسة ضوابط ومقومات خاصة منها: التسمية – اللغة – الوطن والعنصر.وبقدر ما يتعلق الأمر بالأكراد بهذا الصدد, نجد أن هذه الضوابط تؤيد وجود

إرتباط بين الشعب الكردي الحالي والشعوب التي عاشت وأنجبت الحضارات القديمة في منطقة كردستان وبالتالي تثبت إستقلالية الكيان الكردي كشعب ذو خصائص مميزة.

1- التسمية: لو أخذنا بنظر الإعتبار, أن الكرد عاشو منذ العصور القديمة وما زالوا يعيشون في مناطق كثيرة ضمن وحدات إجتماعية وسياسية على شكل عشائر وإمارات ونادرا ما إستطاعوا تشكيل دولة أو إمبراطورية مستقلة خاصة بهم, كما كان الحال مع الميديين. وكانت حالات ممارسة السلطة السياسية على أغلب المناطق الكردية نادرة بما في ذلك أثناء حكم الأيوبيين. ويلاحظ بأن أسماء متعددة قد تطلق على دولة أو مدينة بعينها حتى في الوقت الحاضر مثل ألمانيا والبندقية في إيطاليا. وقد تؤدي سيطرة شخص أو عشيرة محددة على القيادة السياسية في منطقة ما بحيث يسري هذا الإسم على البقية من مؤيدين ورعايا. وهذا كان شأن الحكومات والشعوب التي تكونت وعاشت في زاكروس في العهود الغابرة فهنالك تشابه بين ما استعمل حينها ومايستعمل حاليا من الأسماء رغم الفوارق فكان للأكراد اسماء متباينة لدى السومريين: كوتي – جودي – جوتي. في حين أطلق عليهم الآشوريون الأسماء التالية: كوتي – كورتي – كارتي – كاردو – كاردان – كارديكا – كاردوك. أما الإيرانيون فقد أطلقوا من جهتهم السماء التالية على الأكراد: كورتيفي – تسيرتي – كورد راكه. أما اليونانيون فكانوا يسمونهم: كاردوي – كاردوخي – كاردوك – كوردوكي – كورديشي كاردوكاي. اما العرب فقد أطلقوا عليهم السماء التالية: كوردي – كارديتي – بكردا – كارتاوي – كودي.

2 – الوطن: لو تفحص المرء خريطة كردستان في الوقت الحاضر – رغم مساعي السلطات المبذولة لتغير الواقع القومي في المناطق الكردية , والتي بموجبها نجد الأكراد مبعثرين في بعض الحالات على شكل أقليات موزعة بين دول متعددة. فالمساعي التركية الهادفة الى صهر الشعب الكردي تضمنت بين إجراءات أخرى أيضا تهجير مئات الألوف من الأكراد وتوزيعهم على مناطق كثيرة بشكل أقليات لا تزيد عن 5% في بعض المناطق بهدف عزل الأكراد عن بعضهم البعض - وهذه الإجراء لابد وأن ينظر اليه كسلوك خطير يهدد الكيان الكردي في المستقبل, سيما بعد أن أخذت الحكومات العربية في كل من سوريا والعراق تحذو حذو تركيا بهذا الخصوص وتنشيء المستوطنات للعرب في المناطق الكردية بعد أن يتم طرد السكان الأصليين الأكراد. لوجدنا رغم كل هذه الإجراءات بأن المناطق التي تأسست فيها الدويلات القديمة مثل لولو و كوتي وغيرها, مازالت تقع ضمن أراضي كردستان الحالية في إيران – تركيا – سوريا والعراق رغم كل محاولات التغيير القسري.

3 – اللغة: تعتبر اللغة واحدة من أهم العناصر التي من خلالها يمكن التثبت من أصل شعب من الشعوب وإستقلالية كيانه. ومن هنا تاتي أهمية إستقلال ونقاء اللغة الكردية. لقد أثبتت البحوث أن

اللغة الكردية هي لغة آرية مستقلة وليست إشتقاقا من اللغة الفارسية أو لهجة محرفة من لهجاتها.كما أن البعض من الباحثين يعتقد بأن لهجة الأكراد المكريين في إيران (مهاباد) هي لغة الميديين القدماء نفسها. وبالإضافة الى ذلك فقد إحتفظت اللغة الكردية بنقائها , ولم تتأثر الا قليلا باللغة العربية بعكس اللغات الأخرى في الشرق الأوسط كالفارسية مثلا. هذا وللغة الكردية – شأنها شأن جميع اللغات في العالم – لهجات متعددة الأمر الذي يعود الى أسباب عدة, وقد يكفي أخذ حقيقة التجزئة التي تعاني منها كردستان كسبب, حيث تقتسمها خمس دول, ذات أنظمة إجيماعية و سياسية وثقافية مختلفة كدليل على الأثر الذي تخلفه العوامل الخارجية في الإبقاء بل وإستحداث لهجات جديدة, بدلا من توحيدها. هذا بالإضافة الى أن اللغة الكردية ممنوعة أصلا في تركيا تكلما وكتابة, في الوقت الذي لا تتوفر للأكراد في البلدان المجاورة إلا إمكانيات محدودة في أفضل الأحوال لتطوير لغتهم القومية . ورغم ذلك يمكن القول بأن هنالك لهجتين رئيسيتين: الكرمانجية و السورانية.

الكرمانجية: ويتكلم بها الأغلبية من الأكراد في الأتحاد السوفيتي - سوريا - تركيا وبدرجة أقل في العراق وإيران. وكانت لوقت طويل ولغاية الحرب العالمية الأولى لغة الشعر والأدب. إلا أن تزايد التطرف القومي لدى الأتراك وتنامي مساعيهم في تطبيق سياسة التتريك على الشعوب المجاورة أثر سلبا على تطور اللغة الكردية بهذه اللهجة. ولكن المجالات المتاحة في الإتحاد السوفيتي قد تعوض بعض الشيء عن هذا النقص. السورانية: وقد وجدت لها في العراق بعد الحرب العالمية الأولى بعض مجالات النمو والتطور المحدود, بسبب الوضع السياسي الخاص بالعراق, أي حسب درجة الإضطهاد السياسي, والثقافي الذي تمارسه السلطة المركزية من جهة ومدى القدرة الدفاعية للأكراد في الذود عن حقوقهم القومية المشروعة من جهة أخرى. وإستنادا لهذه الظروف الأكثر ملائمة بدأت هذه اللهجة تنتشر بعد الحرب العالمية الأولى , الأمر الذي أسهم في تحويل مدينة السليمانية الى حد ما الى مركز ثقافي. أما في إيران فقد كانت فرص التطور والنمو أقل من العراق.

4 – العنصر: إن البحوث التي أجريت حول هذه النقطة (العنصر),خلصت الى نتائج غير موحدة. ففي الوقت الذي يعتبر البعض ألكرد أنقياء من حيث العنصر, يعتبرهم آخرون شعبا تكون من تمازج أجناس مختلفة. كما أن الدراسات الأنثروبولوجية تميز بين أكراد الشرق والغرب. فالشرقييون ذوي بشرة داكنة ويشبهون الفرس, في حين أن أكراد الغرب ذوي لون أشقر وعيون زرقاء...الخ. الحقيقة أن الحديث في هذا المجال عن نقاء العنصر لا يعدو أن يكون إلا إنحرافا عن الواقع, بالأخص في الشرق الأوسط, حيث كانت المنطقة منذ أقدم العصور مسرحا لأحداث تأريخية وإجتماعية وسياسية كبيرة, وغالبا ما كانت تتحول الى ساحة حرب طاحنة تخوضها الشعوب المختلفة.وإنطلاقا من هذه الحقيقة نجد مثلا أن الآشوريين وشعوب الهلال الخصيب التي كانت تمثل أسلاف القبائل التي سكنت زاكروس وطوروس وتحولوا في الفترات اللاحقة الى ساميين. وعلى المرء أن لا يغفل أو يتجاهل

الحقيقة القائلة, بأن الشعوب لا تتكون على أساس العنصر فقط , بل هنالك عوامل وعناصر أخرى تؤثر بصورة مشتركة في عملية التكوين هذه ومنها: السياسة – التأريخ – الدين – العادات والتقاليد ولكن بالدرجة الأولى اللغة. هذا بالإضافى الى أن التطور التأريخي حتم على البشرية, إتخاذ القرارات لمنع التمييز العنصري, الذي كان بمثابة نتيجة حتمية لدوافع دينية وأخلاقية, الى جانب العبر المستقات من الماضي.من هنا جاء قرار الأمم المتحدة القاضي بمنع وإدانة التمييز العنصري. إلا أنه وبغض النظر عما ذكر أعلاه, يمكننا القول بأن الأكراد قد أتيحت لهم مجالات أفضل من تلك التي أتيحت لشعوب أخرى في المنطقة للإحتفاظ بإستقلاليتهم. وقد كان للعزلة الطبيعية بالدرجة الأولى في المناطق الجبلية المركزية من كردستان دور هام بهذا الخصوص , إذ شكلت عمليا حصنا طبيعيا للأكراد نظرا لوعورتها. هذا الى جانب كون الأكراد محافظين بطبيعتهم ويقاومون كل حكم أجنبي مهما تعددت أشكاله. هذه الحقيقة يمكن إثباتها عند ملاحظة عمل المبشرين الدينيين, حيث طال الأجل بهم في بعض مناطق كردستان عدة عقود, لأن الكرد أصروا على الإحتفاظ بتقاليدهم الزدشتية الموروثة لفترة طويلة من الزمن. فقد رفض الكرد في بعض المناطق إعتناق الدين الإسلامي حتى عام 825 بعد الهجرة, رغم الكثير من النكسات. يضاف الى كل هذا حقيقة أن المناطق المركزية من كردستان كانت اراضي جبلية وعرة وفقيرة إقتصاديا, الأمر الذي أدى بالنتيجة الى أن يهملها أغلب الغزاة والفاتحين. كل ذلك أتاح للأكراد مجال إبداء المقاومة الفعالة أمام المهاجمين وبالتالي الإحتفاظ بوجودهم المستقل كشعب الى جانب لغتهم القومية الخاصة.

4.1- لمحات من تأريخ الكرد:

الرأي العام العالمي لا يعلم في الغالب إلا القليل عن ماضي الكرد وفي أحيان كثيرة عن حاضرهم أيضا, ذلك لأن تأريخ الأكراد يعرض في الغالب كجزء من تأريخ الفرس والعرب والترك, لأسباب مختلفة, منها ما يرجع الى دوافع دينية ومنها ما يعود الى حقيقة إفتقار الأكراد الى كيان سياسي مستقل وهو ما ينعكس بدوره على الإفتقار الى برامج تعليمية وثقافية خاصة بهم. ومن هنا فقد نجد أن الكثيرين من الأكراد أنفسهم لا يعلمون إلا النزر اليسير عن تأريخهم, فهم يعيشون عمليا في حلقة مفرغة بدون ماض ولا أمل في المستقبل, وهو ما يسعى البعض أن يوحي به الى البسطاء من الكرد لتمرير مخططات سياسية مدروسة. هذا بالإضافة الى أن الجهل والأمية يشكلان في كردستان واحدة من أعلى النسب في العالم, كما أن الأنظمة التعليمية السائدة لا تستهدف تقويم الإعوجاج الموروث. فهل ياترى يعلم الرأي العام العالمي وبشكل واف عن مجريات الأمور في كردستان ذاتها والدور الذي تمارسه الدول الكبرى بهذا الخصوص؟ الحقيقة أن مصالح الدول الكبرى هي التي تفرض السكوت على وسائل الإعلام الدولي في الكثير من الأحيان.

صحيح أن الأكراد ومنذ العصور القديمة عاشوا في ظل التأريخ وأحداثه الكبيرة بل وخلف الواجهات

وقلما ظهروا الى الواجهة, لكنهم بذلك وفي الواقع حافضوا على أنفسهم وأثروا ولو أحيانا بفاعلية في سير الأحداث بقدر ما تأثروا بها. هذه المشاركة في صياغة الأحداث وتطورها , بلغت ذروتها في الصراع الذي دار من أجل البقاء ضد المملكة الآشورية. وهذا الصراع مازال مستمرا الى يومنا هذا وفي سوح متعددة ودوافعه تتجسد في المطالبة بالمزيد من الحرية والإستقلال, سواء كان هذا الصراع يدور في العراق أو غيره من البلدان المجاورة. ولقد كان دور الكرد في عدة حالات نافذا وفعالا, إذ لولاهم لما جاز للكثير من الأحداث أن تاخذ المسار الذي نعهده في التاريخ والحركات الإجتماعية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي والى حد ما في العالم. إذن يحق التساؤل عما كان سيؤول إليه مصير الإسلام وتأريخه بشكل عام والتأريخ الفارسي والتركي والعربي بشكل خاص بدون الأكراد؟ لأن الحضارة الإسلامية وتأريخها في الواقع ملك لجميع الشعوب الإسلامية, ولو أن دور الأكراد كان في الغالب ذو طبيعة عسكرية كما تشهد بذلك الحروب الصليبية مثلا.

أ – الكوتييون: ويمثلون واحدا من شعوب زاكروس كاللولو والكاشيين والخلديين. وقد إستولوا على سومر وأكد في عام 2649ق.م. ودام حكمهم 125 عاما في سومر. كما أن ملوك لكش الأقوياء إنصاعوا لسلطة الكوتيين. وكانت فترة الإزدهار التي سادت في لكش في عهد ملكها (كودي) في سنة2600ق.م. في فترة سلطة الكوتيين. ولكن سلطتهم إنتهت في عام 2524ق.م. في أكد, حيث إنسحبوا الى جبال زاكروس. وفي أواسط القرن 18ق.م., غزا الكوتييون بالتعاون مع الكاشيين بابل, كما كان الآشوريون في حرب مستمرة مع الكوتيين. وقد ذكر الملك شلمازار الأول (1280-1261)ق.م., الكوتيين في إحدى الوثائق حيث يقول عنهم: ((إن الشعب الكوتي الذي كان في سماء هذا العصر يتألق كالنجوم الزهرة, لم يكن متصفا بالقوة والسطان فقط, بل أنه كان معروفا بالحزم والعزم والشدة المتناهية والإرهاب والتدمير. فقد قاوم هذا الشعب بكل شدة وبأس إرادتي وأصر على عدائي دائما)).

ب- الميديون: يرى بعض المؤرخين بأن الميديين كانوا قبائل كردية عاشت في شرقي بلاد آشور. ويذهب البعض الى أن الميديين قد جاؤا الى هذه المناطق منذ العهود القديمة, حيث ورد ذكرهم قبل القرن (21) ق.م. عندما حاربهم الملك الآشوري نينا وإنتصر عليهم. لقد كان الميديون عبارة عن مجموعات وكتل متعددة بدون كيان سياسي مثل أكراد آرارات, لكنهم إستطاعوا في القرن(13)ق.م. أن يشكلوا مملكة صغيرة في بلخ, سميت بميديا والتي رفضت دفع الضرائب الى الآشوريين. وفي القرن (9) ق.م. ورد ذكرهم مرارا في الوثائق الآشورية. ولكن حتى بعد هذه الفترة ورغم تصاعد الهجمات الآشورية, إلا أن الإشتباكات العسكرية لم تستطع حسم النزاع لصالح أي من الطرفين.

وفي عام (625) ق.م. تم تتويج كواكسار هاواهشتر كملك للميديين, وقد حصر هذا الملك جل

إهتمامه وطاقته في بناء جيش قوي وعقد حلفا مع بابل ضد الآشوريين, الذين إنتصر عليهم ودمر عاصمتهم (نينوى) شر تدمير. هذا وقد إستطاع هذا الملك من أن يوسع حدود مملكة ميديا شرقا لغاية نهر آموي وغربا لغاية نهر هابيس شمالا لغاية بحر قزوين ونهر آراس جبال آرارات ولغاية البحر الأسود. أما جنوبا فلغاية الشواطيء الجنوبية لعمان والخليج الفارسي. غير أن خليفة هذا الملك كان ضعيفا ولم يكن قادرا على إدارة شؤون المملكة الواسعة الأرجاء, الأمر الذي أدى الى تخلي وزرائه عنه, فأسقطته المعارضة التي إستعانت لهذا الغرض بحاكم مقاطعة عيلام وفارس(كورش), الذي أستدعي الى أكباتان(همدان) وتوج كملك على البلاد.

وهكذا أسس كورش إمبراطورة بدون حرب تقريبا, وإطلق عليها إسم (ماد وبارس) وبذلك أبقى على وحدة الميديين والفرس. لقد دام عهد هذه الإمبراطورية لغاية فتوحات الأسكندر الكبير. لقد أنشأت هاتان المجموعتان الدولة الإيرانية (الفرس والميديين) ولكن لأجل إزالة الغموض سميت في أوقات لاحقة ومن باب الإختصار ب (آريان), التي إشتقت منها أخيرا كلمة إيران.

ج – الأيوبييون: (1148 – 1536 ب. م.) الأيوبييون جزء من قبائل الروادي الكردية, التي كانت تقطن جنوب بحيرة وان. والمعروف عنهم أنهم كانوا جنودا متمرسين في شؤون الحرب. وقد بدأ نجمهم يسطع حين تولوا القيادة على قلعة تكريت (العراق) بالنيابة عن السلجوقيين حكام بغداد. وكانت لهم أدوار بعدها الى جانب حاكم الموصل والمناطق التابعة لها بما في ذلك دمشق. إلا أن التحول الأهم وبداية إنتصاراتهم الكبيرة كان بعد إستيلائهم على مصر, نظرا لأن مشكلة المسلمين الكبرى في تلك الفترة (الى جانب الخلافات الداخلية والإنشقاقات في سبيل السيطرة والزعامة, كما كانت الحال مثلا بين الفاطميين في مصر والعباسيين في بغداد) كانت تتمثل في رد الحملات الصليبية, ذلك أن مصر كانت تعاني أكثر من غيرها من وطأة هذه الأحداث نظرا للتدهور السياسي الذي ساد فيها. وبإستيلاء الأيوبيين على مصر عين أحد قادتهم (شيركو) وزيرا لإدارة شؤون البلاد. لكنه توفي عام 1145م. فتولى إبن أخيه (صلاح الدين), الذي كان قد صحبه في قيادة الجيوش وأبدى ضروبا من البراعة الفائقة في هذا المجال, منصب الوزارة.

لقد تكللت جهود صلاح الدين بالنجاح في مساعيه لطرد الصليبيين من مصر وكذلك في القضاء على الفتن والإضطرابات الداخلية. وبوفاة الخليفة الفاطمي أصبح صلاح الدين حاكما على مصر, لكنه إحتفظ بولائه لحاكم الموصل. وتباعا إستطاع صلاح الدين فتح مناطق شمال أفريقيا لغاية طرابلس وتونس, كما إستطاع ضم اليمن الى منطقة نفوذه الواسعة. وبوفاة حاكم الموصل إستطاع صلاح الدين ضم سوريا الى منطقة حكمه وحاز على لقب السلطان. وما أن تمت له هذه الإنتصارات حتى إنصرف الى مقارعة جيوش الصليبيين وفرسانهم في فلسطين, حيث أحرز عليهم إنتصارات حاسمة في الكثير من المواقع في عام 1164م. لكنه عامل الأوربيين المهزومين بالحسنى, على الرغم من

أن الأوربيين كانوا قد أساؤا الى المسلمين في مواقع كثيرة.

توفي صلاح الدين الأيوبي في عام 1170م. وكان قد أوصى بدفن سيفه الى جواره في القبر ليكون شاهدا له في اليوم الآخر على ما قدمه من خدمات. هذا ورغم سعة المناطق التي كان يحكمها وثرواتها الطائلة, فإنه لم يخلف أكثر من 47 درهما. وهو مبلغ ضئيل جدا بالقياس الى ذلك العصر. يقول الدكتور أحمد البيلي في وصف صلاح الدين: ((بموت صلاح الدين فقد الإسلام أحد السلاطين الراجحين, الذي أعز الإسلام وحال دون الهزيمة التي كادت تودي بكيانه)). بقي حكم الأيوبيين قويا في مصر حتى مقتل ملكهم توران شاه على يد المماليك. كان توران شاه هذا أول من بنى السفن ونقل أجزاءها على ظهر الجمال لتنزل في المواقع الحربية في المناطق التي أراد أن يفاجيء بها أعداءه في المواقع الحربية. ومن هذه الفنون الحربية إستفاد الأتراك بعد 400 عام في إستيلائهم على القسطنطينية.

د. الحكم العثماني: كان الأكراد في ظل حكم الصفويين في وضعية صعبة بسبب الفوارق المذهبية, لأن أغلبية الأكراد ينتمون الى المذهب السني, في حين أن غالبية سكان إيران ينتمون الى المذهب الشيعي كالفرس والآذريين. وقد مارست الأغلبية الشيعية الضغوط على السنيين في الكثير من الحالات. وكانت سلطة الصفويين قد بلغت ذروتها في عهد الشاه إسماعيل في عام 1480م. إلا أن نجمهم بدأ بالأفول بعد تنامي النفوذ العثماني في العديد من المناطق الكردية. فقد إستطاع العثمانيون كسب ود الأكراد بسبب الأخطاء التي إقترفها الصفويون بحق الأكراد, الى جانب كون المذهب السني يجمع بين الطرفين. غير أنه كانت للعثمانيين غاياتهم الخاصة بهذا الصدد, ولم يكن الأكراد في نظرهم في الواقع سوى وسيلة لبلوغ أهدافهم وطموحاتهم الخاصة. ولهذا السبب تدهورت وضعية الأكراد بالتدريج كلما تنامى نفوذ العثمانيين, الأمر الذي أدى الى نشوب ثورات متعددة ضد الحكم العثماني وأساليبهم الجائرة في كردستان. كان الهدف من هذه الثورات هو الإبقاء على الإستقلال الداخلي للإمارات الكردية أو المطالبة بالإستقلال الذاتي بل وأحيانا بالإستقلال التام بكل صراحة ووضوح ومنها: ثورة محمد باشا رواندوزي في عام 1826م. – ثورة بوتان بقيادة الإمير بدرخان في 1843-1847م. – ثورة أبناء بدرخان في 1877-1879م. – ثورة درسيم في 1877-1889م. – ثورة عبيدالله نهري في 1880م. – ثورة بارزان بقيادة الشيخ عبدالسلام في 1908-1914م.

1- ثورة محمد باشا رواندوزي:

تولى محمد باشا الإمارة في رواندوز في عام 1826م. ولم تنقض أربع سنوات حتى أخضع جميع الإمارات الصغيرة المجاورة لرواندوز الى سلطته ثم أعلن إستقلاله في عام 1830م. كانت إدارته تعتبر من أجود الإدارات فيما يتعلق الأمر بالنظام والأمن وتحقيق العدالة في نطاق الشريعة

الإسلامية, بعكس ما كانت عليه الحال في المناطق المجاورة لبغداد وغيرها في تلك الفترة. سعى الأمير لتوطيد أركان حكمه بالإعتماد على الذات فبنى معامل لصنع الأسلحة والتي مازال بعضها كالمدافع قابلا للمشاهدة في بغداد حتى الآن.

ولأجل بناء حركة مقاومة فعالة ضد الحكم العثماني فقد إتصل بحاكم مصر بهدف التعاون في هذا السبيل. ولما تأزمت الأمور بينه وبين السلطات العثمانية وتطورت الى إشتباكات مسلحة, أبدى الأكراد خلالها مقاومة شديدة لحملات القمع العثمانية. فإستنادا الى تقارير الضابط الألماني (فون مولتكه) المعروف, فقد أستوجب على العثمانيين ان يقاتلوا 30-40 يوما ليستطيعوا الإستيلاء على واحدة من المواقع الدفاعية للأكراد. إلا أن الأمير قبل في عام 1836 بالمقترحات العثمانية وإستسلم الى قوات السلطان. لكن على الرغم من حصوله على العفو من السلطان العثماني, إلا أنه أعدم في طريق عودته في سيواس.

لقد كان للدبلوماسية البريطانية دورا هاما في هزيمة الأكراد, لأنها إستطاعت أن تقنع الدولتين المتنافستين إيران والعثمانيين, لكي تتعاونا بهدف سحق الحركة الكردية. وتشهد تقارير هلموت فون مولتكه على بشاعة الجرائم التي أرتكبت بحق الأكراد في هذه الحرب. فقد كان مستشارا عسكريا للقوات العثمانية في هذه الحرب والتي كتب عنها لأحد أصدقائه فقال: ((انت لست بحاجة لتحسدنا على هذه الحرب فهي مليئة بالفظائع)). غير أنه يقال كذلك بأن سبب إندحار الأمير في هذه الحرب كان مرده الى أحد رجال الدين (ملا), الذي إعتبر مقاومة جيش السلطان عملا غير شرعي من وجهة النظر الدينية, الأمر الذي تسبب في إحجام قوات الأمير عن المقاومة مما أدى بالتالي الى عزل وثم فشل الحركة الإستقلالية.

2- ثورة بدرخان باشا في بوتان: (1843-1847)

تولى بدرخان الإمارة في بوتان عام 1812م. في سن الثامنة عشر. كانت بوتان تعتبر الإمارة الكردية المستقلة الوحيدة الموجودة. وتعتبر ثورة بدرخان من أكبر الثورات الكردية في القرن التاسع عشر. فقد إستطاع الأمير أن يوحد القبائل الكردية بواسطة برنامج سياسي حكيم وضمن بذلك تأييد الأرمن وبقية الأقليات المسيحية في كردستان, لأنه تمكن من أن يحقق العدالة الإجتماعية لجميع طبقات المجتمع في إمارته. وكان منهجه السياسي يستهدف تحقيق الإستقلال والسيادة الكاملة لكردستان. وقد بنى معامل لصنع الإسلحة لضمان إستقلال المناطق الخاضعة لنفوذه.

ولما عجز العثمانيون عن القضاء على الحركة عسكريا لجأؤا الى سياستهم القديمة (فرق تسد) لإضعاف الحركة وبالتالي القضاء عليها. فأثاروا النعرات الطائفية والقومية. وكان للبعثات التبشيرية المسيحية وبالأخص الأمريكية منها, دور سلبي في تشجيع هذه الإتجاهات.بالإضافة الى الدعم الذي

قدمته كل من بريطانيا وفرنسا للعثمانيين تحت ستار (حماية المسيحيين), بل وأعلنوا عن إستعدادهم في مساندة العثمانيين عمليا عند الحاجة. ويرى الميجر سون بأن الأتراك قد حرضوا المسيحيين ضد بدرخان, لأن العلاقات بين الكرد والمسيحيين كانت دوما طيبة.

ورغم كل هذه السلبيات والمواقف فقد إستطاع بدرخان أن يحتفظ بالسيطرة المطلقة ولفترة طويلة على المناطق التابعة لإمارته الواسعة. لكن الأمر حسم في النهاية عبر المعارك التي جرت قرب أورمية, حيث منيت قوات بدرخان بالهزيمة, عندما إلتحق أحد أقاربه مع القوات التابعة له بالعثمانيين, الأمر الذي ولد الإرتباك في صفوف الحركة في هذه الفترة الحرجة من الصراع.

3 – ثورة بارزان بقيادة الشيخ عبدالسلام الثاني: (1908 – 1914م.)

لقد لعبت بارزان وما زالت دورا هاما في حركة التحرر القومي الكردستاني, واضعة نصب عينيها هدفين أساسيين خلال نضالها الطويل الأمد وهما بالتحديد: وضع نصوص الشريعة الإسلامية موضع التطبيق السليم الى جانب المطالبة بحقوق الأكراد القومية العادلة والمستوحات بدورها من المبادئ الإسلامية ذاتها.

لقد تميز كفاحهم في الأدوار البدائية ب (اللاعنف) وإعتمد بالدرجة الأولى على الأساليب السلمية وعبر طريق الإقناع, الى درجة أنهم إضطروا مرارا الى ترك قراهم بسبب الضغوط والإضطهادات التي مورست ضدهم أملا في تجنب العنف. لكن بعد أن سدت في وجوههم كل السبل السلمية, إضطروا الى حمل السلاح دفاعا عن النفس, فكانوا في هذا المجال نموذجا فريدا في المهارة والإنضباط. ولعل منزلتهم بهذا الصدد وعلى الساحة الكردية, تشبه وفي بعض الأوجه والنقاط منزلة البروسيين من ألمانيا, سيما فيما يتعلق بالكفاءة العسكرية والرغبة في توحيد القبائل والكتل الكردية.

إن النجاح في التوفيق بين المبادئ الإسلامية والتقاليد والأعراف والقيم الأصيلة والذاتية في الفكر البارزاني, سهل السبيل لبناء نظام إجتماعي ثابت الأركان, قوامه الحرية والمساواة والأخوة المبتناة على وحدة الفكر والعقيدة. ونتيجة للقوة الأخلاقية المنبثقة عنها تولدت قدرة ديناميكية أمكن من خلالها تجاوز كل النكسات والصعوبات التي واجهت بارزان والبارزانيين وعززت بالتالي من قدرتهم على الإستمرار والبقاء. من هنا تحولت بارزان الى أمل غذى تطلعات الشعب الكردي بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة نحو الحرية والإنعتاق. فقد قيل في بارزان: ((بارزان فخر للكرد وكردستان. بارزان معلم الكرد, الذي علمهم وجوب الكفاح في سبيل نيل حقوقهم...)).

كان الحكم العثماني قبل الحرب العالمية الأولى يعاني من عدة أزمات مزمنة: فقد تفشت الفوضى في الإدارة وبرز التخلف الإقتصادي والإجتماعي للعيان. لكن رغم ذلك بقيت بعض القوميات غير

التركية تابعة للدولة العثمانية, كالعرب وغيرهم, إلا أن الأكراد كانوا يعانون أكثر من غيرهم من وطأة نير السلطة المتجهة نحو الزوال. لقد عانت القوميات غير التركية الى جانب التخلف الشامل الذي ساد وتفشى في كيان الإمبراطورية العثمانية وعلى مختلف الأصعدة من إقتصادية – إجتماعية وثقافية, من مشاكل إخرى إضافية كانت وليدة عدم رغبة السلطات العثمانية في حل المسألة القومية حلا عادلا وإصرار المتطرفين الأتراك على إحتكار السلطة والإحتفاظ بالإمتيازات وحرمان الشعوب الأخرى من أبسط نماذج المساواة.

من هنا جاءت مطالبة الشيخ عبدالسلام بارزاني الحكومة العثمانية بنوع من الحكم الذاتي, يقر ويعترف باللغة الكردية ويفتح مجالات التطوير, فدعى الباب العالي لإعادة تطوير المنطقة الكردية وإنقاذها من التخلف مع الإقرار بالشريعة الإسلامية كمنهاج لتنظيم الشؤون العامة للدولة بتنفيذ أحكامه طالما كان دين الدولة الرسمي هو الإسلام. وعندما تبين بأن العثمانيين لا يرغبون في الإستجابة لهذه المطاليب العادلة ناشد الشيخ عبدالسلام الدول الكبرى ذات النفوذ داخل الإمبراطورية (الروس والبريطانيين) لدعم المطاليب الكردية العادلة. لكن هذه الدول كذلك لم تعر القضية الكردية أية أهمية تستحق الذكر.

سعى الشيخ عبدالسلام بارزاني الى تنظيم حركة المقاومة في جميع أرجاء كردستان. لكن عندما تيقن العثمانييون من أن الشيخ عبدالسلام بارزاني قادر فعلا على إكتساب تأييد الكثير من القبائل والجمعيات والقادة الأكراد الى جانبه بادروا الى شن حملة عسكرية شاملة ضد بارزان من ثلاث جبهات , فإضطر البارزانييون بعد أشهر من المقاومة البطولية الى اللجوء الى إيران. وهنالك وعن طريق خيانة أحد الأغوات تم تسليم الشيخ عبدالسلام مع مرافقيه الى السلطات العثمانية, حيث أعيد الى الموصل وحكم عليه بالإعدام. وقد قال الشيخ قبل تنفيذ الحكم: ((الموت والحياة سيان عندي ولكن موتي بهذا الشكل ليس بصالح أمور الدولة...)). وقال أحد مرافقيه (موسى): ((رماد برأس الحكومة, البارزانييون لا يخلصون بقتلي)).

لقد أدرك الشيخ عبدالسلام بارزاني بأن شعبا كالشعب الكردي الذي يعاني من تفشي الجهل والأمية بين صفوفه لن يكون مؤهلا للدفاع وبفاعلية عن حقوقه المهضومة. من هنا بذل قصارى جهده لفتح المدارس في منطقته, إلا أن موقف السلطات كان في الغالب سلبيا, الأمر الذي حدى بالشيخ عبدالسلام بارزاني الى طلب العون من الإنكليز بهذا الخصوص, لكن هنا أيضا بدون جدوى. إلى جانب ذلك فقد إعتبر الشيخ عبدالسلام بارزاني الدفاع عن المستضعفين واجبا من واجباته الدينية حيث كان يقول: ((إننا لم نفعل أكثر مما يقتضيه الواجب الديني من دفع الظلم عن أمة مضطهدة وتخليصها من الرق)).

ولهذا كله تحولت بارزان وبمرور الزمن الى رمز للحرية والأمل, فكانت ملاذا للمضطهدين سياسيا وإجتماعيا ودينيا. ذلك لأن الشيخ عبدالسلام بارزاني وطد أركان العدالة والنظام الى جانب توطيده لأواصر الأخوة بين المسلمين وبقية الأقليات الدينية في منطقته, فكان للجميع حق ممارسة شعائرهم الدينية في أطر مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. هذا الأمر عزز من ثقة الأكراد وغيرهم في شيخ بارزان وبالأسس التي يقوم عليها الفكر البارزاني, فإحتفظوا بولائهم له حتى في أشد الأوقات صعوبة. هذا في الوقت الذي كانت فيه المناطق الأخرى الخاضعة للسطة العثمانية تعيش أجواء بعيدة عن هذه الروح وهذه الممارسات, حيث سادت الفوضى وتفشى الجور والعسف, لأن هذه المناطق كانت تدار عمليا وفي الواقع من قبل بعض العصابات التي إحتكرت السلطة ليس إلا. ولو أمعن المرء النظر في الظروف التي عاشتها مدينة الموصل في هذه الفترة لتجلت هذه الحقيقة بكل وضوح.

5.1 – كردستان كمفهوم جغرافي:

كردستان إسم مركب من كلمتين: كرد = إسم شعب و ستان = وطن, وبعبارة أخرى تعني كردستان وطن الأكراد مثل بلوجستان وافغانستان وباكستان. إلا أن الحدود الجغرافية لهذا المصطلح أو المفهوم, لا تنطبق مع التواجد والإنتشار القومي الحقيقي للأكراد. كمفهوم جغرافي فقد أطلقت تسمية كردستان لأول مرة في القرن الثاني عشر ب.م. في عصر السلاجقة بالذات على إقليم واسع قطنه الأكراد وشمل بعض المقاطعات الإدارية مثل: سنندج – دينور – همدان – وكرمنشاه. إلا أن هذه الحدود القومية والجغرافية لم تتحول الى حدود سياسية دولية بالرغم من كونها حدودا طبيعية في الوقت ذاته. ومازالت كلمة كردستان تطلق لحد الآن وكتسمية رسمية على مقاطعة إدارية في إيران وتشمل في الوقت الحاضر سنندج (سنه) فقط. غير أن الحكومات التي تقتسم كردستان تستعين بتسميات متباينه في سعيها لتجنب إستعمال إسم كردستان في إشارة للجزء الملحق بها من كردستان. ففي العراق تستخدم عبارة الشمال وفي إيران عبارة الغرب أما تركيا فتفضل إستخدام عبارة شرق وجنوب شرق الناضول!

الحدود والمساحة: لما كان الأكراد لا يتمتعون بكيان سياسي مستقل, لذا يصعب إن لم يكن من المستحيل بيان الحدود وتقدير المساحة الحقيقية لكردستان. إذ بحكم سيطرة الأجنبي فقدت كردستان على مر الأجيال وتدريجيا الكثير من المناطق التابعة لها. فكردستان الكبرى التي تحدث عنها شرفخان البدليسي في السابق لم يعد لها وجود فقد أنتقصت أطرافها, لأنها عانت منذ قرون ما تعانيه فلسطين اليوم على سبيل المثال. ففي القرن الخامس عشر فقدت كردستان بعض مقاطعاتها لصالح الفرس, حيث بات عنصرهم يغلب في مناطق همدان ولرستان. شأنها شأن بعض المقاطعات الأخرى تحت السيطرة العثمانية. غير أن النظام الكمالي بعد الحرب العالمية الأولى أثبت من خلال الممارسات الكثيرة بأنه كان أشد وبالا من الأنظمة السابقة على الكرد وكردستان بهذا الخصوص.أما

في العراق وسوريا, فإن الحكومات المعنية إستنسخت النموذج الصهيوني الذي عملت به إسرائيل في فلسطين ومارسته في نطاق سياستها العنصرية ضد الكرد داخل حدود بلديهما.

أما المساحة فنظرا للترابط العضوي بينها وبين المسائل ذات العلاقة بالحدود, فإن تقيمها غير متفق عليه أيضا من قبل الباحثين والكتاب. فالمعهد المركزي المختص بشؤون الأكراد في باريس على سبيل المثال نشر في عام 1949م. خريطة لكردستان وبموجبها قدرت المساحة ب (500,000)كم مربع, بينما قدرها آخرون ب (530,000)كم مربع.

السكان: إن الصعوبات التي يصادفها الباحث حول الحدود والمساحة لها مثيلاتها على صعيد تحديد عدد السكان وتعزى الى أسباب طابعها سياسي في الغالب ومنها:

1 – عمليا لم يجري إحصاء رسمي يستهدف بيان عدد الأكراد الحقيقي, لذا فالموجود هو مجرد حدس وتخمين كما تشهد على ذلك الأمثلة التالية: أ – ذكرت الحكومة الفرنسية في كتابها الأصفر لعام 1892م. بأن عدد الأكراد في المناطق العثمانية فقط هو 3,512,897 نسمة. ب - قدرت عصبة الأمم عدد الأكرد في عام 1925م. ككل ب (3,200,000) نسمة. ج – السيد دوكلاس أحد قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية أوضح في عام 1952م. بأن الأكراد في إيران يمثلون ربع سكانها البالغ عددهم 16 مليون نمسمة. د – المصادر السوفيتية قدرت عدد الأكراد في إنسكلوبيديتها لعام 1952م. ب (7) ملايين نسمة. ت – الباحث ألكسندر يابا قدر عدد الأكراد في إحصاءاته التي نشرت في بيترسبوغ في عام 1860م. ب (8,387,280) نسمة.

2 – السلطات الحكومية في الدول المعنية لا تتورع عن اللجوء الى كل الأساليب التي من شأنها التقليل من عدد الأكراد الحقيقي كما تظهر الأمثلة التالية:

صدر في تركيا إحصاء في عام 1935م. قدر عدد الأتراك ب (13,899,100) نسمة في حين تم تقدير عدد الأكراد ب (1,480,200) نسمة. لكن بعد عشر سنوات قدر الإحصاء التالي عدد الأتراك ب (16,590,500) نسمة أما عدد الأكراد فقدر ب (1,362,900) نسمه فقط. هنا نلاحظ بأن عدد الأتراك يتزايد في حين أن عدد الأكراد يتناقص.

أما في العراق فقد سعت السلطات إلى إنكار الهوية الكردية عن اليزيديين. وبالمقابل أضفت الهوية العربية على بقية الأقليات الدينية كالكلدان والسريان بل وحتى على اليهود. هذا وقد جاء في تقرير أعدته عصبة الأمم ما يلي: ((اليزيديون يتكلمون الكردية ويتعبدون بها, بل ويعتقدون بأن إلههم نفسه يتكلم الكردية. لا شك في أن هؤلاء اليزيدية أكراد أقحاح, وليس هذا من الوجهة اللغوية فقط, بل أن أجسامهم وسائر مظاهرهم الخارجية تشبه تمام الشبه أكراد جبل درسيم الشهير)).

3 _ الأكراد منتشرون في شتى الأرجاء والمناطق لأسباب شتى منها تقلب الظروف السياسية في المنطقة. لذا نجدهم كأقليات مبعثرة في الهند - باكستان – أفغانستان – والمغرب, الى جانب وطنهم الأصلي ومنطقتهم المركزية الموزعة بين تركيا – إيران – العراق – سوريا والإتحاد السوفيتي.

4 – إن حركات التحرر القومي في كردستان تمثل نموذجا فريدا من حيث مدتها وتضحياتها الجسيمة والملابسات والتعقيدات التي رافقتها, الأمر الذي تسبب في أن الكثيرين من الأكراد قد تنامى الى نفوسهم اليأس وفقدان الثقة بنجاح القضية مصحوبة بحملات الإضطهاد المتكررة التي تعرضوا لها. كل ذلك دفع بالبعض ولاسيما في المدن الكبيرة والمناطق المختلطة الى إنكار هويتهم القومية الحقيقية ويتجنبون التحدث باللغة الكردية في المحافل العامة, كل ذلك بسبب قلة ضمانات الأمن ومجالات الفرار حين تشتد النائبات بهم, وما أكثرها.

كل هذا إنعكس على تقدير الباحثين بما في ذلك الأكراد أنفسهم فجاءت التقديرات متفاوته. فعلاء الدين السجادي وهو باحث كردي يقدر عدد الأكراد ب (18) مليون نسمة, بما في ذلك الذين لا يستطيعون التكلم بلغتهم. في الوقت الذي يقدر الدكتور عبدالرحمن قاسملو عددهم ب (10,600,000) نسمة. من هنا وعند أخذ الإعتبارات الزمنية والتقديرات المختلفة بنظر الإعتبار لأمكن القول بكل ثقة بأن عدد الأكراد في الوقت الراهن لا يقل بأي حال عن 15 مليون نسمة. وهذا بحد ذاته عدد كبير خاصة إذا علمنا بأن الدول التي تقتسم كردستان تتكون بذاتها من خليط من القوميات المختلفة كإيران مثلا. لذا من الجائز للمرء أن يسأل عن مدى صحة إعتبار القضية الكردية كقضية أقليات؟

601- الخلفيات التاريخية للمشكلة الكردية:

إن حركات التحرر الكردية قد طال بها الأمد عدة قرون, إلا أن الشعب الكردي لم يتوصل لحد الآن الى هدفه الرئيسي المتمثل في التحرر وإقامة دولة مستقلة كما هو الحال بالنسبة لشعوب كثيرة. وأسباب هذا الإخفاق كثيرة ومختلفة ولكن بالإمكان تحديد أهمها والتي عملت على إنفراد تارة ومجتمعة تارة أخرى حائلة دون النجاح:

1 – فرقة الأكراد: هذه الظاهرة تمثل جزءا من الواقع الكردي يمكن تتبعها حتى في العصور القديمة من تأريخ الأكراد. ويذهب مينورسكي الى أن السبب العام لفرقة الأكراد يكمن في الواقع الجغرافي وطبيعة المناطق التي يقطنها الأكراد, حيث تكثر الوديان والجبال والأنهار المتعددة, والتي أدت الى تقسيم الحياة الإجتماعية والسياسية في كردستان. هذا ولم يعالج الأكراد مشكلتهم الأساسية هذه بجدية أبدا, لأن الذين بذلوا جهودا مخلصة في هذا السبيل كانوا قلة, في الوقت الذي حاول فيه أعداؤهم

العمل على تعميق خلافاتهم وإستغلال نقطة الضعف هذه أبشع إستغلال. فعن هذا الطريق فقط, فقدت أغلب الإمارات الكردية المستقلة سيادتها الحقيقة لصالح الإمبراطورية العثمانية. حتى أن شرفخان كأول مؤرخ كردي يشير الى ملاحظة أوردها المؤرخ سعد الدين وهو معلم السلطان مراد كذلك قد نوه في كتابه: تأريخ الأتراك, الى أن الأكراد يتنازعون فيما بينهم والكل يريد أن يكون مستقلا عن الآخرين. كما وأن الكثير من المستشرقين وغيرهم قد ذكروا هذه الحقيقة أيضا مثل الميجر سون - باسيل نيكيتين و فون مولتكه. والأخير يقول عن الأكراد بهذا الخصوص: ((لو إتحد الأكراد لتعذر الإنتصار عليهم)). وهذه الحقيقة واردة لأن ما إستطاع الأسلاف من تحقيقه بوحدتهم في نينوى من الممكن تحقيقة ضد أنقره - التي تنكر حتى وجود الأكراد - من قبل الخلف.

2 – الدين: الشريعة الإسلامية لا تفصل الدين عن السياسة, كما هو سائد في العالم الغربي حيث بات مثل هذا الفصل أمرا بديهيا. ذلك أن مبادئ الشريعة الإسلامية ليست مجرد مجموعة من القواعد الخلقية, بل أنها تتسم بطابع شمولي يهدف الى تنظيم شؤون الحياة في المجتمع على مختلف الأصعدة: سياسيا – إجتماعيا – إقتصاديا – ثقافيا و دينيا.

ومن خصائص الدين الإسلامي طابعه الإنساني ودعوته الى الحرية والمساواة. فالتمييز العنصري والمفاضلة بين الشعوب والقوميات مثلا أمر مشجوب في أحكامه, ما لم تكن هذه المفاضلة قائمة على التقوى. إلا أن كل العقائد والمعتقدات معرضة للتحول الى مجرد وسيلة وأداة بيد الحكام ومن هذا يظهر خطر سوء الإستفادة من أحكامها من قبل بعض الأفراد والجماعات, سيما في المجتمعات التي يسود فيها الجهل والتخلف.

فبالنسبة الى مبادئ الشريعة الإسلامية نجد أن هذه الحقيقة قد ظهرت حتى في المراحل الأولى من إنتشار الدين الإسلامي, بالأخص بعد أن إستطاع الأمويون إنتزاع السلطة بالخدعة وغيرها من الأساليب بهدف إزاحة الخليفة الرابع أمير المؤمنين علي إبن أبي طالب من منصب الخلافة, كخطوة أولية ليمارسوا بعدها بالقهر والعسف بعيدا عن نص وروح المبادئ الإسلامية, الأمر الذي أدى وبمرور الزمن الى القضاء على الجوهر الإسلامي للدولة في الواقع وتحويلها بالتالي الى إمبراطورية عربية. ويلاحظ بأن تطورا مشابها وجد طريقه الى التطبيق في ظل الحكم العثماني والصفوي, كل ذلك الى جانب الحروب التي سادت في زمنهما بين الطائفتين (الشيعية والسنية), والتي حولت كردستان بحكم موقعها الجغرافي الى ساحة حرب وقتال بين الطرفين المتصارعين.

هذا ولما كان الكرد متعصبين بطبيعتهم لذا كان من الميسور دوما إستغلالهم لأغراض سياسية بواسطة شعارات دينية. وأثرت إستقامتهم الصميمية إزاء معتقداتهم الدينية سلبا على تطور شعورهم القومي, حيث ظل هذا التطور وعلى مر العصور بطيئا لا يساير تطور مثيلاته لدى الشعوب

المجاورة للأكراد.

3 – الإفتقار الى النخبة السياسية – التنظيم – والتعليم: كل حركات التحرر في العالم بحاجة الى كفاءات قيادية يحسن بها أن تكون شاملة. لكن بالنسبة للحركة الكردية يبدوا أنها إفتقرت في الكثير من الأحيان إلى هذا العنصرالحساس بدليل أن ماضيهم وحاضرهم لا يعدو أن يكون عبارة عن سلسلة من الأخطاء المتكررة, التي صاحبت وما زالت تصاحب نزعة التحرر الكردية التي لا تخبو, الأمر الذي يفرض الإستنتاج القائل بأن القيادات الكردية بشكل خاص والشعب الكردي بشكل عام , الذي عليه أن يقوم بدور الرقيب على هذه القيادات لم يتعلم من أخطاء الماضي. فقد كانوا دوما ضحايا وعود لم يوف بها, الأمر الذي يعزى الى تأثير الدين الكبير على الأكراد في بعض الأحيان. كما كانوا ضحايا الحسد والتنافس بين بعضهم البعض, بدليل أن أغلب حركات التحرر إنحصرت في مناطق صغيرة وفي أحسن الأحوال إكتفى سكان المناطق المجاورة بدور المتفرج على الصراع الدائر في الوقت الذي كانت قوات العدو تبيد قرى بأكملها عن بكرة أبيها. هذا بالإضافة الى أنهم لم يهيئوا انفسهم مسبقا لتنظيم الحركات وقيادتها, فقد غلب على حركات التحرر الكردية طابع الإرتجال وردة الفعل, مع الإفتقار الشديد الى بعد النظر المطلوب.

هذا الى جانب إفتقار أغلب القيادات الى روح المقاومة والمثابرة والصمود في حالة حدوث بعض الإنتكاسات وقد يمكن إعتبار بارزان إستثناءا على هذه القاعدة. ذلك لأن المشاكل المعقدة قد تحتاج تحت ظروف وشرائط معينة الى عدة أجيال للتوصل الى النتائج المرجوه, بينما قد لا تجدي في مثل هذه الأحوال المخططات الآنية وردود الفعل الإرتجالية, التي تنشد الحصول على مكتسبات عاجلة والتي بدونها تفقد القيادات وبسرعة كل رجاء وأمل بالقضية.

وقد يعود سبب قلة الجدارة والكفاءة, سواء بالنسبة للقادة كأفراد أو جمعيات وأحزاب سياسية الى ضعف المستوى التعليمي المطلوب في مختلف المجالات, بالمقارنة مع المستوى العالمي أو حتى على صعيد المنطقة. لكن إذا علمنا بأن نسبة الأمية تبلغ 80% لتوضحت الخلفية وأدركنا بأن تجاوز هذه العقبة لن يكون سهلا.

4 – إهمية كردستان: لكردستان أهمية كبيرة على شتى الأصعدة: إستراتيجيا – إقتصاديا – وسياسيا. فهي بمثابة جسر يربط بين الشرق والغرب وحدودها تربط بين البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي. وتوجد في كردستان ثروات طبيعية كثيرة وفي مقدمتها النفط والثروة المائية. كما أن جمال الطبيعة في كردستان يجعل منها محط الأنظار. ولذلك كله تحولت كردستان الى هدف لمطامع جهات متعددة وساحة للصراعات الدولية سواء على صعيد الشرق الأوسط أو عالميا من خلال صراعات الدول الكبرى.

5 – الموقف المعادي للدول الكبرى: الدول الكبرى وبالأخص بريطانيا في البداية والولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد عارضت كل حركات التحرر بل وناصبتها العداء في مجمل مواقفها الإستراتيجية نظرا للتعارض السافر بين مصالحها الخاصة وبين الأهداف التي تدعو إليها حركات التحرر العالمية. هذا ورغم تبدل البعض من الأساليب الأستعمارية بسبب تغير الظروف وتزايد الوعي الذي بدأ ينمو بين الشعوب إلا أن الأهداف والطبيعة الإستغلالية للدول الكبرى لم تتغير من حيث الجوهر.

ورغم أن الكثير من الشعوب والبلدان في العالم الثالث إستطاعت أن تنال إستقلالها, طبقا لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, إلا أن تطبيق هذا المبدأ لم يجد طريقه بعد للتطبيق بخصوص القضية الكردية, بل بالعكس فقد قسمت كردستان للمرة الثانية ولكن ليس بين دولتين في هذه العملية , كما كان التقسيم الأول, بل بين خمس دول, الأمر الذي إستصحب معه سلبيات جديدة بالأخص حول مدى قدرة المقاومة لحركة التحرر القومي الكردستاني.

لقد أتيح للكثير من الشعوب مجال تكوين دول تحت الإنتداب الفرنسي أو البريطاني, كخطوة أولى نحو التحرر والإستقلال, على الرغم من الكثير من السلبيات التي رافقت هذا التطور ولكن الأكراد حرموا حتى من هذه الفرصة ايضا. فقد بقيت الدول الكبرى كركيزة ومخطط لكل الأحلاف العسكرية والإستعمارية في منطقة الشرق الأوسط, التي إستهدفت محاربة حركات التحرر الأصيلة, بما في ذلك حركة التحرر الكردية في كل أجزائها. كما أن الدول الكبرى تولت وبفاعلية دعم الدول التي إقتسمت كردستان فيما بينها, في الوقت الذي سعت فية هذه الدول ذاتها أن تسد كل السبل بوجه الشعب الكردي محليا وعلى صعيد المنظمات الدولية كذلك.

6 – تفوق الأعداء: أثبت التأريخ بأن الأكراد واجهوا في الغالب أعداء متفوقين عسكريا, سواء من حيث العدة أو العدد أو كليهما, الأمر الذي تجلى بالدرجة الأولى بعد الحرب العالمية الأولى, حيث توجب على الأكراد مواجهة أحدث آلات الحرب التي أنتجتها الدول الكبرى, إبتدأ بالدول الإستعمارية الغربية وإنتاء بالإتحاد السوفيتي. ومما لاشك فيه أن من الصعب إن لم يكن من المستحيل على الفلاحين الأكراد البسطاء مقارعة هذا التفوق التكنلوجي الهائل.

هذا بالإضافة الى عنصر آخر (قرب العدو) الذي يحول دون إستفادة الأكراد من عنصر المفاجأة بالشكل المطلوب, الأمر الذي يمكن ملاحظة آثاره السلبية على حركات التحرر لدى حركة المقاومة الفلسطينية أيضا. إذ لو قارع الفلسطينيون عدوا كالإستعمار الفرنسي أو البريطاني لكانت لديهم فرص نجاح أكثر. وهذه الحقيقة تنطبق على حركات تحرر أخرى أيضا.

701– تأثير المشكلة الكردية على العلاقات الخارجية بين الدول العربية وإيران وتركيا:

يسود التنافس والصراع بين الفرس والعرب والأتراك بهدف الحصول على مركز قيادي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي منذ حقب. وكان الدين كما يثبت التأريخ بالنسبة لكثيرين مجرد وسيلة لا غاية لبلوغ الأهداف المبتغاة. ولما كان الأكراد يقعون جغرافيا بين هذه الشعوب المتطاحنة والطامعة في إحتكار مركز القيادة, لذا تعذر على الأكراد تجنب التورط في هذه الصراعات أو إبعاد تأثيراتها المهلكة عن وطنهم. وبدل أن يطالب الكرد ذاتهم بدور قيادي كانوا وحسب الظروف والمواقف المختلفة تارة عونا لهذا الطرف أو لأخر. وكانت النتائج على المدى البعيد وبالا عليهم دوما, فالذين حرموا من الدعم الكردي سعوا الى الإنتقام والذين حصلوا على الدعم تنكروا للجميل!

لقد كان موقف الأكراد في حالات كثيرة حاسما, كما يثبت ذلك في القضاء على الدولة الأموية بقيادة أبو مسلم الخراساني من جهة ودعمهم للعثمانيين في جالديران وغيرها ضد الصفويين ودورهم بقيادة صلاح الدين غني عن الإشارة, هذا على سبيل المثال لا الحصر. من هنا يخلص المؤرخ الكردي محمد أمين زكي الى الإستنتاج التالي:

((لم يقصر الكرد قط, في خدمة الحكام والملوك العادلين المنصفين, الذين تولوا الحكم في كردستان. كما أن كل أمة من الأمم التي حكمت الكرد وراعت حقوقهم الطبيعية من إخاء ومساواة ومعاملة عادلة, قد إستفادة كثيرا من خدماتهم الصادقة ومن شجاعتهم الفائقة وبطولتهم الرائعة في مواقف كثيرة تشهد بذلك صفحات التأريخ. بخلاف الأمم التي أرادت حكمت كردستان بالظلم والجبروت وبإذلال الكرد, بالتعدي على حقوقهم الطبيعية وشرفهم القومي, فقد باءت بالفشل وأصيبت بالكثير من الويلات والأضرار)).

إن بعض الساسة الواقعيين والكتاب المعاصرين, أخذوا هذه الحقائق بنظر الإعتبار, الأمر الذي عكس تقديرات راجحة وواقعية في كتاباتهم حول المشكلة الكردية كالأستاذ عبدالرحمن البزاز, الذي يقول: ((إن العرب لا يستطيعون أن يطلبوا من الشعوب ألأخرى أن تتنكر لعواطفها القومية, لأن إنماء هذه المشاعر حق من حقوقهم الطبيعية)). أما المحامي هلال ناجي فيقول: ((إن القومية الكردية هي حقيقة واقعية وأن من مصلحة الأمة العربية أن تقبل وتعترف بحق الشعب الكردي في تقرير المصير, في إطار دولة موحدة أو إتحاد كونفدرالي)).

ولربما كان من المستحسن أن نذكر هنا موقف الشريعة الإسلامية الغراء, طالما كان الحديث يدور حول المساواة. فقد جاء في الحديث الشريف قوله: ((لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه وأن يكره له ما يكره لها)).

الفصل الثانى

1 – مقدمة مع موجز حول بعض المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة:

في هذا الفصل سنحاول تتبع التطور الذي رافق المسالة الكردية لغاية عام 1958م. ورغم أن الأولوية ستولى لبحث التطور في كردستان الجنوبية (العراق), إلا أننا سوف نأخذ الأجزاء الأخرى من كردستان بنظر الإعتبار أيضا قدر المستطاع. وبصدد عرض التطور في كردستان الجنوبية فسنولي مشكلة الموصل وكيفية حلها أهمية كبرى بإعتبارها مسألة محورية وجوهرية في هذا الفصل. لكن لابد من الإشارة ولو بإقتضاب الى بعض المصطلحات ذات العلاقة وهي: الإمبريالية والكولونيالية – الدولة وحق تقرير المصير – الشعب (الأمة) وحق الشعوب في تقرير المصير – الأقليات.

101 – الإمبريالية و الكولونيالية: وهذين المصطلحين يتشابكان ويتداخلان في بعضهما البعض الى حد كبير لدرجة قد يتم إستخدامهما كمترادفين أحيانا.

الإمبريالية: وتعني بشكل عام النزوع والرغبة الى السيطرة والتسلط, الأمر الذي من شانه بسط سيطرة ونفوذ دولة ما على ماجاورها من المناطق, أو المناطق النائية عن الدولة المعنية. هذا وقد أطلق هذا المفهوم كتعبير عن أحقاب تأريخية مستقلة: * في العصور القديمة كنزعة لتشكيل الإمبراطوريات الواسعة. * منذ القرن التاسع عشر يرتبط المفهوم بالتوسع القومي. * وفي الفترات الأخيرة كتعبير عن السيطرة على ما وراء البحار والسياسة الإقتصادية للدول الكبرى.

الكولونيالية: وتعني التوسع الجغرافي لشعب ما في المناطق الأجنبية (الأخرى), بما في ذلك إحتلال دولة في الخارج. وحسب المفهوم التأريخي والسياسي فهي تعني: إنشاء المستوطنات خارج الوطن الأصلي من قبل مجموعة تحافظ على مقوماتها القومية. وإبتدأ من من العصر الحديث ولغاية الحرب العالمية الأولى . فالكولونيالية تعني: إنتزاع أو السيطرة على المناطق الواقعة فيما وراء البحار من قبل الدول الأوربية لأهداف سياسية – عسكرية – وإقتصادية خاصة, إبقاءا لمصالح الوطن الأم.

أشكال السياسة الكولونيالية:

أ – المستعمرات الإستيطانية: وتعني الأراضي المنزوعة والمسيطر عليها, سواء عن طريق الفتوحات العسكرية أو الحيازة القانونية بإكتساب ملكية الأراضي عن طريق عقود الشراء مثلا, وكذلك عن طريق عقود الشراء الشكلية. وتستخدم (الأراضي) كوسيلة لإستيعاب المهاجرين من الوطن الأم, كإحتياطي لإستيعاب أجيال جديدة في حالة تنامي السكان في الوطن الأم , بشكل لا يستطيع هذا الوطن إستيعابهم. وهنا يتم التفريق بين حالتين: 1 – وبموجبها يتم إقصاء السكان الأصليين أو القضاء عليهم كليا, الأمر الذي حصل في الولايات المتحدة وأستراليا. في هذه الحالة لم تكن هنالك حاجة ملحة الى الأيدي العاملة, مما أدى الى نشؤ مجتمع أوتاركي مستقل ومكتف ذاتيا من الناحية الإقتصادية. 2 – وبموجبها يتعايش المهاجرون مع السكان الأصليين جنبا الى جنب, لكن المهاجرين هم الحكام الفعليون في البلاد ولهم إمتيازات إقتصادية وسياسية خاصة بهم.

من الواضح أن هذه السياسة تعتبر الإستيطان كهدف لها, وتدعم فكرة إنتزاع الأراضي والإستيلاء عليها عن طرق إنتزاع ملكيتها من السكان الأصليين بكل الوسائل والتي من جملتها ما يلي:

لما كانت الإمبريالية نتيجة متوقعة لتفاوت مراكز القوى بين الشعوب والمجموعات وإستغلال بعضها البعض الآخر بسبب هذا التفاوت, لذلك فإن اللجوء الى إستعمال القوة يعتبر أمرا مألوفا بإعتباره وسيلة لإنتزاع الأراضي وتغير ملكيتها كما انه قد يكفي في بعض الحالات التهديد بإستعمال هذه القوة. وإستنادا الى هذا المنطق الإستعماري نجد أحد القادة الفرنسيين (بوكاند) يعلن في عام 1884م. في الجزائر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: ((أينما تواجدت أراضي خصبة وإمكانات الإرواء يجب علينا توطين المهاجرين, دون الإهتمام بمسألة: لمن تعود هذه الأراضي. لأن مثل هذه الأراضي لابد وأن تتحول ملكيتها الى المهاجرين بكليتها)).

ومن الوسائل الأخرى التي يلجأ إليها المستعمرون لإنتزاع الأراضي من السكان الأصليين, عملية إبرام عقود مع زعماء القبائل المحليين, التي لا تعني في جوهرها سوى تخلي هذه القبائل عن حقوق ملكيتها لهذه الأراضي. لذا نجد وعن طريق مثل هذه العقود بأن بعض الشركات الأوربية أو الأشخاص المحدودين قد إستحصلوا على أراضي شاسعة مقابل عدة أمتار من القماش أو كميات محدودة من الكحول! ومرد ذلك يعود الى جهل الزعماء المحليين لأهمية ومدلول مثل هذه الوثائق التي كانوا يرسمون عليها شكل الصليب للدلالة على توقيعهم لتلك العقود, الأمر الذي تكرر مرارا في مناطق مختلفة في أفريقيا.

وفي حالات أخرى أستغل المبدأ القانوني والقاضي بحق الدولة في الإستيلاء على كل الأراضي غير المستغلة أو الخالية. وهذا ما نصت عليه المراسيم التي أصدرها الفرنسيون في الجزائر في

1/نوفمبر/1844م. والتي بموجبها إعتبرت السلطات الفرنسية كل الأراضي غير المستغلة ملكا للدولة, في حالة عدم مقدرة أصحاب الأراضي على إبراز الوثائق الدالة على ملكيتهم لمثل هذه الأراضي, والتي تعود ملكيتها الى فترة ما قبل الإحتلال الفرنسي. غير أن القبائل العربية وقبائل البربر لا يملكون عادة مثل هذه الوثائق – شأنهم في ذاك شأن الكثير من القبائل التابعة الى شعوب اخرى في العالم الثالث – وبذلك تتحول أراضيهم الى أملاك أميرية تابعة للدولة, والتي تعرضها الدولة بدورها على المهاجرين الفرنسيين الجدد بدون ثمن أو بأثمان بخسة. والأمر ذاته ينطبق على المناطق التي تكسوها الغابات.

ب – المستعمرات الإقتصادية: تتعدد جوانب وأهداف السياسة الإستعمارية بهذا الخصوص:

* نقل الثروات المختلفة من المستعمرات الى الوطن الأم, ومنها الثروات وعائدات الضرائب المستحصلة. فقد إستطاع الإسبان على سبيل المثال أن يبتزوا من شعب الإنكا في أمريكا اللاتينية ما قيمته (1,326,539) بيزوز ذهبي في حالة واحدة فقط, كثمن للإفراج عن ملكهم المحتجز لدى الإسبان. علما أن هذه الفدية لم تستطع أن تنقذ ملك الإنكا, إذ قتله الإسبان بعد ذلك.

* تزويد الوطن بالمواد الخام اللازمة للصناعات المختلفة كالقطن والنفط والمنتجات الزراعية المختلفة, التي لا يمكن إستخراجها أو إنتاجها في الوطن الأم لأسباب مناخية أو لإفتقارها الى هذه المواد لأسباب طبيعية أو لأن إهمالها كان يعود لرغبة الوطن الأم في التركيز على التخصص الصناعي.

* إيجاد أسواق تجارية لتصريف المنتجات الصناعية وضمان إيجاد الإستثمارات المربحة لرؤوس الأموال.

ج – المستعمرات العسكرية (الإستراتيجية): والهدف من إيجادها والمحافظة عليها يعود الى أسباب عسكرية (إستراتيجية). ولعل خير مثل يورد بهذا الخصوص هو جبل طارق وقناة السويس بالنسبة الى بريطانيا وقناة بنما بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية.

د – مستعمرات الإعتقال: وكان الغرض منها إبعاد السجناء إليها, ومنها ويلس الجنوبية وغويانا و كاليدونين على سبيل المثال. وفي الواقع فإن كل المستعمرات أستخدمت بشكل أو بآخر لهذا الغرض, ذلك لأن المهاجرين ضموا بين صفوفهم الكثيرمن السجناء المبعدين ممن صدرت بحقهم أحكام السجن في مناطق نائبة. فالإنكليز مثلا كانوا يبعدون سنويا ما يعادل ألفي سجين الى المستعمرات الخاضعة لهم في أمريكا الشمالية. وقد إستمرت هذه الحالة الى أن نالت هذه المناطق إستقلالها من بريطانيا.

هذا وقد كان المهاجرون في الواقع خليطا عجيبا يتألف من شتى الطبقات والفئات لكن كذلك حثالة الأفراد أيضا ممن رفضتهم المجتمعات الأوربية. لذا كان هنالك الى جانب النبلاء المفتقرين, والمغامرين والسكان المدنيين, لصوص وقتلة, إلى جانب جماعات هربت من أوربا بسبب الإضطهاد الديني أو السياسي.

ولعل بالإمكان ومن خلال دراسة هذا التركيب الإجتماعي الغريب للمهاجرين الى ما سمي بالعالم الجديد إلقاء بعض الضوء على اسباب سوء المعاملة التي لقيها السكان الأصليون في أمريكا وغيرها من المستعمرات على يد المهاجرين من أوربا, والتي أدت الى الحط من مكانتهم الإجتماعية والإقتصادية في أغلب الحالات والى إبادتهم الجماعية في حالات أخرى.

سياسةالإستيطان:

مورست هذه السياسة منذ عهود قديمة فقد لجأ إليها الرومان واليونان والعرب والأتراك. لكن إعتبارا من 1500م. بصورة عامة إستخدمتها بعض الشعوب الأوربية, والتي أخضعت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أغلب أجزاء عالمنا المعاصر لسيطرتهم وقسمتها على هيئة مستعمرات أو مناطق نفوذ فيما بينها. وبذلك نشأ عمليا نظام إستمر العمل به عدة قرون, إقتسمت بموجبه بعض الأمم, العالم كله تقريبا وإستثمرته وإستغلته لمصالحتها الخاصة. ولا يغير من هذه الحقيقة نشوب تنافس حاد بل وإحتراب بينها من أجل الحصول على مكاسب أكثر من الآخرين. إلا أن الحربين العالميتين (1914-1918) و (1939-1945)م. هزت أركان هذا النظام الإستعماري وعجلت في تقويضه, ولذا يمكن أعتبارهما كبداية لنهاية هذا النظام الجائر, الذي جسد الأنانية والإستغلال بصورة بشعة من كل النواحي. لقد لعبت الدوافع الإقتصادية دوما دورا فعالا في المخططات والسياسات الإستعمارية, إلا أن هذه الأهمية تنامت في القرن التاسع عشر وما تلاها من الفترات.

لقد ربط لينين بين تركيز الإنتاج وتوحيده ونشؤ الإحتكارات وسيطرة رأس المال في شكل تمركز البنوك على صورة إحتكارات ذات بعد دولي كبير, وبين تنامي النزعات الإستعمارية. ويوضح لينين بالتالي ما يرنو إليه حين يشير الى أربع دول أوربية فقط (قبل الحرب العالمية الأولى) كانت تملك ما يقارب 80% من رأس المال العالمي, في الوقت الذي كانت فيه بقية أجزاء العالم والدول الأخرى في مركز المدين.

لكن في الواقع فإن العوامل الإقتصادية وتطورها المرافق للثورة الصناعية لم تكن الوحيدة في تسبب إيجاد هذا التيار, الذي يعزى الى عملية تمركز رؤوس الأموال, بل أن هنالك عملية تمركز على الصعيد السياسي أيضا. وهو الذي جعل من التوسع الإستعماري أمرا ممكننا. ذلك لأن النظام

الإقطاعي كان قد تلاشى وفتح المجال لنشؤ الأمم الكبيرة والدول المركزية. وكانت هذه الظاهرة قد تجلت في البداية في أوربا الغربية. وقد رافق التطور الإقتصادي والسياسي تطور علمي تكنلوجي ضمن تفوق أوربا الغربية بالأخص في مجالات صنع الأسلحة ومعدات الحرب, التي كان لها دور حاسم في الكثير من المواقع المصيرية. ذلك لأن الأوربيين في الحقيقة وبصورة عامة لم يواجهوا في أي مكان أعداء أو منافسين تتوفر لديهم مثل هذه الميزات ومثل هذا التفوق التكنلوجي المعاصر.

وهكذا نجد بأن مصير العالم والتطور اللاحق كان من حيث الأساس قد تحدد والى حد كبير في عام 1493م. حين أقر البابا ألكسندر الرابع بحكم الإسبان على العالم الجديد بعد عودة كريستوف كولومبوس من رحلته الإكتشافية. أعقب ذلك تصديق مشابه فيما يتعلق بنزعة البرتغال الإستعمارية. وفي 7/حزيران/1494م. تم تقسيم مناطق العالم الجديد بين إسبانيا والبرتغال على صورة معاهدة, باركها البابا يوليوس في 24/شباط/1506م. وهكذا وبكل بساطة تقرر وضع مصير الملايين من الناس تحت تصرف هذين البلدين دون أن يتكلف أحد عناء الإستفسار من الشعوب المعنية , عما إذا كانت توافق على مثل هذا الإجراء.

الدول التي تخوض الحروب التوسعية لا تميل في العادة الى كشف الحقائق عن الدوافع الأصلية والحقيقية لنشوب الحروب وسبب إنخراطها فيها. من هنا فإن أغلب الغزاة يتسترون عادة خلف واجهات دينية – ثقافية أو المناداة بالرغبة في نشر الحضارة والمدنية, بل وأحيانا بإسم تحرير الشعوب كأهداف ودوافع معلنة لخوض الحروب! نذكر هنا على سبيل المثال النداء الذي وجهه قائد الحملة الفرنسية - الذي إستولى بالتالي على الجزائر- الى أهالي الجزائر قائلا بين أمور أخرى أيضا ما يلي:

((نحن الفرنسيون القادمون الى الجزائر أصدقاء لكم, هدفنا طرد الأتراك أعدائكم الطغاة, الذين يعذبونكم ويضطهدونكم , الذين يسرقون أموالكم ومنتجات أراضيكم ويهددون بإستمرار بالقضاء على حياتكم. نحن لا نريد أن نحتل مدنكم, التي ستبقون انتم سادة لها, وهذا ما نقسم به بدماءنا...نحن سنحترم ممتلكاتكم واموالكم ودينكم المقدس... فالفرنسيون هم أصدقاؤكم المخلصون وسيظلون كذلك دوما. إلتحقوا بصفوفنا لأن ذلك سيكون من دواعي سرورنا, ولأن ذلك سيجلب لكم الفوائد)).

<u>أساليب الحكم والإدارة في المستعمرات:</u>

لجأت الحكومات الى وسائل مباشرة أو غير مباشرة في إدارتها للمستعمرات, ولو أن شؤون الإدارة كانت في بعض الأحيان تترك لبعض الشركات التجارية. غير أن السياسة العامة كانت على كل حال تستهدف المحافظة على مصالح الوطن الأم, مهما كانت طبيعة هذه المصالح. غير أن تعارض هذه المصالح مع مصالح المستعمرات وسكانها الأصليين ولدت في الغالب نتائج سلبية بالأخص بالنسبة

للسكان الأصليين وبلادهم. لقد تلكأ المستعمرون في تنفيذ المشاريع الإصلاحية طالما وجدوا الى ذلك سبيلا, الأمر الذي خلف الظواهر التالية كنتيجة مرافقة للسياسة الإستعمارية وتطبيقاتها:

الإرتباط السياسي بعجلة الدوائر الإستعمارية وإنعدام الإستقلالية والتأخر على شتى الأصعدة بما في ذلك المجالات الإقتصادية – الإجتماعية – والثقافية كنتيجة لممارسة الإضطهاد القومي ضد السكان االأصليين. ولو أردنا إيراد مثال على التباين المجحف بين الطرفين في ظروف المعيشة بين الدول الأوربية وسكان المستعمرات أو شبه المستعمرات عبر أخذ المؤسسات الصحية كمثال مستعينين بالأرقام التي أوردتها منظمة الأمم المتحدة والمتعلقة بالأعوام 1959- 1963. هنالك طبيب واحد لكل 760 شخص في ألمانيا الإتحادية ولكل 760 شخص في الولايات المتحدة الأمريكية ولكل 960 شخص في بريطانيا ولكل 910 شخص في فرنسا ولكل 610 شخص في إيطاليا. بالمقابل نجد مثلا طبيبا واحدا لكل 2600 شخص في مصر ولكل 1600 شخص في الشيلي ولكل 1700 شخص في بيرو ولكل 2400 شخص في كولومبيا ولكل 7100 شخص في أندونيسيا ولكل 2500 شخص في البرازيل ولكل 4900 شخص في في العراق ولكل 9700 شخص في المغرب ولكل 8000 في السودان. ولا ريب أن المرء سيحصل على ارقام مشابهة عند إجراء مقارنة في المجالات الثقافية والتعليمية والمداخيل القومية والفردية. ومن هنا تتجلى الطبيعة الإستغلالية للإستعمار الذي يمكن نظامه أقلية مميزة من الناس لإستغلال الأغلبية العظمى من البشر لصالحها الخاص. ولذا فلا غرابة في تصاعد دعوة الشعوب المغرر بها ومطالبتها في إستعادة حقوقها المشروعة كلما زادت صحوتها وإتسعت مداركها.

ممارسات الإمبرياليين والمستعمرين على إختلاف هوياتهم في مختلف المناطق من حيث الجوهر ألا وهو الإستغلال بكل صوره. ولأجل مواصلة الإستغلال تلجأ السلطات الإستعمارية الى قمع حركات التحرر بشدة مع العمل قدر المستطاع على حجب الحقائق عن الرأي العام وبالأخص تلك التي تتعلق بأوضاع الشعوب وأسباب إنتفاضتها الحقيقية, وبمعنى آخر فإنها تمارس سياسة التجهيل. كما وأن السلطات الإستعمارية تمارس بإستمرار سياسة فرق تسد الى جانب إستعمال العنف لضمان مصالحها الخاصة بإعتبار إستخدام العنف كإجراء تقليدي لكسر شوكة المقاومة لدى الأطراف المعارضة. كما أن السلطات الإستعمارية تستخدم تفوقها التكنلوجي بالأخص على الصعيد العسكري بإستمرار ودون وازع من ضمير لضمان مواصلة المحافظة على مصالحها عن طريق إزاحة كل معارضة بوسائل العنف والقوة بالإضافة الى الدسائس والمؤامرات.

ومن الأمثلة على ذلك نذكر الحرب التي خاضتها إيطاليا ضد الشعب الليبي في أواخر العشرينيات من قرننا المعاصر. فقد أعلن الجنرال الإيطالي بودوكيليو في بيان له صدر في عام 1929م. موجه

الى السكان الليبين قائلا: ((لن يحصل المتمردون بعد الآن على أي أمان, بما في ذلك العوائل ولا قطعان ماشيتهم ولا أولادهم, لأنني سادمر كل شيء)). وفي الجزائر لجأ الفرنسيون الى وسائل مختلفة لتحقيق غاياتهم وحولوا البلاد الى معسكر كبير, فأخترع نظام سمي (بإعادة التشكيل) أو (إعادة التوطين) وكان الهدف منه ضمان سيطرة أكثر فاعلية على السكان الأفارقة. حيث تمت تخلية مناطق كبيرة من سكانها الأصليين, الذين أجبروا على السكن في معسكرات خاصة وضعت تحت الرقابة. وبذلك حصل الفرنسيون على ميزة إستراتيجية كبيرة لأنهم باتوا يطلقون النار بلا هوادة على كل شيء يتحرك في المناطق الخالية. أما السكان الأفارقة ضحايا هذا المخطط فلم يهتم الفرنسيون بما سيؤول إليه حالهم في المستقبل, كما لم يهتموا بتغير طبيعة المناخ على الحالة الصحية للمهجرين وأطفالهم. هذين مجرد نموذجين للأساليب التي قد تتبع من قبل المستعمرين فهي رغم تشابه الدوافع لكن التطبيقات متباينة ولديها قابلية كبيرة للتغير والتبدل بهدف الإنسجام مع المستجد من الظروف. لكن رغم كل الإختلافات في الخطط وكيفية تنفيذها ولكن في النهاية الهدف واحد وهو حماية المصالح الإستعمارية.

الكولونيالية والمسألة الكردية:

تعتبر بعض الأحزاب والكتل السياسية وبالأخص في كردستان الشمالية/تركيا المسألة الكردية, مسألة كولونيالية وبالتالي يجب حلها على هذا الأساس. ومن هنا فإن الكثير من بحوثاتهم وتحليلاتهم للأحداث التأريخية تعتبر من المساعي الهادفة لتوضيح هذه العلائق والإرتباطات بين كردستان من جهة وبين الدول التي تقتسم كردستان فيما بينها كشعب ووطن جهة أخرى. إن تحليل الأحداث التأريخية وتطوراتها, التي رافقت المسألة الكردية من خلال البحوث والدراسات السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية تظهر بجلاء, بأن ما ذهبت إليه تلك الأحزاب السياسية من إستنتاجات لايمكن أن تعتبر مجرد إدعاءات باطلة وتهم مختلقة, بل أن لها ما يبررها قطعا, بالأخص عند مقارنة الأوضاع والأحداث التي عاشتها وما زالت تعيشها كردستان(شعبا ووطنا) بمناطق أخرى مشابهه إتفق الرأي العام العالمي على تسميتها بالمستعمرات. إن هذه الدراسة التي بين أيدينا ستحاول أيضا أن تلقي بعض الضوء على هذه الجوانب من المسألة على أمل إستجلاء مدى صحة ما يذهب إليه بعض الكتاب والمؤلفين الكرد في بحوثاتهم.

201 – الدولة وحق السيادة:

الدولة: إختلفت الآراء حول موضوع نشأة الدولة , فهنالك نظريات متعددة, كالعقد الإجتماعي والتنظيم والسلطة وما إلى ذلك من النظريات, التي تحاول بحث هذا الجانب. غير أن بعض العوامل لابد من أن تتوفر لكي تكون نشأة الدولة ممكنة. ويرى منذر الشاوي مثلا من أن الدولة تكون

موجودة إذا وجد شخص أو مجموعة من الأشخاص كسلطة سياسية (الحاكم) ممن تكون لهم القدرة على فرض مشيئتهم وآرائهم على مجموعة من البشر بشكل نافذ, في نطاق إقليم أو منطقة محدودة, على أن يقابل ذلك وجود فئة أو جماعة من الأشخاص (المحكومين) تخضع لمشيئة الأولى, لسبب أو دافع محدد (مادي – عرف وتقاليد – أو الدين). من هنا فإن سلطة رئيس القبيلة من طبيعتها لا تختلف عن سلطة الدولة الحديثة المعقدة. نذكر فيما يلي العناصر الأساسية لنشؤ الدولة:

الرعية (الشعب) - المنطقة الجغرافية وحق السيادة نحو الخارج والداخل, مع وجوب ملاحظة أن حق السيادة الكاملة والمطلقة باتت صفة ربما لم تعد تنطبق إلا على الدول الكبرى في العصر الحاضر. أما العناصر الأخرى كالقوة وكبر المساحة فإنها أمور نسبية وتختلف من دولة الى أخرى, فهنالك دول صغيرة (قزمة) مثل ليشتينشتاين في أوربا, وهنالك دول كبرى عملاقة كالصين الشعبية. إن الإعتراف الدولي بموجب القانون والأعراف الدولية ليس المبرر الذي تقوم على أساسه الدول, كما يظهر ذلك من خلال أمثلة عديدة عبر التأريخ, كالإتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الأولى والمانيا الديمقراطية/الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية عام 1974 وكذلك الصين الشعبية لغاية عام 1973م. غير أن الإعتراف يحوز على أهمية حيوية أو مصيرية في بعض الحالات بالنسبة لنشؤ وتكون الدول الحديثة النشأة على مختلف الأصعدة (السياسية منها أو الإقتصادية أو العسكرية), ذلك لأن الدولة الحديثة النشأة قد يتعذر عليها أن تكتفي بالإعتماد على الذات وأن تعزل نفسها عن بقية أرجاء العالم لفترة طويلة, لأن التعاون باتت سمة من سمات العلاقات الدولية في عصرنا الحاضر. هذا ومازالت المسألة الكردية نموذجا حيا لما يمكن أن يؤول إليه العزل الشامل.

ويتم التمييز بين أشكال الدول المختلفة , كوسيلة لبيان مصدر السلطات فيها وبالتالي الحكم على طبيعتها, وهنا يتم التفريق بهذا الخصوص وبشكل عام وإجمالي بين الدولة الأتوقراطية وبين الدولة الديمقراطية. أما شكل الحكومة فيبين كيفية ممارسة السلطات فيها وهنا يتم التفريق بين:

1- الملكية الأوتوقراطية كشكل للدولة : وتقسم الى (إستبدادية مطلقة وطبقية). والملكية الديمقراطية كشكل للدولة: وتقسم الى (دستورية وبرلمانية).

2 – الجمهورية الأوتوقراطية كشكل للدولة: وتقسم الى (دكتاتورية ودولة الزعيم المطلق فوهرر). الجمهورية الديمقراطية كشكل للدولة: وتقسم الى (رئاسية ورئاسية برلمانية وبرلمانية).

3 – الجمهورية التي يقودها مجلس شورى.

هذا في الوقت الذي يمكن لنا أن نقسم ونصف الدول وفق المجموعة التي تتولى القيادة السياسية بالشكل التالي: رجال الدين – الجيش – الموظفون – الإقطاع – رجال الأعمال (أصحاب رؤوس

الأموال) – رجال الصناعة – الطبقة العاملة.

أما من الناحية الأيديولوجية فالمسألة تدور حول محور كيفية إشباع الحاجات وتقسيم الموارد والسلع:

فالليبرالية: تدعوا الى إطلاق الحريات الفردية الى درجة التقليل من شأن الدولة الى حد بعيد. ومن هنا تنشأ الأسس التي تتنامى عليها الفوارق الإجتماعية والإقتصادية, ومن هذه تستقى الفوارق السياسية على شكل العلاقات السائدة بين الحكام والمحكومين.

أما الشيوعية: التي يمكن أن تعتبر في جوهرها كنظرية مضادة لليبرالية, فإنها تنظر الى الدولة من زاوية الصراع الطبقي, بإعتبار أن الدولة وسيلة تستخدم لإستغلال الطبقة العاملة. لذا ومن أجل تغيير الأوضاع القائمة على هذا الأساس, فإن الثورة أمر ضروري. وإستنادا الى النظرية الشيوعية فإن هذه الثورة لابد من أن تندلع في الدول الصناعية, الأمر الذي لم يحصل لحد الآن بشكل شامل. إلا أن لينين يعلق على تأخر نشوب الثورة المنتظرة في الدول الصناعية ويعزو السبب الى أن الطبقة العاملة في هذه الدول قد تم تحيدها بوسيلة إعادة تقسيم الأرباح التي جناها النظام الكولونيالي في المستعمرات بشكل شمل هذه الطبقة أيضا, الأمر الذي خفف من حدة الصراع الطبقي في أوربا. ثم يضيف لينين قائلا: ((...إن الطبقة العليا المحضوضة من عمال القوى الإمبريالية, تعتاش الى حد ما على حساب المئات من الملايين من الناس التابعين الى الشعوب غير المتمدنة)). ومن أجل توطيد أركان النظام الشيوعي تعتبر عملية مصادرة وتأميم وسائل الإنتاج كشرط مسبق, بالإضافة الى إعتبار الدولة كمفهوم مناقض لمفهوم الحرية, لذا فإن أمر القضاء عليها (الدولة) يعتبر واحدا من الأهداف البعيدة والهامة في النظرية الشيوعية. لكن الى أن يحين ذلك الزمن لابد من ممارسة دكتاتورية الطبقة العاملة.

أما الإشتراكية: فتسعى لأخذ طريق وسط بين الفكر الليبرالي والفكر الشيوعي. فعمليات التأميم والقطاع الإقتصادي الخاص تتعايش جنبا الى جنب كتشخيص أو عرض لفكرة إختيار طريق التحول التدريجي بدلا من أساليب اللجوء الى الثورة, لغرض تجاوز وتخطي الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع. ومن أجل الوصول الى هذا الهدف يرى الإشتراكيون في النظام البرلماني والنقابات العمالية وسائل جيدة وكافية لتنفيذ وإجراء عملية التحول المطلوبة, والتي تعتبر مسألة توزيع المواد والسلع بشكل أكثر عدالة لإشباع حاجات المجتمع كهدف لها.

أما الفاشية: فإنها تمثل نظرية مضادة تماما للنظرية الشيوعية, مع التركيز على المجتمع القومي, حيث تولي أهمية كبرى للدولة والمسالة القومية معا. وتسعى الى رفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع بدون الإهتمام الى المسائل ذات العلاقة بالطبقات الإجتماعية.

من هذا كله نلاحظ بأن للدولة واجبات مختلفة, يتوجب عليها أن تؤديها مهما إختلفت الأيديولوجيات والصور والأشكال التي تقوم عليها. ورغم تعدد وتشعب هذه الواجبات إلا أنها تنقسم إجمالا الى واجبات خارجية وتتمثل في علاقاتها مع الدول الأخرى ضمن نطاق القانون الدولي, وواجبات داخلية (ضمن حدودها السياسية الخاصة) وتهدف الى معالجة القضايا والجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وما الى ذلك. وعلى هذه الحلول وكيفيتها (داخليا وخارجيا) يتوقف مدى النجاح أو الإخفاق الذي تستطيع الدولة أن تعرضه من خلال ممارستها للسلطة. وبهذا الصدد يقول إرماكورا: ((الدولة هي صفة تطلق على القواعد القانونية التي حولها الإنسان الى نظام مؤثر في نظام إقليمي وكون منها المادة التي بواسطتها يحق لكل إنسان وبدون أي تميز ضمان وجود يليق بالإنسان ويقوم على أساس التعايش السلمي والتعاون مع الآخرين, بهدف المساهمة في خلق نظام عالمي قائم على السلام)).

بالنسبة للأكراد بقيت مسألة تشكيل دولة قومية مستقلة أمرا بعيد المنال لحد الآن, رغم أنها كانت وما تزال مطمحا وهدفا يستحق المثابرة والنضال لبلوغه. فلقد تم التنكر للوعود المقطوعة للأكراد بإستمرار في حقهم بالمساواة, الى جانب المحافظة على الهوية القومية الخاصة بهم, رغم أن البعض مازال يسعى للنضال لتحقيق هذه الأهداف المتواضعة. هذا وتفضل الأحزاب الكردية في الغالب أن تصوغ أهدافها السياسية ضمن دائرة المطالبة بنوع من الحكم الذاتي, على الأرجح لأسباب تكتيكية, أو ربما بسب فقدان الأمل بإمكانية تحقيق فكرة الإستقلال كنتيجة للصراعات الداخلية , التي تولدها دوافع شخصية محضة, أو لأن هذه الأحزاب تعتمد ماليا وعسكريا على دولة أو دول مجاورة والتي تقتسم كردستان فيما بينها. وهذا يعني أن الأكراد أو هذه الأحزاب تحاول الإستفادة من الخلافات الأيديولوجية وغيرها القائمة بين هذه الدول. ولكن بغض النظر عن كل هذه الجوانب ودوافعها فإن فكرة تاسيس الدولة الكردية المستقلة تبقى راجحة لإنسجامها مع روح ومتطلبات العدالة أولا. ولأن التأريخ أثبت مرارا عدم جدوى أنصاف الحلول, التي طرحت في الماضي البعيد والقريب على بساط البحث ثانيا. وهذا ما يدعو إليه الكثيرون من المفكرين الأكراد.

<u>حق السيادة:</u> (سوفرين) كلمة مشتقة من الفرنسية وتعني (فوق كل شيء) لكنها تدل بصورة عامة على معنى الحاكم. لقد تغير مفهوم حق السيادة كثيرا بمرور الزمن ولأجل تفهم البعد الحقيقي لهذا المصطلح, لابد من ربطه بمجموعة من العناصر المهمة: الدين - التحول الإجتماعي - التطور الإقتصادي – والأيديولوجية السياسية المرتبطة مع مسألة القدرة على ممارسة السلطة والحكم. ويحاول البعض من خلال نظريات متعددة ومختلفة, أن يبين ليس فقط هوية حامل أو صاحب حق السيادة بل وما يرتبط بذلك من ظروف إجتماعية وإقتصادية أيضا, إما لغرض تثبيتها وتوطيدها أو لغرض تغيرها: الله – الأمير – النبلاء – الشعب – الدولة – الفرد - أو الطبقة. فقد سبق الإعتراف

بالدولة كحاملة وصاحبة حق السيادة في فترة ساد فيها الصراع داخل الدولة ذاتها من أجل السلطة وبالتالي من أجل حق السيادة بين أطراف متعددة. كما وأعقبها صراع الدولة ضد القوى الخارجية بهدف الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة. النظرية المسيحية حول الدولة, ترى بأن السلطة تعود وتشتق بالأصل من الله وأن الحكم الدنيوي يشتق بدوره من القدرة الإلهية ومن هنا فإن الحاكم يعتبر كمفوض إلهي لممارسة السلطة والحكم, ومن هنا أيضا تشتق قدسية الحكام في نظرهم. إن هذه النظرة تعود الى عام 800م. عندما تم تتويج الملك الفرنسي أثناء عيد الميلاد من قبل البابا ليو الثلث كقيصر للإمبراطورية الرومانية. وفي القرن الثالث والرابع عشر طالب الملوك والأمراء بحقهم في ممارسة السطة كحكام ذوي (سيادة) في المناطق الخاضعة لسطتهم والتي أطلق عليها إسم الدول.

طور أحد رجال القانون الفرنسيين (ج. بودين) مفهوم حق السيادة بإعتباره: ((السلطة العليا والدائمة في الدولة. الأمير يعتبر وفق ذلك صورة طبق طبق الأصل من الله. لذا فالأمير هو صاحب حق السيادة ولا يخضع لاية رقابة سوى من الله فقط)). وإستنادا لهذ النظرية فإن سلطة الملك أو الأمير تعتبر عمليا سلطة لا محدودة. فكان له الحق بموجب ذلك أن يفعل أو يترك أي شيء, وفقا لرغبته الخاصة. وقد إستمرت هذه الآراء تسيطر على الأفكار الأوربية حتى إندلاع الثورة الفرنسية. وبموجبها كان حق السيادة: ((السلطة اللامحدودة لممارسة الحكم نحو الداخل والخارج, كسلطة (إختصاص) عليا من سلطات الدولة, الغير قابلة للإشتقاق والشاملة في ذات الوقت)). وهكذا فإن هذا الحق يعتبر حكرا على الدولة كسلطة شاملة ولها وحدها حق ممارسة هذه السلطة, وبذلك لا يوجد من الناحية العملية أي فرق بين إذا إختلفت هوية الممارس لهذا الحق وما يرتبط بذلك من سلطة ونفوذ. ومن الجدير بالذكر أن مونتسكيو يرى بأن الحكام يحاولون أن يسيؤا الإستفادة من سلطتهم ويقول:

((السلطة تميل الى سوء الإستفادة من نفوذها, والحكام المطلقون يمارسون العسف, وبذلك يختل النظام العام السائد, حيث يعاني الأفراد من عسف حكامهم, وهذا ما يولد توترات وأزمات إجتماعية تؤدي في النهاية, قليلا أوكثيرا الى إزاحة سلطة الحكومة القديمة بالقوة. فالثورة إذا هي ردة فعل على الحكام, لسوء إستفادتهم من السلطة)).

ويمكن ملاحظة تصورات البعض حول هذه القضية وكيفية تقيمها, من خلال الأقوال التي أدلوا بها بهذا الخصوص. ملك فرنسا لودفيك الرابع عشر كان يقول:((الدولة أنا)). أما لودفيك الخامس عشر فقال أمام البرلمان في عام 1766م. في باريس:

((فقط في شخصي بالذات تتجسد الدولة ... ولي وحدي تعود صلاحية ممارسة السلطة التنفيذية, بدون أي إستثناء أو تحديد. كما وان النظام العام يخضع لي وحدي, وانا حامي الدولة الأعلى, وشعبي

ليس له أي وجود إلا من خلالي أنا. إن حقوق ومصالح الأمة هي بالضرورة من جملة حقوقي ومصالحي, ولا يحق لأحد غيري أن يوغل يديه في هذه اللعبة)).

حاول رودولف لاون أن يوضح أبعاد التأثير الذي خلفه هذا الفكر على المجتمع فيقول:

((من خلال أفكار ومفاهيم كهذه, من الضروري إعتبار المنطقة والرقعة كمسألة جوهرية , أما الناس الذين يعيشون فيها, فيعتبرون مسألة جانبية, فهم يعتبرون بنحو أو آخر كملحقات مرتبطة بالمنطقة, ولذا فإن السكان التابعون لها, يشاطرون المنطقة مصيرها القانوني. من هنا فللأمير أن يبيع , يرهن, أو يقدم أرضه كلها أو جزء منها كجهاز عرس لإبنته عند الزواج. وله أن يعقد على أراضيه شتى عقود المواريث, أو أن يقسمها بين ورثائه...الخ وفي جميع هذه الحالات لا يتم أخذ أو إعارة رأي السكان القاطنين في المنطقة أية أهمية, ذلك لأنهم يعتبرون كملحقات وتوابع للأرض, وبهذه الصفة يعاملون أيضا)).

إن الإنسان في الأحوال الإعتيادية كفرد أو حتى في حالة الإنتماء الى مجموعة معينة, يحاول بصورة عامة وقدر الإمكان أن يتجنب مواجهة وتحدي الحكام, لكنه لا يتردد في قبول التحدي إذا أصبحت الظروف والأحوال بالنسبة له غير قابل للتحمل. والتأريخ يشهد في حالات عديدة على عواقب أزمات من هذا النوع. ففي إنكلتره تم إعدام الملك كارل الأول, بإعتباره طاغية, خائنا, قاتلا, وعدوا للوطن. هذا ولم تكن المزاعم القائلة بأن الملك ظل الله في أرضه بقادرة على الحيلولة دون قطع رأسه. ولكن رغم قسوة المصير الذي لقيه ملك إنكلتره, إلا أن بقية ملوك أوربا لم يتعضوا أو يعتبروا بأحداث إنكلتره, فتطورت الأحداث في فرنسا في فترة لاحقة لتأخذ إتجاها مشابها. ففي عام 1793م. وبعد إندلاع الثورة الفرنسية تم إعدام الملك الفرنسي أيضا, ولا شيء أقدر على بيان أبعاد هذا التحدي الذي تبديه الشعوب ضد الملوك والحكومات المطلقة والمستبدة , أكثر من عبارات (دانتون) أحد قادة الثورة الفرنسية حين قال في تجمع شعبي: ((لقد تعود ملوك أوربا أن يتصرفوا معنا بالشكل الذي يحلو لهم, ونحن بدورنا نلقي الآن براس أحد الملوك أمام أقدامهم)). من هنا فالدولة كصاحبة لحق السيادة تعني: بأن الدولة تعتبر في هذه الحالة كهدف أعلى وأخير بحد ذاته على وجه الأرض ولا تضاهيه أية أهداف بشرية أخرى.

<u>حق السيادة الداخلية للدولة:</u> ويعني منع أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية. وهذا يعني أن تنظيم ومعالجة القضايا السياسية – الإجتماعية – الإقتصادية, وما الى ذلك من الشؤون الداخلية الأخرى, تعتبر كلها أمورا من إختصاص الدولة المعنية. <u>أما حق سيادة الدولة نجو الخارج:</u> فيقوم على أساس تنظيم العلاقات بين الدول على قاعدة الإعتراف المتبادل بحق السيادة في المجتمع الدولي. إلا أن هذه المساواة في حق السيادة لا يعني في الواقع المساواة في الحقوق أيضا.

وأذا كانت القوانين الداخلية الوضعية معنية بمعالجة القضايا الداخلية للدول, فإن القوانين الدولية من جانبها تسعى لتنظيم العلاقات والقضايا الخارجية بين الدول المختلفة. هذا علما بأن الدول تسعى دوما وقدر الإمكان للإبقاء على أوسع المجالات لحرية التصرف الذاتيه في هذه النواحي أيضا. ومن هنا توجد بعض المخاوف حول إمكانية أو إحتمال حدوث سوء التصرف بهذه السلطات الواسعة, الأمر الذي قد يعكر صفو العلاقات الدولية. فالأنانية القومية لدى بعض الدول والميول الإستعمارية التي قد تتوفر لدى البعض الآخر, الى جانب توفر عوامل أخرى متعددة. كل ذلك قد يجعل من مسألة مجانبة الخلافات والمنازعات الحادة أمرا غير هين. فقد تتسبب هذه الامور في تولد مشاحنات داخلية لدولة محددة أو بين مجموعة من الدول في آن واحد. فالحربان العالميتان وحركات التحرر القومي والمقاومة التي تبديها كتل وفئات وشعوب متعددة في مختلف أرجاء العالم والتي تقاد من قبل مجموعات مختلفة وبدوافع متعددة في ذات الوقت, دينية – إجتماعية – إقتصادية وغيرها. كل ذلك يظهر أمثلة تبين الى أي مدى قد تتمادى فيه بعض الدول بالتمسك الأعمى بمبدأ حق السيادة الذي بات يضاهي عقيدة الملوك القديمة وقناعتهم الراسخة في الماضي بحقهم في السيادة.

إن التحولات الإجتماعية والسياسية الكثيرة التي عاشتها الإنسانية خلال تأريخها الطويل, تظهر بوضوح بطلان إدعاءات أصحاب حق السيادة المطلقة والدائمة أيا كان صاحب هذا الحق, ما لم يتم توفير الحد الأدنى من العدالة, التي تضمن إشباع الحاجات في المجتمع بشكل مقبول ومرضي على شتى الأصعدة من إقتصادية – سياسية – إجتماعية – ثقافية, سواء على الصعيد الداخلي للدولة الواحدة أو على الصعيد الخارجي بين الدول المختلفة. ذلك لأن تجاهل الحقوق الطبيعية للأفراد أو للجماعات الإنسانية المختلفة لا يمكن السكوت عليه لمدة طويلة. إذا فبقاء ونفاذ هذا الحق (السيادة) يرتبط الى حد بعيد كبير بالتجاوب الذي يبديه الشعب المعني ذو العلاقة. ففي كل مكان من عالمنا المعاصر هنالك أفراد وجماعات (قليلا أو كثيرا) يمكن إعتبارها كضحايا للدول التي تصر على مبدأ حق السيادة وتستغله بهدف الإضرار بحقوق بعض المجموعات القومية أو الدينية, بالأخص في المناطق التي تعتبر الدولة فيها كوثن تتعبده بعض الفئات والكتل, في الوقت الذي يسعى فيه آخرون لمقاومة ما يمثله هذا الحق المزعوم من عسف وجور, عندما يلمسون آثار هذا الحق السلبية على مصيرهم. علما أن البعض الآخر رفض التخضع وبإستمرار لمثل هذا الحق المقرون بالعسف والإضطهاد ,لكنهم أجبروا مرارا وعن طريق إستخدام القوة الى الخضوع له, ولو الى حين. والأكراد يمثلون واحدا من نماذج هذه المقاومة هذه. فصراعهم ضد السلاطين العثمانيين وملوك الفرس إستغرق أجيالا بكاملها, وفي فترات لاحقة وبالأخص في العراق عندما تم تشكيل هذه الدولة بدعم خارجي, رفض الأكراد الإقرار بحق هذه الدولة في السيادة , الهادفة الى التسلط على رقابهم ومصيرهم, ملحين في المطالبة بحقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم. ومنذ ذلك الحين توجب عليهم أن يقاوموا نفوذ هذه الدولة وسلطتها التي تتنكر لحقوقهم الطبيعية, علما أن كل ما أرتكب بحقهم من

المظالم والجرائم كان وما يزال يبرر من قبل الدولة العراقية بإعتباره مسألة داخلية, لا يحق للآخرين أن يتدخلوا فيها, بما في ذلك المنظمات الدولية والإنسانية.

301 – الشعب (الأمة) وحق الشعوب في تقرير المصير:

الشعب (الأمة): المصطلحان مترابطان الى حد كبير فيما بينهما الى درجة أن البعض قد يعتبرهما بل ويستخدمهما بالفعل كمفهومين مترادفين. ومن الملاحظ ان المصطلحين لم يتم تعريفهما بدقة, الأمر الذي ولد تفاسير مختلفة على الصعيد السياسي والقانوني حول المفهوم. وهذا ما يمكن ملاحظته في الإنعكاسات أثناء تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير من الناحية العملية على سبيل المثال. إن أسباب هذا التباين والإختلاف قد تكون ذات طبيعة لغوية, أو دوافع سياسية, أو التطور التأريخي للمفهومين, من حيث أنه كانت للمفهومين مضامين تغيرت حسب الحقبة الزمنية التي أستخدمت فيها, ولعل إستخدام الكلمات الأجنبية في بعض اللغات قد أعطى مدلولا مختلفا لنفس المصطلح. ولكن قد يمكن الفصل بين المصطلحين على أقل تقدير بإعتبار أن (الأمة) تعتبر كمدلول على الشخصية الدولية وما يتعلق بذلك من الجوانب, أما (الشعب) فعلى الأرجح للدلالة على رابطة وبهذا المعنى يقول هشام الشاوي: ((يرى بعض الكتاب – خطأ – أن الأمة هي مجموعة من الأفراد...تربطهم رابطة طبيعية معنوية مثل الأصل أو اللغة أو الدين وتجمعهم عادات وتقاليد متشابهة. أما الشعب حسب رأيهم فليس من اللازم أن تتوفر فيه تلك الوحدة الطبيعية. والواقع في رأينا, أن هذه المفاهيم معكوسة. فالشعب حتى من الناحية اللغوية, هو شعبة من الناس معينة, وعليه فرابطتهم عضوية طبيعية قبل كل شيء. أما الأمة فإنها تعني جماعة تشترك وتترابط في كونها تأتم بشيء واحد وهو عادة فكرة أو إيمان أو مفهوم أخلاقي عام, بغض النظر عن تشعباتهم وإرتباطاتهم العرقية والطبيعية. ونسوق كأحسن مثل على ذلك الشعب العربي والأمة الإسلامية)).

إن نشأة وتكون الشعوب هو أمر مرهون بتطور تأريخي وتدريجي بطيء, بعيدا عن كل إرتجال وعسف, الأمر الذي لاحظه رودولف لاون وقال عنه:

((من السهل جدا أن تتكون الأحزاب السياسية وتنشأ بشكل تعسفي أو أن تتغير بالقوة. لكن الشعوب تكونت بالطبيعة وتطور تأريخي يعود الى آلاف السنين الخالية, وهي بشكلها الحالي المعهود لدينا, أبعد ما تكون من العسف أو أي تعرض بالقوة. وهكذا ومن خلال تطور تأريخي سحيق نجد مثلا أن الفرنسيين قد نشأوا من خلال توحيد تمازج الكلت والجرمان والرومان وشكلوا شعبا جديدا بالكلية. لكن ليس من خلال توحيد فجائي متعسف, بل من خلال تطور دام مئات السنين, الذي تطلبته عملية الصهر والقائمة على هذه الشروط المسبقة بعيدا عن كل عسف بشري بصورة عامة, وبالأخص بعيدا عن كل رأي مفروض بالقهر من قبل الأفراد. إن هذه الأمثلة تبين لنا, أن المرء يجب أن يحسب

للأنصهار الذاتي حسابة كعامل فعال في عملية تكوين الشعوب, الى جانب عامل قرابة الدم)).

وإستنادا لما ورد في إنسكلوبيدية (بروكهاوس) يمكن تعريف مصطلح (الشعب) بالشكل التالي : ((مجموعة من البشر يربطهم أصل مشترك وتأريخ وثقافة وغالبا لغة مشتركة)). أما الأمة (ناتسيون) فبخلاف ذلك تعتبر كلمة مشتقة من اللاتينية (ناتسيو), وتعني بين أشياء أخرى: ((ولادة وعشيرة أو قبيلة وشعب)). ولكن منذ القرن الثامن عشر, تعرف كتجمع سياسي مؤهل لتشكيل دولة. ومن مواصفاتها المميزة, الشعور والوعي المتعلق بالإستقلال السياسي والثقافي والمشاعر القومية, المصحوبة بالميل والرغبة في الحياة المشتركة والوحدة. علما أن المفهوم الأوربي لمصطلح (ناتسيون = أمة), الذي ينطبق على الدولة (الدولة القومية) يفسر أو يعتبر كمرادف لمصطلح (الدولة) ومساويا له.

أما ستالين الذي يربط بين نشؤ الأمة الحديثة, وبين التطور التأريخي للظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية في أوربا الغربية, وبالأخص في إنكلتره وفرنسا, فيعرف الأمة (ناتسيون) بالشكل التالي: ((الأمة, جماعة ثابتة ومستقرة من البشر, ذات نشأة تأريخية وقاعدة تكونها الجماعة, اللغة, الإقليم, الحياة الإقتصادية والثقافية التي تتجلى في الجماعة من خلال طبيعتها وظروفها النفسية)). ويذهب ستالين الى الإعتقاد, بأن تحول المجتمعات الرأسمالية الى مجتمعات إشتراكية, سينشيء (أمما إشتراكية), تحل محل الأمم البرجوازية وقد كتب ستالين في عام 1929م. حول (المسألة القومية في اللينينية) يقول:

((على أنقاض القومية البرجوازية القديمة, ستتكون و تتطور أمم إشتراكية, وستكون هذه الأمم متلاحمة أكثر مما هي عليه الحال بين أفضل القوميات البرجوازية, ذلك لأنها تكون قد تخلصت من التناقضات الطبقية, التي لا تعرف أية مهادنة, والتي ستقوض وتنهش في جسم القوميات البرجوازية. إن القوميات الإشتراكية ستمثل مجموع الشعب بكليته, بشكل لا تقدر على ذلك أفضل القوميات البرجوازية)).

بالنسبة للشعب الكردي سبق التنويه في الفصل الأول بإيجاز الى أصلهم ولغتهم وموطنهم. لكن تجدر الإشارة الى أن الأكراد كشعب يتعرض الى محاولات صهر قسري في البلدان التي ألحقت أجزاء من وطنه بها. وهذه نتيجة طبيعية لسياسات معلنة في منتهى التطرف القومي متجاهلة الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي عبر فرض قومية الأكثرية.

ولأجل تفهم المسألة القومية المعاصرة بشكل أوضح لابد من الرجوع الى أصل ومنشأ هذه الأفكار, أي إلى أوربا. لأن هذه القارة تولت ومنذ قرون عديدة, دور العاصمة الحضارية بالنسبة الى بقية الأقطار في عالمنا الكبير فكل الأحداث والتطورات والتحولات والثورات المختلفة من إقتصادية

وإجتماعية وتكنولوجية وسياسية, التي ظهرت في أوربا, إنعكست فيما بعد فترة قصيرة أو طويلة من الزمن على أرجاء العالم الأخرى, بنحو أو بآخر. ذلك لأن أرجاء العالم الأخرى لم تكن سوى ريفا يطوق المدينة الكبرى (أوربا) ويتأثر بها.

ومن حيث الأساس فإن المسألة القومية أصلا لها خصائص حركات التحرر بصورة عامة, ذلك لأن الحركة القومية تسعى بدورها الى تخليص وتحرير جماعة بشرية محددة من حق الوصاية اللامشروعة أو الإستغلال المفروض عليها من قبل جماعة بشرية أخرى تختلق شتى الأعذار لتبرير هذا الإستغلال. فالحركات التي سادت في أوربا في القرن الخامس عشر, اسهمت في نشر الوعي القومي والشعور بالإنتماء القومي الى جماعة مميزة خاصة, في أوربا الغربية والوسطى. فنشأت في بريطانيا وفرنسا وإسبانيا دول وحكومات ملكية قومية, إستطاعت أن تتخلص بالتدريج من وصاية الكنيسة العالمية. وجاءت الثورة الفرنسية فيما بعد لتنشر فكرة الشعب (الأمة) كصاحب لحق السيادة, الأمر الذي دعى الى تشجيع فكرة الإقرار بحق الشعوب في تكوين كيان قومي موحد ومستقل خاص بها. غير أن الحركة القومية بقيت لفترة طويلة من الزمن إمتيازا حصريا لبعض الشعوب دون غيرها تولت دور القيادة والقدوة وقدمت النموذج الذي سعت إليه الشعوب الأخرى في بقية أرجاء العالم للإقتداء به والحذو على خطاه. ومن هنا نجد على سبيل المثال أحد المفكرين الألمان (فريد كارل فون موز) يبدي إمتعاضا وتذمرا لما أبصره من عوامل الفرقة السائدة بين الألمان. كما إنتقد إفتقار الألمان الى: ((طريقة التفكير القومي, والى حب الوطن, التي يلمسها المرء عند البريطانيين والهولنديين والسويديين... الخ)).

إلا أن الفكرة القائلة بأن الشعب بمفهومه الطبيعي له الحق في تكوين دولته القومية الخاصة به حظيت إبتاء من عام 1848م. فقط بقبول وتايد الرأي العام في العالم المتمدن المعروف.وقد بلغت هذه الفكرة ذروتها عند (مازيني), الذي قال في خطاب له في 22/شباط/ 1851م. ما يلي:

((إن الإحتفاظ بالقومية وتطويرها بالنسبة للبشر ليست مجرد حق وحسب, بل أنها حق واجب الأداء. إن الحقوق القومية ليست في جوهرها إلا حقوق الأفراد التي تمتد وتتسع لتشمل منظمة الشعب بكاملها... <u>إن القومية وليست الدولة هي العنصر الذي يقوم عليه القانون الدولي</u>)).

ولكن رغم الوضوح الفكري الذي تجلى لدى مازيني وغيره من المفكرين المتنورين, إلا أن هذه الأفكار وما شابهها بقيت من حيث الجوهر طوباوية ولم تجد طريقها الى التطبيق العملي إلا في بعض الحالات القليلة. وعلى أية حال لابد للمرء أن يسعى لتمييز بين:

* الأفكار القومية المعتدلة أو العادلة ومصدرها حب الوطن والتي لا تؤدي الى التنكر لحقوق الآخرين القومية, بل أنها تدعو الى الإحترام المتبادل والإعتراف بالهوية القومية للآخرين كقاعدة

أساسية ويمكن إعتبارها كمقدمة للأفكار الداعية والقاضية بحق نشوء الدول القومية.

* اما القومية الشوفينية والعدوانية المتطرفة, فهي عنصر يهدد السلام العالمي بإستمرار ويطلق العنان للتوترات والمشاكل والصراعات الداخلية في الدول التي تتواجد فيها أقليات قومية مختلفة. ذلك لأن نظرة الإستعلاء القومي هذه تحتم على معتنقيها أن يضعوا بإستمرار مصالحهم القومية الخاصة فوق كل إعتبار آخر.

إن القانون الدولي والسياسة العملية التي إتبعتها الدول المختلفة لغاية بداية الحرب العالمية الأولى, رأت في الدولة سيدا أعلى, يقوم فوق شعب الدولة, سواء ما يتعلق ذلك بأمر السياسة الداخلية أو الخارجية, دون أخذ التركيب القومي ورغبة شعوب هذه الدول, بالإنتماء الى الدول المعنية أو عدمه أو أمانيها الخاصة بنظر الإعتبار. من هنا نجد بأن الكثير من الشعوب والقوميات لم تستطع أن تحقق طموحاتها الخاصة, حيث أن حوالي 120 مليون شخص أضطروا للعيش في ظل سلطة قومية غريبة, وعانوا لهذا السبب الكثير من الجور والحرمان من الحقوق, لأن المرء لم يرغب ان يعير أماني هذه الشعوب أية أهمية تذكر, بسبب وضع حق سيادة الدولة في مركز الصدارة وفي مقدمة الأمور. من هنا فإن هذه الفترة لم تكن مجرد إستعمار إقتصادي أو إمبريالي وحسب, بل وفترة الإمبريالية القومية أيضا.

إندلعت الحرب العالمية الأولى في ظل المسألة القومية وقد سعى طرفا الحرب لإستغلال القضايا القومية لتحقيق مكاسبها الخاصة. فدول المحور وعدت بتحرير الشعوب الخاضعة لروسيا, اما الحلفاء فقد أعلنوا أن تحرير وتحقيق الحقوق القومية لشعوب أوربا الوسطى هو هدفهم من دخول الحرب! وقد تحولت الحرب الى عامل للتدقيق والبحث في معالجة المسائل القومية, حيث تبنت بعض الشخصيات واللجان والأحزاب السياسية ورجال الدولة هذا الموضوع, كالرئيس الأمريكي ولسن الذي أعلن في 6/نيسان/1918م. ما يلي:

((إن حق الشعوب الحر في تقرير المصير هو المبدأ الذي يقوم عليه العالم المعاصر)). وفي كلمة أخرى ألقيت في 4/تموز/1918م. قال: ((إن تسوية أية مسألة سواء كانت متعلقة بتحديد المناطق أو السيادة أو الإقتصاد أو العلاقات السياسية, تقوم على أساس القبول والموافقة الحرة والمباشرة من قبل الشعب المعني)).

غير أن الأحداث اللاحقة أثبتت بأن أطرافا عديدة في أوربا الغربية إستغلت بالدرجة الأولى المسألة القومية لأغراض دعائية في خدمة الأهداف الحربية, ذلك لأن حل المسألة القومية بشكل منصف كان يتعارض مع الأهداف الإستعمارية لدول أوربا الغربية, التي لم تكن شعوبها تعاني (بالذات) من مثل تلك المشاكل, التي عانت وظلت بعد ذلك أيضا تعاني منها الكثير من الشعوب. لذا جاء تطبيق مبدأ

حق الشعوب في تقرير المصير, محصورا في أوربا, ولكن حتى هنا فقط في المناطق التي أستهدف منها إضعاف مركز (ألمانيا والنمسا). أما التطبيق الحقيقي على الصعيد العالمي, الذي إقترحه السوفيت على الحلفاء في تلك الفترة , فقد أهمل تطبيقه من دول الحلفاء.

لقد كان الإشتراكييون وبالأخص في روسيا هم العاملون الوحيدون, الذين سعوا الى بلورة أبعاد المسألة القومية, وبالتالي أوجدوا لها بعض الحلول المقبولة الدائمة. ورغم بعض التفاوت في الاراء إلا أننا نجد أن ماركس كان أحد المؤيدين للإستقلال الإيرلندي. ولكن يمكن ملاحظة نوع من بعد النظر والشمولية بشكل أكثر لدى لينين, إزاء المسائل القومية, فقد كان من جملة ما قاله بهذا الصدد ما يلي:

((الشعب الذي يضطهد شعبا آخر لا يمكن أن يكون حرا)). ((من لا يدافع عن حق المساواة بين الشعوب واللغات ويقر بها, ومن لا يكافح ضد كل أشكال الإضطهاد القومي وضد إنعدام حق المساواة بين الشعوب, فهو ليس ماركسيا, بل أن شخصا كهذا لا يمكن أن يعتبر حتى ديمقراطيا)).

علما أن المسألة القومية إسترعت إهتماما خاصا لدى ستالين وقد كان لدراساته بهذا الخصوص تأثير ملحوظ في مجالات لا يستهان بها. ففي مؤتمر نيسان لحزب البلاشفة الروس, الذي عقد في 24/نيسان 1917م. تمت الموافقة على مقترحات ستالين حول القرار الخاص بالمسالة القومية , بأغلبية كبيرة من الأصوات. وقد نص القرار على ما يلي: ((كافحوا ضد سياسة الإضطهاد القومي وطالبوا بحق الإنفصال وحق تشكيل دول قومية مستقلة لجميع شعوب روسيا)). ويخلص القرار الى الإستنتاج بأن التنكر لهذا الحق أو عدم تطبيقه يعادل ويساوي دعم سياسة الفتوحات والإحتلال. غير أن على المرء أن لا ينسى أو يغفل الجانب الدعائي لمواقف البلاشفة أيضا. فقد لعبت الدعاية دورا كبيرا هنا أيضا وإن كان أقل درجة من الناحية الإجمالية بالنسبة للأطراف الأخرى. من هنا يستحسن أن ناخذ بعض النقاط بنظر الإعتبار:

* كانت تمثل بلدا متعدد القوميات.

* أن البلاشفة إضطروا الى الرد على دعاية الأطراف الأخرى الداعية لمواصلة خوض غمار الحرب, بما في ذلك مسالة إثارة القضية القومية بالنسبة للشعوب المختلفة, وبيان موقف البلاشفة الخاص بهذا الخصوص بهدف كسب تعاطف هذه الشعوب. وقد إنعكس هذا الأمر في المطالبة بسلام يرفض اي إحتلال ويمنع المطالبة بأية تعويضات عن الخسائر التي سببتها الحرب. وأخيرا المطالبة بسلام قائم على أساس الأخوة والمساواة بين شعوب حرة, بالإضافة الى إدانة الحرب بإعتبارها حرب الراسماليين.

* لابد لنا من ذكر الحقيقة التي تمثلت بكون الألمان كانوا قد إحتلوا الكثير من المناطق الحدودية المحاذية لهم والتابعة بالأصل لروسيا, والتي تقطنها شعوب مختلفة. هذا الى جانب أن الألمان ظلوا يلوحون وبإستمرار الى مسالة تحرير هذه الشعوب, كما وإتخذوا بالفعل الكثير من الإجراءات لإيجاد تشكيلات إدارية خاصة بهذه القوميات.

ولكن على اية حال ورغم كل الظروف والملابسات التي رافقت الحرب وتطورها, والتي كان لها أثرها الخاص على الكثير من المواقف, سواء أكانت تكتيكية أو إستراتيجية. ولكن ما أن تولت الطبقة العاملة في أول يوم لها زمام السلطة في بيتروغراد بتأريخ 8/تشرين الثاني/1917م. فإذا بمؤتمر السوفيت لجميع روسيا (الثاني) يصدر مرسوما حول السلام, موجها الى جميع الحكومات المشتركة في الحرب, مطالبا بسلام يرفض الإحتلالات ويمنع المطالبة بالتعويضات الحربية (الغرامات الحربية). وقد تم توضيح مفهوم الضم والإحتلال بالشكل الذي تفهمه (حكومة العمال والفلاحين الروسية) بالصورة التالية:

((تفهم الحكومة تحت مصطلح الضم والإحتلال لمناطق غريبة أو أجنبية, وفق الوعي القانوني والديمقراطي, بصورة عامة وبالأخص الوعي الخاص بالطبقة العاملة, كل توحيد أو ضم لقومية صغيرة أو ضعيفة الى دولة قوية أو كبيرة, بدون الموافقة الحرة المعلنة صراحة من قبل هذه القومية (الملحقة) ورغبتها بمعزل عن الوقت الذي تم فيه تنفيذ الضم والإلحاق...إذا ما أجبر شعب على البقاء ضمن حدود دولة ما بالقوة, على الرغم من بيانه بوضوح عن رغبته... إذا حيل بينه وبين الحق من القرار الحر, عن طريق سحب كل القوات العسكرية, التي نفذت الإلحاق, أو بصورة عامة تمثل الشعب السائد, بدون ادنى حد من إستعمال وسائل الإجبار, لحل مسألة إختيار شكل الدولة ووجودها, وإلا أعتبر هذا التوحيد ضما, وهذا يعني تملكا عن طريق القوة. إن مواصلة هذه الحرب من قبل الأمم القوية والثرية بهدف ضم الشعوب الضعيفة إليها بالقوة وتوزيعها فيما بينها, تعتبرها الحكومة من قبيل أكبر الجرائم المرتكبة بحق البشرية)).

يظهر من هذا التفسير, بأن إخضاع شعب ما ضد إرادته أو ضمه الى دولة ما, بل أن مجرد إجباره على البقاء في كنف أو ضمن رابطة دولة موجودة سابقا, أمر يدان صراحة لأول مرة. وبذلك نلاحظ بأن المذهب الداعي الى حق سيادة الدولة قد هزت اركانه بشدة, بالمقارنة الى ما عهد وتعارف عليه الناس سابقا, سواء من وجهة نظر القانون الدولي أو القوانين الوضعية الداخلية والخاصة بالدول ذاتها. غير أن هذه المقترحات لم تلق القبول من بقية الحكومات والدول. أما بالنسبة الى حكومة العمال الروسية ذاتها فإن الأمر لم ينحصر بمجرد عرض هذه الإقتراحات بشكل نظري وحسب, بل أن هذه الإقتراحات وجدت سبيلها الى التطبيق العملي أيضا, داخل الدولة ذاتها. فبوحي من هذه المنطلقات الفكرية, صدر بتاريخ 15/تشرين الثاني/1917م. (إعلان الحقوق لشعوب روسيا) ليجاهر

بما يلي: ((المساواة وحق السيادة لشعوب روسيا, وحق الإنفصال وتشكيل دولة مستقلة. إلغاء كل الإمتيازات القومية وفتح مجال التطور الحر والمستقل لجميع الأقليات القومية)). وفي إعلان آخر لمفوضية الشعب الروسي للشؤون الخارجية, الصادر في 30/كانون الأول/1917م. أنتقدت السياسة والأهداف المزدوجة للحلفاء. ومما جاء في البيان:

((ذلك لأن من الواضح, بأن المطالبة بحق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للإمبراطوريات المعادية, ومنع ممارسة هذا الحق من قبل الشعوب الخاضعة لإمبراطورياتها الخاصة أو القاطنة في مستعمراتها, لا يعني شيئا آخر غير الدعوة السافرة الى ممارسة وتطبيق أعنف الأساليب الإستعمارية)).

أما بالنسبة لموقف الحلفاء: فإن فكرة الشعب وحقه في تقرير المصير لديهم, كانت بالدرجة الأولى تعاني من الإفتقار الى الوضوح. ففي البداية تم الإعتراف الدولي (بالجيك والسلوفاك) كأمة (ناتسيون) قبل إندحار النمسا والمجر كأطراف مساهمة في الحرب. وبذلك تم الإقرار والإعتراف بالقومية كشخص قانوني وفق معايير القانون الدولي, بمعنى أن له حقوقا وعليه واجبات محددة. ولكن الجديد في هذا الموقف هو الإعتراف بحق (الشعب والقومية) بالإستقلال, الأمر الذي يذكرنا بموقف مازيني ولائحة حقوق الشعوب الروسية الصادرة في 15/تشرين الثاني/1917م. ولكن بعد الإنتصار في الحرب, تم التوقيع على معاهدة الصلح في (فرساي), والتي فرضت على الأطراف التي خسرت الحرب, على أساس فكرة حق السيادة وحقوق المنتصرين, وتجاهلت حق الشعوب في تقرير المصير, رغم أن محتوى المعاهدة تاثر بنحو ما بفكرة الشعب وحقه في تقرير المصير. وعلى نحو مشابه تم عقد معاهدات الصلح الأخرى أيضا في سان جرمان وسيفر.

من هنا نلاحظ بوضوح بأن موقف الحلفاء يفتقر الى الإنسجام ولا يسود فيه مبدأ أو فكرة محددة, بل أنه يتبدل حسب مقتضيات مصالحهم الإستعمارية. لذا نجدهم تارة يبقون مبدأ الشرعية, ثم يستندون في مجالات أخرى على فكرة الشعب وحقه في تقرير المصير, أو حق الإدارة الذاتية للشعوب...الخ كل ذلك بهدف تمرير سياسة إستعمارية محددة بالذات. من هنا يجوز لنا أن نقول بأن موقف الحلفاء كان في الواقع مائعا ومتناقضا ومتقلبا, لعبت الكثير من العوامل دورها في صياغته, من جغرافية وإقتصادية وعسكرية ورغبة السكان المحليين المزعومة, الذين لم يجري إستفتاؤهم. كل هذه العوامل وغيرها كانت ذات أثر في تخطيط حدود المناطق الخاضعة لنفوذ الحلفاء المباشر أو غير المباشر. وبتعبير آخر فإن السياسة الكولونيالية تمت مواصلتها بأشكال جديدة, ذلك لأن خريطة الدول الحديثة النشأة وبالأخص بعد عام 1919م, بعيدة كل البعد عن فكرة الشعب وحقه في تقرير المصير, الى جانب إصرارالدول الحديثة النشأة ذاتها على التمسك المطلق بالحدود الجديدة الموروثة من الإستعمار والرغبة الجامحة في الإبقاء عليها الى الأبد. من هنا فإنها تعتبر مطالبة الأقليات المضمومة إليها

قسرا اوالموجودة ضمن حدودها بحق تقرير المصير خيانة عظمى!

وعلى هذا الأساس نجد بأن مصير الملايين من البشر في مناطق مختلفة من العالم (خارج الإتحاد السوفيتي) قد تمت صياغته من قبل الدول الإستعمارية على أساس فكرتهم القديمة عن الدولة وحقها المطلق في السيادة. يعلق رودولف لاون على هذه التطورات فيقول:

((... إن كل خطوة كبيرة تتخذ بسرعة وبشكل فجائي, تؤدي الى خلق إنتكاسة إبتداءا, هو أمر ليس بجديد أو طارئ على التأريخ, بل أنه قابل للتعليل أيضا من الناحية النفسية. لذا فإن التناقضات في القانون الدولي الحالي والتي تعرفنا عليها تستقي معينها من أنصاف الحلول)).

لقد تجاهلت معاهدة الصلح مع ألمانيا, حق الألمان في تقرير المصير, الى حد كبير. وبذلك فرض على الملايين من الألمان أن يعيشوا كأقليات مع شعوب أخرى غريبة عنهم أو كانوا يحكمونها حتى الماضي القريب. لذا كانت مساعي الألمان في إعادة توحيد ألمانيا, واحدة من أسباب نشوب الحرب العالمية الثانية ايضا. ففي الوقت الذي حاول فيه الأتراك وبدعم من الأكراد بقيادة كمال اتاتورك, أن يقاوموا شروط معاهدة الصلح المفروضة عليهم من قبل الحلفاء منذ البداية والمتمثلة بنصوص معاهدة سيفر, تلكأت مساعي الألمان بهذا الخصوص فترة أطول. وربما كان لوعود الرئيس الأمريكي ولسن دورها السلبي في إثارة آمال خادعة لدى الألمان وكثيرين غيرهم. وهكذا نجد بأن المسالة القومية برزت من جديد كعامل أو كسبب حاسم لنشوب الحرب العالمية الثانية أيضا, كما كانت عليه الحال بالنسبة للحرب العالمية الأولى. مع وجوب الإقرار بأن الفكرة القومية لدى الألمان في هذه المرحلة بلغت غاية التطرف والإستعلاء.

ومن الطريف أن نلاحظ بأن قواعد اللعبة السياسية, بالأخص في المجال الدعائي قد أعيد تطبيقها وممارستها من جديد كما كانت عليه الحال خلال الحرب العالمية الأولى. لذا نجد الحلفاء مثلا يعلنون في مؤتمرات عديدة عن أهدافهم وأسباب دخولهم الحرب ضد ألمانيا. ويعلنون تمسكهم من خلال ذلك بالمبادئ التي علقوا عليها الامال الكبيرة للتوصل إلى سلام عالمي دائم في المستقبل عن طريق: التخلي عن إستعمال العنف كوسيلة لحل المشاكل, التعاون على الصعيد العالمي بين كل المنظات العاملة في سبيل السلام, والإعتماد على مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير...الخ

غير أن هذه البيانات واللوائح والمشروعات المقترحة كانت مرة أخرى تفتقر بدورها الى الوضوح المطلوب في صياغة المواد دفعا للإلتباس الذي قد يتولد فيما بعد في مجالات التفسير. ففي الوقت الذي يذكرون فيه حق الشعوب في تقرير المصير, يرفقون ذلك بحق الدول في السيادة! ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

* الميثاق الأطلسي الصادر في 12- 14/ آب/1941م. الذي يذكر بانهم: ((يحترمون حق كل الشعوب في إختيار نوع الحكومة التي يريدون العيش في كنفها. كما أنهم يرغبون في إعادة حق السيادة وإستقلالية الحكم لتلك الشعوب التي فقدت هذا الحق بسبب إغتصابه منها عن طريق العنف)).

* وفي مؤتمر القاهرة المنعقد في 22-26/تشرين الثاني/1943م. نجد الرئيس الصيني شان كاي شيك يلمح الى حق الشعوب في تقرير المصير. وكان يرى بأن الدول والشعوب المغلوبة, يجب أن تكون لها نفس الحقوق في المطالبة بهذا الحق. ولعل من الجدير أن نذكر هنا بان الصين بالذات كانت وقبل ذلك بفترة 200 عام معرضة بإستمرار لأن تكون ضحية للتقسيمات والإحتلال الإستعماري.

* وفي مؤتمري طهران (1944) ويالطا (1945) تمت مراعاة هذا الحق من جديد. غير أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أيضا لم تقدم ادلة مقنعة تفيد بأن أقوالا من هذا النوع ستعقبه بالفعل تطبيقات عملية. فعلى الصعيد الأوربي مثلا يجوز لنا أن نتساءل عما إذا كان بالإمكان حقا إعتبار وجود أربع أو لنقل ثلاث ونحذف سويسرا, دول ألمانية في أوربا, - واحدة منها تدور في الفلك التابع للمعسكر الشرقي وأخرى تدور في فلك المعسكر الغربي, في حين أن الثالثة تعتبر نفسها ملتزمة بالحياد الدائم بموجب إتفاقية دولية – تعبيرا واقعيا صادقا عن رغبة الشعوب في تقرير مصيرها؟

إن ميثاق الأمم المتحدة الصادر في 26/حزيران /1945م. يشير الى حق تقرير المصير في مواضع متعددة. ففي المادة (1) فقرة (2) يذكر الميثاق, بان إحترام هذا الحق يعتبر كإجراء يستهدف تثبيت السلام في العالم ويعبر الميثاق عن هذه الفكرة بالعبارات التالية:

((تطوير علاقات الصداقة بين الأمم, على أساس مراعاة مبدأ المساواة وحق تقرير المصير للشعوب وإتخاذ الإجراءات المناسبة لتوطيد السلام العالمي)).

ويمكن ملاحظة التطورات الأخيرة بهذا الصدد من خلال ما ورد في نص المادة (1) من حقوق الإنسان الصادرة في 16/كانون أول/1966م. والتي تقضي بما يلي:

((كل الشعوب لها الحق في تقرير المصير وبقوة هذا الحق لها الحرية في صياغة كيانها السياسي ومتابعة تطوير ظروفها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية)).

<u>حق تقرير المصير:</u>

لقد تم التنويه بعض الشيء الى هذا الموضوع من خلال معالجة وبحث تطور المسألة القومية في

أوربا. فحق تقرير المصير هو حق الشعب في أن يقرر بشكل حرالكيان السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي, الذي يريده لنفسه. ويعرف ستالين هذا الحق بالشكل التالي:

((الأمة (ناتسيون) لها أن تنظم نفسها بالشكل الذي تريده هي. فلها الحق أن تنظم حياتها على أساس مبدأ الحكم الذاتي. وللأمة الحق أن تختار العيش الى جانب الأمم الأخرى, على أساس فدرالي. كما أن لها أن تفصل نفسها عن الأمم الأخرى كليا. ذلك لأن الأمة هي صاحبة حق السيادة ولأن الأمم متساوية فيما بينها)).

علما أننا أشرنا الى الملابسات والإبهام النسبي الذي يلف مصطلح الأمة وما يفهم منه. فهو بموجب المفهوم الشرقي (الإشتراكي) ذو الطبيعة القومية والعرقية ويطلق كصفة على مجموعة من البشر التي لها وبصفتها هذه حقوق واضحة المعالم ومنها حق الإنفصال عن الدولة التي أجبرت على الإنضمام إليها. أما بموجب المفهوم الغربي للمصطلح فهو يعني بصورة عامة (شعب الدولة), الأمر الذي يربطها بشكل موثوق بالدولة وحق الأخيرة في السيادة. وإستنادا الى هذا التفسير فليس هنالك مجال للمجموعات القومية أن تطالب بحق الإنفصال, بل أن مجالات الحقوق بالنسبة للجماعات القومية تبقى محصورة في نطاق حق المطالبة بممارسات الحريات الديمقراطية للأفراد, والتي تسمح لهم بهذه الصفة أن يسهمواعن طريق التصويت وإبداء الرأي من خلال الإنتخابات في صياغة شكل الدولة ونوع الحكومة أوتغيرها كذلك.

من هنا ولأجل تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, فإن من الأهمية بمكان معرفة فيما إذا كانت المادة (1) الفقرة (2) المذكورة من ميثاق الأمم المتحدة والمادة (1) من إتفاقية حقوق الإنسان الصادرة في 16/كانون الأول/1966م. قد أدخلت من قبل الإتحاد السوفيتي أم لا؟ لكن لعدم تواجد بروتوكولات خاصة حول مفاوضات الدول الكبرى بهذا الخصوص لذا يضطر المرء الى اللجوء الى الإفتراض والتخمين, عما إذا كانت المبادرة بهذا الخصوص متأثرة على الأرجح بالصياغة السوفيتية أو الغربية أم أن الموضوع كان نتيجة لإقتراح سوفيتي رافقته تحفظات أمريكية غربية؟ وبهذا الخصوص يرى (هو شو يونك): ((إن حق تقرير المصير لم يتم إدخاله من قبل السوفيت بشكل منفرد, بل أن مجموعة من الدول أسهمت في هذه العملية)). وتبعا لهذه الفرضية أو الإستنتاج فإن المادة (1) الفقرة (2) من ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن أن تفسر وفق المفهوم السوفيتي فقط, بل وفق ممارسات وتطبيقات الأمم المتحدة, التي تعكس الآراء والتصورات المختلفة للدول المتعددة.

ومن خلال دراسة حالات التطبيق, يمكن ملاحظة التفاوت بين هذه التفسيرات المختلفة في مجال التطبيق: فقد طبقت الأمم المتحدة المبدأ كجزء من المساعي الهادفة الى القضاء على الكولونيالية, بمعنى أن المبدأ طبق على مناطق ذات طبيعة مستقلة. كما وأن هنالك شعوبا تعيش ضمن دول ذات

سيادة تطالب بهذا الحق, بهدف إعادة الحصول المجدد على حقهم الخاص في دولة ذات سيادة, ضد ممارسات الإضطهاد والتمييز الذي يعانونه داخليا, وضد محاولات الضم والإلحاق القسري. ولكن لم يحدث إطلاقا وأن طبق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, في المجال التقليدي الخاص به, أي في نطاق حل المشاكل ذات العلاقة بالحدود أو الأقليات.

ولكن رغم كل ما ذكر فلعل بالإمكان أن يركن المرء على الأرجح الى المفهوم أو التفسير السوفيتي, ذلك لأن التطبيق العملي إذا كان قد إنحصر بالدرجة الأولى على القضايا والمسائل التي أستهدف منها القضاء على الإستعمار والكولونيالية بشكلها التقليدي, بإعتبار ذلك كحل وسط, لأن الأطراف المختلفة ستكون بهذه الطريقة (قليلا أو كثيرا) أقدر على ضمان مصالحها الخاصة. وبعكس هذه الحالة, فإن خطر تفاقم الخلافات كان أمرا قائما, الى درجة قد يكون معها أمر إندلاع الحرب شيئا ممكنا. علما أن الهدف الرئيسي من تأسيس الأمم المتحدة, إستنادا الى ما جاء في نصوص الميثاق هو (حماية السلام), ولو أن السؤال سيظل مفتوحا الى حد ما, عما إذا كانت الدول الكبرى هي الكفيلة بضمان السلام العالمي, وعن مدلول ومضمون هذا المصطلح (السلام العالمي).ذلك لأن تواجد وحدوث الكثير من الحروب المسماة بالحروب المحلية, يثبت العكس, ولو أن الرأي العام يسعى الى تجاهل هذه الحروب ببساطة. هذا الى جانب حق التساؤل المشروع, عما إذا كان ضحايا سياسة السلام العالمي هذه, وهي عبارة عن عشرات من المجموعات القومية والدينية المختلفة في شتى أرجاء العالم, مؤيدة لمثل هذا الحل المفروض عليهم عنوة بدون أن يتمكنوا من إبداء رغبتهم الخاصة والحقيقية؟ هذا الى جانب أن الكثير من الحروب المسماة بالحروب المحلية, سواء كانت في نطاق حدود الدولة الواحدة أو بين دولتين وأكثر, تظهر والى حد بعيد يصعب تجاهله بأن هذا النوع من الحلول المفروضة لا يعدو أن يكون حلا مؤقتا حتى على الصعيد العالمي. فحق الشعوب في تقرير المصير له طبيعته الثورية الخاصة التي ترتكز على مشروعية حق الدفاع عن النفس ومقاومة الإضطهاد والتمرد على الأوضاع الجائرة.

لكن من الملاحظ بأن الأنظمة الغربية وبالأخص دولها الكبرى, يغلب على سياستها طابع المحافظة بل وحتى الرجعية على ما يسمى بالوضع الراهن. من هنا فليس من السهل أن نتوقع منها أن تقدم على دعم تطبيق مبدأ ثوري, إلا إذا كانت مضطرة ولا تستطيع منعه. وعلى هذا الأساس فإن نظرتهم الى المبدأ (حق الشعوب في تقرير المصير), سيكون ضمن دائرة إتخاذها كوسيلة لضمان ما يسمى بالسلام العالمي, وفق معاييرهم الخاصة, وضمان ما يسمى بالأمن الداخلي وحق السيادة للدول. كل ذلك في الوقت الذي أثبتت في التجارب, بأن الدول التي يسود فيها الإنسجام القومي, تكون أقدر على الثبات والإستقرار, من الدول التي تفتقر الى مثل هذا الإنسجام الضروري. وبهذا الصدد يقول رودولف لاون:

((...لقد لاحظنا كما ورد في أعلاه عند بحث مذهب إستقلالية القانون ذاتيا, وما يقوم عليه المذهب الخاص بالدولة, بان الدولة وقوانينها الوضعية لا تستطيع أن تقوم على عنصر القهر والإجبار فقط, بل أن الدولة لابد لها من تربية وهيبة معنوية خاصة, الى جانب الطاعة الحرة من قبل الناس, الذين تصدر إليهم أوامرها, الأمر الذي يجب أن تكسبه مرارا ومن جديد. فكلما زاد عدد المطيعين عن طواعية وطيب خاطر, وقل عدد المطيعين عن طريق الإجبار والإكراه, كلما زادت صلابة القاعدة التي تقوم عليها الدولة, وكلما قلت المجالات المؤدية لحدوث الثورات في الداخل والحروب مع الخارج... لذا وكما يعلمنا التاريخ, ومع تواجد المقدمات والشروط الأخرى المتساوية ذاتها, فإن الدولة القومية وقوانينها القومية تقوم على أكثر القواعد ثباتا. فالدولة القومية تحتاج من حيث المعدل الى كمية أقل بكثير من القوة وعنصر الإلزام بالقياس الى الدولة التي تتحكم في رقاب شعوب أجنبية)).

إن حق تقرير المصير يمثل دعوة الى تطبيق المساواة والمعاملة بالمثل على الصعيد الدولي, سواء كان الأمر يتعلق بالأفراد أو الجماعات القومية. وهذا أيضا أمر لا ينسجم مع مواقف وسياسات الدول الكبرى الغربية بأي حال. ذلك لأن المعتقدات المسيحية والتقاليد الديمقراطية على عراقتها, الى جانب العديد من الثورات الإجتماعية والسياسية وما الى ذلك لم تستطع, لا مجتمعة ولا منفردة أن تقضي مثلا بالفعل وبالكلية على النزعة العنصرية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية أو تحول دون مواصلة السياسة الإستعمارية والكولونيالية بالنسبة للدول الغربية. وهذا يعني أنها شجعت الإتجاهات الإستغلالية في الخارج. يعلق جواهر لال نهرو على هذه الإزدواجية في المواقف وطبيعتها الأنانية فيقول:

((...فهو (يعني الملوك والحكام الأوربيون. ع. بارزاني) لم يكن قادراعلى فرض ضرائب غير قانونية أو زج الناس في السجون. ولم يكن له الحق كذلك حتى في القرن السابع عشر أن يفعل مثل هذه الأمور. لكن هذا ما يسمح به لنفسه نائب الملك البريطاني في الهند في القرن العشرين – فهو يصدر أوامر التوقيف ويزج بالناس في السجون والمعتقلات)).

أخيرا وليس آخرا, يجب التلميح الى حقيقة كون أن حق تقرير المصير بات يربط بين الحقوق السياسية من جهة والحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية من جهة أخرى, وهذه بدورها ثمرة من ثمار الأفكار الإشتراكية, وليس الأفكار الليبرالية السائدة في أوربا الغربية وشمال أمريكا. هذا الى جانب حقيقة أن ردة الفعل لدى الدول الغربية بعد الحرب العالمية الأولى, حول مسألة حق الشعوب في تقرير المصير, أميل الى التهرب منها الى المصادقة أو الإعتراف الحقيقي بهذا الحق, بعكس الحالة أو الموقف السوفيتي.

وبهذ المناسبة ايضا لابد للمرء أن يسأل عن مدى صحة التركيز على الإبقاء على تفسيرات ضيقة في الحالات التي يتم فيها تطبيق حق تقرير المصير, ذلك لأن التطبيقات باتت عمليا حصرا على المناطق التابعة (المستعمرات), فيما يتعلق بالمادة (1) من إتفاقية حقوق الإنسان لسنة 1966م. أمرا قابلا للتبرير؟ وبذلك تكون هنالك مناطق قليلة نسبية في العالم يمكن أن ينطبق عليها المفهوم التقليدي للمستعمرات. إضافة الى وجوب طرح السؤال: عما إذا كان من المعقول ربط حق تقرير المصير مع حقوق الإنسان الأخرى, والتي من جانبها تركز على إدانة التمييز القائم على اللون والجنس أو اللغة والدين...الخ. والنافذة بصورة عامة؟ إن التفسير الضيق يفسر أحيانا أو يبرر بعدم وجود الرغبة في إثارة حفيظة الدول المستقرة والتعرض لحقها في السيادة. هذا الى جانب أن الدول الأفرو – آسيوية تدعوا الى تطبيق عالمي للمبدأ, ولكن بالدرجة الأولى في إطار القضاء على الكولونيالية بمفهومها التقليدي. ولكن رغم ذلك فإن من الملاحظ في الفترات الأخيرة, بأن إجماعا في الرأي بات ينشأ حول إعتبار حق تقرير المصير, كحق لجميع الشعوب, بصورة مطلقة, بل وإعتباره قانونا دوليا نافذ المفعول. هذا وتجدر الإشارة بأن مصطلح (ناتسيون) يستخدم في ميثاق الأمم المتحدة بدون أن يتم تعريفه بشكل موحد ومصادقة جماعية وهذا ما يستتبعه صعوبة في تطبيق الحق بشكل فعال. إن هذا الغموض يفسح مجالات رحبة وواسعة لتمرير المخططات السياسية بالأخص بالنسبة للأطراف التي لها مجالات أرحب في فرض أو عرض وجهة نظرها الخاصة.

إن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية جلبت معها ظروفا غاية في الصعوبة بالنسبة للدول الإستعمارية أيضا, الأمر الذي حال دون قدرتها للتصدي الى التيارات الثورية كالسابق. وهكذا كان لابد من التنازل الجزئي على الأقل على بعض الأصعدة, ليتجنبوا بذلك نقمة الشعوب الخاضعة لها بصورة شاملة. ومن هنا جاءت محاولات الدول الإستعمارية لتشجيع التحولات التدريجية في شتى الأصعدة , من أجل تهدئة الخواطر, وإختارت هذاالطريق كبديل عن مواجهة الثورة, لأن ذلك يضمن لها فرصة أفضل للإحتفاظ بمصالحها لمدة أطول قدر المستطاع, بدل تعريضها لخطر الزوال الفجائي في حالة حدوث ثورة شاملة. لقد كان هذا التحول يعني بالنسبة للسوفيت أيضا, خطوة الى الأمام وفق نظرتها للصراع الطبقي على الصعيد الدولي, ذلك لأن التحول الجديد أتاح لها مجالا أوسع لعرض وتعقيب مصالحها الخاصة على الصعيد الدولي في المجالات الإقتصادية والإستراتيجية.

أما بالنسبة لدول العالم الثالث, فقد تولدت لديهم فرص أفضل لمواصلة طريقها نحو الحصول على مزيد من الإستقلال, بالرغم من إصرارها على التمسك بمصالحها الأنانية الخاصة, بإصرارها على التمسك المطلق بحق السيادة, الأمر الذي قد يعزى الى تاثير المفاهيم والتقاليد الأوربية التي تعود الى مئات السنين في بعض الأحوال. إن تراثا بهذه السلبية لا يمكن أن يمحى بين ليلة وضحاها. ففي هذه

الدول يبدو أن أصحاب السلطة لا يريدون الإعتراف بوجود المسألة القومية, وبإمكانية تواجد قوميات متعددة, الأمر الذي يولد الكثير من التعقيدات والمشاكل داخليا وخارجيا. إن هذا الموقف المتجاهل للواقع يجيز التساؤل: عما إذا كان بالإمكان إيجاد حلول مرضية لهذه المسائل؟ هذا الى جانب ان اغلب الحكام والمتنفذين في البلدان الأفرو – آسيوية يحبذون تجاهل حقيقة أن أغلب دولهم قد تولدت ونشأة على أساس قرارات تعسفية أصدرتها السلطات والحكومات الإستعمارية, التي أبت أن تعير رغبات السكان المحليين على إختلاف هوياتهم أية أهمية تذكر في أغلب الأحوال. لذا فإن الحدود السياسية لهذه الدول مازالت تعتبر تجسيدا للعسف الذي مارسه الإستعمار بحق الشعوب الضعيفة, سيما أن إدراك المرء بأن تخطيط الحدود كانت لها دوافع إقتصادية وإستراتيجية وغيرها, مما كانت المصالح الإستعمارية تتطلبها في ذلك الوقت, ولكن ليس على أساس رغبة السكان والشعوب التي كانت ضحية لهذه الإجرءات والتقسيمات التعسفية. وعلى هذا الأساس فإن الإبقاء على هذه الأوضاع يعني مواصلة ممارسة الإجحاف بحق الشعوب. وهكذا نجد أن موقف الدول بصورة عامة, بغض النظر عن بعض الإستثناءات من مسألة حق الشعوب في تقرير المصير, مرهون بمصالحها الخاصة, سواء كان ذلك بالنسبة الى العلاقات الثنائية أو الموقف المتبع في داخل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة. وأدناه ندرج بعض النماذج من هذه المواقف كشواهد وأمثلة على ما نذهب إليه:

<u>الولايات المتحدة الأمريكية:</u> إن تأريخ الولايات المتحدة يرتبط الى حد بعيد بحق تقرير المصير, بالأخص بصيغته التي تركز على الحقوق الديمقراطية التي تتيح للشعب فرصة إختيار نوع الحكومة التي يريدها لنفسه وتغيرها عند الإقتضاء. إلا أن دعم هذا النموذج لغرض التطبيق في الخارج لم يتم إلا في نطاق ضيق وعلى شكل حالات إستثنائية من قبل الولايات المتحدة, الأمر الذي كانت عليه الحال في بنما عام 1903م. أندونيسيا في عام 1949م. ...الخ. ولعل من المستحسن أن نذكر في هذا المجال, الموقف الإيجابي للرئيس ولسن حول المسألة خلال الحرب العالمية الأولى. ولكن ربما كان الحكم على هذه المسألة من خلال هذا الموقف المنفرد, يحوي في طياته على شيء من التبسيط بالأخص فيما يتعلق بالمناطق الواقعة خارج الولايات المتحدة, دون أخذ الدوافع والخلفيات الإقتصادية للسياسة الأمريكية بنظر الإعتبار. ومهما كان الأمر فإن البعض يعتبر الولايات المتحدة هي أحد نماذج الإستعمار الحديث وطراز جديد منه. وربما يعود ذلك الى أسباب تتعلق بالحرب الباردة بين الشرق والغرب, أو لتأثير حليفات الولايات المتحدة كبريطانيا. ولكن على كل حال فإن موقف الولايات المتحدة, إزاء حق الشعوب في تقرير مصيرها, وعلى صعيد المنظمات الدولية كالأمم المتحدة, يتصف على الأرجح بالتحفظ, بل وإتخاذ موقف المعارض من تطبيق هذا الحق أيضا.

<u>بريطانيا:</u> أما بريطانيا التي كانت واحدة من أكبر الدول الإستعمارية (بل لعلها أكبر دولة إستعمارية

على الإطلاق), فقد بذلت كل الجهود الممكنة لتحول دون الأخذ بفكرة تطبيق حق الشعوب في تقرير المصير. ومن هنا فقد كان لها دور المعارض في المحافل الدولية وأمام الأمم المتحدة بهذا الخصوص. الأمر الذي لم تستطع التقاليد الديمقراطية الموروثة فيها أن تحول دون هذا الموقف.ولكن بعد عام 1960م. وبعد أن كانت أغلب المستعمرات قد نالت حريتها, بعد أن وطد التطور والتحول الجديد أركانه في هذا الإتجاه بشكل لا يمكن إعادته الى الوراء, إضطرت بريطانيا أيضا الى إتخاذ بعض المواقف الموضوعية, إنسجاما مع روح التطور. إلى درجة تساءل ممثلوها أحيانا عن سبب عدم تطبيق حق تقرير المصير كوسيلة لحل مسألة ألمانيا الشرقية؟!

فرنسا: وكما هي الحال مع بريطانيا, فإننا نجد نفس التناقض والتعارض الماثل للعيان بين التقاليد الديمقراطية الموروثة من جهة وبين المصالح الإستعمارية من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك فإن المفهوم الفرنسي لحق تقرير المصير يأخذ الجوانب الديمقراطية والقومية للمسألة بنظر الإعتبارفي آن واحد. حيث نجد بأن الدستور الفرنسي لعام 1793م. ينص على منع خوض الحرب التي تستهدف الفتح والإحتلال. أما دستورعام 1936م. وعام 1958م. فيلمحان بضرورة إجراء إستفتاء في المناطق التي تعرضت تبعيتها الى سيطرة دولة من الدول. أما بالنسبة الى الموقف الفرنسي أمام هيئة الأمم المتحدة, فقد كان في البداية سلبيا, لكن التحول الذي رافق الموقف البريطاني بهذ الخصوص لم يخلو من تأثير, لذا باتت فرنسا أيضا تبدي بدورها مرونة وتفهما أكثر.

الإتحاد السوفيتي: إن مبدأ حق تقرير المصير لا يمثل القاعدة التي تقوم عليها الفدرالية السوفيتية وحسب, بل هو في ذات الوقت المبدأ الذي يسترشد به الإتحاد السوفيتي في سياسته الخارجية أيضا. ولكن لابد من ملاحظة الترابط الموجود بين المسألة القومية من جهة والصراع الطبقي من جهة أخرى. لأن الطبقة العاملة بهذه الصورة تحصل على دور مميز وخاص داخل صفوف كل قومية وشعب. ومن هنا فإن لحزب العمال فقط القدرة على إتخاذ القرار الذي بموجبه تحدد القومية أو الشعب الذي يحق له أن يطالب بهذا الحق (تقرير المصير) وهو الذي يحدد فيما إذا كان الوقت ملائما أم لا, لأن هذا الحق يستغل كوسيلة لكسب الصراع الأيديولوجي على الصعيد العالمي. وبهذا الصدد يقول ستالين:

((هنالك حالات تتعارض فيها الحركات القومية في بعض البلدان المضطهدة مع مصلحة وتطور الحركة العمالية. ومن الطبيعي في مثل هذه الحالات أن نستبعد فكرة طرح الحديث عن دعم مثل هذه الحركات بأي حال من الأحوال. إن مسألة الحقوق القومية ليست مسألة منعزلة يمكن معالجتها على إنفراد, بل إنها جزء من المسألة العامة والشاملة للثورة العمالية, والتي تخضع لهذا الكل والتي لابد أن ينظر إليها من الموقف الكلي)).

ولعل من الفائدة أن نذكر هنا, بوجود الإنقسام العلني في المعسكر الإشتراكي (الشيوعي) حول جملة من المسائل بالأخص بين موسكو وبكين. وهذا ما يجعل الصعوبات تتزايد وقد تؤدي الى طرح تفسيرات متباينة حول شتى القضايا. هذا الى جانب صعوبة الإجابة على بعض الأسئلة ومنها ما يلي: إلى أي مدى يستطيع المرء الإعتماد على مثل هذه القرارات التي تتخذها مصادر شيوعية؟ هل أن القرارات المتخذة سيكون هدفها حقا خدمة قضايا التقدم والإنسانية فقط؟ ولكن رغم كل التحفظات التي قد يوردها المرء في هذا المجال, فلابد للمرء أن يؤيد ستالين حين يقول:

((إن المجتمع البرجوازي لم يثبت فقط, بأنه غير قادر على حل المسألة القومية وحسب, بل على العكس, فإنه من خلال محاولته لحل المسألة القومية قد وسع أبعاد القضية, وولد بذلك جبهة جديدة ضد نفسه, والتي تمتد من إيرلندا وإلى الهند)).

لكن هنا أيضا لابد من الإشارة الى أن الحل وفق النموذج السوفيتي ليس مقبولا ومشوقا دوما. ذلك لأن الإختلاف في صياغة المواد الدستورية وتطبيق وممارسات الإتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال في أوربا الشرقية حقيقة لا يمكن تجاهلها (جيكوسلوفاكيا – هنغاريا- وغيرها). أما بالنسبة للشعب الكردي بهذا الخصوص وموقف الإتحاد السوفيتي من قضيته, فإن على الأكراد أن يطيلوا التأمل ويتعمقوا في تحليل مواقف الإتحاد السوفيتي من قضيتهم بالأخص وفق أحداث الأعوام التالية: 1925, 1947, 1970, 1975.

أما بخصوص الموقف السوفيتي أمام الأمم المتحدة فإنه يتجسد بدعم كل إجراء أو قرار مناهض للإستعمار, في الوقت الذي يتحفظ فيه كثيرا إزاء القرارات التي تستهدف إيجاد الرقابة المتعلقة بضمان تنفيذ القرارات والنصوص المتعلقة بحقوق الإنسان داخليا. ولكن رغم التردد الملحوظ في هذه الجوانب, فقد إستطاع الإتحاد السوفيتي من خلال مواقفه المعارضة بل والمعادية الإستعمار, أن يكسب ثقة جزء لا يستهان به من بلدان العالم الثالث.

ولابد من الإشارة هنا الى الموقف المشرف للإتحاد السوفيتي إزاء المسألة الكردية في عام 1963م. على الصعيد الدولي فقد كان إيجابيا الى حد كبير وإن لم يكن على طول الخط, وعلى الأكراد أن لا ينسوا هذا الموقف, حيث وقف الإتحاد السوفيتي الى جانب الشعب الكردي في لحظة حرجة للغاية من تأريخ الأكراد, وتولت جمهورية منغوليا الشعبية إثارة القضية الكردية أمام منظمة الأمم المتحدة. ولكن يجب أن نضيف بأن هذا الموقف كان مرهونا بظرفه, ولم يكن ذا طبيعة إستراتيجية بل تكتيكية.

هذا ولابد في الختام أن نذكر جهود الإتحاد السوفيتي المتواصلة لإدخال مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ضمن المواد التي أقرتها إتفاقية حقوق الإنسان لسنة 1966م. إثر إقتراح سعودي – أفغاني.

وكذلك الفقر (2) من المادة (1) من الإتفاقية.

البلدان الأفرو – آسيوية: على الرغم من وجود العديد من الإختلافات الثقافية وغيرها بين الكثير من الشعوب الأفرو – آسيوية وبلدانها, ومحاولات التأثير التي تتعرض لها من خلال تسرب النظريات المختلفة لتبني مواقف محددة بالذات حول مسألة حق تقرير المصير, فإن هذه الدول تشكل إجمالا كتلة موحدة لها دورها الخاص والهام في صياغة مفهوم خاص بها حول مسألة حق تقرير المصير ضمن إطار منظمة الأمم المتحدة, وإدخال المبدأ ضمن مواد الإتفاقية الخاصة بحقوق الإنسان لسنة 1966م. ومن الملاحظ بأن أغلب هذه الدول تدين بنحو ما في حصولها على الإستقلال (الشكلي أو الفعلي) الى مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, ومن هنا فلا غرابة أن يحضى هذا المبدأ بدعمها ومساندتها. فمؤتمر باندونغ, الذي إنعقد في 24/نيسان/1955م. أكد على أن ((حق الشعوب في تقرير المصير هو شرط مسبق لضمان تحقيق حقوق الإنسان الأخرى)), غير أن مجال تطبيقه بالنسبة لهذه الدول أيضا, يبقى حصرا, كوسيلة لمناهضة الإستعمار والكولونيالية بشكلها التقليدي والقضاء عليها.

لكن لما كان تخطيط الحدود السياسية لهذه الدول (المستعمرة أو شبه المستعمرة سابقا), يعود بالأصل الى إجراءات السلطات الإستعمارية التعسفية السابقة, لذا فإن هذه البلدان تفتقر الى التجانس القومي الداخلي ضمن حدودها الدولية. بمعنى أن هذه الدول تحاول أن تعالج المشكلة على أساس الظروف التي خلقها الإستعمار ووفق أساليبه. ولأجل الإبقاء على هذه المخلفات والتمسك بها, تضحي هذه البلدان بالكثير من المجالات الأخرى, بما في ذلك الحل العادل للقضايا القومية, والتي من خلالها يمكن التوصل الى قواعد للإنطلاق والإنعتاق في شتى المجالات. غير أن سياسة هذه الدول بخصوص القضايا القومية تعطي صورة كئيبة عن الواقع الذي تعيشه القوميات ضمن حدودها وتصر على محاكات الدول الإستعمارية في كيفية التعامل مع المسائل القومية, مستهدفة بذلك تكوين إمبراطوريات قزمة, تفتقر داخليا الى الكثير من عناصر الإنسجام والتلائم الضرورية للتطور.

لذا فإن هذه النظرة الضيقة والأنانية الى حق الشعوب في تقرير المصير أدت بالتالي الى حصر المطالبة بتطبيقه على المستعمرات فقط بمفهومها التقليدي, بهدف إزالة أو تقليل السيطرة والنفوذ الأجنبي. مع التأكيد في ذات الوقت وبإصرار على حق سيادتها ومنع التدخل الخارجي في شؤونها الدخلية قدر الإمكان, لتتصرف في الداخل حسب أهوائها. غير أن المعنيين في هذه الدول يتناسون بأن عدم إيجاد حلول عادلة للقضايا القومية, يتسبب في حالات كثيرة في توليد نتائج معكوسة ويفتح أبوابا واسعة للتدخل الأجنبي بأشكال أخرى متعددة كممولة للأسلحة بسبب المشاكل الداخلية أو مع الجارات. وعلى أية حال فإن وجهات نظر هذه الدول على ما يبدو تلتقي في بعض النقاط ومنها:

1 – إعتبار حق تقرير المصير كحق من حقوق الإنسان بل أنها تعتبر أن بقية الحقوق إذا عزلت عن هذا الحق فإنها لن تكون إلا مجرد سراب خادع. ولذا فإن التجني على هذا الحق يتسبب في هدر الدماء ويولد الحروب. هذا الى جانب محاولة هذه الدول الى إضفاء صفة قانونية ملزمة على المادة (1) من إتفاقية حقوق الإنسان لعام 1966م.

2 – للجمعية العامة الخاصة بالأمم المتحدة الحق في البت في القضايا المتعلقة بحق تقرير المصير.

3 - وجوب تطبيق هذا الحق على الصعيد العالمي.

4 – المجال المفضل لتطبيق هذا الحق يتجسد في القضاء على الكولونيالية بشكلها التقليدي, بإعتبار أن الحكومات الخاصة بهذه الدول ولو كانت سيئة فإنها أفضل من أية حكومة أجنبية, حيث أن الحكم الذاتي هو الأساس والبداية لما يتعلق بحق تقرير المصير.

5 – الهدف من هذا الحق ليس التجزئة بل التوحيد الأكبر على أسس أمتن.

6 – يعتبر الحق أحد مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

هكذا نلاحظ أبعاد تباين المفاهيم والإستنتاجات المرتبطة والمستقاة من حق الشعوب في تقرير المصير, كنتيجة طبيعية لتباين المصالح بين هذه الكتل. ولكن رغم كل التباين والتناقض, فمن الملاحظ بأن مسألة القضاء على الكولونيالية بشكلها التقليدي المعروف باتت قاسما مشتركا وحلا وسطا يجمع بين هذه التناقضات كصيغة مقبولة لتطبيق هذا الحق.

هذا وقد إختلفت الآراء حول الطبيعة القانونية لحق تقرير المصير. ففي الوقت الذي يعتبره البعض قاعدة من قواعد القانون الدولي. يذهب آخرون الى إعتباره مجرد مبدأ سياسي لا غير. لذا حاول الطرف الأخير أن يحول دون إيراده ضمن إتفاقية حقوق الإنسان لسنة 1966م. غير أن الإدخال تم بتأريخ 16/كانون الأول/1966م. بالفعل ودون وجود أصوات معارضة. ولكن منذ أن إدعت أفغانستان في عام 1950م. بأن هذا الحق يعتبر قانونا ملزما الى حد ما, فإن أغلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتت تضم رأيها الى هذا الرأي معترفة بالطبيعة القانونية الملزمة لحق تقرير المصير. إن التجاهل المجرد لقاعدة معترف بها بصورة عامة لا يجيز لأية دولة أن تتنصل من المسؤولية الملقات على عاتقها بصدد هذه القاعدة.

إن التفسير السوفيتي للقاعدة يجنح الى إمكانية تطبيق هذا الحق يكون إما عبر طريق إستفتاء شعبي عام أو عن طريق ثورة تحرر قومي أو حركة تحررية. ومما لاريب فيه أن الأسلوب الأول يمثل الطريقة المثلى, التي تضمن مصلحة جميع الأطراف المعنية, حيث يجري الإستفتاء إما على أساس

إتفاق دولي أو بموافقة دولة واحدة فقط. ومن المهم ملاحظة بعض النقاط الضرورية بهذا الخصوص عند إجراء الإستفتاء: * مراقبة الإستفتاء من خلال إتاحة الفرصة للمشاركة العامة, بما في ذلك الأشخاص المهاجرين أو المبعدين. * تهيئة المجالات والفرص لممارسة الدعاية بشكل حر عند إجراء الإستفتاء. * فتح المجال للطعن بنتيجة الإستفتاء الشعبي. * تنفيذ شروط وإجراءات المشاركة الخاصة بالإستفتاء. * ضمان إجراء الإستفتاء الشعبي بعيدا عن كل أشكال الضغط والإرهاب.

هنا لابد من الإشارة الى أن اللجوء الى الأساليب الأخرى لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير, يولد سلبيات كبيرة بالنسبة الى كل الإطراف المعنية, سواء المطالبين بتطبيقه أو ممن يريدون عرقلة تطبقه بالقوة. إن نشؤ أجواء من هذا القبيل تتيح المجال في حالات كثيرة لطرف ثالث للتدخل عن طريق إستغلال هذه التعقيدات. علما أن التطبيق السلمي من خلال الإستفتاء يصطدم في الغالب بمعارضة الدول ذات العلاقة. غير أن الرفض الذي يسد الدرب أمام إمكانيات تسوية سلمية, هو الذي يجعل من حرب التحرير الوسيلة الأخيرة لتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, لا بل أنه يبرر ويضفي طابع الشرعية على هذه الحرب العادلة. إذ بدون هذا البديل الذي تفرضه الضرورة, فإن الدول المعنية سوف تؤجل التطبيق بإستمرار الى ما لا نهاية, عن طريق اللجوء الى سياسة التسويف والمماطلة, معتبرة لجوء الشعوب والأقليات القومية وغيرها الى الأساليب السلمية المحظة دليلا على الضعف. وعلى هذا الأساس فإن إثبات حسن النية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون حصرا بطرف واحد فقط من أطراف القضية, وهو في الغالب الطرف المطالب بالحق, أي الأقلية القومية.

هذا فإذا فهم المرء الإضطهاد القومي بالشكل الذي شرحه ستالين, بإعتباره نظاما يقوم على أساس إستغلال ونهب الشعوب المضطهدة, وكذلك على أساس إجراءات قسرية تستهدف التضيق على حقوق هذه الشعوب وتجاهلها, إذا لأمكن للمرء أن يقول, فيما يتعلق هذا الموضوع بالمسألة الكردية , فإن الأكراد وقعوا لسؤ الحظ بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن مناطق النفوذ التابعة الى الدول الإستعمارية الغربية وما إرتبط بذلك من أيديولوجيات: ففي تركيا, إيران, العراق, سوريا, حيث تصر هذه الدول بشكل متطرف على حقها في السيادة, يتوجب على الأكراد وبإستمرار أن يعيشوا تجاربا سلبية للغاية. ذلك لأن تطبيق النظام الديمقراطي بالشكل الذي نألفه لدى الدول الديمقراطية الغربية كنظام سياسي لم يتم الأخذ به في هذه البلدان من الناحية العملية على الإطلاق, وكأن الأخذ به يعتبر إمتيازا لا يحق لجميع الشعوب المطالبة بتطبقه عمليا. من هنا توجب على أغلب الشعوب الواقعة ضمن هذه الدائرة الفكرية, أن تكتفي ببعض المظاهر الديمقراطية الخادعة, التي لا علاقة لها بروح النظام الديمقراطي, إلا أنها تفي في أغلب الحالات للتمويه على الشعوب المعنية وتحقق الغرض السياسي المراد منها.

وبإستثناء الغالبية من الأكراد التي قدر لها الإنتماء الى مناطق النفوذ التابعة للإستعمار الغربي, فإن أقلية صغيرة من الشعب الكردي أفلتت من هذا المصير ووقعت ضمن دائرة النفوذ الإشتراكي وسلطة السوفيت, الأمر الذي أتاح المجال أمام هذه الأقلية أن تلمس الفوارق الكبيرة بين النظريتين في ميدان التطبيق العملي. ذلك لأن هذا الجزء من الوطن الكردي, ومنذ ثورة أكتوبرالإشتراكية, بات ينعم بالكثير من الحقوق القومية, على الرغم من ضآلة العدد النسبية بالقياس الى الأجزاء الأخرى من كردستان. وهذا ما يجعل الكثيرين من الأكراد في الأجزاء الأخرى من كردستان, وبالأخص في تركيا, يحسدون إخوانهم في الإتحاد السوفيتي على الإمتيازات التي حصلوا عليها.

401 – الأقليات:

تم تعريف (الأقلية) من قبل ف. كابوتوري في التقرير الذي قدمه الى اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الأقيات التابعة الى الأمم المتحدة في عام 1972م. والذي صادقت عليه اللجنة الفرعية في جلستها الثلاثين بالإجماع, بالشكل التالي:

((الأقلية تعني مجموعة من السكان التي تقل من حيث العدد عن بقية سكان دولة ما, والتي ليس لها مركز قيادي, وينتمي أعضاؤها الى جنسية بلد معين, ولها خصائص قومية, دينية, أو لغوية خاصة بها, والتي تختلف عن بقية السكان, وتبدي تفهما لروح الجماعة, وإن كان بشكل غير مباشر, بهدف الإبقاء والمحافظة على الثقافة, التقاليد, الدين, أو اللغة الخاصة بها)).

أما بصدد الأقليات القومية, فيفرق بين المصطلحات المتعددة: كالشعب (فولك) وبين مجموع المنتمين أو حملة جنسية دولة ما, ممن يكونون شعب الدولة أو أمتها (شتاتس ناتسيون). أما الأمة(ناتسيون) فإنها صفة تطلق على الشعب ذي الرغبة في تشكيل دولته الخاصة. ومن هنا فإن الجماعة أو الأقلية القومية تعني:

((جزأ من شعب يعيش داخل دولة ما وتقرر قيادته كليا أو من حيث الجوهر القانوني أو بالنظر الى واقع ممارسة السلطة من قبل شعب أو مجموعة شعوب أخرى. إن الشعور أو الوعي بالإنتماء الى الجماعة أو المجتمع القومي الخاص, هو الذي يمييز الجماعة القومية من مجرد توفر عدد من المنتمين الى الأقلية. إن عبارة الجماعة (كروب) هي التي تعبر عن هذه الخصائص الإجتماعية)).

إن التأمل التأريخي لمسألة الأقليات, يظهر بأن لها جذورا دينية بالدرجة الأولى. لأن الحركة الإصلاحية وما تلاها من الإنقسامات الدينية في أوربا, أدت الى الإعتراف بوجود أناس لهم أفكار وآراء دينية خاصة أو مغايرة لما قد يكون معظم الناس قد ألفوه في مجتمع ما, بدل الإصرار على نظرية المذهب الواحد. إن معاهدات السلام اللاحقة لهذه الفترة, ضمت في موادها مقررات خاصة

بالحماية المتعلقة بهذه الجوانب, كما كانت عليه الحال بالنسبة لإتفاقية كارلوفيتس الموقعة في عام 1699م. بين قيصر الإمبراطورية الرومانية المقدسة وبين السلطان العثماني, حول حرية ممارسة شعائر الدين المسيحي, على الطريقة الكاثوليكية, داخل المناطق التابعة للإمبراطورية العثمانية.

لكن بعد الثورة الفرنسية نلاحظ بأن الأفكار القومية بدأت تلعب دورها أيضا بشكل مطرد. وعلى هذا الأساس نجد معاهدة الصلح في باريس بين إنكلتره – النمسا – العثمانيين – فرنسا - روسيا و سردينيا والموقعة في30 آذار 1856م. تدعو إلى تحسين أوضاع رعايا السلطان بدون تمييز على أساس الدين أو العنصر.

وخلال الحرب العالمية الأولى التي إندلعت في ظل تنامي المشاعر والأفكار القومية, التي إرتبطت بتطلعات إستعمارية وكولونيالية, تواجدت أكثر من مناسبة, بسبب عواقب الحرب وظروفها, للبحث عن مخرج للقضية أو إيجاد حل للمسألة القومية. من هنا أيضا التوكيد على حق الشعوب في تقرير المصير, الذي أعتبرفي حينه كهدف بل وكمبرر بالنسبة للبعض لدخول الحرب. ولقد تمت الإشارة في موضع آخر من هذا البحث الى ما لحق بذلك من تطورات في روسيا بعد ثورة أكتوبر, التي ظلت أبعاد منهاجها الخاص حصرا على المناطق التابعة الى الإتحاد السوفيتي بالدرجة الأولى.

وفي أوربا الغربية وأمريكا تم أخذ المسالة القومية بنظر الإعتبار أيضا, لكن وكما أظهرت التطورات اللاحقة, فإن هذا الإهتمام كان بالدرجة الأولى لأغراض دعائية, الأمر الذي ولد نتائج مخالفة كليا لما لاحظناه في الإتحاد السوفيتي. وبالطبع كان لموقف الدول الغربية أهمية كبيرة, لأنه لم يؤثر عمليا على صياغة وبلورة حق الشعوب في تقرير المصير بالنسبة لأوطانها وشعوبها وحسب, بل وبشكل مباشر أو غير مباشر بالنسبة لبقية الشعوب والأوطان في العالم أيضا. فتحت ضغط الوجود الفعلي لثلاث جبهات موجهة ضدهم, إبتداء من خطر الدعاية الذي ولدته الثورة البلشفية في روسيا, والمساعي الأيديولوجية للبلاشفة التي تجسدت في المطالبة بإحلال السلام وإيقاف الحرب, الى جانب السياسة التي إنتهجتها ألمانيا في أوربا الشرقية منذ نهاية عام 1916م. وإنتهاء بإحتمال تغير الأهداف الحربية للحلفاء الغربيين كبريطانيا وفرنسا, نجد الولايات المتحدة الأمريكية تبادر الى طرح منهاجها الخاص حول إحلال السلام, والذي تجسد في نقاط الرئيس ولسن ألأربعة عشر. علما بأن نقاط الرئيس ولسن لا تعرض منهجا منسجما بعكس المنهج الذي إقترحه البلاشفة, الذي كان بالإمكان تطبيقه على شتى المناطق, لو لم يصطدم بمعارضة وصدود الدول الغربية.

لقد لاحظ رودولف لاون كذلك إفتقار المنهج الأمريكي الى مبدأ موحد. ذلك لأن فرنسا روعيت وفق مبدأ الشرعية, الذي كان ينطبق من حيث الجوهر على أوضاع عام 1697م. في حين أن إيطاليا وبولندا تم النظر إليهما من زاوية المبدأ القومي. في الوقت الذي حظيت فيه دول البلقان بمراعاة

مصالحها وفق مبدأ الشرعية والقومية معا, الى جانب أن بعض النقاط تجيز لروسيا حق التصرف على أساس حق تقرير المصير. اما بالنسبة للنمسا والمجر والدولة العثمانية, فقد إقترحت النقاط مبدأ الشرعية بالنسبة لها مرفقا بالمطالبة بحق الإدارة الذاتية للقوميات الخاضعة لها. من هنا يلاحظ بأن الهدف في الواقع كان الحيلولة دون تطبيق حق الشعوب في تقرير المصير بشكل سليم, لأسباب كولونيالية وإستعمارية. وهكذا اخذت المسألة القومية طابعا جديدا وخاصا, يتمثل بصورة مشكلة الأقليات, التي إنحصرت أوجه حلها عبر المعاهدات الخاصة بالصلح أو الأقليات. علما أن هذه الإتفاقات كانت تعتبر مسبقا مجرد آلات ووسيلة, الغرض منها الإحتفاظ بالتقسيمات الإقليمية الجديدة والنظام الإستعماري القائم إعتبارا من سنة 1919/1918م. ومنع تهديد السلام في أوربا, الذي كان من المتوقع أن يصاب بهزة عنيفة بسبب الحلول النصفية التي عولجت على أساسها تطبيقات المسألة القومية وحق الشعوب في تقرير المصير في أوربا الشرقية والوسطى. فالأقليات القومية التي حرمت من حق تقرير المصير بعد الحرب العالمية الأولى كان عليها أن توافق على هذه المصالحة أو التسوية المقترحة, والتي إنحصرت في حماية بعض حقوقها القومية فقط, في صيغة بعض بنود معاهدات الصلح. لقد كان الصهر القومي والسياسي هو المراد من هذه الإتفاقات, بإعتبار الصهر هدفا مثاليا على المدى البعيد, والذي يمكن التوصل إليه بصورة اسهل من خلال نصوص هذه المعاهدات حسب إعتقاد المخططين. كما أن الرئيس الأمريكي ولسن أبدا من الدلائل ما يجلي معارضته في الواقع لأي نوع من أنواع الحكم الذاتي للأقليات القومية. وهذا ما ينطبق على رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج أيضا, الذي كان يعتبر الحكم الذاتي ك (دولة في الدولة), ويعارض فكرة الحكم الذاتي, معتبرا الحكم الذاتي كأكبر خطر يهدد كيان الدولة. هذا ورغم الكثير من التجارب السلبية فقد أجبرت الكثير من الشعوب على البقاء ضمن حدود دول لم تبدي الإستعداد الكافي لمراعاة حقوقهم القومية, كل ذلك بهدف ضمان المصالح الإستعمارية قبل كل شيء, طالما تيسر السبيل لذلك.

وبعد الحرب العالمية الأولى تولت المنظمة الدولية الحديثة النشأة (عصبة الأمم), التي كان عليها أن تضمن الأمن والسلام العالمي, كما تولت مسؤولية ضمان حماية الأقليات أيضا. لكن لوحظ بأن الإعتبارات السياسية كانت هي المعول عليها بالدرجة الأولى وليس حقوق الأقليات. فقد بقيت مسألة حماية الأقليات حتى في ظل عصبة الأمم تفتقر الى الشمولية والنفاذ, حيث أن قضية الحماية بقيت حصرا على معاهدات السلام المعقودة ومنها معاهدة (سانت جيرمان) مع النمسا في10/أيلول 1919م, وكذلك المعاهدات الخاصة بحماية حقوق الأقليات كمعاهدة فرساي المعقودة مع بولندا في 28 تموز 1919م. بكفالة عصبة الأمم. وكل هذه المعاهدات تشبه من حيث الجوهر المعاهدة المعقودة مع بولندا لحماية حقوق الأقليات.

لكن وبالنظر لعدم وجود منظمة خاصة بشؤون الأقليات, لذا فقد إقتصرت الحماية التي أرادت هذه

المعاهدات أن توفرها, كان عبارة عن تحميل السلطات التشريعية التابعة للدول ذات السيادة المعنية, ببعض الواجبات المتعلقة بهذه الحماية. إلا أنه لم يكن هنالك حديث عن حقوق الأقليات كمجموعة, حيث أن الدول المعنية ألزمت نفسها بموجب القانون الدولي بمنح بعض الحقوق الفردية وإقامة بعض المؤسسات الحكومية الخاصة في مجال الإدارة والقضاء. وبذلك بقي الأمر متعلقا بمدى إستعداد الدولة المعنية من الناحية العملية فيما إذا كانت تنوي الوفاء بإلتزاماتها الدولية أم لا ؟ فإذا أبت الوفاء بها فإن الأقلية القومية سواء كمجموعة أو كأفراد لا توجد لهم ضمانة أخرى, لأن بقية الدول الموقعة على الإتفاقية أو عصبة الأمم أو المحكمة الدولية أو أي مؤسسة دولية أخرى تستطيع تجاهل شكاوي وإسترحامات الأقلية التي ترى بأن الإجحاف قد أصاب حقوقها, بدون أن يكون موقف هذه الأطراف والمؤسسات والدول مخالفا للقانون.

كما ورفض الإقتراح الليتواني الذي قدم في 14أيلول 1925م. الذي إستهدف إعداد إتفاقية عامة حول حقوق الأقليات وحمايتها, من قبل جميع الأعضاء بإستثناء بولندا ورومانيا. علما أن الممثل البريطاني ذهب الى الإعتقاد بأن ذلك سيعني توسيع دائرة مسألة حماية الأقليات لتشمل جميع أرجاء العالم تحت إشراف عصبة الأمم, الأمر الذي يعني في نظره إلتزام العصبة في هذه الحالة بتحمل عبئ (التمزيق والبلقنة). من هنا وإنسجاما مع هذه الإتجاهات الفكرية فإن عصبة الأمم علقت بشكل واضح أهمية على مسألة نزع الطابع القومي من موضوع حماية الأقليات قدر الإمكان معتبرة إياه كمسألة إدارية.

هذا وبالرغم من أن الأقليات لها شخصية قانونية لها حق المطالبة بالحماية فإنه لم يكن هنالك من الناحية العملية أي مجال تستطيع من خلاله حماية مصالحها بنفسها. إذ كان عليها لغرض ممارسة حقها في المطالبة بالحماية أن تعتمد على حسن نية أحد الأعضاء في مجلس العصبة (كشفيع = باترون). فبالرغم من أن لأعضاء مجلس العصبة حقا في الإقدام على المبادرة بل واجب عرض المسألة إذا ما علموا بوجود نزاع. لكن هذا الواجب الذي يقضي بالقيام بالمبادرة ضد أعضاء مجلس العصبة ليس ملزما. وعلى هذا الأساس يبقى دور الأقليات في هذا المجال حصرا في تقديم الإلتماسات لا غير.

الى جانب كل هذه السلبيات يأتي دور أو موقف اللجنة المختصة بالأقليات, والتي من إختصاصها أن تختبر الناحية القانونية والموضوعية للإلتماسات المقدمة. إذ في حالة التطبيق يبدو أن هذه اللجنة كانت تلعب دور (المتدخل في المنازعات القانونية), بدل أن تكتفي بواجب التقييم. ذلك لأن تداول ومناقشة الإلتماس أمام مجلس العصبة لم يكن قائما فقط على الأساس القانوني وحسب, بل مرتبطا بوجهة النظر السياسية أيضا, الى درجة إهمال الجوانب القانونية وتجاهلها. إلا أن هذا الموقف يجب أن لا يثير الإستغراب كثيرا, سيما إذا علمنا بأن مجلس العصبة من حيث تركيبه كان يمثل جمعية من الدبلوماسيين, التي كان عليها أن تسعى للمحافظة على مصالح الدول التي تمثلها.

وإستنادا الى هذه الحقائق, نجد أن النتائج التي رافقت ذلك كانت سلبية ومعتمة, بالنسبة للدور الذي مارسته عصبة الأمم كضامنة للسلام ولحماية الأقليات معا. ففي الفترة الواقعة بين 13 حزيران 1929م. و 1 حزيران 1933م. تم تقديم (419) من الإلتماسات الى عصبة الأمم. ولكن لم يتم الإعتراف بأحقية أي من هذه الشكاوي بصورة كاملة من قبل مجلس العصبة. من هنا فلعل بالإمكان وصف الدور الذي مارسته عصبة الأمم بأنه كان دور (الخصم والحكم) في آن واحد.

خلال الحرب العالمية الثانية كانت سياسة التهجير وإلى حد ما محاولات الإبادة التي لجأ إليها نظام هتلر عبئا ثقيلا على عاتق الكثير من الأقليات . وبالطبع تمت إدانة هذه المواقف التي رافقت الحرب كما حدث بالنسبة للحرب العالمية الأولى أيضا, فلم يألوا الحلفاء جهدا في هذه الفترة كذلك في إعطاء الوعود جزافا بأنهم إنما يحاربون من أجل مستقبل أفضل للإنسانية بأكملها. لكن في الواقع كانت هذه الأقوال دعاية محظة. وإستنادا الى هذا التطور فقد ظهر إتجاه يدعوا (على الأرجح), إلى حماية الذات الإنسانية المجردة وبشكل منفرد, بدل حماية حقوق الأقليات بشكل عام وشامل. علما أنه تم التنويه بعد الحرب العالمية الأولى الى بعض النقاط بإعتبارها أسبابا حائلة لعقد مثل هذه الإتفاقيات وهي: * الإفتقار الى تعريف دقيق لمفهوم (الأقلية). * الخلط بين مسألة الأقليات ومسألة الهجرة. * تفضيل سياسة الصهر. * الصراع الأيديولوجي القديم بين الفكر الإشتراكي (الشرقي) والفكر الرأسمالي (الغربي) – ذلك لأن الشرق كان يطالب بحماية حقوق الأقليات بإعتبارهم كجماعة في حين أن الغرب كان يريد الإكتفاء بحمايتهم كأفراد.

ورغم أن الإتحاد السوفيتي كان ممثلا في كل السوح بما في ذلك داخل المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية, غير أن الدور القيادي والمتنفذ فعليا بقي في أيدي القوى التابعة للعالم الغربي, الذي باتت الولايات المتحدة تتولى قيادتها بعد الإنحسار الذي مني به النفوذ الإنكلو – فرنسي في شتى المجالات. وهذا ما فرض على الإتحاد السوفيتي أن يمارس دور المعارض إزاء مواقف المعسكر الغربي مستخدا حق النقض (فيتو) في حالات ليست بالقليلة. ولعله تجدر الإشارة الى أن الموقف ذاته لم يكن دائما قائما على أسس مبدئية, بل أن سياسة القوة التي أراد السوفيت في حالات عديدة أن يتبعونها بشكل متصاعد كان لها دورها وأثرها الواضح أيضا. إن المواقف الفردية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة, حول مسألة الأقليات تدعم ما أوردناه من تفاصيل, حيث أن الديمقراطيات الشعبية كانت في مقدمة الجهات الداعية الى إدخال قرارات خاصة حول حماية الأقليات تدعم ما أوردناه من تفاصيل. ولعل أسباب هذا الموقف تعود الى التركيب الخاص الذي يتكون منه كيان دولها الخاصة بإعتبارها دولا متعددة القوميات. لكن الدور المناوئ والمعارض لإتخاذ مثل هذه القرارات تبنته بالدرجة الأولى الدول الكبرى الغربية, التي كانت تكون حتى بعد الحرب العالمية الثانية أكبر عدد من الدول في آسيا وأفريقيا والتي حوت داخل حدودها على أقليات متعددة. ولكن رغم الآثار السلبية

التي خلفتها سياسة الدول الغربية , لم تظهر هذه أية بوادر جدية تدل على إمكانية تغير هذه المواقف أو على الأقل النية الموثوقة في إجراء مثل هذا التغيير, بل بالعكس ! من هنا نجد الممثل البريطاني مثلا يعلن أثناء بحث المادة (27) من إتفاقية حقوق الإنسان لسنة 1966م. بأنه ليس من المحبذ إطالة أمد الحياة بالنسبة للأقليات بوسائل إصطناعية.

عليه وإنطلاقا من هذه الخلفيات والمواقف, فقد كان من المتوقع أن لا يتم التوصل الى صياغة قرارات نافذة وجذرية, بهدف التوصل الى حل للمشكلة القومية وموضوع الأقليات. من هنا كانت النتيجة عبارة عن مجموعة من البيانات التي صدرت بشكل إتفاقيات ثنائية أو من جانب واحد وأحيانا أخرى موقعة من قبل أطراف متعددة, والتي إستهدفت بالدرجة الأولى, ضمان الحماية غير المباشرة كمنع التمييز. إذا ومن الناحية العملية محاولة مجددة للإتفاق على حلول نصفية ووسطية بل مجرد مخارج وقتية لتجاوز الخلافات الأيديولوجية وإختلاف المصالح المتولدة بنتيجة تعدد الأطراف التي تسعى للمحافظة على مركز قوتها. ومن هذه الإتفاقيات نذكر على سبيل المثال, إعلان حقوق الإنسان لسنة 1948م. الإتفاقية الدولية حول منع ومعاقبة الإبادة الجماعية (إبادة شعب) في 11 كانون الأول 1949م. والإتفاقية الخاصة بمنع التمييز العنصري في 20 تشرين الثاني 1963م. والإتفاقية الخاصة بحقوق الإنسان السياسية والإقتصادية لسنة 1966م. وبالأخص المادة (27) منها. غير أن أحكام المادة (27) لا تتكفل بتقديم وتهيئة الظروف المطلوبة لوجود وكينونة الأقليات, داخل الدول الأعضاء للأمم المتحدة.

هذا الى جانب أن مسألة طرح القضايا المتعلقة بشؤون الأقليات أمام الأمم المتحدة تعاني من سلبيات مشابهة لما كانت عليه الحال في عهد عصبة الأمم, فالأقليات بحاجة الى دعم ومساندة الدول الأعضاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة – بمعنى أن طرح المسائل والقضايا ضمن جدول الأعمال الخاص بإحدى المؤسسات التابعة للمنظمة, لابد وأن يثار من جانب دولة عضوة في المنظمة أو من قبل سكرتير المنظمة العام. وحتى لو توفرت هذه الفرصة, فإن المسائل تبقى مفتوحة, لأن النقاط المعروضة حتى بعد هذه المرحلة, والتي قد تتوفر أحيانا لأسباب مختلفة لا تعني بالضرورة معالجة القضية أمام الأمم المتحدة بالفعل لأن الأمر يتعلق في النهاية على ما سترتئيه أغلبية الأعضاء الموجودين في هذه المؤسسات الخاصة والتابعة الى الأمم المتحدة. ومن ضمن المسائل التي عرضت بالفعل وطرحت أمام المنظمة ولكن لم يتخذ أي قرار بشأنها, نذكر القضية الكردية كمثال.

هذا علما أن مسألة الإعتراف بالأقلية أو المجموعة القومية من قبل المنظمة, هي مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأقلية المعنية من جهة, ولكن كذلك بالنسبة للدولة ذات العلاقة أيضا. وهذه الأهمية لا تنحصر بالناحية الشكلية فقط, بل ولها عواقبها القانونية والسياسية, التي تترتب على هذا الإعتراف. ذلك لأن عدم الإعتراف يعني فتح المجال الى حد ما لتبرير دولي يستهدف إعتبار المسألة كقضية

داخلية صرفة بالنسبة للدول ذات العلاقة. أما الإعتراف فعلى العكس يضع المسألة في مكانة تسترعي إنتباه الرأي العام العالمي, بالأخص عندما تبدي وسائل الإعلام العالمية إهتمامها بالموضوع.

إن الفكرة التي تقوم عليها مسألة حماية الأقليات, أساسها المبدأ الذي يعز الكرامة الإنسانية لدى البشر, ضمن العلاقة القائمة بين الدولة والمواطنين المنتمين إليها. فمبدأ المساواة يفرض على الدولة أن تتجنب كل أشكال التمييز. إلا أن المساواة المذكورة هنا لا يمكن أن تعني التسوية بمعنى القضاء على كل الفوارق الطبيعية الموجودة أو تجاهلها. ذلك لأن توقير وإحترام الكرامة الإنسانية يعني أخذ هذه الفوارق بالذات بين البشر بنظر الإعتبار, دون أن يؤدي ذلك الى الحط من قيمة البعض أو زيادة قيمة آخرين بسبب هذه الفوارق. ومن هذه الفوارق الطبيعية نذكر ما يلي: الإختلاف في لون البشرة – الإنتماء القومي الى جماعة مختلفة – التكلم بلغة قومية أخرى – أو الإنتماء الى عقيدة دينية أخرى. وبذلك فإن التمييز لا يمكن أن يعني ببساطة التمييز في المعاملة المجردة بين الكتل والجماعات, بل يعني كذلك محاولة إزالة الفوارق الطبيعية وتسويتها بالقوة أيضا. فإستنادا الى التطور الذي رافق نشاطات وممارسات الأمم المتحدة, يفهم المرء من مصطلح (حماية الأقليات) نظاما من المؤسسات والقواعد المتعلقة بمجموعة ما, التي تختلف من حيث: اللغة – الإنتماء القومي – أو الثقافة, عن أغلبية السكان التابعين لدولة ما, والتي (الدولة) عليها ضمن الدائرة الإجتماعية التابعة لها, أن تحول دون تواجد التمييز بين مواطنيها عمليا وقانونيا.

إن حقوق الجماعة القومية, التي تتعرض غالبا للإنتهاك تنحصر بصورة عامة فيما يلي:

* حق المواطنة (الإنتماء الى وطن محدد): ويعني في الغالب, الحق في وطن موروث. لذا وبالدرجة الأولى يتم التركيز في هذا المجال على منع ومكافحة الإجراءات التي تستهدف التشريد - الترحيل الإجباري – الإبعاد الجماعي – التهجير الجماعي, لشعب ما ضمن المناطق الواقعة في حدود دولة ما.

* حماية اللغة داخل الوطن: لما كانت اللغة تعتبر في مقدمة المميزات الخاصة بالقومية, أو الجماعة القومية, لذا فإنها تكون مرتبطة بحق تقرير المصير.

* حق تقرير المصير: إن هذا الحق لا يعترف به للمجموعات القومية, بموجب القانون الدولي في الوقت الراهن.

* حق الإنفتاح والإنعتاق: ويعنى به بأن المساواة الشكلية لا تكفي عادة لضمان حقوق الأقليات, ذلك لأن ضعف الأقلية العددي, بخلاف الأحزاب السياسية والهيئات المشابهة لها, لا تحضى بالحماية

الكافية في النظام الديمقراطي القائم على مبدأ الأكثرية.

عليه فإن بإمكاننا أن نقول, بأن الرابطة بين شخصية الإنسان وإنتمائه الى مجموعة قومية أو شعب محدد, يعتبر مسألة هامة لتكوين شخصية الأفراد بصورة عامة. ولكن عن هذا الطريق بالذات يظهر بجلاء الإرتباط الذي لا تنفصم عراه بين حقوق الإنسان من جهة وبين إحترام الحقوق القومية. ذلك لأن حماية إحداها دون الأخرى لايمكن تحقيقه بدون عقبات, لأن ضمان الحقوق القومية للأقليات أو أية أقلية أخرى بصورة عامة, يكون وينشيء البيئة الطبيعية , التي على أساسها يمكن أن تتحقق وتضمن حقوق الإنسان بشكل كامل بالنسبة للأفراد, وبالمقابل فإن أي فصل بين الإثنين لا يعدو ان يكون خداعا للذات أو محاولة لخداع الآخرين.

وكما يجري التمييز بين الأقليات الحقيقية وغير الحقيقية, كذلك يجري التفريق بين مشاكل الأقليات. وبموجب ذلك يفرق المرء بين الأقليات, التي تحكم من قبل الأكثرية, وبين الأقليات التي تمارس السلطة والحكم بذاتها, وهذا ما يطلق عليه (وجها العملة الواحدة) لمشكلة الأقليات. وفي الحالة الأولى تميل الدولة في الغالب الى تطبيق وممارسة سياسة الصهر, الأمر الذي نلاحظه مثلا في تركيا , سوريا والعراق. أما في الحالة الثانية, فإن الدول تميل الى ممارسة سياسة عنصرية, بهدف المحافظة على إمتيازات الطبقة الحاكمة, ومنع أنصهارها في الأكثرية المحكومة. وهذا ما نلاحظه في أفريقيا الجنوبية وإسرائيل على سبيل المثال. إلا أن هذا التقسيم يجب أن لا يعني بأن الدولة التي تخضع قيادتها الى حكم الأكثرية لا تلجأ الى إستخدام أساليب أو إنتهاج سياسة عنصرية مفضوحة. ففي الحقيقة يمكن ملاحظة أن الكثير من الإجراءات من هذا النوع التي تتخذ من قبل الدول تقوم من حيث الجوهر على قاعدة عنصرية.

ويستحسن أن نشير في معرض الحديث هنا الى مفهومين يرتبطان بمسألة حماية الأقليات وهما: الولاء والحماية. فالدولة تستخدم الولاء وتدعو له, بهدف تمرير سياستها الخاصة, سواء في ذلك ما كانت تهدف إلى تحقيقة سياسة عنصرية أو سياسة تستهدف الصهر إزاء القوميات المحكومة. في حين تركز الأقليات على مسألة الحماية وتستهدف من وراء ذلك حماية الذات ومنع تطبيق السياستين المذكورتين أعلاه من قبل الدولة بحقها (الصهر أو التمييز العنصري حسب ما تقتضيه مصلحة الدولة).والى جانب ذلك هنالك إرتباط بين مفهومي (الحماية) و (الدولة الحامية). وتحت مفهوم الدولة الحامية يفهم المرء (من خلال التطبيق), وجود دولة خارجية قادرة على تقديم حماية مؤثرة بنحو أو بآخر لواحدة أو مجموعة من الأقليات, بهدف ضمان حماية حقوقها. فإذا تواجدت مثل هذه الدولة أو الجهة وكانت لها القدرة فعلا, عند الضرورة, أن تتدخل , فإننا نجد في مثل هذه الحالة أن حقوق الأقلية المعنية, تستند الى قواعد أكثر رسوخا وثباتا بالقياس الى غيرها من الحالات وربما يشكل موقف الدولة التركية من الأقلية التركية في قبرص مثالا صائبا لهذا النوع من الحماية. إذ في

حالة إنعدام مثل هذه الحماية تكون النتائج معكوسة, إذ تبقى مسألة الحماية عالقة على حسن النية المجردة للدولة المعنية, والتي يصعب إفتراض تواجدها في أغلب الحالات وبصورة مسبقة.

لا ريب أن أفضل الحلول المتوقعة لمسألة الأقليات وبالأخص القومية منها, تكمن في إتاحة الفرصة لتطبيق المبدأ القومي والقاضي (بحق كل شعب في أن يشكل دولته القومية الخاصة), عن طريق منح الشعوب والأقليات القومية فرصة ممارسة حق تقرير المصير بالطرق السلمية. غير أن الواقع العملي يثبت بأن هذا الطريق لا يسلك بصورة عامة وإن وجدت إستثناءات. ولذا فإن الحماية تبقى على الأرجح كمسألة داخلية (رغم كل التحفظات) تخص الدولة ذات العلاقة. وهذا ما يحتم ضرورة البحث عن طرق جديدة, تتيح للأقليات ولو بشكل جزئي حماية حقوقها. من هنا فإن الحديث عن الترضية التامة لا يعدو أن يكون على الأرجح مجرد إلقاء للكلام على عواهنه. لذا فإن الفرق يكمن بين حجم الضمانات المتوفرة وبين حجم الإنتهاكات المرتكبة, التي تتعرض لها الأقلية المعنية. ومن هنا يجدر بنا ملاحظة أشكال الحلول الداخلية المتوقعة لمسألة الأقليات, والتي قد تأخذ صيغة فدرالية أوشكل الحكم الذاتي أو اللامركزية الإدارية, حسب نوعية وماهية الظروف السائدة. ولا شك بأن الدولة الفدرالية تعطي أرحب وأنجع الفرص والمجالات لمعالجة المسألة القومية, وتحول دون الإنسياق وراء أحلام التطرف القومي وما قد تؤول إليه من الإنزلاق نحو مغامرات مجهولة العواقب, مهما كان مصدر نظرياتها وأيديولوجياتها. إذ بواسطة الحلول القائمة على أسس فدرالية يمكن التوصل الى أفضل صيغ المشاركة الحقيقية وتطبيقها بين الشعوب على شتى الأصعدة. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك, النموذج السويسري, حيث يلاحظ وجود نوعين من الفدرالية عمليا: فدراليات الكانتونات الإقليمية (المقاطعات), وفدرالية القوميات والشعوب أي (المجموعات اللغوية). فبموجب هذا المبدأ تبقى اللغات موزعة على نطاق المناطق أي حسب (القطاعات اللغوية) المختلفة. هذا ولابد لنا من الإشارة الى النموذج السوفيتي أيضا في هذا العالم, وعلى أساسه يتكون الإتحاد السوفيتي من عدد من الجمهوريات, الى جانب عدد من المقاطعات ذات الحكم الذاتي, التي تسعى الى المحافظة على حقوق الأقليات القومية. لكن من الملاحظ بأن الإتحاد السوفيتي قد حاد عن النهج الأصلي المقرر لحل المسألة القومية من بعض الأوجه والنواحي, الأمر الذي إنعكس في تعديلات دستورية. فالدستور الجديد للإتحاد السوفيتي يتحدث فقط عن حق سيادة (الإتحاد السوفيتي) ولكنه لا يذكر كالسابق وجود هذا الحق بالنسبة ل (جمهوريات الإتحاد).

أما بالنسبة لموضوع الحكم الذاتي, فإن المرء يفرق من الناحية التقليدية بين الحكم الذاتي الذي يرتبط بالمنطقة والحكم الذاتي الذي يرتبط بالأشخاص, أي أنه (إقليمي أو شخصي). إن محتوى الحكم الذاتي الإقليمي يمكن أن يشمل صلاحية حيازة السلطة التشريعية, ولكنه يجب على الأقل أن يشمل الإدارة الذاتية.

لقد حظيت مشكلة الأقليات بصورة عامة والأقليات القومية بشكل خاص, منذ أمد طويل بأهمية كبيرة وما زالت كذلك لحد الآن .ولا يمكننا أن نتوقع لهذه الأهمية أن تخبو في القريب العاجل, بل بالعكس فإنها ستستمر في المستقبل المنظور . ذلك لأن الكثير من الخلافات ومنذ الماضي البعيد والى وقتنا الحاضر لها جذور قومية, ومن جملتها قضايا الشرق الأوسط الراهنة الرئيسية, كالقضية الفلسطينية والقضية الكردية. هذا وقد أبدع (جوزيف شتنكل) في عرضه بإيجاز لهذه الأهمية, ذات الطابع العالمي حين قال:

((من الظواهر التي تتجدد وتزداد بروزا في عصرنا, هي نمو وتصاعد الخلافات والمشاكل القومية في جميع القارات تقريبا. وهذا يعني النزاع الموجود بين القوميات التي تحضى بالأكثرية العددية والمتوطدة, وبين الأقليات القومية, أو بعبارة أخرى بين الدولة وبين الأقليات القومية. ولكن مركز الثقل لمثل هذه الإتجاهات يقع بالدرجة الأولى ضمن دائرة أو نطاق الدول النامية...إنها توفر المادة والمناسبة المشجعة لتصعيد الخلافات, كما أنها تزود الحروب المحلية, المدارة بالوكالة بالمواد الساخنة والتبريرات, الى جانب كونها تمثل الدافع لتراكم وشراء الأسلحة, التي بدورها تزيد الإرتباط والتبعية للدول التي تعاني من مثل هذه المشاكل للأطراف الخارجية. غير أن هذه الظاهرة ليست حصرا بأفريقيا فقط. ذلك لأن إحدى الدراسات العلمية قد أظهرت بأن 9% من الدول الموجودة في العالم في الوقت الحاضر فقط يسود فيها الإنسجام القومي... إلا أن هذا التركيب لذاته ليس له أثر كبير, لو لم تكن النزعة والتطلعات نحو الحرية جلية وواضحة. فحق تقرير المصير والمشاركة السياسية لا تنحصر بالقوميات الأكثر عددا فقط, لأن الحرية وحق تقرير المصير سيبقيان في الأخير مسائل غير قابلة للتجزئة, شأنها شأن السلام والقانون. فهذه الحقوق ليست وقفا على الأقوياء أو المفضلين لحد الآن, بل هي ملك للجميع)).

2 – الحربان العالميتان وتأثيرهما على كردستان:

لما كانت كردستان جزأ من عالمنا المعروف فإن مصيرها يتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالتطورات والأحداث التي يشهدها العالم على شتى الأصعدة. إن التأثير في الواقع متبادل على الرغم من كون دور الكرد وكردستان وبالدرجة الأولى ذو طبيعة غير مباشرة, ويمارس على الأكثر من خلف واجهات الأحداث. ومن هنا يبدو بوضوح ضرورة مراعاة التطور بشكله الواسع والروابط التي تشد هذا التطور العالمي العام مع المسألة الكردية.

102 – الأسباب:

إن العلاقات الدولية تختلف جوهريا عن العلاقات الداخلية السائدة في داخل دولة ما مهما كانت نوعية وطبيعة النظام الذي تقتدي به. ذلك لأن تطور القانون الدولي لحد الآن لا يظهر إلتزاما

وإعترافا فعليا بقواعده, بالشكل الذي نلمسه في الإلتزام الذي يساير القوانين الداخلية للدول. فحق السيادة يجيز لكل دولة أن تحمي مصالحها الخاصة. ولذا فعند تعذر حل الخلافات بين الدول بالطرق الدبلوماسية, فقد يتمثل ويتجسد الموضوع بصورة تحد قد يؤدي أو يدفع الى إستعمال القوة. ومن هنا فإن النظام الدولي يتبلور في هيئة تعتبر القوة والقدرة بمفهومها الواسع من الأمور الحاسمة غالبا. إن ديناميكية هذا النظام تظهر بإستمرار ثلاثة أنواع من الدول والشعوب:

1- دولة أو مجموعة من الدول المسيطرة وذات النفوذ, التي تجسد قوة عظمى, بسبب بعض الظروف والتطورات المواتية لها. وهذه تسعى بكل السبل (بما في ذلك طريق إستخدام القوة) للإحتفاظ بإمتيازاتها ومركز القوة الذي حظيت به بنحو أو بآخر, لا بل تسعى لتوسيع هذه القدرات وتوسيعها بإستمرار قدر المستطاع.

2- دول وشعوب أخرى تمتلك من الكفاءات والمؤهلات اللازمة ما يمكنها من تشكيل قوة عظمى هي الأخرى فيما إذا إستطاعت أن تحصل على إمتيازات مشابهة للكتلة الأولى. ومن هنا سعيها للحصول على تلك الإمتيازات والمطالبة بها. وهذا بحد ذاته يمثل صورة من صور رفضها لما يسمى بالوضع الراهن. إن إستعمال القوة بالنسبة لهذه المجموعة أيضا يعتبر أحد الوسائل التي يمكن اللجوء إليها لبلوغ الأهداف المنشودة.

3- مقابل هاتين الكتلتين تتواجد شعوب أو دول يمكن إعتبارها كضحايا لتطلعات بل وصراع الكتلتين السابقتين وذلك بسبب عزلتها وتخلفها أو ضعفها بصورة عامة لدرجة عدم تمكنها من منع الآخرين للتلاعب بمصيرها.

هذا وقد يكون لهذا التقسيم طابع عالمي وطابع محلي يرتبط به. فحيث تتواجد شعوب تواجه الخيار بين حالة التبعية والخضوع لشعب أو دولة أخرى, فإنها لاتجد مناصا من بذل الجهود الحثيثة لتقوية مركزها الخاص, لتحول بذلك دون الخضوع الى الآخرين.

ومن الجدير بنا أن نشير الى أن قوة الدولة ليست حصرا بالقوة العسكرية فقط, بل أنها تمثل مجموع الوسائل والإجراءات التي تمتلكها دولة ما, وتستطيع من خلالها أن تضغط على الآخرين لعمل شيء ما أو أن تحول دون حدوثه, والذي سيتخذ مجرا آخر لولا هذا التأثير الخارجي. ومن هنا فإن البعض يرى بأن قوة الدول في الوقت الحاضر تكمن في مجموعة من العوامل وهي: ((القوة العسكرية, عدد السكان, المواد الخام, الموقع الجغرافي والإستراتيجي, القدرة الصناعية والإنتاجية, تضامن الحلفاء, نشاط الساسة والأبعاد الدعائية)). فلو أخذ المرء أوربا كنموذج لوجدنا وضعا يقوم منذ عام 1815م. على سبيل المثال على أساس: (نظام أو ميزان تعادل القوى). وكان الهدف من هذا النظام منع تزايد قوة دولة واحدة الى درجة تستطيع معها السيطرة على أوربا. غير أن هذا النظام ساعد بالدرجة

الأولى بريطانيا, لأسباب جغرافية, في أن تحقق مطامعها الإستعمارية والكولونيالية فيما وراء البحار. ذلك لأن بريطانيا بقيت مصونة الى حد كبير من ويلات الحروب التي دار رحاها بين القوى الأوربية الأخرى, التي هدرت طاقاتها في هذه الحروب. من هنا فلا غرابة في أن يكون موقف البريطانيين إزاء هذا النظام إيجابيا طوال الوقت. ويشير (وينستون جرجيل) بذاته الى هذه الحقيقة قائلا:

((ولمدة أربعة قرون ظلت السياسة البريطانية مستعدة للوقوف بوجه أقوى دولة في القارة الأوربية بالأخص منع وقوع الدول الأوربية في الأراضي المنخفضة تحت سيطرة دولة واحدة...وفي جميع تلك المحاولات سلكت بريطانيا طريقا صعبا. فقد عارضت فيليب الثاني ملك إسبانيا ولويس الرابع عشر, ونابليون, و وليم الثاني إمبراطور ألمانيا... وسلكنا هذا الطريق بالتحالف مع الدول الضعيفة وتمكنا من هزيمة أية دولة طاغية)).

إن المشاركين في مؤتمر فيينا/1815م. إستطاعوا أن يتفادوا أو يؤجلوا وقوع حرب شاملة في أوربا لمدة قرن من الزمان تقريبا, إلا أن الحروب المحلية والخلافات الثنائية ظلت متواصلة في أوربا وبقية أرجاء العالم, والتي كانت في الواقع تمهيدا لحروب أكثر شمولا وإتساعا في أوقات لاحقة. لأنه خلال هذه الفترة بالذات إستطاعت ألمانيا وإيطاليا مثلا أن تتوحد داخليا, الى جانب التقدم الصناعي السريع الذي أحرزته ألمانيا وما إستتبع ذلك من حاجة الى المواد الخام والأسواق التجارية لتصريف المنتجات الصناعية. إن الوحدة الألمانية وتطورها الصناعي الكبير جاء في فترة غير مناسبة, حيث كانت الدول الأوربة الكبرى, قد مدت نفوذها وسيطرتها على كل بقاع العالم الأخرى تقريبا, بإعتبارها قوى إستعمارية تسعى للسيطرة والتوسع اللامحدود. وقد إستطاعت بالفعل أن تبلغ الكثير من أهدافها بهذا الخصوص, إذ لم يبق إلا القليل مما كان في مقدور ألمانيا أن تطالب بالسيطرة عليه كمستعمرات خاضعة لها. ولكن حتى هذا القليل بات موضع شجار وتنافس, نظرا لأن الدول الكبرى, أرادت أن تمد نفوذها الى هذه البقاع أيضا. ولعل في إمكان الجدول التالي الذي أعده (لينين) أن يبين العلاقة النسبية بين هذه القوى وبين سعة المناطق الخاضعة لنفوذها قبل الحرب العالمية الأولى:

	المستعمرات				الوطن		المجموع	
	1876م		1914م.		1914م.		1914م.	
	كم2	سكان	كم 2	سكان	كم2	سكان	كم2	سكان
إنكلترا:	22,5	251,9	33,5	393,5	0,3	46,5	33,8	440,0
روسيا :	17,0	15,9	14,4	33,4	5,4	136,2	22,8	169,4

فرنسا:	0,9	0,6	10,6	55,5	0,5	39,6	11,1	95,1
ألمانيا:	-	-	2,9	12,3	0,5	64,9	3,4	77,2
الولايات المتحدة:	-	-	0,3	9,7	9,4	97,0	7,9	106,7
اليابان:	-	-	0,3	19,2	0,4	53,0	0,7	72,7
االدول الكبرى السته:	40,4	273,8	65,0	523,4	16,5	437,2	81,5	961,1
مستعمرات بقية الدول (بلجيكا, هولندا ...):							9,9	45,3
أنصاف المستعمرات (إيران, الدولة العثمانية, الصين):.....							14,5	361,0
بقية البلدان والدول:.....							28,0	289,2
العالم بأسره :.....							133,9	1656,6

(نسبة الأرقام الواردة تقدر بملايين الكيلومرات المربعة وملايين السكان)

لقد إنحصرت أسباب النزاع والخلاف بالدرجة الأولى في المناطق التابعة للدولة العثماني (بقاياها) وإيران, الى جانب بعض المناطق الأخرى. كانت هاتين الدولتين قد بلغتا حالة من الضعف والتدهور بشكل جعلهما موضعا لأطماع الدول الأوربية الإستعمارية. ولكن التنافس السائد بين الدول الإستعمارية ذاتها أجل إنحلال وسقوط الدولتين ردحا من الزمن, رغم أن السقوط كان مسألة حتمية لأسباب خارجية أو بسبب نشوب حركات وإنتفاضات داخلية, الى جانب خوضهما لعدة حروب ضد التوسع الروسي بإتجاه المياه الدافئة. غير أن التنافس السائد بين القوى الإستعمارية وفر بعض الحلفاء المؤقتين على الأقل لهاتين الدولتين بين حين وآخر, كالدعم الذي تلقته الدولة العثمانية من إنكلترا وفرنسا من أجل الحيلولة دون وصول الروس الى أهدافهم الإستراتيجية (المياه الدافئة). وكذلك لغرض الإستئثار بحقوق الإمتياز في المجالات المختلفة, بالأخص الإقتصادية منها لدى الدولتين الهزيلتين: إيران والدولة العثمانية.

ولما كانت كردستان مقسمة بصورة عامة بين هاتين الدولتين: أيران والدولة العثمانية, ولوقوعها على خط الهجوم الروسي الهادف الى الوصول للمياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي, الى جانب توفر ثروات طبيعية غزيرة في كردستان ذاتها, كل ذلك جعل من كردستان محطا لأطماع الدول الإستعمارية, والتي راعت بالفعل هذه الأهمية ضمن مخططاتها الخاصة بالتوسع الإستعماري بنحو أو بآخر. ذلك لأن كل دولة من الدول الإستعمارية المتحاربة حاولت أن تؤثر بطريقها الخاصى على الكرد وكردستان, بهدف إستغلالهما كوسيلة لبلوغ أهدافها الخاصة على شتى الأصعدة. غير أنه من الواضح, إستنادا لما أثبته التطور التأريخي فإن الإنكليز كانوا أطول باعا

من غيرهم بهذا الخصوص. فمنذ نهاية القرن الثاني عشر وبداية القرن التاسع عشر جال عدد من الإنكليز خلال كردستان وتفقدوا أغلب مناطقها. يعلق ن. خالفين على ذلك فيقول:

((ويمكن القول دون مبالغة بأن الجواسيس البريطانيين تغلغلوا في جميع أرجاء مناطق كردستان تقريبا, ودرسوا طوبغرافيتها وإقتصادها ومصادرها الحربية وتركيبتها الإجتماعية والسياسية. وقد إتصلوا برؤساء القبائل الكردية وطوائفها, وحملوا لهم أنواع الهدايا ومونوهم بالسلاح وعملوا على تقوية الروابط بينهم وبين إنكلتره. ونتيجة لهذه الزيارات فقد تهيأ لهم رسم خرائط مفصلة لتوزيع السكان الأكراد وطرق المواصلات المحلية ومصادر الثروة المعدنية الرئيسية ومسالك الجبال ومعابر الأنهر)).

لكن بمرور الزمن تنامى وتصاعد التنافس بين الدول الأوربية الكبرى, من أجل الحصول على إمتيازات أفضل داخل الدولة العثمانية بالدرجة الأولى. إلا أن الألمان إستطاعوا أن ينالوا قصب السبق في هذا المجال وغيره. الأمر الذي أثار حفيظة ومخاوف الروس والإنكليز على حد سواء لأسباب عسكرية وإقتصادية. ذلك لأن العلاقات التجارية بين المانيا والدولة العثمانية على سبيل المثال تضاعفت بين سنوات (1880 – 1911م.) الى (22) ضعفا. هذا الى جانب بناء خط سكة الحديد المعروف (برلين – بغداد), الأمر الذي إعتبرته بقية الدول الكبرى تهديدا لمصالحها. من هنا يتضح بأن الرصاصات التي أطلقت في (سارايفو) لم تكن إلا إيذانا ببدء حرب (الحرب العالمية الأولى) أعد لها من قبل أطراف متعددة قبل ذلك بفترة طويلة.

أما الحرب العالمية الثانية فيمكن إعتبارها بالدرجة الأولى كإحتجاج على (سلام) تم التوصل إليه على حساب شعوب متعددة. فمعاهدة الصلح المعقودة في (فرساي) تجاهلت حق الألمان وشعوب أخرى كثيرة في تقرير المصير. فقد أجبر الملايين من الألمان على العيش كأقليات صغيرة ضمن دول حديثة التكوين, بهدف إضعاف واحد من أكبر الشعوب الأوربية. ولقد كان هذا التطور بكل تأكيد ضربة موجعة الى الوحدة الألمانية, ولهذا توالت المساعي الجديدة والمكثفة بهدف إعادة توحيدها. وإلى جانب هذا العامل الحاسم يمكننا ان نقول بأن الحرب العالمية الثانية لم تكن سوى إستمرارية للحرب العالمية الأولى, معتبرين ذلك كسبب هام ثاني. ذلك لأن ألمانيا واصلت مساعيها الهادفة الى الإقتداء بسياسة إنكلتره وفرنسا الإستعمارية, من أجل الإستحواذ على مستعمرات أو ما أطلق عليه فيما بعد ب (المجال الحيوي) لألمانيا. ولا ريب أنه كانت هنالك بعض الإختلافات الشكلية أو التكتيكية بين الحربين, كإنتهاج سياسة عنصرية علنا كوسيلة أيديولوجية لحشد الطاقات وإعتبار أوربا الشرقية كهدف لسياسة التوسع الألماني بالدرجة الأولى, الى جانب محاولة إستغلال الصراع الأيديولوجي القائم بين الإتحاد السوفيتي والدول الإستعمارية الغربية لبلوغ الأهداف الإستعمارية المنشودة والحصول على مكتسبات بهذا الخصوص لصالح ألمانيا, الأمر الذي فشل في النهاية. هذا

ومن الجدير بالذكر بأن الدول الإستعمارية الغربية الأخرى لم تغير أهدافها وسياستها الإستعمارية حتى بعد الحرب العالمية الأولى أيضا. بل أنها عمدت الى توزيع وتقسيم المناطق التابعة سابقا الى ألمانيا والدولة العثمانية بين الدول الإستعمارية المنتصرة على شكل مناطق نفوذ خاضعة لمشيئتها, عن طريق إبتداع نظام الإنتداب كواجهة جديدة لتمرير مخططاتها الإستعمارية القديمة تمشيا مع التطورات الجديدة.

ولعل بالإمكان أن نقول, بأن أهم نتائج الحرب العالمية الأولى تمثلت في تجسيد تناقض جديد على ساحة الصراع الدولي. فإلى جانب نشؤ دولة الإتحاد السوفيتي كأول دولة إشتراكية في العالم من جهة, نجد أن الدول الغربية قد بلغت ذروتها في التوسع والقوة, غير أن هذه الذروة كانت في الواقع نقطة التحول الجديدة في تأريخ الإستعمار الغربي, بل وبداية النهاية بالنسبة لهذا الإستعمار. ذلك لأن الحرب العالمية الثانية جاءت كضربة قاصمة أخرى ضد الإستعمار, التي ضعضعت أسس كيانه الى حد كبير, فإستطاعت أغلبية دول العالم الثالث وبالتدريج أن تنال إستقلالها السياسي على الأُقل. ومن جملة نتائج الحرب العالمية الثانية أيضا, خروج الإتحاد السوفيتي من طوق مرحلة الدفاع الى مرحلة الهجوم الآيديووجي, بعد إنتصاراته العسكرية ضد ألمانيا, وتنامي نفوذه في أوربا الشرقية, إبتدأ وفي الكثير من المناطق الأخرى في مراحل لاحقة. أما في داخل المعسكر الرأسمالي الغربي, فقد نالت الولايات المتحدة الأمريكية, دور القيادة بعد أن إنحسر نفوذ بريطانيا وفرنسا بالتدريج بعد عام 1956م.

من خلال هذا التحليل المقتضب, نجد بأن ألمانيا وبعض الدول الأخرى كانت تقف ضد ما كان يسود من الظروف حتى نشوب الحرب العالمية الأولى, سواء فيما يتعلق بالأوضاع السائدة في أوربا أو على الصعيد العالمي, أو بعبارة أخرى ضد "الوضع الراهن". أما بقية الدول وبالأخص تلك التي وجدت مصالحها في ظل تلك الظروف والأوضاع مصونة ومضمونة, فإنها سعت للإبقاء على تلك الأوضاع لتستطيع مواصلة التمتع بإمتيازاتها المختلفة. وبعد الحرب العالمية الأولى نجدالإتحاد السوفيتي ولأسباب أيديولوجية, يتخذ موقفا مشابها لموقف ألمانيا, في حين أن الدول الرأسمالية الغربية (الإستعمار الغربي) دأبت على العمل لمنع أي تغيير في الأوضاع القائمة, التي ماتزال تساير والى حد كبير مصالحها وهيمنتها الإستعمارية على شتى الأصعدة, بالأخص على الصعيد الإقتصادي. لذا فإن التطور والتغيير المطلوب للأوضاع الراهنة مازال يسير ببطئ شديد, الأمر الذي يتيح الفرصة للدول الإستعمارية بالدرجة الأولى كسب المزيد من الوقت.

وفي الوقت الراهن يستخدم الكتاب والساسة مفهوما ومصطلحا لغويا جديدا له بعض أوجه الشبه مع (ميزان تعادل القوى), وأعني بذلك (ميزان تعادل الرعب) ذلك لأن التطور السريع الذي رافق تكنولوجية صناعة الأسلحة, إستحدثت عاملا جديدا في أسلوب خوض الحروب, وأتاح المجال

لتجاوز الموانع الطبيعية الكبيرة, الأمر الذي أعقبه التقليل من أهمية الموقع الجغرافي وما يرتبط بذلك من موازين إستراتيجية, كما كانت عليه الحال بالنسبة لبريطانيا لعدة قرون مضت وحتى الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال. اما اليوم فإن الصواريخ العابرة للقارات, بما في ذلك الحاملة للرؤوس النووية, والقابلة للإنطلاق من قواعد عسكرية على اليابسة أو المركبة على الغواصات المتطورة, والتي لها مديات بعيدة ودقة تهديف عالية, فإنها لا تتيح بالفعل لأية بقعة من العالم صيانة فعلية, من هجوم صاروخي نووي محتمل. هذا ومازال الحبل على الجرار, فالعلماء المختصون يخترعون بين فترة وأخرى وسائل جديدة للدمار, الى درجة يصعب معها التكهن بما يخبئه المستقبل بهذا الخصوص. لذا فإن ميزان التعادل الجديد, الذي أوجده الرعب المتقابل, يستند في الأساس على القضاء على الإمتيازات التي ترافق عادة الضربة الأولى المفاجئة في الحرب الهجومية التقليدية. ذلك لأن الدول الكبرى تجد نفسها في مركز القوة الكافية حتى بعد تلقي مثل هذه الضربة, الى درجة تستطيع معها أن توجه هي بدورها ضربة الى الطرف الذي باشر بالعدوان, لا تقل تأثيرا بأي حال من الضربة التي تلقتها هي وتسبب له خسائر مماثلة في الأرواح والأموال.

203- بين الشعارات والدوافع:

لاريب أن كل الساسة يدركون أهمية الرأي العام وتأثيرة على الصعيد المحلي والعالمي, ولذا فلابد من أخذه بنظر الإعتبار في جميع الظروف, وبالأخص عند معالجة مسائل سياسية ذات طبيعة شاملة. ومن هنا يظهر لنا بأن لأجهزة الدعاية دور وأهمية خاصة, لأن من واجبها أن تؤثر في معنويات الأطراف المعادية بشكل سلبي وتسعى لعزلهم, في الوقت الذي تسعى فيه من جهة أخرى الى رفع المعنويات لدى أنصارها وتشجيعهم لمواصلة النضال عن قناعة, مع بذل الجهود بإستمرار لكسب الحلفاء والمتعاطفين. لهذه السبب بالذات نجد بأن الحربين العالميتين, لم تكونا بدورهما إستثناءا على هذه القاعدة, بل دليلا على صحتها. فمن خلال تتبع ظروف وتطورات الحرب نستقي الدليل القاطع على مدى أهمية الدور الذي تلعبه أجهزة الدعاية, ومدى تأثير الرأي العام في سير الأحداث, فيما لو إستطاع طرف ما أن يكسبه الى جانبه.

ولما كانت الحرب العالمية الأولى, هي التي أوجدت تغيرات جذرية في الشرق الأوسط, بما في ذلك كردستان, لذا يستحسن أن نلمح هنا الى هذا الجانب بعض الشيء كنموذج. ذلك لأن الأحداث والملابسات التي رافقت الحرب العالمية الثانية في هذا المجال لا تعدو أن تكون بصورة عامة سوى تكرارا لنفس الأساليب القديمة, ولو أن مفعولها وتأثيرها كان أقل من السابق بشكل ملحوظ.

كانت الحرب العالمية الأولى في الحقيقة والواقع مجرد حرب إستعمارية كولونيالية, إلا أن الأطراف التي شاركت فيها إستطاعت ومن خلال أجهزتها الدعائية والإعلامية أن تتستر على دوافعها الحقيقية

من خلال رفع شعارات براقة كواجهة ظاهرية, والتي كان لها وقع وأثر كبيرين على البسطاء من الناس, لا بل وفي بعض الحالات على بعض الساسة الذين إفتقروا الى بعد النظرالسياسي المطلوب, أو بحكم قلة المعلومات لديهم في مثل هذه الأجواء والظروف المعقدة والصعبة. فالحديث عن تقرير المصير للشعوب على سبيل المثال وما إلى ذلك, وإعتباره معيارا للتقيم, يجعل الأمور تواجه بعض التعقيدات. لذا لابد للتقيم السليم في مثل هذه الحالات أن يستند على المقارنة الفعلية والعملية بين الأقوال والأفعال, أو بعبارة أخرى بين النظرية والتطبيق. ولو أخذ المرء الأوضاع السائدة قبل وخلال والى حد ما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة بنظر الإعتبار ودقق النظر فيها, لأمكن إستقاء النماذج التالية كدليل على إنتهازية المواقف:

1- إيطاليا: لعل بالإمكان أن نقول بأن الموقف الإيطالي بهذا الخصوص كان من أجلى المواقف. ذلك لأنها أجرت مفاوضات مطولة مع طرفي النزاع لعدة أشهر قبل أن تقرر في النهاية الإنضمام لصف الحلفاء وتقاتل ضد ألمانيا وحليفاتها. ويعلق رئيس الوزراء البريطاني (لويد جورج) على الموضوع فيقول: ((كان لدى الحلفاء إمكانيات عرض شروط أفضل فقررت الحكومة الإيطالية ربط مصيرها بهم)).

2- الأتراك: لقد حرص الأتراك دوما على رفع شعارات إسلامية, بهدف كسب تأييد الشعوب الإسلامية لقضاياهم, بالأخص تحت ستار الخلافة أو الأخطار التي تهدد كيان الإسلام من الخارج. غير أن الأتراك في الواقع كانوا مدفوعين بحوافز أخرى, لا علاقة لها بهذه الشعارات في الغالب, والتي كانت تشبه دوافع الدول الإستعمارية الأوربية من حيث الجوهر. ذلك لأنهم إستهدفوا تشكيل إمبراطورية واسعة الأرجاء تضم بين دفتيها جميع الطوائف التركية الأصل, الى جانب بقية الشعوب الإسلامية, من خلال بسط سيطرتهم على العالم الإسلامي. إذا فالبواعث كانت هنا أيضا أنانية وتوسعية قومية ضيقة (بانطورانيسم) الى جانب نزعة إستعمارية مفضوحة. فمن الناحية الإستراتيجية كان الهدف يصبو الى التغلغل العسكري حتى الهند وإسترجاع ما فقدته الدولة العثمانية من المستعمرات في شمال أفريقيا قبل الحرب العالمية الأولى بردح من الزمن. هذا الى جانب رغبتهم في النفوذ الى مناطق القفقاس كجزء من المخططات التوسعية. علما أن الأتراك مارسوا سياسة التسويف والمماطلة بصدد إتخاذ القرار بدخول الحرب بعد نشوب الحرب العالمية الثانية, الأمر الذي يذكر بالموقف ألإيطالي المشار إليه سابقا. ففي فترة نهاية الحرب وعلى وجه التحديد في عام 1945م. دخلت تركيا الحرب الى جانب الحلفاء هذه المرة وضد حليفتها السابقة ألمانيا. غير أن هذا الموقف الإنتهازي يجب أن لا يثير الإستغراب سيما إذا عرفنا بأن تركيا لم تعد تحظى إطلاقا بأي ثقة في العالم الإسلامي, بسبب مواقفها المتضاربة بعد الحرب العالمية الأولى واساليب حكمها السابق المهترئ والمتفسخ, الذي تجسد بشكل الدولة العثمانية وبالأخص في الفترات الأخيرة من هذا

الحكم, والذي أبت الدولة التركية التي خلفتها أن تتخلى عنه بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى, الأمر الذي تجلى بكل وضوح من خلال مواقفها من المسألة الكردية. ومن هنا فإن الدولة التركية لم تكن تتوقع وبحق أي تعاطف من الشعوب الإسلامية الأخرى. إلا أن خوفها الأكبر كان مصدره من موقف الشعب الكردي, الذي طالما تنكر الأتراك لحقوقه المشروعة في أخر مستعمرة متبقية لديها (كردستان). يصف السفير الألماني (فون بابن) في تركيا هذه المخاوف بالشكل التالي: ((إن الدعاية المنتشرة حول تشكيل دولة كردية مستقلة, هي من أخوف ما تخافه الحكومة التركية)).

3- الألمان: إن مخططات الألمان لها إرتباطات كثيرة مع الأهداف التركية المنوه عنها سابقا, لا بل يمكننا القول بأن هنالك تقاطع ونقاط لقاء بين الطرفين بإعتبار المصلحة المشتركة في الأهداف كقاسم مشترك, رغم تناقضها مع البعض من حيث الجوهر. فالملحق العسكري النمساوي في حينه في إسطنبول (ج.بوميانسكي) يرى بهذا الخصوص ما يلي:

((إن كل ما رأيت وسمعت كان يدل على أن الألمان يحاولون السيطرة على الأراضي التركية بالتدريج, إما على شكل محمية أو عن طريق معاهدة سياسية. وكان لديهم أكثر من ذلك خطط مختلفة بعيدة المدى, بالنسبة للمناطق الآسيوية الداخلية وحتى الهند إذا أمكن)).

وكحلفاء فإن الدعاية الألمانية والتركية كانت تستهدف خدمة المصالح المشتركة, ومن هنا فقد دار الحديث حول ضرورة خوض غمار الحرب ضد (الكفار), روسيا, إنكلترا وفرنسا. كل ذلك بهدف إثارة العواطف الدينية لدى الشعوب الإسلامية وإستغلالها لبلوغ المآرب الخاصة. غير أن هذه الدعاية المضللة لم تصل الى أسماع أكثرية الجماهير الإسلامية في بلدان العالم الإسلامي الواسع الأرجاء بصورة عامة, بإستثناء كردستان القريبة من المناطق التركية. ولهذا السبب الجغرافي, فقد إستطاعت هذه الدعاية أن تكسب جزأ لا يستهان به من أبناء الشعب الكردي الى جانب الألمان والأتراك, بالرغم من أن قطاعات واسعة أخرى من أبناء الشعب الكردي أبت أن تتورط في أية مشاركة مع الأتراك, لأسباب تعود إلى تجاربهم القديمة مع الحكام الأتراك حتى أن الكثيرين منهم هربوا من صفوف الجيش العثماني وإلتحقوا بالجيش الروسي لهذا السبب. هذا ولابد لنا أن نلمح إلى أن الدعاية التركية حاولت أن تدغدغ وتلاطف مشاعر الشعب الكردي القومية في بعض الحالات من خلال التلويح بالحكم الذاتي لكردستان, بل وفي بعض الأحيان بأكثر من ذلك, فيما لوثبت بأن ذلك يمثل رغبة الشعب الكردي, الذي عليه في جميع الأحوال أن ينتظر حتى نهاية الحرب!

4- الروس: كان الوصول الى المياه الدافئة (البحر الأبيض المتوسط أو الخليج الفارسي) يمثل منذ زمن بعيد أحد أهم الركائز والأهداف الإستراتيجية لمخططات الروس التوسعية. وبحكم الحروب المتواصلة مع الدولة العثمانية, حصل إتصال مع الكرد وكردستنان أيضا. ولأسباب عسكرية حاول

الروس كسب تاييد الأكراد أو على الأقل شجعوهم على إتخاذ موقف محايد. إن بعض هذه الجهود كان قد بذل حتى قبل نشوب الحرب العالمية الأولى, وتمت مواصلتها فيما بعد خلال الحرب أيضا بنجاح نسبي. فإذا جاز لنا أن نبرر التقارب العربي البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى, والموجه ضد الدولة العثمانية, بتفشي الفساد الإداري في الدولة العثمانية, والذي إنعكس على العرب وبقية الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية بشكل سلبي بصورة عامة وإضطهاد قومي بصورة خاصة. فإن الروس أدركوا بدورهم أبعاد الشعور القومي لدى الأكراد وأسباب إمتعاضهم من السلطة العثمانية, لذا لوحوا للأكراد من جانبهم بفكرة الحكم الذاتي, آملين من وراء ذلك كسب الأكراد الى جانبهم. يقول م.س. لازاريف بهذا الصدد:

((كان يكفي الإستجابة للمطاليب القومية للشعب الكردي وتأييد فكرة الحكم الذاتي أو حق تقرير المصير للأكراد ورفض أسلوب الحملات لتغير العشائر مواقعها في الجبهة وتوافق على التعاون مع روسيا)).

ورغم هذه الإستنتاجات والحقائق إلا أن العلاقات الكردية الروسية لم تكن دوما حسنة. فعلى سبيل المثال نجد أن بعض زعماء القبائل الكردية يتلقون دعوة من الروس لحضور مراسيم الإستعراضات العسكرية, ثم يلقى القبض عليهم على أثر ذلك بغتة ويبعدون إلى سيبيريا, إلى جانب مصادرة أموالهم وممتلكاتهم كذلك.علما أن الروس كانوا يحبذون على الدوام دعم الأرمن ويؤثرونهم على الأكراد بشكل لا يمكن التستر عليه ولا يخفى على كل متتبع سياسي دقيق. يقول بوريس شاخوفسكي حول هذا الموضوع ما يلي:

((إنها (القيادة الروسية/ع.بارزاني) بدأت بملاحقة الأكراد مباشرة ولم تحل دون مخالفات الأرمن الفضة... التي إستهدفت إبادة جميع السكان المسلمين الموجودين في المناطق التي قمنا بإحتلالها)).

ثم جاءت ثورة أكتوبر الإشتراكية 1917م. لتترك آثارا إيجابية لدى كافة شعوب منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. لأن الإنسحاب الروسي من الأراضي التي إحتلتها القوات القيصرية أثناء الحرب والموقف الذي إتخذته السلطة الجديدة من مسألة القوميات, أثر حتى على إستراتيجية الدول الإستعمارية الكبرى, التي بات عليها أن تأخذ ما إستجد من أوضاع بهذا الخصوص بنظر الإعتبار في تقيماتها السياسية والعسكرية. ومما لا شك فيه بأن الشعب الكردي تأثر بدوره بطبيعة الحال بهذه الأحداث الجديدة, سيما إذا علمنا بوجود بعض الإتصالات بين المنظمات السرية للبلاشفة, وبين بعض القادة الأكراد, حتى قبل نشوب ثورة أكتوبر, حيث تأسست على أثر ذلك لجنة مشتركة ضمت ممثلين من الطرفين في كرمنشاه ومهاباد وطالبت بتحقيق والإستجابة إلى المطاليب والحقوق القومية للأكراد.

5- البريطانييون: إن الإنتصارات المؤقته التي أحرزها البريطانييون في كردستان (رغم أبعاد سياستهم التي ستظل سببا لمعاناة الأكراد لفترة طويلة من الزمن, يصعب التكهن بأبعادها الحقيقية وطول فترتها الزمنية) يمكن أن تعزى الى الأسباب والدوافع التالية:

التجارب السلبية التي جمعها الأكراد من خلال علاقاتهم مع السلطات التركية وحلفائهم الألمان وكذلك مع الروس بصفتهم جيرانا. المعلومات القديمة والإتصالات السابقة, التي ضمنها البريطانييون لأنفسهم قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. إفتقار الشعب الكردي وقادته الى معلومات موضوعية عن أساليب ودوافع البريطانيين, حيث أن الكثير من المثقفين الأكراد إعتبروا البريطانيين كأفضل المبشرين للحضارة الأوربية! لذا فلا غرابة أن نلاحظ نجاح البريطانيين في تحقيق بعض المكاسب والمنجزات لأنفسهم خلال فترة الحرب بالذات كجزء من مخططاتهم الإستعمارية, الأمر الذي لم يكن خافيا على رقبائهم الروس. ففي تقرير سري موجه الى وزارة الخارجية الروسية, يقول الجاسوس الروسي ليفليسكي (في قصر شرين) ما يلي:

((يمارس البريطانيين نفوذهم في كردستان بنجاح بالغ. ومع إنتهاء الحرب وخروج قواتنا من إيران, فإنهم سوف يستتبون بشكل وطيد في تلك المنطقة, التي ينوون تحويلها الى ما يمكن تشبيهه بحصن في وجه التجاوز على ميسوبوتاميا...)).

ومن أجل توضيح أساليب الدعاية البريطانية في كردستان وتقريبها الى الأذهان, يبدو لنا بأن جريدة (تيكه يشتنى راستى) = (فهم الحقيقة) التي أصدروها في بغداد في 1كانون الثاني 1918م. باللغة الكردية, وزينت صدر صفحتها الأولى بالعبارات التالية: ((جريدة سياسية, إجتماعية تخدم توحيد الأكراد وحريتهم)). يمكن أن تكون عونا لنا لإلقاء ضوء على أساليب البريطانيين الدعائية في كردستان وما إرتبط بذلك من مخططات. فهذه الجريدة الكردية بصفتها هذه تشبه شقيقتها, الجريدة العربية الموجه الى السكان العرب, والتي صدرت قبل ذلك بتأريخ 1تموز1914م. تحت شعار: ((عربية من حيث المبدأ والهدف. يصدرها في بغداد عرب للعرب)).

لقد كانت الجريدة الكردية من الناحية الفنية, رفيعة المستوى بكل تأكيد. ذلك لأن خبرة الميجر سون الواسعة على الصعيد الإعلامي ودرايته التامة باللغة الكردية, رفع مستوى الجريدة الى حد تعذر معه حتى على الكثير من الجرائد التي صدرت فيما بعد أن تبلغ رفعتها الفنية. غير أن هذه الرفعة الفنية كانت مصحوبة ومقرونة ببراعة دعائية خاصة, من حيث الأسلوب والهدف, حيث أريد لها أن تؤثر على الرأي العام الكردي وتسيره وفق المصالح الإستعمارية البريطانية. ولعل بإمكاننا أن نبين الأمور التي أرادت الجريدة أن توحي بها الى قرائها من خلال عرض بعض المقتطفات الموجزة لما نشرته الجريدة, التي حاولت على ما يبدو أن تضرب على وترين هامين: الدين والعاطفة القومية.

ولذا نجد الجريدة تدعو لما يلي: *على الأكراد أن يخلصوا أنفسهم من ,, الأتراك ,, الأشرار, لأجل أن تعيش ,,حكومة بريطانيا العادلة,, زمنا طويلا.* مناهظة السلطة العثمانية, أمر لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية, ذلك لأن ,, الدين والسياسة أمران مختلفان ,,. * الحكومة العثمانية هي بالأساس غير شرعية, لأن إلحاد الأتراك وكفرهم بلغ حدا ينفرون معه ,,إذا ذكر إسم محمد لديهم, ولكن بالمقابل يجلون أسماء قادتهم – أنور باشا و طلعت باشا- ,,. * إستنادا الى المزاعم القائلة بأن بريطانيا تدافع عن الإسلام, لذا صدر مقال سياسي بعنوان بارز: (إنكلترا والإسلام)!

هذا ولم تنسى الجريدة مخاطبة مشاعر الأكراد القومية, مؤملة دفعها الى طريق يساير المصالح البريطانية, فخاطبت الأكراد بالأسلوب التالي:

((إن بريطانيا العظمى...ستقوم, بعد أن تخرج ظافرة من الحرب, بإنقاذ شعوب الشرق قاطبة, ولاسيما عرب العراق وما حوله وكردها, من المآسي وتسعدهم بالإنعتاق والحرية والإتحاد. إذ أن تحقيق مثل هذه المطالب المقدسة محال دون مساعدة حكومة عادلة منصفة مثل بريطانيا العظمى)).

هذا وقد كررت الجريدة وجوب تعليق الأمل على المساعدة البريطانية وحدها بشتى الصيغ جامعة بذلك بين التهديد والوعيد ومنها قولها: بإمكان بريطانيا العظمى وحدها أن تحقق مثل ,,هذه الأهداف المقدسة,, الأمر الذي يقتضي بالضرورة ومن باب العلاقة السببية ,, تقدير صداقة البريطانيين ,, وعدم ,, <u>الإتيان بعمل يفضي الى ندم أبدي</u> ,,. ذلك لأن البريطانيين أصدقاء للكرد أكثر من أي شعب آخر, وهم ,, عشاق بسالتهم ,,.

أما موقف الصحيفة من ثورة أكتوبر, فكان مزيجا من السلبية والتحذير ومحاولة بذر الشكوك في نفوس القراء. من هنا فقد إعتبرت الصحيفة, الحكومة التي أنشأتها ثورة أكتوبر حكومة (غير شرعية) في الوقت الذي ذهبت فيه إلى إعتبار الهجوم الذي شنته الدول الإستعمارية الغربية وحليفاتها (المجموع -14- دولة)على الدولة الحديثة التكوين (الإتحاد السوفيتي), أمرا لا يدعو إلى إثارة المخاوف والشكوك, وبررت العدوان بالشكل التالي: ((إن سكان روسيا إستنجدوا بالحلفاء)). ورغم الهزيمة التي منيت بها القوات المعتدية والنجاح الساحق الذي أحرزته قوى الثورة في صد العدوان, فإن الجريدة كانت تنقل إلى قرائها أنباء: ((إستقبال أهالي روسيا لعساكر الحلفاء بكل ترحاب ,,لكونهم,, حماة حريتهم وإستقلالهم)) ! ولكن رغم كل هذه المساعي المحمومة لمنع تسرب الأنباء الحقيقية عن واقع الأوضاع والحوادث وتطوراتها ودوافعها, إلا أن مفعولها لم يدم طويلا, لأن حبل الكذب قصير. فقد فهمت الجماهير الكردية كبقية الشعوب الأخرى بالتدريخ, حقيقة الأمر الذي إنعكس في رسالة من الضابط السياسي البريطاني الميجر سون في السليمانية, بعد الحرب, قال فيها: ((إن الناس هنا بدأوا, لسوء الحظ, يتفهمون أفكار البلاشفة)).

6- الولايات المتحدة الأمريكية: من حيث النظام, الثقافة والسكان يمكن بصورة عامة إعتبار الولايات المتحدة الأمريكية, كفرع من الدول الأوربية, أوكدولة أوربية. لقد إستطاعت الولايات المتحدة, بعد حرب الإستقلال والإنفصال عن بريطانيا (كمستعمرة بريطانية في ما وراء البحار), أن تحقق تقدما كبيرا وملحوظا على شتى الأصعدة, بالأخص في المجالات الإقتصادية. فقبل أن تنشب الحرب العالمية الأولى, كانت الولايات المتحدة قد إحتلت مركزا إقتصاديا هاما, إلى جانب ألمانيا, كمنافسة للدول الصناعية الأخرى في أوربا. علما أن قاعدة الإنطلاق وعوامل التطور اللازمة في شتى المجالات أتاحت لها فرصا أفضل بكثير مما توفر لألمانيا في نفس الفترة, كسعة البلاد, وتوفر المواد الخام, والسوق الضرورية لبيع المنتجات الصناعية...الخ.

وكانت نزعة التوسع وممارسة هذه السياسة كانت قد لوحظت لدى الولايات المتحدة, قبل الحرب العالمية الأولى أيضا, ولو أن سياستها التوسعية غلب عليها الطابع السياسي بالدرجة الأولى. فمبدأ (مونرو) لعام 1823م. المعروف, هو بحد ذاته دليل ساطع على هذه التطلعات التوسعية. فبموجب هذا المبدأ, كان يجب على الدول الأوربية أن تحجم عن التدخل في شؤون أمريكا اللاتينية حسب شعار: (أمريكا للأمريكيين), إلا أنه وفي الواقع العملي لم تتوفر أية قوة أخرى قادرة على منع التوسع الذي مارسته الولايات المتحدة أو حماية دول أمريكا اللاتينية من مثل هذه السياسة. فلو ترجمنا الشعار الى الواقع العملي لوجدناه يعني: (أمريكا للولايات المتحدة). كما أن الولايات المتحدة لم تحجم عن إستخدام القوة والعنف عند الضرورة, لضمان تطبيق سياستها هذه, الأمر الذي يمكن ملاحظته في هاواي عام 1894م. على سبيل المثال. من هنا ورغم أن دول أمريكا اللاتينية إحتفظت ببعض الإستقلال الشكلي, إلا أنها كانت في الواقع تعاني من آثار تدخل الولايات المتحدة في شؤونها الداخلية على شتى الأصعدة, وبالأخص في المجالات الإقتصادية. ويعلق رئيس وزراء الهند السابق ج.ل. نهرو على هذا الوضع فيقول:

((... إنهم (المقصود الولايات المتحدة. ع. بارزاني) لم يحاولوا حتى أن يفتحوا أو يحتلوا إحدى هذه الدول بالقوة, كما كانت الطريقة القديمة تتطلبها, من أجل فتح وإحتلال المستعمرات. لقد أرسلوا سلعهم ومنتجاتهم إلى أمريكا الجنوبية وسيطروا على أسواقها. كما أنهم وظفوا رؤوس أموالهم في سكك الحديد, المناجم, والمشاريع الأخرى. كما أقرضوا حكومات هذه الدول, ودعموا أحيانا قيام بعض الثورات بين الأطراف المتنازعة... حتى أن أصحاب البنوك كانوا قادرين على بعث الثورات, عن طريق تقديم الدعم المالي والسلاح الى طرف ما, في حين كانوا يحرمون الطرف الآخر من مثل هذا الدعم. وخلف أصحاب البنوك والرأسماليين, كانت تقف حكومة الولايات المتحدة الكبيرة)).

وقياسا على هذه الدوافع والأسباب الخلفية لمواقف الولايات المتحدة الأمريكية, يمكننا أن نحلل موقف الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى, الذي لا يخلو هو الآخر من جوانب أنانية. ولقد تبلور

الموقف في الواقع في صيغة مرحلتين منفصلتين, بدى فيهما التناقض الواضح إلى حد كبير, وسنتطرق إليهما هنا بإيجاز:

* مرحلة الحياد أو الإنتظار: وهذه لا يمكن أن تعزى ببساطة إلى دوافع أخلاقية فقط, حتى عند أخذ اقوال الرئيس الأمريكي ولسن بنظر الإعتبار ومنها: ((إن الولايات المتحدة الأمريكية هي أرفع من أن تشترك في الحرب)). بل لابد للمرء على الأرجح ان يخمن وراء مثل هذه الأقوال حكمة سياسية قديمة أثبتت فاعليتها. ذلك لأنها تذكر بالموقف البريطاني القديم من الخلافات الأوربية, الذي كان يستهدف ضمان الحصول على أكثر المكاسب الممكنة مع العمل على تقليل الخسائر الذاتية إلى أدنى حد ممكن. فالميزة الجغرافية كالبعد عن ساحة الحرب الفعلية, يسرت مسألة إتباع هذه السياسة وجعلتها أمرا ممكنا. من هنا فإن أسباب إتباع هذا الموقف يمكن أن تكمن فيما يلي: * الإفتقار إلى الإستعداد العسكري اللازم في حرب شاملة ومتطورة كالحرب العالمية الأولى. * تطوير وتوسيع وتنمية الصناعة الداخلية والعلاقات التجارية. * إضعاف الدول الأوربية الكبرى على كل الأصعدة, الأمر الذي سيمهد لصعود الولايات المتحدة إلى مركز الصدارة. وعلى هذا الأساس فقط يمكن تفسير المواقف الأمريكية وبحثها المزعوم عن السلام أو التوسط من أجل إحلال ((سلام بدون منتصرين))!

** مرحلة المشاركة في الحرب: وقد تبلورت في النهاية بالإنضمام إلى جبهة الحلفاء ودخول الحرب ضد ألمانيا. وتعود أسباب هذا الموقف إلى ما يلي:

* ضخامة حجم العلاقات التجارية مع دول الحلفاء, بالأخص خلال سنوات الحرب وما إرتبط بذلك من قروض ضخمة منحت إلى الحلفاء. كل ذلك جعل الإرتباط بجبهة الحلفاء أكثر توقعا ووثوقا, ذلك لأن إنتصارا المانيا في الحرب كان سيتسبب في نفس الوقت بتوجيه خسارة إقتصادية كبيرة للولايات المتحدة.

* بعض أخطاء الألمان, التي يعود سببها إما إلى العجرفة الألمانية التي تولدت على أثر بعض الإنتصارات العسكرية التكتيكية (بالقياس الى طبيعة الحرب العالمية الأولى), أو إلى التقارب الأمريكي من الحلفاء بالأخص على الصعيد التجاري والإقتصادي والذي شمل بيع المنتجات العسكرية أيضا, الأمر الذي بدى كتعاون عسكري ضد المانيا رغم زعم الولايات المتحدة بأنها محايده! هذا الأمر قد يستطيع المساهمة في توضيح سبب شروع الألمان بحرب الغواصات, بهدف قطع هذا الإرتباط, الأمر الذي أدى بدوره الى دخول الولايات المتحدة الحرب الى جانب الحلفاء في النهاية بشكل علني. علما أن التوضيح الذي أدلى به الكولونيل (هاوس) – أحد مستشاري الرئيس ولسن – يعتبردليلا على صحة ما نذهب إليه, حيث قال:

((إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتبنى موقفا من شانه أن يؤدي إلى إندحار الحلفاء ويفسح

المجال لألمانيا أن تقيم هيمنتها العسكرية على العالم. فبالطبع سنصبح نحن الهدف التالي للإعتداء ويتحول ,,مبدا مونرو'' آنذاك إلى أقل من قصاصة ورق)).

هنا نلاحظ بوضوح المساعي المبذولة والهادفة إلى الإبقاء على الوضع الراهن, إلى جانب محاولة الإبقاء على ,,ميزان القوى,, بالشكل الذي تريده الولايات المتحدة مستغلة الأوضاع الجديدة لصالحها .ومن هنا السعي لمنع أي تغيير متطرف قد يذهب بهذه المكتسبات.

ولعل بإمكان الأرقام التالية أن تكون قادرة بجلاء أكثر توضيح هذه النقاط:

* إستطاعت الولايات المتحدة أن تكسب أرباحا لم يسبق لها مثيل بين 1914 – 1918 على حساب الأطراف المتصارعة, لأن مجمل الخسائر التي سببتها الحرب للأطراف المتنازعة قدرت بحوالي (338 مليارد دولار) في الوقت الذي بلغت فيه أرباح الولايات المتحدة حوالي (27 مليارد دولار), إضافة الى (44 مليارد دولار) والتي منحت كقروض الى الدول الأوربية والتي بدورها كانت تدر ربحا سنويا يبلغ (500 مليون دولار). علما أن الولايات المتحدة كانت تدفع حوالي (200 مليون دولار) سنويا قبل الحرب الى الدول الأوربية كأرباح عن القروض التي كانت بذمة الولايات المتحدة!

* كما أن خسائر الولايات المتحدة البشرية خلال الحرب كانت قليلة جدا بالقياس إلى بقية الأطراف المتورطة في الحرب. فإذا كانت الحرب قد كلفت البشرية حوالي 8,5 مليون قتيل, إلا أن حصة الولايات المتحدة بلغت 2% من هذا المجموع فقط. وهذه الخسائر الضئيلة في الأرواح لم تكن لتؤثر طبعا بشكل سلبي وجدي على التطور الإقتصادي اللاحق, بعكس الدول الأوربية المشاركة في الحرب. ولعله تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة قد بدأت في عام 1938م. تنتج ما يزيد على حجم الإنتاج الإقتصادي لجميع الدول الأوربية مجتمعة, وفي ذلك من التوضيح ما يكفي لفهم هذه الجوانب. إن هذه النتائج لم تكن بأي حال من الأحوال وليدة الصدفة, بل كانت نتيجة لسياسة مدروسة, حبكت وموورست بشكل دقيق وواضح الأبعاد, الأمر الذي تؤيده جملة من القرائن والأدلة:

* في خطاب للرئيس ولسن, قبل إعلان نقاطه الأربعة عشر المشهورة, أشار إلى أن الولايات المتحدة, لم تعد مدينة, بل أنها أصبحت دائنة, ولها فائض مالي وعلى أمريكا أن تمول العالم: ((من يمنح المال عليه أن يفهم وأن يقود العالم)).

* هذا إلى جانب أن النقاط الأربعة عشر المنوه عنها سابقا, والتي نشرت في 8/ كانون الثاني /1918م. والتي أضيفت إليها نقاط أخرى في فترات لاحقة, فإنها كذلك تنسجم مع هذا الإطار والمخطط الهادف إلى تبؤ أمريكا لمركز الصدارة والقيادة على الصعيد العالمي. من هنا أيضا جاء

تعليق رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج على النقاط حين قال: ((لا يوجد في هذه النقاط ما يتعارض مع الأهداف التي كانت إنكلترا وفرنسا تدعو لها, ما عدى حرية الملاحة البحرية)). ثم يضيف لويد جورج معلقا على التفسير الأمريكي لهذا المبدأ فيقول: ((لقد كان تفسيره لحرية الملاحة يعني: نزع السلاح عن بريطانيا...في أكثر مجالات التسلح تأثيرا لديها في حالة نشوب حرب لا مرد لها)). فقد أراد الرئيس ولسن أن يوسع مجالات ودور الأسطول الأمريكي حسب ما يذهب إليه لويد جورج:((على أن يمارس أسطولهم نشاطا يزيد على نشاط الأساطيل الأخرى الموجودة في العالم)).

وإستنادا إلى هذه الخلفيات, فلا غرابة إذا وجدنا الرئيس ولسن يعارض وجود المعاهدات السرية ومضامين نصوصها, طالما كانت الولايات المتحدة ليست طرفا مشاركا فيها. لذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: كيف يستطيع المرء أن يوفق بين هذه المواقف وغيرها, وبين الحديث عن حق الشعوب في تقرير المصير, الذي تبناه الرئيس ولسن نظريا؟!

ومن المعروف بأن الموقف الودي , الذي إنعكس من خلال المادة السادسة تجاه الإتحاد السوفيتي قبل نهاية الحرب العالمية الأولى في عام 1918م. قد نقض عن طريق مذكرة سرية أرسلتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحلفاء إستهدفت دعم قوى الثورة المضادة في أوكرانيا, وحاولت ربط مصير القوقاس بمصير الدولة العثمانية. ورغم كل هذه الحقائق, فإن الدعاية الأمريكية وأجهزة إعلامها إستطاعت أن تموه على الكثير من الساسة والشعوب, مستغلة جهلها وصفاء نيتها وفقدانها للأمل, إلى جانب إفتقارها إلى المعلومات الوافية حول طبيعة النشاط الفعلي وتطبيقات السياسة الأمريكية في شتى أرجاء العالم. ففي الشرق الأوسط إستطاع عدد محدد وصغير فقط من الساسة أن يتفهموا حقيقة أبعاد السياسة الأمريكية وأهدافها, والتي تختلف من الناحية الشكلية في الواقع كثيرا عن أهداف الدول الإستعمارية الأخرى. ولعل تجربة الساسة المصريين ستستطيع أن تلقي مزيدا من الضوء على هذه الجوانب.

كتب سعد زغلول (أحد القادة المصريين المعروفين آنذاك) بالتعاون مع بعض رفاقه, برقية إلى الرئيس ولسن أعرب فيها عن إعجابه بأفكار ولسن, كما لمح إلى نقاطه الأربعة عشر, وكيف أنها بعثت فيه آمالا فيما يخص معالجة المشاكل السياسية في مصر أيضا! لكن عندما رفض البريطانييون الموافقة على سفر الوفد المصري إلى باريس, بهدف المشاركة في المؤتمرات وعرض المطالب المصرية أمام مؤتمر الصلح, إستنجد الوفد بالرئيس ولسن, على أمل أن تزال العقبات عن طريق سفره. إلا أن ولسن أهمل الموضوع. غير أن الضغط, الذي مارسه الشعب المصري على السلطات البريطانية داخل مصر بالذات جعل موضوع السفر بالنسبة للوفد المصري أمرا ممكنا.

غير أن هذا الفشل لم يحبط من ثقة المصريين بالدعم الأمريكي المرتقب, إذ أن سعد زغلول واصل

الإعتقاد بأن لقاء رسميا مع الرئيس ولسن, سيسهل من عرض المطالب المصرية أمام مؤتمر الصلح في باريس, على إعتبار أن المؤتمر هو الجهة الوحيدة, ذات الإختصاص, والقادرة على حل المسألة المصرية. غير أن هذه المساعي بقيت بدون أي نجاح, هي الأخرى! فلجأ الوفد المصري إلى أسلوب آخر بعد أن أعيته الأساليب الأخرى, فأقام مأدبة عشاء في أحد الفنادق الفخمة في باريس, ودعى إليها الصحفيين والضباط الأمريكيين الذين رافقوا الرئيس ولسن. غير أن هذه الخطوة أيضا لم تكن قادرة على تحقيق النجاح المرتجى. من هنا قدم الوفد شكواه إلى مجلس الشيوخ الأمريكي مصاغا بصورة برقية أرسلت بتأريخ 16/أيار/1919م. أشير فيها إلى أن مؤتمر الحلفاء رفض المبادئ التي من أجلها دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية. وأضافت البرقية قائلة: بأن الشعب المصري يؤمل أن تتحقق أمانيه القومية من خلال عدالة ممثلي الديمقراطية الأمريكية الكبار! ولما تبين بأن مجلس الشيوخ لا يريد أن يحرك ساكنا بهذا الخصوص, لذا حاول الوفد مرة أخرى أن يحصل على فرصة لقاء مع الرئيس ولسن, إلا أن ولسن إعتذر لعدم ,, وجود وقت,, لديه لهذا الغرض! ويعلق محمد صبيح, أحد الكتاب المصريين على هذه التجربة المره فيقول:

((وكان هذا الموقف صدمة شديدة للساسة المصريين, إذ عرفوا أن إتجاههم لحل مشكلة الإستقلال لا يأتي من الخارج أبدا, وأن طرق أبواب العواصم الأوربية ما هو إلا إستجداء العاجز الضعيف... وأن الأسلوب الذي لجأ إليه الشعب, وهو إستخلاص الحق بالقوة والتضحية, هو الأسلوب الوحيد الذي يفهمه الغرب بالنسبة لنا وبالنسبة لكل حرية مسلوبة في أي مكان آخر...)).

هذا وقد خلصت شعوب أخرى إلى نتيجة متشابهة وبنت على أساسها العبر المستقاة من التجربة, مواقف جديدة كالشعب الأرمني, الذي إتهم الولايات المتحدة بخيانة القضية الأرمنية لقاء الحصول على حصة من منتجات نفط الموصل. كما أن الشعب الكردي واجه تجربة مشابهة, فالشيخ محمود البرزنجي والذي حارب البريطانيين عام 1919م. في السليمانية ملصقا الترجمة الكردية للنقطة الثانية عشر من نقاط الرئيس ولسن على كتفه, وواجه بها البريطانيين أثناء محاكمته في بغداد فيما بعد, حين أشار إلى مضمون هذه النقاط قائلا: إنه حارب قوات الإحتلال البريطاني بإسم هذه النقاط, ولذا فإنه يعتقد بأن المحاكم العسكرية التابعة لسلطات الإحتلال لا يحق لها أن تصدر أي حكم بحقه, لأ نها تفتقر إلى الصلاحية اللازمة بهذا الخصوص.

ولكن رغم كل هذه التجارب السلبية بالإضافة إلى التوضيحات الوافية التي أدلى بها ,,جون ريد,, الصحفي الأمريكي في باكو عام 1921م. حول حقيقة السياسة الأمريكية ودوافعها, فإن الساسة الأكراد لم يتعظوا بشكل وافي بعبر الماضي, لذا كرروا الأخطاء التي إرتكبها الساسة المصريين من أمثال سعد زغلول وغيرهم. وموقف ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر(الذي أطال الحديث عن حقوق الإنسان) بعد فشل الحركة الكردية في

عام 1975م. يؤيد ما نذهب إليه.

302- الدليل:

ليس بمقدور أي شيء أن يجسد أبعاد الفوارق الشاسعة بين أقوال ساسة الدول الكبرى وأعمالهم, أكثر من الآمال التي أنعشتها دعاية هؤلاء الساسة لدى شعوب الشرق الأوسط وخيبات الأمل ومرارة الواقع الأليم, الذي توجب على هذه الشعوب أن تعيشه, من خلال الأعمال والممارسات التي طبقها هؤلاء الساسة عليهم, والتي تجلت بكل وضوح في إتفاقيات ومعاهدات سرية, منها إتفاقية (سايكس بيكو) وبالتالي الإنعكاسات التي خلفتها هذه السياسات على كيان ومستقبل الشعوب المعنية. فرغم الحديث المطول خلال الحرب حول تحرير الشعوب وحقها في تقرير المصير, إلا أنه وفي الخفاء ومنذ البداية تواجدت مباحثات بين دول الحلفاء, حول مخططاتهم المستقبلية, بصدد المناطق التابعة آنذاك إلى الدولة العثمانية.

وبعد مباحثات مطولة ومساومات معقدة, توصلت هذه الدول إلى إتفاق سري, ضم في البداية إنكلترا وفرنسا في 16/أيار/1916م. والموقع في لندن, أعقبها إنضمام روسيا إلى هذين البلدين في 1/ أيلول/1916م. لقد جرى كل ذلك بمعزل كلي عن الشعوب ذات العلاقة, التي بقيت تجهل ما يدبر ضدها من مؤمرات في الخفاء. هذا على الرغم من أن بعض الساسة الغربيين كان قد توصل إلى حقيقة مفادها, بأن الشعوب يجب أن لا تعامل في المستقبل كقطع متحركة في ممارسات الألعاب السياسية, بل على العكس يتوجب مراعاة حقوقها في تقرير المصير, الأمر الذي عبر عنه الرئيس الأمريكي ولسن في 11/شباط/1918م, قائلا: ((فحق تقرير المصير, ليس مجرد عبارات جوفاء طنانة, بل هو مبدأ ضروري في التعامل الذي لا يستطيع رجالات الدول أن يتجاهلوه في المستقبل, إلا على مسؤوليتهم الخاصة)).لكن بعد نشوب الحرب كانت روسيا وبريطانيا قد قررتا القضاء على كيان الدولة العثمانية, فيما لو تجرأت هذه على دخول الحرب الى جانب ألمانيا كحليفة.

لقد تم تعديل وتبديل نصوص إتفاقية ,, سايكس بيكو,, مرارا ولم تنفذ وفق أهدافها الأصلية, حيث تمت إضافة بعض النقاط الجديدة إلى الإتفاقية, على سبيل المثال, بعد أن دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء لترضية أطماعها الإستعمارية. ثم جاءت ثورة أكتوبر الإشتراكية ليعقبها تخلي السلطة الجديدة في روسيا عن سياسة التوسع الإستعماري. وحتى بعد الحرب وإنتصار الحلفاء فقد تعذر الوصول إلى الأهداف التي أريد للإتفاقية أن تتوصل إليها, بسبب المقاومة التي أبداها كمال أتاتورك من جهة والتنافس المستمربين الدولتين الإستعماريتين: بريطانيا وفرنسا, والتي خرجت بريطانيا منها بإستمرار كمنتصرة. كل ذلك أثر في مجرى الأحداث وحال دون تنفيذ بنود الإتفاقية بشكلها الأصلي. ولكن على كل حال فإن التقسيم الأصلي للمناطق التابعة للدولة العثمانية كان بالشكل التالي: (أنظر

الخارطة المرفقة أدناه).

1- المنطقة الزرقاء: وكانت تشمل المناطق الغربية من سوريا ولبنان, كلكيليا, عينتابه, أورفا, ماردين, آمد (دياربكر) و هكاري. وقد إعتبرتها الإتفاقية كمنطقة فرنسية.

2- المنطقة الحمراء: وكانت تشمل المناطق الجنوبية ومنها: ولاية بغداد, ولاية البصرة, ميناء حيفا وعكا. وقد إعتبرتها الإتفاقية كمنطقة نفوذ بريطانية.

3- المنطقة الخضراء: وكانت تشمل ما تبقى من فلسطين. وكان من المقرر وضعها تحت إشراف دولي, بمجب إتفاق روسي مع الدول الأوربية الغربية.

4- المنطقة (أ): وكانت تشمل المناطق الشرقية من سوريا وولاية الموصل وكانت تعتبر كمنطقة نفوذ فرنسي.

5- المنطقة (ب): وكانت تشمل الأردن ووسط العراق. وتعتبر كمنطقة نفوذ بريطانية. كما أن الإتفاقية كانت تشمل على (11) نقطة إجمالا, وتنص على إستعداد الدولتين على حماية إستقلال الدول العربية أو الإتحاد, الذي كان من المقرر تشكيله. ويتضمن المناطق المذكورة في (أ) و (ب).

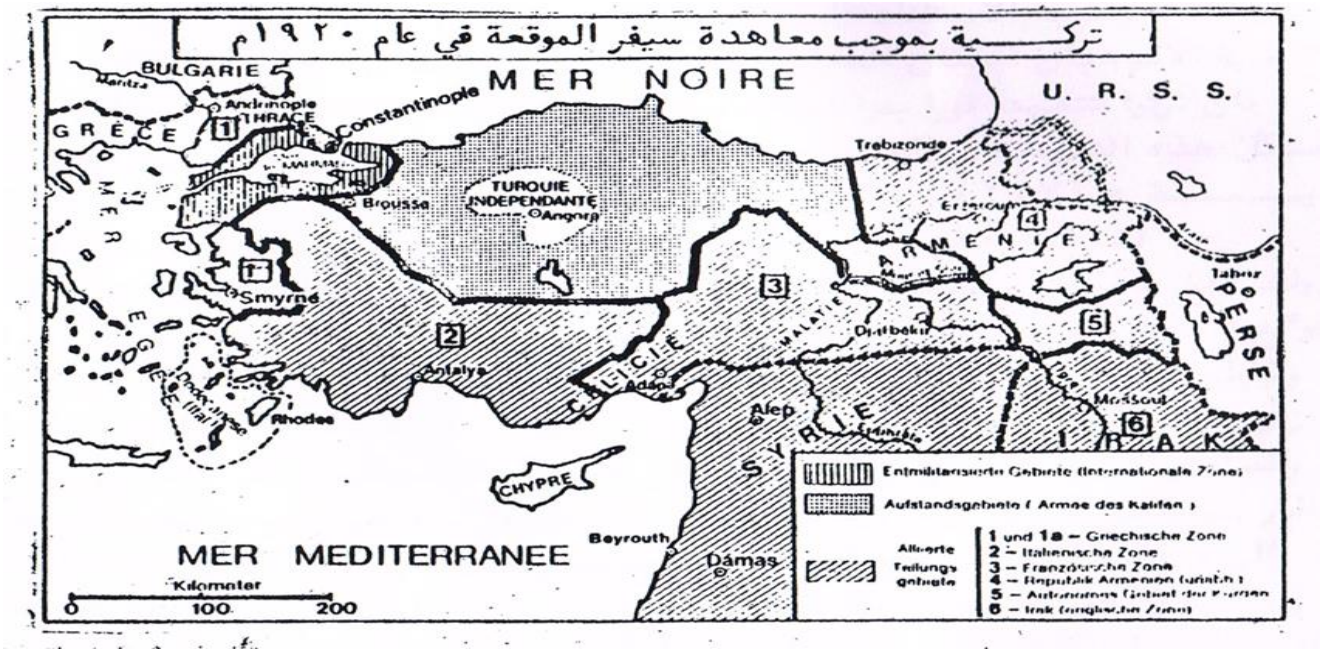

وإستنادا لهذا التقسيم نجد أن قسما كبيرا من كردستان, كان من المقرر أن يخضع للنفوذ الفرنسي بموجب نصوص الإتفاقية الأصلية, ومنها المناطق الغربية والجنوبية من كردستان. إلا أن التقسيم تغير بمرور الزمن وبناء على تغير الظروف لصالح بريطانيا إبتدأ وفيما بعد لصالح الدولتين

الحديثتين: تركيا والعراق. كما أن إجراءات السرية والكتمان التي أرفقتها الدول الإستعمارية بنشأة وتنفيذ الإتفاقية, رغم كل التغيرات التي طرات على الحرب ونتائجها, كانت ذات فاعلية ونفاذ بالأخص فيما يتعلق بالشعوب التي تحولت إلى ضحايا لهذا المخطط, والتي إنخدعت بالشعارات الجوفاء والخاوية التي رافقت الحرب من أطراف متعددة لردح من الزمن.

لكن بعد ثورة أكتوبر الإشتراكية في روسيا, إستطاع الرأي العام في المنطقة المعنية وبالتدريج أن يطلع على أبعاد المؤامرة الدولية التي حاكها الإستعمار الغربي ضدهم ملفوفة بشعارات براقة, ومواصلتها نشر الأكاذيب التي إنطلت بالفعل على قصيري النظر أو من لم يكونوا على إستعداد للإقرار بالحقائق الدامغة والأدلة القاطعة. يشير امين سعيد أحد الكتاب المصريين لهذا التطور فيقول:

((فجأة وعلى حين غرة أذاع راديو موسكو فيما أذاعه, نصوص المكاتبات التي دارت بين روسيا وفرنسا وبريطانيا, حول إقتسام ممتلكات الدولة العثمانية, كما أذاع معاهدة بطرسبرج... وإتفاقية سايكس بيكو. أي أنه كشف كل شيء, وأثبت خيانة الإنكليز للعرب, وأنهم يمكرون بهم...وأسرع الحسين (أمير الحجاز) إلى الإنكليز يسألهم عن هذه المكاتبات والمعاهدات والإتفاقات. وكان بالفعل لا يعرف عنها شيئا. وكان لسؤ الحظ لا يزال يثق بالإنكليز وإخلاصهم ومودتهم. وردوا قائلين بدون حياء أو خجل: إن ,, البلاشفة,, إخترعوا هذه المكاتبات والمراسلات بغية إفساد العلاقات بين العرب والحلفاء))!

ويبدو أن الكثيرين من الساسة العرب صدقوا هذه الفرية ومنهم فيصل الأول, الذي ظل يعتقد بصحة (اللعبة البلشفية) إلى أن بين له (لورانس) الشهير حقيقة الأمر. لقد أثبتت التطورات بأن شعوب المنطقة إستعاضت عن الإستعمار القديم (العثمانيين) بإستعمار جديد (الدول الأوربية الكبرى الغربية). ولذا فإن أي حديث عن الحرية والإستقلال لم يكن مسألة واردة من الأساس. ذلك لأن تحقيق مثل هذه الأهداف والمثل العالية كان يتطلب مواصلة النضال بصلابة من جديد.

أما بالنسبة للأكراد فقد ثبت تدريجيا بأن خيبات الأمل تواصلت بالنسبة لهم أيضا. ففي كردستان الجنوبية مثلا إضطر الأكراد إلى مواجهة أشكال مختلفة للإستعمار, فما كادوا يتخلصون من الإستعمار العثماني, وإذا بالإستعمار البريطاني يحل محله. ولكن حتى بعد رحيل الثاني, فقد توجب عليهم مواجهة الحكومات العربية العميلة للإستعمار, والتي نعتت بأسماء مختلفة من رجعية و تقدمية! وهذا يعني أنه توجب على الأكراد أن يواجهوا نفس التجارب المقيتة السابقة ولكن هذه المرة على أيدي الحكام العرب, الذين كانوا وإلى وقت قريب أخوة للأكراد في درب النضال ضد الإستعمار العثماني والبريطاني على حد سواء, سيما بعد أن تبلورت لدى بعض الدوائر العربية نزعات إستعمارية. وبذلك يتضح بأن الكثيرين لا يريدون أن يتعضوا بتجربة الإستعمار التركي (العثماني)

وما آل إليه أمره ومصيره المشؤوم في نهاية المطاف. يقول المؤرخ الآذري (حميد عليف) بهذا الصدد ما يلي:

((يمكن القول بدون مبالغة أن الإضطهاد القومي لشعوب البلدان الخاضعة, والنضال ضده يحتلان المكان الأول بين الأسباب التي أدت إلى سقوط الإمبراطورية العثمانية)). ويضيف ن.ي. لورانس قائلا: ((قتل الأتراك الفتيان, الأرمن, لا لكونهم مسيحيين, بل لأنهم كانوا أرامنة. وللسبب نفسه زجوا بالعرب المسلمين والعرب المسيحيين أفواجا في السجون إلى جانب بعضهم وعلقوهم جنبا إلى جنب على أعواد المشانق. لقد وحد جمال باشا كل الطبقات والمراتب والمذاهب في سوريا تحت ضغط شقاء شامل وخطر عام. فجعل بذلك من الممكن أن تنفجر ثورة موحدة)).

4.2- النتيجة:

لقد كانت نتائج الحرب العالمية الأولى بالنسبة لشعوب المنطقة بصورة عامة سلبية. إلا انها كانت أسوء من مثيلاتها بالنسبة للأكراد وعلى كل الأصعدة. فعلى الصعيد السياسي إنعكست هذه الحقيقة من خلال تقسيم إضافي للشعب الكردي ووطنه كردستان, والذي نفذ بالقوة والإكراه. فبقيت كردستان الشرقية ضمن حدود إيران, إستنادا إلى موقف الحياد الذي إتخذته إيران من الحرب ومن الأطراف المشاركة فيه. أما كردستان الشمالية فقد بقيت ضمن طائلة النفوذ التركي. في حين ألحقت كردستان الجنوبية بمنطقة النفوذ البريطاني إبتداء ليتم إلحاقها قسرا وبالتدريج بالدولة الحديثة النشأة (العراق). أما كردستان الغربية فقد ضمت إلى منطقة النفوذ الفرنسي أولا لتتحول فيما بعد إلى جزء ملحق بالدولة السورية الحديثة النشأة والتكوين بعد الحرب العالمية الأولى. كما وإستمر الجزء الخاضع سابقا لروسيا القيصرية ضمن المناطق السوفيتية بعد ثورة أكتوبر1917م.

وبناء على الوضع الراهن والمستحدث بعد الحرب, فقد تكونت عمليا جبهات جديدة ضد حركة التحرر الكردستاني, الأمر الذي يعني مزيدا من الإضعاف لحركة المقاومة الكردية. لكن الواقع الجديد ولد حوائل إضافية وعوائق متزايدة بوجه قيام حركة كردية شاملة ومركزية, الأمر الذي كانت له إنعكاسات على إستراتيجية وتكتيكات الكثير من الحركات والأحزاب الكردية, لأنهم باتوا على دراية بمواضع الضعف المتولدة جراء هذا التطور, مما أدى بالنتيجة إلى أن يتحول الإتجاه العام والسائد في المطاليب والأهداف المحددة لهذه الحركات إلى حصر المطالب القومية للأكراد في الغالب في إطار الحكم الذاتي بدل المطالبة بالإستقلال التام والناجز.

هنا يجب أن لا ننسى تأثير القوى والتيارات الفكرية الغربية, التي إنطلقت من قاعدة إعتبار الحكم الذاتي كوصفة طبية ملائمة لمخططاتها الهادفة إلى إحتواء حركات التحرر القومية, لخدمة أهدافها الإستراتيجية البعيدة المدى, وكبديل لمبدأ حق تقرير المصير في أفضل الأحوال. هذا بالإضافة إلى

تأثير التطور الجديد في خلق ظروف سلبية أخرى, بالنسبة لمجمل عملية التطور والتقدم في كردستان كوحدة إقتصادية, لأن التقسيم الجديد ولد عقبة جديدة على طريق نشوء سوق قومية ووطنية كردية موحدة ومشتركة لجميع أرجاء كردستان.

أما بصدد الخسائر التي لحقت بالكرد وكردستان بسبب الحرب العالمية الأولى بشكل مباشر فيمكن تقسيمها بصورة عامة إلى صنفين: خسائر في الأرواح وخسائر في الأموال والممتلكات.

* خسائر في الأرواح: وكانت أسبابها متعددة ومختلفة. ومنها إعلان النفير العام وإجبار الشباب للذهاب إلى جبهات القتال المتعددة, إلى درجة لم يعد بإمكان أي شخص أن يبقى في كردستان بصورة عامة, بإستثناء الشيوخ والأطفال. ومنذ ذلك الحين فإن الكلمة التركية (سفر برلك = النفير العام), قد دخلت في اللغة الكردية كدليل على الشؤم وتستخدم بمفهوم يشير إلى ذهاب لا عودة معه. ومن المعروف بأن الجيش الحادي عشر في معمورة العزيز والجيش الثاني عشر في الموصل وغيرهما من الوحدات العسكرية, من منتسبي سلاح الفرسان والإحتياط...إلخ. ألمجموع أربعة فرق, كانت كردية صرفة إلى جانب أغلب منتسبي الجيش التاسع في أرضروم والجيش العاشر في سيواس. ولم تستطع أكثرية المجندين قسرا أن تعود إلى الوطن أبدا. لقد قتلوا في سبيل أهداف لم يكن للأكراد فيها لا ناقة ولا جمل, بل أن الكثيرين تحولوا إلى ضحايا للعنف الذي مارسته السلطات التركية ضد الأكراد بدون أي مبرر على الإطلاق, بل بسبب نشوة إستعمارية وإستعلائية غمرتهم, آملين في إحتلال بلدان شعوب أخرى, وبالأخص في كردستان الشرقية/إيران (في موكري وبانه), ولكن أيضا في كردستان الملحقة بالدولة العثمانية كذلك.

لقد كان الضباط الأتراك يبحثون عن أتفه الأسباب والمناسبات ليضطهدوا ويهينوا الأكراد بمنتهى القسوة. ولما كان النظام العثماني يشجع من حيث الأساس مثل هذا السلوك والإجراءات, لذا نجد (خليل باشا) يعلن مفتخرا بما ألحقه هو بالسكان الأكراد من أذية ومهانة!

وعلى الجانب الآخر من جبهة الصراع الإستعماري, كان الأرمن الذين تم تسليحهم بشكل جيد من قبل الروس وتلقوا الدعم منهم بصور مختلفة, واعتبروا كرأس النفيظة في هجوم الجيوش الروسية, فتغلغلوا في (بايزيد), (ألشكرد), و (وان), وبدوافع الثأر والإنتقام تسببوا في نشر حمامات الدم بين السكان الكرد. هذا إلى جانب أن الألوف من الأكراد ماتوا نتيجة البرد والجوع والأمراض المتفشية, الأمر الذي حصل في مدينة الموصل على سبيل المثال.

* خسائر في الأموال والممتلكات: ويمكن ان تعزى بصورة عامة إلى الأسباب التالية: فرض ضرائب جديدة, إلى جانب الدعم الذي توجب على السكان الأكراد أن يقدموه قسرا إلى الجهات العسكرية والسلطات الحكومية المدنية والإدارية, في دولة كان الفساد قد تفشى فيها إلى حد نخر

العظام, كل ذلك تسبب في إبتزاز السكان الأبرياء بأشكال وصور مختلفة.

كنتيجة للعمليات العسكرية التي خاضها الطرفان المتصارعان (في الغالب) داخل كردستان المقسمة, نجد من جهة بان الروس والأرمن يتغلغلون في هجماتهم المتعددة ليصلوا إلى رواندوز وضواحيها بل وحتى إلى غرب بارزان هفنكا, تصحبهم في ذلك موجة هائلة من السلب والنهب والتدمير, ومن جهة أخرى كانت الجيوش العثمانية تتسبب في خراب الكثير من المدن والقصبات العامرة في كردستان بحجة الضرورة العسكرية, غير أنه وفي الواقع فإن أغلب هذه الإجراءات كانت مدروسة وتنفذ عن عمد وسبق إصرار للتنكيل بالسكان الأكراد من رعايا الدولة العثمانية ذاتها!

هنا لابد لنا أن نسال عن كيفية حصول هذا التطور السلبي مع مجمل حركة التحرر الكردية؟ إن خلفيات هذا التطور يمكن أن تكون وليدة العوامل والأسباب التالية:

1- جهل الأكراد بشكل عام بخلفيات واسباب الحرب والسياسة الدولية, ولد حيرة وبلبلة في أفكارهم, الأمر الذي إنعكس في عدم تمكنهم من إتخاذ مواقف مستقلة وخاصة بهم كمجموع, بهدف الإستفادة من القوة التي تولدها الوحدة في المواقف والتأثير من جانبهم على الأحداث المستجدة والمتغيرة, بشكل إيجابي لخدمة مستقبلهم, ليس أثناء الحرب فقط, بل وفي الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة أيضا. لقد كان موقف الأكراد دفاعيا محظا ولا يظهر أية بادرة مستقلة في الأفعال والإجراءات بشكل عام, والتي غلب عليها طابع رد الفعل المتأخر. ويبدو من تحليل الأحداث, أن الأكراد قد فاتهم إدراك حقيقة, بأن الهجوم سواء من الناحية السياسية أو العسكرية هو خير الدفاع. فلكون أغلبيتهم مسلمة من الناحية الدينية, كان يجدر بهم على الأقل أن يتفهموا توصيات أمير المؤمنين (الإمام علي) عليه السلام ومنها قوله:

((ألا وإني دعوتكم إلى قتال هؤلاء القوم ليلا ونهارا, سرا وإعلاننا, وقلت لكم أغزوهم قبل أن يغزوكم, فوالله ما غزي قوم في عقر دارهم إلا ذلوا, فتواكلتم وتخاذلتم حتى شنت عليكم الغارات وملكت عليكم الأوطان)).

2- أما عن فرقة الأكراد التي باتت مضربا للأمثال, فلا نريد أن نتطرق إليها هنا بالتفصيل, بل نكتفي بالإشارة إلى أن أحد عوامل الفرقة بين الأكراد ومولداتها, يعود إلى التدخل الأجنبي. ويبدو أن كردستان كانت خلال هذه الفترة حقلا للتجارب, لمعرفة مدى تأثير وفاعلية الدبلوماسية السرية والدعاية السياسية المنظمة على الشعوب, والتي لجأت إليها جميع الأطراف المتنازعة, وحققت كلها النجاح ولو كان جزئيا. فالألمان والأتراك من جهة والروس والإنكليز من جهة أخرى, تسببوا في خلق شق كبير وعميق داخل المجتمع الكردستاني مزقت صفوفه. وكانت حصيلة ممارساتهم هذه كارثية ولدت مأساة مروعة. فقد سادت البلبلة والفوضى في كل الأرجاء وحاربت أطراف كردية

متعددة ضد بعضها البعض. فكما حارب قسم منهم ضد الألمان والأتراك, حارب قسم أخر ضد الروس والإنكليز والأرمن والفرنسيين واليونانيين دون أن تكون هنالك أهداف واضحة لمواقفهم هذه! فمن الصعب حقا أن يتصور المرء مثالا آخر يكون قادرا على بيان كل هذه الجوانب السلبية, التي تولدها تدخلات الأصدقاء المزورين والمزعومين للأكراد, لأن تدخل الأجانب عمق خلافاتهم الداخلية إلى حد كبير وشجعها على البقاء والإستمرار. فخلال هذه المرحلة (الحرب وما تلاها مباشرة) حاول الجميع إستغلال الشعب الكردي بنحو أو بآخر لبلوغ أهدافهم الخاصة متجاهلين في الوقت ذاته أبسط الحقوق الطبيعية للشعب الكردي. وفي أغلب الأحيان كان من الميسور أن يشهد المرء تجربة زمنية محددة ليتوضح بجلاء زور وبهتان مزاعم هؤلاء الأصدقاء, التي علق بعض الأكراد آمالا عراضا عليها. من هنا حصلت في أحيان كثيرة محاولات لتغيير ألمواقف والأحلاف, بهدف البحث عن حماية جزئية, لكن خيبة الأمل بقيت ملازمة للأكراد في أغلب محاولاتهم هذه, التي لم تكن قادرة عن التعويض عن الموقف الصائب ألا وهو وحدة الصف الكردي. إذ لا يمكننا العثور لحد الآن على أية وثيقة موزونة أو مخطط يشير بوضوح وبدون إلتباس أو لف ودوران يدعوا إلى دعم الأكراد لبناء دولتهم المستقلة الخاصة. أما الأمثلة المعاكسة فعديدة تكاد أن لا تحصى, ومنها المخططات الهادفة إلى إعتبار الأكراد كملحقات ضرورية لبناء دول جديدة لقوميات أخرى.

ويشير م.س. لازاريف. إلى أن القنصل الروسي السابق في أورمية, يذكر في إحدى وثائقه السرية بصورة جلية, إلى أن الروس كانوا ينظرون إلى المسألة الكردية على ضوء مساعيهم الهادفة إلى تشكيل دولة أرمنية مستقلة فقط!

أما الإنكليز فكانوا يتخوفون من جانبهم كذلك من المسألة الكردية ويتحدثون عن ,, الخطر الأبدي في كردستان ,, الذي يجب أن يكسب أو يروض, كما كان يقول رئيس وزرائهم (أسكويت) في بداية الحرب. وإعتبر الإنكليز المسألة الكردية, أكثر تعقيدا حتى من كل المسائل التي كانت تواجههم في الهند مثلا. هذا بالإضافة إلى أن الوثائق البريطانية تعكس بجلاء تناقضا وبلبلة فكرية في مواقفهم إزاء القضية الكردية, فهم يتحدثون في آن واحد تارة عن الحكم الذاتي وتارة عن الإستقلال أو تكوين دويلات كردية تارة أخرى, وأحيانا عن ضمان الحدود الشمالية لبلاد ما بين النهرين و ...إلخ. ويبدو بأن ضمان الحدود الشمالية لبلاد ما بين النهرين حظي على طول الخط بأهمية إستراتيجية, وتم فرضه بالإكراه, وتم تجاهل غيرها من مقترحات! لماذا تتخذ هذه المواقف ضد المسألة الكردية؟

* من المستبعد جدا أن تكون فكرة إعادة الوحدة الإسلامية قد طرأت على خيال الدول الإستعمارية في أية مرحلة من المراحل على الإطلاق, بل على العكس فإن من المرجح أن يكون تفتيت وتقسيم العالم الإسلامي دوما جزأ من مخططاتهم الإستعمارية, القائمة على أساس ,, فرق تسد ,, بهدف إضعاف هذا العالم. ومن خلال التقسيم الجديد لكردستان, أثيرت التناقضات وتأزمت وتنامت

الحزازات القومية بين أربع من أكبر الشعوب الإسلامية في المنطقة: الفرس – العرب – الأتراك – الأكراد. علما أن وحدة هذه الشعوب الأربعة وبأية صورة كانت ستعني في ذات الوقت وحدة وتجانس العالم الإسلامي الكبير في القريب العاجل, أو على الأقل أكبر وأهم الخطوات الضرورية على هذا الطريق. غير أن تقسيم كردستان بشكلها الحالي يعطي للدول الإستعمارية, افضل الضمانات للإبقاء على الأوضاع الراهنة, والتي تخدم بدورها وقبل كل شيء آخر, مصالح الدول الإستعمارية الكبرى, الحريصة على إستمرار ميزان تعادل القوى في المنطقة بشكها الحال بنحو أو بآخر, بهدف منع الوحدة الإسلامية.

* هنالك ثلاث وسائل بصورة عامة تستطيع من خلالها كل الشعوب أن تكسب صداقة الشعوب الأخرى بشكل حقيقي, وأن تحتفظ بهذه الصداقة, وأن تقطع دابر أطماعها غير المشروع بهدف المحافظة على المصالح والحقوق الذاتية. وهذه الوسائل هي ذات طبيعة عسكرية – سياسية – وإقتصادية وتستهدف منفردة أو مجتمعة أن تعرض وتطور الشيء المطلوب من القوة والقدرة الذاتية الضرورية. إن الهدف الأساس من وراء هذه القدرة يكمن في الحيلولة دون تمرير الآخرين لمخططاتهم الهادفة إلى المساس بمصالح وحقوق الشعب المعني.

اما بالنسبة للأكراد فإن الوسيلة السياسية تبدو وكأنها فقدت فاعليتها بسبب الفرقة السائدة بين الأكراد انفسهم. أما الوسائل العسكرية فإنها لم تستطع أن تؤثر بالشكل المطلوب أيضا, إما كنتيجة للفرقة السياسية بين الكتل الكردية, أو بسبب الإفتقار إلى التجهيزات العسكرية اللازمة والأسلحة المتطورة المطلوبة. وحتى بالنسبة إلى الوسيلة الإقتصادية, فقد تعذر على الأكراد أن يستغلوا ثروات بلادهم الطبيعية الغنية بأنفسهم. وفي الحقيقة فإنها بقيت هي الأخرى عاجزة عن الوفاء بالمتطلبات الضرورية لممارسة الدور المفترض للتأثير في الأحداث, طالما يتعذر على الأكراد أن يستغلوا ثروات بلادهم الطبيعية الغنية الهائلة بأنفسهم. وفي الحقيقة فإن مواقف الأكراد لم تظهر بجلاء أي مخطط يستهدف الوصول إلى هذا الهدف الهام, الأمر الذي يسر للآخرين مجال السيطرة على هذه المصادر والثروات الطبيعية الهامة, وبالتالي وضعوها هم في خدمة أهدافهم ومصالحهم الخاصة. ولعل أفضل مثال يمكن أن نورده بهذا الخصوص, هو الدور السلبي الذي مارسه وجود النفط بكميات كبيرة في ولاية الموصل (كردستان الجنوبية) والذي كان أحد أسباب تمسك الإنكليز بولاية الموصل منذ البداية وإستغلوا هذه الموارد بالفعل ومنذ البداية لغاياتهم بأفضل السبل. وقد إتبعتهم الحكومات العربية المتعاقبة فيما بعد في العراق نفس النهج والسياسة, واضعين هذه الثروات في خدمة أهدافهم الخاصة. في الوقت الذي لم يحاول الأكراد فعلا وبجدية حتى محاولة لتحييد هذا العامل الحاسم والخطير, عن طريق منع الآخرين من الإستفادة منه.

5.2 – العبر:

كان من المفترض وما يتطلبه الواجب في الحقيقة والواقع أن تتحول الحربان العالميتان إلى درس بليغ لكل الشعوب بدون أي إستثناء من أجل الحيلولة دون تكرار مثل هذه المآسي. إلا أن إمعان النظر في التطور اللاحق للحرب العالمية الأولى ولحد الآن يظهر بجلاء بأن العبر المستقاة كانت على الأرجح سطحية وظاهرية, ولم تستطع أن تتأصل في الضمير والوجدان البشري, الأمر الذي يمكن إثباته من خلال ملاحظة البون الشاسع بين ما قيل بهذا الصدد, وبين ما طبق من سياسات على الصعيد العملي.

بعد الحرب العالمية الأولى بدى وكأن المرء بدأ يدرك نقاط الضعف القائمة في النظام الدولي السائد سابقا. ولأجل إزالة مواضع الضعف هذه , تم تأسيس منظمة دولية ,,عصبة الأمم,, التي أريد منها أن تسهم في عملية محاولة منع إندلاع الحرب من جديد, من خلال إعتماد مبدأ (الضمان الجماعي) – أنظر المادة/11 من لائحة عصبة الأمم. غير أن الأسباب والدوافع الخلفية والحقيقية لإندلاع الحروب لم تدرس وتوضح بشكل وافي, ناهيك عن أمر إزالتها أو القضاء عليها فعليا, وكأن الظلم والإجحاف يمكن إضفاء الصبغة الشرعية عليها بمجرد اللجوء إلى عملية تقنينها المجردة فقط! وكلما أمعن المرء النظر في لائحة عصبة الأمم, كلما زاد يقينا, بأن الهدف الأساسي المطلوب منها كان ينحصر في هدف واحد, ألا وهو الإبقاء على الوضع الراهن, المستحدث بعد الحرب العالمية الأولى. وهذا يعني عمليا بأن عصبة الأمم كانت قد وضعت فعلا في خدمة مصالح ومخططات الدول الإستعمارية الكبرى, وفي مقدمتها إنكلترا وفرنسا, ومن هنا جاء الفشل المبرمج سلفا.

وعلى أثر إنتهاء الحرب العالمية الثانية, بودر بتأسيس منظمة دولية جديدة لتحل محل المنظمة السابقة, سميت (منظمة الأمم المتحدة) ولها أهداف مشابهة للمنظمة القديمة (عصبة الأمم) إجمالا. وكنتيجة للحرب تم الإقدام أيضا على تشكيل محكمة دولية خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب, كخطوة وقائية جديدة لمنع نشوب الحروب في المستقبل عن طريق محاسبة المتسببين, كإجراء ردعي للمستقبل! ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان, التحدث عن تحول جديد في الواقع بهذا الخصوص. ذلك لأن هذه المحاكمات بقيت مسألة إستثنائية في الحقيقة, ومرهونة بظرفها الخاص, الذي غلب عليه طابع توجيه الإتهامات من جانب واحد فقط (المنتصرون – الحلفاء), وبذلك حيل بينها عمليا وبين التحول إلى قاعدة شاملة سارية المفعول بالنسبة للأجيال القادمة, ولكل الأطراف المعنية بدون تمييز وإستثناء. هذا وقد لوحظ في مناسبات عديدة أخرى, بأن أطرافا أخرى أيضا, سواء خلال الحرب بالذات, أو بعد الحرب وإلى الوقت الحاضر, قد لجأت إلى إستخدام أساليب وإجراءات مشابهة لتلك التي زعم أنها كانت مدعاة لتشكيل هذه المحكمة الخاصة. ومن هذه الأطراف بقية الدول الكبرى. ولكن لم يجرؤ أحد على المطالبة بمحاكمة هذه الأطراف!

لقد وجهت المحكمة العسكرية الدولية في (نورمبيرغ) تهما متعددة إلى القادة الألمان – النازيين, ومنها: التواطؤ والتآمر, جرائم ضد السلام, جرائم حرب, جرائم بحق الإنسانية...إلخ هذا وقد تم تبرير إفتتاح إجراءات المحاكمة, ضد قادة ألمانيا النازية في 21/تشرين الثاني/1945م. بالشكل التالي:

((إن تفضيل إفتتاح إجراءات المحاكمة ضد جرائم إرتكبت بحق السلام العالمي, بالشكل الذي يجري هنا, ولأول مرة في التأريخ, يضع على عواتقنا مسؤوليات جديدة. إن الجرائم والمنكرات, التي نسعى إلى إدانتها ومعاقبتها, كانت قد حبكت بعد تدبير مطول, من السوء والشر, بحيث أن نتائجها كانت على درجة من الهدم والدمار, إلى درجة لا تستطيع الحضارة الإنسانية أن تتجاهلها, لأنها لن تقدر على البقاء والإستمرار في حالة تكرار مثل هذه الكارثة... إن الدوافع الإنسانية تتطلب من القانون أن لا يكتفي بمجرد محاسبة المخالفات والجنح والجرائم الصغيرة, التي يرتكبها الناس البسطاء العاديون, بل يجب أن تطال يد القانون أيضا أولئك الرجال, الذين ينتزعون ويحتكرون سلطة وقوة كبرى ويستغلونها عن عمد وسبق إصرار, بشكل جماعي عن طريق التشاور, بهدف إحداث كارثة كبيرة لم تترك حتى منزلا واحدا في العالم بدون أن يصلها أثر هذه الكارثة... لقد كانت هذه الحرب, حربا هجومية, وهي بالذات ما كانت شعوب العالم قد نبذته, لقد كانت حربا إندلعت من خلال نقض العهود والمواثيق, التي إستهدفت ضمان السلام العالمي)).

ويبدو من خلال التمحيص, بأن المحكمة قد تجاهلت أثناء مرافعاتها المطولة, جملة من الأصول والمبادئ والحقائق ومنها ما يلي:

1- المبدأ القائل بأن القوانين لا تسري ولا تطبق إلا على الأحداث اللاحقة لصدورها, إي أنها لا تسري بأثر رجعي, بإعتبار أن الأعمال السابقة لصدوره لا تعني إنتهاكا للنصوص القانونية. فإذا كان هذا موقف القوانين الداخلية, فإن القانون الدولي أولى به أن يأخذ بهذه القاعدة, طالما كان العرف واحدا من أهم مصادره.

2- اللجوء إلى معايير ومقاييس مزدوجة لتقييم أعمال ومواقف متشابهة كليا, بحيث يخلص المرء إلى إستنتاجات متناقضة في الأحكام, إلى درجة أن بعض هذه المواقف تدان ويعاقب مرتكبوها, في الوقت الذي يعتبر فيه مرتكبوا أعمال مشابهة تماما في نظر الرأي العام كأبطال!

هذا إلى جانب حقيقة أن الإتفاقات والمعاهدات المفروضة بالقوة وغير العادلة, وبالتالي ما يبنى على أساسها من سلام مزيف, هي في الواقع سبب من أسباب تطور الخلافات وأحد دوافع نشوب الحروب بإستمرار. علما أن المحكمة لم تتجرأ على إدانة الإمبريالية والكولونيالية كنظام يشجع ذاتيا وأوتوماتيكيا على نشوب الحروب بإستمرار, بل إكتفت المحكمة بإدانة بعض مظاهر النظام, مستهدفة إدانة الموقف الألماني فقط, في الوقت الذي يدرك فيه الجميع أن ألوقاية خير من العلاج.

يتعذر علينا أن نثق بتوفر الحياد الضروري لدى المحكمة العسكرية, الأمر الذي لابد منه في أصول المرافعات بالنسبة لكل المحاكم بصورة عامة, بل نحن نرجح بأن المحكمة العسكرية كانت تجمع بين صفتي (الخصم والحكم) في آن واحد, تجاه القادة الألمان النازيين, بدل أن تتحلى بالحياد التام المطلوب لتقييم حيثيات القضية وبالتالي إصدار القرار المناسب بحق المتهمين, الذين كان يجب النظر إليهم كأبرياء حتى تثبت إدانتهم بحكم القوانين والأنظمة السارية المفعول. علما أن الشعوب التي عانت من ويلات الحرب لم تستطع أن تتولى دور المشتكي بشكل فعال هي الأخرى, لأن ممثلي الدول الكبرى المنتصرة كانت هي صاحبة القرار الحاسم منذ البداية, ومن هنا فإن المحكمة التي

شكلوها كانت تمثل في الواقع سلطة الإحتلال والقوة المنتصرة تجاه طرف مغلوب على أمره لا غير.

ويبدو أن خطة الدفاع عن المتهمين الألمان كانت مبنية على هذا الأساس أيضا بصورة عامة. غير أنها لم تؤدي إلى أية نتيجة إيجابية بالنسبة لكثيرين, لأن إستسلام ألمانيا بدون قيد أو شرط إلى الحلفاء لم يترك لقادتهم أية فرصة حقيقية للدفاع عن أنفسهم بشكل فعال أمام المحكمة. إن خيبة الأمل وروح الإحتجاج على موقف المحكمة والأسباب الخلفية للحرب, تظهر بجلاء هذه الجوانب حتى في أحرج اللحظات التي رافقت القضية. لذا نجد وزير الخارجية (ريبنتروب) يقول حول إتفاقية (فرساي) التي أمليت بالقوة والإكراه على الألمان بعد الحرب العالمية الأولى ما يلي: ((لقد قرأت هذه الوثيقة, وحصل لدي إنطباع بعدها, بانه لا يمكن أن توجد أية حكومة في العالم, ترتضي التوقيع على مثل هذه الوثيقة...)). اما (رودولف هيس), أحد أقرب المقربين الأوائل من (هتلر), فقال: ((أنا لا أدافع عن نفسي أمام متهمين, ممن لا أعطيهم الحق بأن يوجهوا لي أو لأبناء شعبي أية تهمة... ولو قدر لي أن أقف من جديد وفي البداية أمام الأحداث, لتصرفت من جديد, بالشكل الذي تصرفت فيه سابقا...)). إن هذه القناعة بصحة المواقف المتخذة لا تفارق البعض من القادة الألمان حتى أثناء تنفيذ أحكام الإعدام بحقهم, الأمر الذي لابد وأن يؤخذ بنظر الإعتبار, عند أخذ النظام الإستعماري بشكله الإجمالي والشامل كموضوع دراسي. وليم كايتل عبر عن مشاعره في تلك اللحظة الحرجة بالشكل التالي: ((إني لأبتهل إلى الله...أن يرحم الشعب الألماني. لقد مات أكثر من مليونين من الجنود الألمان من أجل وطنهم. وأنا أتبع أولادي هؤلاء. كل شيء في سبيل ألمانيا)).

علما أن منظمة (الأمم المتحدة) تؤكد بدورها في لائحتها على أهمية موضوع (السلام) وتعتبره أحد أهم أهدافها. وقد إنعكست تأكيداتها بهذا الخصوص في عملية تكرار الحديث عن السلام أو مجرد التلميح إليه بأشكال مختلفة وفي مواضع متعددة من لائحتها حوالي (56) مرة. ومن هذه الصيغ ما يلي: ,,السلام العالمي,, . ,,السلام بين الدول,, . ,,تهديد السلام,, . ,,ضمان السلام,, . ,,الدول المحبة للسلام العالمي,,...إلخ. بموجب القانون الدولي, يتم تفسير مفهوم السلام, بإعتباره نقيضا لمفهوم (الحرب). أو أن السلام هو عدم اللجوء الى القوة لحل الخلافات. غير أن الأمم المتحدة بذاتها, ومن حيث تركيبها بالأساس, هي عبارة عن مجتمع أو تجمع دول, الذي يقوم بدوره على أساس مبدأ (حق السيادة المتساوية لجميع الأعضاء), - أنظر المادة/2/الفقرة/1 من الميثاق – هذا إلى جانب أن لهذه الدول (حق الدفاع عن النفس), الأمر الذي قد يحصل عن طريق إتخاذ موقف فردي أو جماعي, - أنظر المادة/15 من الميثاق – ومن الجدير بالذكر بأن المنظمتين الدوليتين: (عصبة الأمم) و (هيئة المم المتحدة) كانتا, والأخيرة ما تزال على الأرجح مسيرة بتأثير ونفوذ الدول الغربية الكبرى أو الدول والقوى الدائرة في فلكها. فالولايات المتحدة الأمريكية, إنكلترا وفرنسا والصين الوطنية, مارست هذا الدور لبضعة عقود, الأمر الذي تجسد مثلا من خلال إستقراء المواقف التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى الآن. فعضوية الصين الوطنية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ورفض الإعتراف بالصين الشعبية لعدة عقود, يظهر مدى تجاهل المنظمة للوقائع والحقائق, التي تجسدت بمحاولة عدم الإعتراف بحوالي ربع سكان عالمنا المعاصر (الصين الشعبية) ويظهر بجلاء المساعي الهادفة, للحد من تنامي نفوذ المعسكر الإشتراكي, من خلال زيادة عدد

الأعضاء الدائميين في مجلس الأمن, إلى جانب الإتحاد السوفيتي. ولا ريب أن الإتحاد السوفيتي يستطيع عن طريق ممارسة (حق النقض = الفيتو) أن يحرر نفسه نسبيا من الطوق الذي تسعى الدول الغربية لشده حولها. ذلك لأنه وبدون ممارسة هذا الحق, فسيتعذر على الإتحاد السوفيتي ان يؤثر في سير الأحداث طالما إحتفظت الدول الغربية بأغلبية المقاعد والآراء, وبذلك تبقى هي القادرة الوحيدة على فرض ما تراه مناسبا لنفسها وتحول دون إجراء أي تغيرفي الأوضاع القائمة. (أنظر المادة/17من الميثاق). وعلى هذا الأساس لاتجد بقية الدول لنفسها فرصة فعالة حقيقية إلا من خلال ممارسة دورها في (الجمعية العمومية) التابعة للأمم المتحدة كذلك, حيث تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات, وبدون وجود أية شروط معوقة سلفا.

من هنا فإن بالإمكان أن نقول, بأن الأمم المتحدة بدورها أيضا, ومن حيث الأساس والجوهر تعتبر وسيلة جديدة تستهدف الإبقاء على الأوضاع الراهنة, التي مازالت تخدم مصالح الدول الغربية الكبرى بصورة عامة(بغض النظر عن التغيرات التي أحدثتها نتائج الحرب العالمية الثانية لصالح الإتحاد السوفيتي).

غير أن هذا النفوذ محدود في الواقع ويتجسد بالدرجة الولى في القدرة على تأخير التطور في بعض المجالات الخاصة, لكنه لن يستطيع الحيلولة دون حدوث التغيير الذي يفرضه التطور التأريخي كليا. وقد يكون هذا بالفعل هو كل ما تصبو إليه الدول الغربية الكبرى, وأعني بذلك مجرد كسب المزيد من الوقت. ولذا فإن التفسير الغربي لمفهوم ,,السلام,, ربما كان وليد إطار مصدره هذه الخلفيات السياسية. وبذلك فإن مفهوم تهديد السلام وفق المادة/39 من ميثاق الأمم المتحدة يشمل فقط التهديد الموجه إلى السلام الدولي, أو بعبارة أخرى (السلام بين الدول) الموجودة حاليا وبالأخص الكبرى منها, بإعتبارها تمثل الأمر الواقع.

وهذا يعني وبهذ الصورة بأن الحروب التقليدية المحصورة على نطاق محدد داخل حدود دولة معينة ,, كالحروب الأهلية,, مثلا لا تعتبر تهديدا للسلام من حيث المبدأ. (المادة/2 الفقرة/7 من الميثاق). ولكن بهذا الأسلوب يبقى أحد العوامل الهامة وكالسابق لتوليد الإضطرابات والقلاقل الداخلية, داخل العديد من الدول, مهملا ولا يؤخذ بنظر الإعتبار, الأمر الذي قد يتطور ليشمل أكثر من دولة, وهو أمر يلاحظ بالنسبة إلى القضايا القومية وما إلى ذلك من المسائل العالقة, والتي تعتبر من الأسباب الخلفية الرئيسية لنشوب الخلافات بين الدول والجماعات البشرية, إلى جانب الدوافع الإستعمارية والكولونيالية الأخرى.

هذا وفي الوقت الذي لابد فيه أن نقدر فيه دور الأمم المتحدة على بعض الصعدة, إلا أن هدفها الأكبر هو ,,ضمان السلام,, لم يتحقق إلا بصورة أنانية ضيقة. ذلك لأن السلام بين الدول الأوربية أو حتى بين الدول الكبرى المختلفة, والذي أمكن تحقيقه لحد الآن, لا يمكن أن يكون بديلا عن ,,السلام العالمي,, في الحقيقة والواقع. ففي الفترة الواقعة بين عام 1945 وعام 1975م فقط على سبيل المثال, تمت ملاحظة أو تسجيل (475) حربا من النوع الذي يطلق عليه إسم ,,الحروب المحلية,, بما في ذلك الإشتباكات المسلحة والعسكرية المختلفة. الأمر الذي أدى إلى التسبب في إحداث خسائر

كبيرة في الأرواح والأموال والممتلكات, وتقدر الخسائر التي تسببت هذه الحروب في إحداثها في الأرواح فقط (20) مليون نسمة. هذا في الوقت الذي يقدر فيه الخبراء بأن كمية القنابل التي قذفتها الولايات المتحدة الأمريكية على فيتنام الشمالية تعادل في قوتها (450) قنبلة ذرية من النوع الذي إستخدمته الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان, في هيروشيما, خلال الحرب العالمية الثانية. وعلى أية حال فقد كانت الخسائر ضعف ما جلبته كوارث الحرب العالمية الأولى على الإنسانية. ومن هنا فلا غرابة إذا وجدنا الشعوب المعنية, لا تستطيع إستساغة الحديث الفارغ عن (السلام) في ظل هذه الأجواء والظروف!

3- مشكلة الموصل:

من أهم النتائج والآثار السياسية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى على التطور السياسي اللاحق بالنسبة للقضية الكردية, كانت مواصلة تقطيع أشلاء وأوصال الكرد وكردستان بشكل أكثر عمقا وجذرية من أية فترة سابقة أخرى معروفة. ولا ريب أن أهم هذه الإجراءات وأبعدها أثرا, كان يتمثل بالدرجة الأولى في فصل (كردستان الجنوبية) = (ولاية الموصل) عن الإمبراطورية العثمانية, وإلحاقها قسرا بالدولة الحديثة النشأة والتكوين (العراق), ربيبة الإستعمار البريطاني.

من هنا سنحاول في هذا القسم من دراستنا أن نتابع عملية النشأة والتكوين هذه. وكذلك تطور الموضوع فيما بعد وما خلفه من آثار, بالأخص في ضوء العلاقات الثنائية أو المتعددة الجوانب في المنطقة, وما رافق ذلك من إتفاقيات ومعاهدات بين الدول ذات العلاقة المباشرة بالمسألة الكردية من جهة والإستعمار الغربي من جهة أخرى, الأمر الذي أثر إلى حد بعيد على زيادة السلبيات في أوضاع الشعب الكردي وحال دون قيامهم بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتقرير مصيرهم بأنفسهم, كما كانت عليه الحال بالنسبة للكثير من الشعوب الأخرى, وكما تتطلبه المواقف من حركات التحرر في العالم. لقد أدى هذا الوضع في الختام إلى إجبار الأكراد لمواجهة الأمر الواقع المستحدث والجديد, وسعت أطراف متعددة لإجبار الأكراد على تقبل هذا الواقع الجديد, وعلى رأسها الدول المعنية في المنطقة ومن كان يقف ورائها من القوى والدول الإستعمارية.

103- لمحات تأريخية:

يرتبط تاريخ (مشكلة الموصل) بالصراع والخلافات الدائرة حول الرغبة في السيطرة على حقول النفط في الشرق الأدنى (قبل الحرب العالمية الأولى) بين الشركات الأمريكية والبريطانية وتعارض مصالح هذه الشركات مع مصالح الألمان, سيما بعد أن أنشأت ألمانيا خط سكة الحديد المعروف بخط (برلين – بغداد) من جهة وبين مصالح الألمان مع مصالح الروس في شمال إيران والمصالح البريطانية على الخليج الفارسي من جهة أخرى, الأمر الذي ولد التنافس الحاد بين هذه القوى بهدف الحصول على حقوق إمتياز مناسبة من الدولة العثمانية. وقد أعقب هذا التطور حادثان ولدهما التدخل البريطاني المدروس لتخلف آثارا وعواقب هامة وهما:

* سياسة الإنكليز قبل الحرب تجاه العرب.

* محاولة الإنكليز الناجحة للسيطرة على منابع النفط في (ميدان نفتون) على الخليج الفارسي.

ذلك لأن سياسة الإنكليز تجاه العرب إستهدفت حتى قبل الحرب العالمية الأولى, إنجاز عقود حماية وتقديم المعونات ألمالية, لكسب العشائر العربية وتوجيهها بشكل يساير السياسة البريطانية, الأمر الذي خفي على السلطات العثمانية. إن هذا الدعم البريطاني بحد ذاته يمكن أن يعتبركتشجيع للعرب إستهدف تقوية النزعات الإنفصالية لديهم عن جسم الإمبراطورية العثمانية الهزيلة. من هنا فقد واجهت السلطات العثمانية تصاعدا ملحوظا للأزمات في المناطق العربية التابعة لها, وبالأخص في الحجاز ونجد. وقد تجلى النجاح البريطاني على هذا الصعيد فيما بعد ولأول مرة بشكل واضح, أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى.

في عام 1892م. أشير على سبيل المثال, إلى أن المصالح السياسية لبريطانيا لا يجوز أن تنحصر على منطقة الخليج الفارسي فقط, بل يجب أن تمتد لتشمل مناطق أخرى حتى تصل إلى بغداد ذاتها. وفي عام 1913م. تم إلفات نظر حكومة الهند وسفارة بريطانيا في إستنطبول من قبل الممثلين البريطانيين في بغداد إلى ضرورة إصرار الحكومة البريطانية على المحافظة على إمتيازاتها الخاصة في هذه المناطق في حالة إنحلال وإنهيار الدولة العثمانية. كما قدمت إقتراحات لدعم المساعي الهادفة إلى إدخال ولاية الموصل (كردستان الجنوبية) أيضا ضمن منطقة النفوذ البريطاني. وعندما إندلعت الحرب العالمية الأولى, كانت لدى بريطانيا وقيادة جيشها ثلاث أهداف وضعتها نصب عينيها (ضمن مخططاتها الهادفة إلى تحقيق المقاصد السياسية للإستعمار البريطاني في الشرق الأوسط) وهذه الأهداف كانت كما يلي:

* الإبقاء على السيطرة البريطانية على قناة السويس والعمل على بقاء القناة مفتوحة.

** فتح مضائق الدردنيل.

*** إنقاذ ينابيع النفط في جنوب إيران وما يرتبط بذلك من أنابيب النفط الممتدة إلى الخليج الفارسي, والتي كان بقاؤها ومواصلة إستغلالها من قبل البريطانيين, مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة للأسطول البحري البريطاني بشكل خاص.

من هنا فما كادت الإمبراطورية العثمانية تعلن دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا, حتى بادر الإنكليز بعد ذلك بيوم واحد فقط, بالهجوم على المناطق التابعة للبصرة, وإحتلت الميناء الوحيد في المنطقة (الفاو). وفي 22/تشرين الثاني/1914م. تم إحتلال مدينة البصرة عاصمة الولاية (إحدى الولايات الثلاث التي تشكل منها العراق فيما بعد: (الموصل – بغداد – البصرة) وتم فصل الكويت تدريجيا من الأخيرة لتتحول فيما بعد بدورها إلى دولة مستقلة. وبذلك تم تأمين الحماية الكافية لمعمل تكريرالبترول في (آبادان) الواقعة داخل الحدود الإيرانية. هذا وقد لمح البيان الثالث الذي أصدره الضابط السياسي البريطاني (السير بيرسي كوكس) إلى حماية الحرية, الممتلكات والعقيدة الدينية لأهالي ولاية البصرة.وبذلك بدأت سلطات الإحتلال البريطاني تمارس الشؤون الإدارية في الولاية إبتدءا. لكن منطقة الإحتلال إتسعت رقعتها فيما بعد تدريجيا. ففي 12/آذار/1917م. تم إحتلال بغداد

أيضا.

وعلى أثر هذا الإنتصار العسكري مباشرة, تم تكليف بعض الضباط البريطانيين الأكفاء لتولي مسألة إيجاد إتصال مع القادة الأكراد. لقد تم إختيار الضباط المعنيين من بين صفوف الفئات التي كانت قد تدربت في الهند خصيصا لمثل هذ الأغراض, أو من العناصر التي كانت قد زارت منطقة كردستان في فترات سابقة. وما أن إحتلت القوات البريطانية مدينة كفري وضواحيها حتى تهيأ المجال للإتصال المباشر مع السكان الأكراد في السليمانية وكركوك على السواء. ولا ريب أن الشيخ محمود البرزنجي كان من أبرز الشخصيات الكردية في هذه المناطق, والذي كان الأتراك قد عينوه كحاكم على السليمانية بعد إنسحابهم من المنطقة, وسلموه الأسلحة والعتاد المتبقي.

وفي إجتماع عقده القادة الأكراد في هذه الفترة, تم الإتفاق على توجيه رسالة إلى القائد البريطاني في ميسوبوتاميا/ بلاد مابين النهرين, طالبوا فيها بتشكيل حكومة كردية مستقلة تحت الإشراف البريطاني. ولهذا الغرض تم توجيه رسالتين, نقلتا بواسطة مبعوثين خاصين. إلا أن إحدى الرسالتين وقعت في أيدي القوات العثمانية, أما الثانية فقد وصلت إلى الجهات البريطانية المعنية, وقد تضمنت ما يلي:

((لقد قادكم القدر إلى وطن الأكراد (كردستان) كمنتصرين. إن الأكراد لم يلمسوا أية منافع من السلطات العثمانية. كما أن هذه الأرض تعود للأكراد منذ آلاف السنين, ونحن نأمل أن تقروا بحقوق الأكراد وأن تمنحوا الحرية والإستقلال لكردستان. لا تجبروا الأكراد للمطالبة بحقوقهم بقوة السلاح واللجوء إلى الكفاح من أجل الحصول عليها وضمانها...)).

وفي هذه الفترة كانت الحرب العالمية الأولى تشرف على نهايتها تدريجيا, في الوقت الذي وصلت فيه القوات البريطانية إلى مشارف مدينة الموصل (عاصمة ولاية الموصل) في نهاية تشرين الأول, عندما تم الإتفاق على وقف النار بتأريخ 30/تشرين الأول/1918م. بين الحلفاء والدولة العثمانية على ظهر السفينة الحربية البريطانية (أجاممنون) في ميناء رودس, لينتهي بذلك العداء المسلح بين الطرفين المتحاربين, إعتبارا من 31/تشرين الأول/1918م.

لقد وصلت أنباء الإتفاق إلى منطقة الموصل في 31/تشرين الأول/1918, في الوقت الذي كانت القوات البريطانية ما تزال تبعد حوالي 3 – أميال عن مدينة الموصل. وفي 3/تشرين الثاني/1918, إحتلت القوات البريطانية مدينة الموصل, بعد أن أخليت المنطقة من القوات العثمانية, التي كان (علي إحسان باشا) يقودها, بناءا على أوامر صدرت إليها من الحكومة العثمانية. وقد بررت الحكومة البريطانية موقفها هذا إستنادا إلى المادة/7, من إتفاقية وقف إطلاق النار, والتي بموجبها يحق للحلفاء إحتلال المناطق الإستراتيجية الخارجة عن خط حدود وقف إطلاق النار, إذا كان أمن وسلامة قوات الحلفاء مهددا. وفي 8/تشرين الثاني/1918م. إرتفع العلم البريطاني على مدينة الموصل. وإستنادا إلى المادة 16 من الإتفاقية, كان على المعسكرات العثمانية في ميسوبوتاميا/ بلاد مابين النهرين وغيرها من المناطق أن تخضع لقيادة الحلفاء. وفي 2/تشرين الثاني/1918م. طلب السير وليم مارشال من علي إحسان باشا خطا فاصلا جديدا, والذي قدر له أن يقوم بدور خط الحدود الخاصة

بالدولة التي ستستحدث لاحقا (العراق), والتي باتت تضم: السليمانية – كويسنجق – آميدي – وزاخو. ومن الملاحظ أن المبعوث البريطاني (الكولونيل ليجمن), الذي تولى أمر التفاوض مع القائد العثماني علي إحسان باشا, تساءل عما إذا كان مصطلح (ميسوبوتاميا = مابين النهرين) يشمل ولاية الموصل أيضا؟!

وهكذا يتضح بأن إحتلال الإنكليز لمدينة الموصل قد اثار القلق بدرجة أكثر من بقية الأحداث الأخرى, ولكن مع ذلك أتاح الإحتلال للإنكليز ومن خلال إتفاقية وقف إطلاق النار, مجالات أرحب لحرية العمل بهدف تطبيق مخططاتهم الخاصة إزاء كردستان أيضاً. وفي الحقيقة فإن الطرفين (العثماني والبريطاني) حاولا أن يفسرا بنود الإتفاقية حسبما كانت مصالحهما تقتضي ذلك, دون الإلتفات أو الإهتمام إلى مصير الشعوب القاطنة في هذه المناطق وتطلعاتها الخاصة. وإستنادا إلى المادة 24 من الأتفاقية كان يحق للحلفاء أن يتدخلوا في كردستان الشمالية (الولايات الشرقية من الأناضول) حيث يقطن الأرمن كذلك, في حالة نشوب إضطرابات. وهذا ما كان له علاقة مباشرة بمصير الأكراد ووطنهم من جديد.

لقد أدت المباحثات التي أجريت بين الأكراد والبريطانيين إلى أن يرسل الحاكم العسكري البريطاني في بغداد, أحد الضباط البريطانيين (الميجر نؤيل) إلى السليمانية. وفي 1/تشرين الثاني/1918م. تم تعيين الشيخ محمود في إجتماع للقادة والشخصيات الكردية مع الميجر نؤيل كحاكم على (كردستان الجنوبية), وخصص له راتب بمبلغ(15,000) روبية. كما أصبح الميجر مستشارا له. وفي 1/كانون الأول/1918م. طار الكولونيل آرنولد ولسن بالذات إلى السليمانية لغرض تهنئة الشيخ محمود.

إلا أن الموقف البريطاني لم يبدي التجاوب المطلوب, فتغير الأشخاص والمسؤولين الإداريين كثيرا ما تكمن وراءه تغيرات في المواقف السياسية أيضا. فما كاد الميجر نؤيل ينقل ويستعاض عنه بالميجر سون, حتى تجلت إختلافات في الآراء بين الطرفين, والتي تصاعدت وتطورت لتتحول في النهاية إلى صراع مسلح, إنتهى بإبعاد الشيخ محمود إلى الهند, والذي مكث فيها إلى أن بدأت نشاطات الأتراك تتسع وتتصاعد بهدف إعادة سيطرتهم على ولاية الموصل. إن أسباب الخلاف يمكن إرجاعها بإختصار إلى أن الشيخ محمود لم يرتضي بالإكتفاء في أن يكون مجرد واجهة للبريطانيين, بل أراد أن يمارس السلطة والنفوذ قياسا بالوظيفة التي كان يتقلدها كحاكم على كردستان الجنوبية.

وهكذا نجد بأن كردستان باتت مقسمة بين ثلاث قوات أو كتل محتلة رئيسية (رغم أن الإحتلال كان في الواقع ذا طبيعة شكلية بالقياس إلى الأوضاع والظروف), فكردستان الجنوبية كانت تحت سلطة الإحتلال البريطاني, وكردستان الشرقية بقيت تحت سلطة الفرس, في حين أن كردستان الشمالية بقيت تحت الإحتلال التركي, هذا إلى جانب كون كردستان الغربية قد وقعت تحت النفوذ الفرنسي أولا وفيما بعد السوري. علما أن كردستان بقيت عمليا ولغاية عام 1923م. بدون أية سلطة مركزية أو نفوذ حكومي فعال تقريبا.

203- معاهدة الصلح في باريس 18/كانون الثاني/ 1919م. – 2/كانون الثاني/1920م. والمسالة

الكردية:

في الوقت الذي إنصرفت فيه الأطراف المنتصرة من صغيرة وكبيرة إلى التنازع والتنافس من أجل إقتسام المقاطعات والمناطق التي غنمتها في الحرب, مبررة دوافعها الإحتلالية والإلحاقية بشتى الأساليب والأعذار من قومية (عنصرية), تأريخية, إقتصادية, ودينية, كان الرئيس الأميركي ولسن على الطرف الآخر يخوض الصراع من أجل نقاطه الأربعة عشر. أي أن الكل كان منصرفا ومهتما بإيجاد أفضل الصيغ والأشكال المناسبة لضمان حماية مصالحه. ومنذ البداية سادت في المؤتمر (مؤتمر الصلح في باريس) محادثات مطولة وحادة بخصوص مسألة توزيع الممتلكات التابعة سابقا إلى الدولة العثمانية وألمانيا. غير أن المؤتمرين كانوا على الأقل يتفقون على نقطة واحدة, وهي عدم منح سكان هذه البلاد سلطة ممارسة حق السيادة بتقرير المصير بأنفسهم, بما في ذلك الرئيس الأمريكي ولسن, حسب ما يذهب إليه رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج, الذي يقول بهذا الصدد:

((فهو لا يعتقد بإمكانية منح هذه الشعوب حق تقرير المصير بصورة تامة, ذلك لأنها تحتاج إلى نوع من العناية والهداية من قبل الأصدقاء)).

وكان رئيس وزراء إتحاد أفريقيا الجنوبية (جنرال سموتس) قد أعد مسودة لائحة حول إتفاقية لتشكيل عصبة الأمم. اما فيما يتعلق الأمر بالمستعمرات, فإنه إنطلق من فكرة وجوب تجنب محاولة إيجاد قواعد وأسس شاملة لمعالجة مشاكل المناطق المعنية, نظرا لأن الممتلكات الألمانية والعثمانية السابقة والمسلوخة تفتقر إلى الإنسجام وتتواجد فيها إختلافات كبيرة من حيث النمو والتطور الثقافي, الأمر الذي يختلف من منطقة إلى أخرى وبين التطور النسبي أو التخلف الكبير على شتى الأصعدة في مناطق أخرى. وفي 14/شباط/1919م. صاغت لجنة عصبة الأمم مادة خاصة حول هذه المسألة بشكل إتفاقية, والتي تمت الموافقة عليها في مؤتمر الصلح بتأريخ 28/حزيران/1919م. بعد أن أدخلت بعض التعديلات الطفيفة عليها. وقد أصبحت هذه المادة تشكل جزءا من ميثاق عصبة الأمم (المادة/22من الميثاق) وتنص على ما يلي:

((في المستعمرات والمناطق, التي لم تعد بنتيجة الحرب تابعة لسيادة الدول التي كانت تخضع لها في السابق, والتي يعجز سكانها عن القيام بحكم أنفسهم في بلادهم ذاتيا, بسبب الظروف الصعبة في العالم المعاصر, يجب أن يطبق المبدأ القاضي, بأن رفاهية هذه الشعوب وتطورها, يعتبران وديعة مقدسة من ودائع المدنية. ويحوي هذا الميثاق على الضمانات اللازمة للقيام بهذا الواجب. إن الطريقة المثلى لتحقيق هذه المبادئ عمليا تكمن في تسليم الوصاية على هذه الشعوب إلى الأمم الراقية, والتي تستطيع بفضل إمكانياتها, خبرتها, أو موقعها الجغرافي, أن تكون مؤهلة لقبول تحمل مثل هذه المسؤولية, والتي تقوم بوصايتها هذه بإسم عصبة الأمم بإعتبارها منتدبة عنها. إن نوع الإنتداب يجب أن يختلف بحسب درجة رقي الشعب ومركزه الجغرافي وحالته الإقتصادية وما إلى ذلك من الأحوال. إن بعض البلاد التابعة إلى الإمبراطورية سابقا, قد بلغت درجة من التطور يمكن معها الإعتراف مبدئيا بكيانها كأمم مستقلة, على أن تستمد الإرشاد والمساعدة من دولة منتدبة حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على إدارة شؤونها بمفردها.

إن إعتبار رغبات هذه البلاد يجب أن يكون في المقام الأول من إنتقاء الدولة المنتدبة. أما الشعوب الأخرى , خاصة شعوب أفريقيا الوسطى, فهي في حالة تتطلب أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن إدارتها بصورة تضمن حرية المعتقد (على أن لا يخل ذلك بحفظ الأمن العام والأخلاق) وتضمن عدم تشييد الحصون والقواعد الحربية والبحرية وتدرب الأهالي تدريبا عسكريا لأغراض الشرطة والدفاع عن البلاد, وتأمين ظروف متساوية لتجارة الأعضاء الآخرين من الدول الداخلة في العصبة.

توجد عدى ذلك أراض كجنوب أفريقيا الغربية وبعض جزر المحيط الهادئ الجنوبي, التي يحسن إدارتها بقوانين حكومة الإنتداب, كما لو كانت جزءا لا يتجزأ من أراضيها, ذلك لقلة سكانها أو لصغر حجمها, أو لبعدها عن قواعد المدنية والحضارة, أو لإتصالها الجغرافي بالبلاد المنتدبة أو لظروف أخرى, مع الإحتفاظ بجميع الشروط المذكورة أعلاه فيما يتعلق بضمان سلامة هذه الشعوب ومصالحها. وعلى كل حال يجب على الدولة المنتدبة ان تقدم تقريرا سنويا لمجلس العصبة عن البلاد, التي أنتدبت عليها.

إذا لم تكن درجة السلطة وحق المراقبة والإدارة التي ستقوم بها دولة الإنتداب معينة بحسب إتفاق سابق بين أعضاء جمعية الأمم, وجب أن يشرع حالا في تنظيمها من لدن مجلس الجمعية. يجب أن تتكون لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية المقدمة من حكومة الإنتداب وفحصها, ولترشد مجلس العصبة بكل ما يخص المسائل التي تتعلق بتنفيذ الإنتداب)).

وهكذا نجد من الناحية النظرية, بأن لعصبة الأمم حق محاسبة الدول المنتدبة, ولها أن تقرر ألوقت الذي تنهي بموجبه الوصاية المفروضة على هذه المناطق وتمنحها حق إتخاذ القرارات الخاصة بها دون دعم أو مشورة من قبل دولة خارجية أخرى. هذا ولعصبة الأمم أن تسحب حق الإنتداب من دولة ما, مع أخذ رغبات السكان في المنطقة المعنية بنظر الإعتبار. ولكن في الواقع لم يتم مراعاة رغبات الشعوب المعنية إلا نادرا, إذ أن كلا من فرنسا وبريطانيا تجاهلت هذه الجوانب بصورة مفضوحة وعلنية, ذلك لأنه وحتى قبل الإعلان الرسمي عن تقسيم المناطق المنتدبة, كانت هاتان الدولتان تحكمان منطقة العراق وسوريا على سبيل المثال, كما لو كانتا قد نالتا حق الوصاية والسيادة على هذه المناطق فعلا! فقد تم عقد إتفاقيات بين الطرفين حول مسائل الحدود والإقتصاد, التي لا تنسجم بصورة كلية مع نصوص إتفاقية الإنتداب.

غير أن الإنتداب كنظام كانت له وظيفة أساسية أخرى, إتضحت جوانبها من أقوال اللورد كيرسن/البريطاني, بشكل دقيق وذلك بإعتبار الإنتداب: ((وسيلة لتوزيع الأراضي والبلدان المفتوحة بين المنتصرين)). أما رئيس وزراء الهند (ج.ل. نهرو) فقد وصف نظام الإنتداب وأهدافه بالشكل التالي: ((كإئتمان نمر مفترس على حراسة بعض الغزلان والأبقار)).

ورغم كل هذه الحقائق والسلبيات فإن بإمكان المرء أن يقول: بأن الشعوب التي حظيت بتلقي هذه الوصاية وشملت بنظام الإنتداب كانت بالفعل أسعد حظا من تلك التي حرمت منها, لأن التطور اللاحق من الناحية السياسية مكن هؤلاء المحظوظين في فترات لاحقة وبالتدريج من نيل إستقلالهم, وتلك حقيقة لا تنطبق على غيرهم من الشعوب. ذلك لأن الخلط والمزج أو الفصل والعزل, الذي

توجب على بعض الشعوب التعيسة الحظ أن تعيشه, والذي بموجبه أجبرت بعض الشعوب والبلدان على البقاء تحت نفوذ وسيطرة حكامها القدماء أو أجبرت على إستبدالهم بحكام أقل تمدنا وحضارة من الدول الأوربية الإستعمارية, ولكنهم بالمقابل أكثر عجرفة وغرورا من الأوربيين. وبذلك كتب على هذه الشعوب الضحية أن تعاني من إضطهاد مزدوج, لأن نفوذ الدول الإستعمارية ظل باقيا وإن كان خلف ستار إلى جانب نفوذ الحكام الصوريين الجدد. ومن بين الشعوب التي حكم القدر عليها أن تعيش مثل هذه الأجواء والظروف السلبية هو الشعب الكردي. الذي كان ومايزال مثالا حيا على هذه السلبيات, التي حالت دون تمتع بعض الشعوب والبلدان حتى بتلك القلة القليلة من الجوانب الإيجابية لنظام الإنتداب.

وبهذه الروح عقدت جميع معاهدات الصلح, بدون أخذ وجهة نظر الشعوب المعنية بنظر الإعتبار بشكل جدي. من هنا فلا جدوى عن الحديث حول حق الشعوب في تقرير المصير, سواءا كان ذلك بالنسبة للنموذج السوفيتي أو ما كان ينسجم مع مقترحات الرئيس ولسن. ويعلق أحد الوزراء البريطانيين السابقين (فيليب سنودن) على معاهدة الصلح في فرساي, التي مثلت النموذج المقتدى به لبقية الإتفاقيات المشابهة, بالشكل التالي:

((كان على الإتفاقية أن تتولى ترضية اللصوص المستعمرين والعسكريين. إنها ليست إتفاقية سلام, بل إعلان لحرب مجددة. وهي خيانة للديمقراطية ولضحايا الحرب. إن الإتفاقية تكشف الستارعن الدوافع الحقيقية للحلفاء)).

لقد سعى الأكراد, بعد الحرب العالمية الأولى, عن طريق المباحثات والإتصالات مع الحلفاء وبالأخص مع بريطانيا وفرنسا, للمطالبة بإستقلال كردستان. فمثلا نجد أن السيد طه , أحد أحفاد الشيخ عبيدالله نهري الشهير, يلتقي في بغداد بالمسؤولين البريطانيين, وإستنادا لبرقية موجهة من الممثل السياسي البريطاني في بغداد إلى سكرتير وزارة الهند في لندن, والمؤرخة في 12/أيار/1919م. نجد إنعكاسا لهذه المساعي, حيث ورد في البرقية ما يلي:

((وصل السيد طه إلى بغداد وقابلته لمدة طويلة... أعلن السيد طه أن غايته في القدوم إلى بغداد هي المطالبة بكردستان موحد – بضمنه كل أكراد إيران – تحت الحماية البريطانية. وقد أظهر خيبة أمل كبيرة عندما شرحت له أن لا يتوقع مساعدتنا في بلوغ غايته فيما يخص أكراد إيران. ومن مطاليبه كان: إصدار العفو العام, وخلق إدارات كردية عديدة ذات حكم ذاتي, وتقديم الحكومة البريطانية لمساعدات مالية, كما هي الحال في العراق)).

لكن يبدو أن الضابط الدبلوماسي العثماني القديم (شريف باشا) كان الأكثر مقدرة على الصعيد الدبلوماسي, لو جاز لنا أن نتحدث عن النجاح على الإطلاق. فشريف باشا كان أحد معارضي تركيا الفتاة, وترك المناطق العثمانية اسوة بالكثيرين من الأكراد بعد مجيء هؤلاء إلى سدة الحكم. وكان شريف باشا قد إختار باريس كمحل للإقامة. وفي عام 1914 حاول أن يجري مباحثات مع البريطانيين حول المسألة الكردية. وبعد الحرب تم إنتخابه كرئيس للوفد المرشح من قبل الجمعيات والهيئات الكردية كمبعوث إلى باريس للمطالبة بإستقلال كردستان أمام مؤتمر الصلح في باريس.

وكان شريف قد كسب دعم معظم المتنفذين من القادة الأكراد. ومن هؤلاء سيد طه, الذي كان له دور فعال لدى الكثيرمن المنظمات الكردية, وكذلك إسماعيل آغا شكاك (سمكو), الذي كان يسيطر بين الأعوام 1918 – 1930 عل أجزاء واسعة من كردستان الشرقية ويديرها بصورة مستقلة, إلى جانب الشيخ محمود البرزنجي, الذي كان يسيطر بين الأعوام 1918 – 1930 في فترات متقطعة على الكثير من مناطق كردستان الجنوبية, رغما عن أو بموافقة السلطات البريطانية كدولة منتدبة.

إن المزاعم القائلة بأن شريف باشا كان قد تلقى دعما بريطانيا في مساعيه هذه, عبر منع سفر وفود كردية أخرى إلى باريس, هو أمر لا يمكن الركون إلى صحته على الأرجح. علما أن السلطات البريطانية في بغداد عرقلت بالفعل سفر وفدين مبعوثين من قبل الشيخ محمود (ملك كردستان الجنوبية) أحدهما في بيروت والآخر في دمشق نحو باريس. هذا وقد سبق لنا وأن أشرنا إلى موقف السلطات البريطانية من سفر الوفد المصري إلى باريس برئاسة سعد زغلول. هذه المواقف وغيرها تظهر طبيعة السياسة البريطانية المتأصلة, والتي تقضي أصلا بمعارضة ذهاب وفود مثل هذه الحركات بصورة عامة إلى باريس, غير أن تواجد محل إقامة وسكن شريف باشا في باريس منذ فترة تعود إلى ما قبل إندلاع الحرب, هو الذي وفر هذه الفرصة وهذه الميزة, وهذا مالم يستطع البريطانييون أن يحولوا دون حصوله, الأمر الذي عز على وفود كردية أخرى.

وعلى أية حال فقد بذل شريف باشا جهوده قدر المستطاع لإيجاد إتصالات مع الوفود الأخرى ورجالات الدول الوافدة إلى باريس, فإلتقى في مارسيل, بالسير (بيرسي كوكس), الذي كان يعمل في ميسوبوتوميا = بلاد ما بين النهرين – العراق لاحقا, بتأريخ 3/حزيران/1918, كجزء من مساعيه للحصول على الموافقة البريطانية لتشكيل كردستان ذات إستقلال ذاتي. كما وجه بعدها عدة مذكرات ورسائل إلى جهات مختلفة, كما زار لندن لنفس الغرض. إلا أن المطاليب التي تقدم بها لم تكن منسجمة مع المصالح والمخططات البريطانية الخاصة بالشرق الأوسط. لذا وجه مساعيه فيما بعد لكسب دعم الفرنسيين, حيث إستقبله وزير الخارجية الفرنسي. وقد عرض شريف باشا مجددا إقتراحاته وطالب بكردستان مستقل ذو حكم ذاتي تحت الحماية الفرنسية هذه المرة.

وفي 20/أيار/1919 طلب شريف باشا من السفير البريطاني السير (لويس ميليت) في باريس أن يعلم بلفورد بالمقترحات الكردية, التي كانت تتضمن بإختصارتشكيل دولة كردية مستقلة, يكون شريف باشا أميرا عليها, وتعترف بها الحكومة البريطانية, في الوقت الذي تشكل فيه حكومة مركزية في كردستان, وهذه ستعترف بدورها بحقوق الزعماءالأكراد المحليين ونفوذهم في المناطق الخاصة بهم. وفي ذات الوقت تكون لبريطانيا اليد العليا في تنظيم الشؤون الإدارية, الإقتصادية والعسكرية. إلا أن البريطانيين لم يكونوا مستعدين لإجراء مباحثات بهذا الشأن. إن هذا الإقتراح يظهر المساعي الهادفة إلى تكوين مملكة كردية مستقلة, إنسجاما مع الطريقة البريطانية التي راجت بعد الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط وطبقت بالفعل في مناطق عديدة.

إن تحقيق مقترح من هذا القبيل كان سيجلب لكردستان أوضاعا مشابهة لأوضاع الدول والبلدان المشمولة بنظام الإنتداب, الذي أقرته منظمة عصبة الأمم, ويجعل باب الأمل مفتوحا في مسألة

إستقلال كردستان فيما بعد وبشكل تام, الأمر الذي تحقق بالفعل بالنسبة لعدة شعوب حصلت على مثل هذه المنطلقات, بدلا من أن تصبح ضحية للوصاية الأبدية لحكم الشوفينية التركية والعربية بشعاراتها وستاراتها المختلفة من إسلامية صورية وأخوة شكلية وغيرها.

وفي الواقع فإن هذه الفكرة كانت قابلة للتحقيق عمليا, حتى بدون الدعم البريطاني أو الفرنسي, فيما لو توفرت الوحدة الضرورية والتعاون اللازم والمتبادل بين الأكراد على الساحة الكردية بين الكتل والفئات الكردية المتنفذة, بدل أروقة المؤتمرات الدولية, كالذي إنعكس من خلال نشاطات الوفد الكردي في باريس بالشكل الذي شرح سابقا بإيجاز. علما أن الضرورة السياسية الآنية الملحة كانت تتطلب أن لا تبقى المساعي الدبلوماسية منفردة ومعزولة, بل كان يجب إستعراض هذا الإتحاد في الداخل لتكسب العملية زخما واقعيا فعالا بكل الطرق الممكنة, بما في ذلك إستعراض المواقف الموحدة بل والقيام بعمليات عسكرية مشتركة تحت قيادة كردية موحدة, بهدف خدمة أهداف وقضايا وطنية كردية صرفة ذات أبعاد ومعالم واضحة داخل كردستان بالذات, بدلا من أن تسود روح الإتكالية على وعود الغير. غير أن شيئا من هذا القبيل لم يحدث!

هذا وعلى الرغم من القضية الكردية حظيت ببعض العطف في مؤتمر الصلح, إلا أن التناحر والتناقض الموجود بين مواقف الدول الكبرى ومصالحها المتباينة من جهة وبين تعارض هذه المصالح مع المطاليب الكردية القومية من جهة أخرى, كانت كبيرة إلى درجة تعذر معها على الأكراد أن يتلقوا العناية والدعم الكافي والضروري لنجاح قضيتهم. فقد بقيت المسألة الكردية من الناحية الإجمالية بعيدة عن الأضواء, نظرا لأن قضايا قومية أخرى, كتكوين دولة أرمنية وغيرها, إستاثرت بالإهتمام ونالت بالفعل الأولوية في الحصول على الدعم والتاييد من قبل الدوائر المتنفذة في المؤتمر.

ويلاحظ بأن شريف باشا كان قد قدم مذكرة إلى مؤتمر الصلح بتأريخ 22/آذار/1919, لمح فيها إلى العراقيل والعقبات التي سيجلبها مثل هذا التجاهل لحقوق الأكراد المشروعة, فيما لو ألحقوا (وهم يمثلون الأكثرية) بدولة أرمنية, بعد أن إستند إلى مصادر غربية تثبت بأن أغلبية السكان في هذه المناطق بالفعل من الأكراد! كما أكد شريف باشا على ضرورة إنشاء دولة كردية مستقلة لضمان إستمرار تطور ونمو الشعب الكردي في المستقبل, مستندا في ذلك على ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي ولسن في نقاطه الأربعة عشر. وقد عزز شريف باشا مساعيه الحميدة هذه بهدف التوصل إلى تسوية مرضية بين الأكراد والأرمن بدون تدخل خارجي, ولهذا الغرض تم إجراء مباحثات مع الممثل الأرمني (بوغوس نوبار) أثناء مؤتمر الصلح بهدف التوصل إلى حل مشترك وتسوية العالق من المشاكل. وقد صدرت على أثر ذلك إتفاقية وقع عليها الطرفان بتأريخ 1919/12/20. وفي 1/آذار/1920 قدمت مذكرة مشتركة إلى مؤتمر الصلح مرفقة بخريطة.

ورغم كل هذه الجهود فإن النتائج بقيت بالنسبة للأكراد مخيبة للآمال, وبصورة عامة غير واقعية وغير موضوعية, ولا تساير التطورات العامة في العالم. فلقد كانت معاهدة (سيفر) التي تم التوصل إليها فيما بعد, بنحو أو بآخر إعلانا للحرب من جديد, بدل أن تكون بالفعل معاهدة صلح وسلام. وهذا

ما أثبتته التطورات اللاحقة في المنطقة. ولكن رغم كل هذه النواقص والعيوب, لابد للمرء بأن يذكر, بأنه وبدون شريف باشا ما كان بالإمكان (على الأرجح) أن يتم إسماع صوت الكرد وكردستان على الإطلاق في مؤتمر الصلح, لدى الكثيرين من رجالات الدول. وأغلب الظن أن الفضل يعود إلى شريف باشا كذلك, عندما أخذت معاهدة سيفر المسألة الكردية (رغم كل الجوانب السلبية التي لا يمكن تجاهلها) بنظر الإعتبار.

303- معاهدة سيفر (10/آب/1920):

كانت معاهدة سيفر, الفقرة الأخيرة في سلسلة من معاهدات الصلح, التي أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى, بهدف ضمان حماية السلام العالمي المزعوم. وقد وقعت المعاهدة من قبل بريطانيا, فرنسا, أيطاليا, اليابان, بلجيكا, اليونان, رومانيا, بولندا, البرتغال, جيكوسلوفاكيا, صربيا, كورواتيا, سلوفينيا, الحجاز (المملكة العربية السعودية), أرمينيا والدولة العثمانية. كما حضرت الولايات المتحدة المريكية بصفتها كمراقب, إلى جانب وجود وفد كردي.

لم يكن إهتمام المعاهدة منصرفا فقط لإيجاد صيغ قانونية لتقسيم الممتلكات العثمانية وحسب, بل أنها عملت جاهدة إلى جانب ذلك لتقطيع أوصال المناطق التركية ذاتها (تركيا المركزية), وإعتبرت بذلك كشبه مستعمرة.وإستنادا لنصوص المعاهدة, كان من المفترض أن تبقى منطقة تركية مساحتها حوالي (120,000) كيلومتر مربع. أي أنها تحولت إلى دولة قزمة مصغرة, مع حد أدنى من الإستقلال, وتعتمد من كل النواحي على الدول الإستعمارية المنتصرة.

لقد أحرجت المعاهدة موقف الأتراك إلى حد كبير, وربما إلى حد أكبر مما كانت عليه الحال إزاء الألمان وما كانوا يعانونه في أوربا, على أثر إنتصار الحلفاء عليهم وما فرض عليهم تبعا لذلك من المقررات التي نصت عليها معاهدة فرساي. أنظر الخارطة المرفقة أدناه (نقلا عن – بينويست).

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف, أستخدمت حركات التحرر لشعوب المنطقة المحرومة من الحقوق والخاضعة للدولة العثمانية, بما في ذلك الأرمن, الأكراد, بعد أن تنازلت الدولة العثمانية عن المناطق العربية, لتمرير مخططات الدول الكبرى الغربية. فبموجب المواد (88 – 93) من المعاهدة, وعد الأرمن بتأسيس دولة (أرمنية مستقلة), والتي كان من المتوقع أن يبين الرئيس الأمريكي ولسن حدودها, الأمر الذي حدث بالفعل في تشرين الثاني/1920م. وكانت هذه الحدود تشمل المناطق الممتدة بين البحر الأسود, إلى أرزنجان, فموش, فبدليس, وبحيرة وان. وهذا يعني المناطق التي كان الروس قد إحتلوها خلال الحرب العالمية الأولى. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى تحمل دور الدولة المنتدبة على هذه الدولة الأرمنية.

غير أنه وبهذه الطريقة, كان من المقرر ضم مناطق كثيرة ذات أغلبية كردية واضحة من حيث نسبة عدد السكان, إلى هذه الدولة الأرمنية المزمع إنشاؤها. الأمر الذي سبق لشريف باشا وأن نوه إليه وحذر من عواقبه, أثناء إنعقاد مؤتمر الصلح. غير أن سخاء الدول الإستعمارية على حساب الغير, أثبت فيما بعد بأنه عمل لا جدوى فيه, ولا يعدو أن يكون مجرد حبر أبكم على ورق أصم. ذلك لأنه ما كادت الإشتباكات المسلحة تتصاعد وتأخذ طابعا جديا, وإذا بالدول الإستعمارية الغربية تتخلى عن الأرمن وقضيتهم من الناحية السياسية, وتتركهم ليواجهوا مصيرهم بأنفسهم على إنفراد.

ولما كان الأرمن شعبا قليل العدد, سيما بعد المذابح التي أرتكبها العثمانييون بحقهم, حيث أبيد الألوف وأجبر الكثيرون على اللجوء إلى خارج حدود الدولة العثمانية في شتى ارجاء العالم على شكل موجات بشرية متعاقبة, لم تكن للأرمن بعد كل هذه المآسي فرص حقيقية للإنتصار فيما لو إعتمدوا على طاقاتهم وقدراتهم الذاتية الخاصة, دون الحصول على الدعم والمساعدة الجدية والمركزة من الخارج, أو من الشعوب المجاورة لهم. غير أن العلاقات بين الأرمن وغيرهم من الشعوب المجاورة لم تكن صميمية ولا وطيدة. وقد تجسدت هذه الحقيقة من خلال العلاقات السلبية السائدة بينهم وبين الجورجيين مثلا.

أما بالنسبة للأكراد فإننا نجد أنهم حرموا حتى من مثل هذه الظروف النظرية أيضا. فعلى الرغم من أن المعاهدة تنص على إيجاد نوع من الحكم الذاتي في بعض المناطق المحدودة من كردستان, ضمن المناطق التابعة للأناضول الشرقي, وخارج نطاق الحدود التي من المفروض أن تشملها حدود الدولة الأرمنية. أما بصدد كردستان الشرقية فقد أهملت كليا ولم تراعى في هذا المخطط أصلا, إستنادا إلى الزعم القائل بأن إيران لم تدخل الحرب, بل أنها بقيت على الحياد, وكمكافأة لها (إيران) على هذا الموقف المساير لمصالح الدول الإستعمارية, والحكيم من الناحية السياسية, فيما يتعلق بمصالحها الخاصة. فقد قررت هذه الدول الإستعمارية أن لا تمس السيادة الإيرانية الشكلية على الأقل.

غير أن هذه المنحة الضئيلة الشأن والقيمة, الممنوحة إلى الأكراد, كانت مقيدة بشروط تعجيزية ثقيلة وتحفظات مرهقة عديدة, جعلت أمر تحقيقها أمرا غير وارد سلفا. وهذه التحفظات والقيود هي: 1-

كان من المقرر إجراء إستفتاء شعبي, بعد إنقضاء سنة من الزمن على توقيع المعاهدة, لكي يتم التحقق من مسألة عما إذا كانت الأكثرية من سكان المناطق المعنية ترتضي الإنفصال عن الدولة العثمانية أم لا؟ ويتم إعلام عصبة الأمم بنتيجة الإستفتاء. 2- إذا إرتأة عصبة الأمم, بأن السكان المعنييون مؤهلون لنيل الإستقلال, وإذا أوصت العصبة بمنح مثل هذا الإستقلال, فإن تركيا تتعهد فورا بمراعاة هذه التوصية وتتنازل عن كل حقوقها في هذه المناطق. 3- إذا تحققت هذه الشروط فإن الحلفاء لا يمانعون في إنضمام وإلحاق أكراد ولاية الموصل بهذه الدولة الكردية.

لقد أساء أغلب الأكراد فهم نصوص هذه المواد, ونظروا إليها سهوا كعمل تحرري أو كنموذج للعدالة. ولقد بلغ الإفتخار لدى بعضهم بهذه النصوص المائعة حدا أطلقوا معه إسم (سيفر) على أطفالهم! ولكن يبدو أن المؤرخ الكردي محمد أمين زكي كان الوحيد من بين المعاصرين الأكراد, الذي فهم البعد الحقيقي للمعاهدة. ولأجل تقييم المعاهدة بشكل صحيح على ضوء المصالح القومية للأكراد, لابد من إستقراء أحداث تلك الحقبة في مجمل مناطق الشرق الأوسط وغيرها. وهنا نلاحظ مثلا, بأن إنتصار الحلفاء لم يكن ناجزا في كل النواحي والمناطق. إذ أن العقبات والعراقيل على طريق إحكام سيطرتهم على المنطقة بدأت تتصاعد بعد الإحتلال مباشرة, لتتطور بسرعة متزايدة في العشرينيات وما تلى ذلك من فترات, حيث خرجت مقاطعات عديدة بكاملها عن كل قواعد الضبط والربط. ولا ريب أن هذه الأحداث وتوقع نشوب المزيد من مثيلاتها في المستقبل القريب, أثر في تقديرات البريطانيين ومواقفهم, وهم المعروفون بمقدرة التلبس حسب تغيير الأوضاع بهدف المحافظة على مصالحهم وفق تغير الأوضاع, بهدف مواصلة التدخل والتأثير في مصير الشعوب الخاضعة لهم أطول فترة ممكنة.

فمنذ عام 1919 وما تلاه, سادت حركة نشيطة للمقاومة في كردستان الجنوبية, بالأخص في منطقة السليمانية وبهدينان (بارزان), وفيما بعد في جنوب العراق أيضا. هذا إلى جانب مقاومة البلاشفة الناجحة ضد غزو الحلفاء وقوات الثورة المضادة (البيضاء), وكذلك نشوء وتصاعد الحركة القومية التركية الجديدة بقيادة مصطفى كمال باشا...إلخ.

لقد كانت بريطانيا أحوج ما تكون إلى كسب الوقت, بالأخص في كردستان, الأمر الذي كان له علاقة مباشرة بالمشكلة الأرمنية والعراق وما تبقى من مناطق الدولة العثمانية (تركيا), بهدف وضع الأكراد فيما بعد أمام الأمر الواقع بعد أن تكون هذه الدول الأخرى قد تشكلت بالفعل. وكان الهدف من هذا الأسلوب منع الأكراد من أن يتخذوا بشكل موحد المبادرة لتقرير مصيرهم بأنفسهم, الأمر الذي تطلب حملهم على إتخاذ موقف الإنتظار والترقب أطول فترة ممكنة. ومن هنا تتشابه شعاراتهم مع الشعارات التي طالما رفعها الأتراك والعرب بوجه الأكراد في مناسبات عديدة مماثلة والقائلة: ((من حق الأكراد أن يحصلوا على كل الحقوق التي يطالبون بها, ولكن غدا وليس اليوم)). وهنالك العديد من الأدلة والقرائن التي تظهر بجلاء بأن الهدف من وراء مثل هذه الشعارات لم يكن مسألة جدية في الواقع. وسنذكر منها ما يلي على سبيل المثال:

*إن الأسلوب والطريقة التي كان من المقرر أن يجري على أساسها الإستفتاء الشعبي وحصر

الإستفتاء على منطقة صغيرة محددة بالذات, الأمر الذي لوحظ في مناطق أخرى أيضا, والذي على أساسه كان يجري تطبيق حق الشعوب في تقرير المصير وفق النموذج الغربي وتطبيقاته, بإعتباره وسيلة في خدمة المخططات الإستعمارية. ويعلق ردولف لاون على هذه الأساليب فيقول:

((وكما كان الحال بالنسبة لمعاهدة فرساي, فإن معاهدات الصلح الأربعة الأخرى عقدت على نفس النمط, إذ أن تطبيق حق تقرير المصير كان يجري بصورة منفردة ويشمل مناطق صغيرة, والتي كان مصيرها غير مهم بالنسبة إلى الدول المنتصرة, كما كانت عليه الحال في حوض كلاكينفورت حسب المادة/64, إلا أن هذا القرار حذف في معاهدة لوزان. علما أن تخطيط الحدود الوارد في المعاهدات الأربع المذكورة, كان قد تقرر بدون الإستفسار من السكان المحليين)).

* لم تتواجد في الفكر البريطاني أية مجالات لكردستان مستقل إطلاقا, الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال الإتفاقيات التي عقدتها بريطانيا حول تقسيم المناطق الكردية في نفس اليوم الذي تم فيه توقيع معاهدة سيفر بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا, حيث إستندت في ذلك التقسيم على معاهدة سيفر بالذات! وفيما بعد وعندما تزايدت قوة ونشاطات القوميين الأتراك, أبدا الحلفاء إستعدادهم لترضية الأتراك, أثناء مباحثات لندن, والتي أجريت في 21/شباط/1921 – 14/آذار/1921م. عن طريق إثارة التساؤل من جديد حول مصير ومستقبل المناطق الكردية, معلنين: ((إستعدادهم للتباحث حول تغيير إتفاقية سيفر فيما يتعلق الأمر بكردستان, على أساس الأمر الواقع)).

* أما بالنسبة لكردستان الجنوبية, فقد تراكمت الدلائل المشيرة إلى نية بريطانيا في إلحاقها بالدولة الحديثة النشأة (العراق). وكان لويد جورج يرى أثناء الحرب العالمية الولى بأنه: ((لايمكن طرح مسألة مؤتمر الصلح, قبل أن يتم إحتلال العراق وسوريا)). ويبدو أن كردستان الجنوبية كانت مشمولة بهذه المخططات أيضا. ثم جاءت عملية تشكيل الدولة العربية في العراق, والتي أعد لها خطوة بخطوة وفق منهج مدروس ومن خلال ممارسة جملة من النشاطات المتعددة الجوانب, التي إهتمت وحرصت على ضم كردستان الجنوبية إلى هذه الدولة طوعا أو كرها. بعكس الحال في المناطق الكردية, حيث إتبع الإستعمار البريطاني خطة مدروسة أيضا, لكنها إستهدفت الحيلولة دون تواجد أي أساس أو قاعدة من شانها أن تؤدي في المستقبل إلى تشكيل دولة كردية مستقلة.

إذن فقد كان من المتوقع بأن تصطدم السياسة البريطانية مع مصالح الترك والكرد على حد سواء, وتتسبب في إيجاد ردود فعل سلبية من الطرفين (على الأقل جزئيا), الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوب مقاومة مسلحة. وهذا ما حصل بالفعل, رغم أن الفوارق بين الحركتين (الكردية والتركية) كانت ومنذ البداية كبيرة.

فالأتراك بقيادة كمال أتاتورك, كانوا أكثر تنظيما, ولهم أهداف واضحة ومعلومة. إلى جانب مواصلتهم للدرب الذي سلكوه بدون إلتفات إلى أية دعاية خارجية, والتي عجزت في أن تؤثر في مواقفهم, ولم تولد لديهم أية شكوك أو تردد في الأهداف التي إختاروها لأنفسهم. لقد إتبع الأتراك خطتهم الهادفة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من حطام الإمبراطورية العثمانية المنهارة. وهذا كان يستوجب تشكيل دولة تركية حديثة على تلك الأنقاض.

أما الأكراد فإن هذه المزايا كانت مفقودة كليا. ومن هنا فإن حركة المقاومة الكردية أوكلت أمر قيادتها إلى الأتراك, في الوقت الذي كانت القاعدة والجنود يتشكلون من الأكراد, بالأخص في المراحل الأولى. ولا غرابة أبدا في تضمن في النهاية مصالح الأتراك القوميين فقط, طالما كان توجيه الحركة وإدارتها إجمالا (رغم بعض الإستثناءات) مرهونا بكوادر تركية على الصعيد السياسي والعسكري معا.

يقول المؤرخ الكردي محمد أمين زكي في معرض إنتقاده لمعاهدة سيفر ما يلي:

((وأخيرا أمضيت معاهدة سيفر في سنة 1920, فكان من مقتضاها تأليف حكومة أرمنية في ولاية (طرابزون – أرضروم – وان – وبدليس). (المادة/8 -93). أما بالنسبة للأكراد فإننا لا نجد في هذه المعاهدة سوى إشارة إلى إنشاء نوع من الحكم الذاتي للأكراد, الذين يقطنون في المنطقة الوهمية التي تصوروها في شرقي الفرات وجنوب أرمينية المنشأة حديثا. محدودة ببلاد تركيا وسوريا والعراق. إلا أن هذا الإنعام الباهر من مؤتمر الصلح, على الشعب الكردي التعيس كان مقيدا بشروط وتحفظات قوية وشديدة...وخلاصة القول أن القضية الكردية لم تكن سوى مداورات سياسية وموضوع مساومات رخيصة ليس إلا.

وهذا المؤتمر العالمي, الذي كان يتمشدق بكلمات العدل والإنصاف والعمل على إنقاذ الشعوب المحكومة وتحريرها, أثبتت بأجلى برهان وأسطع دليل, أمام الإنسانية جمعاء, أن هذه الكلمات جوفاء لا معنى لها ولا مدلول في عالم السياسة والواقع, وأنها لم توضع إلا للتغرير بالأمم والشعوب وخداع الجماعات البشرية كلها, وأن الصرخات التي كانت تصدر من أعماق قلوب المظلومين والمضطهدين من الشعوب والجماعات, طالبين حقوقهم الطبيعية والسياسية, لم تصل إلى ضمير السياسة العامة قط, إذ وصل الأمر بأعضاء هذا المؤتمر أن يقدموا أربع ولايات كبيرة إلى مليون أو إثنين من الأرمن, في الوقت الذي لم ير هؤلاء الأعضاء, الشعب الكردي, الذي ينيف عدده على بضع ملايين جديرا بحكم وطنه وبلاده.

فهذه الإهانة التي لحقت وجه العدالة والإنصاف البشري من قبل مؤتمر الصلح العالمي, كانت جديرة بأن تكون درسا قاسيا من دروس التأريخ وعبرة بالغة من عبر الدهر لطلاب الحقوق والعدل.

ولسنا نجهل الأسباب والعوامل التي حملت أخيرا بعض الجمعيات الكردية – تلك الجمعيات التي كانت بالإستانه ولم تكن غايتها الإشتغال بالسياسية. ولكن مهما كانت هذه العوامل والأسباب, فإنه يجب أن يعرف رجال هاته الجمعيات التي إنقلبت سياسية, لماذا يلتفت إليهم مؤتمر الصلح أحيانا, ومن هم أصدقاؤهم الحقيقيون؟ فإذا لم يكونوا يعرفون ذلك فكان من الواجب عليهم أن يعرفوه من منطق الحوادث ووقائع التأريخ. ثم ماذا كانت غاية أوربا وغرضها من مسألة (الولايات الشرقية) التي كانت تشتد يوما بعد يوم, بعد نشاط الجمعيات الكردية السياسي ومحاولتها الدبلوماسية, لن تكون منتجة ولا مسموعة لدى أوربا, إلا إذا كان مؤديا إلى هذا الغرض الأوربي. لذلك كان من البديهي أن تظهر هذه المساعي والمحاولات الحقيقة المرة ظهورا بينا.

ومما هو جدير بالأسى والأسف, ان هذه اللطمة السياسية ,التي نزلت بالساسة الكرد, لم توقض البعض منهم من الغفلة التي كانوا وما زالوا يغطون فيها, ولم تحملهم على الإستغفار لما إرتكبوا, بل أن إحدى هذه الجمعيات الكردية, لم تتورع من أن تشترك مع الجمعية السياسية الأرمنية, في الأعمال السياسية إبتدءا من سنة 1925م.

والخلاصة أن هذه المعاهدة لم تقم منها قائمة قط, لأن إنتعاش (التركي الميت) وإستعادته الحياة والنشاط وإندحار الجيش اليوناني المغير على الأناضول, بعد إنسحاب الجيش الفرنسي من (أظنة) وتفاهم الحكومة الفرنسية مع حكومة أنقرة, كل ذلك جعل المعاهدة ساقطة لاغية, وحلت محلهات سنة 1923, معاهدة لوزان القاضية بموت كل من (أرمينية المكبرة) و (كردستان المصغرة) والمقيدة, فذهبا وكأنها فقاعات الماء التي لم تلبث طويلا. وإنحصرت القضية الكردية بعد ذلك في مسألة (الموصل) فقط ...)).

ولكن على الرغم من كل هذه الجوانب السلبية, فإن لمعاهدة سيفر جوانب إيجابية أيضا, بإعتبارها كوثيقة دولية وتأريخية وكقاعدة قانونية لتدويل المسألة الكردية في المستقبل, إذا واتت فرصة مناسبة. وبهذا الصدد يقول باسيل نيكيتين ما يلي:

((رغم أن معاهدة سيفر بقيت حبرا أبكما على ورق أصم, فلا شك في انها مرحلة خطيرة في تطور القضية الكردية. فلأول مرة في التاريخ أصبح تدويل القضية الكردية أمرا لا مناص منه)).

403- سنوات الفراغ السياسي في كردستان (1918 – 1923):

بعد أن وضعت الحرب أوزارها وما تلى ذلك من فترة زمنية زادت عن بضع سنوات, سادت في كردستان والمناطق المجاورة لها الفوضى لإنعدام سلطة مركزية فعلية, الأمر الذي ولد فراغا سياسيا. لقد كانت كردستان من الناحية العملية حرة, لأن إنعدام وجود حكومة فعالة , ليس فقط داخل المناطق التابعة للإمبرطورية العثمانية وحسب بل وفي إيران أيضا, يسر أمر ظهور هذا الواقع السياسي في كردستان, في الوقت الذي كان فيه العرب ما يزالون بعيدين عن مرحلة تشكيل الحكومات العربية الخاصة بهم. هذا وقد كان الروس في هذه المرحلة الفترة وبعد إندلاع ثورة أكتوبر في موقف دفاعي محظ. اما البريطانيين وإلى حد ما فرنسا أيضا, فقد كانوا من أنشط الكتل السياسية وأكثرها فاعلية في مستعمراتها المتعددة والمتباعدة, الأمر الذي حد من قابليتها أيضا إلى حد بعيد أيضا, كما أثبتت الأحداث اللاحقة .

وفي هذه الفترة كان الشرق الأوسط يعيش مرحلة المخاض والتطور الهادف إلى تكوين دول قومية مع تباين في الفرص المتاحة للنجاح بالنسبة للشعوب المختلفة, وتباين مستويات الدعم المقدم من أطراف خارجية. إن الوضع السياسي, الذي تبلور من خلال تطورات المرحلة هذه, يهم دراستنا, لأن التحول والتغيير الذي حصل في هذه الفترة ما زال قائما. وأن آثاره ستمتد إلى ما شاء الله من الفترة الزمنية المقبلة كذلك. إن المبدأ الأساس الذي أسهم في صياغة هذا الوضع, هو بحد ذاته الذي بلور مصير الشسعب الكردي ووطنه كردستان أيضا, بالشكل المعروف الآن. ولذا فمن الضروري أن

نلمح ولو بإيجاز إلى هذا التطور السياسي الخطير, بالأخص في تركيا – إيران والعراق.

أ – الأكراد:

من الملاحظ بأن الأكراد كانوا يفتقرون إلى نشاطات وفعاليات سياسية هادفة, تسعى في النهاية إلى إنشاء وتكوين (مجلس وطني أو برلمان) وما إلى ذلك من الهيئات السياسية, التي تعكس نوعا من وحدة الفكر والهدف بالنسبة لغالبية أبناء الشعب الكردي نحو الداخل والخارج عل حد سواء. وكان عليها أن تضم الشخصيات والقادة الأكراد المعروفين آنذلك كالشيخ محمود وسيد طه...إلخ.

وكان من الواجب على هذا المجلس أن يتولى مسؤولية تشكيل حكومة كردية مستقلة, ويعلن بالتالي إستقلال كردستان. ومن خلال مثل هذه الإجراءات فقط كان بالإمكان تصور إجراء مباحثات ومفاوضات ناجحة مع الكتل السياسية والقوى الأخرى, التي كان يجب وضعها أمام الأمر الواقع.

لقد تواجدت كميات كافية من السلاح, التي حصل الأكراد عليها بأساليب مختلفة خلال الحرب العالمية الأولى, التي كانت كردستان واحدة من ساحاتها الرئيسية الدامية. لقد كان الأكراد قادرين فعلا عن الدفاع (بصورة مشتركة) عن كردستان المستقلة, الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال العمليات العسكرية المختلفة, التي تولوا أمر القيام بها, بدون خطة أو هدف واضح الأبعاد والمعالم, بل ولسوء الحظ في الغالب في خدمة أطراف أجنبية!

ومن الناحية السياسية, فإن الأوضاع القائمة في تلك الفترة كانت مشجعة للغاية, نظرا لأن بقية القوى السياسية كانت تعاني من الضعف وقد أنهكتها الحرب, بالإضافة إلى معاناتها من أزمات مختلفة وتفتقر بدورها إلى الوحدة والإنسجام. أما على هذ الصعيد , فإن وجود حكومة وطنية كردية ذات قدرة ونفوذ فعلي في كردستان الكبرى, كانت ستكون أقدر على الحصول على إنجازات مختلفة على شتى الأصعدة, بالقياس إلى قيادات قبلية متفرقة الصفوف, بما في ذلك مسألة الخلاف القائم بين الأكراد وبريطانيا حول قضايا النفط. غير أن شيئا من هذا القبيل لم يحدث! فقد إتبع الأكراد بصورة عامة المقترحات والنصائح البريطانية, وعملوا بتوصياتها, الداعية للإنتظار ووجوب الثقة بهم بشكل خاص وبالحلفاء بشكل عام!

أما الأتراك المنقسمون على أنفسهم بين موالين للسلطان وآخرون يوالون حركة مصطفى كمال باشا, فلم يبخلوا هم بدورهم أيضا بمنح الوعود جزافا للأكراد مقرونة طبعا بوجوب الإنتظار. بل أنهم زايدوا أحيانا على وعود البريطانيين. فعندما جرى الحديث بعد معاهدة سيفر عن الحكم الذاتي لجزء من كردستان, أعلن كمال أتاتورك, بان مستعد لمنح ألكراد حقوقا أكثر من تلك الواردة في المعاهدة, طبعا وكالمعتاد بعد إنتهاء حرب التحرير والإستقلال. لذا يتوجب على الأكراد وحتى ذلك الحين أن يتعاونوا مع الأتراك!

وعلى ضوء هذا المخطط وإنسجاما معه, كانت الصحف ووسائل الإعلام التركية تنشر الأخبار حول الخطر المحدق (بالإسلام), وتتحدث عن التأريخ المشترك, وتناشد الضمير والكرامة الكردية, وتنشر وجهة النظر القائلة بأن الأخلاق والقيم الكردية الحميدة, سوف تحول دون تخلي الأكراد عن الأتراك

في حالة نشوب الصراع!

لقد أثمرت هذه الأساليب, وفعلت فعلها في الرأي العام الكردي الساذج. لذا نجد مثلا أحد الزعماء الأكراد المعروفين في كردستان الشمالية (الشيخ عبدالقادر) يدافع عن فكرة الحكم الذاتي لكردستان داخل الدولة العثمانية ويبررهذا الموقف قائلا: بأن إتخاذ موقف معاكس لذلك يعتبر غير مشروع, ويتناقض مع أخلاق الأكراد, فيما لو تخلوا عن الأتراك في مثل هذه الظروف الحرجة, ويعلنوا الإستقلال, سيما وأن الأتراك قد وعدوا بمنح الحكم الذاتي للأكراد. وإذا لم ينجز الأتراك وعدهم المقطوع فإن في مقدور الأكراد رغم ذلك أن يحصلوا على حقوقهم بالقوة!

ومن الطريف حقا أن نلاحظ بأن يعلن كمال أتاتورك بعد وصوله إلى مركزالقوة الذي كان ينشده في إحدى مقابلاته الصحفية ما يلي: ((إن رجل الدولة الذي يحتاج إلى دعم الدين, ليمارس السلطة وليستطيع أن يحكم بين شعبه, هو إنسان جبان)).

وهكذا نجد بأن وحدة الصف ووحدة الهدف الكرديتين المطلوبتين في هذه الظروف المناسبة والحاسمة لم تتحقق, وبدلا من ذلك تشكلت ثلاث كتل رئيسية بصورة عامة: واحدة منها في كردستان الجنوبية, والأخرى في كردستان الشرقية والثالثة في كردستان الشمالية. إلا أن هذه الكتل كانت منقسمة على نفسها أيضا, وتحاول أن تتغلب على الصعوبات والمشاكل التي تواجهها على إنفراد. وقد فاتتها حقيقة أن الشعوب والكتل السياسية المجاورة لها كانت تسعى بكل السبل لتشكيل دول مستقلة ذات سيادة, خاصة بها. ورغم حقيقة أن لكل هذه المجموعات المجاورة مصالحها الخاصة, والتي تختلف في بعض المجالات والجوانب عن مصالح الأطراف الأخرى, إلا أن هنالك نقطة مشتركة بينها جميعا, وهي كونهم يعارضون ممارسة الشعب الكردي لحقه في تقرير المصير, ولا يريدون أن ينال الأكراد حقوقهم القومية المشروعة, عبر تعاونهم على الإثم والعدوان.

فعندما كان الشيخ محمود يقاتل في السليمانية ضد الإنكليز في عام 1919م. جاء السيد طه إلى بغداد ليتفاوض مع البريطانيين حول موضوع كردستان موحد! وبالمقابل عندما كان سيد طه وإسماعيل آغا شكاكي (سمكو) يريدان تشكيل جبهة موحدة ضد الأتراك في عام 1922م. ويطلبون التعاون من أجل مقاتلة الأتراك, الأمر الذي دفعهم لطلب الدعم من شيخ محمود, الذي رفض هو الآخر أن يستجيب للطلب!

وفي معرض الحديث عن هذه الحوادث والتطورات الخطيرة في تأريخ الكرد وحركتهم التحررية الكردستانية, لابد لنا من أن نسأل عما إذا كانت وحدة شعب أو قومية من القوميات ضرورية فقط في حالة محاربة عدو محدد الهوية ولفترة زمنية محددة هي الأخرى بالذات؟ أم أن هذه الوحدة يجب أن تنشد وتعتبر من أبسط البديهيات الضرورية لمواجهة كل قوة معادية غاشمة, في كل زمان ومكان, طالما كانت هذه القوة تهدد الحقوق والمصالح القومية والطبيعية المشروعة لشعب من الشعوب؟!

غير أن سوء الطالع لم يقف عند هذا الحد, بل تعداه إلى ما هو أسوء وأمر, ذلك لأن ما رفض الأكراد القيام به لأنفسهم, قام به الآخرون ليحفظوا مصالحهم الخاصة ويتجاوزوا في المراحل التالية

على حقوق الآخرين أيضا. والأنكى من ذلك كله أن الأكراد ساعدوهم على تحقيق مآربهم هذه!

لقد أثبتت شعوب أخرى في ظروف مشابهة عن بعد نظر أفضل مما أبداه الأكراد وكتلهم السياسية في هذه المرحلة الحرجة ومثيلاتها, وموقف الشعب النمساوي بعد الحرب العالمية الثانية, جدير بالإقتداء بهذا الخصوص, حيث أن الأحزاب السياسية النمساوية المختلفة الأهواء والمشارب, وحدت جهودها في سبيل حل مشاكل بلادهم, بالرغم من أن بلادهم كانت مقسمة بالفعل إلى أربعة مقاطعات بين قوات الإحتلال الأجنبي: سوفيتية – أمريكية – بريطانية وفرنسية. وتكللت جهودهم في النهاية بالنجاح, حائلين بذلك دون تقسيم البلاد وإن كانت محتلة, عبر إتصال كل حزب بجهة محتلة معينة, الأمر الذي كان سيكرس الإحتلال. فما أجدر بشبيبة كردستان أن تقتدي في وقتنا الحاضر أن تتعض بهذه التجربة وأن تأخذ العبر من هذه التجربة الإيجابية وترفض التحول إلى لعبة بأيدي الأجانب والمحتلين. وما ضاع حق ورائه مطالب.

ب – الأتراك:

بعد إنحلال الإمبراطورية العثماني وهزيمتها في الحرب العالمية, إتضح لبعض القادة الأتراك, بأن الطريق الوحيد للمحافظة على إستقلالية الأجزاء المتبقية من الإمبراطورية القديمة وضمان المحافظة عليها, لا يمكن بلوغه إلا عن طريق منظمة ليبرالية تمارس نشاطها في منطقة كردستان الأناضول. ولهذا السبب فعندما كلف مصطفى كمال باشا بعد وقف إطلاق النار في مدروس, من قبل السلطان بأن يذهب إلى شرقي الأناضول (كردستان), دعى كمال باشا إلى إقامة وحدة كاملة بين المسلمين لإنقاذ الوطن! غير أنه من الثابت بأنه لم يكن هنالك من شعوب إسلامية تستطيع سماع هذا النداء داخل مخلفات الإمبراطورية العثمانية غير المحتلة, بإستثناء الأكراد وبقايا القطعات العسكرية العثمانية فيها (الأتراك).

لقد أعقب ذلك نشاطات سياسية واسعة ومحمومة. إذ أن مصطفى كمال باشا دعى إلى إقامة تظاهرات شعبية, وتكوين تجمع وطني في 21/حزيران/1919م. والذي أمكن تشكيله بسرعة فعلا. وفي 23/أيلول/1919م. عقد المؤتمر الوطني, للأناضول الشرقية في أرضروم أول جلسة له وأعقبتها جلسة أخرى في بداية أيلول 1919 في سيواس, حيث تقرر قطع العلاقة مع حكومة إسطنبول من قبل اللجنة الممثلة والخاصة بالمؤتمر بتأريخ 11/أيلول/1919. وفي كانون الأول/1919 تم نقل البرلمان إلى أنقرة. وفي 28/كانون الأول/1920 تمت المصادقة في البرلمان بالإجماع على اللائحة المسماة (بالميثاق الوطني). وبعد أن تم حل البرلمان القديم, جرى إفتتاح (المجلس الوطني) برئاسة مصطفى كمال باشا في أنقرة بتأريخ 23/نيسان/1920, الذي أقسم يمين الولاء على (الميثاق الوطني). وفي 7/حزيران/1920 صدر قانون وبموجبه تم إلغاء كل القرارات الصادرة من حكومة إسطنبول, وبذلك حيل بينها وبين المصادقة على معاهدة سيفر, حيث أن هذه المصادقة كانت قد إصطدمت بمعارضة حكومة القوميين في أنقرة, التي أعلنت في أواخر كانون الثاني/1921, حل حكومة إسطنبول, معتبرة بذلك نفسها الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا.

وقد أعقب كل هذه النشاطات السياسية الواضحة الأبعاد والأهداف, والتي إنعكست في التوعية

الجماهيرية عبر وسائل الإعلام لحشد الطاقات الجماهيرية بهدف كسبها إلى جانب كتلة مصطفى كمال باشا بالتدريج وعلى مراحل متتالية, من خلال القيام ببعض العمليات العسكرية والحربية أو مجرد إستعراض القوة من جانب القيادة الجديدة. كل ذلك إستوجب بالتالي وبالضرورة تمهيد الأوضاع لكسب الإعتراف الدولي بحكومة أنقرة, بعد أن وضع الرأي العام أمام الأمر الواقع, الذي كان وليد كل الخطوات المدروسة والحاسمة. ولا ريب في أن التصميم ومواصلة النضال بكافة أشكاله لبلوغ الأهداف المنشودة من قبل القيادة الجديدة, كان أحد العوامل الهامة لإنتصار التيار القومي التركي الجديد, إلى جانب بعد نظرهم السياسي طبعا. ولأسباب تأريخية تمكن القوميون الأتراك من إستغلال العوامل التالية لبلوغ أهدافهم:

1- إستياء الأكراد المبرر من موقف الدول الغربية الكبرى المبهم إزاء قضيتهم العادلة وخوفهم من إنتقال السلطة إلى الأرمن والعرب بدون أن يجلب هذا التغيير أي إمتيازات لهم, إلى جانب فرقة الأكراد أنفسهم وإفتقار قياداتهم إلى خطط مشتركة واضحة وإلى التصميم المطلوب في مثل هذه الصراعات وثقتهم التي لا تتزع إلى حد السذاجة بالدين الإسلامي وكل من ينادي بإسمه. كل ذلك يسر للقوميين الأتراك تمرير مخططاتهم الخاصة.

2- التناقض الموجود بين الحلفاء الغربيين والإتحاد السوفيتي, الذي كانت له خلفيات تأريخية وأيديولوجية في نفس الوقت, دعم مخططات القوميين الأتراك.

3- التنافس الحاد بين الحلفاء وتزايد صعوباتهم من أجل الإحتفاظ وإعادة السيطرة الفعلية على مستعمراتهم الواسعة والمنتشرة بين مختلف القارات.

هذا ولعل من الجدير أن نلمح هنا إلى الدور الفعال, الذي لعبه الشعب الكردي المغرر به من أجل نجاح حركة المقاومة التركية. ويعلق أحد الكتاب الروس على هذا الموضوع فيقول:

((لقد برهن الأكراد فعلا أثناء ثورة الكماليين تضامنهم الوثيق مع الثورة التركية ضد الأجانب. ففي مؤتمر قادة الحركة الوطنية المنعقد في نفس الوقت الذي عقد فيه مؤتمر الكماليين المسمى (بمؤتمر الدفاع عن الحق), قرر مؤتمر قادة الحركة الكردية, العطف على الحركة الكمالية والتعاون والتضامن الوثيق مع الحركة القومية والتحررية للشعب التركي. وإيفاءا لتعهدات المؤتمر فقد شكلت القطعات الكردية المسلحة القسم الأساسي من الجيش التركي أثناء محاربة البريطانيين والفرنسيين واليونانيين الغاصبين)).

هذا ومن الملاحظ بأن(54) مبعوثا كرديا كان قد شارك في المؤتمر الوطني, الذي عقد في أرضروم, والذي تقرر فيه محاربة الأرمن. لقد شكل جيش كردي تولى قيادته بعض الأتراك ضد المنشفيك في جورجيا, وضد الطاشناق في أرمينيا. (وكان هذان الطرفان قد أسسا دولتين هزيلتين يتلاعب بمصيرهما الجيران الأقوياء). وقد أعقب ذلك إنتصارات أولية, ذات أهمية سياسية وعسكرية ومعنوية/نفسية, لأنها رفعت من معنويات الأتراك المنهارة, وحررت حركتهم من جبهة حساسة في الشمال الشرقي. وهذا ما أتاح للأتراك فرصة إيجاد إتصال مباشر مع البلاشفة, الذين كانوا بدورهم

ومنذ إندلاع ثورة أكتوبر, يواجهون مقاومة عناصر الثورة المضادة و في شكل حرب أهلية عنيفة لا هوادة فيها, إلى جانب إضطرارهم لخوض حرب دفاعية ضد الحلفاء ومعاناتهم من الأزمات الإقتصادية الناتجة من الحصار الإقتصادي المفروض عليهم.

إن مقاومة البلاشفة وأيديولوجيتهم كانت بكل تأكيد ذات أثر لا يستهان به على بقية الحركات القومية والتحررية في المنطقة. هذا إلى جانب أن الدوافع العملية الواقعية جعلت من دعمهم للحركة الكمالية أمرا مفيدا لهم أيضا, بهدف تقليل الضغوط الممارسة ضدهم ومنع فتح جبهة جديدة ضدهم.الأمر الذي يخفف بالتالي من ثقل الأعباء الملقاة على عاتقهم من أوجه متعددة. وقد إنتهى الأمر بعقد إتفاقية, تم بموجبها تحديد الحدود بين الطرفين, وبذلك حازت الحكومة الجديدة في أنقرة على أول إعتراف دولي بها كسلطة شرعية. وتنص المعاهدة المعقودة في 16/آذار/1921م. بين أمور أخرى, على أن الطرفين لن يرتضيا سلاما يتم فرضه بالقوة. إن الدعم السوفيتي في هذه المرحلة بالذات كان أمرا لا يمكن التعويض عنه بسهولة على شتى الأصعدة, ذلك لأنهم زودوا الأتراك بالسلاح الذي كانوا بأمس الحاجة إليه لمواصلة القتال بفاعلية. ففي عام 1920 تم تسليم(39,000) بندقية, مع (63) مليون طلقة, و (54) مدفع مع عدد كافي من العتاد, إلى جانب (20,000) قناع مضاد للغازات السامة...إلخ.

أما الصراع ضد الوجود الفرنسي, فقد إنتهى بإنتصار القوميين الأتراك, وفي 20/تشرين الأول/1921, تم التوقيع على معاهدة أنقرة, التي جلبت لتركيا إمتيازات جديدة بصدد المسائل الحدودية, وعمقت الخلافات بين الحلفاء. وعلى أثر هذه التطورات غيرت فرنسا سياستها في الشرق الأوسط, ففي موضوع مشكلة الموصل بات على الإنكليز أن لا يحسبوا للدعم الفرنسي أي حساب.

كما أن إنتصار الحركة التركية الجديدة, على اليونان أجبر القوى الخارجية من خلال إتفاقية وقف إطلاق النار في (مودانا) بتأريخ 11/تشرين الأول/1922م. على الإعتراف بالحكومة الجديدة.

على أثر هذه التطورات الجديدة لم يبق أمام الحكومة الجديدة في الواقع موضوع خارجي هام ومفتوح بإستثناء مشكلة الموصل الحساسة, بالأخص لعلاقتها المباشرة بموضوع النفط في منطقة الموصل, التي كانت تحت السيطرة البريطانية. وكان الميثاق الوطني, الصادر في أنقرة قد لمح في مادته (1) إلى هذه القضية قائلا:

((إن مصير أجزاء الإمبراطورية العثمانية, التي تقطنها أغلبية عربية, والتي كانت تقع عند توقيع الإتفاقية الخاصة بوقف إطلاق النار في 30/تشرين الأول/1918م. تحت سيطرة جيوش الأعداء ستحل عن طريق تقرير المصير للسكان بشكل حر)).

غير أن هذا الحل الواقعي لم يشمل الأكراد. ويبدو أن إعادة العرب إلى الحضيرة العثمانية كان أمرا ميؤسا منه ولم يعد يخطر ببال الحكام الأتراك, لأن العرب أنفسهم باتوا ينادون لأنفسهم بتولي دور قيادي للعالم الإسلامي مجددا. هذا إلى جانب أن العرب إستطاعوا بدعم الحلفاء, أن يشكلوا عددا من الحكومات القومية الخاصة بهم, والتي كانت (بغض النظر عن كل الجوانب السلبية) أفضل من

مواصلة الحياة في ظل الحكم التركي.

اما الأكراد فقد بقوا عمليا في وضعهم السابق, بدون أي تغير يستحق الذكر. وهذا ما قوى أمل الأتراك في إعادة إخضاعهم إلى الحكم العثماني/التركي, بما في ذلك منطقة كردستان الجنوبية (ولاية الموصل). ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن الأتراك حاولوا إتباع سياستهم القديمة بصدد إسترداد ولاية الموصل أيضا. حيث بذلوا الجهود بهدف كسب الدعم الكردي هنا أيضا كما فعلوا في الأناضول الشرقي, لإعادة ضم ولاية الموصل إلى تركيا, على نفس الطريقة التي إتبعوها في الأناضول قبل ذلك ببضع سنوات. يقول سكرتير (كاتب) الشيخ محمود بهذا الصدد ما يلي:

((جاء أحد الضباط العثمانيين (علي شفيق) الملقب ب (أوزدمير) إلى منطقة (كاني ره ش) مع ثلاثين جنديا تركيا, بهدف إعادة ضم ولاية الموصل إلى تركيا مجددا. إن أمل أوزدمير كان معلقا على الجيش الكردي في الواقع, أما سلاحه فكان عبارة عن الدين الإسلامي. ذلك لأن الأتراك كانوا يدركون تماما, بأن من السهل التأثير في عواطف الأكراد بإسم الإسلام.

فمن أجل هذا الإسم (الإسلام) فقط, فقد الأكراد حريتهم وإستقلالهم وأضاعوا مستقبلهم, من أجل ترضية مطاليب الأتراك والفرس والعرب, إلى درجة نسوا معها حتى إسمهم بالذات...

لقد بقي أوزدمير طوال الليل والنهار عاكفا على الجلوس على سجادة الصلاة لعلمه, بأن ذلك يؤثر في نفوس الأكراد)).

ورغم أن الأتراك كانوا قد أثاروا مسألة الولاية في مؤتمر لندن المنعقد في شباط/1921م. إلا أن معاهدة لوزان الموقعة في 24/تموز/1923م. كانت تمثل في الواقع قمة جديدة بلغتها السلطة التركية الجديدة في طريقها الشاق من أجل الإعتراف بكيانها الجديد على العالم الخارجي. ولكن في نفس الوقت تمثل إلى حد ما حسما مسبقلا لموضوع تقسيم كردستان بين خمس دول, كأمر واقع, على الرغم من أن مسألة ولاية الموصل بقيت في هذه الفترة مفتوحة نظريا. ويكفي أن نشير إلى أن المعاهدة وقعت من قبل بريطانيا, فرنسا, إيطاليا, اليابان,وألمانيا, صربيا, كورواتيا, سلوفينيا= يوغوسلافيا حاليا, اليونان, وتركيا.

وحتى هذه الفترة كانت الدعاية التركية تكرر الحديث بإستمرار عن الأخوة الكردية التركية, بصور واشكال مختلفة وتؤكد على موضوع الحكم الذاتي للمناطق الكردية, الذي كان من المقرر أن يمنح إلى الأكراد بشكل يوفر لهم حقوقا أكثر مما كانوا ينتظرونه من الحلفاء ووعدودهم العديدة. ومن نتائج هذه الدعاية بهذا الخصوص نورد ما قاله أحد الأتراك في المجلس الوطني (حسين عوني) ما يلي: ((إن حق التكلم من فوق هذه المنصة هو للأمتين التركية والكردية)).

غير أن توصل الحكام الجدد إلى إتفاق مع الدول المعادية لهم, والذي تمثل في التوقيع على معاهدة لوزان أزاح كل الأقنعة والستائر التي كانت تحجب النوايا الحقيقية للأتراك الكماليين وأهدافهم, وثبت بأن لا حديث في الواقع عن الحكم الذاتي لكردستان في بنود الإتفاقية, ولا عن أية حقوق قومية أخرى, بإستثناء بعض الإلتزامات المحدودة وفق المواد (27 – 44), حيث أعترف ببعض الحقوق

الثقافية للأكراد, ومنها حق إستخدام اللغة الكردية, وإصدار بعض الصحف والمجلات الدورية أو الكتب بهذه اللغة.

ولكن حتى هذه الحقوق المضيقة, كانت مسألة مرهونة بظرفها الخاص وحلا مؤقتا, بدليل أن تركيا أنكرت فيما بعد أي وجود للشعب الكردي, كنتيجة لبلورة وتطبيق السياسة القومية الشوفينية والمتزمة للأتراك, والتي وجدت طريقها إلى التطبيق بشكل تدريجي. فبموجب المادة (88) من الدستور التركي, يعتبر جميع السكان القاطنين داخل الحدود التركية, أتراكا بغض النظر عن إنتمائهم الديني أو القومي/العرقي. كتب رئيس وزراء الهند الراحل (نهرو) حول هذا التغييرفي الموقف التركي إزاء المسألة الكردية يقول:

((وهكذا إضطهد الأتراك, الذين كانوا يناضلون بأنفسهم إلى وقت قصير, في سبيل الحصول على حريتهم, الأكراد, الذين يكافحون أيضا في سبيل حريتهم. إنه لأمر غريب , كيف تتحول حركة قومية دفاعية, إلى حركة عدوانية؟ وكيف أن نضالا في سبيل الحرية, يتحول فجأة إلى صراع من أجل التسلط على شعوب أخرى؟! وفي عام 1929م. نشبت إنتفاضات كردية متعددة, لكنها قمعت بالقوة أيضا, على الأقل مؤقتا. ولكن كيف يستطيع المرء أن يضطهد شعبا بأسره, يصر على نيل حريته, وهو مستعد لأن يدفع أغلى ثمن في هذا السبيل؟)).

لكن في الحقيقة فإن هذا الموقف الذي أثار الدهشة والإستغراب لدى زعيم وطني كبير, قارع التسلط الإستعماري في بلادة لسنوات طوال, كنهرو, ليس حصرا بالأتراك فقط, لأن نفس الشيء ينطبق على موقف العرب والفرس أيضا. وهو ما سيرد الحديث عنه فيما بعد.

س – الفرس:

رغم مساعي إيران الكثيرة لإتخاذ موقف الحياد في الحرب العالمية الأولى, إلا أن الكثير من المناطق التابعة لها تحولت إلى ساحة حرب ضروس بين الطرفين المتصارعين. في عام 1917 إستقر الروس في شمال لإيران, وتواجد الألمان والعثمانييون في الغرب, في حين إستقرت بعض وحدات القوات البريطانية في جنوب إيران.

وبعد نشوب ثورة أكتوبر, إنسحب الروس من المناطق الإيرانية, وحلوا جميع الإتفاقيات والمعاهدات الماسة بحق السيادة الإيرانية. وفي عام 1918 إحتل الإنكليز إيران وعاملوها كمحمية في الواقع وكقاعدة عسكرية لمقارعة النظام الجديد في روسيا. وكما كانت عليه الحال في الشرق الأوسط, فقد بدأت الحركة القومية تظهر في إيران أيضا في هذه الفترة. فنشطت دعوة الأقليات للمطالبة بحقوقها القومية, ومن هذه الأقليات, الأكراد, الذين أملوا في الحصول على نوع من الحكم الذاتي أوالإستقلال التام والناجز أحيانا. ومن هنا فإن إنتفاضاتها كانت مرتبطة بهذه الفكرة.

وفي عام 1922م. بدأ دور القائد العام للقوات المسلحة الإيرانية (أحد الضباط القوزاق السابقين – رضا خان) يتناما بالتدريج, والذي بدأ يحاول تشكيل حكومة إيرانية مركزية نافذة السلطة على كل إجزاء إيران من جديد. ففي عام 1924م. إستطاع أن يخضع العشائر العربية في (خوزستان). وفي

عام 1925م. جاء دور الأكراد بهذا الخصوص. وفي 31/ تشرين الأول/1925م. تم إلغاء السلطة القاجارية في إيران. وفي 12/كانون الأول/1925م. نصب رضا خان كملك على إيران (شاهنشاه = ملك الملوك).

إن تطور الأحداث والظروف السياسية في إيران يشبه من أوجه كثيرة ما سبقت الإشارة إليه بصدد تركيا. فالحاكم الجديد (رضا خان) إتبع سياسة مشابهة لسياسة كمال أتاتورك, بصورة عامة, حيث أخضع الأقليات القومية لسلطته بالقوة, كما جرت محاولات التفريس على قدم وساق في جميع أرجاء إيران, وأدخلت العادات والتقاليد والأساليب الغربية إلى إيران كوسيلة من وسائل التجديد والتمدن, وفق النموذج الغربي.

د – العرب في العراق:

فيما يتعلق الأمر بعرب العراق, فقد تواجدت لديهم في البداية جمعيتان معروفتان: جمعية الأهالي و جمعية حرس الإستقلال الإستقلال, والتي كانت تسعى لضمان مصالح الطبقة الثرية في البلاد من تجار وإقطاعيين. ويقودها أحد التجار (جعفر أبو التمن) وأحد رجال الدين (محمد الصدر), هدفها العمل من أجل إستقلال العراق. أما الجمعية الأخرى فكانت تسمى (جمعية العهد العراقي) ويقودها نوري السعيد وآخرون, وتمثل هي الأخرى مصالح الطبقة الثرية كالتجار والإقطاعيين, وهدفها تشكيل دولة جديدة تحت الحماية البريطانية. وكان لكلا الجمعيتين سياسة شوفينية من حيث الجوهر والأبعاد إزاء الأكراد وقضيتهم. وكانت الحركة الكردية منفصلة عن حركة هاتين الجمعيتين. وفي الفترات اللاحقة تم تاسيس أحزاب سياسية أخرى, ذات مواقف أكثر واقعية إزاء القضية الكردية كالحزب الشيوعي وغيره من الأحزاب السياسية.

لكن في البداية كان البريطانيون كقوة إحتلال هم حكام البلد الحقيقيون ويسيطرون بإنفراد على الأوضاع. غير أنه وبعد أن تنامت حركة المقاومة بالتدريج ضد سلطة الإحتلال, إبتداءا في كردستان وفي فترة لاحقة في المناطق العربية أيضا, ظهرت متطلبات وضرورة إجراء بعض التغيرات السياسية, التي لا محاد عنها. وهكذا انشأ البريطانييون حكومة (ألعوبة) عربية, كان من وظيفتها أن تكون مجرد واجهة للحكم البريطاني. وقد شكلت بالتعاون مع العناصر التابعة إلى الدوائر المرتبطة بالإستعمار البريطاني.

لكن في ذات الوقت تجلت أبعاد السياسة البريطانية الحقيقية في كردستان الجنوبية أيضا وبالتدريج, والتي كانت تستهدف ضم كردستان الجنوبية, بشكل لا إنفصام بعده, إلى الدولة العربية الحديثة النشأة والتكوين (العراق). وبغية حمل الأكراد على الموافقة على هذا المخطط, إتبعت السلطات البريطانية, سياسة الترغيب والترهيب بين فترة وأخرى, ومنها تكرار التلميحات إلى إمكانية منح الأكراد نوعا من الحكم الذاتي في ظروف مناسبة. غير أن هذه الوعود لم تحمل محمل الجد أبدا, من قبل البريطانيين, ناهيك عن التطبيق. لقد كان الهدف من هذه السياسة ربط آمال الكرد بما سمي بالعدالة البريطانية, وفي نفس الوقت لحمل القوميين العرب الطامعين في ثروات كردستان الجنوبية, إلى إتخاذ مواقف مسايرة لمصالح الإستعمار البريطاني, إلى جانب العمل لقطع دابر إدعاءات الأتراك

ومطالبتهم اللجوجة بإعادة ضم كردستان الجنوبية إلى دولتهم الجديدة. الأمر الذي كان يتوقف على موقف الأكراد ومدى مساعدتهم على شتى الأصعدة, سياسيا وعسكريا.

لكن إلى جانب سياسة الترغيب هذه, فإن السلطات البريطانية لم تتردد أبدا في أي مكان وزمان من اللجوء إلى إستعمال القوة, إذا أثبتت الأساليب الدبلوماسية عجزها في مواصلة التغرير بالأكراد وإحراز النتائج المطلوبة والمرجوة. هنا لابد لنا أن نشير إلى دور القوة الجوية البريطانية, التي كان أثرها كبيرا في إضعاف روح المقاومة لدى الكثير من الكتل والفئات الكردية. يقول أحد الضباط البريطانيين (السير أرنولد ولسن) في إحدى محاضراته الملقاة في لندن بتأريخ 8/حزيران/1932م. ما يلي بهذا الخصوص:

((لابد من الإشارة إلى طول المدة التي قصفت خلالها القوة الجوية البريطانية, السكان الأكراد, خلال العشر سنوات الأخيرة (دون إكتراث بمقررات إتفاقية جنيف) وبالأخص خلال الأشهر العشر الأخيرة. فالقرى المدمرة وقطعان الماشية المقتولة, والنساء والأطفال المجروحين, شواهد على إنتشار شكل موحد للمدنية, على حد تعبير أحد المراسلين الخاصين بالتايمز)).

ولأجل بث الرعب والهلع في قلوب السكان الأكراد, بصورة مستمرة, لجأت السلطات البريطانية إلى إستعمال القنابل الموقوته الحديثة. إن إفتقار السكان الأكراد إلى أبسط وسائل الإعانة الطبية, جعل الأوضاع والنتائج أكثر وأشد وخامة.

وعبر هذه الأساليب الإرهابية وما شابهها أرادت السياسة البريطانية, أن تكسب التايد لمخططاتها الإستعمارية, في الداخل والخارج. في الخارج وبالأساس لكسب تأيد دولتين منافستين لها (الولايات المتحدة الأمريكية) و (فرنسا), حيث كان للنفوذ النفطي في كردستان الجنوبية أثر كبير في ترضية هذين الطرفين من جديد. إن مجموع العمليات والإجراءات الدبلوماسية للبريطانيين في هذه الفترة, يوضح أبعاد مخطط محدد الأهداف, اعد بمنتهى المكر والخداع, ونفذ بمنتهى المثابرة والثبات والقسوة. ففي 8/تشرين الثاني/1919, تم إجراء إستفتاء صوري في المدن الكبيرة التابعة إلى الولايات العثمانية السابقة (البصرة – بغداد – الموصل), بين الطبقات المثقفة, لإستجلاء رأيهم حول القضايا التالية:

1- عما إذا كان السكان العراق بصورة عامة يرتضون تشكيل دولة موحدة تضم المناطق الموجودة بين الحدود الشمالية لولاية الموصل وبين الخليج الفارسي.

2- فيما إذا كان على هذه الدولة, أن تكون تحت الحماية البريطانية وأن يترأسها أمير عربي.

3- إذا كانت هذه رغبة السكان فمن يفضلونه كملك على العراق؟

غير أن الأكراد في ولاية الموصل ما كانوا يرغبون حتى الخوض في الحديث عن مسألة تنصيب ملك عربي, بل أنهم آثروا على ذلك بقاء السلطات البريطانية. لأن إستبدال السلطة العثمانية/التركية المجردة بسلطة عربية لم يلقى أي تجاوب لديهم. لكن رغم هذا الموقف الواضح واصل البريطانيون

التمسك بمخططاتهم الخاصة متشبثين بكل السبل والوسائل لتحقيقها متناسين أنه كان يجب أن يجري إستفتاء من نوع آخر, ألا وهو لمعرفة رأي سكان ولاية الموصل حول فكرة الإنضمام إلى الدولة الكردية المزعم إنشاؤها بموجب إتفاقية سيفر!

ولعل من المفيد أن نستذكر هنا بأن ولاية الموصل كانت إبتداءا تقع ضمن منطقة النفوذ الفرنسي, إستنادا لنصوص إتفاقية (سايكس بيكو) الأصلية. لكن إنعقاد مؤتمر (سان ريمو) بتأريخ 18/نيسان/ 1920م. والذي بحث مسألة تقسيم مناطق الإنتداب وتنظيم وتنسيق المطاليب والإدعاءات بين الأطراف المجتمعة في الشرق, قرر منح حق الإنتداب على (ميسوبوتاميا) إلى إنكلترا, بما في ذلك ولاية الموصل. ففي 23/كانون الأول/1920م. تقرر فصل ولاية الموصل عن سوريا, والحقت بالدولة الحديثة النشأة (العراق) بموجب إتفاق بين بريطانيا وفرنسا حول مسائل الحدود. وقد أعقب ذلك إتفاقية نفطيه بتاريخ 24/نيسان/1920 تقر بموجبها منح فرنسا حصة من إستثمارات النفط في (ميسوبوتاميا = العراق) بنسبة 25% لقاء تنازل فرنسا عن ولاية الموصل. وفي 25/نيسان/1920 وافق الحلفاء من منح بريطانيا حق الإنتداب على ميسوبوتاميا.

لقد إمتعض سكان العراق من نبأ حصول بريطانيا على حق الإنتداب. وفي 30/حزيران/1920 تطورت بعض إشتباكات العشائر في الجنوب إلى إنتفاضة فجائية عارمة, شملت كل مناطق العراق تقريبا. وفي الحقيقة كان موقع بريطانيا في عام 1920 قد تردى كثيرا: فالروس البلاشفة إستطاعوا أن يدافعوا عن أنفسهم بنجاح ضد قوات (الجيوش البيضاء) المدعومة من قبل الحلفاء. وفي إيران وأفغانستان, ثار السكان ضد الإنكليز وسلطتهم. وفي الأناضول كان القوميون الأتراك قد ناهضوا معاهدة الصلح المعقودة في سيفر. وكانت فرنسا حليفة بريطانيا السابقة تقدم السلاح والعتاد إلى الأتراك. وفي الهند, مصر, فلسطين, وإيرلندا, كان الوطنييون يقارعون الحكم والنفوذ البريطاني. هذا إلى جانب ان صراعا وخلافا جديدا لاح في الأفق مع الولايات المتحدة بسبب مسألة التسلح في البحار وموضوع السيطرة على حقوق النفط في الموصل وكان على وشك الوقوع.

وإذا كانت معاهدة الصلح في سيفر والمعقودة في 10/آب/1920 تتحدث في المواد 62 – 64 عن دولة كردية مصغرة في الواقع وإمكانية تكوينها في المستقبل. إلا ان إتفاقية سان ريمو كانت البداية الأولى لهدم معاهدة سيفر في الواقع. فولاية الموصل سلخت عن باقي مناطق الدولية العثمانية المتبقية. كما تقرر وفق المادة/27 – الفقرة /3 أن تكون حدود ميسوبوتاميا/العراق شاملة لمنطقة ولاية الموصل لغاية حدودها الشمالية, بإستثناء بعض التغيرات الصغيرة, غير المهمة قرب آميدي/ العمادية.

إن نتائج إنتفاضة حزيران/1920 اجبرت البريطانيين على أن يسلكوا أساليب جديدة. ففي 27/تشرين الأول/1920 تم تشكيل حكومة عراقية مؤقته كوسيلة لإمتصاص النقمة ودعم الإجراءات العسكرية المتخذة, بهدف إعادة السيطرة على الأوضاع. وفي 7/ كانون الأول/1920 تم تقديم مشروع الإنتداب على العراق إلى عصبة الأمم, والذي أخذ حقوق الأكراد القومية بنظر الإعتبار. ففي المادة 16 جاء ما يلي:

((لا شيء في مشروع الإنتداب هذا يمنع المنتدب من إقامة إدارة حكومية مستقلة في المناطق الكردية, إذا ما وجد مثل هذا الإجراء مناسبا)).

وفي 22/آذار/1921 عقد مؤتمر بريطاني برئاسة وزير المستعمرات (ونستون جرجيل) حضره ممثلون عن الدوائر السياسية والعسكرية البريطانية في الشرق الأوسط بهدف وضع سياسة جديدة تنسجم مع ما إستجد من الأوضاع. وقد تطرق المؤتمر إلى دراسة أوضاع العراق أيضا, وبحث ما يجب أن تكون عليه نوعية العلاقات بين الدولة الجديدة في العراق والحكومة البريطانية, ومن يمكن أن تعهد إليه بريطانيا بمقاليد الحكم في العراق, إلى جانب بحث طرق وأساليب الدفاع عن العراق. لقد أتيحت للعراق إمكانات مختلفة للدفاع عن الذات, كما أخذت المناطق الكردية بهذا الخصوص بنظر الإعتبار. وتقرر نصب الأمير (العاطل) فيصل, من الجزيرة العربية, كملك على العراق, والذي كان بصدد البحث عن عرش لنفسه بعد الإخفاق الذي مني به في سوريا.

وفي 11/تموز/1921م. قرر مجلس الوزراء – للحكومة العراقية المؤقته – حسب المادة/1, إعلان فيصل كملك على العراق. وتقول المادة /2 من القرار ما يلي بالنسبة إلى المناطق الكردية:

((فما دامت الحكومة البريطانية, تفسح المجال للمناطق الكردية في الإشتراك أو عدم الإشتراك في الإنتخابات الخاصة بالمجلس التأسيسي, حسب منطوق معاهدة سيفر. يرى مجلس الوزراء أيضا أن تملك المناطق الكردية الحرية التامة للإشتراك أو عدمه بموجب المعاهدة المذكورة, ولا يعتبر إشتراك الأكراد أو عدم إشتراكهم حجة عليهم في المستقبل. والحكومة العراقية تود إشتراك المناطق الكردية معها. وفي عدم إنفصالها عن جسم المملكة العراقية)).

من أجل الحفاظ على مظاهر الإنتخاب الحر للملك والتمويه على الناس, وبهدف سد الطريق على إحتجاجات فرنسية محتملة, فقد أقدم الإنكليز على إضفاء طابع الإستفتاء العام على الإنتخابات المتعلقة بإنتخاب الأمير فيصل, عن طريق إستدعاء ومطالبة الوجهاء من أهل المدن وزعماءالقبائل, للتوقيع على وثيقة يعلنون فيها عن رضاهم بتعين فيصل كملك على العراق. وتقول المس (كورترود بيل), التي كانت تعمل آنذك ضمن الجهاز الإداري البريطاني في العراق الحديث النشأة, بأن البلد كان يجب أن يعبر عن نفسه بنحو ما! وبنتيجة هذه الإجراءات فإن 96% من مجموع الأصوات كانت لصالح الأمير فيصل, الذي عين بموجب هذا (الإستفتاء العام) علنا بتأريخ 23/آب/1921م. كملك على العراق. وفي الحقيقة أن تطورا من هذا القبيل لم يكن ممكنا لولا الضغط والنفوذ البريطاني الممارس للحصول على هذه النتيجة, الأمر الذي إنعكس في رسائل المس بيل التي تقول:

((أنتم تستطيعون أن تطمئنوا إلى شيء واحد على الأقل: فأنا لن أكرر محاولة صنع ملك من جديد, لأن ذلك متعب للغاية)).

اما بصدد موقف المناطق الكردية من تعين فيصل كملك على العراق, فإن سنجق كركوك صوت ضد فيصل, في الوقت الذي إمتنعت منطقة السليمانية عن المشاركة في الإستفتاء, بسبب الأمال المعلقة على تشكيل دولة كردية ذات حكم ذاتي. وهنا نلاحظ من جديد تعبيرا آخر عن التحفظات

الكردية الموجه ضد الإنضمام إلى الدولة العربية الحديثة التكوين بدعم بريطاني ما لم يكن بشروط.

وفي عام 1926 تمت تسوية مسائل الحدود بين العراق والحجاز من جهة وبين العراق وإيران من جهة أخرى.وبذلك نال العراق على إعترافات دولية عديدة على الصعيد الإقليمي, أو أنه تبادل الإعتراف معها.

اما المصالح البريطانية فقد حوفظ عليها بدقة وعناية بالغتين عبر سلسلة من المعاهدات وتواجد الكثير من المستشارين البريطانيين والقواعد العسكرية البريطانية داخل الدولة الحديثة/العراق. وكان من جملة هذه المعاهدات تلك التي وقعت بتأريخ 10/تشرين الأول/1922م. والتي عرضت على عصبة الأمم وتطرقت إلى جوانب مختلفة, ومنها الإشارة إلى إلتزام العراق الحكومة البريطانية بتقديم الدعم والمشورة إلى الدولة العراقية طوال فترة سريان المعاهدة, إذا ما إحتاج العراق لمثل هذه المساعدة (المادة/1). وبالمقابل يلتزم ملك العراق بعدم توظيف أي أجنبي تابع لدولة غريبة أو أن يجري أي تعديل في الدستور, أو يبحث المسائل المالية على صعيد دولي, إلا بمشورة البريطانيين (المادة/4) وتتعهد الحكومة البريطانية العمل على إدخال العراق في القريب العاجل كضو في عصبة الأمم. إلا أن اهم الفقرات الخاصة بمسألة الموصل, ربما كانت تتواجد في مضمون مادة تقول بأنه, يزول مفعول المعاهدة عند إنضمام العراق إلى عصبة الأمم, بالإضافة إلى فقرة أخرى لها أيضا علاقة مباشرة بمسألة ولاية الموصل والتي إنعكست في مضمون المادة/8 والقائلة بعدم جواز فصل أي جزء من المناطق التابعة إلى العراق, سيما إذا علمنا بأن معاهدة سيفر كانت ما تزال سارية المفعول في تلك الفترة!

كانت مدة سريان المعاهدة قد تحددت ب (20) عاما وفق المادة/18. إلا أن المعارضة الشديدة التي أبديت في العراق, إستوجبت إجراء تغير بهذا الخصوص وأصبح منطوق المادة بالشكل التالي:

((يزول مفعول المعاهدة عند إنضمام العراق إلى عصبة الأمم. وفي جميع الأحوال بعد المصادقة على معاهدة الصلح مع تركيا بأربع سنوات. غير أن هذا القرار لا يحول دون إجراء إتفاقية, بهدف حل العلاقات المستقبلية)).

ورغم هذا التعديل إلا أن المعاهدة إصطدمت من جديد بمعارضة البرلمان, لكن الضغوط البريطانية إستطاعت أن تؤدي دورها, فتم التوقيع على المعاهدة, سيما بعد أن قبل الطرف البريطاني, إقتراحا عراقيا يقضي بما يلي:

((تعتبر هذه المعاهدة والإتفاقات الملحقة بها ملغية, إذا أخفقت المساعي البريطانية, أن تحقق مطاليب العراق بصدد ولاية الموصل بصورة كاملة)).

هنا نلاحظ بأن سياسة الحكومة العربية في العراق تسير يدا بيد مع مخططات وسياسة الإستعمار البريطاني على الأقل في مسألة ضم ولاية الموصل (كردستان الجنوبية) إلى العراق ودفع الخطر التركي بهذا الخصوص مع تجاهل كامل لطموحات الشعب الكردي وتنكر سافر لمعاهدة سيفر, بهدف ضمان المصالح المشتركة للطرفين من إقتصادية وإستراتيجية, دون أي إهتمام بالحقوق

القومية للأكراد. إن الأوضاع المجحفة التي فرضت على الأكراد, تسببت في قيام إنتفاضات متعددة في كردستان الجنوبية, الأمر الذي حاولت أن تستغله السلطات البريطانية, للحصول بإستمرار على معاهدات وإتفاقات مع الحكومة العربية في العراق, تضمن مصالح الإستعمار البريطاني, من خلال التلميح المستمر إلى ما يسمى بالخطر الكردي.

ففي عام 1932م. بررت السلطات البريطانية على سبيل المثال, تواجد قوات سلاحها الجوي في العراق, بإعتبارها وسيلة للحفاظ على الأمن في البلد. لقد ربط البريطانييون سياسة شركاتهم النفطية ونفوذها مع المسألة الكردية من خلال طرح التساؤل: عما إذا كان في مقدور الحكومة العراقية أن تستغني عن الدعم والمساندة, التي يستطيع سلاح الجو البريطاني تأمينه في حالة هجوم كردي على حقول النفط في كركوك؟!

وعندما حاول الأتراك بعد بعض الإنتصارات السياسية والعسكرية أن يوجهوا إهتمامهم لمسألة إعادة ضم ولاية الموصل لدولتهم الجديدة , أقدم البريطانييون على إعادة الشيخ محمود الحفيد من منفاه في الهند بتأريخ 22/ايلول/1922, بموافقة الملك فيصل, كما أعيد تعينه ك (حاكم على كردستان). وفي تشرين الثاني/1922 نصب الشيخ محمود كملك على كردستان, بعد إجراء تصويت في مجلس للممثلين الأكراد. وعلى أثر هذه التطورات بدأت الإشتباكات المسلحة تتصاعد في كردستان الجنوبية من جديد. غير أن وخامة الأوضاع أجبرت البريطانيين والحكومة العربية في بغداد أن تتخذان خطوة أخرى لترضية الأكراد ولو نظريا. ففي 24/كانون الأول/1922م. قدم الطرفان بيانا إلى عصبة الأمم بشكل مشترك تضمن ما يلي:

((إن حكومة صاحب الجلالة لبريطانيا العظمى والحكومة العراقية تقران بحق الأكراد القاطنين داخل حدود العراق, في تشكيل حكومة كردية مستقلة داخل هذه الحدود, في المناطق ذات الأغلبية الكردية. وتؤمل الحكومتان أن تتوصل الأطراف الكردية المعنية, إلى الإتفاق فيما بينها بالسرعة الممكنة, حول شكل وحدود الحكومة التي يرغبون في تكوينها, وإرسال مندوبين ومفوضين رسميين عنهم إلى بغداد لبحث علاقاتهم الإقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية)).

لكن يبدو بأن ثقة الأكراد بالوعود البريطانية وعدالتها المزعومة لم تعد كبيرة كالسابق, إذ أن الشيخ محمود رفض التجاوب مع هذا العرض. إن تخضع الملك العربي وسياسته ودبلوماسيته تجاه بريطانيا لم يتوفر لها نظير لدى الملك الكردي. وإنتهى الأمر بإخضاع الأكراد بالقوة, ذلك لأن بريطانيا كانت مصرة على تنفيذ مخططاتها الإستعمارية مهما كلف الأمر, وايا كانت السبل المؤدية إلى تحقيقها. وهنا نجد بأن مصالحها كانت في مأمن وضمان أكثر عند الحكومة العربية وعلى رأسها الملك فيصل.

وهكذا نجد في مؤتمر لوزان بأن طرفين متنافسين ومتساويين في القوة تقريبا يلتقيان وقد إستغلا فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بذكاء لتحقيق أهدافهما الخاصة بنجاح. فالعراق المستظل بالحماية البريطانية ودعمها المؤكد من جهة وتركيا الحديثة التي كانت ما تزال تعاني من بعض نقاط

الضعف, بسبب خبرة البريطانيين الدبلوماسية الأوسع والمعروفة على الصعيد الدولي ونفوذهم الكبير والمتشعب. ولعل من الكفاية أن نذكر بأن البريطانيين إستطاعوا في هذه الفترة أن يكسبوا تأييد الولايات المتحدة الأمريكية أيضا بصدد سياستهم إزاء مشكلة ولاية الموصل, عبر إستخدام النفط.

لقد أمكن التوصل إلى توقيع معاهدة لوزان, التي بحثت تقرير مصير ولاية الموصل (كردستان الجنوبية) أيضا مع تركيا فقط بعد أن توصل ونستون جرجيل, وزير المستعمرات البريطاني, إلى القناعة بأن لا يمكن أن يحل الهدوء في الشرق الأوسط بدون إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في المحاصصة النفطية في العراق. إن المباحثات الإنكلو - أمريكية والمذكرات المتبادلة بهذا الشأن إنتهت في 14/آذار/1925 بالإتفاق على حصص الإمتياز لمدة 75 عاما في شركة النفط التركية, حيث منحت فيما بعد نصف الحصص لبريطانيا, في الوقت الذي منح النصف الآخر الى الشركات الفرنسية والأمريكية.

بهذا الأسلوب كونت بريطانيا جبهة قوية بدعم من حلفائها السابقين, والتي كانت مستعدة للإستجابة للمسائل المتعلقة بتغيرات الحدود الدولية الحاصلة في الأناضول, قبل هذه الفترة بصورة موحدة, وتتفق كذلك على مسألة الإمتيازات الممنوحة لتركيا في داخل حدودها, وكذلك في مسألة تبادل سكان الأقليات, لكن مقابل ذلك أصرت بريطانيا على موقفها بصدد الإحتفاظ بولاية الموصل.

إن مصالح هذه الدول الكبرى كانت أكبر من أن تستطيع الحكومة التركية محاولة إستغلال خلافاتها كما دأبت في السابق على فعل ذلك في حالات عديدة. إن الحسم الجزئي المسبق لإيجاد تسوية لمسألة ولاية الموصل كان يعني في نفس الوقت, بأن الأكراد من الناحية العملية فقدوا كل الإمكانيات المحتملة لتحقيق فكرتهم في تشكيل دولتهم المستقلة, لأن تسوية القضايا الحدودية العالقة بين العراق وتركيا (الأصح بريطانيا), جسد خطرا جديدا بات يظهر في الأفق السياسي, وعلى صعيد المنطقة بأكملها. إذ لم يعد الأتراك والفرس, الطرفين الوحيدين الذين تعاونا في السابق للحيلولة دون تشكيل دولة كردية مستقلة, بل أن العرب أيضا باتوا إعتبارا من من هذا التأريخ وبنفس الدرجة شركاء لهم في هذه النقطة على الأقل, ولا يقبلون فكرة تكوين دولة كردية مستقلة.

ولعل هذا ما حدى بالكثيرين من الساسة الأكراد والمجموعات السياسية الكردية, بأن تكتفي بالمطالبة بنوع من الحكم الذاتي لكردستان ضمن حدود هذه الدول, لأن المطالبة بكردستان مستقل سيفرض عليهم مواصلة القتال على ثلاث جبهات مختلفة وهو ما سيحول في ذات الوقت دون إتصالهم بالعالم الخارجي. وهذا ما أقنع الكثيرين بوجوب كسب تأيد دولة واحدة على الأقل من الدول الخمسة التي مازالت تقتسم كردستان بنحو ما, قبل أن يجازفوا بالمطالبة بكردستان مستقل.

والحقيقة, فإن إعادة توحيد كردستان هو أمر قابل للتصور بشكل غير مباشر أيضا, إذا قرر الأكراد بالفعل أن يتحدوا أو أن ينظموا إلى واحدة من هذه الدول الخمسة أو الإتحاد مع شعب من الشعوب المجاورة, الذي يبدي الإستعداد للإستجابة إلى أغلب المطاليب القومية الكردية.

3.5 – مشكلة الموصل في لوزان (1922 – 1923):

في مؤتمر لوزان جرى حديث مطول عن الأكراد في غيابهم عن هذا المسرح السياسي, رغم كونهم أصحاب القضية الأصليين, حيث حيل بينهم وبين إبداء رأيهم حول تقرير مصير مستقبلهم. لقد إستغل الطرفان المتنازعان هذا الفراغ بشكل فضيع. ففي 23/كانون الثاني/1922م. جرى بحث مشكلة الموصل, وكان عصمت إينونو يمثل الجانب التركي, في حين مثل اللورد كيرسن (الذي إستجاب لمصالح الأمريكيين النفطية قبل ذلك ليتفرغ لمواجهة الأتراك) الجانب البريطاني والعراقي.

ورغم أن معاهدة لوزان للسلام لم تستطع إيجاد حل نهائي لمشكلة الموصل, إلا ان الفوارق بين المطاليب والإدعاءات المتناقضة للطرفين, تجلت بوضوح من خلال المكاتبات, التي تطرقت من خلال بعض التعليقات إلى حالة الأكراد أيضاً. نورد فيما يلي بإيجاز التبريرات التي أوردها الجانب التركي لدعم مطاليبه:

1- إن الأتراك والأكراد يكونو85% من سكان والولاية. علما أن الأكراد هم أتراك بالأصل.

2- إن سكان الولاية يرغبون في الإلتحاق المجدد بتركيا. إن الأكراد لا يريدون الحكم الذاتي, وهم ضد العرب والبريطانيين على حد سواء. إن وعود البريطانيين المقطوعة للعرب لا تشمل ولاية الموصل. كما أن كل المعاهدات والإتفاقات التي عقدتها بريطانيا منذ عام 1914, بصدد هذه المنطقة هي غير قانونية وتناقض رغبات السكان.

3- تعتبر ولاية الموصل جزءا لا يتجزء من الأناضول من الناحية الجغرافية والسياسية معا.

4- من الناحية التأريخية, فإن المنطقة كانت خاضعة للحكم التركي منذ مئات السنين.

5- إن المنطقة فصلت عن تركيا من خلال نقض إتفاقية وقف إطلاق النار وسوء الإستفادة منه. كما أن إحتلال المنطقة لا يعدو أن يكون إلا تجاوزا على القانون, ولا يمكن أن تخضع صورته إلى الفتح العسكري. كما أن سكان المنطقة لا يستطيعون التعبير عن رغباتهم بصورة حرة.

وعلى هذا الأساس كان الأتراك يطالبون بإخلاء المنطقة فورا من القوات البريطانية, وعزوا إحتلال البريطانيين لمنطقة الموصل إلى وجود النفط فيها لا غير.

أما الجانب البريطاني فقد رد على الحجج التركية بالشكل التالي, مستهدفا تفنيدها جملة وتفصيلا:

1- إن وجود حقول النفط في ولاية الموصل المتنازع عليها لا علاقة له بالموقف البريطاني.

2- لابد من بقاء المنطقة ضمن حدود العراق, لأن بريطانيا تعهدت بذلك ثلاث مرات: فمن جهة وعدت بريطانيا العرب ثم وعدت الملك فيصل وأخيرا وعدت عصبة الأمم بهذا الإلحاق:

((لقد إتفقت الحكومة البريطانية أثناء الحرب مع عرب هذه المناطق ووعدتهم بأن لا يجبروا على العيش تحت السيطرة التركية. لقد قبلت الحكومة البريطانية في سان ريمو في نيسان/1920م. أمر تولي الإنتداب على العراق. وفي خريف/1921 طلبت عصبة الأمم التي لم تحدد حدود الدولة

المنتدبة بعد من الحكومة البريطانية أن تتولى إدارتها بهذا المضمون, الذي كان يشمله مشروع الإنتداب, بهدف إنتظار قرار العصبة النهائي. وفي تشرين الأول/1922م. عقدت الحكومة البريطانية, معاهدة مع الملك العراقي, تعهد فيها الطرفان بعدم التخلي عن أي جزء من العراق, أو الموافقة على وضعه تحت سيطرة أجنبية. ولذا فإن الحكومة البريطانية, ملزمة عن طريق ثلاث تعهدات, وانها ستخل بالوعد إذا سمحت بفصل ولاية الموصل عن العراق وألحقت بتركيا)).

3- إن الإحصاءات التركية حول عدد السكان غير صحيحة, كما أن الأكراد ليسوا أتراكا وقد قاموا الحكم التركي على الدوام وبإستمرار.

4- إن الحجة التأريخية التي أوردها الأتراك تنطبق على ولاية بغداد أيضا, غير أن الأتراك لا يطالبون بها.

5- إن ولاية الموصل تعتبر جغرافيا وإقتصاديا جزءا من العراق. فبدون الموصل يفقد العراق الموارد الزراعية الضرورية له, والتي تقدمها هذه المنطقة.

6- إن حكومة أنقرة لم تعترف بإتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة في مدروس أبدا, لذا فلا يحق لها أن تستند إلى نصوص ومقرارات الإتفاقية, لتبرير إدعاءاتها. هذا بالإضافة إلى أن الإستفتاءات الشعبية لا تصلح لتسوية الخلافات حول قضايا تخطيط الحدود.

7- إن تواجد الجيش التركي في منطقة الموصل يجعل من بغداد واقعة تحت رحمة الأتراك, لأسباب إستراتيجية, ومن هنا فإن الحدود الراهنة هي الأفضل بالنسبة للطرفين معا, لأنها تضمن الحماية الكافية للدولتين.

أما بالنسبة للأكراد أنفسهم فمن الجدير أن نذكر (نيابة) النقاط التالية التي أغفلت الإشارة إليها:

1- أن الطرفين (البريطاني/العراقي والتركي) قدما عمدا أرقاما مغلوطة بهدف تبرير مطاليبهما الهادفة إلى ضم ولاية الموصل الكردية إلى الجهة التي يرغب فيها كل منهما, حسب ما تقتضيه مصلحته الخاصة. فقد بالغ الأتراك في زيادة عدد السكان بالنسبة للأقلية التركمانية المبعثرة, وفي نفس الوقت حاولوا تقليل عدد السكان العرب قدر المستطاع. وبالمقابل قلب البريطانييون هذه المعايير رأسا على عقب, للتوصل إلى نتائج معاكسة, فبالغوا في زيادة عدد السكان العرب, في حين حاولوا أن يقللوا من نسبة عدد التركمان. غيرأن كلا الطرفين مارسا النفاق المفضوح لتجاهلهما عن عمد وعن سبق إصرارمصالح الأكراد أصحاب الحق الشرعيين.

2- لقد حاول الطرفان أن ينظرا إلى المشكلة وكأنها مسألة جغرافية, إقتصادية أو إستراتيجية, في الوقت الذي كانت المشكلة في جوهرها وحقيقتها مسألة قومية صرفة ويجب أن تعالج في إطار حق الشعوب في تقرير المصير, وهي بهذه الصفة كان لابد لها وأن تحسم لصالح الأكراد. لذا فإن ما أورده البريطانييون والأتراك معا, لايعدو أن يكون إلا تبريرا رخيصا ومبتذلا لسياستهما الإلحاقية المقترنة بالإكراه. ذلك لأن كردستان الجنوبية كان يجب أن ينظر إليها كجزء من كردستان الكبرى,

حيث أن أجزاء كردستان المتعددة تكمل وتتم بعضها البعض على كل الأصعدة: سياسيا إقتصاديا, جغرافيا, ثقافيا, إستراتيجيا, وأخيرا قوميا.

غير أن الطرفين لم يكتفيا بإغفال هذه الحقيقة فقط, بل مسخا حقيقة حركة التحرر الكردية وحرفا أسباب ودوافع نشوبها الخلفية, التي لم تشرح بشكل واقعي, بهدف الحيلولة دون النظرإلى المسألة القومية الكردية على ضوء حق الشعوب في تقرير المصير, خوفا من أن يتم حل ومعالجة مشكلة الموصل على هذا الأساس, بإعتبارها جزءا من المسألة القومية للشعب الكردي. ذلك لأن هذه كانت هي الدوافع الحقيقية للثورات والحركات الكردية, رغم كل الإختلافات, التي قد تكون رافقت هذه الحركات, فهي تبقى من حيث الجوهر والأساس قائمة على هذا القاسم المشترك, رغم تواجد العديد من الأخطاء التي لابد من الإعتراف بها. فدوافع الثورات الكردية كانت وما تزال تنحصر بإيجاز في الرغبة إلى التوصل إلى الإستقلال أو إعادة التوحيد ولو على مراحل, أو على الأقل نيل نوع من الحكم الذاتي.

ومن الغريب حقا أن نلاحظ حتى في مثل هذه الفترات, التي تتصاعد فيها خلافات هذين الطرفين الإستعماريين إلى حد بعيد, الأمر الذي سبقه صراع دموي, إلا أن من الملاحظ وجود نوع من المواقف السلبية الصامتة والمشتركة إزاء المسألة الكردية, الأمر الذي إتضح بجلاء في الفترات اللاحقة وأثر بدوره في التطورات السياسية الجديدة. وبهذا الصدد يقول ماجد عبدالرضا معلقا:

((ومن الأسباب الأساسية لمطالبة تركيا بولاية الموصل (إلى جانب غناها بالنفط وموقعها الإستراتيجي, وكون فصلها يعد ضربة لموجة – الشعور القومي – التي إرتفعت بعد إنتصار الكماليين), هو لكي تتجنب الحكومة التركية وجود جزء من الشعب الكردي إلى جنوب حدودها وما يعرضها ذلك في المستقبل إلى متاعب عديدة ناتجة عن أن تركيا تريد إتباع سياسة التتريك ضد الكرد في كردستان تركيا وإنكار كافة حقوقهم, وهذا ما لا تستطيع ضمانه في (كردستان الجنوبية) طالما أنها خارجة عن سيطرتها. أي أنها كانت تخشى ما قد يحصل عليه الأكراد في العراق من حقوق تؤدي إلى عرقلة سياستها الطورانية لصهر الأكراد في تركيا وتخلق لها عاملا من عوامل الإضطراب في تركيا نفسها)).

لكن لو لاحظ المرء سياسة البريطانيين والحكام العرب, الذين إستخلفوهم على السلطة والحكم (وإن وجدت إستثناءات) لوجد بأن مخاوف الأتراك بهذا الخصوص كانت غير مبررة على الإطلاق. ذلك لأن هذه الأطراف جميعا كانت متفقة مع الأتراك على الأقل في هذه النقطة, ألا وهي حرمان الأكراد من الحقوق القومية المشروعة.

3- إن وعود البريطانيين المقطوعة للعرب لم تكن مسألة إستثنائية أو منعزلة ومنفردة, فقد منح البريطانييون الأكراد وعودا كثيرة أيضا, ولكن لما كانت هذه الوعود الممنوحة للأكراد تتناقض مع مخططاتهم الإستعمارية فقد أخلفوها جميعا دون وازع من ضمير, بعكس الوعود التي قطعت لليهود, فقد تم الوفاء بها هي الأخرى لأنها كانت هي الأخرى تساير مخططاتها الإستعمارية. إن إدعاءات ومطاليب اليهود في فلسطين تدعم بحجج وأعذار تأريخية في الغالب, وهذا ما إكتفى به البريطانييون

كمبرر للإستجابة لمخططات اليهود, طبعا إلى جانب أن نشوء الدولة الإسترائيلية يتطابق تماما مع مخططات بريطانيا الإستعمارية أيضا شأنها في ذلك شأن ضمن ولاية الموصل إلى العراق وفي الحالتين عبر إستخدام العنف إذا إقتضى الأمر. ففي وعد قطعته بريطانيا لليهود بتأريخ 2/تشرين الثاني/1917م. والمعروف بوعد (بلفور) ورد ما يلي:

((إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى مسألة تكوين وطن قومي لليهود في فلسطين, وهي ستفعل كل ما في وسعها من أجل تسهيل تحقيق بلوغ هذا الهدف, على أن لا يخل ذلك بالحقوق المدنية والدينية للقوميات غير اليهودية القاطنة في فلسطين, أو ما قد يجرح هذه الحقوق والوضع السياسي, الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر)).

فإعتبارا من الوعود البريطانية المقطوعة لليهود من جهة والمقطوعة للعرب (زعما) من جهة أخرى بصدد ولاية الموصل, فإن التطور السياسي في كلا الحالتين والمنطقتين يتشابه من حيث الأساليب والنتائج إلى حد لا يمكن تصوره! ومن أبرز علامات التشابه هذه نذكر التهويد المدروس والمخطط له في فلسطين, والتعريب المشابه له في ولاية الموصل بالأخص إعتبارا من مجيء حزب البعث إلى السلطة في سوريا والعراق. وعما إذا كان هنالك إرتباط بين الوعدين (في ولاية الموصل وفلسطين), فإن هذا السؤال تصعب الإجابة عليه في الوقت الراهن بوضوح عن طريق الأدلة القاطعة, رغم أن بعض القرائن تؤيده. من هنا يحق لنا أن نتساءل, عما إذا كان بإمكان الأخوة العرب فعلا, أن يقنعوا الرأي العام العالمي بأحقية ومشروعية مطاليبهم وإدعاءاتهم في الحالتين, رغم كل الإصرار الذي رافق أبواق الدعاية الخاصة بالمسألتين لحد الآن؟! فالحقيقة الماثلة للعيان تقول بأن بريطانيا قدمت بيد وأخذت بأخرى مهما كانت تقيمات الأخوة العرب بهذا الخصوص. ولن يغير من هذه الحقيقة شيء, شاء من شاء وأبى من أبى.

لكن عندما تعذر على الطرفين (البريطاني والتركي) أن يتوصلا إلى إتفاق لتسوية الخلافات المتعلقة بقضية الموصل في لوزان, لذا وجهت بريطانيا إنذارا بإحالة الموضوع إلى عصبة الأمم للبت في الموضوع وفق مضمون المادة/11 من ميثاق العصبة, وفي حالة تكرر المقاومة التركية, هددت بريطانيا بإيقاع عقوبات بحق تركيا عبر تطبيق المادة/16 و 17, من ميثاق عصبة الأمم.

يلاحظ المرء هنا بأية صورة يجري بها الحفاظ على (السلام), وبأي شكل يراد منع نشوب الحروب, وفق تفسيرات ومواقف الدول الكبرى ومصالحها, وكيف أن القوى تستغل نصوص الميثاق ومقراراته لخدمة أهدافها الخاصة الإستعمارية. وهذا ما حمل الوفد التركي في 4/شباط/1923م. على إتخاذ قرار الموافقة على إحالة هذه المسألة من حيث المبدأ إلى عصبة الأمم, مع أنها أصرت على إجراء إستفتاء بين سكان الولاية.

ويبدو أن هذه التهديدات البريطانية لم تذهب هباءا فعندما طلبت السلطات البريطانية من شيخ محمود أن يخلي منطقة السليمانية في آذار/1923م. الذي رفض المثول إلى هذه الأوامر, باشر البريطانييون بمواصلة قصف المنطقة جوا, بهدف إخضاع الأكراد بالقوة, وإحتلت القوات المشتركة (البريطانية/العراقية) مدينة رواندوز بتأريخ 22/نيسان/1923 في الوقت الذي إنسحبت فيه قوات

الأتراك الرمزية من المنطقة بدون أن تبدي أية مقاومة!

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشيخ محمود البرزنجي, وجه رسالة إلى قائد ثورة أكتوبر الإشتراكية (لينين), بعد أن زادت شكوكه من الموقف البريطاني. وقد طلب الشيخ محمود في رسالته هذه المساعدة من حكومة السوفيت الفتية. ولكن في الحقيقة, فإن نداءات الإستغاثة هذه, كانت غير واقعية, وما كان لها أن تثمر في تلك الظروف. فقد كانت علاقات السوفيت وثيقة مع الحكومة التركية الجديدة بسبب معاهدة الصداقة المعقودة بين الطرفين, علما الأكراد في الأناضول فوتوا فرصة توطيد العلاقات مع السوفيت في حينه. هذا إلى جانب عدم وجود حدود مشتركة بين المنطقة التي كان الشيخ محمود يسيطر عليها وبين الإتحاد السوفيتي. كما أن الحدود مع إيران ما كانت لتفتح لمساعدات من هذا القبيل, لأن الدولة ألإيرانية كانت أميل إلى التعاون مع بريطانيا.

وإستنادا إلى المادة/3 فقرة/2, من معاهدة السلام في لوزان (4/تموز/1923م.) كان يجب تسوية الخلافات في المسائل ذات العلاقة بالحدود المشتركة بين تركيا والعراق, أو بالأحرى بين البريطانيين والأتراك, خلال 9 أشهر وبشكل سلمي. وفي حالة تعذر التوصل إلى حل للمشكلة, فإن الموضوع سيحال إلى عصبة الأمم للبت في أمر إيجاد تسوية للخلافات. وقد تعهد البريطانييون والأتراك, أن يحترموا الحدود المؤقته خلال هذه الفترة.

6.3- الحل البريطاني:

بعد فشل المفاوضات التي أجريت في مؤتمر إستطنبول بتأريخ 4/تموز/1923م. لحل الخلافات عن طريق المباحثات الثنائية. وبعد أن إضطرت الحكومة العراقية, على المصادقة على المعاهدة, التي فرضها البريطانييون لضمان مصالحهم, قدم البريطانييون عرضا إلى عصبة الأمم في آب/1924م. بهدف المطالبة ببحث الموضوع.

في 30/أيلول/1924م. قررمجلس العصبة إرسال لجنة محايدة إلى المنطقة المعنية, (ولاية الموصل) لدراسة الموضوع عن كثب وعلى الساحة وتقيم مدى صحة الإدعاءات المتضاربة للطرفين المتنازعين. وفي 27/ت1/ 1924م. عقدت جلسة إستثنائية في بروكسل لمجلس العصبة, تم بموجبها تحديد خط الحدود المؤقت, الذي توجب على القوات التركية والبريطانية أن لا تتخطاه, والذي عرف فيما بعد (بخط بروكسل). لقد كانت اللجنة مؤلفة من رئيس وزراء المجر السابق (غراف تيلي) والمبعوث السويدي (رالف ورسن) ورئيس الأركان البلجيكي (العقيد باوليس), إلى جانب ممثلين عن طرفي النزاع, بريطانيا وتركيا. وفي 27/ك1925/2م. وصلت اللجنة إلى الموصل, بعد أن كانت قد زارت لندن وأنقرة وبغداد. وأجرت اللجنة كشفا جويا على المنطقة بهدف أخذ إنطباع عام. كما وجهت أسئلة إلى السكان في المنطقة, لمعرفة مواقفهم ولإجراء جس النبض للميول السائدة لدى السكان.

غير أنه في هذه الفترة كانت تغيرات قد أحدثت على الموقف السياسي السائد, فيما يتعلق الأمر بالمناطق الكردية. ففي كردستان الشمالية, أدرك الأكراد بالتدريج المخاطر التي يجلبها عليهم النظام

التركي الجديد وأهدافه (البان طورانية). بالأخص بعد أزاحت السلطة الجديدة قناعها في أعقاب مؤتمر لوزان. وفي 1922, تم تشكيل (جمعية إستقلال كردستان), من قبل بعض الشخصيات الكردية المعروفة, كالجنرال إحسان نوري باشا وغيره في أرضروم. وفي عام 1923م. إنضم بعض رجال الدين المعروفين من الأكراد إلى الجمعية مثل شيخ سعيد بيران المعروف.

وقد إندلعت ثورة كردية كبيرة بشكل مفاجيء, في الوقت الذي كانت لجنة عصبة الأمم تواصل أعمالها في ولاية الموصل. ويقول جواهر لال نهرو حول هذه الأحداث ما يلي:

((وبعد ذلك تم إضطهاد الأكراد بدون رحمة, وشكلت محاكم خاصة أصدرت أحكامها بحق الألوف منهم. وقد تم تنفيذ أحكام الإعدام بحق القادة الأكراد: الشيخ سعيد, دكتور فؤاد وكثيرين آخرين. لقد مات هؤلاء وأمنية تحرير كردستان تتردد على شفاههم)).

فقبل هذه التطورات, وفي آذار/1924, كان المجلس الوطني التركي, قد أصدر قانونا بإلغاء (الخلافة) وبذلك كشف النظام الجديد في تركيا في النهاية عن موقفه الحقيقي والمعارض من الدين الإسلامي الحنيف, بعكس الدعاية المكثفة التي مارسها الحكام الأتراك في السابق بهدف حشد المعارضة لخدمة أهدافها. وبذلك حلت الأيديولوجية الطورانية (القومية التركية المتطرفة) جهارا نهارا محل الفكر الإسلامي وتراثه الموروث.

ولا ريب أن هذه الخطوة تعد بحق واحدة من أكبر أخطاء الحركة الكمالية على الإطلاق في تلك الفترة الحرجة, والتي كانت لها آثار سلبية كبيرة على الرأي العام في الداخل والخارج معا, الأمر الذي زاد من عزلة النظام. وهذه الحقيقة يمكن ملاحظتها من ردة فعل البريطانيين, الذين أسعدهم هذا الإجراء وقوى لديهم الآمال بخصوص نجاح مخططاتهم الإستعمارية على صعيد الشرق الأوسط بكامله, ومشكلة الموصل بلا ريب جزء منه. يقول (س . ج . أدموندس) ما يلي:

((في اواسط آذار بوغتنا بنبأ إتخاذ المجلس الوطني التركي الكبير قانونا بإلغاء الخلافة في 3/آذار, ولم نصدق. كانت دعاية الأتراك التي أبقت كردستان في غليان البركان الثائر, قد إعتمدت أساسا على إحترام الكرد لدينهم. ولا شك أن الأتراك أوقعوا أنفسهم في ورطة بهذا القرار, الذي بدأ يفوق أقصى آمالنا. ولم نتأخر طبعا عن إستغلال الوضع الجديد. لكن دخول هذه الحقيقة إلى العقول الجامدة لأغلبية السكان, الذين هم من الفلاحين, إقتضى وقتا غير قصير, ولم تقبر مكانة تركيا الأولى بوصفها حاضرة الخلافة بسهولة)).

غير أن هذا الموقف الجديد كان أحد العوامل فقط, فعلى الجانب الآخر جاءت إجراءات السلطة الجديدة, لتقوية نفوذ السلطة المركزية في العراق, الذي رافقه صدور بيان بريطاني-عراقي مشترك, أصدرته لجنة مشتركة وإعتبرت منطقة السليمانية, (كولاية – لواء/محافظة عراقية), بتأريخ 11/نيسان/1923م. ولكن رغم ذلك فقد إستطاع الشيخ محمود, أن يحتل مدينة السليمانية بتأريخ 11/تموز/1923م. وأن يحكمها لمدة سنة واحدة تقريبا. وفي 19/تموز/1924م. فقد الأكراد سيطرتهم على المدينة, على أثر هجوم بريطاني - عراقي مشترك. علما أن هذه كانت المرة الأولى

التي تصل فيها قوات عراقية إلى مدينة السليمانية. وهذا الأمر يسر للبريطانيين فرصة تقوية وتوسيع نفوذهم في المنطقة.

وفي 16/تموز/1925م. إكتمل تقرير لجنة عصبة الأمم حول ولاية الموصل, والذي أخذ العوامل الجغرافية, القومية, الإقتصادية, الإستراتيجية, والسياسية في مسألة النزاع الدائر بنظر الإعتبار. ويتضح من التقرير بأن بريطانيا والموظفين الخاضعين لها في الجهاز الإداري التابع لحكومة بغداد, كانوا قد إعتبروا وعاملوا ولاية الموصل سلفا كملك لهم أو بعبارة أخرى كجزء تابع لمملكة العراق! وفي 7/آب/1925م. تم نشر التقرير وبموجبه يمكن ملاحظة النقاط التالية:

1- إن إجراء إستفتاء عام يعتبر أمرا غير مناسب لحل المسألة. ذلك لأن مثل هذا الإجراء قد يولد حربا أهلية. هذا إلى جانب أن موضوع الخلاف يدور حول إيجاد حل لمشاكل الحدود.

2- إن إسم (العراق), ينطبق على جنوب ميسوبوتاميا, لكنه لم يشمل إطلاقا, ولاية المصل ذاتها في أي وقت. غير أن الإعتبارات الإقتصادية تشجع إلحاق المنطقة بالعراق. علما أن العراق ليس له حق المطالبة بهذا الإلحاق من وجهة النظر القانونية, بل ربما وعلى أقصى تقدير فإن له حق أخلاقي.

3- من الناحية الإستراتيجية, لاريب أن تخطيط الحدود في المناطق الجبلية هو الأفضل.

4- إن الحقيقة حول نسبة عدد السكان والقوميات, لا تؤيد المزاعم البريطانية ولا المزاعم التركية, بل أنها تقع في الوسط بين الإدعاءين. كما أن ألأكراد هم أقوى العناصر القومية في المنطقة ويسود في بعض المناطق بصورة كلية. أما العرب فإن لهم نزعة النزوح إلى المناطق الشمالية. وإلى جانب الأكراد والعرب, فإن هناك بعض المجموعات الأخرى, كالأقلية المسيحية واليهودية والتركمان. ولكن فقط الأكراد والعرب يعيشون بصورة متماسكة وتجمع واضح يمكن معه تحديد خط فاصل للحدود بينهما على أساس قومي. غير أن اللجنة إعتبرت مثل هذا التقسيم, أمرا تعيسا من الناحية الإقتصادية, لأنها تعني فصل مدينة الموصل من الأراضي الخصبة, الموجودة في بقية الولاية. هذا بالإضافة إلى أن حدود العراق الأخرى لا تقوم على أساس قومي أيضا.

هذا وقد إعتبرت اللجنة الموصل كمدينة عربية. لكنها معزولة من خلال حزام من القرى الكردية والتركمانية من جهة الجنوب أيضا.

لقد كان الأكراد إلى جانب العرب الكتلة الوحيدة التي كانت لديها مشاعر قومية واضحة الأبعاد, في الوقت الذي كانت هذه المشاعر ضامرة وغير متطورة لدى الأقليات الأخرى الصغيرة في الولاية.

إن الأوضاع في ولاية الموصل تطورت ببطء نحو الأفضل, غير أن فضل هذه الإنجازات يعود إلى الموظفين البريطانيين فقط, ومن هنا يستحسن أن تمدد فترة الإنتداب البريطاني.

إن أكثرية سكان الولاية تؤيد فكرة الإنضمام إلى العراق, مع شرط بقاء الإنتداب البريطاني. فإذا زال هذا الإنتداب, فإنهم يفضلون الحكم التركي على الحكم العراقي.

وإستنادا إلى هذه الأوضاع توصلت اللجنة المختصة إلى تقديم الإقتراحات الثلاث التالية كحل:

1- بناءا على مقتضيات مصلحة سكان المنطقة يفضل تجنب تقسيم الولاية. إن أكثرية سكان الولاية إلى جانب أسباب أخرى هامة, تبرر فكرة إلحاق المنطقة الواقعة جنوب (خط بروكسل) بالعراق. ولكن مع وجوب تواجد شرطين: الأول: أن تبقى ولاية الموصل لمدة 25 عاما تحت الإنتداب الفعلي لعصبة الأمم. الثاني: إن مطاليب وأماني الأكراد يجب أن تراعى من خلال توظيف الأكراد في المناطق الكردية, إلى جانب توليهم للمهام القضائية ومؤسسات التعليم, وأن تكون اللغة الكردية لغة البلد الرسمية.

2- فإذا لم تتحقق هذه الشروط, ولم يتم الوفاء بها, كما تنص على ذلك المعاهدة البريطانية – العراقية, الموقع عليها في 10/ت1922/1م.مثلا, أو يحل ويلغى الإنتداب البريطاني, بعد عقد معاهدة الصلح مع الحكومة التركية بأربع سنوات, أو لم يتم الوفاء بمطاليب الأكراد المنشودة, فإن السكان يفضلون السيادة التركية على السيادة العربية, وتعاد المنطقة إلى تركيا.

3- إذا قرر مجلس العصبة, رغم ذلك أن يقسم المنطقة, فإن اللجنة تعتقد بأن خط التقسيم يفضل أن يكون مسايرا لمجرى الزاب الصغير.

لقد أوضح تقريراللجنة, لا بل وأكد على أن المنطقة تعتبر من الناحية القانونية جزءا من تركيا, طالما لم تتخلى هذه عنها, ذلك لأن العراق لم يكن موجودا بعد وقف إطلاق النار في الحرب العالمية الأولى, لذا فإن في مقدوره وبعد أن نشأ فيما بعد , وعلى أساس الضرورات المتعلقة بكيانه الحديث التكوين وتطوره, أن يكون له حق المطالبة بضم ولاية الموصل إليه أخلاقيا فقط.

غير أن القرار الذي يحكم ويفصل بين الطرفين امر لا يعود إلى واجبات اللجنة, بل هو ضمن إختصاصات عصبة الأمم.

وفي الختام تم تقديم إقتراح يقضي على أية حال بتعيين (ممثل) تابع لعصبة الأمم للإقامة في المنطقة.

وعلى هذا الأساس فعندما أقرت الحكومة البريطانية بالموافقة على تمديد فترة إنتدابها على العراق لمدة (25) عاما, عبر تقديم بيان شكلي, اصدر مجلس العصبة بتاريخ 16/ك1925/1م. قرارا يتضمن ما يلي:

1- يتم تحديد الحدود بين العراق وتركيا على أساس خط بروكسل.

2- يطلب من الحكومة البريطانية أن تقدم إلى مجلس العصبة معاهدة جديدة تعقد مع العراق, تقر بتمديد فترة الإنتداب لمدة (25) عاما, كما نصت على ذلك معاهدة التحالف المعقود في ت1922/1مز بين الطرفين. والوفاء بما إرتآه مجلس العصبة في 27/أيلول/1924م. بالتحديد, والذي بين كيفية وجوب التصرف من قبل الحكومة البريطانية, بإستثناء ما ورد في الماد/1 من المعاهدة, والتي تبحث مسألة قبول العراق في عصبة الأمم كعضو, قبل إنتهاء هذه المدة. فإذا تم الوفاء بهذه

الشروط خلال ستة أشهر, إعتبارا من تأريخ صدور هذا القرار وأعلم مجلس العصبة بهذه الموافقة, عندها يعتبر قرار العصبة هذا قطعيا, وسيتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتطبيقه.

3- يطلب من الحكومة البريطانية بصفتها السلطة المنتدبة, أن تقدم توضيحا إلى مجلس العصبة حول الإجراءات الإدارية المتخذة والمطلوبة, ذات العلاقة بالسكان الأكراد, والتي تمت التوصية عليها في تقرير اللجنة المبعوثة إلى المنطقة و كضمانات والقاضية بمنحهم حق الإدارة الذاتية.

وعلى أثر ذلك أعلن وزير المستعمرات البريطأني (إيمري) فورا, بإسم الحكومة البريطانية والحكومة العراقية , الموافقة على قرارات مجلس العصبة. وفي 11/آذار/1926, أصدرت عصبة الأمم قرارها القاضي بضم ولاية الموصل إلى العراق, بعد أن عقد العراق معاهدة جديدة مع بريطانيا أمدها لمدة (25) عاما.

ومن الملاحظ بأن النفط إستطاع من جديد أن يلعب دورا ملموسا, ضمن المساعي المبذولة لترضية تركيا أيضا. ففي 5/تموز/ 1926م. تم عقد معاهدة صلح وإتفاقية حول قضايا الحدود, عن طريق الإعتراف بخط بركسل, كخط فاصل بين حدود البلدين, وقع عليهما الأتراك, البريطانييون والحكومة العراقية. وإستنادا إلى المادة/14 من المعاهدة تتعهد الدولة العراقية بأن تقدم إلى تركيا 10% من الأرباح النفطية, لمدة 25 عاما, بموجب تعهد الإمتياز مع شركة النفط التركية, على أن يتحمل العراق تكاليف موضوع حل المسألة بشكل نهائي. وفي فترة لاحقة تم الإتفاق على تحديد مبلغ (500,000) جنيه إسترليني, كتعويض عن الخسائر ووافقت الحكومة التركية على ذلك.

إن هذه التطورات بصورة عامة ما كانت لتحدث بكل تأكيد وبالصورة التي نعرفها, لولا التدخل البريطاني السافر وتأثيره على سير الأحداث عل شتى الأصعدة: دبلوماسيا, ماليا, وعسكريا. إن الأسباب الخلفية لإصرار بريطانيا على موقفها هذا إزاء مشكلة الموصل يمكن أن يعزى إلى ما يلي:

1- لأن العراق يشكل احد مقاطع طرق المواصلات المؤدية إلى الهند (درة التاج البريطاني). ولأن الدفاع عن العراق بصفته هذه كان أسهل من الناحية الإستراتيجية في المناطق الجبلية.

2- لأن المنطقة غنية بالثروات الطبيعية المختلفة, لذا لعب العامل الإقتصادي دورا هاما في مواقف البريطانيين, لأنهم أملوا الإستفادة من الطاقة المائية كذلك في الولاية لزراعة حقول القطن الكبيرة في العراق.

3- وكان للثروة النفطية في الولاية أثرها الخاص, ذلك لأن بريطانيا كانت بحاجة إلى نفط ولاية الموصل, لتموين قطعاتها البحرية من تجارية وحربية. وإلى جانب ذلك الدور الحيوي بالنسبة إلى بريطانيا ومكانتها تطلب ضمان إستثمارها, تطلب طرقا مضمونة لإيصالها إلى مقاصدها.

ومن هنا ولجملة الأسباب هذه تجاهلت السلطة البريطانية الجوانب الأخرى للموضوع. فمن وجهة النظر الإستراتيجية كانت القواعد العسكرية في الموصل تتيح للبريطانيين مجال العمل ضد تركيا, إيران والإتحاد السوفيتي على جبهة آذربيجان.

غير أن كل هذه الإمتيازات وكما أثبتت التطورات اللاحقة في المنطقة كانت من حيث الجوهر مؤقته, فقد أجبرت بريطانيا تدريجيا على مغادرة المنطقة, لكن ما بقي عالقا عبر السنوات الطوال والعجاف التالية, هو بالدرجة الأولى تلك الجوانب السلبية, التي باتت ملاصقة لتطورات الحركة الكردية, لأن الأكراد باتوا منذ تلك الفترة يتعرضون إلى مزيد من المضايقات ولا يستطيعون الحصول على فترة سلام وهدوء حقيقية, ناهيك عن الحديث عن حقهم في الإدارة أو الحكم الذاتي الموعود. وذلك على الرغم من أن الأكراد كانوا العامل ألأول والأساس في الواقع والذي بموجبه جاء قرار عصبة الأمم بشكله المعروف. يقول (لي فور) معلقا حول هذه الحقيقة ما يلي:

((إن المبادئ الإنسانية العامة تتقدم على مطالب دولة ما بحق السيادة التامة. إن الإعتبارات القاضية بأن الأقليات المضطهدة إذا لم تكن قادرة على الإستنجاد بالحماية الدولية, وأن الإضطهاد سينتهي فقط بالقضاء النهائي عليها, فإن لهذه الأقليات حق الإنفصال. كما أن على الدول التي يقع ضمن قدرتها واجب الدفاع عن الشعوب المهددة بالفناء, هو على ما يبدو العامل الذي أثر على مجلس العصبة في كيفية صياغته للقرار. وبالنظر إلى ضعف الحجج البريطانية, فإن القرار لا يمكن توضيحه إلا على هذا الأساس)).

إن الطرف الرابح من هذه الصفقة إلى الوقت الحاضر على الأقل, على ما يبدو هي الحكومة العربية الحاكمة في بغداد على شتى الأصعدة: إستراتيجيا, إقتصاديا وسياسية.

اما الخاسرون من هذه الصفقة فيبدو أن الأتراك هم الوحيدين الذين تنطبق عليهم هذه الصفة, لأنهم لم يستطيعوا تفهم الموقف, وخذلهم بعد النظر اللازم في مثل هذه الحالات, وقد سبق لهم وأن تحلوا به ولو لحين بعد معركة جالديران, مسوقين بعجرفتهم المعهودة, فأبوا أن يتفاهموا مع الأكراد إستنادا لوعود قطعوها سابقا.

وبالنتيجة نجد إلى جانب شعب مضطهد (الأكراد), فإن الأتراك لم يحصلوا إلا على إستقلال شكلي, لأن بلادهم بقيت متأخرة إقتصاديا, الأمر الذي أستوجب عليها أن تعود فيما بعد إلى أحضان الإستعمار الغربي. ويعتقد (هنري هويبلي) بأن الأسباب التي فرضت على الأتراك أن يقدموا على هذا التنازل الكبير تكمن فيما يلي:((في حالة نشوب حرب مع بريطانيا كان على تركيا أن لا تواجه العزلة وحسب, بل من المحتمل أن تواجه ثورة كردية في الشرق أيضا)).

ورغم كل هذه التناقضات الموروثة والمختلفة, التي تجسدت في صورة مشاكل متعددة الجوانب للأقليات في العراق, تركيا , إيران, وسوريا, والتي لا تتعلق بالأكراد فقط, بل وتشمل إقليات أخرى أيضا. غير أن المسألة الكردية, كانت على ما يبدو عاملا حاسما في حمل هذه الدول على العمل بإستمرار على الإبقاء على الوضع الراهن, وبالطبع كانت خلفها وما تزال إلى الوقت الحاضر, تقف الدول الكبرى وبالأخص الغربية منها. إن بعض المعاهدات الثنائية أو المتعددة الجانب والمعقودة بين هذه الدول تثبت هذه الحقيقة ومنها الإتفاقية الدفاعية المعروفة بإتفاقية (سعد آباد) والموقعة في 8/آب/ 1939م. بين إيران, تركيا, العراق, وأفغانستان. فالمادة/7 من المعاهدة تنص على ما يلي:

((يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون, كل داخل حدوده, بعدم إعطاء مجال لتأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة أو قيامها بإعمال لغرض الإخلال بالنظام والأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر, سواءا كان في منطقة الحدود أو غيرها, أو الإخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر)).

4- لمحات تاريخية عن أصل الفكرة القومية في العالم الإسلامي وكردستان

الإسلام والمسألة القومية:

نظرا للأهمية الكبيرة للفكر واليديولوجية الإسلامية وتأثيرهما البالغ على مصير الشعب الكردي, إلى جانب كون المسألة الكردية في جوهرها مسألة قومية, فسنحاول هنا أن نلمح بإيجاز إلى موقف الإسلام من المسألة القومية, لأن محاولات الصهر القسري, الموجهة ضد الشعب الكردي, وحتى يومنا هذا تتستر غالبا بوشائح وواجهات وشعارات دينية!

من هنا لابد من الرجوع إلى القواعد الأصلية والمصادر الأولية للفكر الإسلامي, لبحث هذا الموضوع , وأعني بذلك القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة بالدرجة الأولى, بهدف إستجلاء المواقف بدون الإلتفات إلى التفسيرات المستحدثة مؤخرا والتي تحمل النصوص في بعض الحالات ما لا تحتمل.

إن طريقة معالجة الإسلام للمسألة القومية لا تخرج عن الإطار الأممي الواضح الأبعاد في الأيديولوجية الإسلامية الهادفة إلى تكوين مجتمع أممي على الصعيد العالمي (أمة), على أساس وحدة العقيدة والدين, والذي ينص بكل صراحة ووضوح على مبدأ المساواة بمفهومه الواسع سواء فيما يتعلق الأمر بالأفراد أو الجماعات, كدليل على هذه النزعة الأممية في الإسلام.

فالتقوى هي المعيار والقاعدة الوحيدة للمفاضلة بين الأفراد والجماعات البشرية. أما الإختلاف على أساس التبعية القومية, اللغوية, أو اللون, فهو أمر يعترف ويقر الإسلام بوجده كحقيقة ماثلة للعيان لا سبيل إلى إنكارها, غير أن هذا التمايز والإختلاف في العرق واللغة واللون ليست معايير أو مقاييس لتبرير التميز والمفاضلة بين البشر.

إن هذه الحقائق يمكن التثبت منها في مواضع عدة من خلال نصوص قرآنية صريحة وضمنية. وكذلك بواسطة سلسلة من الأحاديث النبوية الشريفة, بالإضافة إلى مواقف العديد من الشخصيات الإسلامية, وفي طليعتهم يقف بدون أدنى شك, أمير المؤمنين الإمام (علي بن أبي طالب) (رض), الذي أنعم عليه القدر أن ينهل من أنقى وأصفى منابع الفكر والعقيدة الإسلامية, منذ الطفولة, لقرابته من الرسول (ص). ادناه نماذج من النصوص القرآنية بهذا الخصوص:

1- ((كنتم خير أمة أخرجت للناس, تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)). آلعمران/110. ومن الجدير أن نلاحظ هنا بأن مفهوم (الأمة) الذي سبق التنويه إليه, يشمل كل المجتمع الإسلامي, وليس حصرا بجماعة عنصرية وعرقية محددة أو شعب معين بالذات. وإن حصل ذلك إفتراضا, فإن مرد

ذلك يعود إلى إرتباط هذه المجموعة بالعقيدة الإسلامية, وليس بسبب يمكن إرجاعه إلى أطر عنصرية أو قومية. وبخلاف هذا التفسير فسيوجد تناقض مع مبدأ المساواة, الذي يعير الإسلام له أهمية كبيرة. من هنا فنحن نجد بأن تفسيرات بعض الساسة العرب مغلوطة, ولا يمكن أن تكون مستقاتا من روح المبادئ الإسلامية, في إدعائهم بأن المقصود (بالأمة) هم العرب, وبالتالي فإن العرب بنحو أو بآخر شعب مختار! وبخلاف ذلك لابد لنا من التساؤل عن المعنى المحتمل, الذي يكمن خلف كل الإنتقادات الموجه في القرآن الكريم إلى المزاعم اليهودية المشابهة, والقائلة بأن اليهود هم (شعب الله المختار)؟!

2- أما بصدد حقيقة المساواة بين الشعوب من المنظور الإسلامي للمجتمع, فهو أمر يمكن لنا أن نستشهد به بنص قرآني صريح كقوله تعالى: ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم, إن الله عليم خبير)). الحجرات/13.

3- هذا إلى جانب أن القرآن الكريم يعتبر إختلاف اللغات كآية تأتي أولويتها حتى قبل الإقرار بتعدد الألوان, كقوله تعالى: ((من آياته, خلق السموات والأرض, وإختلاف ألسنتكم وألوانكم, إن في ذلك لآيات للعالمين)). الروم/22.

وإلى جانب هذه النصوص القرآنية المقتبسة على سبيل المثال لا الحصر, يستحسن أن نقتبس بعض الأحاديث الشريفة أيضا تعميما للفائدة بهذا الخصوص, بإعتبارها مصدرا هاما من مصادر الشريعة الإسلامية الغراء, ودعامة ثابته لتفسير موقف الإسلام من القضايا والمسائل المختلفة. وفيما يلي بعض المقتبسات ذات العلاقة:

1- ((أنظر فإنك لست بخير من أحمر ولا أسود, إلا أن تفضله بالتقوى)).

2- وقد ذكر الرسول(ص) في خطبة حجة الوداع بهذه الجوانب بصورة مؤثرة, وهي التي تعتبر إلى حد ما كوصية سياسية أخيرة, حين قال:

((أيها الناس! إن ربكم واحد, وإن أباكم واحد, كلكم لآدم وآدم من تراب. إن أكرمكم عند الله أتقاكم, وليس لعربي على أعجمي فضل إلا بالتقوى, ألا هل بلغت؟ اللهم إشهد. قالو نعم. قال: فليبلغ الشاهد الغائب)).

وبالإمكان أن نلاحظ مواقف مشابهة تماما لتلك لدى الخليفة الرابع, أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب, ومنها على سبيل المثال, ما قاله بعد أن بويع بالخلافة:

((أيها الناس! ... ألا وأيما رجل إستجاب لله ورسوله, فصدق ملتنا, ودخل ديننا, وإستقبل قبلتنا, فقد إستوجب حقوق الإسلام وحدوده. فأنتم عباد الله, والمال مال الله, يقسم بينكم بالسوية, لا فضل فيه لأحد على أحد, وللمتقين عند الله أحسن الجزاء)).

هذا ولاريب أن هذه المبادئ والمواقف المنطقية والواقعية, تعتبر من عوامل إنتشار الدين الإسلامي

الرئيسي, فقد إعتنقت الكثير من الشعوب هذا الدين, على مر الزمن, عن إيمان وعقيدة وقناعة لا تتزعزع, ولا تقل ثباتا عن إيمان العرب أنفسهم, الذين بدأ الإسلام بالإنتشار بينهم أول الأمر. غير أن الخلفاء لم يكونوا جميعا سواء بهذا الصدد. وليس إعتباطا أن يفرق التأريخ الإسلامي بين خلفاء راشدين وغيرهم. فهل تستوي مواقف عمر بن عبدالعزيز ومعاوية ممن سموا (بالموالي), كلاهما خليفة, كلاهما عربي, بل كلاهما أموي فهل يستويان؟!

فحتى في عهد الرسول (ص) بالذات, وفيما بعد كذلك, نجد بأن بعض التيارات والدوائر كانت تسعى لأن تحيد عن هذا الجوهر وهذه القييم, بهدف إستغلال الدين لأغراض خاصة, عن طريق تفسيرات خاطئة ومضللة, ولو أن هذه المساعي لم يكتب لها النجاح الكلي والتام, بفضل يقضة وتضحية بعض الفئات المتنورة. واما بصدد المسألة القومية, فإن هذه الأفكار, تبلورت وطورت نفسها بالتدريج بالأخص في العهد الأموي, إعتبارا من سنة 660م.

<u>الحكم والسلطة العربية:</u>

بالرغم من أن الأفكار القومية لم تكن في المراحل الأولى بالشكل الذي نعرفه في الوقت الحاضر. غير أنها كانت ملموسة من خلال التمييز في التعامل وعلى شكل أو صورة (نحن العرب) كسادة وحكام و(هم) = (بقية الشعوب الإسلامية) كأتباع وموالين, الذين كانت لهم نفس العقيدة, ولكن لا يفسح لهم مجال التمتع بنفس الحقوق. وهذا يعني في الواقع وبعبارة أخرى, مجموعة من السكان التي تنتمي إلى طبقة أدنى درجة. وبدون شك فإن الإسلام لا يمكن أن يكون حجة لتبرير مثل هذا التعامل بأي حال من الأحوال, بل على العكس تماما, فهو حجة على ممارسي هذه السياسة العنصرية.

ولكن رغم هذه الحقائق فإن بعض الحكام, الساسة, والكتاب العرب مازالوا يتبنون ويدوعون إلى تبني هذه الأساليب والإجراءات في زمننا المعاصر أيضا, وبإعجاب وغلو كبيرين! لقد حاول عبدالعزيز الدوري, أحد الكتاب العرب, أن يبين هذا التطور بلإيجاز, في الوقت الذي يستند فيه إلى أراء وكتابات ذلك العصر, فيقول:

((ولن نبحث دوافع تلك الفتوحات. فللعامل الديني أثره, وللخيرات المنتظرة في البلاد الجديدة دورها ... وللفتوحات أثر سياسي في تحديد الرقعة العربية, إذ أنها مكنت العرب من الإنتشار في الأرض. ولكنها لم تقرر بمفردها الأرض العربية, بل أن تحديد هذه يتصل بموجة أخرى غير موجة الفتوحات, تلك هي موجة التعريب ... لقد حصل التعريب في إتجاهين, إتجاه بشري وإتجاه ثقافي.

والإتجاه الأول يتصل بهجرة القبائل العربية على نطاق واسع إلى الأمصار الجديدة وإستقرارها فيها ... أما الإتجاه الثقافي, فيتصل في الأساس بسيادة اللغة العربية في الدواوين والإدارة, بنتيجة سياسة التعريب الأموية, ثم بسيادتها الثقافية حين أصبحت لغة الثقافة إلى جانب كونها لغة السياسة والإدارة.

<u>ويبدو طبيعيا أن يشعروا بأنهم جماعة متميزة من غيرهم وان يشعروا برابطة العروبة إتجاه الشعوب الأخرى, ويروا بأنهم شعب يتفوق بإمكانياته وبدوره التأريخي ... فهم يرون بأنهم أختيروا لأداء الرسالة, وأن فضل العرب على الشعوب, أن هدوهم إلى ما فيه خيرهم وأن قبول هذه الرسالة</u>

يوجب إحلال العرب منزلة خاصة وقبول سيادتهم.

ولم تكن هذه نظرة الأمويين وحدهم, بل نظرة القبائل العربية عامة ... ولم تكن نظرتهم للموالي إلا مظهرا لهذا الشعور بتميزهم وبانهم مجموعة بشرية (أمة) خاصة. وقد بالغ البعض في التأكيد على إستهانة العرب بالموالي ومعاملتهم معاملة سيئة. ومع اننا لا نقرهم على تطرفهم, إلا أننا نرى بوضوح, أن العرب أبعدوهم عن كل عمل إداري أو قضائي فيه رئاسة على العرب, ورفضوا إشراكهم في وارد البلاد المفتوحة. ويقول الثعالبي: (ومن أحب الرسول أحب العرب, ومن أحب العرب, أحب اللغة العربية ... ومن هداه الله للإسلام ... إعتقد أن محمد (ص) خير الرسل ... وأن العرب خير الأمم والعربية خير اللغات ...)).

لنا أن نسأل هنا: ما هو الفرق بين هذه المنطلقات وبين بقية المنطلقات الإستعمارية لليونانيين, للفرس, للرومان, للبرتغاليين, للإسبان, للإنكليز, للفرنسيين, للألمان...إلخ إنه تكرار مأساوي لإستعلاء قومي لا يمكن تبريره علميا على الإطلاق, بل هو حدث مجرد مرهون بظرف تأريخي خاضته العديد من الشعوب ولد نشوة الإعتزاز لديها على أثر إنتصارات عسكرية فإنعكس ذلك في ذهنيتهم الساذجة مولدا الإستعلاء لردح من الزمن فالأيام دول, وما طار طير وإرتفع إلا كما طار وقع.

ولكن لنعد إلى هذا الموجز المقتبس في أعلاه فهو يطرح بعض النقاط الهامة, والتي لا يمكن إعتبارها حقيقة واقعة, بدون مناقشة ولا يمكن أخذها بجد على عواهنها. ومن هنا علينا تقيمها إستنادا إلى المعايير والقيم السائدة في ضوء المبادئ الإسلامية ذاتها, بصورة عامة, ونصوص القرآن الكريم على وجه التحديد, كمرجع أعلى, لنفرق بين الأصالة والإختلاق.

دور العرب:

فيما يتعلق بدور العرب, فإن التأريخ يظهر بجلاء, بأنهم لا يشكلون بأية حال أي إستثناء, بل أنهم يشبهون بقية الشعوب الأخرى, التي كانت لها أدوارها التأريخية أيضا. هذا إلى جانب كون إنجازات العرب مرتبطة من حيث الجوهر, بظهور وإنتشار الإسلام. وحتى في هذا المجال, فإن كل متتبع للتأريخ, إذا كان محايدا, يستطيع أن يلمس جوانبا إيجابية وأخرى سلبية في آن واحد. ذلك لأنه يصعب إعتبار العرب جملة وككل لا يتجزأ كقدوة حسنة للإسلام والمسلمين, فبينهم الصالح والطالح على حد سواء كبقية شعوب العالم. وفي القرآن الكريم بالذات سور تعكس هذه الحقيقة, إلى جانب رسائل الإمام علي عليه السلام, إلى معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية.

إدعاءات العرب المتعلقة بحقهم في قيادة العالم الإسلامي:

يتعذر على المرء أن يؤيد هذه الإدعاءات, عند مطالعة نصوص القرآن الكريم, إذ لا أثر لما قد يبرر مثل هذه الإدعاءات بحقهم الأبدي في الخلافة والحكم, على أساس العنصر والإنتماء القومي أو القرابة. بل على العكس يركز على القرابة العقائدية وليست العرقية أو العائلية, وعلى هذا الأساس يجري التقييم. فالقرآن الكريم ينص مثلا على ما يلي:

((وإذ إبتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن, قال إني جاعلك للناس إماما. قال ومن ذريتي. قال لا ينال عهدي الظالمون)). البقرة/125.

((ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا وجأتهم رسلهم بالبينات وما كانوا ليؤمنوا كذلك نجزي القوم المجرمين. ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون)). يونس/14-16.

وجاء في حديث شريف لخاتم النبيين قوله:

((إسمعوا وأطيعوا - وإن أستعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه الزبيبة ما أقام فيكم كتاب الله)).

ويقول أمير المؤمنين علي أبن ابي طالب عم موضوع الخلافة:

((واعجباه أتكون الخلافة بالصحابة والقرابة))؟!

ورغم إدراكنا لتباين الآراء ووجهات النظر بين الطوائف الإسلامية بهذا الخصوص: فالشيعة يركزون على أهل البيت وآخرون يركزون على الإنتماء لقريش أو العروبة بينما فتح الخوارج الباب لكل مسلم مؤهل لتولي دور القيادة. لكن التأريخ أثبت بأن أهل البيت حكموا وأن القريشيين/العرب قد حكموا بل أن آخرين حكموا أيضا: أكراد, أتراك, بل وحتى المماليك. إذن التجربة العملية فتحت الباب واسعا لممارسة السلطة في العالم الإسلامي فقد قضت المشيئة الإلهية أن تمارس شتى الفئات والنحل السلطة, ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل إعادة عقارب الزمان إلى الوراء ومسح ما سطره التاريخ على صفحاته.

<u>الفتوحات الإسلامية:</u>

ينظر الإسلام إلى العالم من زاوية خاصة, بإعتباره مؤلفا من معسكرين منقسمين, فمن جهة نجد هنالك المضطهدين (المستكبرين) في حين نجد على الطرف الآخر المضطهدين (المستضعفين). وإنطلاقا من هذه القاعدة, فإن المسلمين الحقيقين, مدعوون إلى مخافة الله وحده سبحانه تعالى , وليس البشر مهما تعددت الألقاب والصفات التي يضفونها على أنفسهم, بحق أو بدونه, ومن ذلك قوله تعالى جل شأنه: ((... فلا تخشوا الناس وأخشوني ...)). المائدة/44

وعلى هذا الأساس, فالإسلام دعوة إلى مناهضة ومقاومة كل أشكال الإضطهاد وتشجيع لدعم المستضعفين في ذات الوقت. ومن هنا فإن الحروب الإسلامية هي بالأصل والأساس, إما حروب دفاعية, أو حروب تحرير. ومن الملاحظ عدم وجود تمييز بين (المستضعفين). وهذا يعني أنها مسألة شاملة لا حصر فيها بالنسبة للجميع في كل زمان ومكان. قال تعالى:

((أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير. الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق)). الحج/ 38. وقوله تعالى :

((وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان, الذين يقولون ربنا

أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها وإجعل لنا من لدنك وليا وإجعل لنا من لدنك نصيرا)).النساء/74.

من الملاحظ أن هذا الموقف يعزز في أحاديث نبوية شريفة متعددة, منها قوله (ص):

((من رأى منكم منكرا فليغيره بيده, فإن لم يستطع فبلسانه, فإن لم يستطع فبقلبه, وذلك أضعف الإيمان)).

ولكن بالمقابل نلاحظ وجود إنتقاد لاذع يوجه إلى من لا ينهى أويتناهى عن فعل المنكر, كقوله تعالى:

((لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى, ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون. كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئسما كانوا يفعلون)). المائدة/78-79.

غير أن الحديث عن حق الدفاع عن النفس/الذات في الإسلام, لابد وأن يقود المرء إلى التطرق لموضوع (الجهاد), الذي يفسر بشكل غير دقيق في العالم الغربي, ويعرف (بالحرب المقدسة). فالسيد قطب (أحد المتخصصين في الشريعة الإسلامية مثلا يرى بأن الجهاد يعني بين أمور أخرى ما يلي:

((إن الجهاد الإسلامي لايعني فقط, التركيز على مسألة إنتصار الثورة العالمية وتحرير الإنسان, بل أنه ينهى في ذات الوقت عن إستهداف النهب والسلائب وتكوين الإمبراطوريات بأية حال, فالهدف الوحيد للثورة العالمية هو تحقيق السلام)).

ولكن رغم كل هذه النصوص الصريحة والواضحة, فإن ذلك كله لا يعني عدم حدوث إنحرافات في التطبيق عن هذا الخط القويم في التطبيق, في الماضي والحاضر على حد سواء, الأمر الذي يلاحظ لدى الفكرة والعقيدة المسيحية أيضا. وحتى في عهد الرسول (ص) بالذات, فإن بوادر هذا الإتجاه المنحرف كانت قابلة للملاحظة, والتي تحولت إلى دوافع رئيسية لبعض الحكام فيما بعد. وفي النصوص القرآنية بعض الدلائل والقرائن الدالة على صحة ما نذهب إليه, كقوله تعالى:

((سيقول المخلفون إذا إنطلقتم إلى مغانم لتأخذوها ذرونا نتبعكم, يريدون أن يبدلوا كلام الله, قل لن تتبعونا كذلكم قال الله من قبل, فسيقولون بل تحسدوننا, بل كانوا لا يفقهون إلا قليلا)). الفتح/15.

<u>اللغة العربية:</u>

لاريب أن اللغة العربية, تعتبر واحدة من اللغات الجميلة والثرة في العالم, لكنها ليست بقادرة, شأنها في ذلك شأن بقية اللغات الهامة في العالم, أن تعوض أو تلغي جميع اللغات الأخرى السائدة في العالم. إن نزول الوحي, الذي تجسد في القرآن الكريم, باللغة العربية, لا يمكن أن يفسر بأنه إجازة لنسخ وإلغاء جميع اللغات الأخرى. إن قدسية القرآن لا تكمن في اللغة التي نزل بها, بل في الأحكام وقواعد الحكم والعبروالعضات والمثل المستقاة...إلخ. والموجهة إلى الإنسانية, كوسيلة للتبشير أو الإنذار معا, الأمر الذي يمكن تحقيقه بإستعمال لغات أخرى أيضا, من باب التقرب إلى أذهان المخاطبين. وفي الواقع والأساس فإن القرآن الكريم بالذات, لم يمنح اللغة العربية مثل هذا الدور

المميز والمفضل, ولعل المقتبسات التالية, من بعض الآيات القرآنية, تعطي الدليل الوافي على صحة ما نذهب إليه, كقوله تعالى:

((وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ...)).أبراهيم/3. أو ((ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته ...)). فصلت/44. أو ((إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون ...)). الزخروف/2. أو ((فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون ...)). الدخان/57.

ومن هنا فمن الضروري - لأجل تسهيل عرض الفكر الإسلامي على الشعوب الأخرى, بصورة موضوعية ومقربة للأذهان, وبهدف تحرير جماهير هذه الشعوب من كل عسف وإستغلال قد يصاحب التفسير – ترجمة القرآن الكريم, رغم كل الصعوبات المتوقعة, إلى أكبر عدد ممكن من اللغات. ومن المفيد أن يشارك علماء الدين المسلمين أنفسهم في إنجاز هذا العمل المجدي بشكل فعال, من أجل ضمان الحصول على تراجم قريبة فعلا من النص والروح القرآني, الأمر الذي يتطلب إلى جانب التمكن التام من اللغة العربية واللغة المراد ترجمة القرآن الكريم إليها, دراية كافية بالأحوال الإجتماعية, السياسية, الإقتصادية, الثقافية والدينية السائدة في الجزيرة العربية قبل الإسلام, إلى جانب معلومات وافية عن المعتقدات الدينية السائدة في تلك الفترة في المناطق القريبة من الجزيرة العربية أيضا.

إذن فرغم كل هذه المثل والقواعد الحاثة على التعايش السلمي بين الشعوب المختلفة ضمن الإطار الأيديولوجية والعقيدة الإسلامية, على أساس المساواة التامة, على شتى الأصعدة, غير أن التطور التأريخي, الذي تم التلميح إليه بإيجاز في بحثنا هذا سابقا, أخذ طابعا مغايرا, الأمر الذي تسبب وما يزال في توليد, بل وتصعيد شدة ردود الفعل والإنتفاضات بالتدريج, والتي أدت في النهاية إلى القضاء على الحكم الأموي نهائيا على سبيل المثال. يقول (يوليوس فيلهوزن) موجزا هذا التطور:

((ولم يكن الإسلام وحده كافيا في ضمان المساواة لهم, ذلك لأن الدولة التيوقراطية الإسلامية, كانت في الواقع دولة عربية خالصة, دولة العرب التي جعلتهم فوق الأمم المغلوبة. وكان هذا في ذاته مناقضا لفكرة الحكومة التيوقراطية, فهي لا ينبغي أن تكون ملكا, ولا يجوز أن يكون لها مظاهر الملك وأشد ما تكون المناقضة , إذا ظلت حقوق السادة من العرب قائمة بالنسبة للمسلمين من غير العرب: ذلك لأن الإيمان بالله والإعتراف له وحده بالملك كان من شأنه أن يدعو إلى نبذ كل تمايز بين الأمم من أساسه. وكان من السهل إستخدام مبادئ الإسلام وسيلة لإعطاء الموالي نصيبهم من الدولة التيوقراطية, وفي إنتزاع حقوقهم من يد العرب.

وكان أهل الديانة والورع من العرب أنفسهم يقفون إلى جانب الموالي في مطالبتهم بحقوقهم. وحاولت أحزاب المعارضة بنوع خاص, أن تجد فيهم حلفاء على بني أمية. وكان بنوا أمية يمثلون في الواقع سيادة الأمة العربية لا سيادة الإسلام...

فالإسلام الأول يجعل المحافظة على وحدة (الجماعة), أعني على وحدة الأمة الإسلامية, فوق كل شيء, وهو أيضا يدعو إلى شد أزر حكومته, وإلى طاعتها. ولكن بعد أن حادت الحكومة عن

المبادئ, التي يجب أن تقوم عليها الحكومة التيوقراطية, جاء الإسلام الثائر, فجعل تلك المبادئ أساسا لمحاربة نظام الحكم, الذي كان قائما آنذك, وجعل يدعو للحرب نصرا لله على بني أمية وعلى عمالهم, ونصرا للحق على العصيان والعسف)).

غير أن سقوط الدولة الأموية لم يستطع أن يجد حلولا جذرية ونهائية للمشكلة, رغم تحسن أوضاع بقية الشعوب الإسلامية (نسبيا) من غير العرب, الأمر الذي كان نتيجة حتمية للدور الحاسم, الذي لعبته هذه الشعوب بقيادة (أبو مسلم الخراساني),(كردي الأصل), والذي أغتيل غيلة وغدرا بعد أن أنجز مهمة القضاء على سلطة الإنحراف الأموي, على يد الحكام العباسيين (750 – 1258م.). ذلك لأن بعض الحكام العرب واصلوا المطالبة وبإلحاح بحقهم المزعوم في السيادة والسلطة على العالم الإسلامي وشعوبها كسادة, وواصلوا التضيق على بقية الشعوب الإسلامية في شتى المجالات من سياسية وثقافية وإجتماعية.

وكنتيجة طبيعية لسياسة التميز هذه, فقد نشبت عدة ثورات ضد الحكم العباسي ايضا, رغم أن الصراع بات يتخذ طابعا ثقافيا في الغالب, حيث نجد بعض الكتاب والشعراء العرب وكتاب بقية الشعوب الإسلامية وشعراؤهم , بالأخص الفرس وهم أصحاب حضارة وثقافة عريقة, يتورطون في مساجلات وجدل ثقافي, مفاده أن كل طرف من هذه الأطراف المتنازعة, كان يركز على كيل المديح والثناء على تراثه وتأريخه الخاص. وعن هذا الطريق إستحدث العرب كلمة جديدة ((الشعوبية)), كنعت وتسمية للحركة الداعية إلى تحقيق المساواة بين الشعوب الإسلامية كلها. ولقد سمي دعاتها بأهل التسوية إبتداءا, الذين كان الفرس على الأرجح قادتها.

ومن الطريف أن نلاحظ في أيامنا هذه الغلاة من القوميين العرب, من دعاة حق السيادة العربية على بقية الشعوب الإسلامية يعودون من جديد لإستخدام نفس الصياغات البالية, التي أثبت التأريخ بأنها لا تجلب أي خير ولا يمكن بأي حال قبولها من قبل بقية الشعوب الإسلامية, بهدف الإنتقاص من قيمة كل حركة تحررية أو معارضة داعية إلى إقامة المساواة, فما أشبه الليلة بالبارحة يا بدر!

فمن الملاحظ بأن إمتعاض الفرس من غطرسة الحكام العرب غير المبررة على الإطلاق في العهد العباسي دفع ببعض الكتاب من أهل التسوية إلى الرد بعنف مشابه من حيث التطرف في المواقف, فدعوا إلى وجوب عودة العرب إلى شبه الجزيرة العربية, بإعتبارها موطنهم الأصلي, وإلى مهنتهم القديمة, رعي الإبل!

غير أن النظرة الإسلامية الأصيلة والموضوعية تتطلب إدانة الموقفين معا, رغم أن الموقف العربي كان الأجدر بالشجب, على إعتبار أن البادئ أظلم, لأن لكل فعل رد فعل مساوي في القوة ومعاكس في الإتجاه. علما أن القرآن الكريم , يحوي على عضاة وعبر كافية لو اخذ بها الطرفان لكانا في غنى عن خوض هذه المهاترات. قال تعالى :

((إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم وإتقوا الله لعلكم ترحمون... يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم...)). الحجرات/9.

وعلى أية حال فإن حياة الدول والإمبراطوريات تخضع بصورة إجمالية لنفس القواعد والقوانين التي تخضع لها حياة الأفراد الإعتياديين. فبعد فترة النمو والتطور والإزدهار والإنتصارات, يمكن الوصول بواسطتها إلى قمة محددة, لكن بعدها تطرأ فترة الإنحسار لا محالة ويدب الوهن والضعف, الذي يؤدي في النهاية إلى الموت المحقق. وإنطلاقا من هذه القاعدة الأزلية, فالحكم العربي شأنه في ذلك شأن غيره لا يمكن أن يعتبر إستثناءا بأي حال من الأحوال. وقد لاحظ أمير المؤمنين علي إبن أبي طالب هذه الحقيقة وصاغها بعبارات حكيمة حين قال: ((الدهر يومان يوم لك ويوم عليك)).

فبإستثناء فترة الحكم الأيوبي (القصير الأمد نسبيا) وكذلك حكم الصفويين في إيران وما يليها من الأمصار في الشرق, فإن الفترة اللاحقة, خطتها يد الأتراك بعد سقوط الدولة العباسية. فالأتراك الذين جاؤا من أواسط آسيا على شكل موجات بشرية , بصورة مشابهة لنزوح القبائل العربية من شبه الجزيرة العربية , إلى بقية المناطق, إستطاعوا بالتدريج أن ينتزعوا السلطة ويحتفظوا بها لعدة قرون. وكان العثمانييون على الأرجح أقل المجموعات النازحة عددا, إلا أن سلطتهم أثبتت بأنها الأكفأ والأقدر على البقاء والتطور, إبتداءا في آسيا الصغرى وفيما بعد في أغلب مناطق العالم الإسلامي, (بإستثناء إيران والمناطق الشرقية المتاخمة لها), وإلى حد ما في أوربا ذاتها حيث وصلوا إلى أبواب فيينا. وبغض النظر عن بعض الإنتكاسات والهزائم, التي أدت إلى خروج بعض المناطق من قبضة السيطرة العثمانية, إلا أن سلطتهم إستمرت في الكثير من البقاع حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

<u>السلطة التركية:</u>

إن حكم الأتراك/العثمانيين, لا يختلف من حيث الجوهر عن حكم العرب. فقد إنتقلت الخلافة إلى العثمانيين والأغلبية السنية. وبقيت حكرا عليهم في الفترة ما بين (1516 – 1924م.). كما سادت اللغة التركية بالتدريج كلغة رسمية, كنتيجة لسلطة دامت عدة قرون. وعوملت الشعوب الإسلامية الأخرى, معاملة سلبية, بإعتبارها تنتمي عمليا إلى طبقة أدنى, كما كانت عليه الحال في ظل الحكم العربي قبل ذلك ولقرون, وعلى جميع الأصعدة: سياسيا, إقتصاديا, ثقافيا, وإجتماعيا.

ومن الطريف أن نلاحظ بأن العرب باشروا بتولي دور المعارضة, بالضبط على الصورة والنمط الذي لجأ إليه الفرس في ظل السلطة والحكم العربي, مطالبين بالمساواة! إن التضحية التي كان العرب يطلبونها كقادة من بقية الشعوب الإسلامية الأخرى عندما كانوا يحتكرون السلطة, رفضوا الإتيان بمثلها, عندما تولى غيرهم السلطة والحكم! وقد قال تعالى في محكم كتابه: ((أتامرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وانتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون))؟ البقرة/44.

من جديد يمكننا القول, بأن الحركة السماة بالشعوبية, كانت بالأصل موجهة ضد المساعي الهادفة إلى تعريب الإسلام, تلك المساعي, التي أرادت أن تثبت إمتيازات العرب وتضمن إستمرارية سلطتهم إلى الأبد. غير أن الحركة القومية المعاصرة بالمقابل في العالم الإسلامي, تعتبر وإلى حد بعيد, كرد فعل على المساعي الهادفة إلى تتريك الإسلام. ومن الغريب أن نلاحظ بان العرب إنضموا عمليا إلى صف الحركة الشعوبية/القومية المعاصرة, ليتخلصوا من عسف الحكم التركي!

وعلى اية حال فإن التطرف القومي والنزعات العنصرية في العالم الإسلامي, وفق النموذج الأوربي والنظريات السياسية المرتبطة به, إستغلت أو إستخدمت الدولة العثمانية/تركيا, كمحطة للعبور لدخول المناطق الإسلامية الأخرى. لقد تغلغلت الأفكار الأوربية عن طريق أوربا الوسطى والشرقية, بواسطة بعض اللاجئين البولونيين والهنغاريين, ممن إلتجاؤا إلى الدولة العثمانية, بعد فشل حركاتهم القومية في عام 1848م. وبقوا هنالك. وقد إعتنق البعض منهم الدين الإسلامي, وتقلدوا المناصب الهامة في جهاز الدولة, كالكونت (كونستانتين يورزيسكي), الذي غير إسمه فيما بعد إلى (مصطفى جلال الدين باشا). لقد نشر كونستانتين / مصطفى في عام 1869م. كتابا باللغة الفرنسية في إسطنبول بعنوان: ((أتراك الأمس وأتراك اليوم)). حاول المؤلف أن يركز (بين جوانب أخرى ايضا)على ما يسمى بالإنجازات الخلاقة للشعب التركي في التأريخ, مستندا بذلك على دراسات بعض المستشرقين الأوربيين. وقد أثرت هذه الأفكار, بدون شك, في المجتمع التركي إلى حد كبير, وعززت إعتقاد الأتراك بإنجازاتهم التأريخية وما إرتبط بذلك من منزلة خاصة بهم في التأريخ!

وقد أضاف المستشرقون وزادوا عن هذا الطريق(عمدا أو سهوا) من حدة التطرف القومي للأفكار القومية التركية. وهذا ما ولد سلسلة من ردود الفعل العنيفة بين القوميات الأخرى غير التركية الأمر الذي حتم نشوب الثورات وحركات التحرر.

وفي نهاية القرن التاسع عشر, كانت الإمبراطورية العثمانية, بحاجة ماسة إلى إصلاحات جذرية, والتي بدونها كان سقوط الإمبراطورية أمرا حتميا لأسباب إقتصادية, إجتماعية, وسياسية. غير أن فكرة إدخال هذه الإصلاحات الضرورية وكيفية تطبيقها, ولدت تشعبا في الآراء والمنطلقات, والتي تبلورت فيما بعد في إتجاهين رئيسيين: الأول - وكان يدعو إلى وحدة إسلامية, ويدعم من قبل السلطان (عبدالحميد الثاني). الثاني – وكان يدعوا إلى وحدة طورانية. وبالتدريج رجحت كفة الإتجاه الثاني, وتم عزل السلطان عبدالحميد الثاني, وعين السلطان رشيد مكانه والذي كان يؤيد هذا الإتجاة المتطرف. غير أن الإصلاحات المأمولة والتي كان من المتوقع أن تحققها (الحركة الدستورية), لتضمن المساواة بين شعوب الإمبراطورية, كوسيلة لوضع حد لتنامي وتصاعد الحركات الإنفصالية, التي ظهرت إبتداءا بين شعوب البلقان, لم تحقق الأهداف المطلوبة.

فمجموعة (تركيا الفتاة) التي كانت تدعم هذه الحركة, والتي بواسطتها إستطاعت أن تكسب عطف وتأييد الشعوب الأخرى داخل الإمبراطورية العثمانية, غيرت موقفها, وأظهرت بأنها غير مستعدة للوفاء بالمطالب القاضية بتحقيق مبدأ (المساواة). هذا إلى جانب أن حركتهم (تركيا الفتاة) ذاتها كانت ومنذ البداية, تعاني من عدم الإنسجام الداخلي, الأمر الذي إنتهى في عام 1902م. بحدوث إنشقاق داخل الحركة. وقد تنامى بعد ذلك نفوذ (الإتحاديين) بالتدريج, الذين جاؤا إلى السلطة بالفعل في عام 1908م. عن طريق إنقلاب عسكري.

لقد نالت شعوب الإمبراطورية العثمانية أثر ذلك على نوع من الحقوق الثقافية لفترة ما, غير أن الإتحاديين تنكروا فيما بعد لهذه الحقوق, ذلك لأن سياستهم الحقيقية كانت تهدف إلى تحقيق الوحدة الطورانية, وتشبه إلى حد بعيد أفكار الألمان الهادفة إلى توحيد الألمان, وهو ما تبغي تحقيقة بعض

الأطراف السياسية العربية أيضا.

إن هدف القوميين الأتراك كان ينحصر في صهر جميع شعوب الإمبراطورية العثمانية. وبالإمكان تقييم ودراسة عقليتهم من خلال مقال نشرته جريدة (تنين), الناطقة بلسان الإتحاديين, جاء فيه:

((الحرية شيء جيد, ومن شأن منحها للأقليات القومية كسب عطف أوربا إلى جانبنا. إلا أننا معشر الأتراك, ضعفاء إقتصاديا, فإذا منحنا الشعوب الأخرى الحرية السياسية أيضا, فإن ذلك يعني أننا أعطيناهم عنصرا جديدا للتفوق علينا)).

من هنا فمنذ مؤتمرهم (الإتحاديين) المنعقد في تشرين الأول/1911م. في سالونيكي/اليونان, تم إصدار القرارات القاضية, بأن تسيير شؤون الدولة على أسس إسلامية, سيكون مرتبطا بسيطرة وحكم العنصر التركي. (قارن موقف الحكام العرب في العهد الأموي على سبيل المثال). لذا فقد إرتات إحدى توصيات المؤتمر ما يلي:

((لابد من عثمنة جميع الشعوب الخاضعة للأتراك بصورة تامة آنيا أو في المستقبل. ولكن من الواضح بأن تحقيق هذا الهدف لا يمكن التوصل إليه أبدا من خلال وسائل الحوار والإقناع فقط, بل يجب اللجوء إلى القوة والسلاح أيضا.

إن طبيعة الإمبراطورية العثمانية ستبقى إسلامية, كما ستبقى التقاليد والمؤسسات الإسلامية الموروثة محترمة, لكن يجب حرمان الشعوب الأخرى من الحصول على فرصة تنظيم نفسها بنفسها)).

في المناطق العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية, وبالأخص في سوريا, إكتسبت الحركة القومية لونا وطبيعة خاصة بها, الأمر الذي تجسد في موقف العرب من الحكم العثماني. فكلما زادت إتجاهات التطرف القومي التركي وما كان يصاحب ذلك من تصرفات سيئة في المجال الإداري, كلما زادت الإمتعاض وتجمعت الأدلة المقنعة لدى العرب كأدلة ومبررات لمعارضة السلطة العثمانية بشكل متزايد. ومن الجدير بالذكر بأن الحركة القومية العربية كانت تقاد من قبل بعض العناصر المسيحية, المتأثرة بالثقافة الغربية والحضارة الأوربية, ممن كانوا يفاخرون من جانهم بأفكارهم القومية المتطرفة أيضا من أمثال (نجيب العازوري) و(إبراهيم اليازجي). فقد أصدر نجيب العازوري في 1905م. كتابا باللغة الفرنسية بعنوان: (نهضة القومية العربية), الذي جلب إهتمام ورضا الدول الأوربية الكبرى, لما تضمنه من أفكار إنفصالية, ودعوة إلى تكوين دولة عربية بعيدا عن المبادئ الإسلامية , إقتداءا بالنموذج الأوربي.

لقد تولت الجمعيات والنوادي الثقافية العربية التي نشأت منذ عام 1857م. تنمية الشعور السياسي والثقافي بين العرب بشكل لا يمكن الإستهانة به, وكذلك لتمهيد وتهيأة الرأي العام الداخلي, بقبول فكرة تأسيس دولة عربية. وشارك في هذه العملية, شعراء, كتاب, ورجال دين...إلخ. في بحث المسائل القومية وطالبوا ببعض الحقوق القومية الخاصة والمناسبة للعرب. غير أن هذه المطالب تكاثرت وتنامت بالتدريج بمرور الزمن. ولعل السبب يرجع إلى تنامي وتصاعد أساليب السلطات العثمانية القمعية وإضطهادها لشعوب الإمبراطورية بوتيرة متصاعدة, مستهدفة إحكام سيطرتها على

هذه الشعوب عبر ممارسة المزيد من العنف. يقول الكواكبي بهذا الخصوص على سبيل المثال:

((من أهم الضروريات, أن يحصل كل قوم من أهالي تركيا, على إستقلال نوعي إداري, يناسب عاداتهم وطبائع بلادهم)).

هذا إلى جانب أن (الجمعية الوطنية العربية) في باريس كانت قد أصدرت في عام 1906م. بعض المنشورات السياسية الموجه إلى الدول الكبرى, والتي أريد لها أن تثير إنتباه هذه الدول إلى التطورات الحاصلة في المناطق العربية, من الناحية القومية, ولمحت إلى إستحسان فكرة تكوين مملكة عربية قومية, على أساس الفصل بين الدين والسياسة, على أن يكون لهذه المملكة حدود طبيعية, تمتد من بلاد مابين النهرين ولغاية قناة السويس من جهة, وبين البحر البحر الأبيض المتوسط ولغاية بحر عمان من جهة أخرى. أما بالنسبة للحجاز, فيبدو أن الجمعية, آثرت فكرة تأسيس مملكة مستقلة فيها, يكون فيها الملك (خليفة) لجميع المسلمين في ذات الوقت.

هذا وقد وجدت بعض التيارات أو الكتل بين العرب, ممن كانوا يطالبون بـتأسيس مملكة مزدوجة أو ثنائية على أساس النموذج المعمول به في ذلك الوقت بين النمسا والمجر, كأساس لحل المسألة القومية. ومن هذه الدوائر, نذكر الجمعية (القحطانية), التي تأسست في عام 1915م. في إسطمبول.

وإستنادا إلى ما ورد ذكره, يمكن ملاحظة , أن الطرفين العربي والتركي على حد سواء, يعتبران أن الإسلام في الواقع وسيلة لا غاية, فالإسلام أمر محبب إلى قلوبهم طالما أمكن من خلاله أن ينالا السلطة والنفوذ, ويتحكما عن طريقه في رقاب بقية الشعوب الإسلامية, الأمر الذي لو تحقق, فإن الطرفين لا يبغيان بعدها الإستماع إلى أية أدلة أو حجج وأعذار تقضي بوجوب تحقيق المساواة بين الشعوب الإسلامية كافة!

فالعرب يفضلون تقسيم السلطة في بعض المراحل ويطالبون بالإنفصال بدون لف ودوران في مراحل أخرى. أما الأتراك فيفضلون إلغاء الخلافة من الأساس, ذلك لأن الدين في نظرهم لم يعد قادرا على إقناع الشعوب الإسلامية بقبول دور الموالي والتابع الصامت لهم ولعسفهم! وفقط على مثل هذه الخلفية والأسس يمكن تفسير المساعي الداعية إلى فصل الدين عن السياسة لدى البعض لا غير. يقول عبدالعزيز الدوري بهذا الخصوص ما يلي:

((نحن نريد بدراسة الجذور أن نميز بين العروبة والإسلام في وجهتنا. فمع أن الإسلام جاء ثورة عربية, ومع التوافق الكلي بين الخط العربي والخط الإسلامي في صدر الإسلام. فإن التباين بين الخطين بدأ حين توسع الإسلام في آفاقه, وحين إتخذ سبيلا لضرب العرب, وحين أنجر العرب بإسم الدين إلى قبول سيادات أجنبية ما لبثوا وأن ثاروا عليها. إن إعتزازنا بالتراث وإعطائنا القيم منزلتها لا يعني إتخاذ الإسلام رابطة سياسية أو إقامة للكيان على أساسه))!

الأكراد:

وبعكس القوميات الأخرى الرئيسية في الشرق الأوسط من ترك وعرب وفرس, فإن الأكراد لم

يظهروا ميلا او نزوعا إلى التسلط, رغم أنهم حصلوا على فرص مناسبة أحيانا, كفترة الحكم الأيوبي, الذي كان طابعه الإسلامي هو المهيمن بكل جلاء, فلا وجود للتكريد كما حصل مع التعريب والتتريك أو التفريس, عبر مصادرة لغات الشعوب الأخرى على سبيل المثال.

وفي الوقت الحالي يلاحظ بأن موقف الشباب الكردي إتجاه الإسلام, سلبي على الأرجح, حيث يعتبر الإسلام في الكثير من الدوائر كسبب لمعاناتهم ولأوضاعهم المتدهورة التي طالما توجب على الكرد أن يعانوا منها بحكم سوء الإستفادة من قبل البعض من هذا الدين.

هذه التهم لا تفتقر إلى مبررات, الأمر الذي يمكن التحقق من صحته من خلال دراسة التأريخ, الذي عاشته كردستان منذ قرون, من الإستغلال والإجحاف, حيث إستغلت الدوائر الحاكمة, إسم الدين الإسلامي بشكل سيء, لتمرير مخططاتها الخاصة, الأمر الذي إنعكس بصورة سلبية للغاية على الكرد وكردستان. وفي معرض الحديث عن العلاقات المتبادلة بين الرعية والحكام, فإن العودة إلى ألنصوص الشرعية المتمثلة بنصوص قرآنية وأحاديث نبوية شريفة, أمر لا يمكن الإستغناء عنه ومنها قول الرسول (ص):

((لست أخاف على أمتي غوغاء تقتلهم ولا عدوا يجتاحهم, ولكن أخاف على أمتي أئمة مضلين إن أطاعوهم فتنوهم وإن عصوهم قتلوهم)).

من هنا فإن من المستحسن أن تؤخذ النقاط التالية بنظر الإعتبار:

1- يتوجب على المرء أن يفرق بين الإسلام كعقيدة دينية وأيديولوجية ثابته, وبين الحكام, الذين ينتحلون الصفة الإسلامية. ففي الحقيقة لا يوجد ترابط جدي ودائمي بين الطرفين. لذا فإن التقييم الموضوعي يجب أن يراعي هذه الجوانب.

2- إن التقصير ليس مرده العقيدة والفكر الإسلاميين, بل على الأرجح تقصير بعض القادة الدينيين من الأكراد أنفسهم, الذين تعزى مواقف البعض منهم إلى نوع من الشعور بالنقص, ربما كنتيجة لخضوع شعبهم قرونا عديدة لحكم أجنبي, ولذا لا يرتاح أكثرهم لمواقفهم الذاتية, ما لم تكن موضوعة في خدمة حكام أجانب وكأن ذلك هو الطريق الأوحد والأمثل, ليكونوا مسلمين حقيقين! وبذلك وفي أغلب الحالات يخدم هؤلاء عن دراية أو جهل وسذاجة بعض الطغاة والجبابرة, الأمر الذي ينهى عنه الدين الإسلامي بكل صراحة وضوح. من هنا فإن أمثال هؤلاء لا يمكن إعتبارهم لا وطنيين أكراد حقيقين أو مسلمين صالحين في نفس الوقت.فقد حذر الرسول (ص) من مثل هذه المواقف قائلا: ((من مشى مع ظالم فقد أجرم)).

3- إن ضعف روح التضامن السائد بين الشعوب الإسلامية, إما بسبب الجهل أو بسبب تجاهل الواجبات الدينية, التي لا يراد لها أن تطبق بشكل صحيح, وما يرافق ذلك من إضطهاد القوميات الأخرى, دون أن تحرك بقية الشعوب الإسلامية ساكنا, وكأن هنالك عودة للروح الجاهلية وما ساد بين العرب قبل الإسلام من عصبيات, إستنادا إلى المقولة: ((أنصر أخاك ظالما أو مظلوما)). متجاهلين حقيقة أن الإسلام إذا كان قد إحتفظ بنفس العبارات, إلا أنه قلب المعنى رأسا على عقب,

فجاء التفسير مغايرا كليا لطبيعة هذه النظرة, بحيث بات من واجب المسلم أن يمنع أخاه من إرتكاب الظلم. فشتان بين التفسيرين.

4- إن أغلب الثورات الكردية, كانت تستند على مبادئ الدين الإسلامي الحاثة على نصرة المظلوم ومقارعة الظالم, لتبرير حق الأكراد في المساواة والثورة من أجل المطالبة بحقوقه المهضومة, وأحيانا للمطالبة بالإستقلال التام. إن ذلك ما كان ليحدث لولا القناعة الراسخة للقيادات الكردية, بأن الأكراد على حق في المطالبة بتقويم الإعوجاج الذي طال به الزمن من هضم للحقوق وسوء في المعاملة, وأن هذه المطاليب شرعية. ذلك لأنه بدون سيادة مبدأ المساواة الكاملة بين صفوف المسلمين, فإن إنتصار الثورة العالمية , التي يراد من خلالها تحقيق العدالة والسلام عالميا سيبقى أمرا مشكوكا فيه, ولا يمكن إقناع الآخرين بحسن النوايا التي تكمن وراءه.

وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أنه تواجدت في نهاية القرن التاسع عشر مجموعة, وإن بقيت معزولة في الغالب كانت تطالب وما تزال تطالب بتأسيس دولة إسلامية موحدة, على أسس فدرالية, وتشمل أيضا على دولة كردية. ويطلق على هذه المجموعة (النورية) نسبة إلى (سعيد نوري).

إن الطبيعة الدفاعية الغالبة للحركة الكردية, هي أمر يمكن ملاحظته في جميع الفترات الزمنية, حيث كان يبدون الطاعة لدينهم وللدول التي عاشوا في كنفها طالما لم يتعرضوا إلى إضطهادات لا يمكن السكوت عنها. إلا أن التجارب في الغالب أثبتت بأن هذا الولاء لم يجلب لهم أية فائدة في الواقع, وتلك حقيقة يدعمها التأريخ. من هنا تصاعدت نزعة المطالبة بحق تقرير المصير, بما في ذلك الدعوة إلى تشكيل دولة كردية مستقلة, بعد أن تعثرت وإنتكست كل المساعي المبذولة لتحقيق التعايش السلمي على أساس المساواة بين الشعوب الإسلامية. من هنا أيضا الدعوة إلى إعادة توحيد كردستان, والتأكيد على فكرة وجوب الحصول على الإستقلال, التي بدت للأغلبية كمخرج وحيد من المأزق الطويل الأمد, الذي يقود الأكراد بالتدريج, ولكن بكل تأكيد إلى الهلاك الحتمي, كشعب له شخصيته وصفاته وثقافته وتراثه الخاص, بسبب الجور والعسف والإضطهاد الشديد والمستمر, الذي يتعرض له من جهات عدة. يعلق باسيل نيكيتين فيقول:

((ولا يخفى أن المشكلة الكردية قد طرحت على بساط البحث منذ الحرب العالمية الأولى, وأن هدف الأكراد هو إنشاء وطن قومي لهم. ولقد عقدوا الآمال على منظمة عصبة الأمم, ولكن تخطيط الحدود لم يلب مطاليبهم القومية, إذ شتت شملهم بين عدة دول... وكانت خيبة الأمل هذه سبب إستيائهم الشديد, الذي عبروا عنه بعدة ثورات دامية. ولا يسعنا أن نتكهن عما يخبئه المستقبل, ولكن من الواضح, أن وضع الأكراد كأقليات سياسية متفرقة, هو سبب تذمرهم وثوراتهم. وإذا أخذنا بعين الإعتبار أنهم يزدادون وعيا, فإننا نتساءل: إذا كانت هذه البقعة من العالم ستعرف الإستقرار يوما؟))

وإلى جانب التجارب السلبية التي توجب على الأكراد أن يعيشوها أثناء التسلط الأجنبي على رقابهم, فقد تغيرت الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية كذلك. فالنظام اتلإقطاعي بدأ ينحسر تدريجيا بظهور قوة رأس المال, الذي كان مصحوبا في الغالب بتدخل أو ضغط أجنبي, الأمر الذي حال دون تطور النظام الرأسمالي الذاتي في كردستان بشكل طبيعي. واسهمت هذه الجوانب رغم التعقيدات

والملابسات التي رافقتها, في صياغة الأفكار القومية لدى الأكراد. طبعا إلى جانب النفوذ الذي مارسته الأفكار والآيديولوجيات الأوربية, التي تسربت بشكل غير مباشر من خلال الإحتكاك بالشعوب المجاورة, والتي تطرفت نزعتها القومية بفعل هذه الأفكار كالترك والعرب.

من الممكن أن نلاحظ بالنسبة للأكراد, بإن توعيتهم القومية, قد بدأ التبشير بها من قبل بعض الشخصيات التأريخية الكردية, من شعراء ورجال الدين (بعض الامؤسسات الدينية), التي شاركت في بلورة الفكر القومي الكردي تدريجيا. في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين, بدأت الجمعيات الثقافية, والمنظمات السياسية تولي إهتمامها بهذا الجانب. ومن الملاحظ بأن الأكراد, كانوا وما زالوا متخلفين في هذا المجال, أسوة بالعديد من المجالات الأخرى, بالقياس إلى تطور أوضاع الشعوب المجاورة لهم, والتي حظيت بالتمتع ببعض الإمتيازات الخاصة, بالقياس إلى الأكراد, لأمور ترجع أسبابها لعوامل متعددة.

ولا ريب أن الشاعر النابغة والخالد (أحمد خاني) , (1650-1706م.) والملقب بأمير الشعراء الأكراد, يعد نبراسا ورائدا فذا وفريدا في هذا المجال. فقد كان أحمد خاني في مقدمة الشعراء, الذين دعوا بإخلاص إلى توحيد الكرد وتطوير ثقافتهم ولغتهم, وقدموا بالفعل خدمات جليلة بهذا الخصوص لشعبهم. فكل من يقرأ قصائد الخاني يلاحظ مدى الوضوح والصفاء والنقاء والبلورة الفكرية, في صياغة مشاعره الوطنية الجياشة. كل ذلك في تلك الفترة المبكرة نسبيا. والملحمة الرائعة (مم و زين) التي ألفها الخاني, تعتبر بحق تاجا على رأس كل الإدبيات الكردية على الإطلاق, من حيث الصياغة والمحتوى وإرهاف الحس وخلجات المشاعر, التي طفحت بها روح أدركت وقائع وظروف المجتمع الكردي, وأرادت له السمو, بدل الجنوح إلى الجهل والكسل والإتكالية. وحسبي أن هذه الملحمة هي واحدة من روائع الأدب العالمي, فلا غرابة أن يترجم إلى عدة لغات أجنبية. يقول أمير الشعراء في مقدمة لملحمته (مم و زين):

((هل من الممكن أن تطلع علينا نجمة الحظ؟

وأن يتحول السعد إلى صديق لنا, ويوقضنا من غفوة النوم؟

وأن تتواجد لدينا شواطئ أمان, ويبرز بين أظهرنا ملك مقتدر...

لنجد العلاج الناجع لمأساتنا, وتتوافد الطلبات على علومنا ودراستنا...؟!

فكل شعب إعتنى بنفسه, إستطاع ببسالته أن يكون لنفسه دولة, وتبدو الدنيا في عينيه وكأنها عروس متبرجة ...)).

هذا وقد إتبع الشاعر الكردي القدير (حاجي قادر كويي),(1817- 1894م.), أساليب مشابهة, وأراد من خلال قصائدة الشعرية, أن ينبه الأكراد (بين أمور أخرى أيضا), إلى ضرورة المحافظة على لغتهم القومية وتطويرها. فهو يقول في قصيدة له:

((إن علماءنا, سواء كانوا فطاحلة أودون تلك المرتبة بقليل, فإن أيا منهم لم يتعلم كلمتين كرديتين.

ولكن مقابل ذلك فهم نوابغ في ثلاث لغات)). (المقصود: العربية- الفارسية- والتركية.ع. بارزاني).

وقد كان ضمن المواضيع المتعددة التي تعرض لها الشعراء الأكراد لمعالجة القضايا العامة, مواضيع سياسية أيضا, وبشكل مباشر, ومنها إنتقاد بل وتعرية لموقف عصبة الأمم من القضية الكردية, بمناسبة الجهود البريطانية المبذولة بنجاح في سبيل إنهاء فترة الإنتداب على العراق في فترة مبكرة, وتجاهل حقوق الأكراد. وقد عبر أحد الشعراء عن خيبة أمل الأكراد من هذه السياسة وموقف عصبة الأمم منها في عام/1931م. بالشكل التالي:

((عصبة الأمم, أيها الإتحاد الكبير, غير العادل والمبدع في الإحتيال!

لقد كنت تزعمين, بأنك قلقة على مصير الأكراد البائسين.

وتقولين: إنني سأحرر هذا الشعب!

يا عصبة الأكاذيب!

أنت هراوة بيد السيد هندرسون.

كيف لا تقض الدماء المهدورة مضجعك؟!)).

5- التطور السياسي في كردستان بعد الحرب العالمية الأولى ولغاية عام 1958م:

إن الخريطة السياسية التي تولدت في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى ليس لها أي إرتباط بالحدود الطبيعية والقومية السائدة في المنطقة على الإطلاق, لأنها كانت وليدة المصالح والعسف الإستعماري, الأمر الذي تسبب في إثارة المزيد من التناقضات الداخلية وعلى صعيد المنطقة. ومن الملاحظ بأن جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط تعاني من وطأة مشكلة الأقليات, التي لم تستطع إيجاد الحلول الديمقراطية الصحيحة لها لحد الآن. ففي تركيا وإيران على سبيل المثال, مازالت تتواجد أقليات عربية, والتي تشكل الباعث الخلفي لنشوب الخلافات والأزمات الحارة والباردة على حد سواء, في المنطقة بين الحين والآخر, أو على الأقل فإن هذه الأقليات تشكل أحد أسباب فتور العلاقات بين هاتين الدولتين (تركيا و إيران) مع بعض الدول العربية ومنها سوريا والعراق.

فللعراق مثلا علاقات متوترة مع إيران منذ سنوات عدة, بسبب منطقة خوزستان, والتي إنتهت بنشوب حرب ضروس بينهما في عام 1980م. ومازالت هذه الحرب مستعرة, والتي بدأت بسبب إستفزاز عراقي. وتسود أجواء مشابهة بين سوريا وتركيا, بسبب الأقلية العربية المتبقية في منطقة الأسكندرون, التي ألحقت مجددا بتركيا عام 1939م. بموافقة فرنسية, على الرغم من أن المنطقة كانت وماتزال مسكونة من قبل الأكراد والعرب.

غيرأن الأكراد وفي الواقع يعانون أكثر من غيرهم, من وطأة وآثار هذا التقسيم الإستعماري. فهم الشعب الوحيد الذي يتراوح عدده بما لا يقل عن 15-20 مليون نسمة, والذي لا يزال يفتقر إلى كيان

سياسي مستقل, ودولة مستقلة, بل وحتى إلى أي أساس حقيقي يعترف بموجبه بوجودهم القومي المستقل. فمحاولات الصهر المستمرة من شتى الجهات, والإضطهاد العنيف الممارس ضدهم, يعتبر من الأسباب الرئيسية لنشوب الإضطرابات المستمرة, الأمر الذي ولد سلسلة من الإنتفاضات والثورات الدامية, التي كانت لها أهداف مشتركة واضحة. وفيما يلي سنحاول أن نلمح بإقتضاب إلى أهم هذه الثورات حسب المناطق التي نشبت فيها.

5-1- كردستان الشمالية (تركيا):

1- ثورة شيخ سعيد بيران /1925:

لابدلنا أن نؤيد عزيزشمزيني, على أساس الإنتقادات التي يوجهها إلى موقف الأكراد من الحركة الكمالية في تركيا حين يقول:

((أثناء إحتلال أجزاء من تركيا, من قبل الجيوش البريطانية, الفرنسية, واليونانية, يوم كان كمال باشا, يدعوا إلى تحرير تركيا وطن الجميع. هب الأكراد لنجدته ومساعدة حركته ضد الإستعمار, حتى أنهم إندمجوا فيها وسلموها قيادتهم, ناسين أنه لا يجوز ولا يجب لشعب مظلوم ومحكوم أن يسلم قيادته لبرجوازية الأمة السائدة)).

إن تغيير موقف الكماليين إتضح بعد معاهدة لوزان , حيث ولى بذلك زمن التعاون مع الأكراد, فما عاد الكماليون بحاجة إلى دعم الأكراد (أو هكذا سولت لهم أنفسهم). لذا تنكروا لوعودهم المقطوعة للأكراد في السابق بصور وأشكال مختلفة, حتى أنهم أهملوا تطبيق النصوص الواردة في معاهدة لوزان ذاتها فيما بعد, رغم بساطتها, رافضين بذلك الوفاء بآخر إلتزام دولي يتعلق بمنح الأكراد بعض الحقوق القومية, ويصف الأمير كامران بدرخان, هذا التطور في تقرير له بالشكل التالي:

((ولكن ما أن تم التوقيع على معاهدة لوزان. حتى بين مصطفى كمال وجهه الحقيقي. فقد نقض أسس التعاون السياسي, وتنكر للوعود المقطوعة والإتفاقيات الملزمة التي عقدتها الحكومة التركية, بصدد حقوق الأقليات (معاهدة لوزان). كما وحل المجلس الوطني الذي كان الأكراد ممثلين فيه.

وكرد على إحتجاجات الأكراد, الذين أرادوا أن يذكروه بالوعود التي قطعها لهم. أمر بإغلاق المدارس, ومنع نشر وصدور الصحف, بل وحتى إستعمال اللغة الكردية شفهيا, بالإضافة إلى إصداره لأوامر السجن والإعتقال, بحق الوجهاء الوطنيين الأكراد.

وكانت تلك بداية الملاحقات وحملة الإضطهاد, ففجأة دخل أتراك, كممثلين عن المناطق الإنتخابية الكردية في المجلس الوطني, وكأن ذلك حدث بفعل السحر, كما تم إعتقال العديد من النواب الأكراد (السابقين) وأحيلوا إلى المحكمة العسكرية, حيث صدرت ونفذت أحكام الإعدام بحقهم. كما لجأت السلطة إلى أساليب دراكونية عنيفة في جميع أرجاء كردستان)).

غير أن بعض الدوائر الكردية على الأقل, كانت على معرفة بحقيقة التطورات الجديدة, فمنذ عام 1921م. كان خالد صبري بك (احد الشخصيات الكردية) قد أسس إتحادا في أرضروم بإسم (إستقلال

كردستان), والذي كان له نشاط ملحوظ في جميع أرجاء كردستان الشمالية. وقد إنضم هذا الإتحاد وبعض الجمعيات الكردية الأخرى إلى بعضها في عام 1922/1921م. وإحتفظت بنفس الإسم. وكان لنشاطات الإتحاد وممارساته طابع سري. وقد إنضم إلى الإتحاد, العديد من الشخصيات الكردية فيما بعد, مثل الشيخ سعيد بيران, مرشد الطريقة النقشبندية في كردستان الشمالية.

قرر التنظيم أن يخوض نضالا مسلحا لبلوغ أهدافه, غير أن نشاطات المنظمة, كما يبدو كانت معروفة للسلطات التركية, رغم الكتمان والسرية التي رافقتها. ففي عام 1924م. تم إعتقال النائب (يوسف ضياء) عن ولاية بدليس, وبعض الشخصيات الأخرى, في طريق عودته من إسطنبول, حيث كان يسعى إلى توطيد الإتصالات مع المنظمات والمجموعات السياسية الأخرى. وقد أحيلوا إلى المحكمة.

كان من المقرر أن تندلع الثورة في 21/آذار/1925م. ويظهر بأن هذا التحديد الزمني كان تيمنا بالأسطورة الكردية القائلة, بأن أحد الأكراد (كاوة) كان قد ثار ضد أحد الطغاة (الضحاك), في العهود الغابرة. وقد إنتهت معركة (كاوه) هذه بتحرير الشعب الكردي من عسف الطاغية. هذا وما زال أغلب الكرد حتى يومنا هذا يحتفلون سنويا سرا أو علنا حسب الظروف السياسية السائدة, بهذ المناسبة.

غير أن القتال نشب قبل الموعد المقرر لإعلان الثورة, لأن وحدة عسكرية تركية وردت بتأريخ 7/آذار/1925م.إلى (بيران) لغرض إعتقال بعض مؤيدي الشيخ سعيد. وقد تطور الأمر إلى درجة حصول إشتباك مسلح بعد أن رفض الشيخ سعيد تلبية طلب عساكر الأتراك. إنتهى هذا الإشتباك بمقتل جميع أفراد الوحدة العسكرية التركية. في حين كان أغلب القادة الكراد في هذه الفترة غير ملتحقين بصفوف الحركة, وأعتقل الكثيرون وأعدموا بدون أية محاكمة. لقد أثر هذا التطور السلبي بكل تأكيد على مجرى الحركة منذ البداية, لأن الأكراد فقدوا أغلب قادتهم الأكفاء.

رغم هذه البداية المتعثرة توسع نطاق الحركة بشكل سريع ليشمل عدة ولايات بكاملها, كبدليس, خربوت, وان, وأرضروم. وقد إنتشرت الأنباء حول حادثة بيران بسرعة في المناطق الكردية, الأمر الذي يدل على أن الحركة كانت قد هيأت الأجواء مسبقا, وكسبت تأييد أغلبية الجماهير الفلاحية لنفسها. وقد كشفت المرافعات في المحاكم لاحقا, النقاب عن حقيقة مفادها, بأن 80% من السكان كانوا مؤيدين للثورة.

أعلنت الحكومة التركية النفير العام وإستطاعت أن تحشد 15 فرقة عسكرية ضد الأكراد, إضافة إلى بعض وحدات سلاح الفرسان والمدفعية. وقدر عددهم بحوالي 80,000 جندي. ولكن رغم التفوق التركي الواضح من حيث العدد والعدة على حد سواء, وعلى الرغم من أخطاء الأكراد التكتيكية عسكريا, حيث حاولوا الإستيلاء على المدن الكبيرة مثل آمد/دياربكر وغيرها, بدل اللجوء إلى أسلوب حرب العصابات الأنسب لحالتهم, فإن الأتراك لم يستطيعوا أن يحرزوا أي إنتصار عسكري يستحق الذكر.

إلا أن الدعم الذي تلقاه الأتراك من الإستعمار الفرنسي, الذي وضع خط سكة الحديد في خدمة القطعات العسكرية التركية, أتاح للأتراك فرصة فتح جبهة ثانية ومفاجئة بوجه الأكراد. ويرى أ. ج. توينبي, بأن هذا الدعم كان يستند إلى نصوص الإتفاقية المعقودة بين الطرفين في 10/تشرين الأول/1921م. وبالأخص المادة العاشرة منه. وفي الحقيقة فإن الأكراد كانوا معزولين دوليا, حتى بدون هذا التعاون المباشر والمفضوح بين الفرنسيين والأتراك, بالأخص بعد التوقيع على معاهدة لوزان.

بعد هذه التطورات تم التضيق على الحركة الكردية والقضاء عليها في آخر المطاف. وأعتقل الشيخ سعيد بالذات, بعد أن خانه أحد المتنفذين الأكراد (الرائد قاسم), لقاء مكافأة مالية! ويبدو أن هذا الأسلوب الوضيع في الخيانة, لا يمكن أن يعتبر مظهرا إستثنائيا, بالأخص في الفترات التي تواجه فيها الحركات الكردية ضغوطا خارجية كبيرة, وفي فترات الأزمات الخانقة, حيث أن البعض من ذوي النفوس الضعيفة, أو بعض الدوائر تسعى للحصول على العفو الحكومي, أو تسعى لنيل بعض المكاسب المادية الرخيصة, لقاء خيانة القضية القومية. ولعل بالإمكان أن نوضح أسباب تكرار هذه الأدوار المشينة, وفي فترات زمنية عديدة, عن طريق أخذ جانبين هامين بنظر الإعتبار:

1- لأن هذه الدوائر أو هؤلاء الأشخاص (الخونة), حتى في فترة التأريخ الكردي المعاصرة والقريبة, بل وفي أيامنا الحالية, كانوا وما زالوا قادرين وبإستمرار, على التخلص من المسؤولية التأريخية وأن يفلتوا من العقاب, على الرغم من الخسائر الفادحة, التي يتسببون في إلحاقها بالقضية القومية الكبرى لشعبهم البائس!

2- إن فرقة الأكراد أنفسهم والمنافسة الحادة بين الأجنحة المختلفة, بما في ذلك تلك التي يمكن أن يقال عنها, بأنها نزيهة, تجعل أمر حدوث هذه الخيانات ممكنا, بل وتشجع نمو هذه الإتجاهات, ذلك لأن هذا الصنف من الخونة يستطيع أن يحصل على مراكز مرموقة حتى داخل المجتمع الكردي ذاته عن طريق إستغلال الخلافات القائمة. ففي الكثير من الحالات, يكفي أن يغير الخائن المفتضح أمر إنتسابه الحزبي فقط, ليحصل على الدعم المضمون من الحزب الذي بات ينتمي إليه مؤخرا. بل ولا يستبعد أن يكيل الحزب الجديد المديح والثناء الزائف له, وأن يعرضه أمام الناس البسطاء كبطل وطني لا يشق له غبار!

ولكن رغم هذه الظواهر السلبية المؤسفة, والمتطفلة على حركة التحرر الكردستاني, فإن بإمكاننا ملاحظة حقيقة أخرى على الجانب الآخر, وهي أن الروح الوطنية لا تفارق أبناء كردستان البررة المخلصين حتى في أحلك الظروف الصعبة والعصيبة. ومن هنا فلا غرابة أن نجد الشيخ سعيد يقول قبل تنفيذ الإعدام ما يلي:

((إن نضالنا كان واجبا وطنيا, وقد أدينا هذا الواجب بشرف. إن من واجب كل كردي شريف أن يكافح من أجل تحرير وطنه كردستان)).

يذكر الملحق العسكري البريطاني (آرمسترونك) في كتابه (مصطفى كمال – الذئب الأغبر), واصفا

بشاعة أساليب العنف والقمع التركية, التي مورست من باب التنكيل, بهدف إعادة سيطرتهم على كردستان ما يلي:

((النار والسيف عملا في كردستان حتى أصبحت قفراء... قتلوا الرجال بعد تعذيبهم وأحرقت القرى ودمرت المزارع, إنتقاما بنفس القساوة والشراسة, التي إستعملها أتراك السلطان عندما كانوا يذبحون اليونانيين, الأرمن, والبلغاريين. وقد شكل مصطفى كمال محاكم عسكرية خاصة وأطلق عليها إسم محاكم الإستقلال, فقتلت الأكراد وزجت بالألوف منهم في السجون والمعتقلات, وعذبت الكثيرين. وقد دلت الإحصاءات الأولية على أن القوات التركية, دمرت أكثر من (8758) بيتا, و (206) قرية كردية, وقتلوا حوالي نصف مليون كردي ...)).

يقتبس عزيز شمزيني من أحد الوطنيين الأتراك أنفسهم (س. وستون كول) الذي وصف في مذكراته في هذه الفترة:

((إن القطعات التنكيلية الكمالية تجولت في طول البلاد وعرضها, فقد كنت آنذاك مسجونا مع شيوعيين آخرين في إحدى القلاع, ويوميا كانت تنقل من القلعة جماعات من الأكراد المسجونيين إلى حيث يعدمون رميا بالرصاص, في هاوية جانب دجلة. كانت الجندرمة التركية تتاجر في السجن بالأحزمة الحريرية للأكراد المعدومين. أتذكر جيدا أنهم جاؤا يوما إلى الغرفة المجاورة لغرفتي, بشاب كردي يبلغ العشرين من عمره, لقد زعموا انه قتل عدة ضباط اتراك, عند إشتباكه مع القطعات التنكيلية الكمالية. لقد عذبته الجندرمة كثيرا لعدة أيام, حيث كانوا يكونه بمدك البناق المحمية, إلا أنهم لم يتمكنوا من الحصول على كلمة واحدة منه. لقد أصبح جسم هذا الشاب الكردي كله قطعة من الجروح المحروقة, وتفشت فيه الديدان بكثرة.

لقد عض هذا الشاب الكردي الجرئ على أسنانه من شدة الألم عدة ايام, وكافح الموت بعزيمة متناهية, حيث كان يكرر بإستمراروبدون إنقطاع كلمة واحدة: إنتقام ... إنتقام ...)).

ورغم الدوافع القومية الواضحة للثورة, فإن الدعاية التركية حاولت أن تصفها بإعتبارها حركة رجعية, تستهدف إعادة الخلافة فقط, والتي تم التحريض عليها من قبل البريطانيين, الذين قدموا الدعم والمساعدة للحركة!

ويبدو أن هذه الدعاية أثرت في الموقف السوفيتي, فقد وصفت جريدة (ازفيستيا) السوفيتية بتاريخ 27/شباط/1925م. الثورة الكردية ب(مؤامرة بريطانية). وقد يكمن الدافع وراء هذا الموقف معاهدة الصداقة المعقودة بين الطرفين, الأمر الذي إستوجب الدفاع عن موقف (الأصدقاء) بأي ثمن!

ويستحسن أن نعيد إلى الذاكرة في معرض الحديث عن موضوع (الخلافة), بان عددا من الثورات الكردية كانت قد نشبت في الفترات السابقة للعهد الجمهوري, أي في عهد الخلافة بالذات. من هنا فإن الإدعاء بأن الحركة الكردية إستهدفت إعادة النظام القديم بكل مساوئه المعروفة, أمر لا يمكن تصديقه. ولكن هذا لا يعني في ذات الوقت بأن الأفكار والتصورات الإسلامية الصميمية, وبصفتها وروحها الثورية الأصيلة, لم يكن لها دور في الحركة. هذا إلى جانب الحقيقة, التي مفادها بأن أي

دليل لم يتوفر لحد الآن عن تواجد مؤامرة بريطانية أو مساعدتهم للأكراد , في الوقت الذي توجد فيه أدلة قاطعة على تعاون تركي فرنسي ضد الثوار الأكراد.

هكذا نجد بأن هذه الأنظمة المتعسفة والدكتاتورية لا تتردد في التعاون مع حتى مع الشيطان, طالما كان ذلك سيمكنها من إخضاع الأكراد لمشيأتها. على هذا الأساس فلابد من التساؤل: لماذا لا يجوز للأكراد أن يلجؤا إلى نفس الأساليب, سيما حين ندرك, بأن المسألة بالنسبة للأكراد هي مسألة حياة أو موت؟!

لكن يبدو أن تواجد عاملين قد سهل على السلطات التركية تمرير دعايتها المغرضة ضد الحركة الكردية, بالأخص لدى تلك الدوائر التي تعذر عليها أن تتعقب القضية عن كثب وتقييم الموضوع بالتالي على هذا الأساس, بشكل مستقل ومنطقي وهما:

1- وجود أحد رجال الدين على رأس قيادة الحركة الكردية (الشيخ سعيد) في الوقت الذي كانت الدعاية الإستعمارية والسائرين في ركابها قد إعتبرت: كل الأمور ذات العلاقة بالدين مسائل رجعية.

2- إن مشكلة الموصل كانت ما تزال تمثل المحورالخلافي الأهم بين بريطانيا وتركيا.

ومهما كان الأمر فإن أغلبية الكتاب الذين تولوا دراسة هذا الجانب من القضية, يلمحون إلى الدافع القومي, بالإضافة إلى الوثائق المرتبطة بالمرافعات القضائية, التي تجمعت على أثر إجراء المحاكمات العرفية الصورية الخاصة, والتي أوجدتها السلطات التركية خصيصا بعد فشل الثورة. لذا نجد جريدة (وقت) التركية تكتب بتأريخ 9/حزيران/1925م. ما يلي:

((فالغاية الحقيقية كانت الإستقلال, وللوصول إليها كان البعض يشتغل بتدابير دينية, والآخر بخطط سياسية, والغرض واحد لا يتغير)).

وكتبت الجريدة التركية ذاتها بتأريخ 18/حزيران/1925م. ما يلي:

((إن الثورة الأخيرة, التي قامت في الولايات الشرقية ... كانت منبعثة عن تلك الروح الخبيثة, التي دفعت بلاد البوسنة والهرسك و ... والتي أطغت السوريين والفلسطينيين في الحرب العامة. فالغاية التي تحرك الكرد على الترك الآن هي نفس الغاية المقيته, التي حركت هؤلاء الأقوام ...)).

كما أن رئيس المحكمة العسكرية الصورية الخاصة, التي شكلت خصيصا لمحاكمة الثوار الأكراد في (آمد/دياربكر), فيما بعد كان قد أدلى بتصريحات تؤيد هذا الإتجاه كذلك, حيث قال:

((إن بعضكم سخر الناس لأغراضه الشخصية الدنيئة, وآخرون منكم وضعوا نصب أعينهم تحقيق أطماع سياسية بتحريض من الأجانب. وهكذا إتفقتم في نقطة واحدة هي تأسيس كردستان مستقل. وستنالون الآن عقاب الدماء التي أرقتموها والبيوت التي خربتموها فوق هذه المشانق المنصوبة لتحقيق العدالة)).

هذا إلى جانب أن النداء الذي وجهه الشيخ سعيد بيراني بالذات في آذار/1924م. إلى السكان الأكراد, يؤيد ما نذهب إليه, ويزيل كل إلتباس وإبهام بهذا الخصوص, حيث يقول الشيخ في مذكرته ما يلي:

((إن الأتراك العثمانييون, إستعبدونا مع الأسف الشديد منذ (400) سنة, بإسم الدين والخلافة الإسلامية. فقد قادونا إلى وادي الضلالة والجهل... لقد جاء هؤلاء الأتراك إلينا سابقا كبدو رحل, وعن طريق المكر والخديعة إستوطنوا في هذه المناطق وإحتلوا أراضينا ودمروها. فكردستان لم تكن في أي يوم من الأيام قفراء بالشكل الذي نراه اليوم ...

لذا فإن أي كردي, أو أي مسلم مؤمن, لا يستطيع أن يتحمل هذه الأوضاع ... ومن واجبنا جميعا, أن نحرر أنفسنا من هذه الحياة التعيسة. وعليه يجب أن لا نحيد عن طريق العدالة والحق, وان لا نخشى الموت أو نخذل ونذل على درب النضال المؤدي حتى نسترد حقوقنا.

قاوموا الجنود الأتراك, بالأخص الضباط والأمراء منهم, الذين يهينون نساءنا وبناتنا وأطفالنا بدون مبرر وبدون رحمة وشفقة, ويقتلوننا على الرغم من أحكام الدين الصريحة. دافعوا عن الضعفاء وعديمي الحول من المستضعفين. راعوا في ذات الوقت الأسرى والجرحى. كما يجب أن نعامل الجنود الأتراك, الذين يرفضون قتالنا ويسلمون أنفسهم إليهم, بالحسنى ...

أيها الشعب الكردي الكريم!

إن الخير والشر, هما رهن أيديكم, فعن طريق أفعالنا فقط يمكن لنا أن نتحرر ... فمنذ أربعة قرون من الزمان ولحد الآن, يحاول الأتراك أن يثيروا الأحقاد والضغائن بين صفوفنا, وأن يعلموننا البطالة والكسل والخمول والنهب والسلب, في الوقت الذي لم يسعوا أبد, أن يعلموننا في أن نحب ونحترم بعضنا البعض الآخر, وأن يتسامح بعضنا مع البعض الآخر, أو أن تنتشر العلوم والفنون بيننا. لقد وجهونا دوما إلى درب البقاء في أسر العادات البدوية القديمة. فإلى متى سنبقى متفرقين ولا أباليين؟!

أيها الأكراد!

منذ عهد (مم و زين), وحتى يومنا هذا, لم ننظم حياتنا, كما ولم تسعد أرواح أجدادنا بذلك. هذا بالإضافة إلى أننا لم نحقق أماني – أحمد خاني – ولهذا السبب مازلنا نعيش في تعاسة وبؤس, ونسعد بذلك أعداءنا!

أيها الشعب الكردي!

انت تدرك تماما, بأن الأتراك يناشدون الأكراد دوما لمساعدتهم في أوقات الضيق والشدة. ولكن في أوقات سعدهم المحظوظة يتجاهلون الأكراد. بالإضافة إلى أنهم رفضوا دوما أن يمنحوا الأكراد حقوقهم المشروعة, ولم يكتفوا بالتنكر لكل العهود والمواثيق المبرمة, بل وأغمدوا السيوف في صدور الأكراد طالما وجدوا إلى ذلك سبيلا. وهكذا وعن هذا الطريق وبهذا الأسلوب غير الشريف كافأوا الأكراد.

فيا أولي الألباب, لقد آن الأوان لتأخذوا العبرة من هذه المواقف)).

بناءا على هذه الأسس فإذا جاز للمرء أن يقارن بين الإستعمار الأوربي والإستعمار التركي على سبيل المثال في هذه المرحلة على سبيل المثال, فلا ريب أن المرء سيفضل الإستعمار الأوربي, رغم كل السلبيات المرافقة له. إذ أننا نلاحظ مثلا, وبعد أن ثبت بأن السياسة الإستعمارية المتبعة من قبل الإستعمار البريطاني في العراق مثلا ولغاية عام 1920 كانت غير صحيحة, لذا نجدهم يحدثون تغيرات جذرية ليكسبوا على الأقل تأييد بعض الأوساط العربية, عبر أساليب الترضية المتنوعة. لكننا نفتقد تماما مثل هذه الممارسات السياسية بالكلية لدى الأوساط الحكومية التركية الإستعمارية, الذين تأخذهم العزة بالإثم دوما فيتمادون في الغي, إزاء الشعب الكردي ومطالبه المشروعة. فسياستهم الهادفة إلى تصعيد الإضطهاد بإستمرار ما زالت مستمرة, رغم إنقضاء عقود من الزمن, هذا علما أن المعارضة التركية الداخلية ذاتها تعاني هي الأخرى من قسوة أساليب الإضطهاد الممارسة من قبل المتسلطين في تركيا. وعلى هذا الأساس فإن حصول المزيد من الثورات والإنتفاضات كان عملا مبرمجا بالنسبة للأكراد على وجه الخصوص.

<u>ثورة آكري داغ (آرارات) في عام 1927 – 1931م.):</u>

إلى جانب حملة الإعدامات والتصفيات الجسدية المستمرة وبالجملة, وغير ذلك من أساليب الجور والعسف, حاولت السلطات التركية, كوسيلة لإيجاد تصفية نهائية للمسألة الكردية القومية على طريقتهم الخاصة والتي شملت فيما شملت على التهجير الجماعي والقسري لعدد كبير من الأكراد تحت شرائط وظروف صعبة للغاية. ففي الفترة الواقعة بين عام 1925 – 1928/. فقط تم تهجير (مليون كردي) إلى المناطق الغربية من الأناضول, الأمر الذي أودى بحياة الألوف من الأبرياء, بسبب البرد والجوع وسوء المعاملة التي تعرضوا لها خلال مسيرتهم هذه.

إن هذا التطور دفع الأكراد لأن يتخذوا بعض الإجراءات للدفاع عن النفس. لذا فقد تم عقد إجتماع سري في ربيع عام 1927م. بين الأكراد في مناطق الجبلية النائية والصعبة العبور, وعلى وجه التحديد في جبال آرارات . وقد شارك فيه أغلبية القادة الأكراد والشخصيات المثقفة, وممثلي المنظمات الكردية السرية من جميع أنحاء كردستان, بما في ذلك البعض من الأشخاص الذين سبق لهم وأن هاجروا إلى خارج الحدود التركية. تم الإتفاق في هذا الإجتماع على ما يلي بإيجاز:

1- حل جميع التنظيمات القائمة, كتمهيد لتاسيس منظمة جديدة موسعة القاعدة وموحدة بدلا عنها.

2- مواصلة النضال إلى أن ينسحب آخر جندي تركي من أراضي كردستان.

3- كان من المقرر أن تتخذ الإجراءات التالية قبل إندلاع الثورة:

أ- تعين قائد عام لجميع الوحدات العسكرية المسلحة.

ب- تنظيم وتدريب وتسليح القوات الكردية.

ج- تحديد قاعدة أو مركز عمليات رئيسي للحركة في مكان مناسب.

4- بناء علاقات أخوية دائمة مع إيران والشعب الإيراني الشقيق.

5- بناء علاقات أخوية دائمة مع الحكومة العراقية والسورية, على أساس المطالب بالإبقاء على الحقوق التي نصت عليها الإتفاقات الدولية السابقة.

ولا ريب أن هذا التطور كان يمثل بداية حسنة على درب الحرية والإستقلال, لكنه جاء متأخرا, من الناحية الزمنية بحوالي (5-7) سنوات على مختلف الأصعدة. فالحقيقة الدالة على أن الأكراد لم يأخذوا العبرة إلا قليلا من التجارب السابقة, هو أمر يمكن ملاحظته في الآمال التي عقدوها في هذه المرحلة على تفهم مزعوم للبريطانيين ووعودهم الموهومة بإثارة الموضوع أمام عصبة الأمم, رغم تجربة الأكراد المرة في سيفر ولوزان!

لقد تم تأسيس جمعية جديدة (خويبون = الإستقلال) والتي إنتشرت نشاطاتها بسرعة في جميع أرجاء كردستان, بل وفي الخارج أيضا, بما في ذلك أوربا وأمريكا, عن طريق اللجان المحلية التابعة للجمعية. هذا وقد أصدرت الجمعية, جريدة ناطقة بإسمها تدعى (خويبون = الإستقلال) كذلك.

عقدت الجمعية أول مؤتمر لها في آب/1927م. في بحمدون/لبنان, بحضور ممثل أرمني (أورهان باباسيان) بإعتباره أحد أحد اعضاء منظمة الطاشناق/ الأرمنية. إن التعاون الكردي الأرمني في هذه المرحلة ربما كان يعود إلى حقيقة أن الأرمن ما عادوا يحوزون على أية قاعدة إنطلاق داخل حدود الدولة التركية الحديثة, لغرض مناهضة سلطتها. ولكن مقابل نقطة الضعف هذه, كانت لهم نشاطات سياسية فعالة وملحوظة, ولهم صوت مسموع في العالم الغربي, الذي كانوا وما يزالون يكنون بعض العطف على قضيتهم, بسبب الإبادة الجماعية التي تعرضوا لها. أما الأكراد فقد كانوا من الناحية السياسية, وبالأخص على الصعيد الدولي معزولين, إلى جانب ضعفهم المالي.

تمت الموافقة على إتخاذ جبل آرارات كقاعدة رئيسية لحركة المقاومة الكردية. ويبدو أن بعض الدوافع السياسية والعسكرية كانت تكمن وراء هذا القرار ومنها: القرب من الحدود السوفيتية(أرمينيا) وإحتمال الإحتفاظ بخط مواصلات مع إيران, حيث كان الشاه قد وعد الأكراد بالدعم والمساعدة.

شكلت الحركة الكردية حكومة مؤقته, تولى قيادة السلطة المدنية فيها (إبراهيم تيلو) في الوقت الذي أسند فيه أمر قيادة القوات الوطنية المسلحة إلى الجنرال (إحسان نوري باشا). كما رفع العلم الكردي على مدينة (كرد آفا) والتي أتخذت كعاصمة لكردستان. ويبدو أن الأكراد أرادوا بذلك أن يكسبوا تأييد وإعتراف بعض الدول والقوى السياسية الأخرى, كخطوة أولى لعرض القضية أمام عصبة الأمم لاحقا. غير أن التسرع حال دون توفير المواد الضرورية, إلى جانب تفويت فرصة التمهيد السياسي المطلوبة. هذا إلى جانب أن قصر النظر السياسي للقيادة الكردية وتقيمها لطبيعة العلاقات القائمة بين إيران وتركيا من جهة وبين تركيا والإتحاد السوفيتي من جهة أخرى, لم يكن منطقيا ولا واقعيا, الأمر الذي لعب دورا سلبيا ظاهر الأبعاد في فشل الثورة الكردية فيما بعد.

بدات العمليات العسكرية والإشتباكات الحربية, بإرسال مجاميع مسلحة صغيرة (مفارز) إلى المناطق التي كان سكانها الأكراد يعانون من عسف وظلم السلطات التركية, أو المناطق المهددة بالتهجير القسري. وبعد فشل الهجوم التركي على المناطق التي كان الثوار الأكراد يسيطرون عليها في آرارات في عام 1928م. أصدرت الحكومة التركية عفوا عاما, لكنها إشترطت تسليم الأسلحة إلى السلطات الحكومية وحل منظمة خويبون!

غير أن المفاوضات بين الجنرال إحسان نوري باشا والسلطات التركية, لم تؤدي إلى أية نتيجة إيجابية, علما أن الأكراد كانوا قد إستطاعوا أن يوسعوا مناطق نفوذهم بإستمرار, وباتوا يسيطرون على وان وبدليس أيضا. وعندما أدرك الأتراك بأن الوقت لا يعمل لصالهم عجلوا في جمع قواتهم وزجوها في معركة كبيرة حاسمة وقعت بين 11/حزيران – 12/تموز/1930م. غير أن كفة الأكراد رجحت هذه المرة أيضا. فقد إستطاعوا أن ياسروا(1700) جندي تركي, وأن يغنموا 600 بندقية أوتوماتيكية, و 24 مدفعا. كما إستطاعوا أن يسقطوا 12 طائرة تركية. وقد أجبرت هذه الهزيمة النكراء الحكومة التركية على إعلان النفير العام. وكالعادة إنتقموا لهزائمهم العسكرية من السكان المدنيين الأكراد العزل. فأحرقوا مئات القرى ودمروها بالقنابل عن طريق القصف الجوي والمدفعي المركز, وتسببوا بذلك في قتل الألوف من الناس. ويذكر(ل. رامبوت) بأن المئات من المثقفين الأكراد حشروا في أكياس ألقيت في بحيرة وان.

وإستطاعت الحكومة التركية أن تعقد إتفاقا مع السلطات الإيرانية, التي ضمنت قطع المساعدة الإيرانية عن الأكراد. (قارن هذه الحالة مع أحداث عام 1975 رجاءا) هذا إلى جانب مشاركة القوات الإيرانية نفسها في الحرب ضد الأكراد, بالأخص في منطقتي مالو و موسى. كما منحت السلطات الإيرانية للأتراك فرصة الإستفادة من أراضيها لتتيح للأتراك إمكانيات تطويق منطقة آرارات من جميع الجهات, والتي كانت تحوي على مقر القيادة العامة للحركة الكردية. وفي 23/ك2/1932م. تم التوقيع على إتفاقية بين تركيا وإيران لإضفاء صبغة شرعية على هذه الإجراءات, حصلت بموجبها تركيا على الإجزاء الخلفية المتاخمة لجبل آرارات من الجانب الإيراني, بهدف ضمان الحيلولة دون وصول أية مساعدات أخرى من أي نوع كان للأكراد, في الوقت الذي حصلت فيه إيران مقابل ذلك على بعض المناطق التابعة لولاية وان.

وفي صيف/1931م. أصدر مقر القيادة الكردية العامة في آرارات بيانا تم توزيعه في جميع إجزاء كردستان والخارج أيضا, كما أرسلت نسخ منه إلى عصبة الأمم. وقد دعى البيان في نداء أخير بإسم الحركة التي تولت منظمة (خويبون) قيادتها, إلى النضال المشترك. ومما جاء في البيان ما يلي:

((أيها الأخوة الأكراد!

يجب أن ترفعوا مستواكم لتتحولوا إلى أمة عظيمة, إذ كيف تسمحون أن يعيش الشعب الكردي النبيل كعبيد في أسر السلطة التركية, في الوقت الذي إستطاعت فيه جميع الشعوب الأخرى أن تحصل على إستقلالها؟

إن منطقة حرة وكبيرة واقعة بين العراق وإيران قد منحت إلينا, شاركوا في الكفاح الذي باشرنا به لنحرر إخوتنا من السيطرة التركية, ومن أجل تحرير هذه الأرض, التي تعود إلينا منذ قرون عديدة))

في الحقيقة هذا النص لا يخلو من ضبابية وغموض ولكن الأكراد في العراق وسوريا إستجابوا لهذا النداء واعربوا عن تضامنهم مع إخوتهم في كردستان الغربية, حتى أن الشيخ أحمد بارزاني أرسل قوة قوامها (500- فارس) لنجدتهم. وقد شاركت هذه القوات في بعض المعارك ضد القوات التركية في المناطق الحدودية بتأريخ 21/آذار/1930م.

أما في العالم الغربي فيبدوا أن أحداث كردستان لم تستطع أن تسترعي الإهتمام الذي تستحقه لدى الرأي العام, بإستثناء حركة الإشتراكيين الديمقراطيين/ المنافسة لخط السوفيت, والذين تطرقوا في مؤتمرهم المعقود في آب/1930م. في زوريخ/سويسرا إلى المسألة الكردية. ويبدو أن بقية القوى آثرت أن تلوذ بالصمت والسكوت حول هذه القضية الحساسة. ولكن حتى هذا التطرق من قبل الإشتراكيين الديمقراطيين, بشكله البسيط, كان مبنيا على أساس الصراع الأيديولوجي, القائم بينهم وبين السوفيت, مصحوبا ببعض التصورات غير الواقعية, لأن إنطلاقهم من فكرة وجوب اللجوء إلى إحداث تحولات (إفولتسيون), بدل اللجوء إلى أساليب الثورة (ريفولوتسيون), لم يسمح بتقيم الوضع الذي يعيشه الأكراد بشكل موضوعي, وبذلك لم تقدر فعلا أبعاد المخاطر الجسيمة والتهديدات التي يستطيع نظام دكتاتوري وعنصري, كالنظام السائد في تركيا, أن يحدثها ويولدها إزاء حقوق الشعوب. ولا ريب أن حركة الإشتراكيين الديمقرطيين في الوقت الراهن, ستكون أقدر على تفهم أوضاع الكرد وكردستان, بعد كل الأمور التي توجب عليهم أن يعانوها من خلال قسوة الدكتاتورية الألمانية في العهد النازي, الذي أجبر البعض منهم بالذات في نهاية المطاف إلى اللجوء إلى الثورة والتمرد على الأوضاع القائمة آنذاك, بهدف تغيير الواقع بقوة السلاح. علما أن المسألة طرحت على بساط البحث, على ما يبدو بناءا على إقتراح أرمني, نوه إلى الجوانب التالية:

((إن المسألة الكردية ذات أهمية بالغة بالنسبة لأمميتنا, ذلك لأن المسألة إن ظلت دونما تسوية, فإنها تهدد السلام في الشرق الأدنى ... إذ أن عملاء الأممية الثالثة يبذلون المحاولات, لبسط نفوذهم على الحركة الكردية ... إن هذه المحاولات تتصف بالواقعية وذلك لأن الأكراد يشعرون الآن, بأن العالم قد تخلى عنهم.

إن إظهار العطف على الأكراد من جانبنا, سيؤدي إلى تعزيز موقف ألئك الذين يقفون في كردستان موقفا عدائيا من أممية موسكو)).

وقد أبدى رئيس اللجنة المركزية (د. بلوخر) الملاحظات التالية:

((إن الصعوبة الثانية بالنسبة لنا, فوق كل ذلك , ذات أهمية رئيسية وخاصة. فالأممية الثانية, التي تنتهج سياسة تقرير المصير للأمم, تعلن في ذات الوقت, ان هذا الحق ينبغي أن لا يحقق بالسلاح والدماء, لأن ذلك قد يؤدي إلى نشوب الحرب في الأقطار المعنية وفي العالم برمته كذلك.

وتواجهنا في الوقت الحاضر حقيقة أن الأكراد يقاتلون الآن في سبيل إستقلالهم. ألسنا نتخلى عن

موقفنا الرئيسي, بشأن قضية التحرر الوطني, إن نحن أججنا القتال الدامي, الذي يخوضه الأكراد؟))

وفي 30/آب/1930م. صدر قرار تمت تلاوته من قبل (أوتو باور), تضمن ما يلي:

((تلفت اللجنة المركزية, لمكتب العمال الإشتراكي الدولي, نظر العالم إلى المذابح التي تقوم بها الحكومة التركية ضد الأكراد, الذين يناضلون في سبيل حريتهم, بل وتقوم بها ضد الشعب الكردي المسالم, الذي لم يشترك في الحركة كذلك, وبذلك يريد الأتراك أن ينال الأكراد على أيديهم ما نال الأرمن. هذا من غير أن يحتج الرأي العام في الأمم العظمى على هذه الوحشية.

وتلفت اللجنة النظر أيضا إلى الأخطار الجدية, التي تهدد السلام بإنتهاك حرمة الأراضي الفارسية من جانب الجيش التركي. وهذا دليل جلي على عدم كفاءة هيئة العالم الدولية, التي تنتهك كرامتها القوى العسكرية, بغزوها أراضي أمة ضعيفة. والهيأة التنفيذية , تدعوا العالم إلى الإحتجاج على ما يجري في كردستان من حوادث دامية, يذهب الشعب الكردي ضحية لها)).

في عام 1931م. فشلت الحركة الكردية وتم القضاء على حركة المقاومة, كنتيجة لإنعدام وصول التعزيزات العسكرية من سلاح وعتاد, سيما بعد أن قطعت خطوط الإتصال بالخارج, بعد الإتفاقية التركية الإيرانية, بالإضافة إلى التفوق العسكري التركي من حيث العدد والعدة منذ البداية.

لجأ العديد من القادة الكرد إلى الخارج بعد ذلك ومنهم الجنرال إحسان نوري باشا, الذي إلتجأ إلى طهران. وقد أعقب ذلك تصاعد في أساليب الإضطهاد الممارس من قبل الأتراك ضد الشعب الكردي.

تطرقت الصحيفة السوفيتية, الخاصة بأنباء الشرق الأوسط, في عددها/12, الصادرة في ك1931/1م. في موسكو إلى المجازر التي أرتكبت بحق المواطنيين الأكراد فكتبت تقول:

((لقد إستخدم الكماليون في كردستان كل أساليب القتل والأسلحة الحديثة الفتاكة, للقضاء على حركة التحرر الكردية. فقد هدمت الطائرات والمدفعية, القرى الكردية كليا. كما نهبت الدور, وإرتكبت المذابح بحق السكان الأكراد, بدون أي تمييز بين الأشخاص المسلحين أو الأطفال الصغار أو المرأة العاجزة)).

وكان وزير العدل التركي قد صرح في آب/1930م. بما يلي:

((توجد في تركيا حرية أكثر من أي بقعة أخرى في العالم. إن هذه الأرض هي أرض تركية, ومن لم يكن من العنصر التركي النقي, فليس له إلا حق واحد في هذه الأرض وهو: الحق في أن يكون خادما, الحق في أن يكون عبدا)).

يبقى أن نشير إلى أن الأحداث التي جرت في كردستان الجنوبية/العراق في عامي 1975/1974م. كانت مشابهة لهذه التطورات إلى حد بعيد, بإستثناء عدم مواصلة القتال. فقد لعب الشاه في الحالتين دورا هاما في فشل الحركتين الكرديتين! إن الأهداف الحقيقية لإيران في هذه الفترة يمكن الإطلاع

عليها ولوبشكل جزئي من خلال رسالة سرية وجهها السفير الإيراني في تركيا (محمد علي فروخي) إلى وزارة الخارجية الإيراني, والمؤرخة في 24/ت2/1927م. وقد جاء فيها:

((يعتقد الأتراك بأن إيران لا تريد أن تتعاون معهم لضمان الحدود المشتركة ... ولكن الأنكى من ذلك كله, هو أن الإنكليز لقنوا الأكراد مفهوم الإستقلال, وأثاروا بذلك القلق في نفس الحكومة التركية. ومن الطبيعي أن يزيد من ثقل الأعباء الملقاة على عاتقنا أيضا. ولكن بدل أن يعتبرنا الأتراك رفاقا لهم في المحنة, فإنهم يعتبرننا مع الأسف كغرماء ... إن الأتراك يخشون, بأن يستفيد أكراد تركيا من الأراضي الإيرانية كملجأ لهم ...

إن فكرة الإستقال قد طرأت على عقول الأكراد, وباتت ألسنتهم تلوكها, ذلك لأن عزة نفوسهم, لا ترتضي الخنوع لحكم العرب ... ولذلك يجب علينا أن نفكر نحن أيضا بكردستاننا, وإن أمكن أن نكسب الأتراك إلى جانبنا كشركاء, ولكن ليس بهدف إبادة الأكراد – لأن هذه فكرة بليدة – بل لكي نكسبهم إلى جانب الدولة الإيرانية ونربيهم حسب الطريقة والأسلوب الإيراني. إن هذا الأمر أيسر لنا مما هو عليه الحال بالنسبة للأتراك, لأن الأكراد هم لغة وعنصرا إيرانييون ...))!

ثورة درسيم بقيادة الشيخ رضا (1937 – 1938م.):

بتأريخ 14/حزيران/1934م. صدر القانون المرقم/2510, ونشر في الجريدة الرسمية الصادرة بتأريخ 21/حزيران/1934م. في عددها 2733 وينص على ما يلي:

((من أجل نشر الثقافة التركية, ستقوم الحكومة التركية بتنفيذ بعض نقاط القانون المشار إليه أعلاه. ومن أجل ذلك قسمت وزارة الداخلية تركيا إلى ثلاث مناطق:

1- المناطق التي سادت وتوطدت فيها الثقافة التركية بكثرة وثبات.

2- المناطق التي سيجري فيها توطين السكان بهدف التتريك وهي (المناطق الواقعة في الغرب, بالأخص على سواحل البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه والبحر الأسود وتراقيا).

3- المناطق التي يجب تخليتها من السكان لأسباب: صحية, إقتصادية, ثقافية, عسكرية, وأمنية, والتي لا يجوز لأحد أن يسكنها. وهذه المناطق هي: (آكري, ساسون, درسيم, وان, قارس, والمنطقة الجنوبية من دياربكر, بدليس, بنكول و موش).))

وقد نصت المادة /9 في الفقرة الثانية منها على مايلي:

((الغجر والقبائل غير التركية الحائزة على التبعية التركية, سيتم إسكانهم في المناطق التي تسود فيها الثقافة التركية بكثرة وقوة, لكن فقط على شكل مجموعات صغيرة. وإذا إقتضت المسائل الأمنية للبلد, فيمكن إخراجهم من الحدود)).

وبعد أن بوشر بتطبيق هذا القانون, إزدادت تجاوزات أجهزة السلطة الحاكمة ضد السكان الأكراد,

بحجة البحث عن أسلحة, حيث رافق ذلك تعذيب الفلاحين, وبذلت أجهزة السلطة التركية, المحاولات للحط من كرامة الأكراد و خربت حصاد مزارعهم. أجبرت هذه الإجراءات الأكراد على اللجوء إلى الدفاع عن النفس من جديد. ففي عام 1935م. فقط حدثت ثلاث إنتفاضات في منطقة سعرت, المشمولة بمخططات التهجير القسري.

أما درسيم, فقد كانت إحدى المناطق التي إستطاعت أن تحتفظ حتى تلك الفترة, ومنذ زمن سابق بعيد, بنوع من الإدارة الذاتية. وهذه الحقيقة يمكن أن تعزى إلى أسباب جغرافية, تتعلق بوعورة مناطقها الجبلية, التي كانت وإلى حد ما تشبه جزيرة معزولة بالقياس إلى المناطق الأخرى. هذا إلى جانب إتباع القادة الأكراد في هذه المناطق لسياسة نموذجية حالت دون المشاركة في الحروب الإستعمارية, التي خاضها الأتراك ومنها الحروب التي تم خوضها ضد الروس والحرب العالمية الأولى وما تلاها من الحروب, والتي لم يكن للإكراد فيها بالفعل لا ناقة ولا جمل, وبذلك بقوا في مأمن من ويلات تتسبب في توليدها الحروب في كل مكان وزمان. ولكن على الرغم من هذا التحفظ, فقد إستطاع الأكراد أن يرسلوا خمسة ممثلين عن منطقتهم إلى البرلمان.

في عام 1936م. كان الأكراد في درسيم, من الناحية العملية مطوقين, من قبل القوات التركية, بإعتبار المنطقة مشمولة بقرارات التهجير القسري. وكان الجنرال التركي (ألب دوغان) قد أمر كإجراء تمهيدي لتطبيق فكرة التهجير, بفتح الطرق والمسالك العسكرية, لتسهيل عمليات التغلغل المخطط لها من قبل الجيش التركي. كما أصدر التعليمات القاضية بمطالبة السكان الأكراد بتسليم أسلحتهم إلى السلطات الحكومية. ولكن لما كان الأكراد على دراية بأهداف ومخططات السلطات التركية, لذا رفضوا الخضوع لهذه التعليمات. علما أن مصطفى كمال باشا, كان قد أشار في عام 1936م. إلى موضوع درسيم أمام البرلمان قائلا:

((إن أهم قضية في أوضاعنا الداخلية هي مشكلة درسيم. وبغية تسهيل إتخاذ قرارات لإجتثاث هذه القرحة, التي تقف حجرة عثرة على الطريق, وبغية تسهيل إتخاذ قرارات سريعة, من الضروري أن تمنح الحكومة سلطات واسعة ومطلقة)).

لابد لنا أن نسأل: ما هي هذه القرحة المزعومة في الحقيقة والواقع؟ إن حقيقة الأوضاع يمكن دراستها من خلال الإطلاع على مذكرة قدمها الأكراد إلى عصبة الأمم في ت1937/2م. ورد فيها ما يلي:

((لقد اغلقت المدارس الكردية, ومنعت اللغة الكردية من الإستعمال, كما تم حذف كلمة كردي و كردستان من كل الكتب العلمية. ولأجل إجبار الأكراد على قبول أعمال السخرة (بما في ذلك النساء والفتيات), في الأناضول, تلجأ السلطات إلى إستخدام أبشع الأساليب وأقساها. هذا بالإضافة لما يجري من توزيع الأكراد على المناطق التركية بنسبة لا تزيد عن 5% ...)).

لقد إنتهى الأمر مرة أخرى بإعلان النفير العام من قبل السلطات التركية. وفي ربيع عام/1937م. بدأت الإشتباكات بين الطرفين. ولكن منذ البداية, كان أسلوب الحرب قد تغير عما كان مألوفا في

السابق, إذ لجأ الأكراد إلى خوض غمار الحرب, بأسلوب حرب العصابات, ولم تتواجد منذ البداية أية جبهة عسكرية واضحة المعالم, كما لم تحدث معارك كبيرة حاسمة. لقد سيطر أسلوب حرب العصابات, وصبغ الحياة العامة اليومية للأكراد في درسيم, حيث كانت الحركة الكردية تتمتع بدعم جماهيري واسع, ومتحلية بإيمان وعقيدة لا تتزعزع بالقضية العادلة للشعب الكردي, الأمر الذي تحول إلى عامل فعال لمواصلة النضال رغم كل الصعوبات التي لم تكن قليلة.

في أواخر صيف/1937م. زادت حملات القصف الجوي والمدفعي ضد المناطق الكردية, وقد رافقها إستعمال الغازات السامة, ولكن رغم ذلك, فإن الأتراك لم يحققوا أي نجاح حاسم. حتى أن إعتقال القيادة الكردية (سيد رضا وعشرة من القادة الأكراد الآخرين) والحكم عليهم من قبل السلطات التركية بالإعدام بتهمة ملفقة (السرقة), لم يستطع أن ينال من الروح المعنوية القتالية لسكان درسيم! ويسخر (أ. رومانيت) من الحكم التركي واساليبه, التي تقرر الحكم على قائد كردي مناضل من أجل حرية شعبه وبلاده ك (لص) في الوقت الذي يعتبر فيه أي تركي يقاتل في سبيل حرية بلاده (وطنيا)!

إن الحكومة التركية التي عادت إلى أحضان الإستعمار الغربي, بعد أن حسمت مسألة الموصل, باتت تتلقى الدعم منه, لم يبق لها أي مجال آخر إلا أن تتهم الأكراد هذه المرة بالعمالة للشرق, ومن هنا وجهت التهم للسوفيت, مدعية بأنهم يقفون خلف الحركة الكردية, بل ويمولونها بالمال وبالسلاح! إن المصالح المشتركة بين الأتراك والعرب والفرس الواقعين تحت سيطرة النفوذ البريطاني والغرب, توجب إحكامها عن طريق عقد إتفاقيات مشتركة, بالأخص بسبب الأكراد, ولكن بنفس القدر بسبب الإتحاد السوفيتي كذلك. الأمر الذي حصل عبر التوقيع على إتفاقية سعد آباد في عام 1937م. التي تم التنويه إليها سابقا.

لقد سعى الأكراد في سوريا والعراق, على الأقل, أن يقدموا بعض الدعم المعنوي والأخلاقي لأخوتهم في كردستان الشمالية. فقد ناشد سياسيان كرديان من أهالي كركوك على سبيل المثال, الحكومة العراقية, وممثلي الدول الخارجية في آب/1937م. للتدخل وتقديم الإحتجاجات ضد عمليات الإبادة, التي تخوضها وتمارسها السلطات التركية في كردستان.

ولما كان الأكراد مطوقين من الناحية العسكرية في الواقع منذ عام/ 1936م. وقد إنقطعت إتصالاتهم بالعالم الخارجي, إلى جانب الضغط العسكري التركي, الذي يعزى إلى تفوقهم الجوي والمدفعي, في الوقت الذي نفذ فيه عتاد الأكراد ولم يكونوا قادرين على تعويض هذه الخسارة بأية طريقة, إلى جانب نشوب بعض الخلافات بين بعض القادة الأكراد في الحركة نفسها. كل ذلك تسبب في إنهيار المقاومة البطولية لدرسيم, التي كانت بحق جديرة بالإقتداء, سيما وقد شاركت فيها جميع قطاعات الشعب الكردي من رجال ونساء. في ت1938/1م. جاءت النهاية.

كانت خسائر الأتراك فادحة من الناحية العسكرية, ومن أجل إيجاد نوع من التعادل الجبان, كبديل عن خسائرهم العسكرية في سوح القتال, أطلقوا العنان لروح الإنتقام والتشفي, التي طالما لجأوا إليها في ممارساتهم ضد العزل من السكان المدنيين الأكراد. فلأجل التخلص من الغارات الجوية والقصف المدفعي المركز من الجانب التركي. كان الألوف من الأطفال والنساء الأكراد قد لجاؤا إلى الكهوف

والمغارات, ولكن عندما وصلت القوات التركية إلى المناطق التي تتواجد فيها مثل هذه الملاجئ الطبيعية في المناطق الجبلية وإكتشفوها, بادر الأتراك إلى حراسة مخارجها, وحملوا السمنت ومواد البناء وأغلقوا مخارج هذه الملاجئ, وقبروا بذلك النساء والأطفال الأكراد وهم أحياء. علما أن الكثير من النساء الكرديات, كن يقذفن بأنفسهن من أعالي الصخور الشاهقة أو يرمين بأنفسهن في أعماق الأنهر (ليمتن بشرف) خوفا من الوقوع بأيدي القوات التركية. ويقدر عدد الأكراد المقتولين في هذه العمليات الجبانة بحوالي (50,000) شخص, إلى جانب مائة ألف من المهجرين قسرا من السكان الأكراد في هذه المناطق.

وهكذا بوسعنا أن نجري مقارنة بين الإستعمار الغربي والإستعمار التركي, عبر إقتباس بعض الفقرات من تقرير كتبه أحد مراسلي جريدة (سون بوستا) التركية – عثمان ميته – الذي زار منطقة درسيم بعد هذه الأحداث بعشر سنوات, أي في عام 1948م. فكتب يقول:

((لقد ذهبت إلى توجنلي, درسيم القديمة!

كانت المنطقة قفراء ومهجورة, كما كان جامعوا الضرائب والشرطة, ما يزالون الممثلين الوحيدين لسلطة الدولة, ممن إستطاع سكان المطقة أن يروهم لحد الآن.

حاولت أن ألتقي بالناس وأن أجالسهم لأتعرف على طريقة حياتهم وطبائعهم. ولكن لسوء الحظ لم يبق إلا النذر اليسير عن الحقبة السابقة للثورة. فلا أثر للحرفيين السابقين, أو الثقافة السابقة, ولا لطرق المواصلات والتجارة السابقة, التي كانت تسود في المنطقة.

لقد إلتقيت بأناس عاطلين عن العمل, وقد بدت عليهم مظاهر غريبة وكأنهم يدورون في ندائف بين مئات الأرواح. فلا أثر للتغلغل الحضاري في المنطقة, إذ لا توجد مدارس, ولا يوجد أطباء, كما أن الناس هنا لا يعرفون ماذا تعني كلمة الطب. وإذا تحدثت إليهم عن الدولة, فإنهم يترجمونها فورا إلى جامعي الضرائب ورجال الشرطة.

نحن لم نمنح مواطني درسيم أي شيء. لقد إكتفينا فقط بأن نأخذ نحن منهم, ولا يحق لنا أن نواصل معاملتهم بهذا الشكل)).

ويعلق (يوركن روت) على سياسة التهجير التركية ودوافعها الخلفية, والتي لم تكن محصورة على منطقة درسيم فقط, بل كانت تشمل مناطق واسعة من كردستان الشمالية, فيقول ما يلي:

((لم يكن الإضطهاد العسكري, هو السبب الوحيد لممارسة سياسة التهجير والإبعاد في المناطق الكردية, في شرق الأناضول, بل أنها كانت في ذات الوقت تطبيقا لسياسة إستعمارية وعنصرية. وقد إستهدفت تلك السياسة على وجه التحديد, فرض التخلف عن عمد على هذه المناطق الشرقية, على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي. إن هذه السياسة لم تتغير حتى يومنا هذا)).

كردستان الشرقية (الإيرانية):

الشكاك بقيادة إسماعيل آغا (سمكو):

يقول آية الله محمد مردوخ في كتابه حول العشائر الكردية, عن الشكاك ما يلي:

((شكاك: أصلا [شاه كاك] أو [شه كاك] ويتكونون من حوالي (6000) عائلة, ويقطنون في شمال السليمانية وغرب أورمية, ويعيشون ثلاثة أشهر خلال السنة, في الخيام. وتسكن حوالي (1500) عائلة منهم في سلماس. ويشكل الشكاك إجمالا خمسة أفخاذ [داخليا]: شكاك, شكفتي, موكري, شاولي, أو شاه ولي, وبوتان)).

كان الشكاك وحتى قبل إندلاع نار الحرب العالمية الأولى, يشكلون قوة بلغت من النمو حدا أثار قلق الحكومة الإيرانية المركزية. غير أن عجز السلطة الحكومية عن الدخول في صراع سافر مع الشكاك, لم يحل دول لجوئها ألى أساليب المكر والخديعة, للحد من تنامي نفوذ الشكاك. فقد تم إغتيال زعيم الشكاك (جعفر آغا) بوسيلة يبدو أن السطات الإيرانية إستعملتها أكثر من مرة, حيث وجهت إليه دعوة رسمية بواسطة السلطات الحكومية في تبريز في سنة 1907م. وقضت عليه بهذه الوسيلةعلى أثر, إغتيال جعفر آغا تولى شقيقه إسماعيل آغا المعروف ب (سمكو) بين الأكراد, أمور القيادة والإدارة (1875-1930م.). كان سمكو شجاعا وقائدا عسكريا محنكا. وبتأثير شخصية القوية وشجاعته, أستطاع أن يوسع منطقة نفوذه لتشمل الكثير من المناطق المتاخمة لموطن الشكاك. كما إستطاع أن يجمع الكثير من العشائر تحت لواء زعامته, بما في ذلك, تلك التي كانت تقطن في خوي, سقز وبانه في الغرب.

في أورمية وما جاورها كانت هنالك أقلية مسيحية تقطن إلى جانب أكثرية مسلمة من الأكراد والآذريين, والتي تشكل حوالي ربع سكان المنطقة. ولكن على الرغم من الفوارق الدينية, يبدو أن جميع هذه الطوائف أو الكتل, إستطاعت أن تحقق نوعا من التعايش السلمي فيما بينها, لغاية نشوب الحرب العالمية الأولى.

ولكن عندما تحولت كردستان الشرقية, إلى مسرح للإشتباكات الحربية بين الأطراف المتنازعة, فيبدو أن السكان لم يقدروا على البقاء على الحياد, ذلك لأن الأطراف المتحاربة حاولت أن تؤثر فيهم بأشكال وأساليب مختلفة, بهدف كسبهم إلى طرف معين. ومن الملاحظ ان إيران كدولة, والتي أرادت لنفسها أن تتخذ موقف الحياد من الحرب الدائرة, والتي كانت ولو شكليا دولة ذات سيادة, لم تكن قادرة على المحافظة على الحياد المنشود وتمنع التدخل الخارجي, ذلك لأن إعلان الموقف المحايد في مثل هذه الظروف, سيبقى مجرد مسألة نظرية ما لم ترافقها الكفاءة الدبلوماسية الكافية من جهة والقوة العسكرية الضاربة بشكل وافي, القادرة على ردع نزعات التدخل الخارجي عند الضرورة من جهة أخرى. وهكذا فقد تشعبت الطرق التي سلكتها المجموعات المسلمة في بعض الأحوال, عن تلك التي سلكتها الأقلية المسيحية, بشكل بات معه الخلاف والتصادم, الذي حدث فيما بعد, نتيجة طبيعية لا يمكن تفاديها بصورة عامة.

إذ وكما هي الحال بالنسبة لجميع الحروب الإستعمارية, وبالأخص تلك التي تؤدي إلى صراعات

كبرى, كالتي شهدتها البشرية, خلال الحرب العالمية الأولى, فإن أطراف النزاع تهتم وتحرص على زج الشعوب الأخرى في أتون الحرب, بهدف إضعاف الطرف المقابل عن طريق كسب تاييد المزيد من المجموعات ولتقليل خسائرها الذاتية قدر الإمكان. لقد ضللت الشعوب وغرر بها عبر الدعاية والدعوة إلى قيم مغلوطة ووعود سياسية وهمية وما إلى ذلك, كما أستغل جهل وفقر بعضها, من أجل إقحامها في هذه الحروب, لكي يتولوا قتل أناس لا تربطهم بهم على الأغلب أية عداوة ولا توجد بينهم أية خلافات, لقاء مبلغ من المال زهيد.

ولما كانت العلاقات السائدة بين الكثير من الشعوب تفتقر إلى التضامن المطلوب, والذي يجب أن يكون من القوة والوضوح إلى درجة تجيز المجاهرة بها والتوكيد عليها علنا, بشكل يمكنها من الإستغناء عن الوساطة المغشوشة من جانب الأطراف التي تستهدف إستغلالها مجتمعة أو على إنفراد. ولهذا السبب نجد الألوف من الهنود والإفريقيين يشاركون في هذا الصراع, الذي كان بالأصل حصرا بين البريطانيين والألمان ومن والاهما, ويقدمون الألوف من الضحايا, كالأكراد تماما, الذين توجب عليهم أن يموتوا بسبب الصراع التركي – الروسي!

إتصالات البريطانيين, التي سبقت الحرب العالمية الأولى, لم تكن حصرا بالعرب والأكراد فقط, بل شملت مخططاتهم الأقليات المسيحية المبعثرة كذلك, الذين كانوا بالفعل يشكلون هدفا هاما لنشاطات المبشرين الأوربيين والأمريكان, بصورة عامة ومنذ البداية. لذا نجدهم يفتحون مدرسة دينية في قوجانس/هكاري, تولى إداراتها بصورة مباشرة, القنصل البريطاني في وان. إن ثمار هذه الإتصالات المدروسة, لوحظت لأول مرة, بشكل جلي أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى. هذا وقد شارك الأمريكان أيضا بصورة مباشرة وملحوظة في مثل هذه النشاطات إلى جانب بعض الدول الأوربية. فعن طريق إتفاقية عام 1806م. مع إيران مثلا, تم فتح ثلاث قناصل أمريكية في إيران, إحداها في تبريز, والتي كانت تهتم بالشؤون ذات العلاقة بالمناطق الكردية أيضا, إلى جانب وظائفها الأخرى. وكان من جملة واجباتها, حماية المؤسسات التبشيرية هذه. غير أن نشاطات المبشرين هذه, ولدت نتائج سلبية, لأنها أثرت سلبا على العلاقات الودية القائمة بين المسلمين والمسيحيين.

لقد بدأ المبشرون الأمريكيون أعمالهم في الشرق الأوسط إعتبارا من عام 1820م. لكنهم كانوا على إتصال مباشر ومستمر مع سفاراتهم في إسطمبول, وكانوا يعتبرون كمستشارين لشؤون الشرق الأوسط, بسبب إرتباطاتهم الوثيقة مع السكان المحليين.

إن علاقات حسن الجوار, التي كانت سائدة, بين المسلمين والمسيحيين في هكاري وبهدينان, بالأخص في عهد الشيخ عبيدالله نهري والشيخ عبدالسلام بارزاني, قد تمت الإشارة إليها في هذه الدراسة في موضع سابق, الأمر الذي تم تأيده من قبل بعض الكتاب والمؤلفين الأوربين أنفسهم. غير أن تصاعد نفوذ المبشرين وتدخلاتهم قبل الحرب وخلالها, أثر في مواقف الأطراف المسيحية, التي باتت تتحيز بشكل ظاهر إلى الجانب الروسي والبريطاني, بدون تحفظات. ولكن هذا الموقف جعلهم في موقع المعارض بل والمعادي لجزء من المسلمين الأكراد (على الأقل) ممن كانوا يساندون الدولة العثمانية والألمان, بسبب جملة من المناسبات ومن هؤلاء (إسماعيل آغا), الذي إتخذ هذا الموقف بعد

مقتل أخيه على يد السلطات الإيرانية, والذي كان يريد أن ينتقم من الدولة الإيرانية بهذه الطريقة. لذا فما كادت القوات العثمانية والألمان تدخل الأراضي الإيرانية في بداية الحرب, وإذا بها تكسب تأييد بعض العشائر الكردية. علما أن سياسة الإتحاديين كانت تقوم على أساس إستغلال كل الخلافات القائمة محليا وعلى صعيد المنطقة, دينيا وقوميا, من اجل خدمة أهدافهم ومخططاتهم الخاصة. ومن هنا فقد تعرضت الأقليات المسيحية إلى إساءات في منطقة أورمية, بإعتبارهم حلفاءا للروس, وبالنتيجة تم إحراق العشرات من االقرى.

ولما كانت الحرب سجالا, لذا كانت أيام الإنتصارات العثمانية محددة, إذ بعد خمسة أشهر من هجومهم هذا, جاء الهجوم الروسي المعاكس والناجح, الذي أدى إلى وصول قواتهم إلى منطقة أورمية أيضا. لقد إتبع الروس سياسة مشابهة لسياسة الأتراك العثمانيين, غير أن أهدافهم كانت معاكسة تماما, لذا كان موقفهم من السكان المحليين مخالفا لموقف العثمانيين, إذ دعموا الأقليات المسيحية, في الوقت الذي تم فيه التضيق على الأكراد المسلمين. فقد إعتقلوا إسماعيل آغا وبعض القادة الآخرين من الأكراد وأبعدوا إلى جورجيا.

إلا أن المكاسب التكتيكية الروسية لم تكن بدورها تعني إنتصارا عسكريا حاسما, فقد أبدى الأكراد مقاومة عنيفة وباسلة. كما إستطاع جاسوس ألماني أن يحرض بعض القبائل الكردية ضد القوات الروسية الغازية, وقد إستطاعت هذه العشائر بمفردها أن تحول دون التغلغل الروسي إلى المناطق الجنوبية, لمدة ثمانية أشهر!

إلى جانب المقاومة التي أبداها السكان الأكراد ضد جيش الإحتلال الروسي, لابد لنا أن نذكر من جديد, بأن عدد الأكراد في الجيش العثماني في هذه المناطق كان كبيرا أيضا, ففي همدان فقط على سبيل المثال, كان عدد القوات العثمانية يبلغ حوالي (14000) جندي, وبضمنهم (10000) جندي كردي. وبناءا على ذلك إضطر الروس إلى تغير سياستهم ومواقفهم إزاء الأكراد, وأطلقوا فيما بعد سراح إسماعيل آغا وحاولوا أن يتفقوا معه.

خلال سنوات الحرب العالمية الأولى, بالأخص في خريف/1915م. هاجر حوالي (25000) مسيحي من منطقة هكاري التابعة للدولة العثمانية نحو منطقة أورمية التابعة لإيران, كي يتجنبوا المصير الذي لقيه الأرمن على يد السلطات العثمانية, ويعيشواإلى جانب الأقلية المسيحية في أورمية ويحظوا بحماية المبشرين الأمريكيين. غير أن هؤلاء المهاجرين كانوا قد تورطوا قبل ذلك في قتال مع الوحدات العثمانية كجزء من مساعيهم لإسناد القوات الروسية. ومن خلال مسيرتهم نحو أورمية أيضا, كانوا قد تورطوا في إشتباكات عسكرية مع السكان المحليين من الأكراد على طريق هجرتهم.

ومما لاريب فيه, فإن هؤلاء المسيحيين, كانوا جنودا شجعانا, لكنهم كانوا بالضبط كالأرمن, إستغلهم الأوربيون في البداية وتخلوا عنهم فيما بعد. ويبدو أن ثقتهم بالدعم والوعود المقطوعة لهم من قبل الدول الكبرى كانت راسخة, وإلا لما أمكن لهم أن يتحملوا مثل هذه الأهوال والمآسي. علما أن هذه الوعود ذاتها كانت سبب عدم تحوطهم وعدم مراعاتهم لعلاقات حسن الجوار مع الأكراد المسلمين. ففي طريقهم نحو أورمية, وفيما بعد من همدان نحو بعقوبة فكركوك, فالموصل وبهدينان, الواقعة

إلى الجنوب من هكاري, داخل الحدود العراقية, جلب هؤلاء الوافدون الجدد معهم متاعب ومضايقات . فبإعتبارهم ضحايا للحرب وكلآجئين, كانوا يعانون من نواقص المعيشة, فحاولوا أن ينتزعوا من الآخرين بكل بساطة ما كانوا يحتاجون إليه دون أن يفكروا بدفع الثمن. هذا إلى جانب أنهم كانوا قد تلقوا أسلحة من الروس وكانوا واثقين من دعم المبشرين الأمريكيين لهم, من أمثال الدكتور شيد, بعكس السكان المسلمين. ومن هنا يبدو أنهم بالغوا في تجاوز الحدود في التعامل المقبول والمعقول مع الجيران.

بعد إنسحاب الروس, على أثر ثورة أكتوبر الإشتراكية, بدأت محاولة الحلفاء الفاشلة لإحتلال منطقة القوقاس, الأمر الذي كان وليد دوافع إقتصادية وإستراتيجية, على أمل الحلول محل الروس في هذه البقاع. بعد الإنتكاسات العسكرية تزايد الطلب على المسلحين من الجماعات المسيحية وبات أمر تشجيعهم أكثر رواجا. إذ تم تزويدهم بالسلاح , بهدف تحريضهم ضد القوات العثمانية.

يرى حسن عارفا – أحد الضباط الإيرانيين, الذين قاتلواضد إسماعيل آغا – بأن المسيحيين القادمين لمقاتلة القوات العثمانية, بأنهم كانوا يستهدفون تشكيل دولة خاصة بهم في منطقة أورمية. ويصف عارفا هذه المسألة بالشكل التالي:

((لا ريب أن فكرة الآثوريين, بقيادة زعيمهم الديني [مارشمعون] ... وآغا بطرس, كانت تهدف إلى تحويل أورمية وربما منطقة سلماس أيضا, إلى وطن قومي لهم, بغض النظر عن حقيقة كون هذه المناطق تعود إلى دولة مستقلة ذات سيادة, والتي أعلنت وقوفها على الحياد في الحرب)).

غير أن مارشمعون, كان يدرك, بأن دولة مستقلة ذاتيا أو مستقلة بالكامل, لا يمكن أن تقوم لها قائمة,إلا بدعم من الأكراد ومساعدتهم, لذا أراد أن يزيح الأكراد أيضا فيما بعد, بعد إنتصار الحلفاء النهائي وهزيمة القوات العثمانية. وكان إسماعيل آغا, أحد القادة المعروفين في المنطقة, والذي حاول خلال فترة النصف الثاني من إندلاع الحرب العالمية أن يتخذ موقف الحياد, ويبدو أن حياد الدولة الإيرانية عزز موقفه الجديد. لكن كانت لسمكو مخططاته الخاصة أيضا, والتي على أساسها كان سمكو يعتبر نفسه كقائد للأكراد في منطقة أورمية والمناطق االمجاورة لها. ولكن من أجل تحقيق هذا الهدف بالفعل, كان عليه أن يخضع المسيحيين, الذين رفضوا الإعتراف بسلطته, سيما بعد حصولهم على الدعم والمساندة من قبل الحلفاء. هذا بالإضافة إلى أن سمكو كان على دراية تامة, بأن تعاونه مع المسيحيين سيعكر صفو علاقاته مع سكان المنطقة المسلمين, بما في ذلك الأكراد في منطقة مركور و تركور, لأن المسيحيين كانوا قد نهبوا هذه الديار في طريق هجرتهم من هكاري إلى أورمية.

في 25/أيلول/1918م. إلتقى الطرفان في (كونيشار) وإنتهى الأمر بمقتل مارشمعون وعدد من مرافقيه, وفق خطة كان قد أعد لها سمكو سابقا. وقد أعقب هذا الحادث صدامات مسلحة بين مؤيدي الطرفين, والتي تسببت في مقتل أعداد كثيرة من الجانبين ووقوع خسائر مادية كبيرة.

بعد هذه الأحداث بمدة, توجب على المهاجرين المسيحيين, الذين كانوا قد قدموا من منطقة هكاري,أن

يواصلوا هجرتهم ويذهبوا إلى منطقة همدان, تحت إشراف وحماية البريطانيين. ونقلوا في فترة لاحقة إلى منطقة بعقوبة/العراق, حيث تم إستخدامهم من جديد كجنود مسلحين ضمن الوحدات البريطانية المعروفة في العراق بقوات الليفي.

يرى قاسملو, بأن سمكو في موقفه هذا, تجاة الأقلية المسيحية, كان مدفوعا من قبل الإنكليز, غير أنه لا يذكر أية مصادر, ولا يدخل في أية تفاصيل حول هذه النقطة!

على الرغم من أن أغلبية الكتاب والمؤرخين يدينون موقف سمكو بهذا الخصوص, ولو أن القلة حاولت أن تبرر هذا التصرف بنحو أو بآخر. ويلاحظ بأن بعض الكتاب المسيحيين قد أدركوا وأقروا بأخطائهم , ومن هنا توكيدهم على حقيقة أن الدول الكبرى الغربية كانت تحاول أن تستغلهم لأغراضها الخاصة. ومهما كان فإن بعض النقاط تدين تصرف سمكو بصدد هذا الموضوع ومنها:

1- لقد كان شقيق سمكو (جعفر آغا) أحد ضحايا هذه الأساليب, قبل الحرب العالمية الأولى, إلى جانب أن سمكو بالذات لاقى مصرعه في ظروف مشابهة تماما في فترة لاحقة! ولا ريب أن من السذاجة, أن يحاول المرء تبسيط هذه الأمور, أو أن يفصلها عن بعضها البعض, لأن إدانة إحداها والسعي لتبرير الأخرى, يعتبر مسألة غير واقعية, رغم صعوبة التكهن بالمواقف التي كان مارشمعون سيتخذها ضد الأكراد المسلمين, فيما لو قدر له أن يحقق أهدافه الخاصة؟

2- إن هذه الصراعات الداخلية, والتي كانت من حيث الجوهر غير قابلة للتبرير من الناحية الموضوعية والمنطقية, كلفت سمكو نفسه الكثير من الضحايا والجهود والوقت المهدور, وهذا ما أسهم في إضعاف موقفه بالتالي وإستفاد منه العدو المشترك على المدى البعيد.

3- يبدو أن سمكو إنطلق من أفكار ومقدمات خاطئة كليا لبلوغ هدفه القاضي بتكوين دولة كردية مستقلة (وهو يشبه بذلك المسيحيين), وأعني إتكاله على المساعدة التركية ومساندتها المزعومة ضد إيران! وحين خاب أمله بالأتراك فيما بعد إرتكب خطأ آخر مشابها له, بدل أن يتعض من تجربته مع الأتراك, حين تخيل إمكانية التعاون مع البريطانيين ليواصل القتال ضد إيران وتركيا معا!

ومن الواضح بأن سمكو أغفل بكل بساطة أخذ التطورات المستجدة في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة وكردستان وما جاورها بصورة خاصة, بمرور الزمن على الصعيد السياسي, ولم يأخذ التغيرات بنظر الإعتبار, بل يبدو أنه لم يفهم إطلاقا هذا الترابط, لأجل إتخاذ المواقف والإجراءات المناسبة, وبذلك كان سمكو (من الناحية العملية) قد ألقى بنفسه في حلقة مفرغة, كغالبية القادة الأكراد الآخرين أيضا.

بعد وقف إطلاق النار في الحرب العالمية الأولى بتاريخ 30/ت1/1918م. وإنسحاب القوات العثمانية من إيران وقفقاسيا, ساد في المنطقة فراغ سياسي ملحوظ, لأن نفوذ سلطة الحكومات تلاشى عمليا في المنطقة, فيما لو إستثنينا عددا محدودا (بضعة مئات) من الجنود الإيرانيين. لكن بالمقابل كان هنالك عدد لا يمكن الإستهانة به من الزعماء المحليين ورؤساء القبائل في المنطقة ذاتها, ممن كانت لهم قدرة عسكرية أكبر بكثير من قدرة السلطة الحكومية الإسمية, ليس فقط بين الأكراد بل

وبين الآذريين أيضا. لكن سمكو كان من أبرزهم قاطبة بدون أدنى شك, بالأخص بعد أن إلتحق به بضعة مئات من منتسبي القوات العثمانية السابقة, جالبين أسلحتهم التي كانت بعهدتهم.هذا وقد كان السيد طه – أحد احفاد القائد الكردي شيخ عبيدالله نهري – أحد أصدقاء سمكو ويقوم بدور المستشار في ذلك الوقت.

أما السلطات الإيرانية فلم يبق بوسعها أي مجال للتحرك الفعلي من أجل وقف الخطر الذي كان يجسده سمكو, بإستثناء العودة إلى الأساليب القديمة, من تحايل وتغرير وخداع. فقد أرسل ممثل السلطات الإيرانية في آذربيجان علبة مملؤة بالحلويات/ظاهرا إلى سمكو, لكنها في الواقع كانت تحوي على قنبلة إنفجرت عندما تم فتحها بحضور سمكو. أدى الإنفجار إلى مقتل أحد إخوة سمكو, في حين نجى سمكو من محاولة الإغتيال.

في عام 1919م. قرر سمكو ان يحتل مدينة أورمية, كما وإمتدت منطقة نفوذه لتشمل سلماس. وفي عام 1920م. جاهر سمكو بالمطالبة بتأسيس كردستان مستقل وتلقى الدعم من أكراد هكاري, وإستطاع أن ينتصر في عدة مواقع على القوات الإيرانية, التي كانت تعاود عملياتها الهجومية ضده. وفي عام 1921م. وبعد سلسلة من الإنتصارات إلتحق به أكراد منطقة مهاباد, بانه, وميانداوآب. ودامت إنتصاراته لغاية عام 1922م.

تجدر الإشارة إلى أن أغلبية الأكراد يميلون إلى المطالبة بكردستان مستقل, ومن الصعب أن نعتقد بوجود مجموعة أو تنظيم يعادي هذه الفكرة من حيث الجوهر, بإستثناء بعض الإقطاعيين من زعماء القبائل. ولكن في ذات الوقت, فإن الأكثرية غير مستعدة لتحمل المخاطر الكبيرة المرتبطة بمثل هذه الدعوة والهدف. وسبب هذا الموقف المتضارب والمتناقض يعود إلى رغبتهم في المحافظة على الموجود من المصالح, طالما وجدوا إلى ذلك سبيلا, ولو كانت هذه المصالح من حيث الجوهر غير ذات وزن او قيمة بالقياس إلى المصالح والمكاسب القومية العامة المنتظرة. لذا فإن مواقفهم يغلب عليها طابع الإنتظارولا يمكن كسبهم إلا من خلال إحراز بعض الإنتصارات التي تقوي من معنوياتهم وفي الكثير من الحالات يريد البعض الإبقاء على خط رجعة من باب الإحتياط للمحافظة على ما هو موجود من المصالح. لذا لا يستبعد أن تتغير هذه العواطف بإتجاه سلبي وبشكل سريع ومفاجئ وسريع للغاية, عند حدوث الإنتكاسات والهزائم, حتى ولو كانت هذه الهزائم وقتية ومرحلية.

إن هذه الظاهرة يمكن ملاحظتها بشكل أكثر في كردستان الشرقية والجنوبية, الأمر الذي قد يمكن أن يعزى إلى السياسة الأكثر تعقلا وواقعية, التي تتبعها السلطات الحكومية والمحلية إزاء الأكراد نسبيا, والتي توحي إلى الأكراد ببعض عوامل الثقة, وإن كانت مبنية في جوهرها على قاعدة (فرق تسد) المعروفة. إذ رغم كون الأكراد يعانون بصورة إجمالية ومنذ مئات السنين من إضطهادات قومية على شتى الأصعدة, إلا ان هذا الإضطهاد لم يكن في يوم من الأيام شاملا, لا زمانا ولا مكانا ولا درجة, حيث إستطاع البعض أن ينقذ نفسه من مواجهة الظروف السلبية العصيبة في الكثير من الأحوال, وبالطبع في الغالب على حساب غيرهم من الأكراد وعلى حساب القضية القومية ذاتها. غير أن هذه المكاسب الجزئية, كانت مرهونة دوما بمرحلة زمنية محددة, تزول بزوال الظروف

التي إستوجبتها على الحكام, الذين يتنكرون لدور هذه الفئات ويضيقون عليها بالتدريج بعد إحكام سيطرتهم على السلطة.

وعندما بدأ نفوذ رضا خان (فيما بعد رضا شاه) يتنامى في إيران, لذا بدأ يحاول أن يعيد سيطرة وسلطة الحكومة المركزية على جميع المناطق الإيرانية. ومن هنا فقد كان سمكو أحد الأشخاص الذين أراد أن يخضعهم لسلطته, لبلوغ أهدافه السياسية. غير أن رضا خان كان يدرك بأن الإنتصار على الأكراد بات يتطلب جيشا منظما, كبيرا, مدربا ومسلحا بصورة جيدة. وهكذا نشأت دواعي إعادة تنظيم الجيش الإيراني , والعمل في هذا المجال أيضا لمسايرة روح العصر قدر الإمكان. وإستنادا لهذا المخطط, الذي أعد له سلفا, تم إرسال جيش إيراني إلى سلماس بتأريخ 23/تموز/1922م.

وعلى الطرف الآخر في تركيا, فإن المواقف كانت قد بدأت تتغير بالأخص فيما يتعلق بالجانب السياسي, الذي كانت السلطات التركية تتبعها إزاء الأكراد وقضيتهم القومية حتى ذلك الحين, بعد أن حققت الحكومة التركية الجديدة بعض المكاسب والإنتصارات, وباتت تعتقد بأنها قادرة بعد ذلك أن تستغني عن الدعم الكردي وأن تواصل طريقها على إنفراد. وفي عام 1922م. كانت الحكومة التركية قد حققت الكثير من الأهداف, التي كانت تنشدها, ولم يبق أمامها قضايا هامة وكبيرة بإستثناء مشكلة الموصل, الأمر الذي كان ينطبق على الموقف البريطاني أيضا إلى حد كبير. وهكذا تخلت السلطات التركية عن مواصلة دعم سمكو بكل بساطة.

يقول س.ج.أدموندس, بأن المقاومة الكردية كانت قد إنتكست تحت وطأة ضغط الجيشين التركي والإيراني معا, وكان سمكو قد تكبد خسائر جسيمة في الأرواح والأموال. وعلى أثر هذه التطورات بدأت فترة الإنتكاسات والإضعاف التدريجي تتجلى بالنسبة لسمكو والتي إنتهت بمقتله فيما بعد, بعد أن بدأ حلفاؤه وأصدقاؤه يتخلون عنه بالتدريج, فبقي الشكاك بذلك وحيدين في ساحة الصراع.

حاول سمكو في عام 1923/1922م. أن يكسب دعم بقية الزعماء الأكراد لكي يواجهوا القوات التركية والإيرانية معا, وكان يؤمل أن تقدم الحكومة البريطانية الدعم له في مساعيه بهذا الخصوص! ولكن في هذه الفترة كان من الواضح كما كانت الحال في لوزان بأن الدول الكبرى بما في ذلك بريطانيا كانت مستعدة للموافقة على مطاليب الأتراك , بإستثناء مسألة الموصل, التي لم يرغب أي طرف في التنازل عنها لصالح تركيا.

كان الأتراك قد إستعادوا ثقتهم بانفسهم وبقدراتهم الذاتية, بشكل لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الأولى, سيما وأن بعض الشعوب الإسلامية البعيدة جغرافيا عن ساحة الأحداث وواقع الظروف كانت تسمع بإنتصارات الكماليين وتعتبرها إنتصارات إسلامية, ومن هنا فقد كانت مستمرة واقفة خلف الحكومة التركية من الناحية الوجدانية على الأقل, قبل أن يكشف الكماليون عن جميع أوراقهم. من هنا فإن إنتصارا تركيا آخر عبر كسب قضية الموصل أو إعادة إحتلالها عسكريا, كان سيمنح الأتراك, ولأسباب عسكرية, سياسية, وإقتصادية, إمكانية المطالبة المجددة بدور قيادي في العالم الإسلامي. ولكن لجملة الأسباب هذه بالضبط بذلت بريطانيا الجهود لتحول بين الترك وبين تحقيق

أطماعهم في منطقة الموصل بكل الوسائل, متساهلة فيما عداها.

بناءا على هذه الأسس فإن إقتراحات سمكو, في تلك الفترة وعلى الأقل فيما يتعلق الأمر بالأتراك وضرورة محاربتهم, كانت مبعث رضا وإرتياح لدى بريطانيا. يعلق س.ج.أدموندس على تلك الظروف فيقول :

((كان موقفه (سمكو) كموقف سيد طه, فهولا يكن للإيرانيين شعورا بحقد خاص. فقد جرعهم بقدر ما جرعوه وأعطاهم بقدر ما أخذوا منه. لكنه يريد الآن تصفية الحساب مع الترك, الذين تظاهروا بدعمه ثم إنقلبوا عليه. وإستغرب كثيرا لحذرنا من إثارة شعور الإيرانيين. ففي حين أنهم يتعاونون تعاونا سافرا مع الترك على طول الحدود بعد طردهم من روانوز ورانية, وهم مازالوا يحاربوننا علنا, وقال: إنه جاء مؤملا أن نكون على إستعداد لتبني قضية تحرير الشعب الكردي, بالوقوف ضد الحكومتين المعاديتين لنا. فإذا كان مخطئا في أمله هذا فلا رغبة له في أن يطلب حق اللجوء منا. بل سيعود إلى دياره وقبائله ويبذل جهوده بمفرده)).

في هذه الفترة, لم يكن لدى بريطانيا على الأرجح أية رغبة في إحداث تغيرات جديدة لا في إيران ولا في العراق, لأن مصالها كانت في هذين البلدين مضمونة ومصانة على أفضل وجه, من خلال حكم رضا خان والأمير فيصل. همهم الوحيد كان في هذه الفترة منصبا على توجيه قوة الأكراد بشكل يساير هذا المخطط, لممارسة الضغط على الحكومة التركية, من أجل ترويضها كوسيلة هادفة لفرض الأمر الواقع الجديد, الذي أحدثوه على كيان الجميع.

إن المخرج الوحيد, الذي كان متبقيا أمام الأكراد للخروج من هذا المأزق الخانق, كان يكمن في الحقيقة والواقع في وحدتهم هم, والإصرار على التعاون المشترك, لضمان الأمن القومي والمصالح الوطنية المشتركة, لكن هيهات فإن أمرا من هذا القبيل لم يجد لنفسة طريقا نحو التطبيق. ويعزي جمال نبز سبب الفشل إلى ما يلي:

((لما كان سمكو زعيما قبليا ويهتم بضمان مصالحه الخاصة, لذا تعذر التوصل إلى إتفاق مع القادة الأكراد الآخرين, مثل الشيخ محمود و سيد طه شمزيني, وهما في العراق. ذلك لأنها أيضا لم يكونا مستعدين أن يعترفا له بمثل هذا الدور القيادي)).

أما س.ج.أدموندس فيرى ما يلي:

((... إستمر (نؤيل) يكافح صامدا مستميتا ليجمع بين سيد طه وسمكو وشيخ محمود, ليقوموا بعمل مشترك, إلا أن مساعيه إنتهت بالفشل, لإصرار الشيخ محمود على إستعمال الأول والثاني مرقاتا يبلغ بهما مطامحه ويحقق أهدافه, مع أنهما كانا رجلين بائسين لا يأملان من الترك أية رحمة)).

على أية حال وبعد تبادل بعض البرقيات, وصل سمكو في 18/ك1923/2م. إلى مدينة السليمانية, ليجري مباحثات مباشرة مع الشيخ محمود. وقد أستقبل سمكو بحفاوة, لكنه فشل في تحقيق أهدافه السياسية. ولعل أسباب الفشل تكمن فيما يلي:

1- إن الشيخ محمود لم يكن راغبا في الإقدام على خطوات معادية لإيران. ومرد ذلك على الأرجح يكمن في مساعيه الهادفة إلى إبقاء جبهته الخلفية, بعيدة عن الأزمات. في الوقت الذي كان يقاتل فيه ضد البريطانيين في العراق.

2- إن الشيخ محمود أراد أن يعزز ويقوي مركزه في البداية وكخطوة أولية وأن يضمن الحصول على التأييد والإعتراف اللازمين بهذا الخصوص, في منطقته الأصلية والمناطق المتاخمة لها.

3- إن الشيخ محمود كان قد فقد ثقته ببريطانيا, لأن تجاربه معهم لم تكن دوما إيجابية.

ولعل بإمكان المقتبسات التالية من نصوص البرقيات المتبادلة بين الأطراف المعنية, أن توضح الملابسات, التي كانت تلف الأوضاع والمواقف آنذاك ولو بشكل جزئي. فقد كتب سمكو بتأريخ 14/ك1922/1م. في هه ولير/أربيل ما يلي:

((إلى الزعيم الكردي الكبير!

إن مصير الأكراد في يومنا هذا بات رهن أيديكم, فنحن نعتقد أن من الخطأ أن يتم الإقدام على أية خطوة بدون أوامركم. ويفضل أن تأخذكم الرأفة بمصير المنكوبين من أمثالنا وبالشعب الكردي. فأرجوكم أن تقدموا الدعم لتحرير الوطن)).

تضمن جواب الشيخ محمود ما يلي:

((لكنني لا أعرف اليوم من هم أعداء وطننا, ومن يمنحنا حقوقنا أو أية حكومة هي التي تتجنى على حقوقنا. فكيف نخوض غمار الحرب ولمصلحة من, بدون أن نعرف السبب وبدون أن نعرف الحقيقة؟ ولهذا السبب فمن الأفضل لي, أن أمكث في داري بكل دعة وهدوء وأبقى على الحياد)).

كتب الشيخ محمود في برقية أخرى يقول:

((لم يمنح الأكراد رسميا أية حقوق, وهذا لا يبرر القيام بتحرك أو إتخاذ إجراءات دفاعية ضد أطراف خارجية (يعني بذلك تركيا ع.بارزاني) فكلما طالبنا بحقوقنا, نجد أن البعض يضع العراقيل المختلفة على طريق تحقيقها, فقبل ثلاثة أشهر وعدت الحكومة البريطانية, بتقديم الدعم والمساعدة للأكراد, ولكن لم يتحقق حتى 1% من هذه الوعود)).

ومهما كان الأمر فقد قتل سمكو في 21/حزيران/1930م. في قصبة شنو/الإيرانية, في الوقت الذي كان يسعى فيه لإجراء محادثات مع السلطات الإيرانية. وبذلك إنتهت الحركة التي كانت تقاد من قبله نهائيا. وعلى الرغم من الأخطاء الكثيرة المرتكبة, فإن بالإمكان أن نعتبرها كمقدمة لتطور ونمو الحركة القومية في كردستان الشرقية, التي كانت بذاتها دوما حركة ضعيفة بالقياس إلى كردستان الجنوبية والشمالية.

هذا وقد فقد أكراد كردستان الشرقية بالتدريج الكثير من حقوقهم القومية, على نفس الطريقة التي

توجب على أكراد كردستان الشمالية أن يختبروها, وأعني بذلك عن طريق العنف والإكراه الممارس ضدهم من قبل السلطة المركزية, حيث منعت السلطات الإيرانية إستعمال اللغة الكردية وإرتداء الزي القومي وزج بالكثيرين في غياهب السجون والمعتقلات لهذا السبب البسيط.

جمهورية مهاباد (1946 – 1947م.):

أثناء الحرب العالمية الثانية, وفي الفترة اللاحقة للحرب بشكل مباشر, تكونت في كردستان والمناطق المجاورة لها, ظروف مشابهة من بعض الأوجه, لتلك الظروف التي تولدت خلال الحرب العالمية الأولى, بالأخص في إيران. ذلك لأن إيران كانت ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للحلفاء. ومنها وجود خطوط مواصلات هامة, لإيصال التموينات العسكرية وغيرها إلى الإتحاد السوفيتي.

في 25/آب/1941م. تغلغلت القوات السوفيتية والبريطانية داخل الأراضي الإيرانية, وبررت إحتلالها العسكري, بحجة قطع دابر (العملاء والجواسيس الألمان). غير أن بعض الأطراف تلمح إلى مسألة الدوافع النفطية من جديد كعامل محتمل. ولم تنقضي أكثر من ثلاث أيام على دخول هذه القوات إلى الأراضي الإيرانية, حتى إنهارت المقاومة العسكرية الإيرانية. وبتأريخ 6/أيلول/1941م.أجبر رضا شاه على التنازل عن العرش وأبعد إلى أفريقيا الجنوبية, حيث توفي هنالك في عام 1944م. وقد نصب إبنه (محمد رضا بهلوي) في مكانه, كشاه على إيران. إلا أنه كان في الواقع معدوم الصلاحيات. وفي 17/أيلول/1941م. إحتلت القوات البريطانية والسوفيتية العاصمة طهران.

ولدت هذه التطورات منطقتي نفوذ في إيران, ففي الشمال سيطر السوفيت, بما في ذلك بعض أجزاء كردستان الشرقية/الإيرانية, أما في الجنوب فقد سيطر البريطانييون, الذين ركزوا بالأخص على خطوط المواصلات التي تربط بين كرمنشاه/إيران والعراق. وقد شملت منطقة نفوذهم أيضا جزءا من كردستان الشرقية. إلا أن مدينة مهاباد والمناطق المجاورة لها, بقيت خارج هذا التقسيم المذكور لمناطق النفوذ من الناحية العملية, التي كانت معروفة بإنتشار الروح القومية فيها منذ أمد بعيد. وفرت الأوضاع الجديدة فرصة مناسبة لإنعاش أو إنتعاش العواطف القومية بشكل أكثر وضوحا.

إن إنحسار نفوذ السلطة المركزية أنعش بل وأحيا نفوذ القيادات التقليدية والمحلية في مثل هذه المناطق, بما في ذلك كردستان. فقد عادت العناصر التي كانت قد أجبرت في أوقات سابقة إلى ترك مناطقها. لكن الروح والطبيعة القومية للمواقف بقيت في الواقع حصرا على المناطق الواقعة في غرب أورمية.

لكن وكالسابق فإن الدول الكبرى الغربية وإلى جانبها الحكومات الإقليمية لها (إيران – العراق – تركيا), لم ترغب في إحداث أية تغيرات سياسية في الشرق الأوسط. وتجسدت مواقفهم على أساس هذه الروح أيضا. أما السوفيت ولأسباب أيديولوجية وغيرها, فقد كانوا يرغبون أو يميلون إلى إحداث تغير من هذا النوع, بل أنهم كانوا مستعدين للإسهام في إحداث مثل هذا التغير, وإن لم تكن أبعاد مخططاتهم واضحة. ويرى و. إيكلتون, بأن السوفيت, كانوا قد أعلموا الألمان 0في فترة سابقة

عن مخططاتهم هذه والهادفة إلى الوصول إلى مياه الخليج الفارسي.

في 29/ك2/1942م. تم التوقيع على إتفاقية بين السوفيت, البريطانيين وإيران, على وجوب سحب جيوش الإحتلال عن الأراضي الإيرانية, بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية, بستة أشهر, وأن يتم إحترام إستقلال إيران وحق سيادته على أراضيه.

موقف الأكراد من السوفيت لم يكن موحدا, ذلك لأن الماضي القريب كان يدين الكثير من مواقف الروس وتصرفاتهم بسبب الفضائع التي إرتكبها الروس خلال الحرب العالمية الأولى ضد السكان المحليين, إلى جانب موقف السوفيت السلبي من القضايا الدينية, الذي ينعكس على الأفكار الشيوعية إجمالا. لكن بالمقابل كان لدى السوفيت مواقف إيجابية على أصعدة أخرى, ومنها موقفهم من القضايا القومية, وحق الشعوب في تقرير المصير, الأمر الذي كانت وسائل الإعلام والدعاية السوفيتية تركز عليه. وهذا ما أثر بشكل ملحوظ على بعض الدوائر الكردية منذ عام 1941م. عندما أصدر حزب (إستقلال كردستان), الذي تأسس في عام 1939م. بيانا حيا فيه دخول القوات السوفيتية إلى إيران, وطالب في نفس الوقت بحق الأكراد في تقرير المصير. يقول و. إيكلتن حول أوضاع الأكراد في تلك الفترة ما يلي:

((بالنسبة إلى الوطنيين الأكراد ومعهم رؤساء القبائل المحافظون, يكاد تعاونهم مع السوفيت لا يحتاج إلى تبرير. فالروس يسيطرون سيطرة فعلية على المنطقة وبفضلهم بقي الجيش الإيراني بعيدا عنهم مسافة كافية. وهاهم ينتهزون كل فرصة للإعراب عن عطفهم على الكرد. لقد خلفوا في عدد من الوطنيين الأكراد وبضمنهم قاضي محمد إنطباعا واضحا, بأن التسوية التي ستعقب الحرب في إيران ستؤمن مطامح الأكراد القومية)).

في أواخر عام/1941م. وجهت دعوة إلى حوالي 30 شخصية كردية من قبل الإتحاد السوفيتي لزيارة باكو, ومن بينهم أحد القضاة من مهاباد (قاضي محمد). وفي لقاء لهم مع رئيس جمهورية آذربيجان السوفيتية (باقروف) تم طرح موضوع المسألة الكردية على بساط البحث, بشكل أوحى إلى هذه الشخصيات الكردية, بأن الإتحاد السوفيتي يرغب في دعم الأكراد.

أما في مهاباد ذاتها, فلم يكن للسوفيت وجود ملحوظ فيها, بعد أن كان القاضي محمد وبمساعدة بعض الشخصيات الأخرى المحلية, قد إستطاع أن يحافظ على الأمن والنظام, في الوقت الذي كان وجود السلطة الإيرانية المركزية في المنطقة مجرد مسألة رمزية, والتي كانت تهتم بتسيير مسألة توزيع المواد التموينية الضرورية والمقننة كالسكر والشاي. ولكن هذا الوجود الشكلي بدأ يخبو بالتدريج, إثر حادث ذهب ضحيته أحد القتلى من أهالي مهاباد, الذي ولد وردود فعل معاكسة لدى الأكراد, فقتلوا بدورهم أشخاصا من منتسبي الشرطة الإيرانية ولاذ الباقون بالفرار.

في 16/آب/1942م. تم تأسيس حزب جديد في مهاباد (إحياء كردستان), الذي عرف بين الكراد بإسم (كومله) من باب الإختصار. كان الحزب الجديد في الواقع إستمرارا للحزب المنوه عنه سابقا, والمعروف بحزب (إستقلال كردستان). شارك في الإجتماعات التاسيسية لهذا التنظيم, أحد الأعضاء

البارزين من حزب (هيفي) من كردستان الجنوبية/العراقية, وهو السيد (ميرحاج أحمد), أحد الضباط الأكراد في الجيش العراقي. لقد كان حزب (هيفي) قد تولى ممارسة نشاطاته في كردستان الجنوبية منذ أواخر عام 1938م. وكان يتبع سياسة إستراتيجية مزدوجة: ((إستقلال كردستان بأكملها كهدف نهائي, وتحقيق الحكم الذاتي لكردستان الجنوبية كمرحلة أولى)).

حق الإنتماء إلى (الكوملة)إنحصر في البداية على سكان مدينة مهاباد, وتولى القيادة فيها بعض المثقفين. لكن الأغلبية من منتسبي الحزب كانوا ينتمون إلى الفئات البسيطة من سكان المدينة, ولم ينتمي إلى التنظيم أعضاء الطبقة الميسورة والثرية من سكان المدينة في البداية.

كانت توصيات (ميرحاج أحمد) لهذا التنظيم الناشيء تتركز بالدرجة الأولى على وجوب مراعاة مسألة الكتمان والسرية بالنسبة لقضايا التنظيم ووجوب بناء التنظيم على أساس (نظام الخلايا) من باب التحوط والحذر, بحيث تضم كل خلية بين (5 – 6) أعضاء فقط. وهكذا فعندما إتسعت قاعدة الحزب وزادت نشاطاته فإن مجموع العدد الحقيقي للمنتسبين إلى التنظيم لم يكن معروفا إلا بالنسبة لعدد صغير من قادة الحزب. اما نهج الحزب فقد كان قوميا خالصا. فقد كان حق العضوية والإنتماء (من حيث المبدأ) يشمل جميع الأكراد, بدون تمييز بين الفئات الدينية أو الإنتماء الطائفي (مسلمين أو مسيحيين). غير أن الأعضاء كانوا مجبرين على قبول المبادئ التالية بصورة إلزامية:

* أن لا يخونوا الشعب الكردي * أن يعملوا في سبيل تحقيق فكرة الإستقلال * أن يبقوا أعضاء أوفياء للتنظيم مدى الحياة * أن يعتبروا كل الأكراد, رجالا ونساءا, كإخوة وأخوات * أن لا ينتسبوا إلى أي تنظيم آخر بدون موافقة الحزب (كومله).

في نيسان/1943م. تم إنتخاب أعضاء اللجنة المركزية للحزب, وإستغل الحزب غياب جهاز الكبت والإضطهاد الإيراني عن الساحة على شتى الأصعدة بشكل واسع. فقد قام بسلسلة نشاطات ثقافية وأسس مكتبة وطنية, بهدف إنعاش وتطوير اللغة الكردية, كما تم إنشاء مسرح جوال.

وعندما قام أحد الوزراء الإيرانيين (فهيم الملك) بزيارة مهاباد, تم تقديم مذكرة إليه تضمنت المطاليب التالية:

1- الإعتراف باللغة الكردية, كلغة رسمية لقضايا التدريس والقضاء والإدارة في المناطق الكردية.

2- تعين الأكراد فقط كموظفين في المناطق الكردية.

3- أن يتم توزيع وإستثمار حاصلات الضرائب المفروضة على المناطق الكردية , في كردستان ذاتها, لغرض تمويل المشاريع العمرانية, كبناء المدارس والمستشفيات, بدل أن يتم مواصلة تزين مدينة طهران بهذه الأموال.

4- إن (الكوملة) تؤمن بأن حق تقرير المصير, هو حق طبيعي لجميع الشعوب, الأمر الذي يجب أن يبحث موضوعه بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية.

في عام 1944م. تم إجراء إتصالات بين حزب (هيفي) و (كومله). وفي آب/1944 تم إجراء توحيد رمزي لأجزاء كردستان المختلفة, عن طريق لقاء عقد بين ممثلي ثلاثة أجزاء كبرى من كردستان على جبل (ديله نبر) الواقع على ملتقى الحدود الدولية بين (إيران – العراق – تركيا). وعن طريق (إتفاق الحدود الثلاثي) هذا تعهد الممثلون الحاضرون, أن يقدموا الدعم والمساعدة لبعضهم البعض, وأن يضعوا إمكانياتهم في خدمة كردستان الكبرى.

في ت1944/1م. إنضم قاضي محمد إلى تنظيم (الكومله), ورغم تحفظات بعض الدوائر داخل التنظيم, التي خشيت أن تطغى شخصية القاضي القوية ونفوذه الكبير. وقد أثبتت التطورات اللاحقة أن هذه المخاوف كان لها ما يبررها, ذلك لأن القاضي محمد بات في الختام يدير دفة التنظيم فعليا, بالرغم من كونه مجرد عضو بسيط داخل التنظيم! يقول أ. روزفلت حول شخصية القاضي ما يلي:

((كل من حظي بلقاء القاضي محمد, لم يكن ليغيب عن باله ملاحظة شخصيته المؤثرة, الأمر الذي يوضح بسهولة كيفية تحوله إلى رمز للقومية الكردية في كل مكان ... شيء من الأممية, فقد كان القاضي معنيا بجميع شعوب العالم, ويعرف عددا من اللغات, بما في ذلك الروسية والقليل من الإنكليزية والإسبرانتو ... ويبدو عليه بأنه رجل مقتنع تماما, وهذه القناعة مدعومة بشجاعة خارقة للعادة وإيثار ... ويظهر أنه يؤيد نظرة الكثيرين من الأكراد القائلة, بأنهم طالما كانوا أعضاءا في العائلة الإيرانية, من الناحية العرقية كالفرس, فلا مبرر لعدم إعادة تشكيل التركيب الذي سبق للميديين والفرس القدماء وأن يتبنوه)).

في نهاية أيلول/1945م. تم توجيه دعوة مجددة إلى وفد كردي لزيارة باكو, وفي طلب قدمه الأكراد هنالك, تم الإعراب فيه من أملهم في تشكيل دولة كردية مستقلة, وضمان تقديم المساعدة المالية والعسكرية اللازمة لغرض تحقيق هذا الهدف. إلا أن (باقروف) أوضح بأن هنالك أربعة شعوب داخل الدولة الإيرانية, ممن تنطبق عليهم هذه المواصفات: الفرس, الكيليكين, الآذريين والأكراد, الذين يحق لهم التمتع بالحكم الذاتي. ولكن يستحسن أن يحصل الآذريون أولا على الحقوق القومية, وعلى الأكراد أن يكتفوا (مؤقتا) بنوع من الإدارة الذاتية ضمن منطقة آذربيجان المستقلة ذاتيا.

غير أن الأكراد, الذين مثلهم القاضي محمد واجاد هذا التمثيل بحق, بشكل يستحق الثناء في هذا اللقاء, رفضوا هذه المقترحات. وعلى رأي المثل الكردي القائل: ((من لدغته أفعى ولو لمرة واحدة, فإنه سيضل يخشى على حياته حتى عندما يبصر الحبال)). والحقيقة فإن التجارب وعبر الماضي علمت الأكراد بوضوح وجلاء, إلى أين ستقودهم أمثال هذه الأفكار في النهاية. ففي تركيا والعراق واجه الأكراد الكثير من التجارب وبأشكال متعددة, إستوجبت عليهم أن يأخذوا للحذر عدته في مثل هذه المواضع والمواقف. من هنا فإن الأكراد أرادوا أن يستجلوا المواقف منذ البداية حول هذه المسائل والنقاط. يقول حسن عارفا معلقا على هذا الموقف:

((لقد رفض الأكراد أن يتحولوا إلى جزء تابع إلى آذربيجان, واصروا على أن يشكلوا مع أكراد العراق, وفي الختام مع أكراد تركيا, كردستان الكبرى, التي يحلمون بها)).

ولم يتغير موقف الأكراد حتى في الإجتماع اللاحق الذي عقد في تبريز, حين سعى السوفيت إلى ممارسة بعض الضغوط لثنيهم عن موقفهم القومي والوطني الراسخ, لكن بدون جدوى. لقد كان الرد الكردي صريحا هنا أيضا, حين قالوا:

((أيها الروس أنتم متطورون أكثر منا, ولهذا أطعناكم. ولكن إذا أصررتم على إعادتنا تحت سيطرة شعب لا يزيد في تقدمه الحضاري عنا, فلا يبقى لنا مبرر لإطاعتكم. وإذا كانت المسألة هي مسألة ضعف الشعب الكردي, الذي يجب أن يضم إلى دولة أكبر, فلماذا لا نتحد مجددا مع إيران؟!)).

وفي اللقاء الذي تم عقده في باكو, أثار القاضي محمد مسألة وجوب حصول الأكراد على الدعم المادي والعسكري الموعود, والضروري للدفاع عن النفس. ويبدو أن باقروف كان قد وافق على إرسال المواد والتجهيزات العسكرية اللازمة إلى مهاباد, بما في ذلك الدبابات والمدافع إلى جانب قبول البعض من الأكراد في الكلية العسكرية في باكو ومنح بعض المعونة المالية.

يذهب شاه إيران المخلوع (محمد رضا) إلى القول, بان الروس كانوا يريدون تشكيل دولة كردية في شمال غربي إيران, كمرحلة أولية, على أن تشمل فيما بعد أكراد العراق وتركيا أيضا, بهدف الوصول إلى بلدان أفريقيا.

شيخ أحمد بارزاني في كردستان الشرقية:

في 11/ت1/1945م. وصل الشيخ أحمد بارزاني إلى إيران يرافقه حوالي (1000) مسلح من المقاتلين البارزانيين وعوائلهم, يصحبهم (12) ضابط عراقي, ممن كان البعض منهم قد أكمل دراسته العسكرية في إنكلترا وعملوا في السابق ضمن هيئة أركان الجيش العراقي. أما بقية المرافقين للبارزانيين فهم كل ما تبقى من حلف كان كبيرا حقا قبل عدة أشهر ممن أقسموا على القرآن أن يدافعون بأسلحتهم عن القضية الكردية والأهداف المشتركة, لكنه تقلص بالتدريج ولم يبق منه سوى مجموعة صغيرة وهي التي رافقت البارزانيين إلى إيران. ومن بين هذه القلة الوفية للعهد المقطوع تواجد (وهاب آغا محمد علي) من جلديان/رواندوز, والكتانيون من آميدي/العمادية من بهدينان. كلهم مجتمعين كانوا يمثلون ضحايا التحالف المنحل الذي تخلى عنهم. قال تعالى في محكم كتابه:

((يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون. كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون))الصف/2-3

ولم يكن البارزانيون مجهولين بالنسبة للرأي العام في كردستان الشرقية, لأن إتصالات الشيخ عبدالسلام البارزاني (الثاني) الدبلوماسية السابقة, ومنها على سبيل المثال مع الشكاك, بل ومع الروس أيضا, قبل الحرب العالمية الأولى, كانت بكل تأكيد تمثل قاعدة لبناء إتصالات جديدة وبناءة والتي بنتيجتها وضع البارزانيون إمكاناتهم وطاقاتهم العسكرية بالدرجة الأولى في خدمة القضية الكردية من جديد, بعد أن أجريت لقاءات مع القاضي محمد.

في ت2/1945م. وصلت مطبعة إلى مدينة مهاباد وبواسطتها تم إصدار مجلة (كردستان) وطبعت بعض الكتب المدرسية. وفي فترة لاحقة تم تغيير إسم منظمة (كومله) إلى (الحزب الديمقراطي

الكردستاني) اسوة بتطور الأحداث في آذربيجان, وبذلك تخلى الحزب عن العمل السري وبات يمارس نشاطاته علنا. كما وتم نشر منهاج الحزب, الذي نص على أن الهدف الآني هو تحقيق الحكم الذاتي ضمن الدولة الإيرانية ودستورها, إلى جانب نقاط أخرى شملت بدورها وبإيجاز ما يلي:

((1- يجب أن يحصل الشعب الكردي في إيران على حريته وأن يحكم نفسه بنفسه, ضمن جهاز إداري داخل منطقتهم, بصورة حكم ذاتي داخل حدود الدولة الإيرانية.

2- تستعمل اللغة الكردية في منطقة الحكم الذاتي الإدارية كلغة رسمية ولأغراض التعليم.

2- يكون جميع الموظفين في المنطقة من سكان المنطقة الأصليين.

4- إن الحزب الديمقراطي الكردستاني سيسعى لبناء إتحاد وتقوية العلاقات الأخوية مع الشعب الآذري وبقية الشعوب الأخرى القاطنة في إيران.

5- نطالب بتمكين الشعوب الإيرانية في النضال بكل حرية من أجل سعادة وتقدم وطنهم)).

في 12/ك1945/1م. تم تاسيس مجلس وطني محلي في تبريز عدد أعضائه (101) شخص, ممن أنتخبوا من قبل(الحزب الديمقراطي الآذربيجاني). ولقد طلب من الأكراد أن يرسلوا ممثليهم إلى المجلس. غير أن الأكراد رفضوا في النهاية هذا الطلب.

في 17/ك1945/1م. رفع العلم الكردي فوق مبنى الدائرة التابعة لوزارة العدل في مهاباد.

وفي نهاية كانون الأول, إتصل الأكراد في تبريز بالقنصلية البريطانية, لبحث إمكانات تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين, وكذلك مع بعض الدول الأوربية الأخرى, ولكن بدون أية نتيجة إيجابية.

في 1/ك1946/2م. غادرت قوات الإحتلال البريطاني الأراضي الإيرانية, غير أن مصالحها بقيت كالسابق مضمونة ومأمونة.

في 22/ك1946/2م. تم إعلان تأسيس الجمهورية الكردية (ذات الحكم الذاتي) في مهاباد. وكانت في الواقع ومنذ البداية دولة صغيرة/قزمة, لكنها مع ذلك واصلت البقاء لمدة سنة واحدة تقريبا. غير أن بقاءها على قيد الحياة وبقاء الأوضاع المرتبطة بها حتى لهذه الفترة القصيرة من الزمن, أثار المخاوف والتحفظات لدى الدوائر والدول الإستعمارية في الغرب. وقد إنعكست هذه المواقف والمخاوف في مقالات الصحف الغربية أيضا! لقد كانت هذه الدوائر تخشى أن يؤدي الأمر إلى خسارتهم لحقول النفط الموجودة في كردستان (تركيا – إيران – والعراق) وإحتمال نشوء كردستان مستقل بالفعل, أو تأسيس جمهورية كردية على شاكلة جمهوريات الإتحاد السوفيتي, الأمر الذي يعني من الناحية الإستراتيجية خسارتهم لموقع هام على شتى الأصعدة في الشرق الأوسط.

لقد أعرب القاضي محمد عن آمال الأكراد في خطاب له ألقي بمناسبة رفع العلم الكردي, جاء فيه:

((نقسم لك ايها العلم, بأن نعيش متحدين وأن نهجر الفرقة إلى الأبد. أيها العلم, أنت ترفرف اليوم

على هذا الجزء من كردستان, لكنك سترفر غدا على كل البقاع وستطرد المخاوف وتمحوا الإضطهاد. فلتحيا كردستان الكبرى)).

ولا ريب أن سعادة الأكراد كانت كبيرة في هذه الفترة, وأن حماسهم كان قد بلغ درجة لا توصف, فلمدة سنة واحدة أتيح لهم المجال, أن يعيشوا في حرية وأمان, بعيدا عن الإضطهاد والإرهاب الحكومي. ويعود تأليف النشيد الوطني الكردي المعروف (أي رقيب)إلى هذه الفترة أيضا, كتعبير عن الآمال الكبيرة التي علقها الأكراد على تطورات هذه الفترة, والنشيد تحت عنوان (إسمع أيها العدو) وينص بإختصار على ما يلي:

((إسمع أيها العدو, فالشعب الكردي مازال على قيد الحياة. وشبيبة كردستان ترفع ذاتها بقوة وشجاعة, لتطلب تاج الحياة بدمائها. ولكي يخرص القائلون بأن الشعب الكردي قد أبيد, فها هي رايته الخفاقة ترتفع, فالشعب الكردي ما زال حيا)).

بتأريخ 11/شباط/1946م.أعلن عن تشكيل حكومة كردية, ونشر الخبر من خلال صحيفة (كردستان), وقد نشرت الصحيفة أسماء أعضاء الحكومة. وأقسم القاضي محمد يمين الولاء كرئيس للجمهورية.

في ربيع/1946م. قدمت الحكومة الإيرانية شكواها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة, مطالبة سحب جميع القطعات العسكرية الأجنبية من إيران حتى تأريخ 2/آذار/1946م. بالإستناد إلى نصوص الإتفاقية المعقودة بتأريخ 29/ك2/1942م. لكن على الرغم من إنقضاء المهلة التي كانت إيران قد حددتها لجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها, إلا أن القوات السوفيتية بقيت بقيت ماكثة في منطقة آذربيجان كالسابق, الأمر الذي تبعه إحتجاج أمريكي و بريطاني. كما وحظيت إيران بدعم الدول الغربية الأخرى أيضا, الممثلة في هيئة الأمم المتحدة. علما أن السوفيت كانوا معزولين في هذه الفترة على صعيد الأمم المتحدة حتى قبل هذه الأحداث بالقياس إلى الدول الغربية, التي كانت تحظى باغلبية الأصوات.

وعندما بدأت القضية تتأزم بالتدريج, تراجع السوفيت عن موقفهم. وقد صرح (كروميكو) بتأريخ 26/آذار/1946م., بأن القوات السوفيتيه ستنسحب عن الأراضي الإيرانية خلال مدة تتراوح بين 5 – 6 أسابيع. وفي 5/نيسان/1946م. إتفق رئيس الوزراء الإيراني (قوام السلطنة) والسفير السوفيتي (أ.ج. سادشيلوف) على أن ينتهي الإنسحاب السوفيتي في 6/أيار/1946م.. غير أن الإنسحاب بات مقرونا ببعض الإمتيازات النفطية لصالح السوفيت داخل الأراضي الإيرانية (في المناطق الشمالية)!

يبدو أن قوام السلطنة كان قد عقد الإتفاقية بدون قناعة شخصية, لذا ربطها بشرط مسبق وهو: إجراء إنتخابات برلمانية جديدة, بعد إنسحاب القوات السوفيتية من إيران, يتولى بعدها البرلمان الجديد مسألة المصادقة على الإتفاقية!

وفي معرض الحديث عن الموقف السوفيتي في هذه المرحلة, أن نلمح إلى أن السوفيت كانوا قد سعوا

في خريف/1944م. للحصول على إمتيازات نفطية من هذا الطراز, غير أن الحكومة الإيرانية كانت قد إستندت إلى قرار مجلس الوزراء الإيراني, الذي يقضي بتأجيل المسائل المتعلقة بعقد إتفاقيات لها علاقة بالإمتيازات, لغاية نهاية الحرب العالمية, من أجل التملص من المخططات السوفيتية.

ويرى إيكلتون, بأن هنالك إرتباطا بين هذا الإخفاق السوفيتي, ودعمهم المقدم إلى الآذريين والأكراد في الفترات اللاحقة, وأن ذلك كان مجرد وسيلة للتغلغل إلى مناطق الخليج الفارسي. ومهما كان فإن إتفاقية 5/نيسان/1946م. كانت ترى ما يلي:

1- سيتم إجلاء وحدات الجيش الأحمر عن جميع المناطق الإيرانية خلال بضعة أشهر, إعتبارا من 24/آذار/1946م.

2- إن الإتفاقية الخاصة بتأسيس شركة النفط الإيرانية – السوفيتية المشتركة, ستعرض على البرلمان الإيراني في دورته الخامسة عشر, لغرض الحصول على الموافقة وذلك خلال سبعة أشهر, إعتبارا من تأريخ 24/آذار.

3- تعتبر القضية الآذرية, مسألة داخلية, ويتم حلها شراكة بين الحكومة الإيرانية والسكان الآذريين سلميا.

ومن الطريف أن نلاحظ بأن المسألة الكردية لم تطرح أصلا على بساط البحث إطلاقا !

خلال هذه الفترة كان القاضي محمد منصرفا لتقوية أسس وقواعد الجمهورية الفتية, بما في ذلك فكرة تشكيل قوة مسلحة بمعزل عن قوات العشائر المفتقرة للإنضباط العسكري. وكان من المؤمل أن يكون هذا الجيش مستعدا للدفاع عن كيان الجمهورية. إلا ان الأحداث اللاحقة أثبتت, بان مثل هذه الآمال لم تكن إلا سرابا خادعا لا غير, بالأخص عندما باتت الأوضاع والمواقف تتطلب ما يزيد على مجرد رفع الشعارات وإطلاق الهتافات. ولعل السبب في فشل المشروع يعود إلى عدم توفر الوقت الكافي والمطلوب لهذا الغرض, وإلا فإن القرار من حيث الجوهروالمبدأ كان صحيحا بكل تأكيد. يعلق و. إيكلتون على الجوانب العسكرية فيقول:

((كان من طبيعة الحركات الوطنية الكردية أن تقوم العناصر الحضرية بحمل أثقل الأعباء في مقارعتها الحكومات المركزية قولا وإعلانا, وكانت الأشد إلحاحا في المطالبات. في حين أنها أقل قدرة على تحدي تلك الحكومات وإنتزاع الحقوق والإمتيازات منها. وكانت القبائل من الجهة الأخرى تملك أحيانا وسائل الثورة والإنفصال, إلا أنها لم تكن منظمة ولا أهلا للإعتماد, بسبب ميولها الوطنية, والتي تخلط بين السلطان الإقطاعي القبلي وبين الحكم الذاتي)).

وقد تم تعيين أحد الضباط, من كردستان الجنوبية, الذي رافق البارزانيين أثناء إنسحابهم إلى إيران, (مصطفى خوشناو) لتولي مسؤولية تدريب وحدات الجيش الحديث النشأة. ولأجل تشويق المنتسبين تم توزيع بعض المناصب والرتب على بعض قادة القبائل والشخصيات المؤهلة عسكريا. وقد نشرت جريدة كردستان بـاريخ 31/آذار/1946م. نبأ تعيين أربع جنرالات: محمد سيفي قاضي – عمر خان

– حمه رشيد بانه – ملا مصطفى بارزاني. والأخير كانت لديه تجربة ميدانية بالفعل.

بسبب إستمرار الخلافات بين الجمهوريتين الحديثتي النشأة (آذربايجان) و (كردستان), فقد أجري لقاء بين القاضي محمد و جعفر بيشوري, إنتهى بالتوقيع على إتفاقية بتأريخ 24/نيسان/1946م. تضمنت ما يلي:

1- يتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الحكومتين في أي وقت تقتضيه الضرورة.

2- تتبادل القوات التابعة للشعبين الدعم في كل الظروف التي تتطلبها الأوضاع.

3- كل إتصال مع حكومة طهران سوف يخدم مصلحة الحكومة الوطنية الكردية والحكومة الوطنية الآذرية.

4- يتولى الطرفان المتعاقدان, إتخاذ إجراءات رادعة ضد كل الأفراد والمجموعات التي تهدف إلى النيل من الصداقة التأريخية والأخوة القائمة على أساس ديمقراطي بين الآذريين و الأكراد.

إستنادا إلى أنباء أذيعت من راديو موسكو, فإن الوحدات العسكرية السوفيتية, كانت قد غادرت الأراضي الإيرانية بتأريخ 9/آذار/1946م.

في 10/آذار/1946م. تم تشغيل محطة إذاعة خاصة في مهاباد, وكانت الأولى من نوعها داخل الأراضي الكردية في إيران, على الرغم من أن مديات البث لم تشمل إلا مناطق صغيرة.

في 13/حزيران/1946م. وبعد مفاوضات أجريت بين حكومة طهران المركزية وجعفر بيشوري, تم بموجبها الإتفاق على بقاء المؤسسات, التي إستحدثتها آذربيجان لنفسها كمجالس محلية, والإعتراف بها من قبل حكومة طهران, الأمر الذي يعني إضفاء نوع من الصبغة الشرعية على الأوضاع القائمة في آذربيجان. لكن من الواضح أن هذه المفاوضات همشت بل وأهملت القضية الكردية, الأمر الذي يتناقض تماما مع نص وروح المادة/5 من إتفاقية المعقودة بين في 13/حزيران/1946م. بين كردستان وآذربيجان!

لغاية هذه الفترة لم تكن هنالك أية إشتباكات عسكرية كبيرة قد حصلت بين الأكراد ووحدات الجيش الإيراني, بإستثناء بعض الإشتباكات الصغيرة, التي خاضتها القوات البارزانية مع بعض القطعات الإيرانية, والتي إنتهت بإنتصار البارزانيين. ومن هذه الإشتباكات, تلك التي جرت بتأريخ 29/نيسان/1946م. و 20/أيار/1946م. والمعركة الكبيرة نسبيا بتاريخ 15/حزيران/1946م. حيث تدخلت القوة الجوية الإيرانية والدبابات والمدفعية الإيرانية, بشكل مكثف بهدف الحد من نشاطات البارزانيين العسكرية. إلا أن النتيجة كانت من جديد لصالح القوات البارزانية, وكانت خسائرهم تعادل (1) إلى (20) في مقابل الخسائر الإيرانية.

إثر هذه الإنتصارات العسكرية المتلاحقة, والتي تعزى بكل وضوح إلى الكفاءة القتالية للبارزانيين بالدرجة الأولى, فقد قرر الأكراد القيام بهجوم كبير بهدف إحتلال مدينة (سنه = سنندج), إلا أن

تدخل القنصل السوفيتي في تبريز أدى إلى تغيير رأي الأكراد وعدولهم عن هذه الخطط العسكرية. لقد أنذر (هاشموف) الأكراد من مغبة الإقدام على مثل هذه الخطوة, نظرا لأن ذلك سيعتبر تعرضا لمصالح البريطانيين النفطية في كرمنشاه, وفي مثل هذه الحالة لا يمكن توقع مواصلة الدعم السوفيتي. هذا إلى جانب إحتمال تواجد هجوم إيراني على جبهة أخرى. وعلى هذا الأساس وإثر إجتماع عقده القادة الأكراد, تقرر التخلي نهائيا عن مثل هذه المخططات! (يرجى مقارنة دور النفوذ الأمريكي على الحركة الكردية في سبعينيات القرن العشرين بهذا الخصوص في الفصول القادمة).

في آب/1946م. سافر القاضي محمد إلى طهران, على أمل كسب تأييد الحكومة الإيرانية لفكرة كردستان مستقل ذاتيا, على نمط وأسس الإتفاق المعقود بين الحكومة الإيرانية والآذريين. أبدى قوام السلطنة إستعداده لقبول فكرة دمج كل المناطق الكردية في إيران ضمن منطقة إدارية موحدة وخاصة (أستان = محافظة), والتي ستتم إدارتها من قبل محافظ أو حاكم مختص, يتم تعينه من قبل السلطة المركزية, بموجب نفس الأسس التي جرى عليها الإتفاق بين الحكومة الإيرانية والآذريين.

بالطبع يبقى هنا السؤال مفتوحا حول مدى جدية هذه المقترحات الإيرانية, وهل أنها كانت مجرد مناورة سياسية لكسب الوقت؟ لكن على أية حال, فإن السوفيت إرتأوا, بأن هذا الإقتراح ومسألة قبوله يمثل خيانة بالنسبة لآذربيجان, لذا لا يمكن للسوفيت الموافقة عليه!

يبدو أن القاضي محمد وجد نفسه مضطرا للإنصراف عن هذه الفكرة, وعاد إلى مهاباد بدون أن يحرز أي نجاح, الأمر الذي قد يعود إلى رغبة القاضي محمد في الحيلولة دون فقد الصديق الوحيد للأكراد!

على الجانب الآخر, كانت للآذريين أيضا ردود فعل سلبية شديدة تجاه هذه المقترحات, إذ أن محافظ آذربيجان (الدكتور جاويد) أبدى إمتعاضه من هذه المقترحات.

ولا يستبعد بأن السوفيت كانوا يستهدفون من سياستهم هذه, فتح المجال للآذريين دون الأكراد, على نفس طريقة القياصرة السابقة, التي إستهدفت تفضيل الأرمن على الأكراد على الدوام وبإستمرار. ومن الغريب أن نلاحظ بأن كلا المجموعتين (الأرمنية و الآذرية) كانتا تعتقدان, بأن من حقها أن تتوليان أمر الوصاية على شؤون الأكراد. وفي الحالتين كانت النتيجة مأساوية !

في 22/ت1/1946م. تم عرض الإتفاقية الموقعة في 5/نيسان:1946م. على البرلمان الإيراني, الذي رفض المصادقة على تلك الإتفاقية. وإدعى قوام السلطنة في تقرير له, بأن الإتفاقية كانت وليدة ظروف خاصة, ولهذا السبب فقد رفض هو بالذات أن يؤيد المصادقة على الإتفاقية. علما أن السفير الأمريكي كان قد أعلن تأييد حكومته للموقف الإيراني. وقد أصدر السفير (ج.ف. ألن) بتأريخ 27/ت2/1946م. بيانا جاء فيه :

((إن السياسة المعروفة عن الولايات المتحدة, تهدف إلى صيانة سيادة الدولة الإيرانية والمحافظة على حدودها, ولذلك فإن نية الحكومة الإيرانية المعلن عنها, بإرسال قوات أمن إلى كل جزء من أجزاء إيران وبضمنها أية مناطق لا تسيطر عليها قواتها في الوقت الحاضر لأجل المحافظة على

النظام بمناسبة الإنتخابات تبدو لي من المقررات الإعتيادية والصحيحة تماما)).

على الطرف الآخر كان السوفيت يؤكدون لوفد كردي قام بزيارة مدينة أورمية, بأن إيران سترسل وحدات رمزية فقط نحو كردستان, وسيتم سحبها بعد إجراء الإنتخابات!

غير أن القاضي محمد دعى إلى عقد جلسة للعسكريين بتأريخ 5/ك1/1946م. حضره عشرة من القادة البارزين من الأكراد, وكذلك وزير الدفاع (سيفي قاضي). تقرر في الإجتماع أن تبدي الجمهورية المقاومة المطلوبة.

وفي آذربيجان كانت الأحداث قد إتخذت مسارا مشابها. ففي 11/ك1/1946م. وجه نداء إلى الشعب الآذري, داعيا إياه إلى إبداء المقاومة.

غير أن الأوان كان قد آن لإختبار جدية الأطراف المعنية ومدى تعلقها بأهدافها السياسية المعلنة. لقد بات مفعول الكلمات باطلا تماما في هذه اللحظات, فإعتبارا من هذه الفترة كان على الأعمال أن تتحكم في تسيير دفة تطور الأحداث اللاحقة لتخطط للمستقبل.

لكن بتأريخ 11/ك1/1946م. إنهارت المقاومة في آذربيجان. وأعقب الهزيمة العسكرية في اليوم التالي, تطاول وتجاوزات ضد (الديمقراطيين) الموالين للسوفيت. وفي 13/ك1ذ/1946م. إحتل الجيش الإيراني مدينة تبريز دون أن يلاقي أية مقاومة!

هزت أنباء الأحداث الجارية في آذربيجان, الأوضاع في كردستان أيضا, فقد إنفرط عقد التحالف العشائري الكردي وتخلى عن الحكومة الكردية, وتفرقت العشائر شذر مذر, وبات على القاضي محمد أن يدرك بسرعة, بأنه لا يستطيع أن يحسب للمقاومة الجدية والمطلوبة في مثل هذه الظروف العصيبة أي حساب. وعلى هذا الأساس ناشد القاضي محمد بتأريخ 14/ك1/1946م. منتسبي الحزب الديمقراطي الكردستاني, أن يختاروا بين اللجوء إلى العراق أو إلى الإتحاد السوفيتي, في الوقت الذي قرر هو أن يواصل البقاء في مهاباد بناء على وعد سابق له, يقضي بحماية سكان المدينة قبل عام من ذلك الوقت تقريبا, في حين أنه ترك للآخرين حرية اللجوء إلى أي مكان يشاؤون. (يرجى مقارنة هذه الأوضاع في مهاباد مع أوضاع كردستان العراق بعد إتفاقية الجزائر في 1975)

في 16/ك1/1946م. جدد القاضي محمد ولاءه للسلطات الإيرانية في (ميناندوآب) بحضور الجنرال (همايوني), فاتحا بذلك الطريق أمام السلطات الإيرانية وقواتها المسلحة لدخول مدينة مهاباد والمناطق المجاورة, بدون أية مقاومة.

إلا أن الجيش الإيراني, أصر على وجوب سحب القوات البارزانية من مهاباد وضواحيها كخطوة أولى. وفي 16/ك1/1946م. كانت الأجواء قد هيأت للإقدام على هذه الخطوة. وقد إستقبل القاضي محمد القوات الإيرانية قرب مهاباد, في الوقت الذي جرى فيه تصفية وإحراق الوثائق, التي أعتبرت هامة في المدينة.

بعد إنسحاب القوات البارزانية من مهاباد وضواحيها, بإتجاه نغده, إستجابة لطلب القاضي محمد توجب عليهم ومن جديد أن يدركوا بأنهم تركوا وحيدين في ساحة المعركة!

لقد حاول البارزانييون تحت وطأة هذه الظروف, أن يتجنبوا القتال في المراحل الأولى, فبعد إتصالات أجريت مع السلطات الإيرانية, تم إرسال وفد إلى طهران, لإجراء مباحثات مع الحكومة الإيرانية والإتصال بالسفارة البريطانية. وبناء على أوامر الشيخ أحمد تم إختيار الأشخاص التالية أسماؤهم لهذه المهمة:(ملا مصطفى - عزت كتاني – ميرحاج أحمد – ونوري أحمد). وإنتهت المباحثات في طهران دون أن يتم تحقيق أي نجاح يذكر. أما مع الممثلين البريطانيين وفيما يتعلق الأمر بمسألة عودة البارزانيين والمجموعات المرافقة لهم إلى العراق, فلم يحصلوا على نتيجة إيجابية. فالبريطانييون رفضوا تقديم أية ضمانات عن موقف السلطات العراقية بصدد تعامل منصف مع البارزانيين. علما أن الممثلين الإيرانيين قدموا إقتراحا, كان يرى توطين البارزانيين في منطقة (ألوند) الجبلية بالقرب من همدان. وقد لقي هذا الإقتراح تأيد ملا مصطفى, غير أنه كان يدرك تمام الإدراك بأن قرارا الموافقة في مثل هذه الشؤون تعود حصرا إلى الشيخ أحمد بارزاني فقط.

لقد عرقلت السلطات الإيرانية عمدا رحلة العودة أمام الوفد الكردي, , لإجباره على البقاء لمدة طويلة نسبيا في طهران دون مبرر. وبناء على أوامر الشيخ أحمد البارزاني تم إعلام السلطات الإيرانية بأن الوفد الموجود في طهران هو عبارة عن أشخاص إعتياديين لا غير وأن خسارتهم لن تأثر على موقف البارزانيين مطلقا. فعدد البارزانيين المسلحين يبلغ عدة آلاف وهم قادرون عن الإستغناء عن هؤلاء. وقد أثبتت معركة (نلوس) وهي من أكبر المعارك المخاضة في تأريخ جمهورية مهاباد صحة أقوال شيخ بارزان, فقد منيت القوات الإيرانية بهزيمة نكراء بل وتم أسر (300) عسكري منهم. وقد أفرج عن الموجودين في طهران بعدها.

ولاريب أن موقف الشيخ أحمد البارزاني الحازم في هذه الحالة كان يهدف إلى إتخاذ إجراءات وقائية من أجل توفير بعض الحماية ونوع من الضمان لأعضاء الوفد. فالإعتقاد السائد آنذاك كان لا يستبعد لجوء السلطات الإيرانية إلى إتخاذ موقف متعسف, قد ينتهي في آخر المطاف بأخذ أعضاء الوفد كرهائن بهدف فرض شروط. ويذهب أحمد شريفي إلى القول بأن الإقتراحات الإيرانية كانت تشمل النقاط التالية:

1- إذا أراد البارزانييون البقاء في إيران فيجب أن يسلموا أسلحتهم إلى السلطات الحكومية الإيرانية, وأن يوافقوا على خطة إعادة توطينهم في أية منطقة تعتقدها السلطات الإيرانية مناسبة لهذا الغرض.

2- إذا رفض البارزانييون هذه المقترحات فيجب عليهم أن يغادروا الأراضي الإيرانية.

3- تعامل الفئات الملتحقة بالبارزانيين بصورة مشابهة.

يذكر أحمد شريفي, بأن ملامصطفى, كان قد لمح إلى ضرورة أخذ موافقة الشيخ احمد البارزاني حول هذه المسائل, في الوقت الذي وعد فيه, بانه ذاتا مع كل المؤيدين له سيسلمون أسلحتهم إلى السطات الإيرانية. وبعد عودته إلى المناطق الكردية قام بتسليم أسلحته الشخصية في مسجد مهاباد

بالفعل, وطلب من البارزانيين الحاضرين وبقية المرافقين لهم أن يسلموا أسلحتهم إلى السلطات الإيرانية. غير أن البارزانيين ومرافقيهم رفضوا الإستجابة لطلبه قائلين: بأنهم إنما يتلقون الأوامر من الشيخ أحمد بارزاني فقط, وفي جميع الأحوال سواءا أكان هذا القرار يعني خوض غمار الحرب أو الجنوح إلى السلام.

ويذهب أحمد شريفي أيضا إلى الإعتقاد بأن عودة ممثلي الوفد المبعوث إلى طهران تعود إلى رغبة السلطات الإيرانية في التقليل من عوامل التوتر السائدة في المنطقة الحدودية وبين العشائر الكردية وكانت تؤمل أن تستميل البعض من هذه العشائر إلى جانبها! لكن سبق وأن ذكرنا بأن العشائر تفرقت ومالت إلى جانب الحكومة, من هنا نحن نعتقد بأن هذا التفسير ضعيف.

الشيخ أحمد بارزاني رفض توطين البارزانيين في منطقة همدان/إيران. فهو لم يفكر إطلاقا في يوم من الأيام وبأي حال من الأحوال, أن يتخلى عن موطنه الأصلي (بارزان) وإلى الأبد.

وفي 19/شباط/1947م. أجريت مباحثات مباشرة بين الشيخ أحمد بارزاني والجنرال همايوني. وقد أوضح الشيخ أحمد بارزاني في هذا اللقاء, بأن البارزانيين يريدون العودة إلى وطنهم الأصلي / بارزان وإلى أراضيهم بالطرق السلمية, وإن تعذر ذلك فعن طريق الحرب. من هنا جاء طلب وقف إطلاق النار لغاية حلول فصل الربيع, نظرا لأن طرق المواصلات الجبلية مغلقة بسبب كثرة تساقط الثلوج طوال فترة فصل الشتاء. إلا أن الإيرانيين أصروا على فكرة الإنسحاب الفوري للبارزانيين أو الإستسلام الفوري إلى السلطات الإيرانية.وبذلك لم يبق أمام البارزانيين خيار آخر غير الدفاع عن النفس وهو ما يعني مواصلة خوض الحرب. قال تعالى في كتابه العزيز واصفا ظروفا مشابهة:

((كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون)).

بدأ الجيش الإيراني المدعوم من قبل العشائر الكردية المرتزقة الإيرانية, هجومه على مواقع البارزانيين في أوائل آذار/1947م. ولغاية 15/نيسان/1847م. وكان البارزانييون في وضع إستراتيجي سيء للغاية, بعد أن أضطرارهم إلى الإنسحاب من أطراف مهاباد, بناءا على طلب القاضي محمد, لأن الخط الدفاعي الوحيد والفعال, الذي كان بإمكانهم أن يعيدوا تشكيله في المناطق الغربية من (شنو = أوشنويه) لأسباب تعود إلى طبيعة الأرض السهلية التي يصعب الدفاع عنها بالأسلحة الخفيفة, في حالة هجوم إيراني مدعوم بالدبابات والطائرات.

كما وأن هذا الإنسحاب التكتيكي كان يعني في ذات الوقت, تضيق مساحة المناطق التي يسيطر عليها البارزانييون, الأمر الذي أعقبه كان الحد من قدرتهم في تنفيذ المناورات العسكرية, التكتيكية منها والإستراتيجية على حد سواء. لكن رغم كل هذه الظروف السلبية العصيبة, وتفوق الجيش الإيراني والفئات المتعاطفة معه من العشائر المرتزقة, من حيث العدد والعدة والموقع الإستراتيجي, فإن المقاومة البطولية والفذة للمقاتلين البارزانيين هي حقيقة تأريخية معروفة, أقر بها الأعداء والأصدقاء على حد سواء. يقول الدكتور عبدالرحمن قاسملو بهذا الخصوص:

((وقد زود الأمريكان القوات الإيرانية بالخبراء والسلاح, وقام السفير الأمريكي ج. آلن نفسه بزيارة جبهة القتال في كردستان برفقة رزم آرا رئيس الأركان وأعلن قائلا: بأن الجيش الإيراني الحديث لم يسبق له أبدا, أن حارب ضد عدو شديد البأس كهذا العدو. وفي نفس الوقت, أمر الشاه بإتخاذ إجراءات حاسمة ضد البارزانيين. وجاء في أمره الصادر بتأريخ 3/مارت/1947م. ما يلي: [تقصف بالطائرات والمدفعية كافة المراكز التي تقيم فيها عوائل البارزانيين – أي النساء والأطفال/قاسملو – ويجب أن تنتهي العمليات العسكرية برمتها قبل 4/نيسان/1947م. لكي لا يستطيع البارزانييون أن يهربوا, وبهذا تنتهي هذه الحالة المخجلة بالنسبة للجيش])).

من الملاحظ بأن الدول أو الحكام, الذين يطلق عليهم (أصحاب السيادة) هي الأطراف الوحيدة التي تبيح لنفسها حق اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات والأساليب الإجرامية, وتحاول أن تبررها أمام الرأي العام العالمي, في الوقت الذي يوصم أي طرف آخر يتخذ نفس الإجراءات بالمجرمين والإرهابين!

مما لا ريب فيه أن العوائل كانت تشكل وتجسد أثقل عبئ وأعظم مسؤولية ملقاة على عاتق المقاتلين البارزانيين, وقد حاول الأعداء أن يستغلوا هذه النقطة بإستمرار, بصورة غير إنسانية بهدف ممارسة الضغوط على الشيخ أحمد بارزاني, لإجباره على مجارات مواقفهم وأهدافهم السياسية المفضوحة.

في 20/آذار/1947م. إلتقى الجنرال همايوني الجنرال العراقي علي الحجازي في منطقة الحدود العراقية الإيرانية/حاج عمران. وقدم الجنرال العراقي إقتراحا يقضي بإرسال وحدات عسكرية عراقية لدعم القوات الإيرانية في حربها الضروس ضد البارزانيين, إلا أن الجنرال الإيراني رد قائلا, بأن إيران ستكون قادرة على تسوية المسألة بمفردها. لكن من المؤكد بأن الجيش الإيراني لم يستطع أن يحرزأي إنتصار عسكري ضد البارزانيين, بل على العكس فقد دحروا في مواقع عديدة وتم أسر العديد من ضباطهم ومراتبهم.

غير أن أغلب الكتاب والمؤرخين يتجاهلون (عن عمد أو عدم دراية) حقيقة أن ثمن هذه الإنتصارات كان باهضا وإن لم يكن عسكريا. فقد توجب على البارزانيين أن يكافحوا ضد أوضاع سيئة للغاية على أصعدة مختلفة كالجوع ولكن بالأخص المرض, الذي إنتشر بين صفوفهم بسرعة لعدم وجود وسائل التموين والوقاية الصحية المناسبة, الأمر الذي إستوجب في بعض الحالات أن يحفر البارزانييون القبور سلفا, خوفا من وقوع ضحايا جدد للأوبئة, دون أن يعلموا من سيكون الضحية المقبلة.

ولما كان الشيخ أحمد حساسا جدا من هذه الناحية لذا إستغل أول فرصة سانحة لمعاجة الموقف, من خلال التفاوض عبر وسيط (الشيخ عبدالله أفندي) بموجب ذلك أفرج عن الأسرى الإيرانيين, وتلقى الشيخ أحمد بارزاني بعدها ضمانات تحريرية بخصوص العفو العام من قبل السلطات الحكومية العراقية.

وفي 13/نيسان/ 1947م. أبرق الكولونيل الإيراني (فولاذبند) إلى رؤسائه, نبأ عبور البارزانيين

الحدود الإيرانية وعودتهم إلى العراق.

إعتبارا من دخول الجيش الإيراني إلى مهاباد, إفترقت مسالك الطرق التي لجأ إليها القاضي محمد عن تلك التي إختارها البارزانييون بقياد الشيخ أحمد. ففي 21/ك1946/1م. تم إعتقال القاضي محمد في مهاباد. وفي بداية ك1947/2م. أحيل القاضي إلى المحكمة العسكرية. إن المصادر قليلة حول موضوع المحاكمة, ولا يعرف إلا الشيء القليل عن المرافعات المختصة, ويضطر الباحث على الأخذ المصادر الإيرانية العسكرية. غير أن كريم حسامي, يشير إلى أن أحد ضباط الدرك (جاندرمري) الإيرانيين , الذي كان يعمل وقتها في مهاباد, المدعو (سركورد - أمير باويز) قد نشر مقالا حول موضوع وكيفية إعدام القاضي محمد ورفاقه, في مجلة طهران الشهرية (إطلاعات) عدد/5, بعد هذه الأحداث بخمسة أعوام. وإستنادا لذلك يقول باويز ما يلي :

((قبل تنفيذ حكم الإعدام بالقاضي محمد بعشرة أيام, جاء بعض ممثلي السفارة ألمريكية من طهران , يرافقهم ضابط إيراني (سركود – بارسي تبار) لمقابلة القاضي. قال الممثلون الأمريكييون للقاضي: [لو سيرت المسالة الكردية وفق مخططات السياسة الأمريكية ... فإنك ستنجو من عقوبة الإعدام. إلا أن القاضي محمد أجاب: أنا لست بشخص ذي وجهين ... ولا أستطيع أن أخون قضية شعبي ولن أحيد عن الدرب الذي إخترته لنفسي])).

في 21/آذار/1947م. تم تنفيذ حكم الإعدام بحق القاضي محمد وبعض رفاقه في (ساحة جوار جرا = المصابيح الأربعة), التي سبق له (قبل ذلك بعام واحد) أن أعلن فيها تأسيس جمهورية مهاباد. يقول أ. روزفلت حول هذه التطورات ما يلي:

((لقد بادرت حكومة إيران العسكرية بعد ذلك بسلوك نهج يستهدف القضاء على كل آثار النظام الذي أسسه القاضي محمد. فأغلقت الصحف الكردية, ومنع التدريس باللغة الكردية, كما تم إحراق جميع الكتب الكردية علنا... ولم يعد للكومله ولا للحزب الديمقراطي الكردستاني أي وجود, هذا إلى جانب أن الكثير من القادة الأكراد الأكفاء قد أعدموا أو زجوا في السجون والمعتقلات أو أجبروا على ترك الأراضي الإيرانية ولجأوا إلى الخارج. غير أن هذا لا يعني بأن القومية الكردية قد إنتهت)).

إن جمهورية مهاباد ذات الطبيعة الفدرالية, على الرغم من بقائها كدولة صغيرة/قزمة في الواقع ولمدة لا تزيد عن عام واحد, إلا أنها قدمت الدليل القاطع رغم ذلك, بأن الأكراد قادرين على أن ينظموا أنفسهم ويديروا شؤونهم بأنفسهم. وأنهم قادرون على الإستغناء عن كل وصاية أجنبية مهما كانت صفتها وطبيعتها.

إستنادا إلى قاعدة التعايش السلمي ومبدأ المساواة, فإن الأكراد قادرون على العيش بسلام وامان مع الشعوب الشقيقة المجاورة لهم, في حالة التمكن والحيلولة دون نفوذ التدخلات الأجنبية إلى المنطقة. لقد تركزت آمال الشعب الكردي برمته على مهاباد طوال عام واحد. ولاحظ المراقبون الأجانب الإنجازات الكبيرة, التي أمكن تحقيقها خلال هذه الفترة القصيرة من عمر الجمهورية, على الصعيد

الثقافي والسياسي, بما في ذلك كسب التأييد الجماهيري والشعبي, إلى جانب السلطة الكردية, دون اللجوء إلى إستخدام أجهزة القمع الحكومية كالشرطة والدرك أو الجيش, على الرغم من أن الكثير من التحولات الإجتماعية والإقتصادية الكبيرة لم تتحقق, الأمر الذي يعزى بكل تاكيد إلى ضيق الوقت المتوفر للمسؤولين الأكراد. فعلى الرغم من النزعة الديمقراطية للنظام, والميالة إلى النموذج الغربي, وبالأخص المريكي منه, فلا ريب أنه كان من الممكن إيجاد حلول مرضية للمشاكل الإجتماعية والإقتصادية, بشكل يحقق العدالة الإجتماعية لجميع طبقات المجتمع.

إلا أن جمهورية مهاباد, لم تحصل على الفرص المناسبة لتحقيق برامجها على هذه الأصعدة المختلفة, ويبدو أن الشيخ أحمد بارزاني, كان واحدا من القلائل, بل لعله الوحيد, ممن أدركوا بأن هذه التجربة أيضا مآلها إلى الفشل في النهاية. فقد قال شيخ بارزان حرفيا: ((اليهود سيشكلون دولة ولكن هذه لن تتحول إلى دولة))، وتلك حقيقة لمح إليها ميرحاج أحمد فيما بعد مرارا, وذلك بعد إعلان تأسيس الجمهورية مباشرة, الأمر الذي يعود إلى حقيقة كون الشيخ أحمد بارزاني قد عايش وخبر تعقيدات المسألة الكردية, وقد إتسمت مواقفه دوما بالواقعية والصراحة, ولم يكن ينتمي إلى تلك الفئة من القادة الأكراد الذين يؤثر فيهم بريق إقامة بعض الحفلات والأعراس في مثل هذه المناسبات, فالروح الواقعية والموضوعية المجردة بقيت هي الأساس في منطلقاته لتقييم الظروف والمواقف ونبذ الأساليب الديماغوغية وشجب اللجوء إلى وسائل التطبيل والتزمير.

ولعل بإمكان تحديد تحديد أسباب فشل جمهورية مهاباد باشكل التالي:

1- فرقة الأكراد أنفسهم وتردد قياداتهم في إتخاذ القرارات المناسبة في الظروف المناسبة, لأن التعاون والتضامن الفعال والحقيقي بين العشائر وسكان المدن في المنطقة الواقعة بين الحدود السوفيتيه والممتدة جنوبا حتى سردشت على الحدود العراقية, كان سيمكن الأكراد من الحيلولة دون حصول إستسلام غير مشروط على الأقل, الأمر الذي كان يعز التوصل إلى تحقيقه بكل تأكيد بدون بذل التضحيات وتحمل عناء وإبداء بعض روح المقاومة والثبات, وهو ما أثبته عمليا موقف البارزانيين بقيادة الشيخ أحمد على سبيل المثال. من هنا فليس لنا إلا أن نؤيد ما ذهب إليه حسن عارفا في تحليله للروح القتالية لدى جمهورية مهاباد:

((... إن الشكاك بقيادة سمكو قاتلوا في عام 1919 – 1922م. بصورة أفضل بكثير ...)).

2- الموقف غير الصائب للقيادة المسيطرة على جمهورية آذربيجان المجاورة والمدعومة من قبل السوفيت, لمطاليبهم غير المشروعة أساسا بحق ممارسة نوع من الوصاية على الشعب الكردي, تسبب في خلق بعض التوتر في العلاقات بين الطرفين, الكردي والآذري, الأمر الذي كان الجانبان في الواقع في غننا عنه, حيث أن الإعتراف المتبادل بين الطرفين والغير المشروط كان ضرورة حيوية ملحة للجانبين معا.

3- لم ينجز الإتحاد السوفيتي وعوده المقطوعة للأكراد, بالأخص فيما يتعلق الموضوع بمسألة تزويد جمهورية مهاباد بالسلاح الضروري والمطلوب لتمكينها من الدفاع عن نفسها. ويذهب قاسملو إلى

الإعتقاد بهذا الصدد, بأن موقف السوقيت هذا يعود إلى تفوق العالم الغربي عسكريا, بالأخص فيما يتعلق بمجال الحيازة على الأسلحة النووية, الأمر الذي إستتبعه تنازل الإتحاد السوفيتي. ولعل بإمكان المرء أن يضيف, بأن مركز الإتحاد السوفيتي في العالم كله كان ما يزال يعاني من العزلة إلى درجة كبيرة. لكن مع كل ذلك يصعب أن يعتبر هذا مبررا حقيقيا أو وسيلة لسبر أغوار تذبذب الموقف السوفيتي, طالما إستذكر المرء قصة المحاولة الفاشلة للحصول على إمتيازات نفطية من إيران. وهذه حقيقة عاد قاسلمو بالذات فإستذكرها في وقت لاحق من باب الإضطرار.

ورغم هذه السلبيات المرافقة للموقف السوفيتي, فلا بد لنا من الإقرار بأن الفضل يعود إلى تواجد النفوذ السوفيتي في إيران أساسا. وهو الذي أتاح للأكراد ولو بشكل عابر فرصة التمتع بحقوقهم القومية جزئيا. وهذه حقيقة يتعذر ملاحظتها في الموقف البريطاني أو الأمريكي قبل وبعد وأثناء فترة نشوء جمهورية مهاباد على الإطلاق, بالرغم من أن نفوذهم في إيران دام عشرات السنين.

4- الموقف المعادي الذي إتخذهته الدول الغربية الكبرى من جمهورية مهاباد, ورغبتهم في المحافظة على الوضع الراهن في الشرق الأوسط, بالأخص فيما يتعلق الأمر بكردستان, الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى إلى رغبتهم في المحافظة على مصالحهم النفطية وحسب.

من الجدير بالذكر, أن ملا مصطفى ذهب إلى القول بعد إنهيار جمهورية مهاباد: ((إن الجيش الإيراني لم يهزم الأكراد, بل إن بريطانيا وأمريكا هزمتا السوفيت)).

كردستان الجنوبية (العراقية):

سنحاول هنا أيضا أن نتطرق إلى أهم الثورات والإنتفاضات الكردية. وإستنادا إلى التطورات الحاصلة فإننا نجد بأن الحركة الثورية تركزت ومنذ البداية في منطقتين رئيسيتين: بارزان والسليمانية. وعلى الرغم من وجود بعض النقاط المشتركة بين الحركتين, كالخلفية التأريخية , القيادة الدينية, التجارب السلبية المكتسبة من خلال الحكم العثماني وسلطة الأتراك, إلى جانب خيبات ألأمل المتكررة من السلطة البريطانية وأساليب حكمها المتعسفة, فإن الحركتين بقيتا ولفترة طويلة بصورة عامة منفصلتين.

ثورة السليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد:

تنتمي عائلة (كاك أحمد) أصلا إلى الأسرة البابانية المعروفة في السليمانية وكان قائدهم الأول (كاك أحمد إبن الشيخ معروف) يوقر من قبل الأكراد في المناطق المتاخمة للسليمانية. وقد خلفه في قيادة الأسرة فيما بعد (الشيخ سعيد), الذي قتل في عام 1908م. في مدينة الموصل من قبل الأتراك. وتولى إبنه بعد هذا الحادث (الشيخ محمود) مسؤولية القيادة.

في بداية الحرب العالمية الأولى وبسبب الضغط الذي مارسه العثمانييون, إلتجأ الشيخ محمود إلى (مريوان/إيران). وفي عام 1915م. عاد الشيخ محمود مجددا إلى منطقته في السليمانية. وإستنادا إلى أقواله الشخصية, يبدو أنه كان قد إتفق مع العثمانيين على تحقيق فكرة الحكم الذاتي, مقابل دعمه لهم

في الحرب. قاد الشيخ محمود بالفعل مناصريه ضد القوات البريطانية في المعارك التي جرت قرب مدينتي الكوت والعمارة (جنوب العراق), وكذلك ضد القوات الروسية في إيران.

كانت المناطق الكردية في الواقع هدفا عسكريا بالدرجة الأولى للروس خلال الحرب العالمية الأولى, حيث أحرقوا على سبيل المثال لا الحصر بعض المدن والقصبات الكردية مثل: خانقين – رواندوز – وبنجوين. وكانت الظروف السائدة آنذاك في كردستان, تشبه ظروف كل الشعوب والمناطق التي تقع بين جبهتي أطراف متنازعة. فإذا قدر لبعض المناطق أن تنجو من الخراب والدمار والسلب, الذي كان يرافق هجمات الروس لسبب أو لآخر, فإن مثل هذه المناطق لم تكن بالفعل قادرة على النجاة من قبضة الجيش العثماني وسلطاتهم المدنية الأخرى, والتي تفشى في صفوفها الفساد وعمتها الفوضى, حيث كانت هي الأخرى تنهب وتحرق القرى الكردية بإستمرار.

وهكذا أحبطت الإدارة العثمانية الفاسدة كل مساعي التعاون البناء, الأمر الذي تسبب في نشوب إنتفاضات متعددة, كالتي حدثت في آميدي/العمادية والسليمانية. من هنا جاءت مساعي الشيخ محمود, الهادفة إلى إنقاذ كردستان الجنوبية على الأقل من السيطرة العثمانية, مستغلا الظروف التي هيأتها وقائع الفترة الأخيرة للحرب العالمية الأولى, من خلال إجراء إتصالات مع الروس في البداية وأخيرا مع البريطانيين أيضا. كما أنه إتصل بقادة الحجاز في مكه (الحسين وإبنه), بهدف تشكيل جبهة موحدة ضد حكم الأتراك الإتحاديين.

وما كاد الأتراك يطلعون على نشاطات الشيخ محمود هذه, حتى بادروا إلى إعتقاله وأبعدوه إلى الموصل, كما وأصدروا حكم الإعدام بحقه. غير أن الحاكم العسكري العثماني (إحسان نوري باشا), أطلق سراحه, آملا من وراء ذلك, أن يكسب ود العشائر الكردية في حربه ضد القوات البريطانية. وبناءا على ذلك تم توكيل الإدارة في السليمانية إلى الشيخ محمود في ت1918/2م. كما سلموا إليه الأسلحة الموجودة في المنطقة.

في 19/ت1918/2م. عين الشيخ محمود حكمدارا (محافظا) على المناطق الواقعة بين الزاب الكبير ونهر سيروان, الأمر الذي أقرته السلطات البريطانية أيضا معترفة به على هذا الأساس. كما أن البريطانيين أرسلوا بعض مستشاريهم إلى السليمانية ومنهم الميجر (ي.و. نوئيل). وبوصول الميجر(كرينهاوس) إلى السليمانية, بودر بإنشاء بعض المؤسسات/الإدارات الحكومية, ومنها الوحدات, التي أطلق عليها (جيش الليفي). إلا أن الموظفين والعاملين في هذه الأجهزة الإدارية كانوا بريطانيين أو هنودا, إلى جانب بعض العرب والأفغان والفرس وقلة من الأكراد الغرباء عن المنطقة. كما تم إستخدام اللغة الفارسية كلغة رسمية! يصف (أ.ن.ويلسون) الحاكم العسكري البريطاني العام في بغداد شخصية ونفوذ الشيخ محمود كما يلي:

((:ان الشيخ محمود أكبر معضلة لنا. فقد كان طفلا بجهله, ولكن ليس بسذاجته. وكانت له آمال عظيمة ومصالح كبيرة. كما كان على جانب عظيم من الحيلة. وكان معرضا لنوبات فورية من الحمق والقساوة. الأمر الذي جعل رجلا مثل الميجر سون, الذي كان يراقبه أن يعتقد, بأنه ليس مسؤولا عن كل أعماله. ولكن رغم كل عيوبه لا ننكر بأنه كان له أتباع كثيرون. ففي كردستان

الجنوبية, كانت نسبة أتباعه نحو (80%) من السكان))

غير أن أواصر الصداقة بين الشيخ محمود والبريطانيين, لم تكن طويلة الأمد, فقد بادر البريطانيون بعد فترة من الزمن إلى تقليص المبلغ المخصص للشيخ محمود كراتب, وحاولت أن تحد من نفوذه الواسع. وهكذا تم عزل الشيخ محمود بالتدريج, عن طريق تقديم الرشاوي أو منح المناصب والرتب إلى بعض الأشخاص, بل وعن طريق إستغلال الأوضاع المعيشية السيئة, التي كان السكان يعانون منها بسبب نتائج الحرب العالمية الأولى المضنية. ومن المستبعد أن يكون البريطانيين قد حسبوا أي حساب لمقاومة كردية فعالة تجاه سلوكهم وسياستهم العامة طالما كانوا قد وصلوا إلى هذه البقاع كدولة منتصرة كبرى في الحرب العالمية الأولى.

سعى الشيخ مجمود في البداية إلى تسوية نقاط الخلاف العالقة, من خلال اللقاءات الشخصية والمراسلات مع ولسن, لكن مساعيه ذهبت أدراج الرياح ولم تعطي أية ثمار إيجابية. إن نقل الميجر نؤيل وحلول الميجر (ي.ب. سون) محله, الذي سبق له وأن عمل قي منطقة السليمانية بصورة سرية قبل لبحرب العالمية الأولى, ومن هنا كانت درايته بظروف المنطقة واسعة, لكنه عقد الأوضاع أكثر مما كانت عليه في السابق. فما كاد الميجر سون يصل إلى السليمانية, حتى بدأت العلاقات تزداد توترا بين الأكراد والبريطانيين . ففي إثناء مراسيم الإستقبال المعدة لسون, والتي حضرها الكثير من الشخصيات الكردية المحلية, تجاهل سون من بين جميع الحاضرين الشيخ محمود عن عمد وسبق إصرار على ما يبدو, الأمر الذي أعقبه ترك الشيخ محمود لمكان الإستقبال. وقد ترك الكثيرون مكان الإستقبال على نفس الأسلوب من باب الإحتجاج. ورغم هذا التطور واصل الشيخ محمود كتابة الرسائل إلى ولسن , طالبا تحقيق المطاليب الكردية, وفي حالة عدم الإستجابة فإنه سوف لن يتحمل تبعة المسؤولية للأحداث القادمة.

يذكر رفيق حلمي, الذي كان يعمل كمترجم لدى السلطات البريطانية, في مذكراته, بأن السكان الأكراد كانوا ممتعظين من الغطرسة البريطانية المبالغ فيها, وأن الميجر سون الذي كان ينفذ تعليمات ولسن, كان يستهدف إسقاط حكومة الشيخ محمود المحلية, وإثارة العشائر ضده. ويذكر جمال نبز مثالا لهذه الغطرسة, من خلال سلوك الميجر سون بالذات حين يقول:

((عندما كان الميجر سون يجول في الشوارع, كان على الجالسين من السكان المحليين أن يعبروا له عن توقيرهم وإحترامهم له, من خلال النهوض عن مقاعدهم, لأن الميجر سون كان يعاقب كل من يرفض النهوض)).

من هنا فلا غرابة إذن أن يلاقي بعض الضباط البريطانيين حتفهم, بسبب مثل هذه الحماقات, الأمر الذي حصل على سبيل المثال في هه ولير مرة واحدة, وفي الموصل مرتين, وفي زاخو أربع مرات, وفي آميدي مرتين, وفي آكري مرة واحدة, وفي مزوري ثلاث مرات. من هنا فلنا أن نتساءل عن أسباب هذا التحول في السياسة البريطانية؟

على الأرجح أن البريطانيين أرادوا أن يضعفوا في البداية مواقع الأتراك فيما يتعلق بمسألة الموصل,

إلى جانب رغبتهم في السيطرة على أكبر منطقة ممكنة, بدون اللجوء إلى إستعمال القوة العسكرية, وعلى هذا الأساس كان من المفضل أن يتم كسب الشيخ محمود بأساليب دبلوماسية, إلى أن تتم لهم السيطرة على المنطقة المطلوبة فعليا وإقالة الشيخ محمود وإختيارأشخاص طيعين مكانه لخدمة السياسة البريطانية بدون أي تحفظ.

غير أن الشيخ محمود المتأثر بالدعاية التي طالما تم تكرارها, حول حق الشعوب في تقرير المصير, أراد أن يلزم البريطانيين بتنفيذ وعودهم المقطوعة في السابق بهذا الخصوص, وكان يؤمل أن يحقق الإستقلال والحرية لكردستان الجنوبية, بواسطة الدعم والتأيد البريطاني.

على أثر إندلاع بعض المعارك في منطقة بهدينان بتأريخ 24/نيسان/1919م. والفترة التي تلتها بين الأكراد والسلطات البريطانية, سرت هذه النزاعات المسلحة إلى منطقة السليمانية أيضا, إعتبارا من تأريخ 21/أيار/1919م. حيث إندلعت الثورة هنالك بشكل كان قد أعد له بشكل جيد في السابق. وناشد الشيخ محمود أتباعه, الذين كان يقودهم (محمود خان دزلي) بالتحرك نحو مدينة السليمانية. وبعد إشتباكات مع القوات الموالية للبريطانيين, سلم الجنود التابعون إلى وحدات الجيش (الليفي) أنفسهم إلى الأكراد قائلين: (الأكراد لا يقاتلون ضد الأكراد).

وهكذا إستطاع الشيخ محمود أن يكسب الجولة الأولى وأن يحرز إنتصارا تكتيكيا, إذ أنه إستطاع أن يوجه حراب البريطانيين إلى نحورهم. وبعد هذه الأحداث وجه الشيخ محمود برقية إلى ولسن, لكن البرقية بقيت بدون أية نتيجة إيجابية, لذا توجه الشيخ محمود إلى القبائل الكردية مطالبا إياها بتقديم الدعم والمساندة إليه, بالنظر لعدم إستعداد البريطانيين للإستجابة للمطاليب الكردية بالطرق السلمية. وكان من بين الأسرى البريطانيين, الذين وقعوا في قبضة الثوار الأكراد (الميجر كرينهاوز), الذي خاطبه الشيخ محمود قائلا:

((نحن نعلم ما الذي نريده نحن منكم لكننا لا نعلم ما الذي تريدونه أنتم منا ؟!)).

في معركة تاسلوجة إنتصرت قوات الأكراد مجددا على القوات البريطانية وكبدتها خسائرا جسيمة, إلا أن المعركة الحاسمة, إندلعت بتأريخ 22/حزيران/1919م. في مضيق (دربندي بازيان), والتي إشتركت فيها المدفعية وسلاح الطيران البريطاني, إلى جانب مشاركة 30- 40 ألف جندي ضد الأكراد في هذه الموقعة. ومع ذلك فإن التحول في المعركة لصالح البريطانيين لم يحصل إلا بعد أن خان أحد أغوات الهموند الشيخ محمود, الذي تعاون مع البريطانيين وقادهم بطرق ملتوية إلى مواقع تقع خلف خطوط الدفاع الكردية, الأمر الذي أوقع الأكراد بين جبهتين في الواقع, وتسبب في النهاية في هزيمة الأكراد ووقوع الشيخ محمود نفسه في أسر القوات البريطانية وهو جريح. وأعقب ذلك إحتلال البريطانيين للسليمانية, وتم نهب الكثير من المنازل والقصور, وإضطرت عائلة الشيخ محمود والكثير من العوائل الأخرى إلى اللجوء إلى إيران, غير أن السلطات الإيرانية ألقت القبض على البعض منهم وسلمتهم إلى السلطات البريطانية في العراق.

في 25/تموز/1919م. مثل الشيخ محمود أمام محكمة عسكرية بريطانية وصدر الحكم بالإعدام

عليه, إلا أن البريطانيين إكتفوا بعد تخفيف العقوبة, بالسجن لمدة عشر سنوات والإبعاد إلى الهند. أكد الشيخ محمود مرارا أثناء المرافعات, بأنه ليس مجرما, لأنه يقاتل من أجل تحقيق حق الشعوب في تقرير المصير بالنسبة للشعب الكردي, وأضاف بأن الإمبرياليين البريطانيين هم المجرمون الحقيقيون, لأنهم يريدون إحتلال أرض لا تعود إليهم بالقوة.

بعد عودة الميجر سون إلى السليمانية بتأريخ 24/حزيران/1919م. باشر بممارسة الضغوط ضد السكان, بحجة جمع الأسلحة المخبأة. وتعرض مناصروا الشيخ محمود إلى الضرب بهدف بث الرعب في نفوس بقية السكان الآخرين. وردا على هذه التطورات بادر الأكراد إلى تنظيم أنفسهم ضمن منظمات سرية, كوسيلة للدفاع عن النفس, ,اجروا إتصالات مع إسماعيل آغا الشكاك وكذلك مع الأتراك. وطالب سكان المدينة بإعادة الشيخ محمود من منفاه.

بناءا على هذه التحركات وجد الميجر سون نفسه مضطرا لإجراء بعض التغيرات الشكلية بهدف تهدأة الخواطر. ففي 1/آذار/1920م. صدرت جريدة كردية (بيشكوتن = التقدم), ولكن عندما باشرت الجريدة بالكتابة حول كردستان وحالة الأكراد في تركيا, كانت الجرائد الصادرة في بغداد تعتبر السليمانية أسوة بجميع أجزاء كردستان الجنوبية الأخرى ككل, كجزء من العراق بشكل غير قابل للتستر, والتي سببت حتى بالنسبة لدولة كبرى كبريطانيا الكثير من المتاعب. ففي 28/ك2/1920م. أعلن القوميون الأتراك إعترافهم بحق العرب في تقرير المصير, لكنهم إعتبروا ولاية الموصل كجزء من الدولة العثمانية. وفي 20/نيسان/1920م. حصلت بريطانيا على حق الإنتداب على العراق, الأمر الذي تطور فأدى إلى إندلاع إنتفاضة كبيرة في حزيران/1920م. شملت معظم أجزاء العراق. وفي 10/آب/1920م. تم التوقيع على معاهدة سيفر للسلام, التي أخذت بين أمور أخرى, مسألة تشكيل دولة أرمنية مكبرة ودولة كردية مصغرة بنظر الإعتبار, الأمر الذي واجه منذ البداية معارضة شديدة. وفي 27/ت1/1920م. وكجزء من سياسة بريطانية جديدة, أريد إتباعها في الشرق الأوسط, تم تشكيل حكومة عربية في بغداد, التي كانت في ذات الوقت تلميحا إلى المواقف البريطانية في المستقبل من المسألة الكردية. لقد إحتفظ المندوب السامي البريطاني في بغداد بالسلطة والسيطرة على المناطق الكردية بشكل فعال, كما تم نشر بيان تضمن ما يلي:

((ينظر المندوب السامي نظرا فعليا في التدابير الواجب إتخاذها بحق إدارة المناطق الكردية في العراق. وقد بلغه أن هنالك مخاوف تساور القلوب من إحتمال إلحاقهم بحكومة بغداد, الأمر الذي ألجأ البعض إلى المطالبة بنظام إستقلالي. وبلغه في نفس الوقت أن قادة الرأي الكردي العام يشعرون بالروابط الإقتصادية والصناعية التي تربطهم بالعراق. ففي هذه الحالة يرغب فخامة المندوب أن يحصل إن أمكن على ما يشير إلى أماني الكرد الحقيقية, فإن كانوا يفضلون البقاء في كنف الحكومة العراقية, فإنه مستعد لأن يقترح على مجلس الدولة بحل على الوجه التالي:

1- فيما يتعلق بالمناطق الكردية الواقعة في لواء الموصل, والداخلة ضمن حدود الإنتداب البريطاني, يشكل لواء فرعي يتألف من أقضية: زاخو, عقرة, دهوك, والعمادية, على أن يكون مركزه دهوك, وأن يكون تحت هيمنة معاون متصرف بريطاني, ويكون القائمقامون بريطانيين, على أن يحل محلهم

موظفون من الكرد والعرب الذين يحسنون اللغة الكردية ويرضى عنهم الأكراد. ويذعن هذا اللواء الفرعي في شؤونه المالية والقضائية إلى حكومة بغداد الوطنية, ويرسل بالطبع ممثلين عنه إلى الجمعية التأسيسية , ولكنه في الأمور المتعلقة بالإدارة العامة يراجع القائمقامون المتصرف كما أن التعقيبات الإدارية يقوم بها المندوب السامي بمشاورة الحكومة المحلية.

2- سيدير المندوب أمر إشراك الضباط البريطانيين في إدارة أربيل وكويسنجق وروانـدوز, وينال تعهدا بمراعاة رغبات الأهلين في أمر تعيين موظفي الحكومة.

3- تعامل السليمانية كمتصرفية, ويحكمها متصرف شورى, على أن يعين من قبل المندوب وأن يلحق به مستشار إنكليزي, ريثما يتم تعين المتصرف, يقوم الحاكم السياسي البريطاني مقامه. ويخول المتصرف من السلطات ما يوافق عليها المندوب, بعد إستشارة المتصرف ومجلس الدولة, ويكون القائمقامون في الوقت الحاضر بريطانيين, على أن يحل محلهم أكراد, حينما يتوفر رجال أكفاء لهذه الغاية ...)).

طبعا هذا النص هو عبارة عن عملية إستدراج مبرمجة لا يمكن التستر عليها هدفها الإلحاق, فأين الإستفتاء المزمع إجراؤه لمعرفة رأي سكان ولاية الموصل بالإلتحاق بالدولة الكردية المشار إليها في معاهدة سيفر؟!

بتأريخ 22/آذار/1920م. عقد مؤتمر في القاهرة برئاسة وزير المستعمرات البريطاني (ونستون جرجيل), بهدف إتخاذ سياسة جديدة تنطبق على ما إستجد من الأوضاع على صعيد المنطقة في الشرق الأوسط. وبناءا على ذلك قررالبريطانييون تعين الأمير فيصل من الحجاز ملكا على العراق. وتقرر منح الأكراد (نظريا) حرية الإختيار بين البقاء ضمن حدود الدولة العراقية أو عدمه, وفق مقررات نصوص معاهدة سيفر. ولكن في ذات الوقت وكخطوة تمهيدية وإستدراجية أخرى للمستقبل, تم الإعراب عن الأمل, بأن الأكراد سيبقون ضمن الدولة العراقية, تمت الإستعانة بصيغ وعبارات المندوب السمامي البريطاني المذكورة أعلاه لهذا الغرض.

وعلى ما يبدو فإن الحل الأخير والمتمثل بالضم والإلحاق القسري هو ما كانت تصبو إلى تحقيقه السياسة البريطانية منذ البداية, رغم كل البيانات المتعددة التي أصدرها البريطانييون والسائرون في ركابهم من العملاء داخل ما يسمى بالحكومة الوطنية في بغداد, لبلبلة الرأي العام الكردي لأغراض تكتيكية محظة. لكن كان لابد من إنقضاء عشر سنوات على هذه الأحداث والنوايا المبيته لتنجلي أهداف هذه السياسة البريطانية اللئيمة والشيطانية بشكل لا يقبل أي تأويل, الأمر الذي تجسد في تصريح أطلقه المندوب البريطاني في مدينة السليمانية بتأريخ 11/آب/1930م. حين قال:

((وقد رأيت أن بعض المراجع غير المسؤولة, ترى بان سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية تشجع القومية الكردية, وهذا غير صحيح. ليس لأنه يربك الحكومة العراقية فقط, بل لأنه يربك كذلك جارتيها الحبيبتين: الحكومة التركية والحكومة الإيرانية. فلا شيء أبعد من - هذا الظن - عن الحقيقة))! وهكذا وأخيرا كشفت بريطانيا عن موقفها الحقيقي من المسألة الكردية.

وبضربة واحدة إستطاعت بريطانيا أن تجمع خيوط الشرق الأوسط في يديها, وبذلك خيوط العالم الإسلامي كذلك بشكل عام في آن واحد, عبر إستخدامها المسألة الكردية كوسيلة لممارسة التهديد والوعيد, أوحسب تعبير آخرين (العصا والجزرة) حسب مقتضيات سياستهم في العراق وتركيا وإيران على حد سواء, بهدف ربطها مجتمعة مع المعسكر الإستعماري الغربي ومخططاته.

وعندما توج فيصل عام 1921م. ملكا على العراق, بقي رد فعل الأكراد متحفظا بشكل واضح. فقد قاطعوا الإنتخابات الصورية من جهة أو عارضوا إنتخاب فيصل كملك على العراق, في الوقت الذي كانوا يطالبون فيه بحق الإدارة الذاتية.

لقد هذا كان الموقف رمزا لخيبة أمل الأكراد, والتي عبروا عنها بصور وأشكال مختلف, على الرغم من أن البريطانيين لم يكونوا راغبين في تفهم هذه الحقيقة. كان الأكراد يرون بأنهم أصحاب حق ولهم المقدرة الكافية كالعرب في تكوين دولة مستقلة وتشكيل حكومة خاصة بهم. هذا بالإضافة إلى الأطراف المناوئة لهم لم تقدم أي دليل أو مبرر يوضح هذا التمييز المجحف في المعاملة, حيث كان الأتراك العثمانييون يستغلون ويضطهدون الشعبين وبنفس الدرجة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. فمن جهة مارس البريطانييون ضغوطا كبيرة على الأكراد, في الوقت الذي كانوا يقدمون المساعدة والدعم إلى الفئات العربية ويساندون فكرة تأسيس دولة عربية في العراق من جهة, لإسباب إمبريالية صرفة. ويوضح (عزيز شريف) رئيس حزب الشعب السابق (1945-1947م.) دوافع السياسة البريطانية المتذبذبة إزاء كردستان بالشكل التالي:

((أما أسباب هذا الإضطراب في السياسة البريطانية فإنها – بإستثناء المساومات التي إنتهت بتنازل الإستعمار الفرنسي لها عن هذه المنطقة بإتفاق (سان ريمو) في عام 1920م. المتقدم ذكره, يمكن أن ترد إلى سببين رئيسيين وهما:

أ- عدم وثوق ساسة الإمبراطورية بكردي ذي نفوذ يركن إليه في حراسة مصالحهم.

ب- تأخر حسم الموقف من الحكومة التركية الحديثة – الكمالية – وتعيين إتجاهاتها السياسية.

وفيما يخص السبب الأول, نجد أن الإستعمار البريطاني إتجه إلى الشيخ محمود, الذي كان أوسع شيوخ الكرد نفوذا, فعينه حاكما على السليمانية, وصرح له بأن لا مانع من أن تضم دولته القبائل الكردية من الزاب الكبير إلى نهر ديالى. غير أن طموح الشيخ محمود وأساليبه لم تأتلف مع المصالح الإمبراطوري. ويقول أحد معتمديها في الشيخ: [إنه كان معضلتنا الرئيسية, فهو جاهل ولكنه ليس ساذجا بريئا, وهو شديد المراس عند عدم وجود حامية. وإن ماضيه في العهد التركي لا يوحي بالثقة. فقد كان في ثورة دائمة ضد الحكم التركي]

فأين هذه الصخرة الوعرة من رخام فيصل, الذي أراح بنائي الإمبراطورية ونحاتيها؟

أما فيما يتعلق بالسبب الثاني, أي بموقف الحكومة التركية والمساواة, فإن الوحشية التي قمعت بها الثورة الكردية عام 1925, قد عينت إتجاهها الفاشي. وفي العام نفسه إستحصلت بريطانيا من عصبة

الأمم قرارا بضم ولاية الموصل, التي كانت تشمل كردستان الجنوبية – إلى العراق, وفي عام 1926 حصل التفاهم التام, الذي أفرغ في معاهدة أنقرة الثلاثية المعقودة في حزيران بين بريطانيا والعراق وتركيا)).

وعندما تصاعدت المقاومة المسلحة للأكراد وزاد نفوذ الأتراك الدعائي, بعد سلسلة من الإنتصارات بشكل ملحوظ إضطر البريطانييون ومعهم الحكومة العربية في بغداد, إلى إتخاذ إجراءات (وبصورة وقتية) لتهدأة الخواطر وترضية الأكراد. إذ تقرر إعادة الشيخ محمود من منفاه, بعد أن تبين عدم جدوى البحث عن شخص آخر يستطيع أن يتولى الدور الذي أراده البريطانييون, ولو أن شخصين آخرين كانا قد أخذا بنظر الإعتبار: الأول حميد بابان, أحد أفراد الأسرة البابانية الأرستقراطية, والذي كان يعيش في بريطانيا. ولكن تبين عدم إمكانية توليه لمثل هذا الدور, لإفتقاره إلى المقدرة على التكلم باللغة الكردية, إلى جانب إغراقه في الذكريات حول دور وتأريخ أسرته في الماضي, بدل أن يسعى للتفكير بجدية لتولي دور قيادي في تلك الفترة المعاصرة. أما الثاني, سيد طه شمزيني, فقد كان يطالب بكردستان مستقل لقاء الإشتراك في محاربة الأتراك, على أن تتضمن هذه الدولة الكردية: كردستان الجنوبية أيضا, الأمر الذي رفضه البريطانييون. ويذهب أدموندس إلى القول, بأن الشيخ محمود كان قد أبدى إستعداده لطرد الأتراك, وأن لا يتدخل في شؤون مناطق كركوك وهه وليز(أربيل).

وفي 21/أيلول/1922م. وصل الشيخ محمود إلى كفري وإستقبله الأكراد بحرارة, ويبدو أن مشاعر الأكراد كانت وطنية صرفة من حيث الجوهر والطبيعة, وهو مالم يكن يلائم آمال البريطانيين وأهدافهم السياسية. يقول أدموندس بهذا الخصوص:

((... في أيام بقائي في كفري وهي ثلاثة, تجنبت مقابلة (شيخ محمود), إلا أنني إجتمعت بضع دقائق مع رؤساء وفد السليمانية ... وأذهلتني جرأتهم في إعتبار أنفسهم أعضاءا في الحكومة الكردية الوطنية المؤقته. وعلى كل كان شيوخ القبائل يتحدثون بحماس عن (كردستان) التي تمتد من إلى الجنوب من جبل حمرين)).

غير أن أدموندس يشير في موضع آخر, إلى أن الوضع كان بالنسبة لهم ميؤسا, وهذا ما يفسر غضهم للنظر عن هذه الجوانب, لفترة من الزمن, فهو يصرح بما يلي:

((كنا قد يئسنا من إبقاء الترك خارج الحدود بمواردنا وإمكانياتنا الخاصة, فعدنا إلى إستخدام الشيخ محمود, لترصين الشعور الوطني الكردي, لكونه الوسيلة الوحيدة لدرء خطر الترك. وكان علينا أن نقبل بكل آثارها ونتائجها المنطقية, والنزول إلى قبول كل مطاليبه المدعومة من كل الألوية الثلاث, إلا إذا ثبت خرق سياستنا وقصر نظرها)).

وبعد أن عاد الشيخ محمود إلى السليمانية, تم تشكيل حكومة كردية في ت1922/1م. ونصب الشيخ محمود كملك على كردستان. ولا ريب أن هذا الإجراء كان تعبيرا عن الروح الإستقلالية للأكراد, والتي عبر عنها بوضوح. وهي حقيقة إنعكست في تلك الفترة من خلال مقالات تم نشرها في

الجريدة الكردية, ومنها على سبيل المثال ما نشرته جريدة (روزي نو= اليوم الجديد) بتأريخ 15/ت1922/2م. جاء فيها:

((إنها [المقصود الجريدة العربية الصادرة في بغداد] تتكلم عن كردستان وكأنها جزء من العراق ... نحن نتوقع بأن لا يطأ جارنا وصديقنا الكبير بقدميه على حقوقنا العريقة في القدم, والتي تعود إلى ألف سنة مضت, وبذلك يتعكر صفو العلاقات القائمة بين الحكومتين والشعبين ... وتنتهك حرمة حدودنا ...

لقد أثبت هذا الشعب وجوده القومي ... كما أن أبنأنا ليسوا أقل رقيا من الناحية الثقافية والحضارية ... فهم مساوون لهم في حقوقهم كبشر ... إن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير قد وطد أركانه في روح ووجدان كل وطني كردي. إن التمتع بالحقوق القومية ... هوحق يشملنا نحن أيضا)).

وبتأريخ 27/ك1922/1م. كتبت جريدة (روزي نو) من جديد مقالة جاء فيها:

(([كردستان] عندما ينطق إنسان مثقف بهذه العبارة, فإنه لا يعني بها منطقة السليمانية وحدها, بل يعني منطقة جغرافية واسعة الأرجاء, ويفكر في ذات الوقت بشعب عريق موحد كثير العدد [الأكراد]. ولما كان سكان ولاية الموصل من الأكراد, فلماذا يطالب شعب غريب إستعادة الولاية وآخر بربطها مع أراضيه؟!

إن الأتراك والعرب والآثوريين يبررون مطاليبهم بوجود أقلية صغيرة من المنتسبين إليهم قوميا في المنطقة ... إن مطاليبنا إلتي عرضناها أمام مؤتمر لوزان لم تكن مطالبة بحماية أقلية قومية, بل تبرير ودعم حق الحياة لشعب كبير, في الحرية والإستقلال على أرض وطنه الخاص ...)).

بتأريخ 24/ك1922/1م. صدر بيان مشترك (بريطاني – عراقي) موجه إلى عصبة الأمم, تم فيه الإعتراف الصريح بحق الأكراد في تشكيل حكومتهم الخاصة ضمن الدولة العراقية. وقد أوردنا النص في موضع سابق.

من الواضح أن كل هذه الإجراءات لم تكن إلا وسيلة للضغط, بهدف إجبار الأتراك على التنازل عن ولاية الموصل, بإعتبار أن هذه الولاية بالذات كانت تمثل محورا للمشاكل غير المحلولة في مؤتمر لوزان المنعقد في الأعوام 1922-1923م. إن الورقة الكردية في اللعبة السياسية على الصعيد الدولي, أثبتت بأنها كانت أكثر نفعا للجانب البريطاني في هذه الجولة, بالقياس إلى الطرف التركي, الذي تنكر لوعوده المقطوعة للأكراد بعد أن تخيلوا تحقق كل أهدافهم.

في 18/ك1923/2م. وصل سمكو إلى مدينة السليمانية, لإجراء مباحثات مع الشيخ محمود حول أمكانية التعاون المشترك ضد النفوذ التركي. ويبدو أن سمكو كان يثق بدعم ومساندة البريطانيين المزعومة. لقد ثبت بما لا يقبل الشك فيما بعد, أن سمكو إنطلق من تقيمات خاطئة. فقد كان يكفي لسمكو أن يدرك في الحقيقة, بأن البريطانيين هم الذين كانوا قد إقترحوا على العراق في عام 1927م. إلى جانب الحكومة التركية أيضا أن تتضامن مع إيران ضده بالذات!

أما الشيخ محمود, الذي كان قد فقد على ما يبدو كل ثقة بالبريطانيين, فقد كان يريد أن يستفيد سياسيا من الخلافات بين الفرس والأتراك والبريطانيين. لكنه أخفق في النهاية عندما أحجمت تركيا وإيران في مواصلة مساندته. وبتأريخ 20/ك2/1923م. كتب الشيخ محمود رسالة إلى القنصل السوفيتي في تبريز تضمنت ما يلي:

((في سنة 1917 عندما سمعت الدنيا صوت الحرية الحقيقية وعلمت أن شعبكم قد تحرر من براثن المضطهدين والمجرمين, عمت الفرحة العظيمة شعوب العالم أجمع. إن لدينا اليوم على الأقل أملا لتحقيق الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي, الذي يمد لكم يده ويتمنى بإخلاص ومن كل قلبه أن يعيش معكم بصداقة وأخوة.

إنكم مطلعون على مشكلة الهدنة, وأنتم تعرفون ضد من قامت الثورة في كردستان الجنوبية. إنكم تعلمون كذلك موقف الأقطار المجاورة من هذه المسائل. وليس بالإمكان أن نكتب لكم بالتفصيل عن كل شيء, ذلك لعدم وجود صلات دبلواسية بيننا وبين الحكومة السوفيتية, التي نثق بها ونعتبرها سندا لنا. ومع كل ذلك بوسعي أن أقول لكم شيئا واحدا: إن الشعب الكردي برمته يعتبر الشعب الروسي محررا للشرق. وهو لذلك مستعد وعازم على أن يوحد مصيره مع الشعب الروسي. إن ما يشغل إهتمامنا في الوقت الحاضر هو العون لقضيتنا ... إن شعبنا ينتظر بفارغ الصبر إقامة العلاقات المتبادلة)).

إن هذه الرسالة توضح إدراك الأكراد للتناقض الأيديولوجي الرئيسي الموجود على الصعيد العالمي بين نظامين, على الرغم من عدم وجود أية معلومات تدل على ورود رد من الجانب السوفيتي على العرض الكردي, فإن بإمكان المرء أن يقول, بأنه حتى في حالة تواجد الرغبة في التعاون من الجانب السوفيتي أيضا, فإن المرء لا يستطيع أن يتوقع حصول تطور إيجابي حقيقي, ذلك لأن إنعدام التعاون والتضامن بين الأكراد وبالأخص بين الشيخ محمود من جهة وبين سمكو وسيد طه من جهة أخرى, كان يتيح المجال من الناحية العملية للدعم السوفيتي الفعال أن يصل إلى الشيخ محمود, بالنظر لكون الأخيرين من بين الأكراد الوحيدين ممن كانت لهما القدرة والنفوذ الكافيين, لأسباب جغرافية بالدرجة الأولى, على ضمان المحافظة على خط الإتصال بين الطرفين, هذا بالإضافة إلى أن قضية الدعم السوفيتي بذاتها ومن الناحية الموضوعية, كانت مسألة محتملة, طالما كان بالإمكان أن يؤدي هذا الدعم إلى إضعاف مركز النفوذ الغربي في المنطقة, إلا أنه وفي حالة الأكراد بالذات, فإن الموضوع ربما كان سيؤدي إلى تعكير صفو العلاقات بين السوفيت والأتراك, الذين يرتبطان دبلوماسيا ببعضهما من خلال معاهدة صداقة. ولعل بالإمكان أن نظيف متسائلين عما إذا كان الأمر أصلا من الناحية المبدئية مسألة واقعية في أن يوجه طلب المساعدة إلى دولة شيوعية تولدت من خلال ثورة دامية ضد حكم ملكي, من قبل ملك آخر؟

في 29/شباط/1923م. غادر الممثلون البريطانييون مدينة السليمانية, متهمين الأكراد بالتعاون مع الأتراك, بالرغم من أن الشيخ محمود كان يؤكد على موقفه المحايد. لكن يبدو في الواقع أن السليمانية كانت في هذه الفترة مقسمة سياسيا إلى ثلاث معسكرات: الأول وكان يدعو إلى التعاون مع

الأتراك – في الغالب بدوافع دينية – الثاني وكان يدعوا إلى التعاون مع البريطانيين. اما الثالث فقد كان بقيادة الشيخ محمود ويهتم بالمصالح القومية للأكراد.

في 29/شباط/1923م. ألقى سلاح الجو البريطاني قنبلتين على مدينة السليمانية, وفي ذات الوقت ألقيت العديد من المنشورات, التي تضع الشيخ محمود أما إختيارين: الإستسلام للبريطانيين أو أن البريطانيين سيقصفون مدينة السليمانية.

في إجتماع عقده الأكراد, تقرر أرسال وفد إلى بغداد لغرض التفاوض مع البريطانيين, إلا أن بعض الطائرات التابعة للقوة الجوية البريطانية حلقت فوق مدينة السليمانية قبل وصول الوفد الكردي إلى مقصده للتفاوض مع السلطات البريطانية, الأمر الذي أثار المخاوف في نفوس السكان وتسبب في تخليتهم للمدينة. وعلى أثر ذلك قرر الشيخ محمود أن يواصل المقاومة المسلحة وأراد أن يحتل كركوك بتأيد من مناصرية, غير أن التفوق البريطاني, وبالأخص بسبب قوتهم الجوية, التي أستخدمت بشكل مكثف, أجبرت الأكراد على إتخاذ موقف دفاعي محظ, وإنسحبوا إلى المناطق الجبلية, وإحتل البريطانييون مدينة السليمانية لغاية 16/حزيران/1923م. حيث إضطروا إلى تركها من جديد في الوقت الذي عاد الشيخ محمود إليها مع قواته. وبتأريخ 20/أيلول/1923م. صدرت جريدة كردية جديدة (أميدي إستقلال = أمل الإستقلال), كما أصدرت حكومة الشيخ محمود أوراقا نقدية خاصة بها.

وفي 24/تموز/1923م. تم التوقيع على معاهدة لوزان. وبذلك ضعف مركز الأكراد أكثر من ذي قبل, ولعل بالإمكان إعتبار المعاهدة كخطوة حاسمة مسبقة لحل مشكلة الموصل لصالح المخطط البريطاني الإستعماري في الشرق الأوسط. وفي ذات الوقت فإن موضوع كردستان مستقل لم يعد مسألة مرغوبة فيها للتباحث. ولأجل ضم ولاية الموصل إلى العراق, كان لابد من إخضاع المنطقة إلى سيادة الدولة العربية المتواطئة مع الإستعمار البريطاني بالقوة. ومنذ 23/آذار/1924م. كان الإنكليز قد خيروا الشيخ محمود بين الإستسلام أو أن البريطانيين سيقصفون مدينة السليمانية من جديد. وفي 26,27, و28/حزيران/1924م. قصفت القوة الجوية البريطانية مدينة السليمانية, وأحدثت فيها خسائر جسيمة في الأرواح والأموال. إنه إبتزاز بشع تمارسه دولة كبرى.

وبتأريخ 14/تموز/1924م. بدأ هجوم القوات العراقية والعناصر المسيحية المنظمة ضمن قوات (الليفي) ضد الأكراد وتم إحتلال المدينة بتأريخ 18/تموز/1924م. غير أن الأكراد واصلوا المقاومة على شكل حرب العصابات, ولو أن قوتهم كانت قد تقلصت وضعفت بشكل ملحوظ.

في 16/ك2/1925م. وصل مبعوثوا عصبة الأمم إلى بغداد وتفقدوا ولاية الموصل لمدة ثلاث أشهر. وفي عام 1926م. ألحقت ولاية الموصل بالعراق. يعلق عزيز شريف على هذا الحدث فيقول:

((وبهذه الصورة إستقرت سياسة بريطانيا بخصوص كردستان الجنوبية, وذلك بإلحاقه بالعراق وعدم إفساح المجال لأي نوع من الحكم الذاتي الكردي. وقد علل هذا الإلحاق في بيانات وخطب بأن بين كردستان الجنوبي ووسط وجنوب العراق صلات إقتصادية وإجتماعية عديدة, ولكن هذه

الصلات لا تحتاج إلى ضم إستعماري. أما أغراض هذا الضم, فإنها إستعمارية مفضوحة إستراتيجية وإستغلالية)).

ومع ذلك كله, فإن موافقة عصبة الأمم على هذا الضم والإلحاق, كانت مرتبطة ببعض الشروط, التي كان من المفترض أن يعبر عنها خلال معاهدة بريطانية – عراقية, تشمل بعض الحقوق القومية للأكراد. غير أن المعاهدة الموقعة في 13/ك1926/2م. تعرضت إلى بعض الإنتقادات. ولكن مؤيدي المعاهدة برروا تأيدهم بالشكل التالي:

((...وتيقن بأن العراق – لا سمح الله – إذا حرم من الموصل لا يستطيع أن يكون وحدة تكفل له حريته وإستقلاله. لذلك كان لا يخطو في السنين الأخيرة خطوة إلا وكان يتساءل عما سيكون من أمر الموصل. هذا لأنه يعلم – حق العلم – أن مقام الموصل من مجموع العراق, مقام الرأس من البدن))

وما أن تم حل مسألة الموصل, وإذا بالدول الثلاث: بريطانيا, العراق, وتركيا توقع على معاهدة جديدة, إنسجاما مع المستجد من الظروف والتحولات, وذلك بتأريخ 5/حزيران/1926م. وتنص مادتها الخامسة على ما يلي:

((يقبل كل من المتعاقدين السامين بخط الحدود, المعين في المادة الأولى خطا نهائيا للحدود مصونا من كل تعرض, ويتعهد بإجتثاث كل محاولة لتبديله)). أما المادة السادسة فتنص على ما يلي:

((يتعهد المتعاقدون السامون تعهدا متبادلا بأن يقاوموا بكل ما في إستطاعتهم من الوسائل, إستعدادات شخص مسلح أو أشخاص مسلحين, يقصد بها إبتكاب أعمال النهب والشقاوة (قطع الطريق) في المنطقة المجاورة للحدود, وبأن يمنعوهم من إجتياز الحدود)).

أما المواد 7,8, و9 فتتعلق بتبادل المعلومات وإبداء التعاون المتبادل لتسليم مثل هذه المجموعات إلى الدولة ذات العلاقة! ومما لا ريب فيه أن كل هذه النصوص تستهدف معاداة جميع حركات التحرر الكردية على طرفي الحدود.

وفي أثناء هذه التطورات تخلى أنصار الشيخ محمود عن قائدهم بالتدريج, إما بسبب الإرهاب الممارس من قبل القوة الجوية البريطانية ضد السكان العزل من الأكراد وقراهم ومزارعهم, أو من خلال لجؤ البريطانيين إلى تقديم الرشاوي إلى بعض القادة المحليين أو منحهم بعض المناصب الحكومية. هذا إلى جانب أن المساعي المبذولة من قبل الشيخ محمود للحصول على الدعم الإيراني والتركي كانت قد باءت بدورها بالفشل, وبذلك أدرك مدى قلة الآمال التي يمكنم تعليقها على مواصلة القتال ونتائجة المرتقبة.

بعد إجراء بعض الإتصالات والمباحثات إضطر الشيخ محمود في حزيران/1927م. إلى الموافق على البقاء مع عائلته في إيران, وأن يمتنع عن التدخل في الشؤون السياسية وأن يرسل أحد أبنائه إلى بغداد لغرض مواصلة الدراسة. كما أعيدت إليه ممتلكاته وأمواله المحجوزة أو المصادرة.

إستنادا إلى معاهدة 13/ك1926/2م. بين بريطانيا والعراق, كان على بريطانيا أن تدرس إحتمالات

إدخال العراق/كعضو إلى منظمة عصبة الأمم, بعد إنقضاء كل أربع سنوات. وإستنادا لهذا المنطلق فقد أشعرت بريطانيا, الحكومة العراقية في عام 1929م. عن إحمالات قبولها كعضو في عصبة الأمم, الأمر الذي تقرر تحقيقه بالفعل في عام 1932م. وبذلك أبرمت إتفاقفية جديدة تضمن المصالح البريطانية كالسابق. ففي 30/حزيران/1930م. تم التوقيع على معاهدة جديدة بين الطرفين (بريطانيا و العراق), والتي تجنبت حتى التلميح المجرد للمسألة الكردية. ولكن المعارضة في بغداد بادرت إلى إنتقاد المعاهدة واصفة إياها ب (الإحتلال الأبدي).

تسببت المعاهدة الجديدة في إثارة مخاوف الأكراد حول مستقبل قضيتهم القومية, الأمر الذي إنعكس بصورة تقديم عرائض الإحتجاج والبرقيات الموجهة إلى عصبة الأمم وحكام بغداد. ولأجل تهدأة الخواطر والوضع, قررت الحكومة بتأريخ 5/آب/1930م. أن ترسل رئيس الوزراء والمندوب السامي البريطاني في زيارة تفقدية إلى المناطق الكردية بهدف تبليغ السكان الأكراد بالقرارات التي إتخذتها الحكومة. أكد البيان الحكومي , بأن الوعود المقطوعة في السابق للأكراد سيتم الوفاء بها. وأشار البيان في ذات الوقت إلى نية الحكومة في مواجهة كل الميول التي تهدد وحدة العراق أو ما سيعكر صفو العلاقات بين العراق وجارتيه إيران وتركيا. وبهذه المناسبة لمح المندوب السامي البريطاني في العراق, إلى تأيد حكومته للسياسة التي ينتهجها العراق. ويذهب عبدالرزاق الحسني, الذي يستند إلى مصادر رسمية عراقية, إلى القول بأن الأكراد تلقوا هذه الأنباء بسرور وإرتياح! غير أن الجريدة الكردية (زيان = الحياة) وصفت الموقف الكردي بشكل مغاير تماما. ففي عددها الصادر بتأريخ 4/آب/1930م. ذكرت الجريدة, بان الأكراد في كركوك طالبوا بتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير. وفي هه ولير أعلن السكان تضامنهم مع السليمانية. كما أن أحد المحامين المعروفي (معروف جياوك) إعتبر بأن أفضل الحلول لتسوية المسألة الكردية يكمن في إيجاد تسوية مؤسسات وعلاقات بين الأكراد والعرب في العراق, شبيهة بالعلاقات السائدة بين النمسا والمجر قبل الحرب العالمية الأولى. كما لمح جياوك إلى أن بعض الدوائر في بغداد قد نشرت بعض الآراء عبر الصحف المحلية والداعية إلى وجوب معاملة الأكراد بأساليب مشابهة لتلك التي مارسها الأتراك إزاء الأرمن. من هنا جاء تساؤل جياوك: عما إذا لم تكن هذه آراء الحكومة العراقية ذاتها, وإلا فكيف يجب أن يفسر المرء سكوت السلطات العراقية وعدم محاولتها الرد على كل هذه الآراء والأفكار البالية؟!

أما في السليمانية فقد سرد الأكراد من جديد, كيفية وحقيقة تطور الأحداث منذ البداية من باب التذكير وطالبوا بتطبيق المقررات التي سبق لعصبة الأمم وأن وافقت عليها, وذلك عن طريق تشكيل حكومة كردية إقليمية خاصة بالأكراد داخل العراق وتحت إشراف بريطاني. كما ورد الأكراد على المزاعم القائلة, بان الحكم العربي في العراق هو لصالح الأكراد, ذلك لأنهم أستنتجوا من خلال الأحداث فوجدوا تعذر التمييز والتفريق بين أساليب الحكم العثماني/التركي البائد والحكم العربي اللاحق به في الواقع. فما تم تشيده خلال الحكم العربي في كردستان لحد تلك الفترة, لا يعدو أن يكون مجرد مؤسسات عسكرية لوحدات الجيش العراقي وقوات الشرطة العراقية, في الوقت الذي أهملت فيه الحكومة العربية تماما أمر بناء المدارس والمستشفيات!

وعلى هذا الأساس فقد ذهب الأكراد إلى الإعتقاد, بأنهم لو تولوا حكم أنفسهم لما إستوجب الأمر بناء

كل هذه المنشآت والقلاع العسكرية!

اما بصدد الحجج والأعذار الدينية, التي حاولت السلطة أن تستغلها من جديد, ومنها التلميح إلى كون الأكراد شعبا مؤمنا وفيا لمعتقداته الدينية الإسلامية, وأن القرآن منزل باللغة العربية, وأن الرسول (ص) بالذات هو عربي, إلى جانب كون فيصل أحد أحفاد الرسول (ص), فإنها أيضا بقيت معدومة الأثر!

ذهب الأكراد إلى الإعتقاد, بأن المسألة المطروحة والواجبة الحل ليست دينية بل قومية, وإن لم يكن هذا هو الحال, فلماذا لا يطالب العراق بضم إيران؟!

في دهوك بعثت رسالة إلى عصبة الأمم, والتي أعرب الأكراد فيها عن تضامنهم مع أهالي السليمانية, مطالبين بتشكيل حكومة كردية. إلا أن عصبة الأمم رفضت أن تتبنى المطاليب الكردية, وإكتفت بالإشارة إلى وجوب قيام الحكومة العراقية والحكومة البريطانية بالوفاء بإلتزاماتها المقطوعة الأكراد.

في 6/أيلول/1930م. حدثت مظاهره حاشدة كبيرة في مدينة السليمانية, إنتهت بمقتل 32 مواطن كردي وجرح 100 آخرين, عندما أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين. كما أعقب ذلك إعتقال بعض الشخصيات من أهالي السليمانية وإبعاد آخرين عن المنطقة.

بناءا على هذه التطورات طلب السكان من الشيخ محمود أن يتولى أمر حمايتهم من إعتداءات السلطة, وتم إرسال بعض الرسائل إلى جهات متعددة, وكان من بينها المندوب السامي البريطاني, طالب الأكراد فيها بإخلاء كردستان الجنوبية من ممثلي السلطات العراقية (إبتداءا من زاخو ولغاية خانقين) والمباشرة بتشكيل حكومة كردية تحت الإشراف البريطاني, إلى أن يتاح لعصبة الأمم البت في الموضوع.

أدى هذا التطور إلى نشوب إنتفاضة مسلحة أخرى أستمرت من 6/أيلول/1930 – 31/آذار/1931. وأرسل الشيخ محمود مذكرة إلى عصبة الأمم بتأريخ 21/آذار/1931م. ذكر فيها, بأن كفاح الأكراد ونضالهم ليس إلا وسيلة دفاعية عن النفس لا غير. إلا أن الشيخ محمود أضطر إلى الإستسلام مجددا إلى السلطات العراقية في آذار 1931م. حيث تم إبعاده إلى جنوب العراق, ثم نقل إلى بغداد. يصف أحد الضباط البريطانيين (م.فيليب) أوضاع تلك الفترة بالشكل التالي:

((كان من المؤمل أن تستطيع الحكومة العراقية بمفردها, أن تسيطر على الأوضاع. لكن بسبب تأصل الروح القومية لدى الأكراد وعجز الجيش العراقي, توجب على القوة الجوية البريطانية, أن تتحمل العبئ الأكبر من تبعة العمليات العسكرية. لقد تعذرت إعادة السيطرة على الحركة بدون اللجوء إلى قصف القرى الكردية. ولكن رغم ذلك فإن الشيخ محمود لم يستسلم إلا بعد إنقضاء ثمانية أشهر على إندلاع الحركة)).

بتأريخ 23/أيار/1931م. صدر ما يسمى (بقانون اللغات المحلية) وإستنادا إليه تم الإعتراف باللغة

الكردية كلغة تدريس. وكان على الموظفين الحكوميين أن يتعلموها. إلا أن القانون لم يطبق في الواقع إلا في منطقة السليمانية و هه ولير.

في 3/ت1/1932م. إدخل العراق إلى عصبة الأمم كعضو, بعد أن كانت بريطانيا قد هيأت أجواء المسرح الدولي لهذه الخطوة, طبعا بشكل يضمن المصالح البريطانية في العراق ذاته على حساب الشعب الكردي بالدرجة الأولى والشعب العراقي بصورة عامة. يصف جواهر لال نهرو هذا التطور بالعبارات التالية :

((بهذه الصورة تم إعادة الهدوء والنظام, وعرضت الحكومة العراقية نفسها تحت الرعاية البريطانية على عصبة الأمم, حيث تم قبولها كعضو في المنظمة. وقد ثبت بحق, بأن العراق قد أقحم بحكم القوة إلى داخل منظمة عصبة الأمم)).

كدليل على أن العراق سيفي بالتعهدات التي قطعها لعصبة الأمم, تم إصدار بيان آخر أمام المنظمة, بتأريخ 5/أيار/1932م., الذي وافق عليه البرلمان العراقي. وقد ورد في البيان ما يلي:

((المادة الأولى : يعترف بالشروط الواردة في هذا الفصل, كقوانين أساسية في العراق, فلا يجوز أن يناقض هذه الشروط أو يعارضها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي. كما أنه لايجوز أن يتغلب عليها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي, لا الآن ولا في المستقبل.

المادة التاسعة: 1- توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية في الأقضية التي يسود فيها العنصر الكردي من ألوية الموصل, أربيل, كركوك والسليمانية, اللغة الكردية بجانب اللغة العربية. 2- توافق الحكومة العراقية على أن الموظفين في الأقضية المذكورة يجب أن يكونوا, ما لم تكن هنالك أسباب وجيهة, واقفين على اللغة الكردية. 3- إن مقياس إنتقاء الموظفين للأقضية المذكورة, وإن كان الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر, كما هي الحال في سائر أنحاء العراق, فإن الحكومة توافق على أن ينتقى الموظفون, كما هي الحال إلى الآن, وعلى قدر الإمكان من بين الرعايا العراقيين, الذين أصلهم من تلك الأقضية.

المادة العاشرة: إن الشروط الواردة في المادة المتقدمة من هذا التصريح, تشكل بقدر ما لها مساس بالأشخاص المنتمين إلى الأقليات العنصرية, أو الدينية, او اللغوية, تعهدات ذات شأن دولي, وتوضع تحت ضمانة جمعية الأمم, ولا يجري أي تعديل فيها, إلا بموافقة أكثرية عصبة ألأمم.

لكل عضو من أعضاء الجمعية ممثل في المجلس, حق إلفات نظر المجلس إلى خرق أو خطر أي خرق لهذه الشروط, وعندئذ للمجلس أن يتخذ من الإجراءات ويصدر من الإيعازات ما يراه لائقا ومؤثرا بالنظر إلى الظروف.

كل إختلاف في الرأي مما يعود إلى مسائل قانونية أو واقعية, ينشأ عن هذه المواد بين العراق وأي عضو من أعضاء العصبة, الممثل في المجلس, يعتبر إختلافا ذا صبغة دولية وفقا للمادة الرابعة عشر من عهد عصبة الأمم. وكل إختلاف من هذا القبيل يحال, إذا طالب الفريق الآخر ذلك, إلى

محكمة العدل الدولية الدائمة. يكون قرار المحكمة الدائمة غير قابل للإستئناف, وتكون له قوة قرار صادر بموجب المادة/13 من العهد)).

بتأريخ 1/نيسان/1941م. وأثناء الحرب العالمية الثانية, تم إسقاط حكومة نوري السعيد, وتولى رشيد عالي الكيلاني تشكيل حكومة جديدة مدعومة من قبل الجيش, بهدف ضمان بقاء العراق على الحياد خلال الحرب مع الرغبة في ذات الوقت بالوفاء بالتعهدات المقطوعة دوليا في السابق, بما في ذلك المعاهدة المعقودة مع بريطانيا في عا 1930م. غير أن المسألة تطورت لتؤدي إلى حدوث إشتباكات مسلحة مع القوات البريطانية, التي إحتلت بغداد في تموز/1941م. من جديد.

في أواخر أيار/1941م. إستغل الشيخ محمود الظروف القائمة وعاد إلى المناطق الكردية, ليطالب من جديد بالحكم الذاتي لكردستان, كما تم إتخاذ بعض الإجراءات لأجل إحتلال مدينة السليمانية. وقد حاولت بعض الشخصيات السياسية الكردية المعروفة, مثل أمين زكي, تنظيم الحركة, التي كان من المقرر أن يشارك فيها منتسبوا الجيش العراقي[بعض الوحدات التي كان الأكراد يشكلون الأغلبية فيها])).

في ذات الوقت كان هنالك البعض ممن رفضوا المشاركة بل أنهم وقفوا ضد فكرة إبداء المقاومة. وكان من بينهم ماجد مصطفى. إلا أن المسألة لم تتطور إلى إشتباكات مسلحة. وقد وافق الشيخ محمود على شروط الحكومة العراقية, التي بموجبها أجازت له أن يعود إلى منطقته وأن يشارك في صلاة الجمعة المقامة في مدينة السليمانية في مسجد المدينة الكبير, كما تقرر أن يرسل إبنه إلى بغداد كرمز لحسن النية.

توفي الشيخ محمود في عام 1956م. في الوقت الذي كان يعاني فيه من ظروف مادية سيئة!

لو أراد المرء أن يتقصى أسباب إخفاق هذه الثورة بصورة إجمالية, لأمكن القول بأنها تعود إلى الأسباب التالية:

1- إن الفرقة بل وحتى نزعة الخيانة تبدو وكأنها قد تحولت بالنسبة لبعض الدوائر داخل المجتمع الكردي إلى عرف وتقليد متوارث. ومهما تكن هذه الدوائر صغيرة الحجم وقليلة العدد, فقد إستطاعت دوما أن تتسبب في خلق إنتكاسات للكثير من الثورات والحركات الكردية, ولم تكن ثورة الشيخ محمود مجرد إستثناء على هذه الظاهرة بل إنها القاعدة. وفي عملية إستمرار التكرار وعدم المسائلة بل وترفيع وترقية الخونة يكمن الخطر الدائم لأستمرار الإنتكاسات الكردية.

2- الموقف البريطاني المعادي والمخادع لطموحات الشعب الكردي التحررية منذ البداية, والذي كان يعتبر تقسيم كردستان وسيلة مجدية بالنسبة لمخططاتها, بهدف إستحداث أوضاع جديدة أراد لها أن تعمر طويلا في العالم الإسلامي كله, بشكل يخدم مصالحه الإستعمارية الإستغلالية والتوسعية.

3- كان الشيخ محمود يحظى في الأحوال الإعتيادية بتأيد 80% من السكان, الأمر الذي أقرت به أطراف معادية أيضا. وهذا بحق إنجاز سياسي كبير, لأن القضية الكردية كان لها أن تحل في

ظروف ديمقراطية بكل سهولة عبر الإستفتاء, الأمر الذي أبت بريطانيا أن تلجأ إليه وأن تأخذه بنظر الإعتبار وهي الدولة الديمقراطية العريقة زعما وتمشدقها داخليا بأسم الديمقراطية, إلى جانب مسايرة الحكومة العربية لموقفها الإستعماري, بل ومواصلة هذه الحكومات العربية لسياسة بريطانيا طوال عقود لاحقة كذلك. إذن ركزت بريطانيا في سياستها على تحطيم زعيم لدية أغلبية ساحقة وأتت بأمير عاطل لا رصيد له على الإطلاق وفرضت هذا الواقع بالقوة. وكانت القوة الجوية البريطانية الحجة الوحيدة المقنعة لديها, التي خلفت مئات من القرى الكردية المهدمة وآلاف الضحايا.

ولا أريد أن أكتم هنا نزعة التشفي الجارية في عروقي مبديا الإرتياح التام الذي خلفة القصف الجوي الألماني في بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية, الذي أذاقهم بعض ما أذاقونا خلال عشرات السنين وحرمونا من حق ممارسة تقرير المصير.

4- للأسف لابد من الإقرار بأن مؤيدي الشيخ محمود وإن كانوا يشكلون أغلبية كبيرة, 80% في الأحوال الإعتيادية , إلا أنها لم تكن مستعدة ككل لقبول فكرة التحدي ومواصلة النضال إذا جد الجد وهو ما حصل, الأمر الذي كان يتطلب الإصرار على مواصلة النضال الذي يتطلب التضحيات لإنتزاع الحقوق. فالشعوب لا يمكن أن تنتصر بدون التضامن في أوقات الشدة أيضا, لأن الحرية لا تمنح بل تؤخذ, ولا يمكن لأي شعب من الشعوب في يوم من الأيام أن يثق بفكرة الحصول على الإستقلال والحرية كهدية تقدم له على طبق من ذهب, إذ لا بد من بذل التضحيات في سبيل بلوغ هذه الأهداف أن آجلا أو عاجلا.

5- تعتبر مدينة السليمانية كمركز ثقافي للأكراد. وقد زادت أهميتها بعد أن أغلقت أبواب التطور والإنعتاق بوجه كردستان الشمالية بالأخص بعد الحرب العالمية الأولى, حيث بات مجرد التحدث باللغة الكردية محضورا. وبالمقابل وبحكم توفر فرص أفضل على قلتها إستطاعت المدن الكردية في كردستان الجنوبية أن تنجب بعض المثقفين والشعراء الأكراد, الذين إهتموا بالأمور السياسية فقدموا خدمات هامة على صعيد توعية الرأي العام في كردستان, بخصوص المسائل القومية. لكن من الملاحظ أن عددا صغيرا فقط يربط فعلا بين الناحية النظرية والتطبيق العملي في حياته العملية والواقعية, فمن الملاحظ عدم وجود تطابق بين أقوالهم مع أفعالهم إلا نادرا! كما يغلب عليهم طابع البحث عن المناصب والترفيع الوظيفي على حساب القضية القومية العامة. ولقد ثبت بأن نيل البعض منهم على منصب بسيط كمنصب مدير ناحية أو قائمقام يكفي لتغيير مواقفهم السياسية ومسايرتهم لمخططات السلطة المركزية, أو على الأقل لتحيدهم في الصراع الدائر بين الحركة القومية الكردية والسلطة الحاكمة. وطبعا فكلما زادت المناصب رفعة كلما زادت إحتمالات جنوح مثل هذه العناصر للمتاجرة بالقضية.

6- من الصعب أن نتصور بأن القيادة الكردية كانت مزودة على الدوام بمعلومات وافية وفي الأوقات المطلوبة بالذات عن التطورات المختلفة بالأخص السياسية منها للأحداث على صعيد المنطقة وإدراك أبعاد الترابط بينها دوليا. بخلاف البريطانيين على سبيل المثال, الذين كانوا أقدر من أية جهة أخرى على الحصول على أوفر وأدق المعلومات حول التطورات المختلفة وعلى شتى الأصعدة

وعلى بعد عالمي, الأمر الذي مكنهم من إستغلال الظروف والأحداث وتناقض الأوضاع لصالح مخططاتهم الإستعمارية.

ثورة / إنقلاب بكر صدقي (1936-1937م.):

ليس من الميسور لجميع الأكراد أن يمارسوا العمل الوظيفي في العراق بدون تعقيدات, بالأخص إذا كانوا من منتسبي الجيش أو الشرطة, بالنظر لتشجيع السلطة الحكومية لإحياء وتنمية الروح القومية المتطرفة لدى العرب من جهة, في الوقت الذي تتبع فيه سياسة معاكسة تجاه الأكراد, بهدف القضاء أو على الأقل التضيق على المشاعر القومية لدى الأكراد من جهة أخرى. من هنا فإن مجانبة العراقيل المتوقعة عن طريق الترقية الوظيفية والمهنية, يتطلب بذل الجهود لتجنب المضايقات الجانبية , التي تعتبر جزءا من روتينية الحياة الوظيفية, التي تفرضها الإجراءات الحكومية, كتجنب مسألة النقل إلى خارج المناطق الكردية, كنوع من العقوبة الإنضباطية إلى جانب الفصل من الوظيفة ... إلخ. إن هذه الوقائع والحقائق تجبر الكثيرين من بين الأكراد على إخفاء وأحيانا إنكار هويتهم القومية علنا, على الرغم من أنهم يواصلون الإحتفاظ بعواطفهم القومية بصورة سرية.

وإذا كان هنالك بين الأكراد بعض العناصر التي كانت على إستعداد لمقاتلة شعبهم في بعض الحالات لأسباب مصلحية أنانية تافهة, فإن هنالك أيضا البعض الآخر ممن يحاولون تقليل أو منع ممارسة الإضطهاد الحكومي وأجهزته القمعية المختلفة ضد شعبهم, وفقا لما تتيحه مجالات قدرتهم ونفوذهم, هذا إلى جانب وجود فئة تطالب وتدعو إلى تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وحق المساواة لشعبهم, ويضعون كل طاقاتهم وقدراتهم في خدمة تحقيق هذه الأهداف من خلال وداخل مراكز السلطة الحكومية ذاتها.

كان الفريق بكر صدقي العسكري (من قصبة عسكر التابعة لكركوك) واحدا من أكفأ الضباط الأكراد بل والعراقيين, الذين سبق لهم وأن خدموا في الجيش العثماني, وتولى فيما بعد قيادة الفرقة الثانية في الجيش العراقي, التي كان مقرها في كركوك. لقد كان بكر صدقي ومنذ البداية ممتعضا من البريطانيين بصفتهم قوة إحتلال أجنبي, وكذلك من تصرفات ضباطهم أيضا. كان هذا الموقف طبيعيا بل وبديهيا بالنسبة له ككردي, وكذلك بالنسبة إلى الشبيبة الموالية له, التي كانت تعارض المعاملة غير المنصفة وغير العادلة, التي تمارسها بريطانيا تجاه الأكراد وقضيتهم القومية العادلة, سيما بعد أن أتيح لهم مجال مراقبة وتقييم السياسة البريطانية بشكل صحيح وعن قرب, وأدركوا أبعاد الأضرار, التي تسببها مواقفهم للمسالة الكردية بصورة عامة في آخر المطاف. من هنا أدرك بكر صدقي إلى أية درجة كانت السياسة البريطانية مسؤولة عن الكثير من الكوارث التي حلت بالأكراد.

في آذار/1933م. تم تشكيل حكومة جديدة في العراق من قبل ياسين الهاشمي, غير أن الإمتعاض كان يسود في العراق بصورة عامة. لقد تقوت المعارضة بمرور الزمن وتقاربت أجنحتها وأطرافها من بعضها البعض, بما في ذلك المجموعات ذات الميول والإتجاهات الديمقراطية بل والإشتراكية أيضا. ووجهت التهم والإنتقادات إلى الحكومة بإعتبارها تتبع سياسة محابية للمصالح البريطانية من الناحية الإقتصادية, في حين أنها تهمل المصالح الوطنية. غير أن الحكومة, على الأقل من الناحية

الشكلية, كانت ممثلة في البرلمان بشكل قوي, إذ كانت الأغلبية من النواب تؤيد سياسة الحكومة, ولذا لم يبق أمام المعارضة أي سبيل آخر لتغيير الأوضاع, إلا من خلال اللجوء إلى إنقلاب عسكري. ولهذا الغرض قام أحد الساسة المعروفين في العراق في تلك الفترة (حكمت سليمان) من الفئات المعارضة بالإتصال بالقادة العسكريين الوطنيين.

وكان بكر صدقي في تلك الفترة وبدون أدنى شك من أبرز الشخصيات العسكرية التي أثبتت جرأة وجدارة في السابق بحيث بات معروفا للراي العام في العراق. وكان في ذات الوقت أحد أصدقاء حكمت سليمان. وعلى هذا الأساس وقع إختيار المعارضة على بكر صدقي, ونوشد للعمل على إسقاط الحكومة من خلال توسط حكمت سليمان. الذي خاطب بكر صدقي بالشكل التالي:

((يا بكر صدقي!

إن سلامة المملكة ومستقبلها, وحرية العراق وكرامة أبنائه, وحرية نسائه وكل شيء في هذا الوطن العزيز بين يديك. الحالة كما ترى لا تطاق. وقد أصبحت الكلمة للقوة أي للجيش, أي لك. فعظام الأجداد تناديك من أعماق القبور بأن قد آن الأجل))!

كشخصية عسكرية معروفة في العراق, كانت لبكر صدقي صداقة صميمية مع العديد من الضباط في صفوف الضباط داخل الجيش العراقي, لذا إستطاع وبسرعة أن يكسب تأيد قائد الفرقة الأولى عبداللطيف نوري وقائد القوة الجوية محمد على جواد.

في 29/ت1/1936م. تقدمت الفرقة الثانية بقيادة بكر صدقي نحو بغداد وإتخذت لها مواقع في خان بني سعد. وفي بغداد ذاتها تم توزيع منشورات من قبل الجنود أو تم إلقاؤها من الجو بواسطة الطائرات, التي كانت تدعوا الشعب العراقي إلى مساندة حركة الجيش. وقد تضمنت ما يلي:

((أيها الشعب العراقي الكريم!

لقد نفذ صبر الجيش المؤلف من أبنائكم من الحالة الي تعانونها, جراء إهتمام الحكومة الحاضرة بمصالحها وغاياتها الشخصية, دون أن تكترث لمصالحكم ورفاهكم, فطلب مني صاحب الجلالة الملك المعظم إقالة الوزارة القائمة, وتأليف وزارة من أبناء الشعب المخلصين برئاسة السيد حكمت سليمان ...

وبما أنه ليس لدينا قصد من هذا الطلب, إلا تحقيق رفاهكم, وتعزيز كيان بلادكم, فلا شك في أنكم تعاضدون إخوانكم أفراد الجيش ورؤساءه في ذلك, وتؤيدونه بكل ما أوتيتم من قوة, وقوة الشعب هي المعول عليها في الملمات ...)).

وكان البيان موقعا من قبل بكر صدقي بخط يده وبإعتباره [قائد القوات الوطنية الإصلاحية].

هكذا سقطت حكومة ياسين الهاشمي وأوكل الملك إلى حكمت سليمان مسألة تشكيل الحكومة الجديد', إلا أن وزير الدفاع في حكومة الهاشمي, جعفر العسكري, حاول كما يبدو ورغم كل هذه التطورات,

ومستندا إلى الوسائل المتوفرة لديه شخصيا, أن يحول دون نجاح الحركة, وذلك عن طريق إتصاله ببعض الوحدات العسكرية, كما إستحصل من الملك غازي على رسالة وأصر رغم تحذيرات الملك له أن يجري مباحثات شخصية مع بكر صدقي, لغرض منعه من القدوم والتوجه إلى بغداد. ويظهر أن جعفر العسكري أراد كسب بعض الوقت من خلال هذه المناورات. غير أن بكر صدقي كان قد إتخذ لكل حالة عدتها وأمر بإتخاذ بعض الإجراءات الإحتياطية لغرض إبعاد وحدات الجيش, التي كانت تحت إمرته من أي تأثير خارجي, ومنها مثلا: قطع خطوط الإتصال الهاتفي. اما جعفر الذي وكما يبدو لم يكن راغبا في إدراك مدى خطورة اللعبة, التي كان يمارسها, فقد أعتقل وقتل رميا بالرصاص في خان بني سعد.

وما أن تم تشكيل الحكومة الجديدة, حتى هربت الفئات والعناصر الموالية للبريطانيين إلى خارج العراق بمن فيهم نوري السعيد, الذي كانت تربطه علاقات قرابة عائلية مع جعفر. لقد كانت الحكومة الجديدة ذات طبيعة إئتلافية, نظرا لمشاركة مجموعات سياسية, دينية, وقومية مختلفة في تشكيلها. وكان بكر صدقي قد إكتفى بتولي منصب رئيس أركان الجيش العراقي, لكنه كان ذا نفوذ كبير في ذات الوقت في الكثير من الدوائر.

اما بالنسبة لدور الملك غازي في هذه الأحداث والتطورات, فمن الملاحظ وجود آراء مختلفة بهذا الخصوص. ففي الوقت الذي يذهب فيه البعض إلى أنه كان مطلعا على تفاصيل الإجراءات والمخططات منذ البداية , وهذا يعني انه شارك فيها بنحو ما, ومنها ما ورد القول في إدعائه الشخصي, بأنه كان في الواقع المحرك لهذه الأحداث. لكن من جانب آخر يذهب البعض إلى الإعتقاد بأن الملك غازي لا علم له بهذه الأمور, وقد أشعر بها بعد نجاح الإنقلاب لا قبله. ومهما كان الأمر فإن الآراء تلتقي على الأقل في نقطة واحدة, وهي أن الملك غازي كان مؤيدا لهذا التحول وقد أسعده نجاح الحركة. بالإضافة إلى ذلك فإن المعروف, أن الملك غازي لم يكن, يكن أي تعاطف للبريطانيين, وبذلك فقد كان عمليا ضد حكومة الهاشمي الموالية للبريطانيين.

ومن الملاحظ أن المعلومات حول الأهداف السياسية الحقيقية لبكر صدقي لا توجد بصورة مفصلة, أما المقتضب مما توفر لدى الباحثين لحد الآن فإنها تدل على روحه الوطنية الكردية بشكل واضح. وفي هذه النقطة وكثير غيرها من المواضيع يضطر المرء لأن يستند إلى المصادر العربية حول الموضوع, لقلة أو إنعدام المصادر الأخرى, علما أن المصادر العربية تنظر إلى مطالبة الأكراد من الناحية القومية بالمساواة أو بحق تقرير المصير وكانها تطاول فضيع أو تكبر لا يطاق, يقول عبدالرزاق الحسني حول شخصية بكر صدقي ما يلي:

((كان الفريق بكر صدقي رجلا طموحا, مؤمنا بقوته الشخصية ومقدرته العسكرية, فنظر إلى الجارتين تركيا وإيران, فوجد في الأولى ضابطا لم يكن أرفع منه درجة, خلق من تركيا المتفسخة دولة لها عزها وبأسها. ورأى في الثانية رجلا لم يكن من أصحاب الماضي المعروف قد خلق من العدم إلى الوجود مملكة كانت مناطق نفوذ للروس والبريطانيين, فأصبحت دولة عظيمة تخشاها الدول ويهابها الأعداء, فحدثه طموحه أن يحذو حذو كمال أتاتورك, ورضا بهلوي, فأقدم على حركة لم يفكر في عواقبها, ولم ينظر إلى إختلاف العراق عن جارتيه تركيا وإيران, إختلافا كبيرا من

نواحي عديدة: روحية وثقافية وعسكرية.

يقولون أن بكرا أراد من هذه الحركة أن يقوض معالم الملك في العراق ويعلن نفسه دكتاتورا, على نحو مافعله أتاتورك في تركيا وهتلر في ألمانيا وموسوليني في إيطاليا ...)).

يستند عبدالرزاق الحسني فيما يذهب إليه من آراء إلى كتاب عرب آخرين , إلا أنه ولحسن الحظ يقتبس بعض الفقرات من رسالة/بيان أصدرها فريق من الشباب الكرد في سنة 1937م. تحت عنوان: (الأكراد والعرب), الأمر الذي يتيح لنا إلقاء نظرة على توقعات الأكراد ونظرتهم إلى العلاقات السائدة بينهم وبين العرب كشركاء في الوطن الواحد, حتى في تلك الفترة وما كانوا يؤملونه من وراء العلاقات الأخوية هذه, وتشمل المقتطفات ما يلي:

((إن الشعب الكردي كالشعب العربي: شعب مجزء الأوصال مشتت الكلمة, وهو كالعربي يناضل في سبيل حقوقه المقدسة, ويسعى للتعاون والتفاهم مع الشعوب لكي ينال نصيبه من الحياة والحرية, لكي يستطيع أن يساهم في بناء المدنية العالمية, كما ساهم في بناء المدنية الإسلامية في السابق.

إن الكرد كالعرب يسعون وراء غاية شريفة, يسعى إليها كل إنسان ذي مروءة وشرف, وأن الثورات الكردية كالثورات العربية, وليدة شعور عام لأمة حية إقتحمت الأهوال وركبت الأخطار, لتحيى حياتا سعيدة, أو تموت موتا شريفا ...

إننا نريد أن نعامل على قدم المساوة, لا نريد أن نكون أسيادا ولا عبيدا, لا نريد أن نكون تحت الشعوب ولا فوقها, إنما نريد أن نعمل في سبيل الإنسانية وإسعادها. إن الأكراد كإخوانهم العرب, يريدون الإنعتاق من قيد الذل والعبودية, يريدون الإحتفاظ بلغتهم, وثقافتهم, وعنصرهم, لأن هذا الإحتفاظ لا يضر بمصلحة شعب من الشعوب, بل يفيده وينفعه ...

أما القاعدة الأساسية, التي يجب أن تبنى عليها العلاقات, ليس بين الشعبين: الكردي والعربي فحسب, بل بين شعوب الأرض قاطبة, والتي بدونها يكون السلام العالمي, وتآخي الشعوب وتعاونها, تعابير جوفاء سخيفة, فهي: إعتراف كل شعب للآخر بحقه في الإستقلال إستقلالا فعليا لا صوريا, ضمن حدوده الطبيعية, وبسيادته التامة في إدارة جميع شؤونه الخاصة والعامة, وتنظيم العلاقات بين الشعوب تنظيما إختياريا يكون القصد منه التعاون فيما يعود بالخير والسعادة على الإنسانية, كل ذلك على أساس الحرية والمساواة, وتقديم الشعب الواحد للآخر جميع المساعدات المستطاعة, لتحسين حالتها الإقتصادية, وتنمية ثقافتها الخاصة, حتى يستطيع المساهمة في إشادة صرح المدنية العالمية وتحقيق الديمقراطية الشاملة)).

ضيقت الحكومة الجديدة على النفوذ البريطاني في البلاد وكسبت ود الشعب العراقي إلى جانبها – على الأقل في المراحل الأولى – كما اتيحت للأكراد أيضا مجالات تقلد بعض المناصب الهامة والحساسة, التي كان من المتعذر عليهم في السابق أن يتقلدوها بسبب سياسة التمييز والتفرقة التي مارستها الحكومات السابقة.

غير أن بوادر الضعف بدأت تظهر لدى الحكومة الجديدة عندما سادت إختلافات وجهات النظر في صفوفها, بشكل تعذر معه إيجاد الحلول لها, فمن جهة كان حكمت سليمان وبكر صدقي يقفون على طرف في حين بدأت المجموعات ذات الميول اليسارية تتكتل على الطرف الآخر. في الوقت الذي أيد حكمت سليمان وبكر صدقي فكرة التقارب من ألمانيا على الصعيدين العسكري والإقتصادي إلى جانب عدم إبدائها لتفهم النزعات والميول التي سادت في بعض الأوساط وإنعكست على شكل مفاهيم إشتراكية أحيانا وشيوعية أحيانا أخرى, لدى بعض ممثلي السلطة الحكومية ذاتها من جانب آخر. وقد أدى الأمر إلى إستقالة بعض أعضاء الحكومة في 19/تموز/1937م.

لما كان بكر صدقي لا يثق بالبريطانيين لكنه كان يخشى في ذات الوقت دسائسهم ومكائدهم ونفوذهم الواسع, لذا تقرب إلى الألمان, بهدف تعزيز مركزه. وقد تزوج إمرأة ألمانية, الأمر الذي أثار بعض الإنتقادات من بعض الجهات الدينية والمحافظة. كما أنه أقدم على شراء أسلحة ألمانية للجيش العراقي.

ويبدو أن بكر صدقي كان يتوقع حصول نزاع مجدد بين ألمانيا وبريطانيا في المستقبل القريب, وهذا ما يفسر موقفه من ألمانيا, الذي أريد له أن يعزز موقعه تجاه البريطانيين والعناصر الدائرة في فلكهم. يقول السفير الألماني لتلك الفترة في بغداد (فرتس كروبا), بان بكر صدقي كان يزوره في كل يوم تقريبا, بهدف التفاوض حول صفقة أسلحة, وكذلك لإستدعاء أحد ضباط الأركان الألمان إلى بغداد, لغرض تهيأة خطة للدفاع عن كردستان, من باب الإحتياط, في حالة إحتلال البريطانيين لبغداد. وقد جاء أحد الضباط الألمان بالفعل (ر.هاينس) إلى بغداد لغرض إعداد هذه الخطة. طلب بكر صدقي إعداد خطة مفصلة والتي كان عليها أن تأخذ إحتمالات هجوم إيراني أيضا بنظر الإعتبار وما يتطلبه الأمر من إتخاذ إجراءات دفاعية فعالة إزاء مثل هذا التطور. ولغرض أخذ كل الجوانب بنظر الإعتبار فقد سافر (هاينس) إلى إيران لدراسة الوضع على الحدود شخصيا وتقدير قوة العدو المحتملة. كما سافر إلى كردستان مرتين لنفس الغرض, وبحث قضايا الدفاع مع الشيوخ والقادة المحليين الأكراد, وما يجب إتخاذه من إجراءات لتكون المنطقة على أهبة الإستعداد عند إقتضاء الحالة. إن إحتمالات تشكيل جيش كردي وما كان هذا الأمر يتطلبه من إجراءات للتسلح والتموين كان أيضا من جملة النقاط التي بحثت في هذه اللقاءات. يضيف فريتس كروبا قائلا:

((لما فاتحني بكر صدقي بخططه في الدفاع عن كردستان أخبرني أيضا – ولكن بصورة سرية – أنه كردي وانه يهدف إلى خلق دولة كردية تضم السكان الأكراد في العراق وإيران وتركيا, وان هذه الدولة يجب أن تكون قادرة على صيانة إستقلالها من إعتداءات جيرانها)).

لقد حيل بين بكر صدقي وبين تحقيق أمانيه هذه, ففي 10/آب/1937م. تم إغتيال بكر صدقي ورفيقه محمد علي جواد في الموصل, حيث أطلق الرصاص عليهما, في الوقت الذي كان مقررا فيه أن يسافرا إلى تركيا بمهمة رسمية. كان القاتل جنديا بسيطا ولا توجد معلومات وافية حول هذه الظروف الغامضة ولا عن الدوافع التي حركت هذا الجندي أو الجهات المحرضة لإرتكاب هذه الجريمة, لأن المتنفذين منعوا اللجنة التحقيقية المختصة من مواصلة أعمالها التحقيقية لكشف خفايا المؤامرة!

يذهب البعض إلى الإعتقاد بأن أسبابا شخصية كانت تكمن وراء الحادث, في حين يدعي آخرون بأن المشاعر الوطنية كانت من أهم الدوافع, بينما يذهب طرف ثالث إلى الإعتقاد بأن الأيادي الأجنبية كانت ضالعة في المؤامرة, والتي إستخدمت جنديا عراقيا لبلوغ مآربها الخاصة على صعيد الساحة السياسية في العراق.

يقول (سيركيس سوراني) أحد الأشخاص الذين أسقطت الجنسية العراقية عنهم فترة حكومة حكمت سليمان في تقرير له نشر في بيروت, بأن البريطانيين إتخذوا موقفا معاديا لبكر صدقي منذ عام 1933م. عندما تولى قيادة الوحدات العسكرية العراقية التي حاربت ضد الآثوريين. وتنامت روح العداء بعد مقتل جعفر العسكري. كما ويعتبر سركيس مسألة التقارب من ألمانيا وعقد صفقة الأسلحة معهم لتسليح الجيش العراقي, إلى جانب مسألة إتباع العراق في تلك الفترة لسياسة (الأبواب المفتوحة) فيما يتعلق بنفط البصرة, إلى جانب نية بكر صدقي في تغيير نصوص الإتفاقيات السابقة حول الإمتيازات النفطية, وكذلك نصوص معاهدة 30/تموز/1930م. بإعتبارها كدوافع محتملة أخرى لدى البعض والتي أدت إلى مقتل بكر صدقي.

وإستنادا لهذه الأدلة يمكن للمرء أن يقول بأن البريطانيين كانوا هم المحركين الأساسيين لعملية التآمر على حياة بكر صدقي. غير أن بعض القوميين المتطرفين من العرب يفاخرون بدورهم بهذه العملية, على إعتبار أنهم هم الذين قتلوا بكر صدقي. فالعقيد صلاح الدين الصباغ يعتبر واحدا من هؤلاء, وهو يذهب إلى القول في كتابه (فرسان العروبة في العراق) ما يلي:

((كان بكر صدقي منذ البداية أحد قادة الحركة الكردية ... وبعد أن وصل بكر إلى هدفه, أهمل البريطانيين وكان يرفض التعامل معهم, بالأخص بعد تمرد الآثوريين. غير أن بكرا كان معارضا للدين ولم يكن يعترف بعروبة العراق. وهذه الإتجاهات جلبت عليه الموت. ففي عام 1937م. قتله الجيش لحماية عروبة العراق)).

غير أن تعاونا بريطانيا – عربيا على هذا الصعيد وعلى هذه الشاكلة لا يمكن أن يعتبر بأي حال من الأحوال أمرا غريبا ولا مستعبدا في الواقع, وقد تكمن دوافعه المشتركة بالنسبة للطرفين ومن جديد في مسألة الموصل كسبب خلفي. فما أكثر الحالات التي تخضع فيها من يسمون أنفسهم بالقوميين العرب للبريطانيين وغيرهم بهدف سد الدرب على الأكراد لبلوغ حريتهم المنشودة, وإلا فكيف يجوز لنا أن نفسر ونفهم على سبيل المثال الدكتور صائب شوكت, الذي أورد فريتس كروبا ذكره, حين يقول:

((... كان هدف بكر صدقي أن يصبح دكتاتورا بمساعدة الأكراد, وأن يجعل الأكراد يحكمون العراق العربي. لكن العرب لم يتأخروا في إدراك هذا الخطر فأزالوه بإغتيال بكر صدقي ...

هذا بالإضافة إلى أن بكر صدقي إتخذ موقفا معاديا تجاه بريطانيا, الأمر الذي لم يكن ضروريا, فالعرب هم أصدقاء بريطانيا, ولا توجد مصالح متعارضة بين الطرفين بإستثناء المسألة الفلسطينية..

إن العرب أصدقاء الأكراد وجيرانهم, لكن من المستحيل أن يحكموا من قبلهم)).

إن السؤال الذي يفرض نفسه هنا في مثل هذه المواضع بشكل لا يقبل التأويل ولا التسويف, هو لماذا إذا يتوجب على الأكراد أن يقبلوا حكم العرب؟ أليس الأولى أن يسير كل طرف إلى دربه الخاص؟

ومن الغريب حقا بالإضافة إلى كل هذه التناقضات أن نلاحظ أبعاد خنوع البعض للبريطانيين فقد سلمت خطط الدفاع عن كردستان المعدة سابقا من قبل بكر صدقي بمساعدة العسكريين الألمان بعد مقتله إلى البريطانيين من قبل بعض الضباط العرب!

في الواقع فإن الدكتور صائب هذا هو نموذج جيد لعقلية المتطرفين من القوميين العرب في العراق, فهو لا ينكر تعاطفه مع دولة إمبريالية كبرى, التي تعتبرها شعوب العالم الثالث قاطبة, كرمز للإستغلال والإضطهاد, كل ذلك بسبب وجود مصالح مشتركة – حسب زعمه – بين الطرفين, والتي لا تعدو أن تكون منحصرة في ولاية الموصل بالنسبة للعراق. ولأجل المحافظة على هذه المصالح تعتبر كل الوسائل مباحة فالغاية تبرر الوسيلة حسب رأي مايكيافلي.

إن الأكراد لم يظهروا طوال تأريخهم نزوعا نحو السيطرة على الشعوب الأخرى, ولذا فإن الحجج التي أوردها السيد صائب مردودة من الأساس. ولو كان المراد منها مجرد تبرير إعلامي لمواقف وسياسة بعض القوميين العرب وسيطرتهم على كل مكان وفي كل زمان أمرا طبيعيا وتستفضع في ذات الوقت تصور خضوع العرب للغير, بل وحتى إنعتاق وإستقلال الشعوب الخاضعة لهم. لكن العرب خضعوا لحكم الأكراد في عهد الأيوبيين الذين أنقذوا كيانهم ووجودهم من فناء محقق ناهيك لخضوعهم للأتراك لقرون عديدة, إنها الأيام وحسب وهي دول.

وعلى أية حال فبموت بكر صدقي إنهارت في الواقع حركة إجتماعية وسياسية في ذات الوقت, التي أرادت أساسا أن تضمن للكرد والعرب على حد سواء المزيد من الحرية والإستقلال. إذ لم تنقضي مدة طويلة على حادث إغتيال بكر صدقي حتى سقطت حكومة حكمت سليمان أيضا وعاد نوري السعيد إلى العراق ترافقه الفئات الموالية للنفوذ البريطاني. وبذلك أعيد تثبيت النفوذ البريطاني إلى العراق.

في 25/ك1938/1م. تشكلت حكومة جديدة برئاسة نوري السعيد, الذي أراد الإنتقام من خصومه ومنافسيه السياسيين. ففي آذار/1939م. إدعى نوري السعيد وجود مؤامرة ضد الحكومة, وبناءا على ذلك تم إصدار أوامر لإعتقال العديد من السياسيين وتم سجن الكثيرين منهم, ممن كانوا ينتمون إلى المعارضة, بما في ذلك حكمت سليمان. كما أن الملك غازي مات إثر حادث إصطدام سيارته الخاصة بتأريخ 3/نيسان/1939م. علما أن الملك غازي كان يعارض سياسة نوري السعيد الخارجية. لقد ساد الإعتقاد لدى الرأي العام العراقي, بأن البريطانيين كان لهم ضلع في هذا الحادث. وقد أعقب ذلك بعض التجاوزات على البريطانيين الموجودين في العراق, حتى أن القنصل البريطاني في الموصل قتل بضربة فأس. كما فشلت المساعي البريطانية الهادفة إلى توجيه أصابع الإتهام إلى الدوائر الألمانية, ذلك لأن شكوك الرأي العام بقيت موجهة ضد البريطانيين وأساليبهم الملتوية.

إما الصراع الذي كان لابد منه مع بريطانيا, وما كان ليؤجل فترة طويلة, فقد نشب في عام 1941م.

ولكن في الواقع بشكل يفتقر إلى روح التنظيم والإعداد, إلى جانب أن قيادة الحركة لم تكن في مستوى المسؤولية والكفاءة المطلوبة, حيث غلب على مواقفها طابع الإرتجال. هذا إلى جانب أن الدعم الألماني بات بالنسبة للعراق ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها! غير أن النتيجة كانت عبارة عن فشل ذريع بالنسبة للعراق وحركته التحررية, بالرغم من أن بعض الأطراف والكتاب يحاول أن يمدح الحركة الفاشلة, ربما بسبب غلبة النفوذ العربي عليها, ولو أن لقب الكيلاني يوحي إلى إنتماء قائد الحركة إلى العنصر الكردي هو الآخر!

يذكر الدكتور كروبا بأنه وبعد فشل محاولة رشيد عالي الكيلاني في مقاومة البريطانيين وإنسحابه إلى كركوك, فكر في خطة بكر صدقي للدفاع عن كردستان! من هنا فإن سؤالا يطرح نفسه بإلحاح: أين يكمن الفرق بين بكر صدقي ورشيد عالي الكيلاني فكلاهما كان يعادي النفوذ البريطاني؟!

لكن حتى لو ترك المرء الإجابة على هذا السؤال للقومين العرب المتطرفين من باب الوجوب, ذلك لأنهم الوحيدون القادرون على تغيير لونهم وميولهم السياسية بالسرعة المطلوبة, إلا أن المرء يستطيع القول مسبقا, بأنه طالما كانت المسألة تدور حول مصير كردستان الجنوبية, فإن القوميين العرب مستعدون أن يعقدوا صفقة حتى مع الشيطان!

وعلى كل حال, فإذا حاول المرء أن يدرس أسباب فشل حركة بكر صدقي العسكري, فإن بالإمكان أن ندرج الأسباب التالية:

1- إن كتمان السر يعتبر لكل حركة من هذا النوع أمرا غاية في الأهمية, ويبدو أن بكر صدقي لم يكتفي بالبوح بميوله ومشاعره القومية وتعلقه بفكرة تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير على شعبه الكردي كبقية شعوب العالم في دوائر صغيرة, بل على ما يظهر, لإن أفكاره السياسية هذه لم يكن يحاول التستر عليها أمام بعض الدوائر العربية أيضا, التي لا تريد سلفا أن تتفهم موضوع الشعب الكردي بدوافع نزعة عنصرية وإستعلائية.

2- إن موقف بكر صدقي من بريطانيا بإعتبارها قوة دولية كبرى إستغلالية, كان منذ البداية واضحا لجميع الأطراف. وقد وجد البريطانييون أنفسهم من جديد يواجهون موضوع الإختيار بين مصالحهم الأنانية القاتلة وبين حقوق الشعب الكردي العادلة, فإختاروا كالسابق حماية مصالحهم الإستعمارية وضحوا بحقوق الشعب الكردي من جديد من أجل ضمان مصالحهم ولو لبضع سنوات إضافية.

3- على الرغم من هذين السببين المذكورين أعلاه يمكننا القول, بأنه كان بإمكان الحركة أن تنجح في النهاية فيما لو إتخذ بكر صدقي مزيدا من إجراءات التحوط الضرورية لتأمين سلامته الشخصية. ذلك لأن الحركة إجمالا كانت بنحو أو بآخر معلقة بمصيره الشخصي. فقد كان طيشا حقيقيا أن لا يأخذ بكر صدقي التحذيرات التي تسربت إليه كما يبدو من زوجات بعض الضباط العرب أنفسهم مأخذ الجد ويتجاهلها ليسافر بدون حماية فعلية إلى الموصل ويمكث فيها بعض الوقت. فالشجاعة بمفردها لن تستطيع أن تحرر أي شعب من الشعوب. إذ ما كادت مؤامرة الإغتيال تتكلل بالنجاح حتى إرتجت أركان الحركة المناهضة للإستعمار في جميع أنحاء العراق, التي كان بكر صدقي قد

تحول فيها إلى شخصية مركزية, بل ويجسدها بنحو أو بآخر, مسببة إنتكاسة كبيرة. ذلك لأن القادة الآخرين الأدنى رتبة من بكر صدقي من ناحية الثقل السياسي والعسكري, الذي كانوا يجسدونه باتوا يواجهون ظروفا صعبة تعذر عليهم مواجهتها, والتي إنتهت في آخر المطاف بسجن البعض منهم وموت آخرين, في الوقت الذي كانوا فيه جميعا غير بعيدين عن إمكانية تحقيق إهدافهم المشتركة. فالفرصة التي كان بكر صدقي يترقبها لمواجهة النفوذ البريطاني في ظروف مناسبة له, ظهرت على المسرح السياسي الدولي بالفعل بصورة إندلاع الحرب العالمية الثانية, إلا أن بكرا لم يكن على قيد الحياة ليتولى قيادة الحركة ويوجهها نحو النصر النهائي.

4- ذكرت جريدة (الوميض) في عددها السادس لسنة 1952م. أسماء بعض الضباط الذين إشتركوا في الموصل في مؤامرة إغتيال الفريق بكر صدقي العسكري, ويلمح أحمد خواجه بهذه المناسبة إلى أن عددا من الأكراد كانوا ضمن هذه المجموعة المتآمرة!

ثورة بارزان بقيادة الشيخ أحمد (1919 – 1958م.):

إستنادا إلى ما أورده عبدالرزاق الحسني, فإن إجراءات العثمانيين ضد بارزان, بما في ذلك الإقدام على أصدار وتنفيذ حكم الإعدام بحق الشيخ عبدالسلام بارزاني, لم تكن قادرة على إخماد جذوة الثورة في بارزان, بالنظر لتولي الشيخ أحمد بارزاني دور القيادة في مكان أخيه.

واصل الشيخ أحمد بارزاني متابعة الدرب الذي إختطه وسلكه الشهيد الشيخ عبدالسلام الثاني. وكان الشيخ أحمد يكن لذكرى أخيه الإحترام والتوقير, فكلما إستوجبت الإشارة إلى الشهيد الشيخ عبدالسلام بارزاني, كان الشيخ أحمد يذكره ب (أخونا). وهكذا إحتفظت الحركة البارزانية بإستراتيجيتها المزدوجة: مواصلة النضال من أجل تحقيق الأهداف القومية والمنجزات الإجتماعية والتأكيد على الترابط الموضوعي بينهما, إلى جانب الحرص على المحافظة على القييم والتقاليد الموروثة, والتقيد المطلق بروح التعاليم الإسلامية. قال تعالى:

((إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى)). (الكهف/13).

غير أن هذه السياسة والأهداف بالذات كانت تصطدم بسياسة الحكومات المركزية جميعا, سواءا العثمانية أو الإحتلال البريطاني أو الحكومات العربية التي تعاقبت على دست السلطة والحكم في المنطقة مستخلفة النفوذ البريطاني المباشر. هذا إلى أن تخوف الأغوات/الإقطاعيين المحليين من الحركة البارزانية, الذين وجدوا في تحرير الفلاح الكردي من الجور والعسف تهديدا مباشرا لمصالحهم. كان الطرفان: السلطة المركزية و الأغوات, يعتبران بارزان كخطر محدق بمصالحهما الإستغلالية والأنانية, لذا تعاونا بإستمرار من أجل القضاء على الحركة البارزانية أو على الأقل منع إنتشار أفكارها.

بعد تولي الشيخ أحمد بارزاني شؤون القيادة , سعى قدر المستطاع أن يدعم الأطراف الكردية المطالبة بحقوق شعبهم العادلة. وسبق لنا وأن أوردنا بإيجاز مواقف الشيخ أحمد بارزاني من حركات التحرر الوطنية في كردستان الشمالية والشرقية, والتي لم تكن في الواقع إلا إمتدادا لمساعيه المبذولة

في هذا الإتجاه في كردستان الجنوبية أولا, على الرغم من أن بقية القادة العشائريين المزعومين لم يبدوا التجاوب المطلوب في أغلب الأحوال. ذلك لأنهم وبسبب قصر نظرهم كانوا حريصين بالدرجة على حماية مصالحهم الضيقة, سواءا ما كان منها منحصرا في حبهم لجمع المال والسحت الحرام أو الإبقاء على سلطتهم المحلية. علما أن الشيخ أحمد بارزاني كان واحدا من أبرز الشخصيات الدينية, ممن إستطاعوا أن يكسبوا عطف وتأيد مريديم بصورة قوية وواضحة, بالأخص في بارزان والمناطق المجاورة لها. وفي الواقع فإن بعض التغيرات باتت تتسرب في الستينات, بعد أن بات الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق يلعب دورا ملحوظا على الساحة السياسية ومؤثرا على الرأي العام.

إن الفضل في مقدرة البارزانيين على مواصلة الكفاح رغم الصعوبات الجمة, التي كانوا يواجهونها, يعود بالدرجة الأولى إلى النظام السائد في صفوفهم, والذي يضمن مسألة الإبقاء والإحتفاظ بل وتقوية روح الوحدة الداخلية. يقول إسماعيل أردلان بهذا الخصوص, على سبيل المثال ما ياي:

((لقد أثبت البارزانييون, بأنهم أوناس مخلصون ومستقيمون, ذلك لأن الحكومة لم تكن قادرة على أن تجد بين صفوفهم أي شخص يتولى أمر التجسس لصالحها ... يتم جمع الضرائب (الزكاة) بموجب أحكام الشريعة الإسلامية وتوزع فيما بعد بين المحتاجين ... كما أن البارزانييون يعيشون في مجتمعهم كإخوة ويحترم بعضهم البعض الآخر ... الزواج لا يتم إلا على أساس الحب والرغبة المتبادلة ... ولا يوجد إقطاعييون أو أغوات في منطقة بارزان ... كما رفضوا الخضوع لأي حكم أجنبي ... ولهذا السبب حدثت صراعات دموية في منطقة بارزان. البارزانييون يوقرون شيخهم إلى حد كبير, وهذا التوقير نابع من صميم قلوبهم)).

إن هذه الخصال كانت ثمرة من ثمار التعاليم النقشبندية, التي إنتشرت بواسطة (مولانا خالد) وترسخت في بعض المناطق الأخرى أيضا, ولو أنها لم تبلغ الأبعاد والمقاييس التي وصلت إليها في بارزان. لقد جعل الشيخ أحمد بارزاني حياته وقفا - الذي رفض الإعتراف والعمل بأي قانون آخر غير الشريعة الإسلامية, التي كان يعتبرها كقانون اعلى ونظام إجتماعي أوحد يسير على هداه – حياته في خدمة التعاليم والمبادئ النقشبندية. كانت السلطة والثروة بالنسبة إليه مجرد وسائل ولم تتحول في يوم من الأيام إلى غاية وهدف يرتجى لذاته. لم يكترث الشيخ أحمد بارزاني للأموال ولا للقضايا ذات العلاقة بالشؤون المالية, ولطالما حذر بدون كلل أو ملل من مغبة سيادة الروح المادية وما سترتب على ذلك من نتائج سلبية على المجتمعات, إقتداءا بقوله تعالى:

((كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه إستغنى)). (البقرة/6-7).

لقد وزع الشيخ أحمد بارزاني السلطات والمسؤوليات بين أشخاص, ممن كانت تتوفر لديهم بالدرجة الأولى خاصيتين رئيسيتين: (الكفاءة) و (الحرص على التقاليد البارزانية). ومن الملاحظ أنه ضيق على أبنائه في هذا المجال في أحوال كثيرة, حرصا منه على المصلحة العامة!

هذه خصال وصفات قلما تتوفر في الوقت الحاضر, وهي التي كانت واحدة من ميزات الحركة

والثورة الإسلامية في مراحلها الأولى. ولعل بالإمكان أن نقول, بأن الشيخ سليمان (احد أبناء الشهيد عبدالسلام البارزاني) كان يحضى بمنزلة خاصة مفضلة لدى الشيخ أحمد. لقد تولى شيخ سليمان شؤون الإدارة لعدة سنوات في بارزان, وحتى بعد عودته من الإتحاد السوفيتي, كرر الشيخ أحمد دعوته إليه لتولي شؤون المسائل الإدارية من جديد, على الرغم من أن أبناء الشيخ أحمد (محمد خالد وعثمان) كانا يقومان بهذا الدور فعلا!

اما أن الشيخ سليمان بارزاني قد إكتفى بتولي دور أو منصب المستشار للشؤون المتعلقة بالإتصال مع السلطات الحكومية, ولم يستجب لعروض الشيخ أحمد بارزاني المتكررة, فذلك أمر آخر لا علاقة له بالموقف الموضوعي والمبدأي للشيخ أحمد بارزاني ونظرته إلى السياسة الإدارية للمنطقة, والتي لا يرقى إلى حسن نواياه في إنتهاجها أدنى شك.

هكذا تبلور نظام يقوم على أساس (الطاعة المقرونة بالثقة المتبادلة) ذو طبيعة لامركزية, وقد أثبت جدارته وأهليته حتى في الأوقات, التي توجب فيها على الشيخ أحمد أن يبقى بعيدا عن المنطقة لمدة طويلة, لأسباب سياسية. هذه الصفات كانت مهمة للغاية, لأنها وفرت المرونة الكافية لمواجهة الظروف والتطورات المختلفة, سيما إذا أدرك المرء, بأن الشيخ أحمد قضى أكثر سنوات عمره بالفعل في السجن أو مبعدا عن المنطقة, إضافة إلى أن البارزانيين, لم يحصلوا في الغالب على وسائل الإتصال الضرورية, لإقامة الإتصالات المباشرة, والتي تميز عصرنا الحالي. لقد أثبت هذا الأسلوب جدواه بالأخص في المجالات وعلى الأصعدة العسكرية, حيث كان القادة العسكريون يضطرون لإتخاذ القرارات الحاسمة بسرعة عاجلة لمعاجة المواقف الطارئة. من هنا, فلعل من الجائز لنا أن نقول, بأن الأمور (بشكل إجمالي) لم تستطع أن تسلك الطريق المقرر لها في البداية بصورة دقيقة وفق ما كان الشيخ أحمد بارزاني يصبو إليه بالفعل, ولكن قياسا بالظروف التي شهدتها بارزان, فإن النتائج كانت من الناحية الإجمالية مرضية.

إن الأوضاع السياسية في بارزان كانت عرضة للتبدل السريع بإستمرار, الأمر الذي أتاح الفرص وفي فترات عديدة للسكان إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة, لإجراء مقارنة بين النظام الذي أراده الشيخ أحمد بارزاني لهم وبين السياسة التي مارسها الأتراك والبريطانييون أو الحكام العرب, إلا أنهم إختاروا دوما وفي النهاية الشيخ أحمد البارزاني, ذلك لأنهم تيقنوا من حرصه بدون أية دوافع شخصية أو أنانية مستترة على حماية كرامتهم ومصالحهم, فلا غرابة إذن أن نلاحظ عدم تواجد ميول ونزعات إنقسامية بين صفوف البارزانيين, طالما كان الشيخ أحمد بارزاني على قيد الحياة, ذلك لأنه كان يجسد سلطة أخلاقية ملزمة للجميع. ومع ذلك فإن الكثير مما كان مقررا إحداثه على شتى الأصعدة بالأصل لم يجد طريقه إلى التطبيق العملي, بالأخص ما كان يتعلق بمسائل التربية والتعليم, لأن الإنجازات بهذا الخصوص, كانت متفاوته حسب الفترات الزمنية, لكنها كانت إجمالا متواضعة وبسيطة. يعود سبب هذا الإخفاق بالدرجة الأولى إلى الإفتقار إلى الأمان والإستقرار الضروريين, مما يتيح إنعتاق الروح المتعلمة والمبدعة, الأمر الذي يعزى إلى كثرة الإضطرابات في المنطقة, والتي كانت وليدة العوامل الخارجية المفروضة على بارزان, نظرا لأن الحكام على إختلاف هوياتهم, أرادوا التركيز على مسألة تقوية نفوذهم وسلطتهم وجمع الضرائب من السكان

فقط, الأمر الذي مازال بالإمكان ملاحظة وجوده حتى الآن. هذا ولا يخفى بأن الشيخ أحمد بارزاني كان يرجح فكرة نشر العلوم الدينية بالدرجة الأولى, غير أن المدرسة البارزانية المعروفة في المنطقة كانت قد إنهارت أسسها التعليمية, كما تلفت مكتبتها الغنية/بالقياس إلى الظروف المحلية, إثر حادث حريق نشب من باب السهو والخطأ عندما كان الشيخ عبيدالله نهري يطالع بعض الكتب في مكتبة بارزان. ثم تبع ذلك إفتقار إلى الكوادر التعليمية الكفؤة على هذا الصعيد.

وهكذا فإن القضايا المتعلقة بالشؤون التعليمية كانت من الناحية التعليمية مرهونة بالصدف, إلى جانب أن المعنيين كانوا يستغلون الفرص الإستثنائية المتاحة في فترات معينة من خلال إجراءات الإبعاد والنفي القسري عن المنطقة , التي كانت السلطة المركزية تفرضها على البارزانيين ما إستطاعت إلى ذلك سبيلا. فكان البارزانيون يدخلون المدارس الحكومية لبضع سنوات, أو على الأقل يحاولون زيادة معلوماتهم الشخصية بالإعتماد على الذات ومن خلال المبادرة الذاتية.

وإعتبارا من الستينيات من القرن العشرين, تواجدت بعض المجالات لمواصلة الدراسة في خارج العراق أيضا, الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى مقدرة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في القيام بدور الوساطة على هذا الصعيد وتأمين عدد من المقاعد الدراسية والزمالات. لكننا نجد هنا بأن ملا مصطفى وأبناؤه (إدريس ومسعود) كانوا في الواقع الوحيدين القادرين على إستغلال هذه الفرصة وتوفير بعض الزمالات للبارزانيين أيضا, لكن من الغريب أن نلاحظ عدم وجود بارزاني واحد بين المرشحين للدراسة في الخارج, في الوقت الذي تم فيه تهيأت الأجواء لدراسة أبناء الأغوات الذين طالما وقفوا موقف العداء من بارزان ومن الحركة التحررية الكردية!

لكن عبيدالله البارزاني النجل الأكبر للملا مصطفى كان إستثناءا على هذه القاعدة السلبية, فقد سعى عبيدالله قدر المستطاع ان يسهم في رفع المستوى التعليمي والثقافي للبارزانيين, وكان يحاول أن يستفيد من كل فرصة متاحة ليدعم بعض العناصر بصورة محدودة حسب طاقته.

أما في الوقت الحاضر فإن الرغبة في مواصلة الدراسة لدى البارزانيين بلغت شأوا ومرحلة طاغية, رغم وجوب الإقرار بتخلفهم النسبي الثقافي إلى درجة كبيرة, فما زالت صفوفهم تخلو من تواجد طبيب أو مهندس معماري أو ... إلخ, على الرغم من أن أول مدرسة حكومية أفتتحت في بارزان بمبادرة من الشيخ الشهيد عبدالسلام بارزاني الثاني بالذات كانت في عام 1910 ميلادية!

إن الأكراد كشعب وبصورة إجمالية متخلفون على مختلف الأصعدة بالقياس إلى الشعوب المجاورة لهم (الفرس – الأتراك – العرب) ثقافيا وعلميا, بسبب إفتقارهم إلى المؤسسات التعليمية الخاصة والضرورية لإحداث التغيير والتطور المطلوب, كنتيجة طبيعية ومباشرة لممارسة سياسة التمييز التي تتبعها سلطات الحكومات المركزية إزاء الأكراد. فالمدارس والمطابع ومحطات الإذاعة والتلفزيون معدومة, وإن وجد شيء منها فبأعداد محدودة لا يمكن مقارنتها بمثيلاتها في المناطق المجاورة. لكن بالنسبة للنواحي الثقافية أيضا, نجد أن البارزانيين يتخلفون حتى عن ركب إخوتهم الأكراد أيضا في الكثير من النواحي على الرغم من الدور القيادي والفعال, الذي مارسوه ومازالوا يمارسونه منذ عشرات السنين, إلى جانب سمعتهم العسكرية والسياسية المعروفة في الشرق الأوسط,

والتي تعود بالدرجة الأولى إلى الخبرة المكتسبة من خلال تجاربهم في مدرسة الحياة.

البريطانييون:

لما كان البريطانييون يرتبطون بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمآسي البارزانيين, بإعتبارهم جزءا من الشعب الكردي, فلا ضير, بل ويبدو أن من الضروري أن نتطرق بعض الشيء إلى الأساليب البريطانية, التي مورست في شتى المناطق التابعة لحكمهم الإستعماري ردحا من الزمن, بهدف إجراء مقارنة بين ظروف وأوضاع هذه المناطق ونوعية الدور الذي مارسه البريطانييون تجاهها. ومن المستحسن أن نأخذ الهند كمثال لهذا لغرض. يقول جواهر لال نهرو في رسالة له (بإيجاز) حول هذا الموضوع ما يلي:

((كيف حكم البريطانييون الهند؟

إستغل البريطانييون الفرقة والخلافات الداخلية لصالحهم, وإتفقوا مع الطبقات الرجعية والمتخلفة, كما دعموا طموحات الطبقات الإقطاعية, وشجعوا التحفظ الديني المتزمت.

لم يكن البريطانييون مهتمين بالدين, وكانوا يتحفظون من التدخل في القضايا الدينية بأية صورة من الصور, طالما لم ينتفض الشعب ضدهم.

كانت الدويلات الخاضعة للحكام الهنود تعتبر مستقلة, لكنها كانت عمليا خاضعة كليا للبريطانيين. كما وأن البريطانيين لم يكونوا مهتمين بإجراء إصلاحات داخلية, إلى جانب مباهاتهم وعجرفتهم وإحتقارهم للرأي العام.

إن سلطة الحكومة البيروقراطية كانت تنشط فقط في الميادين التي تتواجد فيها للبريطانيين أو للسلطة الحكومية مصالح خاصة, ولذا أهملت قضايا التعليم والصحة ومسائل أخرى ...)).

من هنا فلو أجرينا مقارنة في منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك العراق, لوجدنا وسائلا واهدافا مشابهة تماما لتلك التي كانت متبعة وتسود في الهند. فقد أثيرت الخلافات والحزازات بين القبائل في صفوف الشعب الواحد, كما أثيرت وحرضت بأكملها ضد بعضها البعض, كما وأديرت شؤون الحكومات المستقلة زعما بنفس الطرق أيضا. عليه فالملك فيصل وغيره من الحكام المأجورين, لايمكن أن يعتبروا أكثر من إقطاعيين كبارا أوكلت إليهم السلطات البريطانية حماية وإدارة مصالحها المتعددة الجوانب في المنطقة.

ومن الغريب حقا أن نلاحظ, بأن شعوبا بأكملها قد أستعبدت من خلال ممارسة سياسة من هذا القبيل لعدة أجيال, بل وفي بعض الحالات لعدة قرون, علما أن البعض منها أبيد عن بكرة أبيها, لأنها أعاقت الطريق إلى الحرية والإنعتاق أمام بعضها البعض, مانحة بذلك الإستعمار البريطاني الفرص المناسبة لتمرير مخططاته الخاصة, والتي لم تكن تبيت خيرا لأي منها على الإطلاق, في حين كان على هذه الشعوب أن تتعاضد وتدعم بعضها البعض لتبلغ أهدافها, أو على الأقل أن لا تتحول إلى وسيلة بيد الإستعمار تستخدمها كهراوة ضد آخرين إلى أن يحين دورها فيما بعد. فإذا تجرأت

مجموعة ما سواءا أكانت قبيلة أو شعبا محددا بالذات على مقاومة العسف الإستعماري ومحاربته وتهديد مصالحه ومخططاته, فإنها كانت تعاقب بشدة متناهية, وغالبا ما كانت هذه العقوبة توقع عليه بواسطة الدعم والخدمة التي تقدمها الشعوب والمجموعات المجاورة طوعا أو كرها, الأمر الذي إستتبعه في النهاية, بأن شعوب منطقة واسعة وكبيرة بأكملها وبصورة عامة, كانت لا تجد في نفسها الشجاعة والجرأة لفترة طويلة من الزمن لمناهضة الإستعمار أو أن تمس مصالحه, آخذتا بالحسبان على الدوام الدور العميل والمبتذل الذي قد يتخذه آخرون ضدها خدمة للإستعمار. لذا كان الإقدام والموقف الحاسم المطلوب واللازم يبقيان في الغالب حصرا في مجموعة رائدة وطليعية, تقبل وتتبنى التحدى المفروض عليها, وتبذل الغالي والنفيس لتحقيق أهدافها العادلة.

الملا (ملامحمود) ''الشيخ عبدالرحمن'' بارزاني:

إن إستشهاد الشيخ عبدالسلام بارزاني الثاني, كان خسارة كبيرة لا يمكن تقدير أبعادها بصورة وافية بالنسبة للحركة البارزانية خاصة والحركة الكردية عامة. إن هذه الخسارة غير المتوقعة خلفت فراغا كبيرا في عدة مجالات, بالأخص فيما يتعلق الأمر بمسألة القيادة المؤهلة, فقد تسربت بوادر الفوضى إلى بارزان بعد إستشهاده لفترة من الزمن. لقد كان إخوته صغارا السن ويفتقرون إلى التجربة الضرورية لإدارة دفة الأمور, كما أن الإرتباط بالمجموعات الكردية الأخرى وقياداتها أصيب هو الآخر ببعض الإنتكاسات, وبإختصار عانت بارزان من فترة إنكماش.

إستغل الأتراك هذه الأوضاع إلى أبعد حد ممكن آملين من وراء ذلك إضعاف الحركة البارزانية والقضاء عليها طالما وجدوا إلى ذلك سبيلا, من خلال دعم كل الأطراف والجهات المناوئة لبارزان, في الوقت الذي بادروا هم بالذات لممارسة الضغط المباشر على بارزان.

كان من نتيجة هذه التطورات ان فقدت بارزان الكثير من مناطق النفوذ التابعة لها, والتي كانت تمتد تقريبا من رواندوز إلى شمدينان شمالا وآميدي غربا وآكري جنوبا, ولم يبق من هذه المناطق سوى نواة, في الوقت الذي تبلورت فيه مجموعات من الإقطاعيين بدعم من الأتراك في المناطق المجاورة. هذا بالإضافة إلى المهالك التي جلبتها الحرب العالمية الأولى على كردستان ككل, بما في ذلك منطقة بارزان. فقد إكتسحت القوات الروسية مرارا العديد من المناطق الكردية مخلفة وراءها الدمار الشامل, حتى أن واحدة منها تغلغلت داخل منطقة بارزان لتصل إلى قرية هفنكا الواقعة جنوب غرب بارزان, حيث أقدمت هذه القوات على ذبح بعض الفلاحين بالسيوف والخناجر. إلا أن التواجد الروسي لم يطل العهد به فقد نشبت حركة المقاومة ضدهم وضد جورهم من كل حدب وصوب وتضعع مركزهم في بارزان وأجبروا على الإنسحاب وكال لهم البارزانييون الصاع صاعين والكيل كيلتين حتى دحروهم من منطقتهم وهم يجرون أذيال الهزيمة متكبدين خسائر كبيرة.

وكالكثير من المناطق الكردية الأخرى خلال الحرب العالمية الأولى وقعت بارزان أيضا بين نارين كلاهما محرق فمن جهة كان البارزانييون يواجهون ضراوة الروس ومن جهة أخرى كانوا يتعرضون لقسوة الحكم التركي الفاسد والمهترئ.

في مثل هذه الظروف العصيبة حقا والبالغة التعقيد تهيأ لوكيل الشيخ عدالسلام بارزاني وخليفته ملا(ملا محمود) أن يسيطر على الأوضاع ويحول دون تفاقم السلبيات وإنفلات الأوضاع من السيطرة بالكامل. وبشجاعته البالغة وولائه النادر للتراث البارزاني وقيمه, أفلح في مساعيه حتى تسلم الشيخ احمد بارزاني زمام أمور المشيخة. إذن كان ملا(ملا محمود)= (شيخ عبدالرحمن) شيخ بارزان للفترة الواقعة بين إستشهاد الشيخ عبدالسلام الثاني وتولي الشيخ أحمد للمسؤولية. لقد أشاد الشيخ أحمد بارزاني ببسالة (الشيخ ملا محمود = شيخ عبدالرحمن) وإخلاصه لبارزان فكرا وعقيدة. ولعل من أبرز منجزاته إلى جانب تخطي مرحلة الفوضى التي رافقت الحرب وما تلاها من فترة سادت فيها الفوضى, دوره العسكري المشهود له في معركة (سري بازي) وفي (معركة قره بك) في عهد الشيخ عبدالسلام بارزاني الثاني, حيث أبيد فوج كامل للقوات العثمانية بين قتيل أو أسير في الأولى وألحقت بالقوات العثمانية خسائر كبيرة في الثانية. كما تولى بمفرده طرد الأغوات/الإقطاعيين المدعومين من قبل الأتراك, الذين دخلوا بارزان مستغلين حادثة إستشهاد الشيخ عبدالسلام البارزاني الثاني, فواجههم جميعا بمفرده في مسجد بارزان الذي كان مليئا بهم وبمسلحيهم, وهددهم بمغادرة بارزان فورا وإلا سيواجهون أمرا لا تحمد عقباه, بعد أن دق بأخمص بندقيته على أرضية المسجد عدة مرات بشدة. لقد فهم خدم الإستعمار التركي تماما أقوال ملا(ملا محمود) وغادروا بارزان يجرون أذيال الخيبة والهزيمة.

ومما يؤسف له أنه تعرض لعملية إغتيال من قبل عشرة أشخاص أطلقوا عليه النار من الخلف أثناء أدائه للصلاة في بارزان بتأريخ 1927/9/1 ميلادية.

الآشوريون:

لدى بحث تطور الأحداث في كردستان الشرقية/إيران في هذا البحث, تطرقنا إلى موضوع الأقلية المسيحية (الآشوريين) بإيجاز, وكيف أن الحلفاء إستغلوهم لإضعاف الدولة العثمانية, وما تلى ذلك من تطورات إلى أن تم نقلهم إلى بعقوبة.

بعد الحرب العالمية الأولى, عاد الألوف من هؤلاء المهاجرين إلى مناطقهم الأصلية وقراهم, بإستثناء حوالي 15000 منهم, ممن بقوا في بعقوبة, لأن السلطات التركية حالت دون عودتهم إلى مناطقهم الأصلية في ضواحي هكاري. وتدريجيا تم توطينهم من قبل السلطات البريطانية في منطقة بهدينان, إبتداءا من منطقة آميدي وضواحيها, وبذلك بدأت مضايقة الأكراد في المنطقة, حيث كان الكثير من الآشوريين قد دربوا من قبل البريطانيين عسكريا وشكلوا قطعات سميت (بالجيش الليفي), التي أستخدمت بالدرجة الأولى ضد الأكراد, فقد ورد في تقرير بريطاني على سبيل المثال ما يلي:

((وقد أبدى الآشوريون في الجيش الليفي خدمات ممتازة في حرب القوات التركية غير النظامية وفي مقاتلة العصاة الكرد, فقدموا بذلك خدمة عظيمة للحكومة العراقية في أيامها الأولى)).

إنتفاضة آميدي في عام 1919:

يتفق أغلب الكتاب الذين بحثوا هذا الموضوع على ما يبدو في نقطة واحدة, وهي أن توطين

المسيحيين الجدد كان من جملة الأسباب التي أدت إلى نشوب الإنتفاضة في آميدي. غير أن عبدالمنعم الغلامي, يذكر تفاصيلا أكثر حول الموضوع, إذ وكما يبدو كان عبدالمنعم يمتلك من الإمكانيات ما هيأ له فرصة التعرف على بعض القادة المحليين الأكراد, كما أنه يذكر من باب التلطف, بأن الأكراد قد سبقوا إخوانهم العرب بأكثر من سنة واحدة في المباشرة بمحاربة الوجود الإستعماري للبريطانيين. فإلى جانب إتصالات الغلامي مع جمعية (العلم) العربية, والتي تغير إسمها فيما بعد إلى جمعية (العهد) كانت له إتصالات مع بعض الدوائر الكردية أيضا. يقول الغلامي حول أسباب نشوب إنتفاضة آميدي, ما يلي:

1- حرص الأكراد وتمسكهم بالشريعة الإسلامية, التي تنص تعاليمها على رفض كل سلطة وحكم ما لم يكن إسلاميا.

2- إمتعاض وتذمر السكان من الأساليب البريطانية في الإدارة وتجاوزهم على المواطنيين.

3- توطين الآشوريين في القرى الكردية وتفضيلهم على السكان الأصليين, عن طريق إتباع سياسة التفريق والتمييز بشكل جلب السلبيات على الأكراد المسلمين, وهم سكان المنطقة الأصليين, في الوقت الذي كان فيه الآشوريون الجدد غرباء عن المنطقة.

من الصعب متابعة الدور المؤثر الذي مارسته الجمعيات العربية القومية على سير هذه الأحداث بدقة في صفوف القبائل الكردية. إلا أن بإمكان المرء أن يستقي من بعض المنشورات وغيرها من الوثائق, التي أرفقها الغلامي بكتابه تظهر بجلاء الحقيقة التي مفادها, بأن بعض قادة القبائل الكردية كانوا بالفعل واقعين تحت تأثير الجمعيات العربية ودعايتها السياسية, بدوافع دينية ساذجة, على الرغم من أن هذه المنشورات, كانت تتحدث في ذات الوقت عن حق الشعوب في تقرير المصير!

إذ أن ماهية الإسلام, الذي أرادت هذه الجمعيات أن تتحدث عنه, لا تعدو أن تكون تفسيرا مرادفا للتفسير الذي كان الأتراك يفضلونه لأنفسهم لمبادئ الدين الإسلامي, بهدف الإبقاء على الشعوب الإسلامية تحت قبضتهم سياسيا أطول فترة ممكنة, ولذا وعلى نفس الأساس, فالإسلام بالنسبة لهذه الجمعيات العربية لا يعني أي شيء آخر, سوى الدعوة إلى سيادة عربية لا غير, كبديل عن السيادة التركية!

ورغم كل الغموض الذي يلف تطور الأحداث, فإن مما لاريب فيه, بان الثورة الكردية عززت ووطدت موقع العرب وجلبت لهم الكثير من المكاسب, سيما على الصعيد السياسي. ففي عريضة إسترحام وجهت بتأريخ 24/ايار/1919م. إلى عصبة الأمم, تم التلميح فيها إلى وعود الحلفاء حول تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, لكنهم في ذات الوقت إتخذوا لأنفسهم مواقع خلف قيادة الملك حسين وإبنه فيصل, لأن بعض الدوائر الكردية (الأغوات/اللإقطاعيين) كانوا يرون بأن بينهم وبين عرب العراق إرتباطات إخلاقية وعادات وأعراف إجتماعية متقاربة! وفي وثائق أخرى أيضا نجد الدافع الديني يلعب دورا ملموسا وواضحا إلى حد كبير.

ومن الجدير بالذكر, بأن عائلة الحسين في الحجاز لم تكن لها سمعة نموذجية بين المسلمين, حتى

يكون لهم الحق في المطالبة بدوري قيادي في العالم الإسلامي. لكن يبدو أن هذه الحقائق لم تكن معروفة لأغلب الأكراد, فهم آخر من يعلم كالعادة, الأمر الذي يسر للبعض أمر التغرير بهم من أجل بلوغ غايات خاصة . ويتطرق الحسين بالذات إلى هذه الجوانب في تصريح صحفي له حين قال:

((... ويراجعني شعبي فيقول: إن الحلفاء لم يفوا بوعودهم, وأنت حطمت الوحدة الإسلامية بتعاونك معهم. إنهم يحملونني المسؤولية وإن وضعي قلق ...)).

وعلى أية حال, فعندما حرضت قوة الإحتلال البريطاني, القبائل الكردية ضد بعضها البعض, وفضلت الأقليات غير المسلمة على المسلمين, وأساءت معاملة السكان بصورة عامة, تأزمت الأوضاع بالتدريج, ففي 14/نيسان/1919م. قتل ضابط بريطاني في منطقة كويان, وأعقب ذلك تدخل القوة الجوية البريطانية, التي باشرت بقصف القرى الكردية. لقد سرى لهيب الثورة الكردية بسرعة عاجلة ليشمل أغلب مناطق بادينان, كالنار المندلعة في الهشيم, الأمر الذي يدل على التذمر السائد بين السكان من السلطة البريطانية. وفي 3 و 6 و22/آب/1919م. نشبت معارك شديدة وكان من بينها معركة وقعت في ''سوياره توكا'' تكبد خلالها البريطانييون خسائر كبيرة. لكن بسبب الغارات الجوية البريطانية التي لم يألفها غالبية الأكراد حتى تلك الفترة, إنهارت معنويات أغلب زعماء القبائل الكردية وإستغلت العفو الذي أعلنته السلطات البريطانية في أواخر/1919م. حيث سلموا أنفسهم للسلطات البريطانية, في حين عبر البعض منهم الحدود هاربين من الضغط البريطاني. وهكذا إنهارت حركة المقاومة بشكل مفاجئ كما بدأت ولم تقم لها قائمة في الواقع العملي, وكانها كانت زوبعة في فنجان!

لقد أستدرجت بارزان إلى هذا الصراع الإرتجالي, عندما ناشد بعض أغوات الزيبار, البارزانيين ليقدموا لهم يد المساعدة. وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا مشمولين بهذه الأحداث بشكل مباشر, إلا أنهم إحتلوا مدينة آكري بقيادة الملا ''ملا محمود'' بارزاني, الذي قاد بعض الوحدات العسكرية المسلحة من المقاتلين البارزانيين لهذا الغرض.

ولاريب أن هذا الإنزلاق كان قرارا خاطئا بدون شك, ذلك لأن المشاركين في حركة المقاومة الإرتجالية, كانوا يمثلون في غالبيتهم الطبقات الرجعية والإقطاعية والإنتهازية في منطقة بادينان, ولم تكن لهم أية ميول وطنية أو قومية كردية بالفعل. كما لم يخطر ببالهم في يوم من الأيام أن يفكروا في مسائل الإصلاح الإجتماعي, الذي كانت المنطقة بحاجة ماسة إليه. هذا بالإضافة إلى أن أغلب قياداتهم كانت قد أثبتت وبإستمرار في الماضي بإستعدادها للتعاون مع أي حكم أجنبي مهما كانت هويته, وفي مقدمتهم أغوات الزيبار بالذات, طالما كان هذا التعاون يضمن لهم بعض الإمتيازات الشخصية أو يجيز لهم أن يحتفظوا بالأموال المنهوبة أو المسروقة من القرى المنكوبة. وبإستثناء هذه التوافه لم يكونوا مهتمين بأي شأن آخر على الإطلاق!

وعلى هذا الأساس فلا غرابة أن نجد بأن قادة العشائر تخلوا بالتدريج عن فكرة مواصلة المقاومة زرافات ووحدانا, حتى أن بعضهم أبدى الإستعداد فيما بعد ليقاتل إلى جانب البريطانيين ضد البارزانيين مقابل الحصول على العفو الموعود!

هذا إلى جانب ان البعض الآخر أعلن عن إستعداده لمقاتلة البارزانيين كمرتزقة للسلطات البريطانية, لقاء مبلغ تافه من المال وحق الإحتفاظ بالأموال المنهوبة من قرى البارزانيين!

واصلت بارزان فيما بعد الكفاح بمفردها, وليس أدل على تقلب الميول والظروف والأحوال في هذه التجربة, التي إختبرها البارزانييون مع القبائل المجاورة مرارا من الآية القرآنية الكريمة:

((لو كان عرضا قريبا أو سفرا قاصدا لإتبعوك, ولكن بعدت عليهم الشقة, وسيحلفون بالله لو إستطعنا لخرجنا معكم, يهلكون أنفسهم والله يعلم أنهم لكاذبون. عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين... لقد إبتغوا الفتنة من قبل وقلبوا لك الأمور حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون ... إن تصبك حسنة تسؤهم وإن تصبك مصيبة يقولوا قد أخذنا أمرنا من قبل ويتولوا وهم فرحون. قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون)). التوبة/41-51.

دولة الآشوريين:

في عام 1920م. سعى أحد القادة المسيحيين ''آغا بطرس'' وبتأييد من أتباعه وموافقة السلطات البريطانية, أن ينشيء دولة خاصة في بادينان. وكان من المقرر أن يتم ترحيل جميع الأكراد المسلمين عن المناطق الموازية للحدود مع تركيا, وأن يتم توطين المسيحيين في أماكنهم.

إن الترابط بين هذا المخطط وبين مشكلة (ولاية الموصل) امر واضح لا يتطلب أية توضيحات مفصلة, بالأخص عندما يدرك المرء بأن نوايا الأتراك في هذه المرحلة إزاء مشكلة الموصل كانت قد تجلت بوضوح والداعية إلى إعادة ضمها إلى تركيا.

كان من المقرر فصل أكراد الشمال المسلمين عن إخوتهم في الجنوب من خلال تشكيل دولة هزيلة في منطقة الموصل. وفي هذا الإطار واصل البريطانييون جهودهم من أجل توسيع منطقة نفوذهم من خلال محاولة تغيير الحدود القائمة عن طريق محاولة النفوذ إلى المناطق الشمالية من ولاية الموصل قدر الإمكان, لكنهم إصطدموا بمقاومة الأتراك. أما فشل المخطط داخل حدود الدولة المستحدثة (العراق) فيعود بالدرجة الأولى إلى المقاومة الباسلة التي أبداها البارزانييون, وأحبطوا بذلك مخططات الإستعمار البريطاني. وقد ورد في برقية للمعتمد السامي البريطاني (ولسن) في بغداد والموجه إلى وزارة الخارجية البريطانية ما يلي في آب/1920م. :

((وستتهيأ لدينا فرصة لإنصاف النساطرة الآثوريين بطريقة ترضاها بريطانيا وترضاها الأقطار الأوربية في الحق والمعدلة, ويمكننا من حل مشكلة من أعقد المشاكل الخاصة بالأقليات الدينية والجنسية في كردستان, وتخلصنا من خطر دائم على مستقبل السلم في شمال الفرات, وفي الوقت نفسه نكون قد عاقبنا المسؤولين عن إضطرابات العمادية, وهذه فرصة لن تعود ثانية ...)).

من أجل تطبيق الفكرة تقرر تشكيل قاعدة للعمليات بالقرب من (جسر مندان) شرقي (جبل مقلوب) بين مدينة الموصل وآكري, حيث تجمعت فرق الآشوريين المسلحة وتهيأت لإتخاذ الخطوات التالية:

فقد توغلت قوات الآشوريين المسلحة شمالا داخل المناطق التي يسكنها الأكراد المسلمون, مستصحبين معهم مدفعين, وأحرزوا بالفعل بعض الإنتصارات العسكرية إلى أن بلغوا نهر (رويي مه زن = الزاب الكبير) في بعض المواقع, لكن ذلك كان يعني حدود منطقة بارزان, وهنا بدأت إنتكاساتهم العسكرية تتوالى, ويبدو أن عددا صغيرا منهم إستطاع أن ينجوا بحياته ويعود إلى قواعده الأصلية. وهكذا بات من المتعذر تحقيق أهداف البريطانيين عمليا وإن كانوا قد تسببوا في خلق الكثير من الدمار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بارزان وبالأخص في عهد الشيخ عبدالسلام بارزاني وأسلافه كانت لها علاقات ودية بل وصميمية مع كل الأقليات غير المسلمة وفي مقدمتها الأقليات المسيحية, طبقا للتعاليم الإسلامية, التي تؤكد على حرية الوجدان والعقيدة, وهو ما ورد في القرآن الكريم بالصيغة التالية: ((لا إكراه في الدين)). البقرة/206. وهذه الحقيقة أيدتها المصادر البريطانية بالذات قبل أن تحدث هذه الخلافات, التي حتمت على البارزانيين إتخاذ إجراءات دفاعية محظة عن النفس. قال تعالى في محكم كتابه:

((ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن, إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون)). العنكبوت/46.

غير أن الثقة المبالغ فيها بالوعود البريطانية ودعمهم المزعوم, تسببت على ما يبدو في حمل المسيحيين على إرتكاب أكثر من خطأ واحد, من باب اللامبالات, وبالنتيجة لم يفرقوا في الواقع بين صديق وعدو. ففي 15/آب/1924م. حصلت بعض المصادمات في مدينة الموصل. وفي 4/أيار/1924م. حدثت مصادمات في كركوك. وقد أدت هذه الحوادث إلى مقتل بعض الأشخاص وجرح آخرين.

ويبدو أن البريطانيين الذين إعتادوا على تحقيق مبتغاهم وأهدافهم في جميع أنحاء العالم لم يغفروا لبارزان مواقفها الحاسمة, لذا هوجم البارزانييون مرات عدة من قبل البريطانيين, الذين أشركوا قوتهم الجوية في هذه المعارك. غير أن الضغوط البريطانية لم تحقق أي مكسب حقيقي طوال الوقت في الأعوام: 1921, 1922, 1924 و 1927م. لكن يمكننا القول بأن الدعم البريطاني للمسيحيين بدأ يتراخى بالتدريج وبمرور الزمن, لكن بالأخص بعد توقيع معاهدة عام 1926م. مع تركيا, حيث بات الدعم البريطاني يشكل مسألة تتنازع حولها عواطفهم لتعارضها مع المصالح البريطانية.

ورغم هذا الإنعطاف في الموقف البريطاني, إلا ان المسألة تطلبت إنقضاء فترة طويلة من الزمن نسبيا لكي تتيقن بعض الدوائر ضمن صفوف المسيحيين أيضا, منذ الثلاثينيات, بان البريطانيين وفي الواقع لم يستهدفوا سوى إستغلال المسيحيين للوصول إلى مآربهم الخاصة.

وفي 31/أيار/1924م. أصدر البريطانييون بيانا حول موضوع إسكان وتوطين المسيحيين في المناطق الحدودية المتاخمة لتركيا, الأمر الذي وافقت عليه حكومة بغداد أيضا! لقد كان تأمين وضمان السيطرة على حقول النفط في كردستان الجنوبية هدفا هاما وجامعا للطرفين (البريطاني و

العراقي). هذا إلى جانب أن هذا السخاء الحاتمي للحكومة العربية في بغداد كان على حساب الغير في الواقع, وإلا فإن للمرء أن يسأل: لماذا لا يظهر العرب مثل هذا السخاء في فلسطين أيضا؟!

لقد تم توطين أغلب هؤلاء المسيحيين في نهاية المطاف في مناطق مختلفة: رواندوز, آكري, وغيرها, إلا أنهم تخلوا عن فكرة تشكيل دولة خاصة بهم.

ورغم أن البارزانيين تحملوا وطأة الحرب والصراع العسكري والعزلة لسنوات عديدة وحيدين في الساحة, إلا أن تبعة هذا الصراع أثقلت كاهلهم إلى حد كبير, وهكذا حصل تقارب مع حكومة بغداد العربية بموجب موافقة الشيخ أحمد بارزاني, سمح بموجبها لوحدة عسكرية عراقية أن تتخذ لها قاعدة في (بلي) التي تقع جنوب شرقي بغداد.

إن الأسباب الخلفية الدافعة إلى إتخاذ مثل هذا القرار يصعب تحديدها بوضوح, على أن الدوافع الدينية كان لها أثرها بكل تأكيد إلى جانب الإسنفزازات البريطانية المتكررة مباشرة أو من خلال المسلحين المسيحيين. وهذا يعني رغبة البارزانيين في التعامل مع حكومة تزعم بأنها إسلامية, بدل التعاون مع سلطات الإحتلال البريطاني. لكن هذا كله لا يعني إستبعاد وجوب أسباب أخرى أيضا, شجعت على إتخاذ مثل هذه الخطوة.

على أية حال يبدو أن الشيخ احمد بارزاني لم يعد يثق بالبريطانيين والأتراك على حد سواء, علما أن بعض المصادر البارزانية تذكر, بان المسيحيين كانوا قد حذروا البارزانيين من إتخاذ مثل هذا القرار, الذي سيولد نتائج سلبية في المستقبل لا محالة. لكن حين يقع المرء بين ناريين فسيسعى لإيجاد مخرج آخر. فقد أثبتت الأحداث بالفعل, بان هذا القرار كان خاطئا. ولقد إنتقد الشيخ أحمد بارزاني فيما بعد مواقف حكومة بغداد العربية بشدة. وفي الواقع يظهر بأن الشيخ أحمد بارزاني لم يكن مستعدا للتفاهم مع حكام العراق الحقيقين, في الوقت الذي حاول فيه أن يتفاهم مع جهات لم يكن لها في الواقع أي دور سوى دور الخدم والعملاء إزاء سلطة البريطانيين المهيمنة بالفعل على كل الشؤون الهامة! فمن الحقائق الثابة تأريخيا, أن البريطانيين وحتى عام 1958م. كانوا في الواقع هم الذين يسيرون شؤون العراق, إما علنا أو من خلال واجهات عميلة. لقد إستطاعوا بوسائلهم المختلفة أن يضعفوا كل الجهات التي تشكل خطرا على نفوذهم, بل وتصفية بعضهم جسديا, إلى جانب زج الألوف منهم في السجون والمعتقلات.

برقي بك:

بتأريخ 8/ك1/1931م. وصلت أوامر إلى الوحدات العراقية المرابطة في (بلي) والتي ألقيت من قبل طائرة عسكرية تضمنت الخطة التالية:

((أولا: حرق دار الشيخ أحمد بارزاني فقط. ثانيا: أسر الشيخ أحمد بارزاني نفسه وبقية الرؤساء)).

في 9/ك1/1931م. تسللت الوحدات العراقية في جنح الظلام متقدمة نحو بارزان في الساعة الثانية بعد منتصف الليل وطوقت بارزان في الساعة الخامسة, وطلبت بعدها من الشيخ أحمد بارزاني أن

يسلم نفسه, لكن الشيخ احمد بارزاني رفض الإنصياع لهذا الطلب. وبمساندة (12) مقاتل بارزاني قرر ان يقاوم هذا العدوان الجائر, الأمر الذي لم يفكر به قائد الحملة برقي بك ولا مخططوا الهجوم من المسؤولين المدنيين والعسكريين في بغداد.

وما كادت النجدات تصل من القرى المجاورة لبارزان إلى ساحة المعركة بعد نشوب القتال, حتى دارت الدوائر على الباغين وحسمت المعركة لصالح الشيخ أحمد بارزاني, ولاذ أفراد الحملة العراقية الفاشلة بالفرار وهم يجرون أذيبال الهزيمة والخيبة.. لقد قتل عدد كبير من الجنود العراقيين وقذف بعضهم بأنفسهم من اعالي الصخور بعد الذهول الذي أصابهم وغرق بعضهم في نهر الزاب الكبير, وطاردت القوات البارزانية فلولهم إلى (بلي).

قاد الشيخ أحمد بارزاني العمليات العسكرية شخصيا, الأمر الذي حتمته الضرورة, وذلك بحد ذاته دليل على أن البارزانيين بوغتوا كليا من خلال تبدل موقف حكومة بغداد العربية المفاجئ من حامية إلى معتدية. علما أن الشيخ في الأحوال الإعتيادية لا يتولى قيادة الوحدات العسكرية في بارزان بصورة شخصية.

بعد هذا العدوان أصدر الشيخ أحمد بارزاني أوامره الداعية إلى شراء الأسلحة, لتعزيز القدرات الدفاعية لبارزان تحسبا لما قد يجلبه المستقبل, حسب قوله تعالى:

((واعدوا لهم ما إستطعتهم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم, الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون)). الأنفال/60.

يقول عبدالرزاق الحسني, احد الكتاب العرب المعتدلين والموضوعيين, بأن هذه الحملة على بارزان كانت قد أعدت وخططت قبل ذلك الوقت, لكن السلطات الحكومية أرادت أن تسيطر على الأوضاع في السليمانية أولا, حيث كان الشيخ محمود يقود الحركة, لتستطيع الحكومة أن تركز طاقتها على بارزان فيما بعد, ثم يصف هذا التطور قائلا:

((... لكن صادف قيام الشيخ محمود الكردي بعصيان مسلح ضد الحكومة في تشرين الأول:1931م. إضطرتها إلى تأجيل ذلك برهة من الزمن, نظمت خلالها دعاية واسعة ضد البارزانيين, حتى قيل عن الشيخ أحمد بارزاني بأنه يتصف بصفات دينية تخالف عقائد الجمهور من المسلمين)).

وذهبت أبواق الدعاية البريطانية إلى القول بأن البارزانيين يتعبدون شيخهم, وأن أحد النمساويين تواجد عند الشيخ أحمد بارزاني. وهو الذي نشر بين البارزانيين أفكارا شيوعية. هذا بالإضافة إلى نشر الدعاية القائلة بأن البارزانيين قساة القلوب وأنهم يقتلون النساء والأطفال والشيوخ ...إلخ!

إن البريطانيين, الذين لم يتركوا وسيلة إلا ولجأوا إليها للتضيق على بارزان, بهدف حمل الشيخ أحمد بارزاني على مسايرة مخططاتهم الإستعمارية, لذا لجأوا إلى الدين وإتخذوه ذريعة للتغرير بالبسطاء

من الأكراد لإدراكهم بأن أحد أهم مصادر القوة الروحية والفكرية والمعنوية للبارزانيين كانت تكمن في هذا الجانب. لقد مارس البريطانييون دورهم هذا متسترين خلف واجهة حكومة بغداد المدعية بالتمسك بالإسلام لمحاربة بارزان. يذكر محمد أمين زكي, الذي كان يتولى في عام 1929م. منصب وزير الدفاع في الحكومة العراقية, بأن المستشار البريطاني للشؤون العسكرية في وزارة الدفاع العراقية قد طلب منه أن يوقع على أمر أصدره/المستشار, يقضي بقصف بارزان من قبل القوة الجوية. غير أن أمين زكي إستفسر عما إذا كان المسؤولون الكبار الآخرون على دراية بالموضوع (كالملك ورئيس الوزراء), لكن هذين الطرفين أكدا على عدم علمهما مثل هذه الأوامر!

في الواقع أن الدعاية التي نشرتها الحكومة العراقية والبريطانييون حول تعبد البارزانيين لشيخهم, هي مغالطة متعمدة, لأن عبارة (خوداني بارزان) لا تعني شيئا آخر سوى (سيد أو صاحب بارزان) وهي عبارة قديمة أستخدمت منذ عصور خلت وتعود حتى إلى العهد الآشوري, وهي تختلف تماما عن كلمة (خودي) والتي تعني باللغة الكردية (الله). لكن البريطانيين الذين عجزوا تماما عن إحراز أي إنتصار عسكري ضد البارزانيين لجأؤا إلى التصيد في الماء العكر عبر إختلاق الأكاذيب لتحريض السذج ضد البارزانيين.

أما عاصف رؤوف الذي كان يعمل في عام 1930م. في رواندوز ككاتب لدى الكولونيل (لاين) البريطاني فيرى, بأن كل هذه الدعايات ضد البارزانيين كانت تصدر من دائرة الكولونيل لاين بالذات, وكان يهدف من ورائها إثارة الخلافات بين العرب والأكراد, لتهيأة الأجواء اللازمة, التي تمكن بريطانيا من ممارسة الضغوط على الحكومة العراقية لحملها على التوقيع على المعاهدات وفق الشروط التي ترتأيها مصلحة البريطانيين أنفسهم. أما البارزانييون فلم يكونوا على دراية بما كان يحاك ويدبر ضدهم من المؤامرات وما يثار ضدهم من دعايات. ويستنتج أحمد خواجه, بأن البريطانيين إستغلوا القضايا الدينية, ليكسبوا العشائر المجاورة لبارزان إلى جانبهم, تمهيدا للقضاء على البارزانيين نهائيا.

كل هذه الأمور تثبت بان الموقف البريطاني تجاه الشيخ أحمد بارزاني, كان إستثناءا على قاعدتهم السياسية القاضية بعدم التدخل في الشؤون الدينية, والتي درجوا على إتباعها في شتى الأرجاء خلال فترة زمنية طويلة. ومن الجدير أن نلمح هنا إلى ما أورده سماحة آية الله (الخميني) بهذا الصدد, الذي يشير إلى أن أحد قادة الإحتلال البريطاني في العراق سمع مرة أحد المؤذنين في أحد الجوامع الذي كان يدعوا إلى الصلاة, فإستفسر من مرافقه جلية الأمر, وعما إذا كان الأذان يمس أو يؤثر على المصالح البريطانية؟! لكن عندما طمأنه المرافق, بأن المصالح البريطانية لا تتضرر من جراء أذان الصلاة, واصل القائد البريطاني قوله: ((فليفعل ما يشاء ما دام لا يتعرض لنا ...)).

اما في بارزان فقد كان للدين وظائف وواجبات متعددة وهامة, وكان له دور حيوي كبير إلى درجة تعذر معها عليه أن يكتفي بدور سلبي, فقد أراد البارزانييون للدين, وكما هي وظيفته الفعلية في الواقع, أن يشارك بفاعلية في صياغة الظروف والأحداث, ويسهم في توفير السبل لإيجاد الوحدة, وتحقيق الحرية وضمان العدالة الإجتماعية, إلى جانب المحافظة على الشعور القومي بدون أي

إستعلاء.

ولاريب أن أية صفة من هذه الصفات أو دور من الأدوار, لم يكن لينسجم مع المخططات البريطانية وسياستها الإستعمارية. وعلى كل حال فقد إستطاع البريطانييون وبالتدريج أن يعزلوا البارزانيين سياسيا بوسائلهم الملتوية. فقد بدأت بعض القبائل تأخذ موقف المعارض من بارزان بصورة علنية, بدل الإكتفاء بموقف المتفرج, الذي مورس حتى تلك الفترة. ومن هؤلاء جماعة رشيد لولان, الذي سبق للبارزانيين وأن إنتصروا عليه مرارا, حتى أنه أسر في إحدى المعارك, إلا أن البارزانيين أطلقوا سراحه فيما بعد. غير أن هذا التطور كان في الواقع ظاهرة لبداية جديدة تجسدت في مقدرة بريطانيا على توحيد وتحريض القبائل الكردية ضد بارزان كما كان الأتراك يفعلونه في السابق.

ومن الغريب أن نلاحظ في هذه الفترة بالذات, والتي بدأت فيها بعض القبائل الكردية تأخذ الرشوة البريطانية لقاء معارضة ومحاربة البارزانيين, وإذا بالتغيير يطرأ على موقف بعض الجهات و الدوائر داخل صفوف المسيحيين على الأقل, يدل على رغبتهم في إنتهاج موقف معاكس, بعد أن كانوا يقاتلون ضد البارزانيين. فقد أعلن أحد قادتهم (ملك إسماعيل) كما يذكر أحمد خواجه في مذكراته ما يلي:

((نحن نتمنى أن يسمح البارزانييون لنا بالإلتحاق بهم, غير أن البريطانيين لم يتركوا لنا أية كرامة. فقد طردونا من أراضينا وهكذا أصبحنا بدون وطن ... يا بني إن البريطانيين ليسوا في حرب ضد بارزان فقط أو ضد الشيخ محمود ... ذلك لأنه لا يجوز في نظرهم لأحد أن يمتلك أي شيء ما عدى البريطانيين أنفسهم))!

النكسة الأولى:

في عام 1932م. أتم البريطانييون إستعداداتهم الهادفة إلى محاربة بارزان. وفي لقاء لوزير الداخلية العراقي مع الشيخ أحمد بارزاني, طلب الوزير من الشيخ أحمد بلرزاني أن يسمح ببناء مخافر الشرطة في منطقة بارزان. كما أرسل المندوب السامي البريطاني رسالة بنفس المحتوى إلى الشيخ أحمد بارزاني. إلا أن الشيخ أحمد رفض الموافقة على الطلب, وعلى الأرجح فإن القضية إجمالا لم تكن سوى وسيلة للإستفزاز والتضيق على البارزانيين فبدل بناء المدارس والمستشفيات يريدون بناء المخافر في المنطقة!

تقرر البدء بالهجوم على بارزان في 15/آذار/1932م. من ثلاث جبهات في آن واحد: الشرق, الجنوب والغرب. وفي 11/شباط/1932م. تم الحصول على دعم وتأييد الحكومة التركية بهدف محاربة البارزانيين. وبموجب هذا الإتفاق كان من المقرر عدم منح الشيخ أحمد بارزاني حق اللجوء إلى تركيا ومنع وصول أية مساعدات أو إمدادات إليه, إستنادا إلى نصوص المعاهدة المعقودة بين الطرفين في عام 1926م. والتي شارك فيها البريطانييون كطرف ثالث.

كان هدف الوحدات العسكرية المرابطة في رواندوز من حيث الأساس, أن تتغلغل بسرعة من الجهة الشرقية, لقطع خط الرجعة على البارزانيين في حالة الإنسحاب نحو الشمال, بهدف إلقاء القبض على

الشيخ أحمد بارزاني. كما كلفت السلطات العراقية القبائل الكردية المجاورة لبارزان بتقديم الدعم لوحدات الجيش العراقي. وهكذا نجد بأن الخطة لم تكن في الواقع إلا نسخة من الأساليب التي سبق للسلطات التركية في العهد العثماني وأن إستعملتها في حروبها ضد بارزان وأثبتت في الواقع جدواها إلى حد لا يستهان به بفضل عمالة بعض القبائل المجاورة.

كان الشيخ أحمد قد طلب من أتباعه بعد حوادث ك1931/1م. أن يسعوا لشراء بعض الأسلحة قدر الإمكان, كما وإتصل برؤساء القبائل والشخصيات الكردية المجاورة والقريبة من بارزان, طالبا منهم التعاون بإسم الوحدة الكردية, لكن الأغلبية أبت الإستجابة لمناشدته هذه بإستثناء عدد قليل ممن أبدوا رغبة وإستعدادا فعليا للوقوف إلى جانب البارزانيين في حربهم العادلة ضد الإستعمار البريطاني وعملائه في المنطقة, بما في ذلك الكتانيين في آميدي على سبيل المثال.

لقد تطور الأمر إلى إشتباكات مسلحة عنيفة فيما بعد, نذكر منها هنا على سبيل المثال لا الحصر, المعركة التي جرت في (زازوك) بتأريخ 2/آذار/1932م. حيث أفلح البارزانيون في تطويق فوج عراقي, ولأجل أن يتم تحريرهم من قبضة البارزانيين تطلب الأمر تدخل كل الطائرات التابعة لسلاح الجو البريطاني والعراقي المتوفرة آنذاك. وبالرغم من أن الفوج إستطاع أن ينجو بنفسه من هذا المأزق الكبير, إلا انه تكبد خسائر فادحة من جراء هذه المعارك الضارية.

وفي نيسان/1932م. سقطت طائرة حربية بريطانية, وتم أسر الطيار ومرافقيه من قبل البارزانيين, الذين إستدعوا أحد الأطباء لمعالجتهم. وقد افرج البارزانيون عنهم بتأريخ 5/أيار/1932م. !

هنا لابد لنا من وقفة في معرض الحديث عن هذا الموقف الإنساني, فمن الواضح أن البارزانيين أثبتوا من خلال سلوكهم طوال الوقت زيف الإدعاءات البريطانية وخدمهم في صفوف الحكومة العراقية, حول القسوة المزعومة للبارزانيين وسوء معاملتهم للأسرى. ومن الظاهر بأن روح الفروسية والأخلاق المرتبطة بها, لم تكن أمورا وصفاتا يؤمل توقعها لا من دولة كبرى كبريطانيا ولا من أتباعها داخل الحكومة العراقية بما في ذلك الملك فيصل وغيره من عملاء البريطانيين, لأن هؤلاء كان همهم الوحيد بلوغ مآربهم وغاياتهم غير المشروعة بكل السبل ومهما كلف الأمر من أثمان وتضحيات.

في 9/نيسان/1932م. بعث الشيخ أحمد بارزاني بعدد من الرسائل إلى المسؤولين العراقيين, يطالب فيها بالسماح بعودة الفلاحين إلى قراهم على أن يتم إصدار العفو العام كخطوة أولى وشرط مسبق لإستسلامه. وكانت هذه الرسائل بكل تأكيد وليدة الضغط والخسائر الكبيرة التي تسبب القصف الجوي في إلحاقها بالسكان المدنيين العزل, من باب الإنتقام للفشل الذريع الذي مني به الجيش العراقي على الساحة العسكرية. إلا أن هذه الرسائل لم تحقق أية نتيجة تستحق الذكر. وفي 18/نيسان /1932م. تم إحتلال بارزان وأحرقت بيوت الشيخ أحمد وأتباعه.

في 19/حزيران/1932م. أعلن الأتراك عن إستعدادهم للمشاركة في الحرب ضد البارزانيين إلى جانب الحكومة العراقية . وفي 22/حزيران/1932م. سلم الشيخ أحمد بارزاني نفسه إلى السلطات

التركية, معلنا أنه يفضل أن يعيش عند أعدائه الصريحين (الأتراك) على العيش مع (عبيد البريطانيين), قبل أن يهاجر لفترة محدودة إلى تركيا. وفي 6/تموز/1932م. اعلنت الحكومة العراقية عن إنتهاء العمليات العسكرية.

أسباب النكسة الأولى:

كانت النكسة وليدة مجموعة من العوامل, تظافرت بشكل مشترك لتسهيل نجاح المخططات البريطانية والحكومة العراقية السائرة في ركابها, ومنها:

1)- التعاون المشترك والفعال بين البريطانيين والحكومتين العربية والتركية بالأخص بعد إتفاقية عام 1926ميلادية.

2)- فرقة الأكراد, الذين يطلبون من بارزان بإستمرار أن تبادر إلى دعمهم في الملمات والشدائد, لكنهم لا يبدون أي إستعداد حقيقي لدعم بارزان بالمقابل وعند الضرورة, بل والأنكى من ذلك أن الكثيرين منهم ينقلبون ضد بارزان ويقاتلون ضد البارزانيين لقاء مبلغ من المال زهيد, كاغوات الزيبارعلى سبيل المثال.

3)- التفوق البريطاني وحليفته, الدولة العربية في العراق, من حيث العدد والعدة. يصف عبدالعزيز العقيلي, احد الضباط العرب العراقيين. الإمتيازات العسكرية والإستراتيجية التي كانت موجودة لدى الطرفين فيقول:

((... فقد إستطاعت العصابات أن تتسرب إلى المناطق الخلفية للأرتال وأن تضرب خطوط مواصلاتها مرارا عديدة, بل أنها ضربت معسكراتها بضع مرات أيضا, وإغتالت إحداها لجنة إنتخاب المخافر لرتل باز يوم 3/مايس/1932م. على مسمع من قطعات رتل باز. وقد قامت مفارز متعددة من قطعاتنا بتعقيب هذه العصابات بضع مرات وبذلت جهدا كبيرا لتطويقها وإلقاء القبض عليها, لكنها لم تفلح قط في إصطياد أية جماعة منها)).

وحول الإمتيازات الموجودة لصالح الجيش العراقي يقول العقيلي:

((ومقابل كل هذه المزايا التي كانت إلى جانب العصاة تقف مزية واحدة ينفرد بها الجيش, تلك هي التفوق بالتسلح. فالجيش مسلح ببنادق ورشاشات خفيفة وثقيلة ومدفعية وطيارات, بينما لا يملك العصاة غير بنادقهم مع كميات محددة من العتاد ولا يستطيعون تعويضها متى أستنفذت, بعكس الجيش الذي تمده الحكومة بكل ما يحتاج مهما تطل مدة الحركات)).

ويشير العقيلي إلى دور القوة الجوية في هذا الصراع غير المتكافئ أصلا فيقول:

((كانت القوة الجوية التي إشتركت في حركات بارزان الأولى عبارة عن سرب قاصف بريطاني ورف تعاون عراقي. وقد كان لتعاون هذه القوة ... أثر كبير في نجاح الحركات وتشتيت شمل العصاة وطردهم خارج الحدود العراقية. إذ أنها كانت تعمل مستمرا بواجبات الإستطلاع والقصف

وتأمين الإرتباط مع الأرتال, كما قامت بمطاردة العصاة في تنقلاتهم وحركاتهم, فكبدتهم بنتيجة ذلك خسائر جمة ودمرت معظم قراهم, وكان تأثيرها على معنوياتهم عظيما جدا, بإستعمالها قنابر التوقيت, التي كانت تنفلق ليلا ونهارا بأوقات غير معلومة, فتعبث الرعب والفزع في نفوس الشقاة ... وعدا ذلك فقد قامت القوة الجوية بتموين القطعات المحصورة, والتي تعذر تموينها بواسطة النقلية بضع مرات خلال الحركات, وقد بذلت في سبيل ذلك جهودا جمة ...)).

لابد هنا أن نرد على التبجح الذي يبديه العقيلي في هذا الموضع من باب (وذكر فعسى أن تنفع الذكرى) ومن باب الضرورة أيضا فنقول بأن أغلب الكتاب العرب يدينون مثل هذه الإجراءات والأساليب ويصفونها (بالجبانة وجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية, أو انه أمر يجب أن يأباه الضمير الإنساني) طبعا طالما كان الحديث يدور حول القضية الفلسطينية لا غيرها!

وفي تركيا أبعدت السلطات الحكومية الشيخ أحمد بارزاني إلى أدرنه على الحدود البلغارية مع بعض المقربين إليه حيث مكثوا حوالي سنة من الزمان. لكن عندما لاحظ الأتراك فيما بعد, بأن البريطانيين لم يتخلوا عن مخططاتهم الهادفة إلى توطين الآشوريين على طول الحدود التركية العراقية, وانهم حملوا الحكومة العراقية على دعم هذا المخطط, فزادت ريبة الأتراك من النوايا البريطانية, وبادروا إلى إعادة الشيخ أحمد بارزاني إلى المناطق الحدودية القريبة من منطقة (كويان). وبعد إجراء بعض المباحثات, صدر قرار بالعفو العام وعاد الشيخ أحمد بارزاني مع أتباعه في أواخر حزيران/1932م. إلى العراق, حيث تم إبعاده بالتدريج إلى الموصل, فالناصرية, فالديوانية, فالحلة, فكركوك, وأخيرا إلى السليمانية, بعد أن إتضح بأن الجو السائد في جنوب العراق أثر سلبا على وضعه الصحي.

وإستنادا إلى أحد مراسلي (التايمس) الصحفيين, والذي إقتبس عنه (محمد شيرزاد) فإن السلطات التركية أقدمت على تنفيذ أحكام الإعدام بحوالي (100) بارزاني, ممن كانوا قد إضطروا إلى الهروب إلى تركيا, بسبب القصف الجوي المكثف. وأن تنفيذ أحكام الإعدام هذه جرى بدون إقامة أية إجراءات قضائية أو صدور قرار من محكمة مختصة, بل أن السلطات التركية إكتفت بتبرير إجراءاتها بوجود أحكام سابقة صدرت بحق هؤلاء قبل (18) عاما, عندما كانت بارزان تابعة للسلطة العثمانية.

خليل خوشفي:

على الرغم من ان الشيخ احمد بارزاني إضطر إلى اللجوء إلى تركيا, ورافقه في هجرته الكثير من الأتباع والمريدين, إلا أن مجموعة من البارزانيين واصلت القتال مدعومة من قبل الفلاحين الباقين في المنطقة وفي القرى النائية. وإعتبارا من 29/حزيران/1932م. باتت نشاطات أحد القادة العسكريين البارزانيين المعروفين (حسو محمد أمين) أمرا ملحوظا على صعيد المنطقة. وفي 22/ك1932/1م. لوحظت نشاطات عسكرية تولت مجموعة أخرى أمر القيام بها بقيادة (ملكو زازوكي), ثم أعقب ذلك تصاعد مستمر في نمو حركة المقاومة البارزانية. وكان (خليل خوشفي) أحد القادة البارزانيين الآخرين, الذين سعوا من خلال عملياتهم العسكرية أن يحولوا بين السلطات العراقية وبين أهدافها القاضية ببناء المزيد من الحصون العسكرية ومخافر الشرطة وأجهزة الأمن

الحكومية. لقد أفلح خليل خوشفي في مسعاه هذا إلى حد بعيد.

في 15/آب/1935م. تم إعلان الأحكام العرفية في منطقة بارزان, واعقب ذلك تنفيذ أحكام الإعدام والسجن والإبعاد بحق الكثيرين من البارزانيين, بهدف إعادة سيطرة الحكومة على المنطقة. ولقد إشترطت السلطات الحكومية في حالات إصدار العفو عن السكان الوفاء بالشروط التالية:

1)- تسليم قادتهم إلى السلطات الحكومية.

2)- التخلي عن الزي الخاص بالبارزانيين والمتمثل بإرتداء العمامة الحمراء بالدرجة الأولى, وإرتداء العمامات ذات اللون الأزرق أو الأسود.

3)- هددت السلطات الحكومية أن تعاقب بصرامة وشدة كل من يدعم العصاة.

وفي أثناء الإشستباكات التي حصلت بتأريخ 7-13/آذار/1936م. بين البارزانيين والوحدات العراقية والتركية المشتركة, قتل خليل خوشفي وعدد من المرافقين له, وبذلك ضعفت حركة المقاومة البارزانية إلى حد كبير.

الآشوريون مرة أخرى:

إن الإستقلال الشكلي الذي حصل عليه العراق تسبب في إثارة مخاوف المسيحيين (الآشوريين) حول مستقبلهم. فقد تجاهلت السلطات العراقية وعصبة الأمم مطاليبهم التي صاغوها على شكل مذكرة تضمنت ما يلي:

((1- الإعتراف بالآشوريين كقومية (ملت) وليس كأقلية دينية فقط.

2- أ- تكوين وطن قومي للآشوريين.

ب- أن يشمل الوطن القومي للآشوريين, منطقة آميدي كليا وأكثرية مناطق زاخو, دهوك و آكري ...)).

ولما تعذر التوصل إلى إتفاق بين المسيحيين (الآشوريين) والسلطات العراقية, بالأخص بعد أن تم قبول العراق كعضو في عصبة الأمم, حدثت بعض الإشتباكات بين المسيحيين والوحدات العراقية, إنتهت بإخضاع المسيحيين بالقوة. وفي سهل (سميل) حصلت مجزرة حقيقية, حيث قتل فيها حوالي (320) مسيحي بتأريخ 7/آب/1933م. وكان من بين الضحايا العديد من الأطفال والنساء. يقول أ.ج. توينبي حول هذه الأحداث ما يلي:

((... طلب الجيش العراقي المساعدة من الأكراد والشمر (العرب) عبر نهر دجلة. لقد كان موقف الأكراد أفضل مما كان متوقعا ...)).

ولم تتخذ الحكومة البريطانية أية إجراءات فعلية لحماية المسيحيين أو دعمهم. وردت الحكومة

العراقية على إحتجاجات البريطانيين قائلة, بأن الإجراءات العراقية هي ضمن إطار الشؤون الداخلية ومسألة داخلية محضة.

اما تركيا فقد أعلنت عن إستعدادها لدعم العراق في معركته ضد المسيحيين.

وفي 16/آب/1933م أسقطت الجنسية العراقية عن (مارشمعون)أحد القادة المسيحيين البارزين.

وإستنادا إلى جلال, أحد وزراء الدفاع العراقيين السابقين, فإن الكولونيل (ستافورد) احد الضباط البريطانيين العاملين في تلك الفترة في الموصل, إتصل بقادة بعض القبائل الكردية, طالبا منهم دعم الآشوريين ضد الحكومة العراقية, وبناءا على هذا الدعم فإن من المحتمل أن يحصل الأكراد لقاء ذلك على دولتهم الموعودة لهم بموجب معاهدة سيفر! إلا أن الأكراد تجاهلوه.

ملا مصطفى:

تم التنويه في موضع آخر إلى المناطق التي أبعد إليها الشيخ أحمد بارزاني, وكيف أن آخر محطة لتنقلاته كانت مدينة السليمانية.

ولدت سياسة التمييز والتفرقة, التي مارستها السلطات الحكومية في العراق تجاه الشعب الكردي الكثير من السلبيات على مختلف الأصعدة, بالأخص بعد أن نال العراق إستقلالا شكليا, فقد تفاقمت هذه السلبيات بصورة خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية.

كانت أوضاع الأكراد في حالة مزرية. فقد أهملت المناطق الكردية, وكان تقنين المواد الضرورية وتوزيعها على السكان الأكراد يجري بشكل ردئ, فإنتشرت الأمراض وبدأ الفقر والجوع يتفشيان. كما وأخضعت كل حركات الإحتجاج بالقوة. إلا ان ظروف البارزانيين كانت أسوء من الظروف التي كان الشعب الكردي يعاني منها بصورة عامة.

وفي السليمانية حدثت إتصالات بين البارزانيين وبين المجموعات السياسية, وهذا يعني في الواقع بأن الإتصالات الجذرية بين جناحي حركة التحرر في كردستان الجنوبية كانت على الأرجح أمرا إستوجبته الصدفة بالدرجة الأولى. وكثمرة لهذه الإتصالات إستطاع ملا مصطفى – الأخ الأصغر للشيخ أحمد بارزاني – أن يهرب من منفاه بتأريخ 12/تموز/1843م. مدعوما من الشيخ لطيف نجل الشيخ محمود البرزنجي. إستطاع ملا مصطفى أن يعود إلى منطقة بارزان سالكا بعض الدروب الملتوية من خلال عبور الحدود الإيرانية من: السليمانية – بنجوين – سه رده شت – بيلكه – سيريشمه – بارزان.

وما كادت السلطات العراقية تتطلع على هذه الأنباء, حتى بادرت إلى إعتقال الشيخ أحمد بارزاني وبقية مرافقيه وأبعد من جديد إلى مدينة الحلة في جنوب العراق. وبناءا على أوامر الشيخ أحمد بارزاني كان على الحركة الجديدة أن تتجنب قدر الإمكان أعمال العنف.

وبوصول ملا مصطفى إلى منطقة بارزان, باشر بكتابة رسائل إلى المسؤولين العراقيين بهدف إلفات

نظرهم إلى الأوضاع غير القابلة للتحمل المفروضة على السكان, مطالبا بإجراء إصلاحات ومعلنا في ذات الوقت رغبته في التعاون فيما لو وجدت جهود بناءة فعلا.

إلا أن السلطات الحكومية كلفت أجهزة الأمن والشرطة وقسما من وحدات الجيش بإعادة إلقاء القبض على ملا مصطفى وجلبه مرة أخرى إلى منفاه في السليمانية. وعلى أثر ذلك إلتحق ملا مصطفى بالوحدات البارزانية المقاتلة والمتبقية في المناطق النائية والمحيطة ببارزان. وأعقب هذا التطور, حصول بعض الإشتباكات المسلحة, التي إنتهت بإنتصار البارزانيين, بفضل مقدرتهم العسكرية, وإستطاعوا أن يغنموا بعض الأسلحة والعتاد.

بحكم هذه الإنتكاسات طلبت الحكومة وقف إطلاق النار, كما طالب البريطانييون بدورهم حل المسألة سياسيا, ربما تحت ضغط أوضاع الحرب العالمية الثانية. وفي بغداد تم توزيع منشورات سياسية تعود إلى حزب (هيفي) تدعو إلى وقف القتال في كردستان, واصفة الحركة البارزانية كتعبير عن رد الفعل على الإضطهاد الممارس ضدهم. يقول حسن عارفا حول هذه التطورات ما يلي:

((لقد نصح السفير البريطاني, رئيس وزراء العراق (نوري السعيد) أن يعير أذنا صاغية ومتعاطفة إلى الأكراد, طالبا في ذات الوقت من ملا مصطفى أن يكف عن أي عمل تعرضي ضد الحكومة العراقية, لأن العراق كان في ذلك الوقت حليفا للملكة المتحدة, وأن أي عمل عدواني ضد العراق سيعتبر عملا عدوانيا موجها ضد الحلفاء جميعا)).

وفي 19/ك1943/1م. حصل تبديل وزاري في العراق, أدخل بموجبه ثلاث وزراء كرد كأعضاء في الحكومة الجديدة, وكان ماجد مصطفى أحد أعضائها, وهو الذي كان قد إتصل بملا مصطفى وحزب هيفي. وبعد إتصالات أجريت بين السلطات العراقية وحزب هيفي, تم إنتخاب ثلاث ضباط أكراد ليتولوا عملية الإتصال بملا مصطفى: عزت عبدالعزيز كتاني, أمين رواندوزي, وسيد عزيز شمزيني. ومن الجدير بالذكر أن عزت عبدالعزيز كتاني ينتمي إلى الأسرة الكتانية الساكنة في منطقة آميدي, وهم حلفاء البارزانيين منذ عهد الشيخ عبدالسلام بارزاني.

في آذار/1943م. سلمت مذكرة إلى الحكومة العراقية تتضمن ما يلي:

1)- تشكيل إقليم كردي, يشمل الألوية التالية: كركوك, السليمانية, أربيل, إضافة إلى دهوك و خانقين.

2)- تشكيل وزارة خاصة بالشؤون الكردية, تكون خاضعة للحكومة العراقية وتهتم بشؤون الإقليم.

3)- تعيين معاونيين أكراد في كل الوزارات العراقية.

4)- يكون للإقليم حكم ذاتي من وجهة النظر الثقافية, الإقتصادية, الزراعية وكل القضايا والشؤون الداخلية الأخرى, بإستثناء الأمور ذات العلاقة بالجيش والشرطة.

وفي ك1944/2م. قام ماجد مصطفى بزيارة المناطق الكردية وإلتقى فيها بملا مصطفى أيضا. وقدم

بتأريخ 18/ك1944/2م. تقريرا إلى الحكومة العراقية مقترحا ما يلي:

1)- إعادة البارزانيين المبعدين إلى مناطقهم.

2)- توزيع المواد الغذائية في المنطقة, إما بأسعار رخيصة أو مجانا.

3)- تمديد وإصلاح طرق المواصلات ومد خطوط التلفون بين بلي – آكري و بلي – آميدي.

4)- بناء مخافر الشرطة لضمان السيطرة الحكومية على المنطقة.

5)- يتولى موظفون أكفاء الشؤون الإدارية في منطقة بارزان.

وكان من المقرر أن يقوم ملا مصطفى بزيارة بغداد على أن تتاح له فرصة العودة إلى بارزان, لأجل القضاء على روح الشك والريبة السائدة, نظرا لأن الحكومة لم تف بوعودها المقطوعة في السابق. وفي 25/ك1944/2م. أصدر مجلس الوزراء العراقي, القرارات التالية:

- يتم تعين موظفين نزيهين وأكفاء في بارزان.
- يتم إستخدام بعض ضباط الجيش, كضباط إرتباط.
- يتم بناء مخافر جديدة أو يتم توسيع المخافر القديمة لأجهزة الشرطة.
- يتم فتح طرق مواصلات جديدة وبناء تحصينات في المناطق الهامة.
- إبعاد ملا مصطفى إلى بيران, وإعادة البارزانيين من المنفى. كما سيتم تسليم الأسلحة, التي غنمها البارزانييون إلى الحكومة.
- إصدار العفو العام عن (العصاة البارزانيين), بإستثناء منتسبي الجيش والموظفين الحكوميين.

الشيخ أحمد بارزاني والتطورات اللاحقة:

عاد الشيخ أحمد بارزاني مع بقية المبعدين من أتباعه إلى بارزان. وتم تعين بعض ضباط الإرتباط: مصطفى خوشناو في بارزان, عزت عبدالعزيز كتاني في بلي, سيد عزيز سيد عبدالله في ميركه سور, أمين رواندوزي في رواندوز, ميرحاج أحمد في آكري, ماجد علي في آميدي, وفؤاد عارف في بشدر. غير أن إجراءات الحكومة الآخرى لم تكن إلا جزءا من مخطط يستهدف في الواقع القضاء على المطاليب القومية الكردية في مهدها, بالأخص ما كان منها يتعلق في بناء وفتح الطرق الإستراتيجية وتشييد الحصون...إلخ.

ويظهر أن ماجد مصطفى كان يمارس لعبة مزدوجة, ففي الوقت الذي كان حزب (هيفي) يسعى لتوسيع القاعدة الجماهيرية, من باب التحوط للظروف التي قد تؤدي إلى إتخاذ إجراءات وقائية واللجوء إلى المقاومة, فإن ماجد مصطفى, كان يتصرف على العكس, ويسعى إلى ربط زعماء القبائل في المنطقة الكردية بالسلطة المركزية. لقد أدى الأمر إلى حدوث إنشقاق في صفوف حزب (هيفي), وسرعان ما توجب على الأكراد أن يدركوا بعدها, بان هدف الحكومة كان ينحصر في كسب الوقت. يقول حسن مصطفى أحد الضباط العراقيين بهذا الصدد ما يلي:

((لقد إضطرت الحكومة العراقية إلى إتباع هذه السياسة بتأثير بريطانيا, التي كان لها نفوذ قوي في العراق خلال الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد مايس/1941م. ... فكانت سياسة بريطانيا تقضي ببقاء الحالة هادئة في جميع أنحاء العراق وعدم إثارة المشاكل كي لا يؤثر ذلك في جهودها الحربية. ثم أن إحتلال السوفيت لشمال إيران والمساعي التي كانوا يبذلونها لإستمالة الأكراد, مما حدى بالبريطانيين أن يحذوا حذوهم في العراق مخافة أن يلجأ أكراد العراق إلى طلب المعونة من السوفيت)).

من هنا فلا غرابة في أن يرفض الشيخ أحمد بارزاني تسليم الأسلحة إلى الحكومة العراقية, بالأخص بعد أن ظهرت بوادر عديدة تشير إلى أن الحكومة بدأت تأخذ الإستعدادات وتخطط للهجوم على البارزانيين.

يمكننا أن نعتبر إستقالة وزارة نوري السعيد في نيسان/1944م. كإشارة إلى نية الحكومة العراقية في إتخاذ سياسة جديدة إزاء الأكراد. ولا ريب ان الخطاب الذي ألقاه نوري السعيد بمناسبة إستقالة وزارته, والذي تطرق فيه إلى المسألة الكردية, ودعى إلى حلها, لا يمكن أن يغسل يديه من الإثم, بإعتباره شريكا في الجرائم التي أرتكبت بحق الأكراد. ففي الواقع لم يكن أعضاء الوزارة في الحكومة العراقية, إلا أدوات في يد البريطانيين, وان تعينهم أو إقالتهم لم يشكل في أية مناسبة بالنسبة لهم موضوعا صعبا أو مسألة جدية ومستعصية.

تطرق نوري السعيد في تقريره إلى المسألة الكردية وجذورها, موضحا حالة الأكراد في ظل الحكم العثماني, ذاكرا الجهود التي بذلها شريف باشا, كما نوه إلى موقف ألأكراد من مسألة إنتخاب الأمير فيصل كملك على العراق. كما لمح نوري السعيد إلى أن وعود عصبة الأمم كانت قد هدأت من روع الأكراد, وكيف أن سلطة الحكومة العراقية قد دخلت إلى منطقة بارزان إبتداءا من عام 1932م. فقط وبتدخل من الجيش ودعم القوة الجوية البريطانية. وقسم نوري السعيد الأكراد إلى ثلاث مجموعات وذلك على النحو التالي:

1)- زعماء القبائل, الذين لا يهمهم أي شيء بإستثناء رغبة المحافظة على مصالحهم الخاصة.

2)- التجار, الذين يحرصون على إستتباب الهدوء والنظام.

3)- طبقة المثقفين, التي تنمو بمرور الزمن وتطالب بالأخذ بوسائل التقدم. وهذا يعني المطالبة بزيادة عدد المدارس والمستشفيات وما إلى ذلك من المؤسسات. إلى جانب مطالبتها بتولي دور قيادي في مجال الشؤون الإدارية في المناطق الكردية.

إن المنطقيين من بين هذه المجموعات الثلاث (حسب زعم نوري السعيد) قد تخلوا عن فكرة كردستان الكبرى المستقلة, لأنهم يدركون, بأن حوالي 80% من الأراضي الكردية تقع خارج حدود العراق. كما ذهب نوري السعيد إلى الإعتقاد, بان بعض الدول الكبرى تسعى إلى إستغلال المسألة الكردية لبلوغ أهدافها الخاصة, لذا فمن الضروري إتخاذ مواقف الحيطة والحذر بالأخص تجاه سياسة الروس في إيران ونشاطات الأكراد أنفسهم. ودعى نوري السعيد في الختام إلى إصلاح

الإدارة وبناء المدارس ... إلخ. على إعتبار أن ذلك يعتبر من أنجع السبل لحل المسألة وتجنب المشاكل في المستقبل.

إلا أن أبسط الإصلاحات وأكثرها إنسجاما مع روح العصر بدت في نظر الوزراء العرب, وكانها تجاسر لا يمكن غض النظر عنه. وعلى هذا الأساس فقد حاول الأكراد, بعد ان تسرب الشك إلى نفوسهم من جراء ممارسات الحكومة ونشاطاتها, أن يتهيؤا لما قد يجلبه الغد من الأحداث, فإجريت إتصالات مع زعماء القبائل والشخصيات المتعددة من قبل بعض القادة البارزانيين وبعض الضباط الأكراد المتعاطفين معهم, وكانت نتائجها مشجعة للغاية, على الأقل طالما كانت المسألة لا تتعلق بموضوع اللجوء إلى الحرب كوسيلة للدفاع عن النفس والحقوق المشروعة والمهضومة.

وقد سافر عزت عبدالعزيز كتاني إلى سوريا ومصر من أجل الإتصال بحزب خويبون, وإستطاع بالكاد أن ينجو من محاولة إعتقال دبرتها السلطات الحكومية ضده أثناء عودته إلى العراق, ولذلك إلتجأ إلى بارزان.

وباشر حزب (هيفي) بإتخاذ سلسلة من النشاطات السياسية, ذات الطبيعة الدعائية, بهدف تنوير الرأي العام, فوزعت المناشير في مناطق عديدة وأرسلت قسما منها إلى سفارات الدول الجنبية في بغداد.

وفي بارزان شكل الضباط الأكراد لجنة سميت (بلجنة الحرية) وأنتخبوا ملا مصطفى كرئيس لها, ولاريب أن هذا الحدث أسهم فيما بعد في تقوية مجالات الترقية السياسية اللاحقة لملا مصطفى لعدة أسباب. تضمن منهج اللجنة النقاط التالية:

1)- توحيد القبائل الكردية إبتداءا من القبائل القريبة من بارزان.

2)- تحرير كردستان الجنوبية بالوسائل السلمية والسياسية.

3)- التعاون مع المنظمات الكردية الأخرى.

4)- عرض القضية الكردية أمام الرأي العام العالمي خارج العراق.

5)- العمل على إطلاع الصحف ووسائل الإعلام على اوضاع المسألة الكردية.

6)- مقاومة سلطة الإحتلال داخل العراق.

7)- تشكيل جيش كردي.

كان هنالك نوع من التعاون بين (لجنة الحرية) و (حزب هيفي) الذي كان يؤكد على ضرورة وجود تعاون فعال بين جناحين هامين في الحركة: السياسي و العسكري. وهو أمر هام لكل حركة تحرير, لتحقيق النصر النهائي. كما إعتبرت بارزان كمحور للحركة الكردية. إلا أن لجنة الحرية كانت ترى بأن إستمرار الإتصالات سيكفي للوفاء بمتطلبات الأوضاع, وبعكس ذلك فإن النشاطات ستتعرقل,

إلى جانب إنقطاع الإتصال مع المجموعات الأخرى. كما إتفق الطرفان على تحديد وتعين الطرق التي يمكن من خلالها الإبقاء على الإتصال بين الطرفين بصورة مستمرة. كما وتقرر بأن يتولى حزب (هيفي) جمع المعلومات, وكسب تأيد الجماهير, بواسطة الدعاية الحزبية. وتقرر أن يرسل جهاز راديو إلى بارزان ...إلخ.

وفي 25/آذار/1945م. تم لقاء بين مبعوثي السفارة البريطانية في بغداد وبين ملا مصطفى في (هاوديان). وتم التطرق إلى مسألة رغبة الجيش العراقي والبريطاني في إجراء مناورات عسكرية في منطقة بارزان بالذات! وأكد الممثل البريطاني, بان المناورات العسكرية ليست لها أية دوافع سياسية! كما أوصى بضرورة مراعاة الأوامر التي تصدرها الحكومة العراقية ووجوب التقيد بها, إلى جانب وجوب عودة الضباط الأكراد إلى وحداتهم العسكرية.

رد ملا مصطفى قائلا: 1- نحن لن نتجاوز على جيش المسلمين ما لم يبدأ بضربنا. 2- رجوع الضباط أمر يعود إلى تسهيلات وزارة الدفاع. 3- إن القلق وسوء الظن يسودان منذ مدة, إبتداءا من اليوم الذي بدأ فيه الفوج الرابع بحركته من شيتنه للإستطلاع بحجة إجراء حركات تدريبية إعتبارا من 5 إلى 14/ميسان/1945م.)).

في نيسان/1945م. حصل لقاء في بلي بين الشيخ أحمد بارزاني وممثل عن الحكومة البريطانية, الذي كان قد جاء برفقة عزت عبدالعزيز كتاني ومحمد محمود. لكن المحادثات بقيت بدون نتيجة إيجابية. وبعد وقوع بعض حوادث الإستفزاز من جانب السلطات الحكومية في آب/1945م. تولدت أزمة حقيقية في ميركه سور, حيث كان أحد القادة العسكريين البارزانيين (ولي بك) قد راجع الدوائر الحكومية لإستلام حصته من المواد الغذائية المقننة وقتل من قبل أفراد الشرطة. وعلى أثر ذلك هاجم البارزانييون مخفر الشرطة في ميركه سور وإستولوا عليه بعد أن قتل عدد من أفراد الشرطة وأسر الباقون.

في 20/حزيران/1945م. قدمت مذكرة إلى السفارات الخارجية في بغداد كتعبير عن الإحتجاج على سلوك وتصرفات السلطات الحكومية, وبهدف إلفات نظر وإنتباه الرأي العام إلى حالة الأكراد. لمحت المذكرة إلى أن الحكومة ركزت جهودها على بناء المخافر والحصون الإستراتيجية فقط بدل القيام بإدخال بعض الإصلاحات. كما أشارت المذكرة إلى الإستعدادات التي يتخذها الجيش العراقي للهجوم على القرى البارزانية. وطالبت المذكرة في الختام بأن تتخذ الحكومات الخارجية من الإجراءات ما يوفر الحماية الكافية للأكراد على أساس البيانات التي سبق لدول الحلفاء وأن أدلت بها ... إلخ.

إن حوادث ميركه سور أثبتت خيبة الآمال المعلقة على فكرة إدخال الإصلاحات المنشودة من قبل الحكومة العراقية, لذا بودر في بارزان بإتخاذ إجراءات إحتياطية لمواجهة الأحداث التي قد يجلبها المستقبل, وبالفعل كانت هنالك بعض الجوانب الإيجابية أو المكاسب الجديدة بالنسبة للبارزانيين, بالقياس إلى عام 1932م. على الأقل في المرحلة الأولى لنشوب الحركة والصراع, والتي تمثلت في النقاط التالية: * تزايد عدد المقاتلين والمسلحين من خلال كسب بعض الحلفاء الجدد. * زيادة رقعة المناطق التي يسيطر عليها البارزانييون وحلفائهم. * تواجد عدد من الضباط العسكريين الأكراد في

صفوف الحركة الجديدة, الذين وضعوا كفأتهم وخبرتهم المتعددة الجوانب (سياسيا وعسكريا) في خدمة الحركة. * إن حركة (الكوملة) في كردستان الشرقية/إيران كانت تعتبر دعما معنويا بالنسبة لمجمل الحركة التحررية الكردية في العراق. *واخيرا الدعم السياسي الذي قدمته الأحزاب والمنظمات الكردية الأخرى وفي مقدمتها حزب (هيفي).

لكن بالمقابل, *فقد كانت الحكومة العراقية وكالسابق واثقة من الدعم البريطاني لها. *كما كان دعم الحكومة التركية يعتبر أمرا مضمونا ومؤكدا للعراق طالما كان الهدف كبت حريات الأكراد وإضطهادهم. *وجود عدد كافي من المرتزقة الأكراد والذين تنامى عددهم بمرور الزمن بسبب الرشاوي التي قدمتها الحكومة لرؤساء القبائل أو لرغبة هؤلاء المرتزقة في الحصول على بعض الأسلاب والغنائم عن طريق نهب القرى البارزانية. *هذا إلى جانب تفوق الجيش العراقي كالسابق من حيث العدد والعدة.

من الصعب لدراستنا هذه أن تتطرق بتفصيل إلى كل العمليات العسكرية التي حصلت في هذه الفترة, ولكن يمكن القول بأنه ورغم تفوق الوحدات العراقية المختلفة والمتعددة على شتى الأصعدة, فإن إنتصارهم على البارزانيين يعود فضله بالدرجة الأولى إلى المرتزقة ألأكراد وبعض الخونة, الذين تظاهروا في البداية بالرغبة في دعم البارزانيين ثم غدروا بهم في أوقات حرجة فيما بعد.

فلو أخذنا جبهة آكري كنموذج, لأمكننا أن نقول بأن السورجيين الذين يقطنون المناطق الواقعة جنوب وجنوب شرقي بارزان, قد حالوا دون إنهيار جبهة القتال الحكومية بشكل نهائي رغم الخسائر الفادحة التي لحقت بالقوات الحكومية في منطقة نهلي, ذلك لأن تعاونهم (السورجيين) مع السلطات الحكومية حال دون البارزانيين وبين إمكانية إستثمارهم للإنتصارات العسكرية التكتيكية, التي كانوا يحرزونها في نهلي.

إلا أن دور أغوات الزيبار كان أدهى وأمر وأكثر رداءة من كل الأدوار التي مارستها بقية الفئات المرتزقة من الأكراد, فقد حنثوا باليمين الذي أدوه للبارزانيين قبل نشوب المعارك كحلفاء, ووجهوا طعنة نجلاء قاتلة إلى الحركة عن خيانتهم المفاجئة وإلتحاقهم بصفوف الحكومة, ذلك لأن المعارك في نهلي كانت قد إستعرت وهي المنطقة الواقعة بين جبلين شامخين بيرس الذي يشكل الحدود الجنوبية وإلى حد كبير لمنطقة بارزان ويضمن الحماية الإستراتيجية الطبيعية لها, غير أن قسما من الجبيل على الطرف الغربي من بيراكبرا و هه رن كان تحت سيطرة محمود آغا زيباري, والتي تصل في بعض المناطق لغاية روي مه زن = الزاب الكبير, وهذا يعني عمليا بأن خطوط البارزانيين الخلفية أثناء الإشتباكات في نهلي كانت تتوقف إلى حد كبير وحاسم على موقف أغوات الزيبار. لذا ومن الناحية الإستراتيجية فإن عملية تطويق المقاتلين البارزانيين في منطقة نهلي أو حتى في بيرس كانت فكرة واقعية وقابلة للتنفيذ, وهذا ما فكرت به بالفعل قيادة الجيش العراقي وخططت له في الخفاء عندما كسبوا محمود آغا زيباري إلى جانبهم بعد أن منحوه بعض الرشاوي. هذا وإلى الجنوب من نهلي كانت تقع جبال سه ري آكري. غير أن هذه الجبال لم تكن مهمة إستراتيجيا في هذه المرحلة بالنسبة للبارزانيين.

إن خيانة محمود آغا زيباري بالمناسبة فهو (حمو ملا مصطفى) هي التي غيرت مجرى ألإشتباكات العسكرية لصالح الحكومة العراقية. أما أن القادة البارزانيين في هذ المنطقة قد تكهنوا بنحو أو بآخر إلى ما كان يدبر ضدهم من كيد غادر, فهو امر يرجع إلى تنامي شكوكهم بمرور الزمن من تصرفات أغوات الزيبار, ناهيك عن تأريخهم الطويل الذي لا يوحي بالثقة, الأمر الذي أسهم في التخلص من كيد أغوات الزيبار وخطة التطويق التي أمل فيها قادة الجيش العراقي, بالإعتماد على عنصر المباغته التي سيولدها العمل الخياني المفاجئ. لكن السبب المباشر في إحباط هذه المخطط الخياني كانت تعود إلى الدور البطولي الذي أبداه (حسكو بارزاني) من أهالي قصبة بارزان بالذات, والذي كان يحوز في هذه المنطقة على رشاش فيكرس, وهو سلاح قديم نسبيا لكنه فعال رغم أنه يعاني من سرعة الحماوة في حالة إستمرار إطلاق النار. لقد أعاق حسكو بارزاني عملية التطويق من خلال المقاومة البطولية التي أبداها ومنع بذلك تحقيق مخطط التطويق الخياني. بعض المصادر تشير إلى أن يدي حسكو كانت تعاني من الحروق بسبب إستمراره المتواصل في إسيتخدام رشاش الفيكرس, لكنه إستطاع أن ينقذ أرواح الكثيرين من البارزانيين المهددين بالموت بسبب الخيانة المفاجأة لأغوات الزيبار.

ومهما كان فإن الإنسحاب إلى خط دفاعي آخر كان لا مفر منه وهذا يعني الإنسحاب إلى الضفة الشمالية لنهر الزاب الكبير. أو بصورة أدق إلى المرتفعات الواقعة بين بارزان نفسها وبين بلي, أو على سفوح جبل شرين بالذات, بسبب هذه الخيانة. كتبت جريدة (النداء) العربية في عددها الصادر في 26/أيلول/1945م. مشيرة إلى هذه التطورات واصفة الدور الخياني للأغوات بالشكل التالي:

((وقد إستطاع وزير الداخلية, السيد مصطفى العمري, أن يحمل الزيباريين برئاسة محمود آغا الزيباري وأخيه أحمد آغا الزيباري على تجنيد قوات كبيرة غير نظامية من الزيباريين تولت قتال البارزانيين, بعد أن مونتهم بالمال والسلاح والعتاد. وقد أسهمت هذه القوات إسهاما كبيرا في دحر العصاة وإلحاق الأذى بهم)).

ويعلق أحد الضباط العرب (حسن مصطفى) على طبيعة هؤلاء المرتزقة فيقول:

((وقد رأينا كيف أن بعض قوات الشرطة غير النظامية هذه قد لعبت دورا هاما في تقويض مقاومة العصاة وتقصير أمد الحركات. غير أنه يجب أن لا يغرب عن بالنا, أن قيادة هذه القوات والسيطرة عليها ليستا من السهولة بمكان ...

وليس ثمة دافع يسوقهم إلى العمل غير النفع المادي ومصالحهم الشخصية ...)).

وتحت وطأة الضغط الذي مارسته القوة الجوية البريطانية والجيش العراقي المدعوم من قبل المرتزقة الأكراد إنسحب البارزانييون بإتجاه الحدود الإيرانية ووصلوا بتأريخ 11/ت1/1945م. إلى (كيله شين) بهدف اللجوء إلى المناطق الكردية في إيران.

وكالمعتاد هدمت وأحرقت السلطات الحكومية وقوات المرتزقة قرى البارزانيين ونهبت ما وقع في أيديها من أموال وممتلكات منقولة.

وفي 14/ت1945/1م. أنهت الوحدات العسكرية العراقية عملياتها العسكرية. وأعقب ذلك صدور أحكام غيابية بالإعدام من المحكمة العسكرية بتأريخ 1/ك1945/1م. بحق الشيخ أحمد بارزاني و (35) من أتباعه ومؤيديه, بما في ذلك الضباط السبعة, الذين إلتحقوا بالبارزانيين.

السنوات التي أعقبت عام 1947:

سبقت الإشارة إلى دور البارزانيين في جمهورية مهاباد/إيران, ولا حاجة هنا للتكرار. ولكن بعد عودتهم من إيران في 17 – 18/نيسان/1947م. ترك الشيخ أحمد بارزاني لمرافقيه حرية الإختياربين البقاء في العراق أو السعي للحصول على لجوء في الإتحاد السوفيتي إذا تعذرت فكرة مواصلة القتال, معتبرا أمر بقائه مع الأكثرية مسألة إلزاميا أخلاقيا, بالأخص لأن الأغلبية كانت عبارة عن شيوخ ونساء ةأطفال, فأراد أن يشاركهم المصير. نقل هؤلاء إلى معسكر إعتقال بالقرب من ديانا/رواندوز. وقد تبين بعد فترة قصيرة بأن الوعود المقطوعة بصدد العفو العام لم تكن إلا مناورة للتغرير من قبل السلطات العراقية. فقد أبعدت السلطات العراقية الشيخ أحمد بارزاني إلى البصرة مع بعض مساعديه وتوجب عليهم هنالك إنتظار قرارات تنفيذ أحكام الإعدام غيابيا بحقهم. وقد أحتجز الشيخ أحمد بارزاني في غرفة إنفرادية معدة للمحكومين بالإعدام. ومع ذلك إستمر الشيخ أحمد بارزاني يكرر القول, بأن ما قام به إنما كان أداءا للواجب, ولا يريد أن يطلب العفو أو الإسترحام من أي شخص كان. كل البوادر كانت توحي بأن حكم الإعدام سينفذ, الأمر الذي يذكر وإلى حد كبير بالظروف التي عاشها الشيخ الشهيد عبدالسلام بارزاني الثاني, ومع ذلك فقد تمسك الشيخ أحمد بمواقفه في هذه اللحظات الحرجة. قال تعالى في أمثالهما:

((من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه, منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا)).الأحزاب.

بمرور السنوات خففت السلطات الحكومية أحكام الإعدام بالنسبة للبعض إلى السجن المؤبد وقيدت أرجلهم بالسلاسل الحديدية, بما في ذلك الشيخ أحمد بارزاني, الذي بقي سجينا لمدة 11عاما. ثم واصلت الحكومة تخفيف العقوبات تدريجيا بالنسبة لآخرين ,بل وأفرج عنهم. لكن السلطات الحكومية العراقية أقدمت على تنفيذ أحكام الإعدام ضد أربعة ضباط: عزت عبدالعزيز الكتاني, مصطفى خوشناو, خير الله عبدالكريم, ومحمد قدسي بتأريخ 19/حزيران/1947م. في بغداد. وقبل تنفيذ حكم الإعدام كتبوا وصية مشتركة تضمنت ما يلي:

((من شهداء الوطن عزت عبدالعزيز, مصطفى خوشناو, خيرالله عبدالكريم ومحمد قدسي.

إلى إخواننا أبناء الشعب الكردي العزيز ... بعد التبليغ بحكم الإعدام بساعة ...

أيها الإخوان ...

إننا سعداء حقا, لأننا لم نتخلف عن أداء واجبنا الوطني, ونصيحتنا الوحيدة هي أن يجعل الوطنييون والشبان الأكراد نكران الذات ديدنهم والإتحاد هدفهم في النضال لكسر طوق العبودية الإستعمارية

وتحرير الأمم المظلومة دون تفريق.

أيها الإخوة ...

كونوا أعداء الجهالة وحاربوها بجميع طاقاتكم ولا تتبعوا الجهالة أبدا ...)).

بارزانييون في الإتحاد السوفيتي:

بعد العودة من إيران بقي حوالي (500) مقاتل بارزاني مع بعض الملتحقين بهم من المجموعات الأخرى, في ريب من مواقف الحكومة العراقية. وإستنادا إلى أوامر الشيخ أحمد بارزاني تقرر أن يحاول هؤلاء مواصلة القتال لحمل الحكومة العراقية على قبول تسوية, أو إذا تعذر ذلك اللجوء إلى الإتحاد السوفيتي. وإستنادا إلى ميرحاج أحمد, فإن مسألة مواصلة القتال تعذرت لأن السلطات العراقية والمتعاطفين معها من المرتزقة الأكراد كانوا يسيطروا منذ مدة على كل النقاط الإستراتيجية إلى جانب وقوف إيران وتركيا على أهبة الإستعداد للتدخل عند الضرورة ولم يكن هنالك بديل عن محاولة الوصول إلى الإتحاد السوفيتي ومن هؤلاء: ملا مصطفى شيخ سليمان وعلي محمد صديق إلى جانب قسم من الضباط الملتحقين بالبارزانيين.

لكن رغم كل هذه السلبيات كان لدى هؤلاء البارزانيين بعض المزايا من الناحية العسكرية وتلك كانت: أن هؤلاء المقاتلين إنفصلوا عن العوائل المؤلفة من النساء والأطفال والشيوخ. وهذا يعني مزيدا من القدرة على التحرك والمناورة, بالإضافة إلى أن أغلبيتهم كانت من الشباب, الذي إكتسب خبرة واسعة في شؤون القتال والحروب, ومنهم مصطو ميروزي وساكو كانيالنجي ... إلخ.

بالنسبة لهؤلاء المقاتلين البارزانيين, لم يبق من الناحية العملية إلا مخرج واحد, وهو اللجوء إلى الإتحاد السوفيتي, وهو أمر عزموا على تحقيقه. وبعد عدة إشتباكات مع الوحدات العسكرية الملاحقة لهم والتابعة إلى ثلاث دول, إستطاع البارزانييون أن يشقوا طريقهم إلى الحدود السوفيتية يقودهم مصطو ميروزي كرأس حربة. وتعلق (هانالوره كوخلر) على هذه العملية الجريئة بالشكل التالي:

((... إن هذه القطعة الفنية أو النموذج العسكري (إنسحاب الخمس مائة) الذي نقلت أنباءه محطة إذاعة يريفان في باكو باللغة الكردية, بات يعتبر أسطورة, وقد دخل إلى التراث الأدبي الشعبي المعاصر للأكراد)).

في 17/تموز/1947م. وصل البارزانييون, إلى الأراضي السوفيتية, وكانوا قد قطعوا (220) ميلا خلال (14) يوما. وبعد وصولهم إلى الإتحاد السوفيتي أدخلوا في معسكرات خاصة, حيث وضعوا تحت الرقابة والعناية الطبية, ثم تم توزيعهم إلى مجموعات صغيرة, وارسلوا إلى مناطق متفرقة وإنقطعت الإتصالات بينهم ردحا من الزمن. ولكن بعد إنقضاء مدة معينة , بدأت المساعي الهادفة لتهيأة الأجواء لإحتوائهم في المجتمع السوفيتي, حيث تمت معاملتهم كمواطنين سوفييت من الناحية العملية. وقد أتيح للبعض منهم مجال الدخول إلى المدارس, إلا ان إنجازاتهم كانت متفاوته, حيث نال البعض منهم شهادات جامعية في حين كانت إنجازات البعض متواضعة. إلا أن الجميع إستطاعوا أن

يكسبوا خبرة كبيرة على الأقل على صعيد مهني محدد, وهذه ميزة لا وجود لها عند الحكومة العراقية أو سادتها البريطانيين في تلك الفترة. هذا ونظرا لطول مدة بقائهم في الإتحاد السوفيتي وقلة الآمال المعلقة على إمكانية العودة إلى الوطن, فقد تزوج أغلب البارزانيين بمرور السنين. عاد هؤلاء البارزانييون إلى العراق بعد ثورة 14/تموز/1958م.

محمد حكيم:

إلى جانب بعض المعتقلين في السجون العراقية والمبعدين إلى الجنوب أو اللاجئين إلى الإتحاد السوفيتي, فإن أكثرية البارزانيين أبعدت إلى المناطق المتاخمة لمدينة أربيل لفترة تزيد على عدة سنوات ثم أتيح لهم تدريجيا مجال العودة إلى منطقة بارزان.

لكن ما كاد البارزانييون يعودون إلى قراهم ويباشرون في إعادة تعميرها والإنصراف إلى شؤونهم واعمالهم كفلاحين, وإذا بهم يتعرضون من جديد إلى إضطهاد مزدوج: فمن جهة مارست السلطات الإدارية العراقية الفاسدة ضغوطها على الفلاحين البارزانيين كالمعتاد, ومن جهة أخرى بذل الآغوات/الإقطاعييون في المناطق المجاورة لبارزان الجهود لإستغلال الظروف وإجبار البارزانيين على القيام بأعمال السخرة مجانا لصالحهم. ونال أغوات الزيبار قصب السبق في هذا المجال مجددا, الذين سعوا إلى إذلال الفلاحين وفرضوا عليهم الأتاوات والضرائب الإضافية, فإضطر البعض بالفعل أن يقوم بالفعل بأعمال السخرة للأغوات والموظفين الحكومين معا بدون ثمن!

وفي الحالات التي أراد البعض من الفلاحين فيها أن يرفضوا الإنصياع لأوامر الموظفين الحكوميين أو الأغوات, فإنهم كانوا يتعرضون للضرب أو أن مزارعهم كانت تدمر أو تحرق. هذا إلى جانب أن الأغوات باتوا يعتبرون منطقة بارزان كمراعي لقطعان ماشيتهم!

ومع ذلك فقد بقيت الأوضاع هادئة نسبيا ولو أنها كانت مشوبة بالتوتر, إلى أن تم إغتيال شيخ طاعن في السن (بابزدين) من قبل أغوات الزيبار (أحمد آغا), الأمر الذي زاد الطين بلة وتأزمت الأوضاع بشكل أكثر, مما إستوجب الإقدام على خطوات دفاعية جريئة.

في ظل هذه الظروف المضطربة, ظهر بين البارزانيين شخص يدعى (محمد حكيم) أقدم على إجراء عمليات متعددة بصورة منفردة, مستفيدا من بندقية قديمة كانت بحوزته, طارد بها خدم الأغوات وأجبرهم على مغادرة منطقة بارزان, كما وذبح بعض ماشيتهم من باب التحذير. كان ذلك درسا قاسيا للأغوات الذين أدركوا بأن عليهم أن يتركوا الفلاحين البارزانيين لحالهم لكسب لقمة العيش.

بعد هذه الأحداث بحوالي عشر سنوات عاد ملاحسن بارزاني (إبن بابزدين) من الإتحاد السوفيتي وإنتقم لمقتل والده, حيث أطلق الرصاص على أحمد آغا الزيباري في مدينة المصل وأرداه قتيلا.

إلا أن الأغوات لم يكونوا الطرف الوحيد الذي بات يجب أن يحسب لردة فعل محمد حكيم بارزاني الحساب إذا تركوا جادة الصواب في التعامل مع البارزانيين, فقد مارس محمد حكيم بارزاني أسلوبا مشابها ضد الموظفين الحكوميين وجهاز الشرطة في منطقة بارزان, حيث قتل عددا منهم وجرح

آخرين, وبذلك أدرك هؤلاء أيضا بأنهم لن يجدوا في بارزان أية راحة ماداموا يسيؤون معاملة الفلاحين البارزانيين.

وعلى هذه الشاكلة بقيت أوضاع البارزانيين لعدة سنوات بدون أي تغير يستحق الذكر لغاية عام 1958م. حيث قضى البعض منهم سنواتا عديدة من عمرهم في غياهب السجون والمعتقلات العراقية, في الوقت الذي أضطر فيه آخرون على العيش بعيدا عن وطنهم في الإتحاد السوفيتي أو جنوب العراق, إلى جانب عودة الأغلبية من الفلاحين تدريجيا إلى منطقة بارزان يحرسها نفوذ محمد حكيم بارزاني.

في مقال نشرته جريدة (إتحاد الشعب) العراقية بتأريخ 20/شباط/1959م. حول مأساة البارزانيين وبارزان تحت عنوان: (فلتحيا الصداقة الكردية العربية), تعرض فيها كاتب المقالة إلى الظروف التي عاشها البارزانييون ومنطقة بارزان في الفترات السابقة, واجرى مقارنة بين الظروف التي عاشتها أوربا في ظل السيطرة النازية وبين الظروف التي عاشتها بارزان لغاية عام 1945م. تحت السيطرة والنفوذ الإستعماري البريطاني المعروف. توصلت الجريدة إلى نتيجة مفادها, بأن لا فرق بين الحالتين والمنطقتين, بإستثناء إختلاف الأسماء المطلقة على الأقاليم المختلفة!

القسم الثانى

من الأحاديث النبوية الشريفة

,, إتقوا دعوة المظلوم فإنها تحمل على الغمام , يقول الله تعالى:

وعزتي وجلالي لأنصرنك ولو بعد حين ,, .

,, إشتد غضب الله على من ظلم من لا يجد ناصرا غير الله ,, .

الفهرست

مقدمة الطبعة العربية.

مقدمة الطبعة الألمانية.

الفصل الأول:

1.1– ملاحظات أولية.

2.1- نبذة مختصرة عن أصل وجذور حقوق الإنسان.

3.1- حقوق الإنسان: الأهمية والهدف.

1.2- نظرة مقتضبة إلى أوضاع الأكراد في: الإتحاد السوفيتي –

سوريا – إيران – تركيا لغاية عام 1975.

2.2- الأكراد في العراق:

*- الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق – نشأة الحزب – بعض الآراء حول الحزب.

*- الحزب الشيوعي العراقي.

*- الحركة الكردية 1961 – 1975:

أ- الزعيم عبدالكريم قاسم والأكراد (1958-1963):

*- ثورة 14/تموز/1958 في العراق.

*- أهداف الثورة.

*- منجزات الثورة.

*- الأزمة السياسة.

*- الموقف داخل السلطة الحكومية.

*- تطور الأوضاع السياسية خلال الأعوام (1958-1961).

*- بارزان في صيف 1961.

*- 500 مقاتل بارزاني.

*- مقارنة بين عام/1945-1947 و عام 1961.

*- التطور اللاحق.

*- ردود الفعل على نشوب الثورة الكردية.

ب- حزب البعث العربي الإشتراكي والأكراد (1963):

*- سلطة البعث ولعبة المفاوضات مع الأكراد.

*- روح إتفاقية سعد آباد وحلف بغداد.

*- موقف القوى والدول الخارجية.

*- معركة الحياة أو الموت والتطور اللاحق.

*- معركة بارزان.

*- هيئة الأمم المتحدة والأكراد.

ت- عارف الأول والأكراد (1963-1966):

*- السلطة الجديدة ومواقفها السياسية.

*- فرقة الأكراد.

*- المفاوضات والتطورات اللاحقة.

*-اهداف النظام العارفي العسكرية.

ج- عارف الثاني والأكراد (1966-1968):

*- الحكومات الجديدة.

*- الأكراد وتطورات الأحداث.

*- الإشتباكات العسكرية خلال الأعوام (1966-1968).

ح- حزب البعث العربي الإشتراكي والأكراد (1968-1975):

*- إنقلاب 17/تموز/1968.

*- إنقلاب 30/تموز/1968.

تطور القضية الكردية لغاية عام 1970.

*- وضع الحزب الشيوعي العراقي وموقفه السياسي لغاية عام 1970.

*- إتفاقية 11/آذار/1970:

- الأسباب الخلفية للإتفاقية.

- نصوص الإتفاقية.

- ردود الفعل على الإتفاقية.

- بيان 11/آذار/1970: إتفاقية أم حصان طروادة؟

*- التحول غير المنظور:

- مواصلة التعريب في كردستان والتمسك بآيديولوجية الوحدة العربية.

- معاهدة الصداقة والتعاون السوفيتية/العراقية (نيسان/1972).

- تأميم النفط في حزيران/1972.

- الجبهة الوطنية التقدمية.

- عمليات التصفية السياسية وأهدافها.

- قانون الحكم الذاتي المفروض على كردستان.

- حرب الأكراد الخامسة.

*- إتفاقية الجزائر 6/آذار/1975:

- نتائج إتفاقية الجزائر.

- بعض تصريحات الأطراف المعنية/الصحفية حول الإتفاقية.

*- أسباب الهزيمة:

- الأسباب الداخلية:

1- الأسباب التنظيمية.

2- الأسباب الايديولوجية.

3- الأسباب العسكرية.

4- فرقة البارزانيين (لأول مرة).

- الأسباب الخارجية:

1- علاقات الحركة الكردية في العراق مع الأكراد في البلدان المجاورة.

2- علاقات الحركة الكردية مع الشعوب والدول المجاورة.

3- العلاقات مع الدول الكبرى.

- نتائج القرار الخاطئ.

1.3- تقييم الأوضاع السائدة في كردستان الجنوبية على ضوء مبادئ حقوق الإنسان, بموجب مقررات المعاهدة الدولية الموقعة في (16/أيلول/1966).....

1.4- مقارنة بين الأوضاع السائدة في فلسطين = إسرائيل وبين كردستان الجنوبية = شمال العراق وموقف الدول العربية والإسلامية منها.....

105- ما العمل ؟

الفصل الثاني:

1.1الأكراد بعد هزيمة 1975.

أ- نظرة عامة إلى أوضاع الأكراد في: الإتحاد السوفيتي

– سوريا – تركيا – وإيران.

ب- الأكراد في العراق:

1- جلال طالباني و " الإتحاد الوطني الكردستاني ".

2- إدريس ملا مصطفى وصراع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق

من أجل البقاء.

3- القطيعة الجديدة بين حزب البعث العربي الإشتراكي

والحزب الشيوعي العراقي.

كلمة ختامية.

تعقيب.

المصادر.

مقدمة الطبعة العربية / القسم الثاني

هنالك شواهد تاريخية ثابته تؤيد ان البعض وبالأخص العناصر المتنفذه والمستفيدة بنحو ما من اوضاع قائمة في مجتمع ما او في زمان ومكان محدد ترهبها فكرة ومسألة توعية الناس المحيطين بهم على إعتبار, أن هذه التوعية ستؤدي أن عاجلا أو آجلا إلى لجم تصرفات البعض لما تولده لدى الأغلبية من تقويم للأخلاق وثبات في المواقف وبعد نظر في تقييم المسائل وكشف خلفياتها ودوافعها الحقيقية بروح موضوعية متنورة. لذا كان خوف عرب الجاهلية على سبيل المثال, وفي مقدمتهم العناصر المتنفذة والمتسلطة على زمام الأمورمن نزول القرآن الكريم قضية قابلة للفهم والإدراك بمجرد اللجوء إلى تقييم وتحليل التطورات بشكل علمي مجرد قائم على المنطق بخصوص آثار وأبعاد التوعية التي ولدتها النصوص القرآنية في سبك روح وعقلية جديدة بين الناس دكت كيان القيم والتقاليد البالية المتوارثة وما كان يرتبط بها من مصالح.

وقد لاحظ المؤلف بعد نشر بضعة مئات من نسخ الطبعة الألمانية في أوربا تواجد ردود فعل متباينة على هذه الدراسة أيضا وتقوم أساسا على الخوف من المصالح الذاتية:

كانت دهشة المؤلف كبيرة حقا حين وجد أن البعض كان يكتفي بمجرد ترديد تقييمات الآخرين دون أن يكلف نفسة عناء دراسة الموضوع شخصيا وأن يبدي من الشجاعة والجرأة ما يؤهله إستخلاص إستنتاجاته ألخاصة حول المسألة, مهما كانت هذه الإستنتاجات سلبية أو إيجابية , الأمر الذي يعكس

ضعف الشخصية والروح الإتكالية المنتشرة حتى بين الطبقة التي تدعي بأنها مثقفة وعاشت في أوربا عشرات السنين في جو من الحرية والديمقراطية!

أما الأحزاب السياسية, فقد كانت بالدرجة الأولى تبحث عن مصادر تدين مواقف خصومها, لذا كانت ردود فعلها مزدوجة, أي أنها كانت تثمن الجهود العلمية المبذولة وتؤيد إيجابيات البحث, إلا أن ذلك كان مقرونا على الدوام بتحفظات, بل وإمتعاض بخصوص كشف النقاب عن مواقفها السلبية بالذات!

أما الجهات والعناصر غير الملتزمة حزبيا أو المحايدة, فقد كانت وبدون إستثناء مرتاحة وداعمة لأسلوب البحث لأنها كانت متعطشة لمعرفة الحقيقة ومرتاحة للموضوعية التي طرحت بها المسائل. هنا لابد أن نشير إلى الحقيقة القائلة , بأنه طالما تعذر على المرد تشخيص الداء فإن من المستحيل وصف الدواء!

ولما كان الهدف من هذه الدراسة خدمة قضية عادلة وشعب مضطهد. فلا تأخذ المؤلف في الحق لومة لائم, لأنه يسعى خلال هذا الجهد المتواضع أن يسهم في تقويم إعوجاج قائم ولو بشكل جزئي من خلال الدعوة التي يوجهها إلى أبناء شعبه لنفض غبار القرون الماضية عن عواتقهم ورفض الوصايات المفروضة عليهم بالإكراه ليتولوا بالتالي تقرير مصيرهم ومصير بلادهم بأنفسهم في المستقبل كامانة مودعة في أعناقهم للأجيال القادمة. لذا كان لابد من إستعمال لغة صريحة بعيدة عن التزلف, لكي تتواجد آمال مبررة في إمكانية منع تكرار أخطاء الماضي من جهة , ولرغبة المؤلف تجنب إحتمالات توجيه التهمة إلية في المستقبل كشريك في الأخطاء بل وفي الجرائم المرتكبة لسكوته عنها من جهة أخرى, مقتديا بالحديث النبوي الشريف:

,, من رأى منكم منكرا فليغيره بيده, فإن لم يستطع فبلسانه, فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف ألإيمان .,,

عبدالمصور بارزاني

فيينا في

1988/2/8

1.1 – ملاحظات أولية :

في هذا الفصل سنحاول التطرق بإيجاز إلى مسألة حقوق الإنسان بصورة عامة, مستهدفين عرض أصل الفكرة والهدف المرتجى منها. كما سنأخذ أوضاع الأكراد بنظر الإعتبار على هذه الأسس في جميع أجزاء كردستان لغاية عام 1975م. على أن تتم إعارة أوضاع كردستان الجنوبية / العراق أهمية أكثر مع معالجتها بشيء من التفصيل لسببين وهما: 1- الأوضاع في كردستان الجنوبية, كما يزعم البعض هي أفضل من أوضاع بقية الأكراد القاطنين في البلدان المجاورة. 2- كردستان الجنوبية مثلت نبراسا وقدوة لبقية الأكراد في المناطق الأخرى على شتى الأصعدة خلال الأعوام 1958 – 1975م. إلى درجة أنها باتت تغذي آمال ألاكراد وطموحاتهم في بقية الأجزاء من كردستان, التي كانت تتوقع حدوث تطورات إيجابية في أوضاعها الذاتية مستقبلا في حالة نجاح الحركة التحررية في كردستان الجنوبية. لكن التطورات أثبتت فيما بعد بأن الآمال العراض المعلقة على الحركة في كردستان الجنوبية لم تكن مستندة إلى الواقع ولم تحقق النتائج المرجوة منها.

على هذا الأساس ومن أجل تقيم الأوضاع والظروف في كردسان الجنوبية بشكل موضوعي وواقعي, سنعمد إلى إجراء مقارنة بين هذه الأوضاع وبين ما ذهبت إليه نصوص المعاهدتين الدوليتين المعقودتين

في 16/أيلول/1966 لحقوق الإنسان, بإعتبار أن هذه النصوص تصلح أن تكون معيارا دوليا لهذا التقييم.

لقد لعبت الأحزاب السياسية دورا هاما في صياغة وتطور الأحداث السياسية في العراق (في الغالب سلبا) سواء في صفوف الأكراد أو العرب بما في ذلك من تولى السلطة منها. من هنا يستحسن أن نتطرق بإيجاز إلى نشأة وايديولوجية هذه الأحزاب وبالأخص: حزب البعث العربي الإشتراكي – الحزي الشيوعي العراقي – وأخيرا ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, مع التركيز على موقف هذه الأحزاب من مسألة الحقوق القومية للشعب الكردي.

إن الدساتير العراقية الصادرة خلال هذه الفترة وما صحبها من تعديلات تعتبر هي الأخرى كمعايير لإصدار أحكام التقييم على مواقف ونوايا الحكام العرب في بغداد إزاء المسألة الكردية. وبهذا الخصوص سنراعي بيان التطورات في هذه الدساتير والظروف المحيطة بصدور البيانات والإتفاقيات المعلنة من جانب الحكومة العراقية بخصوص المسالة الكردية. هذه البيانات والإتفاقيات الرسمية ستؤخذ بنظر الإعتبار, رغم الدراية بحقيقة كونها بالنسبة للحكومة المركزية إلا وسيلة لكسب الوقت في فترات الضعف والإنحلال بهدف إستجماع القوى والتخطيط لجولة عسكرية قادمة مع حركة التحرر الكردية.

كانت الآمال التي علقت على التطورات التي حدثت في كردستان الجنوبية خلال هذه الفترة كبيرة, والتي نشبت فيها واحدة من أكبر الثورات الكردية بعد الحرب العالمية الثانية وأكثرها إستدامة في ذات الوقت. غير أن النتائج التي أعقبت هزيمة عام/1975 كانت مروعة هي الأخرى على شتى الأصعدة. من هنا سعينا لمحاولة دراسة وتحليل العوامل المحتملة التي ادت إلى هذه الكارثة بشكل مجهري قدر الإمكان.

لقد أثرت الدول الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر على تطور الأحداث في كردستان الجنوبية, لأنها نظرت إلى بل وعاملت حركة التحرر القومي في كردستان ك (حرب بالوكالة) والتي لم تكن آثارها محصورة داخل حدود العراق وحسب, بل وتشمل منطقة الشرق الأوسط إجمالا على أقل تقدير, وذلك لجملة من الأسباب ومن جملتها أن المسألة الكردية تؤثر على كيان ومصير العديد من الدول في المنطقة. ولا يغير من هذه الحقيقة أي شيء, لا إدعاءات السلطة العربية الحاكمة في بعداد ولا نوايا الأكراد أنفسهم. هذا بالإضافة إلى ان موقف الدول الكبرى كان ان أحد العوامل الحاسمة في هذا الصراع لجملة من الأسباب كان من بينها الدعم السياسي والعسكري, الذي قدم لطرف أو آخر. كما ولوحظ نوع من التغيير والتبدل الطارئ على إستبدال الحلفاء والشركاء, وهذا بحد ذاته يحتم تقييم هذه المناسبة والتطورات لإستجلاء الدوافع الحقيقية لهذا السلوك وحقيقة مواقفها من القضية الكردية.

ختاما لابد من محاولة إجراء مقارنة ولو مقتضبة بين أوضاع الأكراد في كردستان الجنوبية (شمال العراق) وبين أوضاع العرب في فلسطين (إسرائيل). إن هذا الترابط هو أمر لا يمكن الحياد أو التغاضي عنه, سيما وان بعض الأطراف العربية من ساسة ومؤلفين سبق لهم وأن أشاروا إلى هذا الترابط بصورة معكوسة ومنطق مقلوب بعيدا عن كل روح موضوعية وتحليل علمي يمليه العقل السليم.

2.1- نبذة مختصرة عن أصل وجذور حقوق الإنسان:

كلما أمعن وإستطال المرء النظر في تأريخ البشرية لواجه حقيقة قائمة لا يرقى إليها الشك ومفادها, أن شخصا, مجموعة من الأشخاص, طبقة إجتماعية, دولة محددة أو مجموعة من الدول تسعى بكل السبل لإستغلال الآخرين, الذين يمثلون الأكثرية الساحقة من المجتمع البشري دوليا أو محليا, للحفاظ على مصالحهم الأنانية الشخصية, باذلين الجهد قدر المستطاع لتوسيع نطاق ومدى هذه المصالح والمحافظة عليها أطول فترة ممكنة.

بناءا على هذا الأساس, فإن بالإمكان التثبت وعلى الدوام من وجود جبهتين أو كتلتين متعارضتين: من جهة كتلة أصحاب الإمتيازات المتعددة الجوانب. يقابلها على الطرف الآخر كتلة المحرومين من كل الإمتيازات وهم المستضعفون بصور مختلفة وعلى شتى الأصعدة والجوانب, من إقتصادية, إجتماعية, سياسية وثقافية. فقبل عدة عقود على سبيل المثال كان الرق وإستعباد الإنسان لأخيه الإنسان في الكثير من المجتمعات أمرا طبيعيا وظاهرة مشروعة ومسايرة لنوع محدد من أنواع الإستغلال البشع من قبل الإنسان لأخيه الإنسان, بحيث كان المستعبد يعامل كقطعة من قطع الأثاث المنزلي العائد لسيده. وللأسف مازالت بقايا هذا الإستغلال اللانساني موجودة ولو على نطاق أضيق من الماضي.

لقد إستتبع ذلك فرض أعمال السخرة الشاقة على العبيد وإستعمال شتى صور التعذيب ضدهم لإجبارهم على السكوت والخضوع لهذا الواقع المفروض عليهم بالقوة. الفصل بين أعضاء العائلة الواحدة من باب الإكراه, وأخيرا البيع والشراء وكأن البشر ماشية ...إلخ . علما أن ما سمي بحقوق السادة والمالكين للأرقاء كانت مضمونة ومصانة بموجب أحكام القوانين السارية المفعول داخل المجتمعات والبلدان المعنية, بل أن الدين هو الآخر أستغل من قبل البعض لتبرير أبشع الجرائم ضد الإنسانية بما في ذلك الإستعباد!

وفقط إبتداءا من 19/حزيران /1862م. على سبيل المثال تم منع الرق في الولايات المتحدة الأمريكية. كما جرى الإتفاق بينها وبين بريطانيا للتعاون على مكافحة تجارة الرقيق. علما أن التلميحات والإشارات تتواتر داعية إلى ضرورة منع الرق, ومن جملتها ما ورد في الإتفاقات التي شاركت فيها

عدة دول في التوقيع عليها, ومنها المعاهدة الخاصة بحقوق الإنسان في 16/أيلول/1966م. (أنظر المادة/8 من الإتفاقية). وهذا بحد ذاته يوحي بأن عصرنا الحالي أيضا هو الآخر مازال يعاني من وجود بقايا ومخلفات نظام الرق المقيت وبعض مظاهره وإلا فما هو الداعي إلى إيراد مثل هذه الإشارات إن لم يكن لهذه المخلفات والظواهر أي وجود, أم يا ترى هو الخوف من عودتها على يد قوى ظلامية بأي دافع كان؟

موضوع قديم ومصطلح جديد:

من الملاحظ أن موضوع حقوق الإنسان عريق في القدم ويعود إلى عهود سحيقة, إلا أن المصطلح المتعارف عليه الآن " حقوق الإنسان " حديث النشأة نسبيا. كما توسع نطاق هذه الحقوق بمرور الزمن إنسجاما مع التطور الذي حدث على الصعيد السياسي, الإجتماعي, الإقتصادي والثقافي. لكن رغم هذا التوسع وزيادة الشمولية, فمازالت هذه الحقوق بالنسبة لعدد كبير من الجماعات والأفراد أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع, لأن صور وصيغ الإضطهاد تتعدد أشكالها ويتعذر حصرها منتهكة بالأساس مبدأ المساواة , الذي تدور حوله بشكل عام وإجمالي من حيث الأساس فكرة تطبيق هذه الحقوق بشكلها الواسع.

إن إستعادة الماضي إلى الذاكرة وإستعراض التطور التأريخي من خلال نظرة فاحصة إلى أصل الأفكار الإنسانية, التي يمكن للمرء أن يعتبرها جذورا تأريخية لنشؤ حقوق الإنسان المشتقة من الأفكار والتصورات الدينية والفلسفة اليونانية القديمة, إلى جانب الأفكار التي إرتبطت بالحركات السياسية والإجتماعية والإقتصادية الكبرى. لكن على الرغم من قدم هذه الأفكار والتطلعات, فإن الإقرار والإعتراف المتوارث والتقدم المحرز على درب تطور وإنطلاق هذه الأفكار لتأخذ طابعا عالميا يعود الفضل فيه على الأرجح إلى الثورات الجماهيرية وما رافقها من تضحيات جسام وليس إلى فضل الحكام المعنيين, الذين لم يبذلوا إلا نادرا جهودا مخلصة لتحقيق هذه الأفكار السامية. إذن فإن إستعداد الأطراف المعنية والمعانية من الناس – أفرادا وجماعات – لإبداء المقاومة اللازمة واللجوء إلى الثورة والتمرد على الأوضاع المجحفة القائمة فقط, وخوف الحكام من مغبة نشوب هذه الثورات, هو الذي ضمن إستمرارية وبقاء مجالات تطبيق هذه الأفكار بنحو أو بآخر حسب إختلاف الظروف والمناطق.

نماذج من منطلقات الفكر الإنساني:

يمكن للمرء أن يعتبر الأفكار والتصورات التالية رائدة في عملية بلورة وتطوير حقوق الإنسان بشكلها المعروف حاليا:

1- الدين:

كان للأديان ومنذ البداية (بصورة عامة) دور لا يستهان به في الإسهام وبشكل إيجابي في عملية تطوير وتوفير المناخ المناسب لتطبيق حقوق الإنسان, إما بشكل مباشر من خلال نصوص تعاليمها الصريحة أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير الذي خلفته مبادئ الأديان الأخلاقية في صياغة نصوص القوانين الوضعية والتأثير على الأعراف والتقاليد المتوارثة.

ومن الملاحظ بأن الشعوب المتمدنة في العصور القديمة كانت تعيد وترجع نشأة نصوص قوانينها وأنظمتها إلى كائنات عليا (آلهة). فالأفكار الهندوسية (مانو وبوذا) على سبيل المثال تصنف الحريات الإجتماعية إلى خمس مجموعات: الأمن من الإرهاب – العوز – الإستغلال – الحرمان – الموت المبكر – والمرض. ويتم إلحاق خمس فضائل بهذه الحقوق: التسامح – العاطفة الجماعية – العلم – حرية الضمير والوجدان والفكر – والأمن من الخوف.

ولكن رغم كل هذه الخصائص الإيجابية للدور الذي لعبته الأديان وإسهامها في بلورة الأفكار الإنسانية وصياغة حقوق الإنسان, فإنها لم ولن تستطيع التستر على حقيقة أن الأديان في ذات الوقت, شأنها شأن الكثير من عوامل وأعمدة السلطة قد تعرضت في الكثير من الأحوال وماتزال تتعرض إلى التشوية وسوء الإستفادة والإستغلال والتفسيرات المغلوطة عن عمد أو جهل, الأمر الذي كانت له عواقب وخيمة وسلبية للغاية في حالات كثيرة. فعلى سبيل المثال ينص الإنجيل على ما يلي: " لا تقاوموا من أراد الإساءة إليكم, بل إذا صفعك أحد الأشخاص على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر ..."

لكن رغم هذا النص الصريح فإن إجراء مقارنة بسيطة بين هذه الوصية وبين سياسة الدول الكبرى/المسيحية الكولونيالية لوجد المرء إختلافا كبيرا بين النظرية والتطبيق, الأمر الذي دفع الكاتبة الأمريكية (مارغريت جوست) إلى القول في كتاب لها " السود في أمريكا" : (لقد حملت الكنيسة للزنج هدهدة روحية, واستند إلى كرمها الأخلاقي في ترسيخ قواعد العبودية وجعلها واقعا معقولا لا يرد ...).

والتأريخ الإسلامي هو الآخر بدوره يظهر من الإنحرافات ما يحول دون إعتباره إستثناءا على هذه القاعدة, فقد أستغل هو الآخر من قبل الحكام أو بعض الفئات لترسيخ المصالح الشخصية أو الفئوية على حساب الغالبية العظمى.

2- فلسفة الإغريق:

تناولت إهتمامات الإغريق وحظارتهم جوانب متعددة, كالقانون والدولة والفيزياء وما إلى ذلك. النظريات والطروحات الفكرية التي تم بحثها في تلك الفترة المبكرة أثرت على الأقل في بعض المجالات في بلورة الإستنتاجات التي توصلت إليها العلوم المختلفة في عصرنا الحالي أيضا. حيث تم

نقل وتوارث هذا التراث من جيل إلى آخر وإن كان بض الآثار قد ضاع وإندثر إلى غير رجعة كما كانت عليه الحال بعد حريق مكتبة الأسكندرية على سبيل المثال. ولاريب أن هذا التأثير أكثر ما يكون وضوحا في أوربا بشكل خاص وعن طريقها وصورة غير مباشرة إنتشرت في بقية أرجاء العالم.

بالنسبة للكثير من الآراء والأفكار والمطاليب التي طرحت في زمن الإغريق, يمكن للمرء أن يلاحظ بأنها مازالت تردد حتى الوقت الحاضر, فقد طالب الصوفييون على سبيل المثال بما يلي: " المساواة في الحقوق للجميع , إلغاء طبقتي النبلاء والعبيد ...".

لكن على ما يبدو فإن هذه الآراء لم تستطع أن تنال الإعتراف الذي تستحق لفترات زمنية طويلة, ناهيك عن تحقيقها, لأن المسألة لم تكن دوما مسألة قوانين غير عادلة, بل وفي حالات كثيرة وجدت مجالات لممارسة العسف والتضليل في تفسير القوانين أيضا.

إن تطبيق بعض هذه الأفكار ظل حصرا على بعض المناطق والبلدان وعلى فترات زمنية محددة وكان في بعض الحالات إمتيازا حصريا ببعض الفئات دون غيرها. أما الطبيعة أو الإتجاه الدولي الذي باتت هذه الأراء تتسم به فهي ظاهرة تجلت في فترة متأخرة. ولذا نذكر وبهذ المفهوم والمعنى ما قاله الرئيس الأمريكي الراحل " جون كندي " من باب التأييد لما نذهب إليه:

(مازال النضال يتواصل من أجل المعتقدات الثورية, التي كافح في سبيلها أجدادنا: الإيمان بأن حقوق الإنسان ليست هدية أو فضلا من الدولة, بل هي منحة من الله).

3- نماذج من بعض أفكار الحركات السياسية والإجتماعية:

يتم التمييز بصورة عامة بين شكلين أو نوعين من الحقوق (حقوق الإنسان): الحقوق "التقليدية" والحقوق "الحديثة والمعاصرة", التي ترتبط وتتشابك مع بعضها. ويقصد بالحقوق التقليدية, الحقوق السياسية المدنية, والتي باتت تمثل محورا ثابت الأركان في المجتمعات المدنية الغربية ومطلبا رئيسيا بالنسبة لشعوبها. وهي الحقوق التي تستهدف ضمان التمتع بالحقوق السياسية وممارستها بالنسبة لجميع أفراد المجتمع. أما الحقوق المعاصرة, فهي حديثة العهد نسبيا وتتضمن أو تشمل على الحقوق الإجتماعية والإقتصادية أيضا, إلى جانب الحقوق السياسية المدنية. ولعبت بعض المراحل التأريخية وما إرتبط بها من حركات ثورية وإجتماعية دورا بارزا في تطور حقوق الإنسان المعروفة والمتعارف عليها في الوقت الحاضر ومنها:

-ا لائحة الحقوق / دستور عام 1215م. في بريطانيا:

إن الحقوف والحريات التي تضمنتها هذه اللائحة, ترتبط بصورة لا تنصم مع تطور القوانين العرفية والتقاليد العامة المتوارثة في بريطانيا. وقد نشأت على أثر صدور قرارات وأحكام القضاة, وليس على أساس القوانين التي أصدرها الملوك البريطانييون. ولابد من التلميح في هذا المجال إلى إصرار الشعب البريطاني في كفاحه المتواصل من أجل الحصول على هذه الحقوق والحريات ومواجهته لسلطة الملوك والحكام البريطانيين المطلقة, الأمر الذي إنتهى بالتدريج إلى التضيق على صلاحيات الملوك إلى حد كبير. تقول المادة /39 من اللائحة على سبيل المثال, ما يلي:

(لا يجوز إعتقال أوسجن أي إنسان حر أو أن يتم إبعاده أو تصادر ممتلكاته أو أن يحط من قدره بأية صورة أخرى. كما أننا لا نريد أن تتخذ أية إجراءات ضده أو يسمح بمطاردته إلا بموجب حكم صادر وفق القوانين المرعية ...).

وتتطرق "لائحة الحقوق" لعام 1689م. إلى موضوع حقوق المواطنين وتشير مثلا من بين أمور أخرى أيضا إلى وجوب إنتخاب أعضاء البرلمان بشكل حر بموجب المادة / 8. أما المادة / 9 فتنص على ما يلي:

(إن حرية المخاطبة وكذلك محتوى المناقشات أو المباحثات في البرلمان لا تخضع لأية سلطة قضائية أخرى ولا يمكن مقاضاتها خارج البرلمان, بل ولا يجوز إثارة التساؤل حولها ...).

-II " الحقوق الأساسية " المعلن عنها في فرجينيا في 20/حزيران/1776م.:

إن الأفكار التي تم التلميح إليها في أعلاه, أثرت في فترة لاحقة عبر الإنتقال بواسطة بعض المهاجرين, في التطور السياسي اللاحق في أمريكا, وأسهمت في تطوير وبلورة الأفكار الديمقراطية الأمريكية. فيما يلي بعض النماذج من نصوص موادها:

(كل البشر متساوون من حيث الطبيعة ومستقلون ويتمتعون ببعض الحقوق المتأصلة والموروثة, التي لا يجوز التخلي عنها عن طريق أية إتفاقيات تعقدها الأجيال القادمة, أو مصادرتها من أجل السعي لبلوغ السعادة والأمن). وتنص المادة /3 على:

(إن الحكومة يجب أن تشكل من أجل توفير أفضل الظروف للجميع ومن أجل حماية وأمن الشعب والأمة والمصلحة العامة ...). أما المادة / 11 فتنص:

(إن حرية الصحافة تعتبر واحدة من أكبر حصون الحرية ولا يتم التضيق عليها إلا في ظل الحكومات الدكتاتورية).

III- الثورة الفرنسية:

إن الأفكار التي تجلت وسيطرة فيما بعد من خلال الثورة الفرنسية وأثناءها كانت متأثرة بأفكار وفلسفة بعض المفكرين الكبار في تلك الحقبة من أمثال مونتسكيو وروسو إلى جانب سريان وتسرب بعض أفكار الثورة الأمريكية , الأمر الذي تجلى فيما بعد من خلال بعض الصياغات المستعملة في إصدار البيانات والدساتير الفرنسية. فالبيان الفرنسي حول " حقوق الإنسان والمواطنين " الصادر في عام / 1789م. كان يرى:

(نسيان أو إنتهاك حقوق الإنسان كسبب وحيد لتعاسة الجمهور وفساد الحكومات). وإستنادا إلى هذه المنطلقات إعترفت الثورة بالحقوق التالية:

المادة/1 تنص: (كل البشر يولدون أحرارا ومتساوون في الحقوق ...).

المادة/2 تنص: (إن أصل كل حقوق السيادة تعود من حيث الجوهر إلى الشعب ...).

أما الدستور الفرنسي الصادر في 24/حزيران/1792م. فيرى بين أمور أخرى ما يلي:

المادة/1 تنص: (إن هدف المجتمعات هو الرفاه والصالح العام. إن تشكيل الحكومات يتم من أجل ضمان تمتع البشر بحقوقهم الطبيعية التي لا يمكن التخلي عنها).

المادة/2 تنص: (كل البشر متساوون من خلال الطبيعة وأمام القانون).

المادة/6 ترى من باب بيان حدود الحريات: (لا تفعل بالآخرين ما لا تحب أن يفعل بك).

المادة/23 تنص: (إن حق المقاومة والدفاع ضد الإضطهاد ينبثق ويشتق من بقية حقوق الإنسان).

IV- ثورة أكتوبر الروسية:

ولدت الأفكار الإشتراكية وجلبت معها زخما وبعدا جديدا على صعيد المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وبالتالي توسيع مجالاتها, فقد أخذت حقوق الإنسان ذات الطبيعة الإجتماعية والإقتصادية بنظر الإعتبار وأثبتت بأن الحصر والتضيق التقليدي لهذه الحقوق لا يفي بتوفير المجال الحيوي اللازم لتحقيق الحرية المنشودة ومبدأ المساواة عمليا. لقد أدرك المرء حقيقة نزوع الديمقراطيات الغربية إلى تعزيزوتقوية مركز الفئات القوية من الناحية ألإقتصادية على الصعيد السياسي أيضا وبالتالي يفتح لها مجال تبؤ مراكز هامة ومرموقة. لذا إنعكس تأثير ومفعول هذه الأفكار فيما بعد على صياغة مواد القوانين الدستورية المختلفة ومنها دستور الإتحاد السوفيتي الصادر في 10/حزيران/1918م.

ولغرض الحيلولة دون " إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان ", فقد تم الإعتراف بعدة حقوق إضافية جديدة ومنها: حق تقرير المصير للشعوب – في الوقت الذي أدين فيه إنتهاج السياسة الكولونيالية من جانب الدول الكبرى الغربية – وحق العمل وحق التعليم وحق الحصول على الضمان الإجتماعي بالنسبة للمسنين والمرضى والعاجزين.

بعد حربين عالميتين خلال جيل واحد فقط, أمكن لمس وإدراك الترابط والطابع العالمي لحقوق الإنسان بشكل ملحوظ. لقد كان هذا الإستدراك والإستنتاج نتيجة منطقية بعد كل المعاناة الشاملة التي توجب على البشرية أن تواجهها بشكل لم يسبق له مثيل, حيث لم ينجو من آثار الحرب بنحو أو بآخر, أي جزء من أجزاء العالم. فالأحداث والتطورات التي عاشتها وشاهدتها البشرية خلال الحربين العالميتين أوضحت بجلاء أكثر من أي وقت مضى حقيقة أن الأفراد والجماعات البشرية يجب أن ينظر إليها كحلقات تشكل في مجموعها سلسلة متماسكة ومترابطة, وأن إنتهاك حقوق عضو أو حلقة من هذه الحلقات لا يمكن أن يخلو من العواقب والتأثيرات على بقية الأعضاء والحلقات بمرور الزمن بنحو أو بآخر.

وتجسدت واحدة من الخطوات الهامة على درب التدويل في " البيان العام حول حقوق الإنسان " الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة بتأريخ 10/أيلول/1948م. على الرغم من أنها لم تحتوي على أية جوانب ملزمة. لكن أبعاد تأثيرها الأخلاقي هو أمر لا يمكن التقليل من شأنه بأي حال.

أعقب ذلك خطوة أهم تالية عبر صدور المعاهدتين الدوليتين " إتفاقيتي حقوق الإنسان الصادرة من هيئة الأمم المتحدة " بتأريخ 16/أيلول/1966م. لأنها تمثل موادا ملزمة بالنسبة للدول التي وافقت على الإلتزام بها, على الرغم من أن بعض الدول آثر إبداء التحفظات من أجل تجنب مثل هذا الإلتزام والتعهد الدولي.

ومن الملاحظ بأنه وفي الحالتين " البيان والإتفاقيتين " قد تم الجمع فيها بين الحقوق السياسية والإجتماعية والإقتصادية في آن واحد, ولو أن النصوص المصاغة تجسد في الواقع نوعا من عملية توفيقية بين آيديولوجيات وأنظمة إجتماعية وسياسية وإقتصادية مختلفة سائدة في شتى أرجاء العالم.

301- حقوق الإنسان: (الأهمية والهدف)

إن تأريخ تطور حقوق الإنسان يمثل في ذاته تأريخ البشرية وتطورها من خلال السعي الدائم والدؤب للبحث عن التوصل إلى تحقيق العدالة, بهدف تنظيم وبيان كيفية التعامل معه. ويعنى بهذه الحقوق بطبيعة الحال, تلك التي لا يمكن التنازل عنها, نظرا لإرتباطها مع الإنسان لأسباب طبيعية مرتبطة بكينونته كإنسان, بهدف المحافظة الحقيقية على كرامة الإنسان.

(بالنسبة لحقوق الإنسان ما يزال الموضوع يدور- إستنادا إلى الرأي السائد – حول توفير الضمانات للبشر أمام التهديدات الموجهة إليه من جانب الدولة والمجتمع, والتي تشمل بالدرجة الأولى الأفراد والجماعات الصغيرة والضعيفة ... إن موضوع حقوق الإنسان يدور ويبحث عن إيجاد حل للتناقض الموجود بين الإنسان كفرد وبين المجموعة).

وعلى الرغم من وجود التفسيرات والتطبيقات المتباينة, والتي يعود سببها إلى تباين تأثير ونفوذ الأيديولوجيات المختلفة. من هنا أيضا مساعي ومحاولات التسويس, إلا أن هنالك هدفين رئيسيين يمكن أخذهما بنظر الإعتبار, سواءا بالنسبة للأفراد أو الجماعات كأطراف يحق لها التمتع بهذه الحقوق أو كحملة أو أصحاب لهذه الحقوق. فمن الناحية السياسية يستهدف تهيأة أجواء وظروف ملائمة للإنسان تضمن حماية حريته. أما من الناحية الإجتماعية فيستهدف إلى توفير وضمان الظروف المعيشية اللائقة بالإنسان. ويستتبع هذا كون أن الدول وقوانينها المسنونة يجب أن تكون في خدمة الإنسان وليس العكس.

إن البيان العام الصادر في 10/أيلول/1948م. حول حقوق الإنسان يرى في ديباجته, بأن حقوق الإنسان تمثل قاعدة وأساسا للحرية والعدالة والسلام في العالم. إن إنتهاك أوتجاهل هذه الحقوق يولد أفعالا وإجراءات بربرية. وتمضي الديباجة قائلة:

(لما كان من الأهمية حماية حقوق الإنسان على أساس سيادة القانون حتى لا يضطر الإنسان إلى الإنتفاضة والتمرد ضد الإستبداد والإضطهاد بإعتبارها الوسيلة الأخيرة المتبقية لديه).

لكن في الحقيقة فإن هذه الأهداف السامية تواجه عقبات عديدة لا يمكن تخطيها بسهولة ومن بينها " القوى المناوئة " ويذكر إرماكورا ما يلي :

(إن هذا التطور يجب أن لا يحجب حقيقة مفادها, بأن القوى المناوئة كبيرة. نعم, فإن التوكيد والحرص على حماية حقوق الإنسان بالذات في العالم, يكشف عن القوى المناوئة بجلاء, وهذه القوى متنوعة. إنها تكمن في إختلافات الأطراف المعنية أيديولوجيا, كما أنها تكمن في عملية نشؤ ونمو الشعور بحق السيادة الجديدة لدى الدول الأفرو- آسيوية. كما أنها تكمن في جهل الساسة, إلى جانب أنها تكمن أيضا في غرور أصحاب السلطة الحكومية وتكمن في تعقيب ومتابعة الأهداف الأنانية للجماعات وتكمن في البديهية السلبية للإنسان وتكمن في التقليل من شأن (فقر العالم).

كل هذا يؤدي إلى (تسويس حقوق الإنسان) وهذا يعني, بأنها تستخدم وتستغل سلبا وإيجابا لتحقيق أهداف سياسية).

1.2- نظرة مقتضبة إلى أوضاع الأكراد في: الإتحاد السوفيتي – سوريا – إيران – وتركيا, لغاية عام 1975م.:

التطور اللاحق للأحداث في هذه الأجزاء أخذ المسار المتبع والمفروض عليها سابقا بشكل عام حتى عام 1975م. بدون تغيرات تستحق الذكر, مصحوبة بمحاولات الصهر الموجهة ضد الأكراد بشكل مدروس, بإعتبارها هدفا نهائيا مشتركا في جميع هذه الأجزاء بإستثناء الإتحاد السوفيتي بشكل عام , الذي يمكن إعتباره كإستثناء على هذه القاعدة التي عم شمولها وتطبيقها على بقية أجزاء كردستان. تبع هذه المواقف والظروف السلبية كأمر طبيعي ونتيجة منطقية, أن تردت أوضاع الأكراد على كل الأصعدة والمجالات القابلة للتصور:سياسيا, إجتماعيا, ثقافيا وإقتصاديا.

إن سوء الإستفادة من السلطة الحكومية وإستغلالها ضد حقوق الشعب الكردي على أوسع نطاق ممكن بهدف الحيلولة بين الشعب الكردي وتطوير نفسه بشكل طبيعي يساير تطور ونمو بقية الشعوب والأمم. ورغم وجود بعض الفوارق الشكلية في الأساليب المتبعة لطمس هوية وتطلعات الشعب الكردي نحو التحرر والإنعتاق, كان الهدف النهائي لهذه الأطراف/الحكومات هو القضاء على الهوية القومية المستقلة. وتعاونت هذه الدول فيما بينها من حيث الجوهر سرا تارة وعلنا تارة أخرى من أجل بلوغ هذا الهدف.

1- الأكراد في الإتحاد السوفيتي:

الموقف الودي الذي إتخذه الإتحاد السوفيتي إتجاه المسألة الكردية بشكل عام, بالقياس إلى مواقف الآخرين, هو أمر يمكن توضيحه على أساس نصوص قوانين الإتحاد السوفيتي الدستورية الصادرة إلى جانب أدلة أخرى. فدستور الإتحاد السوفيتي الصادر في 10/حزيران/1918م. نص على سبيل المثال على ما يلي:

(إن مجالس الشورى المحلية, التي تتميز بشكل خاص من خلال تركيبها القومي, يمكن لها أن تنضم إلى بعضها على هيئة منطقة إتحادية ذات حكم ذاتي, وعلى رأسها – كما هو الحال بالنسبة لرئاسة كل المناطق الموحدة والمشكلة حديثا – يقوم مؤتمر لجان الشورى المحلية وهيئتها التنفيذية. إن هذه المناطق المتحدة, ذات الحكم الذاتي, تدخل ضمن القاعدة الإتحادية للجمهوريات الشيوعية لروسيا الإتحادية).

وإستنادا إلى الدستور الصادر في 5/أيلول/1939م. تنص المادة/121 منه على ما يلي:

(إن مواطني الإتحاد السوفيتي, لهم الحق في الحصول على التعليم. إن هذا الحق سيضمن تحقيقه من خلال التعليم الإجباري العام لمدة سبع سنوات ... ويجري التعليم فيها باللغة القومية الأم ...).

وبناءا على هذه النصوص الدستورية وغيرها يتمتع الأكراد في الإتحاد السوفيتي كبقية الشعوب الأخرى بجزء كبير من حقوقهم القومية المشروعة وإن كانوا لا يتمتعون بكيان سياسي/إداري خاص. وفي هذه السياسة الواقعية للإتحاد السوفيتي تكمن أسباب العطف الذي يكنه الأكراد له وبشكل عام للأفكار اليسارية. وقد سبق لباسيل نيكيتين وأن نوه إلى هذه الجوانب /الإمتيازات وما قد تحدثه من تأثيرات في المستقبل حين قال:

(إن عدد الأكراد في الإتحاد السوفيتي, في ترانسقوقازيا لا يتعدى مائة ألف نسمة. لكن هذا الرقم لا يدل على انهم غير قادرون على إنشاء قطب إستجلاب لإخوانهم في الخارج, بل على العكس, وذلك بفضل سياسة الإتحاد السوفيتي إتجاه القوميات).

وهكذا وعلى الرغم من قلة عدد الأكراد في الإتحاد السوفيتي وتبعثر مناطق تواجدهم إلى حد ما وإختلاف أوضاعهم نسبيا بين منطقة واخرى, إلا أن هذه الأقلية الكردية تلعب دورا هاما وتمارس من النفوذ مالا يمكن التقليل من شأنه.

ففي جمهورية أرمينيا يتلقى الأكراد الكثير من الدعم والتعاطف, الأمر الذي يزيد من نشاطهم وفاعليتهم في الوقت الذي لا يحضى فيه الأكراد بمثل هذا الدعم ولا يتلقون التفهم والإستجابة الضرورية في المناطق الآذرية وغيرها, التي يسود فيها العنصر التركي, الذي يحتكر ويمارس السلطة الحكومية فيها!

الغريب أن تظهر هذه الفوارق بجلاء حتى داخل الإتحاد السوفيتي وفي ظل سيادة وإستتباب الأفكار الإشتراكية, بأن الروح والنزعة الشوفينية لم تلجم هنالك أيضا لحد الآن رغم الأفكار التي تقر بحق الشعوب في تقرير المصير. علما أن محاولات الصهر الآذرية مازالت مستمرة وجارية على قدم وساق للأقليات الإسلامية بالأخص من خلال الوسائل الثقافية ومثيلاتها.

علما بأن جمهورية كانت قد تأسست في عام 1923م. بإسم جمهورية كوردستان ذات الحكم الذاتي, في - لاتشين وكلبايار ونخشيوان – لكن قضي عليها في عام 1929م. لأسباب غير واضحة المعالم لحد الآن. لكن رغم ذلك فإن الوضع الإجتماعي والإقتصادي والثقافي للأكراد تطور بشكل إيجابي وبصورة أفضل بالقياس إلى أوضاع بقية الأكراد في الأجزاء الأخرى من كردستان. كما أن المتطلبات الضرورية لتطوير مضمون وسليم بالنسبة للمستقبل باتت هي الأخرى متوفرة أيضا: فالمدارس, المستشفيات, المؤسسات الثقافية, طرق المواصلات, الماء والكهرباء, إلى جانب وجود نظام يحول

دون ممارسة التفريق والتمييز بالقياس إلى بقية الأجزاء من كوردستان ووجود إمكانات الحصول على مناصب حكومية عالية, كلها أمور وعوامل تؤيد تبرير التفاؤل في وجود مستقبل جيد وزاهر.

بالنسبة إلى الوضع الثقافي, تجدر الإشارة إلى أن التدريس باللغة الكردية قد بوشر بتطبيقه منذ عام 1921م. كما أن الموقف الودي الذي إتخذه الشعب الأرمني المتفهم لأوضاع الشعب الكردي قد هيأ ظروفا مكنت إيجاد مجالات رحبة نسبيا للإنعتاق والتطور في هذا السبيل بشكل متزايد, حيث تم بناء العديد من المدارس الكردية وتم تشجيع فكرة القيام بترجمة بعض الآثار الأدبية إلى اللغة الكردية. فخلال الأعوام 1921 – 1960م. على سبيل المثال صدرت بشكل إجمالي (238) آثار وكتب باللغة الكردية. وهذا بطبيعة الحال تقدم كبير وإنجاز عظيم بالقياس إلى التطور السلبي للأوضاع في كردستان الغربية/تركيا مثلا, حيث يسكن الملايين من الأكراد , ولكن بإستثناء صدور بعض المقالات حول الأكراد فلا أثر لأي تقدم ثقافي بالنسبة للأكراد!

هذا وإلى جانب أن صحيفة تصدر باللغة الكردية (ريكا تازه = الطريق الجديد) منذ عام 1930م. في يريفان, فإن إذاعة يريفان تبث برنامجا يوميا باللغة الكردية أيضا لمدة 90 دقيقة يوميا. كل ذلك مع توفر بعض المعاهد التي تهيء إمكانات دراسة التأريخ واللغة الكردية ومنها المعاهد الموجودة في موسكو و لينينكراد ويريفان.

وعلى الرغم من ولاء الأكراد للنظام السائد في الإتحاد السوفيتي, فإن العواطف والميول القومية تتجلى لديهم من خلال إستعادة الذكريات وتوارث العادات والتقاليد والأعراف الكردية القبلية العريقة وما يرتبط بها من ولاءات وعواطف ونزعات, إلى جانب متابعة الأنباء والمعلومات حول تطور الأوضاع في أجزاء كوردستان الأخرى على إمتداد الخط الجغرافي, إبتداءا من جورجيا وحتى القرغيس على الحدود المتاخمة للصين. هذا بالإضافة إلى أن العديد من العوائل الكردية تحتفظ بصورة للجنرال ملا مصطفى في بيوتها بمن فيهم المنتسبون إلى الحزب الشيوعي. ويقول المعنييون بهذا الصدد: (نحن ندرك, بأن البارزاني ليس ثوريا ... ولكنه مع ذلك يعتبر كرمز لكرديتنا. فلو زارنا ألناس لأمكنهم أن يروا بأننا أكراد).

2- كردستان الغربية/سوريا:

كانت المناطق التابعة للدولة السورية الحالية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى جزءا من ممتلكات الدولة العثمانية. ولقد إضطهدت السلطات العثمانية حتى تلك الفترة سكان هذه المناطق من عرب وأكراد على حد سواء بإسم الدين الإسلامي!

وبعد الحرب العالمية الأولى خضعت سوريا إعتبارا من عام 1920م. للإنتداب الفرنسي, الأمر الذي كان يمثل بالنسبة إلى العرب خطوة إلى الأمام, لأن ذلك أتاح لهم فرصة في أن يعيشوا بداية جديدة عبر التخلص من ربقة السيطرة التركية التي دامت عدة قرون. وبعد القضاء على حق الوصاية الأبدية هذه بإسم الدين الإسلامي عن هذا الطريق والتخلص من النفوذ التركي, بذلت فرنسا بدورها كل ما تيسر لها من الجهود لتتبوأ مركز الأتراك السابق وتحل محلهم, علما أن بقية الدول الكبرى المتحالفة مع فرنسا أثناء الحرب لم تكن راغبة هي الأخرى أن تعير أهمية للوعود التي قطعتها للشعوب أثناء الحرب ومنها دعوتهم الصريحة تارة والضمنية تارة أخرى إلى تطبيق فكرة حق الشعوب في تقرير المصير, بعد أن بلغوا مآربهم الخاصة من خوض الحرب ضد ألمانيا وحلفائها.

غير أن الفرنسيين فشلوا في المحافظة على الكثير من مكاسب الحرب بالتدريج وإن كانوا قد أحكموا سيطرتهم على هذه المناطق/سوريا لفترة زمنية قصيرة نسبيا أثروا في صياغة تطور الأحداث خلالها إلى حدما. كان فشل الفرنسيين يعود إلى جملة من الأسباب ومنها: المقاومة التي أبدتها الشعوب الخاضعة لسلطتهم, إلى جانب نشوب الحرب العالمية الثانية وما رافقها من ملابسات وتطورات سلبية على أوضاع فرنسا ذاتها, ومنها تعرضها للإحتلال الألماني, الأمر الذي إستتبعه إضعاف متزايد لمركز فرنسا خاصة ومركز الدول الإستعمارية بصورة عامة.

إستنادا إلى معاهدة لندن في عام 1921م. الموقعة بين بريطانيا وفرنسا وتركيا/الكمالية وفيما بعد إعادة ولاية الأسكندرون وإلحاقها المجد في عام 1939مز بتركيا, تم تحديد الحدود بين سوريا المشكلة حديثا وتركيا الكمالية. وبناءا على هذا التقسيم والتحديد الجديد بقيت بعض ألمناطق الكردية وبذلك أقلية كردية أيضا ضمن حدود الدولة السورية الحديثة النشأة والتكوين. ويقطن الأكراد هذه المناطق منذ أجيال أسوة بإخوتهم في المناطق الكردية المجاورة الأخرى. علما أن الإتفاقات ذات العلاقة بتقسيم المناطق وتحديد الحدود الدولية لم تراعي هنا أيضا وكالمعتاد المسألة القومية ولا رغبات السكان المعنيين في هذه التقسيمات.

وهكذا تواجدت وما تزال تتواجد في سوريا: أكثرية عربية ولكن إلى جانبها تعيش أقليات قومية أخرى ومن بينها الأقلية الكردية في الشمال بشكل عام والتي تشكل بصورة عامة حوالي 11% من مجموع السكان. أما من الناحية الدينية, فإن المسلمين, (السنه) يشكلون الأغلبية إلى جانب أقلية علوية/شيعية والتي تشكل حوالي 10% من سكان سوريا لكنها تتحكم بالسطة منذ تولي حافظ الأسد إدارة البلاد/1970م, بعكس الحالة في العراق الذي تسيطر فيه أقلية سنية على زمام الأمور منذ تشكيل الدولة العراقية على يد البريطانيين. وإلى جانب المسلمين هنالك أقلية مسيحية وأقلية يهودية أيضا.

<u>الإنتداب الفرنسي:</u>

في ظل الإنتداب الفرنسي, كان الأكراد يتمتعون ببعض الحقوق الثقافية بإعتبارهم أكثر الأقليات القومية عددا. فقد إستطاعوا إصدار بعض المجلات باللغة الكردية وفتحت بعض المدارس الكردية, كما أن محطة الإذاعة في دمشق كانت تبث بعض البرامج باللغة الكردية.

الحكم العربي في سوريا:

بتأرخ27/أيلول/1941م. إعترفت فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية بإستقلال مشروط لسوريا, الأمر الذي تحقق بعد الحرب العالمية الثانية بالفعل. وفي شباط/1945م. أعلنت سوريا الحرب على ألمانيا واليابان وتم الإعتراف بها كعضو في هيئة الأمم المتحدة, على الرغم من تواجد قوات الإحتلال في سوريا. وفي أوائل عام/1946م. قدمت سوريا طلبا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تدعوا فيه إلى: (الإنسحاب الفوري لجميع قوات الإحتلال) من سوريا. وفي 17/نيسان/1947م. غادرت قوات الإحتلال الأراضي السورية. ومنذ ذلك الحين يحتفل سكان سوريا بهذا اليوم كعيد وطني لسوريا.

التطور الجديد لم يجلب معه أية إمتيازات للأكراد, بل على العكس فتدريجيا ظهرت سلبيات جديدة على أوضاع الأكراد مسايرة بذلك نمو تطرف الأفكار القومية لدى بعض الكتل والمجموعات العربية التي زادت شوكتها بالتدريج وإستخدمت سلطة ونفوذ الدولة الجديدة لبلوغ أهدافها مزدرية حقوق الآخرين.

في الحقيقة ومن وجهة النظر الآيديولوجية فقد لعبت سوريا منذ أمد طويل دورا هاما في المسالة القومية وصياغة تطرفها بالنسبة للعرب ككل, لأنها كانت تضرب – ولو نظريا – على وتر الوحدة العربية وأظهرت ميولا في هذا الإتجاه وإن كان مجرد تظاهر, الأمر الذي أدى – قليلا أو كثيرا – لأن تواجه سوريا بصورة مستمرة تقريبا الصراع مع إسرائيل, إلى جانب أسباب أخرى ومنها الموقع الجغرافي لسوريا كبلد متاخم لحدود الدولة الإسرائيلية, وهو ما يطلق عليه العرب إسم دول المواجهة.

وقد تكون هذه الأفكار القومية المتطرفة, التي تبنتها سوريا قد حققت بعض الإنجازات على صعيد إدخال بعض الإصلاحات في المجالات الإجتماعية, الثقافية, والإقتصادية بالنسبة للسكان العرب بعد حصول سوريا على الإستقلال. لكن بالنسبة للأكراد وكأقلية قومية قاطنة ضمن الحدود الدولية لسوريا, فإن هذه الفكار كان لها إنعكاسات سلبية للغاية على أوضاعهم وتشبه إلى حد بعيد آثار قرينتها من الأفكار (البان طورانية) في تركيا.

واغلب الظن بأن سوريا ورغم الحصول على الإستقلال الشكلي, إلا أنها لم تستطع أن تحقق إستقلالا حقيقيا أو أن تحقق أوضاعا إجتماعية متطورة ومستقرة للشعب السوري بمختلف طوائفه, ليس بسبب الصراع مع إسرائيل والخلافات المستديمة مع الدول العربية المجاورة, بل بسبب الصراع المستمر

على السلطة في الداخل, بين الأحزاب السياسية المتعددة, بل وداخل هذه الأحزاب أيضا. كما أن الجيش وسلطات الأمن والمخابرات, كانت وما تزال من بين أهم العوامل لنيل والإحتفاظ بالسلطة بالنسبة لجميع الحكام في سوريا على إختلاف هوياتهم السياسية, لأن الشعب السوري بصورة عامة مازال غير قادر على التعبير بشكل حر عن رأيه بشكل ديمقراطي حر. فخلال الأعوام (1949 – 1951) على سبيل المثال لا الحصر, حدثت (4) إنقلابات عسكرية في سوريا!

إن هذه الأحداث الفوضوية كان لها عواقب وخيمة وتأثيرات سلبية على شتى الأصعدة وفي جميع المجالات في الغالب, وإنعكست على صفحات الجرائد في شتى أرجاء العالم لتشكل عناوين بارزة للصحافة ومنها : (الإنقلاب رقم – 11 -) أو (في سوريا تحكم المخابرات) لم تكن لتمثل أنباءا عن إستثناءات طارئة ودخيلة على الأوضاع في سوريا, بل أنها كانت مرآتا تعكس حقيقة الأوضاع السياسية المتقلبة في البلد.

أما بالنسبة للأكراد فقد بقي شيء من المجال في الفترة (1946 – 1962) وإن كان قليلا للتمتع ببعض الحقوق الثقافية, حيث نشر الشاعر الكردي المعروف (جه كه ر خون) ديوانه الشعري المعروف, كما أبدى غيره أيضا بعض النشاط في مجالات مشابهة. وفي عام 1957م. تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني/سوريا من قبل بعض المثقفين والعمال والفلاحين الأكراد. إستهدف الحزب تحقيق الأهداق التالية: العمل من أجل الإعتراف بالأكراد كأقلية قومية, ضمان تحقيق وتمتع الأكراد بالحقوق الثقافية, تطبيق الإصلاح الزراعي وتحقيق نظام ديمقراطي على صعيد الساحة السورية بشكل عام.

خلال الأعوام 1958 – 1961, تحققت الوحدة بين مصر و سوريا وتأسست بذلك ما عرف بالجمهورية العربية المتحدة, برئاسة جمال عبدالناصر, إلا أن إنقلابا عسكريا في سوريا قضى على هذه الوحدة من جديد بعد أن كانت سمعة الإتحاد قد تردت في نظر الجماهيرلأسباب إقتصادية وسياسية. وفي هذه المرحلة/الوحدة وبالأخص في عام 1959م. تعرض أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني/سوريا إلى الإعتقالات من جانب السلطات الحكومية.

وفي عام 1963م. إستطاع حزب البعث العربي الإشتراكي أن ينتزع هو الآخر السلطة السياسية في كل من سوريا والعراق عبر تنفيذ إنقلابين عسكريين متعاقبين في كلا البلدين, وبذلك بدأت مرحلة إحتكار السلطة من قبل حزب واحد وظهر ما يسمى بنظام (الحزب الواحد) والذي أضيفت إليه في فترة السبعينيات بعض الرتوش والتجميلات وظهر ما بات يسمى ب(الجبهة الوطنية التقدمية) مرفقا بإختراع عبارة الحزب القائد, الأمر الذي لم يحل دون حزب البعث وممارسة السلطة الفعلية في كلا البلدين على كل الأصعدة, رغم أن بعض الأحزاب الذيلية إستطاعت في مراحل محددة الحصول على

بعض الإمتيازات الشكلية من خلال تأييدها لحزب البعث وكف الأخير عن مطاردتهم وقتيا بناءا على هذا الموقف.

حزب البعث العربي الإشتراكي:

لعب حزب البعث قبل وبعد توليه زمام الأمور دورا لا يستهان به – سلبا و إيجابا – وإن كان الطابع السلبي هو الغالب في تطور الأوضاع السياسية, بالأخص في سوريا والعراق, وأثر بذلك بشكل فعال في صياغة الأحداث ومنها تدهور أوضاع الأكراد في كلا البلدين (سوريا والعراق).

دأب المتنفذون في حزب البعث والأشخاص السائرون في ركابه بإستمرار على التأكيد المتواصل على إيجابية مواقفهم السياسية الذاتية والتستر على سلبياتهم, في حين ركزوا على إظهار عيوب ونواقص منافسيهم وحرفائهم السياسيين وتسليط الأضواء على سلبياتهم والتستر على إيجابياتهم. لذا ومن أجل تقييم الأوضاع بشكل موضوعي قدر الإمكان, يبدو أن الحل الوحيد القابل للتصور يكمن في ترك المجال لأحد أعضاء حزب البعث البارزين, والذي تقلد مناصب مهمة في الحزب والدولة , ليبين حقيقة دور الحزب وآيديولوجيته في التطور الحاصل, على إعتبار " أن صاحب الدار أدرى بما فيه ", سيما وأنه كان ضمن دائرة الحزب منذ البداية وتعرض إلى السجن والإعتقال جزئيا بسبب نشاطه السياسي. لقد أتاح له هذا الدور إجمالا بما في ذلك المركز الذي تولاه إمكانية الحصول على معلومات تعذر على غيره ممن كانوا خارج صفوف الحزب أن يحصلوا على مثل هذه المعلومات وبالتالي تقييم دور الحزب كما هو. نعني بذلك (سامي الجندي), الذي أورد في مقدمة كتابه (البعث) الجملة التالية:

(من كان يحسب سنة 1940– 1941 المدرسية أن البعث سينتهي إلى كل هذا العبث).

من هذه الجملة وحدها يمكن للمرء أن يستقي ويستجلي كنه الأوضاع وأن يدرك بأن الأمور لم تأخذ المسار المنتظر لها بالأصل. وهذا يعني حتى بالنسبة للعرب أنفسهم, بغض النظر عن حقيقة سلبيات أوضاع القوميات الأخرى ومن بينها الأكراد, بأن التطور كان تجسيدا لخيبة أمل كبيرة, لأن الفاشيين العرب بمختلف نحلهم كانوا يركزون على فكرة العمل ضد الأكراد, على الرغم من كل الخلافات السائدة بينهم في مجالات أخرى, إلى درجة أهملوا معها جوانب هامة للغاية.

الأهداف المعلن عنها لحزب البعث العربي الإشتراكي يمكن إيجازها في شعاراتهم بالشكل التالي: الوحدة – الحرية – والإشتراكية للشعب العربي. كما أن تركيب الحزب التنظيمي كان يرى, بأن يكون للحزب/نظريا على الأقل في كل بلد عربي قيادة قطرية وقيادة قومية, وتخضع الأولى للثانية. ومن الجدير بالذكر ملاحظة بأن للعراق منذ عام 1968م. قيادته القومية الخاصة به. بمعنى أن لكل من سوريا والعراق قيادته الخاصة به قطريا وقوميا. وهذا يعني نسف شعار الوحدة من البداية وجلاء زيف

شعاراتها, إلى جانب أنه ثبت بما لا يقبل أدنى شك, بأن الحرية تحولت إلى إستعباد وأن الإشتراكية لم تكن سوى لصوصية وإثراءا لطبقة حزبية على حساب شعب بأكمله.

نشأت حزب البعث العربي الإشتراكي:

كان زكي الأرسوزي أحد قادة حركة المقاومة في لواء الأسكندرون, الذي ألحق مرة أخرى بتركيا غي عام 1939م. وينتمي الى الطائفة العلوية, وكان متأثرا إلى حد بعيد بالأفكار الأوربية القومية المتطرفة, في حين لم يكن للأفكار والآراء الدينية والإسلامية أي تأثير مماثل على صياغة مواقفه وآرائه السياسية, ولو أنه إستدرك نقطة الضعف الكبيرة هذه في أوقات متأخرة لاحقة على ما يبدو إثر حوار جرى بينه وبين سامي الجندي, الذي كان يقرأ القرآن, ويتتبع بذلك بعض الشيء المسائل الدينية أيضا.

أسس زكي الأرسوزي بالتعاون مع مجموعة صغيرة, حزبا جديدا أطلق عليه إسم " حزب البعث العربي " بتأريخ 9/تشرين الثاني/1940م. وبعد إنقضاء عام على ذلك ظهرت مجموعة جديدة في عام 1941م. تحمل نفس الإسم وتدعوا إلى نفس الأفكار والآراء. كان مؤسس المجموعة الثانية ميشيل عفلق و صلاح الدين البطار. ثم أعقب ذلك في عام 1949م. نشوء حزب آخر " الحزب العربي الإشتراكي " من قبل أكرم الحوراني.

وعبر إتحاد الحزبين " البعث " بقيادة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار من جهة والحزب " العربي الإشتراكي " بقيادة أكرم الحوراني من جهة أخرى في عام 1953م. تم تأسيس حزب جديد : " حزب البعث العربي الإشتراكي " . غير أن هذا الإتحاد لم يستطع أن يقضي على التنافس الحاد السائد بين هؤلاء الساسة المؤسسين بشكل نهائي حتى في فترات لاحقة.

الدائرة الفكرية:

آيديولوجية وأفكار حزب البعث مستقاة من مصادر مختلفة ومتناقضة في الواقع ولذا يسود التنافر فيها كما أنها تفتقر بالتالي إلى الإنسجام: فإنطلاقا من الرجوع إلى الأفكار الإلحادية السائدة في العصر الجاهلي/ قبل الإسلام بين العرب ومحاولة بعثها من جديد, إلى جانب تبني آراء عنصرية واضحة الأبعاد والمعالم وفق النموذج الذي سار عليه الألمان النازيون, وإنتهاءا بإقتباس بعض الأفكار الإشتراكية والشيوعية التي تعذرت صياغتها وبلورتها في قالب آيدلوجي سليم واضح الأبعاد والمعالم.

تبنى الأرسوزي وتلامذته هذه الحزمة المتنافرة من الآراء والمعتقدات وتعلقوا بها بكل حماس وشاعرية على أمل أن تخدم أهداف القومية العربية في الفترة المعاصرة. من هنا فمن الصعب الإعتقاد بأن محاولات الألمان والإيطاليين خلال الحرب لإجراء إتصالات مع الأرسوزي كانت مجرد صدفة.

وفي الحقيقة فإن هذه التناقضات الكبيرة حالت دون سبك هذه الآراء المختلفة في شكل منهج سياسي وحزبي متناسق. ويعبر سامي الجندي عن هذا التخبط الفكري فيقول معلقا:

(ظل الفراغ الآيديولوجي الواضح أحد العوامل المهمة للخلافات الداخلية والأخطاء السياسية في الساحة العملية).

وهكذا بقي البعث يمثل شعارات قلقة, لأن التساؤل ظل عالقا لا يجد الجواب الشافي: ما هي الحرية, الإشتراكية, الصراع الطبقي, الوحدة. لا بل ما هو البعث بالذات؟!

هذه الأسئلة بقيت بدون جواب مقنع, الأمر الذي أتاح المجال للوصوليين ليستغلواالأوضاع لأغراض شخصية وأن يسيئوا الإستفادة من السلطات الممنوحة لهم.

وهكذا تجلى بأن فكرة الوحدة العربية لم تكن إلا شعارات جوفاء فارغة من أي محتوى , ذلك لأن البلدين سوريا والعراق لم يتمكنا من تحقيق هذا الهدف على الرغم من أن حزب البعث قد تولى السلطة فيهما منذ سنوات عديدة !

غير أن وحدة البلدين وتنسيق المواقف بينهما لم تتجسد إلا من خلال بذل الجهود لضرب مصالح الشعب الكردي وحقوقه المشروعة. أما الحرية التي طالما تمشدقت بها أجهزة الإعلام البعثية, فقد أثبتت هي الأخرى أنها لا تصلح لأن تكون مثالا يهتدى به , لأن التعذيب والتجاوزات المرتكبة ضد المواطنين في سجن المزة العسكري/سوريا لا تقل سمعتها الرهيبة رداءتا بأي حال عن سمعة سجون العراق البعثية الرهيبة كقصر النهاية.

إن تقارير منظمة العفو الدولية تؤيد هذه الحقائق وتهتم بالدرجة الأولى بالمواضيع التالية: * تطبيق وإستغلال قانون الطوارئ والأحوال الإستثنائية, لإضطهاد القوى السياسية في صفوف المعارضة. * الإستمرار في توقيف الأشخاص لمدد طويلة دون اللجوء إلى إتخاذ إجراءات قضائية. * إستخدام التعذيب كوسيلة لإبتزاز" الإعترافات " وترهيب المواطنين. * عدم وجود الضمانت القانونية الأساسية لحماية الموقوفين والمعتقلين ومحاكمة السجناء السياسيين عن الرأي العام وبشكل سري. *تنفيذ أحكام الإعدام بحق مرتكبي الجنح السياسية.

ويلاحظ بأن الطائفة المسيحية في سوريا أسهمت بشكل أساسي في إحداث هذا التطور الفكري وأعني بذلك تبني الأفكار القومية المتطرفة حيث مثلت هذه الطائفة أحد العوامل الرئيسية الدافعة لإحداث هذا التغيير وتشجيع هذه التوجهات, ليس في سوريا وحسب حيث تجسدت هذه الحقيقة في دور شخص ميشيل عفلق, بل وفي العراق أيضا.

أسباب هذه الظاهرة تكمن على الأرجح في أوضاعهم السلبية التي عاشوها في ظل الحكم العثماني, الذي كان يستغل الواجهات الدينية والإسلام, الأمر الذي أثر سلبيا على أوضاع الكثير من المجموعات, بما في ذلك الأقليات المسيحية, التي كانت من جملة ضحايا سياسة العثمانيين هذه. إلى جانب هذ الحقيقة لابد من تقييم تأثير الأوربيين على الأقليات المسيحية بالأخص على الصعيد الثقافي, الذي لم يكن في الغالب مشجعا لفكرة سيادة الوئام والتفاهم بين المسلمين والمسيحيين في المنطقة.

الإنعكاسات على صعيد القوانين الدستورية:

لو أخذ المرء الدستور الصادر في عام 1973م. كمثال, لوجد الدستور السوري يعكس بوضوح الأفكار الشوفينية والأهداف الأنانية والقومية الضيقة التي تبناها حزب البعث, على الرغم أن ديباجة الدستور تقول:

(إن حركة الثورة العربية هي جزء من حركة التحرر العالمي. إن كفاح شعبنا العربي يشكل جزءا من كفاح الشعوب في سبيل حريتها وإستقلالها وتقدمها).

لأن مثل هذه المنطلقات النظرية لم تمنع السلطات البعثية من تجاهل حقيقة أن جزءا من كردستان ومن الشعب الكردي قد ألحق قسرا بسوريا. وأن هنالك تشابها كبيرا ومن أوجه عدة بين أوضاع الشعب الكردي وأوضاع الشعب العربي وما يتطلبه هذا التشابه من مساواة في الحقوق الأمر الذي يستدعي وجود تضامن بين الحركتين لبلوغ الأهداف المتشابهة, لكن بدل التضامن والتعاضد فإنها لم تدخر جهدا أو وسيلة إلا وإستعملتها للقضاء على هوية الشعب الكردي القومية الخاصة. وتنص المادة/1 من الدستور على:

(1- إن الجمهورية العربية السورية, هي دولة ديمقراطية, شعبية, إشتراكية ذات سيادة. ولا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها ... 2- إن الإقليم العربي السوري هو جزء من الوطن العربي. 3- إن الشعب العربي السوري, هو جزء من الأمة العربية. وهو يعمل ويكافح من أجل تحقيق وحدة الأمة العربية الشاملة). أما المادة/63 فتنص على ما يلي:

(لابد من أن يكون المرشح ارئاسة الجمهورية عربيا ...).

وهكذا يتضح بجلاء, بأن كل شيء يجب أن يدور حول أو أن يخدم العروبة, بما في ذلك الإقتصاد, التربية, الثقافة ... وما إلى ذلك من المسائل والمواضيع.

مشروع لحل المسألة الكردية على أسس بعثية عنصرية:

بناءا على الأفكار التي تم التنويه إليها أعلاه بإقتضاب, إشتقت مواقف الحكومة السورية إزاء المسألة الكردية. وبوحي من هذه الأفكار وضعت خطط ومشاريع تهدف إلى صهر الشعب الكردي والقضاء على هويته القومية عن طريق القوة والإكراه. وبهذا الصدد كانت طروحات محمد طلب هلال الأكثر رواجا وقبولا لدى المتطرفين العرب وفي مقدمتهم حزب البعث, حيث تتهافت الدوائر الحزبية والحكومية مسارعة لتبني أرائه.

في آذار/1963م. نشر ما سمي ب " دراسة حول محافظة الجزيرة ", مؤلفها محمد طلب هلال, رئيس شعبة المخابرات السياسية في الحسكة. المسألة تدور حول الوضع القومي, الإجتماعي والسياسي في محافظة الجزيرة. لقد ضمنت هذه الدراسة وما تضمنتها من آراء عدوانية وإستعلاء قومي بوجه الأكراد الترقية الوظيفية السريعة للكاتب إلى أرفع المناصب, لأن حزب البعث يقدر مثل هذه الجهود الرامية إلى تصفية الهوية القومية للشعب الكردي. إذن لا غرابة أبدا أن يدخل المؤلف كوزير في الحكومة.

بالنسبة لمحمد طلب هلال وكراسة, المسألة هي في الواقع أقرب إلى هتلر قزم حاول تقليد كتاب " كفاحي " باللغة العربية وعقليتها العنصرية بدلا من الألمانية, منه إلى أي شيء آخر, فتبادل الأدوار ظاهر لا يمكن التستر عليه هنا. فهلال يعتبر العرب وليس الألمان " أسيادا " !

محمد طلب هلال لا يشعر بالإرتياح لوجود الكثير من الأمور في محافظة الجزيرة ومنها: أن إسم بارزان منتشر بكثرة بين الأكراد, وأن الحزب الديمقراطي منظم بشكل جيد , وأن المشاعر القومية تنمو بإطراد بين الأكراد, وأن الأكراد باتوا يتفهمون السلبيات التي سببها تقسيم بلادهم وتأثير ذلك بالنتيجة على أوضاعهم وكيف أنهم يرفضون قبول هذا الواقع المفروض عليهم. هلال يعتبر أبسط المطاليب التي يدعوا إليها الأكراد تطاولا وتجني, ويتناسى بذلك الشبه الكبير بين المشاكل التي يعاني منها العرب والمشاكل التي يعاني منها الأكراد. وهو لا يرى أي فارق بين ما يسميه " يهودستان " أي إسرائيل وبين " كردستان ". بالمقابل هلال يبدي إرتياحا كبيرا للأساليب التي يلجأ إليها النظام التركي في إضطهاد الكرد ويطلب مجاراتهم في سوريا!

يرى هلال, بأن الكردي لا يكون مسلما حقيقيا, إلا إذا أبدى إستعداده للقتال ضد الأكراد أو على الأقل أن يدعم مثل هذا الإجراء دعائيا من خلال مساندة ودعم الإجراءات القمعية العراقية الموجهة ضد الشعب الكردي. كما أنه يركز على فرقة الأكراد وتلك حقيقة, لكنه يتناسى فرقة العرب وهي الأدهى والأمر. ويذهب هلال إلى الإعتقاد بأن الأكراد لا يملكون أية لغة قومية أو تأريخ أو ثقافة !

إن هذه التصورات التي حجبت إمكانيات التقييم الموضوعي السليم والإحتكام إلى العقل لدى هلال, إنصبت في الختام كروافد في مستنقع فكري خاله إبداعا, فإقترح ما يلي من الإجراءات لإيجاد " حل نهائي " للمسألة الكردية:

(... فالمنطقة كلها كما علمنا في تركيا, العراق, وسوريا وحتى في إيران ملتحمة مع بعضها على طول الحدود, وعلينا إستغلال موقف تركيا الآن لأنه قد يتغير في المستقبل وفق اهواء السياسة الإستعمارية, حيث هم الآن يهجرون كل عنصر خطر إلى داخل البلاد. لذا فإننا نقترح:

1- إن تعمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل مع التوزيع في الداخل, مع ملاحظة عناصر الخطر أولا بأول. ولا بأس أن تكون الخطوة ثنائية أو ثلاثية السنين تبدأ بالعناصر الخطرة لتنتهي إلى العناصر الأقل خطورة ...

2- سياسة التجهيل: أي عدم إنشاء مدارس أو معاهد علمية في المنطقة لأن هذا أثبت عكس المطوب بشكل صارخ وقوي ...

3 - إن الأكثرية الساحقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة يتمتعون بالجنسية التركية. فلابد من تصحيح السجلات المدنية وهذا يجري الآن, لكننا نطلب أن يترتب على ذلك آجلا, بأن من لم تثبت جنسيته يجري تسليمه إلى الدولة التابعة له. أضف إلى ذلك, يجب أن يدرس من تثبت جنسيته دراسة معقولة وملاحظة كيفية كسبه للجنسية, لأن الجنسية لا تكتسب إلا بمرسوم جمهوري. فكل جنسية ليست بمرسوم جمهوري يجب أن تناقش, تبقي من تبقي أي الأقل خطرا وتنزع عمن تنزع عنه الجنسية لتعيده بالتالي إلى وطنه ...

4 - سد باب العمل: لابد لنا أيضا مساهمة في الخطة من سد أبواب العمل أمام الأكراد حتى نجعلهم في وضع غير مستقر, وضع المستعد للرحيل في اية لحظة, وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي أولا في الجزيرة, بأن لا يؤجر ولا يملك أكرادا, والعناصر العربية كثيرة وموفورة بحمد الله

5 - شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ومركزة ضد الأكراد لتهيأة العناصر العربية أولا لحساب ما, وخلخلة وضع الأكراد ثانيا, بحيث نجعلهم في وضع قلق وغير مستقر.

6 – نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد وإرسال مشايخ عرب أقحاح بموجب خطة مرسومة. أو نقل مشايخ الدين الأكراد إلى الداخل, بل وبدقة وإستبدالهم بعرب. لأن مجالسهم ليست مجالس دينية أبدا, بل وبدقة العبارة مجالس كردية. فهم لدى دعوتهم إلينا لا يرسلون برقيات ضد البارزاني, إنما يرسلون برقيات ضد سفك دماء المسلمين. وأي قول هذا؟

7 – ضرب الأكراد ببعضهم: وهذا سهل وقد يكون ميسورا بإثارة من يدعون منهم بأنهم من أصول عربية على العناصر الخطرة منهم. كما يكشف هذا العمل أوراق من يدعون بأنهم عرب.

8 – إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود, وهم حصن المستقبل ورقابة في نفس الوقت على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم. ونقترح أن تكون هذه العناصر من شمر, لأنهم أولا أفقر القبائل بالأرض, وثانيا مضمونون قوميا مئة بالمئة.

9 – جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وترحيل الأكراد وفق ما ترسمه الدولة من خطة.

10- إنشاء مزارع جماعية للعرب, الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على أن تكون المزارع مدربة ومسلحة عسكريا كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماما.

11- عدم السماح لمن لا يتكلم اللغة العربية, بأن يمارس حق الإنتخاب والترشيح في المناطق المذكورة.

12- منع منح الجنسية السورية مطلقا لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية) ... إلخ.

هذا وإن هذه المقترحات ليست كافية, لكننا أردنا من خلالها إثارة المسوؤلين بحسب خبرتنا لتكون حافزا وتباشير لمشروع خطة جذرية شاملة لتؤخذ الذكرى بعين الإعتبار).

<u>النتائج والتأثيرات لمقترحات هلال:</u>

طبقت السلطات السورية, على الأقل حتى نهاية الستينات مقترحات محمد طلب هلال الشاذة, بهدف تصفية القضية الكردية وصهر الشعب الكردي مبادرة إلى تطبيقها حرفيا. متناسية القول المأثور " لا تنهى عن فعل وتؤتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم ", فهو يدعوا علنا ودون حياء أو خفر إلى الإقتداء بأساليب إسرائيل وتركيا لصهر الشعب الكردي, كما أنه يتجاهل عن عمد بأن سكان سوريا عربا وأكرادا وأقليات أخرى كانوا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى من حملة الجنسية العثمانية/التركية التي يتخذها ذريعة لنزع صفة المواطنة السورية من الأكراد, فلماذا لا ينزعها عن العرب؟! لكن كما يقول المثل: " عين الرضا عن كل عيب كليلة وعين السخط تبدي المعايبا ". وإذا كانت الأساليب الإسرائيلية جائزة في كردستان لتعريبها فلماذا تنتقد في فلسطين حين يراد بها التهويد؟

فحتى عام 1961م. بعد الإنفصال عن مصر ونشوب الثورة الكردية في العراق, كانت بوادر الإتجاهات السلبية قد بدات تظهر وتتنامى, لأن الحكومة السورية باتت تدعي بأن الأكراد القاطنين في المناطق المتاخمة للحدود التركية والعراقية هم مهاجرون وقد دخلوا المناطق السورية بشكل غير قانوني, والذين – حسبما ذهبت إليه إدعاءات السلطة – جاؤا وفقا " لمخطط إستعماري ", بهدف تغير الهوية العربية

لمنطقة الجزيرة وما إلى ذلك من الأهداف التي زعمتها السلطات السورية زورا وبهتانا, وذهبت إلى القول, بأن الهدف هو تأسيس " دولة إسرائيلية " ثانية!

وفي عام 1962م. تم تقديم إقتراح لتطبيق مشروع " الحزام العربي ", الذي تغير إسمه فيما بعد إلى " مشروع إقامة القرى العصرية ". وطبعا سيقتدي العراق البعثي في فترة لاحقة بهذه العقلية الهدامة في العراق أيضا. وهذا يعني أن السلطات الحكومية حالت بين الأكراد وبين الحصول على أعمال ومنعت بناء المدارس والمستشفيات في مناطق الأكراد المتبقية. كما أن 40% من السكان الأكراد في المناطق المعنية فقدوا على أثر ذلك جنسيتهم السورية, الأمر الذي شمل إجمالا حوالي (120,000) شخصا. لقد كانت نتائج هذا الإجراءات التعسفية مأساوية بالنسبة للكثيرين, لأن العوائل الكردية فصلت عن بعضها, بحكم إعتراف السلطات السورية في بعض الحالات بصحة جنسية رب الأسرة معتبرة إياه مواطننا سوريا في حين أنها أنكرت هذا الحق على ربة الأسرة أو الأطفال في حالات أخرى! وهكذا تحطمت أسر كردية عديدة, وحاول البعض منها الهجرة إلى لبنان, إلا أن الأكثرية بقيت حائرة في أمر مستقبلها داخل سوريا بدون أية حماية قانونية, أو كمواطنين من الدرجة الثانية داخل وطنها بالذات. ولعل النقاط التالية ستكون قادرة في إلقاء بعض الضوء على الظروف الشاذة وغير الإنسانية التي يعيشها الأكراد في سوريا وداخل وطنهم:

1- الأكراد الذين إستهدفتهم هذه الإجراءات اللانسانية لا يستطيعون الحصول على إجازة عمل, لا بالنسبة للمؤسسات التابعة للقطاع العام الحكومي ولا بالنسبة للمؤسسات التابعة إلى القطاع الإقتصادي الخاص.

2- لا يجوز لهم بيع أراضيهم ولا شراء أراضي جديدة.

3-لا يجوز لهم تعمير منازلهم بدون الحصول على إجازة خاصة والتي يصعب الحصول عليها عادة.

4-لا يسمح للأطفال بدخول المدارس الحكومية, أما المدارس الخاصة فتكاد تكون معدومة.

5- لا يحق لهم مراجعة المستشفيات الحكومية في حالات المرض, أما المستشفيات الخاصة فلا وجود لها إلا نادرا بالأخص في الريف السوري.

6- ليس لهم الحق في حرية إختيار مكان إقامتهم.

7- لا يستطيعون إجراء عقود الزواج الرسمية, كما لا يجري تسجيل الولادات الجديدة للأطفال في الدوائر الحكومية المختصة.

8- تم إجراء التفتيش في المنازل بحثا عن الكتب الكردية أو التي تتضمن مواضيع لها علاقة بالمسألة الكردية, الأمر الذي صحبه أحيانا إساءة معاملة العوائل والأطفال.

9- تم تغيير أسماء المناطق والقرى الكردية وأستبدلت بإسماء عربية.

10- تم تهجير الأكراد بالقوة من أراضيهم وجلب العرب إلى أماكنهم, وتطور الأمر في بعض الحالات إلى إشتباكات دموية.

11- يتم إستخدام الموظفين العرب وفق سياسة مدروسة في المناطق الكردية, في حين ينقل الأكراد بموجب نفس السياسة عند التواجد إلى المناطق العربية في الجنوب.

12- الإعتقال التعسفي طويل الأمد بدون أية قرارات قضائية أو سند قانوني.

13- الحزب الديمقراطي الكردستاني/السوري, كان يطالب بدوره بإجراء وتنفيذ " قانون الإصلاح الزراعي " بهدف أيجاد نوع من التقسيم العادل للأراضي بين الفلاحين, إلا أن السلطات السورية وزعت الأراضي الكردية التي تمت مصادرتها بإسم الإصلاح الزراعي بين العرب فقط, الذين جلبوا إلى المنطقة الكردية من أنحاء سوريا الأخرى لهذا الغرض.ورفضت السلطات السورية إيجاد طريق تسوية وتفاهم مع الكرد.

ورغم كل هذا الحرمان من الحقوق والمعاناة من الجور والعسف, فإن السلطات السورية تستدعي الأكراد لأداء الخدمة العسكرية من باب الوجوب, لأن الأكراد أثبتوا على الدوام بأنهم جنود أكفاء ولديهم روح قتالية عالية, ولذا تريد الحكومة السورية إستخدامهم على جبهة القتال ضد إسرائيل. أما عن حقوق هؤلاء الذين يستخدمون كوقود للحرب فلا تريد الحكومة السورية أن تتجشم عناء الحديث عنها, فالحقوق والواجبات لا تمثلان في سوريا وجهين لعملة واحدة فيما يتعلق بالمواطن الكردي!

بإختصار لا يجوز للأكراد أن يطرحوا مسألة المساواة على بساط البحث أبدا كمواطنين مالم يتخلوا عن مويتهم القومية حتى يتم إعتبارهم كمواطنين سوريين, أي بمعنى آخر يجب أن يتحولوا إلى عرب. يصف عصمت شريف وانلي هذه الأوضاع كما يلي:

(إذا قال الكردي علنا بأنه كردي وليس عربيا, فإنه يتعرض إلى الإهانات العلنية والإعتقال, بتهمة – التحريض على العنصرية والبغضاء – كما يقال له, بأن يعود إلى وطنه, ذلك لأن – سوريا وطن للعرب وحدهم, ولا مكان فيه لشعوب وعناصر أخرى -).

وعندما تم الإعلان عن إتفاقية 11/آذار/1970م. بين الأكراد والحكومة العراقية وباركت أغلب الدول العربية الأخرى هذه الخطوة, كانت سوريا الدولة العربية الوحيدة, التي عارضت الإتفاقية, بل أن إذاعة دمشق تهجمت على الإتفاقية وإنتقدتها بالعبارات التالية: (ترى الإتفاقية, بأن تدرس اللغة الكردية في جميع أنحاء العراق, وهذا يعني تكريد العراق). وأضافت الإذاعة تقول في تعليقها: (إن اليوم الذي يقوم فيه المواطن الكردي في سوريا بإعلان ولائه للحكم الذاتي في شمال العراق ليس ببعيد).

منذ تشرين الثاني/1970م. والرئيس حافظ الأسد يمسك بزمام الأمور في سوريا, وينتسب إلى الطائفة العلوية. وإستمرت مواصلة الجهود المحمومة لتطبيق خطط سياسة تعريب كردستان. ففي عام 1975م.تم بناء (40) مما يسمى بالقرى "العصرية" الجديدة بين عاموده وديريك, كما تم توطين (7000) عائلة عربية في هذه القرى, التي زودت بالسلاح أيضا على الطريقة الإسرائيلية. ولكن رغم كل هذه الجهود, فإن المرء يستطيع أن يقول بأن ما كان يبيت له حزب البعث من خطط خبيثة لم يتحق بالكامل بهدف صهر الشعب الكردي والقضاء على هويته القومية والسبب يعود في ذلك إلى:

1- الحرب وحالة المواجهة مع إسرائيل وما أعقب ذلك من تعقيدات وخلافات وأزمات متعددة الجوانب بالأخص بعد حرب الأيام الستة في عام 1967م.

2- الإضطرابات والأزمات والصراعات الداخلية على السلطة في سوريا ذاتها, بما في ذلك داخل صفوف حزب البعث وبين حزب البعث والكتل السياسية المعارضة الأخرى.

3-الخلافات مع البلدان العربية المجاورة ومنها العراق والأردن والتورط في الأزمة اللبنانية المستعصية. قال تعالى: (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ...).

<u>كردستان الشرقية (إيران):</u>

التطور السياسي في إيران بعد الحرب العالمية لا يختلف من حيث الجوهر والأساس عن التطور الذي حصل في بقية بلدان العالم الثالث, الخاضعة لسيطرة ونفوذ الدول الإستعمارية الأوربية, حيث تم نهب خيرات البلاد وأضطهد الشعب من خلال نظام – في الغالب طبقة أو مجموعة صغيرة من سكان البلد ذاته التي إحتكرت السلطة وأغلب الإمتيازات وتنكرت للمصالح الوطنية وحقوق الأكثرية مدعومة ومحرضة من قبل الأجنبي – إعتبر أن من واجبه حماية مصالح الإستعمار السياسية, الإقتصادية والإستراتيجية, بالإستناد إلى قوات الأمن والوحدات العسكرية, وكان لجهاز المخابرات السيء الصيت (سافاك) دور هام في هذا المجال.

أما بصدد موضوع الأكراد, فإن نظام الشاه أسوة بالأنظمة السائدة في البلدان المجاورة له, واصل سياسته القديمة بهدف صهر الشعب الكردي مع فارق واحد وهو أن الفرس وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الإكتفاء بالصهر الثقافي, لأنهم من حيث العدد لا يشكلون حتى نسبة تعادل نصف عدد السكان في إيران. علما أن الأكراد يمثلون بعد الآذريين الأقلية الأكبر في البلاد. وهذا يعني أن سياسة التهجير بشكلها المعروف في تركيا وسوريا والعراق والمطبقة ضد الأقليات وفي مقدمتهم الأكراد, ليس لها رصيد واقعي في التطبيق العملي, على الأقل ليس في حالة تطبيقها ضد جميع الأقليات, بإستثناء أن يكون الهدف من تطبيقها هو تحريض هذه الأقليات ضد بعضها وفق القاعدة الإستعمارية المعروفة " فرق تسد ".

لدى تولي الدكتور مصدق السلطة في إيران عام 1952م. ظهرت بعض بوادر تطبيق نظام ديمقراطي, وبموجبها أجريت إنتخابات في منطقة مهاباد والمناطق المجاورة على سبيل المثال, حسمت لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران, الذي كسب في هذه المناطق (80-90 %) من الأصوات, الأمر الذي يدل على كسب هذا الحزب لثقة الجماهير في مهاباد وضواحيها من جديد, وبذلك وبشكل غير مباشر كسب التأييد المجدد لجمهورية مهاباد وما جسدته في حينه.

دعم الأكراد حكومة الدكتور مصدق قلبا وقالبا, تلك الحكومة التي حاولت تأميم النفط وإطلاق بعض الحريات. لكن بتأريخ 19/آب/1953م. سقطت حكومة مصدق على أثر إنقلاب عسكري أسهم جهاز المخابرات الأمريكي (سي. آي . أي) في تدبيره وتنفيذه وتمويله, وبذلك تم إعادة تشكيل حكومة موالية للغرب في إيران, والتي إعتبرت أن من واجبها إلغاء الإجراءات الإصلاحية المتخذة من قبل حكومة الدكتور مصدق وفي مقدمتها تأميم النفط.

في 23/شباط/1955م. تم التوقيع على " حلف بغداد " من قبل إيران, العراق, تركيا, وباكستان ثم وقعت بريطانيا أيضا على المعادة في 4/نيسان/1955م. كان هذا الحلف في الواقع إمتدادا لإتفاقية " سعد آباد " المعقودة في عام 1937م. وواصل العمل لتحقيق أهدافها والتي كان من جملتها محاربة حركة التحرر الكردستانية.

وتجدر الإشارة إلى أن قبائل " جوانرود " الكردية القاطنة في منطقة كرمنشاه المتاخمة لحدود العراق, وبعد إنقلاب عام 1953م. العسكري, طالبت بنوع من الإدارة الذاتية. ولكن في شبط/1956م. تم القضاء على الحركة عبر التعاون المباشر بين الحكومتين العراقية والإيرانية. وإستنادا إلى نبأ نشرته " بلد تلكراف " بتأريخ 29/شباط/1956م. فإن تطور الأحداث كان بالشكل التالي:

(من خلال عمليات عسكرية متواصلة لمدة 20 يوما في المناطق الجبلية الوعرة, تم القضاء على حركة الثوار الأكراد - الذين عاشوا منذ سنوات بشكل مستقل إلى حد كبير عن حكومة طهران - من قبل القوات الإيرانية. إن منتسبي هذه العشائر الذين إلتجأوا إلى الأراضي العراقية خلال العمليات العسكرية هذه أعيدوا بقوة السلاح إلى الحدود الإيرانية من قبل القوات العراقية ...).

كانت ثورة 14/تموز/1958م. العراقية بقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم بدون أدنى شك ضربة كبرى للدول الكبرى الغربية, لأنها هدمت صرح واحدة من أهم قواعدها في الشرق الأوسط على مختلف الأصعدة. ففي وسط مجموعة من الدول الموالية والعميلة للغرب ظهر تصدع وفراغ هز أركان أوضاع المنطقة بأسرها وذلك في موقع كان الإستعمار يسعى فيه إلى تحويل العراق وحكامه إلى قطب منافس للرئيس المصري جمال عبدالناصر.

لكن رغم كل هذه الجوانب المهمة, فإن المسألة الكردية كانت هي الأخرى قد تحولت إلى سبب يولد القلق لإيران وتركيا, بالدرجة الأولى في المراحل التي أعقبت ثورة تموز, حيث بدرت ظواهر جدية تشير إلى إمكانية إيجاد حل سلمي للمسألة الكردية في العراق.

من الواضح بأن الدول الإستعمارية الغربية كانت المسيطرة على الأوضاع في منطقة الخليج الفارسي وتسيرها بالفعل على إنفراد وفق مشيأتها بناءا على ما تقتضيها مصالحها الخاصة. لكن بنجاح ثورة 14/تموز/1958 في العراق بدأت مرحلة جديدة, أجبرت الإستعمار الغربي أن يحسب للعراقيل التي تعترض سبيل تمرير مخططاته الخاصة, حسابا جديدا, وأن يعير الأهمية ليقظة الشعوب ونزعة التحرر, التي باتت تأخذ طابعا ديناميكيا. تلك الشعوب التي خلط الإستعمار كياناتها عبر تكوين حدود سياسية مصطنعة, وهذا ما أوجد تناقضات جديدة في المنطقة ومنها ما كان بين الفرس والعرب.

في عام 1959 شنت حملة إعتقالات ضد أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني/ إيران, رافقها إصدار أحكام قضائية على هؤلاء وكان من جملتها الحكم على البعض منهم بالإعدام. وبعد هذه الأحداث إكتفت حكومة طهران باللجوء إلى إعتقالات محدودة فيما بعد, بحكم تنامي أصوات الإحتجاج.

بإندلاع الحركة الكردية في العراق عام 1961 تم حجب الأنباء عن بقية الأحداث المرافقة لها في كردستان عن سمع ونظر الرأي العام, بما في ذلك ما كان يجري في كردستان الإيرانية وبقية أجزاء كردستان, لأن التعاطف مع الحركة في العراق بات يحتل مركز الصدارة بصورة عامة.

في أواسط الستينات زاد نهم الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لتلقي المزيد من المساعدات الخارجية والتي بدأت في أوائل الستينات, وكان مصدر أغلبها من إيران. اريد من هذه المساعدات المتعددة الجوانب أن تسهم في تخفيف الضغط الممارس من قبل الحكومة العراقية عن كاهل الحركة

الكردية, رغم حملات القمع المتكررة وتصعيد الإضطهاد الممارس من قبل إيران ضدالشعب الكردي في إيران ذاتها.

في عام 1967 إندلعت إنتفاضة مسلحة كردية في إيران, غير أن السلطات الإيرانية إستطاعت القضاء على الحركة بعد 18 شهرا من إندلاعها. ولأجل بث الرعب والهلع في قلوب السكان الأكراد, أقدمت السلطات الإيرانية على عرض جثث بعض المقاتلين الأكراد في بعض المدن الكردية كمهاباد, أورمية, شاهبور, نغده, شنو, خانه, سردشت, بوكان, بانه, سقز, سنه, وكرمانشاه بشكل علني وإستفزازي.

ويتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران, الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق بقيادة ملا مصطفى, بالإقدام على تسليم بعض كوادره المتقدمة (كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران) في بداية عام 1968 إلى السلطات الإيرانية, بل وتصفية بعض مقاتليهم جسديا.

لقد واصل الشعب الكردي نضاله ضد حكم الشاه رغم الضعف الذي إنتابه بسبب تعرضه للعديد من النكسات. ففي عام 1972 تم إعتقال وجبة أخرى من المنتسبين للحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران وأعدم البعض منهم.

وعندما إضطرت ألوف العوائل الكردية/العراقية في عام 1974 – 1975 إلى اللجوء إلى إيران على أثر الغارات المكثفة من قبل القوة الجوية العراقية ضد المناطق والأهداف المدنية في كردستان المحررة, أظهر الأكرد/الإيرانييون تعاطفا وتضامنا كبيرين مع إخوتهم اللاجئين الأكراد العراقيين, حيث قدموا الكثير من المساعدات لهم, علما أن أوضاع اللاجئين - على الأقل قبل هزيمة الحركة الكردية في العراق – كانت جيدة إلى درجة لا يمكن مقارنتها مع أوضاع اللاجئين البارزانيين في عام 1946 – 1947م. على الإطلاق. جاء تضامن الأكراد الإيرانيين بصيغ متعددة, ومنها القيام بواجب الضيافة بشكل يبعث على الإعجاب, حيث رفض الكثيرون من أصحاب الحوانيت والمخازن الصغيرة أن يقبضوا ثمن المواد التي كانوا يبيعونها إلى اللاجئين الأكراد العراقيين. وحين إنهارت الحركة الكردية في العراق, الأمر الذي أعقبته مأساة حقيقية على شتى الأصعدة كان من الواضح أن الشعب الكردي في إيران يشاطر أشقاءه من العراق الشعور المرير بعمق الكارثة وفداحة الخسارة, بل ويعتبرها خسارته هو وكارثة حلت به أيضا.

ولابد من الإشارة إلى أن الأكراد لم يكونوا الطرف الوحيد, الذي كان يخوض النضال الدامي ضد نظام الشاه, بل أن العديد من المجموعات والأحزاب السياسية الأخرى في إيران شاركت في خوض هذه المعركة غير المتكافئة ضد النظام بأساليب مختلفة ولمدة طويلة, ومنها حزب "توده" والجبهة الوطنية ومنظمة مجاهدين خلق. كما أن بعض المجموعات الدينية أبدت مقاومة ملحوظة ضد نظام الشاه, والتي

تنامى نفوذها في الفترة اللاحقة بالتدريج لتسيطر على الحركة السياسية في إيران في نهاية المطاف. فآية الله الخميني مثلا كان منذ عام 1960 يمثل واحدة من الشخصيات المعروفة والمعارضة للشاه. تقول مجلة (نويه تسايت) الصادرة في موسكو معلقة على هذه الحقيقة بتأريخ 19/تموز/1963 في مقال حول " تآمر الرجعية في إيران " على حد قولها, جاء فيه: (إن رجال الدين في إيران يمارسون نفوذا ملحوظا على المسلمين ... الأمر الذي يستفيد منه الخميني وشركاؤه).

كردستان الشمالية/تركيا:

لم تتغير الأوضاع في تركيا من حيث الجوهر منذ حوالي قرن, فالمشكلة الرئيسية القديمة الحديثة مازالت ماثلة للعيان في الوقت الحاضر. فإعتماد تركيا وإتكالها على الدول الكبرى الغربية والذي تنامى بعد الحرب العالمية الثانية من خلال إعتمادها وحصولها على ما يسمى ب " المساعدات العسكرية والإقتصادية ", يزداد بإستمرار. تلك المساعدات التي تتسم بالسخاء, إلا أنها لا تشجع بأي حال من الأحوال قيام نظام يستند على قاعدة سليمة وثابته الأركان سياسيا, إجتماعيا, وإقتصاديا, لأن تواجد مثل هذه القواعد والأسس السليمة هي التي تجسد وتمثل الإستقلال الحقيقي لتركيا وشعوبها المتعددة, الأمر الذي لا يرغب في تحقيقه الإستعمار أبدا لأسباب شتى منها الموقع الجغرافي والإستراتيجي الهام, الذي تحضى به تركيا بالنسبة لحلف الناتو.فالقواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في تركيا تجعل مراقبة جميع النشاطات العسكرية في سوريا, العراق واليونان, بل وإلى حدما في الإتحاد السوفيتي أمرا ممكنا. لقد زادت هذه الأهمية بعد سقوط نظام الشاه. لذا وإجمالا, فإن بإمكان المرء أن يقول, بأن التسمية القديمة إلتي أطلقت قبل الحرب العالمية الأولى على الدولة العثمانية ما زالت قابلة للتطبيق على ما تبقى منها/تركيا أيضا, ونعني بذلك " الرجل المريض ".

هذا وما زالت " المسألة القومية " قائمة ولم تتمكن تركيا من إيجاد إي حل عادل لها لحد الآن, فالأفكار القومية التركية المتطرفة والبان طوانية, التي تبنتها مجمعة " تركيا الفتاة " قبل الحرب العالمية الأولى رغم كل السلبيات التي ولدتها ومنها سعي الشعوب للتخلص من الوصاية التركية, قد تسربت إلى الوقت الحاضر من خلال " كمال أتاتورك " ومجموعة من الجنرالات ممن أعقبوه على دست الحكم وكذلك من خلال بعض الأحزاب السياسية مثل " حزب الحركة القومية " الذي تولى ألب أرسلان توركيس قيادته. وهنالك العديد من الأمثلة الدالة على أن هذه الميول لم تخمد. فألب أرسلان يقول: (أينما تواجد تركي على وجه البسيطة فهنالك تبدأ حدودنا الطبيعية).

من هنا يظهر أن من الصعب بيان الحدود المفترضة, وعما إذا كانت هذه الحدود محصورة في الشرق الأوسط وحدها أم أنها تمتد لتشمل من جملة مناطق أخرى أيضا بعض البلدان الأوربية بما في ذلك (فيينا وبرلين) حيث يتواجد الألوف من الأتراك ممن يطلق عليهم إسم (العمال الضيوف) الباحثون

عن لقمة العيش التي عز عليهم الحصول عليها في تركيا لأن إنجازات الحكومة التركية تتجسد بالدرجة الأولى في بناء السجون والمعتقلات وممارسة الإرهاب والإضطهاد ليس ضد الأكراد وحسب بل ضذ الأتراك أيضا.

علما أن التصريحات الرسمية لحكام تركيا لم تخلوا في هذه الفترة أيضا من تهديدات صريحة موجهة إلى الأكراد على وجه الخصوص والتي باتت تعتبر جزءا من الحياة اليومية في تركيا لتبرر من خلالها السلطة إخفاقها على شتى الأصعدة. فالجنرال جمال كوسيل رئيس إحدى اللجان المؤسسة في عام 1960 قال على سبيل المثال:

(إذا لم يهدأ " هؤلاء " أتراك الجبال, فإن الجيش سوف لن يتردد في قصف قراهم ومدنهم. وأن ذلك سوف يولد مجزرة رهيبة ستودي بهم وبديارهم حتى يزالوا من وجه الأرض ...). أما أ. أستين فقد صاغ أفكاره بالشكل التالي في عام 1967:

(... يجب عليهم " أي الأكراد ع.س.بارزاني " أن يسألوا الأرمن عنا وأن يتخذوا العبرة من ذلك. أنتم تتجرؤون بالمطالبة بلغة مستقلة, مدارس خاصة, برامج إذاعية خاصة وصحافة خاصة بكم ؟).

الغريب أن تركيا في أغلب الحالات تنفي إرتكابها لجرائم الإبادة الجماعية ضد الأرمن إلا إذا جاءت بصيغة تهديد الأكراد بإبادة مماثلة!

ومهما كان الأمر فإن تركيا لا تختلف من حيث الجوهر عن بقية بلدان العالم الثالث من الناحية السياسية, حيث يفتقر البلد إلى الإستقرار الضروري, إلى جانب عدم وجود أية مؤسسات ديمقراطية حقيقية. فالجيش وأجهزة الأمن والمخابرات تتدخل بإستمرار وبشكل فعال وحاسم في المسائل السياسية وتؤثر عن هذا الطريق والتدخل في صياغة وتطور الأحداث والأوضاع بشكل أساسي. فقد تدخل الجيش في عام 1960 وتدخل في عام 1971 وتدخل في عام 1980 أيضا. بالقوة للإطاحة بالحكومات التي كان يفترض فيها أن تكون مدنية من خلال إنقلابات عسكرية , زاعما في كل مرة بأن موقفه هذا إنما يستهدف من بين أمور أخرى, الحد من النشاطات والتحركات " الإنفصالية ".

هذا بالإضافة إلى أن النفقات العسكرية لتركيا, على الرغم من كل المشاكل الإقتصادية التي يعاني منها البلد عالية. ولم يغير من هذه السلبيات حتى دعم الدول الغربية في هذا المجال بسخاء في حالات عديدة, الأمر الذي بات يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة, لأن الميزانية العسكرية تعادل نسبة 25% من معدل ميزانية الدولة السنوية, وهي تمثل بهذه الصفة واحدة من أكبر الميزانيات العسكرية الموجودة في العالم إن لم يكن أكبرها. علما أن هذه الحقيقة تعتبر بدون أدنى شك أحد أسباب التخلف الذي تعاني

منه تركيا في مجالات أخرى, لأن مخصصات الميزانية العامة لا تفي بالحاجة للمجالات الأخرى ومنها على سبيل المثال الشؤون الصحية, التي تخصص لها الحكومة التركية مجرد 3,8% فقط!

تطبيق السياسة الكولونيالية في كردستان:

المناطق الكردية في شرق الأناضول تمثل في الواقع, البقية الباقية من المستعمرات التابعة سابقا إلى الإمبراطوري العثمانية والتي كان لها إمتداد في ثلاث قارات, الأمر الذي لم يكن بقاؤه ليعزى إلى أي شيء آخر لهذه المدة الطويلة بإستثناء واجهته الإسلامية وتنازع القوى الأوربية على كيفية التقسيم. ومن هنا – كما هو الحال بالنسبة إلى القوى الإستعمارية والكولونيالية إجمالا – فإن البقية الباقية من المناطق الخاضعة لتركيا يجري إستغلالها إلى أبعد حد ممكن وتعاني من الجور والعسف.

إن بالإمكان مشاهدة الشبه الكبير في طبيعة العلاقات والأوضاع السائدة بين المناطق المستعمرة والكولونيالية وبين طبيعة العلاقات السائدة بين الحكومة المركزية والأقاليم الملحقة بها في كثير من الدول, بالأخص عندما تكون المناطق الملحقة بالمركز مسكونة من قبل أقليات قومية أو دينية تختلف عن هوية حكام السلطة المركزية قوميا أو دينيا. وإستنادا لهذاالترتيب وهذه العلاقات, فإن الشعب أو الأمة السائدة أو الحاكمة تتبع سياسة خاصة تؤثر بشكل سافر وسلبي على الجماعات/الأقليات الخاضعة لسلطتها, بالأخص على الصعيد السياسي, الإقتصادي, والثقافي, والتي تقوم من حيث طبيعتها على قاعدة كولونيالية وأسس إستعمارية, لأن الأمة السائدة تأخذ دائما ولا تفكر بالعطاء إلا إستثناءا وفي حدود ضيقة للغاية, بدل بناء علاقات على أساس الأخذ والعطاء القائم على الحق والعدل, والذي يتضمن مصلحة جميع الأطراف بشكل يرضي الأطراف ذات العلاقة جميعا.

ومقارنة مع بقية المناطق الخاضعة إلى السيطرة الكولونيالية وأنظمتها, سواءا بالنسبة إلى تعقيب أهداف أو الوسائل المستخدمة لبلوغ هذه الأهداف – في ظل السيطرة البريطانية أو الفرنسية – (قارن ما ورد حول الموضوع في القسم الأول), فإن الأوضاع في المناطق الكردية, وبالأخص في كردستان الشمالية الخاضعة لسيطرة الدولة التركية , مشابهة تماما إلى الظروف والأوضاع السائدة في المستعمرات في بقية أنحاء العالم.

إن الإعتراض الذي قد يورده البعض, بأن تركيا نفسها تعتبر بلدا ناميا, أو أن الإمتداد الجغرافي, الذي تتصف به منطقة الأناضول, بما في ذلك كردستان الشمالية/التركية, يمكن أن ترد وتدحض بالدليل والحجة القائمة والقائلة بأن التقدم الصناعي أو وجود المناطق التابعة في ماوراء البحار, لا يمكن أن يعتبر بأي حال من الأحوال كمسألة جوهرية, لا بالنسبة إلى الماضي ولا بالنسبة إلى الوقت الحاضر, الأمر الذي يؤيده مثال البرتغال ومستعمراتها الموجودة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية, وكذلك روسيا القيصرية ومستعمراتها الواسعة الأرجاء في آسيا. كما يمكن للمرء أن يضيف, بأن الإمتداد الطبيعي

للمناطق – في حالة إثارة هذه الحجة – لا ينطبق فقط على المناطق الكردية الواقعة ضمن الحدود السياسية التركية في الوقت الحاضر, بل أن هذا الإمتداد يشمل مناطق أخرى أيضا حتى الخليج الفارسي. لذا لابد من التساؤل عن سبب إكتفاء وتمسك الحكومة التركية بهذا القسم من الإمتداد الطبيعي, سيما إذا علمنا بأن المناطق الأخرى التابعة للعراق على سبيل المثال تشبه كردستان الشمالية من حيث غناها بالثروات المعدنية.

نفس السؤال يمكن أن يطرح بصدد المزاعم التركية القائلة, بان الأكراد ينتسبون بالأصل إلى العنصر التركي ومن هنا التسمية الغريبة والشاذة, التي يطلقها حكام أنقرة على الأكراد " أتراك الجبال " . وهكذا فإن الظواهر المرافقة للسياسة الإستعمارية والكولونيالية وتطبيقاتها وما تخلفه هذه السياسة من آثار على المجموعات والمناطق المعرضة لمثل هذه السياسة , هي أكثر أهمية بالأخص على الصعيد السياسي, الإجتماعي, الإقتصادي والثقافي.

لكن بالإستناد إلى هذه المعايير فمن الصعب التمييز بين كردستان وأوضاعها وبين غيرها من المستعمرات, سيما إذا إستطاع المرء أن يغض النظر عن الإنطباع السائد والقائل, بأن المستعمرين والكولونياليين لابد وأن يكونوا من باب الحتم شعوبا أوربية !

<u>الإضطهاد الثقافي:</u>

على الصعيد الثقافي لابد من التوكيد على أن " اللغة الكردية ", مازالت ممنوعة ولا يعترف بها كلغة رسمية لأغراض التعليم أو الإعلام (الإذاعة – التلفزيون – والصحافة) على الرغم من الأكراد يمثلون نسبة من السكان تعادل الربع من مجموع سكان تركيا. وبالمقابل من الطريف أن نلاحظ بأن العديد من اللغات الأجنبية كالإنكليزية, الفرنسية, الألمانية وغيرها تدرس في المعاهد والجامعات!

كما تواصل السلطات التركية مساعيها لتغيير الأسماء الكردية المطلقة على الأفراد أو المناطق والقرى وتستخدم بدلا منها أسماء تركية, ومن الغريب أن نلاحظ أن أحد أسباب تأزم العلاقات التركية البلغارية يعود إلى المزاعم التركية بوجود أقلية تركية في بلغاريا وأن السلطات البلغارية تنهج في التعامل معهم إلى سياسة مشابهة لسياسة تركيا إزاء الأكراد, أي سياسة بلغرة هذه الأقلية وتغير أسماء المنتسبين إلى هذه الأقلية! والأنكى من ذلك كله, أنه توجب على الأكراد أن يعيشوا فترات توجب فيها عليهم أن يدفعوا غرامة مالية مقابل إستعمالهم لكلمات " كردية " كانوا يتفوهون بها, أو لمجرد إرتدائهم للزي الكردي " بشمه و بركوز "! وإستنادا إلى هذه الوقائع وبناءا على هذه الظروف من الصعب بل من العبث أن نبحث بهذا الخصوص عن التأريخ أو الأدب الكردي كموضوع للدراسة داخل حدود الدولة التركية.

الإضطهاد الثقافي الممارس ضد الأكراد يأخذ أشكالا ومظاهرا شتى, ومنها ما ينعكس على مساعي السلطات التركية في تطبيق سياسة التجهيل ضد الشعب الكردي داخل المناطق الكردية, الأمر الذي يتجلى من خلال سلبيات لاحقة متولدة عن هذه السياسة منها: قلة عدد المدارس وقلة عدد التلاميذ والمثقفين في المناطق الكردية بالقياس إلى نسبة العدد الموجود منها في بقية المناطق التي يسود فيها العنصر التركي. وهذه حقيقة لا يرقى إليها شك, فمثلا إذا كانت نسبة الأمية تبلغ في الغرب الأناضولي حوالي 49%, فإنها تتصاعد في شرق الأناضول/كردستان لتبلغ 72% وأحيانا في بعض الولايات إلى نسبة تبلغ 95%.

هذا العسف الممارس ضد الشعب الكردي لا يعتبر في نظر السلطات التركية مسألة جديرة بالبحث, بل إن الإقدام على هذه المحظورات الرسمية والإقدام على بحث ومناقشة هذه الشؤون هو أمر يستتبعه معاقبة مرتكب هذه المخالفة بالسجن أو فرض الغرامات المالية وغيرها من العقوبات. ولعل من الجدير أن نشير إلى أن الأكراد ليسوا الطرف الوحيد الذي يعاني من بلادة هذه السياسة العنصرية, بل أن الكثيرين من الأتراك أنفسهم – ولو بدرجة أقل – يعانون أيضا من سياسة حكومتهم هذه كأشخاص ومجموعات. ونذكر من جملة ضحايا هذه السياسة, أستاذ علم الإجتماع التركي " إسماعيل بيشكجي " وهو أحد المنتمين إلى المجوعة الإشتراكية, والذي أصبح ضحية لعسف السلطات التركية عدة مرات على التوالي.

ولد الأستاذ إسماعيل بيشكجي عام 1939 في قرية تقع شمال أنقرة وينتمي إلى أسرة فقيرة. وبعد إكمال دراسته نال في عام 1962 مركز الأستاذ المساعد في جامعة أرضروم, الأمر الذي هيأ له مجال الإختلاط بالأكراد والتعرف على قضيتهم عن قرب لأول مرة, وبذلك بدأت مرحلة إهتمامه بمصير الشعب الكردي ليتحول فيما بعد إلى واحد من معارضي السياسة المعادية لحقوق وطموحات الشعب الكردي المشروعة.

ألف الأستاذ إسماعيل بيشكجي العديد من الكتب, وكتب العديد من المقالات الصحفية القيمة ذات العلاقة بالمسألة الكردية , التي أسهمت في توعية الشعب الكردي سياسيا. إلا أن هذاالإهتمام أثار حفيظة السلطات التركية التي ناصبته العداء بسبب مواقفه هذه. إذ ما كان ينتهي الأستاذ إسماعيل بيشكجي من كتاب أو مقال ويقدم على نشره عن القضية الكردية وإذا بالسلطات الحكومية التركية تعتقله وتقدمه إلى المحكمة ليصدر بعدها حكم عليه بالسجن لبضعة أشهر أو بضع سنين, كوسيلة لمنعه من مواصلة الدفاع عن حقوق الأكراد. في عام 1969 ألف الأستاذ إسماعيل بيشكجي كتابا بعنوان: " الوضع في الأناضول الشرقي: أسباب الوضع الإجتماعية, الإقتصادية, والقومية ". إلا أن المحكمة العسكرية في آمد = دياربكر, حكمت عليه في عام 1971 بالسجن لمدة 13 عاما والإبعاد لمدة 3 سنوات. وفي عام

1974 وبناءا على عفو عام أصدرته الحكومة التركية, شمل فيما شمل الأستاذ إسماعيل بيشكجي أيضا. أفرج عن الأستاذ إسماعيل لفترة محددة فقط, إذ حكم عليه مجدا بتأريخ 12/نيسان/1978, من جديد لمدة 18 شهرا بالسجن, لأنه ألف كتابا جديدا بعنوان: " التهجير الإجباري للأكراد ".

سبب بقاء وسيادة هذه الأوضاع في تركيا حتى الوقت الحاضر يعود بالأصل إلى الأفكار الكمالية, التي تسود في الدوائر التركية, تلك الأفكار التي تنطلق من قاعدة وهمية أساسها عدم وجود أية قومية أو ثقافة أو لغة في الأناضول ما عدى اللغة التركية.

وإستنادا إلى تحليلات الأستاذ إسماعيل بيشكجي, فإن لهذه الأيديولوجية تأثير ومفعول على صعيدين: من خلال التثبيت القانوني ومن خلال النشر والإعلام الرسميين, بالأخص عن طريق المدارس الحكومية وبصورة أعم من خلال كل المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم والثقافة. من هنا فلا غرابة في أن يكون لهذه الأفكار إنعكاسات على نصوص القانون الدستوري, كالذي صدر مثلا في عام 1961, والذي ينص في مادته الثالثة على ما يلي:

(تركيا دولة لا تقبل التجزئة, شعبا وأرضا. ولغتها الرسمية هي اللغة التركية).

أما المادة 54 فتنص: (كل شخص يرتبط بالدولة التركية عبر رباط المواطنة هو تركي. الطفل الذي يكون والده تركيا أو تكون والدته تركية هو تركي).

كما أن التطبيق العملي ومنهاج التربية والتعليم في تركيا, يعكس بدوره أيديولوجية الدولة العنصرية. ففي بداية كل يوم دراسي في المدارس الإبتدائية, يبدأ التعليم بقطع العهد الجماعي المشترك من قبل التلاميذ الصغار لخدمة الدولة التركية, حيث يجبر التلاميذ على ترديد نشيد يشمل فيما يشمل بين أبياته المقطع التالي:

(أنا تركي.أنا مخلص ونشيط ... إن كياني يجب أن يخدم وجود الشعب التركي ...).

وحتى المناهج التعليمية التي تعود إلى عام 1945 هي الأخرى تعكس نزعة شوفينية قومية متطرفة, حيث تلجأ المناهج إلى إستخدام صيغ وعبارات مشابه ومنها ما يلي:

(إن التربية والتعليم يجب أن يخدما بلوغ الأهداف القومية. وبالنسبة لفروع التأريخ, علم الإجتماع ...يكون لنشر المعلومات عن الوطن التركي وما إلى ذلك من المواضيع والقضايا القومية بين التلاميذ دور أساسي).

<u>النهب الإقتصادي:</u>

تنظر تركيا عمليا إلى المناطق الكردية وسكانها كمصدر للحصول على المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة, تماما على نفس الطريقة وبنفس الأساليب التي تعاني منها المستعمرات الخاضعة للدول الإستعمارية الكبرى. إن المناطق الكردية في شرق الأناضول, شأنها شأن بقية أجزاء كردستان غنية من عدة أوجه: حيث تتواجد فيها ثروات طبيعية يصعب تقدير قيمتها الحقيقية. كالنفط في باطمان والكروم, النحاس والخارصين ...إلخ في العزيز والكهرباء المستخلص من سد كيبان الموجود ضمن المنطقة الكردية. لكن حاصلات ومنتجات هذه المناطق تتحول إلى المناطق الصناعية في وسط وغرب الأناضول. وبإستثناء 1% من القيمة الأصلية لهذه المواد والطاقات والثروات فقط يبقى أو يعود إلى المنطقة وأما الباقي فيتحول إلى الغرب!

آثار هذه السياسة المجحفة بحق الأكراد أصحاب هذه الثروات الحقيقين تنعكس بصور وأشكال مختلفة سلبا على المنطقة الكردية. ومنها ما يكون بصورة إنتشار البطالة والفقروالجهل. إن التخلف السائد في المناطق الكردية على شتى الأصعدة يمكن ملاحظته بكل وضوح من خلال المقارنة بينها وبين المناطق الأخرى من تركيا, على الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي. فالإقطاع المدعوم من قبل السلطات الحكومية التركية – الجيش وقوات الأمن – يضطهد ويطرد جماهير الفلاحين من القرى ويجبرهم عن هذا الطريق إلى الهجرة نحو الغرب, حيث يضطرون إلى السكن في الأحياء الفقيرة والصرائف القريبة من المدن الكبيرة, كأنقرة وغيرها وفي الغالب دون جدوى, بحثا عن عمل يسد الرمق.

أما طرق المواصلات فإن بناءها مرهون بالدرجة الأولى بضمان توفير وتحقيق أهداف إستراتيجية وعسكرية. أما المدارس فعددها قليل شانها في ذلك شأن المستشفيات, كل ذلك بالقياس إلى نسبة هذه المؤسسات في بقية أنحاء تركيا. بعكس الحال بالنسبة إلى التواجد العسكري والإستخباراتي وتمركز قوات الجيش وأجهزة الأمن, حيث تكثر في المناطق الكردية في حين أنه يقل في المناطق الأخرى. أفلا يعني هذا بجلاء بأن كردستان تعيش في ظل إحتلال دائم ؟

لوأخذ المرء المؤسسات الصحية كمثال, لوجد بأن عددها في الولايات الشرقية/كردستان (المجنوع 18 ولاية) يعادل حوالي 6,8% فقط فيما يتعلق بتواجد الأطباء, وفق الإحصاءات العائدة إلى أواسط السبعينات. وبعبارة أخرى, فإننا نجد بأن هنالك طبيبا واحدا لكل 490 شخص في إسطنبول, وفي أنقرة لكل 500 شخص ولكل 690 شخص في إزمير, أما في هكاري حيث يتواجد من السكان ما يبلغ عددهم حوالي (103,313) شخص فيوجد طبيب أسنان واحد و 8 أطباء و 18 موظف صحي و11 مولدة.

<u>الإضطهاد السياسي:</u>

الدولة التي تتجاهل آيدلوجيتها سلفا وجود شعب ما بكل بساطة, خلافا لكل الوقائع لا يستطيع المرء أن يتوقع منها المرونة والإيمان بالمبادئ الديمقراطية, لتجيز تأليف الأحزاب السياسية أو تكوين المؤسسات الثقافية الحرة. فمنذ نشوء ما يسمى بالدولة التركية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى والخط السياسي لهذه الدولة بهذا الخصوص لم يتغير. وهذا يعني بأن أي نشاط سياسي للأكراد يرتبط مبدئيا بتخلي الأكراد عن هويتهم القومية.

لا بل وحتى بالنسبة للأتراك, الذين لا يعانون من التمييز العنصري أو القومي, فإن الإفتقار إلى المؤسسات الديمقراطية الحقيقية في البلد يترك آثاره على جماهير الشعب التركي أيضا بشكل واضح.

فإعلان الأحكام العرفية والحالة الإستثنائية أو حالة الطوارئ, الإعتقالات الكيفية المتعسفة والتعذيب الممارس ضد المعتقلين كان وما يزال جزءا من الحياة اليومية السياسية في تركيا, ليس بالنسبة للأكراد, الذين يتحملون القسط الأكبر من هذه الضغوط, بل أنها تشمل إلى حد كبير الأتراك أنفسهم أيضا.

كانت الإنتخابات التي أجريت في عام 1948, بداية لابأس بها للحركة الديمقراطية في تركيا ونوعا من الهزيمة السياسية بالنسبة لتدخلات الجيش المتكررة في الشؤون السياسية. وحتى بالنسبة للأكراد فإن بعض التغيرات الإيجابية بدأت تلوح في أفق الميدان السياسي, الأمر الذي يمكن توقعه من حدوث تحول ديمقراطي حقيقي متواصل في أي بلد كان. فقد عاد الأكراد المبعدون سابقا إلى وطنهم كما بوشر ببناء بعض المدارس والمستشفيات وفتحت بعض طرق المواصلات في المناطق الكردية.

في بداية الخمسينات بدأ التقارب التدريجي والمتزايد مع الدول الغربية. ففي عام 1950 تم إرسال وحدات عسكرية تركية إلى كوريا وكانت تشمل ضمن صفوفها عددا من الأكراد أيضا. وفي عام 1952 أصبحت تركيا عضوا في الناتو. وفي عام 1955 وقعت تركيا على حلف بغداد كعضو فيه, والذي تغير إسمه بعد ثورة 14/تموز/1958 العراقية إلى حلف السنتو.

كبقية أجزاء كردستان فإن الأكراد في كردستان الشمالية, تاثروا بثورة 14/تموز/1958, الأمر الذي شجع بعض المثقفين الأكراد للعمل من أجل توعية شعبهم من جديد رغم كل الصعاب. وفي عام 1959 حدثت موجة من الإعتقالات التي تولى جهاز المخابرات التركي " ميت " أمر تنفيذها. ووجهت السلطات التركية إلى المعتقلين تهمة الإتصال مع " الإنفصاليين البارزانيين ".

وأعقب هذه الأحداث في عام 1960 إنقلاب عسكري في تركيا. وكان من أول إجراءاتها التي أقدمت عليها سلطات الإنقلاب هو إعتقال 485 مثقف كردي, الذين أعتقلوا في معسكرات تابعة للجيش, كما أبعد قسم منهم إلى غرب الأناضول. وقد هدد جنرالات الجيش بمذبحة بشرية إذا لم يخلد " أتراك الجبال " إلى الهدوء. كما أعتبرت منطقة هكاري كمنطقة محرمة لغاية عام 1965.

في عام 1965 تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني/تركيا من قبل بعض الأكراد كان من بينهم " فائق باكاك ", وهومحامي كردي من منطقة أورفا, والذي إغتالته أجهزة المخابرات التركية في عام 1966. وكذلك كان من بين الأعضاء المؤسسين " سعيد آلي ", من منطقة آمد = دياربكر, الذي قتل هو الآخر في ظروف غامضة في كردستان الجنوبية/العراق في عام 1970. وقد وجهت حينها أصابع الإتهام إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بإعتباره المخطط والمنفذ لجريمة القتل.

في عام 1966 بدأت السلطات التركية بتشكيل وحدات عسكرية خاصة مدربة لمواجهة " حرب الأنصار أو حرب العصابات ", وأستخدت كوسيلة لبث الرعب والخوف في نفوس الفلاحين الأكراد وقطع الإتصال بين الأكراد في شمال كردستان/تركيا وبين إخوانهم في الأجزاء الأخرى من كردستان. وقد أستخدمت هذه القطعات بالفعل منذ عام1970 عدة مرات ضد الأكراد وهاجمت في عمليات خاطفة العديد من القرى في المناطق الكردية واساءت معاملة سكانها من باب بث الرعب والإرهاب.

في عام 1970 تم التوقيع على إتفاقية آذار في العراق بين الأكراد والحكومة البعثية, الأمر الذي ولد مرة أحرى ظروفا ملائمة – على الأقل في المراحل الأولى – لحل المسألة الكردية سلميا, وتحول إلى عامل لبعث الأمل في قلوب الأكراد فيما وراء الحدود العراقية أيضا.

في عام 1971 حدث إنقلاب عسكرى آخر في تركيا. بعدها تمت زيادة عدد الوحدات العسكرية الخاصة في المناطق الكردية, والتي أستخدمت بشكل متصاعد ضد السكان الأكراد. ففي عام 1975 كان عددهم في منطقة هكاري بمفردعا قد بلغ 10,000 مسلح.

هذا العرض الموجز رغم كل الإقتضاب لابد وأن يسمح بالتلميح إلى دور " حزب العمال التركي ", الذي أثر في تنظيم حركة الدفاع من أجل تحقيق نظام ديمقراطي في تركيا, بالأخص خلال الفترة الواقعة بين عام 1961 – 1968, وبذلك كسب هذا الحزب ثقة وعطف الأكراد أيضا. وكان هذا الحزب هو الأول والممثل في البرلمان والذي إعترف في عام 1971 بكيان الشعب الكردي وأشار إلى الأوضاع غير القابلة للتحمل, التي يعيشها الشعب الكردي في تركيا وذلك عبر قرارصدر في مؤتمر الحزب الرابع. إلا أن هذا القرارتسبب في إثارة نقمة الدولة التركية العنصرية وأجهزتها القمعية ضد هذا الحزب موجهة إليه تهمة ممارسة خط سياسي موالي للأكراد وداعم لحركات الإنفصال, الأمر الذي أدى بالتالي إلى حل الحزب وإعتقال العديد من قادته والحكم عليهم بالسجن لمدة تبلغ 12 عاما.

الأكراد في كردستان الشمالية يتفهمون الأوضاع بشكل جيد ويواصلون النضال لهذا السبب من أجل كسب الإعتراف بكيانهم القومي ونيل بعض الحقوق. ويلاحظ الأكراد بالطبع الفرق الكبير والبون الشاسع الغير قابل للتصور بين الأوضاع التي تعيشها الأقلية التركية في قبرص وما تتمتع به من

إمتيازات كبيرة على شتى الأصعدة رغم قلة عددها وبين أوضاعهم الخاصة كأقلية في تركيا وما تعانيه من إجحاف وإضطهاد على شتى المستويات رغم كثرة عددهم.

ولما كانت إجراءات الحكومة التركية تحول دون تعبير الأكراد الحر عن رأيهم المستقل علنا, لذا فإن الأكراد يضطرون إلى مواصلة نضالهم السياسي وحملة التوعية الجماهيرية بالطرق السرية أو في خارج البلاد, حيث تسود أنظمة ديمقراطية تتيح للأكراد المهاجرين أو اللاجئين السياسيين بعض مجالات ممارسة العمل السياسي الحر.

202- الأكراد في العراق:

حجبت التطورات الحاصلة في كردستان الجنوبية/العراق, التطورات والأحداث عن بقية أجزاء كردستان إلى حد بعيد, لأن الأنباء حول هذا الجزء تبوأت مركز الصدارة في أجهزة الإعلام المحلية والعالمية خلال الأعوام 1958-1975.

في كردستان الجنوبية ذاتها, كان للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق أكبر الأثر على تطور الأحداث (سلبا وإيجابا), وفاق بذلك على دور بقية المجموعات التي كان لها دورها أيضا قليلا أو كثيرا حسب الفترات والمراحل في صياغة تطور الأحداث. من هنا فمن الضروري أن نتطرق بعض الشيء إلى هذا الحزب قبل المباشرة في تحليل ومتابعة التطور السياسي اللاحق في هذه الفترة الحساسة.

الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقيادة ملا مصطفى:

نشأت خلال وبعد الحرب العالمية الثانية عدة أحزاب ومنظمات وجمعيات سياسية وثقافية والتي كان لها دورها في نشر التوعية الوطنية والسياسية في كردستان, وبل وأسهمت بنحو ما في تنوير بعض جوانب الحقائق امام الرأي العام العالمي, على الرغم من إنتحالها لصفات وإقتباسها لدور وخصائص وطبائع الإمارات والقبائل الكردية بكل سلبياتها المعروفة, وفي مقدمتها تبني أفكار وأساليب إثارة الخلافات ونشر الشقاق والنفاق والتناحر وتعميق الخلافات داخل صفوف الأكراد بدوافع أنانية قاتلة مبتناة على أسس شخصية تافه بالقياس إلى القضية القومية الكبرى. فالصراع على السلطة وتبؤ المراكز القيادية العليا داخل صفوف هذه الأحزاب وبين هذه الأحزاب, والذي إتخذ طابعا دمويا مرارا وتكرارا, وبات يميز العلاقات السياسية الداخلية في كردستان, الأمر الذي حولها إلى قاعدة ثابتة الأركان وأبعد ما تكون من أن تكون مجرد ظاهرة عرضية وإستثنائية دخيلة وطارئة. فالإتحاد بل وحتى التعاون المرحلي وفي أحلك الظروف والفترات المهددة لوجود وكيان الشعب الكردي, كانت تمثل في الواقع مفهوما غريبا وما كان ليخطر ببال أصحاب الرأي داخل هذه التيارات السياسية والأحزاب, وإن حدث ذلك لأسباب مرحلية, فلأنه إرتبط في الغالب بظهور طرف ثالث أو جديد كانت تخشى منه هذه الأحزاب

التقليدية على مستقبلها وإضعاف مركزها. ومن الملاحظ بأن هذه الصراعات الدموية خيضت وما تزال تخاض حتى الآن أيضا من خلال رفع واجهات دعائية مغررة فارغة المحتوى في الحقيقة والواقع, لإعطاء نوع من التبريرات الأيديولوجية الشكلية المهترئة سعيا منها لتغطية الدوافع الحقيقية . ذلك لأن الداوافع الحقيقية تقوم بالأساس وفي الواقع على بواعث المشاحنات والخلافات الشخصية حول السيطرة على الموارد المالية والسلطة والتحكم بالقدرات العسكرية, التي كان كل طرف يسعى لنيلها. ومن الملاحظ بأن الطبقة التي تطلق على نفسها "المثقفة" داخل صفوف هذه الأحزاب بل وحتى خارجها باتت تميل إلى تبني وبشكل متصاعد الآراء اليسارية أو تتظاهر بذلك, الأمر الذي كان له أثره على منطلقاتهم وتصوراتهم الفكرية, وسببه قد يعود من جهة إلى خيبات الأمل المتكررة وتلاعب الدول الغربية الكبرى بمقدرات ومصير الشعب الكردي, ومن جهة أخرى أمل كسب ود صداقة ودعم الإتحاد السوفيتي, في وقت كانت فيه الحرب الباردة قائمة على قدم وساق على الساحة الدولية ومازال هذا الأمل موجودا لدى الكثيرين, بسبب بعض ممارسات وتطبيقات السياسة السوفيتية إزاء مسألة القوميات داخليا, بالإضافة إلى الدعاية السوفيتية في الخارج بصدد المسألة القومية وحق الشعوب في تقرير المصير.

وهكذا فعلى الرغم من أن البعض إتخذ من الماركسية اللينينية بصورة خاصة والأفكار اليسارية عامة, كمعايير ومنار يهتدي ويصبو إليه الساسة والمثقفين المزعومين من الأكراد, إلا أن أسلوب حياتهم العملي والأرستقراطي وركونهم لحياة الترف والملذات كانت في الواقع مصداقا حقيقيا لنزوعهم الدائم للسيطرة والإستحواذ على الإمتيازات التي لا يرغبون التخلي عنها, ولا سبيل إلى ذلك إلا عبر التسلط لضمان الموارد المالية ومنع الآخرين من الوصول إلى مراكز السلطة والتحكم. وهذا يعني بجلاء وجود تناقض كبير بين الشعارات المرفوعة وبين تطبيقات وممارسات الكتل السياسية والأشخاص المتنفذين داخل صفوفها. إذن المثقفون المزعومون ويساريتهم الزائفة, هم في الواقع أحد الأسباب الرئيسية لنشؤ وإستمرار الفرقة والصراعات بين الأكراد, فأكثرهم يتحدثون عن النضال والتضحيات التي تتطلبها معركة الحرية, لكن من النادر أن يكون أحدهم قد شارك فعلا في إشتباك مسلح. وفي الوقت الذي يرفعون شعارات البذل والعطاء بهدف شحذ الناس البسطاء لتقديم المزيد من التضحيات قائلين: "إلى الأمام" غير أن هذا الشعار لم يتغير أبدا ليقول " إتبعوني"!

من هنا نجد بأن دورهم تحريضي محض, ولا ينحصر للأسف في تحريض الشعب الكردي على التمسك بحقوق والنضال في سبيلها, بل يتعداها إلى تحريض الكتل السياسية المتنافسة ضد بعضها. بإختصار هؤلاء ليسوا إلا ثوار صالونات وإشتراكيوا الولائم والعزائم, كثيرون في الباحات لكنهم قليلون في الساحات. ولعل الفرق الوحيد الذي يكمن بينهم وبين الإنقلابين العرب هو عدم تملكهم

لدويلات يقودونها نحو الهاوية, أو ليدبروا الإنقلابات ضد بعضهم البعض, لذا فإن إنقلاباتهم بقيت داخل الأحزاب وبينها فقط.

نشأة الحزب:

في بداية الثلاثينيات إزدهرت الحياة السياسية وبدأت النشاطات الثقافية بالإزدياد داخل صفوف الأكراد, فنشأت بالتتابع عدة جمعيات ثقافية ومنظمات سياسية. ففي عام/1933 تم تأسيس "جمعية الشباب" من قبل محمد أمين زكي, التي أصدرت مجلة دورية "هدية الشباب". وفي عام 1934, تأسس الحزب الشيوعي العراقي, الذي حظي بتأييد وتعاطف الأكراد في المراحل الأولى على الأقل. وفي عام 1939, أسس الشيخ لطيف/أحد أبناء الشيخ محمود البرزنجي, جمعية "التآخي". كما تأسس حزب "هيفي = الأمل" في نفس العام من قبل بعض المثقفين, الذين حصلوا على إستجابة من قبل بعض الضباط الأكراد, وكان رفيق حلمي أحدهم.

إتصل حزب هيفي بالأكراد في سوريا, تركيا وإيران بهدف جمع الشمل, ودعم ثورة "بارزان" فيما بعد. إلا أن هذا الحزب إنقسم على نفسه في عام 1944 وإنحل عمليا في عام 1945 وكان من جملة عوامل الإنقسام: 1- إختلاف وجهات النظر حول موقف الحزب من الإتحاد السوفيتي والدول الغربية وأيهما يجب أن يعتبر كصديق. 2- الموقف من " ثورة بارزان " والقيام بدعمها وكيفية تحقيق هذا الدعم وعما إذا كان يجب أن يكون هذا الدعم علنا وبشكل مكثف أو بشكل سري ومحدود, لتجنب الصدام مع البريطانيين والحكومة العراقية؟

في خريف عام 1945, تاسس حزب شيوعي لكردستان الجنوبية/العراق, والذي عرف لدى الجماهير بإسم " شورش = الثورة ", نسبة إلى الجريدة الناطقة بإسم الحزب. كان صالح حيدري سكرتيرا للحزب خلال هذه الفترة. وتضمن برنامج الحزب عدة نقاط ومنها: 1- تعزيز أواصر الأخوة بين العرب والأكراد من أجل العمل على تحريرهما معا. 2- التعاون مع جميع القوى الديمقراطية والتقدمية في العالم من أجل تحقيق أهداف الشعبين (العربي والكردي).

وفي شتاء عام 1945, تأسس حزب " رزكاري = الخلاص " بدعم من الحزب الشيوعي, إقتداءا بالنموذج, الذي إتخذته " حركة المقاومة الفرنسية " و " جبهة تحرير يوغوسلافيا ". وقد جاء في البيان التأسيسي ما يلي: (أولا- هدفنا الأسمى هو تحرير وتوحيد كردستان الكبرى. ثانيا- تحقيق الإدارة الذاتية في كردستان العراقية, الأمر الذي يعتبر خطوة هامة على طريق تطبيق حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الكردي). وكان للملاكين والمتنفذين جناح خاص داخل الحزب, الذين دعموا حركة الحزب بالفعل. كما أن الجريدة الناطقة بإسم الحزب " رزكاري " كانت تتمتع بشعبية واسعة لفترة

زمنية محددة. وأقدم الحزب على القيام بالعديد من النشاطلت السياسية, كان من جملتها تقديم مذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية التابع إلى الحلفاء والمنعقد في موسكو بعد الحرب العالمية الثانية, والتي تضمنت ما يلي: (... بمناسبة إنتهاء الحرب وإنتصار الحلفاء, يرجو الشعب الكردي بحث قضيته بشكل عادل والوفاء بالوعود التي قطعها الحلفاء للشعوب الصغيرة وعدم سلب هذه الشعوب حقها في تقرير المصير).

وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران كان قد تاسس في تشرين الثاني/1945 بعد أن تأسس حزب مماثل في آذربايجان. ومن الصعب تجاهل التأثير السوفيتي في الحالتين. لذا سعى أكراد العراق إلى تأسيس حزب جديد بطريقة مشابهة, على أمل توحيد المجموعات المختلفة مستقبلا. وكان سكرتير الحزب الشيوعي العراقي (يوسف سلمان يوسف) الملقب " فهد" قد دعى في مقال له نشر في نيسان/1945 إلى تأسيس حزب من هذا القبيل, بهدف تحرير الأكراد من الأوضاع التي يعانون منها ضامنا تأييد حزبه بهذا الخصوص.

وعلى أثر لقاء بين خالد بكداش (كردي من سوريا) و كاكه زياد (من العراق) وكل حمزة عبدالله (من العراق أيضا) من قبل حزب شورش بالذهاب إلى كردستان الشرقية/إيران لملاقات الضباط الأكراد العراقيين (ميرحاج أحمد ورفاقه) وكذلك ملا مصطفى بارزاني, من اجل تقييم الأوضاع والعلاقات مع الحزب الديمقراطي الكردستان/إيران ومع الإتحاد السوفيتي. وبعد أن أجرى حمزة عبدالله لقاءاته, تم الإتفاق على تأسيس حزب ديمقراطي كردي/العراق. وتقرر تعيين ملا مصطفى كرئيس للحزب. كما تمت تهيأة مشروع برنامج للحزب, إلا ان رئيس جمهورية مهاباد (القاضي محمد) ذهب إلى الإعتقاد بأن وجود نشاطات لمثل هذا الحزب في مهاباد سيولد متاعب سياسية جديدة. لذا توجب على الحزب الجديد أن يتخلى عن نشاطاته وعاد حمزة عبدالله إلى العراق ليخبر زملائه بما جرى في إيران.

إلتقى حمزة عبدالله في العراق بصفته ممثلا لملا مصطفى مع ممثلي حزب شورش وحزب رزكاري وفرع الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران في السليمانية. وقد أوضح حمزة عبدالله لهذه الأطراف توصيات ملا مصطفى, الذي كان يرى بأن يكون الشيخ لطيف وكاكه زياد, نائبين له كرئيس للحزب, إلى جانب قبولهما كعضويين في اللجنة المركزية للحزب.

على أثر هذه المحادثات, عقد حزب شورش وحزب رزكاري, مؤتمرا في أوائل آب/1946, من أجل حل تنظيمات الحزبين وتأسيس حزب جديد بصورة مشتركة. إلا أن إنقساما حصل داخل صفوف حزب شورش, لأن بعض كوادر هذا الحزب وقادته رفضوا قبول توصيات ملا مصطفى وإلتحقوا بعدها بالحزب الشيوعي. وفي 16/آب/1946, عقد إجتماع سري مشترك من قبل البقية الباقية من ممثلي الحزبين وحضر حمزة عبدالله الإجتماع بصفته مبعوثا من ملا مصطفى, إلى جانب مشاركة محمد

أحمد كممثل للشيخ لطيف وحضر كاكه زياد وإبراهيم أحمد كمراقبين (الأخير كان أحد ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران في السليمانية). وطلب المجتمعون من إبراهيم أحمد أن يقوم الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران بحل نفسه أيضا, ليشارك في تأسيس الحزب الجديد, مبررين هذا الطلب بالشكل التالي:

1- إن شعار الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران ينص على المطالبة " بالحكم الذاتي لكردستان إيران ", لذا ومن أجل تجنب الإلتباسات وتجنب الأزمات الدولية وتعقيداتها, يستحسن أن لا يتدخل في الشؤون التي تقع خارج حدود إيران. 2- إن أوضاع كردستان العراق تختلف عن أوضاع كردستان إيران سياسيا, إجتماعيا وإقتصاديا. 3- إذا هدأت الأوضاع – المقصود بها الأوضاع المرافقة للحرب العالمية الثانية ع.س. بارزاني – فإن إمكانيات إقامة إتصالات بين الجزئين – كردستان العراقية وكردستان الإيرانية – ستواجه صعوبات متزايدة. لذا فإن قيادة واحدة لا تستطيع أن تقود الحركة على طرفي الحدود لأسباب سياسية وتنظيمية في ذات الوقت. 4- بعد أن يتم تأسيس " الحزب الديمقراطي الكردي/العراق " يستحسن أن يتم تشكيل لجنة قيادية من قبل ممثلي الحزبين, بنسبة متساوية من حيث العدد والتي تجتمع 2-4 مرات في السنة لوضع الخطط الهادفة لضمان تقوية حركة التحرر الكردية وتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

غير أن إبراهيم أحمد أصر على الحصول على موافقة اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران وتأييد القاضي محمد لكي يوافق على هذه المقترحات. وبناءا على ذلك طلب المجتمعون منه أن يغادر مكان الإجتماع.

وإذا قارن المرء بين موقف القاضي محمد المتخذ في مهاباد وبين موقف المجتمعين في بغداد (أو السليمانية) من ممثلي الأحزاب السياسية, فإن من الواضح بأن هنالك نوعا من التنافس, بل وإلى حدما نوع من التشفي ورد الصاع في العلاقات الداخلية بين الحزبين.

وفي الواقع فإن المؤتمر المعقود في 16/آب/1946, يمكن أن يعتبر مجرد مصادقة رمزية على القرارات التي سبق للضباط الأكراد (ميرحاج ورفاقه) بالإتفاق مع ملا مصطفى بحضور حمزة عبدالله في مهاباد, والتي كانت تتضمن: تأسيس حزب ديمقراطي كردي/العراق – المصادقة على مشروع البرنامج مع إجراء بعض التغيير والتعديل الشكلي – كما تم إنتخاب اللجنة المركزية وصدرت الموافقة على منح رئاسة الحزب إلى ملا مصطفى – أجيز قبول الشيخ لطيف وكاكه زياد كعضوين في اللجنة المركزية وكنائبين للرئيس في ذات الوقت, في حين تولى حمزة عبدالله منصب سكرتير الحزب. وقد بدأ الحزب وواصل نشاطه السياسي بشكل سري وكان مركز قيادته في بغداد وأصدر جريدة خاصة بإسم " رزكاري = الخلاص ". وفي خريف 1947 وبعد هزيمة الحركة الكردية ممثلة " جمهورية

مهاباد " ذات الحكم الذاتي, حل الفرع التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران في السليمانية نفسه وإنضم إلى الحزب الديمقراطي الكردي/العراق.

في عام 1949, إستطاعت الحكومة العراقية وأجهزة مخابراتها الأمنية أن تضعف الحزب الشيوعي العراقي, الذي كان هو الآخر يواصل نشاطه السياسي بشكل سري. فقد تم إعتقال " فهد " سكرتير الحزب مع عضويين من المكتب السياسي التابع للحزب الشيوعي ونفذ حكم الإعدام بحقهم فيما بعد. فعبر متواطئين وعملاء إستطاعت أجهزة المخابرات أن تكشف عن هوية أعضاء اللجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي العراقي ثلاث مرات متعاقبة. كما إنزلقت تنظيمات الحزب الديمقراطي الكردي/العراق إلى ذات المنحدر بنحو أو بآخر وتضعضع مركزه بذلك, فإضطر مقر الحزب الرئيسي إلى ترك منطقة بغداد ليستقر في قرية " سيته ك " /السليمانية. ومع ذلك تم إعتقال سكرتير الحزب حمزة عبدالله مع عدد من كوادر الحزب, إلا أن السلطات العراقية أفرجت عنهم في فترة لاحقة. وإستنادا إلى أقوال حمزة عبدالله الشخصية, فإنه أفاد أمام السلطات العراقية أثناء إعتقاله بما يلي: (إذا وجدت بين الأكراد مجموعة تدعوا إلى فصل كردستان عن العراق, فإن هذه المجموعة مغرر بها وموجهة توجيها خاطئا, لأن فصل كردستان عن العراق سيضر بالشعب الكردي إلى حد كبير ويحوله إلى لقمة سائغة للإستعمار).

في عام 1951 تم إنتخاب لجنة مركزية جديدة للحزب الديمقراطي الكردي/العراق, دون أن يتم تحديد أو إنتخاب سكرتير للحزب, الأمر الذي شجع على تولد تكتلات داخل صفوف الحزب, وإنتهى الأمر في عام 1952 بحصول إنشقاق داخل الحزب وظهور جناحين: أحدهما بقيادة حمزة عبدالله والآخر بقيادة إبراهيم أحمد. وظهر أن أسباب الإنقسام كانت ذات طبيعة شخصية محضة. لكن الجناحين توصلا إلى إتفاق في فترة لاحقة.

في عام 1953 عقد المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكردي/العراق في كركوك. وتم تغير إسم الحزب إلى " الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق ", والذي إشتهر بين العامة من الناس بإختصار بإسم " بارتي = الحزب ". كما تغير إسم الجريدة الناطقة بإسم الحزب إلى " خه بات = النضال ". وقد رافق هذه التغيرات الشكلية, تغيرات داخل اللجنة المركزية للحزب أيضا, فعلى الرغم من الإبقاء على ملا مصطفى كرئيس للحزب, غير أن حمزه عبدالله أبعد عن مراكز القيادة, كما لم يعد الشيخ لطيف وكاكه زياد أعضاء في اللجنة المركزية للحزب.

في عام 1957, تم تشكيل " جبهة وطنية " من قبل عدد من الأحزاب العراقية: الحزب الوطني الديمقراطي, الحزب الشيوعي العراقي, حزب البعث العربي الإشتراكي, وحزب الإستقلال. وفي عام 1958 شارك الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في هذه الجبهة أيضا.

بعض الآراء حوا الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق: تفاوتت درجات التقييم بالنسبة للدور الذي قام به هذا الحزب. وسعيا وراء تقييم موضوعي يستحسن إيراد آراء متباينة حول هذا الدور وآيديولوجيته ودوره: 1- رأي يعود إلى أحد الأكراد في الإتحاد السوفيتي (لا ينتمي للحزب). 2- رأي يعود إلى أحد الأكراد العراقيين (لاينتمي إلى الحزب هو الآخر). 3- رأي يعود إلى أحد كوادر الحزب السابقين والمقيم حاليا في سويسرا.

ش.ج. آشيريان يقول بهذا الخصوص: (يعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني, حزبا قوميا ديمقراطيا, يضم في صفوفه القوى التقدمية والوطنية المعادية للإمبريالية والإقطاعية في كردستان العراق. وجه الحزب كل نشاطه من أجل تنظيم الجماهير وفضح المخططات الإمبريالية, ومن أجل وحدة حركة التحرر الوطني الكردية مع الحركة الديمقراطية في العراق ... إن ما عرقل نجاحه هو طبيعة تركيبه, الذي شمل فئات مختلفة من الشعب. وهذا يعود إلى ظروف كردستان الإقتصادية والسياسية والإقتصادية آنذاك. الحزب الديمقراطي الكردستاني ليس حزبا بروليتاريا. إنه يعتبر منظمة سياسية تضم مختلف طبقات الشعب الكردي تجمعها مصالح قومية مشتركة, وهنا تكمن قوته وضعفه في آن واحد).

أما جمال نبز فيرى: (الحزب الديمقراطي الكردستاني ليس له أي خط آيديولوجي, فهو يفتقر إلى خط إستراتيجي واضح. فتارة يكون الحزب ماركسيا حين يكون للحزب الشيوعي نفوذ وقوة, وتارة يكون قوميا حين يكون القوميون هم المسيطرون على دفة السلطة والحكم, وتارة أخرى ديمقراطيا حين يسود نظام دكتاتوري في البلاد ... منتسبوا الحزب الديمقراطي الكردستاني يعتنقون آيديولوجيات متعددة ومختلفة: قومية, ديمقراطية, إشتراكية, ماركسية إصلاحية ونزعات دينية ... إلخ. وفي كل مؤتمر عام تقريبا يتم تغيير منهاج الحزب. ويعتبر الحزب بحق, حزبا يمينيا إنتهازيا لا ثوريا ... مؤسسوا الحزب الديمقراطي الكردستاني, ينتمون إلى الطبقة البرجوازية, ولا يثقون بأنفسهم أو يقدرون جماهير الشعب حق قدرها, بل يؤمنون فقط بنفوذ وسلطة شخصيات قوية. كما أنهم يخشون تهجمات الحزب الشيوعي ... لذا بحثت هذه الطبقة السياسية المنتمية إلى البرجوازية الكردية عن شخصية تستطيع أن تختبئ وراءها. لقد وجدت هذه الفئة ضالتها المنشودة في شخص البارزاني, الذي كان يتمتع في هذه الأيام بسمعة واسعة كمناضل, وقد إلتجأ إلى الإتحاد السوفيتي ... إن هذا الإختيار المتعسف لرئيس الحزب, ولد الكثير من المشاكل للحزب بالذات, والتي أدت في فترة لاحقة إلى حدوث الإنقسام داخل صفوفه ...).

لابد للمرءأن يقر بأن إنتقادات جمال نبز ليست مجرد كلام يلقى على عواهنه, فهذا الحزب ليس له في تأريخة ما يبرر تسميته بالديمقراطي على طول الخط وعلى الإطلاق. كما أن الطبيعة المتذبذة لهذا الحزب التي يشير إليها جمال نبز وعدم ثباتها الفكري وجدت لها من جديد مؤخرا نموذجا يثبت صحة

ما ذهب إليه جمال نبز. فهذا الحزب بات يبدي من جديد توجهات دينية منذ منتصف الثمانينيات رافعا واجهات دينية بهدف كسب التعاطف الإيراني من جديد, الأمر الذي يتناقض جملة وتفصيلا مع ما كان يدعو إليه من آراء ماركسية لينينية وما إلى ذلك من شعارات فارغة المحتوى لسنوات خلت.

اما عصمت شريف وانلي فيقول: (إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, ليس حزبا آيديولوجيا, فهو وكبقية الأحزاب الشقيقة, يجب أن يأخذوا في ذات الوقت وبعين الدرجة بنظر الإعتبار كل ما من شأنه أن يسهل مراعات الظروف العامة والعوامل الخارجية والسياسية المرتبطة بها, وأن يظهروا ردود فعل أو يتخذوا المواقف اللازمة بما ينسجم مع هذه المتطلبات. ولما كانت هذه الأحزاب في ذات الوقت تبحث عن إمكانات التعاون وأن تقوم بثورة, فإنها تعاني من ثقل الأعباء الملقاة على عاتقها بالمقارنة مع مخططها. لذا فإن توجيه تهمة الإنتهازية بل وقصر النظر إليها, هو أمر ميسور – لأنها تحاول أن تحقق من المنجزات ما يمكن تحقيقه حسب الظروف السياسية السائدة. وأن تفسر ذلك وفق المقاييس المتوفرة -).

هذا ورغم كل نقاط الضعف الظاهرة والمستترة, فقد حقق الحزب بعض الإنجازات على أصعدة مختلفة, بإعتباره أحد الأحزاب السياسية الكبيرة في العراق, خلال الفترة الواقعة بين 1946-1975, على الرغم من إضطراره كبقية الكتل السياسية لممارسة النشاط السياسي السري. فقد سعى الحزب إلى التعاون مع بقية الشعوب, التي تعاني من الإضطهاد, ومن هنا التأكيد المستمر على الأخوة العربية الكردية, وإن كان يرفض في ذات الوقت سياسة الصهر الممارس إجباريا ضد الكرد ويعارض النزعات الإنفصالية. وقد إنعكست هذه السياسة في شعار: " الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان ". علما أنه لا توجد أحزاب ديمقراطية في العراق, لذا فهذا الشعار مضلل من البداية, لكن كثرة الترديد جعل البعض يؤمن به.

ولأجل تحقيق هذه الغايات , إستخدم الحزب وسائل سلمية ودبلوماسية وكذلك وسائل عسكرية, فقد شارك الحزب في حركة التحرر الكردية, وإن بقي تحقيق الهدف متعذرا. وتضمن برنامج الحزب جملة من النقاط راعت العديد من الجوانب, كان من جملتها: تطبيق الإصلاح الزراعي, تأميم الصناعة الثقيلة بالأخص النفط والبنوك ... إلخ. وبذل الحزب الجهود لنشر التوعية بين الجماهير, فأصدر الجرائد والمجلات الدورية وأسس دارا للإذاعة بثت برامجها لعدة سنوات " صوت كردستان العراق ". وبدعم من الحزب تم تأسيس تنظيمات خاصة بالطلبة والشباب والنساء... إلخ.

<u>الحزب الشيوعي العراقي:</u>

كان " حزب الإتحاد الوطني ", برئاسة عبدالفتاح إبراهيم, هو الأول من بين جميع الأحزاب غير الكردية, التي دعت إلى حل المسألة الكردية على أساس تمتع الأكراد بحق تقرير المصير, وذلك في عام 1947.

غير أن الحزب الشيوعي العراقي, الذي تاسس في عام 1934, واسس فرعا في أربيل عام 1941, كان له أيضا دور لا يمكن التقليل من شأنه منذ التأسيس, في تفهم أوضاع الشعب الكردي وعرض مشاكله أمام الرأي العام ودعم نضال الشعب الكردي لبلوغ أهدافه القومية, وإن تفاوتت المواقف حسب الظروف. كحزب وحيد غير قائم على الإتجاهات والتطلعات القومية من حيث الجوهر والمبدأ, والذي كان يتمتع برصيد جماهيري قوي بين العرب والأكراد على حد سواء, الأمر الذي أهله لممارسة دور بارز ونوع من الوساطة . وقد عمل الحزب فعلا وبذل الجهود عارضا الإقتراحات لإيجاد حلول وسط للمسائل القومية وإزالة التناقضات الموجودة بين التيارات المختلفة الأخرى.

فالتيار العربي القومي المتطرف إتضحت أبعاده بمرور الزمن ليتبلور في طبيعة عدوانية وهجومية متجنية على حقوق الشعب الكردي ومطاليبه المشروعة, الأمر الذي تجسد في سياسة التهجير القسري والصهر القومي للشعب الكردي بكل الوسائل المتاحة والطرق المتوفرة كهدف أساسي في مخططاتهم القومية.

اما التيار القومي الكردي ذو الطبيعة الدفاعية, فقد حاول بناء سد بوجه المخططات العدوانية للعرب المتطرفين. وتبلورت التطلعات القومية بالنسبة للطرفين في خاتمة المطاف في نشؤ حزبين رئيسيين بعد سنوات من التطور هما: حزب البعث العربي الإشتراكي, الذي تبنى خطا سياسيا يماثل إلى حد كبير خط وتصورات مجموعة " تركيا الفتاة ", التي نشأت قبل الحرب العالمية الأولى في الدولة العثمانية. والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, والذي أشير إليهما بإيجاز في الفقرات السابقة.

ورغم تاثر كلا الحزبين بالأيديولوجية الماركسية اللينية, على الأقل من الناحية الإعلامية, إلا أن الحزبين كانا يملكان على الأرجح طبيعة قومية ويشككان في دور ومواقف الحزب الشيوعي, لأن الحزب الشيوعي – من خلال الإيجابيات والسلبيات التي كان يتصف بها – كان في مركز يمكنه من إضعاف أو تقوية أحد الطرفين, بناءا على ما كان يتخذه من مواقف تجاه القضايا السياسية – سلبا أو إيجابا – من أجل بلوغ الأهداف الخاصة عبر إستغلال خلافات الحزبين. من هنا فقد حاول كلا الحزبين, كل حسب طاقته وفي منطقة نفوذه أن يضيق على الحزب الشيوعي في مراحل عدة. لقد تواجدت فترات زمنية تم خلالها طرح السؤال: عما إذا كان من الضروري تواجد حزب شيوعي على الإطلاق في العراق من قبل القوميين العرب والأكراد على حد سواء, وعلى ألرغم من كون الضغط الممارس على الحزب الشيوعي كان أكبر زخما من الجانب العربي, بإعتبارهم يمثلون الطرف الأقوى في

الماضي والحاضر, بحكم إحتكارهم للسلطة والنفوذ داخل الدولة منذ نشؤ العراق كدولة بدعم ومساندة الإستعمار البريطاني.

غير أن تردي أوضاع الحزب الشيوعي العراقي لا يمكن أن تعزى فقط إلى مجرد الضغوط التي تعرض لها على يد الكتل والأطراف القومية, وبالأخص العربية منها, بل أن الحزب الشيوعي ذاته ولأسباب إستراتيجية/آيديولوجية, إستند وساند السياسة السوفيتية الخارجية, معتبرا أن الإنسجام مع هذه السياسة مهما كانت مضامينها من أهم الواجبات المفروضة علية والتي لابد من أدائها. وهكذا إتسمت مواقفه بطابع ذيلي بدل أن يساير التطورات الحاصلة داخل العراق ويتفاعل معها بشكل مستقل. أما الإتحاد السوفيتي, فإنه كان ولأسباب تكتيكية – سياسية أو عسكرية أو إقتصادية – يدعم بعض الأنظمة الدكتاتورية في العالم الثالث ومنها النظام الحاكم, مسايرا بذلك الدول الغربية, ومن هذه الأنظمة النظام العراقي, ساعيا في ذلك إلى إضعاف مركز الدول الغربية الكبرى في هذه المناطق أثناء الحرب الباردة, على الرغم من عدم إستعداد حكام هذه البلدان وبأية صورة كانت من إتخاذ أية مواقف ودية على المدى البعيد من الحزب الشيوعي العراقي بالذات, الأمر الذي ولد في النهاية تناقضا كبيرا في المواقف تعذر تجاوزه.

بالنسبة إلى الموقف من القضية الكردية, فإننا نجد أن موقف الحزب الشيوعي العراقي كان يتميز عبر مواقفه المختلفة خلال ثلاث مراحل بشكل إجمالي, ترتبط هي الأخرى بدورها بالمتغيرات السياسية على الساحة حسب تباين المراحل التي سادت في العراق وموقف العراق من الدول الغربية من جهة وموقفه من الدول الإشتراكية من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس, فإن موقف الحزب الشيوعي العراقي تراوح إجمالا من المسألة الكردية بين الدعم المعنوي, بل والمشاركة الفعلية في الحركة الكردية, وبين الحياد بل وحتى إتخاذ موقف المعارضة بل ومقارعتها بقوة السلاح في مراحل خاصة ويمكن إيجاز هذه المراحل الثلاث بالشكل التالي:

1- لغاية عام 1958, دعم الحزب الشيوعي العراقي بصور مختلفة, في الغالب دعائيا, الحركة الكردية, وشجع الأكراد على المطالبة بحقوقهم القومية. ومن الملاحظ ان العراق كان طوال هذه الفترة حليفا إستراتيجيا للدولة الغربية وبالأخص الإستعمار البريطاني. في حين كان الأكراد يمثلون واحدة من أكثر حلقات المعارضة الثورية في العراق, بحكم التجزأة المجددة والحرمان من الحقوق. وهي بذلك تجسد حركة تحرر معارضة ومناهضة للإستعمار البريطاني المساند للسلطة العراقية السائرة في ركابه, وهو بهذه الصفة عامل هام على الساحتين العسكرية والسياسية, المناوئة للإستعمار, وتلك حقيقة تجسدت في الثورة الدائمة ضد هذه السلطة ومن يدعمها في "بارزان" و "السليمانية". وهذا يعني بشكل غير مباشر, بأن الأكراد والحزب الشيوعي العراقي كانت لهما في هذه الفترة مصالح مشتركة ويواجهان عدوا مشتركا وإن إختلفت أهدافهما في الواقع.

2- خلال الأعوام 1958-1963, كان العراق يمثل دولة محايدة مستقلة. وهذا يعني تحسن موقع السوفيت بالقياس إلى ما كان سائدا من أوضاع ومواقف سائدة في السابق. لذا كانت مواقف الحزب الشيوعي على الأرجح في هذه الفترة حيادية وتوفيقية.

3-خلال الأعوام 1963 – 1970, لم يكن العراق حليفا للدول الغربية إسميا, لكن الحكومات العراقية المتعاقبة إضطهدت الشيوعيين ولاحقتهم إلى أقصى حد, الأمر الذي فرض على الحزب الشيوعي وجوب الإلتحاق بالحركة الكردية والقتال إلى جانبها ضد السلطة الحاكمة في بغداد.

4-في بداية السبعينات وبالأخص خلال الأعوام 1972-1975, حيث تم التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والإتحاد السوفيتي, الأمر الذي حفز السلطة البعثية الحاكمة في العراق إلى مغازلة الحزب الشيوعي والعمل على إستمالته بإبداء مرونة أكثر. وبالنتيجة غير الحزب الشيوعي المساير للسياسات السوفيتية على الدوام موقفه السياسي وأستبدل الجبهة السياسية متخذا موقف المعارضة من الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, ومواليا للسلطة الحاكمة في بغداد.

لكن على الرغم من هذا التبدل في المواقف ذو الجوهر المصلحي, بل والإنتهازي, فلابد من الإقرار, بأن الحزب الشيوعي العراقي كان, إجمالا, إيجابيا في السابق وفي الوقت الحاضر, بالأخص لو أخذ المرء إعترافه بحق الشعب الكردي في تقرير المصير. ففي عام 1953, إعترف الحزب الشيوعي بحق الشعب الكردي في تقرير المصير, بما في ذلك حقه في الإنفصال, على الرغم من تأكيده على ضرورة الكفاح المشترك للعرب والأكراد بإستمرار. وخلال الفترة 1953-1956, صاغ الحزب الشيوعي موقفه من المسالة الكردية بالشكل التالي:

(تقوية الأخوة والوحدة في النضال بين القوميتين العربية والكردية ... والإعتراف بحق تقرير المصير, بما في ذلك حق الإنفصال للشعب الكردي ... إن حزبنا يأخذ بنظر الإعتبار في خطه التكتيكي, حقيقة أن الشعب الكردي يعاني إضطهادا مزدوجا وأن المستعمرين يدللون إلى حد ما القومية العربية – البرجوازية العربية العليا – على حساب الشعب الكردي. إن الإعتراف المتبادل بحق تقرير المصير, وبمشروعية طموح الشعبين, العربي والكردي إلى التحرر والوحدة القومية, وإدراك حقيقة أن الإستعمار هو العائق أمام بلوغ العرب والأكراد لأمانيهما القومية, هو الأساس الصخري, الذي تقوم عليه وتتطور الأخوة العربية الكردية في كفاح مشترك ضد الإستعمار ... فالإستقلال الذاتي (وفق إتحاد إختياري كفاحي أخوي) هو بهذا المعنى تدبير موقوت بظرفه, تقتضيه مصلحة الشعبين, وبصورة جلية مصلحة الشعب الكردي نفسه, وهو بهذا المعنى ليس حلا نهائيا للمسألة القومية الكردية, ولا يمكن أن يكون بديلا عن حق تقرير المصير للأمة الكردية. وإنما سيكون عاملا هاما في تحرير الأمة الكردية

وتحقيق وحدتها القومية. وفي تهيأة الظروف لممارسة الأمة الكردية لحقها في تقرير المصير, بما في ذلك, تكوين دولة مستقلة لكردستان كلها).

من الملاحظ عبر دراسة نشاطات الحزب الشيوعي العراقي الإعلامية, نجد بانها كانت ذات شقين إستهدفا التوصل إلى نتيجة واحدة. حاول الحزب الشيوعي أن يحمل العرب على تفهم المطاليب الكردية, في الوقت الذي سعى فيه إلى محاربة نزعة الإنفصال لدى الأكراد بشكل تم من خلاله النظر إلى الشعب الكردي في العراق كجزء من الأمة الكردية المقسمة بين إيران, سوريا, العراق وتركيا, كالعرب تماما في العراق, بإعتبارهم جزءا من الأمة العربية المقسمة إلى عدة دول. كما وركز الحزب الشيوعي في وسائل إعلامه على المصالح المشتركة للشعبين وكيف أن حل المسألة لايمكن أن يفصل عن قضية تحقيق نظام ديمقراطي في العراق بأسره.

وقام الحزب الشيوعي في بعض الفترات بنشاطات دعائية لصالح القضية الكردية على الصعيد العالم, حيث تلقى الدعم على هذا الصعيد من بقية الأحزاب الشيوعية , بالأخص داخل المعسكر الشرقي والدول الإشتراكية. كما وطالب الحزب الشيوعي بإعادة الأراضي التي صادرتها الحكومات العراقية بالتدريج من الأكراد ومنحت إلى العرب فيما بعد.

ولاريب أن جهود الحزب الشيوعي كانت ذات أثر, غير أنها ولكي تكون نافذة المفعول بشكل قاطع, كان لابد لها أن تنال تأييد أكثرية العرب في العراق بشكل تضامني فعال يكفل ممارسة الضغط الكافي على حكام العراق من أجل تطبيقها وتحويلها إلى واقع عملي. إلا أن هذا الأمر لم يتحقق لحد الآن وأمل تحقيقها في المستقبل المنظور بات أضعف مما كانت عليه في أي وقت مضى.

الحركة الكردية 1961-1975:

إن التطور الحاصل خلال الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من أحداث, أضعف مركز الدول الغربية الكبرى إلى درجة هزت أركان سياستها الكولونيالية والإستعمارية, في الوقت الذي تصاعدت فيه حركات التحررفي العالم الثالث. إلا أن بعض حركات التحرر – التي تعرقل تطورها أكثر من غيرها بسبب التأثير السلبي للدول الكبرى الغربية ومؤمراتها – فشلت بحكم تعرضها لعمليات تخريبية مضادة وعنيفة. من هنا فإنها لم تستطع أن تؤثر بشكل فعال على تطور الأحداث, كما كانت عليه الحال مثلا في إيران بقيادة الدكتور مصدق, الذي سعى في عام 1951 إلى تأميم النفط وفشل في النهاية.

لكن بالمقابل كان تأثير بعضها, كالثورة المصرية ذا أبعاد كبيرة, أثرت على الوضع في مجمل الشرق الأوسط على أقل تقدير, وبالأخص على الشعوب العربية, بما في ذلك عرب العراق, الذين يشكلون أغلبية السكان.

حصلت مصر على الإستقلال الشكلي في عام 1922, لكن كالعراق فإن مصر بقيت سياسيا وإقتصاديا مربوطة ببريطانيا, من خلال عدد من المعاهدات والإتفاقيات, الأمر الذ كان سببا لحدوث العديد من الإضطرابات والقلاقل بين الكتل السياسية بين المعارضة والحكومة.

أسس جمال عبدالناصر بالتعاون مع بعض الضباط الآخرين في الجيش المصري منظمة " الضباط الأحرار " في عام 1938, والتي بسطت نفوذها بالتدريج سرا بشكل قوي داخل صفوف الجيش المصري, بالرغم من أن عبدالناصر كان الوحيد الذي يعرف عدد أعضاء المنظمة وقوتها الفعلية, بالنظر لإتباع التنظيم لنظام الخلايا. وفي 23/تموز/1952, تولت منظمة الضباط الأحرار السلطة في مصر من خلال إنقلاب عسكري, وبذلك بدأت في مصر ثورة إستطاعت من خلال عدد من المراسيم والإجراءات الثورية أن تضمن إستقلال مصر في البداية على الصعيد السياسي, وفيما بعد على الصعيد الإقتصادي, حيث كان التنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة حول مناطق النفوذ في الشرق الأوسط واضحا والذي كسبته الولايات المتحدة بالتدريج, إلى جانب الصراع الآيديولوجي القائم بصورة عامة بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية ممثلا بالحرب الباردة, من جملة أسباب النجاح.

في عام 1953 ألغي النظام الملكي في مصر وأعلن النظام الجمهوري بدلا عنه. ولغاية عام 1955 تبلور إتجاه سياسي يقوم على الحياد الإيجابي للجمهورية الفتية في سياستها الخارجية. كما رفضت السلطة الجديدة دخول الأحلاف العسكرية على الرغم من إلحاح الدول الغربية. فقد وصف الرئيس جمال عبدالناصر " حلف بغداد ", " بسجن كبير" للشعوب العربية. وفي 13/حزيران/1956, غادرت الوحدات العسكرية البريطانية الأراضي المصرية بعد إحتلال دام حوالي 74 عاما.

وعندما رفضت الدول الغربية تزويد مصر بالسلاح (بسبب سياسة الحياد الإيجابي التي إتبعتها مصر) عقدت مصر في عام 1955 صفقة لشراءالسلاح من جمهورية جيكوسلوفاكيا, وبذلك تحطم الإحتكار الذي مارسته الدول الغربية في الشرق الأوسط كممول وحيد لبلدان المنطقة بالسلاح.

وبغية تحسين الأوضاع الإقتصادية في مصر, قامت حكومة عبدالناصر بإتخاذ العديد من الإجراءات كان من بينها بناء " السد العالي " في أسوان. وحاولت مصر أن تحصل لهذا الغرض على القروض اللازمة من الدول الغربية لكن هذه الدول رفضت تقديم المساعدة, ومن جديد جاء الدعم من الشرق فقد وفر الإتحاد السوفيتي القروض اللازمة وأنجز المشروع في عام 1971. وكخطوة ثورية أخرى, اقدمت مصر على تأميم "قناة السويس", إلا أن فرنسا وبريطانيا رفضتا قبول القرار, الأمر الذي تسبب في إندلاع حرب السويس المعروفة, والتي شاركت فيها القوات البريطانية والفرنسية إلى جانب إسرائيل لغزو مصر. وقد إستطاعت القوات الإسرائيلية إحتلال شبه جزيرة سيناء, في حين قصفت القوات الفرنسية والبريطانية عدة مدن مصرية ومنها القاهرة. وعندما رفض الطلب المعروض أمام مجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة والقاضي بسحب قوات الإحتلال من الراضي المصرية بسبب إستخدام بريطانيا وفرنسا لحق الفيتو/النقض, قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية الأصوات الموافقة على قرار وقف إطلاق النار وسحب جميع قوات الإحتلال من مصر. هذا وقد رافق ذلك تهديد سوفيتي, تضمن إستعداد الإتحاد السوفيتي لإستخدام القوة من أجل ضمان السلام في منطقة الشرق الأوسط. كل ذلك إدى في النهاية إلى زيادة الضغوط على الأطراف المعنية تبعه بالتالي تحقق سحب قوات الإحتلال من مصر.

إن هذا التطور لم يكن إنتصارا لمصر وحدها, بل كان إنتصارا لجميع الشعوب التواقة لنيل الحرية والإستقلال. لقد أثر هذا التطور إلى حد بعيد على تغيير الأجواء السياسية في الشرق الأوسط إجمالا وعلى الشعوب العربية بشكل خاص, إذ تحول الرئيس جمال عبدالناصر إلى أكبر قائد سياسي في البلدان العربية وذا شعبية طاغية. وكان هذا الحدث دافعا جديدا لحصول المزيد من التقارب مع الدول الإشتراكية, تلك الدول التي أبدت إستعدادها لتقديم الدعم على الصعيد الإقتصادي أيضا بشروط أنسب وأكثر إيجابية مما كانت تعرضه الدول الغربية لتنمية المشاريع الإنتاجية في مصر. وبذلك لم تعد مصر مجرد بلد زراعي بل باتت تملك بعض المعامل الإنتاجية, التي أسهمت الدول الإشتراكية في بنائها ووضعت مصر لنفسها بذلك قاعدة صناعية.

لقد أثرت الأفكار الإشتراكية في صياغة التطورات اللاحقة في مصر على الرغم من محاولة الحكومة المصرية لربط هذه مع التطلعات القومية قدر الإمكان: إذ تم تأميم البنوك وأجري إصلاح زراعي ... إلخ.

وعلى الرغم من فشل الإتحاد بين مصر وسوريا, الذي تشكل في عام 1958, بإنفصال سوري, إلا أن هذه التجربة حققت بعض النجاح على بعض الأصعدة لذا كان لها تأثير كبير على تطور الظروف وتبدل الأجواء السياسية في منطقة الشرق الأوسط. فبوحي من هذه المنطلقات التي حققت بعض النجاح في مصر, كان الشعب العراقي كذلك يرنو إلى تحقيق بعض التغيير وإحداث بعض الإصلاحات, لتحسين أوضاعه الخاصة على شتى الأصعدة. من هنا أستلهمت فكرة ضرورة مواصلة النضال ضد النظام القائم. إلا أن السلطة الحاكمة رفضت وبإصرار فكرة التخلي عن خطها السياسي الفاشل, الذي كان يخدم بالدرجة الأولى صيانة مصالح الإستعمار البريطاني وعملائه داخل العراق.

ورغم فشل الثورة الإصلاحية في إيران عام 1951 بقيادة الدكتور مصدق في تأميم النفط لكنها جلبت بشكل غير مباشر بعض الإمتيازات الجديدة للعراق, الذي بات يحصل على نسبة من الأرباح تعادل 50% بدل النسبة المحددة قيل ذلك وهي 4% من سعر النفط الخام للبرميل الواحد. لكن مع ذلك فالمطالبة بمزيد من الإصلاحات على الصعيد السياسي, الإجتماعي, والإقتصادي لم تتوقف لكن

الحكومة رفضت الإستجابة لمثل هذه الدعوات, بل وإعتبرت أي نقد موجه إلى سياستها " دعاية شيوعية ", وواصلت دعم وحماية النظام الإقطاعي بكل سلبياته. ويلاحظ بأن ما يقل عن 2,5% من مجموع السكان في العراق كان يملك عمليا حوالي 91% من الأراضي الموجودة, في حين أن حوالي 92% من السكان كانوا بدون أرض! وصفت الخبيرة البريطانية " دورين وانر " الأوضاع السائدة في العراق بالشكل التالي:

(إن الشعور بالفساد طاغي في جو بغداد, لأن المؤيدين الوحيدين للحكومة داخل البلاد هم الفئات ذات الإمتياز. وتأييدهم مشروط دائما بعدم المساس بثروتهم وإمتيازاتهم. إن الوضع كما قال كيلنغ بصدد مصر عام 1913, خاطئ من حيث الجوهر).

هذا ولم تكن الأوضاع السياسية في العراق أحسن حالا من مصر قبل ثورتها, فقد إستندت الحكومة العراقية على دعم الجيش ومساندة الشرطة لكم أفواه المعارضة وإخضاع الثورات مجبرة بذلك أغلب الأحزاب السياسية المعارضة للنظام إلى ممارسة نشاطاتها بشكل سري. هذا ولم تحجم قوات الأمن عن إطلاق النار على المتظاهرين, وتدخلت في قضايا الإنتخابات بهدف مسخ وتزوير الحقائق حول النتائج. ومن الطريف حقا بهذه المناسبة أن نلاحظ ما قاله رئيس الوزراء العراقي " نوري السعيد " في عام 1943, أمام البرلمان العراقي حول طبيعة الإنتخابات العراقية:

(هل بالإمكان – أناشدكم الله – أن يخرج أحد نائبا مهما كانت منزلته في البلاد, ومهما كانت خدماته في الدولة, ما لم تأت الحكومة وترشحه؟ فأنا أراهن كل شخص يدعي بأن مركزه ووطنيت جلبته إلى قاعة البرلمان, فليستقيل الآن ويخرج وسنعيد الإنتخابات ولا ندخله في قائمة الحكومة, ونرى هل أن هذا النائب الرفيع المنزلة, والذي وراءه ما وراءه من المؤيدين, يستطيع أن يكون نائبا؟!).

وعلى النقيض من الموقف المصري, نجد بأن العراق كان يشارك في عقد الأحلاف العسكرية, فقد كان عضوا في حلف " بغداد " المعقود في عام 1955. وخلال حرب السويس في عام 1956, أعلن الشعب العراقي تأييده وتضامنه مع الشعب المصري وعبر عن موقفه هذا عبر تضاهرات شعبية.

وفي عام 1957 تم تشكيل " الجبهة الوطنية " في العراق من قبل بعض الأحزاب المعارضة: الحزب الشيوعي العراقي, حزب البعث العربي الإشتراكي, الحزب الوطني الديمقراطي, وحزب الإستقلال. وكان الهدف منه تحقيق بعض الإنجازات ومنها ما يلي تعبيرا عن رفضها لسياسة الحكومة والتضيق عليها: إلغاء النظام الملكي والإقطاع, حل البرلمان الرجعي, الخروج من حلف بغداد, إتباع سياسة الحياد الإيجابي, إلغاء القوانين العرفية والإستثنائية, إطلاق سراح المعتقلين السياسيين, وأخيرا إتاحة الفرصة للشعب العراقي لممارسة حقوقه الديمقراطية. علما أن أغلب التنظيمات السياسية الأخرى

دعمت بدورها هذه المطاليب ومنها التنظيمات الطلابية, الشباب وغيرها, بل وإلى حد ما بعض العناصر داخل الجيش العراقي بالذات, وفي مقدمتها " منظمة الضباط الأحرار ", التي كانت قد تشكلت في أيار/1956.

وفي 14/شباط/1958, تأسس ما سمي " بالإتحاد العربي " بين العراق والأردن, كنوع من التكتل المعارض للإتحاد المعقود بين سوريا ومصر. لقد حاول العراق أن يقوم بدور القطب المعارض لمصر. إلا أن ثورة الرابع عشر من تموز/1958, غيرت مجرى الأحداث بشكل جذري.

I- الزعيم عبدالكريم قاسم والأكراد (1958-1963):

ثورة 14/تموز/1958 في العراق:

بتأريخ 13/تموز/1958, صدرت الأوامر إلى لوأين تابعين للفرقة الثالثة من الجيش العراقي بالتوجه نحو الأردن, كإجراء إحترازي للتدخل في لبنان عند الضرورة. وكان من المقرر أن يصدر قرار بهذا الشأن في المؤتمر المزمع عقده في تلك الفترة لحلف بغداد في إسطمبول/تركيا, بتأريخ 15/تموز/1958. غير أن اللوأين كانا بقيادة الزعيم الركن عبدالكريم قاسم, رئيس منظمة الضباط الأحرار العراقية, وكذلك العقيد عبدالسلام عارف, الذي كان هو الآخر منتميا إلى منظمة الضباط الأحرار. وبدلا من التوجه نحو الأردن وفق الأوامر الصادرة إليها, فإنهما توجها نحو العاصمة بغداد, وإحتلا المواقع الإستراتيجية في العاصمة, بما في ذلك محطة الإذاعة. وبذلك سقطت الحكومة العراقية بتأريخ 14/تموز/1958.

كان من جملة الإجراءات التي أتخذتها الثورة في ساعاتها وأيامها الأولى, هو تصفية أقطاب السلطة الحاكمة وفي مقدمتهم الملك فيصل الثاني, الوصي عبدالإله ورئيس الوزراء نوري السعيد. (يرى البعض بأن قتل العائلة المالكة لم يكن مخططا له بموجب تعليمات الزعيم الركن عبدالكريم قاسم, الذي كان يفضل حلا مصريا لهذه المسألة قائما على إبعادهم عن العراق, إلا أن بعض الضباط الذين تعرض أقاربهم للقتل على يد النظام الملكي إستهوتهم فكرة الإنتقام فكان ما كان) وبناءا على نداء وجهته قيادة الثورة , شاركت جماهير الشعب العراقي داعمتا القوات المسلحة في البحث عن المتنفذين السابقين في الحكومة البائدة, ممن لاذوا بالفرار وإختفوا عن الأنظار تمهيدا للهروب إلى الخارج.

هكذا تم القضاء على النظام الملكي الموالي للغرب في العراق بشكل نهائي وتم ضمان إستقلال العراق السياسي. وأصدرت السلطة الجديدة العديد من الإجراءات والقرارات الثورية لتدعيم تطور الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في العراق وتسهم بهذا الأسلوب في تثبيت دعائم وقواعد الإستقلال في العراق. جاء في البيان الأول للثورة, الذي أصدره " القائد العام للقوات المسلحة الوطنية " ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الشعب العراقي الكريم

بعد الإتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات المسلحة, أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة, التي نصبها الإستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم وفي سبيل المنافع الشخصية.

أيها الإخوان

إن الجيش هو منكم وإليكم وقد قام بما تريدون وأزال الطبقة الطاغية, التي إستهترت بحقوق الشعب, فما عليكم إلا أن تؤازروه وإعلموا أن الظفر لا يتم إلا بترصينه والمحافظة عليه من مؤمرات الإستعمار وأذنابه. وعليه فإننا نوجه إليكم نداءأ بإخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لإستإصاله. ونطلب منكم أن تكونوا يدا واحدة للقضاء على هؤلاء والتخلص من شرهم.

أيها المواطنون

إننا في الوقت الذي نكبر فيكم الروح الوطنية والوثابة والأعمال المجيدة, ندعوكم إلى الخلود للسكينة وإلى التمسك بالنظام والإتحاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن.

أيها الشعب الكريم

لقد أقسمنا أن نبذل دماءنا وكل عزيز علينا في سبيلكم, فكونوا على ثقة وإطمئنان بأننا سنواصل العمل من أجلكم وأن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وبوحي منه. وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط برباط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن ومقررات مؤتمر باندونغ. وعليه فإن هذه الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن " الجمهورية العراقية " ريثما يتم إستفتاء الشعب لإنتخاب الرئيس. ونسأل الله أن يوفقنا في أعمالنا لخدمة وطننا العزيز إنه سميع مجيب.

بغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة 1337 ههجرية, الموافق لليوم الرابع عشر من تموز سنة 1958 ميلادية.

القائد العام للقوات الوطنية المسلحة

بالنيابة

وعلى هذا الأساس تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة الزعيم الركن عبدالكريم قاسم (رئيسا للوزراء) وتولى العقيد عبدالسلام عارف منصب نائب رئيس الوزراء ووزيرا للداخلية. وأخذت الحكومة الجديدة أغلب الأحزاب السياسية بنظر الإعتبار ضمن تشكيلة الحكومة الجديدة, ومنها حزب البعث العربي الإشتراكي وغيره, حيث نال ممثلوا هذه الأحزاب مقاعد وزارية إلى جانب بعض المستقلين والشخصيات المعروفة, بإستثناء الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق.

أهداف الثورة:

كانت ثورة الرابع عشر من تموز/1958, حلقة ختامية في سلسلة الإنتفاضات والثورات الوطنية السابقة, التي فشلت في تحقيق أهدافها, المتمثلة إجمالا في تحقيق الإستقلال للعراق والتعجيل بتطبيق الإصلاحات التي طالما تأجلت أو تعرقلت لعشرات السنين على شتى الأصعدة: سياسيا, إجتماعيا, ثقافيا, وإقتصاديا, كخطوة ضرورية لمكافحة التخلف, وهذا يعني أنها كانت من حيث الجوهر: ديمقراطية مناهضة للإستعمار والإقطاع. ولو أخذ المرء خطب الزعيم عبدالكريم قاسم بنظر الإعتبار كقاعدة لتقييم هذه الأهداف, لأمكن التثبت من النقاط التالية:

على الصعيد العالمي: كان العراق يتبع سياسة خارجية تضمن إستقلاله الكامل والناجز على أساس الحياد الإيجابي ورفض الإرتباط بالأحلاف والإتكالية على الشرق أو الغرب, بوحي من مصلحة الشعب العراقي بصورة عامة والأمة العربية بصورة عامة. وأعتبرت مقررات مؤتمر باندونغ كمعايير ومقاييس لسياسة الحياد هذه. كما كان على العراق أن يدعم قضية السلام العالمي, وكان يسعى لتوطيد علاقات الصداقة مع الدول والشعوب الأخرى, على أساس المصالح المتبادلة والمشتركة.

على الصعيد الوطني: كان من المقرر تشكيل حكومة ديمقراطية " تنبثق من جاهير الشعب ", وهذا يعني مشاركة جميع القوى والمجموعات الموجودة في العراق في هذه الحكومة أو على الأقل لديها إمكانية المشاركة المبدئية. وعبر الزعيم عبدالكريم قاسم عن هذه الفكرة بالشكل التالي:

(سبق لي وأن قلت, بأنني أقف فوق الميول والإتجاهات الحزبية, ذلك لأنني أناضل من أجل الشعب كله. فإذا دخلت تنظيما حزبيا ما, فإنني أنتسب بذلك إلى أقلية, ولا أستطيع خدمة الجميع بل سأخدم فقط الأقلية. إننا نعمل من أجل تحقيق فكرة كبيرة, فكرة تقف فوق كل الطموحات الحزبية, إننا نعمل في سبيل الإبقاء على حرية الشعب...).

وهكذا كان من المقرر أيضا إلى جانب تطبيق الإصلاحات الضرورية على الصعيد الإجتماعي, الثقافي, والصحي, أن يتم تصنيع البلد. وقد عبر الزعيم عبدالكريم قاسم عن موقفه بهذا الخصوص قائلا: (إن هذا البلد لا يمكن أن يبقى كمستهلك, بل أنه سينتج أيضا). وفي الحقيقة والواقع ومن حيث الأساس

والجوهر, فإن حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم وضعت بالفعل الحجر الأساس لكل التغيرات والإنجازات الإيجابية اللاحقة.

منجزات الثورة:

كثورة مناهضة للإستعمار, فإن ثورة الرابع عشر من تموز/العراقية كانت تمثل ضربة قوية لمصالح الإستعمار والدول الغربية, وبالأخص لمصالح الإستعمار البريطاني. كانت أبعاد وتأثيرات الثورة ذات طابع دولي, ولم يكن هذا التأثير وما ولده من مكتسبات حصرا على الشعوب العربية, بل شمل كذلك الشعب الكردي, الأمر الذي كان يعتبرها ضربة أخرى للمصالح الإستعمارية وتصدعا آخر لمخططاتها التقليدية الثابتة حتى تلك الفترة, ومنها ما كان مثلا في إيران, تركيا, وسوريا, بالأخص في الفترة التي أظهرت الثورة تفهما للمسألة الكردية وجعلت إمكانية إيجاد حل عادل لها أمرا قابلا للتحقيق.

لقد أدركت الأطراف المعنية مكامن الخطرالمحدقة بمصالحها بسرعة كبيرة, وحاولت وفقا لهذا التبدل أن تعالج الموقف المستجد, على أمل صيانتها بكل السبل نظرا لتعدد أبعادها. ففي 10/تموز/1958, حصل إنزال عسكري أمريكي في لبنان. وفي 16/تموز/1958, تم نقل وحدات عسكرية بريطانية إلى قبرص والأردن. لكن لم تتجرأ هذه القوى على التدخل المباشر, الأمر الذي أجبر الكثير من الأطراف, وبالتدريج إلى الإعتراف بالسلطة الجديدة في العراق كأمر واقع.

لقد عبرت ثورة تموز عن طابعها المناهض للإستعمار عبر سلسلة من الإجراءات, إلى جانب المحاولة الجدية الهادفة إلى تغيير الأوضاع السائدة: إجتماعيا, سياسيا وإقتصاديا بشكل جذري داخل العراق: ففي 16/تموز/1958, ألغى العراق الوحدة المعقودة سابقا مع الأردن. وفي 11/تموز/1958, وقد سبق ذلك عقد حلف عسكري مع الجمهورية العربية المتحدة. وفي 26/تموز/1958, صدر دستور مؤقت جديد نصت مواده الأولى اللاثة على ما يلي:

(المادة الأولى: الدولة العراقية, هي جمهورية مستقلة ذات سيادة. المادة الثانية: العراق جزء من الأمة العربية. المادة الثالثة: يقوم المجتمع العراقي على التعاون بين جميع المواطنين, القائم على مراعاة حقوقهم وحماية حريتهم. يعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويؤكد الدستور على حماية حقوقهم القومية داخل المجتمع العراقي).

وبناءا على هذه التغيرات والمنطلقات الجديدة, أتيح للأحزاب السياسية أيضا مجال عرض وجهة نظرها بصراحة وحرية, على الرغم من أن بعض الوقت إنقضى لتحصل بعض الأحزاب على الترخيص الرسمي لممارسة النشاط السياسي بصورة علنية. كما تم إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين وعاد المبعدون لأسباب سياسية إلى العراق, في الوقت الذي أقدمت فيه السلطات العراقية الجديدة على

محاسبة المتنفذين السابقين من الطبقة الحاكمة السابقة, الذين أحيلوا إلى " محكمة الشعب " وصدرت أحكام إدانة متفاوته بحقهم.

وفي 30/أيلول/1958, صدر قانون الإصلاح الزراعي. كما تم إعداد برنامج لتصنيع العراق, وعقدت إتفاقية مع الإتحاد السوفيتي بتأريخ 11/تشرين الأول/1958. أعقبها إتفاق حول تقديم المساعدات الفنية والإقتصادية بين الطرفين. وقد إلتزم الإتحاد السوفيتي بتقديم الدعم لإنشاء (25) معملا خاصا بقطاع البناء والمكائن والمواد الغذائية, إلى جانب عدد من المشاريع الأخرى.

وفي 24/آذار/1959, خرج العراق من حلف بغداد. وفي 30/أيار/1959, غادرت آخر الوحدات العسكرية البريطانية الأراضي العراقية بشكل نهائي, وسلمت قواعدها العسكرية في الحبانية والشعيبة إلى العراق. وفي ذات اليوم ألغى العراق الإتفاقية التي سبق للنظام السابق في عام 1954, مع الولايات المتحدة بخصوص التعاون العسكري, في الوقت الذي بدأ العراق يستلم المساعدات العسكرية من الإتحاد السوفيتي.

وفي 11/كانون الأول/1961, اقدم العراق على تأميم 99% من حقول النفط العراقية, منتزعا إياها من شركات النفط الأجنبية بموجب القانون المعروف (رقم 80), الذي مهد الطريق لإجراءات لاحقة على صعيد تأميم النفط.

وفي إطار هذا الجو الملائم وسيادة روح الإصلاح والتغيير الإيجابي, حصل الأكراد أيضا على بعض الحقوق القومية وأتيح لهم مجال ممارستها لأول مرة بحرية ولم يعودوا مواطنين من الدرجة الثانية بل شركاء في وطن, بالأخص في المرحلة الأولى بعد نجاح الثورة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الزعيم كان قد أسر للضباط الأكراد المشاركين في الإعداد للثورة بأنهم شركاء في الوطن وبما يعتزم القيام به بعد النجاح. كان الزعيم حرا بكل معنى الكلمة ووعد الحر دين وقد وفي بما وعد.

فإلى جانب النص الدستوري في مادته الثالثة, والتي تسببت في إثارة بعض النقاش والنزاعات سيما إذا إقترنت بالمادة الثانية منه, يمكن أن نشير إلى الخطوات الإيجابية التالية: تم إطلاق سراح الشيخ أحمد بارزاني بعد أن قضى في السجن 11 عاما أثناء العهد البائد أسوة ببقية المعتقلين السياسيين. سمحت الحكومة الجديدة للبارزانيين المبعدين والمنفيين بالعودة إلى منطقة " بارزان " بدون أية إستثناءات. وكنوع من رد الإعتبار والتعويض الرمزي عن الخسائر الملحقة بالبارزاني في العهد البائد عبر النهب وإحراق القرى البارزانية, أقدمت الحكومة الجديدة على بناء بعض دور السكن في بارزان. كما عاد اللاجئون البارزانيون من الإتحاد السوفيتي وحصل العديد منهم على وظائف حكومية. عاد ملا مصطفى بتاريخ 15/تشرين الأول/1958, إلى بغداد بطريق الجو ووضعت الحكومة تحت تصرفه

أحد القصور العائدة في السابق إلى نوري السعيد إلى جانب سيارة حكومية, كما خصص له راتب شهري مناسب (يقدره البعض ب 500 دينار)وسكن في بغداد وإلى جانبه نجله الأكبر عبيدالله, أما بقية البارزانيين فقد عادوا عن طريق البحر مارين بالبحر الأسود – قناة السويس – البحر العربي - الخليج الفارسي - ليصلوا إلى ميناء البصرة بتأريخ 16/نيسان/1959. وبصورة إجمالية فقد تمت خلال الفترة 1959-1960 الموافقة على صدور 25 وسيلة نشر (جرائد ومجلات) كردية, إلى جانب إستحداث قسم في جامعة بغداد مختص بتدريس اللغة والتراث الأدبي الكردي " مجمع الدراسات الكردية ". هذا بالإضافة إلى أن شعار الجمهورية العراقية كان يحتوي على سيف يرمز للعرب وخنجر يرمز للأكراد. وإخيرا وليس آخرا فقد حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بتأريخ 9/شباط/1960, على ترخيص لممارسة النشاط السياسي العلني ... إلخ.

الأزمة السياسية:

رغم كل التطورات الإيجابية, التي مكنت رجحان كفة السلطة الجديدة, إلا أن السلطة السياسية ذاتها ومنذ البداية كانت منقسمة على نفسها بعد تشكيل الحكومة مباشرة, فقد إختلق البعض أزمة سياسية كواجه لعرقلة عمل حكومة الزعيم تعذر تجاوزها أو تخطيها. إنحصرت أبعاد ألأزمة من حيث الجوهر في نقطة طالما تحولت لواجهة دعائية لمحترفي السياسة في الكثير من المراحل والأوقات ألا وهي " مسألة الوحدة العربية " والمقصود في هذه الحالة وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة (سوريا و مصر).

الزعيم عبدالكريم قاسم المتسم بالواقعية ويفضل الجوانب العملية كان يرجح مسألة ضمان الإستقلال التام والناجز للعراق والخلاص من كل أشكال التبعية للقوى الإستعمارية, وكان ينفذ دون تأخير كل ما من شأنه تحقيق هذا الهدف على شتى الأصعدة. وهذا يعني أن وجود علاقات " أخوية " صادقة مع الجمهورية العربية المتحدة, ستفي بالمرام. أما المتطرفون من العرب القوميين, بما في ذلك نائب رئيس الوزراء عبدالسلام عارف وكذلك بعض الأحزاب السياسية وفي مقدمتها حزب البعث العربي الإشتراكي, الذين واصلوا ولأسباب ديماغوغية بحته على المطالبة بتحقيق فكرة الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة, محولين هذه القضية إلى قضية " قميص عثمان " وإستغلال كل الفرص الممكنة من أجل توجيه الإنتقادات الباطلة وإثارة الرأي العام العربي في الداخل ضد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم. أما الحزب الشيوعي العراقي, فكان يقترح إجراء إتحاد فدرالي, الأمر الذي يعزى بالدرجة الأولى إلى أوضاع الأحزاب الشيوعية في كل من مصر وسوريا في ظل الوحدة القائمة بين البلدين في تلك الفترة, حيث كان الشيوعيون يعانون الأمرين من مضايقات السلطة الحاكمة بخصوص ممارسة النشاط السياسي المستقل. أما بخصوص موقف الحزب الديمقراطي الكردستان/العراق, فقد

تبين موقفه من خلال مذكرة قدمها إلى الزعيم عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء ونائبه عبدالسلام عارف جاء فيها ما يلي:

(إن مسألة الإتحاد أو الوحدة تهمنا قبل كل شيء من ناحيتين: الأولى – درجة صيانتها وتحقيقها للأهداف الآنية والبعيدة التي ناضل من أجلها الشعب العراقي بأسره ومازال يناضل في سبيلها. الثانية – درجة صيانتها وتحقيقها وتحقيقها لمبدأ الشراكة في الوطن ودرجة توسيعها لحقوق الشعب الكردي القومية المعترف بها في دستور الجمهورية العراقية. وما عدا هاتين الناحيتين الجامعتين, فإننا بصورة مبدئية نعتقد أن مسألة الإتحاد أو الوحدة تخصان الشعب العربي بالدرجة الأولى, لأنهما يكونان جزءا من حق الشعب العربي الشقيق في تقرير مصيره بنفسه, ذلك لحقه المطلق العظيم, الذي أقره ميثاق حقوق الإنسان لشعوب الأرض كافة وأكدته فيما بعد الشعوب الأفرو- آسيوية في مؤتمر باندونغ, الذي يعتبره الشعب الكردي سنده القانوني في نضاله التحرري ... إن أية خطوة تخطوها القومية العربية نحو أهدافها يجب أن يصحبها توسيع أكثر في الحقوق القومية للأكراد, وخطوة منها نحو أهدافها, ولا بأس في أن تكون خطوة كل من القوميتين متناسبة مع مركزها ووضعها. ولوضع هذه القاعدة موضع التنفيذ نقترح ما يلي: 1- في حالة رغبة العراق في الدخول في إتحاد فدرالي مع الدول العربية المتحررة, يجب الإعتراف بنوع من الحكم الذاتي لكردستان ضمن الوحدة العراقية. 2- في حالة رغبة العراق, الدخول في وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة, يجب الإعتراف للقومية الكردية في العراق, بأن تكون كردستان عضوا فيدراليا وذلك ضمن التكوين الجديد).

لكن رغم تقديم الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لهذه المذكرة, إلا أنه أقدم في 19/تشرين الثاني/1958 – على ما يبدو بناءا على ضغط مارسه الحزب الشيوعي العراقي – على التوقيع على بيان مشترك مع بعض الأحزاب السياسية الأخرى, والذي ينص على أن " العراق يعتبر جزءا من الأمة العربية "!

(قارن رجاءا هذه المواقف للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق مع مواقفه في بداية السبعينيات إزاء حكومة حزب البعث).

على الرغم من أن العديد من الأحزاب السياسية كانت قد شكلت منذ عام 1957 ما يسمى " بالجبهة الوطنية " لمواجهة النظام الملكي, لكن عندما تم دخول الحزب الشيوعي العراقي إلى الجبهة بعد الثورة, فإن الجبهة كانت تضم عمليا جميع الكتل والأحزاب في العراق. وهي بذلك كانت لها القدرة والمجال الكافي فيما لو تواجدت الرغبة والنوايا الحسنة, أن تمارس نوعا من النفوذ البرلماني, سيما إذا علمنا بأن البرلمان القديم كان قد إنحل بعد إندلاع الثورة, نظرا لتخلي السلطات الحكومية في العهد المباد عن

عملية إجراء الإنتخابات بإستمرار. كما أن أية مؤسسات ديمقراطية أخرى كانت مفقودة في هذه الفترة لذا كان لزاما على هذه الجبهة ان تسد الفراغ الحاصل ولو إلى حين.

لكن بدل أن تقوم الأحزاب بهذا الدور الإيجابي المفترض والمتوقع, فإنها على العكس تماما لم تلجأ إلى حسم القضايا والمسائل المطروحة بروح ديمقراطية, بل لجأت إلى العنف لبلوغ غاياتها الخاصة. لقد إنطقت هذه النزاعات من عقالها عقب طرح مسألة الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. وتركزت الخلافات بالدرجة الأولى بين حزب البعث العربي الإشتراكي والأطراف العربية الأخرى المتطرفة من جهة وبين الحزب الشيوعي العراقي, على إعتبار أن الطرفين يمثلان قطبي التضاد الحاد بخصوص هذه المسألة. وفي الواقع فإن حزب البعث لم يكن يمثل سوى أقلية صغيرة لا غير ضمن نطاق الجبهة وبالنسبة للرأي العام, لذا لم تكن الحلول الديمقراطية تناسبه.

وهكذا نجد بأن ما سمي في حينه " بالمرحلة الإنتقالية " لبناء الديمقراطية والعمل للإستتباب الأوضاع, قد تحولت عمليا إلى مرحلة لنشوب صراع حاد ومكشوف على السلطة والنفوذ, عبر ممارسة الضغوط على حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم لحملها على تبني خط سياسي يساير أهداف هذه الأحزاب والجماعات المتضاربة والمتناقضة الميول والإتجاهات كليا.

وعلى الرغم من كون القوميين العرب المتطرفين كانوا يحتلون بعض المراكز القوية والهامة في صفوف الجيش وداخل الحكومة, لكن الحزب الشيوعي كان يسيطر على الشارع في الواقع وله قوة وشعبية واسعة لا تضاهيها قوة أية حركة أو كتلة سياسية أخرى داخل العراق, بالإضافة إلى نفوذه الواسع داخل صفوف " المقاومة الشعبية ".

كان حزب البعث في مقدمة الأحزاب الممارسة للضغوط على حكومة عبدالكريم قاسم مدعوما من القوميين العرب المتطرفين لحمل الحكومة على الإستجابة لنزواتهم متخذين من الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ذريعة واهية وكشرط مسبق لكل الإجراءات والخطوات التالية رغم أنهم لم يكونوا يمثلون سوى أقلية.

أما الزعيم الذي كان يعتبر نفسه فوق " الميول والإتجاهات " الحزبية الضيقة, فقد حاول في البداية أن يرضي جميع الأطراف والتيارات عبر بعض المساومات السياسية . إلا أن هذه الخطوة أثبتت في الختام فشلها. فبدل أن يكسب تأييد الأحزاب وإذا بها تتوحد على الأقل فيما يتعلق من موقفها من الزعيم عبدالكريم قاسم بالتدريج. كانت سياسة عبدالكريم قاسم ترنو إلى إيجاد نوع من التوازن بين هذه التيارات المتطاحنة, غير أن تناحر هذه الأحزاب المستديم والمستقى من طموحات غير مشروعة أصلا والهادفة في نهاية المطاف إلى الإستحواذ على السلطة بإنفراد, إلى جانب مواقفها الإنتهازية المتذبذبة,

حولت في نهاية المطاف حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم الوطنية إلى ضحية, وبذلك فتحت صفحة دموية لم يشهدها العراق من قبل.

فلأجل الحد من من التطرف القومي والشوفيني, لدى بعض القوميين العرب, مارس الزعيم بعض اللين مع الحزب الشيوعي العراقي الذي كان الأقرب إليه من بقية الأحزاب وكذلك تقرب من الأكراد. لكنه حين إعتقد بأنه بات يأمن جانب المتطرفين القوميين مارس سياسة إقصائية مع الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق سعيا وراء حفظ التوازن.

كانت المسألة الكردية في هذه المرحلة نوعا من الإنعكاس للجو السياسي السائد المصبوغ بخلفية قومية في العراق بصورة عامة. بدأت القضية أول ما بدأت بصدور الدستور المؤقت ومحاولة هذا الدستور الفاشلة لإيجاد نوع من التسوية بهذ الخصوص, والذي إنعكس في التضارب والتضاد الواضح في صياغة المادة الثانية والثالثة. فقد أعتبر العرب والأكراد شركاء في الوطن الواحد من جهة ولكن في ذات الوقت أعتبر كليهما جزءا من الأمة العربية من جهة أخرى!

وفي الواقع لم تكن المادة الثانية من الدستور العراقي المؤقت سوى تقليدا لنص ورد في الدستور المصري الصادر في عام 1956, والذي يعتبر الشعب المصري بعربه وأقباطه جزءا من الأمة العربية. ورغم أن الدستور العراقي المؤقت لم يتطرق إلى مفهوم الشعب في صياغته للمادة الثالثة, إلا أنه إعتبر " العراق " لقاء ذلك كجزء من الأمة العربية!

صياغة الدستور بهذا الشكل الذي لا يخلوا من ميوعة تسبب في نشؤعدم الرضا بين الأكراد والعرب على حد سواء. فالعرب إعتبروا الصياغة الدستورية تنازلا كبيرا للأكراد, في حين أن الأكراد إعتبروها إنتقاصا لحقوقهم القومية المشروعة, فهم شركاء في الوطن ولكنهم في ذات الوقت جزء من الأمة العربية. المسألة بالنسبة للأكراد كانت بالدرجة الأولى تدور حول تهيئة المؤسسات والهيئات الضرورية لتحويل ما ورد في النص الدستوري حول حقوقهم إلى واقع عملي.

<u>الموقف داخل السلطة:</u>

بعد نجاح ثورة الرابع عشر من تموز مباشرة, بدأ تياران رئيسيان يتبلوران داخل صفوف الحكومة, فيما يتعلق بالموقف الواجب إتخاذه إزاء الأكراد وحقوقهم القومية. فمن جهة كان هنالك الجناح المعتدل بقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم (رئيس الوزراء) لكن من جهة أخرى كان هنال جناح متطرف بقيادة نائبه العقيد عبدالسلام عارف.

كان الزعيم عبدالكريم قاسم الذي سبق له وأن قاتل في كردستان ضمن وحدات الجيش العراقي ضد البارزانيين في عام 1945, يؤكد في خطبه الرسمية بإستمرار على الأخوة العربية الكردية, وقد عامل

الأكراد بالفعل على هذه الأسس والمنطلقات بالحسنى. وهنالك من يزعم بأنه كان نصف كردي ونصف عربي, نصف شيعي ونصف سني. ويضيف البعض بأنه كان متأثرا بالفريق بكر صدقي, الذي كان بدوره يركز على الوحدة العراقية وإجراء الإصلاحات الداخلية ويدعوا إلى وجوب تكاتف العرب والأكراد بشكل مستمر من أجل بلوغ الأهداف المشتركة. ومهما كان فإن موقف الزعيم عبدالكريم المعارض من الوحدة الإرتجالية التي إستخدمها بعض الوصوليين من القوميين العرب المتطرفين كذريعة للتهجم عليه, تسببت في إطلاق تسمية " الإنفصالي " عليه. كما أن موقفه الودي والمتفهم من الأكراد جلب له لقب " قاسم العراق ", حيث كان معارضوه من القوميين العرب المتطرفين يتلاعبون بالألفاظ للطعن به والحط من قيمته في أعين الجماهير العراقية بكل الصور والأشكال.

أما العقيد عبدالسلام عارف, فقد كان يجسد التطرف والإستعلاء القومي للعرب في أقواله وأفعاله على حد سواء. فبعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958, بعدة أيام قدم بعض الأكراد مذكرة إلى الحكومة العراقية الجديدة مطالبين بإستقلال ذاتي ثقافي, إلا أن عبدالسلام عارف وبصفته وزيرا للداخلية لم يرفض الإستجابة لهذا الطلب وحسب, بل وأغلق صحيفة " البلد ", لإقدامها على نشر المذكرة, على الرغم من أن موافقة كانت صادرة على النشر من قبل الرقابة العسكرية المختصة. وفي خطاب للعقيد عبدالسلام عارف ألقي في آب/1958, في مدينة الموصل جاء فيه مايلي:

(إبتداءا من هذه اللحظة - أي 14/تموز/1958 - لا يوجد في بلادنا رجعيين ولا طبقات ولا إمتيازات. يوجد فقط شعب واحد وأمة واحدة).

يعلق آشيريان على موقف العقيد عبدالسلام عارف فيقول:

(بهذا الشكل حاول عارف أن يدفع بنشاط الأوساط الحاكمة النظري والدعائي بإتجاه شوفيني, متجاهلا الحقوق القومية للشعب الكردي وللأقليات القومية الأخرى وأعلن ضمهم إلى القومية العربية).

وكان لهذه الإتجاهات إنعكاسات متعددة الجوانب والأشكال, منها ماكان ينعكس على صفحات الجرائد أو ما جاء في صيغة تصريحات لبعض الأحزاب السياسية لتنشره أمام الرأي العام العراقي, الأمر الذي زاد الطين بلة, واسهم في تلوث الجو السياسي.

رغم كل هذه السلبيات فإن العلاقات الحسنة نسبيا بين الكراد والعرب, سواءا في ظل حكم الزعيم عبدالكريم قاسم (1958-1961) أو في موقف النظام البعثي وإن كان تكتيكيا محظا (1970-1974), مكنت الأكراد على الحصول على بعض الإنجازات وإن إتسمت بطابع مؤقت , لكن هذا بحد ذاته يمكن أن يعتبر دليلا على أن العراق قادر بالفعل على ضمان إستقلاله وتطوير أوضاعه على شتى الأصعدة بشكل إيجابي, في حالة اللجوء إلى إستخدام قواعد منطقية وأسس واقعية لترصين العلاقات والروابط

الداخلية, حتى يمكن إحراز المزيد من التقدم والإنتصارات في جميع المجالات وعلى مختلف الأصعدة, بما يضمن خير وصلاح الشعب العراقي بأسره.

تطور الأوضاع السياسية خلال الأعوام (1958-1961):

يقول باسيل نيكيتين بصدد تطور المشاعر القومية في الشرق الأوسط وما سيعقبها من تعقيدات وإحتمالات إمكانية إيجاد حل للمسألة الكردية ما يلي:

(وهنا تقع المشكلة: فتطور كلا الجانبين جعل الإتفاق بعيد المنال, والخروج من هذا المأزق يستوجب التوصل إلى نتيجة تحدث إنقلابا سياسيا في مفهوم التعاون. فالبادرة الضرورية يجب أن تنبثق بادئ ذي بدء من الحكومات المعنية. وعلى الزعماء الأكراد أن يبرهنواعن حسن نية وثقة. إذ أنه مادام العلاج الناجع متأخرا فسيظل الحقل مبسوطا أمام الدسائس).

تكمن أهمية إسترجاع تطور الأحداث خلال الأعوام 1958-1961 إلى الذاكرة في أمل التوصل التقريبي على الأقل لبيان أسباب وكيفية نشوب حرب أهلية ومن تسبب في نشوبها. تلك الحرب التي رفضت الأغلبية من الشعب العراقي من عرب وأكراد على ما يبدو إندلاعها, لكنها مع ذلك إندلعت. عليه نورد الملاحظات التالية:

في 14/تموز/1958, إندلعت الثورة العراقية بقيادة الزعيم الركن عبدالكريم قاسم. وفي 17/تموز/1958, عقد إجتماع في مدينة السليمانية من قبل بعض ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والحزب الشيوعي العراقي في كردستان العراق (ممثلا في شخص – أحمد غفور) وكذلك جمال نبز كممثل للفئات غير المرتبطة بالحزبين المذكورين, إلى جانب بعض الأشخاص غير المنتمين إلى التنظيمات السياسية من محامين وتجار. تجنب حمزه عبدالله أن يتخذ أي موقف خاص من الأحداث الجديدة, الأمر الذي يعود على ما يبدو إلى خلافات داخلية في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, غير أن حلمي علي شريف ذهب إلى الإعتقاد بأن على الأكراد أن يدعموا السلطة الجديدة بدون المطالبة بحقوق تستحق الذكر, لن السلطة الجديدة تعتبر "ضربة في وجه الإمبريالية". اما احمد غفور فكان يرى بأن على الأكراد أن يعلنوا ولائهم للسلطة الجديدة مع ربط ذلك بالمطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين والمشاركة في تشكيل وحدات " المقاومة الشسعبية ". اما جمال نبز فكان يذهب إلى الإعتقاد, بأن على الأكراد أن يوحدوا جهودهم في سبيل تشكيل لجنة " وطنية " موحدة وأن يباشروا داخل المناطق الكردية بتطبيق وممارسة الحقوق التي وعدت لهم منذ الحرب العالمية الأولى والتي جاءت مصاغة بشكل بيانات متعددة متعددة, دولية ومحلية وصيغ بعضها بشكل نصوص قانونية, بل وعند اللزوم اللجوء إلى القيام بالثورة للحفاظ على هذه الحقوق. ويظهر أن

جمال نبز كان يرى, بان الوقت قد مواتيا لأسباب سياسية وعسكرية للإقدام على مثل هذه الخطوة لأن السلطات الحكومية كانت ضعيفة وتعاني من وطأة التهديد الخارجي – من خلال الوجود البريطاني في الأردن والأمريكي في لبنان - الأمر الذي سيدفع بالحكومة العراقية للإفصاح عن نواياها الحقيقية وموقفها من المطاليب الكردية بشكل سيعكس طبيعتها الثورية أو الرجعية على أية حال. لكن الأطراف المجتمعة لم تتوصل إلى إتفاق بهدف إيجاد وإعتماد خط مشترك وموحد, بإستثناءما يتعلق بفكرة إرسال وفد مشترك إلى بغداد. وبعد إنقضاء عدة أيام على هذا الأمر رفض عبدالسلام عارف مطاليب الأكراد, التي إنحصرت في المطالبة ببعض الحقوق الثقافية وتطبيق نوع من الإدارة الذاتية بهذا الخصوص.

بتأريخ 27/تموز/1958, وصل وفد كردي إلى بغداد وألقى إبراهيم أحمد كلمة بإسم جميع المشاركين في الوفد تطرق فيها إلى ما يلي: وضع الشعب الكردي والإضطهاد المزدوج الذي يعاني منه, من خلال النفوذ والتواطؤ الإمبريالي ومواقف الحكومات العراقية السابقة من حقوقه المشروعة. إن الثورات الكردية لم تكنإنفصالية, كما أنها لم تكن مجرد تحريض بريطاني أو شيوعي, الأمر الذي ذهبت بعض الأطراف إلى إدعائه كدعاية مغرضة ضد الأكراد, لأن الثورات الكردية لم تكن في الواقع إلا تطلعا قوميا نحو التحر ر والإنعتاق. إن الدستور المؤقت الجديد يعتبر خطوة نحو الأمام, إلا أنه بحاجة إلى بناء بعض المؤسسات وإصدار بعض القوانين لغرض تحويل نصوصه إلى واقع عملي. إن الوحدة المراد إقامتها مع الجمهورية العربية المتحدة يجب أن تكون عاملا في تشجيع وتطوير الحقوق القومية للأكراد إنسجاما مع تطوير المخططات الوحدوية. أما الدعم والولاء الكردي للسلطة الجديدة فقد عبر عنه بالشكل التالي:

(سيادة رئيس مجلس السيادة.

سيادة رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة.

نظرة واحدة تلقى على سير العلاقات الكردية العربية منذ دخول الأكراد الدين الإسلامي تظهر لنا بوضوح أن الشعبين المتجاورين كانت تربطهما على الدوام صداقة متينة ... وعلى هذا الأساس وبهذا الإيمان, فإنهم مستعدون للدفاع عن حريتهم الفتية بدمائهم وأرواحهم. إن ما نص عليه الدستور المؤقت من إقرار بحقوق القومية الكردية وإعتبار العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن هو ثمرة نضالنا المشترك وهو يؤيد ويؤكد صحة ما ذهب إليه أحرار العرب وأحرار الكرد من أن نضالات الشعوب, حركة متصلة الحلقات وإننا مستبشرون بهذه الفاتحة السعيدة لعهدنا الجمهوري ... إنني إذ أقدم بالغ شكر الشعب الكردي في وفوده على النص الوارد في دستورنا المؤقت, أعبر عن عن أخلص المشاعر السامية التي يكنها الشعب الكردي تجاه جمهوريتنا الفتية وقادتها الأحرار وجيشها الباسل. وأن الأكراد لمستعدون للذود عن جمهوريتهم وعن حقوقهم القومية المكتسبة بالدم والروح والمال والأنفس.

عاشت الجمهورية العراقية, جمهورية العرب والأكراد).

ورد قائد الثورة, الزعيم الركن عبدالكريم قاسم على الكلمة قائلا: بأنه يحذر " إخوانه " الأكراد في الشمال من دعاية المستعمرين.

وبعد إطلاق سراح الشيخ أحمد بارزاني من السجن, عاد أخوه الأصغر ملا مصطفى من الإتحاد السوفيتي بتأريخ 15/ت1958/1, وسكن في بغداد وكانت له علاقة جيدة مع قائد الثورة الزعيم عبدالكريم قاسم. كما أنه إلتقى في فترة لاحقة مع الرئيس المصري جمال عبدالناصر, وقد رافقه في سفرته هذه كل من ميرحاج أحمد وإبراهيم أحمد وصادق بارزاني وعبيدالله بارزاني. لكن يغلب الإعتقاد بأن المواضيع السياسية لم تطرح على بساط البحث في هذا اللقاء.

غير أن الخلافات بين قائد الثورة الزعيم عبدالكريم قاسم ونائبه العقيد عبدالسلام عارفلم تلبث وأن تفاقمت . ففي 30/ ت1958/1, أعفي عبدالسلام عارف من مناصبه وأرسل إلى ألمانيا الإتحادية كسفير للعراق كخطوة أولية لإقصائه من مناصبه الحساسة, إذ تم إعتقاله أثناء عودته إلى العراق بتأريخ 5/تشرين الثاني/1958 بتهمة الإعداد لإنقلاب عسكري ضد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, واحيل إلى " محكمة الشعب ", التي أصدرت قرارا بحكم الإعدام, إلا أن القرار لم ينفذ. ومن الملاحظ أن الزعيم عبدالكريم قاسم آثر في مسائل أخرى أيضا مشابهة إستخدام سياسة اللين, التي لم تكن دوما في موضعها, الأمر الذي كان من جملة أسباب فشله في النهاية.

ورغم عدم تنفيذ قرار حكم الإعدام بحق العقيد عبدالسلام عارف, فإن المتطرفين من القوميين العرب إنتابهم الضعف وفقدوا مواقع السلطة ولو إلى حين, بالأخص داخل صفوف الحكومة ذاتها وداخل صفوف الجيش, من هنا فإن مساعيهم باتت تنحصر في بذل جهود مشكوك في نتائجها سلفا, والتي إستطاع الزعيم عبدالكريم قاسم أن يحبطها بسهولة. كان من جملتها الإنقلاب الفاشل في الموصل في 9/كانون الأول/1958,الذي أقدم عليه حزب الإستقلال. وكذلك إنقلاب العقيد الشواف الفاشل في الموصل بتأريخ 1959/3/8, والذي كان مقضيا عليه بالفشل منذ البداية, لأسباب جغرافية وسياسية, لأن مدينة الموصل – على الرغم من كون أغلبية سكانها من العرب – لكنها معزولة في الواقع (الأصح أن نستخدم هنا في الوقت الحاضر عبارة – كانت) من الناحية العملية عن بقية المناطق العربية في العراق, من خلال سلسلة من المدن والقصبات والقرى الكردية من الشمال والشرق والغرب, مثل: شنكار, دهوك, آكري, إلى جانب وجود بعض القرى والقصبات التركمانية في الجنوب. وهذا يعني بأنه بدون تضامن وتعاون الأكراد, فإن أي حركة مقاومة ضد الحكومة المركزية ستنتهي بالفشل بعد فترة قصيرة من إندلاعها, وهذا ما حصل. فتعاون وإستجابة الأكراد لإنقلاب الشواف لم يكن له أي وجود على الإطلاق. هذا علما أن الحزب الشيوعي العراقي ومن خلال نفوذه الواسع داخل قوات

المقاومة الشعبية, كان يمثل تيارا آخر معارضا لفكرة الإنقلاب, الأمر الذي لا يمكن التقليل من شأنه بأي حال.

كانت حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم في هذه الفترة من القوة والمناعة, الأمر الذي مكنها من معالجة كل الطاريء من المشاكل والعقبات التي واجهتها بالإستناد إلى الدعم الجاهيري الهائل للشعب العراقي من أقصى البلاد في الشمال إلى الجنوب بين العرب والأكراد على حد سواء, بإستثناء أقلية عربية شوفينية متطرفة وبعض العناصر الإقطاعية من عرب وأكراد, ممن كانوا يخشون مشاريع حكومة الثورة بخصوص تنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي. لكن هذا يعني بأن الأطراف المناوءة للثورة كان عليها بهدف إسقاط النظام عزل قوتين كبيرتين وفعالتين عن الحكومة وأن تحرضها ضد بعضها البعض وهما: الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني.

في بداية أبريل/1959, تم تأسيس حزب قومي كردي جديد " كازيك " (إحياء وتوحيد كردستان), الذي تبنى جملة من الآراء القومية, التي كانت على الأرجح كردة فعل على مبالغة المتطرفين العرب في مواقفهم الشوفينية, إزاء المسألة الكردية. وكان من جملة الآراء والأفكار التي طرحتها ما يلي:

(إن الحدود التي تقسم كردستان هي حدود مصطنعة وأن وجودها هو ضد رغبة الشعب الكردي. كل الأكراد متساوون ما عدا الخونة. مغتصبوا كردستان سواسية ولا فرق بينهم سواءا كانوا يدعون تبني الأفكار اليسارية أو اليمينية).

في 16/نيسان/1959, عاد اللاجئون البارزانييون مع عوائلهم من الإتحاد السوفيتي ووصلوا إلى ميناء البصرة عن طريق البحر, بعد أن كانوا قد سلكوا الخط البحري المار بالبحر الأسود –البحر البيض المتوسط – البحر الأحمر – البحر العربي – والخليج الفارسي. وفي الوقت الذي كانت جماهير الشعب العراقي (عربا وأكرادا) تستقبلهم بحفاوة بالغة, فإن الدعاية المغرضة التي أطلقتها أبواق الدعاية المصرية والسورية وبعض الدول الغربية ضد البارزانيين كانت على أشدها. لقد إختلقت هذه الجهات جملة من الإشاعات كان من جملتها الإدعاء, بأن هؤلاء البارزانيين العائدين, هم في الواقع أكراد الإتحاد السوفيتي وينتمون إلى مناطق قوقازيا السوفيتية, ممن جرى تدريبهم وتزويدهم بالسلاح من قبل الإتحاد السوفيتي. أما الأنباء التي نشرت في العراق والإتحاد السوفيتي, التي أوضحت الخلفية الحقيقية لقصة البارزانيين العائدين وقضيتهم, فإنها بقيت محجوبة عن الرأي العام إلى حد بعيد من جراء شراسة الدعاية المناوءة والمغرضة.

في أيار/1959, حدثت أعمال شغب وتمرد في منطقة برادوست المتاخمة لمنطقة بارزان والقريبة من الحدود الإيرانية, تولى أمر القيام بها رشيد لولان, أحد الإطاعيين في هذه المناطق, والذي كان قد

كرس حياته في الفترات السابقة لخدمة الحكومات الإمبريالية أو العميلة لها في السابق والمحتلة لكردستان على إختلاف هوياتهم. وصف طه بامرني قائد قوات " المقاومة الشعبية " رشيد لولان بأنه : (ملا أخذ أموالا في الماضي من جميع الجهات: الأتراك والإيرانيين والروس وجميع الناس. وهو الآن يتلقى الأموال من الأتراك والإيرانيين ...).

بالمقابل تلقى البارزانييون من حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم (500) بندقية للدفاع عن النفس عند الضرورة. غير أن الأمر لم يستغرق وقتا طويلا, حيث تم إعادة الهدوء والنظام إلى المنطقة وهرب رشيد لولان إلى إيران, لكنه عاد إلى العراق فيما بعد بموافقة الحكومة العراقية.

في 14/تموز/1959, حدثت بعض الصدامات في مدينة كركوك, قتل وجرح البعض من سكان المدينة خلالها. وإنهالت على الحزب الشيوعي العراقي تهمة الإعتداء على المتظاهرين في كركوك. وعن هذا الطريق تم بث الخلافات بين الزعيم عبدالكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي (للمرة الأولى), إذ أقدم الزعيم عبدالكريم قاسم على وصف الحزب الشيوعي العراقي " بالفوضوية ". لكن الزعيم عاد في عام 1962 وأستدرك الأمر بعد ظهور الحقائق التي أثبتتها التحقيقات فقال, بأن الحزب الشيوعي العراقي إنما كان قد أستدرج من جانب الأطراف الأخرى لخوض غمار هذه المشاحنات أثناء حوادث كركوك. لكن رغم ذلك لم يجري رأب الصدع ولم يتم التوصل إلى وفاق فعلي بين الطرفين على الرغم من المساعي المستمرة التي بذلها الحزب الشيوعي العراقي. ومع ذلك واصل الحزب الشيوعي العراقي دعمه لحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم حتى النهاية. وخلال هذه الفترة التي كان الزعيم عبدالكريم قاسم يمارس الضغوط على الحزب الشيوعي العراقي, إستغل المتطرفون من القوميين العرب هذه الأوضاع المستجدة لإعادة تقوية مراكزهم ووجهوا ضربات إنتقامية في المناطق العربية إلى عناصر الحزب الشيوعي العراقي, فإضطر بعضهم إلى الهروب إلى المناطق الكردي لتجنب إعتداءات القوميين العرب المتطرفين.

أما بالنسبة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, وبعد أحداث ثورة تموز وما أعقبها, فقد تمكن حمزة عبدالله أن يعيد تقوية مركزه داخل الحزب, وكان من دعاة التعاون مع الحزب الشيوعي العراقي. لكن بتاريخ 30/تموز/1959, تدخل ملا مصطفى عبر ما يشبه بعملية إنقلابية داخل الحزب من خلال إحتلاله لمقر الحزب الرئيسي في بغداد يرافقه بعض المؤيدين وطرد بذلك حمزه عبدالله ومؤيدية من الحزب. وفي المؤتمر الرابع للحزب الديمقراكي الكردستاني/العراق, المنعقد في 6/ت1959/1, تم طرد حمزه عبدالله رسميا من صفوف الحزب بل ووجهت إليه تهمة الخيانة " خيانة الحزب والوطن ". وهكذا إنتهى الصراع والتنافس الطويل الأمد بين حمزه عبدالله وإبراهيم أحمد لصالح الأخير من أجل الإستحواذ على منصب سكرتير الحزب. وفي هذه الفترة كان ملا مصطفى يبدي شكوكه حول

الأوضاع السائدة سياسيا قائلا : (إن هذه الأوضاع إصطناعية وأننا سنضطر قريبا للدفاع عن حقوقنا ...).

في 7/ت1960/1, أقدم حزب البعث العربي الإشتراكي على محاولة لإغتيال الزعيم عبدالكريم قاسم. وكان صدام حسين التكريتي أحد المتواطئين في عملية التآمر هذه على حياة الزعيم عبدالكريم قاسم. إلا أن ردة فعل الزعيم عبدالكريم كانت هذه المرة أيضا متسمة بمنتهى اللين إلى درجة لا تصدق. فبعد خروجه من المستشفى خطب يقول : " عفى الله عما سلف "!

في 9/شباط/1960, حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق على ترخيص رسمي لممارسة نشاطه السياسية, غير أن العلاقات بين هذا الحزب وحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم بدأت تتردى تدريجيا بعد ذلك. وكان من جملة أسباب هذا التردي موقف الحكومة والمتطرفين من القوميين العرب من المطاليب الكردية, التي تضمنت الحصول على نوع من الحكم الذاتي. الخلافات تفاقمت بالتدريج من خلال حملة دعائية واسعة شنت ضد الأكراد بحجة أن الأكراد لهم نوايا إنفصالية وأن ذلك مما يستوجب محاربتهم, وتمت مناشدت الحكومة والعرب من خلال هذه الحملة الدعائية إلى إستعمال القوة لمواجهة ما سمي " بالنزعات الإنفصالية للأكراد ". وأحجمت الحكومة (حسب رأي الأكراد) عن إتخاذ خطوات فعالة للحد من تفاقم هذه التطورات, والتي إنتهت بحدوث تحرشات بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبعض عناصره. بالإضافة إلى أن العناصر الإقطاعية باتت تتمتع من جديد بدعم واسع من قبل بعض الدوائر الأوساط الحكومية, كما تم فصل بعض الموظفين الأكراد أو تم إبعادهم إلى المناطق الجنوبية وأعتقل آخرون. وبناءا على هذه التطورات إضطر أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في ك1960/1, إلى ترك بغداد.

لكن في الحقيقة فإن لهذه العملة وجه آخر أيضا. فقد كان للحكومة أيضا ما تقوله حول موقف الأكراد. ففي هذه الفترة تقريبا وصلت رسالة بعثها ملا مصطفى إلى الشيخ أحمد بارزاني, مطالبا تدخلة وحضوره إلى بغداد لوقف تدهور العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, بحكم العلاقات الممتازة بين الزعيم عبدالكريم قاسم وشيخ بارزان (الشيخ أحمد). ولم تذكر الرسالة ولا حاملها أية أسباب لتدهور هذه العلاقات, رغم إستفسار الشيخ أحمد الذي قال: لم تكن لبارزان علاقات أفضل مع حكومة بغداد أبدا ونحن حريصون على إستمرارها. وبغية تقصي الحقائق كما سردها البعض سافر الشيخ أحمد بارزاني إلى بغداد وبرفقته شيخ سليمان بارزاني وعزير خادم الشيخ أحمد. وما كادوا يصلون إلى بغداد وإذا بهم يعزلون عن بعضهم في معسكر الوشاش ويجري تحقيق مطول معهم لمدة يومين يتردد خلالها سؤال ملح بإستمرار يقول: " لماذا تريدون قتل الزعيم عبدالكريم قاسم "؟! في الوقت الذي يرد الثلاثة وهم منفصلون عن بعضهم, بأن

شيئا من هذا القبيل لا وجود له فالبارزانييون وفي مقدمتهم الشيخ أحمد موالون للحكومة وبالأخص يحترمون شخص الزعيم عبدالكريم قاسم. ويبدو أن المحققين توصلوا إلى نتيجة قطعية تؤكد بأن لا علاقة لبارزان ولا لشيخها بهذا الأمر على الإطلاق.

جاء اللقاء مع الزعيم عبدالكريم قاسم ليكشف النقاب عن جانب مازال الكثيرون يسعون للتستر علية. فالزعيم عبدالكريم قاسم إستقبل الشيخ أحمد بارزاني بالإحترام المعهود ولكنه بادر الحديث قائلا: (شيخ البعض سجنكم وأنا أطلقت سراحكم, البعض منعكم من العودة إلى قراكم أنا منحت لكم حق العودة, البعض هدم بيوتكم أنا أعدت بناء العديد من البيوت, البعض أجبر قسما منكم على مغادرة العراق أنا أعدتهم إلى الوطن. شيخ أنا لم أفعل إلا ما فيه خيركم). وأخرج بعدها رسالة كانت موجهة إلى السفير البريطاني في بغداد قال عنها بأنها مبعوثة من قبل الأخ الأصغر للشيخ أحمد بارزاني وتتضمن ما يلي: " لو دعمتمونا فإن حياة الزعيم عبدالكريم قاسم لا تساوي سوى 20 فلسا ". (20 فلسا كانت في تللك الفترة قيمة رصاصة مسدس). وإستطرد الزعيم عبدالكريم قاسم قائلا: " ليش شيخ ليش " ؟! (كلمة ليش باللهجة العامية العراقية تعني لماذا).

المعروف عن الشيخ أحمد شجاعته وقد أثبت ذلك في فترة سجنه وإصدار حكم الإعدام بحقه. لكن هذا القرار لم يغير مطلقا من موقفة, فقد كان يقول: (لقد قمت بما أملاه الواجب علي ولن أطلب العفو من أحد). ولكن ربما كانت هذ المقابلة مع رجل في منتهى النزاهة قد أثقلت كاهله بشكل لم يتكرر في حياته أبدا, وتوجب عليه أن يستمع إلى تهمة توجه إلى أخيه لا إلى شخص غريب عنه. إن الموقف كان محرجا للشيخ أحمد إلى حد بعيد.

البارزانييون صدقوا الزعيم عبدالكريم قاسم بحكم تجارب سابقة. أما المنتمون للحزب فلم يصدقوا الزعيم عبدالكريم قاسم ووصفوه بالمجنون, إذ كيف يعقل أن يحدث شيء من هذا القبيل بعد كل ما فعله الزعيم عبدالكريم قاسم لصالح الأخ الأصغر للشيخ أحمد بارزاني. وفي مساء اليوم الذي تمت فيه المقابلة مع الزعيم عبدالكريم قاسم كانت هنالك مأدبة عشاء وكان الشيخ أحمد بارزاني أحد المدعويين إليها وهنالك أشار فؤاد عارف وهو أحد الضباط الأكراد المقربين إلى الزعيم عبدالكريم قاسم إلى هذا الموضوع قائلا, بان الزعيم عبدالكريم قاسم فقد عقله لأنه لا يمكن تصديق ما جاء في الرسالة. وقد إستغل الشيخ أحمد بارزاني هذه الفرصة وإستفسر من فؤاد عارف ثلاث مرات على التوالي طالبا منه أن يكرر ما يقوله الزعيم عبدالكريم قاسم حول هذا الموضوع, وأراد بذلك أن يطلع الحاضرون على حصل. الحقيقة أن موقف المنتمين إلى ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من الموضوع يعود لأسباب ثلاث وهي: البعض كان يجهل أسلوب تعامل رئيس الحزب ولم يفهمة إلا بعد فوات الأوان وهذا ما إعترف به حمزه عبدالله. أما البعض الآخر فقد آثر السكوت حرصا على مصالحه خوفا

من الطرد والإقصاء وقد لمسوا ذلك جميعا مع سكرتير الحزب حمزه عبدالله. وكان قسم آخر منهم شريكا في العملية لذا لزم الصمت.

ومهما كان الأمر فوسائل الإعلام الحكومية باتت تتحدث عما أسمته " بناكر الجميل " بينما لجأ الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق إلى وصف الزعيم عبدالكريم قاسم " بالدكتاتور".

وفي 6/ت1960/2, سافر ملا مصطفى إلى موسكو إستجابة لدعوة رسمية وجهت إليه, إلتقى خلالها هنالك ببعض المسؤولين السوفيت, ولا يعرف لحد الآن عما دار هنالك من حديث, الأمر الذي تكرر بإستمرار فلا أحد يطلع على مخططاته بالكامل أبدا. ولدى عودته من هذه الزيارة في ك1961/2, كانت السلطات الحكومية قد قررت عدم السماح له في السكن في المنزل الذي كان قد خصص له سابقا, إلى جانب بعض الإجراءات الأخرى, فعاد في الخفاء إلى منطقة بارزان!

بتأريخ 1961/2/17, كتبت جريدة " الثورة ", مقالا تدعوا فيه إلى " صهر الشعب الكردي ". تسبب هذا التطور في توليد سلسلة من ردود الفعل من عدة جهات, بما في ذلك من قبل مجموعة من الساسة العرب, الذين أدانوا هذا الإتجاه المحرض على إختلاق الخلافات. إلا أن الإتجاه المتطرف طغى في نهاية المطاف بشكل تدريجي, ليسيطر على سير الأحداث, إلى درجة بات الزعيم عبدالكريم - وهو المعروف بمواقفه المعتدلة من حيث الجوهر – يراعيها ويتحدث في عدة خطب له, زعم فيها بأن الأكراد عرب بالأصل!

وردت جريدة " خه بات = النضال " لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق تقول في مقال نشر بتأريخ 22/آذار/1ذ961, تحت عنوان : " محاولات صهر القومية الكردية ونتائجها الحتمية " : (إن القومية الكردية حقيقة تأريخية صلدة تتحطم عليها المحاولات الإجرامية كلها من إدماجية وإلحاقية وغيرها من محاولات الإستعمار في الماضي والفاشيست في الوقت الحاضر ... إن السياسة القائمة على السعي لدمج الشعوب وصهرها ... سياسة هتلر وموسوليني ... وغيرهما, والتي أدانتها الإنسانية كلها وإستنكرتها إرادة شعوب العالم قاطبة, والتي تتناقض مع سير التطور الإنساني ومع إرادة الشعوب ومتطلبات تطورها وتقدمها لن يكتب لها النجاح بعد اليوم قطعا ...). وإستطردت الجريدة في ردها على النتائج التي سيولدها إنتهاج مثل هذه السياسة تقول: (1- إن ممارسة سياسة الصهر والإدماج تثير البغضاء والعداوات وتنسف الوحدة الوطنية, فلا يمكن أن يبقى الأكراد حريصين على وحدة لا تجلب لهم غير العبودية والحرمان من الحقوق القومية وإنكار قوميتهم, ولا تجلب لهم إلا النار والحديد والقيود والسجون. 2- إن هذه السياسة ... تجلب الكوارث والويلات والحروب الأهلية للدولة التي تمارسها, مما يلحق بها أعظم الأضرار المادية والمعنوية ... 3- إن شعب الدولة التي تمارس هذه السياسة سيبقى رازحا تحت نير العبودية وأثقال الضرائب الباهضة ويبقى محروما من الحقوق

والحريات الديمقراطية. فالشعب الذي يضطهد شعبا آخر لا يمكن أن يكون حرا ... إن الإخلاص للوحدة الوطنية وللأخوة العربية الكردية يكمن في شجب محاولات التحريض للقضاء على القومية الكردية ...). وفي أواخر آذار/1961, أغلقت السلطات الحكومية جريدة " خه بات ".

في أيار/1961, حاول الزعيم عبدالكريم قاسم ضم الكويت إلى العراق. وأتذكر شخصيا بأن البعض ذكر لي في الستينات إلى أن الزعيم عبدالكريم قاسم كان قد لمح إلى بعض زائريه من الأكراد, إلى أن مشكلة النفط هي العائق الأكبر لإيجاد حلول توافقية للمسألة الكردية, لأن أغلب واردات العراق تأتي من النفط, وأغلب آبار النفط موجودة (في تلك الفترة) في المناطق الكردية. فلو تم العثور على مصادر نفطية عربية أيضا فسيكون إيجاد الحلول التوافقية أيسر.

وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, كان قد قرر في أبريل/1961, عدم اللجوء إلى الكفاح المسلح, إلا أنه قدم بتأريخ 30/تموز/1961, مذكرة إلى الحكومة العراقية حول خطورة الوضع السائد في كردستان. ومن بين النقاط التي ورد ذكرها في المذكرة جاء ما يلي:

(سيادة رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة اللواء الركن عبدالكرم قاسم المحترم.

لا يخفى على أحد أن الشعب الكردي قد إندمج في الثورة منذ إعلانها ... صحيح أن الشعب الكردي قد تمتع بعض الوقت بالحقوق الديمقراطية, التي أطلقتها الثورة للشعب العراقي, غير أن ذلك لم يدم. كما أن أثر الإنتكاسة التي أصابت الديمقراطية في البلاد قد كان مضاعفا فيما يتعلق بالشعب الكردي, الذي أصبح يشعر بأنه ليس محروما من حقوقه القومية فقط, بل وأنه مستهدف إلى حملة إضطهاد قومي شديد. وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر فيما يلي بعض مظاهر سياسة الإضطهاد القومي المتبعة ضد الشعب الكردي في العراق:

1-تجميد المادة الثالثة من الدستور تجميدا تاما ... 2- تجميد أعمال المديرية العامة للدراسات الكردية ... 3- حرمان الطالب الكردي من التدريس بلغته القومية ... 4- إهمال إستعمال اللغة الكردية كلغة رسمية في الدوائر الحكومية ... 5- عدم تعيين الموظفين الأكراد في كردستان ... 6- نقل وإبعاد الأكراد إلى جنوب العراق ... 7- عدم تخصيص أية حصة من المشاريع الصناعية والعمرانية والزراعية وغيرها من مشاريع الخطة الإقتصادية للألوية الكردية ... 8- التشديد في قبول الطلاب الأكراد بصورة عامة في الكلية العسكرية ... 9- إحتضان بعض أجهزة الحكومية للإقطاعيين الأكراد الموالين للإستعمار, خدم نوري السعيد ... 10- تقدير بعض أجهزة الدولة للموظفين الذين يثبتون معاداتهم للقومية الكردية ... 11- إضطهاد حزبنا الديمقراطي الكردستاني/العراق, طليعة الشعب الكردي ... 12- مكافحة الصحافة الكردية وغلق الصحف والمجلات الصادرة باللغة الكردية ... 13-

الوقوف موقف المتفرج من الصحف والمجلات الداعية إلى صهر الشعب الكردي ... 14- إهانة الشعب الكردي بوصف ثوراته ... بأنها من وحي الإستعمار وبتحريض منه ليس إلا ... 15- عدم الإهتمام بشعور الشعب الكردي وكرامته ... 16- إتباع سياسة فرق تسد الإستعمارية ... والتي من مظاهرها ... نقل إخواننا العرب إلى كردستان والأكراد إلى الجنوب وإستخدامهم في قمع الإضرابات التي يقوم بها الأهلون ... 17- توقيف وإبعاد وحجز الوطنيين الأكراد ... 18- التفريق بين العرب والأكراد حتى فيما يتعلق بإطلاق سراح الموقوفين والمبعدين ... 19- سكوت الحكومة عن الإعتداءات التي وقعت على الأكراد في كركوك خاصة ... وقد ذهبت المراجعات والشكاوي في جميع الحالات أدراج الرياح شأنها في ذلك شأن مثيلاتها عند إعتداء هذه العصابات ... إن الإستمرار في هذه السياسة التي ذكرنا بعض مظاهرها فيما تقدم ودعمها بالتحشدات العسكرية والأعمال الإستفزازية, يهدد البلاد بخطر نشوب حرب أهلية لا يربح من ورائها إلا الإستعمار ...

المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق

1961/7/30

وبغية إيجاد حل للأزمة إقترح الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ما يلي: إنسحاب وحدات الجيش إلى مقراتها الأصلية, ومحاسبة الموظفين الذين تسببوا في خلق الفوضى والإضطرابات. إعادة الموظفين الأكراد المنقولين إلى جنوب العراق, إلى كردستان. تطبيق وتحقيق الإتحاد العربي الكردي وفق روح الدستور. قطع دابر ممارسة التمييز العنصري ضد الأكراد. محاربة البطالة من خلال تطبيق مشاريع الإنماء والبناء والمصانع في كردستان ...

وفي 6/أيلول/1961, دعى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق إلى إضراب عام, الأمر الذي تم تطبيقه من جانب قطاعات واسعة من الجماهير الكردية.

بدأت على الجانب الكردي تتشكل وحدات مسلحة في أواخر آب/1961, ولكن دوافعها بقيت إجمالا مبهمة في مناطق عديدة. كما دعى حزب " كازيك" إلى خوض حرب العصابات في الوقت الذي رفض فيه الحزب الشيوعي العراقي فكرة الإقدام على مثل هذه الخطوات.

ومهما يكن فإن أغلب المصادر تشير إلى أن الرصاصات الأولى إنطلقت في كردستان الجنوبية/العراق بتأريخ 11/أيلول/1961, بشكل متبادل بين بعض الأكراد المسلحين والسلطات الحكومية. وبذلك بدأت حرب أهلية مازال أوارها يشتعل حتى يومنا هذا, بإستثناء بعض فترات الهدوء النسبي والمفاوضات التكتيكية الشكلية مخلفة الموت والدمار والتشرد.

بارزان في صيف 1961:

إستنادا إلى ما أورده حسن عارفا (أرفع) فإن الشيخ أحمد بارزاني إتخذ موقف الحياد من الأزمة المتصاعدة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبين الحكومة العراقية. لكن ربما كان الأصح أن نقول بأنه بذل جهودا كبيرة لكي يبقى على الحياد, لأنه وجد نفسه في عام 1961 و عام 1963, مجبرا على اللجوء إلى إستخدام القوة المسلحة لضمان موقفه المحايد. أما مسألة عملية السعي الحثيث إلى توريطه بهذه الصراعات والخلافات المبهمة, الأمر يصعب إستجلاء كافة أبعاده وخلفياته. فمنذ الهزيمة التي منيت بها جمهورية مهاباد وما رافق ذلك من أحداث مؤسفة ومن بينها إضطرار البارزانيين مرة أخرى لخوض غمار الحرب ضد الجيش الإيراني على إنفراد بعد أن تخلى الجميع عنهم مجددا, كما حصل ذلك في العراق قبلها بسنتين. لذا كان هم الشيخ أحمد أن يعود إلى منطقة بارزان ليضمن لنفسه وللبارزانيين حياتا إعتيادية وحسب, بعيدا عن أساليب الساسة الملتوية وما يرافق ذلك من نفاق جلي وخيانات متكررة. ورغم أن الشيخ أحمد لم يكن على إستعداد حتى وهو في غرفة الإعدام بإنتظار تفيذ الحكم ألذي طال به الأمد وبقي بعدها سجينا لمدة 11/عاما, أن يتنازل بأية صورة للحكومة العراقية العميلة, لكن مع ذلك فإن الخبرة التي تجمعت لدية عبر هذه الأحداث الدرامية المتعاقبة عززت لدية فكرة وقرار العودة إلى بارزان وإتخاذ موقف محايد من الأحداث السياسية قدر الإمكان.

وبعد أن أطلق سراح الشيخ أحمد بارزاني من السجن من قبل حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم بعد نجاح ثورة تموز/1958, كان من الطبيعي أن تحتل فكرة العودة إلى بارزان والبقاء على الحياد مركز الصدارة في مواقفه, فقد رفض أن يقاتل ضد الكرد ولكنه رفض بإصرار أن يقاتل ضد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم أيضا. لا بل أنه حاول مرارا أن يسهم في إيجاد تسوية للخلافات الموجودة سواءا بين حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم والأكراد أو بين الأجنحة الكردية التي تحارت فيما بينها في أوقات لاحقة. غير أن هذه الخلافات كانت في الغالب معقدة وكبيرة وتفتقر إلى النوايا الحسنة في الغالب على الأقل من قبل بعض الأطراف, لذا تعذر إيجاد تسوية حقيقية مستديمة ومرضية لجميع الأطراف. فإذا كان الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق يشكو من مواقف الزعيم عبدالكريم قاسم وقد تم التلميح إلى بعضها فيما سبق, فإن الزعيم عبدالكريم قاسم كان يشكو بدوره من تصرفات هذا الحزب بما في ذلك رئيس الحزب ملا مصطفى وسبق لنا وأن أشرنا إلى ذلك بإختصار كذلك.

كان الزعيم عبدالكريم قاسم يرى بأن على الأكراد أن يتحلوا بالصبر ريثما تتم حل المسائل الهامة التي كانت في نظرة تحضى بالأولوية كمسألة ضم الكويت إلى العراق وما عدى ذلك فإن بقية الأمور ستعود إلى نصابها بالتدريج. أما الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق فكان ينطلق من أسس فكرية معاكسة تماما ويعتبر أن المسألة الكردية يجب أن تحتل مركز الصدارة والأولوية, تماما كما كان حزب البعث

يفعل مع شعارات الوحدة الزائفة التي يرفعها بوجه الزعيم عبدالكريم قاسم. (يرجى مقارنة هذه المواقف من حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم ومواقف نفس الحزب من حكومة البعث في السبعينيات)!

كان الشيخ أحمد البارزاني (على الأرجح بسبب العلاقات الودية التي تربطه مع الزعيم عبدالكريم قاسم) يسعى جاهدا أن يتجنب وأن يتجاهل أعمال الإستفزاز التي يتعرض لها, والتي كانت تستهدف إثارة الأكراد بصورة عامة والبارزانيين بصورة خاصة ضد الحكومة بغية خلق الفتن. لكن في تموز/1961, تعذر على البارزانيين ممارسة المزيد من الصبر والسكوت عن التجاوزات التي تعرضوا لها فترة طويلة.

ففي هذه الفترة هاجمت بعض العناصر التابعة إلى أغوات/إقطاعيين الريكان محرضة ومدعومة من قبل بعض أغوات الزيبار, واحدة من قرى البارزانيين في غرب منطقة بارزان. وأسفر الهجوم الليلي عن مقتل بعض النساء والأطفال ونهب ماشية القرية.

لقد نفذ الريكانييون – عشيرة تقطن غرب بارزان – عملية السطو هذه بالتعاون مع اغوات الزيبار وهذه الحقيقة لا يرقى إليها شك, لكن الطبيعة المفاجئة ودون سابق إنذار وإنعدام دافع أو باعث ملموس لأعمال الشغب التي مارسوها تثبت بشكل لا يقبل التأويل والشك, بأن أطرافا خارجية والتي آثرت أن تبقى متخفية خلف الستار, كانت هي المحرضة, على الرغم من صعوبة إمكانية كشف النقاب عن هوية هذه الجهات ودوافعها الحقيقية بشكل قطعي وواضح. لكن على الرغم من الغموض الذي لف الحادث, فمن الثابت بأن السلطات الحكومية سكتت عن الحادث ولم تحرك ساكنا!

كان الشيخ أحمد بارزاني يقضي في هذه الفترة – كألوف الناس الآخرين جزءا من فترة الصيف الحارة في مصيف " به ره كرا " الأمر الذي جرت عليه العادة في مناطق كردستان الجبلية – وفوجئ ككل البارزانيين بأنباء السطو المباغت وهذا التطور التصعيدي للإستفزازات. ففي مثل هذه الحالات لا يستطيع أي شخص كان أن يجازف ببساطة ويلتزم الصمت والسكوت ويتجاهل الأمر وكأنه لم يحدث, وإلا فإن بقية الأغوات والإقطاعيين في المناطق الأخرى المجاورة سيعتبرون هذا الموقف دليل ضعف وليس دليل حكمة وأناة وبعد نظر. وهذا يعني بأن على المرء أن يحسب لعمليات سطو جديدة مشابهة بشكل جدي, وهو ما حصل بالفعل بعد فترة قصيرة.

هنا يستحسن أن نذكر, بأن كل الحكام الأجانب على إختلاف هوياتهم (ترك, فرس وعرب وبريطانيين) في كردستان, يستغلون هذه الأوضاع والحروب الداخلية لصالحهم وذلك منذ قرون. فهم يستغلون مثل هذه الصراعات المحلية, بل ويشجعونها, بشرط أن يكون التخطيط لإختلاق مثل هذه الصراعات ضامنا في النهاية وفي آخر المطاف على أن لا يتواجد أي منتصر, بل أن يجري إضعاف جميع الأطراف بالتدريج وتتعمق خلافاتهم ليتم دحرهم جميعا في النهاية. ذلك لأن من المحتمل أن تؤدي هذه الحروب

المحلية الصغيرة بشكل مباشر أو غير مباشر في النهاية إلى توحيد القبائل والجماعات الكردية فيما لو إستطاع أحد الأطراف أن يواصل إنتصاراته, الأمر الذي سيعزز من مركزه ومكانته بالتالي, وهو ما يأباه ويرفضه جميع الحكام الأجانب ويحاربونه بشتى الطرق والأساليب المتاحة لهم.

هكذا نجد بأن الشيخ أحمد بارزاني أجبر بحكم هذه الأحداث المفروضة عليه على إتخاذ موقف دفاعي تضمن إتخاذ إجراءات لمواجهة هذه التطورات وخير الدفاع الهجوم, على الرغم من أن البارزانيين لم يكونوا في يوم من الأيام أضعف وأكثر هزالا من الناحية العسكرية, فقد كانوا يعانون بكل وضوح من نقص الأسلحة بالقياس إلى العشائر المجاورة الموالية للإقطاعيين, الذين توارثوا العمالة للأجنبي. كان بحوزة البارزانيين (500) بندقية قديمة سبق لهم وأن إستلموها من حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم, في حين أن العشائر المجاورة كانت تملك كلها وعلى إنفراد ما يزيد عن هذا العدد, ناهيك عن قوتهم مجتمعين.

وهكذا توجه البارزانييون رغم حراجة موقفهم العسكري نحو ريكان, ولم يبق في منطقة بارزان ذاتها إلا عدد قليل من المسلحين من باب الإحتياط أو على الأغلب بسبب المرض, في حين إلتحق عدد لا بأس به من غير المسلحين بالوحدات المقاتلة التي توجهت نحو ريكان الواقعة غرب بارزان من أجل التعويض عن الخسائر الذاتية المحتملة بشكل فوري, وفتح أبواب ومجالات إستثمار النصر في حالات الحصول على أسلحة جديدة من خلال خسائر وهزيمة العدو والحصول على أسلحته.

لكن مقاومة العناصر الموالية للإقطاعيين الريكانيين لم يطل أمدها فعلى الباغي تدور الدوائر, بالأخص بعد مقتل أحد قادتهم العسكريين " طيار ". إذ أن الإشتباكات إنتهت بنصر ساحق ومبين للمقاتلين البارزانيين, خلال أيام.

غير أنه وقبل إنتهاء هذه المعارك لصالح المقاتلين البارزانيين, حدث إعتداء جديد في منطقة " نزار " في الجزء الجنوبي من منطقة بارزان والمجاورة لزيبار. فقد تعرضت قرية " هه رن " بشكل مباغت وبطريقة مشابهة لهجوم الريكانيين السابق, الأمر الذي يثبت قطعا وجود تواطؤ مسبق. كان الإعتداء الأخير مخططا من قبل أغوات الزيبار وقد نفذوه, ربما للتخفيف عن الريكانيين الذين باتوا يواجهون الهزيمة الساحقة. والمعروف عن أغوات الزيبار دورهم الخياني المتوارث إزاء كل حركات التحرر الكردية منذ أجيال. لقد تعرضت قرية " هه رن " إلى حصار محكم من قبل (70) مسلح, وإستمر الحصار من الصباح وحتى العصر مصحوبا برشقات نارية بين الآونة والأخرى وكان على (3-4) مقاتل بارزاني أن يقاموا عمليات الهجوم والحصار المعادية المفروضة عليهم بشكل مباغت. هذا ولم تكن هنالك قوات إحتياطية في المناطق البارزانية المجاورة لتتحرك بإتجاه " هه رن " لمساعدة المحاصرين لإنعدام الأسلحة بالإضافة إلى وجوب إتخاذ الحيطة والحذر من قبل البارزانيين لإحتمال

حدوث أعمال عدوانية في مناطق أخرى أيضا. لكن حدث وأن كان أحد المقاتلين البارزانيين المعروفين ببسالتهم " ساكو كانيالنجي ", قد إضطر للبقاء في منزله في " بلي " لمرض ألم به, الأمر الذي حال دون مشاركته في عملية تأديب المتجاوزين الريكانيين, والذي قرر رغم تردي حالته الصحية أن يذهب لنجدة المحاصرين في " هه رن " مستصحبا معه أحد أقاربه.

أفلح " ساكو كانيالنجي " بالفعل في تشتيت شمل المغيرين بل و طاردهم حتى داخل مناطقهم التي يسيطر عليها أغوات الزيبار. لكن " ساكو كانيالنجي " جرح للمرة الرابعة عشر في حياته المليئة بالتضحية والفداء والبسالة المنقطعة النظير, كما أن هذه الغارة تسببت في إصابة بعض سكان قرية " هه رن " بجروح. وحين بلغ الشيخ أحمد بارزاني خبر إصابة " ساكو كانيالنجي " بجروح مرة أخرى, قال الشيخ أحمد بارزاني: (ساكو لن يقتل برصاصة بل أن موته سيكون موتا طبيعيا), وهذا ما حصل. الحقيقة أن خطة " ساكو كانيالنجي " كانت بسيطة للغاية أثناء هجومة على مواقع المعتدين, فقد كان أثناء الذهاب يطلق بين حين وآخر أثناء الذهاب رصاصة في الهواء, وقد إعتبر الخصوم كل طلقة مقاتلا بارزانيا يسعى حثيثا لنجدة قرية " هه رن"!

ورغم كل هذه الأحداث لم تحرك السلطات الحكومية ساكنا لردع المعتدين وإكتفت بدور المتفرج من هذه الإعتداءات رغم تبليغها بأمر الإعتداءات! إن هذا الإنتصار العسكري الصغير والحاسم في ذات الوقت يعود الفضل فيه بالدرجة الأولى إلى طبيعة وأخلاق المقاتلين البارزانيين وشجاعتهم المعروفة ودرايتهم وخبرتهم بشؤون القتال, إلى جانب رفضهم لقبول الظلم أو السكوت عن الجور والعدوان, وتلك حقيقة تجسدت في موقف المقاتل " ساكو كانيالنجي ", الذي كان لخدعته العسكرية دور حاسم في المعركة و " الحرب خدعة " , كما جاء في الحديث الشريف.

وبعد عدة أيام من هذه الأحداث وصل إلى بارزان مبعوث من قبل الشيخ أحمد بارزاني يحمل أمرا من الشيخ أحمد بارزاني يعين بموجبها " شيخ سليمان بارزاني " مسؤولا عن العمليات العسكرية في جبهة الزيبار, على أن يكون الهدف تلقين أغوات الزيبار درسا لا ينسوه أبدا, وأن تحول هذه العمليات دون قدرة هذه الفئة الباغية على الإقدام على أية أعمال تخريبية في المستقبل. وعلى أثر هذه التطورات توافدت بالتدريج بعض المجموعات المسلحة من المقاتلين البارزانيين إلى منطقة " نزار". في الوقت الذي كان المحاربون البارزانييون قد بلغوا أهدافهم العسكرية في منطقة ريكان وقضوا على آخر مقاومة لأغوات الريكان فيها, الأمر الذي حرر طاقات عسكرية أخرى إستطاعت أن تتوجه إلى منطقة الزيبار من جهة الغرب. مني أغوات الزيبار بهزيمة ساحقة خلال فترة قصيرة جدا من الزمن لم تبلغ حتى مدة تساوي مدة مقاومة أغوات الريكان. ولاذ أغوات الزيبار بالفرار إلى الموصل, التي سبق لهم وأن حصلوا فيها خلال مختلف العهود وعلى الدوام على الدعم والمساندة من قوات الإحتلال الأجنبي والحكام الأجانب على إختلاف هوياتهم : تركا, بريطانيين أو عربا رجعيين, وحاولوا من هنالك ومن

جديد تحريض السلطات الحكومية ضد بارزان. كانت السلطات الحكومية وبتأثير من التيارات المتطرفة والشوفينية وتحريض الدعاية الإعلامية في الصحافة, والداعية إلى صهر الشعب الكردي, تواجه ضغوطا تحرض على محاربة الأكراد. وتلك حقيقة سبق لها وأن تجلت من خلال الإجراءات التي أتخذت ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق على سبيل المثال.

وفي هذه المرحلة التي دحر فيها البارزانيون المعتدين رغم ترك الحكومة للحبل على الغارب وإكتفائها بموقف المتفرج, لكنها بدأت بالتحرك الآن مهددة بإتخاذ الإجراءات العسكرية, والتي أتخذت بالفعل فيما بعد. فقد حلقت في البداية بعض الطائرات المقاتلة العراقية في سماء بارزان خارقة جدار الصوت, ثم أعقبها قصف التلال المحيطة ببارزان. وفي 16/ك1961/1, تم قصف بارزان ذاتها من الجو. وتصاعد القصف الجوي بالتدريج في الفترات اللاحقة مع إستمرار الإشتباكات العسكرية. كما باشر الجيش العراقي بالإشتراك في المعارك ضد البارزانيين, الأمر الذي ولد المواجهة المباشرة بين الأكراد والسلطات الحكومية من جديد, وهو ما سعى البارزانيون لتجنبه.

أصدر الحزب الشيوعي العراقي بيانا بتأريخ 22/آب/1961, حول هذه التطورات جاء فيه: (... خلال الشهر المنصرم, تعرض الدوسكييون والبارزانييون إلى عدوان مسلح من قبل الريكانيين والزيباريين, ذهب فيه عشرات الضحايا الأبرياء, وبقيت الحكومة في موقف المتفرج, مما أجبر الدوسكيين والبارزانيين على الإعتماد على أنفسهم في الدفاع عن أمنهم وممتلكاتهم. وعند إذن فقط تكاثرت البرقيات الرسمية تحرض وتهدد بالويل والثبور. وتحركت الحكومة لتجري إستعدادات عسكرية واسعة ليس غرضها تأديب المعتدين من بيادق الإستعمار, بل للإنتصار لهم وتهديد ضحايا العدوان المسالمين والمخلصين للحكم في البلاد.

إن الإستعدادات والتحركات العسكرية, التي قامت بها الحكومة والموجهة ضد المواطنيين البارزانيين قد أثارت قلقا لدى القوى الديمقراطية الحريصة على وحدة الصف الوطني ضد الإستعمار, نظرا لما يتمتع به البارزانييون من عطف وتقدير الجماهير الشعبية العربية والكردية على حد سواء.

ومما يؤكد إستهانة وإستهتار الحكومة بمصالح الوطن إقدامها على تسيير قطعاتها العسكرية ضد المواطنين بينما يستمر تهديد الجيوش الإستعمارية لإنتزاع حقوق العراق السليبة ...

إن توقف الحكومة عن إضطهاد القوى الديمقراطية والوطنية في كردستان وفي أنحاء البلاد الأخرى وإطلاق سراح الموقوفين والمحكومين الوطنيين وتطمين الحقوق والحريات الديمقراطية, بما في ذلك الحقوق القومية للشعب الكردي ... والكف عن إسناد الإقطاعيين والأغوات ضد جماهير الفلاحين وإلغاء ضريبة الأرض ...

إن الإستجابة لهذه المطاليب الشعبية العادلة, التي هي من صميم السياسة الديمقراطية الوطنية يجتذب حتما جماهير الشعب الكردي للكفاح المشترك ضد الإستعمار ... وبمثل هذه السياسة فقط تستطيع الحكومة أن تقوي مركزها في المفاوضات النفطية من أجل إنتزاع حقوقنا العادلة ...).

لكن من المستبعد أن يكون لمثل هذه النداءات المخلصة والتي نقلت الحقائق المطلقة والمجردة أي تأثير على سياسة الحكومة العراقية الواقعة تحت تأثير تيار شوفيني, أو أن تؤدي إلى تغيير هذه السياسة, بالأخص عندما نعلم بأن الحزب الشيوعي العراقي بدوره كان غير مرغوب فيه من قبل بعض الدوائر داخل صفوف السلطة الحاكمة. ففي مؤتمر صحفي عقد في 23/أيلول/1961, قال الزعيم عبدالكريم قاسم, بأن " ملا مصطفى " , " جاسوس إمبريالي قديم ". كما إتهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بدعم الحركة الكردية. وأضاف بأنه سيقضي على تمرد " قطاع الطرق واللصوص ", خلال سبعة أيام.

أما الشيخ أحمد بارزاني, فإنه سعى لتجنب التورط المتزايد في هذه الصراعات السياسية والإشتباكات العسكرية مع الحكومة, ولم تحدث في الواقع معركة فاصلة كبيرة بين البارزانيين وقوات الجيش العراقي, وبذلك بقي باب التفاوض مفتوحا من الناحية العملية. لقد أبدى الشيخ أحمد البارزاني وبإستمرار إستعداده للتعاون على أسس بناءة من أجل تسوية الخلافات مع حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, وبالنتيجة تم الإتفاق على وقف إطلاق النار حيث دخلت وحدات من الجيش العراقي إلى بارزان و ميركه سور بدون قتال. وفي المكانين تجلى الإنفصام الشخصي الكامل لمواقف الحكومة العراقية, ففي بارزان حيث تواجد آمر اللواء حسن عبود, الذي بذل جهودا مشكورة للتقليل من تردي الأوضاع قدر الإمكان, أما آمر اللواء في ميركه سور فقد كان على العكس يريد إشعال نار الفتنة وأن يزيدها ضراما, ويخلق من المشاكل المزيد, بدل تحجيمها.

مع مجيء القوات العراقية إلى بارزان رافقه مجيء قوات المرتزقة " الجحوش " من أغوات الزيبار وغيرهم, الذين وكعادتهم في السابق يستهدفون نهب قرى البارزانيين كما هي حال كل القوات المرتزقة في العالم. وبالنتيجة أحرقت قرى البارزانيين في "نزار و به روش", ونهبت ممتلكات البارزانيين المنقولة. أما بارزان ذاتها فقد أنقذت من النهب بفضل تدخل آمر اللواء حسن عبود, الذي كان له موقف إنساني مشهود, وما زال البارزانييون يذكرونه بالخير. وهنالك مثال يظهر إلتباس الظروف وصعوبة إتخاذ القرارات, فحين أراد أغوات الزيبار نهب القرى الواقعة غرب بارزان سأل هؤلاء ضباط الجيش عن موقفهم, وعما إذا كانوا يقفون في صف المرتزقة النهابين أم أنهم سيسمحون للبارزانيين ممارسة حق الدفاع عن النفس؟ فأجاب ضباط الجيش بأن للبارزانيين حق الدفاع عن النفس. وفي هذه الأثناء كان بعض المرتزقة قد نهبوا بعض الأموال المنقولة وعبروا النهر متوجهين إلى منطقة زيبار, فطاردهم البارزانيون بدون سلاح وتمكنوا من أن يستعيدوا الأموال المنهوبة, وحدث وأن تواجد أحد مصوري

الجيش فإلتقط صورة غريبة لهذه الواقعة. وحين تبجح المرتزقة قائلين بأنهم قادرون على دحر البارزانيين لكن الحكومة تمنعهم لكن آمر اللواء حسن عبود رد قائلا: العكس هو الصحيح فأنتم تثيرون المشاكل وتسعون بعدها لتوريط الحكومة لتدعمكم.

ومما لا ريب فيه أن البارزانيين ما كانوا يتوقعون حصول هذا الدمار إلا بعد وقوع المحذور, وإلا ربما آثروا مواصلة القتال بكل تصميم حتى ضد القوات الحكومية التابعة للزعيم عبدالكريم قاسم, لكن لم تعد في اليد حيلة. ولذا نجد الشيخ أحمد يواصل المساعي للتقليل من الخسائر كاضما الغيظ ومتحليا بالصبر بشكل غير قابل للوصف, إلى جانب ثقة البارزانيين اللامحدودة بقيادته الحكيمة, فقد واصل البارزانييون التمسك بالإتفاقية رغم الخسائر الكبيرة, فقد تم إحراق ثلث القرى البارزانية تقريبا. جاء خرق الإتفاقية على يد البارزانيين مرة واحدة فقط وذلك حين واصل " رشيد لولان " إستفزازه للبارزانيين في شرق منطقة بارزان مدعوما من قبل الحكومة والذي أراد هو الآخر أن ينهب ما تبقى من قرى البارزانيين وأن يحرقها خارقا بذلك إتفاقية وقف إطلاق النار فأعلم الشيخ أحمد بارزاني آمر اللواء في ميركه سور طالبا وقف القتال. لكن آمر اللواء كان قد جبل من طينة تختلف عن الطينة التي جبل منها حسن عبود, فزعم " بأنه لا يوجد قتال وما هو غير موجود لا يمكن إيقافه "! ولم تجدي محاولات الشيخ أحمد بارزاني بإقناعه بالعدول عن موقفه الخاطئ, لذا أمر الشيخ أحمد البارزانيين بصد الهجوم وضرب المعتدين بكل ما أوتوا من قوة. وبعد مدة يبدوا أن أخبار الهزائم المتلاحقة وصلت إلى آمر اللواء المتعجرف فجاء يطلب من الشيخ أحمد بارزاني أن يوقف القتال. فقال له الشيخ أنت قلت لا يوجد قتال وما لا يوجد لا يمكن وقفه, فكيف يمكن أن نوقف شيئا غير موجود؟ فإضطر آمر اللواء إلى الإعتراف بوجود المعارك ورجى الشيخ أن يوقفها, فرد الشيخ هل توقفونها إذا أوقفناها؟ فوعد آمر اللواء بوقفها, وبذلك أصدر الشيخ أحمد أوامره إلى البارزانيين بوقف القتال.

من هذين النموذجين نجد بأن المواقف حتى داخل الحكومة لم تكن موحدة فبعضهم كان يكره مقاتلة البارزانيين ويدرك بأنهم على حق لأنهم يدافعون عن أنفسهم فقط, لكن إلى جانب هؤلا ء كان هنالك من يريد تأجيج الخلافات قدر المستطاع. وللأسف ساد إنقسام مشابه تماما صفوف الأكراد أيضا, بين مشجع للشغب وبين ساعي لقطع دابرها. لذا ومع كل هذه المواقف العقلانية لشيخ بارزان والهادفة إلى حقن الدماء عبر العمل الجاد لتجنب إثارة صراع دموي مع حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم التي كان ينظر إليها بشكل يختلف عن بقية الحكومات العراقية وكان يعتبر الحرب معها حربا غير عادلة فآثر تجنب المواجهة, ومع ذلك إعتبرت بعض الدوائر هذا الموقف وكأنه إنتصار كبير للحكومة على البارزانيين!

هنا يطرح سؤال نفسه بإلحاح: هل كان الشيخ أحمد وحيدا في موقفه الداعي إلى تجنب خوض الحرب ضد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, أم أن كان هنالك آخرون لهم تقييم مشابه؟ لقد أشرنا إلى أن منتسبي

الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق يتجنبون الإفصاح عن آرائهم لأسباب مختلفة, لذا كان لزاما أن تنقضي عقود ليدلي أحدهم ولو بشكل عرضي عن رأيه بهذا الصدد. فقد توسط البعض بين الفصائل الكردية التي طالما تقاتلت مخلفة آلاف القتلى في النهاية وعلى وجه الخصوص جاء التوسط حول مقتل الكثيرين في موقعة ما عرف ب " بشت آشان ". لذا حين سؤل أحدهم عن هذه الواقعة أجاب: " ما حصل في بشت آشان كان جريمة كبرى تكاد تصل في مستواها إلى جريمة حمل السلاح بوجه الزعيم عبدالكريم قاسم "! من هنا لنا أن نسأل متى سيستطيع الرأي العام الإطلاع على الحقائق ومتى سيكف الساسة عن التستر عليها لأسباب إنتهازية ؟

ومهما كان فإن الإتفاقات بصورها المتعددة مع السلطات العراقية أدت في النهاية إلى ترك البارزانيين لحالهم, إذ تم سحب الوحدات العسكرية من منطقة بارزان فيما بعد, وسلم البارزانييون البنادق التي إستلموها في السابق من الحكومة وعددها (500). وقد إقترح الزعيم عبدالكريم قاسم على الشيخ أحمد بارزاني تقديم تعويضات عن الخسائر التي سببتها الإشتباكات في قرى البارزانيين وما خلفه القصف الجوي ونهب قوات المرتزقة. إلا أن الشيخ أحمد رفض قبول أية تعويضات. ولابد أن نذكر هنا بأن القرى البارزانية لم تكن الوحيدة التي تعرضت إلى التخريب بسبب هذه الأحداث, بل أن الكثير من القرى الكردية واجه نفس المصير, إما لأنهم كانوا متعاطفين مع البارزانيين, أو أن الحكومة إعتقدت بأن هذا التعاطف موجود, وفي بعض الحالات تعرضت القرى للهدم حين خمنت السلطات الحكومية بأنها تأوي المقاتلين الأكراد. وهكذا إعترفت الحكومة العراقية بحياد البارزانيين.

500 مقاتل بارزاني:

بعد هذه الأحداث ترك ملا مصطفى منطقة بارزان ورافقه حوالي 500 مقاتل بارزاني متجها نحو المثلث الحدودي مع سوريا وتركيا, في الوقت الذي كانت فيه أجهزة الدعاية الحكومية تنشر أنباء القضاء على المقاومة الكردية. وفي موضع قريب من الحدود السورية – التركية المتاخمة للعراق (وصفتها أجهزة الإعلام العراقية " بميل مربع واحد "), عقد إجتماع بين هذه القوة البارزانية الصغيرة, لبحث الأوضاع القائمة وما يجب القيام به لمواجهتها. إقترح ملا مصطفى, رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني /العراق على المقاتلين البارزانيين وهم في جملتهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي ناهيك عن حزب ملا مصطفى نفسه, أن يختاروا بين اللجوء إلى سوريا أو اللجوء إلى تركيا, ذلك لأن وضع ملا مصطفى كرئيس للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لم يكن يختلف عن أوضاع القاضي محمد في مهاباد مع الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران. فكلا الحزبين لم يكفا عن المطالبة وبإستمرار بالحكم الذاتي لكردستان, لكنهما لم يكونا مستعدين لخوض النضال المطلوب إعتياديا لتحقيق مثل هذه الأماني إذا جد الجد, وتجاهلا حقيقة أن المطالبة بهذا الحق أعقبها في الماضي وسيعقبها في المستقبل

أيضا خوض النضال بشكل حتمي لا محاد عنه وقد يستلزم الجانب العسكري أيضا إلى الجانب السياسي. فتأريخ البشرية أثبت بأن الحقوق تؤخذ ولا تمنح. هذا بالإضافة إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق الذي نصب ملا مصطفى رئيسا له وهو غائب عن هذا الحزب لمدة 11 عاما كانت له إتجاهات تختلف عن تصورات ملا مصطفى سيما في حالة غيابه.

لكن المقاتلين البارزانيين رفضوا إقتراح ملا مصطفى بشكل قطعي, وكان من بينهم عدد ممن كانوا قد عادوا من الإتحاد السوفيتي قبل سنتين فقط بعد غياب دام 12 عاما. ومن الواضح أنهم لم يكونوا مستعدين وبكل هذه البساطة التفكير جديا باللجوء المجدد إلى بلد غريب وبمحض إرادتهم الخاصة. (يرجى مقارنة موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من ظروف مشابهة تماما في عام/1975). هذا علما بأن هؤلاء المقاتلين البارزانيين لم يكونوا قد إشتبكوا فعليا في معارك كبيرة تستحق الذكر نظرا لتوجهات البارزانيين نحو تسوية الخلافات سلميا مع حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, لذا أصروا هنا وخلافا لتصورات ملا مصطفى بالكامل, بأنهم لن يغادروا دون قتال, وأنهم سيجربون حظهم لفترة من الزمن, ولن يغادروا البلاد دون أن يخسروا الحرب عسكريا. من هنا فقد وجد ملا مصطفى نفسه مجبرا على أن يساير رأي هؤلاء المقاتلين البارزانيين ولو على مضض.

من هنا فإذا جاز للمرء أن يتحدث عن الثورة أصلا في كردستان الجنوبية في عام/1961, فإن بإمكان المرء أن يعتبر هذه اللحظات إيذانا بنشوب الثورة الحقيقية, لأن أية مجموعة منظمة أخرى لم تكن قد أبدت وحتى تلك الفترة إي إستعداد إلى اللجوء الكفاح المسلح ضد السلطة المركزية بشكل جازم وقطعي.

وبعد صدور هذا القرار بالإجماع بدأت حرب التحرير التي إتسعت رقعة المساحات المسيطر عليها ونشاطات القائمين بها بإستمرار تدريجيا. وقد شارك فيها فيما بعد مجموعات مختلفة إبتداءا من العشائر المتعاطفة مع البارزانيين في بادينان, بل أنها لم تبقى محصورة على الأكراد وحدهم, إذ تواجد العديد من المقاتلين العرب والتركمان والمنتمون إلى الطائفة المسيحية, وحملوا لواء الثورة في كردستان الجنوبية/العراق, وهو ما كان دليلا على الطبيعة شبه الديمقراطية للحركة.

<u>مقارنة بين عام 1945 - 1947 و عام 1961:</u>

لو قارن المرء بين الأوضاع التي واجهتها الحركة الكردية في هاتين المرحلتين, لوجد المرء في المرحلة الأخيرة بعض الإمتيازات التي إنعكست لاإراديا على التطورات بشكل إيجابي لصالح الأكراد على إعتبار أنها كانت تغيرات طارئة لم يكن لها وجود في السابق ونذكر منها:

1-كان العراق في هذه المرحلة (أوائل الستينات) لا يرتبط بأية أحلاف إستعمارية أو مقربا لدولة عظمى بشكل مباشر أو من خلال الإرتباط مع الدول المجاورة والدائرة في فلك الإستعمار والدول

الكبرى, بشكل مباشر أوغير مباشر, بعكس ما كانت عليه الحال في العهد الملكي المباد. صحيح أن الإتحاد السوفيتي تولى دور ممول السلاح للحكومة العراقية, غير أن العراق وفي الواقع كان مضطرا إلى الإعتماد على الذات لمواجهة حركة التحرر الكردية. (طبعا تغيرت الحالة إبتداءا من أوائل السبعينات لتصل إلى درجة التحالف مع النظام تقريبا بين حزب البعث والأتحاد السوفيتي ضد الحركة الكردية), إلى جانب أن الدول المجاورة للعراق من عربية وغير عربية, ولجملة من الأسباب لم تكن متعاطفة مع العراق, ومنها بسبب سياسة الحياد الإيجابي أو الإعتراف ببعض الحقوق للشعب الكردي ... إلخ.

علما أن العراق لم يكن يوما قادرا وبالإعتماد على الذات المجردة دون تلقي العون من الخارج على شتى الأصعدة, على مواجهة الحركة الكردية بشكل فعال, الأمر الذي أثبتته ثورات بارزان بقيادة الشيخ أحمد البارزاني وثورة السليمانية بقيادة الشيخ محمود البرزنجي, والتي تعذر القضاء عليهما لولا التدخل البريطاني المباشر والمشاركة الفعلية في الحرب ضد الثوار الأكراد , بالأخص عبر زج القوة الجوية البريطانية في ساحة الحرب ضد الأكراد على شتى الأصعدة: عسكريا, إقتصاديا ومعنويا في الكثير من الحالات, سيما وأنها لم تتوانى عن إستهداف العوائل. هذا بالإضافة إلى الإستعمار البريطاني قام بدور فعال في تنسيق الجهود المضادة لحركة التحرر الكردية في المنطقة بين الدول الرجعية المرتبطة بها عبر عقد أحلاف تعددت مسمياتها, كالعراق, إيران وتركيا, بهدف محاربة حركة التحرر الكردستانية في كل أجزاء الوطن الكردي.

2-إن الشعور القومي والوطني لدى الأكراد بصورة عامة كان أكثر تطورا في أوائل الستينيات بالمقارنة مع الفترات السابقة بما لا يقاس. تلك حقيقة تم التعبير عنها بصور وأشكال مختلفة ومنها ما كان من خلال إلتحاق المئات من منتسبي الجيش والقوات المسلحة العراقية بصفوف الحركة الكردية مع أسلحتهم معربين بهذه الطريقة عن رفضهم المشاركة في محاربة شعبهم أو الإسهام في كبح جماح طموحات هذا الشعب المشروعة في الحرية والإنعتاق.

3-إن الحركة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط كانت قد تطورت هي الأخرى إجمالا بشكل إيجابي إلى درجة أجازت تقييم حركة التحرر الكردية وقضية الشعب الكردي بشكل إيجابي ومتفهم مستقى من روح التقييم الموضوعي والعلمي للقضية بشكل أفضل مما كانت عليه الحال في السابق. لقد شاركت أطراف سياسية متعددة في بلورة هذا الإتجاه لذا لم يكن من السهل على الحكومة العراقية أن تتهم الأكراد ببساطة كالسابق بقطاع الطرق أو اللصوص أو العصابات الخارجة على القانون لأنها كانت تدرك مدى ما بلغه تنور الرأي العام في تقييم القضايا السياسية.

4-إذا كان عدد المقاتلين البارزانيين لم يتغير في المرحلتين كثيرا (1945-1947 , 1961), إلا أن الوضع العسكري والإستراتيجية السياسية كانت مغايرة تماما: فمن جهة لم تكن المناطق الإستراتيجية الحساسة خاضعة بشكل مباشر إلى سيطرة القوات الحكومية في الكثير من المناطق. هذا بالإضافة إلى أن منطقة بادينان كانت قد طهرت من وجود مجموعتين من أكثر العناصر إيغالا في العمالة والرجعية والمعروفة بدورها الخياني المتوارث على مر الأجيال لصالح الأجنبي وضد حركة التحرر الكردية وهما: أغوات/إقطاعيوا الريكان والزيبار, الذين شلت حركتهم وقطع دابر كيدهم على أثر قيام البارزانيين لصد إعتداءاتهم بل وتلقينهم درسا لن ينسوه أبدا وذلك بعد أن أصدر الشيخ أحمد بارزاني أوامر بالتصدي للمعتدين ودحرهم. فهؤلاء الأغوات وبالأخص أغوات الزيبار إحترفوا الخيانة منذ العهد العثماني وباعوا ضمائرهم لكل من هب ودب من الأجانب على إختلاف هوياتهم.

هذا بالإضافة إلى أن إنتشار مشاعر النصر غير المبررة في المرحلة المبكرة (أوخر صيف 1961) في صفوف القوات المسلحة , هيأ المجال بشكل واسع لدخول عنصر المفاجأة إلى ساحة الحرب لصالح الثوار الأكراد, إذ في الوقت الذي كانت أجهزة الإعلام العراقية تنشر الأنباء عن الإنتصارات الحكومية بالتفصيل المقرون بالمبالغة, كانت حركة المقاومة الكردية تنمو ويشتد ساعدها بالتدريج. أما المقاتلون البارزانييون, فقد بقوا كمجوعة خاصة ذات خصائص مميزة خاصة بها مقرونة بكفاءة عسكرية عالية وروح معنوية قتالية ثايته , تقودهم نخبة من القادة من ذوي الخبرة, من أمثال: محمد أمين ميرخان, هاشم ميروزي, ملا شين ... إلخ.

وهكذا تولى البارزانييون دور المدرب العسكري لبقية الأكراد إلى درجة كبيرة في صفوف الحركة الكردية, وإستطاعوا بهذه الصفة أن يحرزوا إنتصارات عسكرية حاسمة في مراحل عديدة على الرغم من كل السلبيات التي كان عليهم أن يواجهوها, بما في ذلك تفوق القوات الحكومية من حيث العدد والعدة, الأمر الذي أجبر الحكومات العراقية المتعاقبة على طلب الهدنة في عدة فترات.

كما كان البارزانييون بالإضافة إلى دورهم العسكري الحاسم هذا, معروفين بالولاء المطلق كمجموعة موثوق بها في جميع الأحوال وتحت مختلف الظروف مشكلين بهذه الخصائص والصفات عاملا يبعث على إستتباب الأوضاع ويوحي بالثقة والإستقرار والثبات بعيدا عن كل إرتجال وإنتهازية, بشكل أثبت جدارتهم إلى حد بعيد كعامل عسكري وسياسي على حد سواء في فترة زمنية سادت فيها الفوضى والإنتهازية.

كان البارزانييون بطبيعتهم هذه والمورثة على الأسس والمثل والقيم البارزانية جيلا بعد جيل عاملا لم يؤثر على سلطة الحكومة وحدها بل وأثر على الحركة الكردية أيضا, لأن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق كان بهذا الخصوص أبعد ما يكون عن أن يكون نموذجا صالحا لكي يقتدى به .

فمنذ التأسيس وحتى بعد إنقضاء سنوات عديدة على إندلاع الحركة الكردية, بل وحتى لغاية عام 1975/1974, فإن هذا الحزب أثبت قطعا بأنه لا يجسد سوى " صالة إستقبال وتوديع في آن واحد ", للعناصر الجديدة القديمة أو القديمة الجديدة, الأمر الذي يعود على الأرجح إلى أن الحزب ظل يعير أهمية كبيرة إلى كسب المزيد من الأعضاء دون أن يهتم بنوعية ولائهم ولا ماضيهم. لكن من الواضح أن الكمية لا يكون لها دور فعال أو حاسم, إلا في الصراعات القصيرة الأمد ذات الطبيعة الإرتجالية والعاطفية, في حين أن النخبة المؤمنة بقيم ومثل وبعدالة قضيتها, قادرة على مواصلة الكفاح لفترة أطول وتبقى متماسكة حتى في اللحظات الحرجة والعصيبة. هذا بالإضافة إلى أن هذا الحزب كان وما يزال يركز على دور المال أكثر مما يركز على غرس القيم والمثل في نفوس مؤيديه (المال أولا والمال أخيرا هو شعار الحزب غير المعلن), كما كانت عليه الحال في بارزان بالنسبة لأتباع الطريقة.

التطور اللاحق:

في نهاية عام 1961 وبداية عام 1962, إستطاعت الحركة الكردية أت تسيطر على أغلب المناطق الجبلية في منطقة بهدينان, على الرغم من مواجهتهم لصعوبا جمة من الناحية التموينية والحصول المواد الطبية والغذائية اللازمة. فعندما جرح " محمد أمين ميرخان بارزاني ", وهو أحد القادة العسكريين المعروفين, لم يكن بإستطاعة الحركة الكردية أن تفعل المطلوب لتقديم المساعدة الطبية الضرورية, ومن أجل إنقاذ حياته أقدمت الحركة على تسليمه إلى وحدات الجيش العراقي, التي بادرت إلى نقله إلى إحدى المستشفيات في مدينة الموصل, غير أنه أغتيل في المستشفى من قبل أشخاص مجهولي الهوية, ويرجح بأن الفاعلين ينتمون إلى جماعة المرتزقة الزيباريين. لكن رغم النواقص الكثيرة فإن الإشتباكات العسكرية حسمت إجمالا لصالح الحركة الكردية, الأمر الذي إستتبعه العديد من الإنتصارات السياسية والتي كان من جملتها:

1-أصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, وذلك لأول مرة بيانا يدعم فيه الحركة الكردية بتأريخ 1/أيار/1962, ويصف البيان ملا مصطفى " بأنه إبن الشعب ", في حين تهجم البيان على الزعيم عبدالكريم قاسم واصفا إياه "بالدكتاتور". وفي 6/آذار/1962, دعى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقية الأحزاب السياسية في العراق إلى تأليف " جبهة وطنية موحدة ضد الزعيم عبدالكريم قاسم ".

يعلق "ماجد عبدالرضا ", مستندا في أقواله إلى أحد أعضاء المكتب السياسي السابقين للحزب الديمقراطي الكردستان/العراق, فيقول: (ومن الجدير بالذكر هنا, أن الحزب الديمقراطي الكردي لم يكن هو الذي خطط وفجر هذه الحركة المسلحة, بل أن الحركة إبتدأت كما أسلفنا في جهتين الأولى: من قبل الأغوات وكبار الملاكين والرجعيين الأكراد المندسين من قبل إيران وحلف السنتو والدوائر

الإستعمارية الأمريكية الخاصة, والثانية: من قبل بعض العشائر والعناصر العراقية الكردية دفاعا عن حقوقها وضد إستفزازات وإعتداءات الجهة الأولى. – يقصد ماجد هنا بالجهة الثانية "البارزانيين", ع.بارزاني - لكن الحزب الديمقراطي الكردي وقد رأى عوامل ومواد الكفاح المسلح تتجمع, إندفع إلى الإنغمار في هذا الكفاح محاولا السيطرة عليه وتسخيره لأهدافه الخاصة في صراعه مع مع قاسم ولتلافي العزلة المتصورة في حالة عدم المساهمة فيه).

2-في آذار/1962, أظهر الحزب الشيوعي العراقي موقفه من الحركة الكردية وحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم بالشكل التالي: (إن الحزب الشيوعي العراقي لا ينكر أعمال العنف التي يمارسها قاسم في كردستان. ولكن مع ذلك لا يجوز للأكراد محاربة حكومة عبدالكريم قاسم, لأن سياسة العراق مستقلة ولا تخضع للقوى الإستعمارية. هذا بالإضافة إلى أن للعراق علاقات حسنة مع الإتحاد السوفيتي).

أما بصدد سياسة الصهر والتعريب الممارسة من قبل السلطات الحكومية, فقد إتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الموقف التالي: (إن الشعوب العربية التي تملك تأريخا مشتركا ولغة مشتركة وغيرها من خصائص الأمة الخاصة لا ترضى بالإتحاد فيما بينها إلا على أساس الديمقراطية وأخذ الظروف التأريخية الخاصة لكل بلد بنظر الإعتبار, فمن باب أولى أن تعترف البرجوازية العربية للشعب الكردي, وهو قومية متميزة كليا بنفس الحق الذي تطالب به فيما يتعلق بالوحدة بين شتى البلدان العربية. إن تجربة إنفصال الوحدة بين مصر وسوريا ينبغي أن تكون درسا للبرجوازية العربية ومنها البرجوازية العراقية وأن تدرك, أنه إذا كانت الوحدة القسرية بين شعبين عربيين غير ممكنة فكيف بين شعبين متميزين؟ وإذا كان لشعب من الشعوب العربية حق الإتحاد الإختياري, فإن للشعب الكردي في العراق على الأقل مثل هذا الحق ...).

وفي 27/نيسان/1962, قام الحزب الشيوعي العراقي بتظاهرة في بغداد حاملا لافتات وشعارات تقول: " نطالب بإحلال السلام في كردستان. يا شعب العراق أطفئ نار الحرب ". غير أن المتظاهرين الشيوعيين تعرضوا إلى الضرب الشديد على يد قوات الأمن والشرطة العراقية, لذا أقدم الحزب الشيوعي العراقي فيما بعد على تقديم مذكرة إلى الزعيم عبدالكريم قاسم بعنوان: " حول السلام في كردستان ", والتي وقعت من جانب شخصيات عديدة تعرضت على أثرها إلى عقوبات بلغت أحيانا " السجن لمدة خمس سنوات ".

3-إعتبارا من أيار/1962, إعترفت عدة أحزاب كردية بالحركة المسلحة , كالحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران, الحزب الديمقراطي الكردستاني/سوريا, وبادرت إلى تقديم المساعدة للحركة.

في 20/نيسان/1962, ناشد رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ملا مصطفى بصفته "القائد العام للجيش الثوري في كردستان" الرأي العام العالمي وهيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية للإهتمام بأوضاع الأكراد. ومن الملاحظ بأنه وخلال الأعوام 1962-1968, أرسلت عشرة وفود إلى نيويورك لإجراء إتصالات مع هيئة الأمم المتحدة. علما ان الحكومة العراقية رفضت عرضا قدمته منظمة " الصليب الأحمر " الدولية يدعوا إلى فتح المجال لإيصال بعض المساعدات الطبية غلى الأكراد. ورغبة في مواجهة الموقف اللامبالي للرأي العام العالمي وجهت الدعوة إلى بعض الصحفيين لزيارة كردستان وكان من جملة الوافدين الأوائل " ريتشارد أندريك " من سويسرا, دانا آدم شمت مؤلف كتاب "رحلة بين رجال شجعان", و ديفيد آدمسون مؤلف كتاب " الحرب الكردية ". أكد هؤلاء على أن الحركة الكردية لم تكن تتلقى أية مساعدة أو دعم خارجي! كما ولجأ الكراد غلى وسيلة أخرى أيضا لإلفات نظر وإنتباه الرأي العام العالمي, إلى جانب ما كان يجري في كردستان, عبر الإقدام على خطف بعض الأجانب, الذين تمت معاملتهم بالحسنى على أية حال.

في تموز/1962, غادر ملا مصطفى منطقة بادينان متوجها نحو منطقة سوران وكانت أولى إنتصاراته متمثلة بتوجيه ضربة قاصمة غلى رشيد لولان في منطقة برادوست. وكان للدعم السياسي الذي ابداه الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراقدور هام في تسهيل تحقيق الكثير من الإنتصارات اللاحقة وما أعقبها من أحداث إيجابية لصالح الحركة الكردية.

بمناسبة إنقضاء عام واحد على إندلاع الحركة الكردية توجه رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ملا مصطفى من خلال جريدة " خه بات " لسان حال الحزب, بنداء إلى الشعب العراقي, موضحا أهداف الحركة كما يلي: " يتهمنا عبدالكريم قاسم بالإنفصالية ... إن هذه التهمة باطلة وليس لها أي أساس ". وفي الواقع فإن هذا الحزب ظل يكرر دون كلل أوملل وفي شتى الفترات بأن الهدف هو تحقيق " الحكم الذاتي لكردستان والديمقراطية للعراق ". ولكن يبقى السؤال مطروحا على الدوام: كيف يمكن تحقيق الديمقراطية في بلد يخلو من أحزاب ديمقراطية؟! لكن الربط بين الهدفين هو حقيقة لا يمكن أن تخفى على المرء فوجود نوع من الديمقراطية مهما كان شكلها مقدمة ضرورية للقبول بالحكم الذاتي لكردستان, كما أنه كان نتيجة طبيعية أيضا لتبني هذا الحزب للأفكار الماركسية اللينينية والمقتبسة بالأصل من مواقف الحزب الشيوعي العراقي السابقة. فتطبيقات الديمقراطية المعروفة في العالم, سواء ما كان منها قائما على أساس " الديمقراطيات الشعبية " المعمول بها في الدول الإشتراكية أو بشكلها المطبق في الدول الغربية, تظهر بأنها " الديمقراطية " قادرة على أن تتحول إلى قاعدة صالحة لإيجاد حلول مرضية للقضايا القومية. ولكن هذا لا يعني بأن الديمقراطية ستجلب معها من باب الحتم و أوتوماتيكيا مثل هذا الحل.

فلو إعتبرنا سويسرا كنموذج إيجابي لتطبيق الديمقراطية الغربية الساعية لحل المسائل القومية, فإن من الواجب الإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج سلبي لنفس الديمقراطية, وهو ما يظهر بكل جلاء من خلال موقف الأخيرة من مسألة الهنود الحمرسكان أمريكا الأصليين.

أما في الإتحاد السوفيتي, فإن أوضاع الأكراد تظهر بجلاء طرفي العملة الديمقراطية هذه في ذات الوقت, الأمر الذي يمكن ملاحظته من موقف الأرمن من الأقلية الكردية وموقف الآذريين من نفس الأقلية ذاتها. إن مقارنة بسيطة بين الموقفين كفيلة لبيان التناقض الغريب في المواقف داخل النظام ذاته.

الإشتباكات العسكرية في كردستان الجنوبية/العراق, جلبت معها الدمار والخراب وتسببت في إحداث أضرار كبيرة في الأرواح والأموال والممتلكات. وكان السكان المدنيون من أكبر ضحايا الحرب في كردستان. غير أن هذه الأضرار وعلى الرغم من فداحتها لم تكن قادرة على إنقاذ حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, لأنها بدأت تعاني من العزلة تدريجيا وهو ما كان من بوادر ضعفها, كل ذلك في الوقت الذي كانت العناصر الشوفينية من القوميين العرب تتربص بحكمه الدوائر وتتحين الفرص لإسقاطه.

في 8/شباط/1963, سقطت حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم عبر إنقلاب عسكري, ولم يبدي خصومه التسامح الذي طالما أبداه الزعيم عبدالكريم قاسم, فقد أعدم رميا بالرصاص بعد محاكمة صورية هزيلة دامت خمس دقائق. الشوفينييون العرب لم يبدوا أي إستعداد لممارسة اللين مع معارضي سياستهم على الإطلاق مهما كانت هويتهم. إن مساندة الحزب الشيوعي لحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم في هذه المرحلة لم تكن كافية لإنقاذ الحكم من مصيره المحتوم سيما وأن الزعيم عبدالكريم قاسم رفض منح مؤيدية السلاح للوقوف بوجه الإنقلابيين حقنا للدماء. لكن الموقف الداعم من هذا الحزب لحكومة الزعيم تحول فيما بعد إلى ذريعة جديدة بيد الحكام الفاشيين الجدد لإضهاد عناصر الحزب وتصفيتهم جسديا بمنتهى القسوة. وهكذا تولى حزب البعث العربي الإشتراكي السلطة لأول مرة في العراق.

ردود الفعل على نشوب الثورة الكردية:

تباينت ردود الأفعال على هذه الأحداث والتطورات وإختلفت عن بعضها البعض إلى حد التناقض الكبير, الأمر الذي تجلى من خلال توجيه التهم بين عدة أطراف إلى بعضها البعض, إستنادا إلى البيانات الرسمية والمقالات الصادرة بهذا الخصوص: * كان الإتحاد السوفيتي يزود العراق بالأسلحة على الرغم من إعتباره للزعيم عبدالكريم قاسم " كدكتاتور", ويدعم في ذات الوقت مطاليب الأكراد في الحصول على الحكم الذاتي. * أما بريطانيا, فقد ذهبت إلى الإعتقاد, بأن الإتحاد السوفيتي هو المسؤول عن هذه التطورات. *أما الكويت, فكانت تتعاطف مع الأكراد, لأن الزعيم عبدالكريم قاسم

كان يطالب بضم الكويت إلى العراق. * أما تركيا وإيران, فقد إتخذتا من حيث المبدأ وفي الظاهر موقف الحياد على الرغم من أن طائرة عراقية أسقطت بتأريخ 1962/8/16, من قبل مقاتلات تركية, بالإضافة إلى أن العراق وافق على قبول بعض منتسبي حزب " توده/الشيوعي" الإيراني كلاجئين في العراق. * كان العراق يعتبر الحركة الكردية آلة بيد الإستعمار والصهيونية. * أما إسرائيل, فكانت تعتبر ألكراد " لعبة سوفيتية ". * في حين إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية, الحركة الكردية كمسألة داخلية تخص العراق وحده. * أما ألمانيا الشرقية, فكانت تتهم ألمانيا الغربية بدعم الحركة الكردية, في الوقت الذي كانت فيه ألمانيا الغربية تعتقد بأن الإتحاد السوفيتي يدعم الأكراد, حتى أن الصحف في ألمانيا الغربية ومنها " فير بوليتيشه إنفورماتسيون" ذهبت إلى القول: (... تحلق الطائرات السوفيتية ليلا على المناطق التي يسيطر عليها الأكراد, لتموين الأكراد... بالمعدات الحربية اللازمة ...). وربما كان هذا التعليق الصحفي تلميحا على زيارة ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق إلى موسكو والتي لا يعرف عن نتائجها أي شيء على الإطلاق. لكن هذا الإستنتاج الصحفي لم يكن له في الواقع العملي أية صحة مطلقا.

وعلى هذا الأساس ومع الإفتقار الكلي لأدلة ووثائق قاطعة وبمجرد الإستناد إلى مقالات الصحف هذه يتعذر على المرء إجراء تحليل موضوعي للقضية بكل خلفياتها. لكن ربما ومع كل هذه التعقيدات التي تلف الموضوع يمكننا التثبت وبتحفظ من النقاط التالية من خلال إستقراء التطورات:

1-إن هذا التطور كان حتميا ولا مناص منه كرد فعل دفاعي ولده التطرف القومي لدى بعض الدوائر العربية وإستفزازاتها المستمرة والمتواصلة, الأمر الذي تجلى في البداية في بعض المحاولات الإنقلابية الفاشلة, ومن ثم تبنيها لأسلوب التحريض وبذر الخلافات, بهدف الإيقاع بين الحكومة العراقية المعتدلة حقا والأكراد, تلك الحكومة التي أبت مع الأسف إتخاذ سياسة حازمة لغرض لجم الطموحات والأطماع غير المشروعة لحفنة من العناصر الفاشية المتطرفة. أملت الكتل المحرضة من ورائها ذلك إعادة تعزيز مركزها من جديد كخطوة تمهيدية لإجراءات لاحقة لأسقاط الحكومة. ويمكننا وبعد إنقضاء ما يزيد عن ربع قرن على هذه الأحداث, أن نقول بكل صراحة ورغم كل الدعاية والتطبيل المستمرين من قبل هذه العناصر والفئات الوصولية المتطرفة لما يسمى " بالوحدة العربية " لم يكن إلا مجرد وسيلة وعذر مختلق وإدعاء زائف للتستر على الصراع السائد في صفوفها من أجل الوصول إلى السلطة وإحتكارها, ولم يكن في يوم من الأيام هدفا يرتجى لذاته المجردة من قبل هؤلاء.

2-إلى جانب دور هذه الفئات المتطرفة من القوميين العرب, يجب أن لا نغفل موقف الفئات والعناصر الموالية للنظام الملكي المباد, التي تضعضع مركزها ولكنها وعبر التخفي وراء شعارات قومية أن تلعب دورا لا يستهان به في جعل هذا التطور ممكنا. ومن هؤلا ء نذكر العديد من أغوات الأكراد

والإقطاعيين العرب, ممن كانوا يخشون تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي, ولم يترددوا إلى اللجوء إلى إستخدام كل الوسائل المتاحة والفرص, التي توفرت لديهم لحماية مصالحهم الخاصة بأساليب جديدة.

3-لقد كانت كل إجراءات حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم الوطنية تقريبا موجهة ضد مصالح الإستعمار والدول الغربية, وهذا يعني بأنه ليس من المتوقع أن تتعاطف هذه الدوائر مع النظام الجديد, بل على العكس, فإن مصالحها كانت تتطلب القضاء على ثورة 14/تموز بكل ما جسدته من إنعتاق للشعب العراقي بأسره, أو على الأقل تطويقها بشكل يشل من حركتها لمنعها من مواصلة إنجازاتها الكبيرة نحو إستقلال حقيقي. أما الإتحاد السوفيتي, فإنه إستفاد بعض الشيء من سياسة الحياد التي تبناها العراق بعد القضاء على النظام الملكي, فقد بات مركزه لا يقل على أقل تقدير عن مركز ونفوذ بقية الدول الكبرى في هذا الركن الحساس من العالم. فلا غرابة إذن أن نجده من بين الداعين للإبقاء على السلطة الجديدة, مدفوعا بوحي من مصالحه المكتسبة.

4-لقد أيدت جماهير الشعب العراقي إصلاحات السلطة الجديدة بحماس وأعجبت بها, ومن جملتها جماهير الشعب الكردي, الذي لم يكن راغبا في التخلي عنها لما تضمنته من حقوق قومية معترف بها, آملا الحصول على المزيد. لذا كانت الغالبية لا تريد المجازفة بهذه المكتسبات في سبيل مغامرة لا تعرف عواقبها, وللأسف يبدو أن هذا الموقف لم ينطبق على الجميع فقد إستعجل البعض أمورا قبل أوانها وأسهموا بذلك في تدهور الأوضاع.

5-إن "سياسة الموازنة" بين القوى السياسية المختلفة والتي إتبعها الزعيم عبدالكريم قاسم مضطرا, وهو الذي لم يكن منتميا إلى أي حزب سياسي, أثبتت عدم واقعيتها في أجواء العراق المحمومة والمليئة بالدسائس والمؤمرات, وكانت غير قادرة على التعويض عن الديمقراطية البرلمانية الحقيقية التي كان العراق بأمس الحاجة إليها, والتي كانت بعض الأحزاب تطالب بتطبيقها في حين كان آخرون يخشونها لإدراكهم القطعي, بعدم توفر دعم جماهيري كافي لسياستها. كان الخطأ التالي لحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم الوطنية إنحيازها إلى جانب حفنة من المغامرين من القوميين العرب المتطرفين آملا بذلك أن يتخلص من دسائسهم. وبذلك إلتبست الأمور على الأغلبية المؤيدة للنظام وعجزت عن دعمه بالشكل المطلوب في الوقت تعذر على الزعيم عبدالكريم قاسم أن يكسب تأييد هذه الأقلية العاقة والمتطرفة بشكل حقيقي أبداً.

ب – حزب البعث العربي الإشتراكي والأكراد (1963):

لدى سقوط حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم عبر إنقلاب عسكري قامت به عدة مجموعات قومية متطرفة, بتأريخ 8/شباط/1963, بادر حزب البعث إلى السيطرة عمليا على الحكم في العراق. كما إستطاعت شعارات الحزب المبهمة أن تجمع العديد العديد من التيارات القومية بين العرب, التي إختلفت مشاربها وتطلعاتها الفكرية على الرغم من أن هذه الشعارات أهملت عمليا ولم يسعى الحكام إلى تطبيقها أو ممارستها.

كان عدد أعضاء حزب البعث قليلا ولا يتجاوز بضع آلاف – معظمهم من الصبية والشباب – إلا أنهم كانوا يحظون بالعطف والتأييد من جانب الضباط العسكريين من القوميين العرب داخل صفوف الجيش العراقي وهنا تكمن خطورة حزب البعث, بإعتبار أن هذا الحزب كان يمثل بل ويجسد بالنسبة لهؤلاء العسكر البديل الوحيد والقوة المناهضة للحزب الشيوعي العراقي, الذي لم يكن متعصبا قوميا في أية فترة.

إنعدام الخبرة إلى جانب الطيش الذي ساد لدى هذه الفئة الضالة والمضللة ولد الفوضى الكاملة وقوض قواعد وأسس المجتمع والقانون والنظام العام داخل العراق بسبب الإرتباك الذي ساد داخل أجهزة الحكومة, والذي إنعكس بالتالي في ممارساتها وأعمالها المتسمة بالعنف على شتى الأصعدة, لأن حزب البعث إعتبر العنف والإرهاب كوسيلة وحيدة تحقق له إمكانيات بلوغ ما كان يصفه بالأهداف القومية.

بسقوط حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم الوطنية عاد العقيد عبدالسلام عارف إلى الواجهة حيث تولى هذه المرة منصب رئاسة الجمهورية وهو من الموالين (إسميا) لخط الرئيس المصري جمال عبدالناصر. غير أن السلطة الحقيقية تحولت إلى ما سمي بمجلس قيادة الثورة, والذي أعلن عن تأسيسه بعد نجاح الإنقلاب العسكري, والذي كان البعثيون يسيطرون عليه, كما كانوا يسيطرون على بقية المؤسسات والمناصب الحكومية الهامة والحساسة. فقد تولى أحمد حسن البكر منصب رئيس الوزراء في حين تولى صالح مهدي عماش منصب وزير الدفاع.

وتم تشكيل قوات ما سمي "بالحرس القومي", بقرار من مجلس قيادة الثورة, وهو جهاز قمعي إرهابي مغالي في العنف ومساند لأجهزة الأمن والمخابرات العراقية, والذي إعتبر تصفية المعارضة الداخلية واجبا أساسيا له. كانت قوات الحرس القومي تتألف أساسا من تلاميذ المدارس وعدد من طلبة الجامعات العراقية إلى جانب عدد محدود من المثقفين.

كانت العناصر التابعة أو المتعاطفة مع الحزب الشيوعي العراقي, من بين الضحايا الأوائل التي تعرضت لأساليب الحرس القومي التصفوية العنيفة, إلى جانب كل الفئات والعناصر المحسوبة على تيار الزعيم الركن عبدالكريم قاسم. فقد أدت أساليب الحرس القومي التعسفية إلى حدوث إنتهاكات وتجاوزات فضيعة غير قابلة للتصور في شتى أرجاء العراق, إذ تم إعتقال الألوف من الناس, ومورس

التعذيب بشكل منظم في السجون والمعتقلات, كما تم تنفيذ أحكام الإعدام بحق الألوف بعد إجراء محاكمات صورية سريعة, بل وحتى بدونها أيضا.

المسؤولون عن أعمال العنف المنظم هذه والتي مورست بشكل مدروس من قبل جهاز الحرس القومي, لم يحاسبوا على ما إرتكبوه من أعمال إجرامية أبدا, لا في هذه الفترة ولا في الفترات اللاحقة, بل بالعكس تماما, فعندما إستولى حزب البعث على السلطة مجددا في عام 1968, بودر بترفيع هذه العناصر ووكلت إليهم مناصب حساسة, حيث تم تعيين خالد طبرة كمحافظ لكركوك, في حين عين ناظم كزار مديرا للأمن العام, وعين منذر الونداوي كسفير للعراق في فرنسا.

كان سلام عادل سكرتير الحزب الشيوعي العراقي, أحد ضحايا ملاحقة وإصطياد الشيوعيين في العراق في هذه الفترة, حيث إعتقل بتأريخ 21/شباط/1963, مع عدد آخر من أعضاء الحزب الشيوعي العراق ونقل إلى سجن " قصر النهاية ", السيء الصيت ولاقى حتفه هنالك. (قصر النهاية: هو بالأصل قصر الرحاب العائد إلى الوصي – عبدالإله, ولكن بعده النسبي عن مركز بغداد وكبر مساحة الحدائق المحيطة به إلى جانب كبر حجم القصر ذاته جعله مكانا مناسبا لمخططات قتلة النظام بعيدا عن أنظار الرأي العام). هذا وقد قدر عدد السجناء السياسيين في العراق في هذه الفترة بحوالي (10,000) شخص.

وبعد سقوط هذا النظام بفترة قصيرة نسبيا تسربت معلومات وتفاصيل وافية عن أساليب وممارسات العنف والإرهاب البعثي وجهازه القمعي الصبياني " الحرس القومي ", بحق الشعب العراقي إلى الرأي العام, حيث قامت وزارة الداخلية العراقية على سبيل المثال بإصدار كتاب تحت عنوان: " المنحرفون ", بغداد/1964, تطرق إلى بعض التفاصيل حول حزب البعث وممارساته في تلك الفترة لمن يرغب على المزيد أن يراجع هذا المصدر, لكن بالنسبة لدراستنا هذه وفي هذا الموضع بالذات فسنكتفي بإيراد ما قاله أحد مؤسسي حزب البعث الأوائل بالذات " ميشيل عفلق ", بهذا الخصوص, حين تطرق في كلمة له بتأريخ 18/شبط/1966, إلى هذا الموضوع في دمشق فقال:

(لقد تبدلت صورة الحزب وتبدلت نفسية أعضائه ... إن الرفاق العراقيين الذين أضاعوا تلك الثورة المجيدة جاؤا إلى سوريا ليتعاونوا مع القيادة القطرية هنا والتي هي إمتداد لتكتلهم , ويخربوا الثورة في سوريا أيضا ... وهم الذين لم يكونوا في مستوى المسؤولية. وهم الذين كانوا كالأطفال الأشرار في تلك الظروف الحرجة والخطيرة ... وجدت القيادة القومية أن من واجبها تنبيه الحزب في العراق بأن لا يتأثر بإيحاء الأوساط المحافظة واليمينية في العراق وأن لا ينجروا إلى معارك إنتقامية مع الشيوعيين ... ولكن القيادة القطرية في العراق بكاملها وبدون إستثناء كانت مجمعة على التصفية التي قاموا بها

طوال تسعة أشهر. وفي كل شهر يعدمون عددا من الشيوعيين, خمسين ومائة ومائة وعشرين على مرأى من العالم ومسمع.

هذا العمل لا يرتكبه إلا الحمقى, لقد جلبوا عداوة ثلاثة أرباع الدنيا لثورة كثورة رمضان منذ أيامها الأولى. وكان عبدالناصر ضدها أيضا ... وبعد ضياع الثورة في العراق قفز أولئك الأطفال, الذين كانوا يذبحون الشيوعيين, وتوجهوا نحو الشيوعيين وتظاهروا بأنهم صاروا يساريين ليغطوا على جرائمهم. هذه هي الإنتهازية).

هذه العقلية صاغت طبيعة الموقف البعثي وبلورت نهجه المستقبلي كذلك من المسألة الكردية أيضا. وهذا يعني تصفية القضية الكردية بالعنف لفرض الحلول التي يريدها حزب البعث العربي الإشتراكي على الأكراد كما فرضها على الشيوعيين وبقية الأطراف المعارضة.

حزب البعث ولعبة المفاوضات مع الأكراد:

تذهب بعض المصادر إلى القول بوجود إتصالات مسبقة بين الحركة الكردية في العراق وبين حزب البعث, والتي تعود إلى فترة شباط/1962, ويقصد به الإتصال الموجود في تلك الفترة بين طاهر يحيى وإبراهيم أحمد. وقد أستهدف العقيد طاهر يحيى من خلال هذه الإتصالات أن يستجلي موقف الحركة الكردية في حالة قيام حزب البعث بإنقلاب عسكري ضد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم. ويبدوا أن قيادة الحركة الكردية أظهرت تعاطفا بل وتعاضدا مع حزب البعث ومخططاته ضد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, إذا إقترن الأمر بمنح الأكراد نوعا من الحكم الذاتي. وقد أعلن حزب البعث موافقته المبدئية على ذلك!

بعد إنقلاب 8/شباط/1963,بعث صالح اليوسفي, عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, برقية إلى الحكومة الجديدة عبر فيها عن تأييد الحركة الكردية للسلطة الجديدة, مقرنا ذلك بمطالبة الأكراد بالحكم الذاتي. وعندما كانت عمليات التصفية الجسدية تقاد ضد الحزب الشيوعي العراقي من قبل السلطة الجديدة, إلتزم الأكراد جانب الحياد, على الرغم من أن الحزب الشيوعي العراقي ناشدهم لتقديم الدعم والمساندة إليه. إلا أن الحزب الشيوعي العراق أقر في فترة لاحقة, بأن عددا كبيرا من مؤيديه وأعضائه كانوا يقاتلون ضد الأكراد بقوة السلاح, معتبرين هذا الموقف نوعا من الدعم والمساندة لحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم السابقة.

لكن رغم موقف الحياد الذي وقفه الأكراد, إلا أنهم لم يحجموا عن تقديم الدعم والمساعدة الإنسانية, خاصة عندما أجبر الألوف من المنتسبين للحزب الشيوعي العراقي على الفرار من المدن وإلتجأوا إلى معاقل الجبال في كردستان/العراق, على أثر مباشرة السلطات الحكومية بمطاردتهم وإضطهادهم بشكل

منظم. وقدر عدد الملتحقين بالمناطق الكردية المحررة بحوالي (10,000) شخص. ويروى بأن الشيخ أحمد بارزاني شجع هذا الإتجاه قائلا: (آن الأوان أن تردوا الجميل, فقد إلتجأ البعض منكم إلى الإتحاد السوفيتي وبقي هنالك لسنوات).

في 18/شباط/1963, وصل وفد كردي إلى بغداد برئاسة صالح اليوسفي وجلال طالباني, والذي إلتقى ب "صالح السعدي", كممثل للسلطة الجديدة, وكذلك مع صالح مهدي عماش وحردان التكريتي. وبادر علي صالح السعدي بإتهام الحركة الكردية بدعم الشيوعيين وأضاف يقول: (نحن لا نمثل كل العرب, كما أنكم لا تمثلون كل الأكراد, لذا يتوجب توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر شعبي واسع لغرض إنتخاب عناصر أخرى لعضوية الوفدين). وبالتدريج إستطاع حزب البعث ومن خلال سياسة تكتيكية أن يعرقل ويؤخر المفاوضات, مستهدفا كسب الوقت دون أن يتخلى عن خطه السياسي الهادف إلى فرض إرادته ومخططاته الخاصة على جميع الأطراف.

ومن البوادر الأولية الدالة على سوء نوايا النظام البعثي بالنسبة للأكراد, إقدامه على إصدار قرار تم بموجبه منع البقية الباقية من الصحف ووسائل الإعلام الصادرة باللغة الكردية, والتي أبقى عليها الحكم السابق. وكان قرار المنع قد صدر في شباط/1963 بالذات., إذن حزب البعث لم يضيع الكثير من الوقت ليكشف بالتدريج عن وجهه الحقيقي.

لكن من الجدير أن نذكر هنا حقيقة مفادها, أن الفرقة السائدة بين القوى والكتل السياسية بين العرب من جهة وبين الأكراد من جهة أخرى, كانت تشحن بإستمرار عملية خلق المشاكل والعقبات الجديدة أمام إمكانية إيجادج حلول مرضية لجميع الأطراف, الأمر الذي مازال مستمرا إلى يومنا هذا. ولا فرق في ذلك بين الخلافات الداخلية في صفوف الحزب الواحد أوبين عدة أحزاب, إذ لوحظ بأن كل مساومة كانت تشجع على إيجاد تسوية مقبولة, كانت تواجه الصدود من قبل بعض الدوائر العربية التي كانت لا تتردد في إظهار ردود فعلها السلبية , سواءا ما كان منها خارج أو داخل الأحزاب الحاكمة بالذات. فمن جملة أساليب هذه التيارات لإضعاف الفئات والكتل المناوئة لها , أن تبادر إلى توجيه تهمة الخيانة إليها بكل سهولة أو تنعتها بصفات بذيئة أخرى مشابهة للإنتقاص من قيمتها في أعين الجماهير, إذا ما حاولت إيجاد تسوية للمسألة. أما فرقة الأكراد فكانت إنعكاساتها ذات طبيعة سلبية مزدوجة, لأنها وعلى الدوام كانت وسيلة ومناسبة مشجعة ودافعة للحكام في التفكير في حل المسألة الكردية بالقوة العسكرية مؤملين إحراز النصر عن طريق تحريض الفئات والكتل الكردية ضد بعضها البعض, والسعي عن هذا الطريق لإضعاف الحركة الكردية بل وفرض الحلول الإستسلامية في خاتمة المطاف على الأكراد جميعا. هذا إلى جانب أن فرقة الأكراد ولدت نوعا من السباق والتنافس بين العديد من الفئات لتقديم المزيد من التنازلات بغية كسب الحضوة الزائفة والوقتية لدى حكام بغداد.

في 5/آذار/1963, حصل لقاء آخر بين ممثلي الحركة الكردية وعدد من المسؤولين الحكوميين في بغداد, طالب الطرف الكردي خلالها على مايبدو بما يلي: 1- الإعتراف بالحكم الذاتي لكردستان العراق, مع إرسال نسخة من هذا الإعتراف إلى هيئة الأمم المتحدة. 2- كان من المقرر أن تشمل منطقة الحكم الذاتي, المناطق الواقعة بين الحدودالسورية والتركية والإيرانية , إعتبارا من إمتداد سلسلة جبل حمرين. 3- تعتبر اللغة الكردية, لغة رسمية ولغة تعليم في منطقة الحكم الذاتي, على أن يتم أخذ التواجد القومي لبقية الأقليات القاطنة في كردستان بنظر الإعتبار, حيث يتم التدريس في المناطق المعنية باللغة القومية الخاصة بهذه الأقليات, إلى جانب اللغة الكردية. 4- حول السلطة في منطقة الحكم الذاتي: تكون الحكومة في منطقة الحكم الذاتي, ديمقراطية برلمانية وتتالف من نائب رئيس الجمهورية ومجلس وزراء ومجلس وطني. وتتولى السلطة المركزية مسؤولية الشؤون الخاصة بالخارجية, الدفاع والمالية. 5- الجيش: يتم تأليف وحدات كردية من الجيش, قياسا مع عدد السكان الأكراد داخل العراق, وتشمل الضباط والمراتب والجنود في المناطق التابعة للحكم الذاتي. كما أن هذه الوحدات العسكرية الكردية ستراعي في تركيبتها كل التشكيلات ونوعية التسليح السائدة في العراق بما في ذلك القوة الجوية وسلاح المدرعات والمشاة ... إلخ. 6- الميزانية: وتتألف من جمع الضرائب إلى جانب حصة عادلة من عائدات النفط. 7- يتم الإحتفاظ بقوات الحركة الكردية المسلحة " بيشمه ركه", حتى يتم تأليف الوحدات العسكرية الكردية المذكورة في أعلاه وتتولى الحكومة أمر تموين هذه الوحدات.

إن إصرار الجانب الكردي على مسألة تشكيل وحدات عسكرية خاصة بهم لا يمكن توضيحه بمعزل عن شكوكهم المبررة في مواقف الحكومات العراقية وسياسة هذه الحكومات المتذبذبة, إلى جانب محاولات عديدة يصعب إحصاؤها بدقة حول المحاولات الإنقلابية العسكرية من جانب التيارات المختلفة بدوافع سياسية مبهمة. هذا ويلاحظ بأن ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق أبدى شكوكه حول نوايا حزب البعث بعد فترة قصيرة من بدء المفاوضات, لكن المفاوضات إستمرت بين الطرفين على الرغم من ذلك.

في 7-8/آذار/1963, حصل لقاء بين ما سمي " بالوفد الشعبي " الذي إقترحته الحكومة العراقية وبين الأكراد في " جوار قرنه ". وقد تم خلال هذا اللقاء, الإتفاق على النقاط التالية – على تتم المصادقة عليها فيما بعد من قبل الحكومة العراقية من جهة ومن قبل ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من جهة أخرى لتكون نافذة المفعول: 1- يتم الإعتراف بالحقوق القومية للأكراد على أساس الحكم الذاتي, ويقر الدستور بهذا الإعتراف في نص دستوري. 2- يتم إصدار عفو عام عن السجناء السياسيين 3- يتم إبعاد العناصر التي أساءت الإستفادة من سلطتها داخل جهاز الحكومة

في المناطق الكردية. 4- يتم رفع الحصار الإقتصادي المفروض على كردستان. 5- تعود وحدات الجيش العراقي إلى مواقعها الأصلية وقواعدها الثابتة لغرض إعادة جو من الثقة إلى النفوس.

لكن بتأريخ 8/آذار/1963, إستطاع حزب البعث من خلال إنقلاب عسكري آخر أن يستولي على على السلطة في سوريا أيضا, وبذلك إنحسرت رغبة البعثيين في العراق أكثر من أي وقت مضى في الإستجابة إلى المطاليب الكردية والإعتراف بحقوقهم بشكل يرضي الطرفين. (الأكراد وحكومة بغداد).

في 9/آذار/1963, طلب صالح اليوسفي من الحكومة العراقية, إطلاق سراح (4712) كرديا معتقلا, لكنه لم يحصل على أي جواب واضح من علي صالح السعدي ممثل الحكومة. وفي 10/آذار/1963, لم يعد موضوع الحكم الذاتي مسألة واردة للتباحث في نظر حكومة بغداد, إذ أعلن مجلس قيادة الثورة في بيان له بأن: 0 العرب والأكراد عاشوا كإخوة, تربطهم وحدة الوطن. وأن مجلس قيادة الثورة يعترف بحقوق الأكراد على أساس اللامركزية). وأعلن في ذات الوقت عن العفو العام عن جميع المشاركين في الحركة الكردية. وقد أعقب ذلك إقدام الأكراد على إطلاق سراح الأسرى الموجودين لديهم – أغلبهم من الجنود التابعين إلى الجيش العراقي. غير أن الحكومة البعثية لم تفرج عن جميع المعتقلين, بل أنها أرسلت في الخفاء برقية سرية إلى الجهات الحكومية المختصة, تطلب فيه عدم الإفراج عن بعض المعتقلين, في الوقت الذي كانت فيه تعلن فيه أمام الرأي العام ورسميا عن الإفراج عن جميع المعتقلين!

وفي 11/آذار/1963, أعلن على صالح السعدي في دمشق, بأن المحافظات (الألوية) الكردية سوف تدار ذاتيا وعلى جميع الأصعدة, بإستثناء الشؤون المتعلقة بالمالية, الخارجية والدفاع, التي ستبقى ضمن إختصاص الحكومة المركزية.

وفي 18-20/آذار/1963, دعى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, إلى عقد مؤتمر في كويسنجق, ضم العديد من ممثلي المجموعات والطبقات الإجتماعية المختلفة, لغرض بحث المطاليب الكردية على أساس قاعدة شعبية واسعة.

وكان حزب البعث يدعو منذ فترة زمنية سابقة/دعائيا إلى الوحدة العربية, على أمل أن تستطيع حركته أن تتولى دورا قياديا في صفوف الشعوب العربية وبين دولها العديدة. وعلى هذا الأساس, باشر الحزب وبعد نجاح إنقلابها العسكري في العراق, بإجراء إتصالات دبلوماسية. وفي 13/شباط/1963, أشعر وزير الخارجية العراقي في القاهرة, الرئيس المصري جمال عبدالناصر بأن : (الوحدة العربية تعتبر أحد أهدافهم المبدئية والسياسية). وأعقب ذلك إجراء مباحثات مع مصر والجزائر حول إمكانية إقامة وحدة بين هذه البلدان.

وفي فترة لاحقة رافق بعض أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستان/العراق الوفد العراقي في جولته هذه وكان من جملتهم جلال طالباني, وذلك بناءا على إقتراح الرئيس العراقي عبدالسلام عارف, وبدون أخذ موافقة رئيس الحزب الجديمقراطي الكردستاني/العراق ملا مصطفى, والذي صرح فيما بعد أمام الصحافة الغربية قائلا: (يقوم الوزراء العراقييون بنزهة إلى القاهرة, بدل أن يقدموا على التفاوض مع الأكراد بشكل جدي ... أنا لم أكلف جلال طالباني بالسفر إلى القاهرة أو الجزائر).

إن جموح جلال طالباني, كان بكل تأكيد سببا إضافيا جديدا من أسباب بث الإنشقاق والفرقة, التي سادت في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق فيما بعد, على الرغم من طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة داخل صفوف هذا الحزب لم تكن في يوم من الأيام نموذجية من أي وجه من الوجوه على الإطلاق. وقدم جلال طالباني في 8/نيسان/1963, مذكرة إلى الوفود المجتمعة في القاهرة لبحث المسائل المتعلقة بالوحدة العربية, مثيرا فكرة مشاركة الوفد الكردي في المباحثات الدائرة بهذا الخصوص, جاء فيها ما يلي:

(إلى السادة رئيس وأعضاء الوفد العراقي في مفاوضات القاهرة المحترمين. صورة إلى جميع رؤساء وأعضاء الوفود المجتمعة. ... نلخص فيما يلي رأيه (المعني هنا رأي الشعب الكردي ع. بارزاني) المنبثق عن طبيعة وجوده ومركزه في العراق وعبركفاحه وتجاربه خلال التأريخ في كيفية تنظيم العلائق بينه وبين الشعب العربي في الأحوال المختلفة: أ – فيما إذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه, يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر من الجمهوري العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية. ب – فيما إذا إنضم العراق إلى إتحاد فدرالي, يجب منح الشعب الكردي في العراق حكما ذاتيا, بمفهومه المعروف دون تأويل أو تضييق. ج – فيما إذا أندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية أخرى يكون الشعب الكردي في العراق إقليما مرتبطا بالدولة الموحدة وعلى نحو يحقق الغاية من صيانة وجوده ويحول في الوقت ذاته دون الإنفصال ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل).

في 17/نيسان/1963, أصدر العراق بيانا مشتركا مع سوريا ومصر يعلن فيه عن إحتمال إقامة وحدة بين هذه الدول, والتي كان لها أن تتحقق بعد إجراء إستفتاء شعبي خلال خمسة أعوام, الأمر الذي أجل فيما بعد لينتهي في نهاية المطاف بالفشل الكامل. هذا الحزب الذي أثار عاصفة من الإحجاجات وبإستمرار مطالبا بالوحدة الفورية في عهد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, وما كاد يصل إلى السطة وإذا به يماطل ويسوف إلى ما لا نهاية. عجيب أمر هذا النوع من الساسة المنافقين وعجيب أمر الناس السذج الذين يصدقونهم بإستمرار كلما رفعوا شعاراتهم بالبراقة الزائفة!

قدم الجانب الكردي بعد هذا الحدث بأسبوعين بتأريخ 24/نيسان/1963, مذكرة أخرى أشير فيها إلى مسألة الوحدة القائمة على الإختيار الحر بين العرب والأكراد, بإعتبارها الطريق الوحيد, الذي يضمن مصالح الطرفين, إقتداءا بالنموذج المعمول به في سويسرا, جيكوسلوفاكيا, ويوغوسلافيا ... إلخ, الذي يثبت هذه الحقيقة. وبشكل عام طالب الجانب الكردي بما يلي: 1- العراق دولة إتحادية تقوم على أساس وجود قوميتين رئسيتين فيه (العرب والأكراد). وإستنادا إلى حقهم في تقرير المصير, فقد عبر الشعبان عن رغبتهما في العيش المشترك. 2- يتضمن الدستور العراقي بعض المواد, التي تحدد صلاحيات الهيئات الوطنية الخاصة المكلفة بتهيئة المجال للشعب الكردي للتمتع بحقوقه القومية بما في ذلك المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية في إقليم كردستان. 3- تبقى المجالات التالية ضمن إختصاص الحكومة المركزية: رئاسة الدولة, الشؤون الخارجية, شؤون الدفاع, الشؤون المالية والنفط ... إلخ. 4- يمارس الشعب الكردي حقوقه القومية من خلال مجلس تنفيذي والذي ينبثق من مجلس تشريعي منتخب بشكل حر وسري من قبل سكان كردستان ... 5- تتكون ميزانية إقليم كردستان من الموارد التالية: الإيرادات المحلية لمنطقة كردستان نفسها بشكل ضرائب. حصة كردستان المشروعة من عائدات النفط حسب عدد السكان في منطقة الإقليم وكذلك في الموانئ والمطارات ... 6- يتكون إقليم كردستان من الألوية (المحافظات) التالية: السليمانية, كركوك, أربيل, والأقضية ذات الأغلبية الكردية في لواء الموصل وديالى. 7- يكون نائب رئيس الجمهورية كرديا, وينتخب من قبل الأكراد على نفس الطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية العراقية. 8- يضمن دستور منطقة الحكم الذاتي لكردستان الحقوق الثقافية, الإجتماعية, الإقتصادية والحريات الدينية للأقليات الموجودة فيه, كالآثوريين والأرمن والتركمان. كما ويضمن الدستور المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات للعرب والأكراد على حد سواء, حيث يكونون ممثلين في هيئات الحكم الذاتي بشكل عادل.

وقد طالبت المذكرة ضمن فقرة "القضايا العامة" بما يلي: 1- يمثل الشعب الكردي في المجلس الوطني العراقي حسب عدد السكان الأكراد في العراق, الأمر الذي ينطبق أيضا على مسألة التعيين في الوظائف الحكومية وقضايا التعليم والدراسة الجامعية ... إلخ. 2- إذا غير الجيش العراقي إسمه فسيطلق إسم " فرقة كردستان " على القسم الكردي منه, والذي سيشمل الوحدات والأقسام المتواجدة في كردستان ... 3- تعويض الأشخاص (خلال مدة أربعة أشهر), الذين عانوا من الحرب وما سببته من خسائر. 4- إذا تغيير شعار وعلم الدولة العراقية فسيتم إضافة رمز كردي إليه.

في 1/حزيران/1963, اعلنت الحكومة البعثية عن مخططاتها الخاصة حول مسألة حل القضية الكردية والتي بموجبها يتم تقسيم العراق إلى ستة مناطق إدارية: الموصل, كركوك, الحلة, بغداد, والبصرة. ووجدت الحكومة بأن كردستان العراقية لا تشمل إلا لواءين وهما(السليمانية وأربيل), بالإضافة إلى

بعض الأقضية التابعة إلى الموصل وكركوك. وكان هذا يعني, بأن الكثير من المناطق ذات الأغلبية الكردية في كردستان الجنوبية/العراق كانت ستسلخ وتعزل عن المنطقة الكردية الأم, بما في ذلك مناطق تقع في لواء الموصل إلى جانب المناطق الواقعة ضمن لواء كركوك ولواء ديالى أيضاً. وفي الوقت الذي إعترفت فيه الحكومة البعثية, باللغة الكردية كلغة رسمية, لكن التدريس بها بقي حصرا على منطقة السليمانية ولا يتعدى المرحلة الإبتدائية.

وعلقت جريدة " الأخبار " البروتية في مقال لها حول خطة الحكومة العراقية هذه وذهبت إلى القول: (الحكومة العراقية قدمت مشروعا إلى الوفد الكردي هو بالأصل عبارة عن بعض القوانين السابقة, التي أصدرتها حكومة نوري السعيد في العهد الملكي خلال الأربعينيات وبعض القوانين الأخرى حول تغيير الجهاز الإداري في ألوية العراق ملحقة بها بعض التغيرات الشكلية).

الفوارق الكبيرة بين وجهات النظر التي تعذر تجاوزها من الحيث الجوهر إنتهت في آخر المطاف إلى قطع المباحثات. لكن التناقض الأكبر تجسد في إختلاف الآراء وبالدرجة الأولى حول مسألة " تحديد المناطق ", لأن الحكومة العراقية أرادت أن تعزل كل المناطق النفطية والأراضي الخصبة التابعة لكردستان الجنوبية/العراق عن منطقة الحكم الذاتي, رافضة بذلك الإعتراف بكردية هذه المناطق. لكن هذه النقطة بالذات تجسد الطبيعة " الكولونيالية والإستعمارية " لموقف الحكومة العراقية من المسألة الكردية. وفي ذات الوقت وفي هذه النقطة بالذات يتضح الفارق الحقيقي بين موقف الأكراد وحركتهم ذان الطبيعة المناهضة " للإستعمار والكولونيالية ", بإعتبار الحركة الكردية ومن حيث الجوهر, حركة تحررية وطنية, رغم كل الأخطاء, وبين موقف الدولة العراقية, الذي يجسد من حيث الأساس سياسة كولونيالية إستعمارية مهما تعددت التبريرات الدعائية للسلطة الحاكمة في بغداد ومهما رفعت من شعارات براقة وطنانة.

<u>روح إتفاقيات سعد آباد وحلف بغداد:</u>

كانت حكومة بغداد غير منتمية رسميا إلى أي تحالف بعد سقوط النظام الملكي, إلا أن حكومة البعث تصرفت على ضوء ووفق روح هذه الإتفاقيات والأحلاف السابقة مع الدول المجاورة بعد توليها للسلطة, كإيران وتركيا المرتبطتين بالأحلاف الإستعمارية وعلى هذا الأساس تلقت الدعم والمساندة منها. ذكرت مجلة "بوكروم" الألمانية والمختصة في بحث شؤون الشعوب المهددة في عددها رقم 8 لسنة 1971 في مقال لها تحت عنوان: " تطبيع العلاقات الألمانية العربية من خلال التمويل بالأسلحة فقط ؟", تقول :

(لمح مراسل " لوموند " الخاص بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى "إيريل رولان", في خريف/1968 للمرة الأولى بأدلة ثابتة إلى ما كان يعتبر إشاعة عنيدة سائدة في الأوساط الدبلوماسية ومفادها: بأن حزب البعث العراقي في شباط/1963, تلقى التمويل والمساعة في إنقلابه العسكري ضد عبدالكريم قاسم, أسلحة وأموالا ومعلومات من أجهزة المخابرات البريطانية, الولايات المتحدة الأمريكية, ألمانيا الغربية وإيران. أما الكويت فقد إكتفت بدور الوساطة وتقديم الدعم المالي, في حين أن تركيا قدمت الأسلحة في هذه العملية).

كانت عمليات المطاردة والملاحقة الموجهة ضد الشيوعيين العراقيين والتي بدأت تتصاعد بشكل مباشر بعد الإنقلاب العسكري, مرافقة لتردي وتصدع العلاقات بين العراق والإتحاد السوفيتي على شتى الأصعدة والمجالات من سياسية وإقتصادية, حتى أن أجهزة الحكومة البعثية الإعلامية كانت تتحدث عن " الإمبريالية الشيوعية ". لقد بقي موقف كل الحكومات والدول في العالم الثالث من الأحزاب الشيوعية بصورة دائمة ومستمرة أحد الأدلة والإشارات الموجهة إلى الدول الغربية كمعيار تحدد به نوعية مواقف الأخيرة وردود فعلها من هذه الحكومات, فكلما زادت الضغوط الممارسة على الأحزاب الشيوعية, كلما زاد إعتبار هذه الدول كحامية للديمقراطية وحصنا للحرية. ولعل من المفيد أن نشير في هذا الموضع, بإن هنالك وفي كل الدول الغربية ذاتها أحزابا شيوعية, تمارس نشاطها السياسي بكل حرية وبشكل علني داخل المجتمعات الأوربية بدون أن تواجه أية مضايقات أو إضطهاد من قبل الدول الأوربية. ولكن يبدو وبهذا الصدد, أن الدول الأوربية حريصة على الأقل فيما يتعلق الأمر بشؤونها الداخلية ذاتها على المحافظة على مبدأ حرية الفكر والضمير والرأي, وأن تثبت تمسكها هذا على الساحة العملية, وهو أمر يتطلبه الواجب من كل إنسان متمدن ومتحضر!

غير أن للعراق, كأحد بلدان العالم الثالث مقايس أخرى لا تربطه مع ظروف وأوضاع وعقلية المجتمعات والدول الغربية أية رابطة. فالعراق يحدد الإتجاه الذي من خلاله يجري تطبيق الديمقراطية على الأسلوب المعهود من قبل الدول الغربية الكبرى وإستنادا لمدى نفوذها الممارس في بلدان العالم الثالث. ومن إنعكاسات هذا النفوذ ما تجلى بشكل إستراتيجية طويلة الأمد لإضطهاد الشعب الكردي في بعض الدول, وإعتبار هذا الإجراء أحد الأدلة على حسن نوايا النظام الجديد, على أمل إرجاع الأوضاع السائدة قبل ثورة تموز/1958. وفي هذا الإطار أيضا نجد أن العراق لجأ إلى كل الأساليب التي ظن أن من شأنها أن تساعده على كسب ود الدول الغربية ونيل الحضوة لديها كحليف لها في منطقة الشرق الأوسط.

وإعتبارا من 20/أيار/1963, صدرت أوامر من الحاكم العسكري " للمنطقة الشمالية " تقضي بإخضاع كل الطرق المؤدية إلى كردستان والمارة فيها إلى سيطرة الحكومة وتشديد الحصار الإقتصادي

المفروض على كردستان, بالإضافة إلى إجراءات إدارية أخرى, كإقصاء وإبعاد المنتسبين والموظفين الأكراد من الجيش والدوائر الحكومية. وفي أوائل حزيران قررت الحكومة البعثية في جلسة سرية, إتخاذ موقف يقضي باللجوء إلى القوة العسكرية لمواجهة الأكراد.

في 6/حزيران/1963, تغلغلت القوات العراقية داخل كردستان. وفي 9/تموز/1963, أعلن طاهر يحيى في فندق " سمير أميس " في بغداد للوفد الكردي الموجود في العاصمة, بأنهم سينقلون إلى معسكر " الرشيد " لتتم إعادتهم إلى المناطق الكردية بطائرة مروحية . لكن ما كاد الوفد الكردي يصل إلى معسكر الرشيد حتى تم إعتقاله وتعرض أعضاؤه للضرب! وتجدر الإشارة, بأن رئيس الوزراء ورئيس حزب البعث في تلك الفترة أحمد حسن البكر, كان قد صرح قبل هذا الحادث بشهرين وطبقا للتقاليد والأعراف الإسلامية المعهودة, مقسما على القرآن الكريم والذي وضعه على رأسه وأمام نفس الوفد قائلا: (أقسم بهذا القرآن, بأنه لا توجد لدي نوايا سيئة إتجاهكم). وفي ذات اليوم بدأت إعتداءات الحرس القومي والجيش في المناطق الكردية بشكل عنيف, إذ هوجمت مدينة السليمانية وأعلنت السلطات الحكومية من خلال مكبرات الصوت بأن: (كل من يغادر منزله سوف يقتل رميا بالرصاص). أقتحمت المنازل وجرى تفتيش محموم, حدثت خلاله إعتداءات على السكان المدنيين, حيث تعرض الأطفال إلى الضرب وأعتدي على النساء بحضور أزواجهن المقيدين, بالإضافة إلى إعتقال 500 شخص وقتل 276 شخص آخر بالرصاص. هذا ولم يكن مصير مدينة كويسنجق بأفضل من مصير مدينة السليمانية حيث مورست أساليب مشابهة وتم ربط الرجال على أعمدة الكهرباء والتلفون وأعدموا بهذه الصورة بشكل فوري دون أية محاكمة, إلى جانب إقدام السلطات العراقية على إطلاق الرصاص على الأغنام والمواشي, الأمر الذي أدى إلى هلاك 149,000 رأس من الغنم, بالإضافة إلى إشعال النار في الحقول والمزارع, التي أتت على ثمرات ومحاصيل جهود الفلاحين الأكراد طوال عام كامل. كان من الواضح منذ البداية, بأن حكومة البعثيين عازمة على اللجوء إلى إستخدام سياسة " الأرض المحروقة " في كردستان, مقرونة بكل وسائل الإرهاب والإجراءات القمعية القاسية. وبحكم كون المرتكب من هذه الجرائم غير القابلة للعد والإحصاء, التي أقدمت حكومة البعث على إرتكابها, يمكن القول بأن هذا النظام كان أسوء نموذج على الإطلاق مما يمكن أن يقدم للرأي العام العالمي عن مزاعم ودعاية حزب البعث الصاخبة الفارغة, والتي طالما طبلت وزمرت لما كانت تسميه " رسالة الأمة العربية الخالدة ". لكن لنا أن نلمح في ذات الوقت بأن الساسة الأكراد أيضا لم يكونوا موفقين في عملية المقايضة السياسية والتي بموجبها إعتبروا الزعيم عبدالكريم قاسم دكتاتورا, معتبرين حزب البعث في ذات الوقت حليفا لإسقاط حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم. وليس إعتباط أن يقول المثل العراقي: (ما تعرف خيري إلا تشوف غيري). وقد سبق لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأن قال: (الرفيق قبل الطريق والجار قبل الدار).

إعتبارا من10/حزيران/1963 فقط, بدأت حكومة البعث بتوجيه إنذار إلى الأكراد مطالبة بتسليم الأسلحة, واصفة الحركة الكردية " بالخونة الإنفصاليين ", " أعداء الشعب " و " المتحالفين مع الشيوعيين والصهاينة " ... إلخ. كما وهددت بأنها ستقدم على تهديم كل القرى في ألوية : كركوك, أربيل, والسليمانية, فيما لو أطلقت رصاصة واحدة منها أو من قربها على الجيش أو قوات الحرس القومي أو قوات العشائر الموالية للسلطة الحكومية, بل وعند تقديم المساعدة لأنصار الحركة الكردية أو إيوائهم. وذهبت أجهزة الإعلام الحكومية إلى القول: (لقد قررنا إعتبارا من هذا اليوم تنظيف المناطق الشمالية من بقايا الموالين للبارزاني). كما منحت الحكومة لقادة الفرق في الجيش العراقي مطلق الصلاحيات في الواقع لإتخاذ الإجراءات التي يرونها مناسبة لمواجهة الحركة الكردية. وقد بادر هؤلاء بدورهم إلى تأسيس محاكم عسكرية في مناطق العمليات الخاضعة لسطتهم, لغرض إصدار " أحكام فورية بحق العصاة, إستنادا لقرار مجلس قيادة الثورة ". وهكذا شملت إجراءات الأحكام العرفية كل الألوية الأربعة: الموصل, كركوك, أربيل والسليمانية.

وفي 11/حزيران/1963, بدأت جريدة " خه بات ", لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, ترد على إجراءات ودعاية حكومة بغداد فنشرت مقالا بعنوان: (حكومة العصابة البعثية تعلن حربا قذرة ضد شعبنا الكردي).وفي 11/حزيران/1963, ذهبت جريدة " برافدا = الحقيقة " السوفيتية إلى القول, بأن المفاوضات مع الأكراد لم تكن إلا مجرد خدعة لجأت إليها الحكومة لكسب الوقت.

موقف القوى والدول الأجنبية:

لو أمعن المرء النظر في الأوضاع السياسية السائدة في تلك الفترة على الصعيد العالمي لأمكن ملاحظة أن تركيب الظروف كان يشبه إلى حد كبير ما كان سائدا في المنطقة من ظروف وأوضاع قبل ثورة تموز/1958, التي قادها الزعيم عبدالكريم قاسم. الموقف البريطاني: كانت تزود العراق بالأسلحة الثقيلة من طائرات ودبابات إلى جانب توليها أمر تدريب الضباط العراقيين. الولايات المتحدة: كانت قد عرضت على العراق إستعدادها لتقديم المساعدة بتأريخ 2/تموز/1963. ألمانيا الغربية: كانت وبالإستناد إلى وكالة " رويتر " للأنباء في 26/تموز/1963 قد قدمت إلى العراق مساعدة مالية بلغت قيمتها 15 مليون مارك ألماني, بالإضافة إلى توثيقها للروابط الثقافية والإقتصادية من جديد مع العراق. باكستان: كانت قد زودت الحكومة العراقية بتأريخ 1963/8/14, (9000) إطلاقة مدفعية كهدية. (كانت باكستان عضوا في حلف السنتو). الصين الشعبية: جسد موقف الصين مفاجأة حقا وهو ما يتعذر فهمه أو إيجاد تفسير منطقي له بأي حال من الأحوال بمعزل عن أحداث تلك الفترة والتوتر الذي ساد في العلاقات بينها وبين الإتحاد السوفيتي وما تواجد من فرقة وإختلاف بين الطرفين بشكل لم يعد خافيا عن الرأي العام العالمي. فماو تسي تونغ الذي قاد حرب الصين ضد اليابان وإعتبر هذه الحرب

كحرب تحرير بات ينظر إلى الحركة الكردية في هذه الفترة بمنظار آخر واصفا إياها " بالحركة القومية الرجعية للبارزاني وأكراده ". وقد لمح الحزب الشيوعي العراقي في رد له من خلال رسالة بعثها أنور مصطفى, عضو المكتب السياسي للحزب إلى جريدة " برافدا " السوفيتية, مشيرا إلى التناقض بين السياسة الصينية ونظرية القائد الصيني ماو تسي تونغ نفسه حول " حركات التحرر ". الإتحاد السوفيتي: كان موقف الإتحاد السوفيتي وإلى جانبه بقية الدول الإشتراكية الأخرى يمثل كتلة معارضة لهذا التوجه المذكور سابقا, الأمر الذي يعتبر بالدرجة الأولى قوة معنوية كبيرة للحركة الكردية, التي باتت تعاني من العزلة. مصر: كان الموقف المصري يتسم بالإعتدال, إستنادا إلى تصريحات أطلقها الرئيس جمال عبدالناصر بحضور العديد من الممثلين الكراد والتي يمكن إيجازها بالشكل التالي: كان الرئيس عبدالناصر يعتبر الأكراد شعبا شقيقا, يعيش منذ آلاف السنين في وطنه ولم يكن شعبا طارئا أو دخيلا على هذه المناطق. كما وأن الرئيس عبدالناصر كان يعترف بحق الأكراد في التمتع بنوع من الحكم الذاتي كجزء من حقهم في تقرير المصير وذلك وفق النموذج اليوغسلافي. لكنه كان يعارض فكرة الإنفصال وقد حذر الأكراد من الوقوع " عمدا أو سهوا في أحابيل السنتو". وعندما إندلعت الحرب من جديد وإشتدت العمليات العسكرية في كردستان الجنوبية من جديد, إتخذ الرئيس عبدالناصر موقفا معارضا منها كوسيلة غير مناسبة لحل المسألة الكردية, كما وندد بتواجد الضباط الإيرانيين والأتراك في العراق. الجزائر: كان موقف الرئيس الجزائري " بن بلا ", مشابها لموقف الرئيس عبدالناصر, لأنه كان يعارض هو الآخر اللجوء إلى الحرب لحل المسألة الكردية. ولعل بالإمكان إرجاع سبب هذا الموقف إلى أن حزب البعث كان يدعي لنفسه بحق قيادة الشعوب العربية من جهة بالإضافة إلى أن كلا البلدين " مصر والجزائر كانا وإلى فترة قصيرة سابقة يعانيان من أوضاع تشبه إلى حد كبير أوضاع الشعب الكردي في العراق من حيث التعرض للإحتلال.

لكن هذا الموقف الإستثنائي مهما كانت دوافعه لم يكن حائلا بين حزب البعث ومخططاته الهادفة إلى تحريض الشعوب العربية ضد الحركة الكردية من خلال وصفه للحركة الكردية " بإسرائيل ثانية ", حيث أن جريدة " البعث " لسان حال حزب البعث الحاكم في العراق كانت قد نشرت مقالا بتأريخ 11/تموز/1963 تقول فيه: (إن الشعب العربي من المحيط إلى الخليج يعتبر التمرد كمحاولة لتأسيس إسرائيل ثانية على الأرض العربية). غير أن الرئيس عبدالناصر لم يغير رأيه حول حزب البعث فقد قال في خطاب له ألقي بتاريخ 24/تموز/1963: (لا صداقة مع الفاشيين البعثيين).

وفي تموز/1963 أيضا وخلال عقد إجتماع لحلف السنتو في مدينة أزمير التركية, تم التخطيط للتدخل عسكريا في العراق, إستنادا لما سمي " بعملية دجلة " حيث كان من المقرر أن تزحف القوات التركية نحو مدينة الموصل, في الوقت الذي تقرر فيه أن تحتل القوات الإيرانية مدينة السليمانية. كل ذلك بموافقة الحكومة العراقية. كما أن هذه الدول تعاونت في عملية إحكام غلق الحدود بشكل أكثر فاعلية,

بهدف منع تسرب المساعدات إلى الحركة الكردية. هذا وعلى الرغم من أن مخططات الغزو هذه لم تطبق عمليا بفضل يقضة الإتحاد السوفيتي, إلا أنها تسببت في حدوث صدى وردود فعل ملحوظة على صفحات الجرائد التركية والإيرانية, التي يمكن أن تعتبر مصداقا لما كان قد أعد من مخططات بهذا الشأن, ومنها جريدة " مليت " التركية الصادرة في 1963/6/14, وجريدة " بارس " الإيرانية الصادرة بتأريخ 1963/10/16.

معركة الحياة أو الموت والتطور اللاحق:

إذا حاول المرء أن يجري مقارنة بين ميزان القوى في هذ الفترة بين حكومة البعث والحركة الكردية, لأمكن ملاحظة ما يلي من النقاط:

سلطة البعث: أستطاعت حكومة البعث في عام 1963, بعكس حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم في عام 1961, أن تحصل على إمتيازات متعددة الجوانب من جديد, فقد حضيت بدعم القوى والدول الإستعمارية والإمبريالية الغربية الكبرى من جديد, وبذلك تيسر لها الحصول على دعم بقية الدول السائرة في فلك هذه القوى الإستعمارية أيضا على صعيد منطقة الشرق الأوسط, بالإضافة إلى حصولها على دعم ومساندة الحكومة البعثية السورية كذلك. ولا غرابة إذن في أن تلمح جريدة " لوموند " الفرنسية الواسعة الإنتشار, إلى أن بريطانيا باتت تحلم بعودة الأوضاع التي كانت سائدة في عهد نوري السعيد, فيما يتعلق بمصالحها.

تخلت حكومة البعث عن المطالبة بإعادة ضم الكويت " القضاء السليب " كما كان يسمى ولو مؤقتا, كما وسحبت وحداتها العسكرية المرابطة على الحدود الكويتية وأرسلتها إلى منطقة كردستان لتستخدم ضد الحركة الكردية. وإلى جانب وحدات القوات المسلحة العراقية من جيش والشرطة والحرس القومي, فقد ألفت الحومة وحدات داعمة أخرى لمحاربة الحركة الكردية, بمساعد بعض الإقطاعيين العرب وأغوات الأكراد. وأطلق على هولاء أسماء مختلفة كان من بينها إطلاق تسمية " فرسان صلاح الدين " على المرتزقة الأكراد و" فرسان خالد بن الوليد " على المرتزقة العرب. لكن الأكراد أبو إلا أن يطلقون على كليهما إسم " الجحوش ". كما وأقدمت الحكومة البعثية على رفع الميزانية المخصصة للشؤون العسكرية إلى مستويات لم يعرفها تأريخ العراق في السابق. أما السلبيات التي بدأت تواجه سلطة البعث فقد كانت في الغالب ذات طبيعة سياسية , تمثلت في عزلتها كإنعكاس طبيعي ونتيجة منطقية لأعمال العنف غير المبررة على الإطلاق, التي إرتكبها النظام الفاشي البعثي بحق المواطنين العراقيين من عرب وأكراد على حد سواء, وإن كانت حصة الأكراد أكبر بأضعاف مضاعفة.

الحركة الكردية: اما الأكراد فلم يعودوا قادرين على الإستفادة من الحياد النسبي للدول المجاورة. لقد كانت هذه واحدة من أكبر السلبيات التي طالما تكررت في تأريخ حركات التحرر الكردية وتسببت في التالي بتعثرها. أما الإيجابيات التي توفرت نسبيا للحركة الكردية, فقد تمثلت بالدرجة الأولى في زيادة ونمو عطف الرأي العام العالمي والمحلي إلى جانب الدعم الأخلاقي الذي بات الأكراد يتلقونه في الخارج وداخل العراق ذاته. كما توجب على الحزب الشيوعي العراقي بحكم الظروف المستجدة أن يقاتل إلى جانب الأكراد, الأمر الذي إستتبعه موقف إيجابي ومساند من جانب المعسكر الإشتراكي. وكان الأكراد يسيطرون عمليا على نصف مناطق كردستان الجنوبية تقريبا, بحكم الإرتباك الذي رافق سقوط حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, بما في ذلك بعض المناطق الإستراتيجية الهامة والحساسة.

كما أن العنف الذي مارسه حزب البعث منذ توليه السلطة تسبب في مقتل الكثيرين وولد خسائر إقتصادية كبيرة, الأمر الذي بث الرعب والهلع في نفوس بعض الطوائف, إلا أنها ولدت بصورة عامة ردود فعل قوية معاكسة كذلك زادت بدورها في تعزيز مركز الحركة الكردية وتقويتها في ذات الوقت وأضعفت من هيبة الحكومة العراقية, لأنها زادت في تقوية الروح المعنوية والقتالية في صفوف الأكراد, بالأخص بعد أن إفتضحت مخططات التعريب البعثية وما إرتبط بها من أساليب وإجراءات بربرية عنيفة شجبها الرأي العام في الداخل والخارج على حد سواء. إنعكست هذه الإجراءات الجائرة والمتعسفة للسلطة الحاكمة في بيان أصدره الحاكم العسكري العام لما سمي بالمنطقة الشمالية (كردستان الجنوبية في الواقع), المرقم/20 وقد جاء فيه:

(أخذا بنظر الإعتبار المصالح العامة, قررنا إجلاء جميع السكان القاطنين في ضواحي مدينة كركوك. وعلى قائد الفرقة الثانية للشرطة في لواء كركوك وقوات الأمن في كركوك تنفيذ هذا الأمر بشكل سريع).

وبالفعل وبالإستناد إلى هذا الأمر تم طرد (40,000) كردي بالعنف والإكراه دفعة واحدة من المناطق النفطية في لواء كركوك, وتم إسكان العرب الذين جلبوا من مناطق العراق الأخرى في القرى الكردية المهجورة .

معركة بارزان:

إستنادا لما أوردته جريدة الأهرام المصرية فقد قام (الجيش العراقي قبل إعلانه للعمليات العسكرية بثلاثة أيام, بالهجوم على مواقع الأكراد ... وأقدم الحرس القومي على قتل النساء والأطفال في القرى الشمالية وبالأخص في لواء ديالى).

على الرغم من العنف والعسف الممارس من جانب السلطة البعثية الغاشمة بصورة شملت كل مناطق كردستان الجنوبية, إلا أنها ركزت في عملياتها ومخططاتها العسكرية على منطقة بادينان, بهدف عزل هذه المنطقة عن منطقة سوران وإخضاع بادينان بالقوة كمرحلة أولية. لكن محور هذه المخططات كان يستهدف بارزان على وجه التحديد, على إعتبار أن بارزان تمثل رمزا معنويا كبيرا وتجسد روح المقاومة والتحدي لدى الشعب الكردي لكل سلطة باغية.

أما موقف الحياد الذي كان الشيخ أحمد بارزاني قد إتخذه في عهد الزعيم عبدالكريم قاسم, فلم تأخذه حكومة البعث بنظر الإعتبار. وكما كانت عليه حالة الحروب المخاضة ضد بارزان – إعتبارا من فترة حكم العثمانيين ولغاية فترة حكم البعثيين – فإن جميع الخطط العسكرية كانت تقوم على أساس خطة هجومية تشن على ثلاث جبهات أو محاور في آن واحد تقريبا وهي: محور آميدي, محود آكري وأخيرا محور رواندوز. وقد شاركت ثلاث فرق عسكرية في هذ الهجوم البعثي. بالإضافة إلى قوات المرتزقة (الجحوش). لكن في الواقع تواجدت بعض التغيرات الإيجابية في هذه الفترة لصالح البارزانيين على الأرض أيضا, كجزء من الحركة الكردية التي إستفادة هي الأخرى من المتغيرات ومنها:

1-كانت العناصر الإقطاعية من الخونة التقليديين الأكراد في منطقة بادينان قد منيت بهزائم منكرة وتكبدت الكثير من الخسائر, بإستثناء بعض العناصر إلى السورجيين في المناطق الشرقية والمناطق الجنوبية الشرقية من بارزان, وذلك منذ بداية الحركة الكردية وعلى أيدي البارزانيين أنفسهم في عام 1961. وعبر طريق القيام بعملية كوماندو عسكرية صاعقة, إستطاع البارزانييون بقيادة " سوار آغا " بارزاني أن يتغلغلوا داخل مناطق السورجيين وتمكنوا من أسر عدد من الإقطاعيين السوجيين داخل مناطقهم وجلبوهم إلى بارزان. لقد أضعفت عملية الكوماندو الجريئة هذه من معنويات السورجيين القتالية إلى جانب فرقة صفوفهم. وعليه لم تعد هنالك إلا بعض الفئات القليلة, التي رغبت في مواصلة القتال ضمن وحدات المرتزقة الحكومية السيئة الصيت " فرسان صلاح الدين ". وهكذا تم تحييد السورجيين إلى حد بعيد كعامل عسكري.

2-كان الأكراد يسيطرون على مناطق واسعة بضمنها بعض المواقع الإستراتيجية الهامة والحساسة حقا, الأمر الذي كان مربوطا بكسب بعض الإمتيازات السياسية والعسكرية الجديدة لصالح البارزانيين. وعلى الأرجح فإن " مضيق كلي علي بك " المعروف كان واحدا من أهم هذه المراكز والمواقع الإستراتيجية, لأن السيطرة الكردية عليه كانت تعني عدم قدرة القوات العراقية على شن هجوم من محور رواندوز (الشرق), وتلك حقيقة تنطبق على المناطق الغربية من بارزان أيضا إلى حد كبير(

محور آميدي). على الأقل في المراحل الأولى من نشوب القتال. وهكذا فقد كان محور آكري هو الوحيد, الذي تستطيع منه وحدات الجيش العراقي شن الهجوم على منطقة بارزان.

3-من الحقائق الثابته, بأن الأكراد أبدوا مقاومة بطولية باسلة في جميع أرجاء منطقة بادينان, الأمر الذي خفف إلى حد كبير من أعباء الضغط العسكري المركز على بارزان, سيما مع تواجد قادة بارزانيين فيها. ولا ريب أن المعارك التي دارت رحاها في جبل " مه تينا ",كانت نموذجا رائعا لروح التضحية والمقاومة, التي تحلى بها الثوار الأكراد في حربهم العادلة هذه ضد تطاول السلطة الحاكمة على الحقوق والحرمات, تعتبر واحدة من منجزاتهم العسكرية الهامة في هذه الفترة.

أما السلبيات فقد كانت بدورها متعددة الوجوه, بالأخص في مجالات الشؤون الصحية, التي لم تكن قادرة على مواجهة نتائج وأساليب " حرب الإبادة " التي فرضها النظام البعثي على الشعب الكردي. لقد تردت الحالة إلى حد كبير بعد أن بالغت الحكومة السورية والتركية في تشديد السيطرة على حدودهما الدولية لمنع تسرب المساعدات مهما كانت قليلة عن طريق التهريب إلى كردستان الجنوبية, كالأدوية والمواد الضرورية الأخرى.

وما كادت المعارك في منطقة " سه ري آكري ", تندلع حتى إتضح أسلوب وتكتيك حرب البعثيين ضد بارزان والتي يمكن بيان بعض أوجهها بما يلي:

1-فعلى جبهة القتال كان البارزانييون يتعرضون في البداية لضغط مكثف للغارات الجوية المنظمة والمدمرة, فبات البارزانييون يعانون من هذا القصف الجوي المركز على مواقعهم. ثم يعقب ذلك قصف مدفعي مركز تشارك فيه الدبابات لغرض فتح ثغرات داخل خط جبهة قتال البارزانيين تمهيدا لتغلغل وحدات الجيش العراقي وقوات المرتزقة (الجحوش) على مراحل بإتجاه منطقة بارزان, طالما تواجدت طرق مواصلات صالحة وتضاريس مناسبة لسير العجلات. لقد كانت عمليات القصف هذه من القوة والتركيز إلى درجة أنه كان من الصعب جدا معها إن لم يكن من المستحيل, البقاء في موضع واحد لفترة طويلة, سيما إذا علمنا بأن البارزانيين لم يكونوا مزودين بأية تجهيزات وأسلحة قتال مناسبة لخوض غمار مثل هذه الحرب العاتية المفروضة عليهم, ولم يكونوا يملكون في الواقع غير بنادق قديمة قليلة العدد بل وعتاد قليل لا يمكن التعويض عنه. كل ذلك إجبرهم على تفضيل القتال والإشتباك الليلي.

2-أما خلف خطوط القتال والجبهة العسكرية, فإن القصف الجوي المتواصل إستهدف بعنف شديد لم يسبق لمثله وأن شاهدته المنطقة, أن ينال من الروح المعنوية والقتالية للسكان المدنيين في منطقة بارزان إلى حد ما. لقد قصفت الطائرات كل المواقع والمناطق التي شاهدوا فيها أي نوع من التحركات

مهما كانت صغيرة. ولعل تدمير مسجد بارزان العريق في القدم, سيظل رمزا للعنف والعسف والإرهاب المبالغ الذي مارسه النظام البعثي الجائر بحق الشعب الكردي وكردستان من المدنيين العزل على مدى التأريخ. لقد إستطاع هذا المسجد وبعناية إلاهية أن ينجو خلال فترات طويلة من النزاع والصراع العسكري المستمر منذ السيطرة العثمانية على المناطق الكردية من التخريب والدمار رغم تعرض بارزان ذاتها مرارا عديدة إلى الحرق والنهب والتدير الكلي. وكان المسجد يعتبر – وهو أمر معروف لدى الأطراف ذات الصلة والإطلاع على الأوضاع في المنطقة ولو بشكل سطحي – ملجاءا للسكان المدنيين الذين كانوا يحتمون به في الحالات التي تتعرض فيها لغارات جوية مفاجئة. هذا بالإضافة إلى أن القصف الجوي إستهدف إضافة إلى ذلك وبشكل مدروس ومنظم إحراق الغابات والمزارع بهدف تجويع السكان المدنيين وحملهم عن هذا الطريق على الإستسلام. إن الوسائل البدائية, التي كانت متوفرة لدى البارزانيين لمكافحة الحرائق والحضور المستمر للمقاتلات والقاصفات العراقية فوق أجواء بارزان تسبب في عدم تمكن البارزانيين من إطفاء أغلب الحرائق المتعمدة, التي كانت تندلع في مناطق متعددة في آن واحد بسبب القصف الجوي أو المدفعي. لقد إضطر الفلاحون في آخر المطاف وفي أغلب الحالات أن يكتفوا بمجرد النظر إلى جهودهم المضية التي بذلت طوال عام كامل إلى رماد تذروه الرياح خلال دقائق معدودة. هذا بالإضافة إلى أن قرى البارزانيين التي تقع ضمن مديات القصف المدفعي, كانت تتعرض إلى نار الإزعاج ليلا ونهارا, لإقلاق راحة السكان المدنيين ومنعهم من مواصلة أعمالهم اليومية.

كان لهذه الأساليب البربرية العنيفة تأثيرها التدريجي على تردي الأوضاع في منطقة بارزان, بالأخص في المجال الإقتصادي والصحي, حيث بدأت المواد الغذائية الضرورية كالسكر والشاي والملح وما إلى ذلك تقل أو يتعذر الحصول عليها في أغلب المنطاق. وبإختصار فإن المسألة لم تكن إلا حرب إبادة شاملة ومنظمة تهدف إلى القضاء على كيان الأكراد ووجودهم.

لكن رغم كل تلك المعاناة, فإن البارزانيين رفضوا الرضوخ والإستسلام إلى العنف والإبتزاز العاري والمفضوح ووقرروا مواصلة الكفاح بأسلحتهم القديمة والمحدودة دفاعا عن وجودهم, الأمر الذي كلفهم من الناحية العسكرية التضحية بعدد من أبرز قادتهم العسكريين ومن جملتهم: ملا شين, هاشم ميروزي, حسين محمد آغا وآخرين , ممن ضحوا بأنفسهم لحماية شعبهم من حملة غادرة إستهدفت إبادة شعبهم قادتها سلطة جائرة حاكمة في بغداد, أملا في إيجاد نوع من التوازن والتعادل إزاء تفوق الوحدات العسكرية العراقية في العدد والعدة, والحيلولة دون نجاح هذه القوات المعتدية في إحراز نصر حاسم على ساحة المعركة مهما كلف الأمر. فالنوايا الشريرة كانت بادية للعيان في سلوك السلطة البعثية الغاشمة التي تسعى في نشر الخراب والدمار في بارزان بكل جلاء, بشكل لا يمكن التستر عليه بأي حال من الأحوال.

يمكن القول بأن خسائر البارزانيين العسكرية الأولى من الناحية التكتيكية جاءت بشكل غير مباشر عن طريق خسارة الحركة الكردية لموقع إستراتيجي هام " مضيق كلي على بك ". فعلى ما يبدو سادت الفوضى كليا في صفوف القوات الموجودة الكردية الموجودة في هذه المنطقة الهامة إستراتيجيا, إذ كان عدد من المجموعات المسلحة المنتمية إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والحزب الشيوعي العراقي متمركزة في هذه المنطقة وعندما إستطاعت القوات الحكومية أن تعيد سيطرتها على موقع " سبيلك " الهام وهو عبارة عن مرتفعات واقعة على الطريق المؤدي إلى "خليفان" – قرية صغيرة تقع قرب مدخل المضيق من الناحيته الجنوبية - عبر كسبها لأحد أغوات المنطقة من السورجيين, زادت أهمية " مضيق علي بك " بما لا يقاس, بإعتباره المانع الطبيعي الأهم بوجه تقدم القوات العراقية شمالا بإتجاه " رواندوز ". فإخضاع المضيق كان يعتبر الخطوة الأولى والتي لابد منها لتستطيع القوات الحكومية أن تشق طريقها نحو الشمال وتهدد بذلك الجناح الأيمن من الجهة الشرقية لمنطقة بارزان بالتالي.

لابد من الإشارة هنا إلى أن العقيد " كافي " – أحد الضباط العراقيين الملتحقين بالحركة الكردية, شأنه في ذلك شأن ألوف من الفارين والهاربين من عسف وطغيان الحكومة البعثية – كان قد نصح المسلحين الأكراد في هذه المنطقة بضرورة هدم الجسور العديدة الموجودة داخل المضيق, لمنع تقدم وحدات الجيش العراقي المدرعة بإتجاه رواندوز وبقية المناطق المحررة الأخرى. غير أن الأكراد المكلفين بهذه المهمة الإستراتيجية الحساسة للغاية, غيروا رأيهم على ما يبدو بهذا الخصوص لأسباب مجهولة, وقرروا الإبقاء على هذه الجسور, مبررين موقفهم بأن هذه الجسور تعود للأكراد ولايجوز تخريبها!

ومهما حاول المرء أن يفسر هذا الغباء العسكري المطلق والفكر البالي, بأن ينطلق من إعتبار هذال السلوك الأخرق نتيجة لتصرف بعض الجاهلين أو الخياليين, أو على الأرجح أن نقول بصراحة مطلقة وهي الأقرب إلى الحقيقة, بأنه كان من نتيجة عمل جواسيس مندسين داخل الحركة الكردية ألحقوا بالحركة أضرارا عسكرية فادحة ومنحوا القوات الحكومية مكاسب كبيرة. ومهما كانت الأسباب والدوافع فمن الثابت بأن هذا العمل تسبب في خلق كارثة إستراتيجية في هذه المواقع كان لها بالتالي أثرها السلبي الواضح على خطوط الدفاع الكردية في عدة مناطق, فمن تداعياتها أن الوحدات العسكرية العراقية المدرعة زحفت عبر المضيق دون أن يعيق تقدمها أحد بإتجاه رواندوز أولا, مقتحمة بكل بساطة المراكز الدفاعية في المناطق السهلية والتلال والروابي المنخفضة والواقعة خلف المضيق من الناحية الشمالية لتركز فيما بعد هجومها على منطقة بارزان وتصل إلى " شيروان مه زن " في آخر المطاف والواقعة شمال شرق بارزان على الحدود التركية, مهدمة وناهبة وحارقة كل القرى البارزانية على طرفي الطريق. علما أن مجرد هدم الجسور الواقعة داخل المضيق " كلي علي بك " كان سيؤخر تقدم القوات , الحكومية لعدة أشهر على أقل تقدير. فالطريق المار عبر المضيق كان الطريق الوحيد

– في تلك الفترة – المؤدي إلى رواندوز وشيروان , والذي يتيح لقطعات الجيش العراقي الآلية في هذه المحاور القتالية, أن تعمل بمنتهى الفاعلية. أما الجسر الذي يربط بين خليفان ومنطقة " به روش البارزانية " والمار عبر جسر " خه لان", فقد تم تفجيره في والوقت المناسب, الأمر الذي حال دون تقدم القوات العراقية من هذا المحور بإتجاه بارزان.

إن الجبهة العسكرية الجديدة والتي تولدت من عبور أليات القوات العراقية لمضيق علي بك, ولدت نقاط ضعف إستراتيجية جديدة بالنسبة للبارزانيين, الذين توجب عليهم من الآن وصاعدا خوض الحرب على جبهتين " آكري و رواندوز ". وقد إستطاعت القوات العراقية أن تستغل هذه السلبيات لصالحها بل وان تتغلغل في مناطق البارزانيين تدريجيا في عدة مواضع لتصل في واحدة من هجماتها إلى " بارزان " بالذات لقوت قصير جدا لكنه يكفي لإشعال النار فيما بقي من البيوت سالما من القصف الجوي, رغم أنها لم تستطع البقاء فيها. فقد تراجعت جنوبا لتتخذ لها مواقع دفاعية في المناطق السهلية المحيطة " ببلي " جنوب بارزان.

المعروف عن الشيخ أحمد بارزاني قوله: " معنويات المقاتلين هي إنعكاس لمعنويات قادتهم, فإذا إنهارت معنويات القيادة إنهارت معنويات المقاتلين ". لذا نجد الشيخ أحمد البارزاني يحث ويشحذ البارزانيين على مواصلة القتال ضد القوات البعثية المعتدية دفاعا عن أرضهم وكرامتهم ووجودهم بإستمرار في كل المواقع والجبهات وبدون هوادة, مشيرا إلى أن " إزدياد الظلم دلالة على قرب زواله لذا عليكم أن تعتصموا بالصبر ", بعكس ما كانت عليه الحال في فترة حكم الزعيم عبدالكريم قاسم تماما. من هنا نجد البارزانيين لا يتركون للمعتدين أي مجال للراحة في المناطق البارزانية التي إستولوا عليها لأنهم يواجهون حالة تعرض بارزاني مستمر على مواقعهم. فالبارزانييون واصلوا شن هجماتهم وغاراتهم الخاطفة بإستمرار على مواقع القوات الحكومية ومراكز دفاعهم بالأخص المعزولة منها, وإستهدفوا خطوط مواصلاتهم وتموينهم, علما أنه بإتساع رقعة العمليات زادت خطوط المواصلات والتموين طولا وبذلك أكثر تعرضا لضربات البارزانيين التي لا هوادة فيها, مستخدمين ببراعة أسلوب " الكروالفر" محدثين خسائر كبيرة في صفوف القوات العراقية والمرتزقة, الأمر الذي إستتبعه عدم تمكن الجيش العراقي وقوات المرتزقة الموالية له من إحزاز أي إنتصار عسكري حاسم رغم التفوق الهائل في العدة والعدد ورغم قلة عدد البارزانيين (مئات) وسلاحهم القديم المتواضع والنقص الكبير في العتاد الذي تعذر التعويض عنه بعد الإستخدام, من هنا العمل قدر الإمكان بعدم إستخدام العتاد إلا بعد القناعة بأنها ستصيب الهدف. لقد بقي الإنتصار الساحق والموعود بأقل وقت حلما لم يتحقق أبدا للقوات الحكومية, لذا كان ما رددته أجهزة الإعلام الحكومية مجرد أضغاث أحلام. وأتذكر حوارا جرى بين مجندين سابقين في القوات العراقية في تلك الفترة وهما يستعيدان الذكريات فيقول أحدهما للآخر: (كنت في عام 1963 جنديا في صفوف الجيش العراقي. لقد رأيت بأم عيني كيف كان المقاتلون

البارزانييون يحاربون بمنتهى الضراوة. تصور أن أحد البارزانيين كان قد تسلق شجرة بلوط في الغابات المحيطة والقريبة من الطريق الذي تمر منه آليات الجيش العراقي. لقد قتل هذا البارزاني لوحده فقط عشرين جنديا عراقيا وهو يدافع عن أرضه. لقد تعذر علينا جميعا رغم السعي الحثيث أن نكشف عن موقعه الذي كان يطلق النار منه على القوات العراقية).

لدى حلول فصل الخريف عقدت جلسة في " هوري " بناءا على أمر أصدره الشيخ أحمد بارزاني, تقرر بموجبه تكليف " الشيخ سليمان بارزاني ", بإعادة الإتصال مع السلطات العراقية وكانت النتيجة إعادة الأمور إلى سابق عهدها والقبول بحياد بارزان. تلى ذلك إنسحاب وحدات الجيش العراقي من منطقة بارزان, طبعا بعد أن تسببت هذه الوحدات مدعومة بالقوة الجوية وآلاف المرتزقة في تحويل أكثر من نصف منطقة بارزان إلى أنقاض وقرى منهوبة ومهدمة وأراضي محروقة.

إن الضعف العسكري والعزلة السياسية المتنامية في داخل العراق وخارجه حتمت على حكومة البعث أن تطلب من الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق أن يوافق هو الآخر على وقف إطلاق النار, لكن رئيس الحزب ملا مصطفى رفض المقترح وكان يشك منذ البداية بنوايا حزب البعث كما كان مطلعا على مدى الخسائر التي لحقت بالقوات الحكومية. لكن إفتقار السلطة البعثية إلى القوة والقدرة على مواصلة القتال بالعنف والشدة السابقة, إلى جانب إعادة التيارات السياسية المعارضة لتنظيم صفوفها, ولد ردود فعل مناهضة للحكومة المركزية. ففي 3/تموز/1963, رفض بعض الجنود العرب في " معسكر الرشيد "/بغداد, الذهاب إلى كردستان للمشاركة في الحرب الدائرة ضد الشعب الكردي, وباشروا ببناء المتاريس داخل المعسكر وهددوا بإعدام ضباطهم رميا بالرصاص. لم تستطع السلطة الحكومية أن تعيد سيطرتها على الوضع إلا بعد إستخدام الدبابات والوحدات المدرعة ضد الجنود الثائرين على سلطة البعث, التي حاولت التستر على حقيقة الوضع واصفة الحركة " بالمؤامرة الشيوعية ".

وفي 13/ت1963/2, إتجه السكرتير العام لحزب البعث العربي الإشتراكي " ميشيل عفلق " نحو بغداد بالطائرة, ليتولى تمشية أمور الدولة التي ساد فيها الإرتباك ويحاول إعادة السيطرة على الأوضاع التي دب فيها الخلل من كل حدب وصوب, لكن في نفس اليوم حدث صدام مسلح داخل بغداد, بسبب تزايد الخلافات الفكرية داخل صفوف حزب البعث بالذات, بشكل تعذر معه إيجاد تسوية لها.

في 18/ت1963/2, إستغل رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف الظروف السائدة على الساحة السياسية وقام بتنفيذ إنقلاب عسكري جديد, إستطاع من خلاله أن يجرد قوات الحرس القومي من السلاح ويسقط حكومة البعث.

وهكذا سقطت حكومة إدعت قبل ذلك ببضعة أشهر, بأنها ستقضي على الأكراد خلال عشرة أيام فقط. وفي خريف 1963, إستطاع الأكراد أن يعيدوا السيطرة على أغلب المناطق التي فقدوها خلال معارك وإشتباكات أشهر الصيف.

هيئة الأمم المتحدة والأكراد:

في صيف/1963, بدأت ولأول مرة بعض البوادر الجدية تظر على الساحة الدولية, حول إمكانية طرح القضية الكردية في العراق أمام هيئة الأمم المتحدة لغرض بحثها وإيجاد حلول لها. لقد بدا في هذه الفترة وكأن جزءا من الضمير العالمي بات مستعدا لتقييم سوء إستفادة الدولة العراقية من " مبدأ حق السيادة " وبات يدعو لمحاسبتها على ذلك التصرف المنافي لكل الأعراف والقيم الإنسانية والدولية. وبالإمكان إعادة هذا التطور إلى عاملين هامين:

1-العنف والإرهاب المفضوح الذي مارسته سلطة البعث في العراق نهارا جهارا أمام أنظار الرأي العام العالمي في العراق عامة وفي كردستان خاصة, حيث ظهرت جرائم السلطة بأجلى صورة للرأي العام العالمي بالأخص في الفترة الواقعة بين 11/حزيران - 23/تموز/1963, والتي فيها تم تدمير (875) قرية كردية آمنة على أيدي السلطات الحكومية. لقد تسببت حرب الإبادة التي كان النظام البعثي يشنها على الشعب الكردي وما تعلق بها من إجراءات في تولد ردود فعل سلبية في الفترة اللاحقة على مجمل الأوضاع الإقتصادية في العراق بشكل عام. وصرح الناطق الرسمي بإسم الحركة الكردية في تلك الفترة " جلال طالباني ", قائلا من خلال إجراء مقارنة بين الحرب المفروضة على الأكراد من قبل السلطة البعثية الحاكمة وبين ملاحقة وبالتالي إبادة النظام الهتلري في ألمانيا لليهود في أوربا قائلا: (لكي نتجنب الإبادة فإننا سنتعاون مع كل الأطراف بما في ذلك الشيطان ".

2-إن تدخل العديد من الدول بنحو أوبآخر, حول القضية الكردية إلى قضية دولية بشكل أوتوماتيكي. كما أن نضال الأكراد من أجل الحرية وجد تجاوبا وتعاطفا لدى العديد من الجهات والمجموعات والدول والشخصيات, وتلقى الأكراد بصور وأشكال مختلفة دعما أخلاقيا منها. لكن بالمقابل يمكن القول بأن الموقف العدائي الذي وقفته الحكومة البعثية الحاكمة في سوريا كان من أكثر المواقف سلبية بالنسبة إزاء الحركة الكردية في الخارج والذي كانت له إنعكاسات في داخل العراق أيضا. ففي 30/أيلول/1963, صدر بيان مشترك حول الوحدة بين سوريا والعراق. وفي 8/ت1/1963, أقيمت وحدة عسكرية بين البلدين, تقرر بموجبها تعين صالح مهدي عماش وزير الدفاع العراقي في تلك الفترة, كقائد عام لقوات البلدين الموحدة. واعقب ذلك إشتراك فرقة عسكرية سورية في الحرب ضد الشعب الكردي داخل كردستان الجنوبية, تولى قيادتها العقيد " فهد الشاعر ". أسباب هذا التدخل السوري كانت متعددة, لكن إجمالا يمكن القول بأنها كانت كما يلي: 1- كانت سوريا تريد التخلص من

العناصر المناوئة لها داخل الجيش السوري, فأرسلتهم إلى كردستان الجنوبية ليواجهوا الهلاك أويتم إبعادهم عن المسرح السياسي لفترة زمنية حساسة حتى تتم سيطرة الحكام الجدد على الأوضاع الداخلية. 2- إلهاء الشعب السوري بهذه الطريقة حتى لا ينصرفوا إلى التفكير بمشاكلهم الحقيقية وحقوقهم المهدورة داخل سوريا نفسها. 3- كان الموقف السوري العدواني ينطوي كذلك على تهديد مبطن لكل المشاعر القومية والتعاطف السائد بين أبناء الشعب الكردي في كردستان الغربية/سوريا ذاتها إزاء إخوانهم الأكراد في البلدان المجاورة. غير أن الإنتصار الذي كانت السلطات السورية من هذه المغامرة عبر المشاركة في حرب عدوانية ضد الشعب الكردي لم يتحقق, الأمر الذي ينطبق على الآمال الخائبة للجيش العراقي أيضا بهذا الخصوص فمن الأمل ما قتل. فقد تم تلقين الوحدات السورية درسا قاسيا على يد " عيسى سوار بارزاني " ورفاقه المحاربين, توجب معهاعلى العسكريين السورين أن يدركوا, بأن الحرب ضد الثوار الأكراد وحركتهم التحررية لا يمكن أن يعتبر بأي حال من الأحوال " كنزهة ", كما سبق وأن صورها لهم صالح مهدي عماش في حديث له بتأريخ 2/تموز/1963.

لم يكن السوريون الطرف الخارجي الوحيد, الذي احرق أصابعه جراء المشاركة في حرب الإبادة والعدوان ضد الشعب الكردي الآمن, وتحول بذلك إلى " مخلب القط "في خدمة حكام العراق الفاشيين, بل ان الأكراد أنذروا بشكل غير مباشر أطرافا خارجية أخرى أيضا, من خلال تفجير أنابيب النفط وخطف خبيرين ألمانيين إلى جانب التهديد بإتخاذ إجراءات أخرى إذا إقتضت الضرورة ذلك.

وفي الوقت الذي توجب فيه على الأكراد, اللجوء إلى إستخدام العنف والقوة كرد فعل بإعتبارها الوسيلة الوحيدة المتبقية لديهم واللغة الوحيدة التي يفهمها الغاصبون والطغاة, لوقف ومواجهة العدوان والإضطهاد الممارس ضدهم في الداخل والمدعوم من قبل الإمبريالية العالمية في الخارج, فإنهم واصلوا في الخارج نشر الدعاية السياسية لقضيتهم العادلة, بهدف تنوير الراي العام العالمي وتوضيح حقيقة الأوضاع والمطالبة بالدعم والمساندة. وهنا كانت هيئة الأمم المتحدة تجسد أملا كبيرا بالنسبة للطموحات الدبلوماسية للشعب الكردي وحركته التحررية. فما كانت الحرب تندلع من جديد ولغاية شهر ك1963/1, وإذا بالحركة الكردية تتوجه بما لا يقل عن أربعة مرات إلى هيئة الأمم المتحدة وبقية المنظات الدولية الأخرى المختصة والتابعة لها. وكان من جملة المواضيع التي طرحت وعرضت على هذه المنظات هو إلفات نظرها إلى حقيقة الأساليب غير الإنسانية التي يتم بها محاربة السكان المدنيين العزل في كردستان الجنوبية/العراق, عبر التهجير القسري من المناطق النفطية وتوطين العرب في قراهم. وفي مذكرة قدمها الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق إلى هيئة الأمم المتحدة بتأريخ 1963/9/11 جاء فيها ما يلي:

(ترى هل توجد في العالم مستعمرة تبيح فيها قوات الإحتلال لنفسها, أن تقتل, تنهب, تهدم أو أن تصادر أي شيء, أي شخص وفي أية لحظة ؟! وكل ذلك بدون أي مبرر وبدون توجيه أية تهمة وبدون إصدار أي قرار أو حكم قضائي؟ فقد منحت الحكومة العراقية هذا الحق إلى قواتها, التي تحتل كردستان وذلك بموجب المرسوم الجمهوري المؤرخ في 9/حزيران/1963 ...).

غير أن المجتمع الدولي بطبيعته المافيوية السائدة فيه, بما في ذلك منتجاته التي تعتبر هيئة الأمم التحدة بتركيبتها المعروفة ومنطلقاتها المغرقة في الأنانية والغريبة في آن واحد, لم ترغب في الإلتفات بجدية حاسمة إلى المسألة الكردية, كقضية شعب يعاني من الإضطهاد منذ أجيال عديدة, وتغاضى عن الإستماع لنداءات الإستغاثة الكردية ومعالجة شكاوي الشعب الكردي المتكررة. ولم يتغير هذا الموقف, إلا بعد أن تدخل الإتحاد السوفيتي, فليس للشعوب أصوات مسموعة داخل أروقة الأمم المتحدة ما لم تدعهما دولة عضو في هذه المنظمة. وهكذا وعبر عدد من الدول الإشتراكية بالتالي , التي ألفتت بكل وضوح نظر الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية المختصة بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة إلى حقيقة ما كان يجري في كردستان الجنوبية/العراق, الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى بحث القضية الكردية جزئيا ولو بشكل مؤقت أمام الأمم المتحدة. ففي بيان رسمي أصدره الإتحاد السوفيتي ونشرته وكالة الأنباء السوفيتية " تاس " جاء فيه ما يلي:

(إن كل إنسان شريف في العالم وكل من يقف إلى جانب إحترام مبادئ الأمم المتحدة, لا يستطيع إلا وأن يرفع صوته عاليا محتجا وساخطا على سياسة وأعمال السلطة العراقية الوحشية الموجهة ضد الشعب الكردي. إن المجازر الدموية التي يتعرض لها الوطنييون العراقييون وإبادة السكان الأكراد الآمنين يستدعي غضب وإستياء شعوب الإتحاد السوفيتي. كما أن الشعب السوفيتي يكن عميق الصداقة والعطف إتجاه الشعب العراقي ويعبر عن دعمه الكامل للنضال العادل للشعب الكردي في العراق من أجل حقوقه الاقومية).

وفي 29/حزيران/1963, طلبت جمهورية منغوليا الشعبية من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تدخل بحث قضية " سياسة الإبادة الجماعية التي تمارسها الحكومة العراقية" ضمن جدول أعمالها. وقد أعقب ذلك قطع العراق لعلاقاته الدبلوماسية مع جمهورية منغوليا الشعبية. إلا أن الموقف السوفيتي كان من أكثر المواقف روعة ومدعاتا للإعجاب, فقد تدخل السوفيت وسعوا لتحريك الموضوع على ثلاث جبهات أو محاور في آن واحد وذلك بتأريخ 9/تموز/1963:

1-ارسل أندريه كروميكو وزير الخارجية السوفيتي مذكرة إلى السفارات التابعة لكل من إيران, تركيا, سوريا والعراق, تضمن إنذارا موجها إلى هذه الدول تحذيرها من التدخل العسكري في كردستان

الجنوبية/العراق. كما تم إلفات نظر العراق إلى أن هذه الحرب تهدد الأمن على الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي.

2-في نيويورك إحتفظ الإتحاد السوفيتي لنفسه بحق إثارة مسألة الخلاف أمام مجلس الأمن التابع إلى هيئة الأمم المتحدة. وقد أوضح نيكولاي فيديرينكو لمسؤولي الأمم المتحدة بأن: (الإبادة الجماعية التي ينتهجها العراق ضد الأكراد قد ولد وضعا قابلا للإنفجار ... كما أن تدخل الدول المجاورة في الأحداث الجارية داخل العراق سيولد تهديدا جديا للسلام في منطقة الشرق الأوسط وللأمن السوفيتي).

وفي 10/تموز/1963, أجاب العراق على التحرك السوفيتي برسالة موجهة إلى مجلس الأمن وصف فيه العرض السوفيتي, بأنه تدخل في شؤون العراق الداخلية, ومضى العراق في رسالته ليقول: (إذا إستمر التدخل , فإنه لابد سيولد عواقب وخيمة للأمن والسلام العالمي ... إن العمليات العسكرية المحدودة ما تزال مستمرة في مناطق صغيرة في شمال العراق, وهي موجهة ضد عصابة من الخونة والخارجين على القانون, والمدعومة من الخارج, بهدف تمزيق كيان الدولة العراقية).

وفي ذات اليوم تم نشر إنذار سوفيتي موجه إلى تركيا, سوريا, إيران والعراق في صحيفة " برافد " السوفيتية, تم من خلاله تحذير الدول المعنية الأربعة: (من مغبة الإقدام على إبادة جماعية للشعب الكردي التواق إلى الحرية).

3-في جنيف, طلب الإتحاد السوفيتي من " المجلس الإقتصادي والإجتماعي " التابع للأمم المتحدة أن يدرج مسألة بحث قضية: (لجوءالحكومة العراقية إلى سياسة الإبادة الجماعية ضد الشعب الكردي). ضمن جدول أعماله.

كل ذلك في الوقت الذي أقدمت فيه جريدة " برافدا " على نشر مقال حول الوضوع تحت عنوان " تواطؤ خطير ", بتأريخ 11/تموز/1963. منتقدة السياسة التي تنتهجها الدول الغربية, التي كانت تدعي بأن " حرب الإبادة الموجهة ضد الشعب الكردي " هي مسألة داخلية تخص العراق. لقد وصفت " برافدا " هذا المقف بأنه محاولة مفضوحة لتضليل وخداع الرأي العام العالمي. وفي ذات اليوم 11/تموز/1963, رفض تأييد الإقتراح السوفيتي المقدم في جنيف بناءا على تصويت معارض أدلت به كل من: فرنسا, الولايات المتحدة الأمريكية, بريطانيا, الهند, الأردن ودول أخرى ضده. وقد وصف الأردن, الإقتراح السوفيتي, بأنه " مخالف للمنطق ".

غير أن جريدة " لوموند " الفرنسية الواسعة الإنتشار, تناولت أوضاع تلك الفترة في مقال لها صدر بتأريخ 11/تموز/1963 جاء فيه: إن القضية الكردية قد تحولت إلى قضية دولية وأن الإتهامات السوفيتية تنطبق على حقيقة الأوضاع. وأضافت الجريدة تقول, بأن الدول الغربية على العكس من

الإتحاد السوفيتي تتردد في دعم الحركة القومية الكردية, خوفا من إثارة حفيظة حلفائها الأتراك والإيرانيين. ثم أردفت لوموند قائلة : (على أية حال من الصعب على المرء أن يرى وأن يتفهم كيف أن الغرب قد ترك أمر الدفاع عن القانون والقيم والأخلاق الدولية المثبته في ميثاق الأمم المتحدة إلى المعسكر الشيوعي).

بتأريخ 12/تموز/1963, إعتبرت الحكومة السورية في رسالة لها وجهت إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة, ان الخلاف لا يعدو أن يكون مجرد مسألة داخلية تخص العراق. وأضافت تقول: (إن الحكومة السورية كانت متأكدة, بأن الشعوب العربية والحكومات العربية الثورية, لن تسمح أبدا بقيام أية حركة إنفصالية في أي جزء من الوطن العربي).

وكتبت جريدة " دي بريسه " النمساوية حول نفس الموضوع وقارنت بين أوضاع كردستان الجنوبية في عام 1963 وبين أوضاع مصر اثناء العدوان الثلاثي في عام 1956, في مقال لها تحت عنوان " حتى آخر كردي " مايلي: (أقدمت الحومة السوفيتية في هذه الأيام على تحذير الحكومة القائمة في بغداد من مغبة تدخل دول أجنبية في شمال العراق, وحاولت في ذات الوقت منع إيران, سوريا وتركيا من الإقدام على التدخل العسكري ضد الحركة الكردية. مذكرة في ذات الوقت بأزمة السويس 1956, التي كادت تجلب العالم بأسره على حافة إندلاع حرب كبرى ... لذا فإن حرب الأكراد ستشغل في القريب العاجل منظمة الأمم المتحدة أيضا, حيث ينوي الإتحاد السوفيتي أن يتولى من جديد دور المحامي المدافع عن حقوق الشعوب المضطهدة, وهذا دور ياتي في وقت مناسب بالنظر إلى خلافاته مع الصين ...).

لكن بعد خمسة أيام من هذه المبادرة الإيجابية والحماسية, بدأت إتجاهات الحد والتقليل من النشاطات والمساعي الدبلوماسية في هذا الإتجاه المساند لقضية الشعب الكردي العادلة, والذي كان لابد وأن يؤتي ثمارا طيبة فيما لو تمت مواصلة هذه الجهود الموضوعية والبناءة. ففي 17/تموز/1963, سحبت جمهورية منغوليا الشعبية طلبها السابق والمقدم إلى هيئة الأمم المتحدة دون إنتظار بحث القضية أمام هذه المنظمة, بل وبدون أن تذكر أسباب تبدل موقفها المفاجئ. وبذلك وقبل إنعقاد الدورة المختصة بالمسألة بفترة قصيرة. لكن جمهورية منغوليا الشعبية حاولت أن تقدم التبرير التالي لتبدل موقفها بتأريخ 1/ت1/1963:

(... رغبة في الحفاظ على روح التضامن الآسيوي – الأفريقي وأخذا بنظر الإعتبار للآراء, التي عبرت عنها وفود تابعة إلى دول صديقة, فقد قرر الوفد – المقصود المبعوثين المنغوليين ع. س. بارزاني – عدم ممارسة الضغط لإدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الدورة الثامنة عشر, في الوقت الذي يحتفظ فيه بحق إثارة الموضوع مرة أخرى في المستقبل إذا إستدعى التطور ذلك).

اما المبعوث العراقي عدنان الباججي, فقد حاول أن يستغل الموقف الجديد لجمهورية منغوليا الشعبية, بإعتباره دليلا على صحة الموقف العراقي, منكرا وجود الإبادة الجماعية ضد الكرد في العراق. وأضاف الباججي يقول بأن أغلبية الأكراد تقف خلف الحكومة العراقية, وأن الكثيرين منهم يقاتلون ضد " العصاة ", ووصف الدولة العراقية في الختام بالشكل التالي: (دولة تعاونت بولاء مع بقية أعضاء هيئة الأمم المتحدة, لدعم وتعزيز المثل العليا للسلام, بالأخص فيما يتعلق الأمر بالتنظيم في مجال الرؤية الخاصة بالقضاء على الكولونيالية)!

رد المبعوث المنغولي " دوكيرسورن ", مضطرا لتكرار ما أورده من الحجج قائلا: (أنا أوضح هنا ومن جديد, بأن الإبادة الجماعية ليست قضية داخلية خاصة بالدولة المعنية فقط ...).

لكن في الواقع بقيت المسالة الكردية وبسبب هذا التطور السلبي الأخير مجرد مسألة عالقة ووسيلة إحتياطية للسياسة الدولية والتي أهملت إثارتها بعد ذلك ولحد الآن.

في 12/أب/1963, طلبت منظمة الصليب الأحمر الدولية من العراق وقف القتال لإيصال بعض المساعدات الإنسانية إلى الأكراد, إلا أن الحكومة العراقية رفضت الإستجابة لنداء المنظمة الدولية. وعلى أثر ذلك وجهت المنظمة نداءا إلى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة لإنقاذ الشعب الكردي من الإبادة الكلية التي يتعرض لها. لكن النتيجة كانت سلبية من جديد!

إن أسباب المد والجزر في مواقف وسياسة الدول الإشتراكية في هذه الفترة وبالأخص مواقف الإتحاد السوفيتي يمكن أن تعزى إلى ما يلي: كنتيجة للمغالات التي رافقت تطرف النزعة القومية العدوانية العربية, والتي تجسدت بجلاء في حزب البعث العربي الإشتراكي. وكرد فعل عليها فقد نشبت حرب أهلية أفضت بالفعل إلى إرتكاب السلطة الحاكمة لجريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الكردي, المدافع عن حقوقه المشروعة. تلك حقيقة لم يكن في مقدور الإتحاد السوفيتي في محيط وضمن دائرة نشاطاته السياسية على الصعيد الدولي وآيدولوجيته المعلنة والتي تنادي بحق الشعوب في تقرير المصير أن يتجاهلها ببساطة, سيما وهو المطلع بالكامل على ما كان يجري.

غير أن سياسة الإبادة الجماعية الممارسة ضد الشعب الكردي في العراق لم تكن السبب الوحيد لموقف افتحاد السوفيتي من القضية بشكلها الموضح أعلاه. فإلى جانب الطبيعة الدولية التي تتسم بها المسألة الكردية ولكن كذلك وفي نفس الوقت تقريبا تعرض الحزب الشيوعي للملاحقة والإضطهاد على يد السلطة البعثية ذاتها, لذا كان للسياسة الدولية وما رافقها من تطورات على صعيد الشرق الأوسط دورها في صياغة الأدوار في هذه اللعبة السياسية الدولية القذرة.

فالدول الغربية الكبرى أرادت على أقل تقدير إستعادة مواقعها المفقودة بعد نجاح الإنقلاب البعثي بدعمهم وتخطيطهم, لذا فلا غرابة أن تحاول من جديد أن تثبت مواقعها, دفاعا عن مصالحها القديمة/الجديدة والتي سبق لها وأن تعرضت للإنتكاس نتيجة لنجاح ثورة 14/تموز/1958, بقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم, مهما كلف الأمر, بما في ذلك السكوت وغض النظر عن جريمة إرتكاب النظام البعثي الفاشي للإبادة الجماعية ضد الشعب الكردي أمام الملأ, كثمن لذلك إذا إقتضى الأمر!

أما السوفيت فعلى العكس من ذلك, كانوا يريدون وبكل الوسائل أن يحولوا دون إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها والتي سادت قبل عام 1958 في العراق وبالتالي في الشرق الأوسط إجمالا, لما في ذلك من تعزيز مجدد لموقعهم وإنتقاص من مركز السوفيتي وإن كان نسبيا. لكن السوفيت ما كانوا يرغبون في ذات الوقت وبنفس الدرجة إثارة المخاوف والقلق لدى دول العالم الثالث الحديثة النشأة والمشكلة هي الأخرى من خليط غريب من القوميات.

وهذا كله يعني بأن محاولة تدويل القضية الكردية دبلواسيا وعلى مستوى هيئة الأمم المتحدة, لم تكن في الواقع ومنذ البداية جدية, بل أفرزتها أحداث كانت تستوجب التهدئة, على الرغم من أنها أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إحداث نفس الأثر لصالح الشعب الكردي إلى حد كبير وعلى طريقة مشابهة للتي وفرت بعض الإمتيازات السياسية لصالح مصر في عام 1956.

ويعزي " حسن عارفا ", تحفظ الموقف السوفيتي إلى ما يلي: (بالرغم من أن الشيوعيين كانوا يعادون العراق الآن, إلا أنهم لم ينسوا بأن التمرد الكردي موجه مباشرة ضد القسم العربي من ذلك البلد. العراق بملاينه الستة والخمسمائة ألف نسمه, لايعدوا أن يكون جزءا من شعب يبلغ تعداد سكانه 85 مليون نسمة في العالم العربي, والذي تسعى الحكومة السوفيتية أن تبقى على علاقة حسنة مع أكثرهم).

لذا فعندما سألت المنظمة الدولية لحقوق الإنسان بتأريخ 15/ت1/1963, السكرتير العام بشكل خطي " عما إذا كانت الطرق المحتملة لتدخل هيئة الأمم المتحدة " قد أخذت بنظر الإعتبار ... ؟ بقي أكثر الإجراءات الشكلية حسما لصالح القضية الكردية أمام المنظمة الدولية بدون تنفيذ عمليا!

وعندما سمع ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بهذا التطور السلبي علق قائلا: (نحن لا نتوقع الحصول على حقوقنا عبر المفاوضات داخل المكاتب, بل من خلال إنتصار أسلحتنا في حربنا المقدسة من أجل الحرية).

س – عارف الأول والأكراد (1963-1966):

السلطة الجديدة ومواقفها السياسية:

بعد الإنقلاب العسكري في 18/ت1963/2, بادر الرئيس عبدالسلام عارف إلى تولى منصب رئيس مجلس قيادة الثورة إلى جانب منصب رئاسة الجمهورية, محتفظا بذلك بأهم المراكز السياسية في الدولة بين يديه. وأبقى بعدد من البعثيين في مناصب وزارية بشكل مؤقت, الذين اقصاهم بالتدريج فيما بعد, بما في ذلك أحمد حسن البكر. كما أقدم النظام الجديد على حل قوات " الحرس القومي " السيئة الصيت ومنع حزب البعث من ممارسة النشاط السياسي بشكل علني.

بتأريخ 20/ت1963/2, شكلت حكومة جديدة برئاسة طاهر يحيى, تولى العسكريون فيها أهم المناصب الوزارية. كما بادرت الحكومة الجديدة إلى إدانة الإجراءات اللاقانونية العنيفة للنظام البعثي المنهار وتم كشف النقاب عن بعضها أمام الرأي العام الداخلي ضمن حملة إعلامية.

كان الحكام الجد عبارة عن خليط ممن كانوا يصفون أنفسهم بالإشتراكيين والوحدويين العرب, الذين كانوا يريدون (أو بالأحرى يتظاهرون) بالرغبة في إقامة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر), ويتبعون من حيث الجوهر سياسة الرئيس المصري جمال عبدالناصر. من هنا الإختيار المجدد لإنتهاج سياسة الحياد الإيجابي على الصعيد الدولي وإتخاذ بعض الخطوات الموصوفة بالإشتراكية على صعيد السياسة الإقتصادية في الداخل.

نادى منهاج الحكومة الجديدة المعلن في 26/ت1963/2, هو الآخر " بالإشتراكية العربية , الحرية والوحدة ". وهو شعار يشبه شعار حزب البعث لكن التسلسل يختلف! كما أقدمت الحكومة الجديدة على تأسيس شركة نفط وطنية مستفيدة طبعا من إجراءات حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم السابقة النفطية. وحاولت الحكومة الجديدة أن تمنع الأحزاب السياسية من ممارسة نشاطها السياسي وبالأخص داخل صفوف الجيش والنقابات العمالية وما إلى ذلك من تنظيمات سياسية. كما أعيدت العلاقات الدبلوماسية مع الإتحاد السوفيتي وبقية البلدان العربية.

الدستور المؤقت الجديد:

عبر الدستور المؤقت الجديد والصادر بتأريخ 4/أيار/1964, من جانبه عن مواصلة تتبع تحقيق الأهداف الوحدوية, لكنه جسد في ذات الوقت خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بالمسألة الكردية والموقف من الشعب الكردي, لأن مادته الأولى نصت على ما يلي:

(الجمهورية العراقية, دولة ديمقراطية إشتراكية. وقاعدة ديمقراطيته وإشتراكيته مشتقة من التقاليد العربية والروح الإسلامية. الشعب العراقي هو جزء من الأمة العربية وهدفه تحقيق الوحدة العربية

الشاملة. وتتعهد الحكومة أن تحقق هذا الهدف في أقرب فرصة ممكنة, مبتدأة بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة).

ونصت المادة الثانية على أن: (الجمهورية العراقية, دولة ذات سيادة كاملة ولا يجوز فصل أي جزء عنها). أما المادة الثالثة فتنص على أن: (الإسلام دين الدولة الرسمي, وقاعدة لدستورها, كما أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية). اما المادة التاسعة عشر فنصت على ما يلي: (كل المواطنين, العرب والأكراد, يعملون بشكل مشترك لحماية هذا البلد ويعترف الدستور بحقوقهم القومية).

بالمقارنة مع دستور عام 1958, يمكن ملاحظة وجود سلبيات كبيرة يمكن إعتبارها بوضوح كخطوة إلى الوراء فيما يتعلق بنية الإقرار والإعتراف الحقيقي بحقوق الشعب الكردي القومية على الأقل. فموضوع " الشراكة في الوطن " بين العرب والأكراد قد تم حذفه بالكلية, في الوقت الذي يؤكد فيه الدستور الجديد (لأسباب دعائية) على الوحدة العربية معتبرا إياها كهدف أساسي. وفي الواقع فإن الحقوق القومية للأكراد باتت تفسر على الأرجح على أساس مراعاة مساواتهم أمام القانون لا غير. فنظام الحزب الواحد, الذي قررت الحكومة إتباعه, أتاح " للإتحاد العربي الإشتراكي " فقط مجال ممارسة النشاطات السياسية بشكل علني. وكان الإتحاد قد تأسس بتأريخ 14/تموز/1964, وأفترض بأنه سيضم جميع القوى والتيارات السياسية الأخرى تحت لوائه.

غير أن الأكراد لم يكونوا الوحيدين ممن لاحظوا هذه التطورات السلبية ورفضوا قبولها, بل شاركهم في ذلك أحزاب ومجموعات سياسية عربية في العراق كذلك, إذ أن كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي العراقي قدم مذكرة بهذا الشأن إلى الحكومة العراقية بتأريخ 2/حزيران/1964, جاء فيها: (إن الدستور الموقت الجديد يترك المشكلة الكردية بكل تعقيداتها وتعدد جوانبها قائمة بدون حل).

في 9/أيلول/1965, تم تعديل الدستور جزئيا, إذ أضيفت إليه الفقرة التالية : (إن هذا الدستور يؤكد على الحقوق القومية للأكراد ضمن الوحدة العراقية والأخوة الوطنية).

أفاضت الحكومة في توكيداتها المتكررة على الإتجاهات الوحدوية من خلال إتفاقية 26/أبريل/1964, التي إستهدفت توسيع نطاق التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر) على الأصعدة السياسية, الإقتصادية والعسكرية. كما تأسس مجلس إتحادي بهذه المناسبة, إلى جانب إقدام السلطة الجديدة على تغيير شعار الدولة وعلم البلدين كخطوة لتوحيد الشعارات. وإقتداءا بمصر, بادر العراق بإصدار بعض القوانين, التي إستهدفت تأميم سلسلة من المؤسسات الإقتصادية, كان من جملتها بعض البنوك وشركات التأمين وبعض المعامل والمصانع.

أما موقف الحكومة من الأكراد فكان لا يختلف إلا جزئيا عن موقف سابقتها, على الرغم من حقيقة تجلي طابع التذبذب وتقلب الأهواء ونزعات الحكام الجدد بصورة عامة, لإفتقار السلطة إلى مخطط واضح الأبعاد بهذا الخصوص, مما ولد التناقض في المواقف والمنطلقات, فتارة كان الحكام الجدد يصفون الأكراد " بالأخوة ", ثم ينعتونهم بعد فترة " بقطاع الطرق واللصوص ", ليعتبروهم بعد فترة مجددا " بالأخوة " !

لكن من الواضح ان الحكومة الجديدة لم تكن ترغب في أن تسمع أي حديث عن موضوع " الحكم الذاتي " للأكراد. لذا بادرت قدر الإمكان إلى تقوية الجيش من جديد, إلى جانب بذل الجهود لتعزيز جبهتهم الداخلية السياسية ضد الحركة الكردية ومحاولة التعاون مع الدول المجاورة على هذا الأساس. وفي شباط/1964, أعلن عبدالرحمن عارف, شقيق الرئيس العراقي وقائد القوات المسلحة العرقية قائلا: (نحن مستعدون لشراء الأسلحة من كل الأطراف التي تتعاون معنا). وإستنادا إلى هذه المنطلقات أقدمت الحكومة بالفعل على شراء طائرات بريطانية.

إلا أن الحكومة لم تستطع أن تتجنب التناقضات المرافقة لهذه المواقف وما ترتب عليها من نتائج داخليا وخارجيا على الصعيد السياسي, لأن موالاة العراق لخط الرئيس المصري عبدالناصر السياسي وكذلك العودة إلى إتباع سياسة الحياد الإيجابي خارجيا بصورة عامة, إلى جانب السياسة الإقتصادية الممارسة داخليا وبالأخص فيما يتعلق بالسياسة النفطية, التي جسدت نوعا من التمسك والمواصلة بخط حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, كل ذلك تسبب في فتور وخفوت الدعم الغربي للسلطة الجديدة. ومرد هذا الفتور يعود بين أمور أخرى, إلى أن شركة النفط الوطنية الحديثة النشأة, باتت تباشر السيطرة على بقية المناطق النفطية المشمولة بالقانون رقم (80) لسنة 1961, التي أخرجت من سيطرة ونفوذ شركات النفط الغربية.

كما أن الدول المجاورة للعراق وبالأخص إيران, فوجأة هي الأخرى بشكل آخر, لأن السياسة التي أراد العراق من خلالها أن يتبع خطوات وحدوية مع مصر واصلت في نفس الوقت مناوءة الأكراد كالسابق, لكنها باتت تطالب بشكل غير مباشر بضم بعض مناطق خوزستان التابعة لإيران و الأسكندرون التابعة لتركيا في ذات الوقت. ففي 10/ك1964/1, قرر مؤتمر المحامين العرب المنعقد في بغداد في بيان أصدره بأن: (عربستان, الإسكندرون وقلقيليا تعتبر أجزءا من الوطن العربي أرضا وشعبا). وفي خطاب ألقاه الرئيس العراقي عبدالسلام عارف بتأريخ 29/شباط/1965, تطرق فيه إلى " الخليج الفارسي " وبات يسميه " بالخليج العربي ". وفي هذا الجو المستحدث والمشحون بالتغيرات المفاجئة وإن كانت محظ دعاية إعلامية لم يكن لها إنعكاسات على أرض الواقع, لم يعد من المنتظر أن تقوم إيران – التي تسعى بدورها إلى تبؤ مركز الصدارة في الشرق الأوسط – أن تواصل سياستها

السابقة بدون تغيير. كما أن تركيا لا يمكن أن يتوقع المرء منها أن تكون سعيدة في الوقت الذي يطالب فيه رئيس عراقي بمحافظتين تابعتين عمليا إلى تركيا.

كان الرئيس المصري جمال عبدالناصر كأحد أبرز القادة العرب المعروفين في تلك الفترة, مدركا لأولويات الصراع العربي الدائر في الشرق الأوسط بين العديد من القوى المتعارضة, لذا واصل مساعيه الحميدة لإيجاد حل للمسألة الكردية على أساس منح الشعب الكردي نوعا من الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية,على الرغم من أنه كان يحتفظ بعلاقات جيدة مع حكام بغداد الجدد. فعبدالناصر كان يعتبر الصراع العربي – الإسرائيلي من أهم الواجبات الملقاة على عاتقه, الأمر الذي كان يتطلب توحيد القوى وحل الخلافات الموجودة بشكل عادل من أجل تمهيد الأجواء لكسب هذه المعركة.

بعد إنقلاب 18/ت1963/2, تم جلب عدة وحدات عسكرية مصرية إلى بغداد عوضا عن الوحدات العسكرية السورية المسحوبة. وقد قدر عدد المصريين بحوالي 12,000 والتي لم تشارك في الحرب ضد الأكراد إلى جانب الجيش العراقي كما سبق للجيش السوري وأن فعل. لكن مجرد وجودها يمكن يعتبر نوعا من تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة العراقية عسكريا وسياسيا في ذات الوقت على أقل تقدير.

إلى جانب هذه السلبيات على الصعيد الدبلوماسي والسياسة الخارجية, تواجدت أزمات على الصعيد السياسي الداخلي أيضا, فتطبيق نظام الحزب الواحد لم يلق التجاوب المنتظر والمطلوب من جانب الكتل والأحزاب السياسية العراقية الأخرى داخل صفوف المعارضة. كما أن الإتحاد العربي الإشتراكي بالذات تعرض إلى أزمات وتصدعات داخلية بسبب الخلاف السائد بين أجنحة التنظيم بشكل تعذر معه إيجاد تسوية لها., الأمر الذي أدى في النهاية إلى فوز الجناح المؤيد لإقتباس التيارات والأفكار الغربية. من هنا فقد كان تحليل " فايننشيل تايم " في 19/أيلول/1965 صحيحا حين قارنت عزلة نظام عبدالسلام عارف بعزلة حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم.

<u>فرقة الأكراد:</u>

رغم الأزمات الداخلية التي كانت الحكومة العراقية تعاني منها, ومنها أزمة ت1963/2, كنتيجة للصراع على السلطة, فإن حكومة بغداد واصلت محاولتها بجدية لتحسم المسألة الكردية عسكريا. ففي 28/ت1963/2, طالب الرئيس العراقي عبدالسلام عارف, الأكراد: (بالإستسلام وتسليم أسلحتهم فورا). وجاء جواب الأكراد مناقضا تماما: (بعد كل الجرائم التي إرتكبتها الحكومة ضد الأكراد فإن الدعوة إلى تسليم الأسلحة لا معنى لها). لكن الفشل العسكري الواضح الذي منيت به القوات الحكومية ونصائح الرئيس المصري عبدالناصر والرئيس الجزائري " بن بلا ", شجعت الطرفين على بدء الإتصالات

من جديد. مثل صالح اليوسفي الجانب الكردي في حين مثل محافظ السليمانية محمد عبدالرزاق الجانب الحكومي. وكان ملا مصطفى قد إتصل قبل هذا التطور مع الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي وشارك الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في هذه الإتصات التي شملت (25) شخصية. وفي 10/شباط/1964, أصدر الطرفان (الأكراد والحكومة العراقية) كل على حده بيانا خاصا أعلن فيه التوصل إلى إتفاقية لوقف إطلاق النار.

كان بيان الرئيس العراقي, الفيلدمارشال عبدالسلام عارف يحتوي بإختصار على النقاط التالية: إن وقف " إطلاق النار جاء بناءا على مقتضيات المصلحة العامة – تعترف الحكومة العراقية بحقوق الأكراد القومية ضمن الشعب العراقي وأن الدستور سيعبر عن هذه الحقوق – سيتم الإفراج عن المعتقلين السياسيين بناءا على قرار يتم بموجبه إعلان العفو العام – تعاد الأموال التي صودرت إلى أصحابها الأصليين – يعاد الموظفون المفصولون إلى وظائفهم السابقة – تعمر المناطق التي تهدمت من جراء الحرب – إلغاء الحصار الإقتصادي المفروض على المناطق الكردية – تقديم تعويض إلى المتضررين من بناء سد دوكان وسد دربندخان ممن فقدوا بسبب البناء لأراضيهم ومنازلهم السكنية وغيرها.

أما ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق فقال في بيانه ما يلي: إستجابة لرغبة الرئيس في الحفاظ على الوحدة الوطنية وإنهاء إقتتال الإخوة وبناءا على تقديم السلطات لدلائل حسن النية, فقد قررنا وقف القتال لتهيئة المجال للإعتراف بحقوق الأكراد القومية وبناء الأخوة العربية الكردية على أسس أكثر متانة.

ولو قارن المرء بين البيانين لأمكن التثبت من النقاط التالية: إن الرئيس عبدالسلام عارف تحدث عن حقوق الأكراد لكنه تجنب الإشارة إلى الحكم الذاتي, بل أنه تجنب إستعمال كلمة " كردستان ", وإستعاض عنها بكلمة " الشمال ". كما أن تجنب الإعتراف بالأكراد كقومية وشعب مستقل " أمة ", وإكتفى بوصفهم "بإخواننا الأكراد". أما ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, فقد تحفظ في بيانه إلى حد كبير وصاغ العبارات بتحوط وحذر كبيرين, على الرغم من أنه أشار إلى الأمل المعلق على إمكانية الإعتراف اللاحق بالأكراد وحقوقهم القومية مستقبلا. أما النقاط المشتركة في البيانين فكانت تنبع في الواقع من حاجة الطرفين إلى فترة هدوء لحل بعض المشاكل الأخرى العالقة, بالأخص داخل صفوف الطرفين الداخلية ذاتها. فالحكومة العراقية تعرضت لهزائم عسكرية وسياسية عديدة في الماضي. أما الأكراد فقد عانوا كثيرا من آثار القصف الجوي والحصار الإقتصادي وما إلى ذلك من إجراءات السلطة المركزية المتعسفة والقاسية.

رحب بعض رجالات الدول في الخارج بهذا الإتفاق ومنهم الرئيس المصري عبدالناصر ونكيتا خروشوف, الذي أرسل برقية إلى الرئيس العراقي عبدالسلام عارف جاء فيها: (إن تقدم وإزدهار العراق يتعلق بالوفاء بتحقيق مطاليب الشعب الكردي).

من الواضح بأن توصل الأكراد إلى نتائج إيجابية كان يتطلب وحدة في المواقف ورصا للصفوف وتضامنا واضح الأبعاد. غير أن هذه المتطلبات والشروط الضرورية لم تتحقق, الأمر الذي أثبتته الأحداث اللاحقة. وفي الحقيقة والواقع فإن مايسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والذي لم يكن يوما ديمقراطيا بالمفهوم المتعارف عليه, قد ولد وهو يعاني من إنفصام الشخصية, على الأقل إلى شخصيتين متناقضتين تطورتا, (مهما كان هذا التطور) بمعزل عن بعضهما البعض, فرئيس الحزب إلتجأ إلى الإتحاد السوفيتي لفترة تزيد عن العقد من الزمان, في حين كان الحزب في العراق معرضا لتأثيرات مختلفة حاول أن يتأقلم معها. لذا فالنظرة إلى الأمور كانت متباينة ولم تسعف المحاولات التوفيقية لردم الإختلاف إلا مرحليا ولفترات قصيرة فقط. لقد سعى كل طرف أن يستغل الطرف الآخر لبلوغ مآربه الخاصة على طول الخط ومنذ البداية. لذا فعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, كان قد وافق على قرار " وقف إطلاق النار ", إلا أن إبراهيم أحمد (سكرتير الحزب) ومعه عدد من أعضاء المكتب السياسي من أمثال جلال طالباني, عمر دبابه وعلي العسكري, إتهموا ملا مصطفى (رئيس الحزب) بالخيانة! وفي 29/شباط/1964, أعلن جلال طالباني, بأنه وافق على القرار مقرونا بالإحتجاج في ذات الوقت.

وفي 30/آذار/1964, أصدر حزب " كازيك ", بيانا بهذه المناسبة, أظهر فيه موقفه من الأحداث. لقد لمح البيان إلى مشاكل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق الداخلية وشجب إتهامات وتشكيكات بعض عناصر الحزب المذكور الموجهة إلى ملا مصطفى.

في 9/نيسان/1964, عقد مؤتمر إستثنائي في (ماوت) من قبل المجموعة المنشقة, أعلن فيه عدم نفاذ إتفاقية إطلاق النار وطالب المؤتمر الأكراد بمواصلة القتال ضد الحكومة! وفي 19/نيسان/1964, أصدرت المجموعة المنشقة كراسا بعنوان: " إتفاقية الفيلدمارشال عبدالسلام عارف والبارزاني: وقف لإطلاق النار أم إستسلام ؟ ". وصف هذا الكراس من جديد ملا مصطفى (رئيس الحزب) "بالخائن".

اما ملا مصطفى فلم يفوت هو الآخر أية فرصة أو مناسبة للرد على هذه الإتهامات ودحضها, بل كال هو الآخر الإتهامات إلى الفئة المنشقة. وعنما بلغه نبأ سفر جلال طالباني إلى طهران وما أجراه هنالك من الإتصالات مع المسؤولين الإيرانيين قال ملا مصطفى, بأن المجموعة المنشقة مرتبطة بحلف السنتو, الذي يريد أن يستغل الثورة الكردية للوصول إلى مآربه الخاصة في المنطقة.

والحقيقة فإن تقلبات الأوضاع السياسية في المنطقة وما رافقها من تغيرات في مواقف الأحزاب السياسية, وما إرتبط بها من تصريحات يظهر بعدها عن إي تقييم موضوعي من كلا الجانبين, كما ويظهر الطابع الشخصي الغالب على هذه الخلافات. فما يتهم هذا الطرف, الطرف الآخر به سيقوم هو بفعله في وقت لاحق, لكنه يعتقد في الحالتين أنه على حق والآخر قد جانب الصواب في مواقفه, أو على الأقل يسعى إلى إقناع الرأي العام الكردي بصواب موقفه في كل الحالات وبدون أي إستثناء! فجلال طالباني كان من بين أوائل كوادر ومسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (وقد لا يكون الأول), الذين إتصلوا بالسلطات الإيرانية, لكن هذه الحقيقة لم تحل بينه وبين توجيه تهمة " العمالة لإيران " إلى ملا مصطفى لسنوات عديدة!

من هنا يمكننا القول, بان جوهر الخلاف لم يكن مبنيا على اسس موضوعية أو أمور مبدئية أو قواعد آيديولوجية, بل على الأرجح كان الباعث الحقيقي هو الصراع على السلطة لا غير والتحكم بالموارد المالية للحزب وكذلك الأسلحة التي تصل إلى الحركة الكردية بشتى الطر- ومنها القصة المتداولة حول (800) بندقية " برنو " وصلت من إيران, لكن إبراهيم أحمد سلم (80) فقط إلى ملا مصطفى وأما الباقي فقد وزعها حسب هواه, الأمر الذي أثار إمتعاض ملا مصطفى, الذي كان يرى بأنه أحق من غيره بهذه الأسلحة وكيفية التصرف بها. لكن في الحقيقة يفترض وصول الأسلحة المستحصلة بأية طريقة كانت إلى أيدي من يقاتلون حقا وحقيقة على الجبهات, فهل وصلت إليهم ؟ - والذي كان كلا الطرفين يسعى لضمانه لنفسه دون الآخر.

على أية حال فقد أرجع ملا مصطفى رئيس الحزب قرار وقف إطلاق النار إلى أسباب سياسية, إقتصادية وعسكرية قائلا: بأنه وبصفته قائدا عاما للقوات الكردية المسلحة يدرك أكثر من غيره حقيقة الأوضاع ويقيمها. ثم قدم المبررات التالية: إن كردستان أصبحت قفراء بسبب القصف الجوي المركز, وأن الشعب الكردي فقد بصورة عامة المأوى ولا توجد مواد غذائية في كردستان. كما أن الروح المعنوية والقتالية قد هبطت, بعد أن علم, بأن الجمهورية العربية المتحدة/مصر ليست مستعدة في مواصلة دعم الأكراد بالشكل المعهود عنها في السابق.

لقد حاول حسن عارفا, أن يحلل أوضاع تلك الفترة فقدم الصورة التالية: (لا يمكن تصور, أن قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, كانوا يجهلون أوضاع المتمردين الأكراد. لكنهم أرادوا إستغلال هذا الوضع للتهجم على ملا مصطفى, وأن يقللوا من شأنه في أعين الأكراد, وأن يظهروه بصورة توحي بتحوله إلى عصا بيد الحكومة العراقية).

أما حسين مدني فيرى, بأن سياسة الرئيس العراقي عبدالسلام عارف كانت تستهدف عزل قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بصورة تجبر معها على مواجهة إحتمالين: إما تشكيل جبهة ضد ملا مصطفى رئيس الحزب أو الإقدام على حل أنفسهم كمجموعة سياسية.

ومهما كان الأمر, فلاريب أن هذا الإنقسام وما أعقبه من تطاحن, شجع حكام بغداد على أن لا يفكروا إطلاقا بجدية في أمر الإستجابة إلى المطاليب الكردية حتى عام 1970, طالما كان بالإمكان تحريض الكتل الكردية ضد بعضها البعض. ولم يكن الخطر يكمن أبدا في أن يستطيع إبراهيم أحمد إلى ند حقيقي بوجه ملا مصطفى (لا سياسيا ولا عسكريا), لأن أغلبية منتسبي الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وكذلك القوات الكردية المسلحة, كانت تدعم بشكل واضح لا يقبل التأويل ملا مصطفى, بالإضافة إلى دعم حزب كازيك له وكذلك الحزب الشيوعي العراقي كحلفاء سياسيين. غير أن الخطر كان يكمن في الحقيقة والواقع في ردود الفعل المعنوية والأخلاقية التي تتولد عن الإنشقاقات, والتي هزت بالفعل ومن جديد وبشكل عنيف إيمان وقناعة الشعب الكردي في إمكانية توحيد صفوفه. هذا بالإضافة إلى أن المجموعة المنشقة إلتحقت فيما بعد بصوف الحكومة العراقية وقاتلت ضد الحركة الكردية لعدة سنوات. وقد كسبت الحكومة العراقية من خلالهم ولأول مرة مجموعة جيدة التنظيم من المثقفين الأكراد, التي كانت على خلاف مجموعات المرتزقة الأكراد الأخرى الموالية للسلطة الحكومية والمسماة " بفرسان صلاح الدين ", قادرة على إيجاد التبريرات الأيديولوجية/إعلاميا من حقيقية ووهمية, لمحاربة ملا مصطفى ومؤيديه في الحركة الكردية. وربما كان الأصح أن نقول بأنها حاولت أن تقوم بهذا الدور.

كانت النتائج مأساوية, فضيعة ومروعة, تسببت في إحداث خسائر أكبر بكثير مما كانت الحرب مع السلطات الحكومية تتطلبها وتولدها في أي وقت مضى بين الأكراد وداخل صفوف حركتهم – المقصود هنا ضحايا الإشتباكات العسكرية الفعلية فقط ويستثنى من ذلك بالطبع ضحايا السكان المدنيين العزل من جراء القصف الجوي أوالتي عانت من سياسة التجويع والموت البطئ الحكومية – لأن هذه الحرب الأهلية داخل صفوف الأكراد أنفسهم تسببت بالفعل في مقتل آلاف الأكراد بأيدي الأكراد أنفسهم بشكل مباشر وغير مباشر.

الفوارق بين الشخصيتين والمجموعتين المعنيتين كانت كبيرة ومتعددة: كان ملا مصطفى بالدرجة الأولى جنديا وسياسيا يركز على الإمكانات التطبيقية, وكأحد أبناء الريف الذي شق طريق بكل مافيه من إلتواء, عبر درب طويل لم يخلو من مشقات الحياة وألف الصبر على المصاعب والحرمان والإستغناء عما تقدمه الحياة المعاصرة من ترفيهات متعددة الجوانب فحياته ولفترات طويلة كانت أقرب إلى الإسبارطية. أما إبراهيم فعلى العكس, وهو الشاعر والصحفي, فقد ترعرع في أحضان المدن وغلب عليه طابع الفكر النظري مصحوبا بميول بيروقراطية وغير قادر على أن يتحمل ولمدة

طويلة التخلي عن نعم الحياة المدنية المعاصرة, وهو أمر ينطبق وإلى حد كبير على مؤيديه أيضا, (علما أن إبراهيم أحمد شأنه في ذلك شأن حمزه عبدالله نشر الكثير من الدعاية سواءا كانت حقيقية أو من نسج الخيال لصالح ملا مصطفى أثناء وجود الأخير في الإتحاد السوفيتي, بل وبعد عودته أيضا, الأمر الذي جعل من الصعب فيما بعد دحض ما نشر, وحسبي أن هذا السلوك لم يكن مبنيا على عدم الدراية فقط بل أستخدم أيضا لبلوغ غايات سياسية وتطلعات شخصية). لذا نجد الفلاحين والكسبة يلتفون حول ملا مصطفى, في حين إلتف الطلاب والفئة التي تسمي نفسها بالمثقفة حول إبراهيم أحمد بصورة إجمالية. في 3/ايار/1964, وخلال إجتماع سري لفرع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في أوربا, والذي عقد في ميونخ/المانيا الإتحادية, وصف أحد أعضاء الحزب " نوري شاويس " هنالك أيضا ملا مصطفى " بعميل أجنبي ". وفي 10/حزيران/1964, أعلن ملا مصطفى, بأنه دعى مرارا إلى عقد مؤتمر لغرض إيجاد حل للمشاكل العالقة, غير أن دعوته هذه رفضت. وفي 13-16/حزيران/1964, عقد مؤتمر عسكري من قبل ملا مصطفى على أية حال, والذي أيد مرة أخرى قرار وقف إطلاق النار.

حاولت الحكومة العراقية أن تستغل الفوضى الموجودة داخل صفوف الحركة الكردية, آملة أن تبلغ أهدافها الخاصة وطلبت من ملا مصطفى أن يسلم الشيوعيين إلى السلطات الحكومية, إلا أنه رفض الطلب. غير أن المجموعة المنشقة أرادت أن تستفيد من هذا الموقف أيضا فزعمت بأن ملا مصطفى بات يدلل الشيوعيين. ورغبة من الرئيس العراقي عبدالسلام عارف في تعميق الخلافات القائمة داخل الحركة الكردية عبر التظاهر بأن ملا مصطفى يتعاون معه فقال في مقابلة صحفية أجراها مع جريدة " لوموند " الفرنسية بتأريخ13/حزيران/1964: (إن أكراد العراق مسلمون كأخوتهم العرب ونحن نحترم حقوقهم أيضا في حاجتهم للتكلم بلغتهم الخاصة. إن أغلب الموظفين الحكوميين في الشمال هم من أصل كردي. فماذا يريد الأكراد أكثر من ذلك ؟ نحن إتفقنا مع رئيسهم البارزاني حول ذلك, لكن أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني, هم تجار أسلحة وجواسيس وعملاء للإستعمار).

جاء رد فعل المجموعة المنشقة مسايرا لروح مخططات الرئيس العراقي عبدالسلام عارف وسياسة حكومته مهما كان الأمر وتعددت التبريرات عما إذا كانت وليدة السهو والخطأ أم كانت عن عمد وسبق إصرار. إذ أن هذه الجموعة أصدرت بيانا جديدا بتأريخ 26/حزيران/1964, طلبت فيه من منتسبي الحزب الديمقراطي الكردستاني /العراق, التمرد على قيادة ملا مصطفى.

وفي 1-9/تموز/1964, عقد المؤتمر الذي طال إنتظاره وتأجل مرارا عديدة في مدينة قلعه دزه, وشارك فيه 800 شخص يمثلون حوالي 20,000 عضوا حزبيا. وبناءا على قرار أصدره المؤتمر تم طرد 14 عضو حزبي قيادي من التنظيم, بما في ذلك إبراهيم أحمد, جلال طالباني, نوري شاويس,

,علي عبدالله ... إلخ. كما قام المؤتمر بتعديل منهاج الحزب, بحيث تم شطب الفقرة القائلة, بأن المذهب العلماني للماركسية – اللينينية يعتبر خطا يهتدي الحزب به. ونص البرنامج الجديد على أن الحزب يجب أن يقتدي: (في كفاحه السياسي وتحليله الإجتماعي بالمذهب العلمي والتقدمي, بما يتلاءم مع حقائق الأوضاع السائدة بين شعبنا الكردي). وتم إنتخاب لجنة مركزية جديدة. واعيد إنتخاب ملا مصطفى كرئيس للحزب, إلى جانب تشكيل مكتب سياسي يتكون من خمسة أعضاء. كما طالب المؤتمر من المنشقين أن يسلموا أسلحتهم ويعلنوا ولاءهم للحركة الكردية.

وعندما رفض المطرودون الإستجابة لطلب المؤتمر, لم يبق بد من اللجوء إلى حل الخلاف عسكريا وتولى " لقمان " أحد أبناء ملا مصطفى قيادة عملية الهجوم الموجه ضد مواقع العناصر المطرودة, التي لم تقاوم لفترة طويلة, بل لاذت بالفرار إلى إيران. ومكثت المجموعة المطرودة حوالي 8 أشهر في إيران, إبتداءا في همدان وبعدها في طهران. وكان جميل روز به ياني أحد المتعاطفين مع هذه المجموعة, والذي ذكر فيما بعد بتأريخ 1964/11/26, بأن هذه المجموعة قد إتصلت بجهاز المخابرات الإيراني " سافاك " وتعاملت معه. وواصلت هذه المجموعة إتخاذ موقف معادي لقيادة ملا مصطفى فأصدرت في آب/1964, بيانا دعت فيه منتسبي الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, إلى: (تطهير جهاز الحزب من سموم البارزاني).

اما ملا مصطفى فقد صرح لمراسل جريدة " دي نويه تسورشه تسايتونغ "/السويسرية المعروفة بتأريخ 27/ت1964/1, بما يلي: (إن قادة الحزب القدماء كانوا خونة ولصوصا وقد قتلوا بعض المواطنين الأكراد الشرفاء. لقد مارسوا أساليب الإرهاب ضد الشعب وسرقوا أموال الثورة لينفقوها على شؤونهم الخاصة. لقد أنذرتهم في السنوات المنصرمة عدة مرات لكنهم لم يعيروا تحذيراتي أي إهتمام, لذا كان لابد وأن أتخذ الإجراءات اللازمة ضدهم).

وعلى الرغم من أن ملا مصطفى إستطاع خلال فترة قصيرة وبكل سهولة أن يقبض على زمام الأمور ويسيطر على الأوضاع في المناطق الكردية المحررة, إلا أن المجموعة المطرودة مارست بدورها نشاطا ملحوظا في صفوف الطلاب. ففي هانوفر/المانيا الإتحادية, على سبيل المثال, تم عقد المؤتمر التاسع " لجمعية إتحاد الطلبة الأكراد في أوربا " والذي إستمر من 4-9/آب/1964, وتعاطفت خلاله أكثرية الحاضرين مع المجموعة المنشقة. وعلى هذا الأساس تواجد بالفعل في كردستان الجنوبية/العراق ولغاية عام 1970, حزبان يتصارعان ولكنهما يحملان نفس الإسم " الحزب الديمقراطي الكردستان/العراق "!

في 5/ك1964/1, قدمت المجموعة المنشقة مذكرة إلى الحكومة العراقية, معتبرة نفسها بذلك ممثلة للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وللثورة الكردية في العراق. وطالبت المجموعة الإعتراف بها بهذه الصفة وقبولها كطرف لإجراء المفاوضات!

لكن عندما ثبت بأن ملا مصطفى بات يثبت ويعزز مركزه بالتدريج بمرور الزمن, لذا حاول إبراهيم أحمد أن يتلمس وسائل المصالحة معه من جديد, فكتب رسالة بتأريخ 16/آذار/1965, تحدث فيها عن: (ضرورة بذل المساعي من أجل القضاء على الفرقة والخلافات). كما أن العديد من الوسطاء حاولوا أن يقربوا بين وجهات نظر الطرفين من جديد بغية إيجاد تسوية للخلافات. إلا أن ملا مصطفى وبعد كا ما حصل بات يصر على وجوب تقديم إبراهيم أحمد والمجموعة الموالية إليه إعترافا خطيا يتضمن الإقرار: (بخيانتهم للثورة والحزب).

كان لإستمرار عمليات الوساطة المتعددة, بما في ذلك تدخل " الشيخ أحمد البارزاني ", أثر إلى حد ما على حمل ملا مصطفى على الموافقة على عودة جميع الأعضاء السابقين إلى صفوف الحزب, بإستثناء إبراهيم أحمد/سكرتير الحزب السابق. وبعودة هذه المجموعة حاول جلال طالباني ومن إلتف حوله من المؤيدين من جديد, أن يعيدوا تثبيت مراكزهم داخل صفوف الحزب – على ما يبدو في محاولة للعودة إلى مراكزهم السابقة داخل الحزب – الأمر الذي رفضه ملا مصطفى. ففي تصريح أدلى به جلال طالباني أمام عدد من الصحفيين في لندن بتأريخ 20/ايار/1965, و3/حزيران/1965, في فيينا جاء فيه, بانه يؤيد الثورة الكردية و ملا مصطفى. أما ملا مصطفى فقد أعلن عقب ذلك بأن: (جلال طالباني لا يمثل الثورة الكردية ولا يملك الحق للتكلم بإسمه).

وعقب هذه التطورات يبدو أن المجموعة الموالية لجلال طالباني تعرضت إلى شبه إعتقال أو حجز منزلي, حيث تم إسكانهم في قرية محروسة من قبل مسلحين أكراد موالين إلى ملا مصطفى. لكن بتأريخ 28/ك1965/2, هربت هذه المجموعة من القرية لتتصل مجددا بالحكومة العراقية, بإستثناء ثلاث أشخاص.

من الثابت بأن هذه التطورات لم تجلب إجمالا للحركة الكردية أية إيجابيات, بل على العكس فإنها زادت في توليد أجواء سلبية داخلية إضافية. وتلك حقيقة لا يرقى إليها شك, الأمر الذي يمكن إدراكه من خلال الإنعكاسات التي ولدتها في تصريحات الرئيس العراقي عبدالسلام عارف اللاحقة, والذي قال بتأريخ 1/آذار/1966, بأن المشكلة الكردية هي سياسية أكثر من أن تكون عسكرية!

وفي 18/آذار/1066, وفي نهاية المطاف تجلت حقيقة تعاون مجموعة إبراهيم أحمد مع السلطات العراقية للرأي العام بشكل لا يقبل أي تأويل. وعلقت جريدة " البلد " قائلة: (إن الأكراد المنشقين على

البارزاني, وفي مقدمتهم جلال طالباني, قد أعلنوا إستعدادهم للتفاهم مع الحكومة الوطنية, حول كل ما من شأنه أن يعيد الأمن والسلام إلى ربوع شمال الوطن).

المفاوضات والتطورات اللاحقة:

إن الوضع البالغ التعقيد, الذي تولد نتيجة النزاع داخل صفوف الحركة الكردية ذاتها في هذه الفترة الحرجة, عزز موقع الحكومة العراقية. لقد واجه ملا مصطفى في البداية صعوبات جمة لكي يتوصل إلى بعض النتائج الإيجابية من خلال إتصالاته بالحكومة العراقية. لكن بمرور الوقت وقياسا مع إزدياد وضوح الخط السياسي الذي إنتهجه وبالمقارنة مع خط معارضيه ممن إلتفوا حول إبراهيم أحمد وجلال طالباني, وبالأخص بعد إلتحاق الأخيرين بصفوف السلطة الحكومية, زادت فرص نجاح ملا مصطفى في إعادة تنظيم القوى للحركة الكردية من جديد على الصعيد العسكري والسياسي على حد سواء, وبالتدريج أن يفلح في إجراء عملية التفاوض مع الحكومة العراقية من مركز القوة.

تجدر الإشارة هنا وفي معرض الحديث عن هذه الصراعات الدموية والدسائس المستمرة, التي نهشت وما تزال في جسم وروح حركة التحرر الكردية, بأن الكثيرين من بين الساسة الأكراد ولأسباب متعددة ومتباينة وفي فترات زمنية مختلفة, وجدوا أنفسهم مجبرين إلى إخلاء الساحة السياسية بسبب إستهجانهم للممارسات السائدة في أجواء العمل السياسي الداخلية, والتي طغى عليها الطابع الأناني القاتل والمصالح الشخصية. لذا كان من جملة أهم هذه الأسباب, حقيقة أنهم لم يتمكنوا أو لم يسمحوا لأنفسهم بالإنحدار إلى مواضع من الدرك يضطرون معها إلى إستخدام وسائل مشابهة لكي يستطيعوا أن يفرضوا أنفسهم على الساحة السياسية في كردستان ولو كان ذلك على حساب القضية القومية وحركة التحرر الكردستانية. وهكذا آثر هذا الصنف من الساسة النزيهين, الركون في منازلهم وفضلوا إعتزال السياسة المليئة بالدسائس والمؤامرات وبقوا في منازلهم في مناطق شتى من العراق, بل وخارج العراق. وعاد بعضهم إلى ممارسة مهنهم السابقة . ومهما تكن الإنتقادات التي يحتمل وأن توجه إلى هؤلاء, لكن من الثابت أنهم رفضوا بكل جلاء أن يحولوا القضية الكردية وممارسة السياسة إلى بقرة حلوب ووسيلة للإرتزاق كصفقة تجارية مجردة بهدف الإثراء على حساب القضية والصالح العام, كما يفعل الكثيرون. وعلى الرغم من أن بعضهم أنجز الكثير حقا على درب النضال التحرري الطويل والشاق دفاعا عن حقوق الشعب الكردي وطموحاته وتطلعاته المشروعة, فإن الرأي العام الكردستاني بات يجهل دورهم الإيجابي, لأن النسيان طوى أشخاصهم ومنجزاتهم وباتت الحقائق ملفوفة بالضباب بسبب الموجة الدعائية التي يمارسها البعض ليضع نفسه في الواجهة. من هنا فلنا أن نقول بأن العناصر الأكثر أنانية والأكثر لاأبالية هي التي أثبتت وجودها على الساحة السياسية في كردستان, بشكل لا يمكن قياسه نسبيا مع العناصر الأخرى التي مازالت تشارك في خط النهج السلبي دون مبالاة بالنتائج.

وعلى هذا الأساس يجب القول بأن ملا مصطفى أيضا لم يكن وبهذا الخصوص يراعي وعلى طول الخط ما تقتضيه المصلحة العامة, سيما إذا خال بأن مركزه عرضة للخطر من جانب أطراف أخرى. ورغم أنه أخطأ مرارا في عملية إختيار معاونيه وهيأ بذلك الأرضية المناسبة لنشوب الصراعات على السلطة داخليا, إلا أنه ظل قادرا على إيجاد السبل المناسبة بنحو أو بآخر للدفاع عن مركزه والتضيق على معارضيه بشكل فعال مهما كلف الثمن وإن كان على حساب القضية القومية, وتلك نقيصة تجلت لدى خصومة أيضا بكل جلاء.

تدريجيا إتضحت نوايا حكومة بغداد السيئة في مجالات متعددة وبطرق مختلفة: فإلى جانب التعديل الدستوري المذكور المنتقص لمركز الشعب الكردي التشرعي داخل الدولة العراقية, جاء القانون المسمى " بقانون الأوسمة الخاص بإحباط حركة التمرد في الشمال " والصادر في 23/آذار/1964, والذي بموجبه كان منح الوسام مخصصا "للمشاركين في القضاء على حركة المقاومة وإلحاق الهزيمة بالعصابات المتمردة الخائنة ". بالإضافة إلى أن الرئيس العراقي عبدالسلام عارف كان يكرر المزاعم القائلة بأن الأكراد من أصل عربي!

كان الرد الكردي متعدد الجوانب أيضا, ففي 13/أيار/1964, عقد تجمع شعبي في كردستان تقرر بموجبه المطالبة " بتعديل الدستور العراق ". كما أشير إلى أن عرب العراق فقط يعتبرون جزءا من الأمة العربية, وأن هذا الإنتماء لا يشمل الأكراد.

في تموز/1964, أعيد تنظيم الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, عبر عقد المؤتمر السادس للحزب. وفي أيلول/1964, تم إنتخاب ممثلي " مجلس قيادة الثورة/الكردي " من خلال إنعقاد مؤتمر شعبي تم بموجبه تعيين ملا مصطفى كرئيس للمجلس. لقد مثل أعضاء المجلس جميع الطبقات والمجموعات الموجودة في كردستان, بما في ذلك الأقليات المسيحية والتركمان. وفي ت1/1964, لمح الأكراد إلى تكتيك السلطة الحكومية الهادف إلى عرقلة وتأخير الإعتراف بالحكم الذاتي لكردستان. كما تم تشكيل " مجلس شيوخ " إلى جانب مجلس قيادة الثورة الكردي, وعين الشيخ لطيف, كرئيس له. كما تأسس مجلس للنواب تولى رئاسته " أحمد آغا ". وكان لكل هيئة من هذه الهيئات (16) عضوا ويتم تعين المنتسبين إليها وفق الأسس التالية: أربعة أعضاء كممثلين للعشائر, أربعة أعضاء كممثلين للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, أربعة أعضاء مستقلين وأربعة أعضاء يجري تعينهم من قبل ملا مصطفى مباشرة. ويبدو بأن ملا مصطفى قد أعلن عن تشكيل مجلس وزراء كردي أيضا. وفي منتصف ت1/1964, كان مجلس قيادة الثورة الكردي منكبا في عمل مستمر ودائب لإصدار دستور خاص إلى جانب عدد من القوانين الأخرى ذات العلاقة بالقضاء والمالية والإدارة والجيش, والتي صدرت فيما بعد تحت عنوان: القانون الأساسي وقوانين 1964-1965 ".

تعليقا على هذا التطور, صدر مقال في مجلة " نيويورك تايمس " بتأريخ 12/ت1964/2, من قبل " دانا آدمس شميت " جاء فيه: (إن الأكراد بقيادة الجنرال ملا مصطفى البارزاني قد حافظوا على حكم ذاتي بالفعل. وحين فشلوا بعد محاولات طويلة الأمد بإقناع بغداد بإعطائهم ما إعتبروه حقوقهم القومية, فإنهم الآن قد إنتزعوا هذه الحقوق).

فيما يتعلق بمسألة المفاوضات الجارية مع السلطة المركزية, فإن الأكراد قدموا بتاريخ 24/آب/1964, مطاليبهم مجددا والتي كانت تدعوا إلى توضيح ما ورد في إتفاقية 10/شباط/1964, حول حقوق الأكراد القومية. غير أن جواب السلطة المركزية جاء بالشكل التالي: (على الأكراد أن يسلموا أسلحتهم. إن البرلمان العراقي الذي سيشكل في المستقبل هو الجهة الوحيدة ذات الإختصاص, التي تستطيع أن تصدر القرار حول حقوق الأكراد).

بتاريخ 11/ت1964/1, قدم ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق, مذكرة إلى الحكومة العراقية, أعاد فيها المطالبة بجميع النقاط الواردة في المذكرة التي سبق وأن قدمت إلى الحكومة بتأريخ 17/نيسان/1963 تقريبا, بل أنه أضاف إليها نقطتين جديتين من حيث الأساس وهما: 1- تغيير الدستور المؤقت بالشكل التالي: المادة الأولى: الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية. المادة التاسعة عشر: إن هذا الدستور يعترف بحقوق الأكراد القومية عل أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية ". 2- يجب إعادة العشائر العربية والعشائر الكردية إلى مواطنها الأصلية . وهكذا نجد بأن المذكرة كانت تعبيرا فعليا عن خيبة امل الأكراد حول مجمل التطورات المرافقة والمتعاقبة على إتفاقية وقف إطلاق النار. علما أن الأكراد أوردوا بعض الملاحظات الإضافية في مذكرتهم ومنها:

إن العراق أصدر العديد من القوانين والأنظمة لغرض التوصل إلى إتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة/مصر بهدف تحقيق الوحدة بين البلدين بدون إجراء أي إستفتاء للشعب العراقي حول الموضوع. لكن عندما يتم بحث مسألة الحقوق القومية للشعب الكردي, عندها فقط تلجأ السلطة إلى التسويف والمماطلة بحجة عدم وجود برلمان لبحث الموضوع! وقد صرفت الحكومة العراقية مبلغا قدره 100 مليون دينار من أجل مواصلة الحرب ضد الأكراد. إلا أنها خصصت مجرد خمس ملايين دينار لغرض تعمير كردستان, بل أن هذا المبلغ الصغير لم يصرف على الأوجه المطلوبة, بل صرف لغايات أخرى ومنها لبناء وتوسيع خطوط المواصلات العسكرية, مخافر للشرطة أو كرواتب لفئات المرتزقة من العرب والأكراد المتعاونين مع الحكومة.

إن الإتحاد العربي الإشتراكي كتنظيم سياسي أوحد مجاز من قبل الحكومة لممارسة العمل السياسي, يظهر من مجرد الإسم الذي إنتحله لنفسه بأنه يستهدف من مخططاته عزل الأكراد سياسيا. فالأكراد

يكرهون من خلال هذه السياسة والممارسات على التنازل والتنكر عن كرديتهم وهويتهم القومية الحقيقية كثمن للتمتع بحق المساواة داخل أرضهم ووطنهم.

ومهما كان الأمر, فالمطاليب الكردية رفضت من قبل السلطة مجددا, وإستنادا إلى بعض المصادر العربية, فقد تواجد ضمن الوفد الكردي بعض الأشخاص ممن كانوا يرون, بأن ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي نفسه لم يكن يؤمن بهذه المطاليب, إلا انه أدرجها فقط لكي لا يقال بأنه فرط في حقوق الأكراد وخان قضيتهم.

وفي ك1964/1, أعلن ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي, في مؤتمر صحفي بأن الحكم الذاتي بات حقيقة واقعة. كما أبدى تشاؤما حول موضوع المفاوضات ونتائجهات مع الحكومة المركزية, التي تتحدث عن نزع السلاح من جانب الأكراد وتتجاهل ما عدى ذلك. وأضاف يقول: (إن موقفنا واضح ونحن نعتبر أنفسنا على حق. نحن لا نريد الحرب. كما أننا لا نريد أن نكون البادئين بالحرب. لكننا سنواصل بناء وتطوير حكمنا الذاتي وتثبيت الإدارة التابعة لنا. لكن إذا هوجمنا فإننا سندافع عن أنفسنا بنفس الإصرار الذي واجهنا به هجوم عبدالكريم قاسم والبعثيين. ولا يخالجنا أي شك حول نتيجة كفاحنا من أجل الحرية. نحن نناشد كل القوى أن تتوقف عن تزويد العراق بالأسلحة, حتى يتم حل المسألة الكردية. كما نناشد كل الشعوب المحبة للحرية في أن تقدم الدعم والمساعدة إلينا في حربنا العادلة).

لكن الحكومة العراقية رفضت مرة أخرى الإستجابة لمطاليب الأكراد, وباتت تصفهم من جديد " باللصوص وقطاع الطرق ". وأعلن الرئيس العراقي عبدالسلام عارف, إنسجاما مع أفكاره وتصوراته قائلا: (سوف لن نتخلى عن أي شبر من أرض وطننا. إن الوطن العربي سيبقى عربيا). أما وزير الدفاع العراقي عبدالعزيز العقيلي, فقد أعلن بتأريخ 21/ت1964/1, بأن المسألة الكردية باتت غير قابلة للحل إلا عن طريق الحرب. وهكذا بدأت هجمات الجيش العراقي على مواقع الأكراد في نهاية ك1964/1, وتعرضت خلالها بعض القرى داخل كردستان الإيرانية إلى القصف من جانب القوة الجوية العراقية, وتسبب الحادث في زيادة تأزم العلاقات العراقية- الإيرانية. لكن الهجمات العراقية لم تحقق أي نجاح في خاتمة المطاف.

قام حبيب كريم سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, خلال الفترة 10- 24/ك1965/2, بإجراء المباحثات مع السلطات الحكومية في بغداد مرة أخرى, على أمل حمل الحكومة على تغيير الدستور, ولكن بدون نتيجة. وفي 2/ك1965/2, كان وزير الداخلية صبحي عبدالحميد قد هدد بإتخاذ إجراتءات عسكرية أخرى ضد الأكراد قائلا: (لا ينوي العراق أن يستجيب إلى المطاليب الكردية حول الحصول على الحكم الذاتي, لا الآن ولا في المستقبل).

بمناسبة إنقضاء عام على إتفاقية وقف إطلاق النار, دعى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, إلى إضراب عام. وإستجاب حزب "كازيك", والحزب الشيوعي العراقي إلى هذه الدعوة وشاركوا في الإضراب. وأعلن عزيز الحاج/سكرتير الحزب الشيوعي العراقي في تلك الفترة وفي نفس اليوم في مدينة (براغ/جيكوسلوفاكيا) بأن: (لا وجود لأي حل للمسألة الكردية ما لم يكن على أساس تقرير المصير).

ويلاحظ بأن الحزب الشيوعي العراقي كان يصف حكومة الرئيس عبدالسلام عارف في منصف شهر أيلول/1964, بالحكومة التقدمية. كما طلب الحزب الشيوعي من الشعب العراقي أن يناضل من أجل تحقيق الأهداف التي يدوا لها القوميون العرب ومن جملتها على سبيل المثال حزب البعث. وهذا يعني أهداف: الوحدة – الحرية – والإشتراكية! لكن كانت هنالك ردود فعل معاكسة أيضا داخل صفوف الحزب الشيوعي العراقي, على هذا الإتجاه المغاير لما عهد عن الحزب الشيوعي من مواقف سياسية في السابق. وهكذا أصدرت مجموعة من الشيوعيين كراسا إنتقدت فيه بشدة قيادة الحزب الشيوعي العراقي, واصفتا السلطة العراقية بالدكتاتورية وبإضطهاد الأكراد! هل كانت هذه علامات لبداية الإنشقاق ؟

بتأريخ 4/نيسان/1965, تعرض رواد إحدى المقاهي في مدينة السليمانية إلى هجوم مفاجئ من قبل دبابة عراقية, أطلقت النار عليهم بدون سبب على الإطلاق. أدى الحادث إلى مقتل عدد من الأشخاص وجرح آخرين. وكرد فعل على هذا العدوان إستقال أحد الوزراء الأكراد " مسعود محمد ", من منصبه الحكومي. ورغم هذه الإعتداءات الصارخة من جانب الجيش العراقي وأجهزة السلطة الحاكمة الأخرى, إلا أن الحكومة العراقية واصلت مساعيها للتستر على حقيقة الأوضاع وتضليل الرأي العام العالمي. فقد أعلن أحد الوزراء العراقيين على سبيل المثال لأحد مراسلي الصحف السوفيتية, بان لا وجود للحرب في الشمال, وان ما يحدث هنالك لا يعدو أن يكون مجرد " مناورات عسكرية ", والتي ستنتهي في الخريف القادم !

أما السياسي العراقي, كامل الجادرجي, فقد قدم مذكرة أخرى للحكومة العراقية, جاء فيها: (من حسن الحظ, فإن القادة الأكراد لا يريدون المساس بمبدأ وحدة الدولة العراقية). وطلب كامل الجادرجي من الحكومة أن تهيء جوا ملائما يسهل على الأكراد التمتع بحقوقهم القومية ويصون في ذات الوقت الوحدة الوطنية.

في صيف/1965, بلغت الخلافات داخل صفوف " الإتحاد الإشتراكي العربي ", وقيادة السلطة الحاكمة ذروتها, بشكل إستعصى معه إيجاد تسوية مقبولة من جميع الأطراف. إذ طالب الإتحاديون بقيام الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة/مصر خلال فترة قصيرة وحل المسألة الكردية سلميا. واعقب ذلك

إستقالة طاهر يحيى من منصبه كرئيس للوزراء, وتشكلت حكومة جديدة برئاسة عارف عبدالرزاق. ولكن لدى سفر الرئيس العراقي عبدالسلام عارف إلى مراكش لحضور مؤتمر القمة العربي, حاول عارف عبدالرزاق أن يستولي على السلطة عن طريق القيام بإنقلاب عسكري, إلا انه فشل بسبب المقاومة التي أبداها شقيق الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف/القائد العام للقوات المسلحة العراقية. وهرب على أثر ذلك عارف عبدالرزاق إلى القاهرة.

في 21/أيلول/1965, شكل عبدالرحمن البزاز حكومة جديدة, وهي أول حكومة عراقية يتولى رئاستها شخص مدني منذ عام 1958. كان البزاز أستاذا جامعيا في بغداد وسبق له وأن خدم في السلك الدبلوماسي, كسفير للعراق في لندن, وشارك في حكومة عبدالرزاق عارف, كنائب لرئيس الوزراء. سعى البزاز لتقريب وجهات النظر بين الأكراد والحكومة العراقية. إلا أنه كان يعارض فكرة منح الأكراد الحكم الذاتي, وقد سبق له وأن شارك في صياغة مواد الدستور العراقي المؤقت الصادر في 9/ايلول/1965. إعلن البزاز في مؤتمر صحفي قائلا: (نحن نحترم الأمة الكردية ولغتها ... نحن نعترف بحقوق الأكراد. لكننا نرفض التخلي عن أي جزء من الوطن). غير أن هذه التصريحات على بساطتها كانت تعتبر في نظر البعض من الدوائر العربية الشوفينية والمتطرفة كعبدالرحمن عارف وعبدالعزيز العقيلي, تنازلا مبالغا فيه للأكراد. لقد رفض هؤلاء كل التسويات المقترحة. وفي 6/ت1/1965, اعلن البزاز عن منهجه الخاص بخصوص حل المسألة الكردية, فوعد ضمن ذلك: (بالإعتراف بالحقوق القومية للأكراد بما يوافق مضمون الدستور المعدل وقانون الإدارة المحلية).

في 22 – 29/ك1/1965, وقعت بعض الإشتباكات العسكرية في منطقة " بنجوين ", القريبة من الحدود الإيرانية, رافقها لجوء السلطات الحكومية إلى إستخدام إجراءات مشددة في كل أرجاء كردستان الجنوبية. إلا ان المقاومة الكردية حالت دون تحقيق القوات الحكومية لأية إنتصارات فعلية.

في 1/ك2/1966, وجه ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, نداءا آخر إلى هيئة الأمم المتحدة, آملا حملها على الإلتفات إلى ما كان يجري في كردستان. لقد لمحت مذكرته إلى سياسة الحكومة العراقية, بما في ذلك إستخدام هذه السلطة لأسلوب " الأرض المحروقة ", والحصار الإقتصادي, ومواصلة سياسة التعريب, ومنع وصول المواد الطبية إلى الأكراد. وطلب كذلك من الأمم المتحدة أن ترسل لجنة إلى كردستان للتثبت من الحقائق في محل الأحداث ذاتها, لتدرس آثار هذه السياسة ولتصدر حكمها بعد ذلك.

في 3/شباط/1966, أعلن وزير الدفاع العراقي عبدالعزيز العقيلي قائلا: (إن الدول الشرقية والغربية تساعد العصاة من أجل تأسيس إسرائيل ثانية في شمال الوطن, تماما كما تعاونت في عام 1948, لدى تأسيس إسرائيل. ... نحن نأمل بأن تغلق جارتنا إيران حدودها, التي تحولت إلى مصدر رئيسي

للحصول على التموينات – المقصود هنا, الحركة الكردية في كردستان الجنوبية ع.بارزاني – فإذا كنا قد تحلينا بالصبر والأناة بهذا الخصوص في الماضي, فيجب أن نوضح بأن للصبر والأناة حدودا ...).

وفي 4/ك1966/2, تطرق عبدالرحمن عارف/القائد العام للقوات المسلحة, إلى نفس الموضوع. وعزى خسائر الجيش العراقي إلى موقف الحكومة الإيرانية, التي باتت تدعم الأكراد. وفي ذات اليوم قدمت الحكومة العراقية إحتجاجا رسميا إلى إيران, أعادت فيه ذكر نفس التهم القائلة : (بأن إيران قد تدخلت لصالح المتمردين).

أما إيران فقد أعلنت من جانبها, بأن إتفاقية الحدود لعام/1937, حول كيفية إستغلال مياه " أروند رود = شط العرب " لأغراض الملاحة ملغاة من جانب واحد. في حين أعلن البزاز في مؤتمر صحفي عقد في 21/ك1966/2, بان الإتفاقية مازالت سارية المفعول!

أما الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق فقد صاغ موقفه بالشكل التالي: (إن الحركة الكردية مرتاحة من موقف الحياد, الذي إتخذته السياسة الإيرانية إزاء الثورة الكردية والطبقة الحاكمة في العراق).

وهكذا بدأت الخلافات القديمة/الجديدة بين إيران والعراق تطفو إلى واجهة الأحداث وباتت ظاهرة للعيان أمام الرأي العام. لقد تعددت الوساطات الدبلوماسية, التي قام بها العديد من الأطراف والدول, بغية إيجاد تسوية للخلافات بين الدولتين, إلا أنها فشلت إجمالا لغاية عام/1975. وبذلك ظهر عامل جديد لم يكن له وجود في السابق على الساحة السياسية , ملقيا بظله على تطورات الأحداث بجلاء. فالجبهة العريضة, التي تولى الإستعمار البريطاني بناءها بشكل مدروس, والتي واصلت الحكومات والدول الرجعية العميلة والموالية له فيما بعد أن تحافظ عليه بوجه الحركة التحررية الكردستانية, باتت تتصدع. وتفاقم هذا التصدع العلني لمدة عشر سنوات طوال. لقد أتاح هذا التطور الجديد, المجال أمام الأكراد بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني / العراق, تعزيز مواقعهم في البداية بشكل غير مباشر وفي فترة لاحقة بشكل مباشر.

في 7/ك1966/2, صدر مقال في جريدة "برافدا = الحقيقة " السوفيتية, يطلب من العراق إيجاد حل ديمقراطي للمسألة الكردية. إلا أن البزاز طلب من الأكراد أن يلقوا بأسلحتهم. وفي 4/شباط/1966, أرسل الصليب الأحمر السوفيتي, برقية إلى البزاز يطلب فيها وقف القتال لإتاحة المجال لتقديم " المساعدات الإنسانية ", لضحايا الحرب.

في 22/أيار/1966, نشرت جريدة " النهار ", نبأ مفاده, بأن " الأحزاب الشيوعية العربية ", قد أصدرت قرارا في مؤتمرها المعقود في نيسان/1966, يتضمن ما يلي: (إن الحرب على الأكراد

تضر الحركة القومية للعرب). وطالب المشاركون في المؤتمر من الحكومة العراقية بأن: (تحل المشكلة الكردية سلميا وديمقراطيا, على أساس منح الحكم الذاتي للأكراد).

غير أن الحكومة العراقية كانت تواصل متابعة مخططاتها الخاصة بهذا الصدد, لأن وزير الدفاع عبدالعزيز العقيلي, كان منهمكا في إعداد خطة عسكرية, تهدف إلى حسم المسألة الكردية بالقوة خلال فصل الربيع بشكل نهائي. كان العقيلي واثقا من مخططاته إلى درجة أقدمت معها حكومة بغداد على أن تطلب من إيران منع هروب أو منح اللجوء للعصاة وعلى رأسهم ملا مصطفى.

كان من المقرر أن يبدأ الهجوم بتأريخ 15-16/نيسان/1966, إلا أن الرئيس العراقي عبدالسلام عارف قتل بصورة غامضة عندما تحطمت طائرة هيليكوبتر كانت تقله بتأريخ 13/نيسان/1966, الأمر الذي تسبب في تأجيل تنفيذ المخطط. إن الشارع العراقي متقلب المزاج على ما يبدو وأغلب من أطيح بهم من الحكام تعرضوا لسخرته وهذا ما كانت عليه الحال مع عبدالسلام عارف أيضا حين إنتشرت دعابة أو كما يسميها العرقيون " نكته " بعد موته, تقول: (طار لحم نزل فحم)!

أهداف النظام العارفي العسكرية:

لقد تجنب نظام عارف المواجهة العسكرية مع بارزان (الشيخ أحمد بارزاني) بعكس النظام البعثي السابق. إلا أن بارزان لم تكن الإستثناء الوحيد بهذا الخصوص ضمن إستراتيجية النظام العارفي سياسيا وعسكريا, بل إن الكثير من المناطق الأخرى كانت مشموله بهذا المخطط, التي قلت فيها نشاطات الحكومة العسكرية.

ركز الجيش العراقي في هذه الفترة أهدافه ونشاطاته العسكرية بشكل خاص على المناطق المتاخمة للحدود الإيرانية وفي مقدمتها خطوط المواصلات الصالحة لسير العجلات , والتي تربط العراق وإيران, والتي كانت تحت سيطرة الحركة الكردية, ومن أبرزها ذلك الجزء من " طريق هاملتون" الذي يربط بين حاج عمران وروانduz, وذلك لعدة أسباب ومنها: 1- عسكريا تزايدت شكوك العراق, بأن خط المواصلات هذا والذي يربط العراق بإيران, قد تحول بمرور الوقت إلى خط تمويني هام للأكراد. 2- سياسيا, كان هذا الخط يفصل عمليا بين منطقة بادينان ومنطقة سوران في كردستان الجنوبية. إن سيطرة قوات الحكومة على هذا الخط بالكامل كان سيعني قطع إمكانيات التعاون على شتى الأصعدة بين المنطقتين وعزلهما عن بعض عسكريا, الأمر الذي يسهل للجيش العراقي إمكانيات إحراز إنتصارات عسكرية في المنطقة بشكل منفصل على التوالي. بالإضافة إلى أن هذه السيطرة كانت ستزيد من إضعاف مركز ملا مصطفى وتعزز من مركز معارضية المنشقين داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني /العراق,المتعاونين مع السلطة الحكومية في تلك الفترة.

غير أن هذه الأهمية الإستراتيجية بشقيها العسكري والسياسي للمنطقة لم تكن معروفة للحكومة فقط, بل كانت معروفة للحركة الكردية أيضا. فلا غرابة إذن في أن نجد رئيس الحزب الديمقراطي ملا مصطفى يختار هذه المنطقة بالذات كمحور رئيسي وأن يقيم مقره الرئيسي في ربوعها أيضا.

أما فيما يتعلق بسير العمليات العسكرية في هذه الفترة, فإن الإشتباكات الصغيرة نسبيا, تحولت بالتدريج إلى حرب إستنزاف مرهقة بالنسبة للجيش العراقي بمرور الوقت. إن العنف الممارس من قبل القوات الحكومية والحملات الإنتقامية, التي لاذت بها, لم تكن قادرة على التستر على هزائمها, بما في ذلك إستخدام الغازات السامة في آذار/1966, لم تجلب لنظام عارف أي نصر حاسم, بل تسببت في توليد ردود فعل إحتجاجية لدى بعض الدواءر خارج العراق أيضا. لقد صرح أحد الضباط العراقيين الكبار بتأريخ 7/شباط/1966, في مقابلة صحفية مع جريدة " الجمهورية " بما يلي: (إن الواجبات التي على الجندي العراقي أن يؤديها في شمال الوطن لا تقل بأي حال عن واجبات الجندي الألماني في ستالينغراد).

لقد أظهر الأكراد إستعدادهم الواضح للتضحية في سبيل قضيتهم وقارعوا هجمات الجيش العراقي بلا هوادة. ولكن لنا أن نتساءل بموضوعية, عما إذا كان بالإمكان مواجهة كل هذه الضغوط الحكومية المتصاعدة والمتعددة الجوانب بشكل فعال بما في ذلك العنف الممارس ضدهم بصور مختلفة بالأخص في ظل نظام البعث لفترة طويلة لو لم تغير إيران من موقفها من العراق ؟

ت- عارف الثاني والأكراد (1966- 1968):

بعد مقتل عارف الأول, حاول ثلاثة أشخاص متنفذين داخل السلطة الحاكمة في العراق أن يتقلدوا منصب رئيس الجمهورة وهم: رئيس الوزاء عبدالرحمن البزاز, وزير الدفاع عبدالعزيز العقيلي وشقيق الرئيس السابق عبدالرحمن عارف – قائد القوات المسلحة. غير أن دعم الجيش لعبدالرحمن عارف عزز من مركزه وإستطاع بالتالي أن يحل محل أخيه في تولي منصب رئاسة الجمهورية وأضطر الآخرين بالإكتفاء بمنصبيهما السابقين.

بعد تولي عبدالرحمن عارف لرئاسة الجمهورية, أعلن بأنه سيواصل السير على الخط السياسي الذي سار عليه شقيقه, باذلا في ذات الوقت كسر طوق العزلة الذي كان العراق يعاني منه دبلوماسيا. وهكذا حاول البزاز كرئيس للوزراء أن يعيد العلاقات مع الإتحاد السوفيتي إلى حالتها الإيجابية السابقة. كما حاول إيجاد نوع من الحل للمسألة الكردية داخليا. وبذل الجهود لتجديد الإتصالات مع الدول الغربية, وبذل جهدا ليقلل من نفوذ الضباط العسكريين. غير أن الضغوط المعاكسة كانت أكبر من قدراته

وطاقاته الفعلية, لأن الجيش أجبره في الختام على تقديم إستقالته, ليتولى الجنرال ناجي طالب منصب رئاسة الوزراء كخلف له.

إتخذت حكومة ناجي طالب, سياسة الحياد الإيجابي كخط تسير عليه في علاقاتها الخارجية, رغم مواصلتها لجهودها في توثيق العلاقات مع المعسكر الشرقي, وحاولت بطريقتها الخاصة إيجاد حل للمسألة الكردية وإنهاء ما يسمى " بمرحلة الإنتقال " كتمهيد لإجراء الإنتخابات.

إستقبل الشعب العراقي هذه المقترحات والمشاريع بكل إنشراح, إلا أنها لم تجد طريقها إلى التطبيق العملي. لقد أصرت الحكومة على بقاء " الإتحاد العربي الإشتراكي " كتنظيم وحيد مجاز.

وجاءت " حرب الأيام الستة / 1967 " بين العرب وإسرائيل لتزيد من أعباء المسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة العراقية على شتى الأصعدة: سياسيا, إقتصاديا وعسكريا. وقطع العراق علاقاته مع بريطانيا والولايات المتحدة. وأرسل العراق بعض قطعاته العسكرية إلى الأردن. وإستقال ناجي طالب من منصبه دون أن يستطيع الوفاء بوعوده المقطوعة.

تولى طاهر يحيى مرة أخرى رئاسة الوزراء واصدرت الحكومة الجديدة قانون رقم/97, الذي فتح المجال أمام " شركة النفط الوطنية " للإستفادة من المجالات التي كان القانون رقم/80, لسنة/1961, قد هيأها في مجال التنقيب والإستثمار والإستخراج النفطي في المناطق المنتزعة من شركات النفط الغربية. وجرى إتفاق بين شركة النفط الوطنية العراقية وبين شركة نفط " إيراب " الفرنسية, بأن تقوم الأخيرة بإستخراج النفط لمدة 28عاما, على أن يتم تسليم إدارة العمليات بعد إنقضاء 8 سنوات إلى شركة النفط الوطنية العراقية. أما في منطقة الرميلة القريبة من الحدود الإيرانية, فإن شركة النفط الوطنية العراقية أرادت أن تتولى عملية إستخراج النفط بنفسها, ولاذت بالإتحاد السوفيتي طالبة المساعدة الفنية وإتفق الطرفان – العراق والإتحاد السوفيتي – حول هذا الموضوع بالفعل. ولدت هذه النشاطات ردود فعل سلبية وعدم إرتياح من جانب الشركات النفطية الغربية الأخرى, التي بات عليها أن تراقب عملية التضيق التدريجي على إمتيازاتها ومصالحها.

أما في المجالات الأخرى فإن حكومة طاهر يحيى لم تغير من مواقفها شيئا يستحق الذكر. فالمسائل السياسية بما في ذلك المسالة الكردية وقضايا الديمقراطية بصورة عامة في العراق أهملت من جانب السلطة الحكومية, على الرغم من أن هاتين المسألتين كانتا تمثلان محورا لتوليد المشاكل الأخرى على شتى الأصعدة. فالمشاكل الإقتصادية والمالية المزمنة, التي كان العراق يعاني منها, كانت نتائج لا يمكن تجنبها, بل وباتت تستفحل إنسجاما مع زيادة النفقات العسكرية للدولة. وقد بلغ عجز الميزانية العراقية بين عامي 1967- 1968 حوالي 120 مليون دولار, إذ أن الجيش العراقي كانه يحتكر 90%

من عائدات النفط لتمويل مؤسساته الخاصة. علما أن محاولات إيجاد تسوية للخلافات مع إيران بقيت هي الأخرى بدون نتيجة إيجابية, لأن هذه الجهود كانت تتعارض مع الدعوة إلى وجوب توحيد جميع العرب, بما في ذلك في خوزستان, وإتخاذ هذه الدعوة كسياسة معلنة للدولة!

الأكراد وتطورات الأحداث:

عندما تولى عارف الثاني السلطة في العراق, أعلن ملا مصطفى وقف إطلاق النار من جديد لمدة شهر واحد من خلال بيان أذيع من محطة الإذاعة الكردية السرية " صوت كردستان العراق " معتبرا ذلك كمهلة للتفكير بالنسبة للسلطة الجديدة. غير أن عارف الثاني أراد التمسك بالنهج الذي سار عليه شقيقه بهذا الخصوص. وهذا يعني بين أمور أخرى محاولة تصفية القضية الكردية بالعنف من خلال إستخدام الإجراءات العسكرية, إلى جانب مواصلة الجهود لتحريض الكتل الكردية ضد بعضها وإستغلال خلافاتها الداخلية لخدمة الأهداف الخاصة. ففي 18/نيسان/1966, أعلن عارف الثاني ما يلي: (إن القومية الكردية, هي حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها, وأن الحكومة مستعدة أن تمنح الأكراد ضمن الإطار العراقي حق الإدارة الذاتية. فالأكراد أنفسهم يريدون العيش مع إخوانهم العرب. لكن هنالك شخص واحد فقط يريد أن يفصلهم عن بعضهم البعض. إن ذلك هو البارزاني عميل الإستعمار وخائن الوطن. وطالما كان البارزاني يقود المتمردين فلا يمكن إيجاد أي حل للمشكلة الكردية).

وبعد مرور يومين على هذا التصريح, أعلن عارف الثاني أمام مراسل مجلة " المصور " المصرية, بأنه سيقضي على حركة التمرد, وقد إضطر رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز المعتدل نسبيا, إلى أن يجاري هذا التطور المشحون وأن يلوذ هو الآخر بإستعمال صياغات وتعابير مشابهة, إذ أنه أعلن بتأريخ 22/نيسان/1966مايلي: (هل يعتقد هؤلاء المتمردون أنهم يستطيعون الإنتصار على دولة بكل ما لها من طاقات وقدرات ؟ فنحن والحمد لله أقوياء, ولدينا إخواننا العرب, الذين يقدمون الدعم إلينا. ولدينا جيش باسل, والذي سيواصل القتال لمدة طويلة إذا إقتضت الضرورة).

وبناءا على هذا الجو السائد على الساحة السياسية توجب قطع الإتصالات والمفاوضات الجارية في نيسان/1966 بدون إحراز أية نتيجة إيجابية. وإستنادا إلى ما أوردته صحيفة " سود دويتشه تسايتونغ " الألمانية /الإتحادية, بتأريخ 29/نيسان/1966, فإن الأكراد كانوا يطالبون بما يلي: حل وحدات المرتزقة – عودة وحدات الجيش العراقي إلى قواعدها الأصلية - في حالة التوصل إلى أي إتفاق لاحق, فإن التوقيع على الإتفاقية يجب أن يتم في بلد عربي محايد كمصر على سبيل المثال. غير أن العراق إعتبر الطلب الأخير أمرا مرفوضا لتعارضه مع حق السيادة للدولة العراقية.

ارادت الدولة العراقية ان تركز على العودة إلى مخططاتها العسكرية مركزة على خطة الهجوم المعدة سابقا من قبل عبدالعزيز العقيلي والمسماة " توكلت علة الله ", معلقة آمالها على نجاح هذه الخطة المتسمة بروح المغامرة. لقد بدأ تنفيذ العمليات العسكرية بالفعل في 1-12/أيار/1966, في منطقة رواندوز, حيث حصلت إشتباكات تعرضية متلاحقة موجهة ضد مواقع الأكراد, بالأخص في " جبل هندرين ", إلا انها منيت بالفشل الذريع للقوات العراقية المغيرة.

الهزيمة أجبرت الحكومة العراقية من جديد على فتح باب الحوار والمفاوضات مع الأكراد, لكن العمليات الإنتقامية التي لاذت بها القوة الجوية العراقية ضد السكان المدنيين العزل بعد الهزيمة العسكرية لم تكن قادرة على التستر على واقع الهزيمة العراقية. وفي الواقع لا يمكن بالكلية إستبعاد وجود عناصر, حتى في هذه الفترة داخل السلطة الحكومية, والتي كانت تسعى وبالفعل لإيجاد صيغة ما لحل المسألة الكردية, لكن الأغلبية أرادت فقط أن تخدع مثل هذه العناصر, آملة في أن تستطيع تخطي الفترات العصيبة بعد كل هزيمة ومنها ما كان في هندرين, تأهبا للجولة القادمة.

في 15/حزيران/1966, لمح البزاز إلى برنامجه الخاص لحل القضية الكردية قائلا: بأن جملة من العوامل العسكرية والسياسيية والإقتصادية, تجعل من إيجاد حل سلمي للمسألة أمرا ضروريا لابد منه. وكان برنامجه ينص على ما يلي: الإعتراف الكلي بالكيان الكردي كأمة مستقلة – الإعتراف الكلي باللغة الكردية كلغة رسمية وتعليمية للمدارس – الإعتراف الكلي بالتراث الخاص وكل الشؤون الأخرى المتعلقة بالقومية الكردية – إعمار الشمال. وهكذا تحول العراق مرة أخرى إلى وطن ليس للعرب وحدهم, بل " للأكراد أيضا على نفس المستوى "!

وحول تباين الآراء داخل صفوف السلطة الحاكمة والعرب بصورة عامة حول الموقف من المسألة الكردية قال البزاز: (أنا أعلم بأن هنالك مجموعة داخل صفوف الشعب ومن المحتمل بين العرب أيضا, التي تعارض مثل هذه السياسة. إنهم يعتبرون هذه السياسة دليل ضعف. إن هذه المجموعة لا ترتضي أي حل ما عدا القضاء على آخر متمرد ... لكنني أقول لهؤلاء الناس بكل جدية: إذا لم تتغير الأوضاع في شمال الوطن بشكل يبعث على الرضا ... وأن يتم إيجاد حل منطقي ... الإعتراف الكامل بحقوق الطرف الآخر وتسوية الأمور, فإن الخلاف لا يمكن أن يحل بشكل كامل في أي وقت, ذلك لأنه عندما تتواجد مجموعة ممتعضة "1000" شخص أو "500" شخص, بل "5" أشخاص, فإن هذه المجموعة ستكون قادرة على إثارة البلبلة في المنطقة).

وأشار البزاز إلى أزمة حكومته على صعيد السياسة الخارجية فقال: (وإذا أدركنا أيضا, بأن هنالك خلف الحدود, البعض الذي لا يريد للعراق أن يعيش في هدوء ولا يتمنون له السلام ويستغلون الحرب

الدائرة بي الأشقاء ويستهدفون تقسيم وحدة هذا البلد ويطمعون في قسم من مياهه. فإذا أدركنا كل هذالأمور فلابد لنا أن نعتبر طريق السلام بأنه هو الأفضل).

لكن في الحقيقة ورغم كل الأحاديث المطولة عن السلام, إلا أن فكرة القضاء على الحركة بالقوة بقيت مهيمنة على موقف الحكومة ولو في الخفاء, لذا نجدها تركز من جديد على إستغلال فرقة الأكراد إلى أبعد حد ممكن. أجرت الحكومة إتصالات منفصلة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقيادة ملا مصطفى من جهة ومع المجموعة المنشقة من الحزب ذاته بقيادة إبراهيم أحمد وجلال طالباني من جهة أخرى. وكان من آثار هذه السياسة – إلى جانب تطرف بعض العناصر من القوميين العرب – أن غلب الإتجاه السلبي على صياغة وتحديد الحقوق القومية للأكراد في آخر المطاف, إلى درجة أن أحد الوزراء في الحكومة العراقية إعتبر مجرد الإعتراف باللغة الكردية, كلغة تدريس في المدارس الإبتدائية, علامة دالة على الميول الإنفصالية.

المفاوضات بين الحكومة وبين الحركة الكردية بقيادة ملا مصطفى – بإعتبارها المجموعة الأقوى – أدت إلى إصدار البزاز لنقاطه الخمسة عشر المعروفة, والتي نشرت منها إثنا عشر نقطة فقط بتأريخ 29/حزيران/1966, في حين لم تنشر بقية النقاط السرية! وكان نقاط البزاز تتضمن إجمالا ما يلي: 1- تعترف الحكومة العراقية بحقوق الأكراد ضمن إطار الدستور المؤقت. كما أن الدستور الدائم سيؤكد عليها. 2- من أجل ضمان تطبيق الإدارة اللامركزية لجميع الألوية "المحافظات", ستصدر الدولة قانونا خاصا بهذا الشأن. 3- يتم الإعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في جميع الألوية الكردية. 4- يتم إجراء إنتخابات للبرلمان الجديد ويكون الأكراد ممثلين فيه حسب نسبتهم المئوية بالنسبة لعدد السكان. 5- يعين الأكراد في جميع الوظائف العامة حسب نسبة سكانهم. 6- تقدم بعض المنح الدراسية إلى الأكراد وتشجع دراسة اللغة الكردية في جامعة بغداد. 7- يكون الموظفون في المنطقة الكردية أكرادا. 8- إجازة المنظمات وإصدار المنشورات الكردية ضمن دائرة القوانين المرعية. 9- العفو العام عن جميع المشاركين في " أعمال العنف " في حوادث الشمال والموافقة على عودتهم إلى مقرات أعمالهم ووظائفهم السابقة. 10- يجب أن يعاد المنتمون إلى سلك الجيش والشرطة إلى وحداتهم السابقة خلال مدة شهرين ويتم التعامل معهم هنالك بالحسنى كما ويعاد تعينهم في مناصبهم السابقة. 11- الأموال التي كانت تخصص في سبيل تطبيق " إجراءات قاسية " ستستخدم إعتبارا من الآن في عملية تطوير الشمال ويتم تأسيس وزارة جديدة لهذا الغرض. 12- إعادة قرى الأكراد التي إستوطنها العرب بعد عام1963 إلى أصحابها الأصليين وتقديم التعويضات إلى المتضررين بسبب الحرب.

أما النقاط السرية, والتي لم يعلن عنها في حينه فكانت كما يلي: 1- تأسيس لواء/ محافظة جديدة بإسم " دهوك ", من المناطق الكردية التابعة إلى لواء الموصل. 2- إصدار العفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين. 3- منح الإجازة للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق.

كانت ردود الفعل على نقاط البزاز متباينة, لكن الشعب العراقي وبصورة عامة إستقبل هذا التطور بالأفراح, كما جاء ذلك في نبأ نشرته جريدة " صوت العرب " العراقية, والتي ذهبت إلى القول بأن الإتفاق يعني: (إحلال السلام ووقف سفك الدماء وإنقاذ أبناء الجيش الباسل). أما المتطرفون من القوميين العرب فقد ردوا بعد يوم واحد من إعلان هذه النقاط على طريقتهم الخاصة, من خلال الإقدام على محاولة إنقلابية قادها عارف عبدالرزاق, والتي كانت مدعومة من قبل مجموعة من الضباط, ووصفوا برنامج البزاز بأنه " إستسلام ".

وجد البزاز نفسه مضطرا في أن يغير رأيه بعض الشيء آملا ترضية المتطرفين فقال بتأريخ 2/تموز/1966: (العراق هو بلد عربي وسيبقى عربيا أيضا).

من جهة أخرى وجد الكثيرون من الأكراد بأن برنامج البزاز لا يفي بمتطلبات الشعب الكردي. فقد إنتقد حزب "كازيك" على سبيل المثال البرنامج قائلا بأنه وبالقياس إلى مطاليب الحركة الكردية في السابق يجسد خطوة إلى الوراء, وإعتبر هذا الحزب برنامج البزاز تفريطا بالحقوق القومية الكردية من بعض الأوجه.

بعد إنقضاء فترة على الإتفاقية, بادر الأكراد إلى الإفراج عن الجنود العراقيين الأسرى وسلموا المدافع التي غنمت في الفترة السابقة إلى الحكومة وأوقفوا البث الإذاعي " لصوت كردستان العراق". إلا أنهم رفضوا حل وحداتهم المقاتله " بيش مه ركه ", بإنتظار تطبيق نقاط الإتفاقية. وكان لهذه الإجراءات من الجانب الكردي أثرها في إظهار حسن النية للموقف الكردي, الذي ولد في صفوف الشعب العراقي مزيدا من التفهم والتعاطف مع حركة التحرر الكردية.

وفي 10/تموز/1966, أسس البزاز وزارة جديدة بإسم " وزارة إعمار الشمال ". وفي 27/تموز/1966, وصل البزاز إلى موسكو بناءا على دعوة وجهت إليه من " ألكسي كوسيكين ". وبعد عودته في 4/آب/1966, أعلن البزاز بأن موسكو وعدت بتزويد العراق بالسلاح لكي يستطيع أن يدافع عن نفسه ضد الإستعمار. إلا أن البزاز إستقال من الوزارة بتأريخ 7/آب/1966 لأنه لم يتطع تخطي العقبات التي كان الضباط العسكريون يضعونها في طريقه.

بعد إستقالة البزاز, تولى الجنرال ناجي طالب منصب رئاسة الوزراء العراقية, والذي وعد بتحقيق مشروع البزاز الصادر في 29/حزيران/1966 إلا أن هذا التغيير المفاجئ أثار بعض الشكوك لدى

الأكراد. فعندما قدم أحد مبعوث ملا مصطفى طلبا في بغداد بتعيين وزيرين كرديين في الحكومة, أجاب ناجي طالب: (نحن لا نريد أن نحول العر اق إلى لبنان ثاني).

أما مجموعة إبراهيم أحمد المنشقة فقد أعربت في مؤتمرها المنعقد في " تيمار ", بتأريخ 28/آب/1966, عن تأييدها المطلق لسياسة الحكومة الوطنية الجديدة, بل وأعلنت بأنها ستواجه ملا مصطفى بكل الطرق والأساليب إذا ما بدأ الحرب ضد الحكومة من جديد بأمر من الإستعمار.

في 25/ت1/1966, أوضح المستشار البريطاني السابق لدى وزارة الداخلية العراقية " سي. جي. أدموندس " في محاضرة حول المشكلة الكردية في العراق أمام الجمعية الملكية لآسيا الوسطى في لندن تحت عنوان: " حرب الأكراد في العراق وخطة لإحلال السلام " بأنه: (بصرف النظر عن إمكانية تطبيق أكثر من واحدة من الإتفاقات الدولية على قضية الأكراد, فإن لهيئة الأمم المتحدة بالنظر إلى هذه الوثائق التي سردتها وبصفتها وريثة طبيعية لعصبة الأمم واجب الإهتمام بالحالة الحاضرة للقضية الكردية على صعيد التوسط على أقل تقدير).

بتأريخ 28/ت1/1966, إلتقى الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف مع ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق داخل المناطق الكردية المحررة من كردستان. طلب الأكراد من عارف الثاني تنفيذ إتفاقية 29/حزيران/1966 وحل قوات المرتزقة المسماة " بفرسان صلاح الدين " وإدخال عدد من الأكراد في الوزارة العراقية. وعد عارف الثاني بأن يحقق هذه المطاليب جميعا حال عودته إلى بغداد.

في أواسط ت1966/2 عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق مؤتمرا آخر صادق على مشروع الإتفاقية المعقودة في 29/حزيران/1966, على الرغم من أن الإتفاق لم يكن على أساس الحكم الذاتي الذي طالما كانت الحركة الكردية تطالب به.

بتأريخ 28/ت1966/2 قدمت مذكرة جديدة إلى الرئيس العراقي عارف الثاني والحكومة العراقية طالب فيها الحزب الديمقراطي الكرلادستاني/العراق بتنفيذ مشروع البزاز. وجاء في رسالة من ملا مصطفى رئيس الحزب إلى الرئيس العراقي ما يلي: (لا يخفى عليكم بأن مشروع 29/حزيران/1966 بنقاطه المعلنة وغير المعلنة لا يتطابق مع حقوق الأكراد ومطاليبهم على الرغم من أن معاناة الشعب الكردي قد طال بها الأمد أكثر مما إستغرقته الحرب العالمية الثانية بطولها. لكن الشعب الكردي ورغم ذلك ورغبة منه في الحفاظ على المصلحة العامة للوطن حال دون مواصلة سفك الدماء بين الأشقاء من عرب واكراد وحرصا منه على الوحدة الوطنية فقد وافق على المشروع. نحن نأمل بأن ينفذ المشروع بروح بناءة ...).

نشرت جريدة " لوموند " الفرنسية بتأريخ 22/ك1966/1, نباءا مفاده, بأن الإتحاد السوفيتي يبذل الجهود لإعادة السلام إلى ربوع كردستان في هذه الفترة. كما أن الإتحاد السوفيتي كان قد خصص مبلغا بقيمة 20 مليون مارك, لغرض إعادة تعمير المناطق الكردية.

أما بخصوص المساعي الدبلوماسية للعراق والهادفة إلى ترقيع الجبهة الخارجية ضد الأكراد من خلال محاولة إعادة التعاون مع جاراته, وضمن هذا المخطط فقد سافر عارف الثاني بتأريخ 14/آذار/1967 إلى طهران ليعلن هنالك: (أن الإستقرار داخل العراق يدعم الإستقرار داخل إيران والعكس بالعكس). غير أنه وأثناء سفره إلى القاهرة وصف " الخليج الفارسي " من جديد " بالخليج العربي "!

ورغبة من السلطة الحكومية في هدهدة وتهدأت خواطر الأكراد, فقد أجازت صدور جريدة " التآخي ", بتأريخ 29/نيسان/1967, وهي لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. وفي 2/أيار/1967, أعلن رئيس الأركان " حمودي مهدي " بأن قطعات الجيش العراقي ستعود قريبا إلى مقراتها الأصلية, غير أن هذا التصريح لم يرافقه أية خطوة عملية. وفي 6/أيار/1967, إستقال ناجي طالب من رئاسة الوزراء دون أن ينفذ مشروع البزاز.

تولى طاهر يحيى من جديد تشكيل الوزارة وأقصى عبدالعزيز العقيلي المعروف بمواقفه المتطرفة. وأسس وزارة شؤون الشمال ودعى في برنامجه الحكومي الخاص بتأريخ 28/تموز/1967, إلى تنفيذ إتفاقية 29/حزيران/1966. وإلتقى مع ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بتأريخ 15/حزيران/1966, وأدخل أحد الأكراد في وزارته. غير أن مشروع البزاز المتفق عليه بتأريخ 29/حزيران/1966, لم يتحقق في الواقع أبدا.

ناشدت جريدة التآخي, الحكومة العراقية مرارا كي تقدم على تنفيذ مشروع البزاز, لكن كل ما حصلت عليه الجريدة من وراء جهدها الإعلامي, كان وصول رد إليها من جانب رئيس الوزراء السابق " عبدالرحمن البزاز " بشكل رسالة أعرب فيها عن موقفه تجاه برنامجه السابق المتفق عليه لحل المسألة الكردية في العراق. كتب البزاز يقول: (إن البرنامج كان مسألة خاصة بحكومته ولا يمكن إلزام أية حكومة عراقية أخرى بتنفيذه). واضاف البزاز قائلا: (بانه لم يكن هنالك أي إتفاق بين حكومته والأكراد)!

ردت جريدة التآخي بتأريخ 2/تموز/1967تقول: (بأن الشعب الكردي وإعتبارا من الآن يطالب بضمانات ثابتة لتأمين حقوقه). لكن رغم كل هذه المكاتبات والإحتجاجات, فعلى الأرجح يمكن القول, بأن المسألة ستبقى موضع تساؤل دائم بصدد الضمانات ,ومن يمكن أن يعتبر كضامن, طالما كان رجالات الدول ورجالات القانون من صنف البزاز يمثلون طرفا للحوار والتفاوض مع الأكراد ؟

تسببت محاولات التقارب العراقية / الفرنسية, والتي إرتبطت بمنح الإمتيازات لشركة النفط الفرنسية " إيراب " بهدف الحصول على الأسلحة من فرنسا, في إمتعاض شركات النفط البريطانية, إلى جانب توليدها لبعض المشاكل على صعيد السياسة الداخلية للعراق كذلك. فقد قدم 6 وزراء إستقالتهم من الحكومة وإحتج ملا مصطفى في رسالة شخصية وجهها إلى الجنرال " ديغول " في شباط/1968, حول صفقة الأسلحة الفرنسية / العراقية , بإعتبار هذا الدعم تشجيعا للعراق على مواصلة حربه العنصرية ضد الشعب الكردي. ولدى وصول عارف الثاني إلى فرنسا في زيارة رسمية في شباط/1968, تظاهر العديد من أصدقاء الشعب الكردي في فرنسا, بما في ذلك المنتمون إلى صف الإشتراكيين ضد صفقة الأسلحة المزمع عقدها, وبالنتيجة إضطر عارف الثاني, إلى التصريح بأن الأسلحة الفرنسية سوف لن تستخدم ضد الأكراد.

في نيسان/1968, بدأت الإشتباكات العسكرية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والمجموعة المنشقة عن هذا الحزب بيقيادة إبراهيم أحمد وجلال طالباني والمدعومة من قبل الحكومة العر اقية. وكتبت جريدة الجمهورية, العراقية تقول بـاريخ 13/أيار/1968 تقول: (لقد إتخذت الحكومة كل الإجراءات الممكنة لحل المشكلة الكردية, إلا أن الأكراد منقسمون على أنفسهم).

تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الإنقسام والفرقة, لم تكن في أي وقت من الأوقات حصرا بالأكراد فقط, وإن كان الأكراد ربما كانوا أكثر عرضة من الآخرين للتعرض لهذه الآفة. بل أن بقية الشعوب وبالأخص الخاضعة منها لنفوذ أجبي تعاني من نفس المشكلة, والعرب لا يمكن أن يعتبروا إستثناءا على هذه القاعدة, فقد كانوا وما زالوا يعانون من الإنقسامات داخل العر اق وخارجه, ضمن مجموعات متضادة بل ومتناحرة أيضاً.

مارست السلطات الحكومية في هذه الفترة أيضا الضغوط على جميع الأحزاب والكتل السياسية المعارضة, وأجبرتهم بذلك على ممارسة النشاط السياسي في الخفاء. كما واجه العديد من أعضاء هذه التنظيمات السياسية, السجن وتعرضوا إلى الإعتقال أو أجبروا على اللجوء إلى خارج العراق.

وداخل صفوف الجيش, الذي كان يعتبر سند الحكومة الحقيقي في الواقع زاد التذمر والإمتعاض من ممارسات السلطة وزادت بذلك نشطات منظمة الضباط السرية " الحركة الثورية العربية ", التي تولت من خلال قائدها " عبدالرزاق النايف ", قائد الحرس الجمهوري, إجراء إتصالات مع الأحزاب السياسية في صفوف المعارضة, بما في ذلك حزب البعث العربي الإشتراكي والفئات التي كانت تصر على حسم القضية الكردية بقوة السلاح من أمثال عبدالعزيز العقيلي.

وفي أواخر آذار/1968 حبطت مساعي عارف الثاني الهادفة إلى ترضية المعارضة. وفي أواسط نيسان/1968, طلبت بعض الشخصيات العراقية من الرئيس العراقي, تشكيل حكومة إئتلافية وإجراء إنتخابات برلمانية. غير أن ذلك لم يزد النار إلا ضراما, حيث زادت حدة الأزمة السياسية.

وفي بداية تموز/1968, حاول طاهر يحيى أن يدخل ممثلي بعض الكتل المعارضة إلى وزارته سعيا منه لإنقاذ الموقف. لكن بتأريخ 17/تموز/1968, حدث إنقلاب عسكري جديد أطاح بحكم الرئيس عارف الثاني.

الإشتباكات العسكرية خلال الأعوام 1966 – 1968:

خلال فترة حكم الرئيس عارف الثاني حصلت عدة إشتباكات عسكرية وفي ومواقع مختلفة بين الحركة الكردية والقوات الحكومية, وهذه طبيعة ملاصقة لأسلوب خوض حرب العصابات التي كان الأكراد قد تبنوها لأنفسهم للدفاع عن النفس بحكم تباين القدرات العسكرية, بالأخص ما يتعلق منها بطبيعة تسلح الطرفين. إلا أن معركة " هندرين ",كانت هي الحاسمة خلال هذه الفترة, والتي كسبها الأكراد بأجلى صورة وأجبرت الحكومة في ذات الوقت على إبداء الإستعداد من جديد للتفاوض مع الحركة الكردية, زاعمة أنها تنوي حل المسألة الكردية عن هذا الطريق. لكن ومرة أخرى لم يكن الأمر سوى مراوغة سياسية أخرى لإستعادة الأنفاس وكسب الوقت لحشد الطاقات من جديد.

إستنادا إلى الخطة المعدة في عهد الرئيس عارف الأول, والتي نفذت في عهد الرئيس عارف الثاني, كان الجيش العراقي يرنو إلى الإستيلاء على خط المواصلات الرئيسي, الذي يربط بين رواندوز وحاج عمران على الحدود الإيرانية, ذو الأهمية الإستراتيجية والسياسية الفائقة. ولغرض بلوغ هذا الهدف كان على وحدات الجيش العراقي أن تستولي على العديد من مواقع تجمع الأكراد وفي مقدمتها جبل " هندرين ", و جبل " زوزك " على طرفي الطريق. لقد زج الجيش العراقي باللواء السادس إلى جانب 3000 مرتزق مسلح في هذه المعركة. كما تم توفير الإسناد اللازم لهذه القوة بالدبابات والمدفعية وسلاح القوة الجوية العراقية بشكل مكثف.

أما الأكراد فقد إستطاعوا أن يجمعوا حوالي 3500 مسلح في منطقة رواندوز وبالأخص في " هندرين " حيث تولى " فاخر بارزاني " أمر قيادتها. أما في "زوزك " فقد تولى إدريس ملا مصطفى أمر القيادة فيها. وكان الأكراد مسلحين بالبنادق, الرشاشات, القنابل اليدوية ومدافع الهاون.

في بداية المعركة, إستطاع الجيش العراقي أن يحرز بعض الإنتصارات وتمكن من التقدم تكتيكيا وأن يسيطر على بعض مواقع الأكراد على السفوح في جبلي " هندرين و زوزك ", خلال الفترة الواقعة بين 1-10/أيار/1966, إلا أن القمم بقيت تحت سيطرة القوات الكردية. وفي 11-12/أيار أخذ الأكراد

زمام المبادرة العسكرية من الجيش العراقي وإستطاعوا أن يحسموا المعركة لصالحهم في 14/أيار. كانت خسائر الجيش العراقي تبلغ 2000 قتيل, بما في ذلك 150 ضابط, إلى جانب عدد كبير من السرى ووقوع الكثير من السلحة والعتاد في قبضة القوات الكردية.

ورغبة من الحكومة العراقية للتستر على الهزيمة وتقوية الروح المعنوية لوحدات الجيش العراقي, أعلن رئيس الوزاء عبدالرحمن البزاز, بان لقمان ملا مصطفى نجل رئيس الحزب الديمقراطي قد قتل في المعركة. إلا أن أحد الصحفيين أجرى مقابلة مع لقمان في اليوم التالي للمعركة.

ورغم كل الملابسات, فلا ريب أن بطل الساحة وقائد هذه المعركة الحاسمة الحقيقي كان " فاخر بارزاني ", على الرغم من أن جميع المشاركين في هذه العمليات العسكرية أبدوا الكثير من البراعة والجرأة – أنظر مزيدا من التفاصيل لدى رينيه موريس: " كردستان أو الموت ", الذي كان شاهد عيان لهذا الصراع الدموي, وأورد مخططا في كتابه عن خطة الهجوم التي أعدها " فاخر بارزاني " في هندرين. من الجدير بالذكر أن " فاخر بارزاني " فقد أحد إخوته في معركة الدفاع عن بارزان في عام 1963 " حسين بارزاني " الذي أبدا بدوره في المعركة ضروبا من الشجاعة والكفاءة ما يستحق أن يكون ذكرى للذاكرين. أما سي.جي. أدموندس, المستشار البريطاني السابق لوزارة الداخلية العراقية, فقد علق على معركة " هندرين " ووصفها " بأكبر هزيمة " في تأريخ الجيش العراقي.

ج- حزب البعث العربى الإشتراكى والأكرد (1968-1975):

في الواقع لم يغير حزب البعث أهدافه الإستراتيجية أبدا, على الرغم من الهزيمة التي مني بها في عام 1963, سواءا ما كان يتعلق منها بالمسألة الكردية أو بالشعوب والبلدان العربية. فقد بقي الصهر التام والكلي أو الإبادة الجماعية للأكراد دوما هدفا لهذا الحزب الفاشي, وحجر الزاوية لسياسته الداخلية في العراق. أما بالنسبة للبلدان العربية وشعوبها, فقد إعتبر نفسه الممثل الحقيقي الوحيد لها شاءت أم أبت ولهذا السبب كان يطالب بدور قيادي. ولغرض بلوغ هذا الهدف مارس الحزب ضغوطا مستمرة ومتعددة الجوانب على البلدان العربي, سواءا من الناحية الدعائية المجردة أو عن طريق إعداد أو تمويل الإنقلابات العسكرية والمؤمرات فيها. وكانت دول الخليج الفارسي/العربي, تلمس هذه الضغوط أكثر من غيرها لأسباب مختلفة منها: ثرواتها الطائلة, ضعفها العسكري وقلة خبرتها السياسية, لأن فكرة توحيد الشعوب العربية سلميا أو عن طريق القوة وبقيادة حزب البعث كان وما يزال الهدف الأكبر لهذا الحزب. ولا ريب أن هذا التوحيد سيخدم أهدافا توسعية أخرى إذا ما تحقق على صعيد أوسع., لأن حزب البعث ينطلق من فكرة أو إعتقاد بأن العرب لهم رسالة يؤدونها للإنسانية على الصعيد العالمي, الأمر الذي يعود إلى صفات متوفرة فيهم فقط ! إن الترابط بين هذه الأبعاد السياسية الثلاثة هو أمر لا يمكن تجاهله أو التستر عليه, بما في ذلك جوهرها العنصري الواضح.

لكن الذي تغير في الحقيقة هو بعض التكتيكات المجردة, التي لجأ الحزب إليها كجزء من عملية تضليلية وتمويهية وخداع والتي توسل بها لبلوغ أهدافه المرحلية الآنية كمرحلة أولية لبلوغ أهداف بعيدة المدى فيما بعد, حيث بات جهاز الدعاية البعثي يلعب دورا محوريا وحاسما يكرر دون كلل أو ملل موقف الحزب المعادي للإستعمار زعما ويمتدح سياسة الحزب الإنسانية الخارقة للعادة, فأجهزة الإعلام البعثية تحدثت طويلا عن عما أسمته " بالثورة البيضاء " وكان المقصود بها إنقلاب عام 1968 العسكري. سعيا منها لإقناع الجماهير بأن ما حدث في عام 1963 لن يتكرر. ولاريب بأن الإعلام عامل مؤثر في توجيه الجماهير على الأقل في المدى القصير قبل أن تفقد مفعولها تدريجيا حين تظهر الفوارق بين الأفعال والأعمال بمرور الوقت.

ورغبة من الحزب في إلهاء جماهير الشعب والعامة من الناس بالتوافه من المور, لجات أجهزة الإعلام إلى أسلوب إقامة المباريات الرياضية ذات الطابع التمثيلي في جوهرها كالمصارعة أو تقديم سلسلة طويلة من الحفلات الساهرة عبر البث التلفزيوني المتكرر, بمناسبة إنتصارات الحزب المزعومة في الوقت الذي كان الحزب يجري فيه تصفية خصومة بصمت فقد جاء ليبقى هذه المرة مهما كلف الأمر أوكانت العواقب.

لقد إستطاع حزب البعث وبالفعل أن يستغفل الناس وأن يموه عليهم ويلهيهم بمشاكل جانبية لفترة ليست بالقصيرة متسترا كليا وإلى حد بعيد على أساليب القمع والإرهاب, التي مورست بشكل علني من قبلة في عام 1963 وباتت تمارس بنفس القسوة لكن في الخفاء. فعلى الرغم من أن نفس الأساليب بقيت أحد أهم محاور التطبيقات السياسية للحزب في الداخل أولا وفي الخارج أيضا فيما بعد وبإستمرار لكنها كانت بعيدة عن إطلاع الرأي العام لدرجة كبيرة. فقد مورس القتل والتعذيب المنظم طوال فترة حكم حزب البعث ولحد الآن.

لكن مشاكل العراق المتعددة: الأُقتصادية, السياسية والإجتماعية متأصلة وعميقة الجذور إلى درجة يتعذر معها حتى على أكثر الناس خبرة في التضليل والمراغة أن يتستر عليها لمدة طويلة. فالدعاية المجردة ستبقى عاجزة على المدى البعيد أن تكون البديل الحقيق للحلول المطلوبة على شتى الأصعدة, كما أن العنف العاري والمجرد سيبقى عاجزا عن تقديم الحلول المطلوبة, التي تتطلب تطبيق العدالة لحلها. لقد تجلت الحقائق تدريجيا بمرور الزمن للرأي العام في العراق والعالم باسره, الأمر الذي أعقبه بلورة الموقف الشعبي من أساليب التضليل بالقول العامي العراقي المعروف: (البعثي يقتل القتيل ويمشي ورا جنازته)!

أما بصدد موقف حزب البعث من المسألة الكردية, فإن بالإمكان تحديد أربعة مراحل تميزت من خلالها المواقف السياسية المختلفة والمتناقضة لحزب البعث من القضية وهي: * الفترة الواقعة بين 1968-

1970. الفترة الواقعة بين 1970-1974. الفترة الواقعة بين 1974-1975. وأخيرا الفترة الواقعة بين 1975- ولحد الآن.

إنقلاب 17/تموز/1968 العسكري:

بتاريخ 17/تموز/1968, نفذ إنقلاب عسكري جديد, حيث تم إحتلال المواقع الإستراتيجية الهامة في بغداد, إلى جانب تطويق القصر الجمهوري من قبل وحدات الجيش الموالية للمعارضين لحكم عارف الثاني. لعبت الوحدات العسكرية الموالية إلى " حركة الثوريين العرب ", بقيادة العقيد عبدالرزاق النايف وزميله عبدالرحمن الداود دورا هاما وأساسيا في إنجاح عملية الإنقلاب المدعومة من قبل حزب البعث.

بعد نجاح الإنقلاب أبعد عارف الثاني عن العراق, وباتت السلطة تدار من قبل " مجلس قيادة الثورة " برئاسة أحمد حسن البكر, والذي عين في ذات الوقت كرئيس للجمهورية, في حين تولى عبدالرزاق النايف منصب رئيس الوزراء وتقلد زميله عبدالرحمن الداود منصب وزير الدفاع. وعندما خابت آمال عبدالعزيز العقيلي في الحصول على منصب رئيس مجلس قيادة الثورة بادر إلى قطع علاقاته مع الإنقلابيين.

البعض وصف الإنقلاب بأنه مناهض للسوفيت وموالي للغرب. وصرح عبدالرزاق النايف – أحد الضباط الكبار في جهاز المخابرات العراقية سابقا والذي تلقى تعليمه بهذا الخصوص في بريطانيا – في اليوم الأول من توليه لمنصبه الجديد قائلا بخصوص المسألة الكردية ما يلي: إنه يريد أن تحل المسألة بشكل يصون وحدة الجمهورية. وإستنادا إلى ما أوردته جريدة التآخي في 13/آب/1968, يبدو أن الحركة الكردية بقيادة ملا مصطفى كانت على إتصال مع جميع القوى السياسية في العراق قبل الإنقلاب. وادخل عبدالرزاق النايف كرديين في وزارته وإلتقى بملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي في مناطق كردستان المحررة وعد بعدها في 24/تموز/1968, بأن يحل المسألة الكردية, غير أن حكومته سقطت على أثر إنقلاب عسكري لاحق!

30/تموز/1968, إنقلاب في إنقلاب:

أثناء قيام وزير الدفاع الجديد, عبدالرحمن الداود بجولة تفقدية في الأردن للإطلاع على أوضاع قطعات الجيش العراقي, قام حزب البعث بإنقلاب عسكري آخر حسب القول الإنتهازي المأثور والمأخوذ عن حزب البعث ذاته: (إنقلاب وياهم وإنقلاب عليهم)!

نتيجة للإنقلاب الجديد أبعد عبدالرزاق النايف عن العراق وأحيل عبدالرحمن الداود إلى التقاعد وشمل الإبعاد عن الوظيفة المنتمون إلى تنظيم " حركة الثوريين العرب " من مناصبهم داخل مجلس قيادة الثورة.

هكذا إستولى حزب البعث من جديد على السلطة, وبذلك عاد أعضاء الحزب القدماء ممن شاركوا في أحداث عام 1963 من أمثال صالح مهدي عماش وناظم كزار... إلخ, إلى تقلد مناصب حكومية حساسة. وباشر الحزب بعملية " تطهير", جهاز الحكومة بموجب خطة مدروسة على شتى الأصعدة: إقتصاديا, سياسيا تعليميا وعسكريا, حيث أجريت عمليات التبديل والتغيير بشكل منظم يساير مخططات الحزب وأصبح أعضاء الحكومة ومجلس قيادة الثورة من المنتمين إلى حزب البعث.

إختلفت الآراء حول مواقف حزب البعث الإنتهازية, بما في ذلك داخل الحزب ذاته. لكن مهما كانت هذه التقيمات متباينة فإن حزب البعث برر إنقلابه في 30/تموز/1968 بالشكل التالي: 1- إن العناصر التقدمية حوربت من قبل حكومة عبدالرزاق النايف. 2- لم تراعي حكومة عبدالرزاق النايف تنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة. 3- جرت محاولة تحويل مجلس الوزراء إلى بديل عن مجلس قيادة الثورة. 4- دعمت العناصر الرجعية بهدف السيطرة على أجهزة الحكومة. 5- إتخذت الحكومة بعض الإجراءات المخالفة لمنطق الثورة. 6- حاولت الحكومة أن تلغي بعض القوانين التقدمية. طبعا للمرء أن يتسأل كيف أمكن التثبت من كل هذه النقاط خلال 12 يوما فقط ؟!

اعلنت الحكومة الجديدة برئاسة احمد حسن البكر عن برنامجها, الذي لم يكن يختلف إلا جزئيا عن برنامج الحكومة السابقة. فإلى جانب التأكيد على الرغبة في حل المسألة الكردية, إستهدف البرنامج المعلن تحقيق الأهداف التالية : 1- القضاء على مخلفات حرب الأيام الستة/1967 بين العرب وإسرائيل. 2- تقوية العلاقات مع الإتحاد السوفيتي والصين الشعبية وفرنسا. 3- الصمود في جولة المباحثات أمام شركات النفط. 4- تطبيق الإصلاح الزراعي بشكل جذري. 5- إتخاذ إجراءات تمهيدية لتهيأة الأجواء لعودة الحياة الطبيعية الديمقراطية والبرلمانية.

وفي الواقع فقد أقدمت حكومة البعث على إدخال بعض الإصلاحات وفق ما أورده البرنامج الحكومي, بإستثناء بقاء مسألتين أساسيتين في غاية الأهمية بدون حل على الصعيد الداخلي, ولم تكن تلميحات ووعود الحكومة المتكررة بصددهما, سوى ذرا للرماد في عيون الرأي العام وهي: المسألة الكردية وقضية الديمقراطية بشكلها العام في العراق. أما بالنسبة لحرب الأيام الستة فلا نريد التطرق لموضوعها لقلة المعلومات لدينا حولها, بل ولإنعدام الترابط مع هذا البحث.

ولكن بغية التخفيف من غلواء الشك, الذي كان يساور النفوس من حزب البعث وأساليبه الملتوية المعروفة, والتي كانت وليدة طبيعية ونتيجة منطقية لأحداث عام/1963. فقد أقدمت سلطة البعث الجديدة على إلغاء بعض الضرائب أوتقليل نسبتها, واطلقت سراح عدد من السجناء السياسيين بما في ذلك عدد من المنتمين إلى الحزب الشيوعي العراقي, وأغلقت سجن " نقرة السلمان " السيء الصيت, إلى جانب إصدار العفو عن الضباط العراقيين, الذين رفضوا في السابق المشاركة في الحرب الأهلية ضد الشعب الكردي. كما وناشد حزب البعث بقية الأحزاب السياسية للمشاركة في تأليف " جبهة وطنية ", على أن تقبل شرطا مسبقا يقضي بالإعتراف بحزب البعث " كحزب قائد ", إلى جانب رغبة حزب البعث في إحتكار تقلد المناصب الرئسية في الجيش وأجهزة الشرطة. علما أن الدستور المؤقت الجديد والصادر بتأريخ 21/ك1968/1, كان يقضي بمنع قيام الأحزاب السياسية بنشاطات سياسية بإستثناء حزب البعث. وبالفعل باشرت حكومة البعث بممارسة الضغوط مستخدمة أساليب الإرهاب لمحاربة بقية الأحزاب السياسية في أواخر عام 1968 وبداية عام 1969.

إلا أن حدوث إنقلابين عسكريين فاشلين في 28/أيلول/1968 و8/أيار/1969, أظهر بجلاء بين أمور أخرى أيضا, بأن حزب البعث كان ما يزال غير مسيطر على الأوضاع, وأن المعارضة ما تزال قوية إلى حد كبير بشكل لا ينسجم مع مخططات الحكومة البعثية. لذا إضطر حزب البعث إلى إجراء إصلاحات أخرى وأجرى مباحثات مع الكتل السياسية في الداخل وطرحت مسألة " الجبهة الوطنية " من جديد على بساط البحث, وأصدر قانون الإصلاح الزراعي الجديد في أيار/1970, إلى جانب قانون خاص بالعمل والضمان الإجتماعي.

أما بالنسبة إلى السياسة الخارجية, فقد زادت دلائل التقارب من الكتلة الشرقية وكذلك مع الحكومة المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية " الفيتكونغ " وألمانيا الشرقية في عام 1969. كما توثقت العلاقات الإقتصادية والتجارية مع الدول الإشتراكية, ففي تموز/1969, تم التوقيع على إتفاقية للتعاون الإقتصادي مع السوفيت وأعقبها إتفاق مشابه مع ألمانيا الشرقية, حصل العراق بموجبها على مساعدات تكنولوجية لغرض بناء معمل لصنع الالات. ثم جرى الإتفاق مع بولندا لإستخلاص الكبريت. وفي 30/تموز/1969, تم الإتفاق مع سوريا حول معاهدة دفاعية مشتركة.

ومن خلال هذه اللعبة السياسية الجيدة الحبك والسبك إستطاع حزب البعث رغم كل التجارب السلبية السابقة في عام1963, أن يضلل أغلب الأحزاب السياسية وأن يؤجج الخلافات السياسية فيما بينها, بما في ذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والحزب الشيوعي العراقي, تمهيدا لخطوات أخرى.

<u>تطور القضية الكردية لغاية عام 1970:</u>

لجأت حكومة البعث هذه المرة إلى طرق وأساليب جديدة في إنتهاج سياسة خاصة مقابل الأكراد كذلك, لغرض بلوغ أهدافها الإستراتيجية, الهادفة إلى تعريب كردستان الجنوبية بشكل نهائي وقطعي حسب قناعتها. ولغرض بلوغ هذا الهدف مارست السلطة البعثية الجديدة لعبة مزدوجة: فمن جهة ضلل الأكراد من خلال الإعلان عن سلسلة من الإصلاحات الشكلية, ذات الطبيعة المؤقتة والمرحلية إلى جانب التظاهر بوجود نوايا حسنة وجدية في رغبة السلطة لحل المسالة الكردية, بهدف إستمالة البسطاء من الناس والتأثير على الرأي العام في آخر المطاف وإستمالته إلى جانب السلطة. وبغية تعميق الخلافات بين الكتل السياسية المتنافسة داخل صفوف الأكراد أنفسهم وتحرض بعضهم ضد البعض الآخر, والعمل لكسب المزيد من الوقت لصالحها عن هذا الطريق. من جهة أخرى كانت السلطة تعد العدة وبإستمرار بل وتهدد بحسم الموضوع عن طريق القوة العسكرية, والتي تم إستخدامها بالفعل ضد الحركة الكردية لغاية عام 1970, حسب القدرة والإمكانيات المتوفرة لديها في تلك الفترة. في الوقت الذي بقيت فيه فكرة الوحدة العربية ولو إسميا, ونزعة التوسع طبيعة ملازمة لتصرفات الحزب وسلوكه ليس فقط بخصوص المسالة الكردية وحدها, بل بالنسبة للقضايا ذات العلاقة بالمطالبة ببعض القاليم التابعة لإيران (خوزستان) بهدف ضمها إلى العراق, والتي كانت أجهزة الإعلام تسميها " بعربستان ".

فبعد أن تولى حزب البعث زمام السلطة بتأريخ 30/تموز/1968, تم إصدار البيان المرقم/27, من قبل " مجلس قيادة الثورة " وأعلن عنه عبر أجهزة الإذاعة والتلفزيون, والذي تضمن ما يلي: (يتعهد مجلس قيادة الثورة, أمام الله وشعبنا أن يؤسس نظاما ديمقراطيا وثوريا يقوم على الوحدة ... وأن يحل المسألة الكردية سلميا وبشكل عادل, بحيث تتحقق طموحات إخواننا الأكراد وتضمن الوحدة الوطنية ...).

وفي بيان لاحق رقم/35, تم إعتبار المنهاج الموضوع بتأريخ 29/حزيران/1966, "كأساس", لإيجاد حل محتمل للمسألة الكردية. وأصدرت الحكومة بتأريخ 1968/8/5, عفوا عاما. إلا أن الدستور المؤقت الصادر بتأريخ 1968/8/22, تجاهل من جديد المسألة الكردية وأثبت بكل جلاء, بأن وعود حزب البعث الأخرى فارغة من المعنى والمحتوى معا. إن هذه الحقيقة الساطعة, ولدت الإمتعاض, داخل صفوف الكتل الكردية – بما في ذلك المجموعة المنشقة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق , التي كانت وبالفعل تمارس دور المرتزقة لصالح الحكومة العراقية – ولكن رغم ذلك فقد أتفق من جديد على وقف إطلاق النار بين الطرفين, والذي إستمر حتى بداية عام/1969, حيث أنتهك من جانب السلطة الحكومية بعد ذلك.

من جملة الإصلاحات المؤقته والشكلية, التي أدخلتها حكومة البعث في هذه المرحلة كان: الإعتراف الرسمي بعيد " نوروز", الذي يعتبره الأكراد عيدا قوميا لهم ويحتفلون به سرا أو علنا حسب الظروف في 21/آذار من كل عام وذلك بـاريخ 25/أيلول/1968. وفي 24/ت1/1968, أعلنت الحكومة عن نيتها في تأسيس جامعة السليمانية, التي إعتبرت اللغة الكردية كلغة تدريس إلى جانب اللغة العربية, إلا أن تحقيق هذه الفكرة تأجل بسبب تواجد عراقيل عديدة.

إعتبرت الكتلة المنشقة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والموالية للسلطة الحكومية " مجموعة إبراهيم أحمد وجلال طالباني " هذه الخطوات على ما يبدو كتحول جذري طالما تطلع الأكراد إلى تحقيقها, وسعوا من خلالها للحصول على بعض المكاسب لأنفسهم. فقد وصفت الجريدة الناطقة بإسم مجموعتهم " النور " الحركة الكردية بقيادة ملا مصطفى, " بالرجعية ". وذهبت بتأريخ 5/ت2/1968, إلى القول بأن حزب البعث يريد وبنزاهة أن يحل المسألة الكردية. ونادت الجريدة في 5/ك1/1968 في مقال لها إلى ما يلي: (إن من واجب كل كردي شريف, أن يمنع إندلاع الحرب من جديد. ولكن إذا إندلعت الحرب ... فإن عليه أن يقاتل ضد المرتزقة, الذين يتاجرون بإسم شعبنا ...).

أما رد فعل الحركة الكردية, فقد كان متحفظا ومصحوبا بالشك في النوايا الكامنة خلف هذا التطور وأعلنت في بيان لها قائلة: (إن الموقف غير الواقعي, الذي إتخذته السلطات من كل القضايا الكردية, وإعتمادها على المرتزقة والمطرودين, بهدف القضاء على الثورة, هي سياسة خاطئة ومقضي عليها بالفشل ... إن هذه السياسة مسؤولة عن تكوين الجو السلبي, الذي يسهل للمخططات الإمبريالية, إمكانية التدخل في جميع أرجاء الشرق الأوسط).

وعندما تجلت مخططات السلطة الحاكمة الهادفة إلى تقوية وتعزيز مركز المجموعة المنشقة والموالية لإبراهيم أحمد وجلال طالباني, حيث تم تعيين أحد الموالين لهم " طه محي الدين معروف " كوزير وتولى آخر منصب محافظ أربيل, إستقال الوزراء الموالون للحركة الكردية بقيادة ملا مصطفى. وفي 10/آب/1968ناشد ملا مصطفى من جديد المجموعة المنشقة إلى " الإنضمام إلى الثورة " لكن بدون جدوى.

في ك1/1968 و ك2/1968, نقلت إذاعة " صوت كردستان العراق " السرية والتابعة إلى الحركة الكردية, أنباءا تفيد بوقوع إشتباكات عسكرية بين الحركة الكردية وقوات الحكومة. وقام الدكتور " كامران بدرخان ", أحد ممثلي ملا مصطفى في الخارج, بتقديم مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة, تدعو فيه إلى تدخل المنظمة كوسيط لحل المسألة الكردية.

بتأريخ 14/آب/1969, أيدت جريدة " النور", الأنباء القائلة, بأن المتعاطفين مع المجموعة المنشقة " مجموعة إبراهيم أحمد وجلال طالباني " يقاتلون إلى جانب السلطة الحكومية ضد الحركة الكردية. وكدعم إضافي من جانب السلطة الحكومية لهذه المجموعة على الصعيد السياسي, فقد أعلنت عن الإصلاحات الجديدة المزمع إجراؤها بهدف التضيق على الحركة الكردية. ففي 27/أيار/1969, أعلن عن النية في تشكيل لواء/محافظة كردية جديدة في المناطق الكردية التابعة إلى لواء/محافظة الموصل, وهو مخطط كان موضوع بحث قديم ويعود إلى العشرينات من القرن الحالي في ظل الحكم الملكي المباد. وفي 10/ت1/1969, أعلنت الحكومة بصورة بالغت فيها غاية المبالغة والتهريج الدعائي عن إجراءات مستقبلية مزمع إجراؤها حول تطوير اللغة الكردية, والتي بموجبها كانت اللغة الكردية ستعتبر ليس كمجرد لغة تدريس في المدارس, بل وللصحافة والإذاعة والتلفزيون بشكل تصاعدي, بل وكان من المقرر لها أن تدرس خارج المناطق الكردية أيضا. ونص البيان الحكومي على ما يلي: (إن اللغة الكردية ستدرس في جميع المدارس الإبتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعات وكل المؤسسات التعليمية والكليات العسكرية وكلية الشرطة ...)! وقد تم تدريسها لفترة قصيرة في كلية الشرطة فعلا على سبيل المثال.

حاولت المجموعة المنشقة, إلى جانب التدخل العسكري غير المباشر والمباشر أحيانا لصالح الحكومة البعثية, أن تبذل الجهود على الصعيد السياسي أيضا, بشكل مكثف كذلك ضد الحركة الكردية. ففي خارج العراق, بذلت هذه المجموعة الجهود داخل بعض الدوائر الكردية, ومن جملتها بين أكراد سوريا في أوربا, لكي تكسب لنفسها بعض المؤيدين وأستخدمت لهذا الغرض عدة وسائل كان من جملتها عرض وتقديم الدعم المالي. ولكن رغم ذلك فقد بقيت أغلبية الأكراد موالية لخط ملا مصطفى.

<u>سير العمليات العسكرية:</u>

بقيت الحرب وسيلة رئيسية من وسائل حكومة البعث للقضاء على الحركة الكردية. علما أن هذه الحرب وفي ذات الوقت كانت وسيلة بيد حزب البعث لتحقيق وبلوغ أهداف سياسية أخرى من جملتها إشغال أفكار الرأي العام بمسائل تحول دون إنتقاد الأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة في العراق. ولكن بالدرجة الأولى كوسيلة للتخلص من العناصر المعارضة والمتذمرة داخل صفوف الجيش العراقي, أو القضاء على البعض الآخر, الأمر الذي حصل بالفعل للعديد من الأفراد ومن جملتها العناصر المؤيدة للحزب الشيوعي العراقي أو المؤيدين للرئيس المصري جمال عبدالناصر, بل وحتى للعناصر التابعة إلى الكتل المؤيدة للجناح السوري لحزب البعث.

كان الهدف الرئيسي للعمليات العسكرية, التي قام بها الجيش العراقي على ما يبدو هو مواصلة السير على متابعة الخطة السابقة والهادفة إلى إعادة سيطرة قوات الجيش العراقي على خط المواصلات

الإستراتيجي, الذي يربط بين رواندوز وحاج عمران, على الرغم من الغارات والهجمات الحكومية باتت تتركز على الجناح الشرقي أو الجنوب الشرقي لهذه المنطقة الإستراتيجية, لأسباب سياسية وعسكرية في آن واحد, لأن دعم مجموعة إبراهيم أحمد وجلال طالباني في هذه المناطق كان ذا أهمية بالغة بهذا الصدد للسلطة الحكومية ومخططاتها.

في آذار/1969, إستخدمت الحكومة العراقية حوالي 60,000 جندي إلى جانب عدة آلاف من قوات المرتزقة, التي تلقت الدعم المكثف من القوة الجوية العراقية وسلاح المدفعية والمدرعات العراقية ضد الحركة الكردية. لكن إستبسال القوات التابعة للحركة الكردية في الدفاع عن النفس كان رائعا وبطوليا على كل الجبهات وأحبط مخططات الحكومة في مناطق السليمانية, أربيل, كركوك والموصل.

إستطاعت قوات الحركة الكردية في عملية " كوماندو " جريئة موجهة ضد مؤسسات شركة النفط البريطانية في كركوك, قادها " فاخر بارزاني و فارس باوه " في آذار/ 1969, ملحقين وللمرة الأولى في تأريخ الحركة الكردية أضرارا فعلية جسيمة بمنشآت الشركة من خلال قصف مدفعي صبته القوات الكردية على المنشآت النفطية. كان الأكراد في السابق يكتفون بتفجير أنابيب النفط بين فترة وأخرى. ويبدو أن هذه العملية كان لها دوافع سياسية, لأن شركات النفط عرضت بإستمرار دعمها المالي إلى الحكومة العراقية. ومهما كان الأمر فإن هذه العملية الجريئة أثبتت بشكل لا يقبل الشك المنزلة التي بلغتها القوات الكردية في الكفاءة والدراية بشؤون التخطيط والتنفيذ للعمليات العسكرية في هذه المرحلة, إلى جانب دلالتها على روح تنظيمية عالية وإنضباط جيد.

لكن كالعادة فقد بادرت الحكومة بإتخاذ عمليات إنتقامية للتستر على فشلها العسكري, عبر قصف المواقع المدنية داخل الأراضي المحررة, بل أنها لم تتورع عن إرتكاب المجازر والمذابح الجماعية بمنتهى القسوة ضد السكان المدنيين, فقد هوجمت " قرية ده كان " الكردية في منطقة بادينان بتأريخ 19/آب/1969, من قبل وحدات الجيش العراقي, والتي رافقتها أعداد من المرتزقة التابعين لأغوات الزيبار. وكان السكان المدنيين قد لاذوا بالفرار من القرية بحثا عن نوع من الحماية من آثار القصف الجوي الحكومي, وإلتجاؤا إلى بعض الكهوف والمغارات القريبة كالعادة, إلا أن وصول الجيش العراقي إلى هذه المناطق وإكتشافة لمخابئهم أعقبه مقتل (67) شخصا كلهم من الأطفال والنساء , لأن قوات الجيش العراقي أحرقتهم وهم أحياء داخل الكهوف. وصادف وأن كان الشاعر الفلسطيني " محمود درويش " كما قيل موجودا في العراق فنظم قصيدة وصف فيها القائمين بهذ الجريمة قائلا " يا أشباه الرجال ولستم برجال "!

بتأريخ 19/أيلول/1969, طوقت بعض القوات العراقية المدرعة, قرية كردية أخرى في منطقة بادينان " سوريي ", أغلب سكانها من المسيحيين, وفتحت النار على من تواجد فيها من السكان المدنيين العزل من كل الجهات إلى أن تمت إبادتهم جميعا!

لكن رغم قساوة كل هذه الإجراءات الحكومية, فإنها لم تكن قادرة على النيل من الروح القتالية للمقاتلين الأكراد في صفوف الحركة الكردية " بيشمه ركه ", فرغم تدهور الوضع العسكري في بعض الحالات, إلا أن المقاومة إستمرت, فقد إستطاعت القوات الحكومية مدعومة من قبل المجموعة المنشقة عن ملا مصطفى في أواخر عام/1969, أن تصل في تقدمها إلى مقربة مقر قيادة ملا مصطفى, إلا أن الموضوع حسم لصالح الحركة الكردية حين كلف " عمر آغا بارزاني " تولي دور مشابه لدور " فاخر بارزاني " في معركة هندرين. فقد أجبرت القوات الحكومية رغم تفوقها في العدد والعدة ورغم دعم المجموعة المنشقة لها " مجموعة إبراهيم أحمد وجلال طالباني " على التراجع متكبدة خسائر في الأرواح والمعدات.

علما أن الحكومة العراقية كانت في هذه الفترة تعاني من مشاكل مالية أيضا وبشكل متصاعد إلى درجة باتت معها تهدد وجود كيان النظام البعثي الحاكم.

وهكذا إضطرت حكومة البعث مرة أخرى إلى العودة لإستخدام سياسة اللين والمراوغة السياسية, الأمر الذي إنعكس سريعا على صفحات جريد " الثورة " الناطقة بإسم السلطة الحاكمة والتي باتت تقول: (من المعروف أن الشعب الكردي مجزء وأن إعادة توحيده تعتبر جزءا جوهريا من أهداف كل حركة قومية حقيقية. لذا فكيف يجوز لقيادة حركة قومية أخرى أن تعارض إعادة توحيد شعب شقيق وأن تستطيع في ذات الوقت تجنب العزلة والإتجاهات الشوفينية لكي تقود جماهير شعبها وتقنع العالم بشرعية أهدافها الوحدوية)!

كما وان جريدة حزب البعث الداخلية " الثورة العربية ", نشرت مقالا حول المسألة الكردية بتأريخ 17/ك1/1969جاء فيه: (إن المسألة الكردية, هي مسألة تحرر قومي ... إن الحركة الكردية, هي حركة تقدمية وطبيعية, إنسجاما مع روح التحرر في قرننا الحالي ... إن الشعب الكردي ... يعاني كالشعب العربي من مشكلة عصيبة: إنقسام أرضه).

تلك كلمات حق أريد بها باطل كما اثبتت التطورات اللاحقة, فعن طريق تهيأة أجواء الثقة ولو كانت زائفة, أجرت الحكومة البعثية إتصالاتها مع قيادة الحركة في بيروت, بمشاركة " ميشيل عفلق ", وفي كردستان الجنوبية بين عزيز شريف و ملا مصطفى, والتي إنتهت بصدور بيان 11/آذار/1970, على

الرغم من بقاء بعض القضايا الهامة عالقة وبدون حل ومنها: تبعية كركوك, مصير الوحدات الكردية المسلحة داخل صفوف الحركة الكردية وإصرار ملا مصطفى على الحصول على ضمانات.

موقف الحزب الشيوعي العراقي من التطورات لغاية عام/1970:

كان الحزب الشيوعي العراقي الذي إنقسم منذ 17/أيلول/1967, إلى جناحين: (اللجنة المركزية) بقيادة عزيز محمد وعبدالسلام الناصري و (القيادة المركزية) بقيادة عزيز الحاج, غير قادر على إيجاد حل لمشاكله الداخلية, التي تفاقمت بالتدريج لتتسبب في حدوث تجاوزات وإختطافات وتبادل إتهامات عديدة ومختلفة. وفي المناطق المحررة من كردستان الجنوبية بقي ملا مصطفى يواصل تمسكه بموقف الحياد إزاء الكتلتين, اللتين واصلتا ممارسة نشاطاتها السياسية في هذه المناطق.

أصدرت (اللجنة المركزية) في ت1968/1 كراسا بعنوان: " حول المسألة الكردية " جاء فيه: (إن الشعب الكردي في العراق هو جزء لا يتجزأ من الأمة الكردية, التي تعيش في وطنها المجزء كردستان. وشأنها شأن بقية الأمم والقوميات, لها حق طبيعي ومشروع في تقرير مصيرها بنفسها, بما في ذلك حق الإنفصال وتاسيس دولتها الموحدة والمستقلة. ... إن الشعب الكردي يعاني بالإضافة إلى جميع المشاكل العامة التي يعاني منها الشعب العراقي, من مشاكله الخاصة المزمنة, التي يقوم محتواها على أساس الإضطهاد القومي ونضاله في سبيل تقوية حقه في بقاء كيانه القومي ... لقد إندلعت الثورة الكردية منذ سبع سنوات كنتيجة للشوفينية وسياسة الإضطهاد التي مورست ضده, إلى درجة إستخدام العدوان المسلح والقتل الجماعي. وخلال هذه السنوات السبع تمكنت الثورة الكردية من أن توضح عدالة مطاليبها وأن تنشر وتوصل حقيقة المشكلة إلى الرأي العام في العراق والمنطقة العربية وكذلك في جميع أرجاء العالم الأخرى. بالإضافة إلى أنها حققت وبلغت بعض حقوقها القومية بقوة السلاح والتضحيات الجسيمة. ... إن حقوق الشعب الكردي ليست محصورة في مجال اللغة أو التمتع بحق الإحتفال بمناسبة قومية, بل إن للأكراد الحق في التمتع بكيانهم القومي الخاص, في صيغة الحكم الذاتي ...).

وهذا يعني, بأن الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) لم يطرأ عليه تغيير بصورة عامة, فيما يتعلق بالمسألة الكردية, بل أن الإتحاد السوفيتي أيضا كان يحاول أن يلعب دور الوسيط – بصورة غير رسمية – بين الأكراد والحكومة العراقية قبل صدور بيان 11/آذار/1970, وأثر بذلك على آراء الحركة الكردية وزاد في النهاية في تقوية الإتجاه الذي يميل إلى الموافقة على نقاط البيان رغم النواقص الموجودة فيه. ومن الملاحظ بأنه كان بالإمكان وإلى حد بعيد معرفة موقف الإتحاد السوفيتي من القضايا السياسية عبر معرفة موقف الحزب الشيوعي العراقي, الذي ما كان ليتجرأ أبدا عن الإبتعاد كثيرا عن الخط السوفيتي وسياسته الخارجية.

بتأريخ 1969/1/29, كان مراسل صحيفة " برافد = الحقيقة " في بغداد قد كتب مقالا أعرب فيه عن الرغبة والأمل في حل المسألة الكردية وقد جاء في هذا المقال ما يلي: (لقد أعرب الإتحاد السوفيتي دوما عن أمله في حل المشكلة سلميا, وأن سنوات طوال من الصداقة تربط بين الإتحاد السوفيتي وبين العرب من جهة والأكراد من جهة أخرى).

أما الجناح الآخر للحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) فقد طور أسلوبا آخرا من العمل السياسي, لأن " عزيز الحاج " حاول كسب إعتراف الإتحاد السوفيتي وبقية الدول الإشتراكية بجناح الحزب الذي كان يقوده (القيادة المركزية), إلا أن مساعيه لم تؤتي ثمارا إيجابية. علما أن الأحزاب الشيوعية العربية في البلدان العربية كان لها موقف مماثل لموقف الإتحاد السوفيتي وبقية الدول الإشتراكية. وكان عزيز الحاج قد دعا منذ عهد عارف الثاني, إلى إتباع أسلوب " الكفاح المسلح " والذي أريد منه أن يتولى الحزب الشيوعي العراقي, قيادة حرب العصابات في جنوب العراق وفي منطقة " الأهوار" على وجه التحديد ضد السلطة الحكومية. كان هذا الرأي جديدا بالكلية على الساحة السياسية ويتسم بالجرأة وإن كان لا يخلو من مجازفات, لأن تطبيقه كان سيولد تحولا جذريا وكاملا في مجمل الوضع السياسي والعسكري السائد في العراق, لأنه كان سيفتح جبهة عسكرية جديدة بوجه الحكومة العراقية. فحتى تلك الفترة كانت كردستان الجنوبية هي ساحة الحرب الوحيدة ولاذ اللاجئون السياسيون من شتى المجمعات السياسية في المعارضة العراقية الفعالة, وهو نفس الأسلوب والإتجاه الذي لجأت إليه وإتبعته الأحزاب السياسية في إيران فيما بعد أيضا. الأمر الذي رافقه رفع شعارات سياسية مشابهة كان من جملتها:(كردستان سنكر آزادكان = كردستان قلعة الأحرار)! علما أن هنالك العديد من المناطق المشابهة لكردستان طبوغرافيا في إيران, وهي مؤهلة ومناسبة لخوض حرب العصابات فيها كالمناطق الكردية, بل أنها ربما كانت أفضل مثل مازندران وكيلان. ومهما كانت الأسباب والخلفيات المعرقلة, فإن نداء (القيادة المركزية) للحزب الشيوعي العراقي والمجموعة التابعة لها لم يستجب, بل أنها وصفت عزيز الحاج " بالمغامر " !

وعندما إستولى حزب البعث على السلطة من جديد في عام/1968, بقيت القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تواصل التمسك بإستراتيجيتها المعلنة في السابق والقاضية بضرورة إسقاط الحكم وإستبداله بنظام ديمقراطي ويحقق الحكم الذاتي لكردستان. كما أن فكرة " الكفاح المسلح في الأهوار " ضد السلطة الحاكمة بقيت جزءا ثابتا من مخططات هذا التنظيم, لكن دون أن يستطيع توفير وجمع المستلزمات والوسائل الضرورية لتطبيق الفكرة التي أثارت مخاوف السلطات الحكومية دون ريب. لقد رصدت حكومة البعث الجديدة كل النشاطات السياسية وتربصت بالقيادة المركزية الدوائر في جو من القلق المتزايد باذلة الجهود الكبيرة للسيطرة عليها, بالأخص في وسط وجنوب العراق, إي المنطقة التي إستهدفتها مجموعة (القيادة المركزية) بقيادة عزيز الحاج. وبالتدريج إستطاعت الحكومة أن تكشف

وتلقي القبض على بعض الأعضاء القياديين لهذه المجموعة بواسطة أجهزة مخابراتها المتعددة, بل وإستطاعت في النهاية أن تلقي القبض على عزيز الحاج بالذات بتأريخ 1969/2/22.

أجبرت السلطات البعثية الحاكمة, المعتقلين بكل الطرق والأساليب على كتابة إعترافاتهم واحرزت بذلك نجاحا كبيرا لم يسبق له مثيل من الناحية الآيديولوجية ضد الحزب الشيوعي العراقي, الأمر الذي عز نيله على كل الحكومات السابقة في العراق. ثم جاءت مقابلة عزيز الحاج التلفزيونية في 3/آذار/1969 بعد إعتقاله, لتجسد نقطة إنحدار جديدة في تأريخ الحزب الشيوعي العراقي. لقد توخى عزيز الحاج في أقواله التحدث بأسلوب أيد في محتواه منطلقات حزب البعث العربي الإشتراكي عندما قال: (فشل الحركة الشيوعية في الوطن العربي شيء حتمي وليس مجرد ظاهرة عابرة).

بادرت مجموعة (اللجنة المركزية) بإتهام عزيز الحاج " بالخيانة ". لكن في الحقيقة فإن ما قاله عزيز الحاج أثبتته التطورات اللاحقة بخصوص تنبوئه بمستقبل الأحزاب الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط إجمالا بما في ذلك إيران وتركيا أيضا. وهذا أمر باتت الأحداث تؤيده في الواقع. أما بخصوص المسألة الكردية فقد قال عزيز الحاج في مقابلته التلفزيونية ما يلي: (عندي يقين بأن الأسلحة مثلا تأتي عن طريق إيران, وان إيران دولة في حلف السنتو تتحكم فيه الإمبريالية الأمريكية. وأن إيران عندما تقدم هذه التسهيلات فماذا نسميها ؟ هل هي مساعدات حبا في سواد عيون الأكراد, أو لأغراض مريبة مشبوهة ؟). أما عن القيادة الكردية فقد قال عزيز الحاج: (تصلنا معلومات عن وجود عناصر مشبوهة ورجعية لها مواقع قوية داخل الحركة المسلحة وذات نفوذ كبير ...بالنسبة للملا مصطفى ... إنه زعيم عشائري مستبد برأيه ويؤمن بأخذ المساعدة من أية جهة كانت ولا يؤمن بالجماهير الكردية, مثلا: المناطق التي تحت تصرف الحركة منذ عام 1961 لم يقم بأي خطوة لتحقيق إصلاحات إجتماعية ولو بسيطة فيها, على العكس , نرى كل واحد من القادة العسكريين التابعين له قد أصبح أشبه بإمبراطور بسبب الموارد التي يأخذها ... ومن ناحية أخرى فإن العلاقات الوثيقة التي ترط الملا مصطفى بإيران, تجعله يساير إيران ويماشيها. وأذكر مثلا موقفه من حركة كردية في المناطق الكردية الإيرانيية, فإن الملا مصطفى وقف موقف العداء من هذه الحركة...).

إن ما أورده عزيز الحاج لا يخلو من حقائق ومن الصعب التستر عليها, لكنها كانت في النهاية " كلمة حق أريد به باطل " ألا وهو إسترضاء البعثيين بعد أن وقع بين أيديهم.

إتفاقية 11/آذار/1970:

الأسباب الخلفية للإتفاقية: لعل بالإمكان أن نورد الأسباب التالية وهي ذات شقين, منها ما يتعلق بالحكومة العراقية ومنها ما يتعلق بالحركة الكردية.

فيما يتعلق الأمر بالحكومة العراقية كانت هنالك عدة دوافع أو حوافز ومنها: 1- حدوث سلسلة من المحاولات الإنقلابية خلال الأعوام 1968 و 1969, بل وحتى في شباط/1970 أيضا, والتي قدمت الدليل القاطع رغم فشلها, بأن حزب البعث ورغم كل الجهود التي بذلها لم يكن قادرا على السيطرة على الأوضاع بصورة عامة. 2- تأزم العلاقات وتوترها المتصاعد مع إيران, لأسباب عديدة, منها ما كان يتعلق بمياه " ألوند رود = شط العرب " بالأخص بعد أن إعتبرت إيران ومن جانب واحد إتفاقية عام/1937, المعقودة بين البلدين ملغية. وقال أحمد حسن البكر في خطاب له ضمن الاحجملة الإعلامية الحماسية التي أطلقت ضد إيران: (برئ من العروبة والإسلام إذا نسيت هذا الموقف الدنئ). 3- إنحدار وهبوط منزلة العراق في المنطقة – سواء بالنسبة للعرب أو على صعيد منطقة الشرق الأوسط إجمالا – وهو امر لا يساير أو يتماشى مع الدعاية الضخمة, التي كان جهاز السلطة البعثية ينشرها, ولا يتلأم مع المطالبة بمركز قيادي لحزب البعث في البلدان العربية. 4- الأزمة الإقتصادية والمالية الخانقة, التي كان العراق يعاني منها, كنتيجة لإستمرار الحرب الأهلية وعدم وجود أمل في كسب هذه الحرب, بالأخص بعد معركة " دولي شه هيدان " التي كسبها الأكراد بشكل حاسم بقيادة " عمر آغا بارزاني ". 5- تبدل موقف وآراء بعض الدوائر العربية, بعد إنقضاء سنوات عديدة على الصراع العسكري السياسي بين الحكومات العراقية المتعاقبة وبين الحركة الكردية, حيث باتت هذه الدوائر تعترف بمطاليب الشعب الكردي القومية والمشروعة وتبصر تنامي السلبيات في حالة مواصلة القتال.

واما يتعلق منها بالجانب الكردي فيمكن إيراد الأسباب التالية: 1- أن حالة الحرب السائدة منذ عام/1961 في كردستان الجنوبية والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات, لعبت دورا لا يمكن التقليل من شأنه. فقد قدرت الخسائر في الأرواح بحوالي 60,000 قتيل أغلبهم من السكان المدنيين من جراء القصف الجوي والغارات الإنتقامية التي كانت القوات الحكومية تشنها بشكل روتيني بعد كل هزيمة عسكرية في سوح المعارك, إلى جانب 3000 قرية مهدمة ووجود 13,000 عائلة من شهداء الحركة بدون معيل, والتي كانت تتلقى المساعدة بشكل مباشر من قيادة الحركة الكردية وأجهزتها الإدارية. 2- الضعف السائد داخل صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بالأخص بعد الإنقسام الحاصل في عام 1964 بين الجناح الذي يقوده ملا مصطفى والمسمى " ملايي " والجناح المقاد من قبل إبراهيم أحمد وجلال طالباني والمعروف " جلالي ", وتعاون الجناح الأخير عسكريا مع السلطة الحكومية في ضرب الحركة الكردي , بالأخص إعتبارا من عام 1966. 3- الرغبة الجامحة لبعض عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في التقارب من حزب البعث الحاكم وممارسة هذه العناصر للضغوط داخل الحركة بغية تحقيق هذا التقارب مؤملة الحصول على بعض المناصب المرموقة داخل أجهزة الحكومة. 4- إنعدام الثقة داخل الحركة الكردية في مواصلة الإعتماد على الدعم الإيراني وما كان يرتبط بهذا الدعم من أهداف وخلفيات. هذا ورغم أن بعض مصادر الحزب

الديمقفراطي الكردستاني/العراق, باتت تعترف بتلقيها الدعم من إيران منذ سنوات عديدة, إلا أنها تواصل الإدعاء بأن إتفاقية 11/آذار/1970 وكذلك مشروع البزاز المقرر في 29/حزيران/1966, لحل المسألة الكردية كانت قرارات كردية محضة ولم تكن هنالك أية تأثيرات إيرانية عليهم لقبولها.

نصوص الإتفاقية:

إن إتفاقية 11/آذار/1970, التي أعلن عنها بشكل بيان ألقاه الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ونقلته أجهزة الإعلام العراقية " الإذاعة والتلفزيون ", يعتبر مرحلة هامة على طريق الإعتراف النظري بحقوق الشعب الكردي القومية في كردستان الجنوبية, على أساس الحكم الذاتي, وإن كان التطور قد أثبت بشكل لا يدحض, بأن الإتفاقية كانت من الناحية العملية أقل وزنا وأهمية. غير أن مجرد الإعتراف النظري وما إرتبط به من قوة وزخم أخلاقي ومعنوي كان بدون شك ذا اهمية كبيرة ويعتبر تطورا إيجابيا, ليس بالنسبة للأكراد داخل الحدود العراقية وحسب, بل ولإخوانهم في البلدان المجاورة أيضا.

كانت الإتفاقية تتألف من (15) نقطة معلنة ونقطتين سريتين/على مايبدو, لم يعلن عنهما في حينه. لمح الرئيس العراقي أحمد حسن البكر في خطابه المعد لهذه المناسبة, بأن هذه الإتفاقية تتيح للعراق أن يركز طاقاته البشرية والمادية ضد إسرائيل. وأضاف يقول, بأن الحكومات السابقة لم تكن مؤهلة لتفهم المشكلة الكردية ولا راغبة في حلها, الأمر الذي ولد تعقيدات جديدة, بالأخص بعد أن غلبت الإتجاهات التي تميل إلى حل المسألة بالقوة بدل بذل الجهود لحلها ديمقراطيا وأخويا. أدناه ندرج بعض المقتبسات من خطاب الرئيس أحمد حسن البكر:

(بسم الله الرحمن الرحيم

يا شعب العراق الشجاع والشريف. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز, أنها جاءت تعبيرا عن سخط الجماهير العربية كافة على الأسباب والمتسببين لهزيمة حزيران وعن إجماع الرأي الشعبي في العراق على إدانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الإنهزامي في هذه المحنة القومية, لعزلته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية, التي كانت تنخر في الكيان الوطني, والتي كان حلها المقدمة الضرورية, التي لابد منها لكل عزم صادق على تعبئة جميع الطاقات المادية والبشرية في العراق ووضعها بدون أي شاغل في موضعها الطبيعي, وبالدرجة الأولى للمعركة المصيرية للأمة العربية.

لذلك وضعت الثورة نصب عينيها منذ الأيام الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي ... وكان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية, التي واجهتها الثورة ولا سيما

بسبب عدم قدرة العهود السابقة على تفهمها ... بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود ... قد أديا مع ما رافقهما وأحاط بهما من إستغلال الإستعمار وأعوانه وعملائه إلى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية وبخاصة بعد أن حل العسف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الأخوي والموضوعي, الذي تستوجبه طبيعة المشكلة الوطنية وما تنطوي عليه من حقوق مشروعة وعادلة لجزء من الشعب العراقي.

لقد عملت الثورة منذ أيامها الأولى على معالجة هذه المشكلة بروح مشبعة بالمسؤولية وبأقصى حدود الإلتزام بالمبادئ الديمقراطية والثورية. إن الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الإشتراكي, تؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية في جوهرها ومن مواضيعها إحياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الإرادة الحرة. إن توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة لاسيما في الوطن الواحد يتطلب إيجاد السبل الهادفة إلى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعا. وأن جميع المشاريع والخطط الهادفة إلى إضعاف الروابط بينها وزرع التفرقة لا تخدم المصالح المشتركة لأبنائها. ... كما أن تنظيم وتعزيز الروابط الدينية والإنسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم, هي التي توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتآخي القومي والسلام.

وكان من هذه المبادئ, أن بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الإشتراكي, الذي إنعقد في أواخر عام/1968, ومطلع/1969, إلى تحديد موقف الحزب الآيديولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية ... أكد المؤتمر على أن مسألة المطامح القومية للأكراد في العراق تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية ... وكانت قوى الإستعمار والرجعية وفصائل العملاء والإنتهازية تستغلها دوما وتستثمر الإخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر على حقوق العرب والأكراد معا ...

في الوقت الذي تخوض فيه الأمة العربية كفاحا واسعا ضد الإمبريالية ... فإن الثورة تعتبر أن الأساس الأول للوحدة الوطنية العربية والكردية في العراق هو أن الحركة القومية الكردية كالحركة القومية العربية, ديمقراطية موجهة ضد تلك القوى الرجعية ذاتها موضوعيا ... لقد أدرك الإستعمار أن وحدة الكفاح العربي الكردي تعزز حركة التحرر العربية والكردية ... لذا قرر مجلس قيادة الثورة:

1- تكون اللغة الكردية, لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد, وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية. كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون.

2- إن مشاركة إخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الأكراد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما في ذلك المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادة الجيش وغيرها ... كانت وما تزال من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة إلى تحقيقها, فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب إخواننا الأكراد من حرمان في الماضي.

3- نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية, توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق: أ- الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الإذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية. ب- إعادة الطلبة, الذين فصلوا أو إضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف, إلى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلاتهم. ج- الإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستوى التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة.

4-0يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية ... من الأكراد ... أو ممن يجيدون اللغة الكردية ما توفر العدد المطلوب منهم ويتم تعين المسؤولين الأساسيين – محافظ, قائمقام, مدير شرطة, مدير الأمن وما شابه ذلك – ويباشر فورا بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والإستقرار في المنطقة.

5-تقر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلابية وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المشابهة.

6- أ- يمدد العمل بالفقرتين (1)و(2) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (59) في 1968/8/5, حتى تأريخ صدور هذا البيان. ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية. (المقصود هو العفو العام المعلن عنه في حينه.ع.بارزاني). ب- يعود العمال والموظفون والمستخدمون المدنيون و العسكريون إلى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة ضمن إحتياجاتها.

7- أ- تشكيل هيئة من ذوي الإختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الأوجه باقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال. ب- إعداد الخطة الإقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية. ج- تخصيص رواتب تقاعدية لعائلات

الذين أستشهدوا في ظروف الإقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية. د- العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة وإعطاء تعويض معقول للمتضررين , الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة.

8- إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة. أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر إتخاذها كمناطق سكنية وتستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري إسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عما لحقهم من ضر بسبب ذلك.

9- الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن إزالة العلاقات الإقطاعية وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض وإعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنوات الإقتتال المؤسفة.

10- جرى الإتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي: أ- يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية. ويقر هذا الدسيتور بحقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية. ب- إضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة من الدستور: تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية. ج- تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم.

11- إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة ويكون ذلك مرتبطا بتنفيذ المراحل النهائية من الإتفاق.

12- يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديا.

13- يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان.

14- إتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية, التي تقطنها كثرة كردية وفقا للإحصاءات الرسمية, التي تجري وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارة وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي. وإلى أن تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجري تنسيق الشؤون الكردية عن طريق إجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية. وحيث أن الحكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية, فإن إستغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة هو من إختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال.

15- يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق.

أيها المواطنون الأكراد: إن هذه المكتسبات التي أنجزتها الثورة لن تكون أكثر من مرقاة لبلوغ كامل أهدافكم القومية في ظل هذا الوطن المفدى وشعبه العظيم. وسوف يشهد التأريخ, أنه ما كان لكم ولن يكون أبدا أخا مخلصا وحليفا دائما كالشعب العربي...).

وإستنادا إلى ما أورده عصمت شريف وانلي - عضو سابق في الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق – فإن النقاط السرية وغير المعلنة في حينه كانت عبارة عما يلي: 1- يتم تطبيق الإتفاقية خلال (4) سنوات وهذا يعني لغاية 11/آذار/1970. 2- يتم إجراء إحصاء للسكان خلال عام واحد من صدور البيان للتثبت من المناطق ذات الأغلبية الكردية في العراق.

ردود الفعل على الإتفاقية:

1- ردود الفعل الكردية: إلى جانب الدعم والمساندة الصريحة التي أبداها ملا مصطفى والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق للبيان, حيث تم إرسال ممثلين إلى بغداد وقرأ " إدريس ملا مصطفى " أحد أبناء رئيس الحزب, برقية بهذه المناسبة. فإن السرور الشامل ساد بين الأكراد, الذي عبر عنه بصورة جلية في إحتفالاتهم المقامة بمناسبة عيد " نوروز " في 21/آذار/1970. كما تأثر الأكراد في بقية البلدان المجاورة بهذا الحدث أيضا, وتلقوا أنباء حصول إخوانهم الأكراد في العراق على الحكم الذاتي بالإعجاب معتبرين هذا الإنتصار, إنتصارا لقضيتهم أيضا وللشعب الكردي في كل مكان ودليلا على الإعتراف بحقوق هذا الشعب القومية ككل.

أرسل أكراد لبنان برقيات تهنئة إلى الرئيس أحمد حسن البكر. وفي سوريا حصلت عدة مظاهرات جماهيرية. وأعرب الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران في بيان له قائلا بهذه المناسبة: (إن ما حصل عليه الأكراد في العراق من الحقوق, ما هو إلا نتيجة الكفاح المسلح, الذي خيض في كردستان العراق لسنوات طويلة بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق برئاسة البارزاني. إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران يعتبر هذا الإتفاق كإنتصار كبير لشعوب الشرق الأوسط وللأكراد والعرب في العراق ... إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران يؤمن بأن الإنتصار الذي أحرزه الشعب الكردي في العراق سيضيء درب النضال في كل أجزاء كردستان الأخرى ...). كما أن الجماعة المنشقة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والموالية لإبراهيم أحمد وجلال طالباني, أعلنت تأييدها للإتفاقية من خلال برقية وجهت إلى الرئيس أحمد حسن البكر.

لكن رغم جو التأييد الطاغي والتفاؤل السائد فقد كانت هنالك بعض الدوائر الأكثر تبصرا بوقائع الأمور, والتي أعربت عن شكوكها بخصوص مصير وتطور الإتفاقية " البيان " مثل " نوكسه = إتحاد

الطلبة القوميين الأكراد في أوربا " الذي ابدى تحفظا واضحا في صياغة عباراته حول الموضوع في بيان له نشر في " كردستان إنفورماتسيون " رقم/114 بتأريخ 1970/3/21 جاء فيه: (إن الماضي لا يشجع المبالغة في التفاؤل ... ولابد للحكومة العراقية أن تخطو خطوات جدية وفعالة على طريق تنفيذ إلتزاماتها أمام الأكراد. وهذه الخطوات المتخذة فقط هي التي ستظهر عما إذا كان الحل السلمي ممكنا. وفي مثل هذه الأوضاع, فإن قيادة الحركة على التحررية الكردية أن تكون حذرة كل الحذر ...).

2- ردود الفعل العربية, التركية, الإيرانية والإسرائيلية: إلى جانب فرحة العرب في العراق, والتي عبر عنها بتظاهرات شعبية, جاءت أنباء التأييد والمواقف الإيجابية من أغلب الدول والحكومات العربية وكذلك العديد من المنظمات السياسية, بإستثناء سوريا, التي باتت تتحدث عن عملية تكريد العراق! كان الرئيس جمال عبدالناصر وارئيس النميري من بين أوائل المهنئين. وأعربت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين عن رأيها حول هذا التطور قائلة: (إن الإتفاقية هي إنتصار لجماهير العرب والأكراد, ذلك لأن الإجراءات القمعية السابقة كانت تمثل عقلية شوفينية ورجعية ...).

اما تركيا فقد تجنبت إتخاذ أي موقف رسمي, غير أن إجراءات التضيق على الأكراد كانت تعبيرا جديدا عن قلقها من تطور الأوضاع لصالح حركة التحرر الكردستانية, تلك الإجراءات التي تمثلت في حملة التفتيش المحمومة عن الأسلحة المزعومة في المناطق الكردية. وفي مؤتمر صحفي عقد ببغداد بتأريخ 22/تموز/1970, سوئل الرئيس العراقي أحمد حسن البكر من قبل أحد الصحفيين الأتراك حول موقف الحكومة العراقية من المسألة الكردية في تركيا وإيران؟ غير أن الرئيس العراقي أجاب بأسلوب هدأ من خلاله الخواطر حين قال: (إن مسألة الأكراد في العراق هي مسألة سياسية داخلية ولا علاقة لها أبدا بالأكراد في إيران وتركيا).

أما إيران فقد تجنبت هي الأخرى إصدار بيان رسمي بهذا الخصوص, إلا أن الصحافة الإيرانية هنأت الأكراد بمناسبة إنتصاراتهم " كأشقاء آريين ", لكنها أعربت في ذات الوقت عن شكها في نوايا الحكومة البعثية. جاء في مجلة " إطلاعات " الإيرانية الصادرة بتأريخ 1970/3/22, على سبيل المثال ما يلي: (لقد أحرز الأكراد بشجاعتهم هذا الإنتصار. وهم يستحقون أن ينالوه, غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى متى ستحترم حكومة البعث هذا الإتفاق ؟).

اما في إسرائيل فقد أقدمت جريدة " جوروزاليم بوست ", على تحليل هذه التطورات وعلقت قائلة, بأن الإتفاق يعتبر (إنتصارا تكتيكيا و سياسيا للأكراد).

3- ردود الفعل خارج نطاق الشرق الأوسط: أيدت دول الكتلة الشرقية والأحزاب الشيوعية في البلدان العربية إتفاقية آذار وفي مقدمتها الإتحاد السوفيتي. وفي برقية تهنئة بعثها " ألكسي كوسيكين " و " نيكولاي بود كورني " إلى الرئيس أحمد حسن البكر جاء فيها ما يلي: (إن حل المشكلة الكردية سلميا في العراق يرفع من منزلة الحكومة العراقية دوليا). اما جريدة " أزفيستيا " السوفيتية فقد وصفت الإتفاقية, بأنها ضربة موجهة للإستعمار. وفي 14/ك1970/2 نشرت جريدة التآخي لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بأن سفينة سوفيتية قد رست في ميناء البصرة حاملة أدوية ومواد طبية كمساعدة سوفيتية للأكراد.

اما في العالم الغربي فقد إنحصرت ردود الفعل بالدرجة الأولى في صيغة تعليقات صحفية وتباينت تقيمات هذه الصحف وإستنتاجات وسائل الإعلام بصورة عامة. أذاعت محطة ب.ب.سي. البريطانية ضمن برنامجها الإذاعي باللغة الفارسية النبأ بالشكل التالي: (إنه واحد من أهم الأحداث التأريخية في الشرق الأوسط). وفي 15/آذار/1970, كتبت جريدة " ذي أوبزيرفير " تحت عنوان: " نفط كركوك وهيئة الأمم المتحدة " تقول: (إن هيئة الأمم المتحدة مدعوة بصورة عاجلة للتدخل. إن مستقبل كركوك على ما يبدو يعتبر من أهم النقاط المتبقية التي تثير المواجهة في أثناء المباحثات بين الحكومة والأكراد في بغداد). اما " تايم " الأمريكية فقد كتبت بـتاريخ 1970/3/23 مقالا وصفت فيه إتفاقية آذار, " بأنها تمثل خطرا على إسرائيل ". في حين ذهبت " دي تسايت " الألمانية الغربية في مقال لها صدر بتأريخ 1970/3/20 يقول:(لقد أثبت التأريخ القريب مرارا, بأن الإتفاقات لا تعدو أن تكون مجرد تضليل). اما " دي نويه تسوريشه تسايتونغ " السويسرية فقد كتبت في 1970/3/13 تقول: بأنه وفي بغداد بالدرجة الأولى قد (أريد منع إيران من أن تجد في الشعب الكردي حليفا لها على أرض العراق). وأضافت الجريدة تقول بأن العراق يرنو بالإضافة إلى ذلك بأن يطالب أكراد إيران بدورهم (بالحكم الذاتي وأن يتسببوا بذلك في خلق المشاكل للسياسة الداخلية لإيران).

وفي الحقيقة والواقع يبدو بأن التحليل الذي أوردته الصحيفة السويسرية كان الأقرب إلى الواقع في تحليلها للتطورات, رغم أن بقية التحليلات لم تجانب بدورها الحقيقة إلى حد بعيد. فلا ريب ان النوايا الخفية لحكومة بغداد قد راعت في تخطيطاتها السياسية هذا الأمر, لأنه كان سيؤدي بالنتيجة إما إلى إجبار إيران بإتخاذ موقف المؤيد لحكومة بغداد أو على الأقل أن يتسبب في تحيد إيران كعامل مساند لحركة التحرر الكردية في العراق إذا ما واجهت إيران ذاتها أزمة سياسية مشابهة, الأمر الذي كان سيضعف بالنتيجة وبشكل حتمي الحركة الكردية في العراق في حين كان سيتسبب وبنفس الدرجة في تقوية وتعزيز مركز الحكومة في آخر المطاف, علما أن التطورات اللاحقة أوضحت ما يؤيد هذا الإتجاه ولو بشكل مستتر.

11/آذار/1970: إتفاقية حقا أم حصان طروادة ؟

كان الإتفاق كما ذكر سابقا مربوطا بنقطتين سريتين ذات أهمية حاسمة وكبيرة وهي: مرحلة إنتقالية مدتها (4) سنوات, لغرض تنفيذ الإتفاقية وإجراء إحصاء سكاني خلال عام في 1971, بهدف تحديد المناطق ذات الأغلبية الكردية وما يرتبط بذلك من تحديد لمنطقة الحكم الذاتي لكردستان الجنوبية/العراق.

ولنا أن نقول في هذا المجال, بأن من الغرابة حقا أن تكون هاتان النقطتان سريتين وأن يجري ربطهما بفترة زمنية طويلة لغرض التنفيذ, لأن سرية هذه المسائل لا تنطوي على أية حكمة سياسية وليس لها ما يبررها من الناحية العملية أي شيء على الإطلاق. هذا بالإضافة إلى أن هاتين النقطتين كانتا تمثلان في ذات الوقت الدلالة الواضحة بل والصارخة على مدى سذاجة قيادة الحركة الكردية من الناحية السياسية ومدى سهولة تضليلها من جانب السلطة الحكومية عن طريق إلهائها بالمسائل الجانبية والقشور بعيدا عن الجوهر والنواة, بالأخص عندما ندرك, بأن المسألة الكردية قد بحثت مرارا مع الحكومات العراقية وتم تقييم جوانبها المختلفة, إلى جانب معرفة الرأي العام والقيادة الكردية لمواقف الأطراف المعنية ووجود إحصاءات سابقة حول عدد السكان تفي بالغرض المطلوب لبيان نسبة عدد السكان الأكراد في المناطق المتنازع عليها. من هنا لابد لنا أن نطرح الأسئلة التالية: لماذا وافقت القيادة السياسية للحركة الكردية على منح حكومة بعثية مهلة (4) سنوات لغرض تنفيذ إتفاق أو بيان يتعلق بمسألة واضحة الأبعاد تماما ؟ لماذا وافقت هذه القيادة على فكرة إجراء إحصاء سكاني جديد, بل وسكتت عن لعبة التسويف والمماطلة بل وفي حالات كثيرة ممارسة الإستفزاز الواضح من قبل حكومة بغداد طوال (4) سنوات ؟!

إن ما سمي " بالمرحلة الإنتقالية ", اللازمة لتنفيذ البيان/الإتفاق, الذي اريد له أن يطبق الحكم الذاتي خلالها في كردستان الجنوبية/العراق, قد تحول شانه شأن كل الفرص السابقة أو " المراحل الإنتقالية السابقة "الممنوحة للحكومة العراقية ومطالبة الحكومات العراقية المتعاقبة كل على إنفراد بمرحلة إنتقالية خاصة بها بغية تطبيق ما سمي " بالديمقراطية الحقيقية " أو " تنفيذ الإتفاقات " في العراق وما إلى ذلك, تحولت تباعا إلى مجرد وسيلة ومرقاة في يد الحكام , إستطاعوا من خلالها أن يعززوا مواقعهم المرتجة ومراكزهم المهترئة وأن يقضوا على خصومهم ومناوئيهم السياسيين داخل صفوف الأحزاب المعارضة بشتى الوسائل ليتفرغوا بعدها إلى محاولة تصفية المسألة الكردية بالقوة.

بالنسبة لمرحلة الإنتقال المطلوبة زعما من قبل الحكومة لتطبيق الحكم الذاتي (4 سنوات) فإنها تحولت هي الأخرى إلى وسيلة بيد حكومة البعث , إستطاعت من خلالها أن تضعضع مركز حركة التحرر الكردية في العراق, وأن تنال من هيبتها وتلوك سمعتها وتقلل من شأنها في نظر الرأي العام في الداخل

والخارج, بأساليب سياسية مجردة, في الوقت الذي إستغلت فيه حكومة البعث نفس الفترة التي عز على غيرها أن تنالها في السابق أن تحصل عليه لتعزيز وتقوية قدراتها العسكرية وتعد العدة للجولة العسكرية القادمة بهدف وضع الحركة الكردية فيما بعد أمام أوضاع مستجدة لم يكن لها في السابق وجود. ولكي تنطلق من أسس هذا الأمر الواقع المستجد والحديث النشأة لتعلن فيما بعد على الملأ تفسيرها الأحادي والخاص عما تعتبره هي كمفهوم للحكم الذاتي وكيفية تطبيقه على منطقة تحددها هي لكردستان بموجب إتفاقية/بيان 11/آذار. من هنا من الأولى بنا أن نقتبس هنا ما أورده أحد المنتمين إلى هذه الحكومة حول نوايا البعثيين من باب " وشهد شاهد من أهلها " حيث أن النائب السابق لرئيس الجمهورية, الذي أغتيل في الكويت فيما بعد " حردان التكريتي ", يقول في مذكراته ما يلي: (في الواقع فإن الأكراد إستطاعوا بصمودهم البطولي خلال ربع قرن كامل أن يركعوا الحكم إلى درجة بتنا نخشى أن يؤدي إستمرار الحرب إلى سقوط بغداد بأيدي ملا مصطفى البارزاني ... وقد بلغ معدل ضحايا الجيش العراقي قبل شهور من صدور بيان 11/آذار/1970 (325) شخص بين قتيل وجريح أسبوعيا. وبعد أن قمنا بمحاولة أخيرة للقضاء على المقاومة قبل 11/آذار بشهرين فقط وفشلنا فيها, قررنا إجراء مفاوضات مع الملا لإنهاء القتال لأن ذلك كان سيعطينا فرصة طويلة للبقاء في الحكم.

وكان القصد من المفاوضات, إعطاء الملا كل التنازلات التي يريدها في محاولة إحتوائه أو القيام بإنقلاب عسكري ضده. لكنه كان أقوى وأذكى وأكثر تمرسا بأساليب المناورات السياسية والعسكرية. لذلك فقد إشترط في بند سري من بيون البيان بقاء 25 ألف جندي من جنود " البشمه ركه " تحت السلاح وقد أعطيناه ذلك. لكننا قررنا أن نستغل فترة إنهاء الحرب لإدخال عناصر من جماعة " جلال الطالباني " وهو عدو تقليدي للملا في جماعة الملا والقيام بإغتياله عند اللزوم. فالحزب لا يمكن أن يطبق بيان 11/آذار بكامل بنوده, لأن ذلك يعني إعطاء أضخم حقول البترول العراقية للكرد وهو حقل كركوك, وذلك يعني إفلاس الحكومة تقريبا.

من هنا قرر الحزب القيام بإحدى خطتين: 1- إما إعلان إلغاء إتفاقية آذار ضمن حملة عسكرية ضخمة تقوم بها القوات العراقية وإنهاء قضية الحكومة اللامركزية, التي يطالب بها الملا. 2- القيام بتوطين عائلات عربية في المناطق الكردية قبل إجراء إحصاء عام فيها, الأمر الذي سيمكن الحزب من إبقاء سيطرته قانونيا على تلك المناطق.

وللحقيقة فإن حكمنا لم يكن مخلصا للأكراد في أي يوم ولن يستطيع أن يصبح مخلصا لهم في المستقبل ... وسيكتشف الأكراد ذلك إن لم يكونوا قد إكتشفوه فعلا).

وإذا تمعن المرء في الواقع بدقة سياسة حكومة البعث اللاحقة لبيان/إتفاقية 11/آذار/1970, لأمكن التثبت من أنها كانت تتحرك ضمن هذه الدوائر الفكرية وعلى ضوء هذه الخطوط العريضة والأساسية

في سلوكها اللاحق. هذا وإن وجدت بعض الإجراءات الحكومية التي كانت تحيد عن هذا المخطط والمنهاج المدروس ظاهريا, فإنها كانت في الواقع تستهدف الكسب المجدد ولو جزئيا لثقة الأكراد, أو لكي تحول دون الأكراد في إتخاذ قرار جذري وحاسم بناءا على تقييم موضوعي لحقيقة أوضاعهم المتردية.

حاول حزب البعث أن يستغل هذه الفرصة النادرة إلى أبعد حد ممكن, تلك الفرصة التي إرتبطت بالحصول على فترة زمنية طويلة لتمرير مخططاتها الخاصة بدون أي مقابل حقيقي وفعلي يستحق الذكر, وذلك على كل الأصعدة في الخارج والداخل, سياسيا وعسكريا على حد سواء.

فبصدد موضوع السياسة الخارجية واصل نظام البعث مطالبته بمركز قيادي بين البلدان العربية وإتخذ لهذا الغرض بعض الإجراءات ذات الطبيعة الدعائية الصاخبة والغوغائية الصرفة, التي إستهدفت إثارة الإعتقاد لدى البسطاء من الناس بأن العراق يواجه كلا من إيران وإسرائيل في ذات الوقت. لذا تم إرسال 300 جندي عراقي إلى الأردن ليستطيع النظام العراقي أن ينافس نظام البعث السوري بخصوص الإدعاء النظري في الدفاع عن القضية الفلسطينية. لكن حين تعرض الفلسطينيون في الأردن خلال ما سمي " بحزيران الأسود " في عام 1970 إلى التنكيل والتقتيل والتشريد على يد النظام الملكي الأردني, فإن الوحدات العراقية لاذت بالصمت السكوت, وإكتفى النظام البعثي في الفترة اللاحقة أيضا بشن الهجمات الإعلامية المحمومة على الملك حسين واصفا إياه " بالملك القزم " !

وإستنادا إلى ما أورده حردان التكريتي في مذكراته, فإن الحكومة العراقية كانت في هذه الفترة بالذات متفقة مع إسرائيل على أساس أن لا تتعرض إسرائيل للوحدات العراقية, وبالمقابل فإن الوحدات العراقية سوف لا تشترك في أية عمليات ونشاطات عسكرية موجهة ضد إسرائيل, حتى في حالة هجوم إسرائيل على الأردن. هذا بالإضافة إلى موافقة النظام البعثي في العراق على تسهيل عمليات هجرة اليهود من العراق بطرق ملتوية نحو قبرص. كل ذلك لأن هدف حكومة بغداد البعثية الحقيقي في هذه المرحلة, كان الإعداد للقيام بإنقلاب عسكري ضد الملك حسين في الأردن!

من جهة أخرى كانت أجهزة الدعاية والإعلام العراقية تخوض حربا إعلامية ملتهبة ضد إيران وتساند حركة التحرر في ظفار وعمان, إلى جانب دعم النظام البعثي لكتل المعارضة الإيرانية ذاتها, بالأخص المجموعات اليسارية منها وكذلك العرب في منطقة " خوستان ". وضمن هذا المخطط كانت الحكومة البعثية في بغداد تبذل كل ما في وسعها من جهود لتثير المسألة الكردية في إيران أيضا, بهدف خلق القلاقل والإضطرابات لحكومة إيران, والعمل على تحريض أكراد العراق وأكراد إيران معا ضد نظام الشاه/إيران. أما الأكراد وبالأخص داخل العراق, فلم يكن لديهم إي مبرر لفتح جبهة جديدة عسكريا وسياسيا, طالما لم يحصلوا بالفعل على حقوقهم القومية داخل العراق بالذات بشكل مضمون وثابت

وأن يطمئنوا عن هذا الطريق إلى صدق نوايا حكومة بغداد ودعمها المزعوم بخصوص كردستان الإيرانية.

وبخصوص السياسة الداخلية أيضا والتي شملت شتى الجوانب, فقد إستطاع حزب البعث أن يفرض وجهة نظره عن طريق اللجوء إلى أساليب غير مشروعة. وكان حزب البعث يركز بالدرجة الأولى على السيطرة بشكل كلي على أجهزة الحكومة الرئيسية, عبر إزاحة كل العناصر التي كان البعث لا يثق في مواقفها, بسبب ميول وإتجاهات سياسية موالية للكتل العراقية المعارضة للنظام ومحاولة إدخال بعض الإصلاحات من أجل تهدئة الخواطر ودغدغة آمال وطموحات بعض الفئات في إحتمالية التوصل إلى حلول وسط مرضية لجميع الأطراف.

بالنسبة للمسألة الكردية, فقد وفي طرفا الإتفاق (الحكومة والحركة الكردية) ببعض الإلتزامات التي تعهدا بها بموجب نصوص الإتفاقية (11/آذار/1970), إلا أن الجانب الحكومي تنصل عن الوفاء بإلتزاماته فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية. ففي 17/آذار/1970, تأسست " لجنة سلام ", برئاسة مرتضى الحديثي, لغرض تنفيذ نقاط البيان/الإتفاق وتنظيم التعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بهذا الخصوص. وفي نهاية آذار/1970, تم حل بعض مجموعات " المرتزقة " التي كان الأكراد ينعتونها " بالجحوش ", والتي كانت تقاتل ضد الحركة الكردية. ووعدت الحكومة بحل مجموعات أخرى. وبتأريخ 29/آذار/1970, تشكلت حكومة جديدة وأدخل خمسة وزراء أكراد فيها, كما عين ثلاثة آخرين كمحافظين في (أربيل, دهوك والسليمانية). وفي تموز/1970, أعلن سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق, حبيب كريم بأن الأكراد إتفقوا مع الحكومة العراقية بتحويل بعض وحدات وفصائل الأنصار الكردية المسلحة " بيشمه ركه ", إلى وحدات " حرس الحدود ". وكان الأكراد من جانبهم قد أوقفوا البث الإذاعي " لصوت كردستان العراق " وأطلقوا سراح أسرى الحرب وسلموا جزءا من ألأسلحة الموجودة لديهم إلى الحكومة. كما أقدموا على إلغاء تشكيلاتهم الإدارية الخاصة, والتي كانت قد تشكلت في عام/1964.

لكن رغم هذا التقارب في القضايا الجزئية والصغيرة الأثر, فإن موقف الحكومة البعثية إزاء المسألة الكردية بقي من حيث الجوهر سلبيا. ولقد تكاثرت مواقفها السلبية بمرور الزمن قياسا مع تنامي قوتها ودرجة إفتضاح نقاط الضعف داخل الحركة الكردية, إلى درجة تحول معها ما سميت " بالفترة الإنتقالية " إلى فترة " حرب غير معلنة " على الأكراد. ولقد تجلت هذه الحقيقة في عمليات إنتقامية وهجمات عسكرية محدودة النطاق والأثر والإقدام على خطف الناس وممارسة الإعتقال والتعذيب بدوافع سياسية واللجوء إلى محاولات إغتيال ناجحة أو فاشلة ... إلخ. أدى هذا التطور إلى حصول بعض الإشتباكات العسكرية وبروز بعض المنازعات والمشاحنات السياسية التي تجلت من بين أشكال أخرى أيضا

بصورة " صراع إعلامي " بين جريدة " الثورة " الناطقة بإسم حزب البعث و جريدة " التآخي " الناطقة بإسم الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بصورة علنية عبر سلسلة من المقالات نشرت في ت1/ و ت1972/2, والتي يمكن أن تعتبر في ذات الوقت تقييما مرحليا لنصف فترة الإنتقال المزعومة والتطور السياسي بخصوص تحقيق الحكم الذاتي في كردستان الجنوبية, والتي كانت في جملتها محبطة. وبالإمكان إختزال الإتهامات المتبادلة بين الطرفين على الصورة التالية:

1-أعادة الحكومة مسألة وحقيقة صدور البيان/إتفاقية 11/آذار/1970بالدرجة الأولى إلى ما أسمته " بآيديولوجية حزب البعث وموقفها من القضايا القومية, الإنسانية, الإجتماعية والديمقراطية ", واهملت بموقفها هذا عنصر وحقيقة الكفاح المسلح في سبيل الحرية, والذي خاضه الشعب الكردي لعدة أجيال.

2-إن حزب البعث هو الحاكم ويؤيد حقوق الأكراد القومية, ولكنه هو الذي يحدد في ذات الوقت طريقة وأسلوب تحقيق هذه الحقوق. كما أن حزب البعث لا يعترف بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق كممثل للشعب الكردي.

3-إن الحكومة نفذت أغلب بنود الإتفاقية, غير أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق, لا يخطو خطوات مشابهة بالمقابل. كما أن الحزب الديمقراطي لم يقطع علاقاته مع الخارج (إيران), ولا يحترم القوانين حيث يمارس التعذيب ويتعرض الناس في المنطقة الخاضعة لنفوذه إلى القتل والمعاملة السيئة. بالإضافة إلى أن الحزب الديمقراطي لا يراعي تنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي, إلى جانب عدم تقديمه للدعم الكافي لعملية تأميم النفط وكذلك لإتفاقية ومعاهدة " الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفيتي ". وأخيرا فإن الحزب الديمقراطي, قد قام بتسليم بعض العناصر الموالية إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران إلى نظام الشاه وإعتقل وقتل عددا آخر.

4-لقد ثبت لحزب البعث خلال المباحثات التي سبقت إتفاقية/بيان آذار, بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لم يبدي إلا إهتماما ضئيلا بالحقوق القومية الكردية, في حين كان يهتم بصورة أكبر بموضوع " مستقبل المجموعة المنشقة عنه والتابعة إلى إبراهيم أحمد وجلال طالباني ",وكذلك بقية المجموعات الكردية الأخرى التي تقاتل إلى جانب الحكومة العراقية.إن حزب البعث لا يفهم كيف أن الحزب الديمقراطي كان ينعت هذه المجموعات " بالخونة " في البداية, لكنه إتفق معها فيما بعد وضمها إلى صفوفه وقدم لها المال والسلاح.

5-إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, لا يرغب في مواصلة التعاون مع السلطات العراقية لغرض الكشف عن المسؤولين الحقيقين عن المحاولة الفاشلة لإغتيال ملا مصطفى رئيس الحزب, بالإضافة إلى أن هذا الحزب يدعم العناصر الإقطاعية على حساب الفلاحين ... إلخ. إن هذه الأوضاع

أدت إلى أن تتساءل بعض العناصر من حزب البعث العربي الإشتراكي عن جدوى الإستمرار في التحالف المعقود بين حزب البعث والحزب الديمقراطي.

في الختام طلب حزب البعث العربي الإشتراكي من الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق, أن ينفذ الشروط التالية لتجنب زيادة تردي الأوضاع والعلاقات بين الطرفين: 1- أن يتم إحترام سلطة الدولة وهيئاتها وقوانينها. 2- الحكومة العراقية غير مستعدة للتخلي عن إلتزاماتها إزاء جماهير الشعب الكردي وإستبدالها بعلاقة وحيدة الجانب مع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. 3- على الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق أن يقطع علاقاته مع إيران وأن يغلق الحدود ويسلم مخافر الشرطة الحدودية إلى الجيش العراقي. 4- يجب أن يتعهد الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بعدم محاربة العناصر الوطنية الإيرانية وأن لا يسلمها إلى النظام الإيراني. 5- يجب تنحية العناصر الرجعية 6- لا يجوز عرقلة عمل السلطات الحكومية في القيام بواجباتها مثل الجيش وقوات الأمن في الشمال. 7- لما كان الإحصاء السكاني قد تعرقل, فإن الحكومة العراقية تقترح ما يلي من النقاط لغرض تحقيق الحكم الذاتي: * يتم توحيد الوحدات الإدارية – المحافظات, الأقضية والنواحي – المسكونة من الأكراد فقط وتعتبر هذه المنطقة الموحدة ذات حكم ذاتي. * أما الأكراد القاطنون خارج هذه المنطقة فتتاح لهم فرصة التمتع بحقوقهم الثقافية.

أما الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, فقد أورد النقاط التالية كرد على ما كان يذهب إليه حزب البعث: 1- إن إتفاقية 11/آذار/19709, مثلها كمثل بقية الإتفاقيات الأخرى بين الحكومات العراقية المتعاقبة وحركة التحرر الكردية كانت نتيجة الكفاح المسلح الذي خاضة الأكراد في سبيل نيل حقوقهم.

2- يعترف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بأن الحكومة العراقية نفذت بعض نقاط الإتفاقية, لكن القضايا الجوهرية لم تجد طريقها إلى الحل والتطبيق نظرا لوجود العراقيل الحائلة, بما في ذلك مسألة إجراء إحصاء للسكان, الذي سيبين تبعية المناطق حسب مبدأ الأغلبية. ولكن بدل القيام بإجراء الإحصاء المطلوب, فإن سياسة التعريب مازالت تتواصل من قبل الحكومة العراقية بكل السبل والوسائل, حيث يطرد الأكراد من مناطق سكناهم الأصلية في : كركوك, خانقين وغيرهما من المناطق الكردية, ويتم توزيع أراضيهم على العوائل والعشائر العربية, التي تجلب من مناطق العراق الأخرى إلى هذه المناطق الكردية. كل ذلك بعكس النصوص الواردة في إتفاقية 11/آذار/1970. كما أن مبدأ المساواة والحق في التمتع بمعاملة متساوية بين العرب والأكراد مازال غير معمول به, فالأكراد مازالوا يعانون على شتى الصعدة من سياسة التفرقة والتمييز: سياسيا, إقتصاديا, إجتماعيا وثقافيا. إن قبول الطلاب الأكراد في الجامعات والكليات العراقية, وبالأخص في كلية الشرطة والكلية العسكرية ما زال في أغلب الأحوال صعب المنال. كما أن مشاركة الأكراد في ممارسة السلطة مازال مسألة غير محلولة

على الرغم من تبوء بعض الأكراد لبعض المناصب الوزارية, لأن السلطة الحقيقية, التشريعية منها والتنفيذية مازالت حكرا على مجلس قيادة الثورة, الذي يحتكر من قبل أعضاء حزب البعث العربي الإشتراكي فقط.

3- إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لا يستطيع أن يدعي بأنه يمثل جميع الأكراد, غير أن هذه الحقيقة تنطبق على حزب البعث العربي الإشتراكي أيضا فيما يتعلق الأمر بالعرب, ناهيك عن الشعب العراقي باسره. لهذا فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, مستعد للإحتكام إلى قرار الشعب بهذا الخصوص, لكي يعبر عن رأيه من خلال إنتخابات ديمقراطية, حرة وسرية, عامة. لكن حزب البعث العربي الإشتراكي هو الذي يرفض هذا الحل بإستمرار.

4-إن حزب البعث العربي الإشتراكي هيأ قبل 11/آذار/1970 جوا مناسبا للتعاون ولكن بمرور الزمن فإنه بات يتراجع عن مواقفه الأساسية بهذ الخصوص, بما في ذلك مسألة تحديد مناطق الحكم الذاتي على أساس مبدأ الأغلبية التي بات حزب البعث العربي الإشتراكي الآن يعتبرها " كمطلب إنفصالي "! إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لم يقدم أية مطاليب إنفصالية أبدا, بل أنه طلب مجرد تحقيق الحكم الذاتي بدون التنازل عن حق الشعب الكردي في تقرير المصير. إن مطالبة حزب البعث العربي الإشتراكي, بمنح شعوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية " حق تقرير المصير " سيظل أمرا غير قابل للتصديق طالما كان هذا الحزب يحول بين الأكراد وبين ممارستهم لمثل هذا الحق. إن إتفاقية 11/آذار/1970, جعلت من الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق حليفا لحزب البعث, ولكن ما كاد أسبوع ينقضي على الإتفاقية وإذا بمقر الحزب الديمقراطي في مدينة الموصل يتعرض لهجوم تم فيه إطلاق الرصاص على مؤيدي الحزب, الأمر الذي تسبب في مقتل أحد أعضاء الحزب. وبعد إنقضاء عدة أشهر, تعرضت سيارة " إدريس ملا مصطفى ", في شوارع بغداد ذاتها وفي رابعة النهار إلى هجوم مسلح مماثل, إنهال فيه الرصاص على راكبي السيارة وأصيب أحدهم خلالها بجروح. وقد اعقب ذلك محاولتان فاشلتان لإغتيال ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي ... إلخ. علما أن أيا من هذه الحوادث لم يكشف النقاب عن خلفياته ولا عن هوية المشاركين في إختلاقها, رغم إنقضاء مدة طويلة على إجراء التحقيقات حولها!

لقد أسست عدة أحزاب جديدة بهدف النيل من سمعة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, إلتحق بعدها عدد من أعضاء هذه الأحزاب بالحزب الديمقراطي وأعلنوا بحضور ممثلين حكوميين, بأن بعض الدوائر الحكومية تمول هذه الأحزاب. حتى أن أحد هذه الأحزاب إنتحل ويا للغرابة إسم "جبهة تحرير جميع أجزاء كردستان"! إن هدف هذه الإجراءات جميعا كان عزل قيادة الحركة الكردية, على أمل خلق بديل أطوع وطرف ألين من الحزب الديمقراطي. فبعد إنقضاء أسبوعين على إتفاقية

11/آذار/1970, صرح أحد المسؤولين الكبار في حزب البعث, بأن الجو المستحدث بعد الإتفاق ووقف إطلاق النار, يهيء المجال لعزل قيادة ملا مصطفى عن الجماهير. ولهذا السبب حاولت الحكومة أن تحدث الإنشقاق في صفوف الحركة الكردية, وحرضت البارزانيين ضد بعضهم وإستخدمت الجيش في بعض العمليات المحدودة, كما كانت عليه الحال في منطقة " بارزان " و " سنجار " و ...إلخ. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة العراقية أجبرت الألوف من العوائل الكردية على ترك االعراق وقذفت بهم بإتجاه إيران, بعد أن صادرت كل أموالهم وممتلكاتهم.

5-لقد حاولت كل الحكومات العراقية أن تتهم الحركة الكردية بكونها آلة بيد القوى الأجنبية, وأن تلصق تهمة التجسس بقياداتها, تارة لصالح الشرق وتارة لصالح الغرب, والآن باتت إيران تعتبر كسند للحركة الكردية. غير أن حزب البعث يتناسى بأنه كان في عام/1963, يتلقى المساعدات من إيران وباكستان لتغطية حاجاته من قنابل النابالم, التي إستخدمها في حينه لتدميرالألوف من المنازل في كردستان. كما أن حزب البعث لا يذكر أيضا أي شيئ عن القوى التي قدمت له الدعم والمساعدة في بلوغ السلطة في عام/1963 و عام/1968. إن حقيقة التجزأة التي تعاني منها كردستان قد أدت إلى أن تكسب الثورة الكردية في جزء ما عطف وتأييد الأجزاء الأخرى. ولكن في نفس الوقت فإن نقمة الحكومات المجاورة تزداد على حركة التحرر الكردية إلى درجة أنها تعاونت فيما بينها أحيانا من أجل إخضاع الأكراد والسيطرة على حركتهم التحررية. هذا بالإضافة إلى أن الإستعمار قد حاول بدوره أن يحرض هذه الدول وينسق مخططاتها ضد الأكراد ومن الأمثلة على ذلك: إتفاقية سعد آباد وحلف بغداد. لقد أستخدم هذا الحلف وتمت الإستفادة منه في إطار هذا التعاون ضد " بارزان " في عام/1947, حيث إشتركت كل من العراق, إيران وتركيا معا في محاربة البارزانيين.

إستطاعت ثورة 14/تموز/1958 أن تغير بعض الشيء بهذا الخصوص, إلا أن الميول المعادية للأكراد بقيت ثابتة بدون تغيير. وعلى هذا الأساس فإن الأكراد مضطرون بدورهم ولأسباب سياسية وعسكرية أن يحاولوا تجنب مواجهة جبهة معادية من هذا القبيل, فهم يسعون لتجنب الإستفزازات قدر الإمكان ويرحبون بكل المواقف الودية التي تتخذها الأطراف الأخرى والدول المجاورة من حيادية وغيرها, لكي يتخلصوا من حرب الإبادة المخاضة ضدهم ويضمنوا لأنفسهم البقاء. ومع كل هذه المستلزمات الضرورية فإن علاقات الحركة الكردية مع الخارج لم تؤثر على إستقلالية الحركة أو تنتقص منها. هذا بالإضافة إلى أن علاقات الحركة الكردية مع الخارج كانت نتيجة منطقية بل وحتمية لغرض التصدي للإجراءات القمعية العنيفة الموجهة ضدها في الداخل, والتي شملت فيما شملت: الحصار الإقتصادي, الذي فرض على الأكراد طوال سنوات عديدة, إلى جانب الحصار المفروض على ورود المواد والمستلزمات الطبية إلى كردستان, حيث رفضت الحكومات العراقية بإستمرار السماح بوصول

المساعدات الإنسانية من جانب المؤسسات الدولية أو الدول الإشتراكية وغيرها إلى الأكراد. وبغية التوصل إلى هذا الهدف فقد إدعت بعض الجهات الحكومية, بأن لا وجود لأي حرب في كردستان !

كما أن معالجة الجرحى داخل العراق لم تكن مسألة مأمونة الجانب, وان ما طرأ بهذا الخصوص من مواقف إيجابية في بعض الفترات كان يقابله حدوث تجارب مرة في الماضي, لأنه في عام/1961, كان الأكراد قد سلموا أحد قادتهم العسكريين المجروحين إلى إحدى المستشفيات وأجريت له عملية جراحية في الموصل, غير أنه قتل في المستشفى! – المقصود هنا هو محمد أمين ميرخان بارزاني. ع.بارزاني – هذا ولم يتغير هذا الوضع حتى بعد إتفاقية آذار/1970 كذلك. لأن بعض الجرحى الذين نقلوا إلى بغداد لغرض العلاج, تعرضوا إلى الإعتقال من قبل السلطات الحكومية, بل أن بعضهم تعرض إلى التعذيب ومات في السجون التابعة إلى المخابرات العراقية.

6- إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, يؤيد ما ذهب إليه حزب البعث العربي الإشتراكي, بخصوص وجوب مراعاة القوانين, غير أن هذا الأمر يجب أن يشمل حزب البعث أيضا, الذي يجب أن يكف هو بالذات عن إستغلال القانون وتحويله إلى وسيلة لبلوغ أهدافه الخاصة على الصعيد السياسي. فمنذ 11/آذار/1970 تعرض العشرات من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, إلى الإعتقال والتعذيب بل والقتل. فإذا كانت الحكومة تعتبر هؤلاء فارين من التجنيد الإلزامي أو توجه إليهم تهما أخرى, فإن لهؤلاء رغم ذلك حقوقا ومنها حق الحصول على محاكمة علنية وفق نصوص القانون, إلا أن الحكومة ترفض منحهم مثل هذا الحق وتسكت عن إجراءات الجور والعسف الممارسة ضدهم من قبل أجهزة المخابرات.

إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لا يقف ضد تأميم النفط, لأن منهاج الحزب طالب ومنذ زمن بعيد بوجوب الإقدام على هذه الخطوة, بالإضافة إلى أن مسألة التأميم لم تكن أمرا قابلا للتحقيق بدون حصول إتفاقية 11/آذار/1970. كما أن الحزب الديمقراطي لا يعارض الإصلاح الزراعي, لكنه يعارض إستخدام الحكومة للإصلاح الزراعي كوسيلة لتعريب كردستان. علما أن الحكومة العراقية هي التي تحمي وتدعم الإقطاعيين في كردستان, كما أنها أجبرت بعضهم على التخلي عن أراضيهم والتي وزعت فيما بعد على العوائل العربية.

إن الحركة الكردية مستعدة للتعاون مع الحكومة من أجل القضاء على المهربين وقطع دابر عملياتهم التهريبية عبر الحدود وهو ماحصل حتى هذه الفترة, غير أن الذين أعتقلوا سابقا وصودرت أموالهم المهربة قد تحولوا بين ليلة وضحاها إلى محررين لكردستان الإيرانية.

7- إن خوف الحكومة العراقية على مصير الأكراد الإيرانيين, هو أمر لا يمكن فهمه ولا يمكن تصديقه طالما كانت هذه الحكومة تسكت عن أوضاع الشعب الكردي الحالية في تركيا, حيث يعلم كل مراقب بأن أوضاع الشعب الكردي في تركيا هي أسوء من أوضاع إخوانهم في جميع الأجزاء الأخرى من كردستان.

8- إن المصالحة التي جرت بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبين بقية المجموعات الكردية الأخرى, هي في الواقع جزء من المصالحة العامة التي سادت بعد 11/آذار/1970 ولذا فإن إمتعاض حزب البعث لا مبرر له.

ولغرض إزالة العقبات الماثلة على الطريق فإن الحزب الديمقراطي الكردستان/العراق يقترح ما يلي: 1- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووقف العدوان والتجاوزات: كالقتل بدوافع سياسية ووقف الحملات الدعائية المؤججة للخلافات والعداء ضد الحزب الديمقراطي واعضائه. 2- وقف سياسة التعريب والتبعيث. 3- تحقيق المشاركة الفعلية للأكراد في السلطة من خلال مشاركة ممثليهم في مجلس قيادة الثورة. 4- يجب تحديد منطقة الحكم الذاتي على أساس " مبدأ الأغلبية ", كما جاء في إتفاقية 11/آذار/1970. إن إقتراحات حزب البعث الجديدة هي عودة إلى المقترحات المقدمة في عام 1963, التي عرضت في حينه تحت ستار اللامركزية. 5- يجب إيجاد حل لمسألة جنسية " الأكراد الفيليين ", وما شابهها من المسائل. كما يجب أن تتاح الفرصة إلى الذين أسقطت عنهم الجنسية للعودة إلى العراق. 6- إن التحقيق في محاولتي الإغتيال الفاشلة ضد ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي في 25/أيلول/1972 و15/حزيران/ 1972, يجب أن يتواصل حتى النهاية.

<u>التحول غير المنظور:</u>

إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, الذي إرتضى الإكتفاء بحصوله على بعض المناصب الوزارية المؤقتة في الحكومة وتعين عدد من المحافظين لمنتسبيه في المنطقة الكردية وبقي تحت رحمة الحكم والتسلط البعثي, تعامى بكل بساطة عن إستقراء الأحداث والتطورات التي تجري من حوله ولم يسعى لإستجلاء حقيقة وابعاد وآثار التغيرات الطارئة على الساحة على مرآ ومسمع منه, والتي كانت ذات إرتباط وعلاقة وثيقة بمصيره ومصير الشعب الكردي مباشرة على الصعيد, السياسي و الإقتصادي, القفافي والعسكري.

إن أي حزب آخر مؤمن بالأهداف التي إختطها لنفسه وذا شعور بالمسؤولية, كان عليه ان يجد عشرات المبررات القاطعة وفي عدة مناسبات وفترات متباينة, لكي يتوصل إلى إستنتاج منطقي قاطع يعلن من خلاله ضرورة العودة إلى خوض غمار الكفاح المسلح من جديد, أو على الأقل التهديد بالعودة إليه,

من باب ممارسة الضغط المشروع على حزب البعث المماطل من أجل حمله على تنفيذ بنود بيان/إتفاق 11/آذار/1970.

إلا أن هذا الحزب المسمى بالديمقراطي وبإستثناء بعض المقالات السياسية العديمة الأثر, التي نشرها على صفحات جريدة التآخي وغيرها من وسائل الإعلام المتوفرة لديه, فإنه ترك الحبل على الغارب وبقي من حيث الأساس والجوهر متمسكا بروح سلبية مواصلا مواقفه اللامبالية إزاء أغلب التطورات والأحداث, على الرغم من أن الكثير من هذه التطورات فضحت وفي وقت مبكر الأهداف الحقيقية لحزب البعث وما يبيته من نوايا خبيثة, ومن جملتها تصريحات بعض قادة حزب البعث أنفسهم.

ويمكننا أن نقول, بأن سياسة حزب البعث وبصورة عامة كانت تستهدف خلال الفترة الواقعة بين 11/آذار/1970 ولغاية 11/آذار/1974, ضمان التوصل إلى تحقيق الأهداف التالية: 1- ممارسة سياسة التحدي العلني للحزب الديمقراطي عبر إثارة وإفتعال المواجهة بين الطرفين من خلال إستعراض القوة الذاتية على شتى الأصعدة طالما كان ذلك يضمن تحقيق بعض الفوائد لحزب البعث, بغية إثارة القلق وعدم الثقة بصورة عامة بين الأكراد من جهة وتطبيق ومواصلة سياسة التعريب قدر الإمكان من جهة أخرى. 2- عزل الحركة الكردية في الخارج والداخل عن حلفائها. 3- التهيؤ المجدد على جميع الأصعدة " عسكريا بالدرجة الأولى ", للجولة القادمة من الصراع الذي سيجري لا محالة مع الأكراد. ولنا أن نقول بأن التغيرات التي طرأت بالفعل على شتى الأصعدة وبهذا الخصوص يمكن أن توجز كما يلي:

ا- مواصلة التعريب في كردستان والتمسك بآيديولوجية الوحدة العربية / نظريا على الأقل:

لقد أظهر التطور السياسي, بأن حزب البعث لم يكن مستعدا للتراجع أبدا عن مخططاته الخاصة حول تعريب كردستان ضمن إطار منطلقاته الخاصة بتحقيق الوحدة العربية, بل أن هذين الهدفين كانا مترابطين إلى حد بعيد في نظره. ففي 16/تموز/1970, صدر دستور مؤقت جديد, ولد هو الاخر خيبة أمل كبيرة لدى الأكراد, لأنه إعتبر هو الآخر الشعب الكردي كجزء من الأمة العربية. كما وأكد مرتضى الحديثي وزير الخارجية, بعد صدور بيان 11/آذار/1970, بفترة قصيرة في مقابلة صحفية مع مجلة " الصياد " اللبنانية – عدد/1332 والصادرة في نيسان/1970, على هذه الحقيقة حين قال: (إن الدستور الجديد سيؤكد على أن العراق هو جزء من الأمة العربية وأن ذلك يشمل الشعب العراقي أيضا, بما في ذلك عرب وكرد العراق ...).

وجاء الدستور الجديد لينص في مادته الأولى على: (الهدف الأساسي للجمهورية العراقية, هو تشكيل دولة عربية موحدة). المادة الثالثة: (أرض العراق هو وحدة غير قابلة للتجزئة ولا يجوز التخلي عن

أي جزء منه). المادة الخامسة: (أ- العراق جزء من الأمة العربية . ب- الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين: القومية العربية والقومية الكردية. إن هذا الدستور يضمن الحقوق القومية للشعب الكردي والحقوق المشروعة لبقية الأقليات ضمن الوحدة العراقية). المادة السابعة: (تعتبر اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية).

كما أن الصحافة العراقية من رسمية وغير رسمية تناولت بحث الموضوع على صفحاتها أيضا, ليتكامل التعبير عن رأي ويظهر نوايا حزب البعث بشكل واضح وجلي. كتبت جريدة الجمهورية بتأريخ 1971/5/19 تقول: (إن الدستور المؤقت ينص على أن العراق هو جزء من الأمة العربية. وأنه لا يقول بأن القومية الكردية هي جزء من القومية الكردية الكبيرة, التي تمتد بين إيران وتركيا والإتحاد السوفيتي. وبيان 11/آذار/1970, لم يذكر أي شيء من هذا القبيل أيضا. لأن هذا كان سيعني التصريح بالإنفصال, وبذلك تكون الشراكة بين القوميتين: العربية والكردية في هذا الوطن منتهية. إن الحكم الذاتي للأكراد في العراق, هو أمر غير قابل للتصور إلا ضمن الوحدة العربية, وهو ما يناضل في سبيله العراق. إن الأكراد الذين لا يشملهم هذا المفهوم عن القومية ليسوا إلا غرباء ...)! لقد رفض الحزب الديمقراطي وحزب كازيك قبول مثل هذه التفسيرات وذهبا إلى القول بأن الجزء العربي من شعب العراق ووطنه فقط يعتبران جزءا من الأمة العربية.

أما سياسة التعريب البعثية فقد تجلت في صور وأشكال مختلفة: فعلى النقيض مما جاء في إتفاقية 11/آذار/1970, فإن الحكومة واصلت جلب المزيد من العوائل العربية إلى كركوك بالتدريج, وهيأة لهم إمكانيات السكن والعمل فيها, في الوقت الذي كانت فيه تبعد وتطرد الأكراد من المنطقة بشتى الوسائل والأعذار, بما في ذلك اللجوء إلى إستخدام العمليات الإرهابية. هذه الوقائع دفعت برئيس الحزب الديمقراطي ملا مصطفى لأن يصرح قائلا: (كركوك كانت وستبقى كردية حتى لو تم تهجير جميع سكانها الأكراد بالقوة). غير أن محافظ كركوك كان قد صرح في مقابلة مع مراسل مصري, الذي إستفسر عن موضوع الإحصاء السكاني المزعم إجراؤه لبيان التقسيم والتركيبة القومية للمنطقة, فرد قائلا: بأن الوجود القومي سيتغير إلى حين إجراء هذا الإحصاء!

كانت الحكومة العراقية على الجانب الآخر قد بذلت جهودا متواصلة حتى تلك الفترة لكي تتوصل إلى مصالحة مع إيران, إلا أن العلاقات بين البلدين تردت بإستمرار, بالأخص بعد أن إحتلت إيران في أيلول/1971, ثلاث جزر في الخليج الفارسي. وكانت ردة فعل العراق على هذا الإجراء, إسقاط الجنسية وطرد حوالي (50,000) شخص من العراق, ومن بينهم حوالي (40,000) كردي فيلي, بحجة أن هؤلاء الأشخاص إيرانيين بالأصل. لقد تجاهلت الحكومة البعثية, حقيقة أن هؤلاء الأشخاص قد عاشوا في هذه المناطق منذ عدة أجيال قبل أن يكون لدولة العراق أي وجود سياسي على الخارطة

وذلك بالأخص في بغداد وخانقين وما جاورهما. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القوانين العراقية ومنها القانون المرقم (42) لسنة/1924, إعتبرت وبموجب مادتها الثانية عشر, كل الأشخاص القاطنيين داخل العراق منذ 22/آب/1924, كمواطنين عراقيين! لقد بذل رجل الدين المعروف سماحة " الشيخ محسن الحكيم ", أحد القادة الدينيين الشيعة المعروفين في العراق, قبل ذلك جهودا شخصية وتدخل لصالح هؤلاء الأشخاص على أمل الحيلولة دون طردهم من العراق قائلا: (إن هؤلاء الناس بالأصل عراقيون. لكن الحكومات السابقة لم تعترف بحق المواطنه لهم. إن طردهم من العراق هو عمل غير إنساني وسيؤدي إلى تأزم جديد وإضعاف " الجبهة الداخلية " في العراق ذاته). غير أن حزب البعث لم يكترث لهذه النصائح والتحذيرات, لأنه كان يريد الإستحواذ على أموال وممتلكات العوائل المهجرة والمطرودة. بالإضافة إلى رغبة النظام البعثي في شن حملة دعائية واسعة مؤملا من ورائها إلفات نظر الرأي العام العربي إليه على إعتباره يمثل طليعة نضالية في الدفاع عن القضايا العربية وذلك على جبهتين في آن واحد: فلسطين والخليج الفارسي. هنا أيضا نلاحظ بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لم يكن له موقف على مستوى الحدث!

على اية حال فقد كان الأكراد يطردون من العراق وتسقط عنهم الجنسية بأعذار مختلقة ومختلفة أو حتى بدون تقديم مبررات على الإطلاق, لكن بالمقابل فإن موقف حكومة البعث من تجنيس وتوطين العرب كان مناقضا تماما لموقفها من الأكراد داخل العراق. ومن المفيد أن نستذكر هنا, بأن القانون المرقم/36 لسنة/1961, كان يعتبر العرب شبه مواطنيين وليس كأجانب بصورة عامة. وفي عام/1975, أصدرت حكومة البعث قانونا جديدا إعتبرت بموجبه بأن لكل " عربي ", الحق في المطالبة بالجنسية العراقية! وتم بالفعل في فترة لاحقة نقل وتوطين الألوف من المصريين في كردستان, بالأخص بعد فشل الحركة الكردية في عام/1975.

كان وضع الأكراد ضمن محافظة الموصل مشابها لأنهم تعرضوا إلى مشاكل مشابه, كالتشريد بموجب سياسة الحكومة المدروسة والمنفذة , إذ تعرض حوالي (30,000) شخص إلى سياسة عنصرية وشوفينية مشابه, وكان أغلبهم من الأكراد اليزيديين القاطنيين في منطقة سنجار الخصبة, حيث أجبرتهم الحكومة على ترك قراهم والرحيل بإتجاه منطقة بادينان العليا.

II- معاهدة الصداقة والتعاون السوفيتية/العراقية (نيسان/1972):

بات النفوذ السوفيتي يتنامى منذ الخمسينيات من القرن الحالي في منطقة الشرق الأوسط على مختلف الأصعدة. وأصبح ينافس نفوذ الدول الغربية, بالأخص فيما يتعلق بحصوله على الأسواق الضرورية لبيع منتجاته العسكرية وما يرتبط بذلك من توسع للنفوذ. من هنا فإن الصراع على الخليج الفارسي,

بات هو الآخر يكتسب وجوها جديدة وجوانبا متعددة, لأنه وإلى جانب الصراع القديم بين الفرس والعرب حول الحصول على مركز متقدم سيادي في هذه المنطقة, فإن نوعا من التنافس بات يلمس داخل كتلة الدول الغربية الكبرى/بالأخص بين بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة التي زاد نفوذها تدريجيا, والتي باتت وبالتدريج تأخذ الصدارة في المنطقة وتضيق على البريطانيين – خاصة بعد أحداث السويس في عام/1956 - في بعض المناطق كإيران والمملكة العربية السعودية, التي تحولت إلى حليفات لأمريكا. كل ذلك من جهة ولكن في ذات الوقت ومن الجهة الأخرى بين الدول الغربية الكبرى بصورة مشتركة وعامة وبين الإتحاد السوفيتي والدول الإشتراكية الموالية لخطه السياسي والتي زاد نفوذها كذلك بعد خروجها منتصرة من الحرب العالمية الثانية.

قرر البريطانييون في أواخر الستينات الإنسحاب من منطقة الخليج الفارسي وحاولوا أن يجدوا في العراق مركزا للقوة قادر على سد الفراغ الحاصل بعض الشيء وصيانة مصالحهم الخاصة بالدرجة الأولى وفي مقدمتها المصالح النفطية في المنطقة. وأعقب ذلك نوع من الإتفاق بين البريطانيين والأمريكان والذي تغير محتواه عدة مرات بعد إنقلاب 30/تموز/1968 العسكري المقاد من قبل حزب البعث في العراق. غير أن ثروات إيران الطبيعية الهائلة ومخططاتها الطموحة في عهد الشاه والهادفة إلى الحصول على موقع تتبؤ من خلاله – حسب تطلعات الشاه – مركز الصدارة وتبلغ مستوا من التقدم الصناعي والإقتصادي يعادل ما بلغته الدول الصناعية الغربية واليابان. كل ذلك مقرونا بالدعم غير المتحفظ من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لنظام الشاه, حول إيران بالفعل وإعتبارا من بداية السبعينيات إلى أقوى دولة مطلة على سواحل الخليج الفارسي. وفي عام/1971, زادت مبيعات السلحة الأمريكية والبريطانية لإيران والتي شملت فيما شملت على أحدث الطائرات الحربية المقاتلة.

وبإنسحاب بريطانيا الجزئي من الخليج طالبت إيران لنفسها بمركز قيادي رائد في المنطقة, ينسجم مع قدرتها الصناعية, التجارية, العسكرية وعدد سكانها من أجل ضمان وحماية الملاحة البحرية الحرة في مياه الخليج الفارسي كشريان حيوي لنقل النفط إلى شتى أنحاء العالم. إحتلت إيران بدون أي عناء وفي إطار هذه التطلعات في أيلول/1971, ثلاث جزر إستراتيجية داخل الخليج.(طمب الكبرى, طمب الصغرى وأبو موسى). أثار هذا التصرف القلق لدى الدول العربية المطلة بدورها على الخليج, وهو ما منح حزب البعث في العراق فرصة ذهبية ليحاول جعل هذه المناسبة وسيلة لتوء مركز قيادي بين الدول العربية, كحامي للحمى وذائد عما أعتبر حقوقا للعرب. لذا وبغية إيجاد نوع من التوازن وتعادل القوى بشكل حقيقي, كان من الضروري للعراق أن يكسب تأييد السوفيت وأن يحصل على دعمهم المكثف بالأخص عسكريا. وبالمقابل كان هذا التقارب سيفتح مجالا فريدا للسوفيت لتوسيع منطقة نفوذه في منطقة حساسة في العالم. وهكذا توجت عملية التقارب العراقي من المعسكر الإشتراكي بالتوقيع على إتفاقية الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفيتي في نيسان/1972, والتي شملت ما يلي:

(بناء على القناعة الراسخة, بأن التطور اللاحق للصداقة والتعاون المتعدد الجوانب بين الطرفين ينسجم مع المصالح الوطنية للدولتين ولقضية السلام العالمي والبلاد العربية ومع حرية الشعوب ويخدم إحترام سيادتها. وأخذا بنظر الإعتبار من أن تقوية وتلاحم جميع القوى المحبة للسلام والتقدم على أساس معاداة الإستعمار, بما في ذلك تقوية وحدة الدول العربية, تعتبر وسيلة هامة للنضال في سبيل سلام دائم وضمان الأمن العالمي .... المادة الأولى وتركز على: " إحترام حق سيادة الدول وحرمة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ". المادة الثالثة وتؤكد على: " التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الإجتماعية المختلفة ". المادة الرابعة وتشجب: " الإمبريالية والكولونيالية بكل أشكالها ومظاهرها ". المادة الثامنة وتنص على ما يلي: " إذا طرأت أوضاع تهدد سلامة أحد أطراف الإتفاق أو تشكل تهديدا للسلام أو تتسبب في إنتهاكه فإن طرفي الإتفاق الساميين سيجريان إتصالات فورية لتوحيد وتحديد مواقعهما بهدف إزالة الخطر الطارئ أو إعادة السلام ". المادة التاسعة وتنص: " يعلن كلا طرفي الإتفاق الساميين, بأنه لن يدخل في حلف أو يشارك في أية عمليات أو إجراءات مع مجموعات دولية أخرى مضادة للطرف السامي المتعاقد الآخر. ويتعهد كل طرف سامي من طرفي الإتفاق أن لا يسمح في إستخدام إقليمه لتنفيذ أية عمليات من شأنها إلحاق الضرر بالجانب الآخر عسكريا ".)

وبناءا على ما ورد في نصوص الإتفاقية, قام الإتحاد السوفيتي بتزويد العراق بأحدث الأسلحة التي كان يضن بها حتى على أقرب الدول الإشتراكية المقربة إلى الإتحاد السوفيتي. من هنا كان تأثير المعاهدة على المسألة الكردية سلبيا للغاية بشكل مزدوج على الصعيدين: السياسي والعسكري على حد سواء. فقد كان الأكراد وحتى تلك الفترة قد تعودوا أن يتخذ الإتحاد السوفيتي من المسألة الكردية, قليلا أو كثيرا موقفا داعما أو على الأقل موقف الحياد إزاء الصراع الدائر بين الحركة الكردية والحكومة العراقية, ومنها ما تمثل بالدعم السوفيتي المالي والأخلاقي للحركة الكردية وكان موقف السوفيت في عام/1963 نموذجا رائعا للدعم الأخلاقي من قبل الإتحاد السوفيتي للحركة الكردية. علما أن بعض الأكراد بات يؤكد وبحكم هذا الدعم السوفيتي الجديد للحكومة العراقية بأن الحركة الكردية إذا كانت قد تلقت ما يعادل قيمة دولار أمريكي واحد كمساعدة من جانب الإتحاد السوفيتي, فإن السوفيت زودوا في ذات الوقت الحكومات العراقية بما يعادل طنا واحدا من المتفجرات, التي ألقيت بالفعل على القرى والعوائل الكردية مباشرة, مخلفة بذلك الألوف من القتلى والجرحى في صفوف الحركة الكردية وبالأخص بين المدنيين العزل. وعليه فلنا أن نقول بكل صراحة وجلاء, بأن تأثير معاهدة " الصداقة والتعاون " السوفيتية/العراقية على القضية الكردية كان مشابها تماما ومن حيث الجوهر لتأثير المعاهدات والإتفاقيات السابقة, التي عقدها العراق مع الإستعمار البريطاني بدوافع مشابهة تماما في جميع المجالات وعلى شتى الأصعدة.

دعم الإتحاد السوفيتي بحكم الإتفاقية وبدافع من المصالح الذاتية الخاصة حكومة البعث في كل الظروف والمناسبات سواءا كان هذا الحزب على حق أو على باطل, في الوقت الذي بات الإتحاد السوفيتي فيه يقلل من اهمية المطاليب الكردية الهادفة إلى الحصول على بعض الحقوق القومية, بل وتجاهل في بعض الأحيان مشروعية هذه الحقوق والمطاليب وتنكر لأهميتها الفائقة لإحقاق الحق, بالأخص فيما يتعلق الأمر بالمسائل ذات العلاقة بتحديد المنطقة الإقليمية للحكم الذاتي. علما أن دائرة المعارف السوفيتية نفسها وعلى سبيل المثال تؤيد مشروعية المطاليب الكردية بهذا الخصوص, لأنها تعتبر كركوك كجزء من المنطقة الكردية.

من الملاحظ بأن السوفيت وبعد عقد الإتفاقية مع العراق, بعثوا دعوة إلى رئيس الحزب الديمقراطي ملا مصطفى لزيارة موسكو, إلا أنه أرسل أحد ممثليه بالنيابة. ولقد بات السوفيت يذهبون الآن إلى تبني الرأي القائل بصعوبة بيان وتحديد الحدود القومية بالنسبة لمنطقة الحكم الذاتي! من هنا فعندما تزايد الدعم السوفيتي العسكري المفرط لنظام البعث العراقي, وجد ملا مصطفى نفسه في موقف حرج, وإضطر هو أيضا إلى الإقدام على تعزيز وتقوية علاقاته مع إيران والغرب "الولايات المتحدة الأمريكية ", سيما بعد أن تعذر الحصول على أية ضمانات من الإتحاد السوفيتي. كل ذلك في الوقت الذي كان فيه الشاه الإيراني يؤكد على أنه سيبقى وفيا لتعهداته عبر إدخال الولايات المتحدة كطرف في العلاقات بينه وبين الحركة الكردية كنوع من الضمان لتهدئة خواطر الأكراد.

من المفيد أن نعيد إلى الذاكرة في هذا الموضع, بأن معاهدة الصداقة التركية/السوفيتية في العشرينيات من القرن الحالي, كانت هي الأخرى أيضا ذات آثار سلبية مشابهة (راجع القسم الأول من هذا الكتاب) وهو امر يدل على أن معاهدة الصداقة والتعاون مع العراق, لا يمكن أن تعتبر مجرد إستثناء, لأن تعاون السوفيت مع العديد من الأنظمة الدكتاتورية والفاشية بما في ذلك ألمانيا النازية ولو لفترة محددة, يؤيد ما نذهب إليه. فالإتحاد السوفيتي زود بموجب تلك المعاهدة أيضا, الحكومة التركية/الكمالية بالسلاح , لا بل أن قائد ثورة آرارات الكردية, الجنرال إحسان نوري باشا , يذهب إلى القول في مذكراته, بأن القوات السوفيتية تدخلت عمليا لصالح القوات الكمالية في عام/1930, التي كان الأكراد قد أجبروها على الإنسحاب بإتجاه نهر آراس, لكن تدخل القوات السوفيتية وفر الحماية للقوات المنهزمة/التركية, والتي إلتجات إلى الإتحاد السوفيتي وهذه أعادت القوات التركية بكامل أسلحتها فيما بعد إلى تركيا, لتواصل بالطبع عملية محاربة الحركة الكردية في مناطق أخرى!

نحن نتساءل هنا, أما آن الأوان للمتمشدقين والمتفلسفين بالماركسية اللينينية ممن ينعتون أنفسهم بالمثقفين الأكراد, أن يمعنوا النظر في دراسة وتحليل مواقف السوفيت بشكل علمي عن طريق الإحتكام

إلى العقل النير والمنطق السليم, بدل مواصلة الإنغماس في أحلام يقظتهم والإندفاع العاطفي البالي المبني على الإرتجال والعاطفة المجردة في تقييم مواقف البعض؟!

وهكذا تواجدت من جديد أوضاع سياسية جديدة لم يكن لها وجود منذ عام/1958, لأن العراق بات يدعم وبصورة مباشرة من قبل دولة كبرى: سياسيا, وعسكريا. وهو عامل لم تواجهه الحركة الكردية منذ إندلاع العمليات العسكرية الأولى في عام/1961 ولغاية عام/1972.

III- تأميم النفط في حزيران/1972:

دفع فشل المفاوضات الجارية بين العراق وشركات النفط البريطانية, الحكومة العراقية إلى إعلان " تأميم شركة نفط أي.بي.سي. " = (شركة نفط العراق), بعد أن كانت شركات النفط قد أقدمت على تقليل الإنتاج بنسبة 50%, الأمر الذي تسبب في تقليل واردات العراق إلى حد النصف. فقد العراق بذلك خلال ثلاث أشهر فقط 33مليون جنيه إسترليني بنتيجة هذا الإجراء. وكانت شركات النفط تطالب من بين أمور أخرى بإلغاء القانون رقم/80 والصادر في عهد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم الوطنية بتأريخ 1961/12/11. كانت إجراءات التأميم العراقية موجهة ضد الشركات البريطانية في الوقت الذي تجنب فيه العراق إتخاذ أية إجراءات مشابهة ضد الشركات الفرنسية والأمريكية.

في الحقيقة فإن الدول المنتجة للنفط كانت ومنذ فترة ليست بالقصيرة تناضل في سبيل تحقيق فكرة تأميم نفطها, بإعتبار أن التأميم هو المظهر الحقيقي لحقها في السيادة. غير أن الفشل الذي مني به الدكتور مصدق في إيران عام/1951, أظهر بجلاء مدى قوة ونفوذ شركات النفط الأجنبية الممارس داخل الدول المنتجة ذاتها, بحكم دعم الدول الإمبريالية لها. فقد كانت هذه الشركات تتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للبلدان المنتجة إلى جانب إحتكارها لسلطة تحديد الأسعار وكميات النفط الواجبة الإنتاج لفترة طويلة من الزمن بلغت نصف قرن من الزمان! لكن هذا التمادي في ممارسة القوة والنفوذ والتدخل في الشؤون الداخلية إدت إلى أن تقوم الدول المنتجة للنفط بتأسيس منظمة خاصة بها لغرض الدفاع عن مصالحها وصيانة حقوقها, حينما أقدمت الشركات النفطية في عام/1960 ومن جانب واحد على تخفيض الأسعار بنسبة 10% بدون بحث الموضوع مع الدول المنتجة المعنية! وكان الرئيس المصري جمال عبدالناصر قد لمح في كتابه " فلسفة الثورة " في عام/1954, إلى أهمية النفط والأرباح الطائلة التي كانت شركات النفط الأجنبية تجنيها.

لكن بتاريخ 14/أيلول/1960 وفي بغداد في عهد حكومة الزعيم عبدالكطريم قاسم الوطنية بالذات, تأسست منظمة الدول المنتجة للنفط, والمعروفة إختصارا " بأوبك " بمشاركة الدول التالية في المرحلة

الأولى: العراق, إيران, السعودية, الكويت وفنزويلا. لقد بذلت هذه الدول مجتمعة فيما بعد جهودا لحماية مصالح الدول المنتجة للنفط. لكن في العراق كان الفضل بالدرجة الأولى يعود إلى الإجراءات التي إتخذتها حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم لوضع حد لنفوذ شركات النفط الأجنبية وبناء أسس سليمة وثابته يمكن للعراق من خلالها أن يقدم فيما بعد على خطوة التأميم. وبالفعل وحتى بعد الإطاحة بحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم بالصورة التي نوهنا إليها بإيجاز في موضع سابق, أقدمت الحكومات العراقية فيما بعد على محاولة إستخراج النفط ذاتيا وبدعم من الإتحاد السوفيتي, بالإستفادة من قانون رقم/80 لسنة 1961. بالإضاقفة إلى أن الأحزاب السياسية العراقية كانت هي الأخرى وقبل صدور قرار التأميم تدعوا إلى الإقدام على مثل هذه الخطوة بما في ذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. لكن وكما كانت عليه الحال بالنسبة إلى فكرة تطبيق الإصلاح الزراعي, فإن مواقف وتفسيرات الحركة الكردية كانت تختلف عن تفسيرات الحكومة العراقية البعثية. لأن التأميم وكما ثبت بالفعل بات يعتبر مبررا للحكومة البعثية لمواصلة تطبيق سياسة التعريب في المناطق النفطية في كردستان الجنوبية/العراق, سيما إذا علمنا بأن التأميم إنطلق من الفكرة الأساسية وفي إطار شعار " نفط العرب للعرب "!

لقد ثبت بما لا يقبل الشك بأن نفط الأكراد كان دوما سلاحا قاتلا موجها ضد الأكراد أنفسهم وأحد الدعامات الثابته التي إرتكن إليها العراق دوما لكسب المساعدة والعون من الدول الكبرى على إختلاف هوياتها بما في ذلك شراء الأسلحة التي أستخدت ضد الأكراد. فقد غدا النفط في هذه الفترة سببا إضافيا لإصرار الحكومة البعثية على مواصلة وتعميق سياسة التعريب في كردستان الجنوبية بشكل مكثف. ولكي تستطيع الحكومة البعثية أن تضفي طابعا عربيا على منطقة كركوك والعروبة على نفطها, كان لابد لها أن تستعرب كركوك, ولذلك اقدمت وبالفعل على بناء أحياء بكاملها وأسكنت العوائل العربية فيها والمجلوبة من مناطق أخرى من العراق, في حين تم طرد العوائل الكردية بشكل منظم بشتى الوسائل والطرق من منطقة كركوك. ولهذا السبب رفض الأكراد هذا النوع العنصري من التأميم, كما رفضوا الأسلوب الذي إنتهجته حكومة البعثيين في تطبيق ما سمي " بالإصلاح الزراعي " لأن كليهما تحولا إلى وسيلة لتعريب كردستان!

والظاهر أن رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ملا مصطفى قد إمتعض من إجراءات الحكومة البعثية بهذا الخصوص, لذا جاءت ردة فعله بعيدا عن التحفظ. ففي مقابلة له مع صحيفة " هيرالد تربيون " قال: (نحن على إستعداد لأن نفعل ما يتفق والسياسة الأمريكية في هذه المنطقة, شريطة أن تقوم أمريكا بحمايتنا من الذئاب. ولئن جاء الدعم قويا بالدرجة الكافية فبإستطاعتنا أن نستولي على حقول النفط, وأن نعطيها لشركة أمريكية كي تديرها. إنها داخل منطقتنا). ومن ثم فإن التأميم كان

عملا موجها ضد الأكراد. وقد إستغرب ملا مصطفى من إقدام الحكومة العراقية على تاميم نفط كركوك في حين انها لم تؤمم شركات النفط العاملة في البصرة.

ولا ريب أن موقف الحركة الكردية هذا كان يتعارض مع المخططات السوفيتية في الشرق الأوسط, فعلى الرغم من أن الأكراد لم يعارضوا فكرة تأميم النفط من الناحية المبدئية إلى جانب تأكيدهم المستمر على أن مسألة النفط ستبقى من إختصاص الحكومة المركزية حتى بعد إيجاد حل للمسألة الكردية وإن إختلفت أبعاد ومحتويات الحلول المقترحة بين فترة وأخرى. ربط الأكراد مسألة النفط بتحفظين وهما: أن يحصل الأكراد على نسبة محددة من عائدات النفط تتناسب مع نسبة عددهم إلى عدد سكان العراق. وأن يتم الإعتراف بالمناطق النفطية كجزء من المنطقة الكردية, لأسباب أخرى كتثبيت التبعية الإدارية والثقافية للمنطقة إلى الأكراد.

اما الإتحاد السوفيتي وعلى العكس فكان يتبع سياسة تشبه سياسته القديمة والتي إتبعها خلال الحرب العالمية الثانية ولغاية عام/1947 في إيران من حيث الجوهر, وإن كان موقفه في السبعينات مقرونا بفارق شكلي. ففي الأربعينيات كان السوفيت يسعون للحصول على إمتيازات نفطية شأنهم شأن القوى الغربية في شمال إيران, أما في السبعينيات وداخل العراق على وجه التحديد فقد سعوا على العكس تماما إلى زعزعة مكانة وسيطرة نفوذ الشركات الغربية في العراق وبذلك إضعاف مركز الدول الغربية بصورة عامة, طالما كان السوفيت محرومين من التمتع بالإمتيازات كالغرب. وهذا يفسر دعمهم للسياسة النفطية للدول المنتجة للنفط بشكل يساير لمخططاته هذه., بالإضافة إلى إنسجامها " التأميم " مع السياسة الإقتصادية داخل الإتحاد السوفيتي كقطب مناقض للسياسة الإقتصادية للدول الرأسمالية أثناء الحرب الباردة.

وإلى جانب تأثير مسألة النفط على السياسة الخارجية بشكل يتناقض مع مصالح الحركة الكردية, فقد تواجدت جوانب سلبية أخرى أو مضاعفات جديدة لأوضاع سلبية ولدتها عملية التأميم بصورة غير مباشرة في فترة لاحقة على أثر إرتفاع أسعار النفط المرافق لإندلاع حرب يونكيبور بين العرب وإسرائيل في ت1973/1. فقد إرتفعت أسعار النفط بين عام/1973 وعام/1974 من 2,8 دولار إلى 11,25 دولار. وكانت عائدات النفط التي يحصل عليها العراق في عام/1975 قد بلغت حوالي 9,571 مليون دولار. علما أن النفط المستخرج من كركوك كانت نسبته تعادل 75% من مجموع النفط المستخرج في العراق. وهكذا تعزز وضع الحكومة العراقية من الناحية المالية بشكل لم يسبق له مثيل, وهو ما كان له الأثر الكبير على بقية المجالات الأخرى من عسكرية, سياسية وإقتصادية.

IV- الجبهة الوطنية التقدمية:

مسألة تأليف " جبهة وطنية " من قبل الأحزاب السياسية في العراق هي فكرة قديمة, غير أن التطبيقات الفعلية للفكرة أثبتت بأن تعاونا حقيقيا بين هذه الأحزاب على أسس ديمقراطية سليمة هو أمر في غاية الصعوبة, لإفتقارها الواضح إلى النضوج العقلي والسياسي اللازم بهدف تحويل الفكرة إلى واقع عملي ثابت الأركان والأسس, لأنه وبإستمرار كانت هنالك محاولات تبذل من قبل حزب سياسي معين تستهدف تعزيز مركزها الخاص على حساب بقية الأحزاب عبر إستغلال الجبهة بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة بما في ذلك إستخدام العنف لهذا الغرض, والمطالبة بدور قيادي للذات كشرط مسبق دون الإحتكام إلى رأي الشعب العراقي من خلال إنتخابات ديمقراطية حقيقية وتحويل الآخرين إلى أتباع مجردين من أغلب الصلاحيات والإمتيازات. وهكذا فعندما تولى حزب البعث العربي الإشتراكي السلطة في العراق مجددا في عام/1968, أثيرت مسألة " الجبهة " مرة أخرى. ففي ت1968/2, بذل الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية على وجه التحديد جهوده أيضا في هذا الإتجاه, غير أن حزب البعث لم يبدي أية رغبة جدية للتقارب. وفي نيسان/1969, , واصل الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية, جهوده بهذا الخصوص مجددا, وكتب مكرم الطالباني مقالا في مجلة " الثقافة الجديدة " المجازة من قبل حكومة البعث في تلك الفترة, وهي لسان حال الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية, تحت عنوان: " الطريق الصحيح لتحقيق الجبهة الوطنية التقدمية في العراق ", واضعا الشروط المسبقة التالية لتحقيق الهدف: 1- عودة أعضاء ومنتسبي الحزب الشيوعي إلى صفوف الجيش العراقي. 2- إلغاء نظام الحزب الواحد. 3- ضمان عدم المساس بإستقلال الأحزاب السياسية وبرامجها الخاصة. 4- التخلي عن فكرة الحزب القائد.

أثناء المفاوضات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبين حكومة البعث – قبل صدور بيان آذار – حاول الحزب الديمقراطي أن يقنع حزب البعث بالموافقة على إشراك الحزب الشيوعي العراقي في المفاوضات, غير أن حزب البعث الحاكم رفض هذا الإقتراح. ويظهر من مجريات الأحداث أن حزب البعث الحاكم كان يفضل إجراء المفاوضات مع الأحزاب السياسية كلا على إنفراد, لكي يحول دون إمكانية تواجد تعاون فعلي بين أحزاب المعارضة أو على الأقل أن يقلل من فرص ومجالات مثل هذا التعاون, بهدف كسبها جميعا إلى جانبه بنحو أو بآخر بأفضل الشروط المناسبة له.

لكن بصورة عامة وخلال مناسبات عديدة كان حزب البعث ورغم الحوار الذي يجريه مع بقية الأحزاب يواصل تمسكة بمركز قيادي لنفسه إلى جانب الدعوة إلى تطبيق آيديولوجيته الخاصة وتفضيلها على بقية الآيديولوجيات بدون مواربة أو تستر. وبهذا الخصوص قال صدام حسين التكريتي بتأريخ 1970/5/12 على سبيل المثال ما يلي: (هذه الثورة وجدت لتبقى, ووجدت لكي يكون حزب البعث العربي الإشتراكي قائدا لها. عندما يكون حزب البعث قائدا لها, يعني أنه عند ما توجه الدعوة إلى لقاء

القوى الوطنية, لا يعني هذا التخلي عن دورنا القيادي ... لقد جئنا حتى نطبق برنامج حزب البعث العربي الإشتراكي). لقد كانت دعوات صدام حسين خلال إتصالات البعثيين مع الأطراف الأخرى مغايرة من حيث الأساس لمنطلقات بقية الأحزاب ومنها الحزب الشيوعي الداعية إلى إيجاد نوع من التوازن والمساواة, لأن دعوات صدام حسين وحزب البعث كانت تطالب بما يلي: (الإيمان بالوحدة العربية والنضال من أجلها ... الإيمان بالدور القائد لحزب البعث العربي الإشتراكي على مستوى السلطة ... الجيش لا يمكن أن يخضع لصورة الجبهة. الجيش هو جيش الدولة المركزية بقيادة حزب البعث العربي الإشتراكي).

في نهاية عام/1969, دعى حزب البعث بقية " القوى التقدمية " في المعارضة للمشاركة في تشكيل " الجبهة الوطنية " تحت قيادته غير أن بقية الأحزاب السياسية لم تكن مستعدة لقبول شروط حزب البعث بالأخص الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, الذي كان يطالب بالمساواة في التعامل مع الأحزاب السياسية ويدعوا إلى تطبيق الديمقراطية البرلمانية. وإنتقد رئيس الحزب ملا مصطفى ملاحقة الشيوعيين قائلا: (إن أبوابنا مفتوحة لكل طالبي اللجوء).

ومن الملاحظ, ويا للغرابة, بأن تحسن العلاقات السوفيتية العراقية لم يوفر إلا نادرا ضمانات الأمن والإطمئنان لأعضاء وعناصر الحزب الشيوعي العراقي من ملاحقة البعثيين! لكن رغم هذه الحقيقة المؤلمة, فكلما توطدت العلاقات بين العراق والبلدان الإشتراكية بصورة عامة, كلما زاد ميل وجنوح الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية, لقبول التنازلات والمساومات الرخيصة مع حكومة البعث, الأمر الذي رافقه إبتعاد الحزب الشيوعي التدريجي عن مواقفه السابقة وتنازله عن الكثير من المطاليب السابقة الأساسية, بالأخص بعد التوقيع على معاهدة " الصداقة والتعاون " بين العراق والإتحاد السوفيتي في نيسان/1972. فقد أظهر الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية إعجابه البالغ بهذه المعاهدة وقال في بيان له صدر بتأريخ 19/نيسان/1972: (حزبنا الشيوعي العراقي يثمن إيجابيا هذه الخطوة التاريخية ... ويعلن عن إستعداده الكامل للعمل بكل طاقاته دون تحفظ للتعاون مع حزب البعث العربي الإشتراكي ... من أجل أن تخفق راية الصداقة السوفيتية العراقية عاليا). وأعرب كريم أحمد, عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية عن رأيه فقال: (إننا وحزب البعث نملك أرضية صالحة للتعاون وعليه يجب تجاوز المسائل الصغيرة والثانوية التي تعترض الطريق ...).

وبناءا على هذا التحول المساير تماما لمخططات حكومة البعث تم إدخال شخصين من منتسبي الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية في الوزارة. وفي 17/تموز/1973, صدر بيان مشترك من الجانبين ينص بين نقاط أخرى أيضا على مايلي: (ويحتل حزب البعث العربي الإشتراكي موقعا متميزا في

قيادتها وفي هيئاتها – المقصود الجبهة الوطنية ع. بارزاني – ويقود السلطة السياسية في الدولة كما يقود مؤسساتها الدستورية). سبحان مغيير الأحوال: هل هذه مسألة صغيرة أم ثانوية ؟!

لو أمعن المرء النظر في التأثيرات التي أحدثتها هذه السياسة وما إرتبط بها من مواقف جديدة للحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية بصورة عامة, فإن بالإمكان التثبت مما يلي: * تنازل الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية عن الدعوة التقليدية للأحزاب الشيوعية في المطالبة بدور قيادي لنفسه, مكتفيا بقبول دور ذيلي وتابع لحزب البعث فاقدا بذلك لكل حول وقوة يمتلكها. * إنحسر الدعم الأخلاقي الذي كانت الحركة الكردية تتلقاه من الأحزاب الشيوعية ومن ورائها الدول الإشتراكية. * غض الحزب الشيوعي الطرف عن سياسات حكومة البعث الهادفة إلى تعريب كردستان الجنوبية والتي إنتهت بالتالي إلى سلب وتعريب نصف المناطق الكردية تقريبا.* خاض الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية عدة إشتباكات عسكرية إلى جانب المقاتلين الأكراد طوال تواجدهم ضمن صفوفهم داخل المناطق المحررة طوال عشر سنوات تقريبا, تلك المناطق التي كانت تمثل الملاذ والملجأ الوحيد الأمين لألوف من اللاجئين الشيوعيين العراقيين الهاربين من إضطهاد الحكومات العراقية بالأخص في عهد الحكومة البعثية, الأمر الذي انقذهم بالفعل من إبادة جماعية مبيته ضدهم بالأخص في عام/1963. لكن في ت1973/2, حدثت إشتباكات مسلحة بين مجموعات من الحزب الشيوعي العراقي/القيادة المركزية وبين القوات الكردية في منطقة " دربندخان " التابعة لمحافظة السليمانية. وتبادل الطرفان الإتهامات بهدف تبرئة الذات وإدانة الطرف الآخر. ذهب الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق إلى القول, بأن جماعة اللجنة المركزية مدفوعة وممولة من قبل حكومة البعث وهدفها التعرض للحركة الكردية. كما كان الحزب الديمقراطي يرى, بأن حزب البعث قد أخرج مسرحية " الجبهة الوطنية " لغرض واحد فقط, الا وهو عزل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من خلال كسب تأييد الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية لمواقفه, اما بقية الأحزاب الملحقة بالجبهة مثل جماعة عزيز وهاشم آكريي, فإن قضيتها لا تعدو أن تكون مجرد عملية تجميلية لا غير. وكدليل على صحة مزاعمه يشير الحزب الديمقراطي إلى حقيقة أن حزب البعث وبعد فشل الحركة الكردية في عام/1975, مارس من جديد الضغوط على الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية. أما الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية فيتهم الحزب الديمقراطي بأن بعض عناصره تريد حل الحزب الشيوعي كتنظيم خاص في كردستان, وان قيادة الحزب الديمقراطي لا تميز بين الطبقات العربية الحاكمة وبين جماهير الشعب العربي المضطهدة. كما أن الحزب الديمقراطي لا يراعي في تقيماته التطورات التي حصلت في العراق وما إرتبط بها من تغيرات, إلى جانب أن الطبقة العاملة في كردستان تعاني من الإهمال وأخيرا أن الإختلافات زادت بين الحزبين بالدرجة الأولى بعد التوقيع على معاهدة " الصداقة والتعاون " مع الإتحاد السوفيتي وإنضمام الحزب الشيوعي/اللجنة المركزية

إلى " الجبهة الوطنية ". ومهما يكن الأمر فالإشتباكات العسكرية حسمت لصالح الحركة الكردية وإضطر الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية إلى إخلاء المناطق المحررة من كردستان ولاذ مؤيدوه بشكل علني وسافر بحماية وحدات الجيش العراقي.

لقد اعقب ذلك حملة دعائية عالمية ضد الحركة الكردية شاركت فيها الأحزاب الشيوعية الأخرى والتي تضامنت مع الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية, وإتهمت الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بإضطهاد الشيوعيين. إن موقف الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية هذا من المسألة الكردية بإعتبارها واحدة من أهم المسائل والقضايا الحساسة في الشرق الأوسط, لا يمكن أن يعتبر مجرد إستثناء, بل هو في الحقيقة والواقع ركن هام من الإستراتيجية العامة للأحزاب الشيوعية المسايرة لخط موسكو. تلك الإستراتيجية التي تقضي بمسايرة سياسة الإتحاد السوفيتي الخارجية بدون قيد أو شرط وبدون تحفظات. علما أن القضية الأريتيرية في أثيوبيا/الحبشة هي الأخرى تؤيد هذه الحقيقة, والتي مفادها بإختصار, أن الشعوب النازعة للتحرر تستطيع أن تحسب للدعم السوفيتي حسابه في نضالها التحرري ودعوتها إلى ممارسة حقها في تقرير المصير طالما كان نضالها موجها بشكل مباشر أو غير مباشر ضد الأنظمة الموالية إلى الدول الغربية لا غير, وأن لا تحسب لهذا الدعم أي حساب في الحالات الأخرى !

V- عمليات التصفية السياسية وأهدافها:

لجأت الحكومة البعثية إلى تنفيذ سلسلة من عمليات الصفية الجسدية للعديد من الساسة داخل جهاز السلطة وخارجه, والتي لم تكن موجهة ضد الأحزاب السياسية المعارضة وحسب, بل وشملت الكثيرين من أعضاء حزب البعث أنفسهم, بما في ذلك أشخاص كانوا يتبؤون بعض المناصب العالية والحساسة داخل الحكومة والحزب في ذات الوقت. لقد إتخذت هذه التصفيات السياسية صورتين رئيسيتين: الفصل من الوظيفة أو الإبعاد - والتصفية الجسدية.

ومن جملة الضحايا المعروفين ممن شملتهم هذه العمليات داخل صفوف حزب البعث بالذات نذكر على سبيل المثال لا الحصر: حردان التكريتي (نائب رئيس الجمهورية), صالح مهدي عماش (وزير الداخلية), عبدالخالق السامرائي (عضو القيادة القومية), عبدالكريم الشيخلي (وزير الخارجية) وناظم كزار (مدير الأمن العام) والذي قتل بعد فشل محاولته الإنقلابية في تموز/1973. لقد توجب على هؤلاء والكثيرين ممن لا يعرف الرأي العام عن مصيرهم إلا القليل أو لاشيء على الإطلاق, أن يخلو الطريق تباعا لصعود صدام حسين التكريتي إلى القمة, الذي سيطر بالتدريج على مقاليد السلطة والحكم في العراق من خلال تعزيز مركزه ومركز مؤيديه في أجهزة السلطة وداخل الحزب. إن هذا التطور كان يعني بالنسبة إلى مجموعة محددة داخل صفوف حزب البعث, التي رفضت أن توافق على أي

وجود للمعارضة بشكل فعلي وحقيقي بأية صورة كانت, تركيز السلطة والنفوذ سياسيا وعسكريا في يد مجموعة صغيرة في البداية وفي يد فرد واحد في الواقع في آخر المطاف (صدام حسين التكريتي). وكان هذا التطور في ذات الوقت بنحو أوبآخر عاملا حاسما لتثبيت دعائم السلطة – ولو عن طريق العنف والإرهاب المجرد, العلني تارة والمستتر تارة أخرى – بشكل لم يسبق له مثيل في السابق.

ورغم أن نوايا صدام حسين التكريتي باتت تتجلى بالتدريج بالنسبة للمسألة الكردية كذلك بصورة لا يمكن أن يرقى إليها أي شك وما ستؤول إليه عواقبها, فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, واصل وكالسابق إتباع أسلوب " النعامة ", في مواقفه السياسية مفضلا التستر على الحقائق بدل مواجهة التطورات وابى بذلك أن يتخذ الإجراءات اللازمة من خلال إبداء ردود فعل تنسجم ما إستجد من الظروف وفي الوقت المناسب وكأن حكومة البعث هي وبالفعل حكومة ديمقراطية سائرة على النهج المعهود في أوربا الغربية, ليؤمل المرء منها أن توافق في النهاية على حل المسألة الكردية ديمقراطيا وسلميا. فقد صرح صدام حسين التكريتي في مقابلة صحفية له مع جريدة " النهار ", بتأريخ 14/نيسان/1972 بما يلي: (إن العراق يقع ضمن خريطة الوطن العربي, وأن هذا لا يتعارض مع الأقليات القومية الموجودة في الوطن العربي, التي يجب أن تعطى لها حقوقها. ولكن هذا لا يعني تحديد الأرض لهذه الأقليات, لأن هذا يعني أنها تريد الإنفصال عن الوطن العربي. وهذا مالا نتسامح معه ... إن العراق جزء من الأمة العربية ...).

VI- قانون الحكم الذاتي المفروض على كردستان:

كبقية الحكومات العربية في العراق, سواء في ظل النظام الملكي أو الجمهوري, فإن حكومة البعث أثبتت بدورها وللمرة الثانية نكثها للوعود والمواثيق المقطوعة وإنتهاكها لكل الإتفاقيات المبرمة. كما أثبتت بأن إتفاقية 11/آذار/1970, لم تكن بالنسبة لها إلا وسيلة لا غاية. فعندما تزايدت القلاقل وتدهورت الأوضاع وإقترب موعد إنتهاء ما يسمى " بفترة الإنتقال " المحددة لتنفيذ بنود الإتفاقية بدون أن يتم التوصل إلى حل للقضايا الجوهرية العالقة سافر " إدريس ملا مصطفى " بطائرة هيليكوبتر إلى بغداد بتأريخ 8/آذار/1974, وإلتقى هنالك مع صدام حسين التكريتي, على أمل التوصل إلى إتفاق يرضي الطرفين من المساومة لإيجاد حل وسط, وإقترح فيما إقترح تطويل فترة الإنتقال! غير أن الحكومة البعثية كانت واثقة من الإمتيازات التي كسبتها لنفسها خلال الأعوام المنصرمة ولذا لم تبد إستعدادا لبحث موضوع تسوية القضايا العالقة أو المساومة على مواقفها الخاصة إطلاقا.

بتأريخ 11/آذار/1974, أعلنت حكومة البعث عن صدور قانون " الحكم الذاتي لكردستان " والمصاغ وفق تفسيراتها الخاصة لإتفاقية آذار من جانب واحد مقروننا بتوجيه إنذار إلى الحركة الكردية . وكان

على الحركة الكردية بموجبها أن تستفيد من مهلة قدرها 15 يوما فقط لبيان موقفها, معتبرة بأن أي رفض لبرنامج الحكومة يعني إندلاع الحرب بين الطرفين من جديد. ونص القانون الذي أصدرته الحكومة البعثية من جانب واحد على مايلي:

(قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان . الباب الأول: أسس الحكم الذاتي. الفصل الأول: الأسس العامة:

المادة الأولى: أ- تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتت وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون. ب- تتحدد المنطقة حيث يكون الأكراد غالبية سكانها ويثبت الإحصاء العام حدود المنطقة وفقا لما جاء في بيان 11/آذار/ 1970, وتعتبر قيود إحصاء عام/1957, أساسا لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الإحصاء العام. ج- تعتبر المنطقة وحدة إدارية لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والإقتصادية للجمهورية العراقية. وتجري التقسيمات الإدارية فيها وفقا لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون. د- المنطقة جزء لا يتجزء من أرض العراق وشعبها جزء لا يتجزء من شعب العراق. ه- يكون مركز محافظ (....) مركزا لإدارة الحكم الذاتي. و- هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

المادة الثانية: أ- تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة. ب- تكون اللغة الكردية لغة التعليم للأكراد في المنطقة ويكون تدريس اللغة العربية إلزاميا في جميع المراحل التعليمية ومرافقها. ج- تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية ويكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية فيها إلزاميا. و- لأبناء المنطقة كافة حق إختيار المدارس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم. ه- يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.

المادة الثالثة: أ- حقوق وحريات أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها. ب- يمثل أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسبة عددهم إلى سكان المنطقة ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها.

المادة الرابعة: القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

الفصل الثاني: الأسس المالية. المادة الخامسة: المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن مالية الدولة.

المادة السادسة: أ- للمنطقة ميزانية خاصة ضمن الميزانية الموحدة للدولة. ب- يتبع في إعداد وتنظيم ميزانية المنطقة نفس القواعد والأسس التي تتبع في إعداد الميزانية الموحدة للدولة.

المادة السابعة: تتكون ميزانية المنطقة من الأجزاء التالية: أ- الميزانية الجارية. ب- الميزانية الإستثمارية السنوية للمنطقة. ج- ميزانيات المؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي والمؤسسة في المنطقة. د- ميزانيات الإدارات والبلديات في المنطقة.

المادة الثامنة: تتألف موارد ميزانية المنطقة من العناصر التالية: أ- الموارد الذاتية وتتكون من: 1- إيرادات الضرائب والرسوم المقررة للبلديات والإدارات المحلية بموجب القوانين المختصة. 2- أثمان المبيعات وأجور الخدمات. 3- الحصة المقررة في أرباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة. 4- ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضمن المنطقة. 5- ضريبة الأرض الزراعية وحصة الإصلاح الزراعي من المحاصيل. 6- ضريبة العرصات. 7- ضريبة التركات. 8- رسوم تسجيل العقار. 9- رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها. 10- الطوابع المالية. 11- رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها. ب- ما يخصص في الميزانية الإعتيادية للدولة والمنهاج الإستثماري السنوي من خطة التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة.

المادة التاسعة: تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية والتفتيش المالي. الباب الثاني: هيئات الحكم الذاتي: الفصل الأول: المجلس التشريعي.

المادة العاشرة: المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوينه وتنظيمه وسير العمل فيه بقانون.

المادة الحادية عشر: أ- ينتخب المجلس التشريعي رئيسا له ونائبا للرئيس وامينا للسر من بين أعضائه. ب- تنعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية عدد أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين إلا إذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون أو في قانون المجلس التشريعي.

المادة الثانية عشر: يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية: أ- وضع نظامه الداخلي. ب- إتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الإجتماعية والثقافية والعمرانية والإقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة. ج- إتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطنين في المنطقة. د- إتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة. ه- التصديق على مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها

المجلس التنفيذي في الشؤون الإقتصادية والإجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه. و- إقتراح الميزانية الخاصة بالمنطقة. ز- إقتراح الحسابات الختامية بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية ورفعها إلى السلطة التشريعية للتصديق عليها. ح- إدخال التعديلات على الميزانية الخاصة بالمنطقة بعد التصديق عليها في حدود المبالغ المخصصة والأغراض التي خصصت من أجلها على أن لا يتعارض ذلك مع القوانين وخطط التنمية في الدولة. ط- مناقشة مسألة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في إختصاصهم. ي- طرح الثقة بالمجلس التنفيذي أو بواحد أو أكثر من أعضائه ويعفى من مهمته من سحبت منه الثقة. ويتخذ قرار سحب الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس التشريعي.

الفصل الثاني/المجلس التنفيذي/ المادة الثالثة عشر: أ- المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة. ب- يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساوي لعدد الإدارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشر أو يزيد عليه بعضوين. ج- يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي. د- يختار الرئيس المكلف أعضاء المجلس التنفيذي ونائبا له من بين أعضاء المجلس التشريعي أو ممن تتوفر فيهم شروط العضوية فيه. ويتقدم إلى المجلس التشريعي بطلب الثقة وعند الحصول على الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس يصدر مرسوم جمهوري بتشكيل المجلس التنفيذي. ه- يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بدرجة وزير. و- لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلا. ز- في حالة حل المجلس التنفيذي أو سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط إلى حين تشكيل مجلس جديد على أن لا يتجاوز ذلك مدة أقصاها خمسة عشر يوما.

المادة الرابعة عشر: أ- ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس التنفيذي. ب- يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية: 1- مكتب المجلس التنفيذي. 2- مكتب المتابعة والتفتيش. 3- مكتب الإحصاء والتخطيط. ج- ترتبط بالمجلس التنفيذي الإدارات التالية: 1- إدارة التربية والتعليم. 2- إدارة الأشغال والإسكان. 3- إدارة الزراعة والإصلاح الزراعي. 4- إدارة الشؤون الداخلية وتشمل: الشرطة والدفاع المدني والأحوال المدنية. 5- إدارة النقل والمواصلات. 6- إدارة الثقافة والشباب. 7- إدارة البلديات والمصايف. 8- إدارة الشؤون الإجتماعية. 9- إدارة الشؤون الإقتصادية. 10- إدارة شؤون الأوقاف. د- يتولى مسؤولية الإدارات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة أعضاء من المجلس التنفيذي يدعون " الأمناء العامون " ويكون لكل منهم نائب بدرجة مدير عام.

المادة الخامسة عشر: يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية: أ- ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة. ب- الإلتزام بأحكام القضاء. ج- إشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية

والمحلية وأموال الدولة العامة والخاصة. د- إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق أحكام القرارات التشرعية المحلية. ه- إعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الإقتصادية والإجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه ورفعها إلى المجلس التشريعي للتصديق عليها. و- الإشراف على المرافق والمؤسسات العامة والمحلية في المنطقة. ز- تعين موظفي إدارة الحكم الذاتي, الذين لا يتطلب تعينهم إصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية وفق قوانين الخدمة والملاك وتسري عليهم أحكام القوانين المطبقة على موظفي الجمهورية العراقية, على أن يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها أغلبية كردية من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون. ح- تنفيذ ميزانية المنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة. ط- إعداد تقرير سنوي عن أوضاع المنطقة يرفع إلى رئيس الجمهورية وللمجلس التشريعي.

الباب الثالث: العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي. المادة السادسة عشر: ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقا لأحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية إلى الهيئات المركزية أو من يمثلها.

المادة السابعة عشر: أ- ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية وتسري على منتسبيها أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في الجمهوري العراقية. ب- لرئيس المجلس التنفيذي أو من يخوله من أعضاء المجلس أن يعهد إلى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي إطار السياسة العامة للدولة. ج- يعين وينقل مديروا التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأمر من وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي. د- ينقل منتسبوا الشرطة ضمن المنطقة بأمر من أمين إدارة الشؤون الداخلية أو من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (ج) من هذه المادة. ه- يعين وينقل منتسبوا التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفق القواعد والصلاحيات المعمول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرة السابقة.

المادة الثامنة عشر: أ- دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود إختصاصاتها, ولهيئات الحكم الذاتي رفع التقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها. ب- للسلطة المركزية في حدود إختصاصاتها حق التوجيه العام للإدارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشر من هذا القانون. ج- تعين السلطة المركزية وزيرا للدولة يقوم بالتنسيق بين النشاط الذي تمارسه في المنطقة كل من السلطة المركزية وهيئات الحكم الذاتي وله أن يحضر جميع إجتماعات هذه الهيئات

وللسلطة المركزية أن تنتدب أيا من الوزراء الآخرين للقيام بذات المهمة. د- تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي لوزير الدولة فور صدورها. ه- يحضر رئيس المجلس التنفيذي إجتماعات مجلس الوزراء.

المادة التاسعة عشر: أ- تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي, محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ب- لوزير العدل أو وزير الدولة أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة الوارد ذكرها في الفقرة السابقة, لمخالفتها للدستور أو القوانين والأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوما من تأريخ تبليغ وزير الدولة بها. ج- الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة بوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيه. د- تفصل هيئة الرقابة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تأريخ تقديمه إليها وتكون قراراتها قطعية. ه- تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلا أو جزءا من تأريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي ترتبت عليه. و- تبلغ هيئة الرقابة قراراتها إلى الجهة الطاعنة وإلى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتنشر في الجريدة الرسمية.

المادة العشرون: أ- لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب إستقالة نصف أعضائه, أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوما من تأريخ دعوته للإنعقاد أو بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشر من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين أو في حالة عدم إمتثاله لقرارات هيئة الرقابة المنصوص عليها في المادة التاسعة عشر من هذا القانون. ب- في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين إنتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوما من تأريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله.

اما مشروع القانون الذي قدمته الحركة الكردية في حينه ورفضته حكومة حزب البعث فكان ينص على ما يلي: (مشروع الحكم الذاتي "لكردستان" العراق: الباب الأول: أسس الحكم الذاتي: المادة الأولى: أ- يتمتع إقليم كردستان بالحكم الذاتي ويسمى الإقليم حيثما ورد في هذا القانون. ب- يتكون الإقليم من المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها أكثرية كردية وثبت الإحصاء العام حدود الإقليم وفقا لما جاء في بيان 11/آذار/1970. ج- يعتبر الإقليم وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية ويتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والإقتصادية للجمهورية العراقية. وتجري التقسيمات الإدارية وفقا لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون. د- تتكون الجمهورية العراقية من إتحاد إختياري بين القوميتين الرئيسيتين: العربية والكردية. ه- المواطنة في الجمهورية العراقية موحدة ويتمتع المواطنون بحقوق وواجبات متساوية. و- للجمهورية العراقية دستور وعلم وشعار

واحد, ويجري تعديل قانون العلم وقانون الشعار بشكل يعكس التكوين القومي للجمهورية العراقية. ز- تكون حصة الإقليم من البعثات والزمالات الدراسية والجامعات والكليات العسكرية بنسبة سكان الإقليم إلى سكان العراق ويجري ترشيح الطلبة من قبل الهيئات المختصة في الإقليم وفقا للقوانين والأنظمة المرعية.

المادة الثالثة: يشارك الشعب الكردي في الحكم وفي جميع هيئات الدولة ومؤسساتها بما في ذلك المناصب الحساسة والمهمة بنسبة سكانهم إلى سكان العراق. ب- يساهم الشعب الكردي في السلطة الإشتراعية المركزية بنسبة سكانه إلى سكان العراق. ج- يكون نائب رئيس الجمهورية كرديا. د- حقوق أبناء القومية الكردية والأقليات في الإقليم وحرياتهم مصدقة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة في شأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها. ه- يمثل أبناء القومية العربية والأقليات في الإقليم في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسبة عددهم إلى سكان الإقليم ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها. ويكون تمثيل الأكراد في إدارة الوحدات الإدارية التي يوجدون فيها خارج إقليم كردستان بنسبة عددهم إلى عدد سكان تلك الوحدات الإدارية.

المادة الرابعة: القضاء مستقل لا سلطان لغير القانون عليه.

الباب الثاني: هيئات الحكم الذاتي: الفصل الأول: المادة الخامسة: يدار الإقليم من قبل سلطة إشتراعية منتخبة تسمى المجلس الإشتراعي الإقليمي وأخرى تنفيذية منبثقة منه تسمى المجلس التنفيذي وفقا لهذا القانون والقوانين والأنظمة المرعية والتي ستصدر في هذا الشأن في المستقبل.

المادة السادسة: ينتخب المجلس الإشتراعي الإقليمي من قبل سكان الإقليم عن طريق الإنتخاب الحر والمباشر ويحدد تكوينه وتنظيمه وسير العمل فيه بقانون. " إتخاذ الترتيبات لإعادة الأكراد المهجرين منذ عام 1961 إلى أماكنهم في الوحدات الإدارية التي كانوا فيها ".

المادة السابعة: أ- ينتخب المجلس الإشتراعي الإقليمي رئيسا له ونائبا للرئيس وأمينا للسر من بين أعضائه. ب- تعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية عدد أعضائه وتتخذ قراراته بغالبية عدد الحاضرين إلا إذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون.

صلاحيات المجلس الإشتراعي الإقليمي: المادة الثامنة: يمارس المجلس الإشتراعي الإقليمي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية: أ- وضع نظامه الداخلي. ب- إشتراع القوانين اللازمة لتطوير الإقليم والنهوض بمرافقه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعمرانية في حدود السياسة العامة للدولة. ج- إشتراع القوانين التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطنين في الإقليم. د- إشتراع القوانين الخاصة بالرسوم وفرض الضرائب الإقليمية ضمن الدستور والمبادئ ذات العلاقة

المنصوص عليها في القوانين المركزية. ه- المصادقة على الموازنة السنوية والإستثنائية للإقليم ضمن التخصيصات المرصدة لها وإقرار الحسابات الختامية ورفعها إلى السلطة الإشتراعية المركزية لإقرارها. و- المصادقة على خطة التنمية للإقليم ضمن التخصيصات المرصدة لها في إطار التخطيط العام للبلاد ورفعها إلى السلطة المركزية للموافقة عليها. ز- المصادقة على مشروعات التخطيط التفصيلية التي يعدها المجلس في الشؤون الإقتصادية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه. ح- إدخال التعديلات على الموازنة السنوية والإستثمارية للإقليم بعد المصادقة عليها. على أن يجري ذلك في حدود المبالغ المخصصة في الموازنة المذكورة والأغراض التي خصصت من أجلها وان لا يتعارض مع القوانين وخطط التنمية في الدولة. ط- مناقشة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في إختصاصهم. ي- طرح الثقة في المجلس التنفيذي أو في واحد أو أكثر من أعضائه ويعفى من مهمته متى سحبت الثقة منه, ويتخذ قرار سحب الثقة بغالبية عدد الأعضاء المكونيين للمجلس الإشتراعي الإقليمي. ك- إشتراع قوانين المؤسسات والمصالح والدوائر شبه الرسمية الإقليمية بالتشاور مع الجهات المركزية المختصة. ل- إقتراح اللوائح القانونية ذات الطابع العام إلى السلطة الإشتراعية المركزية.

الفصل الثاني: المجلس التنفيذي: المادة التاسعة: أ- المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في الإقليم. ب- يتكون المجلس التنفيذيمن الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساوي لعدد الإدارات الوارد ذكرها في المادة العاشرة أو يزيد عليه بمقعدين. ج- يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس الإشتراعي الإقليمي برئاسة المجلس التنفيذي وتشكيله. د- يختار الرئيس المكلف أعضاء المجلس التنفيذي ونائبا له بين أعضاء المجلس الإشتراعي الإقليمي أو ممن تتوفر فيهم شروط العضوية. ويتقدم إلى المجلس الإشتراعي الإقليمي بطلب للثقة بغالبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس فيصدر مرسوم جمهوري بتشكيل المجلس التنفيذي. ه- يكون رئيس المجلس التنفيذي بدرجة نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية وبقية اعضائه بدرجة وزير ولهم صلاحيات الوزير ضمن إختصاصهم. و- لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلا. ز- في حال حل المجلس التنفيذي أو سحب الثقة منه يستمر المجلس في تادية مهماته إلى حين تشكيل مجلس جديد خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما.

المادة العاشرة: أ- رئاسة الجهاز التنفيذي و يتبعها: 1- مكتب المجلس التنفيذي. مكتب التفتيش والمتابعة. ب- تحدد طريقة تشكيل هذه المكاتب بنظام من قبل المجلس التنفيذي. ج- يرتبط بالمجلس التنفيذي مجلس التخطيط الإقليمي الذي تتحدد طريقة تشكيله وصلاحياته بقانون إقليمي ويعمل بالتعاون مع مجلس التخطيط المركزي. د- يتولى المجلس التنفيذي مسؤولية الإدارات التالية: 1- إدارة التربية والتعليم. 2- إدارة الأشغال والإسكان. 3- إدارة الزراعة والإصلاح الزراعي والري. 4- إدارة الشؤون

الداخلية وتشمل المحافظات والشرطة والدفاع المدني والأحوال المدنية والأمن الإقليمي. 5- إدارة النقل والمواصلات. 6- إدارة الثقافة والإعلام والشباب. 7- إدارة البلديات والمصايف. 8- إدارة الشؤون الإجتماعية وتشمل الصحة والعمل والشؤون الإجتماعية. 9- إدارة المالية وتختص بالشؤون المالية والتجارة المحلية والإعاشة. 10- إدارة العدل والأوقاف. 11- إدارة الصناعة وتختص بإنشاء المرافق الصناعية وإدارتها في الإقليم بإستثناء إستخراج النفط الذي هو من إختصاص الحكومة المركزية. 12- إدارة التخطيط وتضع الدراسات والإحصاءات والتفاصيل لخطط التنمية والمناهج الإستثمارية الإقليمية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التخطيط وضمن إطار خطط التنمية العامة للقطر. ه- يتولى مسؤولية الإدارة الوارد ذكرها في الفقرة السابقة أعضاء من المجلس التنفيذي يدعون الأمناء العامين أو الوزراء الإقليميين ويعاون كلا منهم عدد من المديرين العامين وفق نظام هذه الإدارات التي يضمها المجلس التنفيذي الإقليمي.

المادة الحادية عشر: يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالي: أ- ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة. ب- الإلتزام بأحكام القضاء. ج- إشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والإقليمية وأموال الدولة العامة والخاصة. د- إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق أحكام القوانين الإقليمية. ه- الإشراف على المرافق والمؤسسات العامة الإقليمية. و- تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي, الذين لا يتطلب تعينهم إصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية العراقية على أن يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها غالبية كردية من الأكراد بمن فيهم مديروا التشكيلات والدوائر المركزية التي تعمل في الإقليم مع مراعاة ما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون, على أن يحل مجلس خدمة إقليمي محل مجلس الخدمة العامة. ز- ترشيح الموظفين الذين لا يتطلب تعينهم إصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية. ح- تعين الخبراء العراقيين والأجانب وفق القوانين المرعية وضمن السياسة العامة للدولة. ط- تنفيذ الموازنة السنوية والإستثمارية للإقليم. ي- إعداد تقرير سنوي عن أوضاع الإقليم يرفع إلى رئيس الجمهورية والمجلس التشريعي الإقليمي. ك- إصدار الأنظمة والتعليمات والقوانين الإقليمية وأنظمة الإدارات الإقليمية. " إزالة التغيرات التي أجريت على الواقع الإقليمي ". ل- إعداد مشروعات الخطط التفصيلية في الشؤون الإقتصادية والإجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل ... إلخ. ضمن إطار التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلباته ورفعها إلى المجلس الإشتراعي الإقليمي للمصادقة عليها.

الباب الثالث: الموازنة الإقليمية لإقليم كردستان: المادة الثانية عشر: أ- تكون لإقليم كردستان موازنة خاصة ملحقة بالموازنة العامة الموحدة للدولة, تتألف من الموازنة الفرعية الأتية:1- الموازنة السنوية.

2- موازنة المنهاج الإستثماري الحكومي الإقليمي. 3- موازنة المصالح والمؤسسات الإنتاجية الموجودة والتي ستنشأ في الإقليم. ب- تمول الموازنة العامة لإقليم كردستان من المصادر التالية: 1- حصة كردستان من الموارد النفطية المخصصة لخطة التنمية القومية بنسبة سكان الإقليم إلى مجموع سكان العراق. 2- حصة من الموازنة السنوية الإعتيادية بنسبة سكان الإقليم إلى سكان العراق, على أن تكون تخصيصات المؤسسات المركزية كالرئاسة والمجلس الإشتراعي المركزي ومجلس الوزراء والدفاع والخارجية والنفط والمعادن من الموازنة القطرية قبل توزيعها. 3- حصة من المساعدات والقروض التي تمنح للعراق للأغراض التنموية بنسبة سكان الإقليم إلى سكان العراق. 4- إيرادات الضرائب والرسوم المحلية. 5- إيرادات المؤسسات والمصالح الموجودة في الإقليم. ج- تتكون إيرادات خطط التنمية لإقليم كردستان من الإيرادات ذات العلاقة المذكورة أعلاه. د- توضع موازنة خاصة من موازنة الدولة لمعالجة التخلف في كردستان لضمان التطور المتكافئ لمختلف مناطق البلاد. ه- يتبع في إعداد الموازنة للإقليم وتنظيمها القواعد والأسس نفسها التي تتبع في إعداد الموازنة العامة للدولة. و- تنظم بقانون تفاصيل الأسس والمبادئ المذكورة أعلاه والخاصة بالموازنة العامة لإقليم كردستان.

الباب الرابع: العلاقات بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي: المادة الثالثة عشر: ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية إلى الهيئات المركزية أو من يمثلها.المادة الرابعة عشر: أ- ترتبط تشكيلات المن والجنسية في الإقليم بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية من النواحي السلكية والفنية وشؤون الخدمة. وتخضع في أداء واجباتها إلى توجيهات السلطة المختصة في إدارة الحكم الذاتي " الأمين العام للشؤون الداخلية " مع مراعاة قانون المحافظات والقوانين المرعية الأخرى. ب- يعين مديروا التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأمر من وزير الداخلية وترشيح الأمين العام للشؤون الداخلية ويتم نقلهم بأمر من وزير الداخلية بالتشاور مع الأمين العام للشؤون الداخلية مع مراعاة قانون المحافظات. ج- ينقل منتسبوا الأمن العام والجنسية ضمن الإقليم بأمر من الأمين العام للشؤون الداخلية أو من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (ب) من هذه المادة. د- يعين وينقل منتسبوا التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفق القواعد والصلاحيات المعمول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرات السابقة.

المادة الخامسة عشر: أ- دوائر السلطة المركزية في الإقليم تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود إختصاصاتها, وللسلطة الإقليمية حق الإشراف العام ورفع التقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها وعليها التعاون معها لتأدية واجباتها. ب- للسلطة المركزية في حدود إختصاصاتها حق التوجيه العام للإدارات الإقليمية الوارد ذكرها في المادة العاشرة من هذا القانون. ج- لرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء إنتداب الوزراء لحضور إجتماعات المجلس التنفيذي. د- تبلغ قرارات هيئات الحكم

الذاتي وقوانينه السلطة المركزية عن طريق رئيس المجلس التنفيذي ورئيس المجلس الإشتراعي الإقليمي كلا حسب إختصاصه. ه- يحضر رئيس المجلس التنفيذي إجتماعات الوزراء.

المادة السادسة عشر: أ- تمارس محكمة عليا الرقابة على مشروعية قوانين الحكم الذاتي وقرارات هيئاته وضمان عدم صدور قوانين أو قرارات من السلطة المركزية تخالف صلاحيات الحكم الذاتي وإختصاصاته وفق الدستور والقوانين ذات العلاقة: * تشكل هذه المحكمة من رئيس وستة أعضاء من كبار رجال القانون, ويجري إختيار الأعضاء بإتفاق رئيس السلطة الإشتراعية المركزية ورئيس المجلس الإشتراعي الإقليمي. وعند عدم الإتفاق على إختيارهم يختار كل من الرئيسين ثلاثة أعضاء ويجري إختيار رئيس المحكمة من قبل الأعضاء. وعند عدم إتفاقهم يكون رئيس محكمة التمييز رئيسا للمحكمة وتتخذ قراراتها بغالبية أصوات أعضاء المحكمة. وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فية الرئيس. وتكون مدة دورة المحكمة العليا أربع سنوات قابلة للتمديد مرة واحدة. ** لوزير العدل أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام المحكمة العليا الوارد ذكرها في الفقرة السابقة لمخالفتها الدستور أو القوانين وذلك خلال ثلاثين يوما من تأريخ تبليغ السلطات المركزية. وللأمين العام لشؤون العدل والأوقاف الطعن في تعديلات الدستور والقوانين والقرارات التي تصدرها السلطات المركزية أمام المحكمة العليا لمخالفتها إختصاصات هيئات الحكم الذاتي وصلاحياتها وفق الدستور والقوانين ذات العلاقة وذلك خلال ثلاثين يوما من تبلغ الهيئات الإقليمة عنها. ب- الطعن في قوانين هيئات الحكم الذاتي وقراراتها والطعن في تعديلات الدستور وقرارات المحكمة المركزية أمام المحكمة العليا بوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيها. ج- تفصل المحكمة العليا في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تأريخ تقديمه إليها وتكون قراراتها قطعية. د- تعتبر التعديلات الدستورية والقوانين والقرارات المركزية والقرارات الإقليمية التي تقرر المحكمة العليا عدم مشروعيتها ملغاة كلا أو جزءا من تأريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي ترتبت عليها. ه- تبلغ المحكمة العليا قراراتها إلى وزير العدل والأمين العام لشؤون العدل والأوقاف وتنشر في الجريدة الرسمية.

المادة السابعة عشر: أ- لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس الإشتراعي الإقليمي في حال تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب إستقالة نصف أعضائه أو عدم توفر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوما من تأريخ دعوته إلى الإنعقاد أو بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة التاسعة من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين أو في حال عدم إمتثاله لقرارات المحكمة العليا المنصوص عليها في المادة السادسة عشر من هذا القانون. ب- في حال حل المجلس الإشتراعي الإقليمي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين إنتخاب المجلس الإشتراعي الإقليمي الجديد في مدة أقصاها ستون يوما من تأريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله.

المادة الثامنة عشر: يجري تعديل هذا القانون بإقتراح من المجلس الإشتراعي الإقليمي ومصادقة السلطة الإشتراعية المركزية. وعند إجراء تعديل من قبل السلطة الإشتراعية المركزية من دون موافقة المجلس الإشتراعي الإقليمي يكون قرار المحكمة العليا المنصوص عليها في المادة السادسة عشر من هذا القانون نهائيا.

المادة التاسعة عشر: لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القانون

ملاحظة: ينبغي إجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتطبيق الحكم الذاتي وإدخال المواد الأساسية من المشروع في الدستور).

ساند الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية القانون الذي أصدرته حكومة البعث على صفحات جريدته " طريق الشعب " الناطقة بإسمه وذلك بتأريخ 1974/3/31. وذهبت إلى القول: " بأن هذه الوثيقة التأريخية فريدة من نوعها في تأريخ الشعب الكردي ". أما الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق فقد أعلن عبر مكتبه السياسي رفضه لقانون الحكم الذاتي الذي أصدرته حكومة حزب البعث من جانب واحد بتأريخ 12/آذار/1974. ملمحا إلى نقاط الخلاف والتي كانت تنحصر قبل كل شيء في مسألة تحديد منطقة الحكم الذاتي ورفض سياسة التعريب الممارسة من قبل الحكومة. وأبدى الحزب إستعداده لقبول فكرة الإدارة المشتركة في منطقة كركوك وخانقين وسنجار. إلا أن حزب البعث لم يكن مستعدا لقبول مثل هذه المساومات.

وبالنتيجة وفي الواقع العملي, فإن محافظة أربيل والسليمانية حصلت على إعتراف الحكومة بإعتبارها جزءا من منطقة الاحكم الذاتي, إلى جانب بعض المناطق التابعة إلى كركوك ومحافظة دهوك التي أنشأت من خلال دمج بعض الأقضية الكردية التابعة سابقة لمحافظة الموصل دون أن تشمل كلها. ولو أراد المرء أن يعبر عن هذه التحولات والتغييرات بلغة الأرقام, فإن بالإمكان التثبت مما يلي: من أصل (74,000) كيلومتر مربع من الأراضي التي تشكل كردستان الجنوبية/العراق, إعترفت الحكومة البعثية بكردية (37,062) كيلومتر مربع, كمناطق تابعة لما أسمته بمنطقة الحكم الذاتي. علما أن التطورات اللاحقة أثبتت بأن هذه المناطق المعترف بها كمناطق كردية تعرضت هي الآخرى بدورها إلى التعريب التدريجي وفق خطة مدروسة.

إن سياسة حكومة البعث بهذا الخصوص تشبه سياسة الأوربيين في أمريكا, الذين أجبروا السكان الأصليين " الهنود الحمر " بالتدريج على قبول مناطق أصغر وأقل ثراءا من الناحية الإقتصادية أو أقل خصوبة من الناحية الزراعة المحضة, من خلال إستخدام القهر والقوة والحيلة والخداع, فقد أجبر الأوربيون السكان الأصليين على التخلي عن الكثير من المناطق التي أقر الطرفان بتحديدها بموجب

إتفاقيات مبرمةكوطن لهم, ولكن كلما تم إكتشاف ثروات طبيعية جديدة في هذه المناطق سعى المستوكنون الجدد إلى إنتزاعها منهم, بل لم يتورع الأوربييون عن ممارسة القتل والإبادة بشكل منظم ضد سكان البلاد الأصليين بغية تحقيق أهدافها الأنانية. فإذا كان المؤرخون في جميع أنحاء العالم قد إتفقوا على تسمية هذه السياسة المقيته " بالسياسة الكولونيالية أو الإستعمارية ", فما هي ياترى التسمية الملائمة واللائقة للسياسة البعثية الممارسة في كردستان ؟

لم يعد الشعب الكردي يتوقع نتائج مغايرة من وراء ما أسماه حزب البعث " برسالة الأمة العربية الخالدة ", التي يدعي حزب البعث بأنه موكل بإيصالها إلى البشرية, لما حصل عليه الهنود الحمر في أمريكا من وراء الحضارة والثقافة الأوربية المزعومة. لكن الأكراد ليسوا هنودا حمر ولن تنطلي عليهم هذه الأكاذيب بعون الله.

إن وجوب الإقرار بتبعية كركوك إلى المنطقة الكردية وبالإستناد إلى نقاط إتفاقية 11/ آذار/1970 – أي على أساس الأخذ بمبدأ الأكثرية – هو أمر يمكن إثباته على أساس الأدلة والقرائن التالية: 1- الموقف الرافض الذي إتخذه سكان المنطقة لدى تعيين فيصل كأول ملك عربي منصوب عنوتا بدعم بريطاني على العراق. 2- نشرت اللجنة المبعوثة من قبل عصبة الأمم إلى المنطقة في حينه الصياغة التالية في تقريرها عن نسبة المجموعات القومية في ولاية الموصل السابق: (إذا أراد المرء الإستناد على الحجة القومية, لوجب عليه أن يقر بأن أفضل حل يكمن في تأسيس دولة كردية مستقلة, وذلك عندما يجد المرء بأن الأكراد يشكلون خمسة أثمان مجموع السكان. ولو كان مثل هذا الحل قد أخذ بنظر الإعتبار, لأمكن للمرء أن يبرر توسيع التركيب ليشمل اليزيديين, وهم في الواقع عبارة عن الزردشتيين الأكراد, وكذلك الأتراك, الذين يمكن أن يذوبوا بين السكان الأكراد بسهولة. وإستنادا إلى هذا التقدير فإن الأكراد يمثلون سبعة أثمان سكان الولاية). وتجدر الإشارة هنا إلى أن العرب في تلك الفترة كانوا متمركزين في مدينة الموصل, ولم يكن لهم وجود يستحق الذكر في بقية المناطق كمجموعة قومية, في حين أن الأكراد وحتى خارج حدود ولاية الموصل كانوا يشكلون الأغلبية في بعض المناطق " خانقين على سبيل المثال ".

3-لم تتردد الحكومة البعثية في إستخدام كل الإجراءات التي من شانها أن تدعم حججها في كل زمان وكل مكان, بما في ذلك اللجوء إلى إستخدام القوة لكي تتوصل إلى أهدافها, الأمر الذي تثبته تطورات الأحاث بما في ذلك خلال الفترة الواقعة بين الأعوام 1970-1974 بالذات. لكن رغم ذلك وبالنسبة لمسألة تحديد نسبة السكان في كركوك على أساس التبعية القومية, فإنها آثرت السكوت والتستر, رغم أن التعريب كان يجري على قدم وساق وتحت ستار مختلف الشعارات. وهذا بحد ذاته إقرار ضمني بكردية المناطق التابعة إلى كركوك إستنادا إلى قاعدة " السكوت في معرض الحاجة بيان ".

غير أن خيبة أمل الأكراد لم تكن محصورة بالقضايا ذات العلاقة بتحديد منطقة الحكم الذاتي , بل أن ما أثار القلق والإستغراب معا لديهم كان وجود نواقص كبيرة في مجالات أخرى أيضا. توقع الأكراد أن تتاح لهم الفرصة ليتولوا أمر إنتخاب ممثليهم بأنفسهم عبر إجراء إنتخابات حرة سرية ونزيهة. لكن عندما بدأ ما يسمى " بالبرلمان الكردي " أول جلسة له بتأريخ 15/ت1/1974, تبين بأن (74) من أصل (80) عضوا من أعضاء البرلمان كانوا قد عينوا بصورة مباشرة من قبل الرئيس العراقي! أما الإنتخابات التي كان الأكراد يطمحون في إجرائها فقد ثبت بأنها لم تكن تتلائم أصلا مع تصورات الحكام العرب بصورة عامة لمفهوم الدييمقراطي.

كان الأكراد يتوقعون من الحكم الذاتي لمنطقتهم أن يوفر لهم في صيغته وهيئاته مؤسسة قريبة الشبه بالفدرالية وأن يصونوا أو يبقوا على حقهم في تقرير المصير قائما في ذات الوقت, ولو أنهم لم يطالبوا بالإنفصال. ولكن حتى في هذه النقطة فإن مفاهيمهم وتصوراتهم عن الحكم الذاتي لم تكن لتنسجم مع مخططات حزب البعث العربي الإشتراكي الداعية إعلاميا على الأقل إلى توحيد العرب وتجاهل ما عداه, الأمر الذي تبين من نصوص الدستور المؤقت/1970 أيضا. ورغم أن قانون الحكم الذاتي الذي أصدرته الحكومة البعثية بصيغته المبتورة, لا ينكر في آخر المطاف وجود الكيان الكردي كشعب, وهو ما لم تفعله الحكومة التركية لحد الآن على سبيل المثال, ولكن الأكراد يعتبرون في أخر المطاف وعن طريق العودة إلى إستخدام الأساليب الملتوية رغم ذلك كعرب, بإعتبارهم جزءا من الأمة العربية ! بالإضافة إلى أن الشؤون المالية وما يتعلق بها من مسائل, بقيت هي الأخرى حكرا على قرارات الحكومة المركزية, التي تتصرف بها وفق الخطط والأهداف الخاصة بحزب البعث وأفكاره التوسعية.

وعلى هذا الأساس تجلى البون الشاسع والفرق الكبير بين التأملات النظرية لحكومة البعث وتطبيقات سياستها العملية في القضايا ذات العلاقة بالمسائل القومية, التي إعتبرت الصهر هدفا نهائيا لها وإن تعددت سبل الوصول إليه. ففي منشور لوزارة الثقافة والإعلام العراقية لسنة/1972, جاء فيه ما يلي: (إن من حق أية أمة أن تؤكد شخصيتها القومية وتطورها وتحرروطنها وتوحده لتعيش مع سائر الأمم في نطاق الفهم المتبادل والتعاون والسلام. إن الأمة العربية عانت من الإضطهاد القومي معاناة شديدة, لذا يجب أن تنأى عن إضطهاد القوميات الأخرى. إن الحركة القومية الكردية هي ذات جوهر تحرري وديمقراطي. إن الحركة القومية الكردية ترتبط بحركة الثورة العربية للتشابه الكبير بين ظروفها ومشاكلها القومية. كما أن أعداء الشعب الكردي هم أعداء الشعب العربي, لذا فإن تحقيق الوحدة الكفاحية ضروري لحل مشاكلهما المشتركة. إن حل المسألة الكردية حلا سلميا ديمقراطيا يكون نقطة الأساس في أية وحدة وطنية راسخة).

ويكفينا القول بأن إجراء أية مقارنة بين هذه الأقوال وبين الإجراءات والممارسات البعثية في كردستان تبين تناقضا غريبا لا يمكن التوفيق بينهما بأي حال من الأحوال, وكأن حزب البعث يعاني فعلا من إنفصام الشخصية. ولنا أن نقول وبالإستناد للمنطلقات النظرية لحزب البعث ذاته في بعض الفترات المحددة, بأن السلام والعدالة يمثلان وجهين لعملة واحدة ولا يمكن الفصل بينهما دون حدوث عواقب وخيمة. ولا ريب أن كل تقييم موضوعي وسليم يؤيد بطلان الممارسات البعثية على أساس القول المأثور: " من فمك أدينك ".

الحرب الخامسة:

بعد وقف إطلاق النار لمدة (4) سنوات, إستطاع حزب البعث أن يعد العدة على شتى الأصعدة لبدء جولة عسكرية جديدة بهدف حسم القضية عن طريق الحرب. أشارت صحيفة " الثورة ", لسان حال حززبالعث العربي الإشتراكي عبر سلسلة مقالات إفتتاحية لها إلى التغيرات التي أحدثتها الحكومة خلال هذه الفترة " الإنتقال ", في الأعداد الصادرة بين 28/نيسان/1974, ولغاية 8/أيار/1974, إلى مايلي من جملة أمور أخرى أيضا: ملا مصطفى كان يواجه في السابق حكومات حديثة النشأة والتكوين, والتي كانت قد تولت السلطة لعدة أشهر أو سنوات خلت, بدون أن تستطيع هذه الحكومات أن تنجز شيئا من برامجها ومخططاتها, رغم إختلاف هذه البرامج عن بعضها, بعكس حكومة البعث, التي مازالت تمارس السلطة منذ سنوات طويلة وأنجزت الكثير. * ملا مصطفى كسب في السابق تأييد بعض الكتل والأحزاب السياسية داخل العراق بالذات , اما الآن فإن الحكومة إستطاعت من خلال " الجبهة الوطنية " أن تكسب الكثير من القوى والأحزاب السياسية إلى جانبها, في الوقت الذي بات فيه ملا مصطفى يعاني من ضغوط العزلة الكبيرة. * لم تكن الحكومات السابقة مستعدة لحل المسألة الكردية أما حكومة البعث فإنها مستعدة للإعتراف بالحقوق المشروعة للأكراد. * ملا مصطفى كان يتلقى الدعم من الدول الإشتراكية والقوى التقدمية في الماضي, في الوقت الذي كان يحتفظ فيه بعلاقات مع الدول الموالية للغرب. أما الآن فإنه معزول كليا عن الدول الإشتراكية, التي باتت تساند العراق. * ملا مصطفى واجه في الماضي حكومات عراقية كانت تعاني من مشاكل وأزمات مالية وإقتصادية كبيرة, أما حكومة البعث فليس لديها مثل هذه الأزمات والمشاكل.

وإذا كانت هذه التبدلات تعكس في كل أبعادها إيجابيات جديدة لم تكن موجودة في السابق لصالح الحكومة البعثية, فإنها وفي ذات الوقت كانت مصحوبة بإنعكاسات سلبية للغاية بالنسبة للحركة الكردية في كردستان الجنوبية/العراق وعلى شتى الأصعدة, على الرغم من أنها إستطاعت بدورها أن تحصل على بعض المكاسب الظاهرية والشكلية ذات الجوهر المؤقت بطبيعتها في الغالب ومنها: * لم يسبق لأية قيادة في أية حركة كردية في العراق بل وخارجه أيضا, منذ نشأة الدولة العراقية بدعم من

الإستعمار, وأن كسبت تأييدا ودعما مشابها كالتأييد الجماهيري الذي حضيت به الحركة بقيادة ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بالأخص في أوائل السبعينيات (1970-1975). علما أن حكومة البعث ككل الحكومات العربية بذلت كل ما تستطيع من جهود لمنع هذا الإستقطاب السياسي والتوحد الحركي, عبر ممارسة السياسة الإستعمارية المقيته القديمة " فرق تسد " فقد نشأت حركة مصالحة متعددة الأبعاد شملت عددا من المجموعات المنشقة أو الموالية لحكام العراق السابقين على إختلاف هوياتهم بحكم العادة أو الدوافع الأنانية ومنها مجموعة إبراهيم أحمد وجلال طالباني المنشقة. * كما أن الحركة الكردية بدورها كانت من الناحية المالية وفي هذه الفترة بالذات عزيزة الجانب بشكل لم يسبق له مثيل في تأريخ الحركة الكردية السابقة كلها وربما في تأريخ حركات التحرر جميعا, وهي التي جعلت وإلى حد بعيد أمر المصالحة مع بعض المجموعات ممكنا عبر المنح المالية أو منح المناصب داخل الحركة. لكن هذه الإمكانيات والمادية الكبيرة ولدت بدورها جوانبا سلبية على أصعدة أخرى عبر تفشي الفساد. * كما أن الحركة الكردية كانت من الناحية العسكرية (العدد والعدة) أيضا عزيزة الجانب إلى درجة يتعذر معها إجراء أية مقارنة بينها وبين الحركات الكردية السابقة. فقد حازت الحركة على عدد من المدافع وبعض الأسلحة المضادة للطائرات القديمة الصنع ... إلخ. لكن لابد من الإقرار بأن هذه الإمكانيات لم تكن صالحة للمقارنة بالقدرات العسكرية العراقية التي تعاظمت بدورها سيما بعد أن تدفق الدعم السوفيتي بسخاء غير معهود بدوره. ففي الفترة الواقعة بين عام 1974-1975 كانت لدى الحكومة العراقية عشرة فرق عسكرية, مدعومة من قبل مستشارين سوفيت, والتي كانت تواجه ثلاث فرق مسلحة من مقاتلي الحركة الكردية في العراق. كما كان عدد الدبابات العراقية (900) وكذلك كانت توجد (20) وحدة مدفعية ومئات الطائرات الحربية المختلفة الصنع بما في ذلك ميك/23 وتوبوليف/22 السوفيتية الصنع والتي أستخدمت ضد الحركة الكردية في هذه الفترة. بالإضافة إلى الطائرات العمودية/هيليكوبترات التي أثبتت جدارتها, مسهمة في تغير ميزان القوى لصالح الحكومة العراقية. طبعا إلى جانب إستخدام الحكومة لقوات المرتزقة من عشائر العرب والأكراد على حد سواء وأجهزة الشرطة والأمن والمخابرات إلى جانب الدعم الذي تلقته من الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية والمجموعات المنشقة من الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. ويبدو أن الحكومة العراقية إتصلت مجددا بجلال طالباني – إستنادا إلى أقوال الأخير الشخصية – إلا أنه رفض العرض الحكومي الموجه إليه. * كانت الحركة الكردية تسيطر على مناطق واسعة, الأمر الذي جعل إمكانية إحراز القوات الحكومية, رغم تفوقها في العدة والعدد بما لا يقاس ولجوئها المعهود إلى أكثر الوسائل قسوة وبربرية, لنصر سريع حاسم أمرا مستحيلا.

لكن رغم بعض الجوانب الإيجابية التي باتت الحركة الكردية تتمتع بها بعد جهد جهيد وطول إنتظار, فإن الحركة الكردية لم تتمكن من إستثمارها وإستخدامها بصورة صحيحة وفعالة, إلى جانب معاناتها

من العزلة السياسية الخانقة في الداخل والخارج, وهو ما ضيق على إمكانياتها في ممارسة النشاطات والفعاليات الضرورية وتطبيق المناورات والتكتيكات السياسية والعسكرية الضرورية كالسابق. وفي ظل هذه الأجواء فرضت " الحرب الخامسة " على الحركة الكردية مجددا في العراق على أثر إقدام الحكومة العراقية على ممارسة بعض العمليات الإرهابية , التي إفتعلتها حكومة البعث لتهيأة جو من الرعب بين السكان المدنيين الأكراد والتي كان من جملتها تفجير عدد من القنابل الموقوته في المطاعم والمقاهي المزدحمة بالرواد , كالتي وقعت في أربيل على سبيل المثال لا الحصبر بتاريخ 11/آذار/1974.

ولدت هذه الأعمال الإرهابية كما هو متوقع ردود فعل سلبية للغاية من الناحية النفسية, أعقبها هروب جماعي لجمهور غفير من السكان المدنيين الأكراد بإتجاه المناطق المحررة من كردستان. لقد أعادت هذه الأحداث وما إرتبط بها من مخاوف أحداث عام/1963 إلى الذاكرة وتوقع الرأي العام بأن النظام البعثي سيعود إلى ممارسة نفس الأساليب سيما بعد الإعلان عن تعيين طه الشكرجي السيء الصيت والسمعة في جميع الأوساط الكردية كقائد للفرقة المرابطة في أربيل. كان طه الشكرجي مسؤولا مباشرا عن العديد من المجازر وحملات الإعدام بالجملة بدون محاكمة في كردستان أثناء أحداث عام/1963. (يبدو أن السلطات البعثية إقتدت بأسلوب الصهاينة في فلسطين بهذا الخصوص). هذا إلى جانب لجوء السلطة الحكومية إلى أسلوب طرد العوائل وترحيل الألوف من الأكراد بشكل مدروس ومنظم وطرد الموظفين الأكراد من الدوائر الحكومية وغير الحكومية وتهديم القرى الكردية بشكل كامل. كما إستحدثت السلطات البعثية أسلوبا جديدا للتضيق على الشعب الكردي, حيث أجبرت العوائل الكردية في الكثير من المناطق على مغادرة منازلها بما في ذلك بغداد وإستولت على ممتلكاتهم وأموالهم ومنعتهم من أخذ أي شيء بإستثناء الملابس التي يرتدونها في لحظة الرحيل. ولابد لنا أن نشير هنا إلى أن بعض دوائر الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق كانت هي الأخرى بدورها تشجع بعض المجموعات وبدوافع مختلفة للإلتحاق بالمناطق الكردية المحررة.

وهكذا وبهذه الطريقة الغريبة توجهت جموع غفيرة من شتى الطوائف والنحل إلى المناطق المحررة لتكون خليطا غريبا من اللاجئين من شتى الصنوف, فمنها من كان يعاني من الإضطهاد السياسي, ومنها من شملته إجراءات طرد العوائل بالقوة والقهر, إلى جانب الجنود والضباط العسكريين وطلاب الجامعات ومعلموا المدارس وتلاميذتها وعدد من الأطباء والمهندسين ... إلخ. بالإضافة إلى عدد من المغامرين ممن لم يكن لهم أي هدف سوى أن يكونوا جزءا من هذه الفوضى يدفعهم حب الإطلاع لا غير. طبعا وبدون أدنى شك عدد مناسب من الجواسيس والمخربين ممن دستهم أجهزة الأمن والمخابرات الحكومية المتعددة في صفوف الحركة الكردية بهذه الصورة.

بقيت الأهداف الإستراتيجية للجيش العراقي بدون تغيير كالسابق, مستهدفة إعادة السيطرة الحكومية على خطوط المواصلات والإمداد الرابطة بين المناطق الكردية المحررة وإيران بالأخص طريق هاملتون المعروف بين رواندوز وحاج عمران. أما التكتيكات التي لجأ إليها الجيش العراقي لبلوغ أهدافه فقد إختلف عن التكتيكات القديمة كليا, الأمر الذي قد يعزى إلى تواجد المستشارين السوفيت في صفوف الجيش العراقي. فقبل بدا الإشتنباكات العسكرية إنسحبت الوحدات العسكرية العراقية الصغيرة والمتقدمة أو المعزولة نسبيا عن الكثير من المناطق والمواقع بموجب خطة مدروسة لكي تحصل من خلال تفوقها من ناحية العدة على إمكانيات دفاعية أفضل عن أهم المواقع الإستراتيجية, والتي كان في مقدمتها على سبيل المثال لا الحصر " كلي علي بك ". وإعتبرت بعض الدوائر قليلة الخبرة بالشؤون العسكرية داخل الحركة الكردية هذا الإنسحاب التكتيكي دليلا على ضعف القوات العراقية. اما القطعات الهجومية الحائزة على إمكانيات التحرك السريع داخل الجيش العراقي, فإنها تولت ضرب وتطويق الوحدات العسكرية التابعة إلى الحركة الكردية في بعض المناطق الإستراتيجية المعزولة بشكل مدروس وبالتتابع.

وهكذا إنقلبت المقايس المعهودة والقواعد المعروفة لحرب الأنصار, لأن القوات الحكومية لجأت إلى إستخدام أسلوب مشابه للأسلوب الذي إستخدمه الأكراد في السابق من حيث المبدأ, فعبر سلسلة من العمليات الهجومية المركزة على مناطق محددة بالذات, إبتداءا من كركوك ثم على طول الطريق المؤدي إلى مدينة السليمانية وأخيرا في أربيل ... إلخ. إستطاعت القوات الحكومية الجيدة التسليح أن تجبر قوات الحركة الكردية على الإنسحاب من مواقعهم في الكثير من المناطق بإتجاه الشمال تدريجيا. في الوقت الذي أحجمت فية بقية وحدات الحركة الكردية وكالعادة في الواقع عن اللجوء إلى عمليات مشاغلة في المناطق الأخرى بصورة عامة لعرقلة ومنع تركيز الزخم العسكري للقوات الحكومية على الأهداف المنتخبة من قبل الجيش العراقي! ولكن مع ذلك فإن الجيش العراقي لم يستطع رغم الإنجازات التكتيكية التي أحرزها في عدة مواقع أن يكسب أي إنتصار عسكري حاسم, رغم العديد من المعارك الدموية والطاحنة خلال عام كامل ورغم تمتعه بتفوق هائل من حيث العدد والعدة.

أما الجانب الكردي فكان يعاني بكل جلاء من الإفتقار إلى خطة مدروسة واضحة الأبعاد. كما إفتقدت جبهة القتال من الجانب الكردي بصورة عامة إلى التعاون والإسناد المطلوب بين القطعات العسكرية المختلفة, إذ ترك من الناحية العملية لقيادة هذه الوحدات المتباعدة حرية إتخاذ ما تشاء من القرارات على إنفراد, وأضطرت بذلك على مواجهة تفوق القوات الحكومية وبالتتابع على إنفراد, الأمر الذي سلبها إمكانية إبداء المقاومة المطلوبة مكتفية بإبداء بعض ردود الفعل المعاكسة في بعض الحالات كنتيجة لسيادة الروح والطبيعة بل والعقلية الدفاعية المحضة لدى القيادة العسكرية بصورة عامة وتجاهلها للحقيقة والمبدأ العسكري القائل: " بأن الهجوم هو خير الدفاع ". وان الدفاع لا يعدو أن يكون

في أفضل الحالات سوى تحيننا للفرص للقيام بهجوم معاكس. ولنا أن نتساءل هنا: ما هو الدور الذي كان يمارسه " المكتب العسكري " داخل الحركة الكردية ؟

لكن رغم الكثير من الأخطاء الإستراتيجية الخطيرة والتكتيكية الأقل أهمية, فإن الحركة الكردية وبفضل سعة المناطق التي كانت تسيطر عليها إستطاعت أن تحول دون إحراز الجيش العراقي لإنتصار عسكري حاسم, ولو أنها قدمت تضحيات جسيمة خلال هذه المعارك لا يمكن مقارنتها مع التضحيات التي قدمها الشعب الكردي في الإشتباكات العسكرية السابقة. لكن في ذات الوقت فإن الحركة الكردية لم تستطع هي الأخرى أن تكسب أي معركة فاصلة لصالحها ضد الجيش العراقي كما كانت علية الحال في الحروب السابقة (بارزان بقيادة الشيخ أحمد بارزاني عام 1963 – هندرين بقيادة فاخر بارزاني عام/1966 – معركة مركه بقيادة عمر آغا بارزاني في عام/1969), لكي يجبروا السلطات الحكومية عن هذا الطريق للعودة إلى طاولة المفاوضات على أساس الإستنتاج البروسي القائل : (الحرب هي الذراع المطولة للسياسة).

وبطبيعة الحال وكالسابق فقد حاول الجيش العراقي أن يتستر على فشله العسكري عن طريق شن سلسلة متلاحقة من الغارات الجوية على المواقع المدنية العزلاء في كردستان من باب التشفي والإنتقام. على أثر هذه الغارات الجوية التي جاءت حلقاتها الأولى بعد بدء الإشتباكات العسكرية مباشرة في ربيع/1974, مولدة الخوف والرعب في قلوب السكان المدنيين في مناطق كردستان المحررة. ففي قلعة دزه وحدها على سبيل المثال لا الحصر وبتأريخ 24/نيسان/1974 وعلى أثر غارة جوية واحدة فقط, قتل (131) شخص وجرح (300) شخص آخر, أغلبهم من النساء وطلاب وتلاميذ الجامعات والمدارس. وفي بغداد ذاتها جرى تنفيذ حكم الإعدام بالطالبة الجامعية " ليلى قاسم " وأربعة طلاب جامعيين آخرين بتأريخ 30/نيسان/1974.

الإرهاب المنظم الممارس ضد السكان المدنيين العزل, حمل القيادة الكردية على بذل الجهود لإتخاذ الإجراءات بهدف توفير المزيد من الحماية الفعالة للعوائل والأطفال المستهدفين عن عمد وسبق إصرار, فقررت بعد الإتصال مع السلطات الإيرانية نقل العوائل إلى معسكرات خاصة داخل الحدود الإيرانية. وهكذا شق الألوف من العوائل والشيوخ والعجزة طريقهم المتعب والبعيد بإتجاه الحدود الإيرانية, الأمر الذي راقبه ثلاث أطباء فرنسيين كانوا يقومون بزيارة كردستان في تلك الفترة ووصفوا تلك المأساة بالعبارات التالية: (لا توجد هنالك وسائل للوقاية الصحية ولا مؤسسات دائمة ولا خيم أو وسائل الإسعاف. كل العوائل تنتظر ... في هذا المأوى المؤقت وبدون أن يملكوا أي شيء ما عدى المتاع الشخصي وبعض البطانيات. من أين جاء هؤلاء اللاجئون؟ بعضهم جاء من قلعه دزه وبعضهم

من المناطق الشمالية أو من بهدينان نحو الشرق, تلك المناطق التي تعرضت إلى القصف بين فترة وأخرى ...).

لقد وجهت الحركة الكردية بقيادة ملا مصطفى نداءا إلى هيئة الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الدولية الأخرى بهدف تحريكها للتوسط في " إنهاء حرب الإبادة ", الموجهة ضد الشعب الكردي. وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات دقيقة عن خسائر الأكراد في هذه الفترة بين المدنيين بالدرجة الأولى, لكن يمكن القول بأن خسائر الطرفين العسكرية كانت كبيرة بلا شك. أما المصادر الحكومية في العراق فتتحدث عن (14,000) إصابة بين قتيل وجريحبين صفوف القوات الموالية لها. وإذا جاز لنا أن نخمن خسائر الجانب الكردي بشكل أقل بين قواته المسلحة, إلا أن الخسائر التي سببتها الغارات الجوية وغيرها بين السكان المدنيين العزل, تحملنا في آخر المطاف على تقدير خسائرهم أيضا بما لا يقل عن خسائر الجانب الحكومي.

<u>إتفاقية الجزائر (6/آذار/1975):</u>

كانت محاولات العراق متواصلة في جميع الفترات تقريبا من أجل إعادة العلاقات مع إيران رغم وجود الخلافات العميقة والتفاوت الكبير بين وجهات نظر الطرفين إلى درجة كان معها إندلاع الحرب بينهما أمرا متوقعا للغاية. ولكن بعد حرب ت1973/1, بين العرب وإسرائيل لوحظ جو من الهدوء النسبي في العلاقات بين الدولتين, حيث كان الشاه قد إتخذ موقفا مساندا للدول العربية إلى حد ما خلال هذه الفترة, الأمر الذي أسهم في إعادة العلاقات بين البلدين بتوسط سوفيتي, رغم بقاء الفتور الظاهر بينهما. لكن رغم هذا التقارب الشكلي, فقد تعذر في الواقع حل الخلافات بسبب عدم رغبة الشاه الإيراني عن التنازل عن طموحاته المستقبلية في تبوء مركز قيادي في منطقة الخليج الفارسي, الأمر الذي تجلى في تواجد إيراني عسكري في عمان في نفس العام والهادف إلى قمع حركة " ظفار ". في حين كان العراق يمثل الوجه الثاني لنفس العملة وله طموحات لا تقل عن طموحات الشاه بهذا الصدد, الأمر الذي أبقى على التنافس المستديم بين الطرفين وإستمرار تناقض مصالحهما, سيما بعد أن إستطاع النظام البعثي في العراق أن يعزز قدراته العسكرية بدعم ومساندة الإتحاد السوفيتي, الذي زود العراق بأحدث الأسلحة, وهو ما شجع النظام البعثي على رفض التفاهم مع إيران, بل وشجعه أيضا على إتخاذ موقف هجومي من الناحية الإعلامية المجردة, حين طالب بتأريخ 21/شباط/1973, بضم منطقة خوزستان الإيرانية إلى العراق, والتي كان النظام البعثي يسميها " عربستان ", حيث قال صدام حسين التكريتي في مقابلة صحفية مع جريدة " الأهرام " القاهرية: (إن عربستان هي تأريخيا جزء من العراق. إن بالإمكان حل كل المسائل بين الدولة العراقية وإيران في نطاق حسن العلاقات والجوار

والإحترام المتبادل والإتفاق الودي, بشكل يضمن مصالح الجميع ويصون عروبة المناطق العربية بدون تقديم أية إمتيازات أو أية مساومات).

ولكن لم تنقضي في الواقع إلا فترة زمنية قصيرة (اسبوعين) على هذه التصريحات والتبجحات البعثية وإذا بالمشاكل تحل بين البلدين. لكنها حلت بشكل معكوس تماما ولصالح الشاه, إذ لم يعد النظام البعثي الحاكم في العراق يتحدث عن فكرة ضم خوزستان, بل وتنازل كليا أمام المطالب الإيرانية بخصوص " ألوند رود = شط العرب " وغيره من المناطق الحدودية أيضا.

لم تكن الحكومة البعثية مستعدة للإستجابة للمطاليب الكردية الهادفة إلى الحصول على الحكم الذاتي, ولم تكن قادرة في ذات الوقت ورغم حشد الجيوش والعساكر واللجوء إلى إستخدام أبشع السالیب البربرية بهدف القضاء على الحركة الكردية بقوة السلاح. وسعيا منها لحل المسألة الكردية بالشكل الذي أصرعليه حزب البعث "الصهر" توجب على العراق أن يتنازل للشاه بصورة عامة على طول الخط وفي جميع المجالات بشكل كانت جميع الحكومات العربية السابقة تأبى حتى إبداء الإستعداد لطرحها على طاولة التفاوض والحوار بإعتبارها خيانة وطنية.

أما شاه إيران الذي كان يساند الحركة الكردية حتى تلك الفترة " قليلا أو كثرا حسب الظروف " حتى أنه صرح في مقابلة تلفزيونية أجريت معه في فيينا/النمسا, بتأريخ 14/ك1975/2, بان الأكراد كالإيرانيين " آريون " وأضاف قائلا: (إن عواطفنا معهم ... ولكننا لا نزودهم بالأسلحة الثقيلة, فكيف ومن أين يمكن للطائرات أن تقلع وتنطلق من مواقعها ؟).لكن رغم هذا الود الظاهر فإن الشاه الإيراني كان بدوره مستعدا أن يقدم وبالمقابل عملية وقف تقديم أو تسهيل وصول المساعدات إلى الحركة الكردية, كصفقة سياسية مقابل تنازلات دولة البعث, لغرض تسوية الخلافات بشكل يساير مخططات نظام الشاه الإيراني. وجاءت إتفاقية الجزائر المعقودة في 6/آذار/1975 تعبيرا عن هذه التسوية. وتنص الإتفاقية بإيجاز على ما يلي: (1- تحديد الحدود بين البلدين بصورة نهائية بموجب بروتوكولات القسطنطينية لسنة/1913 وبروتوكولات لجنة تحديد الحدود لسنة 1914. 2- تحديد الحدود النهرية بين البلدين بموجب خط " التالوك " – المقصود به وفق القوانين الدولية السارية – الخط المائي العميق والمناسب للملاحة النهرية – 3- نتيجة الإتفاق فإن الدولتين تتوليان إعادة ضمان الأمن وسلامة الحدود بينهما على أساس الثقة المتبادلة وتتعهدان عن هذا الطريق القيام بصورة دقيقة ونشيطة بكل ما من شأنه السيطرة على حدود البلدين لغرض وضع حد ونهاية لعمليات التسلل التخريبية أيا كانت هوية هذه الجهات التي تقوم بهذه التسللات. 4- إتفق الطرفان بالإضافة إلى ذلك على إعتبار هذه الإتفاقية كوحدة كاملة غير قابلة للتجزئة من حيث ترابط وتماسك العناصر المكونة لها لإيجاد حل شامل بحيث يعتبر كل إنتهاك لجزء من الإتفاقية تناقضا مع الروح الحقيقة للإتفاقية/الجزائر. ويبقى الطرفان المتعاقدان

على إتصال مستمر مع الرئيس الجزائري هاواري بومدين, الذي يقدم عند الضرورة مساعدة الجزائر الأخوية لتنفيذ هذه القرارات ويعلن الطرفان رسميا وجوب بقاء المنطقة خالية من أي تدخلات خارجية.

أفترض بأن إتفاقية الجزائر ستكون قادرة على إيجاد تسوية للخلافات الطويلة الأمد بين البلدين والتي تعود إلى العهد العثماني. وكانت إيران قد ألغت إتفاقية/1937, بحجة أنها وقعتها تحت ضغط بريطاني, والتي كانت تعتبر الضفة الشرقية " لألوند رود = شط العرب " كحدود فاصلة بين البلدين. كما أفترض بأن هذه الإتفاقية ذاتها ستضع نهاية للخلافات الآيديولوجية بين البلدين أو على الأقل أن تقلل من حدته, حيث كان العراق يزعم بأنه ينتهج " الإشتراكية العربية " كخط آيديولوجي له وبإسم هذه الإشتراكية وثق علاقاته مع الإتحاد السوفيتي والمعسكر الإشتراكي, في حين كانت إيران الشاه تتبنى نظاما ملكيا مطلقا رغم وجود النظام البرلماني وتتخذ الرأسمالية كقاعدة لتنظيم الحياة الإجتماعية في إيران وتتلقى الدعم والإسناد من الولايات المتحدة الأمريكية كحليف لها إلى جانب حظوتها بمساندة بقية الدول الرأسمالية الغربية. وبناءا على ذلك فقد أفترض أيضا بان الإتفاقية ستضع حدا للتسابق والتنافس بين الطرفين على تبوء مركز قيادي متمييز في منطقة الخليج الفارسي بصورة عامة. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأن خلافات الحدود لم تكن إلا واجهة للتستر على الصراع الحقيقي بين النظامين وهو " الهيمنة " وتوسيع رقعة النفوذ السياسي الممارس في المنطقة.

جاءت إتفاقية الجزائر كنتيجة لجهود دولية وتعاون خليط غريب من الدول والأنظمة ذات الآيديولوجيات المتناقضة والمختلفة المشارب, كإيران, العراق, مصر, الولايات المتحدة الأمريكية, الجزائر ... إلخ. الأمر الذي يقدم دليلا حيا على أن اللعبة الدولية على الصعيد السياسي لا تعترف بشيء إسمه " المستحيل ", وأن الدول رغم كل خلافاتها الآيديولوجية لا تنطلق على أساس وجود أعداء دائميين أو أصدقاء دائميين بل مصالحها الخاصة على الدوام وليس هنالك شيء بالنسبة للغالبية منها يمنع إستخدامها كوسيلة للمقايضة للحصول على ما تعتبره هي بالأهم.

<u>نتائج إتفاقية الجزائر:</u>

على الرغم من أن نتائج وآثار الإتفاقية كانت ذات طابع محلي بصورة عامة, إلا ان تأثيرها غير المباشرة على أقل تقدير كان ملموسا على صعيد الشرق الأوسط بأسره, الأمر الذي يؤثر بدوره على العلاقات الدولية خارج المنطقة أيضا.

<u>نتائج الإتفاقية بالنسبة لإيران:</u>

كانت إيران بدون شك تمثل الطرف الوحيد الرابح في هذه الصفقة السياسية في الحقيقة والواقع. وتجلت المكاسب الإيرانية على أصعدة مختلفة بهذا الخصوص: 1- تم حل المسائل الحدودية بين البلدين (إيران والعراق) وفق المطاليب الإيرانية السابقة, التي ألغت معاهدة عام 1937, بإعتبارها كانت وليدة الضغوط البريطانية حسب وجهة النظر الإيرانية. كما شمل التغيير مناطق أخرى أيضا. وهذا يعني في ذات الوقت (على الأقل بشكل غير مباشر) الإعلان الرسمي عن تنازل القيادة والحكومة البعثية في بغداد عن المطالبة بضم منطقة خوزستان ضمنا. وكان حكام بغداد يحرضون منذ سنوات عديدة سابقة الأقلية العربية في هذه المناطق ضد نظام الشاه وعليه فقد كانت معاهدة الجزائر تمثل خيبة أمل كبيرة بالنسبة لها, لأنها كانت تعني تخلي النظام البعثي الحاكم في العراق عنها, وهو نفس المصير الذي باتت بقية مجموعات المعارضة الإيرانية المدعومة من العراق تواجهه. 2- فشل الحركة الكردية في العراق, كأحد نتائج إتفاقية الجزائر يمكن أن يعتبر هو الآخر وبصورة غير مباشرة نصرا سياسيا لنظام الشاه الإيراني, لأن إنتصارا كرديا في العراق كان سيؤثر في المستقبل القريب أو البعيد على الأكراد في إيران أيضا ويدفعهم للمطالبة وبإصرار بنفس الحقوق, الأمر الذي كانت إيران تسعى لتجنبه بكل الوسائل المتاحة لها. 3- إن موقف إيران من المناطق الأخرى المطلة على الخليج الفارسي " كعمان " بعد التوقيع على الإتفاقية يؤيد الآراء القائلة, بأن إيران إستطاعت بالفعل وبكل صمت وهدوء وبموافقة البعث الضمنية بلوغ أهدافها في فرض هيمنتها على الخليج الفارسي بأسره وليس مجرد الإكتفاء بتسوية مسألة خط الحدود الفاصل بين البلدين. إن التدخل الإيراني في " عمان " وهجوم الجيش الإيراني على مواقع حركة التحرر في " ظفار " المدعومة من جانب حكومة البعث العراقية هي أدلة صارخة تعبر عن أبعاد التحول السياسي على صعيد المنطقة بأسرها, حيث شاركت القوة الجوية الإيرانية في عمليات قمع حركة ظفار. وقد علقت محطة إذاعة طهران قائلة: (إن الحكومة الإيرانية تريد من خلال هذه العملية أن تظهر بأن أي خطر على الحدود الجنوبية لإيران سوف لن يبقى بدون جواب).

<u>نتائج الإتفاقية بالنسبة للعراق:</u>

لم يفقد العراق من جراء إتفاقية الجزائر مجرد جزء من أراضيه وحسب, بل وفقد كذلك كل الثقة المودعة في آيديولوجيته وأساليبه وممارساته السياسية على صعيد منطقة الشرق الأوسط, إذ انه كان يدعم كنظام الشاه بعض الحركات في منطقة ظفار وخوزستان وتخلى عنها بصورة مفاجئة كما فعلت إيران – وهذا إعتراف ضمني بسيادة إيران على منطقة الخليج الفارسي – وكانت ردود الفعل العربية على إتفاقية الجزائر كالعادة متباينة ومستندة إلى مصالح أنانية وآنية ضيقة. وجاءت أكثر ردود الفعل عنفا من جانب النظام البعثي السوري, الذي إعتبر الإتفاقية " خيانة للمصالح العربية ".أما مصر فعلى العكس كانت مؤيدة لهذا الإتفاق, بل وشاركت عبر قنوات دبلوماسيتها السرية في تهيأة الأجواء للتوصل إلى هذه الإتفاقية, لأن الرئيس أنور السادات كان يتوقع من أمريكا أن تدعم موقفه بخصوص مسألة

فلسطين بالمقابل. أما الكويت فكانت بكل تأكيد مرتاحة من تقليم مخالب النظام العراقي لخشيتها الدائمة من إحتمالات التطاول عليها بنحو أو بآخر بما في ذلك تهديد وجودها.

تجرع النظام البعثي كل هذه السلبيات والخسائر المادية والمعنوية ليبلغ بالمقابل هدفا واحدا فقط, الا وهو القضاء على الحركة الكردية ولو إلى حين في كردستان الجنوبية. غير أن إنتصار النظام البعثي على الحركة الكردية وبهذه الأساليب الملتوية وفر للعراق أيضا بعض المكاسب المادية, التي يضعها أغلب الحكام العرب في مقدمة تقييماتهم السياسية ويعتبرونها أساسا ودافعا رئيسيا لإتخاذ الإجراءات من قبلهم إزاء الجاري من الأحداث والقضايا. فإذا قدر المرء بأن الحرب مع الأكراد كانت تكلف العراق سنويا حوالي (2) مليارد دولار لتبين أن الإتفاقية كانت تعني بدورها تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الميزانية الحكومية في بغداد ولو لفترة إلى جانب حصوله على فرص أرحب لتمرير سياسته الكولونيالية والتعريبية في كردستان الجنوبية, الأمر الذي إستطاع النظام أن ينفذه إلى حد بعيد خلال بضع سنوات وإن لم يكن بصورة كاملة. يبقى أن نتساءل: هل أن عملية المقايضة هذه كانت بالفعل مربحة بالنسبة لحكام بغداد بصورة خاصة وللعرب بصورة عامة على المدى البعيد؟

تأثير الإتفاقية على ميزان القوى في الشرق الأوسط:

بعد فشل الإستعمار البريطاني بالإحتفاظ بسيطرته المباشرة على منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة نسبيا, لذا إستحدث أسلوبا جديدا للإبقاء على مصالحه في المنطقة أطول فترة ممكنة عبر تشكيل دول جديدة في المنطقة مستقلة ظاهريا ونصب عددا من الحكام الموالين إليه عليها لكي يضمن مصالحه عن هذا الطريق.

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أسلوب مشابه بعد أن سدت الفراغ الذي تولد من إنحسار النفوذ البريطاني في الكثير من المناطق, بل وطورته بشكل يتلائم مع ما إستجد من ظروف لينسجم مع متطلبات الأوضاع الجديدة, سيما بعد خسارة الحرب في فيتنام, حيث إختارت عددا من الدول بالذات وفضلتها لعوامل مختلفة على بقية الدول وبادرت إلى دعمها بشكل متواصل ومكثف عسكريا وسياسيا من خلال عقد أحلاف, بهدف تحميل هذه الدول المختارة والمنتخبة جزءا من مسؤولية أمر السيطرة والقيادة في بعض المناطق من أجل تخفيف الأعباء عن كاهل الأمريكيين بهذا الخصوص. وفي منطقة الشرق الأوسط يمكن للمرء أن يقول بأن إسرائيل, إيران وتركيا كانت من جملة هذه الدول المفضلة لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

بالمقابل كان الإتحاد السوفيتي يبذل هو الآخر جهوده الخاصة بطريقة مشابهة تقريبا, سعيا وراء العثور على حلفاء له في العديد من المناطق, بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط, بغض النظر عن نوع وطبيعة

النظام السائد في الدول المعنية. بل أن هنالك من يقول بأن الإتحاد السوفيتي كان يخشى إحتمالات إنتصار الحزب الشيوعي في بعض دول المنطقة وسيطرته على الحكم فيها خشية منها من ردود فعل بقية الدول السلبية. فقد كان الإتحاد السوفيتي يبذل المساعي لكسب تأييد أكثرية هذه البلدان إلى جانبه مؤملا عن هذا الطريق عزل وتقليص مناطق النفوذ الغربية. وكان العراق الدولة الوحيدة المطلة على سواحل الخليج الفارسي, التي سمحت للأسطول السوفيتي بموجب معاهدة الصداقة والتعاون المعقودة بين البلدين في عام/1972 بزيارة موانئها.

على هذا الأساس فإن أي إنتصار إيراني في هذه المنطقة كان سيعتبر في ذات الوقت إنتصارا – ولو بشكل غير مباشر – للدول الغربية الكبرى. بالإضافة إلى أن المصالحة بين إيران والعراق أتاحت للعراق مجال التخلص من الإتكال المنفرد على الإتحاد السوفيتي كممول وحيد للأسلحة وبات بالفعل تدريجيا يوطد علاقاته مع الدول الغربية الرأسمالية والصناعية, الأمر الذي إنعكس في الفترة اللاحقة في الواقع على التطور السياسي في داخل العراق أيضا.

هذا إلى جانب أن تنامي النفوذ الأمريكي إستتبعه كقاعدة طبيعية تقلص متزايد للنفوذ البريطاني, الأمر الذي أثبتته إتفاقية الجزائر هي الأخرى بدورها. فلا غرابة إذن وتحت وطأة مثل هذه الظروف أن تتحدث الصحف البريطانية عن: " الخنجر المغموس في ظهر الأكراد "! وكأن بريطانيا بدورها لم تغمس يوما خنجرا في ظهر الأكراد!

<u>نتائج الإتفاقية بالنسبة للأكراد:</u>

كان الأكراد دون أدنى شك الطرف الأكثر تضررا من هذه اللعبة السياسية, فقد جلبت إتفاقية الجزائر ضربة قاتلة بالنسبة لحركتهم في كردستان الجنوبية, لأنها ولدت ظروفا على صعيد المنطقة من الناحية السياسية شبيهة بالظروف التي ولدتها إتفاقية سعد آباد وحلف بغداد في السابق وتشابهة النتائج بالتالي أيضا. تلك الإتفاقيات التي أسهمت بدورها في السابق على خنق حركة التحرر الكردستانية في كل أجزاء كردستان.

لم يكن العراق كدولة يفرق بين الدعم الذي يتلقاه من الشرق أو من الغرب أبدا, أو من كليهما في بعض الحالات, طالما كان هذا الدعم يساند مخططاته الخاصة والهادفة بالدرجة الأولى إلى إخضاع الأكراد. كما أن تعاون العراق وبأي ثمن مهما كان مع دول الجوار كان يخضع لنفس القاعدة مدفوعا بنفس الحوافز كذلك. فقد إعترف أحد المسؤولين الكبار في حزب البعث الحاكم في العراق بعد الإعلان عن إتفاقية الجزائر قائلا: (لقد حسبنا أن حلفاء البارزاني هم: الإتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي وإيران. فجردناه من الأول والثاني قبل القتال وتركنا الثالث إلى آخر لحظة).

وكان العراق قد قدم رشوة إلى تركيا قبل الإتفاق مع إيران كسبا لتأيدها من خلال منحها النفط باثمان خاصة مخفضة وتلك حقيقة أقرها صدام حسين التكريتي في كلمة القاها في 8/نيسان/1974. وعلى أثر هذا التطور أغلقت تركيا حدودها ومنعت تسرب المساعدات إلى الأكراد بكل الصور ورفضت منح الأكراد حق اللجوء السياسي.

وما كاد يعلن عن إتفاقية الجزائر بين العراق وإيران وإذا بالفوضى العارمة تسود بشكل خارق للعادة بين صفوف الحركة الكردية وأراد حكام العراق إستغلال هذه الظروف النفسية الطارئة فشنوا على الصعيد العسكري هجوما واسعا على خطوط الدفاع الكردية آملين من وراء ذلك إستثمار ردود الفعل المفاجأة لدى الحركة الكردية بهدف كسب إنتصار عسكري حاسم, إلا أن هجمات الجيش العراقي لاقت صمودا بطوليا من جانب المقاتلين الأكراد أحبط مساعيهم في بلوغ أهدافهم الخاصة. وأعقب إتفاقية الجزائر وقف لإطلاق النار لغاية نهاية شهر آذار وترك للأكراد الخيار بين اللجوء إلى إيران أو الإستسلام.

ومن الناحية السياسية كانت عوائل اللاجئين الأكراد في إيران تعيش في وضع قلق لا يمكن التكهن بعواقبه, حيث كان الألوف منها قد لجأ إلى إيران على أثر تشديد الحكومة العراقية لغاراتها الجوية على المواقع المدنية وباتت تعيش في معسكرات خاصة متباعدة , إلى جانب وجود البعض منها في القرى والقصبات القريبة نسبيا من الحدود العراقية بحيث إمتدت رقعة تواجدها لتشمل المنطقة الواقعة بين (زيوه/رضائية) و(دزفول/خوزستان), الأمر الذي جعل إمكانية التكهن بمستقبلها أمرا محاطا بالغموض والإبهام.

وكان قائد الحركة ملا مصطفى موجودا في طهران أثناء الإعلان عن توقيع الإتفاقية بين العراق وإيران وقد إلتقى بالشاه الإيراني بتأريخ 12/آذار/1975, ورافقه في هذا اللقاء الدكتور محمود عثمان/عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, الذي وصف اللقاء بالشكل التالي: (كنت بصحبة البارزاني في آذار/1975 في طهران. وفي 7/آذار/1975, في الساعة الثانية سمعنا من الراديو نبأ الإتفاقية المعقودة بين صدام حسين والشاه. قال البارزاني لي: إن هذا الإتفاق لن يطول به الأمد. وفي 12/آذار/1975, إستقبلنا الشاه ووضعنا أمام خيارين: إما اللجوء إلى إيران – ولكن ليس المليونان ونصف المليون بكاملهم – أو العودة إلى العراق على أمل الحصول على العفو, وفي حالة رفض هذين الإقتراحين مواصلة القتال – لكن إيران لن تواصل من الآن وصاعدا تقديم المساعدة إلينا, كما أنها ستغلق الحدود).

أرسل ملا مصطفى برقية من طهران إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بين فيها ما إتخذه من قرارات. ويبدو أن الحزب كان قد إختار مواصلة القتال, الأمر الذي تلقاه رئيس الحزب بعد عودته بالإرتياح. وأعلن ملا مصطفى في تصريح له لوكالة الأنباء " رويترز " بأنه فوجئ كليا بإتفاقية الجزائر, غير أن النضال من أجل الحصول على الحكم الذاتي سيستمر. وأضاف يقول بأن: الثورة الكردية لم تنشب من أجل الحصول على العفو وأضاف (نحن لسنا مجرمين حتى يتم إصدار العفو عنا. إن الشعب الكردي لا يخاف ... إن تهديدات الحكومة العراقية الأخيرة التي تضمنت نيتها في القضاء علينا لا ترهبنا, كما أنها لن تجبرنا على اللجوء إلى إيران أو إلى أي بلد آخر. إن البيشمه ركه سيبقون في كردستان ليواصلوا الدفاع عن الوطن والشعب الكردي. إن المدنيين كانوا في السابق وسيبقون ضحية للغارات الجوية والعنف المرافق للهجمات العسكرية التي تشنها وحدات الجيش والقات المسلحة العراقية ...).

لكن بعد إنقضاء يوم واحد فقط على هذا التصريح المفعم بالتفاؤل تم إرسال برقية من الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في 15/آذار/1975, إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر يطالب فيها بإجراء مفاوضات بين الطرفين غير أن حزب البعث رفض الإقتراح. فماذا حدث ؟!

في 18/آذار/1975, وعلى أثر عقد جلسة مع القادة العسكريين للحركة الكردية/العراق, أعلن ملا مصطفى قائد الحركة عن رأيه الخاص والقاضي بوقف القتال تاركا لهم أمر الإختيار بين اللجوء إلى إيران أو العودة إلى صف الحكومة العراقية. كما صدر أمر منه يقضي بتدمير الأسلحة ومحطة الإذاعة وترك للناس حرية إتخاذ قراراتهم الخاصة بصدد اللجوء إلى إيران أو العودة إلى العراق! (قارن هذه الأحداث مع أحداث سقوط جمهورية مهاباد رجاءا). وعلى أثر هذه التطورات بقي جزء من الأكراد داخل الحدود العراقية في المواضع التي كانت ما تزال تحت سيطرة الحركة الكردية, كما عاد بعض اللاجئين الموجودين في إيران إلى العراق خلال فترة وقف إطلاق النار, وكان ضمنهم بعض قادة الحزب ومنهم سكرتير الحزب حبيب كريم. اما الآخرون فقد إلتجأوا إلى إيران ويقدر عددهم بحوالي 300,000 لاجئ وبينهم حوالي 30-40 ألف مقاتل سابق من قوات البيشمه ركه, الذين سلموا أسلحتهم إلى السلطات الإيرانية على الحدود. وبتاريخ 27/آذار/1975, ترك ملا مصطفى قائد الحركة المنطقة الكردية في العراق لآخر مرة وعبر الحدود إلى إيران. وبهذه الطريقة الغريبة والنادرة إنتهت حركة دامية ونضال مرير خيض طوال 14 عاما!

<u>بعض تصريحات المعنيين الصحفية حول إتفاقية الجزائر:</u>

على الرغم من الشك السائد حول عواقب الإتفاقية مستقبلا, فإن حكومتي بغداد وطهران أظهرتا أو تظاهرتا بالإرتياح بخصوص هذه التطورات. وعلى الرغم من أن ملا مصطفى كان قد تنبأ بصورة صحيحة عن مستقبل العلاقات الإيرانية العراقية, حين أشار إلى أن هذه الإتفاقية مؤقته ولن يطول بها الأمد وتلك حقيقة أثبتها التطورات السياسية فيما بعد, والتي كانت وليدة مواقف حزب البعث الناكث بالعهود والمتنكر لكل الإتفاقيات المبرمة, والذي باشر بشن حرب هجومية على جمهورية إيران الإسلامية فيما بعد. لكن رغم ذلك فإن الإتفاقية تمكنت من تحطيم الحركة الكردية رغم أنها إستمرت 14 عاما, الأمر الذي ولد مضاعفات خطيرة فيما بعد لمجمل الحركة الكردية على شتى الأصعدة في كل أجزاء كردستان.

في تصريح لصدام حسين التكريتي لجريدة " كيهان " الإيرانية قال فيه: (إن مؤتمر حزبنا الثامن ... قرر أن يتبنى العراق علاقات طيبة مع بقية الدول المجاورة – بغض النظر عن إختلاف الأنظمة الإجتماعية السائدة فيها – إن هذه السياسة تقوم على أساس تحليل علمي ولذا فهي ليست تكتيكا, بل إنها سياسة خارجية دائمة وثابته للعراق ولا تتعرض للتبديل).

أما شاه إيران فقد قال في تصريح له بتأريخ 18/أيار/1975 ما يلي: (إن الإتفاق لم يجلب الفوائد لبلدي فقط, بل أنه مفيد للمنطقة بأسرها. إن الأكراد ينتمون إلينا عنصريا – المقصود أنهم آريون ع. س. بارزاني - ... غير أنهم فقدوا القدرة على مواصلة القتال. إن حرب الأكراد إستمرت مدة طويلة وأن الأمر كان سينتهي بإبادة جماعية ولذا لم يكن هنالك بد من إنهاء هذا القتال سريعا. إن حدودنا مفتوحة للذين يريدون العيش في بلدنا, كما أنها مفتوحة للذين يريدون العودة إلى العراق. لقد تمت تسوية خلافاتنا مع العراق وأن العراق يتعاون معنا لحماية وضمان الأمن في المنطقة ... وأنا أعتقد بأن هذا الأمر يعتبر ظاهرة إيجابية للغاية ... لن تسفك الدماء بعد الآن ولن يقتل الأكراد بعد الآن كذلك ... أنا أعلم بأن البعض يرى بأننا بعنا الأكراد أو كما يقال بأننا طعنا خنجرا في ظهرهم. لكن هذه التصريحات أطلقت على الخصوص من جهات لم تفعل أي شيء على الإطلاق لدعم الأكراد). وفي مقابلة له مع الصحفي المصري المعروف " محمد حسنين هيكل " قال الشاه: (... يجب أن أقول لك بصراحة, نعم لقد دعمنا الثورة الكردية, بل وساندناهم بقواتنا في الفترة الأخيرة ... لكننا لم نخلق الثورة الكردية, بل إنها كانت بالنسبة لنا حقيقة واقعة موجودة. لقد أخذت أنظمة العراق خلال أعوام طويلة موقفا عدائيا ضدنا ... ومنحتنا الثورة الكردية فرصة أقدمنا على إستغلالها. هل من المعقول أن نبغي نحن خلق مشكلة كردية؟ بالطبع كلا. يجب أن تعرف بأن لدينا أقلية كردية كبيرة ... لكنهم – المقصود حكام العراق ع. س. بارزاني – تخلوا الآن عن معاداتنا وفعلنا نحن نفس الشيء بالمقابل).

اما ملا مصطفى قائد الحركة الكردية فقد صرح لجريدة " كيهان " الإيرانية في أوائل أيار/1975, قائلا: (كل الذي يجب أن يحدث هو قضاء مقدر سلفا. لم تكن لدي أية معلومات إطلاقا حول إتفاقية الجزائر سابقا ... لا يوجد هنالك بلد آخر قدم المساعدة إلى الأكراد أكثر مما فعلته إيران, الآخرون يذرفون دموع التماسيح علينا وينتقدون إيران ... انا أعتقد بأن أغلبية الأكراد كانت تريد إنهاء الحرب. أنا لم أعد قائدا بعد الآن وأؤكد لكم بأنني سوف لن أتولى القيادة في المستقبل أيضا. لقد إنتهى أمري كليا. إنني لأتمنى أن يشطب إسمي من صفحات التأريخ ولكن أنتم معشر الصحفيين لا تتركوني لحالي). وفي مقابلة له محمد حسنين هيكل قال بتاريخ 6/أيلول/1976, والتي نشرت في جريدة الأنوار البيروتية تحت عنوان " مقابلة مع صقر عجوز " قال بصورة إجمالية ما يلي: (محمد حسنين هيكل: إنني أتذكر قبل أيام من إجتماع الجزائر بين الشاه وصدام حسين – أنك بعثت إلى القاهرة بأحد نوابك في قيادة الثورة الكردية لمقابلة الرئيس أنور السادات – وأتذكر أنني قابلت مبعوثك في القاهرة وأتذكر أنني نبهته إلى إجتماع تم ترتيبه بين الشاه وصدام حسين وأن إتفاقا بين الإثنين يمكن أن يتم وأتذكر أنه قال لي: مهما كان أي إتفاق يتوصل إليه الشاه مع صدام حسين, فإننا سوف نواصل المقاومة ... سنوات بعد سنوات ولن نستسلم. ومع ذلك فبعد أيام من إتفاق الشاه وصدام حسين كنت أنت تعلن الإستسلام ... لكي لا يكون هنالك لبس فإنني سعيد بعودة السلام إلى شمال العراق, ولكن الذي لا أفهمه – وأريد أن أفهمه – هو الحقيقة في أمر الثورة الكردية وقيادتك لها ... ماذا حدث ... كيف حدث؟

قال: لقد كانت ثورتي حركة قومية ولم يكن للإسرائيليين أية علاقة بها ... ولم أرى منهم أحد ... ولم يحدث إتصال بين قيادتي في كردستان وبينهم ... وأقول لك أنهم سعداء بما حدث ... إن الثورة الكردية لم تنتهي ... ولكنها توقفت في الوقت الحاضر ... لقد إنتهى دوري شخصيا ولكن الشعب الكردي باق وسوف تبرز له قيادات جديدة تتولى تنظيم المقاومة ... أنا شخصيا إنتهى دوري ... وأما الشعب الكردي فلا يمكن أن ينتهي وجوده.

لقد قابلت أخيرا في بغداد بعض المتعاونين السابقين معك ممن يؤيدون وجود إتصال مع إسرائيل وينتقدونك, في أنك كنت تقود الثورة الكردية بمنطق إقطاعي قبلي حتى أن خزينة الثورة الكردية كانت صناديق من المال تحت تصرف إبنك الأصغر الأثير إليك ... ولم يكن يصرف إلا بأمرك وكأن الصرف على الثورة قضية عائلية, أو حتى قضية شخصية. قال: ... لا تصدقهم, هؤلاء مثواهم النار وبئس المصير ... قل لي كيف تفسر ما حدث أخيرا؟ رفعت الحكومة الإيرانية يدها عن الثورة ... وإذا أنت تستسلم؟ قال الملا مصطفى صائحا: إنني لم أستسلم ... لقد إخترت إنهاء الثورة في الوقت الحاضر ... آثرت حقن الدماء ... آثرت أن أنهي دوري ... دون أن يكون في ذلك نهاية للثورة الكردية. كانت إيران تساعدنا ... لآ أنكر ذلك ... كان هنالك غير إيران يساعدوننا أيضا لا أنكر ذلك أيضا ... لكن الشعب الكردي نفسه هو الذي تحمل العبئ الأكبر –الضرائب – في إستمرار الثورة الكردية. قلت من

غير إيران ... إنك لم تفصح؟ قال: أصدقاء الحرية ... العالم لم يخلو من أصدقاء للأحرار ولكنني الآن لا أريد أن أحرج أحدا. ... كان يجب أن ترى ما فعلته الطائرات في كردستان ... ضربونا ... لم يتركوا شيئا إلا وضربونا به ... لم يكن هنالك تكافؤ. وحين إتفقوا مع إيران سألت نفسي إلى متى؟ وقلت لنفسي: أرح الناس من العذاب ... إحقن الدماء وإمشي إلى خارج العراق.

إستخلاص العبر: 1- إن الأسرة لا تقود ثورة ... ثم أن الأسرة لا تصنع – في هذا الزمان – الدولة, وإلا فإن القضايا العامة تتحول إلى قضايا شخصية والعكس صحيح. 2- إن الأسلوب القبلي لا يعرف لمن يطلق الحرية من أنصاره وعلى من يفرض القيود ... وهو في العادة يقيد حرية الذين تتوفر لديهم ملكة القيادة ... ويطلق الحرية للمنصاعين والطائعين ... لكن المستعدين للقيادة هم القادرون على خدمة أهداف حركته, في حين أن المنصاعين والطائعين عبئ على هذه الأهداف وكتل حديد معلقة بها).

أسباب الهزيمة:

بعد الإنهيار المفاجئ الذي منيت به الحركة الكردية في آذار/1975, دون أن تبدي أية محاولة جدية للدفاع عن الذات, إنفجرت مناقشات حادة بين شتى الكتل والفئات وصدر العديد من الكراسات والمنشورات السياسية التي حاولت بيان الأسباب المحتملة لهذه الهزيمة, التي إنتابت بشكل مفاجئ ونهائي حركة دامت أربعة عشر عاما. وحاولت عدة مجموعات وأحزاب سياسية أن تحلل هذا التطور, إلا أن النتائج التي توصلت إليها كانت متباينة للغاية, بل ومتناقضة في بعض الأحيان.

فإذا كان البعض يستغرب من جهة إمكانية حصول مثل هذا التطور على الإطلاق بعد كل ما أمكن للحركة الكردية من أن تحرزه من الإنتصارات خلال أربعة عشر عاما من عمرها حسب إعتقادهم لتختفي وتستسلم بهذه الصورة المفاجئة والصاعقة. فإن هنالك من جهة أخرى البعض ممن إستغربوا أصلا إمكانية بقاء مثل هذه الحركة السيئة التنظيم لمدة طويلة كهذه أربعة عشر عاما؟!

عليه لابد من الإشارة ومنذ البداية, بأن هزيمة 1975, أدت إلى نتائج متعددة, ومنها إنحلال الحزب وحدوث الإنشقاقات في صفوفه, الذي كانت بطبيعته نوعا من التجمع لتيارات فكرية عديدة. وحاول مساعدوا رئيس الحزب ملا مصطفى السابقون من القياديين وأطراف أخرى أيضا تحميل ملا مصطفى مسؤولية الهزيمة, مستهدفين من وراء ذلك تبرئة ساحتهم من تحمل تبعات الهزيمة ليضمنوا لأنفسهم منطلقات أكثر مناسبة لنشاطاتهم السياسية اللاحقة حسب القول المأثور: (النصر له آباء كثيرون. أما الهزيمة فلقيط). وعلى الرغم من أن هذا التيار كان هو السائد في الغالب, إلا أن بالإمكان أن نستخلص بعض الأسباب الموضوعية القائمة على أسس تحليل علمي بعيدا عن العواطف, كخلاصة لمجمل الأسباب التي أوردتها الأطراف المختلفة, بالأخص تلك النقاط التي تواجد حولها نوع من الإجماع.

لا يخفى من أن المشكلة الكردية تعاني من تعقيدات بالغة, وأن معالجة هذه التعقيدات بنجاح لا يمكن أن يعتبر في أي وقت وتحت أية ظروف أمرا هينا أو واجبا سهل الأداء. وإستنادا إلى هذا المنطلق والإفتراض المسبق, فإن بالإمكان تجزئة وتقسيم الأسباب التي أدت إلى حدوث هزيمة 1975, إلى مجموعتين مختلفتين, بناءا على الظروف والمسببات الداخلية من جهة وعلى الظروف والمسببات الخارجية من جهة أخرى. علما أن كلا المجموعتين من العوامل كانت متأثرة بدورها بعوامل متعددة: سياسية, إقتصادية, إجتماعية, ثقافية وعسكرية, التي أضعفت ونهشت في جسم الحركة الكردية تدريجيا لتؤدي في النهاية إلى إنهيار مفاجئ غير متوقع. لذا فمن المستبعد جدا أن يكون هنالك عامل واحد منفرد بالذات تسبب بحدوث هذه الكارثة. ولكن إنطلاقا من هذا الأساس المبدئي, يظهر أن العوامل التالية (مجتمعة) كانت حاسمة لتقرير مصير الحركة وإنهيارها المفاجئ.

أ- الأسباب الداخلية:

كانت الحركة الكردية ومنذ البداية تعاني من جملة من نقاط الضعف كأمراض الطفولة التي رافقتها نشوبها وبقيت لصيقة بها حتى لحظة الإنهيار الكلي والمفاجئ, دون أن يتم إيجاد العلاج الناجع لها في الوقت المناسب. أما بعض العوامل الأخرى فقد طرأت على الحركة بمرور الزمن وبالأخص بعد عام 1970. وبصورة عامة فإن بالإمكان أن يتم تقسيم الأسباب الداخلية إلى أربع عوامل رئيسية وهي:

1-الأسباب التنظيمية:

شاركت عدة مجموعات وكتل متنافرة الأفكار والآراء في الحركة الكردية, إلا أن ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقيادة ملا مصطفى حاز بالتدريج عبر صراعات دموية أحيانا على أهمية أكبر وتولى بالتالي عمليا دور القيادة. غير أن الصراع على السلطة وتبوء مراكز النفوذ داخل صفوف الحزب بقي ملازما لها على طول الخط وطوال الوقت مأجوج الأوار ولم يهدأ في الواقع أبدا وإن كان قد بقي كجمرة تحت الرماد لفترة من الزمن. هذا إلى جانب عدم القدرة على السيطرة على تنظيم الحزب لمنع الإنقسامات الداخلية في فترات عديدة من البداية وحتى النهاية بأساليب ديمقراطية, الأمر الذي يوحي به إسم الحزب على الأقل. لكن هذا الحزب كان ومنذ البداية وحتى النهاية أبعد ما يكون عن أي شيء له علاقة بالديمقراطية بشكلها المعروف لدى الديمقراطيات الغربية ومن هنا فهذه التسمية هي مجرد تزيف وخداع للذات وللآخرين. كانت أزمات الحزب الداخلية وصراعاته المستديمة بادية للعيان ومتجلية للرأي العام في بعض الحالات وإن تعذر الإطلاع على بعضها للعامة الناس في حالات أخرى, لإستجلاء ماكان يجري خلف الكواليس. لكن في الحالتين فإن هذه الصراعات تسببت في حدوث إنشقاقات داخل الحزب واضعفت بذلك مركز الحركة الكردية بصورة إجمالية وعرقلت مسيرتها وحالت في النهاية دون بلوغ الأهداف المنشودة بالشكل المفترض, ومنحت بالمقابل وفي ذات

الوقت المجال الواسع للحكومات المتعاقبة في بغداد بإستمرارفرصة الحصول على دعم لتمرير مخططاتها الخاصة عبر الإستفادة من " سياسة فرق تسد ". كان المال أمضى سلاح بيد رئيس الحزب ملا مصطفى وقد إستخدمة في حالات كثيرة لشراء الأشخاص, لكنه عجز عن منع حدوث الإنقسامات رغم ذلك.

من أهم الإنقسامات التي واجهها ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, كان الإنقسام الذي حصل في عام 1964, والذي مازالت آثاره السلبية مستمرة حتى الآن. كان هذا الإنقسام يمثل أكبر عبئ تنظيمي على عاتق الحركة الكردية بكاملها, ولم تتمكن الحركة أن تزيل آثاره في أي وقت, الأمر الذي أدى إلى فتح الطريق في ذات الوقت أما العناصر الإنتهازية والوصولية بشكل واسع ورحيب لممارسة لعبتها والمتاجرة بالقضية لغايات خاصة على حساب القضية القومية الكبرى من خلال اللعب على الحبلين, عبر الإنتقال تارة من ها الجناح إلأى الجناح الآخر للحصول على مكاسب أو منصب أرفع, بل أن بعضهم بات يقفز على ثلاث حبال عبر الإنحياز إلى جانب الحكومة لنفس الغاية. حتى أن المصالحة التي أجريت في عام 1970, بين الجناحين المتنافسين أثبتت في الواقع بأنها لم تكن حقيقية, بل مسألة صورية لا غير, لأن المجموعة الموالية لإبراهيم أحمد وجلال طالباني بقيت عمليا تتصرف كحزب خاص ومستقل داخل ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق رافضة بذلك الإندماج المجدد مع الحزب. لا بل أن مجموعة إبراهيم أحمد هذه أسست في نيسان/1973, حزبا جديدا بإسم: " الحزب الثوري الكردستاني " وأصدرت جريدة بإسم " النور " من جديد! لكن في نفس الوقت من المشكوك فيه بالكامل بأن تكون مجموعة ملا مصطفى هي الأخرى كانت تنوي حقا وحقية, بأن تفتح مجالا حقيقيا أمام هذه المجموعة لممارسة العمل السياسي داخل الحزب من جديد وفق القواعد التي يفترض تواجدها في حزب يحمل إسم " الديمقراطي " زورا وبهتانا. إذن المسؤولية مزدوجة.

كما أن من الصعب على المرء أن يتحدث عن الإنضباط الحزبي, طالما كان الحديث يجري حول الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, لأن هذا الحزب واصل التركيز على زيادة عدد المنتسبين إليه بكل السبل والوسائل المتاحة له, ولم يراعي مسألة النوعية في إنتخاب العناصر الموالية أو المنتمية إليه. ثم أن عدم تحلي أعضائه بالصبر ورغبتهم الجامحة في التظاهر والمباهات, حالت بدورها دون بناء مؤسسات سرية موثوق بكتمانها بشكل يفي بمتطلبات النضال الدؤوب والشاق ضد الحكومات العراقية داخل المدن. فقد إستطاعت السلطات الحكومية واجهزة مخابراتها السرية أن تكشف بإستمرار عن هوية وقيادات الخلايا الحزبية السرية وأن تعتقلها بالتالي بسهولة, بل وتقضي على العناصر التي كانت تشم منها رائحة التهديد والخطر, بالأخص في فترات التفاوض أو وقف إطلاق النار بين الحركة الكردية والحكومات العراقية المتعاقبة, ذلك لأنه وعلى ما يبدو, كان الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق يعتبر التفاوض أو المباحثات مع السلطة على الدوام كإتفاق قطعي وأزلي ثابت

الأركان على مدى الدهر, فكان قياديوه لهذا السبب يتنافسون بل ويتناحرون في سبيل الحصول على مناصب هامة داخل المؤسسات والإدارات الحكومية!

أما عن حالات إنتهاك السرية والتحفظ على عدم تسرب الأنباء عن المخططات والإجراءات فحدث ولا حرج, ذلك لأن الحزب وإن كان يضن بالمعلومات على البسطاء من الناس, إلا أنه لم يعر هذا الأمر أية أهمية تذكر أمام الغرباء, فغالبا ما كان التنافس بين المجموعات أو الأشخاص يؤدي إلى إطلاق الأطراف المتنافسة وبأيسر السبل وأقل الأثمان بخسا عن أهم وأدق المعلومات عن نشاطات الحركة ودور الأشخاص فيها!

أما عن حقيقة إحراز الحركة الكردية وفي الواقع لبعض الإنتصارات المرحلية, رغم كل العيوب والنواقص, فإن ذلك يعود من جهة إلى شخصية وشعبية قائد الحركة وثقة الجماهير به, وفي ذات الوقت ومن جهة أخرى إلى ضعف وهزال الحكومات العراقية المركزية وعزلتها بسبب الإنقلابات المتلاحقة حتى عام 1970 في الداخل والخارج. لكن إعتبارا من عام 1970 وبفضل بيان 11/آذار فقد تبدلت الحالة بشكل سريع نسبيا لصالح الحكومة المركزية مولدتا نقاط ضعف جديدة وإضافية بدأت بدورها تنخر في كيان الحركة الكردية. وفي ذات الوقت باتت قوة الحكومة المركزية تتنامى في حين بدأ الضعف والهزال يتسرب بشكل متزايد إلى صفوف الحركة الكردية, بالأخص بعد أن حاول أبناء ملا مصطفى (إدريس ومسعود) أن يتولوا ممارسة صلاحيات والدهما العسكرية والسياسية, بدون أن يملكوا المؤهلات اللازمة للقيام بهذا الدور.

كما تنامت نسبة المنصاعين داخل الحركة, أما المناضلون الحقيقيون من أصحاب الرأي والمبادئ والمثل فقد باتت نسبتهم تتقلص وتنحسر كما بات دورهم يعاني من التهميش وباتوا يواجهون الإضمحلال والزوال داخل الحركة بدافع الحصول على الأموال التي تراكمت وزادت لدى الحركة من مصادر مختلفة كانت إيران أهمها ولكنها لم تكن الوحيدة, وهذه تمنح بسخاء للمنصاعين والمتملقين من عديمي المبادئ والقيم وبات عددهم يتزايد وإكتشفوا إساليب الحصول على المال. لقد باتت ممارسة عمليات التجارة وممارسة الشؤون السياسية لصيقة ببعضها وتسير يدا بيد, كما زاد البحث عن وسائل الراحة والتمتع بالرفاه الدنيوي الذي باتت المدنية المعاصرة توفره بأشكال وصنوف لا تعد ولا تحصى, فإنتقلت عدوى هذه الآفة إلى كوادر الحزب الذين باتوا يتنافسون للحصول على أكبر كمية ممكنة منها, إلى جانب التنافس الحاد بين العناصر الحزبية لحصول على المناصب الحزبية والحكومية وتوفير أسباب الرفاه, بشكل حجب القضايا الأساسية عن الذاكرة والأنظار إلى درجة خطيرة.

وقبل إندلاع الحرب الخامسة وبعد أن باشرت أجهزة السلطة الحاكمة في إختلاق أعمال العنف وحوادث الإرهاب ضد السكان المدنيين في المدن الكبيرة, الأمر الذي تسبب في هروب الألوف من العوائل

بإتجاه المناطق المحررة من كردستان, تاركين منازلهم وكل ما يملكون تحت رحمة السلطات الحكومية التي بادرت إلى مصادرة أغلبها كالعادة المعمول بها من قبل السلطات البعثية تجاه المهجرين من الأكراد من فيليين وغيرهم, أو أن السلطات الحكومية أجبرتهم على المغادرة على أن يحملوا معهم ما يلبسون فقط وقت الترحيل.

وقام الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق هو الآخر بدوره يحرض ويطلب من الكثيرين من أنصاره ومؤيديه من أعضاء الؤسسات التابعة له : الطلاب, النساء, الشباب, العمال, الفلاحين ...إلخ على الهروب إلى مناطق كردستان المحررة. فمصادر الحزب نفسها تتحدث بإفتخار عن (30) أستاذ جامعي من السليمانية, (600) طالب جامعي, (70) طبيب, (150) مهندس, (4,200) معلم, (250) ضابط عسكري أو شرطة و (100) ضابط وجندي عربي, بالإضافة إلى المئات من الموظفين وألوف الفلاحين والعمال ... إلخ. كان هذا من جهة بكل تأكيد دليلا قاطعا على التضامن الشعبي والتأييد المكنون للحركة الكردية. ولكن طالما كانت هذه المواقف والنشاطات معزولة عن الرأي العام العالمي وتواجه بيئة لاديمقراطية, فإنها ستظل بدون جدوى أو فائدة ومشكوكة في نتائجها., سيما إذا علمنا بأن هذا الحزب بالإضافة إلى هذا كله كان عاجزا تماما على أن يوفر لهؤلاء اللاجئين أعمالا نافعة لخدمة الحركة الكردية, فإن هذه العملية كانت من الناحية العسكرية والسياسية والإقتصادية خطءا فادحا وكبيرا للغاية, إذ على الرغم من إنشغال قيادة الحزب ولأشهر طويلة بوضع منهاج لتشغيل هذا الجمهور الضخم من اللاجئين بشكل إيجابي وفق خطة أطلق عليها إسم " الإستيعاب ", فإن عشرات الضباط الضباط التابعين إلى الجيش والشرطة بقوا بدون عمل أو كلفوا بأعمال لا تنسجم إطلاقا مع ما تلقوه من تدريب وعلوم, كل ذلك رغم إندلاع الحرب من جديد مع القوات العراقية!

لكن رغم كل السلبيات الظاهرة والمستترة, فإن جوا من التفاؤل كان يسود في صفوف الحزب بصورة عامة, إذ كان الإعتقاد السائد يرى بأن الحرب لن يطول بها الأمد هذه المرة أيضا, وأن الحكومة ستتنازل من جديد وتباشر بالتفاوض. وبناءا على هذا الوهم والسراب الخادع, إنشغل الناس وفي مقدمتهم منتسبوا الحزب بالحصول على مناصب هامة وحساسة داخل الجهاز الإداري الخاص بالحركة الكردية في المناطق المحررة, كاسلوب مضمون ومؤكد لضمان الحصول على منصب مرموق مماثل فيما بعد في الجهاز الإداري لمنطقة الحكم الذاتي في المستقبل! لقد تسببت هذه العقلية الوصولية والإنتهازية المفضوحة بإلهاء أجهزة الحركة الكردية التنفيذية والإدارية بأمور ثانوية وهامشية محضة, في حين أهملت شؤون الجبهة العسكرية إلى حد بعيد وهي عصب الحياة بالنسبة لمستقبل الحركة, لأن المشاكل الجانبية في الداخل إجتذبت إنتباه أجهزة الثورة كليا!

3-الأسباب الآيديولوجية: بغض النظر عن أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, كان قد غير مناهجه مرارا عديدة من أجل مراعاة المستجد من الظروف السياسية والسعي للإنسجام معها وهو الذي لا يملك أصلا أية إستراتيجية أو آيديولوجية واضحة, فلابد من الإشارة إلى أن هذا الحزب لم يأخذ برنامجه ولا أهدافه السياسية المعلنة بجدية, إبتداءا من رفعه لشعار" الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي " وإنتهاءا بالمطالبة بالتأميمات في المجالات الإقتصادية ودعوته إلى تطبيق الإصلاح الزراعي ... إلخ.

لقد سيطر هذا الحزب على مناطق واسعة من كردستان الجنوبية لمدة 14 عاما, إلا أنه لم يجري أية إنتخابات برلمانية عامة في أي من هذه المناطق الخاضعة لنفوذه كحزب يوحي إسمه على الأقل بأن يتوجب عليه القيام بذلك, ناهيك عن إجراء أو تطبيق الإصلاح الزراعي! هذا بالإضافة إلى أن جهاز المخابرات التابع للحركة الكردية "باراستن" لم يراعي هو الآخر إستخدام الطرق والوسائل الشرعية في ممارسة أعماله ونشاطاته في سجونه ومنها سجن خلان و رايات السيئة الصيت. لقد شجع هذا الحزب ورغم كل الشعارات اليسارية المضللة التي رفعها لسنوات, العناصر الإقطاعية وصان مصالحها بالضبط وفق الأسلوب الذي كانت تمارسه الحكومة المركزية, بل وزادت عليها في حالات كثيرة عبر التطاول على حقوق الأفراد بمن فيهم المقاتلين " بيشمه ركه" لكسب رضا الأغوات, مهملا بذلك شؤون الفلاحين.

كانت كل المفاوضات التي أجريت مع الحكومة المركزية على الأرجح وبالدرجة الأولى وليدة الإنتصارات العسكرية الحاسمة التي أحرزتها قوات الحركة الكردية المسلحة في ساحات الحرب وفي فترات زمنية عديدة أو كنتيجة مباشرة لها وبالطبع لقاء تقديم الشعب الكردي لتضحيات جسيمة بالأخص من قبل الطبقات الكادحة منه. ويلاحظ بأن قادة تلك القطعات كانوا من البارزانيين سواء ما أدى منها إلى وقف القتال في عام 1963 أو هندرين بقيادة فاخر بارزاني أو إنجازات عمر آغا بارزاني التي أدت إلى صدور بيان 11/آذار/1970. لكن الحزب لم يكن قادرا على إستثمار هذه الإنتصارات العسكرية ليحولها إلى إنتصارات سياسية حقيقية , بل على العكس تماما فقد قامر بالإنجازات العسكرية للحركة وخسرها على طاولة المفاوضات. إستطاعت الحكومة المركزية في بغداد مرارا عديدة أن تفرض شروطها في النهاية لتستطيع من خلال معاركها السياسية أن تحول إنتصارات الحركة الكردية العسكرية إلى هزائم قاتلة بالنتيجة وكأنها لم تكن شيئا مذكورا أو موجودا.

3- الأسباب العسكرية:

يمكن القول بصورة عامة بأن الأكراد إستطاعوا ولغاية عام/1974, أن يقفوا بوجه الحكومات العراقية. لقد إستطاع الأكراد عبر سلسلة من الإنتصارات الحاسمة في فترات مختلفة أن يجبروا الحكومة المركزية مرارا عديدة على التفاوض مع حركتهم التحررية. ولم يحدث أبدا وأن أظهرت أية حكومة عراقية (بإستثناء حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم) تفهما لمطاليب الأكراد بدون ضغوط عسكرية من جانب الأكراد أنفسهم.

لكن إعتبارا من عام 1970 تزايدت العوامل السلبية وبدأت تفعل فعلها داخل القوات المسلحة أيضا. لقد إنساق بعض القادة العسكريين مع التيار المادي الجارف, الذي بات يطغى ويسود بين صفوف الحركة, إذ إنصرفوا إلى عقد صفقات تجارية وشاركوا في عمليات الحصول على المقاولات, في الوقت الذي قامت قيادة الحركة الكردية بعزل بعضهم الآخر أو تجميدهم ممن كانوا يمثلون نخبة القيادات العسكرية الكفؤة من مناصبهم وإعتقلت بعضهم في السجون لتجري تصفيتهم جسديا فيما بعد.

حصلت الحركة الكردية خلال سنوات وبالتدريج على أسلحة كثيرة من إيران أو عبرها لم يسبق لأية حركة كردية سابقة وأن حلمت بمثلها, على الرغم من أن هذه الأسلحة لم تكن متكافئة مع كانت الحكومة المركزية في بغداد تملكه من أجهزة وعتاد. غير أن الإفتقار إلى التدريب وأساليب الصيانة أديا بالنتيجة إلى تعذر أمكانية الإستفادة منها بشكل صحيح. وفي حالات أخرى فإن تموينات الأسلحة من عتاد وقطع غيار كانت ناقصة وغير مرتبة.

لو أخذت العمليات العسكرية التي قامت بها الحركة الكردية خلال الأعوام (1961- 1975) بنظر الإعتبار وتم تدقيقها, لتوجب على المرء أن يقر بحقيقة عدم وجود أية إستراتيجية عسكرية. وكل ما كان موجودا لم يتجاوز التخطيط لبعض التكتيكات العسكرية ذات الطابع المحلي والضيقة الأبعاد مرهونة بظرف محدد لذاته. ولا توجد معلومات عن تعاون شامل ومخطط له سلفا بين الوحدات الكردية المسلحة أو التنسيق بين فعاليتها حتى من الناحية الزمنية المجردة. وفي بعض الحالات كانت الحزازات الداخلية السائدة في صفوف الحزب تلعب دورا أساسيا في زيادة السلبيات وتفاقمها , نذكر على سبيل المثال أحداث عام 1963. لكن رغم كل ذلك فإن الخطط التكتيكية المتبعة والتي كانت تعد وتقاد من قبل نخبة ممتازة من القادة العسكريين كانت كفيلة لضمان إنتصارات كافية مكنت الحركة الكردية من البقاء لفترة طويلة إلى حد ما. لكن خلال الحرب الخامسة بين عامي 1974-1975, لم يكن حتى لمثل هذه التكتيكات المجردة أي وجود أو أثر يستحق الذكر. فقد إكتفت قيادة العمليات العسكرية الكردية بمجرد إبداء ردود فعل محلية على الهجمات العراقية بدون تخطيط. فقد كان زمام المبادرة بيد القوات العراقية على طول الخط وطوال الوقت تقريبا, والذي أعد له بشكل جيد خلال الأعوام 1970-1974 بهدف حسم هذا الصراع عسكريا.

هذا ولم يكن للأسرار العسكرية لدى الجانب الكردي أي وجود تقريبا, ففي الواقع كانت المعلومات حول نوايا الأكراد في الهجوم المقابل مثلا على مواقع الجيش العراقي وما إلى ذلك تتسرب إلى شتى الجهات, بما في ذلك إلى داخل معسكرات اللاجئين في إيران, وبالتالي وبطبيعة الحالي إلى الحكومة العراقية أيضا, التي كانت وخلال سنوات قد أفلحت في إقامة شبكة إستخباراتية جيدة داخل صفوف الحركة الكردية. كتب جمال الغيطاني – صحفي مصري زار جبهة القتال على الجانب الحكومي في منطقة رواندوز – يقول: (إن كردستان منطقة شاسعة, الجبال وعرة والإنتقال صعب, لكن المنطقة كلها كقرية واحدة, كل شخص معروف للآخر, والأخبار يتناولها الناس بسرعة, ولا شيء يندرج تحت كلمة سر).

وعلى العكس تماما مما تواجد لدى الجانب الكردي, فإن الجيش العراقي كان قد إستغل فترة المفاوضات أو ما سمي بفترة الإنتقال (1970-1974) ليستعيد قواه ويعد العدة من كل الأوجه للمواجهة المقبلة لا محالة ويحصل على أحدث الأسلحة ويتدرب عليها ويعد الخطط الجديدة من تكتيكية وإستراتيجية ويهيء الأجواء لخوض حرب نفسية ضد الأكراد, بشكل إختلف كليا عما ألفه الشعب الكردي من ممارسات الحكومات السابقة بما في ذلك حكومة البعث ذاتها في عام 1963. فقد تخلى حزب البعث عن أساليبه وممارساته القديمة مؤقتا, التي أثارت إستهجان الرأي العام في كردستان في السابق وتركت آثارا سلبية عميقة في نفوس الأكراد في عام 1963, الأمر الذي تسبب في تقليل إندفاع الأكراد في حربهم ضد النظام البعثي في عام 1974-1975.

وبالمقابل يكفينا أن نذكر مثل السوء الذي ضربة القادة العسكريون الأكراد في صفوف الحركة الكردية في نفس الفترة 1ذ974-1975, حين أصروا وبإستمرار على ترك جبهات القتال التي كانت بعهدتهم بمختلف الأعذار وطالبوا أثناء إندلاع الحرب بالحصول على إجازات للذهاب إلى إيران بحجة زيارة عوائلهم, في الوقت الذي إرتاد بعضهم إن لم نقل أغلبهم أماكن اللهو واللعب ... !

كانت نتيجة هذه الأخطاء وغيرها مجتمعة وغيرها كثير, بأن الجيش العراقي ورغم تعرضه إلى خسائر كبيرة لم يتعرض في الواقع إلى هزيمة عسكرية حاسمة كالسابق تجبره على حمل الحكام في بغداد على التفاوض مع الحركة الكردية من جديد.

4- فرقة البارزانيين (لأول مرة):

الدور الإيجابي الذي لعبته بارزان في مجمل حركة التحرر الكردية وفي شتى أجزاء كردستان هي حقيقة لا يرقى إليها أدنى شك. فقد كان البارزانييون, المجموعة أو الكتلة الوحيدة بين كل المجموعات السياسية الكردية, التي دعمت وشاركت بالفعل في حركة التحرر في ثلاث أجزاء كبرى ورئيسية من

كردستان وواصلت النضال بدون إنقطاع تقريبا, حيث قاومت قوات الإحتلال الأجنبي بإستمرار, أو على الأقل لم يتحولوا في يوم من اليام إلى عقبة بوجه حركات التحرر الكردية الأخرى.

وعلى الرغم من تعرض بارزان إلى إنتكاسات عديدة, وتعرضت مرارا للتهجير إلى تركيا, إيران, وجنوب العراق ولجأ بعضهم إلى الإتحاد السوفيتي, كما عانت بارزان من عمليات النهب والسلب المتكررة وتعرضت إلى القصف الجوي المركز منذ العشرينيات من هذا القرن, وواجهت حملات من الإعدامات والسجن والإعتقالات ... إلخ. إلا أنها ورغم كل ذلك كانت وماتزال الحركة الوحيدة في جميع أجزاء كردستان قاطبة ومنذ العهد العثماني, التي أبدت مقاومة فعالة بإستمرار (قليلا أو كثيرا – حسب الظروف) وبطولية ألهمت كل كردستان ضد الإحتلال والإضطهاد الأجنبي, إلى درجة مكنتها من التمتع بنوع من الإستقلال الذاتي الحقيقي طالما تواجد البارزانييون في منطقتهم. وهكذا تحولت بارزان إلى نموذج وقدوة للمقاومة البطولية والوحدة, التي إستطاعت أن توفر لها أسباب وإمكانيات تجاوز الكثير من العقبات والإنتكاسات, مستندة في كل ذلك على الذات ومعتمدة على القيم والمثل البارزانية العريقة.

إستمرت هذه الأوضاع وبقيت هذه المثل متأصلة وثابتة الجذور في بارزان ولدى البارزانيين, طالما كانت الأمور تسير فيها من قبل شيوخهم الحريصين على صيانة هذا التراث الأصيل. لقد حرص الشيخ أحمد بارزاني بدوره على حماية وصيانة هذا التراث طالما بقي على قيد الحياة. فقد كان الشيخ أحمد بارزاني هو الذي دعم حركات التحرر الكردية في العراق, إيران وتركيا, والذي سعى في الستينات إلى التوفيق بين الأجنحة المتناحرة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. هو الذي دحر في عام 1961 أغلب العناصر الإقطاعية عمالة ورجعية في منطقة بادينان على أثر أعمال الشغب التي أججها بعضهم بدوافع مبهمة, ممهدا بذلك عمليا لنشوء حركة كردية جديدة. ورغم الدماء المراقة رأف بأوضاع الفلاحين في المناطق التي شهدت الإشتباكات العسكرية بين المقاتلين البارزانيين ومناوئيهم فسمح لهم بالعودة إلى قراهم مدركا بأن الإقطاعيين وحدهم سبب البلايا والخراب وأن الفلاحين مجرد ضحايا لدسائس هؤلاء مانعا بذلك الأخيرين من العودة إلى مناطقهم بسبب ماضيهم الإجرامي وسمعتهم الرديئة., مدركا تمام الإدراك بأنهم يمثلون بؤرة الفساد وحاضنا لتوليد الفتن وخلق القلاقل منذ العهد العثماني. كما كان الشيخ أحمد بارزاني يحذر بإستمرار من مغبة غلبة الميول والإتجاهات المادية, لتتحول إلى عامل هدم وإنحراف عن المثل والقيم البارزانية الأصيلة, التي كان يدعو للتمسك بها على الدوام وعدم مقايضتها مع المال. كان الشيخ أحمد بارزاني واثقا كل الوثوق بأن إنحرافا من هذا النوع إذا طرأ وإستمر, فإنه لن يبقى لفترة طويلة دون أن يولد عواقب سلبية وخيمة.

كان الشيخ أحمد بارزاني كبقية شيوخ بارزان ينظر إلى السلطة وممارستها من منظار التقاليد والأعراف والقيم والمثل البارزانية الموروثة, بإعتبارها مجرد وسيلة ويجب أن لا تتحول أبدا إلى غاية وهدف, " فسيد القوم خادمهم " وفق المنظور الإسلامي الصحيح للسلطة. وعلى هذا الأساس أيضا نجد الشيخ أحمد بارزاني يحاول حل مسألة الخلافة والسلطة أو الإستخلاف القيادي بشكل لا يترك المجال لنوازع وعواطف القرابة أي مجال أوسبيل إلى قلبه في إتخاذ ما إعتبره قرارا صائبا في خدمة التراث والتقاليد البارزانية, لأن الفكر البارزانية والتراث البارزاني الأصيل المبني على قيم فكرية ومثل قيمة مقرونة بمبادئ أخلاقية سامية, لا تحسب للقرابة أي حساب يستحق الذكر, بل على العكس فإن القرابة العقائدية هي التي تحضى بالأولوية. من هنا فإن مسألة القيادة والحكم لا تعتبر مسألة عائلية, بل هي مسألة مبدئية وعقائدية وللأشخاص المؤهلين وذوي الكفاءة فقط, ممن أثبتوا تمسكهم بهذه المثل قولا وعملا أن ينالوا شرف الحصول عليها لا غيرهم.

بناءا على هذه الموازين والإعتبارات فقد وقع إختياره بهذا الخصوص على شخص بسيط, لكنه في ذات الوقت متمسك وحريص على التقاليد والمثل البارزانية ليكون خلفا له في قيادة الحركة البارزانية " خورشيد بارزاني ", الذي كان يسكن في قرية قصية ومعزولة تقريبا عن المناطق المحورية التقليدية في منطقة بارزان وهي قرية " شري " الواقعة في منطقة نزار. غير أن النتيجة جاءت مخالفة لما إرتآه الشيخ أحمد بارزاني, الذي كان يستهدف ضمان الصالح العام ويؤثره على التوافه من المصالح الشخصية الزائلة, لأن بعض الدوائر والجهات سعت إلى عرقلة عملية تبوء " خورشيد بارزاني " لمنصبه كالعرف المعمول به حتى ذلك الحين في بارزان, في الوقت الذي فشلت هذه الجهات المعرقلة ذاتها وبدوافع مصلحية وأنانية بحته في أن توحد آراءها ومواقفها لإختيار بديل آخر, حتى بغض النظر عن مؤهلاته!

توفي الشيخ أحمد بارزاني بتأريخ 1969/1/14, الأمر الذي أعقبه بشكل ظاهر نشوء تكتلات صغيرة وكبيرة داخل صفوف البارزانيين لأول مرة.ويمكن للمرء أن يذكر من هذه المجموعات: المجموعة الموالية إلى شيخ خورشيد بارزاني وهي من أكبرهذه المجوعات قاطبة. وكانت هنالك مجموعة تابعة إلى الشيخ عثما إبن الشيخ أحمد ومجموعة أخرى تابعه إلى شقيقه الأكبر الشيخ محمد خالد بالإضافة إلى مجموعة موالية إلى ملا مصطفى. وهكذا وللمرة الأولى في تأريخهم, بات البارزانييون بدون قيادة موحدة ومرجعية ينصاع الكل لقراراتها رغم أن الأكثرية الساحقة إلتفت حول شيخ خورشيد بارزاني بحكم إختيار الشيخ أحمد بارزاني له, الذي قدمه على كل أقاربه بما في ذلك أبناؤه. وأغلب الظن أن أغلب الجهات المعنية كانت تدرك تماما مدى أهمية مسألة القيادة الموحدة وأنها تمثل موضوعا ملحا لا يقبل التسويف والتأجيل لفترة طويلة دون أن يترك نتائجا سلبية. إلا أن الروح الأنانية حجبت أو أعمت عيون البعض,الأمر الذي لم تبقى آثاره محصورة بهم فقط, بل أن هذه الآثار السلبية شملت

بالتدريج جميع البارزانيين. لقد عزز هذا الوضع الهش من موقف ملا مصطفى بحكم الإمكانيات المادية التي كانت بحوزته, وبات يسعى هو وأبناؤه (إدريس ومسعود) إلى إحتواء منطقة بارزان وضمها إلى منطقة نفوذه معتمدا على صراع أبناء الشيخ أحمد أنفسهم حول السلطة من جهة وعلى وقوفهما في ذات الوقع ضد تنفيذ وصية الشيخ أحمد بارزاني بخصوص تعين " شيخ خورشيد" كخليفة له, والتي أثبتت التطورات بأنها كانت الأصح والأكثر حكمة ولكن بعد فوات الأوان, فتدريجيا باتت بارزان تفقد شخصيتها وكيانها الخاص.

ومن الجدير بالذكر بان التطورات السلبية بدأت ومن ثم تكاثرت في نفس الفترة إعتبارا من نهاية عام 1968 وبداية عام 1969, داخل الحركة الكردية أيضا! فقد بدأت بعض الجهات تشكو من مواقف الحركة الكردية في العراق, فقد ذهب الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران إلى إتهام قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بتسليم بعض أعضائه إلى نظام الشاه وقتل آخرين. وخلال اوائل السبعينات كانت بعض المجموعات السياسية الكردية في تركيا وسوريا أيضا ممتعضة من مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, لأن هذا الحزب بات يتدخل في شؤونها الداخلية ويلمح إلى مقتل أحد الساسة من كردستان الشمالية/تركيا "د. شفان" وإعتقال أحد السياسيين الأكراد من لبنان " جميل محمو " في سجون الحركة الكردية في العراق لفترة لم تكن قصيرة. وهذه كلها إنحرافات عن التراث البارزاني واعرافه وتقاليده بشكل سافر, كما ويبدو بأن وجود الشيخ أحمد بارزاني ولو على بعد كان يمثل قوة أخلاقية لا يستطيع البعض تجاهلها ببساطة ولا بد من مراعاتها بنحو أو بآخر.

غير أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق كان على ما يبدو وبالأخص بعد إتفاقية 11/آذار/1970مع النظام البعثي الحاكم في العراق واثقا من برنامجه وأساليبه السياسية إلى درجة كبيرة ولم يكن مستعدا لإعادة النظر في مواقفه. فالظروف السائدة داخل صفوف الحزب كانت تختلف كليا عما كان معروفا عن بارزان أعرافا وقيم خلال تأريخها. فقد بادر ملا مصطفى رئيس الحزب بتهيأة الأجواء لصعود نجليه المفضلين إدريس ومسعود, ليضمن مستقبلهما السياسي. فقد تم إنتخابهما كأعضاء في اللجنة المركزية للحزب عام1970, بل وحصل كلاهما على عدد متساوي من الأصوات في الإنتخابات الحزبية! وحاول الإثنان تدريجيا أن يحتكرا صلاحيات والدهما سيما بعد أن فشلت محاولات الإغتيال التي تعرض لها والدهما في منطقة حاج عمران, في الوقت الذي تم فيه عزل وإقصاء أخويهما الكبيرين " عبيدالله ولقمان " في عملية يمكن أن نطلق عليها " عملية التقريب والإقصاء المزدوجة ", والتي بموجبها يجب تقريب البعض مهما كلف الثمن لأنهم يخدمون أهداف ملا مصطفى في حين يجري إقصاء آخرين مهما كلف الأمر لأنه يعتبرهم حجر عثرة على طريق مخططاته. وكان هذا الحزب وبعد أن إعتقد جازما بأن مخططاته ستنجح بالكامل بعد إتفاقية آذار خلال الأعوام 1970-1974 إلى إتباع نهج سياسي غريب ضمن هذا الأسلوب, ففي الوقت الذي كان الحزب يبذل الجهد

الجهيد لإجراء المصالحة مع مجموعة إبراهيم أحمد وجلال طالباني المنشقة ويسعى لكسب العناصر الإقطاعية من المرتزقة كأغوات الزيبار, التي خدمت ولأجيال مختلف الحكومات ضد حركة التحرر الكردية وبالأخص ضد بارزان, والتي كانت تعاني من الإهمال لفترة قصيرة بعد إتفاقية آذار عبر الإستغناء عن خدماتها الذليلة, عبر منحهم أضعافا مضاعفة من المبالغ المالية التي كانت تقدمها لهم الحكومة. لقد فرضهم ملا مصطفى بالقوة والإكراه رافضا الإنصات إلى صوت الحكمة والإحتجاجات رغم كل الدماء التي سفكت على يد هؤلاء في كل أنحاء كردستان الجنوبية. ومن أجل بلوغ هذا الهدف, لم يكتفي هذا الحزب بتناسي مئات الضحايا ممن قتلوا أو تمت تصفيتهم الجسدسة من قبل هذا العناصر والتيارات المتناحرة, ناهيك عن تعرض ألوف آخرين إلى عمليات النهب والسلب وما إلى ذلك, بل أن هذا الحزب ورغبة منه في إرضاء هذه العناصر الإقطاعية من لصوص وقتلة, التي ورثت الخيانة وإحترفتها, بل قدم لها أموال طائلة – بعض المصادر تقول بأنها كانت ترسل في أياس الحنطة والشعير الكبيرة المستعملة لأن الحقائب الإعتيادية لم تكن قادرة على إستيعابها – ومنحتها مناصب عسكرية وفيما بعد سياسية رفيعة في أجهزة الحركة الكردية والحزبية من عسكرية وسياسية دون أن تأخذ الأصوات المعارضة الكثيرة بنظر الإعتبار بل فرضت قراراتها بالقوة وضيقت على المعارضين وطردتهم وألصقت بهم بعدها تهمة الخيانة, في حين بات فجأة من يموت من هذه الفئة الباغية ولو عبر مرض ألم به شهيدا, بل وتم تسمية قطعات مسلحة بأسمائهم!

ولذا وبناءا على هذا النهج والسلوك الشاذ, عزل هذا الحزب "الديمقراطي", في ذات الوقت الكثير من العناصر التي كانت قد حاربت وخدمت في صفوف الحركة التحررية في كردستان مضحية بالمال والدماء. وكان من جملة هذه العناصر التي كسبها الحزب شكليا عدد من أغوات الزيبار, الذين باتوا يتقلدون فجأة المناصب العسكرية, التي أتاحت لهم فرصة السيطرة على قطعات عسكرية هامة " هيزات ", في المناطق المحررة من كردستان في " آكري " و " بشده ر "وضيق بذلك على الأعضاء القداما في صفوف الحزب والحركة في ذات المناطق, إلى جانب الإنتقاص من صلاحياتهم مثل " حسو ميرخان بارزاني " القائد العسكري في منطقة " دينارته أو آكري " وضواحيها, وبذلك وبشكل غير مباشر من صلاحيات شيخ عثمان بارزاني أيضا, كما أن سكان قضاء آكري أيضا أبدوا معارضتهم لهذه المواقف المستهجنة بجلاء والتي إنعكست فيما بعد بنحو أو بآخر في مواقف أحد القادة العسكرين " عزيز آكريي " وأحد ساستهم أيضا " هاشم آكريي ", الذين إنفصلا في فترة لاحقة عن الحزب, بل وإلتحقا بصفوف الحكومة.

هذه الأطراف وغيرها إعتبرت إجراءات الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق غير مقبولة بشكل عام بل وموجهة ضدها, لذا فقد رفضت بشكل مباشر تارة وبشكل غير مباشر تارة أخرى قبول فرض هذه التغيرات المنافية لكل منطق, وكان الشيخ عثمان بارزاني من أبرز الأطراف المناهضة لها. إن

بعض منتقدي سياسات رئيس الحزب ملا مصطفى يذهبون إلى القول بأنه كان مصمما على تمرير هذا المخطط الهادف إلى تعزيز وضمان سيطرة العناصر الإقطاعية المعنية التي ألفت حياة الإرتزاق والعمالة, إلى درجة أنه كان مستعدا معها أن يجازف بمواجهة عسكرية مع السلطات الحكومية وهو الذي لم يحرك ساكنا حين طرد آلاف من الأكراد الفيليين من ديارهم!

ولكن رغم تجاوب هذا الحزب " الديمقراطي " مع أغوات الزيبار إلى هذا الحد, إلا أن الأخيرين طالبوا بالمزيد, وقدم الحزب بالفعل مزيدا من التنازلات عبر تسليم قيادة قطاع عسكري آخر في " بشده ر / السليمانية " حيث تم تسليم " هيز " آخر إليهم وطرد قائد عسكري بارزاني آخر سعيا وراء إسترضاء المرتزقة من أغوات الزيبار. القائد البارزاني الآخر في المنطقة كان يسمى هو الآخر بالصدفة " حسو بارزاني "!

قوبلت هذه السياسة الشاذة بشجب معلن من أغلب البارزانيين بل وكل المطلعين على خلفية وتأريخ وماضي هذه العناصر المرتزقة الإقطاعية, وفي مقدمتهم شيخ عثمان بارزاني لأنه إعتبر هذه الإجراءات موجهة ضدة بالدرجة الأولى. وتطورت الإختلافات الفكرية بين الجانبين لتأخذ في عام 1971, طابع المواجهة العلنية وبلغت درجة الخطورة إلى حد كادت تؤدي إلى إندلاع معارك داخلية في منطقة بارزان بالذات. وتفاقمت الخلافات وأدت في النهاية إلى هروب النجل الأكبر لرئيس الحزب عبيدالله بارزاني من منطقة حاج عمران إلى منطقة بارزان في البداية وبسبب الضغوط الممارسة عليه هنالك من قبل والده توجه نحوبغداد.علما أن بارزان كانت ملاذا لشتى أنواع اللاجئين من شتى الطوائف واللتي لجأت إليها في عهد شيوخها, لكنها بات عاجزة الآن عن إيواء عبيد الله بارزاني. وفي عام 1974, ترك شيخ عثمان بارزاني هو الآخر منطقة بارزان متوجها نحو بغداد يرافقه في رحلته هذه شقيقه نذير بارزاني ومجموعة من مؤيديه. وبعد إنهيار الحركة توجه لقمان النجل الثاني لرئيس الحزب إلى بغداد ليلتحق بشقيقه الأكبر ولحق بهما في فترة لاحقة صابر شقيقهما الأصغر.

وخلال هذه الفترة ذاتها, أي بعد عام 1970, كان فاخر بارزان – قائد معركة هندرين – قد أعتقل مع والده وإخوانه وأودع سجن " خلان/رايات " التابع إلى جهاز الباراستن (مخابرات الحركة الكردية) التي كان مسعود ملا مصطفى يديرها. وقد وجهت إليهم تهمة الإتصال بالسلطات الحكومية, وهو ما يعني بشكل غير مباشر تهمة التجسس لصالح الحكومة العراقية. وبعد إنهيار الحركة الكردية عام 1975, تبين بأن هؤلاء جميعا تمت تصفيتهم جسديا – المجموع تسعة أشخاص - وذلك قبل هروب قيادة الحركة الكردية إلى إيران. وعندما تبين بأن " شيخ خورشيد بارزاني " قد قرر البقاء في منطقة بارزان بعد إستسلام الحركة الكردية في عام 1975, إقتدت به الغالبية المطلقة من البارزانيين بالأخص الفلاحون والكسبة, وأبوا بذلك اللجوء إلى إيران مع ملا مصطفى. وعلى أثر هذه التطورات المؤسفة

أصبح إنشقاق البارزانيين حقيقة واقعة لا يمكن التستر عليها, وبات يمثل خطرا داهما يهدد كيان الفكر والتراث بل والوجود البارزاني بجدية واضحة بسبب نزوات رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, وذلك لأول مرة في تأريخهم الحافل بالبطولة والتضحية.

ومهما تعددت الحجج والأعذار التي يمكن أن تورد لتبرير دوافع هذا السلوك وبيان حوافزهذا النهج الذي إتخذه ملا مصطفى مدعوما بإبنيه إدريس ومسعود, فإن من الصعب تبرئة ساحتهم أمام التأريخ من تهمة أنهم لم يكونوا مستعدين في أن يمنحوا عبيدالله بارزاني فرصة تشبه الفرصة الممنوحة إلى إبراهيم أحمد , كما انهم لم يبدوا الإستعداد لمنح شيخ عثمان بارزاني فرصة تشبه الفرصة الممنوحة إلى جلال طالباني, بل أنهم ضنوا على فاخر بارزاني وعائلته حتى فرصة مشابهة للفرصة الممنوحة لأغوات الزيبار. لكن الخطة كانت تهدف إلى إقصاء الأولين وتقريب الأخيرين مهما كلف الأمر وهذا ما حصل رغم كل العواقب الوخيمة التي لم تكن قليلة!

إن مسؤولية هذه التطورات السلبية وهذا التجني المفضوح على التراث والتقاليد والقيم البارزانية يتحملها بالدرجة الأولى ملا مصطفى وإبنيه إدريس ومسعود. فقد أراد هؤلاء أن يستفيدوا من الخصال العسكرية للبارزانيين ولم يكترثوا بالجوانب الأخرى بما في ذلك الجوانب السياسية والإجتماعية المرتبطة بالفكر الإجتماعي البارزاني والقيم والمثل البارزانية, على الرغم من الترابط الوثيق بين هذه وتلك والجلية والواضحة لكل ذي عقل وبصيرة ولا يمكن أن تخفى على أي كان طالما كانت لديه نوايا حسنة, لأن كل الثورات والحركات الإجتماعية في العالم تظهر بجلاء هذا الترابط المتبادل, الذي لايقبل الإنفصام بين المسألتين. فطالما كان البشر مؤمنين ببعض الأفكار والمثل الحميدة ومدفوعين بشعور الذود عن مبادئ سامية ومثل وقيم عالية, فإن إندفاعهم وبسالتهم في خوض الحروب والمعارك في سبيلها يكون قويا وثابت الأركان بشكل لا يتزعزع, لذا فإن إنتصاراتهم العسكرية وإنجازاتهم على شتى الأصعدة الأخرى يكون أمرا مضمونا إلى حد بعيد بإعتبارها تعبيرا عن خلجات النفس المؤمنة, بالإضافة إلى أنهم أرادوا أن يديروا دفة الأمور في بارزان بنفس الإساليب الإدارية المتبعة داخل حزبهم, والتي لم تكن تنسجم مع روح التقاليد البارزانية الموروثة, فقد كان المال بالنسبة للحزب يعتبر العامل المحوري الأوحد, الذي تدور حوله كل الأمور في تمرير المخططات السياسية, في حين أن القيم كانت هي المحور في بارزان فشتان بين الإثنتين! فقد تم إستخدام هذا المال المستجدى من مختلف الجهات وبصور مختلفة في كم الأفواة وتصفية الخصوم جسديا وشراء الذمم وتحريض المجموعات ضد بعضها البعض. وقد أفلحوا في تمرير مخططاتهم في حالات كثيرة هم تسببوا في تفشي الفساد في صفوف المجتمع الكردي بما في ذلك في صفوف البارزانيين, مسبعبدين بذلك إرادة الناس وتحويلهم إلى ما يشبه العبيد في حين كانت بارزان مدرسة لتخريج الأحرار وليس العبيد. فلو أخذنا موقف رئيس ما سمي في حينه بالحزب الديمقراطي الكردي/العراق ملا مصطفى في عام 1947, حين طالب بعد

عودته من طهران كعضو في وفد أرسل للتفاوض مع الشاه الإيراني, فقد أكثر ملا مصطفى من المطالبة وبالإحاح من البارزانيين بوجوب تسليم أسلحتهم والذهاب إلى همدان للسكن فيها, لأن الشاه الإيراني يطلب ذلك مستخدما في بعض الحالات من العبارات ما لم يكن لائقا على الإطلاق. لكن البارزانيون رفضوا الإنصياع لمطاليب الشاه الإيراني وواصلوا القتال حتى عودتهم إلى العراق في فصل الربيع. أما في عام 1975, فقد طلب ملا مصطفى بصفته الآن رئيسا لنفس الحزب السابق والذي تغير إسمه إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من هذا الحزب الذي لقنه خلال سنوات الخنوع والإنصياع الأعمى أن يلقوا بأسلحتهم ويختاروا بين العراق وإيران ففعلوا صاغرين, رغم أن عدد مسلحيهم كان يقدر في عام 1975, بين 100-120 ألف مسلح مع وجود التموينات من عتاد بالملايين ومواد غذائية تصلح حسب بعض التقديرات لسد حاجة الحركة لسنوات! وإذا كان هنالك من عارض ومن بينهم كاتب هذه السطور فلأنهم بالدرجة الأولى تلقوا تربية بارزانية تربية أحرار بعيدا عن كل خنوع. وإستنادا إلى أيوب بارزاني فإن شيخ عبدالله بارزاني قارن في مقر الشيخ محمد خالد بارزاني في زرارا بين موقف الشيخ أحمد بارزاني في عام 1963 وبين موقف ملا مصطفى في عام 1975, وتساءل: لماذا واصل الشيخ أحمد بارزاني القتال حتى النصر ولم يكن يملك إلا القليل من السلاح والعتاد معتمدا على الإمكانيات الذاتية البسيطة بالكامل لمنطقة بارزاني؟ ولماذا لا تواصل الحركة الكردية في 1975 بمواصلة القتال رغم الدعم الهائل الذي حصلت عليه من عدة جهات ووجود السلاح والعتاد والمواد الغذائية الكافية والقدرات المالية الكثيرة ؟! لكن يبدو أن المجتمعين عجزوا بالكامل عن تقديم أي جواب على هذه المفارقة الغريبة بين الموقفين!

لكن لابد من الإقرار بأن ملا مصطفى وولدية إدريس ومسعود أفلحا في إفساد عقول بعض البارزانيين أيضا عبر شراء الذمم ومنح المال لكن كان عددهم قليلا, كجزء من الفساد السائد في الحركة الكردية. لكن هذه السياسة لم تجد إستجابة لدى الأغلبية الساحقة من البارزانيين, الذين رفضوا رهن ضمائرهم لقاء المال, بفضل المناعة المكتسبة من التربية البارزانية القائمة على القيم والمثل بالأخص الموالون إلى الشيخ خورشيد بارزاني. فقد بذل ملا مصطفى الكثير من الجهود لحمل البارزانيين على تسجيل أسمائهم للحصول على مبالغ مالية كبقية البيشمه ركه. لكنهم رفضوا العرض قائلين: لم يقاتل آباؤنا من أجل المال ولم نفعل نحن لحد الآن ولذا لسنا مستعدين لتغيير أعرافنا, وإذا تعرضت منطقتنا لخطر فسنقاتل ولا نريد لقاء ذلك أي مال!

إن الإنقسام الذي وجد طريقه إلى صفوف البارزانيين في هذه الفترة كانت له نتائج وخيمة أثرت على مجمل التطور اللاحق, شأنها في ذلك شأن الإنشقاق الذي حصل داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في عام 1964, لكن مع فارق شكلي, ألا وهو أن إنقسام عام 1964كان ذا طبيعة سياسية وتنظيمية من حيث النتائج, أما إنقسامات بارزان فقد إنعكست آثارها على الجانب العسكري

بالدرجة الأولى. لقد فقدت الحركة الكردية عن هذا الطريق رجالا كانت لهم خبرة عسكرية واسعة, سواءا بسبب الإقصاء أو التجميد أو السجن وما تبع ذلك من تصفية جسدية, ممن أثبتوا بأن درايتهم العسكرية لايمكن أن تعوض بسهولة مثل: فاخر بارزاني, عمر آغا ... إلخ.

وعليه لابد لنا في هذا الموضع من الإشارة – دون أن تكون لدينا نية الإنتقاص المتعمد من أدوار الآخرين – بانه وخلال أحداث عام 1947, لم يكن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران بقيادة القاضي محمد, هو الذي تبنى قرارخوض وقيادة العمليات العسكرية ضد القوات الإيرانية, التركية والعراقية, بل البارزانييون بقيادة الشيخ أحمد بارزاني. كما أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ورغم تأجيجه للخلافات مع حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم , لم يكن هو الآخر قد تولى تبني وقيادة وتخطيط العمليات العسكرية لما عرف فيما بعد بالحركة الكردية في عام 1961, بل البارزانييون من جديد في بادينان وعددهم لا يتجاوز 500 شخص مع ملاحظة بأن ملا مصطفى هنا أيضا كرئيس للحزب الديمقراطي قد إقترح الهجرة مرة أخرى إما إلى سوريا أو إلى تركيا. لقد وضع 500 بارزاني الحجر الأساس للحركة ودعمهم فيما عدد من العشائر المتعاطفة مع بارزان. لكن في عام 1974, لم يكن القادة العسكرييون من البارزانيين يحتلون أية مراكز حساسة لدرجة تسمح لهم بإتخاذ موقف منفرد كالسابق ويفرضوا إرادتهم الخاصة عن هذا الطريق وإن وجد البعض منهم فقد حولهم الحزب إلى خانعين بدون حول ولا طول أو إرادة. كما أن الإنقسامات التي كان ملا مصطفى وأولاده يقفون وراءها قد حطت من معنوياتهم وإفتقارهم إلى قيادة شرعية موحدة, فالأغلبية وإن كانت ساحقة لم تكن كافية لمنع التناحر على ما يبدو ومنع الدسائس, وهو ما كانت عليه الحالة خلال الفترة 1970-1975.

إن مسؤولية هزيمة وإستسلام الحركة الكردية بدون قيد أو شرط وبدون أية مقاومة في عام/1975 يتحملها الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبالأخص رئيسه ملا مصطفى. وهذه حقيقة تنطبق على الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران أيضا بخصوص إستسلام جمهورية مهاباد بدون مقاومة في عام 1947. ومن الملاحظ بأن المواقف السلبية من جانب ملا مصطفى وأولاده إدريس ومسعود تجاه البارزانيين إستمرت حتى الفترة الواقعة بين عامي 1977-1978, حيث أعاد إدريس ملا مصطفى النظر في مواقفه وقرر في الختام أن يعيد الإعتماد عليهم ويستخدمهم من جديد لأغراض عسكرية بحته وكوقود للحرب!

ب- الأسباب الخارجية:

إن الصعوبات والتعقيدات التي ولدها الوضع الجغرافي غير الملائم لكردستان بصورة عامة وأجزائها المختلفة بصورة خاصة, المقسمة والملحقة بعدة دول في منطقة الشرق الأوسط وعلى الخصوص

بالنسبة لكردستان الجنوبية المعزولة كليا عن سواحل البحار وطرق الملاحة الدولية, والتي إقترنت بسلبية أوضاع الشعب الكردي تجاه القانون الدولي بإعتباره شعبا بدون دولة, أي بدون كيان سياسي معترف به دوليا ومفتقر لحق السيادة وممارسته أمام المحافل الدولية, أثر سلبيا في تطور الأوضاع في كردستان وعلى الأكراد على شتى الأصعدة: إقتصاديا, إجتماعيا, ثقافيا, وعسكريا, إلى جانب عرقلتها وتعقيدها لقضية التطور السياسي الداخلي بين الأكراد وفي كردستان إلى حد بعيد.

إن السياسة التي تنتهجها كل حركة تحريرية كردية يجب أن تراعي على الأقل ثلاث محاور رئيسية: طبيعة العلاقات مع الأكراد القاطنين في الدول المجاورة وشعوب هذه الدول بصورة عامة – طبيعة العلاقات مع الشعوب والدول المجاورة ككيانات دولية معترف بها – وأخيرا طبيعة العلاقات مع الدول الكبرى (سواءا بشكل مباشر أو غير مباشر), التي ماتزال تمارس النفوذ على العالم الثالث بصورة عامة وتؤثر بنحو أو بآخر في صياغة مصير وتطور قضايا شعوبها, بما في ذلك داخل الشرق الأوسط.

إن الشعوب العربية تعاني تقريبا من مشاكل مشابهة من بعض الأوجه, وقد إعترفت بعض الدوائر بهذه الحقيقة, لكنها تتمتع بميزة كبيرة, والتي تكمن في قدرة هذه الشعوب في الغالب على الإنطلاق في مواقفها من قاعدة كونها تحضى بالتمتع بدول ذات سيادة وفق المعايير الدولية السارية, مهما إختلفت نوعية ودرجة هذه السيادة. في حين أن الأكراد يواجهون من باب الوجوب والإكراه حقيقة تفرض عليهم قبول نوع من الوصاية الخارجية التي فرضتها الظروف والوقائع, والتي تسلبهم حق إتخاذ القرارات المتعلقة على إنفراد.

إن حزب البعث العربي الإشتراكي في كل من سوريا والعراق على حد سواء حاول أن يوجد علاجا لهذه المشكلة من خلال إنتهاج إستراتيجية مزدوجة لتخطي العقبات الموجودة في البلدان العربية وما تعانيها من إنقسامات عبر تشكيل قيادتين مرتبطتين ببعضهما داخل أجهزة الحزب, تسمى إحداها " القيادة القطرية " وتختص بمعالجة الشؤون والقضايا ذات العلاقة بدولة محددة بالذات, أما الأخرى فتسمى " القيادة القومية " التي تتجاوز إختصاصاتها حدود الدولة السياسية الذاتية, على الأقل بموجب الدعاية التي يروجها حزب البعث من الناحية الإعلامية, لتشمل نظريا على الأقل كل الشعوب أو الدول العربية. إلا أن الواقع العملي أظهر بأن حزب البعث العربي الإشتراكي لم يفلح في بلوغ أهدافه الإستراتيجية هذه, لأن إنجازاته على هذا الصعيد بالذات تكاد تكون معدومة, فعلى الرغم من أن حزب البعث إستطاع ومن خلال إنقلابات عسكرية أن يستولي على السلطة في كل من سوريا والعراق ومارس السلطة فيهما لسنوات, فإن هاتين الدولتين واللتين تتبنيان نظريا نفس الآيدولوجية إلى حد كبير, مازالتا تتنازعان فيما بينهما وعجزتا عن توحد قيادتيهما القطرية أو القومية شأنها في ذلك شأن بقية الدول العربية!

وهنالك من الدلائل ما يشير إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق الذي يسعى للإستنساخ ما يحدث حولة لإفتقاره الواضح إلى الإبداع, كان يتبع خطة مشابهة خلال أوائل السبعينات, إذا أخذ المرء الفوارق والظروف والأوضاع الكردية الخاصة بالقياس إلى أوضاع الشعوب الغعربية. لكنه فشل هو الآخر في تحقيق أي إنجاز بهذا الخصوص, بل أنه زاد من حدة النزاعات والتنافس بين الأحزاب في الأجزاء المختلفة.

1-علاقات الحركة الكردية مع الأكراد في البلدان المجاورة:

إن مسألة التعاون والتضامن بين الأكراد الموزعين على دول متعددة مختلفة الأنظمة الإجتماعية والثقافية مسألة ذات أهمية كبيرة لجملة من الأسباب ومن جملتها منع تعاون الدول المعنية فيما بينها ضد الشعب الكردي وتطلعاته نحو التحرر والإنعتاق أو على الأقل بغية بذل الجهود لتقليل آثار مثل هذا التعاون, أو بذل المساعي للإستفادة من الفرقة السائدة بين هذه الدول أيضا. ذلك لأنه وبدون هذا التعاون والتنسيق سيبقى خطر تحييد المسألة الكردية وإبطال تأثيرها مثلا للعيان كوسيلة للإبقاء على الأوضاع الراهنة في المنطقة أطول فترة ممكنة, بما في ذلك بقاء الأكراد محرومين الحقوق وبقاء كردستان مجزأة. أكد ملا مصطفى ومنذ البداية ولأسباب عديدة بأن الحركة الكردية في العراق لا علاقة لها بالأكراد في إيران وتركيا. وأن الأكراد في هذه الدول يجب أن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم وعلى إنفراد.

إن المسألة الكردية التي تمثل خطرا مشتركا على مصالح الدول في المنطقة قد تؤدي إلى تسوية الخلافات بين العراق والدول المجاورة له, وهو أمر لا يمكن أن يتضمن نتائجا إيجابية للأكراد بالضرورة, لذا كان على بقية الأكراد في البلدان الأخرى وقدر الإمكان أن يتحلوا بالصبر وأن يخلدوا إلى الهدوء ويمارسوا ضبط الأعصاب طالما لم يحقق الأكراد أهدافهم في العراق من أجل تجنب أعباء جديدة لا طائل من ورائها. وبصورة عامة يبدو أن الأكراد في إيران وتركيا وسوريا كانوا يقدرون بشكل صحيح حقيقة الأوضاع السياسية التي يواجهها إخوانهم في العراق, وعلى هذا الأساس أيضا تحلوا بالصبر حتى نهاية الستينات وبداية السبعينات على الأُقل, ثم أعقب ذلك تذمر وشكوى من مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. ويظهر أن عددا من أعضاء ومنتسبي الأحزاب السياسية في إيران وتركيا تعرضوا إلى الإغتيال من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, كما أن بعض العناصر المناوئة لنظام الشاه الإيراني تعرضت لضغوط من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ذاته داخل الحدود الإيرانية أيضا.

وفي سوريا حدثت إنشقاقات بين صفوف الأكراد عزيت إلى تدخل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في شؤونهم الداخلية. وفي بيان أصدره الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في

نهاية ت1977/2, أنكر مسؤوليته عن الأحداث الخاصة بأكراد تركيا. وذهب البيان إلى القول بأن هذه الأحداث كانت وليدة خلافات داخلية بين الأكراد في تركيا أنفسهم. أما بالنسبة إلى الإتهامات الموجهة من قبل أكراد إيران وسوريا إلى هذا الحزب فلا توجد مصادر تنفي تورطه في هذه القضايا.

ومهما كان الأمر, فإن حادثة واحدة تظهر على الأقل – بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران – ومن خلال القرائن, بأن حكومة البعث الحاكمة في العراق كان لها ضلع في الحادث من خلال جهاز مخابراتها في هذه الأحداث, سيما بعد صدور بيان آذار. لأن جريدة الثورة الناطقة بلسان حزب البعث, إتخذت موقف الداعم والمساند وبشكل غريب ومفاجئ للمجموعات السياسية الإيرانية المعارضة للشاه الإيراني, بما في ذلك الأكراد الإيرانيون, في الوقت الذي كانت الحكومة العراقية تسكت عن أوضاع الأكراد في تركيا وسوريا بالكامل, بل وكانت تسعى لإجهاض حقوق الأكراد المكتسبة في العراق من خلال حركة دامت عقدا من الزمن!

ويظهر أيضا بأن حزب البعث كان يكمن خلف إختلاق مثل هذه الحوادث على أمل إبطال مفعول الحركة الكردية كعامل مؤثر على صياغة الأحداث السياسية في المنطقة وذلك من خلال دعمه للأكراد المعارضين لنظام الشاه على أمل إجبار الشاه عن هذا الطريق عن الكف من مواصلة إسناد الحركة الكردية في العراق من جهة وأن يحرض الحزبين الكرديين ضد بعضهما البعض لإضعاف الحركة الكردية ككل ولغايات دعائية مفادها فرقة وإحتراب الأكراد الدائم. لقد تحقق لحزب البعث ما أراد على الأقل لحد ما.

2-العلاقات مع الشعوب والدول المجاورة:

حاولت الحركة الكردية دوما توطيد علاقاتها مع القسم العربي من شعب العراق سعيا منها لإيجاد تفهم أكبر لمطاليبها المشروعة,. ولهذا الغرض كانت تتصل مع مختلف الأحزاب السياسية. كما أن الحركة الكردية الأخيرة (1961-1975) رفعت شعار: " الحكم الذاتي لكردستان والديمقراطية للعراق ". لكن بإستثناء بعض ردود الفعل الإيجابية القليلة والمحدودة الإطار, فإن اللامبالات وعدم الإكتراث كانت بصورة عامة وفي الغالب هي السائدة, تماشيا مع أهواء السلطة الحاكمة ومسايرة لها. ومن هنا فإن موقف العرب كان ذا جوهر غير متفهم على الأقل حتى إذا حاولنا تجنب إستخدام عبارة عدائي. فأغلب الأحزاب السياسية العربية إحتفظت بإتصالاتها مع الحركة الكردية طالما كانت في المعارضة وتتعرض إلى المحاربة والمضايقات بالدرجة الأولى, لأنها كانت ترى في الحركة الكردية وسيلة للإطاحة بالحكومات القائمة وتؤمل من وراء سقوط الحكومة القائمة, أن تسيطر هي بالذات على دفة الحكم. لكن ما كادت هذه الفئات أو الأحزاب تصل إلى السلطة بالفعل أو أن تكون شريكة فيها وإذا بها تتخذ موقفا عدائيا من المسألة الكردية وتستكثر على الأكراد مطاليبهم مهما كانت ضيقة!

وبالطبع موقف الحكومات العربية مشابها لموقف الأحزاب, ولو أن رجالات الدول من العرب المعتدلين على ما يبدو كانوا يتحفظون في إتخاذ مواقف متطرفة من أمثال الزعيم عبدالكريم قاسم, الذي ثبت " الشراكة ", بين العرب والأكراد في نصوص الدستور المؤقت لعام 1958. وكذلك الرئيس المصري جمال عبدالناصر الذي كان يجد أن من صلاح جميع الأطراف حل المسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي.

لكن بعد سقوط وإستسلام الحركة الكردية في العراق في عام 1975, ظهر تبدل جوهري في مواقف بعض الدول العربية وقادتها, فقد أعلن قائد الثورة الليبية " معمر القذافي ", عن دعمه لنضال الشعب الكردي للحصول على حقه في تقرير المصير بما في ذلك تشكيل دولته المستقلة.

إن قسوة الإجراءات التي لجأت إليها الحكومة العراقية إلى درجة لجوئها إلى حرب إبادة حقيقية ضد الشعب الكردي مقرونة بموقف اللامبالات الذي وقفه الرأي العام في البلدان العربية, إزاء الجرائم المرتكبة بحق ألكراد, هي بحد ذاتها تبرر بشكل وافي ردود الفعل الكردية والإستنتاجات المستقاة منها وبالتالي السياسة التي إنتهجوها للحصول على الدعم الخارجي, من أجل إيجاد نوع من " التوازن " التقريبي في ميزان القوى في الصراع الدائر بين الطرفين, شأنهم في ذلك شأن كل حركات التحرر الأخرى في العالم , التي إضطرت أن تلوذ بإنتهاج سياسة مماثلة, الأمر الذي تجلى في فيتنام والجزائر وكوبا على سبيل المثال لا الحصر.

كانت إيران ومنذ قيام ثورة الرابع عشر من تموز/1958 ولغاية 1975, تعاني من وطأة العلاقات المتوترة نسبيا مع العراق, ومن جملة الأسباب التي أثارت مخاوف إيران, الدعاية الإعلامية الواسعة إلى قيام الوحدة العربية. قربت هذه الأوضاع تدريجيا بالتالي ومنذ فترة مبكرة, منذ أوائل الستينات, بين الحركة الكردية وإيران, الأمر الذي تسبب في تهدئة خواطر إيران بصدد الدعاية العراقية حول توحيد العرب وما قد يتولد من ذلك من تهديدات لمصالحها, طالما كانت الحرب الأهلية في داخل العراق مستعرة, في حين إستطا الأكراد أن يتجنبوا الهزيمة العسكرية والسياسية, طالما كان الدعم الإيراني لحركتهم مضمونا, من خلال التملص من نتائج العزلة التي تعاني منها حركتهم لأسباب جغرافية وغيرها.

غير أن الأكراد أخطأوا في تقدير المعادلات السياسية بين العراق وإيران القائمة في النهاية على المصالح الذاتية بعيدا عن كل مذهب وعقيدة رغم الخلافات التأريخية, لأنهم قللوا من شأن طبيعة روح المساومة الموجدة لدى الأنظمة الدكتاتورية والفاشية والرجعية منها على الأخص, سيما بعد أن غرروا بالوعود الأمريكية المبهمة وغير المبررة من الناحية المنطقية لمواصلة الثقة العمياء بالدعم الإيراني, بدلا من الإستفادة من الإمتيازات المستحصلة خلال سنوات من هذه العلاقة التي إستمرت لغاية عام

1975, بشكل عقلاني سليم, من خلال البقاء في حالة إستنفار وحذر من الموقف الإيراني وتبلاته المتوقعة وقد كانوا بالفعل يشكون فيه.

تنامى الدعم الإيراني المالي والعسكري بإستمرار وإستفادت منه الحركة الكردية في شتى المجالات, فمنها ما كان يقدم كرواتب وإن كانت بسيطة إلى المقاتلين " بيشمه ركه ", الذين تحولوا بالتدريج إلى جيش شبه نظامي, أو صرفت على العوائل الكردية التي فقدت معيلها من جراء الحرب, أو على المرضى والمعوزين ... إلخ. غير أن هذه الأموال لم تصرف دوما في أوجه صحيحة ومشروعة كما يتطلبه الصالح العام, فقد صرفت أحيانا لغايات سياسية وأسيء الإستفادة منها في هذا المجال لغرض إضعاف مركز الخصوم والمعارضين والتضيق عليهم وتحريض الآخرين ضدهم لقاء دفعات مالية. لذا يجوز لنا أن نقول بأن الدعم المالي والعسكري الإيراني كان سلاحا ذا حدين. فإذا كان هذا الدعم يمثل في الواقع سر نجاح الحزب الديمقراطي الرئيسي للبقاء لفترة طويلة وكسب المؤيدين, الذين إفتقروا بالكامل إلى أي إنسجام فكري وآيديولوجي وسعوا للحصول على الدعم المالي المجرد وحسب وتلموا بالتدريج من أين تؤكل الكتف, من هنا إنتشرت مقولة بين الكثيرين من المنتمين إلى هذا الحزب تقول حتى بعد الهزيمة وفي أوربا أيضا " مع البارزاني إلى آخر فلس " الأمر الذي يدل بجلاء على أن إنتماء الكثيرين إلى هذا الحزب كان بدافع الكسب المادي لا غير! لذا فإن الإصلاحات الضرورية على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي والصحي والتربوي, التي كان بالإمكان تطبيقها بفضل هذه المساعدات لم تتحقق بل أن المال الوفير تسبب في تنشأة جيل غير راغب في العمل أو إمتهان الحرف لكسب لقمة العيش, بل بات يزدري كسب لقمة العيش الكريمة من خلال الجهد الذاتي المبذول. كما أن الحزب قام ببناء جهاز إداري واسع ترضية للمدللين من أعضائه ومؤيدية بالأخص خلال الفترة 1974-1975, بدون أن يكون هذا الجهاز الكبير قادرا بالفعل على إنجار مهمة تستحق الذكر!

وعلى الصعيد العسكري فإن المساعدات التي تلقتها الحركة من جهات متعددة كانت هي الأخرى كبيرة لا يمكن مقارنتها أبدا بأية حركة تحررية كردية سبقتها على الإطلاق, وإن بقيت تفتقر إلى الأسلحة الحديثة المعقدة كالتي كانت بحوزة الجيش العراقي كالطائرات والدبابات مثلا. غير أن الحركة الكردية لم تستفد أو تستغل ما توفر لديها على هذا الصعيد أيضا بشكل إيجابي ومبدع, سيما وأنها تلقت من إيران في الفترة الأخيرة دعما مباشرا, حين شاركت المدفعية الإيرانية الثقيلة والبعيدة المدى بشكل مباشر في المعركة على جبهة رواندوز, إلى جانب إرسال بطاريات صواريخ هوك الأمريكية لمنع الطائرات العراقية من قصف المواقع المدنية على إنخفاض وبذلك تم التقليل من دقة إصابة الإهداف المبتغات. ناهيك عن أن هذا الحزب أبى أن يستفيد من الأسلحة والعتاد الكثير بعد إتفاقية الجزائر كما يفترض بأية حركة تحرر في العالم أن تفعله, فقد كانت هذه الأسلحة كافية لمواصلة المقاومكة لسنوات وإن إختلفت الآراء حول عدد السنين. لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق يدعي بأنه إنما إتخذ

هذه المواقف عن عمد مستهدفا بذلك زيادة حدة الخلافات بين العراق وإيران! وكانت إيران قد أرسلت عددا كافيا من المدافع ومن جملتها مدافع من عيار (155/ملم). وذلك عندما تأزمت الأمور على جبهة رواندوز. لكن رغم القصف المدفعي المركز والمكثف لمواقع الحيش العراقي فإن القوات الكردية لم تكن مستعدة لشن هجوم معاكس على مواقع الجيش العراقي لتستعيد إحتلالها من جديد! فقد أصر المقاتلون الأكراد على وجوب مشاركة القادة العسكريين في هذه العمليات أو أن يتواجدوا على الأقل في مقربة من مناطق العمليات العسكرية على الأقل إن لم يكن في الخط الأمامي. لكن أغلب القادة العسكريين الذين ألفوا حياة الرفاه بالأخص منذ عام 1970 لم يكونوا مستعدين للإستجابة إلى هذا الطلب. وفي بعض الحالات الإستثنائية القليلة التي شارك فيها بعض القادة العسكريين في العمليات بنحو أو بآخر, كما كانت عليه الحالة في موقعة " سه رتيز " على جبهة رواندوز, فإن الحركة الكردية أحرزت بالفعل بعض الإنتصارات الهامة!

سحبت إيران قوتها المدفعية والصاروخية المساندة بعد التوقيع على إتفاقية الجزائر, إلا أن الحركة الكردية كانت ما تزال تملك حتى بعد الإتفاقية ما يكفي من الأسلحة والعتاد لمواصلة الحرب. وتعدد المصار في التقييم ولكننا نورد ما جاء في أحدها والتي تقول بأن الحركة الكردية كانت في تلك الفترة تحوز على قوة عسكرية تشمل (70,000) مقاتل و (35,000) مسلح إحتياطي خلف الجبهات القتالية. كما كانت تملك (15,000,000) طلقة و (5,000) قذيفة لمدافع الهاون وميزانية مالية إيجابية تقدر ب (45,000,000) دينار, إلى جانب سيطرتها على رقعة من الأراضي المحررة تقدر ب (40,000)كم مربع داخل كردستان الجنوبية/العراق وما يكفي من المواد الغذائية التي تكفي لمدة تقرب من ستة أشهر. علما أنه ثبت قطعا بأن الحكومة العراقية كانت تعاني من نواقص أكبر بإعتراف صدام حسين بالذات, لكنها أصرت على مواصلة القتال في حين تخاذلت الحركة الكردية عن مواصلة النضال وبذلك ثبت بأن " الصمود يصنع النصر ", الأمر الذي أثبته البارزانييون بجلاء في عام 1963 بقيادة الشيخ أحمد بارزاني ولم تكن بحوزتهم لا هذه الأموال ولا هذا الكم الهائل من العتاد ولم يكن تحت إمرة الشيخ عشرا الآلاف من المقاتلين بل المئات ولم يحصلوا دعم خارجي , ومع ذلك توكل شيخ بارزان " أحمد " على الله وشمر السواعد وباشر القتال دفاعا عن الذات والقيم فكان النصر! جاء في الحديث الشريف قوله: (الناس معادن ...).

3-العلاقات مع الدول الكبرى:

منذ القرن التاسع عشر والأكراد يلمسون النفوذ الذي تمارسه الدول الكبرى في المنطقة ويتأثرون بدعاية هذه الدول حول: نشر المدنية – تطبيق الديمقراطية – منح الحرية والإستقلال – حق الشعوب في تقرير المصير – حقوق الإنسان وما إلى ذلك من الشعارات البراقة. كل ذلك دفع بالشعب الكردي

بناءا على الظروف القاسية التي فرضت علية كالكثير من الشعوب الأخرى أن يأمل وأن يحاول كسب هذه القوى لدعم نضاله العادل والتحرري في سبيل الحصول على الحكم الذاتي تارة والإستقلال تارة أخرى.

غير أن التجارب التي مرت على الشعب الكردي في الماضي وإلى وقتنا الحاضر كانت في الغالب وعلى الأرجح مقرونة بنتائج سلبية, لأن الدول الكبرى كانت مهتمة بالدرجة الأولى بضمان مصالحها والإبقاء على إمتيازاتها الإقتصادية والإستراتيجية المتعددة الجوانب والأبعاد, بدل الإهتمام بمصير وقضايا الشعوب حقا وحقيقة, أي أنها كانت تنظر في الغالب إلى طموحات الشعوب النازعة إلى التحرر والإستقلال كوسيلة ضمن أهدافها الخاصة وليس كغاية وهدف. ولم يغير التبدل الطارئ على مراكز القوى أو التحول على الصعيد الإجتماعي داخل الدول الكبرى ذاتها بشكل جدي على طبيعة المنطلقات التي إستندت إليها هذه الدول في صياغة مواقفها, فيما يتعلق بالمسألة الكردية على وجه الخصوص.

إن الثورة الكردية الأخيرة في كردستان الجنوبية (1961-1975) إستظلت بالدرجة الأولى بأوهام الدعم والنفوذ السوفيتي أولا والأمريكي فيما بعد, اللذين كانا يمارسان سياسة متشابه من حيث الجوهر ورغم كل الإختلافات الآيديولوجية والمنافسة الحادة بسبب الحرب الباردة إزاء المسألة الكردية, على الرغم من أن الإتحاد السوفيتي وبدوافع آيديولوجية وإستراتيجية دولية, أظهر تفهما أكثر بهذا الخصوص على الأقل من الناحية الإعلامية والنظرية. فكلا القوتين رفضتا تعريض مصالحهما المتعددة الجوانب في بلدان عديدة, كتركيا, إيران, العراق وسوريا وبشكل غير مباشر في كافة الدول العربية الأخرى إلى الخطر بسبب المسألة الكردية. ولكن هذا لا يعني إطلاقا, بأن القوتين لم ترغبا في إستغلال بل وإستحلاب المسألة الكردية عند الضرورة وحسب الظروف. وتلك حقيقة لا يرقى إليها أدنى شك, وذلك عبر إستغلال الحركة الكردية بشكل مباشر أو غير مباشر كوسيلة لممارسة الضغوط على دول المنطقة لتحديد مسار سياسي محدد أو الحصول على مواقع أفضل على شتى الأصعدة داخل هذه الدول. فقد تخلت هذه القوتين بكل بساطة عن الأكراد وقضيتهم إذا إقتضت مصلحتهما ذلك, بل وشاركتا أحيانا في ممارسة الضغوط المباشرة أو غير المباشرة على الحركة الكردية, بهدف التوصل إلى أهداف وغايات خاصة تخدم وتصون مصالحها في هذه الدول وفي المنطقة بشكل عام أو إعتقدته بأنه سيضمن مصالحها لمدة طويلة وإن ثبت خطل آرائها فيما بعد.

فعلى الرغم من أن الإتحاد السوفيتي كان قد دعم بالفعل العديد من حركات التحرر في العالم الثالث, وكان هدفه من وراء ذلك بالدرجة الأولى إضعاف مركز ونفوذ الدول الغربية في تلك المناطق المعنية, إلا أن المسألة الكردية لم تحز إلا على أهمية ثانوية جدا بالنسبة للسياسة السوفيتية الخارجية, على الرغم من أن كردستان الموحدة والمستقلة وكصديق للإتحاد السوفيتي, يمكن أن تساهم في تحقيق الحلم

السوفيتي/الروسي في بلوغ " المياه الدافئة " على سواحل البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي على حد سواء. لكن التجارب أثبتت بأن الثورات الكردية في شرق الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى لم تلقى أية إلتفاتة جدية إيجابية من جانب الإتحاد السوفيتي, بل على العكس زود الإتحاد السوفيتي تركيا الكمالية بالأسلحة والعتاد وقدم لها الدعم المادي والمعنوي على صعيد المنطقة وفي المحافل الدولية, بموجب " معاهدة الصداقة ", المعقودة بين الطرفين, بل والأنكى من كل هذه المواقف السلبية, فإن الإتحاد السوفيتي أقدم وبالفعل على مساندة القوات التركية ضد الحركة التحررية الكردية اثناء ثورة آرارات. وفي كردستان الشرقية/إيران, كان لمعاهدة " الصداقة " مع إيران دور مشابه, فقد تخلى عن جمهورية مهاباد بعد الحرب العالمية الثانية, وكان يؤمل وراء هذا الموقف أن يحصل على بعض الإمتيازات النفطية في شمال إيران. واخيرا فإن الموقف السوفيتي من الحركة الكردية في كردستان الجنوبية/العراق الأخيرة (1961-1975) وفي شتى مراحلها لا يمكن أن يستجلى أو يفسر بشكل واقعي بمعزل عن عن العلاقات العراقية مع العالم الغربي, أي أنه كان من حيث الجوهر كرد فعل على هذه العلاقات.

ويرى عزيز الحاج السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي/القيادة المركزية, بأن الدول الكبرى إهتمت دوما بالمشكلة الكردية لأسباب تعود إلى الموقع الجغرافي لكردستان وثرواتها الطبيعية الوافرة وفي مقدمتها النفط. ولذا فإن الإتحاد السوفيتي كان يملك هو الآخر إستراتيجيته الخاصة بهذا الشأن, والتي كانت تتضمن إتخاذ موقف سلبي أو إيجابي من المسألة الكردية في العراق بناءا على تحليلاتها الخاصة لطبيعة الحكومات العراقية المختلفة, التي تعاقبت على دست الحكم وعلاقة هذه الحكومات مع الإتحاد السوفيتي, وكل ذلك ودوما في إطار تكتيكاتها وإستراتيجيتها العامة في منطقة الشرق الأوسط.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية, فإن موقفها وسياستها لم تختلف عن السياسة البريطانية التي حلت محلها بصورة عامة. فكلا الدولتين حاولتا بإستمرار أن تدعما مركز حليفاتها التقليدية في منطقة الشرق الأوسط والعمل على التضيق على ما يعرقل هذه المساعي – علما أن دائرة هؤلاء الحلفاء التقليديين للغرب باتت تتقلص بالتدريج – لذا كان لزاما عليها وفق هذه السياسة تجنب إثارة قلق حليفاتها في المنطقة بسبب المسألة الكردية . لكن هذا لا يعني قطعا عدم إستخدام هذه المسألة لبلوغ غايات خاصة ومنها ممارسة الضغوط على بعض الحكومات في بعض الفترات المحددة, التي أبت فيها هذه الدول أن تساير الإستراتيجية السياسية الأمريكية/الغربية أو رفضت مراعاة المصالح الأمريكية بالشكل الذي تطالب به الولايات المتحدة الأمريكية, لكن إذا زالت هذه الخلافات وهي في أغلب الحالات وقتية, لذا تتوحد الجهود من جديد للتضيق على الأكراد أو على الأقل إهمال قضيتهم.

كان ملا مصطفى من جملة القادة الأكراد الذين سعوا لكسب تأييد الدول الكبرى للقضية الكردية, وإستهدف بذلك إيجاد نوع من التوازن بين القوى, في مواجهة إمكانيات وقدرات السلطة المركزية في بغداد الساعية بكل الوسائل لقمع الحركة الكردية. كل الدلائل تشير إلى أن هذا الموقف كان أساسيا ومحوريا في مخططاته السياسية من البداية وحتى النهاية. لكن رغم كل مؤهلاته الدبلوماسية التي لم تكن تقل عن تجاربه العسكرية لخوض حرب العصابات, فإنه أخفق في النهاية لأسباب مختلفة, كان من جملتها المنطلقات غير المناسبة, التي تمثل جزءا هاما من التعقيدات التي تلف المسألة الكردية. إن موقف ملا مصطفى هذا تسبب في أن يحاول منافسوه وأعداؤه توجيه تهمة العمالة إليه. لكن من حيث الجوهر, فإنه كان يحاول فقط أن يمارس اللعبة السياسية بالشكل الذي فرضت عليه من قبل الخصوص وحسب قواعدها. لقد إستطاع ملا مصطفى بالفعل أن يحصل على الدعم من جهات متعددة: الإتحاد السوفيتي, الولايات المتحدة, إيران, إسرائيل, المملكة العربية السعودية, الكويت ... إلخ. يقول الدكتور محمود عثمان, أحد معاونيه المقربين سابقا بهذا الخصوص ما يلي: (أراد البارزاني أن يحقق بعض الإنجازات لكردستان. إنه لم يكن عميلا أو خائنا ... إلا أنه إرتكب أخطاءا كبيرة ... فقد إرتكن بالكلية على الدعم الخارجي ولم يكن من هذه الناحية يرتضي الإكتفاء بالقليل, كما أنه لم يكترث إلى مسألة من أية جهة كانت هذه المساعدات تستحصل: تركيا, إيران, الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد السوفيتي. إن هذا الإعتماد والإتكال عود الأكراد على الترف والتدلع ... إنه لم يكن جاسوسا, لكن أستفيد منه لهذا الغرض ...).

وفي البداية كان البريطانييون كدولة عظمى على رأس قائمة المرشحين, التي حاول ملا مصطفى أن يكسبها وذلك خلال الحرب العالمية الثانية. وإستنادا لما أورده أبو الحسن تفرشيان, فإن ملا مصطفى تلقى الدعم من الإنكليز عند هروبه من منفاه في مدينة السليمانية أثناء الحرب العالمية الثانية. لقد إنتهت هذه المحاولة بفشل ذريع بعد الحرب العالمية عندا تعرض البارزانييون من قبل الجيش العراقي المدعوم من قبل الإستعمار البريطاني بشكل مباشر ومكثف, بالأخص من خلال تدخل القوة الجوية البريطانية, إلى هزيمة عسكرية جديدة. بعد هذه التجربة الفاشلة وجه ملا مصطفى مساعيه نحو كسب الدعم السوفيتي, الذي كان يعتبر كسند لجمهورية مهاباد, إلا أن التطورات أثبتت بان هذه التجربة كانت فاشلة أيضا ولم يكسب الأكراد من ورائها إلا نتائجا سلبية . فقد إستسلمت جمهورية مهاباد دون أن تبدي أية مقاومة على الإطلاق ولم يحرك السوفيت ساكنا للدفاع عنها. ومع ذلك بقيت الإتصالات مع السوفيت قائمة بدرجات متباينة حتى السبعينات. وبعد عودة ملا مصطفى من الإتحاد السوفيتي عام 1958, فإنه وحسب رأي البعض كان قد فقد الأمل بالإتحاد السوفيتي.

وهكذا ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية على قائمة الترشيح الخاصة للسعي لكسبها. وإعتبارا من عام/1962, على الأقل بدأ ملا مصطفى بجس النبض الأمريكي والبحث عن إحتمالات وإمكانيات

التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن ردود الفعل الأمريكية كانت أميل إلى البرود والتهرب أو عدم الإكتراث والتحفظ, لأنها لم تكن ترغب في إثارة حفيظة حلفائها المخلصين في الشرق الأوسط: تركيا وإيران من أجل حركة مجهولة المستقبل. يقول " دانا آدم شميت ", وهو صحفي أمريكي في معرض الحديث عن هذه النقطة في كتابه " رحلة بين رجال شجعان " ما يلي: (لقد إعترفوا – المقصود مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية ع. س. بارزاني – بأن الثورة الكردية قد أثارت القلق لدى الولايات المتحدة الأمريكية, على الرغم من أن الأمريكان يريدون أن يظهروا, بأن موقفهم يقوم على أسس إنسانية, ديمقراطية, وحق تقرير المصير. وعلى الرغم من أن الأكراد وليس في العراق فقط, بل في إيران وتركيا وسوريا أيضا محرومون من حقوقهم الإنسانية بصورة جلية, سياسيا وثقافيا. غير أن الدبلوماسيين يرون لأسباب تعود إلى الإتفاقات التي عقدوها مع حلفائهم في تركيا وإيران, بأن الطريق مسدودة بوجههم لإتخاذ بعض الإجراءات بهذا الخصوص). وفي لقاء له مع ملا مصطفى قال الأخير: (نحن شعب المستقبل ... قل لرئيسكم, بأننا سنطيح بالدكتاتور (اليساري المتطرف) عبدالكريم قاسم, وبدعم أمريكي سنؤسس دولة من أكثر الدول إستقرارا وثباتا وموالاتا للغرب في الشرق الأوسط).

يبدو أن ملا مصطفى لمح بذكاء إلى الإجراءات التي إتخذتها حكومة الثورة في بغداد والتي قضت على إمتيازات الغرب " اليساري المتطرف " واعدا ضمنا بأنها ستعود لو تم دعم حركته. لكنه تناسى تماما بأن السياسة الأمريكية بصورة عامة وإتجاه القضية الكردية بصورة خاصة كانت تتطابق مع سياسة إيران وتركيا وبذلك فهي مناوئة لتطلعات الشعب الكردي أينما كان. إلا أنه واصل فيما بعد أيضا مساعيه رغم البرود الظاهر وردود الفعل الأمريكية الصريحة والضمنية, محاولا إستغلال تصاعد النفوذ السوفيتي في السبعينيات في المنطقة وبالأخص بعد التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والإتحاد السوفيتي في عام 1972, حين إنحسر إهتمام السوفيت بالمطاليب الكردية في العراق بالتدريج, فإعتبر بأن ذلك سيحرك الولايات المتحدة الأمريكية بإتجاه إعارة المسألة الكردية أهمية أكبر من الماضي.

إن الحلف المعقود عمليا بين الإتحاد السوفيتي وحكومة البعث في العراق, كانت له آثار تهديدية واضحة المعالم ضد الحركة الكردية في العراق وذلك منذ البداية, لكن بالنسبة لإيران أيضا في ذات الوقت, وبالتالي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ضمنا, الأمر الذي أسهم في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الثلاث بالتالي ولو لفترة محددة. غير أن الموقف المؤقت والمرهون بظرف طارئ والذي إتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بناءا على طلب من إيران كحليفة, أعتبر من جانب ملا مصطفى وكأنه تحول جذري وحقيقي في السياسة الأمريكية, وبولغ بالفعل في تقييم هذا التغيير والتحول إلى درجة التهويل, بإعتباره التحول المنشود, الذي طالما إنتظروه بلهفة وإشتياق. إلا أنه هو الآخر وكالآمال

التي علقت على الدعم السوفيتي أو البريطاني المرتجى, إنتهى بكارثة جديدة, حلت بمجمل الحركة الكردية في العراق في عام 1975.

إن صيرورة ونشوء هذه الأحداث والتطورات كانت غير معروفة للرأي العام, لكنها تجلت إلى حد بعيد بالدرجة الأولى من خلال نشر ما عرف " بتقرير بايك " , الذي تم نشره في مجلة " ذي فيليج " الصادرة في نيويورك بتأريخ 1976/2/16, والذي ألحقت به فيما بعد بعض الشروح والإيضاحات أو حتى الإضافات من أطراف أخرى, بما في ذلك عدد من الأكراد ممن أوردوا ملاحظاتهم على هذا الموضوع بعد أن إنكشفت أغلب جوانبه. وبإختصار يمكن تتبع مسألة كيفية نشوء وتطور الكارثة بالشكل التالي: إن الشاه الإيراني, الذي كان يشعر بأنه مهدد بسبب زيادة قوة العراق, سيما بعد التوقيع على إتفاقية الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفيتي, بادر هو الآخر على زيادة دعمه للحركة الكردية بنسبة مساوية عسكريا وسياسيا. إلا أن شكوك القيادة الكردية في نوايا النظام الإيراني ظلت باقية. ولغرض إزالة هذه الشكوك طلب الشاه من الرئيس الأمريكي " نيكسون " ووزير خارجيته " كيسنجر" اللذان قاما بزيارة طهران في 30/أيار/1972 بتقديم الدعم إلى الأكراد, لأنه وعد ملا مصطفى بذلك. بالإضافة إلى أن الشاه كان قد أعد قائمة بالأسلحة المطلوبة لهذا الغرض. وبناءا على ذلك وعد نيكسون شاه إيران, بأن يفكر بالموضوع حال عودته إلى الولايات المتحدة الأمريكية, وكان ملا مصطفى بدوره قد إتصل بالمسؤولين الأمريكيين في آب/1971, وقام فرع المخابرات المركزية الأمريكية (سي.آي. أي.) في طهران بإشعار مركز قيادته في أمريكا بهذا الإتصال وأوصى بالإستجابة إلى مطاليب الحركة الكردية, على إعتبار أن العراق يتعاون مع الإتحاد السوفيتي. وفي عام/1972, أرسلت توصية جديدة إلى المركز, بناءا على طالب من ملا مصطفى مجددا. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية, قررت فقط بعد إنقضاء أسبوعين على قرار الحكومة العراقية بتأميم النفط في كركوك. وإستنادا إلى مباحثات شخصية بين نيكسن وكيسنجر في 16/حزيران/1972, تقرر بأن تقدم الدعم إلى الحركة الكردية وتم تخصيص (16) مليون دولار لنقل الأسلحة, كما تم إعلام الشاه الإيراني أيضا بالقرار المتخذ.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتردد في البداية خوفا من ردود الفعل السوفيتية, التي يحتمل أن تتخذ من إيران وتركيا هدفا لها. إن الوثائق الأمريكية تشير بالإضافة إلى ذلك, إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتبر من جانب الأكراد بالفعل "كضامن", يفترض به أن يحول دون التخلي المفاجئ عن حركتهم من قبل قادة دول أجنبية. ويبد أن ملا مصطفى كان قد اعرب عن شكوكه حول نوايا الشاه بإستمرار, في الوقت الذي كان يعلن فيه عن إستعداده ليتحول إلى الولاية الواحدة والخمسين داخل الولايات المتحدة, إذا حالف النجاح قضيته. غير أن نوايا الشاه ونوايا الولايات المتحدة الأمريكية كانت تختلف كليا عن نوايا الأكراد: فالولايات المتحدة الأمريكية, كانت تريد فقط أن تدعم موقف حليف لها

" إيران ", من خلال إيجاد تخلخل في ميزان تعادل القوى, الذي بات عدو الحليف " العراق " يحققه بفضل الدعم السوفيتي. ولم تبحث أو تؤخذ بنظر الإعتبار وبهذا الخصوص مطاليب الأكراد الهادفة إلى الحصول على الحكم الذاتي أبدا, لأن حصول الأكراد في العراق على هذه الحقوق كان سيشجع الأكراد في إيران وتركيا أيضا, أن عاجلا أو آجلا على المطالبة بحقوق مشابهة, وهو ما ترفضه إيران وتركيا والولايات المتحدة على حد سواء.

بناءا على هذه التقديرات والأسس فقد تقرر تحديد نوعية المساعدات إلى الحركة الكردية في العراق بشكل يحول دون إستطاعة الأكراد في الحصول على نصر يتيح لهم مجال بلوغ أهدافهم القومية, ولكن في ذات الوقت أن تكون هذه المساعدات بحجم يمكن من درئ خطر إلحاق الهزيمة بالحركة الكردية, بهدف إضعاف النظام العراقي بالنتيجة. هذا ولم تشعر الولايات المتحدة الحركة الكردية بنواياها الحقيقية, بل شجعتها على مواصلة القتال من خلال وعود قطعت لها, بالإضافة إلى أن هذه العملية بشكلها الإجمالي والكلي, أجريت في جو من الكتمان والسرية التامة, وبقيت مسألة محصورة بين نيكسن, كيسنجر واللجنة المسماة " بلجنة الأربعين ", حتى أن السفير الأمريكي في طهران كان يجهل ما كان يجري بهذا الخصوص على ما يبدو. وكان الجانب الكردي بدوره هو الآخر حريصا على كتمان الأسرار المتعلقة بعلاقاته الخارجية, الأمر الذي أدى إلى حصر المعلومات المتعلقة بهذه الشؤو بمجموعة من الأشخاص المحددين, في حين كانت الأغلبية الساحقة لا تدري شيئا عما كان يجري في الخفاء وخلف الكواليس.

لابد من القول, بأن الأكراد لم يكونوا الضحايا الوحيدين لمثل هذه " العمليات السرية " التي دأب جهاز المخابرات الأمريكي – سي. آي. أي. – على ممارستها في شتى أرجاء العالم. فقد كانت الولايات المتحدة تتدخل من خلال اللجوء إلى هذه العمليات السرية في الشؤون الداخلية لدول عديدة, آملة من وراء ذلك حماية مصالحها الخاصة, بعيدا عن رقابة وحكم الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية.

إن " لجنة الأربعين ", في ذاتها, هي في الواقع عبارة عن مجموعة من ممثلي عدة وزارات أمريكية وظيفتها متابعة ومراقبة " العمليات السرية ",الحساسة والقابلة للإنفجار, وهي تابعة من حيث الصلاحيات إلى جهاز المخابرات الأمريكي – سي. آي. أي. – علما أن أسلوب وأهداف هذه العمليات السرية, متنوع ومتباين إلى درجة كبيرة, فهي تشمل فيما تشمل على إخراج وإعداد الإنقلابات العسكرية, التأثير في عمل النقابات, بل والقيام بعمليات قتل وإغتيال بدوافع سياسية, الأمر الذي تكرر حصوله في بلدان أمريكا اللاتينية. يقول المؤرخ البريطاني " أرنولد توينبي " بخصوص دور ونشاط جهاز المخابرات الأمريكي " سي. آي. أي. " ما يلي: (أينما تحدث قلاقل, عنف, شقاء ومآسي, يتوقع الجزء المتبقي من العالم بسرعة بأن يكون لل " سي. آي. أي. " ضلع في اللعبة). وحول أساليب هذا

الجهاز في التدخل في شؤون الدول الأخرى يقول المدير السابق للجهاز " ريتشارد بايسيل ", ذو الخبرة الطويلة بهذا الخصوص ما يلي: 1- النصيحة والإستشارة السياسية. 2- الدعم المالي لبعض الأشخاص. 3- الدعم المالي والمساعدة الفنية للأحزاب السياسية. 4- دعم المنظمات الخاصة, بما في ذلك النقابات, الشركات التجارية والتعاون معها. 5- الدعاية المبطنة أو المستترة ونشر المعلومات الخاطئة. 6- التدريب الخصوصي وتبادل الأشخاص والخبرات. 7- العمليات الإقتصادية. 8- عمليات شبه عسكرية أو نشاطات سياسية, والتي تستهدف إسقاط حكومة ما أومساندتها في البقاء على السلطة.

إن الوثائق الأمريكية الموجودة لا تترك مجالا للشك, بأن الولايات المتحدة الأمؤيكية, وحتى قبل إبرام إتفاق الجزائر, كانت تدرك تماما ما كان يبيته الشاه الإيراني ضد الحركة الكردية, أي أنه كان يريد التخلي عنها في اللحظة التي يكون فيها العراق على إستعداد لتسوية الخلافات بين البلدين معه, حول القضايا ذات العلاقة بالحدود الدولية. لقد وردت هذه الحقيقة في مذكرة لجهاز ال " سي. آي. أي. " الإستخباراتي, مؤرخة في 7/ت1972/1, بالإضافة إلى أن الجهات الإيرانية أفصحت عن نواياه الحقيقية تجاه الحركة الكردية من خلال وصفها للحركة " بورقة لعب رابحة " أو " كآلة مفيدة وفريدة من نوعها " . ولكن رغم كل ذلك فقد شاركت الولايات التحدة الأمريكية عن عمد وسبق إصرار في عملية إستدراج الحركة الكردية إلى الفخ المعد لها سلفا عن طريق منح الوعود الزائفة إلى قيادتها. ومن جهة أخرى فإن الوثائق التي عثر عليها في إيران بعد إحتلال السفارة الأمريكية في طهران ونشرت بعد ذلك من قبل السلطات الإيرانية, تجيزالإستنتاج بأن ال " سي. آي. أي. " كان مطلعا على الدوام بدقة على الأوضاع السائدة داخل صفوف الأكراد: عسكريا, سياسيا وإقتصاديا من خلال المعلومات التي التي يتلقاها بطرق مختلفة عبر قنوات عديدة, لذا فمن المرجح أن هذا الجهاز كان يعرف سلفا ردة فعل قيادة كردية إتكالية بعد إبرام إتفاقية الجزائر وصدور قرار بقطع الدعم والمساعدة. اما القيادة الكردية فعلى العكس كانت تجهل الموقف الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية, في حالة حصول مثل هذا الإتفاق (الجزائر), بل أن الحركة الكردية إستفسرت من الولايات المتحدة أحيانا عن رأيها بخصوص بعض القرارات السياسية والعسكرية الحساسة للغاية وتأثرت بتوصياتها! فأثناء حرب 1973, بين العرب وإسرائيل, يبدو أن إسرائيل التي كانت تواجه فترة عصيبة على الأقل في البداية, لذا إقترحت على الحركة الكردية إستغلال هذه الفرصة والقيام بهجوم واسع لإحراز نصر عسكري حاسم لصالح الحركة الكردية في العراق. غير أن الولايات المتحدة ومن خلال وزير خارجيتها هينري كيسنجر, حالت دون قيام الحركة الكردية بمثل هذا الإجراء من خلال إشعارموجه إلى ملا مصطفى يتضمن ما يلي: (نحن لا نعتقد أن من الحصافة لكم, القيام بهجوم عسكري كالذي إقترحته عليكم بعض الحكومات الأخرى. ولمعلوماتكم فإننا تشاورنا مع حليفنا من خلال السفير, ولقد أوصى كلاهما بنفس الشيء). فقد كان جهاز ال " سي.آي. أي. " في طهران آنذلك يعتقد, بأن ملا مصطفى وفي ظل تلك

الظروف السائدة في تلك الفترة, كان قادرا على الحصول على منجزات أكثر مما يسمح بها الأمريكييون أو ترتضي عنها حليفتهم إيران!

وكمثال سياسي للتأثير السلبي الذي مورس على الحركة الكردية الإتكالية في هذه الفترة, نذكر الزيارة التي قام بها المارشال السوفيتي " أندريه كريشكو ", وزير الدفاع السوفيتي إلى العراق, والذي جلب معه مقترحات جديدة لحل محتمل للمسألة الكردية في العراق, غير أن قيادة الحركة الكردية (ملا مصطفى) إتخذت هنا أيضا موقفا معارضا, إستنادا إلى النصيحة الأمريكية – الإيرانية. لكن عندما إندلعت الحرب من جديد بين الحركة الكردية والنظام العراقي, لم يحصل الأكراد على الدعم الأمريكي الموعود, ولم يكن هنالك أي أثر للطائرات والدبابات الموعودة, على الرغم من أن بعض وكالات الأنباء التركية أيضا أكدت على هذا الموضوع في بداية آذار/1974. بل أن تسليم الصواريخ المضادة للدبابات الموعودة لم يتحقق إلا بعد أن حقق الجيش العراقي بعض الإنتصارات التكتيكية الهامة في منطقة رواندوز الإستراتيجية والحساسة. هذا بالإضافة إلى أن الكمية التي سلمت منها إلى الحركة الكردية كانت قليلة إلى درجة تعذر معها على الأكراد إستخدامهذه الصواريخ في أية جبهة قتالية أخرى.

ويظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت في شباط/1974,أن تخصص مبلغ (25) مليون دولار لشراء اسلحة جديدة من الدول التابعة إلى المعسكر الإشتراكي عن طريق توسط طرف ثالث. وكان من المقرر أن تتولى هذه الأسلحة الجديدة إضعاف مركز العراق إلى درجة يضطر معها إلى مسايرة مخططات كيسنجر الخاصة بالقضية الفلسطينية أيضا, أو على الأقل أن يكف عن التحول إلى حجرة عثرة على هذا الطريق.

جاءت إتفاقية الجزائر كمصداق لشكوك الحركة الكردية في نوايا الشاه الإيراني المبيته ضد الأكراد, لذا ناشدت الحركة الكردية الطرف الذي خالته حتى تلك الفترة " كضامن " مطالبة بعدم التخلي عن قضيتهم في وقت الضيق والشدة. ففي مناشدة صدرت من مقر قيادة الحركة الكردية الرئيسية, والتي وجهت إلى ال " سي. آي. أي. " بتأريخ 10/آذار/1975, عندما كان قائد الحركة ملا مصطفى ما يزال موجودا في طهران, وبعد أن إستغل العراق ما إستجد من أوضاع وباشر بهجوم عسكري واسع النطاق على مواقع الحركة الكردية, والذي أحبط من قبل المقاتلين الأكراد ورد فيها مايلي وبصيغة مأساوية تدل على الإحباط الكامل: (يسود الخوف والقلق والإرتباك في صفوف شعبنا والقوات المسلحة. إن مصير شعبنا لم يكن في يوم من الأيام مهددا بمثل هذه المخاطر التي يواجهها الآن. لا يوجد تعليل لكل ما يجري الآن. نحن نناشدكم والحكومة الأمريكية للتدخل بموجب الوعد المقطوع بتقديم المساعدة إلينا, لإنقاذ حياة " زعيم القومية الكردية " وأن تصونوا شرف عوائلنا وأن توجدوا

حلا مشرفا للمشكلة). وفي ذات اليوم 10/آذار/1975, إستلم وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر, رسالة من ملا مصطفى, تضمنت ما يلي:

(صاحب المعالي! لما كنا نؤمن دوما بحل الخلافات بالطرق السلمية, بما في ذلك تلك التي بين حليفكم وعدوه, فإننا سعداء بمرأى توصل البلدين إلى إتفاق محدد. إن التأثير الفوري والجانبي لهذا الإتفاق يكمن في إبادة شعبنا الأعزل الذي لا نصير له, بشكل لم يسبق له مثيل, لأن حليفكم سيغلق حدوده ويوقف مساعداته لنا كليا, في الوقت الذي يقوم فيه عدوه بأوسع هجوم عسكري له, والذي مازال يتواصل حتى الآن على مواقعنا. إن حركتانا وشعبنا سيبادان بطريقة لا تصدق, في الوقت الذي يسكت فيه الجميع عما يرتكب بحقنا. نحن نعتقد يا صاحب السعادة, بأن الولايات المتحدة الأمريكية لها مسؤولية أخلاقية وسياسية تجاه شعبنا. وبالنظر إلى هذه الأوضاع, أرجو من سعادتكم, إتخاذ ما يلي من الإجراءات, وذلك بأسرع وقت: 1- وقف الهجوم ... وفتح الطرق للتباحث بيننا, لغرض التوصل إلى حل بالنسبة لشعبنا, والذي من شأنه على الأقل أن يصون كرامتنا. 2- إستغلوا كل الإمكانيات للتأثير على حليفكم, لغرض مساندة شعبنا في هذه اللحظة التأريخية المأساوية على الأقل عن طريق إبقاء فرصة البقاء على الحياة لشعبنا وجيشنا, لغرض مواصلة حرب العصابات حسب طاقاتنا, حتى يتسنى لنا حل قضيتنا في إطار إتفاقية شاملة. سيادة وزير الخارجية! نحن قلقون وننتظر جوابكم لبيان موقفكم بسرعة. إننا على إطمئنان, بأن الولايات المتحدة الأمريكية, سوف لن تبقى ساكنة بدون حراك في هذه الظروف الحرجة).

غير أن الحركة الكردية لم تحصل على جواب, بل أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة حتى للتدخل في عمليات الدفاع عن قضايا اللاجئين في إيران, حيث كان يتواجد ما يقارب 40,000 إنسان قد أجبروا على ترك مناطقهم في العراق, بل أن هينري كيسنجر أعلن في نفس الشهر وأمام " مجلس الأربعين ", المنعقد برئاسته ما يلي: (إننا سنتخلى عن الأكراد لنتيح للعراق مجال الإنصراف لمواجهة سوريا)! وكان الهدف من هذه الخطوة السياسية الأخيرة, إجبار سوريا على مسايرة المخططات الأمريكية بخصوص القضية الفلسطينية, من خلال محاولة إستغلال المنافسة الموجودة بين جناحي حزب البعث الحاكمين في سوريا والعراق. أما الأسلحة التي كان من المقرر أن تسلم إلى الحركة الكردية, فإنها وجدت سوقا رائجة جديدة لها ومجالا رحبا للإستخدام في منطقة أخرى من الشرق الأوسط " لبنان ". هذا وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تصر على مواصلة هذا النهج والسلوك السياسي في مناطق اخرى من العالم, بالأخص في أمريكا اللاتينية.

وختاما فقد أورد تقرير " بايك " من باب الإنصاف اللفضي على الأقل ما يلي: (لقد كانت سياستنا غير أخلاقية إزاء الأكراد, فنحن لم ندعمهم, كما أننا لم نتركهم ليحلوا مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية ... لقد حرضناهم ثم تخلينا عنهم).

لو تفحص المرء وإستقرأ تطور الأحداث السياسية بين 1968-1975, لإستنتج بأن إتفاقية الجزائر لم تكن عملية غير متوقعة ولا بعيدة عن الواقع بغض النظر عن الإتفاقات السابقة المعقودة بين إيران والعراق, لأن مسألة الإتفاقية بحثت ونوقشت في جولات حوار تمهيدية سابقة, والتي كانت بذاتها قد تضمنت تحذيرات وافية عن الخطر الداهم والقريب الوقوع ضد كردستان والشعب الكردي, لو لم تتغرر القيادة الكردية إلى درجة العمى الكاملة والمطبقة بالوعود الأمريكية المعسولة. ففي 12/أب/1974, حصل لقاء بين وزيري الخارجية العراقي والإيراني في إسطمبول, حتى أن وزير الخارجية الإيراني صرح أمام الصحفين قائلا: إذا كانت أطراف ثلاث مرتبطة ببعضها بسبب خلاف وإتفق إثنان فقط فإن الطرف الثالث سيعاني من هذا الإتفاق! وعلى أثر هذه الأحداث والتصريحات, إجتمعت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, في ك1975/2, لمناقشة مسألة إحتمالات توصل العراق إلى إتفاق مع إيران. ويظهر بأن ملا مصطفى قال في هذا الإجتماع بأن: الموضوع لا يتعلق بإيران وحدها, بل أن هنالك طرف أكبر منها يشارك في هذا الموضوع أيضا. وفي نيويورك كان أحد المبعوثين الأمريكيين قد صرح أمام وفد كردي بما يلي: (إن سياستنا لا ترمي إلى إسقاط البعث, بل إلى تغيير سياسته. وإذا ما غير سياسته فسنطلب منه تقديم التنازلات إلى الحركة الكردية).

وبعد أن قرر الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقيادة ملا مصطفى, مواصلة القتال, وهو القرار الذي صادق عليه رئيس الحزب بعد عودته من طهران في أواخر آذار/1975, إلا أن إنقضاء يومين (17-18/آذار/1975)على هذا القرار قلب الموازين رأسا على عقب, بشكل يصعب تتبع صيرورة هذا التحول المفاجئ بدقة وافية. فمؤيدوا رئيس الحزب ملا مصطفى يذهبون إلى القول, بأن رئيس الحزب وأثناء تواجده في مقره الرئيسي تلقى بتأريخ 17/آذار/1975, أنباءا جديدة من طرف الشاه الإيراني والتي تضمنت التهديد بإستخدام القوة العسكرية ضد الحركة الكردية إذا واصلت هذه الحركة القتال, بالإضافة إلى قطع كل المساعدات الإنسانية من جانب إيران, بل وتسليم اللاجئين الأكراد الموجودين في إيران إلى السلطات العراقية. غير أن مصادر الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ذاتها تشير بعد فترة إلى أن أقلية صغيرة فقط داخل الحزب أرادت مواصلة القتال بعد إتفاقية الجزائر, لأنها إقتنعت بأن الجرحى سوف لن يتلقون أية مساعدة طبية فيما بعد, كل ذلك إلى جانب العزلة السياسية التي كانت الحركة الكردية تعاني منها . وأن إيران وتركيا سوف تتخذان كل الإجراءات لتحطيم مقاومة الحركة الكردية.

هذه هي تبريرات الحزب, لكن لا توجد أية جهة أخرى تؤيد هذا المذهب كما أننا لم نعثر على أية وثيقة تؤيد الزعم القائل أنه كان مخططا بالفعل لتعاون عسكري فعلي ضد الحركة الكردية بين إيران والعراق, ناهيك عن مشاركة تركية, لذا وعلى الأرجح فإن ما ذهب إليه الحزب كان مجرد فرضية تبناها الحزب لتبرير موقفه من القرار المتخذ, على الرغم من تعاونا بين هذه الدول ضد بارزان بقيادة الشيخ أحمد قد حصل خلال الأعوام (1945-1947) وقد خطط لمثل هذا التعاون في عام 1963 ضد الحركة الكردي ولكن الشيخ أحمد بارزاني واصل القتال رغم ذلك وجاء التدخل السوفيتي لينقذ الموقف في حينه. إذن فالماضي أثبت وجود مثل هذا التعاون بالفعل بين دولتين مجاورتين, بل وثلاث ضد الحركة الكردية. لكن في عام 1975 لاتوجد أية أدلة أو وثائق. وهذا ما يستغله معارضوا ملا مصطفى, والذين يريدون تحميله تبعة ومسؤولية هذه الأحداث والتطورات, فإستنادا إلى ما أورده الدكتور محمود عثمان على سبيل المثال لا الحصر, فإن تقلب الأحداث إنما جرى بالصورة التالية: (في 18/آذار/1975 وفي الساعة الخامسة مساءا أعلن عن عقد إجتماع لقادة الجبهات العسكريين. وبعد فترة قسيرة خرج بعض القادة العسكريين من محل الإجتماع المعقود في خيمة البارزاني وهم يبكون. لقد أعلمهم البارزاني وبدون أن يترك لهم مجال الحديث بقراره القاضي بالإستسلام. وفي الساعة السابعة مساءا كان من المقرر عقد إجتماع للقادة السياسيين. وقد قال لهم البارزاني, بأن أبناءه لا يصلحون لخوض حرب العصابات في الجبال, أما هو شخصيا فمتقدم في السن إلى حد كبير ليتولى هذا الدور. إن المخرج الوحيد هو الإستسلام. إنه سيذهب إلى إيران وينتظر نشوب العداء من جديد – المقصود الخلافات بين إيران والعراق ع.س.بارزاني – لقد جاء رسل ومبعوثون من كل جبهات القتال يطالبون بعدم الإستسلام. إن الوضع لم يكن بتلك الدرجة من السوء والتردي. لقد كنا نملك العتاد والوسائل ... إلا أن البارزاني أصر على موقفه ...). وهكذا وبهذه الصورة تتحول كل المسؤولية إلى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق.

وهكذا ورغم الإختلاف في مواقف وتقييمات الأحزاب والكتل السياسية الكردية, إلا أنها متفقة على مايبدو على نقطة واحدة ألا وهي بأن الإعتماد المطلق على الدعم الخارجي كان سببا رئيسيا لهزيمة الحركة الكردية في عام 1975. ولكن بصورة عامة لا يتم الإعتراف بحقيقة كون هذه السياسة من صميم خصال وطبيعة الحزب الديمقراطي الكردستاني (العراقي والإيراني على حد سواء) الأمر الذي يثبته التأريخ ومنشأ ومنطلقات الحزبين وليس مجرد موقف شخصي للملا مصطفى. وهذا الأمر ينطبق حتى على الأحزاب التي نشأت بعد إنهيار عام 1975, التي إعتمدت على الدعم السوري والليبي.

إن ملا مصطفى لم يفقد الأمل أبدا في الحصول على المساعدة الأمريكية الموعود حتى بعد هزيمة الحركة الكردية الكارثية في العراق في عام 1975. وهذه حقيقة تؤيدها رسائله الموجه إلى المسؤولين الأمريكيين ومنهم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر, والتي إستغلها معارضوه وفي مقدمتهم أدعياء

الماركسية اللينية في الغالب للتحامل عليه وإستخدامها كوسيلة لكسب التأييد الوقتي من جانب بعض البسطاء والديماكوكيين, وبالأخص تلك الرسالة التي إختلفت حولها الآراء والأهواء ومنها الرسالة المؤرخة في 9/شباط/1977 والمعنونة إلى الرئيس جيمي كارتر. ومن محتوى الرسالة يظهر أن ملا مصطفى كان متأثرا للغاية باللعبة الدعائية التي لجأ إليها جيمي كارتر في التركيز والدعوة إلى إحترام حقوق الإنسان, بالضبط كما كانت عليه الحال مع الزعيم المصري " سعد زغلول " بالنسبة إلى دعوة الرئيس الأمريكي " ولسن " المطولة والمنمقة حول ما سمي " بحق الشعوب في تقرير المصير " أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى. إن هذه التجربة تظهر بجلاء على ما يبدو بأن الشعوب لا تتعض بتجارب بعضعا, بل تصر على خوض تجربة خاصة بها حتى تنال العضة والإعتبار الضروريين بوجوب عدم تكرار الأخطاء المتشابهة.

وإذا تتبع المرء موضوع تطور العلاقات بين الحركة الكردية والخارج والمساعدات المستحصلة من خلالها وما إستتبع ذلك من تعمق روح القناعة الإتكالية والتعلق الثابت بها, لوجب على المرء أن يتوصل إلى الإسيتنتاج القائل, بأن هذه السياسة كانت بالفعل سياسة عميقة الجذور بالنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني ككل وليس أمرا محصورا برئيس الحزب, حصل الحزب من خلالها على قوة زائفة لم تكن قادرة على الصمود بوجه الواقع حين هبت رياحه. فلقد لجأ الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران بقيادة القاضي محمد إلى إتباع سياسة مشابهة , إنتهت تماما بصورة مشابهة تبعث على الدهشة والإستغراب من حيث سلبية تجاربها بالمقارنة مع تجارب الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقيادة ملا مصطفى. إذن يمكن أن يقال نفس الشيء بصدد علاقات الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق التي بدأت كما يبدو في عام 1962 بناءا على قرار حزبي لتتطور تدريجيا إلى درجة عاقت كل حركة ذاتية في النهاية. ومن الجدير بالذكر أن نعيد إلى الذاكرة مرة أخرى بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, لم ينضم إلى الحركة الكردية علنا إلا بعد تثبتت أركانها بعد الشرارة التي أوقدها 500 مقاتل بارزاني في خريف عام 1961, أي أن تضامن الحزب جاء في عام 1962 بالفعل, لا بل أن رئيس الحزب كان يحرض البارزانيين على اللجوء إلى سوريا أو تركيا! وسعيا منا لتوضيح هذه النقطة نورد المثال التالي ونقول: ربما كانت الأقوال التي تدعي بإن إبراهيم أحمد السكرتير السابق للحزب و كان من جملة الداعين إلى ضرورة مواصلة القتال في عام 1975 صحيحة, غير أن إبراهيم أحمد ومؤيديه, الذين إحتفظوا بإستقلاليتهم الخاصة على الرغم من المصالحة المعقودة بين التيارين العسكري والسياسي في عام 1970, وكانوا بذلك أشبه بحزب مستقل داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, ونحن لا نلومهم على ذلك فلربما كان ذلك ردة فعل على سياسة العزل القاتلة التي طالما مارسها ملا مصطفى ضد خصومة, لكنهم لم يكونوا قادرين ولا مستعدين لمواصلة القتال على أساس فكرة الإعتماد على الذات بدون المساعدة الخارجية, ولم يباشرو

بتشكيل وحدات قتالية من جديد لمواصلة حرب العصابات, إلا بعد الحصول على الدعم السوري والليبي - وهو بالضبط ما فعلته مجموعة الدكتور محمود ومجموعة سامي وكلاهما كانا من مساعدي ملا مصطفى لسنوات - رغم أنهم كانوا قادرين وبفضل الدعم العراقي لهم على تجنيد الألوف من المسلحين خلال سنوات الخلاف 1966-1970 ضد جناح ملا مصطفى! إذن الإتكال على الخارج هو إتجاه غالب لدى الأحزاب الكردية, وكل ما هنالك أن ملا مصطفى كان قد حولها إلى مدرسة.

وربما تعود هذه المواقف إلى التربية المادية التي تسود داخل صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبقية الأحزاب, أو إلى الموقف الإنتهازي المخزي لما يسمى " بالطبقة الكردية المثقفة ",التي تطالب وتحصل دوما على نوع من الضمانات الشخصية ماديا لذاتها قبل أن تحرك ساكنا, إلى جانب رغبتها الجامحة في التمتع بمباهج الحياة المترفة على حساب الجماهير الكردية المسحوقة والتي يضنون بها على الآخرين وإن طال حديثهم المزخرف عن الماركسية اللينية, لقاء ثمن بخس في النهاية في الوقت الذي يزهدون فيه عن الدفاع بجدية ونكران الذات عن حقوق شعبهم المهضومة. وإلا فمن توضيح وبيان وتفسير حقيقة أن ما إستطاع أن يحققه 500 محارب بارزاني, وجلهم من الفلاحين البسطاء في حمل رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ملا مصطفى على تغيير قراره, والذي بموجبه تم تخيرهم بين اللجوء إلى تركيا أو سوريا, في خريف عام 1961, على الرغم من أنهم ولأسباب تعود إلى الأعراف والتقاليد البارزانية كانوا مكلفين بإطاعة الأخ الأصغر لشيخهم " أحمد البارزاني " في الوقت الذي عجز فيه أكثر من 100 ألف بيشمه ركه مسلح مع قادتهم وما لديهم من مال وسلاح وعتاد من المنتسبين إلى الحزب عن الإتيان بموقف مماثل, طالما كان هذا الحزب يعتبر نفسه الطليعة النضالية للشعب الكردي بأسره, في فترة وظروف مشابهة تماما كالتي سبقت قرار الإستسلام في عام 1975! لكن سبق وأن قيل : (النفس كالطفل إذا شب على حب الرضاعة وإن تفطمه يفتطم).

ج- نتائج القرار الخاطئ:

إن البرقيات التي وجهها الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق إلى المسؤولين الأمريكيين بعد إتفاقية الجزائر تتضمن تلميحات وافية إلى حقيقة أن قيادة الحزب كانت تدرك ما ينتظر الشعب الكردي من مآسي وآلام, ولذا فإن الأسباب السياسية المجردة كانت بحد ذاتها تكفي لتثبيت القناعة بوجوب مواصلة القتال بكل السبل من باب الحتم والضرورة, حتى في حالة تجاهل وإهمال مسألة تواجد الإمكانيات العسكرية والمالية الكافية لمواصلة القتال وما إلى ذلك من الإمكانيات التي كانت في تلك الفترة متوفرة لدى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق.

إن التصورات والمنطلقات التي تمثل قاعدة السياسة الشوفينية التي يمارسها حزب البعث في كردستان والتي تجلت في عام 1963 بصورة جلية في كل من سوريا والعراق على حد سواء, وإن فشل تطبيقها في حينه بالكامل بالصورة المنشودة بفضل صمود بارزان, كانت كفيلة بإعطاء صورة متكاملة الأبعاد عما يبيت ضد الشعب الكردي في المستقبل في ظل السيادة المطلقة لحزب البعث. فقد كانت سياسة البعث الكولونيالية في كردستان وما إرتبط بها من أهداف وأساليب أكثر سلبية وترديا مما عهده وألفته الشعوب من تطبيقات وممارسات الإمبريالية البريطانية وغيرها من القوى الإستعمارية. فقد إنصب إهتمام الإستعمار في أغلب الأحوال على سلب الثروات الطبيعية الخاصة بالشعوب والبلدان الخاضعة له, إلى جانب محاولة الإحتفاظ ببعض المواقع الإستراتيجية والعسكرية. أما حزب البعث فلم يرتضي الإكتفاء ببلوغ هذه الأهداف ويقتنع بسلب الثروات الطبيعية فقط. إن الأهداف الوحدوية التي نادى بها الحزب ورفعها كشعارات نظرية, وما إرتبط بها من خطط لتشتتيت شمل الأكراد ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم بقيت كمسائل مترابطة لا تنفصم.

وإستنادا إلى هذه الحقائق التي تظهر بأن كيان الشعب الكردي ووجوده بالكامل كان معرضا بشكل جلي إلى الخطر, الأمر الذي يدل على أن الحركة الكردية لم يكن لها في الواقع أي خيار ما عدا مواصلة القتال بكل السبل ومهما كان الثمن, وما عدا ذلك لا يمكن أن يعتبر إلا إنعداما للشعور بالمسؤولية تجاه القضية الأصلية والحق المشروع لا غير. إذ لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تعتبر الثورات وكأنها نزهة يمكن تقديم أو تأخير زمن القيام بها أو مواصلتها من عدم المواصلة حسب مذاق ومزاج البعض كما يحلو لهم, طالما كنا نؤمن بأن الثورات إنما هي ردة الفعل المشروعة والضرورية على الجور والعسف. لقد كان بالإمكان مواصلة القتال لسنوات حسب بعض التقديرات ومن خلال مواصلتها من أن تتجنب الكثير من السلبيات وتوفر على نفسها والقضية الكثير من الملابسات على شتى الأصعدة, بما في ذلك ضريبة الدم التي لا يمكن لأغلب الثورات من أن تتجنبها, وما إلى ذلك من الخسائر التي فرضت عليها في الوقت الراهن من التشريد المنظم والمدروس, تسليم اللاجئين إلى الأنظمة المعادية والدكتاتورية, المعاناة من التعذيب في السجون والمعتقلات, ومواجهة حملات الإعدام بالجملة بالإضافة إلى تهمة العمالة والتجسس لصالح الأجنبي ... إلخ. ولكن قبل كل شيء كان من الواجب مواصلة القتال إبقاءا لوحدة الصف داخل الحركة الكردية وبالتالي لتجنب إندلاع الحروب الأهلية بين الكتل السياسية المختلفة. ومن الملاحظ بأن بعض الشوفينيين العرب لمحوا في الماضي أيضا إلى خططهم المستقبلية المبيته ضد كردستان بشكل لا يترك أي مجال للتأويل. فقد عبر أحد أعضاء حزب البعث في بداية الستينات " عدنان الراوي ", عن الرأي التالي في كتابه: " قضية الأكراد في الوطن العربي ": (إذا آمنا بوجود حقيقة الشعب الكردي وآمنا لهم بحق تقرير المصير, ينهض هنا سؤال مهم: هل العرب يسيطرون على أرض كردية؟ إن القاعدة القومية تقول, أن حدود العرب الشمالية

هي سلسلة جبال طوروس وأن الأرض التي في جنوب هذه السلسلة هي أرض عربية سكنها أقوام عدة يعتبرون أقليات في الوطن العربي ويمكن إجلاؤهم خلف هذه الحدود إذا سببوا أية متاعب للأمة العربية). نحن بدورنا نطرح السؤال التالي: ألا يوجد شبه بين هذه النظرية وبين نظرية اليهود القائلة بأن دولة إسرائيل تمتد من الفرات إلى النيل. فهل أن النظريتين هراء أم أن واحدة منها فقط ولماذا؟

ومهما كان وإنسجاما مع هذه النظرية/البدعة, يتكلم ويتصرف صدام حسين التكريتي, بعد أن هيأ إنهيار الحركة في عام 1975 مجالات رحبة لتطبيق نظريات البعث العنصرية حين يقول: (علينا أن نفهم أن هذا البلد وجد لكي يكون هو " العراق إلى الأبد ", كما هي حدوده الجغرافية. وأن أي تغيير لصورته السياسية إنما يرتبط بالنضال الوحدوي والأهداف الوحدوية. وأن نفهم أيضا أن المسألة القومية تعامل بصيغة الحكم الذاتي الذي أوجده الفعل الهادئ المؤمن بشعبه وليس بحكم الحالة الإستثنائية التي مرت علينا). وفي كلمة له ألقيت في إجتماع ما يسمى بالمجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي بتأريخ 5-8/تموز/1976, قال صدام حسين تكريتي ما يلي: (لقد قلت في إجتماع المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي, عندما تكون هنالك إستحالتان: إستحالة مادية وإستحالة روحية. إستحالة مادية تمنع الإنفصال, وإستحالة مبدئية روحية في الوجدان وفي العقل وفي الإيمان من قبل الغالبة العظمى من من أبناء شعبنا الكردي ومن قبل كل العراقيين, عندها لا يمكن أن يحصل ما يسئ إلى وحدة شعبنا وأرضنا, إلا أن عدم ضبط الموازنة وحصول ميل لحساب أي من العاملين الذين أشرنا إليهما على حساب العامل الآخر, بأي ظرف وفي أي عمل على خلق الإستحالة المادية وحدها متصورا أنه سيخلق وحدة المصير داخل الشعب العراقي, فإن حكمه سيكون خاسرا بالتاكيد, لأن هذا ليس هو الركن الوحيد, الذي يستند عليه عملنا وسياستنا, وعندما ننظر إلى المسألة نظرة غير عملية وغير موضوعية وغير سياسية ونتصور أن المسألة تحل ضمن الحكم المبدئي والعقل المجرد دون أن نعمل على خلق الركائز المادية والموضوعية لجعل الإنفصال عملية مستحيلة, نكون بذلك قد أعطينا الفرصة الواسعة للإستعمار لأن يعبث بوحدة شعبنا.

وبهذه النظرة المتوازنة نؤمن ونعمل وسنعمل على ترسيخ مؤسسات الحكم الذاتي وتطويرها وجعلها فاعلة أكثر وأكثر في العملية السياسية والإجتماعية والإقتصادية الرامية إلى بناء العراق الجديد في ظل ثورة تموز العظيمة وبقيادة حزبكم جميعا, حزب البعث العربي الإشتراكي. ولا مكان للنظرة الطوباوية التي لا تعطى للقوة مكانة حقيقية في عملية التطور والمحافظة على السيادة ووحدة العراق شعبا وأرضا بصورة دائمة وأبدية.

يجب أن تكون القوى المضادة ومن بينها القوى الراغبة في الإنفصال, والساعية إليه امام إستحالتين: إستحالة مبدئية ووجدانية, بمعنى أن يؤمن شعبنا في كردستان, بأن مصيره مرتبط نهائيا بوحدة تراب

العراق ووحدة شعبه ويقتنع به قناعة عقلية ويربط كل أهدافه وآماله في هذا الإطار. وإستحالة مادية موازية لها توجدها التدابير القانونية والسياسية والإقتصادية وحتى العسكرية, التي تتخذها الدولة, والتوازن بين هذا وذاك يجب أن تحكمه المبادئ. إن أيا من الإستحالتين وحدها لا يمكن أن تلغي دور العمل المضاد في منطقة كردستان للحكم الذاتي. إن من يتصور بأنه خلال التعامل بالمبادئ المجردة فقط يلغي فرص العمل المضاد في كردستان, لا يمكن بتصوره هذا أن يخدم وحدة العراق بل أنه يقود شعبنا إلى نتائج منحرفة. كما أن التصور الذي ينطلق من الإجراءات السياسية والعسكرية والإقتصادية وما يماثلها تلغي وحدها فرص العمل المضاد وتلغي نزعة الإنفصال, فإن هذا التصور منحرف أيضا, لأن هذا الجانب وحده لا يمكن أن يلغي هذه الفرص ...

إن ما يلغي فرص العمل المضاد هو المبادئ والتدابير المتعلقة بالمبادئ, التي تجعل شعبنا في منطقة الحكم الذاتي يؤمن بأن الناس والقيادة في بغداد, إنما هم جزء منه وأنهم يسعون من أجله ويريدون له الخير ويعملون من أجل قضيته القومية كما يعمل هو. إضافة إلى ذلك لابد من إستكمال بعض المستلزمات الأخرى مثل ضبط الحدود, والترحيل من الحدود بعمق عشرين كيلومترا, لكي لا يحدث تسلل, وإيجاد أجهزة لتقصي المعلومات والنزعات الشريرة وإبقاء جيش في المنطقة وتوزيعه على شكل معسكرات معينة وشق الطرق في الجبال ...).

إذن أتاحت هزيمة 1975, فرصة ذهبية لحزب البعث تطبيق ما كان مبيتا منذ عام 1963 إبتداءا من سوريا وإنتهاءا بالعراق ضد الشعب الكردي بهدف القضاء على هويته القومية. والواقع أن هذا الحزب لم يضيع الكثير من الوقت لتنفيذ ما كان قد بيته منذ أمد طويل عبر فرض إلحاق قسري أبدي قائم على الصهر والإحتلال والتهجير وإحصاء الأنفاس من قبل أجهزة الإستخبارات المتعددة. إن هذا الموقف في جوهره لا يعدو أن يكون إجراءا إقليميا ضمن دائرة التصورات التي يستند إليها حزب البعث بخصوص حق العرب المزعوم في الحصول على مركز الصدارة والسيادة مقابل بقية شعوب العالم الإسلامي, التي يجب أن تنصهر وتذوب تباعا داخل صفوف العرب عاجلا أو آجلا.. أما حق الشعوب الإسلامية في المساواة بناءا على منطلقات وقواعد الشريعة الإسلامية فيهمل بالكلية. فالتحريف قاعد أساسية في ممارسات العمل السياسي لدى حزب البعث. من هنا فلا غرابة أن نجد خيرالله طلفاح, حمو صدام حسين, يبرر مثل هذه المزاعم الفارغة, دينيا أيضا, أو بالأحرى يحاول أن يبررها بتفسير منحرف بالكامل عن جوهر المعنى. فهو يرى بأن الإسلام لا يعدو أن يكون إلا تعبيرا عن " العبقرية العربية " ولذا فهو يقول في كتابه " الشعوبية عدو العرب الأول ", ما يلي: (لقد منح الله سبحانه وتعالى العرب منزلة خاصة وفضلهم على بقية البشر, بسبب الصفات والخصال الموجودة فيهم والتي لا تتوفر بين الأمم الأخرى في العالم ...)!

إن هذه التصورات تعيد إلى الذاكرة تصورات اليهود وتفسيراتهم الخاصة لمنزلتهم الخاصة والمفضلة عند الله فهم حسب زعمهم " شعب الله المختار " كما يقولون. وبعد هذا كله فهل هنالك غرابة في أن تؤدي هذه التفسيرات وما إرتبط بها من سلبيات إلى إجبار الأكراد على الدفاع عن أنفسهم رغم كل النواقص الملحوظة لديهم من النواحي التنظيمية بشكل تلقائي, سيما بعد أن باشرت حكومة البعث بتطبيق سياسة التهجير القسرس والجماعي ضد الأكراد ومصادرة أراضيهم بحجج وأعذار واهية ومختلقة. إلا أن المقاومة الكردية لم تكن من القوة والثبات بحيث تكون قادرة على الحيلولة دون حزب البعث وتطبيق مخططاته الخاصة بشكل فعال, لأن قيادة الحركة السابقة وبالأخص بعد تسليمها للأسلحة التي حصلت عليها الحركة بعد جهد جهيد إلى إيران بل وإلى العراق أيضا, تاركة جماهير الشعب الكردي بدون أية حماية للذود عن أرضها وكرامتها وحقوقها.

3- تقييم أوضاع كردستان الجنوبية على ضوء مبادئ حقوق الإنسان وفق مقررات المعاهده الدولية في 16/أيلول/1966:

يصعب تصور تواجد دولة قانونية تامة في العالم, بالشكل الذي يتخيله الطوباويون, لا في الماضي ولا في الحاضر, بل ومن الصعب توقع تواجد مثل هذا النمزذج في المستقبل أيضا. تلك الدولة أو ذلك النموذج, التي تراعي حقوق الإنسان بشكل كامل وبدون أي إنتقاص. إن مثل هذا التصور أقرب إلى السراب منه إلى الواقع. ففي كل مكان من عالمنا المعروف تحدث يوميا إنتهاكات لحقوق الإنسان, لكن الفرق والتمايز يكمن على الأرجح في مدى ضخامة وكثرة أو تكرار هذه الإنتهاكات بين دولة وأخرى وعما إذا كانت هنالك محاسبة للمتطاولين على هذه الحقوق أم لا؟ وهذا الفرق هو معيار التمييز الوحيد بين الصالح والطالح في الأنظمة المعروفة لدى المجتمعات البشرية.

في العراق بصورة عامة وفي كردستان الجنوبية الملحقة به بصورة خاصة, ثبت بأن إنتهاكات حقوق الإنسان وبأفضع أشكالها باتت أشبه ما تكون بتقليد موروث يمارس بإستمرار, وذلك بمعزل عن نوعية النظام السائد والمنهج الذي تتبعه الدولة. فمنذ العهد العثماني وإلى الوقت الحاضر في ظل حكم حزب البعث الحالي – على الرغم من أن حكومة البعث فاقت غيرها من الحكومات في التسبب في معاناة الشعب العراقي أكثر من أية حكومة أخرى, ولا فرق في ذلك بين الفترات التي كان العراق فيها يخضع إلى الأحوال الإستثنائية والأحكام العرفية أو في الفترات التي تطلق الحكومة عليها إسم الأوضاع الإعتيادية – لكن الفرق يكمن فقط في درجة وفضاعة هذه الإنتهاكات الموجهة إلى حقوق الإنسان التي تفاوتت إلى حد ما بين فترة وأخرى.

إن وسائل وإجراءات السلطة القمعية للحكومة باتت تتجاوز بهذا الخصوص في ظل النظام البعثي حدود العراق الدولية أيضا, حيث تتم ملاحقة منتسبي وأعضاء الكتل والأحزاب السياسية المعارضة

في الخارج أيضا, ويتعرضون في الغالب إلى التصفيات الجسدية في شتى بقاع العالم وداخل مختلف القارات: آسيا, أفريقيا وأوربا. أما فيما يتعلق بالأكراد فقد شملهم هذا التعقيب أيضا ويمكن أن نشير إلى محاولتي الإغتيال الفاشلة ضد الكاتب والسياسي الكردي المعروف " عصمت شريف وانلي ", في عام 1976 في سويسرا, حيث جرح عصمت بعد إطلاق عيارات نارية عليه, وكذلك محاولة إغتيال مسعود ملا مصطفى في فيينا في عام 1979, والتي تسببت بإصابة إثنين من مرافقيه كأمثلة. ومن حسن الحظ فإن السلطات المعنية في الدول التي تقع فيها مثل هذه الإنتهاكات تبدي في مثل هذه الأحوال ردود فعل مناسبة, بما في ذلك إشعار الرأي العام بالحادث وعدم التستر على وقوع مثل هذه الجرائم على الأقل. وفي شباط/1979 على سبيل المثال تم الكشف عن حلقة تجسس تعمل لحساب جهاز المخابرات العراقية في السويد, التي تولت أمر مراقبة وتعقيب اللاجئين الأكراد والآثوريين والفلسطينيين وبقية العراقيين في السويد. وتم على أثر ذلك طرد الملحق العسكري والمستشار الأول والثاني للسفارة العراقية في السويد. إن ملاحقة المعارضة في الخارج وتصفية بعضهم جسديا هو دليل قاطع بحد ذاته على مدى تردي الأوضاع السياسية وقسوة الإجراءات القمعية والإنتهاك البشع لحقوق الإنسان داخل العراق. وعلى الرغم من أن الحكومات العراقية بذلت ومازالت تبذل الكثير من الجهود للتستر على ما يجري وحجب الحقائق عن الرأي العام, لكن بإستمرار تواجد بعض الصحفيين من ذوي الحمية والطموح الساعين لمعرفة الحقائق, من الذين أرادوا الوفاء بواجباتهم تجاه الرأي العام ولم يكتفوا بترديد وجهة نظر الحكومات العراقية كالببغاءات, بل تتبعوا الأوضاع بهدف كشف الحقائق كمقدمة ضرورية للكتابة عن أوضاع البلد والتي إنعكست بصورة مقالات في الصحف أو المجلات أو نشرت ككتب. علما أن هذه المنجزات الصحفية النزيهة لم تكن عملا يسيرا بل محفوفا بالمخاطر وتحمل الصعاب لأن السلطات الحكومية كانت لهم بالمرصاد وتتسب للهم في خلق المشاكل بشتى الصور والأشكال.

عليه ولغرض تقييم الأوضاع التي يعيشها الأكراد بشكل موضوعي وبطريقة مقربة إلى الأذهان, يستحسن إجراء مقارنة ولو بشكل مبسط بين ما يجري وبين ما تراه الإتفاقيتان الدوليتان المعقودتان في 16/ك1966/1, حول الحقوق الإقتصادية, الإجتماعية, الثقافية, السياسية والمدنية, لأن العراق صادق على هاتين الإتفاقيتين بتأريخ 25/ك1971/2. هاتان الإتفاقيتان تعتبران هنا مجرد معايير لتقييم مدى صيانة العراق لحقوق الإنسان, وبذلك بيان أبعاد الإنتهاكات التي تتعرض لها هذه الحقوق وفي مقدمتها مبدأ المساواة في الحقوق بمفهومه الواسع على الصعيد, الإقتصادي, السياسي, الإجتماعي, والثقافي.

المادة الأولى تنص: (1- لكل الشعوب الحق في تقرير المصير. وبناءا على هذا الحق فإن لها الحق في الإختيار الحر لإتخاذ القرارات حول وضعها السياسي وصياغة تطورها الإقتصادي, الإجتماعي

والثقافي بشكل حر. 2- لكل الشعوب الحق في التمتع ولإغراضها الخاصة بشكل حر بثرواتها الطبيعية ووسائلها الخاصة, دون الإضرار بكل الإلتزامات المترتبة على التعاون الإقتصادي بين الدول, على أساس النفع المتبادل, الذي ينبثق من القانون الدولي. 3- إن الدول المتعاقدة, بما في ذلك الدول المسؤولة عن إدارة المناطق التي تتمتع بالإستقلال الذاتي والبلدان التي تخضع للإنتداب عليها أن تطبق حق تقرير المصير وأن تحترمه وذلك بموجب ميثاق الأمم المتحدة).

ومهما تعددت الدلالات وإختلفت التفسيرات بخصوص المصطلحات الواردة مثل " فولك = الشعب " أو " تقرير المصير" سواءا كان المقصود منه التفسير الغربي أو الشرقي لهذا المفهوم أو وفق ممارسات وتطبيقات الأمم المتحدة كوسيلة للقضاء على الكولونيالية بمفهومها التقليدي المتعارف عليه, فإن الأكراد محرومون على أية حال من ممارسة هذا الحق في الواقع بكل صوره وأشكاله المختلفة. فالأكراد لا يستطيعون أن يشاركوا في صياغة وتقرير التطور السياسي, الإقتصادي, الإجتماعي, والثقافي الخاص بهم على أسس ديمقراطية وفق النموذج السائد في الديمقراطيات الغربية, كما أنهم لا يستطيعون في ذات الوقت أن ينفصلوا عن العراق ليختاروا دربهم الخاص في الحياة من خلال تأسيس دولة خاصة بهم, وفق النظرة التي تدعو إليها الديمقراطيات الشعبية الشرقية, وذلك على الرغم من أن أوضاع كردستان وأوضاع الشعب الكردي لا تختلف في الواقع العملي كثيرا عن أوضاع المستعمرات الإعتيادية. علما أن المنظمات السياسية الكردية لا تتطرق في الشكاوي التي تقدمها إلى المنظمات الدولية إلى حقيقة الأوضاع الكولونيالية في كردستان إلا نادرا وتتجنب إلقاء الأضواء على هذا الجانب بشكل وافي! علما أن عملية الإنفصال على الأقل بخصوص كردستان الجنوبية ولأسباب تعود إلى عوامل جغرافية غير مناسبة كإنعدام المنفذ إلى المياه والطرق المائية الدولية, التي تسهل أمر الإستغناء عن الدول المجاورة, بالإضافة إلى الموقف السلبي بل والمعادي لفكرة إستقلال كردستان السائد لدى دول الجوار: تركيا, إيران وسوريا, هي فكرة غير صائبة ما لم تقترن بمستلزمات أخرى.

إن تطبيق وتفسير مفهوم ومصطلح الإمبريالية والكولونيالية بشكل ضيق وربطه فقط بالمناطق التي تخضع أو كانت تخضع إلى السيطرة والنفوذ الأوربي في فترة زمنية محددة خارج القارة الأوربية, ليس لها ما يبررها من الناحية الموضوعية, طالما كانت الأساليب والطرق والحيثيات التي تولدها دول أخرى في مناطق خاصة, وما يتولد عنها من نتائج وأوضاع مماثلة بالنسبة لشعوب هذه المناطق, لسياسة الدول الكولونيالية التقليدي سياسيا, إجتماعيا, إقتصاديا وثقافيا, وما يرتبط بذلك من محاولات لضمان مصالح الدول المعنية على حساب هذه الشعوب المضطهدة. ويلاحظ بأن هذه الحقائق باتت تستلفت في الآونة الأخيرة نظر بعض الكتاب الأكراد أيضا خاصة في كردستان الشمالية. فقد كتب الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق مذكرة معنونة إلى هيئة الأمم المتحدة في عام 1974, حول الأوضاع الإقتصادية في كردستان الجنوبية جاء فيها على سبيل المثال ما يلي: إن المناطق الكردية

هي أغنى مناطق العراق من حيث تواجد الثروات الطبيعية. لكن مع ذلك فإن كردستان أكثر تخلفا من بقية المناطق في العراق, الأمر الذي يعود إلى الإهمال الذي تعانيه المنطقة من جانب الحكومة العراقية. إن 70% من إيرادات العراق المتأتية من الصادرات النفطية مصدرها كردستان. ولكن فقط 5% من هذه الثروات المستحصلة منها تعود لتستثمر أو تصرف داخل كردستان. ومن هنا جاءت مطالبة الأكراد بتوزيع إيرادات النفط بشكل أكثر عدالة على أساس نسبة عدد السكان الأكراد بالقياس إلى مجموع سكان العراق. وفي عام 1970 تقرر بناء معمل لتكرير النفط ولكن على الرغم من أن أغلب الإنتاج النفطي يأتي من كركوك, لكن الحكومة قررت وبنت بالفعل المعمل في حمام العليل/الموصل! إن المواد الخام الطبيعية مثل الحديد في السليمانية والكبريت في كركوك ... إلخ. تستخرج من كردستان, إلا أن التصنيع يتم في وسط أو جنوب العراق! إن بناء خطوط المواصلات يواجه العراقيل في المناطق الكردية بإستثناء الطرق العسكرية. توجد في كردستان 3% فقط من المعامل الموجودة في العراق. إن منابع الثروة المائية والأنهر في العراق تقع في كردستان, إلا أن خطط البرامج الإروائية تزود وسط وجنوب العراق فقط بالماء المطلوب لإحياء المشاريع الزراعية. إن الأراضي تنتزع وتصادر بمختلف السبل والوسائل من الأكراد لتوزع فيما بعد على العرب. إن العراق لا يرغب في عمل أي شيء إيجابي للأكراد, كما أنه يحول دون قيام الآخرين أيضا في مساعدة الأكراد بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة على سبيل المثال, التي حاولت بموجب برنامج خاص في ت1970/1, أن تعمر المناطق التي دمرتها الحرب في كردستان. قام العراق خلال الأعوام 1970-1974 بتخصيص 7-12% فقط من ميزانية الدولة للمناطق الكردية وتولى بناء (4) مشاريع صناعية فقط من أصل (150) مشروع في كردستان.

المادة الثانية: وتدعو إلى التعاون وإتخاذ الإجراءات اللازمة لغرض التطبقي الكلي لجميع ما أعترف به من حقوق ضمن الأتفاقية الدولية, وذلك دون التمييز بسبب العنصر, اللغة, الدين الإنتساب القومي ... إلخ. بالدرجة الأولى من خلال الإجراءات القانونية. نقول بهدا الصد بأن التمييزوالتفرقة في العراق لها تراثها الخاص تقريبا, والذي تغيير بعض الشيء بمرور الزمن لأسباب مختلفة, دينية, سياسية, وعنصرية. وكمثال على التميز الديني/الطائفي أو المذهبي, نذكر الشيعة, الذين يمثلون أكثرية السكان, إلا أنهم لم يتمكنوا من أن يمارسوا دورا يوازي هذا التفوق العددي على الصعيد السياسي أبدا. سياسيا يمارس الضغط والإضطهاد على جميع الأحزاب في المعارضة وبدرجات متفاوته. إلا أن الحزب الشيوعي والأحزاب الكردية كانت تعاني دوما بشكل واضح أكثر من غيرها من هذه الضغوطات. قوميا: كان الأكراد دوما في مقدمة المعانيين من وطأة التمييز والتفرقة, لأنهم ومن خلال مشاعرهم القومية القوية كانوا وما زالوا يعتبرون من أكثر الأقليات قوة ويسيطرون على أهم المناطق الإقتصادية في العراق. أما الأقلية العربية السنية في العراق والتي تقطن/تقريبا في وسط وغرب العراق, وفي

بعض أجزاء بغداد, وتمثل الأكثرية في مدينة الموصل وتسود في الرمادي وتجمع بين ظهرانيها أكثر العناصر القومية تطرفا من بين العرب في العراق من حولها فهي التي تسيطر على الحياة السياسية في العراق منذ نشأة الدولة العراقية بدعم بريطاني.

المادة الرابعة: وتدور حول تحديد مجالات التمتع بحقوق الإنسان في الحدود التي يرسمها القانون. إن التضيق على الحقوق والحريات الخاصة بالمواطنيينفي العراق يعتبر حقيقة قائمة منذ نشأة هذه الدولة بصورة عامة, كنتيجة للأوضاع السياسية التي سادت بحكم تسلط الأقلية, لاتربطها في الواقع مع الروح الديمقراطية أية روابط بشكل عام. أما بالنسبة للأكراد فتوجد أ'باء وضغوط إضافية ولدتها الخلافات القومية, التي صاحبتها في الغالب صراعات دموية التي رافقت العمليات العسكرية وما إرتبط بها من إستمرار الأوضاع الإستثنائية وصدور الأحكام العرفية. هذا بالإضافة إلى أن القوانيين ذاتها لا تخلو في الغالب من طبيعة عدوانية تخريبية موجهة ضد طرف محدد وهم الأكراد, الأمر الذي تجلى بوضوح في ظل حكومة البعث, التي إعتبرت السلطة التشريعية كإمتياز خاص بحزب البعث وإستخدمت بالفعل التشريع القانوني كوسيلة لتطبيق منهاج الحزب بالقوة وأساءت بذلك إستخدام القانون وسلطة إصداره.

المادة الخامسة: حول منع تفسير القرارات بما يخالف مفهوم ومضمون الإتفاقية, بشكل يؤدي إلى حصر مسألة التمتع بحقوق الإنسان بمجموعة محددة أو إلغاء هذه الحقوق. توجد في العراق سلسلة من القوانيين والإجراءات التي تتولى أمر التضيق على حقوق بعض المجموعات السياسية والقومية والمذهبية, ومنها حق ممارسة النشاط السياسي داخل صفوف الجيش, الأمر الذي يعتبر مسألة حق محصور بحزب البعث ولا يمكن السماح لغيره في التدخل بهذا الخصوص. ومنها أيضا قانون الإصلاح الزراعي, الذي يعتبر في الحقيقة والواقع وسيلة لإغتصاب الأراضي من الأكراد لتوزيعها بالتالي على العرب.

المادة السادسة: حول حق الحصول على العمل وما يتعلق بذلك من إجراءات توفير الضمان. إن أغلب مقررات الإتفاقية وموادها تنسجم وتتلائم على الأرجح مع أوضاع الدول الصناعية الغربية المتقدمة, ولذا فهي بالقياس إلى الأوضاع السائدة في العالم الثالث بصورة عامة تعتبر طوباوية. إن العراق مثله كمثل بقية الدول الأخرى المصدرة للنفط يتمتع بإمكانيات لا تتوفر لدى غيره من الدول في العالم الثالث في الغالب, وله القدرة والمجال الحقيقي فيما لو وجد تنظيم جيد وإستقرار سياسي, ولديه فرص واقعية في الحقيقة ليتحول إلى واحدة من أغنى دول العالم المعاصر, الأمر الذي لم يتحقق لحد الآن بحكم هدر الأموال في مجالات لا تخدم التنمية بالشكل المفترض.

إن التساؤل عن واقع العمل في كردستان هو أمر لا يمكن الإجابة عليه بسهولة ما عدا ظاهرة تفشي البطالة بشكل واسع, فلعدم وجود دراسات وإحصائيات حول الموضوع بشكل وافي يجعل من تقديم

معلومات دقيقة مسألة مستعصية. لكن إثبات وجود إجحاف حول توفير مجالات العمل للأكراد بشكل يزيد عن بقية مناطق العراق هو أمر يمكن التثبت منه من خلال الوقائع التالية: إن أغلب المشاريع الصناعية موجودة في المنطقة العربية, وهذا يعني بالتالي وجود مجالات وفرص عمل هنالك بشكل أكثر مما هو موجود في كردستان على الرغم من قلة فرص العمل في العراق بشكل عام. فالكردي يجب أن يبحث عن فرص عمل في الجنوب الأمر الذي يصب في خانة دعم المخططات الكولونيالية البعثية, كما يتم نقل العمال والموظفين الأكراد إلى الجنوب أو يطردون بكل بساطة لأسباب سياسية أو دوافع إقتصادية وهو ما يحصل في شركات النفط في كل من كركوك وخانقين. ولعدم وجود مؤسسات صناعية في كردستان بشكل يستحق الذكر لذا فالمهنة الرئيسية بالنسبة للأكراد هي الفلاحة إذا أرادوا كسب لقمة العيش. ولكن حتى في هذا المجال فهم معرضون بإستمرار إلى الطرد أو مصادرة الأراضي بإسم ما يسمى بالإصلاح الزراعي, كوسيلة من وسائل تطبيق سياسة التعريب ناهيك عن تعرض حاصلاتهم الزراعية إلى الحرق والتدمير بسبب العمليات العسكرية المتواصلة.

المادة السابعة: حول ظروف العمل. لغاية عام 1975, بقيت كردستان تعاني من مخططات وسياسة الحكومة المركزية التي أهملت رفع مستواها على شتى الأصعدة وكان الهدف من واء ذلك إلى جانب الدوافع الإمبريالية والكولونيالية للحكام البعثيين, بث الخوف والقلق والشعو بعدم الأمن والإستقرار في نفوس الأكراد وإستغلال تذمر الأكراد لإضعاف الحركة الكردية, كنوع من العقوبة الجماعية. وبعد إنهيار الحركة يظهر أن الحكومة مارست سياسة أكثر مرونة في المناطق الكردية وباشرت بتنفيذ بعض المشاريع الصناعية والإقتصادية في كردستان وحاولت تحسين أوضاع سكان المنطقة من بعض النواحي لسببين هامين: التستر على مخططات تمرير سياسة التعريب الكولونيالية وكسب السكان إلى جانب السلطة من أجل عزل التيارات المعارضة. عليه فإن هذا الموقف الجديد لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن مخططات الحكومة البعثية الهادفة إلى تعريب كردستان بشكل تام ونهائي, بل إنه جزء لا يتجزء من هذه المخططات. من هنا فإن هذه السياسة تشبه على الأقل جزئيا سياسة الأوربيين في أمريكا التي أتبعت ضد السكان الأصليين/الهنود الحمر, حيث تغلغلت المدنية الأوربية المزعومة بإتجاه الغرب بشكل يتناسب مع الإخضاع الفعلي للهنود الحمر, علما أن فوائد هذه المدنية الأوربية والتقدم الصناعي وما رافقها من إثراء البعض بشكل طائل كانت من نصيب البيض/الأوربيين فقط, ولم يحصل الهنود من ورائها على أية فائدة, بل أنها بيتت إبادتهم الجماعية بالتدريج وبمرور الزمن.

المادة الثامنة: حول حقوق النقابات والجمعيات التعاونية في التأسيس والإنتماء إليها حسب الرغبة الحرة والمستقلة, بهد ف حماية المصالح الإقتصادية والإجتماعية. في العراق تخضع النقابات والجمعيات التعاونية وغيرها إلى إشراف حزب البعث على الرغم من إدعاء السلطة الحكومية بإستقلاليتها. ولكن بغض النظر عن الجوانب والأسباب السياسية وما يترتب على ذلك من تمييز قومي وغيره, التي تولد

بدورها الكآبة والضجر وعدم اللياقة الكافية لتحمل المسؤوليات, فإن على المرء أن يقر بحدوث بعض التطورات الإيجابية في السنوات الأخيرة.

المادة التاسعة: حول الضمان الإجتماعي والتأمين. لقد عانى العراق منذ نشأته بدعم الإستعمار الغربي على الدوام من أزمات سياسية وقلاقل إجتماعية وحروب أهلية في الداخل وأحيانا تورط أيضا في حروب أخرى خارجية, الأمر الذي تسبب في تعثر إحراز التقدم المنشود على كل الأصعدة إجمالا وبالأخص في مجال بلوغ التقدم الإجتماعي اللائق. لكن لابد من الإقرار بأن هنالك تأمين صحي حكومي عام وإن كان الضمان والتأمين دون المستوى المطلوب. بالنسبة للأكراد فمنطقتهم تعاني من تخلف مزدوج ومرده يعود تارة إلى الإهمال المتعمد القائم على التمييز القومي بالإضافة إلى آثار الحرب الأهلية التي كانت سببا إضافيا لتعثر مثل هذه القضايا. لكن بعد عام 1975 هنالك إشارات بتحسن الأوضاع بالأخص في المدن الكبيرة.

المادة العاشرة: حول حقوق ومسؤوليات العائلة أمام الأطفال وحمايتهم من الإستغلال الإقتصادي والإجتماعي وحرية إبرام عقود الزواج وحق الأمومة. إستنادا إلى التراث والتقاليد الإسلامية, فإن العائلة مارست بإستمرار تأثيرا كبيرا على تربية الأطفال في المجتمعات الإسلامية. اما في الفترة الأخيرة فقد تولت المدارس الحكومية تأثيرا متصاعدا لتتولى تحمل قسط كبير من هذه المسؤولية الهامة, حيث باتت تضيق بالتدريج على فرص التأثير العائلي في تربية الأطفال, إما بسبب قلة المدارس الأهلية والخاصة أو لأن العوائل لا تستطيع تحمل تكاليف الدراسة المطلوبه. وفي السنوات الأخيرة مارس حزب البعث نفوذا يفوق على النفوذ الذي كانت الحكومات السابقة تمارسه بهذا الخصوص وذلك من خلال ما تضمنه برنامج حزب البعث العربي الإشتراكي, الذي شمل فيما شمل محاولة بذل الجهود للتأثير على الأطفال من خلال مؤسسات عديدة كان من جملتها منظمات الشباب وغيرها.

أما فيما يتعلق الأمر بحق المرأة والأطفال بالرعاية والحماية الخاصة, فإن الأكراد وبصورة عامة وبالأخص العوائل الفلاحية وغيرها من العوائل المنتمية إلى الطبقات الكادحة والفقيرة, فإنهم مازالوا بعيدين كل البعد عن بلوغ هذا الهدف, بإستثناء الفئة المحظوظة التي وجدت لها أعمالا ضمن الدوائر المؤممة أو في سلك الموظفين الحكوميين. فالمرأة الكردية ليس لها خيار آخر سوى دعم زوجها في الأعمال الزراعية في الحقول, بما في ذلك خلال فترات الحمل في الغالب. بالإضافة إلى أن الأطفال يضطرون في الكثير من الحالات إلى المساهمة في إنجاز الأعمال التي تتراكم حتى تتمكن العائلة من تمشية أمورها وتتدبر الحصول على لقمة العيش. إن الأهداف الوحدوية التي يدعوا لها حزب البعث وما إرتبط بها من محاولات صهر الشعب الكردي والقوميات الأخرى من باب الأكراه, فإنها لم تكن محصورة بالأصعدة الثقافية والتأثير في إجراءات التربية ومناهجها فقط , بل طالت محاولات التدخل

في قضايا إبرام الزواج أيضا. ورغم أن التراث والتقاليد الإسلامية العريقة إستطاعت وخلال قرون من الزمان في الكثير من الحالات والفترات الطويلة , أن تقلل من حدة التناحر والخلافات القومية بل وأن توفر المجال والإمكانيات بصورة ما للتعايش السلمي بين الشعوب الإسلامية, الأمر الذي أدى إلى أن تتحول عقود الزواج المبنية على الإختيار الحر بين رجل وإمراة ينتميان إلى قوميتين مختلفتين مسألة إعتيادية. لكن بعد إنتكاسة الحركة الكردية في عام 1975, فإن الزواج المختلط بات يحصل على أهمية خاصة وله معناه ومغزاه الخاص والجديد كوسيلة إضافية لصهر الكرد كأقلية, ولا صلة له بالتقاليد الأسلامية السمحة, لأنه تحول إلى وسيلة مقيته جديدة في خدمة مخططات حزب البعث الهادفة إلى صهر الشعب الكردي, إسترضاءا لشذوذ المتطرفين من القوميين العرب, حيث قامت حكومة البعث بتقديم مبلغ من المال كرشوة لغرض تشجيع الزواج المختلط بين العرب والأكراد, بدل أن تنصرف إلى تنفيذ العهود المقطوعة لتحسين الأوضاع الثقافية والإجتماعية والإقتصادية للأكراد, وبذلك تقوية أواصر الأخوة بين القوميتين عن هذا الطريق لبناء مستقبل أفضل أساسه المساواة والثقة المتبادلة.

المادة الحادية عشر: حول حق التمتع بمستوى معيشي مناسب والحماية من الجوع. إن معنى كلمة "مناسب", الواردة في هذه المادة, هي في حد ذاتها تلميح إلى الفوارق غير القابلة للتصور بين مستويات المعيشة والحالة الإقتصادية والإجتماعية المتفاوته بين البلدان والمجتمعات المختلفة, بل وداخل المجتمع الواحد نفسه في بلد أو إقليم محدد. وبالنسبة لكردستان الجنوبية, فإن سياسة الإهمال المتعمد والمغرضة, التي تتعرض لها من جانب الحكومة المركزية, تحول دون تطوير مستوى المعيشة للأكراد ولو بشكل تقريبي, ليوازي ثروات وإمكانيات كردستان الجنوبية وثرواتها الطبيعية الكبيرة. إن حالات القحط والجوع غير معروفة في كردستان الجنوبية في الأحوال الإعتيادية, إلا أنها مثلت خطرا جديا ماثلا بإستمرار هدد كيان الشعب الكردي حين باتت سياسة التجويع واحدة من أفضل الوسائل, التي لجأ النظام الحاكم في بغداد إلى إستغلالها في الحرب ضد حركة التحرر الكردية بما في ذلك تلك الفترات التي تخللت إستمرارية الحركة الكردية الأخيرة, خلال الأعوام 1961-1975, عندما لجأت الحكومة العراقية إلى تطبيق الحصار الإقتصادي وإتباع سياسة الأرض المحروقة, لإجبار الشعب الكردي على التنازل عن حقوقه القومية المشروعة.

المادة الثانية عشر: حول حق الجميع بالتمتع والإستفادة من مؤسسات علاج صحي مناسب. تعاني كردستان على الصعيد الصحي من الإهمال الذي طال به الأمد عقودا من السنين بسبب السياسة التي تنتهجها الحكومة المركزية. وإستنادا إلى ما أورده الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من معلومات عام 1974, فقد كان هنالك طبيب واحد فقط لكل (250,000) إنسان. كما أن هنالك العديد من الأمراض الخطيرة المنتشرة ومنها مرض السل الذي يعاني منه الكثيرون. إن الإضطرابات السياسية التي بات الناس يألفونها وكأنها جزء من الحياة اليومية الإعتيادية, نظرا لتقادم وجودها, تزيد

هي الأخرى من تردي الحالة وتعقيدها, لأن الأطباء الأكراد يمارسون على الأغلب أعمالهم في وسط وجنوب العراق بناءا على أوامر نقل تصدرها الحكومة المركزية, ضمن إطار تطبيق سياسة التعريب, وفي بعض الحالات وبدوافع أنانية مختلفة يفضل الأطباء أنفسهم العمل في المدن الكبيرة بعيدا عن الأزمات السياسية, كمدينة بغداد وغيرها, بل وأحينا في خارج العراق أيضا, إذا وجدوا فرص عمل مناسبة.

المادة الثالثة عشر: حول حق التعليم وما يرتبط بذلك من إطلاق وتنمية الشخصية الإنسانية, بهدف تشجيع وتنمية التفاهم, التسامح والصداقة بين كل الشعوب, العناصر والمجموعات القومية والدينية. إن كردستان الجنوبية تعاني من وطأة الأوضاع المشابه التي تعاني منها الاكثير من المناطق الخاضعة للسلطة والسيطرة الإستعمارية والكولونيالية, وما يرتبط بها من الأساليب المتبعة هنالك من ممارسة السلطات الإستعمارية لسياسة " التجهيل ", التي تستهدف تحطيم وعرقلة تطور كردستان الطبيعي, فقد توفرت للحكومات العراقية المختلفة المدة الكافية زمنيا, لإيجاد بعض التغيرات الإيجابية على الأقل, إلا أن هذا التطور الإيجابي المنتظر لم يتحقق. فحتى منتصف السبعينات كان عدد المدارس في المحافظات الكردية يعادل نصف ما كان يتواجد منها في المحافظات العربية في العراق, وذلك حسب نسبة عدد السكان, بل أن عدد الأكراد ضمن طلاب الجامعات في العراق كان أقل من هذه النسبة أيضا, حيث كانت نسبة الطلبة الأكراد في الجامعات بين عامي 1970-1971, تعادل 6,4%, وفي عام 1971-1972, مجرد 6,1%, وفي بعض الفروع والمجالات الخاصة ذات العلاقة بالشؤون السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر كانت نسبتهم تعادل 2% فقط كما كانت عليه الحال بالنسبة لقبول الكراد في كليتي الشرطة والعسكرية! وبعد هزيمة الحركة الكردية1975, أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي قرارا بتأريخ 1975/10/29, يقضي بما يلي: 1- لا يتم الإعتراف بشهادات الطلاب, إذا كان الحصول عليها قد تم من خلال زمالة أو مساعد مالية قدمت من جهة أجنبية, أيا كانت الجهة الممولة, وإذا لم تكن هذه المنحة صادرة من وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي العراقية. 2- يعاقب كل عراقي بالسجن لمدة تتراوح بين 5-15 سنة, إذا أخذ منحة دراسية من دولة أجنبية أو طرف خارجي, بدون أخذ موافقة السلطات العراقية. إن هذه الإجراءات تستهدف بشكل واضح الأكراد, بصفتهم المجموعة الوحيدة, التي إضطرت إلى الهروب إلى خارج العراق بصورة جماعية في عام 1975 وما تلاه من أعوام. لقد حصل عدد من الطلاب من بين هذه المجموعات الكبيرة على مساعدات إنسانية وكانت الحكمة النمساوية من الأوائل التي فتحت المجال بهذا الخصوص, حين منحت فرصة جديدة لمواصلة دراستهم في شتى الفروع. هذا بالإضافة إلى أن هذا الإجراء يمثل بدوره حلقة من حلقات مخططات الحكومة لتبعيث وتعريب الطبقة المثقفة فلكي تتمكن من الحصول على حق التعليم عليك أولا أن تتحول إلى بعثي.

إن التخلف السائد في المناطق الكردية على الأصعدة, الإجتماعية, الإقتصادية والثقافية, يستغل سياسيا من قبل حكومة البعث, كوسيلة لتمرير مخططاتها الخاصة في تعريب كردستان. إذ أن الحكومة أعلنت بعد فشل الحركة الكردية عن منهاجها الخاص لبناء ما يسمى " بالقرى العصرية ", التي تعتبر في الواقع مجرد معسكرات إعتقال كبيرة, بل وإدعت الحكومة بأنها ستوفر للسكان عن هذا الطريق إمكانية الحصول على الخدمات العامة للدولة , بما في ذلك دخول الأطفال إلى المدارس وما إلى ذلك. أما الأكراد وإلى جانبهم العديد من المراقبين الغربيين, فيرون بأن " معسكرات التجميع والإعتقال ", شبه النظامية هذه, إنما تستهدف على الأرجح ضمان فرض الرقابة والسيطرة السياسية والعسكرية بشكل أكثر فاعلية من جانب السلطة الحكومية على الأكراد وحركتهم التحررية, لأن الكولونياليين الأوربيين لجأوا أيضا إلى إستخدام أساليب مشابهة في مناطق عديدة من العالم لأغراض مماثلة ومن جملتهم الفرنسيين في الجزائر.

إن ما يؤيد صحة هذه الإستنتاجات هو ما تعرض له " البارزانييون ",في صيف عام 1983, حيث أعتقل الألوف منهم في حملة مفاجئة قامت بها قوات الجيش وسلطات الأمن والمخابرات العراقية, التي طوقت هذه المعسكرات ليلا بالدبابات لهذا الغرض وقبل شن حملة الإعتقال المفاجئة, الأمر الذي كان يتعذر القيام به في المناطق والقرى الجبلية المتباعدة.

إن النظام التربوي بات يساير بالتدريج منهاج ومخططات حزب البعث السياسية ويتخذ كوسيلة لخدمة أهداف الحزب الشوفينية والتطرف القومي لدى فئة قليلة من العرب. أما بالنسبة إلى بقية الشعوب, فإن النظام التربوي لا يراعي قضاياهم وطروفهم إلا نادرا. كما أن إنعكاسات هذه السياسة ليست حصرا على النظام التربوي السائد في المدارس, بالأخص في مواد التدريس الخاصة بالتأريخ والثقافة العربية, بل أنها باتت تصبغ وتطبع كل الحياة الثقافية في العراق بأسره. فكل ما يكتب أو ينشر هو عربي أو يدور حول العرب! ففي عام 1972, على سبيل المثال وخلال الفترة التي أطلق عليها "فترة الإنتقال", لغرض تطبيق إتفاقية/بيان آذار حول منح الأكراد الحكم الذاتي, صدر أكثر من 100 كتاب عن وزارة الإعلام العراقية , ولم يكن بينها حتى كتاب واحد يبحث موضوع الكرد وكردستان, أو أن يكون على الأقل مكتوبا باللغة الكردية!

بعد فشل الحركة الكرديةفي عام 1975, واصلت الحكومة البعثية متابعة خطتها للتأثير في الحياة الثقافية للأكراد فاغلقت المدارس الكردية – بالأخص في كركوك, خانقين, دهوك, زاخو وسنجار – وحلت محلها بالتدريج مدارس عربية, كما إنخفض عدد المعلمين الأكراد المستخدمين في المؤسسات التعليمية أو تم إبعادهم إلى المناطق الجنوبية. وأخيرا وبناءا على قرار السلطات الحكومية تم سحب الكتب ذات العلاقة بموضوع الأكراد من المكتبات العامة في العراق ... إلخ.

من هنا فإن من المشكوك فيه للغاية, في أن تفلح مثل هذه السياسة في المساهمة بصورة ما في تثبيت دعائم الصداقة بين الشعوب, بل بالعكس فعلى الأرجح أن هذه السياسة ستزيد في تأجيج الخلافات وتصعد الحملات الإعلامية والعداوة والبغضاء بين الشعوب عن طريق هذه الأساليب الضالة والمضللة.

المادة الخامسة عشر: حول حق المشاركة في الحياة الثقافية وإحترام حرية العلم والبحث العلمي. إن المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بالحقوق والحريات المرتبطة بها من باب الضرورة عانت في العراق دوما من المضايقات الشديدة بصورة عامة, إلا أن كردستان عانت أكثر من بقية مناطق العراق بهذا الخصوص أيضا. لقد تمتع الأكراد من حيث الجوهر ببعض الحريات المحدودة بهذا الخصوص, بالدرجة الأولى في الفترات التي ساد فيها هدوء نسبي, والتي كانت مرافقة في الغالب لفترات التفاوض بين الحركة الكردية والحكومة العراقية. وفيما عدا هذه الفترات, فإن الأكراد كانوا يجبرون على الخضوع للتضيق المفروض عليهم من جانب السلطة المركزية ويضطرون لبذل محاولات الإنسجام مع الإجراءات الحكومية المقيدة لإطلاق الطاقات والإبداع الثقافي, وما عدا ذلك فإن المخرج المتبقي بالنسبة لهم كان يكمن في الهجرة إلى بلد آخروترك الأراضي العراقية وهو بالضبط ما تصبو إليه سلطة البعث, أرض فارغة من شعبها مهيأة للتعريب بدون عراقيل ومقاومة. وعلى هذا الأساس فلا وجود للضمان والإستمرارية فيما يتعلق بالتمتع بهذه الحرية, التي تعتبر في جوهرها من ضرورات تطور الإنتاج الثقافي والإبداع العلمي في كل مكان وزمان.

المادة الثانية من الإتفاقية الدولية لحقوق الإنسان – المدنية والسياسية – الصادرة في 16/ك1/1966, بصدد إحترام الدول الموقعة على الحقوق المنصوص عليها وتجنب أي تمييز عل أساس العنصر, القومية أو الإنتماء الإجتماعي ... إلخ.

الإنتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان على يد الحكومة العراقية لايمكن أن تعتبر بأي حال من الأحوال مجرد إستثناءات طارئة ووقتية على الحياة العامة في العراق, لأن الدولة كجهاز يفترض منها من حيث المبدأ أن تخدم الشعب, لا ترتضي الإقتناع بالأفكار والنماذج المعهودة في مناطق أخرى من العالم أو الأخذ بها لمراعاة هذه الحقوق, نظرا لإصرارها على متابعة التراث المنقول منذ العهد العثماني وإلى الوقت الحاضر, الذي إقتدت به الحكومات المتعاقبة وأبت بذلك مسايرة الروح المعاصرة إلا في نطاق ضيق للغاية.

إن تناقض المواقف السياسية وتعارضها بين الحكام المتعاقبين والقوى السياسية المتناقضة تزيد من تعقيد الأمور وتعطي مبررات جديدة للسلطة في زيادة حجم الإنتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان, طالما كانت ممارسة السلطة تعتمد على فرض رأيها بالقوة المجردة بعيدا عن الأطر الديمقراطية,

الأمر الذي يتجلى مثلا في إساءة التعامل مع السجناء السياسيين إلى حد كبير عندما يتعذر على السلطة مواجهة المعارضة بالحجج الفكرية المقنعة إلى درجة يمكن لنا أن نقول معها, بأن المجرمين العاديين لا يجسدون أي خطر على مصالح الحكام, وإن كانوا يهددون الصالح العام, لذا تجري معاملة الأخيرين بأسلوب أفضل بكثير من التعامل مع السجناء السياسيين.

وفي هذا المجال أيضا يعاني الأكراد أكثر من غيرهم من أبعاد وآثار إنتهاك السلطات الحكومية لحقوق الإنسان, لأن مطاليبهم السياسية موجهة ضد مخططات وسياسة الحكومة المركزية, بما في ذلك السياسة العامة للدولة ومحاولات الصهر الموجهة ضد الأكراد أو محاولات الوحدة المزعومة مع الدول العربية. إن هذا التعارض في المواقف يعتبر كسبب رئيسي لحدوث أغلب الإنتهاكات الأخرى, التي ترتكبها السلطة العراقية ضد حقوق الإنسان في كردستان الجنوبية, والتي تتسبب في الغالب في إندلاع ثورة أو إنتفاضة كردية في العراق كرد فعل عليه. وهذا يعني بأن التمييز هو في الغالب ذو طبيعة وخلفية عنصرية وقومية متطرفة.

المادة الرابعة: حول إعلان الأحوال الإستثنائية, التي تحد من مجال التمتع بالحقوق والحريات, لكن بدون بدون تمييز وتفريق لأسباب تعود إلى العنصر, اللغة ... إلخ. فقط. لذا لا يجوز المساس بمضمون المواد التالية عند الإعلان عن الأحوال الإستثنائية: المادة/6, 7, 8 (فقرة/1 و 2), 11, 15, 16 و 18:

التطور الحاصل في العراق منذ تأسيسة بعد الحرب العالمية الأولى بدعم بريطاني, يظهر بأن الأحوال الإستثائية وبالأخص في كردستان الجنوبية لم تعد إستثنائية, بل باتت تمثل قاعد ثابتة الأركان, والتي بموجبها يراد من الأكراد أن يعتبروها حقيقة واقعة لا تقبل التغيير, بالدرجة الأولى في منطقة " بارزان" و " السليمانية " في حين أن بقية المناطق في العراق لا تتأثر بمثل هذ الإجراءات الحكومية إلا بدرجة أقل. إن سبب هذا التمايز في موقف السلطة الحكومية يعود بشكل واضح إلى الخلافات القومية السائدة في العراق. أما من الناحية السياسية المجردة, فإن الشيوعيين يعانون هم الآخرون كثيرا من وطأة إجراءات التضيق على حرياتهم الديمقرطية, بالأخص بعد عام 1963. علما أنه في حالة الإعلان عن الظروف الإستثنائية, فإن كل الحقوق تتعرض للإنتهاك وليس هنالك ما يصونها من تجاوزات السلطة الحاكمة. لقد وردت في هذه الدراسة أمثلة كافية كشواهد على هذه الحقيقة.

المادة السادسة: حول حق الحياة ومنع و معاقبة إرتكاب جريمة الإبادة الجماعية (كينوسيد). إن حكام العراق لم يراعوا الإعتدال في مواقفهم وسلوكهم, بل أنهم لم يترددوا إلى اللجوء إلى إستخدام أعنف الوسائل لفرض وجهة نظرهم. إلا أن حكومة البعث أثبتت قطعا ومنذ عام 1963, بأنها بزت أقرانها

من الحكومات العراقية المختلفة بهذا الخصوص. إن حكومة البعث تتخذ بالدرجة الأولى مثل هذه الإجراءات ضد الأشخاص والمجموعات التي تخشى منها في تولي السلطة أو في قدرتها على إبداء مقاومة جدية ضد مخططات واهداف حزب البعث, ولا فرق أحيانا في ذلك بين من كان داخل الحزب أو خارجه في حالات كثيرة. ولما كان سن القوانين الجائرة بالنسبة لحزب البعث احد الوسائل للبقاء في السلطة, من هنا تم إصدار سلسلة من القوانين إنسجاما مع هذ التطلعات: فالقانون رقم 107 والصادر في عام 1974, يرى بأن كل شخص يدخل في تنظيم حزب البعث بدون أن يوقف نشاطاته السياسية السابقة يعاقب بالموت. وكذلك الأشخاص المنتمون إلى الجيش العراقي فإنهم يتعرضون إلى نفس العقوبة إذا إنخرطوا في أي تنظيم سياسي بإستثناء حزب البعث. إن ضحايا هذا الجور والعسف البعثي, شملت فيما شملت على العديد من أعضاء حزب البعث أنفسهم, بما في ذلك عدد من الأعضاء القياديين مثل فؤاد الركابي/ السكتير السابق لحزب البعث, الذي إلتحق بالناصريين, حردان التكريتي/ نائب رئيس الجمهورية, عبالكريم الشيخلي/ وزير الخارجية, عبدالخالق السامرائي/ عضو القيادة القومية ... إلخ.

أما في كردستان, ومنذ الحرب العالمية الأولى وحتى الان, فإن بإمكان المرء أن يتحقق من إنتهاكات شديدة في هذا المجال " حق الحياة ", وذلك بمختلف الأشكال القابلة للتصور. إن الإجراءات التعسفية المختلفة, التي لجأت السلطة المركزية إلى إتخاذها, اخذت طريقها دوما إلى التطبيق في كردستان الجنوبية, بما في ذلك في الفترات التي لم يتواجد فيها صراع عسكري بين الحركة الكردية والسلطة الحكومية. فلغرض القضاء على الروح المعنوية ورغبة في كبت وإضطهاد المشاعر القومية المتقدة لدى الشعب الكردي, لم تتردد السلطلت الحاكمة في اللجوء إلى إستخدام كل الوسائل والسبل القابلة للتطبيق لبلوغ أهدافها. وبناءا على هذه النظرة والمنطلقات الحكومية لاقى ألوف الأكراد حتفهم من جراء القصف الجوي للمناطق المدنية العزلاء في كردستان من قبل الجوية البريطانية الداعمة للحكومة التي أنشأتها وفي مرحلة ثانية بالتعاون بين الطرفين وأخيرا من قبل الدولة العراقية بعد أن إشتد ساعدها بمرور الزمن, في حين تم تنفيذ أحكام الإعدام بالجملة على آخرين أو تعرضوا إلى عمليات الإغتيال السياسي ولاقى آخرون الموت من خلال التعذيب الوحشي في سجون البعث الرهيبة ... إلخ.

الأكراد يصفون سلوك الحكومات العراقية وبالأخص سلوك حكومة البعث " بالإبادة الجماعية ", الموجهة ضد شعبهم في العراق, وهو ما يفعله المراقبون الأجانب أيضا, الأمر الذي تبين على سبيل المثال من موقف الإتحاد السوفيتي ومنغوليا الشعبية حول أحداث عام 1963. ومن الواضح بأن إجراء مقارنة بين ممارسات السلطة العراقية وسياستها المتبعة في كردستان الجنوبية, والتي لا تتناقض مع ما ورد في قرارات ومواد إتفاقية منع معاقبة " جريمة الإبادة الجماعية " = (كينوسيد) الموقعة 11/ك1946/1, ستظهر بجلاء صحة ما يذهب إليه الأكراد وما ذهبت إليه جمهورية منغوليا الشعبية

في عام 1963, نظرا لتوفر كل الشروط التي تثبت وقوع جريمة الإبادة حقا وحقيقة. فالمادة الثالثة من الإتفاقية المذكورة تنص على ما يلي: (في هذه الإتفاقية تعني " الإبادة الجماعية " واحدة من الإجراءات التالية, التي تتخذ بقصد القضاء الجزئي أو الكلي على مجموعة قومية, عنصرية, شعب أو طائفة دينية: 1- قتل أعضاء المجموعة. 2- التسبب في إلحاق أضرار جسيمة بأرواح وأجساد الأعضاء المنتمين إلى المجموعة. 3- الإخضاع القهري العمدي لظروف معيشية خاصة, بهدف تصفيتهم الجسدية كليا أو إلحاق الضرر بأجسادهم جزئيا. 4- إتخاذ الإجراءات التي من شأنها الحد من الولادات ضمن المجموعة. 5- الإدماج القسري للأطفال التابعين إلى المجموعة إلى مجموعة أخرى).

لعل من المفيد أن نعيد إلى الذاكرة قطعا لدابر الشك بهذا الصدد, القصف الجوي المركز الذي قامت به الحكومة البعثية في عام 1974 في قلعه دزه, حرق النساء والأطفال في دكان/بادينان, سياسة الأرض المحروقة التي طبقت على منطقة بارزان وهدم قراها بشكل منظم ومدروس في عام 1963, الترحيل والتشتيت القسري والجماعي إلى الجنوب وإجبار عشرات الآلاف إلى الهجرة إلى الخارج بالأخص بعد عام 1975, والتي تسببت كلها في زيادة عدد الوفيات بين الأطفال الأكراد لتفاوت ظروف المعيشة والمناخ في المنفى على ما ألفه في كردستان, هدم مئات القرى الكردية على الحدود السورية, التركية والإيرانية بعمق 20كم ضمن عملية ما سمي " بالمنطقة المحرمة ", والمشابهة للخط الذي إستحدثة الأمريكييون في فيتنام, وسبق للبعث السوري وأن طبق مثله في عام 1963 تحت شعار " الحزام العربي ", ... إلخ. هذا وما زال الحبل على الجرار, فإلى جانب إختطاف السلطة الفاشية الحاكمة في بغدا لحوالي (8000) بارزاني من معسكرات الإعتقال, التي أعدوها سابقا لألوف العوائل الكردية بعد عام 1970, وإنقطعت أخبارهم كليا منذ صيف 1983 نهائيا, فإن السلطات الحكومية لجأت في الفترة الأخيرة إلى إستخدام " الأسلحة الكيمياوية ", ضد الحركة الكردية في عدة مناطق منذ ربيع عام 1987, بشكل لا يمكن التستر عليه أبدا.

إن هذه الوقائع تستحق أن يعيد المرء النظر فيها مرارا, لأنها لا تعدو أن تكون عبارة عن حلقات متكاملة في سلسلة طويلة من الإنتهاكات التي تشكل مجتمعة نتيجة واحدة فقط, ولا مناص من إعتبارها كشواهد وادلة قاطعة لا تدحض بوقوع جريمة " الإبادة الجماعية " التي مورست وما زالت تمارس بشكل منظم من قبل الحكومة العراقية مع سبق الإصرار والترصد ضد الشعب الكردي, ولا مجال لتأويل الأمر بشكل آخر أبدا.

المادة السابعة: حول منع التعذيب وإزدراء الكرامة الإنسانية. يثبت التأريخ بأن التعذيب مورس في العراق بإستمرار, ولم يغير من هذه الحقيقة تبدل الحكومات والحكام, بل أن كل التغيرات الحاصلة بقيت محصورة في الغالب في تبدل الأطراف المعذبة والأطراف التي تتعرض للتعذيب. لقد تعرضت

وما زالت كل المجموعات, السياسية, الدينية, القومية إلى التعذيب وقدمت بهذه الصفة الإحتجاجات ضد الأساليب والممارسات المتبعة. ومن الطريف أن نلاحظ, بأن حزب البعث بالذات كان يشكو ويحتج ضد ممارسة التعذيب من قبل الحكومات العراقية, طبعا طالما كان في صفوف المعارضة فقط, لكنه كجميع الحكام يماري التعذيب حين كان يصل إلى السلطة! ولكن إذا سلمنا بشمولية هذه الظاهرة وتلك حقيقة, إلا أننا نؤكد بأن الأكراد والمنتمون إلى الحزب الشيوعي العراقي كانوا بدون شك من أكثر الأطراف تعرضا إلى هذه الإجراءات المتعسفة على الإطلاق.

التعذيب والإعتداء أو الحط من الكرامة الإنسانية يعتبر في الغالب جزءا من العمل الروتيني ضمن إجراءات التحقيق التي تمارسها أجهزة الشرطة والمخابرات ولا ريب أن المجرمين العاديين يحضون بمعاملة أفضل بكثير من تلك التي يلقاها المعتقلون والسجناء السياسيون. لقد تواجد العديد من السجون الرهيبة في العراق في العهد الملكي والجمهوري على حد سواء, التي مورس التعذيب داخل جدرانها ضد المعتقلين والسجناء بمنتهى القسوة والوحشية, نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: سجن نقرة السلمان, سجن رقم واحد وكذلك سجن قصر النهاية.

إن أخوف ما يخافه الشعب العراقي هي سلطات الأمن وأجهزتها الإستخباراتية السرية, بالدرجة الأولى خوفا من التعذيب الذي يمارس في سجونها السرية المتعددة, منها المعروف ومنها السري, حيث يمارس التعذيب الرهيب وإنتهاك الحرمات بشكل كلي لا يعترف بحدود رادعة أخلاقية أو دينية ناهيك عن القانونية. وتعمل أجهزة الدولة القمعية على التستر الكامل على ما يجري داخل أقبية وجدران السجون ومنع تسربها إلى الرأي العام ما عدا الحالات التي تريد هي لها أن تنتشر بدافع نشر الرعب. تطرقت منظمة العفو الدولية في تقريرها المنشور في عام 1981, حول التعذيب الممارس في العراق, مع الإشارة إلى (15) قضية تحقيقية خاصة بهذا الموضوع تم إيرادها كشواهد. كان ضحايا هذه الممارسات اللانسانية, عراقيون لجأوا إلى أوربا وأجريت عليهم فحوص طبية من قبل لجنة مختصة في مدينة " كوبنهاكن / الدانمارك ", ويقول التقرير ما يلي:

(منذ سنوات عديدة, بما في ذلك السنوات الإثني عشر في ظل الحكومة الحالية – المقصود حكومة البعث ع. س. بارزاني - وتتلقى منظمة العفو الدولية بإنتظام أنباءا حول ممارسة التعذيب بصورة منظمة ضد المشتبه بهم سياسيا في المعتقلات العراقية التابعة إلى سلطات الأمن. أريد من أستخدام التعذيب في أغلب الحالات, أن يتم إنتزاع الإعترافات لغرض الحصول على الأدلة المطلوبة أمام المحكمة, أو لإجبار المعتقلين على التخلي عن نشاطاتهم السياسية السرية والإنضمام إلى حزب البعث الحاكم. إن أساليب التحقيق التي تلجأ إليها سلطات الأمن وصفت بأنها عنيفة وقاسية, وأنها أدت في الكثير من الحالات إلى حدوث عاهات جسدية مستديمة, أو ولدت أمراضا نفسية وعقلية لدى الضحايا.

وبالإضافة إلى ذلك, فإن منظمة العفو الدولية حصلت على تقارير حول التعذيب المفضي إلى موت الضحايا: أن جثث السجناء السياسيين تسلم إلى ذويهم وهي تحمل علامات واضحة عن التعذيب الذي تعرضوا له, كما يتم إلقاء الجثث المقطعة على الشوارع وأمام دور ومنازل الضحايا, في حين إختفى بعض المعتقلين السياسيين الآخرين نهائيا بعد أن تم إعتقالهم. وتشير الأنباء الواردة إلى أنهم ماتوا تحت التعذيب. إن بعض السجناء أعدموا بسبب خرقهم القوانين بدوافع سياسية حسب الأنباء التي توردها السلطات العراقية, إلا أن المصادر غير الرسمية تدعي بأن هؤلاء ماتوا من جراء التعذيب قبل أن يحين موعد المحاكمة).

وفي تقرير لمنظمة العفو الدولية في أيار/1977, حول القضايا المتعلقة بكردستان الجنوبية/العراق, جاء فيه ما يلي: (بتأريخ 24/نيسان/1976, مات "ريبر ملا حسين", وهو طالب كردي يبلغ من العمر 19 عاما, من أهالي زاخو/العراق, بعد أن تعرض إلى التعذيب الشديد. لقد سلمت جثته إلى ذويه بتأريخ 26/نيسان/1976, حيث وجدت تسعة مسامير في جسمه, كما أن إحدى عينيه كانت قد أقتلعت ...).

المادة الثامنة: حول منع الإستعباد وأعمال السخرة. إستطاعت الإتفاقات والقرارات الخاصة بإلغاء ومنع العبودية, أن تزيل المظاهر والأشكال التقليدية لهذا النوع من التجني على الحقوق والكرامة الإنسانية, إلا أن مخلفات المسالة مازالت موجودة ولم يتم إزالتها بشكل كامل ونهائي. إن تخلخل ميزان التوازن الإقتصادي في صورته المتطرفة بين الدول وداخل المجتمعات, مازال يتيح المجال لإستغلال البشرمن قبل البشر. اما في كردستان, فإن العلاقات السائدة بين الطبقات الإقطاعية , التي تخدم وتخضع بصورة عامة إلى حماية السلطة المركزية وبين الفلاحين, فما زالت تقدم الدليل والبرهان على بقاء رواسب مؤسسات وعلاقات العبودية في هذه المنطقة رغم زوالها في الكثير من بقاع العالم بصورة نهائية. هذه الحقائق تتجلى في صور عديدة تتمثل في أعمال السخرة والخدمات التي يتوجب على الفلاحين تقديمها إلى الإقطاعيين أو موظفي الدولة دون أي مقابل.

إن فحوى قرارات الإتفاقية الدولية, تورد جملة من الإستثناءات والأمور على هذه القاعدة المحرمة ومنها, " الخدمة العسكرية ", التي لا تعتبر كسخرة حتى لا يتم إلحاق خدش بمبدأ "حق سيادة الدول". إلا أن من الصعب تجاهل حقيقة كون الكثير من الأقليات القومية والدينية على سبيل المثال, تساق إلى حروب تجبر من خلالها على المشاركة في خوض حروب لا تؤمن بها ولا بأهدافها ودوافعها, ومن جملتها الحروب التي تخاض بدوافع توسع إمبريالي عدواني لخدمة أهداف إستعمارية خاصة بمجموعة محددة بالذات " قوميا " داخل الدولة. ففي ظل الحكم العثماني مثلا تواجدت عدة مجموعات قومية رفضت المشاركة وفي فترات مختلفة في خوض حروب ولدتها دوافع أنانية محظة للحكام الأتراك

ورغبتهم في توسيع مناطق نفوذهم وضمان مصالحهم على حساب الآخرين وبدماء الشعوب الخاضعة لسيطرتها, الأمر الذي مازال يجسد موقف بعض المجموعات الكردية في العراق حتى يومنا هذا.

المادة التاسعة: حول حق التمتع بالحرية والأمن الشخصي, الحماية من الإعتقال التعسفي, حق الحصول على محاكمة أصولية والتعويض في حالات الإعتقال غير المبرر. إن الإعتقالات التعسفية وخاصة بدوافع سياسية هي من الأمور المألوفة في العراق, لأن سلطات الأمن والإستخبارات تتمتع غالبا بصلاحيات مطلقة في إعتقال كل شخص تريد, سواءا مع أو بدون بيان الأسباب, وسواءا لقي المعتقل معاملة تنسجم مع المقررات القانونية النظرية أو واجه العكس تماما, كأن يجبر المعتقلون على البقاء لفترة أطول مما يرتئيه القانون لفترة طويلة دون عرض القضية أمام المحكمة مطلقا!

ومن الملاحظ, أن السلطات القضائية تفضل بدورها تجنب التدخل في القضايا التابعة لإختصاص أجهزة الأمن, طالما لم تكلف بشكل صريح للتدخل, الأمر الذي يعود إلى رغبة السلطات القضائية في تجنب المتاعب والإتهامات من أجهزة الأمن والإستخبارات. كما أن فكرة الحصول على تعويض في حالة إنتهاك الحقوق بدون مبررات, هي بالأصل غير واردة, إلا في حالة تبدل النظام وسقوط الحكومة التي تسببت في إحداث الضرر والإنتهاك.

ولا ريب أن أوضاع كردستان بهذا الخصوص أيضا, هي أسوء من بقية المناطق في العراق, إذا أدرك المرء بأن كردستان عاشت ولا تزال تعيش على الأغلب في ظل الأحوال الإستثنائية وتحت وطأة الأحكام العرفية المستديمة, إلى جانب أن الحرب المخاضة ضد الشعب الكردي, تعتبر في الغالب كتبرير كافي لكل أشكال التطاول على الحقوق ضمن الإجراءات التي تتخذها أجهزة الأمن والإستخبارات إلى جانب وحدات الجيش العراقي في المنطقة.

المادة العاشرة: حول ضرورة معاملة المتهمين بشكل إنساني, ووجوب إعتبارهم كأبرياء حتى تثبت إدانتهم, إلى جانب وجوب معاملة المعتقلين بشكل جيد, تمهيدا لإعادتهم إلى صف المجتمع في المستقبل. إن المعاملة الرديئة التي يتعرض لها المعتقلون والمتهمون هي على درجة كبيرة من السوء بحيث يتعذر معها في حالات كثيرة تحسن أحولهم أو إعادة ضمهم إلى صفوف المجتمع, بالأخص بالنسبة للقضايا ذات الطابع السياسي, لكن الآثار المتبقية أو المتولدة من جراء هذه المعاملة السيئة, سواءا النفسية منها أو الجسدية تشمل فيما تشمل: العاهات الجسدية, فقدان الذاكرة, عقدة الخوف والشك في كل البشر, الرغبة في العزلة وتجنب الإختلاط بالناس ... إلخ. والتي تؤثر كلها مجتمعة أو في بعض الحالات على إنفراد بشكل يحول دون إمكانية الإنضمام إلى المجتمع بشكل طبيعي.

المادة الثانية عشر: حول حق التمتع بحرية إختيار مكان الإقامة. هنالك عدد كبير من أبناء الشعب الكردي ممن أجبروا ومنذ تأسيس الدولة العراقية على مواجهة التضيق على حق التمتع بهذه الحرية. وفي السنوات الأخيرة التي أعقبت هزيمة الحركة الكردية في عام 1975, فقد باتت الألوف من العوائل الكردية تعاني الحرمان التام من حق التمتع بهذه الحرية, وذلك بسبب إصرار الحكومة البعثية على ممارسة سياسة التعريب كجزء من سياستها الكولونيالية في كردستان, والتي تستهدف منع الأكراد في مواصلة العيش والسكن في أرض آبائهم وأجدادهم. اما مسألة مغادرة البلاد طوعا أو كرها, فقد إعتبرت الحكومة العراقية بأنه أمر مباح, لأنه في الواقع يعتبر هدفا رئيسيا في مخططاتها السياسية , التي تستهدف إثارة الخوف والإرتباك في نفوس الأكراد وحثهم عن هذا الطريق على التخلي عن أراضيهم بغية جلب وتوطين العرب القادمين من شتى أرجاء المعمورة وإسكانهم في كردستان الجنوبية. وإذا جاز للمرء أن يتخذ مثالا واحدا بين مئات الألوف من الأمثلة في كردستان الجنوبية, فإن بإمكان المرء إختيار " شيخ سليمان بارزاني ", كمثال ملائم لهذا الغرض.

كان الشيخ سليمان بارزاني أحد مساعدي الشيخ أحمد بارزاني المقربين, والذي قضى أغلب فترات عمره في المهجر خارج العراق أو في المنفى إلى جنوب العراق. لم يستطع الشيخ سليمان بارزاني أن يعيش مع عائلته إلى جوار اقربائه واقرانه بهدوء وفي ظل ظروف إعتيادية في بارزان إلا نادرا. فقد أضطر إلى اللجوء إلى تركيا مرة واحدة وإلى إيران مرتين وإلى الإتحاد السوفيتي مرة كما تم إبعاد إلى الجنوب عدة مرات وإلى السليمانية مرة واحدة. وكانت أماكن إبعاد إلى الجنوب في الغالب هي: الحلة والناصرية ومنطقة الأهوار. توفي الشيخ سليمان بارزاني وهو في المنفى مرة أخرى في أربيل/ قوشتبه عام/1979, وكان قد أوصى قبل وفاته أن يدفن في بارزان. لكن ما عز عليه تحقيقة في حياته, تعذر عليه مناله بعد الوفاة أيضا! فحكومة البعث رفضت الموافقة على الطلب المقدم لهذا الغرض, لكنها وافقت على دفنه في منطقة بارزان. ورغبة في زيادة التوضيح أدناه خريطة رسمها عصمت شريف وانلي تبين المناطق التي تعرضت لحد الآن إلى سياسة التعريب الكولونيالية:

المادة الرابعة عشر: حول حق المساواة امام القضاء وحق الحصول على محاكمة أصولية بدون التعرض إلى إجراءات تعسفية. هنا لابد من الإشارة سلفا إلى الفرق في المعاملة التي يتعرض لها المجرم الإعتيادي وبين المعاملة التي يتعرض لها السجين المعتقل أو المعتقل السياسي. المجرمون الإعتياديون لهم فرص أكثر من المعتقلين السياسيين في الحصول على ضمانات بهذا الخصوص في التمتع بالحقوق التي ينص عليها القانون وإن تعرض البعض منهم أيضا إلى معاملة مناقضة في حالات ليست بالنادرة إلى سوء المعاملة للحصول على الإعترافات ... إلخ. أما القضايا السياسية فإنها تعرض في الغالب أمام محاكم خاصة, كالمحاكم التابعة إلى سلطات الأمن والمحاكم العسكري, والتي تجري بمعزل عن الرأي العام الداخلي والخارجي على حد سواء من البداية وحتى النهاية أي إبتداءا من الإعتقال وحتى تنفيذ أحكام الإعدام, وإن كان بعضها لا يستغرق إلا دقائق, بل أن بعضها لم يحصل أصلا, فقد تنفذ أحكام الإعدام ثم تجري لهم محاكمات صورية كما كانت عليه الحال مع البارزانيين, الأمر الذي تبينت حقيقته بعد سنوات. من هنا فإن أمثال هؤلاء يتعرضون لإجراءات تعسفية ولا قانونية متعددة الصور والأشكال تبتكرها الذهنية الإرهابية المبدعة سلبيا للأنظمة الدكتاتورية. إن الأطراف التي تتورط بشكل ما في ما يسمى " بالمسائل الأمنية ", بأي شكل كان ولو كان من باب الشبهة, لا يستطيعون أن يحسبوا أي حساب لمعاملة قانونية إلا ما ندر خلال جميع مراحل الإعتقال والتحقيق والمحاكمة وتنفيذ الحكم. فمن خلال التعذيب تسعى أجهزة المخابرات لإبتزاز الإعترافات من ضحاياها بكل السبل, وهذا يعني بأن المعتقلين يعتبرون سلفا وفي الغالب " كمدانين " ويعاملون على هذا الأساس أيضا, إلى أن يتم الحصول على أدلة إدانتهم بالجوروالعسف, خلافا لكل القوانين والأعراف المرعية المعروفة في العالم. علما أن المحامين يتحرجون في الغالب عن تبني قضايا الدفاع عن المتهمين بقضايا سياسية, ناهيك عن الدفاع عنهم بشكل جيد خوفا من ردة فعل أجهزة الإستخبارات.

وفي كردستان يشكو الناس بالدرجة الأولى من المحاكم الخاصة, ومن جملتها المحكمة العسكرية في كركوك مثلا, وما يرتبط بهذه المحكمة من الإجراءات والمعاملة السئة, سواءا بالنسبة لفترة الإعتقال أو أمام المحكمة المعنية. وقد ورد في واحدة من الإتهامات الموجهة إلى السلطات الحكومية ما يلي: (إن هذه المحكمة في الواقع العملي لا تعدو أن تكون إلا إهانة لكل الأعمال الشرعية والقوانين المرعية. إنها وجدت لغرض واحد فقط,, وهو إصدار وتنفيذ أحكام الإعدام بالجملة, وأحكام أخرى شديدة بحق المواطنين الأكراد. إن هذه المحكمة غير شرعية وغير قانونية من كل الوجوه. إن الأحكام التي تصدرها هذه المحكمة, هي أحكام أصدرتها جهات مسؤولة أخرى سلفا: مثل جهاز المخابرات, وما تقوم به المحكمة هو مجرد تلاوة قرار الحكم في الواقع. ولا يتمتع المعتقلون بحق الدفاع عن النفس أو توكيل محامي للدفاع عن قضيتهم. وإذا قال أحد المعتقلين, بأن إفادته قد كتبت بشكل محور ومغشوش أو أنها إنتزعت منه عن طريق التعذيب, فإنه يعاد إلى المركز المختص بالتحقيقات الخاصة ولا يبصر قاعة المحكمة من جديد أبدا ...).

المادة الثامنة عشر: حول حق التمتع بحرية الفكر والضمير, حرية الأديان, التي تشمل الأديان والمعتقدات الدينية. على الرغم من أن العراق ومنذ نشأته كدولة مازال يحكم من قبل أقلية عربية سنية, إلا أن مشاكل العراق على ما يبدو وهي ذات طبيعة سياسية عقائدية ودنيوية على الأرجح وقل فيها العنصر الديني, بالأخص منذ أن تولى حزب البعث السلطة, وهو الذي لا يعير الشؤون والقضايا الدينية إلا إهتماما جانبيا في حين يركز على الأيديولوجيات والأفكار القومية, على الرغم من وجود تيار داخل الحزب يسعى إلى إعتبار وتفسير الإسلام وكأنه مجرد جزء من أجزاء الآيديولوجية القومية للعرب. إن حزب البعث على ما يبدو واثق من برنامجه على شتى الأصعدة: ثقافيا, إقتصاديا, إجتماعيا, وسياسيا. ولغرض فرض وجهة نظره الخاصة لا يتردد هذا الحزب في إستخدام كل الأساليب. أما المجموعات السياسية والدينية الأخرى, فلها أن تختار بين التهديد والوعيد البعثي لتضطر في النهاية إلى الخضوع إلى مشيأة حزب البعث طوعا أو كرها. عليه فإن الحديث عن حرية الرأي والضمير هي مسألة غير واردة عندما تسود مثل هذه الأجواء في بلد كالعراق.

المادة التاسعة عشر: حول حق التمتع بحرية التعبير عن الرأي الخاص. أدت القلاقل السياسية السائدة في العراق والتي كانت نتيجة حتمية لسيادة الأوضاع والإجراءات اللاديمقراطية إلى لجوء الحكام إلى التضيق على حرية الفكر والتعبير بصورة عامة وطوال فترة وجود هذه الدولة , ما عدا بعض الإستثناءات التي وجدت في فترات زمنية عابرة قصيرة الأمد وبدوافع تكتيكية لكسب الوقت. ولما كانت الحركة الكردية قد إستمرت عشر سنوات بدون إنقطاع فإن إمكانيات تمتع الأكراد بحرية الفكر والتعبير كانت على هذا الأساس محدودة إن لم تكن معدومة. بالإضافة إلى إضطرار الأكراد إلى الإعتماد على لغة أجنبية بدلا من إستخدام لغتهم القومية الخاصة لممارسة حق التمتع بهذه الحرية, على

الرغم من أن أغلب الأكراد مازالوا ورغم مخططات التعريب المنفذة وما إرتبط بها من إجراءات غير ملمين باللغة العربية بصورة عامة قراءتا وكتابتا.. من هنا فإن السلطة مازالت تجد نفسها مضطرة وبهدف التأثير على الرأي العام في كردستان بكل الوسائل بشكل يساير تصوراتها ومخططاتها, إلى الإبقاء على بعض القنوات المحدودة لإستعمال اللغة الكردية وإن تجاهلت وأهملت مشاكل الشعب الكردي الحقيقية في الواقع.

المادة الخامسة والعشرين: حول حق المواطنين المباشر أو غير المباشر في المساهمة في صياغة المواضيع العامة من خلال المساهمة في الإنتخابات الحرة والسرية وحق المساواة في تقلد الوظائف الحكومية. لم يتمتع العراق أبدا بأي نظام ديمقراطي بالفعل, ففي العهد الملكي كان النفوذ البريطاني المباشر أة غير المباشر يفرض الإكتفاء بديمقراطية برلمانية صورية من خلال تشكيل أحزاب موالية للإنكليز بصورة عامة تتقاسم المقاعد البرلمانية فيما بينها وتحاول من حيث الأساس وبكل الوسائل إرضاء البريطانيين وتجنب الصدام معهم, إلى جانب الإنصياع إلى توجيهاتهم. أما البريطانييون فلم يكونوا بدورهم يرغبون في تطبيق ديمقراطية سليمة وحقيقية, لأن ذلك كان سيعني أن عاجلا أو آجلا تقليص نفوذهم أو القضاء الحتمي عليه نهائيا.

وبعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958, تسبب التطرف القومي لدى بعض الدوائر العربية في ضياع فرصة ذهبية حصل العراق عليه من أجل تحقيق وتأسيس نظام ديمقراطي, لأن الفرصة التي وفرتها الثورة في البداية تم تفويتها بسبب معارضة المتطرفين ودون أن يتم لهم تحقيق ما إدعوا بأنه هدفهم, ألا وهو إقامة الوحدة العربية الفورية المزعومة. أعقب ذلك كرد فعل منطقي مرحلة دكتاتورية عسكرية أو نظام الحزب الواحد في العراق, الذي رفض هو الآخر أن يعير مسألة الديمقراطية ما تستحقه من أهمية وإن كان يتحث عنها في وسائله الإعلامية بهدف التموية على الجماهير. أما الإنتخابات الصورية, التي أجريت في عام 1980, فإنها لم تكن إلا واجهة للتغرير بالرأي العام في الداخل والخارج, وكان الهدف منها بالدرجة الأولى الحد من تأثير الثورة الإسلامية في إيران على جماهير الشعب العراقي بعربه وأكراده على حد سواء. وكان الأكراد قد أدركوا منذ سنوات عدة, العلاقة الحيوية بين الديمقراطية في العراق وتوفير إمكانيات حصولهم على الحكم الذاتي من هنا رفعوا شعار: " الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان " بعد عام 1961 وواصلوا التوكيد عليه بإستمرار لكن بدون نتيجة حتى الآن.

وعلى الرغم من أن حزب البعث غير أساليبه بعض الشيء بعد عام 1963 عدة مرات سعيا بذلك التستر على النوايا القديمة المبيته, إلا أن أهداف الحزب بقيت كما كانت بالأصل بدون تغيير. لذا كان حزب البعث يتحدث في الغالب عن " الديمقراطية الشعبية ", وما يرتبط بذلك من " جبهة وطنية تقدمية ", تخضع لقيادته كبديل عن الديمقراطية البرلمانية الحقيقية التي أراد أن يحولها بألاعيبه إلى مسخ. لقد

واصل حزب البعث الإصرار على مواقفه هذه, ساعيا بكل الأساليب على حمل بقية الأحزاب السياسية للرضوخ لوجهات نظره والحصول على دعمهم وهذا لا يعني شيئا آخر سوى تخليهم عن برامجهم االسياسية الخاصة لتذوب في آخر المطاف داخل حزب البعث. ويصف نوربيرت فيمر, نظام البعث الحاكم في العراق بأنه: (نموذج للديمقراطية الثورية) ثم يضيف قائلا بأن النظام البعثي العراقي يمثل بشكل عام: (دولة الزعيم – المقصود بها نموذج شبيه بحكومة ألمانيا الهتلرية ع.س.بارزاني - المطعمة ببعض الزخارف الديمقراطية).

إن الفترات المحدودة التي لجأ فيها حزب البعث إلى ممارسة بعض التسامح مقابل بعض القوى السياسية الخاصة, لأسباب تكتيكية محضة ومؤقته في إطار ما سمي " بالجبهة الوطنية ", زالت بالتدريج بعد هزيمة الحركة الكردية في عام 1975, لأن هذه الجبهة فقدت بذلك أحد أهم أسباب ومبررات نشوءها. وبادرت سلطات البعث إلى فتح مقرات لحزب البعث وأسس له فروعا عديدة في شتى أرجاء كردستان. كما أن حزب البعث عين أحد ممثليه في كل محافظة كردية إلى جانب النائب العام لما سمي " بمنطقة الحكم الذاتي ", ودعمهم بكل ما أوتي من سبل وعزز مركزهم بكل الطرق, من أجل ممارسة أوسع نفوذ ممكن على إتخاذ القرارات السياسية في المنطقة. وبوشر بممارسة الضغط على الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية من جديد, بعد فشل الحركة الكردية بشكل منظم وإستطاع تشتيت شمل هذا الحزب في مدة قصيرة شذر مذر, بعد سلسلة من الإعتقالات والإعدامات بالجملة , ولاذ البقية منهم بالفرار إلى كردستان مجددا, كما كانت عليه الحال في عام 1963. بالإضافة إلى هروب أعداد كبيرة منهم إلى مناطق أخرى كاليمن الجنوبي, سوريا, وأوربا الشرقية, بعد أن قدموا إلى حزب البعث وحكومته الفاشية أكبر الخدمات وأسهموا بفعالية منظمة على عزل الحركة الكردية على الصعيد العالمي إلى حد كبير لسنوات!

أما فيما يتعلق الأمر بحق الأكراد في المساواة للحصول على وظائف حكومية, فإن هذا الحق كان يمثل أحد المطاليب الجوهرية والأساسية للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بسبب سذاجته السياسية, فقد أولى هذا الأمر من الأهمية الكبيرة ما لم يكن يستحقه إلى هذه الدرجة في الواقع. وكان هذا المطلب على أية حال يواجه عقبتين كبيرتين: أولا لأن الحكومة أساءت الإستفادة من سلطتها فوظفت بإستمرار أكثر العناصر الموالية لها . وثانيا, تسببت مواصلة " سياسة التجهيل", لمدة طويلة في توليد عقبات جدية أمام الأكراد للحصول على فرص متكافئة بصدد تولي المناصب العامة. هذا بالإضافة إلى أن بعض الوظائف والمناصب ولأسباب سياسية محضة, بقيت صعبة المنال بالنسبة للأكراد وبالأخص في صفوف الجيش وأجهزة الأمن والإستخبارات.

المادة السابعة والعشرون: وتنص على ما يلي: (في الدول التي تحوي على أقليات قومية, دينية أو لغوية, لا يجوز الظن على منتسبي مثل هذه الأقليات بممارسة حق العناية بحياتها الثقافية الخاصة بصورة مشتركة مع بقية أعضاء المجموعة, الإعتراف بالعقيدة الدينية الخاصة وممارستها أو إستخدام لغتها الخاصة).

على الرغم من أن الشعب الكردي في العراق يتمتع بحقوق ثقافية أكبر مما هي عليه حال الشعب الكردي في البلدان المجاورة, كسوريا, تركيا وإيران, لأسباب تعود إلى كيفية نشوء الدولة العراقية وشروط ضم ولاية الموصل إليها, التي لم يتم الوفاء بها أبدا بشكلها الكامل, وكذلك وربما بالدرجة الأولى إلى إستمرارية نشاط الحركة الكردية في كردستان الجنوبية, التي لم تهدأ في الواقع إلا نسبيا. نخص بالذكر هنا ثورة بارزان الدائمة وكذلك السليمانية, التي إجبرت الحكومة المركزية على أن تراعي إلى حد ما حقوق الشعب الكردي. لذا نجد الحقوق التي نالها الأكراد في العراق كانت تساير على الدوام وتنسجم مع قوتهم ودرجة وحدتهم السياسية أكثر من تعلقها بموقف الحكومات العراقي الساعية دوما للتضيق عليها متحينة كل الفرص لها, بل والقضاء على بشكل مبرم فيما لو تهيأة لها القدرات والظروف المناسبة واللازمة بشكل مدروس و منظم كجزء من مخططها الكولونيالي التعريبي. وهذه الحقيقة يمكن ملاحظتها في المناطق التي عزلت نهائيا كمرحلة أولى, عما سمي بمنطقة الحكم الذاتي, مثل كركوك وخانقين, حيث باشرت حكومة البعث الفاشية وبشكل منظم بغلق المدارس الكردية وفتحت مكانها المدارس العربية. إن هذه الممارسات تمثل بادرة خطيرة لما ينتظر الأكراد في المستقبل, بالنسبة إلى المنطقة الكردية المتبقية ككل, والتي مازالت مصونة لحد الآن من مخططات التعريب الكولونيالية. إن هذا التهديد سيظل مائلا مالم يحصل الأكراد على حكم ذاتي إقليمي كامل ومصان دوليا إلى حد ما على أقل تقدير.

المادة الثانية والأربعين: وتنص على ما يلي (تستطيع الدولة المتعاقدة بناءا على هذه المادة وفي كل وقت أن تعلن بأنها تقر الخضوع لإختصاص اللجنة – المقصود لجنة حقوق الإنسان, التي تشكل بموجب المادة/22 – في قبول وتدقيق الأخبار, التي بموجبها تستفيد دولة متعاقدة من حق الإشارة إلى عدم وفاء دولة متعاقدة أخرى بإلتزاماتها المنصوص عليها في هذا الإتفاق. يمكن قبول وتدقيق الأخبار بموجب هذه المادة فقط, إذا كانت مسلمة من قبل دولة متعاقدة إعترفت بدورها أيضا بالخضوع لإختصاص اللجنة من خلال بيان أصدرته بهذا الخصوص. لا يجوز للجنة إستلام الأخبار ذات العلاقة بدولة متعاقدة لم تصدر مثل هذا البيان).

إن هذه المادة بحد ذاتها تمثل نموذجا إضافيا لبيان مدى عظم النفوذ والتأثير الذي يمارسه مبدأ " حق سيادة الدولة " في نطاق القانون الدولي وداخل المنظمات الدولية. إن إمكانيات الشعب الكردي في

إحراز بعض الإنتصارات على الصعيد وداخل أروقة الهيئات والمنظمات الدولية ضعيفة للغاية, إن لم نقل معدومة تماما لهذا السبب, لأن مساعيهم تصطدم بإستمرار بالموقف المتجاهل بل والرافض للدول والقوى المناوئة لقضيتهم, إنطلاقا من القاعدة التي تزعم أن هذه الدول لا تريد التدخل في شؤون بعضها البعض الداخلية!

لذا فالأكراد مجبرون بهذا الخصوص على الإعتماد على مساعدة الدول الأخرى, والتي بدورها ولأسباب إقتصادية, سياسية وعسكرية لا تريد أن تقدم مثل هذا الدعم, أو لأن الدول المعنية تعاني هي الأخرى بدورها من مشاكل مشابهة, وتخشى أن تتخذ بعض الدول في الحاضر أو المستقبل موقفا مشابها ضدها. من هنا بقيت نداءات الشعب الكردي المتكررة لحد الآن مكتومة ولم يكن لها أي صدى مناسب أو تجاوب ملحوظ من جانب المنظمات الدولية والرأي العام الدولي, بشكل يحرك هذه الجهات على الأخذ بالمشكلة الكردية محمل الجد وفي نظر الإعتبار ومعاملتها أيضا على هذا الأساس. وكان عام 1963 إستثناءا على هذه القاعدة ولو جزئيا.

4- مقارنة بين الأوضاع السائدة في فلسطين = إسرائيل وبين كردستان الجنوبية = شمال العراق وموقف الدول العربية والإسلامية منها:

إن القضية الفلسطينية تمثل هي الأخرى نزاعا قوميا, كما هي الحال بالنسبة إلى المسألة الكردية مع الفارق, بأن ضحايا القضية الفلسطينية هم من العرب, في حين أن الممارسات الإضطهادية تصدر من مجموعة قومية أخرى وهم اليهود. يمثل اليهود أحد أقدم الشعوب المعروفة في التأريخ, والذي تعرض بدوره مرارا إلى إضطهادات عنيفة عرضت وجوده وكيانه إلى مخاطر جدية, كان آخرها أثناء الحرب العالمية الثانية. إن أسباب هذا التطور وهذه المعاناة التي واجهها اليهود هي أمور لا يمكن التطرق إليها في هذه الدراسة بالتفصيل, ولكن يبدو بأن التصورات الديني التي ترى بأن اليهود هم " شعب الله المختار ", لم تكن من العوامل المساعدة على زيادة شعبيتهم بين الشعوب الأخرى لكنها حالت في نفس الوقت دون إنصهارهم بين بقية الشعوب الأخرى على الرغم من كونهم أقليات صغيرة مبعثرة في شتى أرجاء العالم في الغالب, فكتبهم المقدسة مكتوبة بالعبرية وهذا عامل أساسي على بقاء لغتهم وثقافتهم رغم كل الظروف. كما أن مناطق تواجدهم الأصلية في شرقي البحر الأبيض المتوسط كانت معبرا للغزات من كل حدب وصوب وبذلك وفي الواقع ساحة حرب دائمة على مر العصور, وهي نفس الحالة التي عانت منها كردستان وأرمينيا, ولم تعني ساحة الحرب في يوم ما شيئا آخر سوى الدمار والتشرد.

لكننا نوهنا في موضع سابق إلى أن بعض الكتاب والساسة العرب باتوا يميلون إلى الأخذ ببعض الآراء المشابهة لأنهم يعتبرون العرب مميزين عن باقي البشر, وهو أمر زعمت به شعوب أخرى

أيضا كاليونان القدماء, الرومان, الألمان بزعامة آدولف هتلر وكذلك بعض الدوائر التركية أيضا. بالنسبة لليهود على أية حال فيبدو أنهم تعرضوا في حالتين إلى تهديد جدي للإبادة الجماعية كليا: المرة الأولى كانت في ظل الفراعنة المصريين. والمرة الثانية في ظل الحكم النازي في ألمانيا الهتلرية أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي كلا الحالتين إستزاد اليهود من بذل الجهود الذاتية على شتى الأصعدة بهدف العودة إلى ما أسموه " بأرض الميعاد ", والممتدة حسب رأيهم بين الفرات والنيل. وفي كلتا الحالتين إستطاع اليهود أن يجلبوا معهم تكنولوجيا وعلوما حديثة معروفة في تلك الفترة, والتي حصلوا عليها على شتى الأصعدة عبر الإختلاط مع الأمم الأكثر تقدما, والتي أثبتت دورها وتأثيرها الحاسم في الصراع الدائر في المجالات السياسية, الإقتصادية والعسكرية. وبالمقابل فإن التخلف الذي ساد في المناطق المجاورة لهم بعد العودة, إلى جانب الفرقة السياسية السائدة بين المجموعات والكتل المحيطة بهم سهلت بدورها أمر تمكنهم في تحقيق مبتغاهم, الأمر الذي أدى بالتالي, إلى أن يغير اليهود من مواقفهم ليتحولوا من مجموعة كانت تعاني من الإضطهاد وتستجدي المساواة في التعامل إلى مجموعة تمارس الإضطهاد ضد الآخرين وتدعي لنفسها حق الحصول على منزلة أرفع من منزلة الشعوب الأخرى, من خلال تفوقهم التكنلوجي وإنتصاراتهم العسكرية المبنية عليها وباتوا يسعون لإستقاء تفوقهم الأخلاقي والحضاري على الآخرين من هذه الإنتصارات.

لو تفحص المرء التطور والنشوء التكويني وما تولد عنه من تطورات سياسية وغيرها في العراق من جهة وإسرائيل من جهة أخرى, لأمكن التثبت من وجود سلسلة من الظروف والمكونات الموضوعية المتشابهة بين الحالتين, والتي يمكن أن نوجزها بالشكل التالي:

1- خلال الحرب العالمية الأولى حاولت بريطانيا أن تجند وتنظم بنحو أو بآخر كل القوى المتوفرة لديها ضد ألمانيا وحليفاتها. ولهذا الغرض أيضا كسب البريطانييون العرب واليهود ومجموعات متعددة أخرى إلى جانبهم بدوافع مالية وعسكرية وغيرها. وبالمقابل وعدت بريطانيا, اليهود بتقديم الدعم والمساعدة من أجل تأسيس وطن قومي لهم في فلسطين, في الوقت الذي وعدت فيه العرب بتأسيس دولة عربية مستقلة – تحولت فيما بعد إلى عدة دول – شملت فيما شملت تدريجيا ولاية الموصل العثمانية أيضا = كردستان الجنوبية.

وفي البريطانييون بوعدهم المقطوع بشكل عام, بإستثناء بعض التغيرات والتأخير والتسويف, الذي رافق هذا الوفاء, كل ذلك على الرغم من تناقض وتعارض الوعدين المقطوعين للعرب واليهود معا إلى جانب وعود أخرى أيضا. لذا وبناءا على الوعد البريطاني الممهد والمساعدات التي قدمها على الأصعدة السياسية والإقتصادية وغالبا عن طريق التدخل العسكري المباشر أيضا حين عجزت الأساليب السياسية المجردة عن الإتيان بما هو مرجو ومراد, تأسست في البداية وبعد الحرب العالمية

الأولى بعض الدول العربية ومن بينها العراق, والتي ألحقت بها تدريجيا كردستان الجنوبية بدوافع إقتصادية وإستراتيجية. فلغرض إلحاق كردستان الجنوبية بالعراق الموالي إلى بريطانيا, توجب على البريطانيين مرارا خلال الأعوام 1918-1947, أن يتدخلوا وبشكل مباشر عسكريا أو غير مباشر عن طريق تزويد العراق بصورة مكثفة بالأسلحة والخبراء, الأمر الذي تبنته فيما بعد دول كبرى أخرى أيضا لصالح العراق كالإتحاد السوفيتي على سبيل المثال, وهو ما وفر وضمن تفوقا عسكريا لصالح الحكومة العسكرية في بغداد, ذلك التفوق الذي أستخدم بكل أبعاده وبمنتهى القساوة والفضاضة ضد الشعب الكردي لعقود.

وفي فلسطين = إسرائيل كان التطور مشابها لتطور الأحداث في العراق وكردستان الجنوبية إلى حد بعيد, بالرغم من أن مجمل التطور المستحدث في تلك المنطقة إستغرق فترة زمنية أطول, إلى أن تم تاسيس دولة جديدة هنالك أيضا " إسرائيل ", بعد الحرب العالمية الثانية. فقد تمت الإستفادة من الفترة الزمنية الواقعة بين الحربين العالميتين بأفضل شكل ممكن, تمهيدا لبلوغ الهدف الأساسي, حيث جرى نقل المزيد من اليهود من مختلف أرجاء العالم وبالأخص من أوربا, إلى فلسطين من أجل تهيأت الأجواء المناسبة إقتصاديا, و عسكريا, ومنها شراء الأراضي, لتأسيس الدولة الإسرائيلية فيما بعد. إن هذه التحولات المختلفة لم تكن قابلة للتصور باليسر والسهولة التي عرفتها المنطقة والعالم بدون السلطة والسيطرة البريطانية على المنطقة بين الأعوام 1918-1948, والتي - رغم الخلافات والمنازعات مع اليهود مارست الضغوط لضمان تحقيق أهدافهم - إنتهت في الختام بتأسيس دولة إسرائيل! وكما كانت عليه الحال في العراق, بالنسبة إلى ضم وإلحاق كردستان الجنوبية بها, فإن الدعم العسكري والسياسي المكثف من قبل الدول الغربية الكبرى ضمن تفوقا عسكريا إسرائيليا مازال مستمرا حتى الآن, وذلك ليس في مواجهة الفلسطينيين وحسب, بل وفي مواجهة حلفائهم المحتملين أيضا من بين الدول العربية المجاورة كذلك.

2- شأن الأكراد في العراق, فإن العرب في إسرائيل والمناطق المحتلة من فلسطين, يشكون بالدرجة الأولى من السياسة الكولونيالية الإستيطانية, التي يمارسها اليهود, والتي تستهدف من خلال اللجوء إلى كل الطرق والوسائل المتاحة لإسرائيل, أن تضع الأراضي تحت تصرف اليهود, الذين تجلبهم الحكومة الإسرائيلية من شتى أرجاء العالم كمهاجرين, على الرغم من أن العرب كانوا يعيشون في هذه المناطق, إلا أنهم يتعرضون إلى إجراءات مدروسة تنتهي بالتشريد في بعض الحالات أو مصادرة الأراضي بطرق شتى تشبه ما يواجهه الأكراد في العراق وسوريا بصورة عامة على يد الحكام العرب. فالسياسة التوسعية تحاول أن تضمن للمستوطنيين اليهود الحصول على أرض بدون مالك. هذا ويشكو العرب أيضا, بالضبط كالأكراد من قسوة سياسة التمييز الممارسة ضدهم على شتى الأصعدة: إقتصاديا,

إجتماعيا, سياسيا وثقافيا, والتي تمثل في واقع الحال وبصورة عامة ظاهرة طبيعية مرافقة لكل سياسة كولونيالية.

3- إن الإشتباكات العسكرية أو الحروب أثرت في كلا الحالتين سلبيا على الأكراد في العراق والعرب في إسرائيل. فكلا الدولتين تحاولان قدر المستطاع أن تستغلا " حقهما في السيادة " إلى أبعد حد ممكن لممارسة الإضطهاد على ضحاياهما, والحيلولة دون تمتع هؤلاء " بحق تقرير المصير " بل أن مقترحات الحلول المقدمة من جانب الحكومة الإسرائيلية, لحل المسألة الفلسطينية, تظهر تشابها كبيرا مع المقترحات التي فرضها حزب البعث الحاكم في العراق بصدد صياغة الحكم الذاتي لكردستان الجنوبية. فقد إقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي " مناحيم بيكن ", على سبيل المثال بتأريخ 1977/12/28, الخطة التالية لمنح الحكم الذاتي للضفة الغربية من نهر الأردن وقطاع غزة أمام البرلمان الإسرائيلي " الكنيست "- علما أن هذا المشروع هو أفضل من مشروع البعث بحكم طابعه الديمقراطي الظاهر - : (أولا: إلغاء الحكم العسكري في هذه المناطق. ثانيا: إقامة الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل هؤلاء السكان ومن أجلهم. ثالثا: قيام سكان المناطق المذكورة بإنتخاب مجلس إداري قوامه أحد عشر عضوا يعمل على أساس المبادئ التالية: أ- منح حق الإنتخاب لكل مواطن يبلغ الثامنة عشر وما فوق ذلك. ب- منح حق الترشيح لعضوية المجلس لكل مواطن في هذه المناطق يبلغ من العمر الخامسة والعشرين فما فوق. ج- إنتخاب لسكان المنطقة المجلس الإداري في إقتراع شخصي وسري على أساس المساواة التامة. د- تكون فترة إنتداب هذا المجلس الإداري أربع سنوات.

وقال بيكن في بيانه أن المشروع ينص على أن يتخذ مدينة بيت لحم مقرا له يتولى إدارة شؤون التعليم والأديان والسياحة والزراعة والصحة والعمل والرفاه الإجتماعي وإعادة تأهيل اللاجئين والشؤون القضائية وشؤون الشرطة المحلية. أما الأمن والنظام العام فسيعهد بالحفاظ عليهما إلى السلطات الإسرائيلية وسيقوم المجلس الإداري المقترح بإنتخاب رئيس له وسيعقد أولى جلساته بعد ثلاثين يوما من تأريخ نشر نتائج الإنتخابات.

الجنسية الإسرائيلية أو الجنسية الأردنية: أضاف بيكن أن سكان الضفة والقطاع سيمنحون حق الإختيار بين الجنسية الإسرائيلية والجنسية الأردنية, لكل من يرغب فيها وفقا للقوانين المعمول بها في إسرائيل, كذلك سيحق لسكان المناطق المذكورة, الذين إختاروا الجنسية الإسرائيلية إنتخاب أعضاء الكنيست وترشيح أنفسهم لعضوية الكنيست. أما سكان المناطق من ذوي الجنسية الأردنية – بالإضافة إلى أولئك الذين سيختارون هذه الجنسية في المستقبل - فسيمكنهم الإشتراك في الإنتخابات للمجالس التشريعية الأردنية وترشيح أنفسهم لعضوية هذه المجالس. ومضى بيكن قائلا: أن المسائل المتعلقة بالجنسية وحق

الإقتراع ستعالج من خلال مفاوضات بين إسرائيل والأردن وستشكل لجنتان لتقصي شؤون التشريع في الضفة الغربية وقطاع غزة لتحديد ما يجب إلغاؤه من القوانين المعمول بها حاليا وما يمكن إبقاؤه وستتخذ قرارات هذه اللجنة بالإجماع.

حقوق الإستيطان والهجرة: أكد بيكن أن سكان إسرائيل سيحق لهم الإستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة, كما سيحق لسكان هذه المناطق الذين يختارون الجنسية الإسرائيلية, الإستيطان في أي مكان من إسرائيل والسماح لعدد من معقول من اللاجئين بالهجرة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وستتخذ قرارات اللجنة بالإجماع أيضا وسيمنح سكان المناطق حرية التنقل بين مناطقهم وإسرائيل وحرية ممارسة النشاطات الإقتصادية في إسرائيل والمناطق الأخرى.

إصرار على السيادة الإسرائيلية: وأردف بيكن يقول, بأن المشروع الإسرائيلي يقضي بتعين أحد أعضاء المجلس الإداري الفلسطيني ممثلا للمجلس لدى الحكومة الإسرائيلية وتعين عضو آخر لتمثيل المجلس لدى الحكومة الأردنية. وقال إن إسرائيل مصرة على حقها بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة, غير أنها تعلم أن هنالك مواقف أخرى ولذلك فهي تقترح إبقاء المسألة مفتوحة.

مشروع خاص للأماكن المقدسة: وقال بيكن بأن إسرائيل ستقوم بإعداد مشروع خاص بالأماكن المقدسة في القدس يحرص على ضمان حرية الوصول إلى هذه الأماكن لأبناء جميع الديانات, ثم سيكون بالإمكان إعادة النظر في قضية القدس بعد خمس سنوات.

الأمن الداخلي: لفت بيكن أنظار الكنيست إلى البند الحادي عشر من مشروع السلام الإسرائيلي, الذي ينص على أن السلطات الإسرائيلية هي التي ستتولى الحفاظ على الأمن والنظام في المناطق المذكورة, وأكد أن المشروع الإسرائيلي عديم القيمة بدون هذا البند الحادي عشر الذي يتضمن مرابطة قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وأنه لا يخطر لإسرلئيل على بال لو عرض عليها أن توافق على إجلاء القوات الإسرائيلية من هذه المناطق والسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالسيطرة على المناطق...

هذه أرضنا: تطرق بيكن إلى البند الرابع والعشرين من مشروع السلام الإسرائيلي, الذي ينص على أن إسرائيل مصرة على حقها ومطالبتها بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة علما منها بأن هنالك مطالب أخرى لأطراف أخرى وقال: إن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والرئيس أنور السادات قد أبلغا بذلك كله, وأكد " أن هذه هي أرضنا ولنا الحق الكامل في ملكيتها ", غير أننا نريد السلام ونعلم أن هنالك ما لا يقل عن موقفين آخرين يختلفان عن موقفنا. وإذا ظلت المواقف المتناقضة دون حل فلن

يكون هنالك إتفاق. وإذا أريد الإتفاق والسلام فمن الواجب أن يتخذ قرار متفق عليه يقضي بالإبقاء على هذه القضية مفتوحة والإهتمام بشؤون السكان والشعوب في الوقت الحاضر.

الحكم الذاتي والحاجات الأمنية: قال بيكن مضيفا, إن الحل الأمثل في الظروف الراهنة هو أن يمنح سكان مناطق الحكم الذاتي وسكان إسؤائيل الأمن. وأعاد بيكن إلى أذهان أعضاء الكنيست, بأنه قد توجه بمقترحات أخرى حول تنظيم العلاقات بين إسرائيل ومصر عن طريق التوقيع على معاهدة سلام إلى الولايات المتحدة وأوضح لرئيسها أن القواعد التي تعتمد عليها العلاقات هي: أولا- التجريد من السلاح بحيث لا يتجاوز الجيش المصري خط ممري الجدي والمتلا. ثانيا- إبقاء المستوطنات الإسرائيلية في سيناء بضع سنوات يرابط خلالها جيش الدفاع الإسرائيلي في خطوط دفاعية في أواسط سيناء, إلى حين إنسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية بينها وبين مصر... ثالثا- ضمان حماية الملاحة في مضائق تيران, بحيث تكون مفتوحة بوجه ملاحة كل الدول والسفن وستتولى قوات الأمم المتحدة حماية هذه المناطق ولن يكون بالإمكان إخراجها إلا بموافقة جميع الأطراف المعنية. وقال بيكن, بأن هنالك إقتراحا بديلا لذلك يقضي بحماية مضائق تيران من قبل قوات مشتركة إسرائيلية ومصرية.

وبعد أن عرض بيكن مشروع السلام الإسرائيلي على أعضاء الكنيست قال أن الرئيس الأمريكي قد أعرب في محادثات شخصية معه عن تقييمه الإيجابي للمقترحات الإسرائيلية ... إلخ.)

طبعا في الحالتين الكردية في العراق والعربية في إسرائيل, لم يعثر على حلول نهائية لحد الآن مع الأسف ولكن مع ذلك وفي الحقيقة فإن مقترحات الحل الإسرائيلية لمعالجة المسألة الفلسطينية تظهر بأن العرب في ظل الحكم الإسرائيلي يتمتعون بمميزات لا تتواجد عند الأكراد الخاضعين للحكام العرب من البعثيين في العراق, ومنها مثلا وجود نظام ديمقراطي برلماني في إسرائيل شبيه بالديمقراطيات الغربية العريقة المعروفة, الأمر الذي يتيح للعرب على الأقل فرصة التمتع بنظام شبه ديمقراطي, يساعدهم على إختيار ممثليهم بأنفسهم, الأمر الذي تبين وثبت من خلال الإنتخابات في 1976/4/12, على سبيل المثال. لكن الشعب الكردي في العراق لا يستطيع أن يحسب لمثل هذه الأمور والمكاسب أي حساب على الإطلاق, لهذا السبب بالذات وهو عدم وجود نظام ديمقراطي في العراق بأسره لا للعرب ولا للأكراد! هذا بالإضافة إلى أن طبيعة الديمقراطية الغربية المقتدى بها في إسرائيل تحول دون تمكن الحكومة الإسرائيلية من منع إنتشار الأخبار حول الأحداث السياسية والإجتماعية وغيرها, كما هو الحال بالنسبة لحكومة البعث الدكتاتورية الحاكمة في العراق, إذ ما تكاد السلطات الإسرائيلية تقرر قمع تظاهرة سياسية أو تقدم على إعتقال عدد محدود من الفلسطينيين العرب أو تستخدم ضدهم في حالات التظاهر الغازات المسيلة للدموع, وإذا بالأنباء تتناقلها الإذاعات ومحطات التلفزيون

والصحف والمجلات في شتى لأرجاء العالم يعقبها تدخل الدول العربية والإسلامية في تقديم الإحتجاجات الدبلوماسية, بل تتدخل مجتمعة من خلال ما يسمى " بجامعة الدول العربية " و " المؤتمر الإسلامي ", للتأثير على المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة وغيرها لغرض صيانة حقوق العرب الفلسطينيين. أما بالنسبة للأكراد في العراق فلا وجود لمثل هذه المواقف والمجالات, إذ لا توجد معلومات حول أساليب القمع والإرهاب الوحشية التي تمارس ضد الشعب الكردي, وإن وجدت فإن أغلب الجهات المطلعة تفضل مساندة النظام العراقي وتشارك في عملية التستر على جرائمة المرتكبة ضد الأكراد نهارا جهارا, ففي كردستان الجنوبية لا يعتقل الناس إلا بصورة جماعية في الغالب وتنقطع أخبارهم كليا عن العالم الخارجي, الأمر الذي حصل على سبيل المثال في عام 1983 لحوالي 8000 بارزاني, كما أن الحكومة العراقية لا تجد حاجة لإستخدام الغازات المسيلة للدموع ضد متظاهرين أكراد كما تفعل إسرائيل بل تستخدم أسلحة كيمياوية سامة محرمة دوليا ضد السكان المدنيين العزل. فاين ردود الفعل مما يسمى " بجامعة الدول العربية ", وأين ردود الفعل لما يسمى " بالمؤتمر الإسلامي "؟!

هذا بالإضافة إلى وجود بدائل أمام العرب في إسرائيل لإختيار بين الجنسية الإسرائيلية أو الأردنية, وهما مجرد إحتمالين بين إحتمالات أخرى متعددة للحصول على وطن جديد في البلدان العربية الكثيرة من مجاورة وغيرها. أما الأكراد فلا توجد لديهم مثل هذه الخيارات, الأمر الذي تثبته أوضاع الأكراد في لبنان.

4- إن القوانين الدولية السارية المفعول تزيد من تعقيد الأوضاع بالنسبة لكليهما, الكرد والعرب, لأنهما يواجهان دولتين ذوات سيادة, بفضل الإعتراف الدولي والإنتماء إلى المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة, وكلاهما يحصل على الدعم السياسي والعسكري المكثف من بعض الدول الكبرى وغيرها. لكن في الواقع ورغم كل السلبيات الظاهرة, فإن الفلسطينيين يتمتعون ببعض الإمتيازات بهذا الخصوص أيضا, فقد بلغوا مرحلة من التطور النسبي تزيد رقيا على ما آل إليه وضع الأكراد: سياسيا وعلى الصعيد القانوني الدولي, بل بالنسبة لظروف المنطقة والعالم بأسره في آن واحد. ففي ت1973/2, تم الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية, والتي تضم أجنحة متعددة وتيارات فكرية متباينة في مؤتمر عقد في الجزائر, كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. لقد كان لهذا الإعتراف تأثير ومفعول تمهيدي على خطوة الدول العربية هذه على ما تلاها من تطورات. ففي شباط/1974, إعترفت الدول ألإسلامية في مؤتمر عقدته في لاهور بمنظمة التحرير الفلسطينية أيضا. وفي ت1974/2, أعلنت الجمعية العامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة عن دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني. وفي قرار لها تم الإعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وحق العودة إلى وطنهم وسيادتهم القومية, لا بل أن الإنتصار السياسي الهام والمحتمل الوقوع في مجلس الأمن بالذات والتابع إلى الأمم

المتحدة, لم يحجب عن المنظمة إلا من خلال لجوء الولايات المتحدة الأمريكية المتكرر إلى إستخدام " حق الفيتو = حق القض ". وعلى الرغم من هذا الإخفاق, فإن منظمة التحرير الفلسطينية أحرزت هنا أيضا إنصارا جزئيا على أقل تقدير, بموجب القرار الذي أصدره مجلس الأمن والمرقم 465 الصادر في عام 1980, والذي تم بموجبه إعتبار كل الإجراءات الإسرائيلية الخاصة بتغير الوضع الديموغرافي/السكاني في المناطق المحتلة منذ عام 1967 منقوضة وعديمة الأثر. إن هذا التطور الإيجابي لصالح القضية الفلسطينية لا يبدو قائما على حيثيات موضوعية خاصة بالمسألة الفلسطينية ذاتها, بل على الأرجح كان وليد النفوذ الإقتصادي للدول العربية, الذي تنامى بشكل واضح بعد الحرب العربية/الإسرائيلية في ت1973/1, حيث إستخدم العرب لأول مرة سلاح النفط كوسيلة لممارسة الضغوط السياسية.

أما بالنسبة للشعب الكردي فلا أثر لكل هذه الأشكال والصور من الدعم والتضامن, لا على صعيد المنطقة الإقليمي في الشرق الأوسط ولا على الصعيد العالمي كما هو ملحوظ: فالدول العربية تتخذ من حيث المبدأ وبصورة عامة ردود فعل منسجمة مع موقف الحكومة العراقية محليا وعلى صعيد المنظمات الدولية كالأمم المتحدة مثلا , وفق القعدة الجاهلية وليس الإسلامية القائلة: " أنصر أخاك ظالما أو مظلوما ", وتتناسى خلافاتها بهذا الخصوص وهو ما تفعله مثلا وفي الغالب حتى بصدد المسألة الفلسطينية ومقابل إسرائيل! كما أن موقف بقية الدول الإسلامية يساير على الأرجح ويرتبط بموقف الدول العربية, بالأخص في تركيا وإيران وسوريا, حيث تعتبر المسألة الكردية في نظرها كتهديد لمصالحها الخاصة, في حين أن بقية الدول الإسلامية تعاني في الغالب من أزمات إقتصادية خانقة لكن يمكن التقليل من أثرها بعض الشيء عبر الدعم والمساعدة المالية من قبل الدول العربية بالأخص الغنية منها لقاء الإستجابة إلى مواقف سياسية ملائمة للخط الذي تنشده هذه الدول محليا ودوليا, الأمر الذي لا يستطيع الأكراد أن يوفروه لهذه الدول المعدمة في الوقت الحاضر, لعدم قدرتهم على إستغلال ثروات بلادهم الطبيعية الطائلة بأنفسهم. ولا ريب بأن هذا الموقف يتعارض ويتناقض بصورة واضحة مع الشريعة الإسلامية, التي تعتبر دعم ومساندة المستضعفين ومكافحة أو محاربة الأنظمة الدكتاتورية مسألة واجبة ووظيفة ملقاة على عاتق كل المسلمين قولا وعملا, إلا أن الموقف الذي إتخذته اليمن الجنوبية, ربما يمكن أن يعتبر تحولا يبعث على التفاؤل بصدد المستقبل, حيث إعترفت هذه الدولة بحق الشعب الكردي في تقرير المصير.

غير أن الإستثناء الكبير على مجمل هذه المواقف الإنتهازية والمصلحية تتجسد بهذا الخصوص من الموقف التأريخي للحكومة الليبية متجليلا من خلال موقف قائد ثورتها " معمر القذافي ", الذي يبذل الجهود في بلورة نظرية جديدة كخيار ثالث للعالم بين النظرية الرأسمالية والنظرية الشيوعية/الإشتراكية, التي باتت منذ عقود تتقاسم العالم من الناحية الآيديولوجية, بل أن قائد الثورة في

ليبيا يجاهر بدعمه للكثير من حركات التحرر في العالم في شتى الأرجاء والبقاع من العالم, الأمر الذي ينم عن مبدئية المواقف وأصالة ثورية حقيقية تبعد عنه شبهة التكتيك والإنتهازية أو الإنتقائية. ومن الملاحظ أن قائد الثورة الليبية " معمر القذافي ", يقر ويعترف بأجلى صورة بحق الشعب الكردي في تقرير المصير, بما في ذلك تشكيل دولته المستقلة والموحدة " كردستان ", في منطقة الشرق الأوسط, بل يطلب ويشجع الشعب الكردي على توحيد صفوفه, حتى لا يستطيع أعداؤه إستغلال فرقته وتناقضاته الداخلية. ولا ريب أن هذا الموقف ينم عن بعد نظر وإستراتيجية سياسية شاملة وتقييم واقعي لحقيقة وأبعاد التناقضات الرئيسية الموجودة في المنطقة, والتي تجعل من شعوب الشرق الأوسط بأسرها في الوقت الحاضر فريسة سهلة لمخططات الإستعمار التآمرية. عليه فإن تغيير هذا الواقع يتطلب إزالة العقبات وحشد الطاقات بوجه التآمر الإستعماري, الأمر الذي يتطلب تفاهم الشعوب على أساس الإعتراف المتبادل بحق تقرير المصير. أما بالنسبة إلى موقف الأمم المتحدة, فإن الشعب الكردي لم يحصل لحد الآن على أية مساندة فعلية من هذه المنظمة من أجل تدويل القضية الكردية, لأن إيمان المنظمة راسخ على مايبدو بمبدأ حق السيادة ومبدأ عدم التخل حتى لو أبيدت شعوب بأسرها.

من خلال هذه المقارنة الموجزة, يتضح بجلاء بأن المتطرفين من القومين العرب ليسوا بأي حال من الأحوال ضحايا فيما يتعلق الأمر بالمسألة الكردية, بل هم جناة ومتطاولون على حقوق الشعوب الأخرى. إن ما يريده الأكراد لا يعدو أن يكون المطالبة بحقهم التأريخي في الحفاظ على حقوقهم القومية المشروعة, في الوقت الذي يسعى فيه بعض الموغلين في التطرف من القوميين العرب أن يؤسسوا في كردستان الجنوبية ما يعوض الخسارة التي لحقت بهم في مكان آخر, مستغلين لهذا الغرض تفوق العرب في العدد والعدة بهدف التضيق التدريجي على الأكراد ومصادرة وطنه. إن هذه المواقف تثير الشكوك في حقيقة إيمان أمثال هؤلاء من العرب ومعتقداتهم كمسلمين وبشر يتحلون بخصائص إنسانية, طالما كانوا يلجأون إلى إستخدام نفس الأساليب العدوانية والإضطهادية بوجه الشعوب الأخرى, التي يشكون هم أنفسهم منها! جاء كتابه العزيز قوله تعالى: " أتامرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون " ؟ (البقرة/14)ز وجاء أيضا: " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ". (المائدة/2).

104- ما العمل ؟

إن إعادة النظر في هذه الدراسة وإستقراء الأحداث السياسية التي ورد ذكرها, يظهر بأن المسألة الكردية قديمة ومعقدة, وتعذر إيجاد حل عادل لها حتى الآن, على الرغم من أن مثل هذا الحل هو في صالح منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة, بالإضافة إلى أن المتطلبات والدواعي الإنسانية تستدعي بدورها إيجاد مثل هذا الحل. إن العلاقة السببية الموجودة بين عدم إيجاد الحل للمسألة الكردية ووجود

مشاكل عديدة تعاني منها عدة شعوب ودول في المنطقة المعنية, هي حقيقة يتعذر إنكارها على كل الموضوعيين والمحايدين بجدية, على إعتبار أن القضية الكردية تعتبر كجزء هام من المسألة القومية في هذه المنطقة, التي مازالت تبحث وتنتظر إيجاد حل ناجع ومنصف لها.

إن التجزئة والتقسيم الذي يعاني منه الشعب الكردي وكردستان كوطن, لا يمكن أن يعتبر بأي حال من الأحوال مجرد مسألة ولدتها الصدفة, بل لابد من تقييم القضية ضمن إطار السياسة الدولية العامة ومخططات الدول الكبرى على الخصوص, التي كانت وما تزال تسعى لإستغلال المشاكل القومية والفوارق الدينية والمذهبية, بل وتتسبب في إختلاقها وإفتعالها في الكثير من الحالات من أجل ضمان بقاء إمتيازاتها ومصالحها الخاصة على شتى الأصعدة لأطول فترة ممكنة, لأسباب إقتصادية, سياسية وإستراتيجية, حين تقوم بتحريض المجموعات القومية ضد بعضها البعض على سبيل المثال وتفتعل وتختلق الحروب المحلية, التي لا وجود فيها لمنتصر ومهزوم أو غالب ومغلوب, لأن جميع الأطراف المعنية تمنى في الحقيقة والواقع بالهزيمة على شتى الأصعدة وترزح تحت وطأة الخسائر المختلفة بحكم النتائج المروعة السلبية المتولدة عنها. عليه يمكن حصر أهداف الدول الكبرى بشكل إجمالي ومن خلال ممارساتها لمثل هذه السياسة بثلاث نقاط: 1- بيع الأسلحة بإثمان باهضة وكميات كبيرة إلى أكبر عدد ممكن من الدول, التي تستخدم في الغالب ضد شعوب هذه الدول ذاتها أو ضد الدول والشعوب المجاورة. 2- تتولى هذه الدول ذاتها بعد إحداث أكبر دمار ممكن والذي هو نتيجة طبيعية للحروب, أمر إعادة إعمار المؤسسات والمنشآت الإقتصادية وغيرها التي دمرتها الحرب, ومن ثم مواصلة بيع أسلحة أخرى إستعدادا لجولة قادمة أو دفعا لها حسب رأي البعض. 3- خلال هذه العملية المدروسة تحطم الدول الكبرى كل أسس وإمكانيات التعايش السلمي القائم على العدل بين الشعوب في المنطقة, الأمر الذي يسهم في بقاء نفوذها في هذه المناطق لمدة غير قابلة للتحديد.

سيادة الأمن والسلام أعتبرت دوما في كل زمان وكل مكان من أهم المقدمات الضرورية لإحراز التقدم على شتى الأصعدة , ولكنه يرتبط في ذات الوقت وبشكل لا إنفصام له مع العدالة في تقديم الحلول للكثير من المشاكل, التي تشمل فيما تشمل المسألة القومية الشاملة أيضا في الوقت الحاضر, والتي يجب حلها بأسلوب يضمن التعايش السلمي بين الشعوب بالطرق السلمية ويمهد السبيل للتقدم ويثبت بالتالي دعائم الإستقلال الحقيقي للشعوب والدول المعنية. غير أن حلا من هذا النوع لا يمكن تصوره, ما لم يكن قائما على أساس الإقرار والإعتراف المتبادل بممارسة حق تقرير المصير بدون أي إستثناء أو إنتقاص. ومن الممكن بهذا الخصوص وضمن هذا الإطار أن يعتبر النموذج السويسري أو النموذج السوفيتي جديرين بالإقتداء.

إن الشعب الكردي, الذي يمثل ثالث أكبر القوميات في الشرق الأوسط وأكبر قومية من حيث العدد في عالمنا المعاصر بدون دولة, لاريب أن يكون له كل الحق في المطالبة بحلول قائمة على حق تقرير المصير. وبالإمكان أن يتحقق مثل هذا الحل العادل والحاسم وفق واحدة من الطرق الثلاث التالية, والمدرجة حسب أولويتها: بموجب أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء وضمن أطرها – عبر تدخل هيئة الأمم التحدة – بدعم دولة أو عدة دول كبرى.

1- حل المسألة الكردية ضمن إطار الشريعة الإسلامية:

على الرغم من أن الإسلام كعقيدة دينية وآيديولوجية ونظام لا يطرح المسألة القومية ولا يحللها كموضوع مستقل وبالتفصيل, إلا أنه يحوي مع ذلك ومن خلال شموليته على قواعد عامة وتنوع لأركانه, التي تراعي الجوانب السياسية, الإجتماعية, الإقتصادية والأخلاقية بشكل وافي, ومنها يمكن إستقاء مسائل وجوانب ذات العلاقة بالقضايا القومية أيضا وإن كان في الغالب بشكل غير مباشر ولكن أحيانا بشكل مباشر أيضا, والتي من شأنها أن توفر قاعدة بناءة لإيجاد حل عادل للقضايا القومية أيضا, قائم على أساس تحقيق وتأكيد المساواة بين الأفراد والجماعات بدون تمييز يعود إلى إختلاف اللغة واللون , لغرض منح البعض إمتيازات خاصة حصرية بدوافع أنانية لبعض الأفراد أو المجموعات. وهذا أمر ممكن فالإسلام ومنذ البداية كان له طابع أممي, فقد شارك في دعمه, الكردي, الرومي, الحبشي, والفارسي. كما أن الإسلام ومنذ أيامه الأولى حاول أن يؤكد على الجوانب والقواعد التي تتشابه فيها منطلقاته مع منطلقات بقية الأديان فيما يتعلق بإستهداف تهيأة الأجواء للتصالح والإنسجام. وبناءا على هذه القاعدة وإنسجاما مع قياساتها, يمكن تحقيق نفس الأفكار والمنطلقات بصدد المسائل والقضايا القومية أيضا عبر البحث عن قواسم مشتركة بين الشعوب في العالم الإسلامي والقائم على أساس مبدأ المساواة ضمن إطار حق تقرير المصير. فالإعتراف المتبادل بحق تقرير المصير يعتبر الطريق الأمثل والأكثر منطقية لجميع الشعوب الإسلامية لكي يضمنوا تحقيق التعايش السلمي فيما بينها على شكل دول قومية مستقلة مرتبطة ببعضا على أسس إتحاد كونفدرالي أو فدرالي, على أن يتم ضمان تحقيق المساواة على جميع الأصعدة بدون أي إستثناء من باب الوجوب, إستنادا إلى الحديث الشريف: " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ". وعلى هذا الأساس, فإذا كان التركي يصر على الإحتفاظ بلغته القومية, فيجب عليه في ذات الوقت أن يدرك بأن الأكراد يتمسكون بدورهم بوجوب المحافظة على لغتهم الخاصة ويحرصون على تطويرها. وإذا كان العربي يسعى ويعمل جاهدا من أجل إعادة توحيد الشعوب العربية ويعتبر هذا التوحيد قضية شرعية بل وواجبا هاما بالنسبة إليه, فإن عليه وفي ذات الوقت أيضا, أن يفهم بأن الأكراد لهم الحق المطلق والمشروع لتحقيق هدفهم المماثل والهادف إلى توحيد شعبهم المقسم ووطنهم المجزء ... إلخ.

لكن في الوقت الحاضر يبدو أن قائد الثورة الليبية " معمر القدافي ", هو رجل الدولة الوحيد في العالم الإسلامي, لا بل في العالم بأسره, الذي إقترح حل المسألة الكردية ضمن هذه الأطر وفي هذا الإتجاه. ومن الواضح أن منطلقاته ومواقفه السياسية متأثرة بصورة واضحة بالإسلام. وفي الواقع فإن حلا من هذا النوع وإن إختلفت صيغته المقترحة, سيكون بلا ريب مفيدا للعالم الإسلامي, لأن تحقيق التعايش السلمي بين أربعة من أكبر الشعوب الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط سيحررها جميعا من التبعية الإقتصادية والعسكرية والسياسية للدول الكبرى وكل ما يرتبط بهذه القوى من تضليل وخداع, أو على الأقل سيقلل من نفوذها في المنطقة. إن تقسيم كردستان هو تقسيم للعالم الإسلامي وأن توحيد كردستان هي خطوة أساسية لإعادة توحيد العالم الإسلامي. فإتحاد هذه الشعوب بشكل دول كونفدرالية أو فدرالية وتبادل الدعم والمساعدة فيما بينها, سياسيا, إقتصاديا, وعسكريا, بهدف ضمان الإستقلال التام والناجز لكل هذه الشعوب, سيمنح الإسلام فرصة حقيقية جديدة للإنعتاق والتطور على الصعيد الدولي وفي مختلف المجالات, ليتحول إلى بديل حقيقي تتطلع إليه أبصار الشعوب المضطهدة والمجموعات المشردة من أوطانها في جميع أنحاء العالم المعاصر, النازعة إلى التحرر في الختام من نفوذ وربقة الدول الكبرى الإستعمارية.

نحن نؤمن بأن التطبيق السليم لقواعد الشريعة الإسلامية على المسائل القومية في عصرنا الحاضر يمكن أن يكون قادرا ومن جديد على تهيأة أجواء مماثلة بين الشعوب الإسلامية, والمشابهة لما ساد في فجر الإسلام بين القبائل العربية المتطاحنة وهو ما نص عليه الكتاب حسب قوله تعالى: (وإعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وإذكروا نعمت الله عليكم, إذ كنتم أعداءا فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواننا ... ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأؤلئك هم المفلحون).

نعيد لنستذكر بأن المسألة القومية كان لها دورها – قليلا أو كثيرا – في سقوط الدولة الأموية والدولة العثمانية, لأن الشعوب الإسلامية لم تكن مستعدة عن التخلي عن حقوقها في المساواة بشكلها العام والموسع, حتى عندما أقدمت السلطات الحاكمة على إستخدام إجراءات القمع القاسية, بإسم الدين! إذن يجب أن تكون هذه التجارب عبرة لمن يريد الإعتبار ودرسا بليغا للحكام في كل أنحاء العالم الإسلامي في عصرنا الحالي, سيما إذا علمنا بأن الشعور القومي في المرحلة الراهنة بلغ لدى جميع الشعوب درجة من النضوج لا يمكن تجاهلها. وطالما تعذر إيجاد حلول عادلة ومنصفة للمسألة القومية, فإن الخلافات والأزمات الداخلية ستبقى ملتهبة وبذلك أيضا ستستمر الفرقة داخل العالم الإسلامي, الأمر الذي سيوفر المجال للقوى الأجنبية لإستغلال هذه الخلافات لبلوغ غاياتها الخاصة. كما أن من الضروري بهذه المناسبة أن نشير بأن من واجب الحركة الكردية أن تبدي نشاطا أكبر بهذا الخصوص وعلى هذا الصعيد من أجل توضيح القضية الكردية إعلاميا للشعوب الإسلامية حتى تضمن التمتع

بحقها كجزء من المجتمع الإسلامي والأمة الإسلامية. إن المؤتمرات الإسلامية ومواسم الحج تتيح فرصا مناسبة لممارسة هذا النشاط الإعلامي لبيان شرعية نضال الشعب الكردي, بإعتباره شعبا يعاني من عسف الحكام ويتعرض للتشرد, بهدف كسب تفهم وتأييد الشعوب الإسلامية للقضية الكردية العادلة في جوهرها, أو لغرض إسقاط الأقنعة عن وجوه الإسلامية المصطنعة, التي ينتحلها بعض الحكام بدوافع مصلحية مجردة للتموية على الشعوب الإسلامية. ولكن هذا لا يعني بأن مواسم الحج والمؤتمرات الإسلامية هي المجالات الوحيدة لدعم مثل هذا التوجه.

2- حل المسألة الكردية بتوسط هيئة الأمم المتحدة:

لو أمعن المرء النظر في مواقف المنظمات الدولية وأعاد التأمل في إجراءاتها المتخذة منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن, لثبت بأن موقف عصبة الأمم وكذلك خليفتها هيئة الأمم المتحدة من المسألة الكردية كان أميل إلى التجاهل وعدم الإكتراث واللامبالات, على الرغم من أن كفاح الشعب الكردي بصورة عامة كان مستمرا ومستديما طوال هذه الفنرة, كما وإنهالت شكاويه ونداءات إستغاثته إلى سمع المنظمات الدولية بشكل متواصل, لأن الأكراد لم يقطعوا الأمل بأن تكون هنالك يوما ما يقضة من ضمير يكونون معها قادرين على تحريك هذه المنظمات بنحو أو بآخر لإتخاذ بعض الإجراءات بإعتبارها حامية السلام ووسيطة لحل الخلافات, وبذلك حملها على التدخل لإيجاد حل عادل ومنصف لقضيتهم بعد طول المعاناة. غير أن المنظمتين تصرفتا على طول الخط وطوال الفترة بشكل يضمن مصالح الدول المعنية, بإعتبارها أعضاءا في هيكل هذه المنظمات أو بالأحرى بما يساير مصالح الدول الكبرى المتنفذة, التي أوجدت وأسست هذه الدول ومازالت تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة وتطور ومصير هذه الدول إلى حد بعيد.

لقد شمل تجاهل هذه المنظمات فيما شمل من حقوق الشعب الكردي, حقه في تقرير المصير, على الرغم من أن تطبيقات هيئة الأمم المتحدة في بعض الحالات وعلى بعض الشعوب والمناطق باتت حقيقة ثابته بإعتباره وسيلة من وسائل القضاء على " الإستعمار والكولونيالية ". إلا أن مصطلح " الكولونيالية ", يفسر في هذه المجالات بشكل ضيق ويشمل بموجبه تلك المناطق فقط, التي كانت خاضعة في السابق لسيطرة إحدى الدول الأوربية الإستعمارية, أما المناطق الأخرى والتي تعاني بالفعل حقا من سوء الإدارة والتخلف والإضطهاد بشتى الصور, بشكل أدهى وأمر من المناطق المنوه عنها, فلا تتم مراعاتها بنفس الشكل وعلى ذات القاعدة ومن جملتها " كردستان " على سبيل المثال لا الحصر. إذ لا توجد معلومات حول حادثة إستخدام الإستعمار الأوربي للغازات السامة ضد سكان المناطق المستعمرة, كما فعل العراق مثلا في ربيع/1987, أو على الأقل ليس بهذا الحجم.

لابد لنا أن نذكر بأن الأكراد لم يحصلوا حتى الآن على أي دعم ومساندة حقيقية من أية دولة في العالم بهذا الصدد داخل هيئة الأمم المتحدة, التي تمثل في الواقع تجمع أو مجتمع دول , وبذلك يكون إسمها المنتحل مضللا إلى حد بعيد في الحقيقة. فالإسم الأنسب والأقرب إلى الواقع هو " هيئة الدول المتحدة ", كما لمح إليه الأكراد في مذكرة موجهة إلى هذه المنظمة. ولو فعلوا ذلك لزال كل إلتباس. لكن يبدو بأن الأكراد أيضا لم يكثفوا جهودهم بشكل كافي في هذا الإتجاه من باب عسى ولعل. وكانت أول فرصة سانحة لعرض القضية الكردية على هيئة الأمم المتحدة في عام 1963, والتي كانت في ذات الوقت آخر فرصة حتى الآن, ضمن المساعي المبذولة لتدويل القضية الكردية. كان ذلك عندما تلقى الأكراد " نسبيا " بعض الدعم من الإتحاد السوفيتي والدول الإشتراكية. علما أن هيكل وكيان الأمم المتحدة يعاني لذاته من نواقص كثيرة تسببت أحيانا في أن لا يكون للإعتراف الدولي دوما ضمانا أكيدا لإحراز النجاح داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة, طالما كانت واحدة من الدول الكبرى تريد أن تعرقل الموضوع, وواقع القضية الفلسطينية يؤيد ما نذهب إليه, ذلك لأنها كسبت الجولة في إطار " الجمعية العامة ", وخسرتها في نطاق " مجلس الأمن " التابعين لهيئة الأمم المتحدة وخسرت بذلك في النهاية ولو إلى حين.

أما الأكراد, فمازالوا دون المرحلة التي وصلت إليها القضية الفلسطينية بهذا الخصوص, ولا ريب بأن نجاحا مماثلا لقضية الشعب الكردي وإن لم يزد على ما أحرزه الشعب الفلسطيني, سيعتبر بدون شك نجاحا كبيرا له أهميته, بالأخص إذا نجح الأكراد في الحصول على قرار يعتبر الإجراءات والممارسات الكولونيالية لحكومة البعث في كردستان الجنوبية على سبيل المثال باطلة, على نفس الطريقة التي بموجبها أعتبرت الإجراءات الإسرائيالية في الضفة الغربية لنهر الأردن باطلة أيضا. ولأجل بلوغ هذا الهدف لابد للأكراد أن لا يدخروا أية وسيلة متاحة, لأنها مسألة تستحق كل العناء والتضحيات, بإعتبار أنها مسألة جوهرية ترتبط بكيانهم ووجودهم كشعب مستقل في الوقت الحاضر وللمستقبل أيضا.

لو تواجدت النوايا الحسنة وشيء من الدعم الدولي, فإن من الواجب أن تكون هيئة الأمم المتحدة قادرة على الأقل في أن تعير المسألة الكردية من الإهتمام والرعاية بالقدر الذي حظيت به القضية الفلسطينية على سبيل المثال لحد الآن, لكي تتمكن من أداء واجبها قي ضمان السلام العالمي بالشكل المفترض. ويجوز أن تكون قاعدة منطلقات هيئة الأمم المتحدة لغرض التوصل إلى مثل هذا الهدف وأداء مثل هذه الوظيفة الإنسانية قائمة على كل من : الإجراءات التي سبق لعصبة الأمم وأن إتخذتها بهذا الخصوص حول المسألة الكردية, والتي إقترحها المستشار البريطاني السابق في العراق أثناء فترة الإنتداب, " سي.جي. أدموندس ", وكذلك الشكاوي التي قدمها الأكراد بين فترة وأخرى إلى المنظمتين الدوليتين. إن الحركة الكردية مازالت مستمرة ولم تتوقف رغم كل الإنتكاسات, شأنها في ذلك شأن نداءاتها الإستنغاثية الموجهة إلى المنظمات الدولية وإلى الضمير العالمي, بالضبط كما سبق للشيخ

محمود وأن أقدم على بعث مذكرة إلى عصبة الأمم بتأريخ 21/آذار/1931, والتي مازالت تعبيرا حيا وصادقا لشرح أوضاع الشعب الكردي حتى الآن. لقد جاء في المذكرة ما يلي: (... لي الشرف أن أتقدم إليكم بشكوى شعب كانت عصبة الأمم قد قررت أن تتولى أمر حمايته. إن هذا الشعب هو الشعب الكردي, الذي أفتخر بالإنتماء إليه ويسكن في جزء من كردستان الملحقة بالعراق ... إن جريمتنا هي: أننا لا نريد ولا نستطيع التنازل عن حقوقنا لتنصهر قوميتنا في بودقة المجتمع العربي في العراق ... ولو لم تتلقى قوات الحكومة العربية في العراق الدعم المباشر من القوة الجوية وغيرها من الطاقات العسكرية البريطانية, التي عهدت عصبة الأمم أمر إنتداب العراق إليها, فإن التأريخ سيكرر ذاته , ويعني ذلك بأن زحف الأكراد على بغداد وإحتلالها لم يكن إلا مجرد مسألة أيام معدودة ... وطالما لا يتم تسليم مصير كردستان إلى أبنائها, وطالما ترفض بغداد الإقرار بحقوق الأكراد فلا يمكن للسلام أن يستقر في هذه الربوع ... نحن الأكراد نريد أن تربطنا أواصر الصداقة مع جميع الشعوب في العالم ولا نبغي إلحاق الضر بأي فرد, ولكننا في ذات الوقت لا نستطيع تحمل حجب ممارسة حق تقرير المصير عنا, في الوقت الذي يتم منح هذا الحق حتى إلى بعض المجموعات البدائية في أفريقيا كليبيريا وغيرها! وتحاول الدولة العراقية في الآونة الأخيرة وبدعم من القوات البريطانية ومن خلال إستغلال روح الإستعلاء والشوفينية العربية, أن تقضي على كياننا. فقد تم تنفيذ أحكام الإعدام أو السجن ضد المئات من الأكراد الأبرياء والعزل لحد الآن, بتهمة تبنيهم لآيديولوجيات ومعتقدات سياسية ... إن منازلنا, مدننا وقرانا تتعرض للخراب والرجات في كل يوم تحت وطأة القصف الجوي والمدفعي ... إن النار والحديد, لن يكونا قادرين أبدا على تغيير مسار التأريخ وتحويل ملايين الأكراد بالقوة إلى عرب ... نحن لا نريد أن نتسلط على أي شعب أو أن نحتل أي بلد, كما أننا لا نريد أن نتحول إلى أسياد على مصير ورقاب الآخرين. لكننا في ذات الوقت وبالمقابل لن نرتضي الذل والخضوع إلى الآخرين. وهذا هو الهدف الذي من أجله قاتل عشرات الملايين من البشر خلال الحرب الأخيرة وقدموا أرواحهم كنذور وقرابين لتحقيقه, ذلك الهدف الذي أقرت به عصبة الأمم منذ أيامها الأولى رسميا للأكراد أيضا. إسمحوا لي أن أؤكد على حقيقة أن أوضاع الثورة والإضطراب, التي كانت وليدة الإجراءات اللانسانية للحكومة العربية في العراق سوف تنتهي فقط عندما يتم الإعتراف بكل حقوقنا الإنسانية والقومية ويتم تحقيقها وإحترامها بشكل رسمي. لذا فإن واجب عصبة الأمم هو أن تنفذ القرارات التي أصدرتها في عام 1925, والخاصة بمنطقة كردستان, وأن تضع عن هذا الطريق خاتمة للحرب وسفك الدماء).

3- حل المسألة الكردية بدعم من الدول الكبرى:

مارست الدول الكبرى منذ قرون عديدة نفوذا وتأثيرا كبيرا على صياغة مصير الشعوب والبلدان الصغيرة. وكانت الدول الكبرى تحدد من خلال هذا النفوذ المتعدد الأبعاد والجوانب, المسار للتطور

السياسي الخاص بالمجموعات المختلفة من قومية ودينية والتي غلب عليها الطابع السلبي بصورة عامة. كما أن التأريخ يقدم الدليل القاطع على أن بعض المجموعات لم تكن قادرة بأي حال من الأحوال على بلوغ أهدافها السياسية لولا الدعم والمساعدة التي تلقتها من الدول الكبرى, في حين أن بعض المجموعات الأخرى بالمقابل فشلت في بلوغ أهدافها بتأثير النفوذ السلبي للدول الكبرى على تطور قضيتها, كل ذلك وفق ما كانت مصالح هذه الدول الكبرى تمليه ولأسباب مختلفة في تلك الفترة من سياسية , إقتصادية, وإستراتيجية عسكرية. فعبر الدعم الفرنسي على سبيل المثال أمكن تأسيس كل من الدولتين جيكوسلوفاكيا في أوربا ولبنان في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. وبدعم بريطاني تأسست الدولة العراقية ودولة إسرائيل, إلى جانب دول أخرى عديدة.

إن أسباب إتخاذ مثل هذه القرارات المصيرية, التي تحدد مستقبل المجموعات المختلفة, لم يكن لها علاقة لا بالعوامل الإنسانية ولا بالطبيعة القانونية وما إلى ذلك, بل أنها إنطلقت من أسس ودوافع المصالح الإستعمارية المجردة.

بالنسبة إلى كردستان ومهما تعددت الأسباب, فإن أهداف الشعب الكردي التحررية ومصالح الإستعمار المتمثل في الدول الكبرى الغربية بالدرجة الأولى, لم تجد أي قاسم مشترك ولم تكن مصحوبة بالتلاؤم والإئتلاف. ومن هنا وبغض النظر عن بعض المراحل المحددة, التي تلقى فيها الأكراد مساندة إعلامية مجردة أو دعما محدودا مؤقتا بالأخص من جانب الإتحاد السوفيتي, فإن الدول الكبرى أستهدفت من مواقفها مجرد إستغلال الأكراد وقضيتهم العادلة في أفضل الأحوال, إن لم يقفوا ضدها علنا. ولم يقدموا للشعب الكردي وقضيته أية مساندة فعلية في الواقع إلا نادرا وبشكل مؤقت.

غير أن أسباب هذه المواقف تعود بدورها إلى الوضع السياسي السائد في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة. وطالما لم تتغير طبيعة وظروف القضية ولم تختفي الملابسات المحيطة بها, فلا أمل في الحصول على مواقف إيجابية لصالح القضية الكردية, بالأخص إذا بقي الأكراد عاجزين عن ممارسة الضغط الكافي, سياسيا, عسكريا, وإقتصاديا, وأن يستغلوا المنافسة الموجودة بين الدول الكبرى بشكل إيجابي لصالحهم , تلل المنافسة التي لابد من إعتبارها كنعمة لجميع الشعوب وللبشرية بأسرها.

ولعل بالإمكان القول وبهذا الخصوص, بأن النموذج السائد في النمسا وسويسرا حاليا كدولتين محايدتين يمكن أن يكونا جديرتين بالإقتداء, لغرض تكوين دولة مستقلة ومحايدة في كردستان, يكون الشعب الكردي فيها سيد مصيره. غير أن التطور الحاصل حتى الوقت الحالي يعطي المبررات الكافية لإفتراض كون الدول الغربية غير مستعدة من حيث الجوهر والأساس لتحقيق مثل هذه الفكرة بحكم التحالفات التي أقامتها في المنطقة. لذا يبقى الخيار الوحيد في الوقت الراهن محصورا بالإتحاد السوفيتي

كمرشح وحيد ليتحول إلى حليف للشعب الكردي مستقبلا لأسباب آيديولوجية, جغرافية وبالدرجة الأولى بناءا على مصلحة الطرفين المتبادلة.

4- بعض الشروط المسبقة:

لو أعاد المرء النظر في تأريخ الشعب الكردي القديم والحديث على حد سواء وفي ثوراتهم وإنتفاضاتهم المستمرة وفي ذات الوقت في إنتكاساتهم المتلاحقة كذلك, لأمكن بيان سلسلة من الأسباب التي أدت إلى الفشل المتكرر ومنها: الوضع الجغرافي, سوء إستفادة الحكام من الدين, عدم أخذ العظة والإعتبار من الأخطاء المتكررة ... إلخ. التي كان لها دورها مجتمعة أو على إنفراد في بعض الحالات في توليد الهزائم والإنتكاسات. غيرأن أحد الأسباب في الحقيقة بقي ملازما على الدوام وبدون إستثناء تقريبا وشارك بشكل فعال في توليد الإنتكاسات, ألا وهم الأكراد أنفسهم, الذين عرقلوا سبل التوفيق والنجاح وقاتلوا وقتلوا بعضهم لأتفه الأسباب, إلى جانب التفوق التكنولوجي الذي حظي به أعداؤهم على شتى الأصعدة وبالأخص العسكري منه. إن حقيقة الدور السلبي, الذي مارسه التمزق الداخلي في فشل الحركات الكردية التحررية, هو أمر يمكن التثبت منه بالعودة إلى حقائق أثبتها التطور التأريخي, حتى لو عدنا إلى العهد الميدي.

فشلت ثورة الشيخ عبدالسلام بارزاني الثاني بسبب خيانة أحد الأغوات الأكراد, وهو ما واجهه شيخ سعيد بيران وبكر صدقي و ... إلخ. وحتى في عام 1975, كان الألوف من الأكراد المرتزقة بمن فيهم شيوعيون وعناصر أخرى ممن إستلموا السلاح والمال من أجل مقاتلة إخوانهم الأكراد.! فقد تعذر على ملا مصطفى قائد الحركة أن يكسبهم إلى جانبه أو يقنعهم بإتخاذ موقف الحياد, بل أنه كان يدفع لبعضهم مبالغ طائلة ليكسبهم إلى جانبة ومنهم قسم من أغوات الزيبار, الذين حصلوا على مبالغ لم يكونوا ليحلموا بها أبدا في إطار دورهم السابق كمرتزقة لأجيال.

من هما يتضح بأن المسألة تتعلق بالدرجة الأولى بالأكراد أنفسهم كشعب, والذي يجب أن يعد العدة وأن يتخذ التحوطات اللازمة لإحباط مخططات ونوايا أعدائه, من خلال إستعراض القوة القائمة على الوحدة الصميمية نحو الداخل والخارج, لحمل الآخرين على أن يحسبوا له حسابا خاصا في كل التقيمات والحسابات الجارية أو التي قد تجري مستقبلا, بإعتباره عاملا هاما له وزنه على الصعيد السياسي والإقتصادي والعسكري في آن واحد.

غير أن مثل هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق مالم تتواجد بعض الشروط والمؤهلات المسبقة والتي يمكن أن تجمع تحت مفهومين أو مصطلحين " الوحدة والتكيف " بشكل مختصر. إن وحدة الأكراد ضرورية لأسباب كثيرة كما أشرنا وتحتمها بالدرجة الأولى عوامل خارجية ومن جملته تفوق أعدائهم الظاهر

وتعاونهم على شتى الأصعدة بهدف ضرب حركة التحرر الكردية في كل أجزاء كردستان بدوافع أنانية. اما بخصوص موضوع كيفية تحقيق مثل هذه الوحدة المنشودة أو الإتحاد, فإنها كانت وما تزال وستبقى مستقبلا مسألة تربوية بالدرجة الأولى ويتحتم بموجبها على الأكراد كأفراد ومجموعات, أن يركزوا على تقديم النقاط والعوامل المشتركة ويؤخروا ما عداها على شتى الأصعدة ويقوموا بتطوير وتعزيز هذه الإتجاهات والجوانب. ومن الواجب أن يتم إهمال الفوارق الثانوية وتجنب المبالغة في تقييمها كما كانت عليه الحال لحد الآن والتي كانت واحدة من بواعث تولد الإنشقاقات في صفوفهم.

اما بالنسبة لموضوع " التكيف والإنسجام " فالمراد منها هنا, الإشارة إلى مدى تعدد وتنوع جوانب الحركة الكردية التحررية وتعدد سوح النضال الواجب أخذها بنظر الإعتبار والتي تفرض على المرء أن يتوصل إلى القناعة والإقرار بأن المقاومة العسكرية المجردة, سيما إذا كانت وبقيت بدون إعداد ودراسة أو تحليل وبقيت معزولة, فلن تكون قادرة على تحقيق النصر وبلوغ الهدف المرتجى, بل لا يستبعد أن تتحول لدى تواجد ظروف معينة إلى عامل للإسراع في حدوث كارثة قومية وإنهيار كلي. وهذه حقيقة يمكن للمرء أن يتأكد من صحتها عند دراسة تطور مسالة الهنود الحمر سكان ما يعرف الآن بأمريكا الأصليين, الذين قاتلوا بشجاعة ولا جدال في ذلك من أجل صيانة حقوقهم المشروعة والطبيعية والمحافظة على حريتهم والإحتفاظ بأراضيهم , إلا أنهم هزموا في آخر المطاف بشكل نهائي, رغم كونهم سكان البلد الأصليين في حين كان أعداؤهم دخلاء عليها, في الوقت الذي إستطاع فيه السود " الزنوج" الذين جلبهم البيض الأوربيين كعبيد إلى أمريكا بدوافع إقتصادية, أن يتوصلوا إلى نتائج أفضل رغم الكثير من المعاناة والتضحيات الجسيمة, لأنهم إستطاعوا أن يتكيفوا ويتلائموا مع الظروف المحيطة بهم بشكل أفضل.

إن تأريخ بقية الشعوب في أرجاء العالم يمكن أن يقدم الكثير من العبر والعضاة إلى الشعب الكردي بهذا الخصوص, لأن أساليب المستعمرين والكولونياليين في الغالب تبقى متشابهة من حيث الجوهر في مختلف المناطق. فإذا كان هؤلاء يتعلمون من بعضهم فعلى حركات التحرر أن تتعلم من بعضها أيضا. إن تعدد جوانب المعركة التي يجب على الشعب الكردي أن يخوضها كمعركة حياة أو موت, تثبت بأن ما يحتاجه الأكراد في معركتهم الكبرى هذه ليس الحصول على الأسلحة والمقاتلين فقط, بل أنهم بحاجة إلى علماء مختصين في شتى المجالات كذلك كأطباء ومهندسين ... إلخ. فالتكنولوجيا الحديثة باتت من ألد أعداء الشعب الكردي في العصر الحديث, لأن أعداءهم يحصلون عليها بيسر عبر الإستيراد المجرد, وهذا يحصل في الغالب بأموال كردية في الحقيقة والتي يسيطر عليها أعداؤهم, ويستخدمون هذه التكنلوجيا المتطورة ضد الأكراد, الأمر الذي ولد إنعكاسات سلبية على مجمل تطورات المسألة الكردية في شتى المجالات وعلى مختلف الأصعدة. عسكريا: من خلال نظام تسليح حديث فعال ومؤثر إلى جانب امر تسهيل بناء طرق المواصلات العسكرية المتشعبة خلال فترة قصيرة

في أكثر المناطق عزلة ووعورة بشكل يجعل من كردستان ساحة قتال لقوات العدو ومنسجمة مع الظروف التي يريد العدو فرض القتال فيها لصالحه. إقتصاديا: في الواقع فإن كل الموارد والمواد الموجودة في كردستان باتت بفضل التقدم الصناعي تعتبر هامة ومفيدة على الأقل في واحد المجالات وربما أكثر من ذلك, إبتداءا من المنتجات النفطية الغزيرة الثروة المائية الهائلة وإنتهاءا بالصخور والأشجار الموجودة في جبال كردستان. وهذا يعني بأن التقديرات القديمة والحسابات السابقة للأكراد لم تعد تنسجم مع العصر الحالي, بمعنى أن خصوم الأكراد كانوا في السابق يتركون المناطق الجبلية الوعرة من كردستان لحالها لأنها لم تكن بتلك الدرجة من الأهمية من الناحية الإقتصادية ويركزوا على إحتلال المناطق الزراعية السهلية, الأمر الذي تغيير في العقود الأخيرة وهو ما يمكن إثباته من خلال سياسة البعث الكولونيالية. ثقافيا: باتت التكنولوجيا المعاصرة تمارس تأثيرها السلبي على هذا الصعيد أيضا, لأن الأكراد لا يملكون مثلا الوسائل والإمكانيات التعليمية, الإعلامية والثقافية الكافية, كمحطات الإذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات المجازة ... إلخ. والتي تستطيع أن تغطي وتفي بالحاجات المطلوبة في جميع مناطق كردستان ضمن مديات بثها الخاصة أو تصل إلى قرئها.

إن من واجب الأكراد أن يعيروا هذه الجوانب وغيرها ما تستحقه من الأهمية, إذ يجب عليهم أن يحاولوا إزالة نقاط الضعف الموجودة بينهم وأن يعدوا العدة لخوض صراع طويل الأمد, والذي قد يستغرق عدة أجيال. ولا ريب أن من المفيد للشعب الكردي أن يتعض وأن يهتدي بالنص القرآني التالي بفكر نيير وعقل بناء. قال تعالى: **(لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).** "الرعد/11".

الأكراد بعد هزيمة / 1975

كانت هزيمة/1975, خيبة أمل كبيرة لجميع الأكراد وفي جميع أجزاء كردستان على حد سوا. كما أنها كانت سببا في نشوب مناقشات حادة حول الأسباب التي أدت إليها والعبر والعضات التي يجب أن تستقى من هذه التجربة المرة مستقبلا. ولكن رغم هذه السلبيات, فإن إنعدام الثقة بالمستقبل لم يستولي بالكلية على عقول الجماهير الكردية, ولم يسيطر على الأجواء السياسية, بل ظل التفاؤل هو السائد بصورة عامة. لقد واصلت المجموعات والكتل السياسية المختلفة النضال, لكن الضعف بات يعتري مفاصلها وإنعدام التنظيم بات يمثل الطابع الغالب داخل صفوفها بشكل شل من حركتها في الواقع لفترة وإن واصل بعضها القتال في الأجزاء المختلفة من كردستان: العراق, إيران وتركيا.

أ- نظرة عامة إلى أوضاع الأكراد في الإتحاد السوفيتي, سوريا, تركيا وإيران:

الإتحاد السوفيتي:

مازال الأكرد يتمتعون في الإتحاد السوفيتي بحقوقهم الثقافية, بالإضافة إلى أنهم يمثلون الجزء أوالمجموعة الوحيدة في كردستان ومن الشعب الكردي, الذي لم يتعرض ومنذ عشرات السنين إلى الإضطهاد المنظم وإجراءات القمع والإبتزاز المألوفة في بعض الأجزاء الأخرى.وما زالت نشاطلتهم الثقافية بالدرجة الأولى هي التي تسترعي الإنتباه والتي سيكون لها دورها وأهميتها في المستقبل بالنسبة لجميع أجزاء كردستان, طالما بقيت الأجزاء تتعرض بين فترة وأخرى إلى الرجات والقلاقل السياسية والإضطهاد المنظم. ومن المؤمل أن يدرك الأكراد في الإتحاد السوفيتي, مدى أهمية الواجبات الملقات على عواتقهم في مختلف المجالات وأن يحاولوا إستغلال الفرص المتاحة لديهم بأفضل وجه وبشكل كامل.

سوريا:

لم يحدث في سوريا لحد الآن أي تغيير إيجابي بالنسبة للأكراد, على الرغم من عدم لجوءالسلطات السورية إلى ممارسة أعمال قمع وإضطهاد جديدة إضافية, ربما لقناعتهم بأنهم يسيطرون على الوضع بالكامل, أو أن الأمر يعود ببساطة إلى تفاقم المشاكل الداخلية الأخرى التي يعاني منها النظام كوجود جناحموالي لحزب البعث الحاكم في العراق ووجود جماعة " الإخوان المسلمين " المعارضة للحكم البعثي, ناهيك عن مشاكل النظام مع الدول المجاورة كلها تقريبا: لبنان, إيرائيل, الأردن, العراق وتركيا. كل ذلك بالإضافة إلى وجود أزمات إقتصادية مزمنة.

هذا بالإضافة إلى أن إستخدام أساليب قمع وإضطهاد جديدة وإضافية ضد الأكراد, هو أمر يتنافى مع كل منطق سياسي, بما في ذلك منطق الإستعمار والكولونياليين أيضا, بعد كل الإجراءات القمعية المطبقة في السابق ضد الأكراد, إبتداءا من الإضطهاد السياسي, الثقافي وإنتهاءا بتطبيق المخططات الكولونيالية وبناء المستوطنات العربية وفق مخططات التعريب " الحزام العربي ", على طول الحدود التركية والعراقية المتاخمة لسوريا.

لكن رغم كل هذه السلبيات التي ولدها النظام, فإن سوريا تحولت إلى مركز ومنطلق لكل الأحزاب السياسية الكردية (العراقية والتركية), الذين يتلقون الدعم المادي والعسكري منها أو عبرها, لنها أدركت هي الأخرى أن بالإمكان الإستفادة من الأكراد خارج حدودها في الوقت الذي تحرم فيه الأكراد بين ظهرانيها من التمتع بأية حقوق!

وهنا أيضا كان جلال الطالباني من أوائل الساسة الأكراد التقليديين, الذين باشروا بإستغلال هذه الثغرة المتاحة للحصول على الدعم والمساعدة السورية, وإستغلال سوريا كقاعدة للإنطلاق المجدد. واعقب جلال الطالباني ساسة آخرون إتبعوا نفس النهج بالتدريج. لكن يلاحظ بأن الدور السوري بات ينحسر بعض الشيء في الآونة الأخيرة (1986-1987) بعد أن إستمالت إيران أغلب الكتل السياسية الكردية إلى جانبها وباشرت بتمويلها وتسليحها بإعتبارها ورغم الفرقة السائدة بين صفوفها, أكبر كتلة معارضة وفعالة ضد النظام الحاكم في بغداد, الذي شن حربا هجومية ضدها.

<u>تركيا:</u>

لا توجد في تركيا أيضا أية تطورات إيجابية, فالحكام الأتراك المدعومون من قبل الدول الغربية الكبرى ما زالوا يواصلون ممارسة سياستهم الإضطهادية ضد الشعب الكردي. لقد إسفحل أمر إجراءاتهم القمعية بعد أن إستولى العسكريون على السلطة في عام 1980. فعمليات المطاردة والإعتقالات الجماعية وإصدار أحكام الإعدام بالجملة وا زالت في المناطق الكردية من شرق الأناضول تعتبر جزءا من الحياة اليومية, بل أن مطاردة وملاحقة الأكراد المشردين خارج حدود الدولة التركية, هو سمة

واضحة لسياسة الحكومة التركية, وتلك حقيقة تجلت في المذبحة التي أقامتها المخابرات التركية في قامشلو/سوريا بين عدد من عوائل اللاجئين الأكراد بتأريخ 13/ك1980/1, والتي ذهب ضحية لها 15 قتيل, إثر هجوم مسلح. وكان من بين الضحايا عدد من النساء والأطفال, وأغلبهم ينتمون إلى تنظيمات حزب " كاوه ".

علما أن الجيش التركي شارك مرارا مع الجيش العراقي في عمليات قمعية ضد مواقع الأكراد في كردستان الجنوبية/العراق, بالأخص في منطقة بارزان/بادينان, التي تعرضت إلى ثلاث غارات من جانب الجيش التركي منذ صيف 1983. ويظهر أن حوالي 15,000 جندي تركي شارك في هذه العمليات. لقد إعترف رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال في تصريح له مع مجلة " المجلة ", بهذه الحقيقة حين قال: (إتفقنا مع العراقيين على ملاحقة الأكراد حتى عشر كيلومترات داخل أراضيهم). إن حكام أنقرة يريدون على ما يبدو من خلال ضرب الحركة الكردية في كردستان الجنوبية/العراق, توجيه ضربة وقائية حسب إعتقادهم, إلى روح المقاومة الكردية في الأناضول الشرقي, ويبتغون في ذات الوقت إخلاء المناطق الحدودية المتاخمة لسوريا, العراق, وإيران من سكانها الأكراد على نفس الطريقة التي إتبعها حكام بغداد, إلى جانب محاولتهم حماية خطوط أنابيب النفط العراقية المارة عبر الأناضول الشرقي إلى البحر الأبيض المتوسط, والتي زادت أهمتها بعد أن أغلقت سوريا الخطوط المارة ضمن أراضيها ومنع تصدير النفط العراقي من الموانئ السورية في الوقت الذي تحول القوات البحرية الإيرانية دون تصدير نفط العراق عبر المنافذ البحرية العراقية المطلة على الخليج الفارسي, علما أن العراق يتحمل نفقات الحماية التي تتولاها القوات التركية إلأى جانب المكاسب الأخرى التي ينالها حكام أنقرة من هذه الصفقة التجارية, العسكرية والسياسية. ولابد لنا أن نعيد إلى الذاكرة, بأن الحكومة التركية شاركت في الماضي أيضا في كل الأحلاف الإستعمارية فيالمنطقة والموجهة ضد الحركة التحررية في كردستان, علما أنها إستغلت على الدوام المسألة الكردية كواجهة سياسية للتمويه على جماهير الشعب التركي أيضا والتستر على مشاكل البلاد الحقيقة المختلفة من إقتصادية, إجتماعية وسياسية.

رغم كل هذه المساعي المحمومة, فإن الأزمة السياسية باتت تتصاعد إلى جانب تنامي حدة الصراع العسكري داخل تركيا أيضا. فرغم التعاون المستمر بين حكام أنقرة وبغداد, ورغم قرارات وأحكام الإعدام الجماعية التي تصدر بين فترة وأخرى في دياربكر (آمد) ضد المواطنين الأكراد, التي توخت السلطات التركية من ورائها أن تتحول إلى وسيلة وقائية وإرهاب رادع بوجه حركة التحرر ونزعة الإستقلال, إلا أن الأحداث اللاحقة أثبتت أن حكام أنقرة فشلوا في تحقيق مرامهم. فروح المقاومة الكردية مازالت قائمة ولم تخمد جذوتها, بل لعل بالإمكان أن نقول بأن هنالك إندفاعا ومدا ثوريا جديدا يتسم بالتصاعد على الرغم من أنه ما زال ضعيفا وسريا في الغالب. فمما لا ريب فيه بأن البعض من

جماهير الشعب الكردي بات يتوسل باللجوء إلى الرد على العنف بالعنف ذاتهمن خلال القيام بعمليات عسكرية متفرقة ولكن رقعتها تتسع بالتدريج بمرور الزمن, ويعود الفضل في ذلك إلى " حزب العمال الكردستاني ".

إلا أن من الواجب الإقرار في ذات الوقت بعدم وجود تبلور واضح الأبعاد سياسيا وعسكريا بصيغة موحدة جامعة حقيقية وفعالة, الأمر الذي يعود على الأرجح إلى وجود فرقة كبيرة بين المجموعات السياسية المختلفة وإن بات حزب العمال الكردستان يتولى بالفعل دور الطليعة في هذا المجال. وأغلب الظن أن أسباب الفرقة تعود إلى التمسك الأناني والمتعنت بالسياسية الحزبية الضيقة والتي يكمن وراءها غالبا تدخل وإستغلال أجنبي, إلى جانب محاولة بعض الأحزاب والكتل السياسية الكردية العراقية إستغلال الأكراد القليلي الخبرة في الأناضول الشرقي على الصعيد السياسي التجريبيلخدمة مصالحهم وأهدافهم السياسية والحزبية الضيقة.

<u>إيران:</u>

ولد سقوط نظام الشاه الإيراني تحولا كبيرا على مجمل أوضاع الشرق الوسط, فإستيلاء الجموعات الإسلامية بقيادة " آية الله الخميني ", على السلطة سوف تكون له أبعاد عالمية على ما يظهر. لقد شارك الشعب الكردي في الإنتفاضة الشاملة التي عمت جميع أرجاء إيران ضد نظام الشاه. وبدأ نفوذ الأحزاب الكردية السياسية في إيران يتنامى بعد الثورة, وبالأخص دور الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران وجموعة الكوملة.

ساد في البداية جو من الصداقة والتفاؤل حول إمكانية إيجاد حل للمسألة الكردية عبر التفاوض بين الطرفين (الحكومة الإيرانية الجديدة والأحزاب الكردية) بشكل يرضي الطرفين. وقد لوحظ بأن مطاليب الأكراد في إيران كانت تشبه مطاليب الكرد في العراق, الداعية إلى تحقيق الحكم الذاتي بشكل يضمن تحقيق النقاط التالية:1- تشكيل ولاية أو محافظة كردية عن طريق جمع شمل كل المناطق ذات الأغلبية الكردية في إيران.2- تأسيس حكومة محلية بعد إجراء إنتخابات حرة وسرية في المناطق الكردية, والتي تتمتع بحق إصدار وتطبيق القوانين. أي تكون لها سلطة تشريعية وتنفيذية.3- تتولى الحكومة المحلية القيام بالمهام التالية بين أمور أخرى: الإدارة والتعليم والصحة ... إلخ. كما أنه تضمن الممارسة الحرة للفكر والعقيدة وتحترم حقوق القليات الموجودة في كردستان. 4- القضاء على بقايا الإقطاع. 5- يؤدي الأكراد خدمة العلم في المنطقة الكردية. 6- تحتفظ الحكومة المركزية بالمسؤوليات التالية: الدفاع الوطني, الشؤون الخارجية, والسياسة الإقتصادية العامة. 7- تصنيع كردستان وتوفير فرص الحصول على العمل. 8- الإعتراف باللغة الكردية في المناطق الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة الفارسية.

غير أن التطورات أخذت مسارا مخالفا لما كانت الظواهر والبوادر الأولى تشير إليها وذلك بشكل كلي ومعاكس في الإتجاه. فقد حدثت إشتباكات عسكرية عديدة بل ومذابح بشعة ضد السكان المدنيين, كالمذبحة التي وقعت في نغدة في نيسان 1979, حيث قتل حوالي 68 شخص, أغلبهم من النساء والأطفال, على أثر هجوم قامت به عشيرة " قره بباغ الآذرية "! إن خلفية هذه الأحداث والبواعث الدافعة لنشوبها وكذلك الأطراف المحرضة عليها هي أمور ما زالت غير قابلة للإستجلاء بشكل وافي, شأنها شأن الأحداث التي جرت في كردستان الجنوبية/العراق في صيف 1961.

فشلت المباحثات بين الكرد والحكومة المركزية لجملة من الأسباب ومنها: تغلغل أيادي عديدة في الموضوع ومن جملتها أطراف لم تكن تريد للمسألة أية تسوية سلمية بدوافع متعلة بالذات لا غير وفي مقدمتها النظام الحاكم في العراق والدور السلبي الذي مارسه بهذا الخصوص على شتى الأصعدة والمستويات, مستهدفا إحراز بعض التقدم في سبيل تحقيق أهدافه العنصرية والدعوة إلى ضم المنطاطقالإيرانية " خوزستان " إليه, إلى جانب مخاوفه من المد الثوري المصاحب لسقوط الشاه الإيراني حليفه السابق وما قد يصاحب ذلك من تسرب الآيديولوجية الإسلامية المناقضة لآيديولوجيته الخاصة البعثية والتي بات الحكام الجدد في إيران يدعون إلأى نشرها وتطبيقها, سيما إذا علمنا بأن أكثرية السكان في العراقهم من الشيعة كما هي الحال في إيران, ولذا يعتبرون كمجموعة مقربة للمذاهب والمعتقدات الفكرية التي تدعوا إليها السلطة الإيرانية الجديدة.

بتأريخ 1979/8/27, أعلن صدام حسين التكريتي, على سبيل المثال, عن إستعداده لدعم الأقليات القومية في إيران.وفي 1979/12/11, ناشدت الإذاعة العراقية الأكراد في إيران بالإنتفاض والإطاحة بنظام الخميني. تلى ذلك إندلاع حرب إعلامية بين البلدين ف 9-1980/4/10 و 1980/9/15بدأت عمليات عسكرية إستفزازية من جانب العراق ضد إيران. وفي 1980/7/25, طردت الحكومة العراقية 40,000 عراقي آخر ورحلتهم إلأى إيران. وإنتهت هذه الأعمال والتطورات في آخر المطاف في أيلول/1980, بإندلاع حرب وشن هجوم شامل من جانب القوات العراقية على منطقة " خوزستان " الإيرانية وإستطاعت بالتدريج أن تصل إلى ضواحي مدينة الأهوار بالذات. ويظهر أن العراق أراد غستغلال الإضطرابات, الضعف العسكري والعزلة السياسية التي إيران في هذه الفترة, بالأخص بعد إحتلال السفارة الأمريكية في طهران بتأريخ 1979/11/4. بهجوم القوات العراقية على منطقة خوزستان النفطية في إيران, بدأت حرب طاحنة لا يمكن التكهن بعواقبها النهائية بشكل واضح حتى الآن. أطلق العراق ولأسباب دعائية محضة إسم " قادسية صدام " على هذه الحرب تيمنا بموقعة القادسية القديمة والتي فيها للعرب المسلمين الإنتصار على الفرس, رغم أن المقايس كانت مقلوبة من

الناحية الفكرية والعقائدية, فإيران كانت تمثل الطرف الذي يقاتل بإسم الإسلام في حين كان العراق بالدرجة الأولى يمثل دولة علمانية, إن لم نقل بأنه لم يكن يرفع الشعارات الدينية عاليا طوال تأريخه.

حاول ممثلوا العراق أمام المنظمات الدولية كهيأة الأمم المتحدة ان تبرر إقدامها على شن الهجوم على إيران, بإدعاءات متعددة ومتناقضة أحيانا, وإعتبرتها مجرد " عملية للدفاع عن النفس ", في بعض الحالات ووجهت في ذات الوقت إلأى إبران تهمة مساندة الأكراد العراقيين. وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية أكدت عدة مرات في حربها الإعلامية, بأنها لم تفكر أبدا بنوايا توسعية, إلا أنها طالبت في ذات الوقت أن يعترف بسيادتها الكاملة على " ألوند رود = شط العرب ", بما في ذلك على الضفة الشرقية منه, والتي كانت تعود إلى إيران حتى قلا إتفاقية الجزائر!

ومن الملاحظأن إيران أصرت ومنذ البداية على رفض قبول مثل هذه المطاليب وطالبت بدورها أمام المحافل الدولية وغيرها بضرورة تشخيص ومعاقبة المعتدي كشرط مسبق لحسم الخلافات وإنهاء الحرب. ومن الجدير بالذكر بأن " جمعية التضامن مع الشعب الكردي " , أشارت في بيان لها صدر في ربيع/1987, بمناسبة إنقضاء 47 عاما على تأسيس حزب البعث ومتطرقا إلى الأفكار التي إنطلق منها " آيديولوجية حزب البعث " مشيرا إلى أنها ومن حيث الجوهر عبارة عن تقليد للفكر النازي والفاشي الذي ساد في بعض البلدان الأوربية كألمانيا وإيطاليا قبل وخلال الحرب العالمية الثانية, وبالتالي فإنها ستولد من باب الإلزام والضرورة الحتمية نتائج مشابه في الداخل والخارج. ونص البيان على ما يلي في بضع فقراته على ما يلي: (إن ما يسمى بآيديولوجية حزب البعث هو مزيج غريب وعجيب من الأفكار المتناقضة, التي إتخذت من الشوفينية والعنصرية قاعدة أساسية لها وجعلت من هتلر وموسوليني قدوة لنفسها, إلى جانب بعض التفسيرات المضللة والخاطئة للفكر الإسلامي والآيديولوجية الشيوعية في محاولة بائسة لتوحيدها. لذا فلا غرابة أن تكون منطلقات هذا الحزب الآيديولوجية قائمة على طبيعة عدوانية شرسة وعجرفة خلقية. إن تشابه التصورات والآيديولوجية مع ما كان هتلر يدعو له والأرضية الخصبة التي وقعت بذورها عليه أدت بشكل لا محاد عنه إلى نتائج مشابهة لما خلفه النظام النازي من حطام في ألمانيا).

ومهما يكن الأمر فإن إيران ومنذ عدة سنوات قد تخطت مرحلة الدفاع المجرد عن النفس بعد الهجوم العراقي المفاجئ, قد أخذت المبادرة وباتت تشن الغارات الناجحة على الجيش العراقي داخل الأراضي العراقية, بعد أن طرد الجيش العراقي من منطقة خوستان نهائيا وألحقت به خسائر كبيرة بالأخص في موقعة " خورمشهر " وأسرت الألوف من الجنود العراقيين. وبناءا على هذا التحول بات النظام العراقي, الذي فقد إمكانيات النصر في الحرب يدعوا إلأى تسوية القضية سلميا وهو ما طبقه بنجاح

ضد الحركة الكردية عدة مرات متتالية حتى إستطاع أن يقضي عليها. إلا أن إيران تصر على وجوب إدانة المعتدي كالسابق.

كان الهجوم الإيراني في آب/1983, على منطقة حاج عمران في أقصى الشمال, والذي شارك فيه قسم من المعارضة الكردية العراقية, يمثل بداية للتحول في الوضع العسكري والإنتصارات الإيرانية داخل الحدود العراقية. وقد أعقبتها إنتصارات عسكرية أخرى في مواقع مختلفة وكان من أبرزها إحتلال القوات الإيرانية لميناء الفاو العراقي في أقصى الجنوب في عام 1986. علما أن إيران تعتبر كل الحدود الفاصلة بين البلدين وهي بطول 1,500كم كجبهة قتال وتلجأ إلى أسلوب قتال يشبه " حر العصابات " التي تستخدمها في الغالب حركات التحرر وتفضل القتال الليلي لأسباب تعود إلى عدم قدرتها في الحصول على الأسلحة الحديثة في الوقت الذي يحصل فيه العراق على الدعم غير المحدود بهذا الخصوص من كلا المعسكريين الشرقي والغربي على حد سواء. والحقيقة فإن ما يعرقل أو بالأحرى ما يؤخر سقوط النظام العراقي, والذي تحتمه طبيعة العزلة السياسية الخانقة له في الداخلوالهزائم العسكرية المتلاحقة في جبهات القتال مع إيران يعود سببه بالدرجة الأولى إلى الدعم العسكري الذي بات النظام العراقي يحصل عليه عسكريا وماديا بشكل خيالي من الدول العربية المنتجة للنفط والموالية للغرب, وكذلك حصوله على الدعم من الشرق والغرب بمختلف الأشكال والصور كظاهرة إستثنائية فريدةفي تأريخ العلاقات الدولية المعاصرة. كما أن المنظمات الدولية والرأي العام العالمي ما زال يتجاهل قدر المستطاع إن لم نقل يتستر على الحقائق بتأثير الدول الكبرى فيما يتعلق بجرائم الحرب المرتكبة من قبل النظام البعثي, والتي شملت فيما شملت إستعمال الغزات السامة المحرمة دوليا عدة مرات إلأى جانب قصف المواقع والمراكز المدنية الآهلة بالسكان العزل, على النهج الذي دأبت عليه الحكومات العراقية في حربها المخاضة ضد الأكراد.

إن الحرب العراقية-الإيرانية باتت تؤثر بشكل حاسم وخطير على المسألة الكردية في الوقت الراه, الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى إلى تقصير الكتل السياسية الكردية ذاتها. وأغلب الظن أن هذه الحرب ستصوغ بدورها مصير ومستقبل كردستان والشعب الكردي في المستقبل أيضا حسب النتائج المتولدة منها وذلك لسببين هامين وهما: 1- إن الحدود الفاصلة بين البلدين تعتبر كساحة حرب وأكثر من نصفها يقع داخل كردستان. وإذا ما أمعنا النظر في التطورات العسكرية الحاصلة لحد الآن لتوجب الإقرار بأن كردستان باتت وبشكل مطرد ومتصاعد تتحول إلى ساحة رئيسية للحرب, الأمر الذي يتعذر معه توقع حصول نتائج إيجابية لصالح القضية الكردية. كل ذلك رغم أن الحرب إندلعت في وبسبب مناطق غير كردية! إن هذا لا يعني مجرد حصول أضرار مادية وحسب, بل حدوث الكثير من الخسائر في الأرواح أيضا بين السكان المدنيين في كردستان, كنتيجة حتمية لنشوب الحروب بصورة عامة, ولكن بالأخص من خلال أساليب الجيش العراقي المعروفة بقسوتها من باب التقليد

المتوارث والتي شملت في الفترة الأخيرة – ربيع 1987- إستعمال الغازات السامة في بعض المناطق الكردية ! 2- الأكراد في العراق وإيران على حد سواء يقاتلون (زعما) من أجل الحصول على الحكم الذاتي. لكن لغرض زيادة نشاطاتهم السياسية والعسكرية, فإن قياداتهم السياسيية ترى بأنها بحاجة إلى الدعم والمساندة الخارجية. لكن من الثابت بأنه لا وجود لأي طرف أو جهة تقدم المساعدات بدوافع إنسانية مجردة بالأخص لفترة طويلة, ولذا تضطر أغلب التنظيماتإلى طلب العون الخارجي بما في ذلك الدول المتصارعة أو المتنافسة في المنطقة. فالأكراد العراقيون يحصلون على سبيل المثال على الدعم الإيراني المالي والعسكري بالإضافة إلى المساعدات السورية والليبية, في حين يتلقى الأكراد الإيرانييون المساعدات من العراق والجهات المتعاطفة معه!

لكن لما كان العراق وإيران يخوضان حرب ضروس منذ سنوات, فإن هذا الموقف العدائي ينعكس بنحو أو بآخر بشكل حرب أهلية داخلية بين الأكراد أنفسهم, بإعتبارهم حلفاء لهذا الطرف أو ذلك, الأمر الذي تجلى كحقيقة في الصراع الدامي الذي إمتد عدة سنوات بين الحزبين الديمقراطيين الكردستانيين/العراقي والإيراني, الذين كانا على خلاف منذ سنوات عديدة سابقة لأسباب ورد ذكرها في موضع سابق من هذه الدراسة بإيجاز. إن الغرض من هذه الصراعات ربما كان يستهدف فرض السيطرة على الساحة السياسية من جهة إلى جانب محاولة ترضية الأطراف الممولة كذلك من جهة أخرى إذا أريد للمساعدات أن تستمر. ومن الملاحظة أن كلا الحزبين كانا يتبادلان توجيه التهمة للآخر بالعمالة لصالح دولة معادية !

وفي الوقت الذي حاول فيه الإتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني أن يفاخر في بعض الأحيان بدعم الحركة الكردية داخل إيران لقاء الحصول على المساعدات المباشرة أو غير المباشرة من العراق عبر وساطة الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران المتعاون مع العراق ضد إيران, إلا أن الأكراد الإيرانيين على ما يبدو لم يكونوا متحمسين لمثل هذا الدعم, فسكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران, عبدالرحمن قاسملو يقول بهذا الخصوص ما يلي: (صحيح أنهم دعمونا لكننا ندمنا بسرعة على ذلك. لقد كانوا أول الفارين من الساحة)! من هنا فإن التطور الملحوظ لحد الآن لا يشجع على التفاؤل وحبك الآمال العريضة في يكون للقتال الذي يخوضه الأكراد حاليا ضد بعضهم وضد دولتين متحاربتين أية نتيجة إيجابية. فحرب الأكراد من أجل ما يسمى " بالحكم الذاتي ", باتت ومنذ ردح من الزمن محجوبة بحكم تغطية الحرب العراقية الإيرانية لما عداها, بل أنها باتت في الواقع جزءا من هذه الحرب وفي خدمتها, إلى درجة فقدت معها الحركة الكردية شخصيتها الخاصة.

إن الوضع الذي يعيشه الشعب الكردي حاليا يشبه إلى حد بعيد وعلى شتى الأصعدة وضع الأكراد خلال الحرب العالمية الأولى. وأغلب الظن أنه سينتهي إلأى نفس النتيجة أيضا. ويظهر بأن هذه

الحقيقة باتت معروفة للألوف من الأكراد على الأقل الذين يرفضون المشاركة في قتال القوات الحكومية وبالأخص لصالح الحكومة العراقية لأنهم لا يملكون أية ثقة بحكومة بغداد البعثية, إلى جانب فقدانهم للثقة بالأحزاب الكردية في كردستان, التي دأبت على أن تزج بهم في أتون حروب أهلية أو تجندهم لخدمة جهات خارجية بهدف الإحتفاظ المجرد بدور يمارسون من خلاله ما يسمونه بالنشاط السياسي. لكن حتى في هذا الإطار يمكن ملاحظة بأن إيران تمارس نوعا من اللين أكثر مما تفعله حكومة بغداد, فالتقاليد الموروثة تعتبر ضمانة كبيرة بهذا الخصوص لكسب المتطوعين للمشاركة في القتال على أساس الإختيار الحر بين أهون شرين, في حين يلجأ العراق إلأى أساليب القسر والإجبار بإستمرار لغرض تجنيد العراقيين.

ولعل موقف البارزانيين يعطينا مثالا عن هذا الموضوع, فإستنادا إلى القاعدة الموروثة لم يكن البارزانييون في العادة مستعدون لأداء الخدمة العسكرية والمشاركة في حروب لا يؤمنون بعدالتها. وبعد 1975, وأسوى بالألوف من الأكراد الآخرين في العراق تم إبعادهم بالقوة من مناق سكناهم الأصلية ونقلوا إلى مناطق المستنقعات في جنوب العراق كخطوة أولية حيث أبقتهم السلطات الحكومية لفترة زمنية كانت أطول من مدة بقاء بقية المجموعات الكردية الأخرى, إلى أن تمت إعادتهم إلأى المناطق التابعة لما سمي بمنطقة " الحكم الذاتي " في أطراف وضواحي مدينة أربيل. لقد إستمر البارزانييون في ترديد مطاليبهم بحقهم في العودة إلى أراضيهم وقراهم الأصلية, إلا أن السلطات العراقية واصلت تجاهل مطاليبهم المشروعة والعادلة.

وعندما إرتكب النظام العراقي أكبر أخطائه السياسية بشنه الحرب ضد إيران, تم قصف إحدى المعسكرات التي يقيم فيها البارزانييون المبعدون في " قوشتبه " الواقعة في جنوب شرقي أربيل من قبل عدة طائرات حربية, الأمر الذي تسبب في مقتل عدد من المدنيين. إتهم البارزانييون السلطات الحكومية العراقية بكونها تكمن خلف هذه التطورات وتأمل وراءذلك تحريض البارزانيين للمشاركة في الحرب ضد إيران ولمحوا إلى حقيقة أن إيران وإلى تلك الفترة على الأقل لم تكن قد قصفت أية مواقع أو مراكز مدنية في العراق. وعلى أثر ذلك جرى إعتقال عبيدالله بارزاني وبعد فترة قصيرة أعتقل شقيقه لقمان بارزاني وبذلك إنقطعت أخبارهما نهائيا.

في أواخر تموز/1983, هاجمت القوات الإيرانية مواقع الجيش العراقي في منطقة حاج عمران, مدعومة من قبل الموالين إلى الحزب الديمكقراطي الكردستاني/العراق وبضمنهم فئة متعاطفة مع هذا الحزب من البارزانيين اللاجئين إلى إيران منذ عام 1975, الأمر الذي أدى إلى إحداث خسائر كبيرة في صفوف الجيش العراقي وفقدانه لبعض المواقع الإستراتيجية في هذه المنطقة. وعلى أثر هذه التطورات بدأت الحكومة العراقية وأجهزة مخابراتها بإعتقال بعض الشخصيات المعروفة بين

البارزانيين ومن بينهم: شيخ خورشيد بارزاني وشيخ عثمان وشيخ نذير ... إلخ. وبعد ذلك بفترة قصيرة قامت وحدات من الجيش والشرطة والأمن والإستخبارات بتطويق المعسكرات التي تم إسكان البارزانيين فيها بعد إعادتهم إلى منطقة الحكم الذاتي كما كانت تسمى, وتم إعتقال كل الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين بين العاشرة ولغاية الثمانين من العمر في عملية خاطفة ونقلوا بعدها إلى مناطق مجهولة وإنقطعت أخبارهم بعد ذلك بالكامل. عدد المختطفين من البارزانيين غير معروف, لكن أغلب المصادر تقدره بحوالي (8000) شخص. ومن الغريب حقا أن نلاحظ بأن نظام البعث الفاشي إدعى أمام الرأي العام , بأن هؤلاء المدنيين العزل من أسرى الحرب مع إيران, لكن قيل قديما: إذا لم تستحي فإفعل ما شئت !

إعتقد صدام حسين بأن الإنتصار الإيراني في حاج عمران كان مستحيلا بدون دعم ودلالة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والفئة المتعاطفة معه من البارزانيين, وبذريعة انه كان هنالك إرتباط بين المجموعة الصغيرة من البارزانيين التي ما تزال موجودة في إيران وبين بقية البارزانيين الموجودة في العراق والذين يمثلون الغالبية الساحقة, الأمر الذي يستوجب حسب إعتقاد صدام حسين المحاسبة وإنزال العقاب.لكن في الحقيقة والواقع لا صحة إطلاقا لمزاعم صدام حسين حول هذا الإرتباط المزعوم والمختلق بدوافع سياسية وعسكرية من جانب سلطة البعث, بل أن البارزانيين في إيران بالذات كانوا على إستعداد للعودة إلى العراق لو سمحت لهم حكومة البعث بالعودة إلى قراهم ومنطقتهم الأصلية وتركتهم لحالهم مع ضمان عدم التعرضلحقوقهم المشروعة. إلا أن أخطاء النظام البعثي بهذا الخصوص والسياسة والإجراءات العنصرية التي إتخذتها كانت في الواقع هي الدافع والسبب الحقيقي ليفقد الشعب الكردي ثقته الكاملة بهذا النظام الكولونيالي وبشكل متصاعد كلما زادت المبررات التي ولدتها ردود الفعل من تمادي السلطة الحاكمة في إضطهاد الشعب الكردي, وتلك حقيقة تؤيدها التطورات التي حصلت حتى الوقت الحاضر. فكلما زاد ت ضغوط العراق كلما زادت عوامل التقارب بين الأكراد وإيران, على الرغم من الأكراد لا يعلقون آمالا كبيرة في الحصول على الحكم الذاتي من خلال هذا التعاون, إلا أنهم مطمئنون من بقاء وجودهم وإستمرار ية كيانهم كشعب مستقل على أرض أبائهم وأجدادهم في حين يتعرض هذا الكيان والوجود إلأى خطر جدي في حالة إنتصار نظام البعث.

وفي الوقت الذي تزداد فيه أوضاع المعارضين الأكراد الإيرانيين ترديا في الداخل, فعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران ومجموعة الكوملة تحاولان مواصلة القتال ضد الحكومة الإيرانية بدعم من حكومة البعث في العراق, بالرغم من أن العراق يواصل – كدليل على ضعف قدرته العسكرية – قصف المواقع المدنية ليس داخل كردستان العراق وحسب بل وداخل كردستان الإيرانية أيضا ! هذا بالإضافة إلى أن أوضاع اللاجئين الأكراد الإيرانيين داخل معسكرات اللاجئين في العراق ليست حسنة وأن معاملتهم من جانب السلطات العراقية غير ودية. وفي تعليق لإذاعة الإتحاد الوطني

الكردستاني " صوت الثورة العراقية ", بتأريخ 1984/7/27, تحت عنوان: " السلطة العراقية ومصالح الشعب الكردي ", جاء فيه ما يلي: (... ولنلقي نظرة على أقوالهم وأفعالهم تجاه الشعب الكردي في كردستان إيران, حيث يعتبرون أنفسهم أصدقاءا له. كان يجب أولا وقبل كل شيء أن تساعد اللاجئين الأكراد بدلا من رميهم في صحراء الرمادي وحصرهم في معسكرات قسرية تفتقر إلى أبسط متطلبات العيش. إن ما يقارب أربعين ألفا منهم يعيشون في حالة مزرية بالإضافة إلأى وقوعهم في مصيدة دوائر الأمن والإستخبارات العراقية, فالخروج والدخول إلى هذه المعسكرات ممنوع لأي شخص كان. هذا بالإضافة إلأى إجبار بعض من هؤلاء ليعملوا لحساب دوائر الإستخبارات والأمن سواءا بالتهديد تارة والترغيب تارة أخرى. يضاف إلى ذلك ضربها المتلاحق للمدن والقصبات الكردية الحدودية مثل: بانه, سردشت, مريوان ومهاباد, والتي لا يتضرر منها سوى الآمنين من الأكراد الساكنين في تلك المدن).

بالإضافة إلى كل هذه المشاكل والتعقيدات, فإن هنالك المنازعات والخلافات والفرقة التي باتت تأخذ طابعا تقليديا بين صفوف الأكراد الإيرانين أيضا وكأن عدوى الصراعات الكردية في العراق قد إنتقلت إليهم أيضا. لقد عانت قدراتهم العسكرية من الإنحسار بإطراد في الفترات الأخيرة , بل انها باتت حصرا على بعض العمليات المعزولة والسرية الطابع في المناطق الحدودية النائية. ولكن حتى في هذه المواقع فإن الأزمات الداخلية والإنشقاقات قد تفاقمت بين الأحزاب والكتل الكردية المختلفة, بل أنها أدت إلى نشوب إشتباكات مسلحة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران وبين مجموعة الكوملة, التي تسببت في مقتل العديد من أنصار الطرفين. إن تبادل الإتهامات بين الأطراف المتناحرة, حول مسببي هذه الحوادث الدموية بين الأحزاب والكتل السياسية الكردية في إيران, لا تختلف عن مثيلاتها الموجودة بين الأحزاب السياسية الكردية في العراق منذ سنوات, بل ومنذ عقود, والتي تحولت بالتدريج إلى جزء من الحياة اليومية في كردستان العراق لفترة طويلة من الزمن, حيث يحاول كل طرف أن يحمل الطرف الآخر المسؤولية عن سبب نشوب هذه الأحداث الدامية.

هذه العوامل مجتمعة, إلى جانب موقف السلطات الإيرانية الأكثر تجاوبا وتفهما مع الشعب الكردي في إيران بالقياس إلى الدسائس والمعاملة القاسية التي يتعرض لها الشعب الكردي في العراق, بما في ذلك إستخدام الأسلحة السامة الكيمياوية المحرمة دوليا في عام 1987, ضد المعارضة الكردية. كل ذلك إلى جانب إزدياد نشاطات الأحزاب والكتل السياسية الكردية في كردستان الجنوبية, المدعومة بصورة مباشرة من قبل إيران, يجعل مستقبل المقاومة الكردية المسلحة الموجودة في إيران ذاتها موضوعا مبهما يصعب إن لم نقل يتعذر معه التكهن بإمكانية مواصلة البقاء بالنسبة لها, لأسباب سياسية وعسكرية في آن واحد.

ب – الأكراد في العراق:لأكراد اليوم في العراق أكثر من مبرر واحد يدفعهم للثورة على الأوضاع القائمة وضدالحكومة الفاشية, فهم يمثلون اليوم المجموعة الأكثر تعرضا للإضطهاد والعسف من بين كل أجزاء كردستان الموزعة بين عدة دول. إن ما يسمى " بالإجراءات الوقبائية ",التي إستخدمتهاحكومة البعث الفاشية بعد 1975, يمكن أن تعتبر مجرد خطوة مرحلية تهدف إلى القضاء الكلي في خاتمة المطاف على كل الأسس التي يقوم عليها كيان الشعب الكردي ومن جملتها ترحيل السكان الأكراد بالقوة والإكراه عن مناطقهم الأصلية التي يصعب على الحكومة المركزية السيطرة عليها والقريبة من الحدود السورية, التركية, الإيرانية, بعمق 20 كم, وإلغاء ما سبق للأكراد وأن حصلوا عليه بعد نضال طويل طويل ودامي من الحقوق الثقافية, ومن جملتها إعتبار اللغة الكردية كلغة تدريس حتى في بعض المناطق التابعة لما سمي بمنطقة " الحكم الذاتي ", إلى جانب تعريب الجامعات والمؤسسات التعليمية ... إلخ.

إلا أن الظروف السائدة داخل صفوف الأكراد أنفسهم قد تردت هي الأخرى: سياسيا وعسكريا إلى درجة كبيرة. فهزمة/1975, التي يصفها البعض بالإنهيار والبعض الآخر بالإستسلام, تسببت في إحداث إنشقاقات جديدة عميقة في صفوف ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, والتي أدت بالتالي إلى تأسيس عدة أحزاب سياسية جديدة. إلا أن أهم الكتل والأحزاب مازالت كالسابق: الإتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقيادة ولدي ملا مصطفى إدريس ومسعود.

إن هذه الأحزاب الجديدة/القديمة. تدعي كلها بأنها أخذت العبر والعضات من إنهيار عام 1975,وتعتبر هذه الهزيمة كدرس بليغ يفرض عليها بالدرجة الأولى عدم الإتكال في المستقبل وإلى الأبد على الدعم الخارجي. لكن واقع الحال يثبت العكس تماما, لأن هذه المزاعم ذات الهدف الدعائي الواضح لا تطبق عمليا. فهذه الأحزاب جملة وبدون أي إستثناء مازالت معلقة بالكلية على الدعم الذي تتلقاه من إيران, العراق, سوريا أو ليبيا أو من مصادر أخرى. وتعمل في الحقيقة والواقع – سواءا عن عمد أو عدم القدرة على فهم الواقع - ومن جديد لخدمة مخططات وأهداف الدول الممولة أو الداعمة كما يسمونها.

بالإضافة إلى ذلك, فإن هذه الأحزاب تردد بإستمرار, بأن توحيد القوى في هذه المرحلة بات يعتبر مسألة مصيرية وحيوية لكنها ما زالت تخوض حربا أهلية ضارية ضد بعضها البعض, بشكل يتعذر معه تعاون كتلتين لفترة محددة ما لم يكن الهدف هذا التعاون, التضيق على طرف ثالث وعزله عن الساحة السياسية والعسكرية. هذا علما أن هذه الأحزاب تتهم بعضها بدون أي إستثناء " بالعمالة والتجسس والإرتزاقوخدمة الأجنبي "! لقد تساءلت " هيلا شلومبيركير " – صحفية ألمانية غربية – التي عاشت عدة أشهر بين الأكراد بحق قائلة: " بمن يستطيع المرء أن يثق خلال كل هذا الهرج

والمرج الكردي)! ولا غرابة إذن في مثل هذه الأجواء, أن يتبين بسرعة, بأن الإتفاقات التكتيكية المعقودة بين الأحزاب الكردية المختلفة وفي فترات مختلفة, ليست إلا سرابا خادعا ومحض خيال, ومنها الإتفاقية المعقودة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبين الإتحاد الوطني الكردستاني بتأريخ 1977/3/1, في دمشق والإتفاقية التي وقعت عليها (18) منظمة سياسية عراقية في طرابلس الغرب/ ليبيا, بتأريخ 6/شباط/1983.

1- جلال طالباني و الإتحاد الوطني الكردستاني:

إستنادا إلى المعلومات التي أوردها جلال طالباني شخصيا, يظهر بأنه كان خلال الأعوام 1972-1974, يعيش في مصر, وأثناء إنهيار الحركة الكردية في العراق عام 1975, كان موجودا في سوريا, حيث قام في نفس السنة بتأسيس " الإتحاد الوطني الكردستاني ", بالتعاون مع بعض الأكراد الآخرين. الإتحاد الوطني الكردستاني هو عبارة عن تجمع للمجوعات والكتل ذات الميول اليسارية, التي تريد مجتمعة إيجاد الحلول للمشاكل والتعقيدات التي طرأت بعد عام 1975, على إعتبار أن حزبا واحدا بمفرده لا يستطيع القيام بأداء الواجبات وتحمل المسؤوليات المطلوبة لبلوغ هذا الهدف, إلى أن يظهر ويتبلور حزب " طليعي ", لقيادة الحركة الكردية. فإلى جانب مجموعة " كومله – كردستان العراق ", " الحركة الإشتراكية الكردستانية ", الممثلتين داخل الإتحاد الوطني, فإن الإتحاد إستطاع ولو بشكل مؤقت أن يكسب دعم ومساندة الحزب الشيوعي العراقي / اللجنة المركزية , والمجموعة التابعة سابقا إلى الكتور محمود عثمان " الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (اللجنة التحضيرية). إلا أن التطبيقات والمارسات التي يلجأ إليها الإتحاد الوطني الكردستاني, تظهر رغم أبواق الداية الحزبية الكفؤة نسبيا بالقياس إلى التنظيمات السياسية الأخرى في كردستان, ومن خلال ممارستها للعمل السياسي, بأنها من حيث الجوهر عبارة عن نفس الجهة ومؤلفة من حيث الجوهر من نفس العناصر المقربة سابقا إلأى حزب البعث حتى عام 1970.

حاول جلال طالباني أن يكسب الدعم السوري لحركته بشكل منفرد قدر الإمكان وأراد أن يكسب عن هذا الطريق دعم المجموعات المعارضة لملا مصطفى. إلا أن الدعم السوري كان ومنذ البداية بالنسبة لجلال طالباني مقرونا بنقطة ضعف كبيرة للغاية, بالقياس إلى الدعم الإيراني في عام 1961أو 1962. فقد إضطر الإتحاد الوطني الكردستاني إلى مواجهة عقبات جغرافية كبيرة لإيصال التموينات عبر خطوط إرتباط النائية من سوريا إلى منطقة السليمانية/العراق, حيث يتواجد مؤيدوه وأنصاره وذلك عبر الحدود السورية ترة, وثم الحدود التركية تارة وأخيرا عبر الحدود العراقية. وهذا يعني عبر منطقة بادينان التي يكثر فيها مؤيدوا ملا مصطفى !

ومع كل هذه العقبات, فإن الإتحاد الوطني الكردستاني كان بالفعل أول مجموعة سياسية منظمة باشرت العمل لإبداء المقاومة السياسية والعسكرية داخل كردستان الجنوبية بعد هزيمة عام 1975 والتي كانت هي الأخرى مدعومة من الخارج أيضا. ومهما كان الأمر فهذا إنجاز سياسي وعسكري في آن واحد لا يمكن التقليل من شأنه أبدا. وفي ك1977/1, وصل جلال طالباني ودكتور محمود عثمان إلى كردستان الجنوبية/العراق وباشرا بمحاولة تنظيم المقاومة العفوية التي سبق للسكان في كردستان الجنوبية وبالأخص الفلاحون منهم وأن أبدوها ضد مخططات حكومة البعث الكولونيالية. لقد سهلت ممارسات السلطة البعثية التعسفية والعنيفة ضد الشعب الكردي مهمة القادمين الجدد. فقد إلتفت المجموعات حولهم بهدف وقف تطاولات النظام الفاشي على حقوقهم وتم تعين "علي عسكري" كقائد للقوات المسلحة في هذه المناطق. وكانت نشاطات الإتحاد الوطني الكردستاني بصورة إجمالية ومنذ البداية مقرونة بحرب دعائية ضد ملا مصطفى والعناصر الموالية إليه. فقد وجهت له تهمة التعاون مع عدة أجهزة إستخباراتية أجنبية ومن بينها: السافاك/إيران, ميت/تركيا, سي.آي.أي./أمريكا و الموساد/إسرائيل. لقد إكتشف مؤيدوا ملا مصطفى بسرعة نقطة الضعف الكبيرة في إستراتيجية جلال طالباني السياسية والعسكرية في آن واحد, ألا وهي خطوط التموين التي يجب أن تمر في موضع ما عبر بادينان, التي حولوها بالتدريج إلى هدف أساسي لهجماتهم العسكرية مهملين ما عداها, بالأخص بعد أن بقيت الإتفاقية المعقودة في 1977/3/1, بدون مفعول لأسباب مجهولة, محاولين بذلك منع جلال طالباني من تعزيز وتقوية مركزه بواسطة الدعم السوري. وبذلك نشبت الصراعات الدموية من جديد بين التيارين وتصاعدت بالتدريج.

كان الإتحاد الوطني الكردستاني قد أعلن وظل يكرر في البداية بأنه سيخوض حربا " شعبية طويلة الأمد ", ضد جكومة بغداد, لكن لم تمضي فترة طويلة وإذا بالإحاد الوطني الكردستاني يجري إتصالات مع الحكومة العراقية من خلال علي عسكري, اعقبها توجيه مذكرة إلى الحكومة بقيت بدون نتيجة! وإستغل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق هذه الفرصة فشن حملة دعائية واسعة كان لها أثرها. فقد وجهت تهمة العمالة لصالح العراق إلى جلال طالباني وكان لهذه الدعاية أثرها السلبي على الإتحاد الوطني الكردستاني الحديث النشأة.

الحوادث العرضية والإشتباكات المحدودة بين الطرفين كالتي حصلت في 13/ت1977/1 وما تلاها, والتي ذهب ضحية لها عدد من القتلى والأسرى المنتمين إلأى الإتحاد الوطني الكردستاني, الذين كانوا يريدون عبور الحدود من سوريا إلى العراق لنقل التموينات والأسلحة, يمكن أن تعتبر تمهيدا للإشتباكات العسكرية الكبيرة اللاحقة التي جرت في حزيران/1978. ومنذ ت1978/1 كان الإتحاد الوطني الكردستاني يعتبر إدريس ملا مصطفى في بياناته " القائد المنفذ ", للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, الذي كان يشرف على الأمور والعمليات ويوجهها من كرج القريبة من طهران.

تبادل الطرفان توجيه الإتهامات بإستمرار لبعضهما البعض, بهدف تحميل الطرف الآخر مسؤولية حصول هذه الإشتباكات والتحريض عليها أو إفتعالها. لكن في الحقيقة فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, الذي رفض أن يواصل القتال رغم كل الإمكانيات التي كانت بحوزته في عام 1975, لم يكن راغبا على ما يبدو أن يقوم آخرون بمواصلة التحرك من حيث وقفوا هم دون حراك. وللحقيقة لا بد من أن نقول بأن أنصار هذا الحزب في النمسا كانوا يقولون أثناء الصراعات الدائرة عن بعد: " إذا لم نكن قادرين على صنع ثورة فنحن نعرف كيف نخربها "!

في حزيران/1978, حدث أكبر إشتباك عسكري بين الكتل الكردية في منطقة بادينان وداخل الحدود التركية أيضا " هكاري ". شارك فيها تقريبا حوالي 1000 مسلح تابع للإتحاد الوطني الكردستاني أو من المتعاطفين معه يقابلهم ما يقارب 250 مسلح متعاطف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني / العراق, يعضدهم أفراد العشائر الكردية داخل الحدود التركية. ويعترف جلال طالباني, بأن الإتحاد الوطني الكردستاني فقد خلال هذه افشتباكات حوالي 800 نصير بين قتيل وجريح وأسير, ون بينهم علي عسكري " القائد العام للقوات المسلحة الكردستانية ". أما البقية فقد سلمت نفسها إلى السلطات العراقية طلبا للحماية, بإستثناء قلة قليلة إستطاعت أن تعود إلى مقرات الإتحاد الوطني الكردستاني الرئيسية. وتكبدت القوات الموالية لملا مصطفى بدورها خسائرا كبيرة أيضا بدورهم خلال هذه الإشتباكات ولو أنها بالقياس إلى خسائر الطرف المقابل كانت أقل. كما قتل أحد القادة العسكريين المعروفين " ملا أمين بارزاني ", وهو ما إعتبرته أجهزة إعلام الإتحاد الوطني الكردستاني كمفخرة لقواتها وكدليل على أن أنصارها كانوا قد قاتلوا بشجاعة !

من الملاحظ بأن الحروب الأهلية المخاضة بين الأطراف الكردية كانت تنتهي تارة لصالح هذا الطرف أو ذلك وتعتبر كإنجاز كبير في الحالتين, لكن في الواقع فإنها كلها كانت هزائم ساحقة وماحقة لقضية التحرر الكردستانية, لذا لم تكن أحداث هكاري سوى هزيمة أخرى للحركة الكردية وما عدا ذلك فهو هراء إعلامي سخيف. لقد أتاح إقتتال الأكراد من جديد فرصة ذهبية لنظام البعث الفاشي للمضي قدما بتنفيذ مخططاته الكولونيالية عبر إخلاء المزيد من المناطق من سكانها الأكراد بما في ذلك المنطاق الحدودية في الوقت الذي تصارعت فيه القوى الكردية داخليا بدلا من منع السلطة البعثية من تمرير مخططات التهجير. لذا فالرابح الأول والأخير كان حزب البعث الحاكم في بغداد الذي كان مرتاحا دون ريب لهذا التطور السلبي. ولكن مع كل هذه الحقائق فلو أردنا البحث عن أسباب فشل قوات الإتحاد الوطني الكردستاني في مهمته الرامية إلى فتح ممر أمن لتمرير المساعدات التي يحصل عليها من أو عبر سوريا وإيصالها إلى منطقة السليمانية, التي أعتبرت معقلا لأنصاره في تلك الفترة الحرجة لأمكننا أن نشير إلى ما يلي:

1- كانت المجموعة التابعة إلى ملا مصطفى تعتبر منطقة بادينان تابعة لها لذا كان دفاعهم عنها شرسا وحققوا النصر. 2- الإتحاد الوطني الكردستاني إرتكب خطأ جغرافيا كبيرا حين تجاهل حقيقة أبعاد النفوذ الذي تمارسه بارزان, ليس فقط داخل العراق بل وخارجها أيضا. فقد نسي الإتحاد بأن الحدود المرسومة بين الدول التي تقتسم كردستان هي في الواقع حدود مصطنعة قائمة على العسف والإكراه, لأنها فرقت حتى بين العائلة الواحدة في بعض الحالات فجزء منها يعيش ضمن الحدود التركية والجزء الآخر داخل الحدود العراقية. من هنا فبعض البارزانيين يعيشون داخل الحدود التركية ولذا فحين تعرض بعضهم إلى هجوم بادرت العشائر المجاورة لنجدتهم. 3- كان جلال طالباني غير معروف لدى سكان المنطقة بصورة عامة وإن كان معروفا لدى البعض فبشكل سلبي لأن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق سعى على الدوام بإلصاق تهمة العمالة لصالح الحكومة العراقية به. في حين أن إسم بارزان كان بحكم تأريخها في ظل شيوخها مقرونا بإستمرار بالإيجابيات سواءا في عهد الشيخ عبدالسلام الشهيد أو أخيه الشيخ أحمد ومن سبقهما, وسعى إدريس بالأخص أن يستفيد من هذه النواحي. وهذا يعني أن قوات الإتحاد ورطت نفسها في خوض معركة في موقع معادي لها بالكامل. 4- إستمرت المعارك المتقطعة من 1-20/حزيران/1978, بدون أن يضمن الإتحاد وصول إمدادات لقواته من مواد غذائية أو عتاد, هذا النقص القاتل تسبب في توليد وضع مضطرب وقلق داخل صفوف قواته, الأمر الذي أفضى إلى إرتكاب أخطاء إضافية حين حاولت هذه القوات أن تعوض هذا النقص بمحاولة الإستيلاء على ماتحتاجه من الفلاحين في منطقة هكاري, الأمر الذي زاد الطين بلة, الأمر الذي إنعكس لدى الصحافة التركية أيضا. كان هذا التطور مبررا جديدا لسكان منطقة هكاري لدعم القوات الموالية لملا مصطفى ومواجهة القوات الموالية لجلال طالباني بقوة السلاح فكانت الهزيمة.

وإستنادا إلى ما أورده الإتحاد الوطني بهذا الخصوص, فإن تطور هذه الأحداث كان بالشكل التالي وفق البيانات التي أصدرها في تلك الفترة, إلى جانب كراس نشر بهذ الخصوص من تأليف "نوشيروان مصطفى", احدأعضاء المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكردستاني, تحت عنوان " حاثة هكاري ". حاول نوشيروان أن يبرر موقف الإتحاد الوطني على الطريقة المألوفة من كل الساسة الأكراد الذين ألفوا أعمال التستر على مواقف كتلهم وأحزابهم وأن يعلق المسؤولية في حدوث أخطاء بأعناق الآخرين. وبناءا على هذه البيانات والتوضيحات, فإن هجوم الإتحاد الوطني على مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (القيادة المؤقته) في بادينان كان ردة فعل على تجاوزات الحزب الأخير على بعض أعضاء الإتحاد منذ عام 1976, والتي كانت تستهدف قطع خط التموين السوري عن الإتحاد. وبناءا على هذا الوضع فقد حدث إنقسام في آراء ومواقف قيادة الإتحاد الوطني الكردستاني, حول الموقف الواجب إتخاذه في هذه الحالة إزاء تصرفات الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (القيادة المؤقته). فقد دعى البعض إلى إيجاد تسوية للخلافات من خلال المساومة, الذي يتيح نوعا من

التعايش السلمي مع الحزب الديمقراطي, عبر عقد إتفاق يجيز منح الحزب الديمقراطي قسما من المساعدات التي يحصل عليها الإتحاد الوطني من سوريا. أما البعض الآخر فكان يحرض ويصر على وجوب الإقدام على المواجهة العسكرية من أجل فرض سيطرة الإتحاد الوطني على منطقة بادينان أيضا, وحسم المسألة عن هذا الطريق ذاكرين الحجج السياسية والعسكرية لدعم موقفهم ورجحت كفتهم في النهاية. وبناءا على هذه المقدمات أعد الإتحاد الوطني عدته للهجوم على بادينان بعد أن قام بدراسة الوضع السياسي والعسكري للمنطقة وكذلك للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (القيادة المؤقته). وأجرى الإتحاد الإتصالات مع بعض المجموعات داخل الأناضول الشرقي في المناطق التابعة لتركيا, بهدف كسب بعض المجموعات كحلفاء ومعاضدين للإتحاد الوطني ضد الحزب الديمقراطي. لقد تأكد الإتحاد من خلال هذه الدراسة والتدقيق من أن الحزب الديمقراطي (القيادة المؤقته) كان منقسما على نفسه داخليا وقدرت القوة العسكرية التابعة لهم بحوالي 250 مسلح منتشرة على طول الحدود العراقية – التركية بشكل مجموعات صغيرة في مناطق مختلفة. وعلى الرغم من أن الإتحاد الوطني كان يدرك تمام الإدراك ما الذي كان يبيته النظام البعثي والساعي لترحيل الأكراد من المناطق الحدودية وغيرها بالقوة إعتبارا من 1/حزيران/1978, إلا أن ذلك لم يحل دون إقدام الإتحاد على القيام بهذه المجازفة وحشد قواته عن طريق سحبها من أغلب المناطق لزجها في معركة بادينان, والتي بلغ عددها إجمالا حوالي 1000 مسلح. بدأت الإشتباكات بتأريخ 1/حزيران/1978 بالفعل. وأورد الإتحاد الوطني الأسباب التالية لهزيمة قواته العسكرية: 1- التعاون بين العراق, تركيا, إيران والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (القيادة المؤقته), ضمن إطار مؤامرة دولية حبكت ضد الإتحاد الوطني الكردستاني. 2- وجود صعوبات في مجال تموين القوات التابعة إلى الإتحاد الوطني بالمواد الغذائية والعتاد. البرد وعدم معرفة قوات الإتحاد الوطني بجغرافية المنطقة تسببت بدورها في خلق الفوضى داخل صفوف قوات الإتحاد الوطني التي إنتقصت بالتالي من الروح المعنوية لهذه القوات. 3- لم يكن للإتحاد أي حلفاء بين الأكراد في الأناضول الشرقي. أما إنجازات الحزب الديمقراطي بهذا إلخصوص فقد أرجعت إلى إستخدام الرشاوي المقدمة إلى زعماء القبائل.

ومن الملاحظ بأن الإتحاد الوطني الكردستاني إستطاع أن يستعيد قوته بالتدريج بعد هذه الهزيمة العسكرية وكان لإنتصار الثورة الإيرانية من بين عوامل أخرى دورها في هذا التحول. إلا أن الإتحاد الوطني فقد بعض حلفائه من جراء هذه الأحداث, كالحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية, مجموعة الإشتراكيين, إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (اللجنة التحضيرية). وقد أسس د. محمود عثمان بالتعاون مع رسول مامند بعد هذه الأحداث جزبا جديدا في عام 1979.علق د. محمود عثمان على هذه الأحداث واصفا جلال طالباني قائلا: (جلال طالباني مثقف ماهر وزلق. لقد تذبذب كثيرا من جهة إلى أخرى في ممارساته السياسية. لقد دخلنا معا الجامعة ... في عام 1962. كان جلال

كبقية أعوان البارزاني جميعا, بما في ذلك الشيوعيين يؤيد أخذ المساعدات من أمريكا وإيران. وفي عام 1964 إنفصل عن البارزاني وذهب مع بعض مؤيديه إلى معسكر أعده الشاه في همدان/إيران. وفي عام 1965, عاد مجددا إلى طرف البارزاني وتعاون معه مرة أخرى, إلا أنه بقي فقط حتى عام 1966, حيث إلتحق بعدها بالنظام العراقي وحارب ضدنا. وبع إتفاقية 11/آذار حل حزبه ليلتحق مرة أخرى بالبارزاني وبقي على هذا الموقف حتى نهاية عام 1975. بعدها ذهب إلى سوريا وأسس في عام 1976 بمساعدتها الإتحاد الوطني الكردستاني. إن ما لا أحبذه فيه, هي طموحاته غير المشروعة وأكاذيبه: فتارة هو زعيم عشائري, وتارة أخرى هو ماركسي, ثم ماوي موالي لجناح الصين, أو ديمقراطي, أو إشتراكي, أو قومي. إنه يدير عباءته بإتجاه الزاوية التي تهب منها الرياح, ولهذا السبب فإن مركزه يضعف بإستمرار ولم يعد الناس يثقون به. إن الطالباني يعتبر عقبة على طريق وحدة الأكراد في العراق).

لعل بإمكان هذا المثال أن يقدم تحذيرا وافيا عن طبيعة الساسة عن طبيعة الساسة الأكراد وأحزابهم التي تخدم غالبا شخصا محددا بالذات أو أشخاصا محددين والتي تحاول في ذات الوقت أن تحتل مركزا تحل من خلاله محل العشائر التقليدية المعروفة في كردستان وقياداتها في الوقت المعاصر داخل المجتمع الكردي. وفي الواقع فهم يعتبرون بالتالي وفق السلوك الذي ينتهجونه والتطبيقات التي يمارسونها لتمرير سياستهم الإنتهازية المطلقة كمصطلحات مترافة كليا!

بحكم العزلة التي بات الإتحاد الوطني الكردستاني يعاني منها في كردستان الجنوبية بعد قطع خطوط الإمداد مع سوريا, فإنه لم يجد بدا من التقرب إلى أكراد إيران " الحزب الديمقراطي الكردستاني /إيران و الكوملة ", ويقوي علاقاته معهم من باب الإتعاض بأسباب هزيمة هكاري, مستغلا الخلافات العميقة بين أكراد إيران والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق , آملا بذلك إيجاد نوع من التوازن في ميزان القوى على الساحة الكردية. إستعاد الإتحاد الوطني الكردستاني أن يستعيد الثقة بنفسه من جديد, بل أنه شن عدة هجمات موفقة على مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (القيادة المؤقته) ودحرهم في أكثر من موقع وكان أكبرها معركة " قسري و قنديل " ذهب ضحيتها هذه المرة عدد من خيرة المقاتلين البارزانيين ومن جملتهم " حسو ميرخان ", في ظروف غامضة بعض الشيء يصعب تفسيرها من خلال التحليلات العسكرية المجردة دون أن يأخذ المرء أجواء التمزق السائدة في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (القيادة المؤقته) والمنافسة الحادة داخل صفوفه والتي تصل في الكثير من الحالات إلى اللجوء لإستخدام الدسائس والمؤمرات للإيقاع بالخصوم والمنافسين دون وازع من ضمير أو خجل. ومهما يكن فقد إستطاع الإتحاد الوطني الكردستاني بعد هذه الإنتصارات وفي مواقع متفرقة أن يسيطر عمليا على أغلب المناطق الجبلية في " سوران ", في حين باتت بقية الأحزاب تتقاسم السيطرة على منطقة بادينان, فالأيام دول.

يتساءل البعض عنمدى مسؤولية الإتحاد الوطني الكردستاني عن الإشتباكات التي نشبت بين الحزبين الديمقراطيين الكردستانيين/العراقي والإيراني؟ في الواقع من الصعب إستجلاء الوضع والخلفيات ذات العلاقة بوضوح كافي. فالخلافات بين الحزبين قديمة وإستنادا إلى عقلية الساسة الأكراد فهي كافية لنشوب صراع دموي. لكن مما لاريب فيه بأن الإتحاد الوطني الكردستاني كان أحد الأطراف المستفيدة من هذا الصراع الجانبي إلى جانب دولتي العراق وإيران. فهذا الصراع الديمقراطي الدموي أضعف كلا الطرفين وأتاح بذلك مجال إنصراف الإتحاد الوطني الكردستاني لتعزيز مواقعه في منطقة سوران الواسعة, دون أن يخشى منافسة حقيقية على الساحة في الحقيقة.

وهنالك بعض المسائل التي يلفها الغموض, فمن الثابت بأن الأكراد الإيرانيين المعارضين لنظام الإمام الخميني يحصلون على الدعم والمساعدة المادية والعسكرية من العراق, علما أن محاولة التستر على هذه الحقيقة أو إنكارها لا يعني في الواقع إلا أن تكون دعابة أو مزحة سياسية ثقيلة ورخيصة, الأمر الذي ينطبق بالمقابل على الأحزاب الكردية المعارضة للعراق البعثي, فقد كانت تتلقى الدعم المادي والعسكري من إيران وجهات أخرى أيضا. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: من أين يحصل الإتحاد الوطني على إمداداته وتمويناته الضرورية على الأقل في فترة العزلة هذه وإنقطاع الدعم السوري عنه بسبب قرصنة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (القيادة المؤقته) في بادينان؟!

إن الشكوك التي أثارها جهاز الإعلام التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, حول وجود إرتباط سري بين الإتحاد الوطني الكردستاني وحكومة البعث العراقية في البداية, دعمت فيما بعد من قبل الأحزاب السياسية الأخرى أيضا, كالحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية. بالإضافة إلى أن الوثائق التي عثر عليها في السفارة الأمريكية في طهران, تشير هي الأخرى إلى أن جلال طالباني كان يتلقى الدعم من الحكومة العراقية! وهذا ما يفسر إلى جانب عوامل أخرى أيضا, كيفية إستعادة الإتحاد الوطني الكردستان لقوته خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا, الأمر الذي قد يعود إلى توسط قام به الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران بين الطرفين لهذا الغرض.

2- إدريس ملا مصطفى وصراع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من أجل البقاء:

تواجد في العراق حزبان في عام 1974, بإسم " الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ", احدهما بقيادة ملا مصطفى والآخر بقيادة عضوين سابقين لهذا الحزب: عزيز آكريي و هاشم آكريي, اللذان كانا يقيمان في بغداد ويدعمان بصورة مباشرة وواضحة من قبل حكومة البعث العراقية. كان عزيز و هاشم قد تركا صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في عام 1970 على أثر خلاف مع رئيس الحزب لأسباب لا يعرف معظمها ولكن كان من بينها تقريب رئيس الحزب لبعض أغوات الزيبار, الذين ألحقوا أذية قصوى بالناس في بادينان بما في ذلك في آكري. سكن الإثنان بعد الإنفصال

عن الحزب في بغداد, إلى أن تأزمت الأمور من جديد بين الحركة الكردية وحكومة بغداد في عام 1974, والتي أدت إلى إندلاع الحرب من جديد بين الطرفين. وبعد 11/آذار/1974, أصدر حزبهما في بغداد جريدة بإسم " التآخي", منتحلة إسم الجريدة التي كانت لسان الحزب الذي يقوده ملا مصطفى التي كانت تصدر بشكل رسمي خلال فترات التفاوض مع الحكومة.

بعد هزيمة 1975, عاد أعضاء وكوادر آخرون من منتسبي الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق إلى العراق وتعاون بعضهم مع الحزب الذي كان يقوده عزيز و هاشم, في حين تعاون بعضهم مع الحكومة العراقية مباشرة بهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه حسب زعمهم, وكان ضمن هذه المجموعة سكرتير الحزب حبيب كريم. أما عضو المكتب السياسي صالح اليوسفي فقد شارك في تأسيس الحزب الإشتراكي وقتل فيما بعد على يد أجهزة الأمن والمخابرات العراقية. أما المجموعة التي ذهبت إلى إيران والخارج بشكل عام فقد إنقسمت هي الأخرى إلى عدة كتل ومجموعات متناحرة خلال فترة قصيرة: فقد إنفصلت المجوعة التابعة إلى إبراهيم أحمد وجلال طالباني سعيا منها إلى إيجاد طريق خاص بها وإستطاعت أن تؤسس تنظيم الإتحاد الوطني الكردستاني بدعم سوري وليبي وبذلك كانت صاحبة المبادرة الأولى عمليا لإحياء المقاومة في كردستان الجنوبية. كما تبلورت مجموعة أخرى تولى قيادتها الدكتور محمود عثمان, أحد معتمدي ملا مصطفى السابقين والمسؤول لفترة ما عن الشؤون الخارجية سميت بالحزب الديمقراطي الكردستاني/ عراق - اللجنة التحضيرية, والتي باشرت هي الأخرى نشاطاتها من سوريا وكانت تطلب من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني/ عراق أن يباشروا بعقد مؤتمر لإنتخاب قيادة شرعية للحزب ورفض القيادة التي عينها ملا مصطفى وأولاده (القيادة المؤقته). وعندما تعذر تحقيق هذا الهدف, تحالف د. محمود عثمان مرحليا مع جلال طالباني وفيما بعد مع رسول مامند ليتم تأسيس الحزب الإشتراكي الكردستاني. ومن جهة أخرى أسس أحد أعضاء الحزب السابقين علي سنجاري حزبا بإسم الإتحاد الديمقراطي الكردستاني, والذي بدأ نشاطه هو الآخر في سوريا!

كانت أوضاع ملا مصطفى وولديه إدريس ومسعود داخل إيران بعد إتفاقية الجزائر مباشرة غير مناسبة للنشاط السياسي بالقياس إلى ظروف جلال طالباني في سوريا. فتوقعات ملا مصطفى ومخططاته المبنية على وجوب الإنتظار لحين حدوث خلافات جديدة بين إيران والعراق وما سيرتبط بذلك من فتح باب جديد للدعم الإيراني أثبتت عدم واقعيتها طوال فترة حكم الشاه. كما أن المخابرات الإيرانية " سافاك ", كانت قد منعت القيام بأي نشاط سياسي. وكانت إجراءات السلطة الإيرانية الهادفة إلى التضيق والتخويف متنوعة وشملت فيما شملت, توزيع اللاجئين الأكراد العراقيين داخل العمق الإيراني بهدف إبعادهم قدر الإمكان عن المناطق الحدودية وتسليم بعضهم إلى السلطات العراقية عنوة بالإضافة إلى قتل عدد من المقاتلين الأكراد السابقين " بيشمركه ", في معسكر للاجئين في كرمنشاه. لكن بالمقابل كانت لديهم إمكانيات مادية هائلة بالقياس إلى كل الأحزاب الكردية الأخرى الناشئة التي توجب عليها

أن تبدأ من الصفر من كل النواحي تقريبا. كما كان هنالك ألوف المقاتلين في المعسكرات وكذلك العشرات من ضباط الجيش والشرطة السابقين, وهذه عناصر هامة للغاية للتحرك وكفيلة بإنجاح أي عمل عسكري وسياسي مستقبلي فيما لو أجيد إستخدامها مع تواجد النية الصادقة لكان بالإمكان وضع قاعدة للتحرك المجدد بسهولة وهذا ما سعى إلية الضباط بالإتفاق مع مسعود وبذلك تم تنظيم العشرات من الضباط في إطار تنظيم أطلقوا عليه إسم " الضباط الأحرار " الذين أقسموا اليمين على القرآن في مهاباد على العودة إلى كردستان الجنوبية لمواصلة القتال لكنهم خذلوا شر خذلة من قبل ملا مصطفى وأبنائه.

وعبر التعمق في الإمعان في موقف ملا مصطفى وأولاده لا مناص من التوصل إلى إستنتاج مفاده بأنهم كانوا ينتظرون الضوء الأخضر من جهة ما للبدء بمواصلة القتال, وحين توفر هذا الشرط وذلك بعد أن تسربت أبناء نشاطات جلال الطالباني في عام 1976, إلى إيران بدأت نشاطات أولاد ملا مصطفى تلاحظ وتولد عنها تدريجيا ما سمي " بالقيادة المؤقتة ", والتي كان المنتمون إليها في النمسا يقولون بعد سعيهم الحثيث لمنع وصول المساعدات السورية إلى منطقة السليمانية الموالية لجلال طالباني: " إذا لم نكن قادرين على صنع ثورة فنحن نعرف كيف نخربها "! ولنا أن نسأل ألم يكن هذا دورهم على طول الخط؟

على أية حال لوحظ إعتبارا من 1976 وما بعد نشاط لهؤلاء في إيران بل وداخل الحدود التركية في المنطقة المتاخمة للعراق وبذلك يمكن القول بأنه كان هنالك نوع من غض النظر على نشاطاتهم على أقل تقدير من قبل إيران وتركيا على حد سواء, بدل التشدد الممارس في السابق. فهل كان هذا هو الضوء الأخضرالمنتظر, الذي جاء بعد طول إنتظار بفضل نشاطات جلال طالباني؟

في هذا الجو المتلبد, حاول إدريس ملا مصطفى وبالإستناد على ما هو متوفر من عوامل أن يخفف من سلبيات الأوضاع قدر الإمكان مؤملا تدخل جهات خارجية كالولايات المتحدة والمنظمات الدولية ولكن بدون جدوى. وطبعا وفرت الأموال الخاصة بالحركة الكردية التي كانت تحت تصرف ملا مصطفى بالكامل منذ عام 1964, إمكانيات الإقدام على بعض الإجراءات حتى ولو لم يكن للدعم الخارجي وجود. فعلى الجانب الآخر كانت المنظمات والأحزاب الجديدة تفتقر بالكلية إلى هذا العنصر كجلال طالباني أو "منظمة الضباط الأحرار" , التي كانت من أول المجموعات الداعية والعاملة بالفعل على الإطلاق من أجل إعادة تنظيم المقاومة في كردستان الجنوبية, لكنها لم تحصل على أي دعم بل وسدت بوجه بعض المنتسبين إليها إمكانيات السفر إلى سوريا رغم المحاولات العديدة عبر السفارة السورية في طهران, وقد أسهم ذلك في إنحلال التنظيم.

إذن وبعد تلكؤ وتسويف مطول لا مبرر له تم تعين بعض الأشخاص من قبل ملا مصطفى وإبنيه إدريس ومسعود بصورة مباشرة لإعادة التنظيم, الذي عرف فيما بعد وبشكل مرحلي بإسم " الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقته). وكان هذه التنظيم يتألف من عدد من الأعضاء القدماء للحزب الديمقراطي مثل إدريس ومسعود ومحمد محمود (سامي) علي عبدالله بالإضافة إلى أعضاء قياديين جدد أغلبهم من منتسبي جهاز المخابرات السابق التابع إلى الحركة الكردية "باراستن". غير أن نشاطاتهم الأولية أكتشفت من قبل السافاك وبالنتيجة تم إعتقال البعض لمدة قصيرة فقط في حين هرب الآخرون إلى شرقي الأناضول في المناطق الكردية القريبة من الحدود ومن جملتهم جوهر نامق وآخرون. ولا توجد أخبار حول تعرضهم لأية مضايقات من قبل السلطات التركية حتى عام 1983 لأسباب مجهولة على الرغم من نشاطاتهم السياسية والعسكرية على حد سواء بما في ذلك حوادث هكاري المشار إليها سابقا!

ولكن بعد فترة قصيرة من بداية هذه النشاطات تبلور جناحان داخل التنظيم الجديد. وكانت إختلافات وجهات النظر بينهما من القوة والكبر, إلى درجة يجوز للمرء معها بأنها كانت في الواقع ومنذ البداية تمثل حزبين مستقلين. وإتضحت جلية الأمور بعد إجتماع عقد في ألمانيا الغربية في الفترة 11-15/آب/1976, أطلق عليه مؤتمر الحزب. وهنا حاول محمد محمود (سامي) أن يعين نفسه سكرتيرا للحزب ويكلف أقرب المقربين إليه بتولي المناصب الهامة, في حين تم عزل وتجاهل بقية المنتسبين إلى الحزب وبالأخص أؤلئك الموجودين في إيران وهم الذين يمثلون الأكثرية الساحقة. وكان هذا التصرف لا يعني في الواقع سوى نوعا من الإنقلاب داخل الحزب أو على ما تبقى منه ورفضهم لأغلب أعضاء الحزب والعناصر المتعاطفة معه رغم أن كل ردود الفعل على هذا التصرف كانت تتسم بالتحفظ ظاهريا, لتفادي إنقسام آخر أو على الأقل تأجيل مثل هذا الإنقسام المتوقع ولو إلى حين.

مما لا ريب فيه أن سامي كان قد تحول إلى عنصر مناوئ لملا مصطفى وإبنيه إدريس ومسعود بعد هزيمة 1975, شأنه في ذلك شأن جلال طالباني و د. محمود عثمان وآخرين, لكن في الوقت الذي أعلن فيه هؤلاء عن موقفهم بصراحة وجلاء وإفصحوا عن مواقفهم بوضوح من الحزب الديمقراطي, فإن سامي تستر على ما يبيته من نوايا وتظاهر بمواصلته للولاء لملا مصطفى ليعزز موقعه كخطوة أولى داخل الحزب وأن يحاول الإستفادة من الأموال والقدرات العسكرية وبقية الوسائل التي كان الحزب يمتلكها وأن يستفيد من إسم " بارزان " وإتخاذ كل هذه المحاور كوسائل لتقوية مركزه على الساحة السياسية. ولندع المجال لسامي ليشرح أسلوبه ونواياه حيث يقول: (كان أمام العناصر التقدمية في الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد النكسة طريقان للعمل: إما المباشرة بعمل مستقل بتجميع العناصر ضمن إطار تنظيم يعبر عن مصالح الطبقات الكادحة في كردستان ومسلحا بالنظرية العلمية

الثورية. وكان واضحا أن مثل هذا التنظيم كان عليه أن يبدأ من الصفر ... أما الطريق الثاني فكان المباشرة من الحزب القديم لبناء حزب جديد وإعتمادا على الإمكانيات المادية الكبيرة للحزب القديم)!

ومن الثابت أن طموحاته أو بالأحرى أطماعه لم تكن ذات طبيعة حزبية داخلية وحسب, لأنه حاول من خلال مجموعة من الطرق التي إبتدعها أن يحرض أولاد ملا مصطفى – إدريس ومسعود – ضد بعضهما, محرزا في هذا المجال نجاحا ملحوظا من خلال تأثيره البالغ والممارس على مسعود, إلى درجة إستطاع معها أن يكسب الأخير بشكل يحقق تسهيل ما كان يبيته من مخططات مبهمة, لأنه إستطاع أن يكسب الأخير إلى جانبه ويحصل على دعمه دون أن يفهم مسعود ما كان يجري في الواقع. اما إدريس فقد بقي حائلا كبيرا بين سامي وما كان يبيته من مخططاته الغامضة. فإدريس إستطاع أن يسبر أغوار سلوك سامي ويستجلي أهدافه الحقيقية بسرعة كافية. ومن جهة أخرى أراد سامي أن يستغل الصراع القديم بين ملا مصطفى وجلال طالباني أيضا لبلوغ أهدافه الخاصة, لذا تظاهر هو ومن لف لفه ممن أغدق عليهم المال والمناصب من خلال دعم مسعود له, بأنهم ألد أعداء جلال طالباني " المرتزق والجاش " كما كانوا يقولون وأنهم سيحاربونه بلا هوادة وحتى النهاية. وهم القائلون : (إذا قاد جلال ثورة فسنكون نحن هذه المرة مرتزقة = جحوش)! وبذلك كانوا من أكثر المجموعات نفاقا وخداعا على الإطلاق, لكن مسعود كان معجبا بهم أيما إعجاب!

ولو تفحص المرء ما يسمى بالمنهاج الجديد لما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقته), لأمكن التثبت من الشبه الكبير بينه وبين منهاج الإتحاد الوطني الكردستاني: فالمنهاج يتحدث عن العبر المستقاة من أحداث الماضي, عن الفلاحين والعمال كسند وقاعدة للثورة, عن الأفكار الماركسية اللينينية كمرشد للمواقف والسلوك السياسي للحزب, عن ضرورة إيجاد جبهة وطنية واسعة القاعدة تشمل كل الأحزاب السياسية, عن بربرية النظام البعثي وضرورة إبداء المقاومة, عن الموقف المعادي للإستعمار الذي يتخذه الحزب. عن إستقلالية حركة التحرر الكردية والتعاون مع الأكراد في البلدان المجاورة ومع حركلت التحرر في العالم والمعسكر الإشتراكي. ثم ينتقد البرنامج موقف السلطات العراقية, السورية, التركية والإيرانية جميعا وبدون أي إستثناء, بالطبع طالما كان الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقته) لا يتلقى الدعم والمساندة من هذه الدول فقط !

غير أن تشابه البرامج الحزبية من النادر أن يتحول إلى إلى مبرر لإيجاد التقارب بين الأحزاب الكردية, بالأخص إذا أدركنا بأن نقاط ومواد البرامج الحزبية ليس لها إلا قيمة شكلية ودعائية ولكن ليس لها وزن حقيقي في التطبيق العملي. فالبرامج السياسية تستخدم كوسيلة مجردة للإستخفاف بعقول الناس في الغالب شأنها في ذلك شأن الدساتير في العالم الثالث التي تكثر الحديث عن حقوق الإنسان والديمقراطية, لكنها لا تتوانا ولو للحظة عن إنتهاك كل الحقوق المذكورة في دساتيرها.

ومهما كان فإن المحرضين على الإقتتال داخل صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقته) إستطاعوا أن يفرضوا مخططاتهم, كما كانت عليه الحال بالنسبة للإتحاد الوطني الكردستاني أيضا, ولكن يقال بأن البادء أظلم وهم في هذه الحالة دون أدنى شك (القيادة المؤقته). لكن مع ذلك فهم يقدمون أيضا مبررات لتوضيح موقفهم ويوجهون الإتهامات إلى الإتحاد الوطني الكردستاني ليحملوه المسؤولية عما حدث, سعيا وراء تبرير إستخدام القوة. ففي بيان أصدرته القيادة المؤقته في أوائل شباط/1978, تم فيه إنتقاد إتصالات الإتحاد مع الحكومة العراقية – وأن الإتحاد قد قتل بعض أنصار حزبهم – وأنه سلم بعض أكراد إيران إلى الشاه – وإدعى البيان بأن هدف الإتحاد من كل هذه المواقف هو تصفية الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقته)...إلخ

وإعتبارا من عام/1976, بدأت أنباء متقطعة تتوارد عن حدوث إصطدامات مسلحة بين العناصر التي تم شحذها مسبقا والتابعة للقيادة المؤقتة والإتحاد الوطني الكردستاني في المناطق الحدودية بين العراق وتركيا وفي الخارج أيضا, كالأحداث التي وقعت في النمسا وتطاولت فيها القيادة المؤقتة على العديد من الأطراف التي لا تساير مخططاتهم فكريا أو رفضوا التعاون معهم من داخل الحزب وخارجه على حد سواء! ومن حسن الحظ فإن البعض قاوم هذه التصرفات المبتذلة والرخيصة . ويلاحظ بأن إدريس ملا مصطفى كان يشجب علنا هذا السلوك وينتقد مسبيبها في حين أنها كانت تحظى بدعم أخيه مسعود الذي كان يحمي ويحتمي بهؤلاء الرعاع بتأثير من سامي!

ومما لا ريب فيه, أن هذه الأحداث والإعتداءات الصارخة التي وقعت في عام 1976 وما تلاها تسببت في إضعاف مركز ما يسمى بالحزب الديمقراطي بشكل مطرد, في حين زاد من خلالها نفوذ الإتحاد الوطني الكردستاني من خلال إستغلال الأخير لهذه الحوادث إعلاميا والتي – بالنظر لحداثتها – حجبت أخطاء جلال طالباني القديمة عن نظر الرأي العام, بالإضافة إلى أن هذه التجاوزات جعلت أمر التوصل إلى تفاهم سياسي بين القيادة المؤقته والإتحاد الوطني الكردستاني مستحيلا. عليه بات حسم المسألة مرهونا بإستخدام القوة العسكرية, كمخرج وحيد أودى بها إلى مستنقع هكاري في حزيران/1978, والتي فيها منيت قوات الإتحاد الوطني الكردستاني بالهزيمة, الأمر الذي حال دون إنهيار وإضمحلال الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق ككيان سياسي نهائيا.

كان لإدريس ملا مصطفى في هذا التطور دور حاسم. فمنذ أواخرعام 1977, كان إدريس يحاول الإبتعاد عن سياسة تقديم الرشاوي التقليدية التي درج عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني, وحاول بعض الشيء أن يشجع العناصر النزيهة ذات الولاء الواضح من جديد ولكي يؤسس نواتا عسكرية فعالة في منطقة بادينان كخطوة أولية, بدأ من جديد وللمرة الأولى منذ عام 1970 ينشد دعم المقاتلين البارزانيين وحلفائهم التقليديين على طول الحدود العراقية المحاذية لتركيا, إبتداءا من المثلث الحدودي

العراقي-الإيراني-التركي وحتى الحدود السورية. أرسل إدريس ضمن هذ الخطة بعض القادة البارزانيين إلى منطقة بادينان ومنهم " ملا أمين بارزاني " و " حاجي بيروخي ". كما أن إدريس دعم سفر بعض الأشخاص إلى أوربا وأمريكا بما في ذلك بعض البارزانيين وهو ما كان يعتبر حتى تلك الفترة أمرا صعبا للغاية إن لم نقل مستحيلا.

كان إدريس رغم لباقته ينتمي إلى تلك الفئة من الساسة الأكراد الذين بات عددهم يتناقص بإستمرار, ممن يستطيع الطرف التحاور معه أن يفهم في نهاية المطاف ما يريد أويتوقع سلبا أو إيجابا, وهذا يعني أنه كان أكثر صراحة وأقل لفا ودورانا وهذه الخاصية لم تجلب له دوما ردود فعل ودية ولم توفر له الكثير من الأصدقاء. لكن بكل تأكيد ضمنت له التقدير والإحترام من قبل الكثيرين.علما أنه وفي إيران فشلت محاولة إغتيال ثانية ضده بعد إنهيار نظام الشاه وبقيت الجهة المحرضة غير معروفة الهوية مرة أخرى.

إن أسباب وخاتمة الإشتباكات العسكرية في حزيران/1978 كانت حسب وجهة نظر الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقته) كما يلي, إستنادا إلى البيانات التي أصدرتها في 1978/6/28 تحت عنوان : " مقبرة العصابة الطالبانية بعد هجوم 1000جحش على ثورتنا الوطنية التقدمية " : أعتبر جلال طالباني سببا لنشوب الخلافات, على إعتبار أنه كان يريد القضاء على الحزب الديمقراطي. إن هجوم حزيران/1978 كان قد خطط بالتعاون مع الحكومة العراقية عندما قام علي عسكري بزيارة بغداد في 13-1977/11/16, حيث إلتقى بصدام حسين وعدد من المسؤولين الآخرين بما في ذلك وزير الدفاع خيرالله طلفاح . لقد تقرر القضاء على مؤيدي الحزب الديمقراطي في السليمانية, أربيل, وكركوك وتحقق لهم ذلك بدعم ومساندة إيران. وبعد ذلك عين علي عسكري " كقائد عام للقوات الكردستانية المسلحة ", من قبل الإتحاد الوطني الكردستاني. وفي 21/آذار/1978 قرر الإتحاد الوطني الكردستاني القضاء على بقايا الحزب الديمقراطي في بادينان أيضا وتحقيقا لهذا الهدف قاد علي عسكري 1000 مسلح نحو منطقة بادينان.

وفي 1/حزيران/1978, بدأ أول إشتباك عسكري بين الطرفين في قرية " باز " داخل الحدود التركية. وإستمرت الإشتباكات حتى 19/حزيران/1978, لتنتهي بالقضاء التام على القوات المغيرة التابعة إلى جلال طالباني. لقد تضامن سكان هذ المناطق مع الحزب الديمقراطي ورفضوا تقديم أي نوع من المساعدة لجماعة الإتحاد الوطني. وقام العراق من جهة أخرى بتأريخ 1/حزيران/1978, بالهجوم على منطقة بادينان لغرض تهجير البقية الباقية من سكان هذه المناطق في بارزان, آميدي, برادوست ... إلخ. وفق مخططاته التعريبية الخاصة. وأثناء التحقيق مع بعض الأسرى تبين بأن عددا من المرافقين

لقوة الإتحاد الوطني المغيرة على باديناں كانوا يحملون هويات شخصية صادرة عن أجهزة المخابرات العراقية.

ومن الملاحظ بأن أجهزة الإعلام التابعة للحزب الديمقراطي التي أوردت كل هذه التفاصيلسواءا كانت صحيحة أم لا, لاذت بالسكوت التام عن بعض الجوانب ومنها تحرشات وإستفزازات بل وقرصنة هذا الحزب ضد الإتحاد الوطني طوال الوقت وعلى طول الحدود الفاصلة بين تركيا والعراق لقطع الطريق على وصول إمدادات إضافية للإتحاد الوطني الكردستاني والقادمة من سوريا, بل وسكتت عن كل تطاولاتها في الخارج أيضا! والنتيجة التي يتوصل إليها كل مراقب محايد هي: أن الإعلام الحزبي الكردي مضلل وساقط ولا يهدف أبدا لإظهار الحقائق بل يشوهها ويتستر عليها قدر الإمكان, الأمر الذي يجعل من إيجاد حلول حقيقية ومنطقية للنزاعات أمرا مستحيلا.

في آذار/1979, توفي ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق في الولايات المتحدة الأمريكية. إن تقييم إنجازاته السياسية هو أمر إختلفت حوله الآراء. ففي الوقت الذي يواصل فيه البعض تقديم الإحترام إليه, هنالك بالمقابل من يوجه النقد اللاذع إليه. ولكن رغم الأخطاء الكبيرة والفادحة التي إرتكبها لابد من الإقرار وبحكم تواجده الطويل الأمد على الساحة السياسية فقد أثر في صياغة الوضع السياسي في كردستان الجنوبية دون شك سلبا أو إيجابا, بالأخص خلال الفترة الواقعة بين 1961-1975. كما أن إنجازات الحزب التي حضي بها والشعبية التي تمتع بها في بعض الفترات تعود إليه. فقد أثبت رغم الفشل الذريع في عام 1975 كفاءة عسكرية وسياسية لا يستهان بها. وحاول أبناؤه إدريس ومسعود سد هذا الفراغ ولكن بنجاح أقل بكثير.

تنامت الفرقة وزادت الحزازات السائدة بين الكتل والأحزاب الكردية, وتكررت الإشتباكات المسلحة فيما بينها متسببة في إزهاق أرواح الآلاف من شباب كردستان في مناطق شتى. وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق, إستطاع أن يحتفظ لنفسه بمركز ضمن قائمة الأحزاب الكبيرة في كردستان الجنوبية إلى جانب الإتحاد الوطني الكردستاني, إلا أنه فقد بكل وضوح مركز الصدارة التي كان يتمتع بها سابقا وحتى ماهو موجود بات مهددا. أما كان من الأفضل لو واصل هذا الحزب القتال في عام 1975؟ ولو فعل لكان الشعب الكردي في غنى عن كل هذه المذابح الداخلية, والتعريب والتشرد و ... إلخ. وفي داخل صفوف هذا الحزب المسمى بالديمقراطي حصل أنشقاق آخر في ت1979/2, أثناء المباشرة بعقد مؤتمر عام للحزب في منطقة " زيوه/إيران ". ولكن في الحقيقة كان هذا الإنقسام موجودا على الدوام منذ سنوات وإن لم يكن قد أعلن عنه عمليا وبقي سرا يعرفة الكثيرون. عاد الحزب بعد هذا المؤتمر يستخدم إسمه القديم بعد أن حذف عبارة " القيادة المؤقته ". وإستقال سامي مع بعض الموالين له حين تبين بأنه لن يحصل على أصوات كافية في المؤتمر, لكنه إستطاع وبعد

الحصول على دعم سوري وليبي أن يشكل حزبه الخاص " حزب الشعب ". كبقية المنفصلين عن هذا الحزب بعد عام 1975, لكن بعد أن خلق من المشاكل ما لا عد له ولا حصر داخل حزبه وبين الأحزاب الأخرى. ولو إتسم سامي بشيء من الشجاعة والغيرة لفعلها كما فعل جلال طالباني و د. محمود ولأراح نفسه والآخرين ولكن هذه طبيعة نفس جبلت على النفاق وما أكثرها بين صفوف الساسة الأكراد.

وبعد حملة دعائية واسعة ضد حزبه القديم الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق, ربما بهدف كسب تعاطف بعض الأحزاب الأخرى. ومن هنا تعاون ثم إختلف مع الإتحاد الوطني الكردستاني ليعود مرة أخرى يستجدي التعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق لكي تتاح له فرصة العودة إلى كردستان العراق, لكن لحد الآن بدون نشاط يستحق الذكر. علما أن أحد الصحفيين النمساويين " فريتس زيته ", إنطلت عليه دعايات سامي فسماه ويا للهول " بالعقل المفكر للأكراد العراقيين "! لكن من المفيد أن نرى تبرير سامي لتقاربه مع الإتحاد الوطني الكردستاني ولو لفترة بعباراته الخاصة حين يقول : (... وبالنسبة لفريق ثالث منهم ونقصد " الإتحاد الوطني الكردستاني " كانت هنالك ترسبات سلبية من الماضي ولكن إستطعنا وبمواقف إيجابية جريئة ومتبادلة أن نرتفع جميعا فوق مستوى الأحقاد والسلبيات وأن نحل علاقات طيبة وودية محلها, الأمر الذي أفرح كل الحريصين على تجنب القتال الداخلي والمهاترات ...)!! غريب أمر هذا الرجل عجيب شأنه, فلنا أن نسأل أين كانت هذه المواقف " الإيجابية والجريئة " قبل أن يحصل الإنشقاق داخل الحزب الديمقراطي؟ ألم يكن أجدى أن تتواجد هذه الجرأة قبل أن يتساقط المئات من شباب كردستان في معارك جانبية في مواقع شتى ومنها هكاري وأن يقتل علي عسكري بقذيفة آر. بي. جي. رغم كونه أسيرا ؟ ولكن للأسف جبل غالبية الساسة الأكراد من هذه الطينة فماذا يتوقع الشعب الكردي البائس لمستقبله؟

ورغم أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق مازال يحظى بقدرة عسكرية وسياسية لا يستهان بها في كردستان الجنوبية إلا أنه مازال يواجه جملة من المشاكل المعقدة التي تبحث عن حل ومنها: الصراع مع الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران الذي يتلقى الدعم من العراق في حين الحزب العراقي يتلقى الدعم من إيران. وأسباب الصراع قديمة ولكنها زادت حين إتهم الحزب العراقي الحزب الإيراني بالإعتداء على قبر ملا مصطفى رئيس الحزب العراقي السابق وتسبب الأمر بمقتل المئات إلى أن تبين أن الحزب الإيراني لم يكن له علاقة بالأمر مطلقا طبعا بعد فوات الأوان! كما أن تركيا لم تعد تسكت عن وجود نشاطات للحزب العراقي داخل حدودها كالسابق إعتبارا من عام 1983, بل وشاركت وبالتعاون مع القوات العراقية في الهجوم على مواقع الأكراد عدة مرات.

3- القطيعة الجديدة بين الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية وحزب البعث:

بعد هزيمة الحركة الكردية في عام 1975, تغيرت موازين القوى على الساحة العراقية بين الكتل والأحزاب السياسية لصالح حزب البعث الحاكم بشكل لم يسبق له مثيل, الأمر الذي حفز حزب البعث على الإنطلاق من فكرة إمكانية تحقيق أهدافه المتبقية الخاصة في المستقبل على إنفراد وبدون التعاون مع الأحزاب أو الكتل الأخرى المباشر أو غير المباشر. وعلى هذا الأساس كان الإتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي العراقي في نظر حزب البعث مجرد مرقاة للوصول إلى أهداف محددة وكحلفاء يمكن الإستغناء عنهم الآن وإستبالهم بآخرين حسب مشيئة حكام بغداد. وفي الواقع فأن العلاقات بين الحزبين لم تكن إيجابية ومرضية في أية فترة زمنية من حيث الجوهر, بما في ذلك الفترات التي كان للعراق فيها علاقات جيدة مع الإتحاد السوفيتي, إلا أنه توجب على الحزب الشيوعي أن يعود نفسه على هذا التناقض ويحاول رغم شذوذ هذا الموقف الإنسجام مع الأوضاع المحلية المحيطة به قدر الإمكان. لكن تردي الأوضاع بالنسبة له بلغ مرة أخرى ذروته خلال الأعوام 1978-1979, بعد أن باشرت حكومة البعث بشن حملة إعتقالات جماعية واسعة من جديد على منتسبي الحزب الشيوعي وأصدرت قرارات الحكم بالإعدام على مجموعة من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية من جديد. وعلى أثر ذلك بدأت عوامل الفتور تسود بين الطرفين وخبت جذوة التضامن الحماسي غير المتحفظ من جانب الحزب الشيوعي لنظام البعث والتي كانت قد سادت منذ عام 1972, بشكل لم يسبق له مثيل, والذي عبر عنه الحزب الشيوعي بصور وأشكال مختلفة وكان من جملتها وصف النظام البعثي " بالتقدمي " وما إلى ذلك من الصيغ والعبارات المنمقة.

بعد هذه الأحداث إضطر أعضاء الحزب الشيوعي من جديد وكما كانت عليه الحال في عام 1963, إلى أن يلوذوا بالفرار نحو كردستان ليتخلصوا من الإعتقال والتعذيب والقتل. لقد أورد الحزب الشيوعي العراقي الأسباب التالية لبيان دوافع هذه التحولات: 1- نفذت الحكومة العراقية في عام 1978 حكم الإعدام على 32 شيوعي. وفي آيار 1979, أغلقت السلطات العراقية الجريدة الناطقة بإسم الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية. علما أن الحزب الشيوعي يقر بحقيقة تعرض أعضاء الحزب إلى الملاحقة على الدوام, على الرغم من إبرام معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والإتحاد السوفيتي في عام 1972, حيث وعد حزب البعث أن لا يلاحق أي شخص بسبب الفكر السياسي الذي يتبناه. 2- إنحاز نظام البعث في السنوات الأخيرة وبالتدريج بشكل مطرد إلى جانب الدول الإمبريالية الغربية, لغرض شراء الأسلحة بالدرجة الأولى. 3- يعترف الحزب الشيوعي العراقي بوجود الألوف من السجون والمعتقلات السرية إلى جانب السجون المعروفة للرأي العام, حيث يزج بالناس في هذه السجون السرية ويختفون بصورة مفاجئة كليا. ولكن رغم كل هذه الأمور والحقائق يقول قادة الحزب الشيوعي: (لو لم تجبرنا الحكومة لما جئنا إلى هذه المنطقة في جبال كردستان)!

ويلاحظ بأن الحزب الشيوعي العراقي بات يمارس نشاطا إعلاميا واضحا من جديد ساعيا بذلك دعم الشعب الكردي للحصول على حقوقه القومية المشروعة, وبات يكرر عبارات " حق الشعب الكردي في تقرير المصير ". إلا أن موقف الحزب السياسي مازال يعاني من عدم الإستقرار, حيث نجده ومنذ عام 1979 وبصورة عامة يغير مواقفه ثلاث مرات: ففي البداية, أي بعد تصدع علاقاته المجددة مع الحزب الحاكم تواجد نوع من التعاون مع الإتحاد الوطني الكردستاني, ثم أعقب ذلك فترة كان فيها الحزب الشيوعي قد إتخذ نوعا من " الحياد ", والذي بموجبه كان يعامل كلا من الإتحاد والحزب الديمقراطي بشكل متساوي. وأخيرا جاءت مرحلة زاد فيها التقارب من الحزب الديمقراطي في الوقت الذي ساد الفتور علاقاته مع الإتحاد الوطني الكردستاني, الأمر الذي إنتهى بحدوث إشتباكات دموية بين الطرفين, والتي رجحت فيها كفة الإتحاد الوطني الكردستاني بشكل واضح. ففي بيان أصدره الحزب الشيوعي العراقي بتأريخ 8/أيار/1983, تحت عنوان " جريمة بشعة ضد حزبنا والجبهة الديمقراطية ... ". جاء فيه: (إن الإتحاد الوطني الكردستاني, أحدث في هجوم مفاجئ له قام به في أيار/1983, على مقر الحزب الشيوعي العراقي والحزب الإشتراكي الكردستاني في منطقة " بشت آشان ", الكثير من الأضرار, حيث قتل 50 عضوا تابعا للحزب الشيوعي العراقي. كما تم أسر أحد أعضاء اللجنة المركزية أحمد باني خالياني وحطمت محطة الإذاعة التابعة للحزب " صوت الشعب العراقي ". ويورد البيان كدليل على إحتمال وجود تعاون بين الإتحاد الوطني الكردستاني و حكومة بغداد مسألة عدم وجود أية إشتباكات عسكرية في المناطق التي يسيطر عليها الإتحاد الوطني الكردستاني مع الجيش العراقي, بعكس المناطق الأخرى. كل ذلك بالإضافة إلى أن نزعة إختلاق الخلافات الموجودة لدى الإتحاد الوطني الكردستاني قد تسببت في إحداث أضرار كبيرة تزيد عما أحدثه القتال مع الجيش العراقي بأسره خلال هذه الفترة.

ومهما يكون الأمر فإن مركز الأحزاب الشيوعية بصورة عامة بات عرضة للإنحسار والإضطراب ليس في جنوب كردستان والعراق بل في كل الشرق الأوسط كما تنبأ بذلك عزيز الحاج من قبل, ناهيك عن ظهور بوادر الإنشقاق والخلافات داخل صفوف الحزب الشيوعي في إيران والعراق على حد سواء, الأمر الذي لا يبشر بالخير لمستقبل الأحزاب الشيوعية في المنطقة حقا.

كلمات ختامية:

لقد راعت هذه الدراسة بشكلها المقدم كأطروحة التطورات التي صاحبت القضية الكردية لغاية عام 1983. لقد أستخدم أكبر عدد ممكن من المصادر التي أمكننا الحصول عليها لكن المستقبل قد يوفر المزيد وقد يلقى خلالها ضوء أكثر على بعض الجوانب الغامضة لحد الآن, ومنا وجهة نظر الإستخبارات الأمريكية, العراقية, الإيرانية والسوفيتية على سبيل المثال بخصوص الكثير من المسائل الجوهرية ومنها إنهيار عام 1975. لكننا نريد في هذا الموضع أن نتطرق بإقتضاب وإيجاز إلى الأحداث اللاحقة لحين نشر عدة مئات من النسخ من هذا الكتاب إستكمالا للفائدة.

الوضع الدولي:

لم يحدث تغيير كبير على الساحة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فسباق التسلح ما زال يجري على قدم وساق بين الدول المبرى بالدرجة الأولى كالسابق, الأمر الذي تحاول الكثير من الدول وبالأخص في العالم الثالث الإقتداء به. ومن الملاحظ بأن الولايات التحدة الأمريكية تحاول إستغلال تفوقها التكنلوجي على هذا الصعيد وتسعى لبناء نظام دفاعي في الفضاء الخارجي وهو ما يعتبره كثيرون كبداية لعصر ما يطلق عليه " بحرب النجوم أو حرب الكواكب ", ولا ريب أن نجاحا أمريكا على هذا الصعيد, وبقائه حكرا عليها افترة طويلة نسبيا سيعني خلخلة بل وإنهيار النظام القائم حاليا على أساس ما يسمى " بميزان تعادل القوى أو ميزان تعادل الرعب ". ولكن من الملاحظ بأن التطور السابق بهذا الخصوص أثبت بإستمرار, بأن الإتحاد السوفيتي كان بدوره مؤهلا وبالأخص في مجال الصناعات الحربية أن يجاري ويساير التجديدات التي تستحدثها الولايات المتحدة في قدرتها الدفاعية والهجومية, سواءا عن طريق الإكتشافات والإختراعات الذاتية الخاصة أو عبر عمليات التجسس الصناعي, ومسألة القنبلة الذرية والهايدروجينية خير مثال على ما نذهب إليه.

العالم الثالث:

أما أوضاع العالم الثالث الداخلية فقد باتت تعاني ومنذ أمد بعيد من التوتر بشكل يدعو إلى القلق: فامريكا اللاتينية, الشرق الأوسط, وجنوب شرقي آسيا بمشاكلها وصراعاتها المتعددة والمستديمة, باتت تمثل مناطق صراع قابلة للإنفجار, فإنتصار بعض الثورات لم يمنع من إستمرار نشوء الدكتاتوريات في الكثير من البلدان. كما أن العديد من المناطق في أفريقيا تعاني من المجاعة التي ولدتها جملة من العوامل كالجفاف والأزمات السياسية الداخلية والخلافات مع دول الجوار وتأثير الدول الكبرى السلبي وتغيرات المناخ وما إلى ذلك.

الشرق الأوسط:

هنا مازالت الحرب الهجومية التي بدأها العراق ضد إيران في عام 1980, في مقدمة الأحداث التي تستلفت نظر الرأي العام. ومن الملاحظ أن إيران أثبتت خلال هذه الفترة على قدرتها في الثبات ومواصلة التحدي بالأخص على الصعيد العسكري, على الرغم من النظام العراقي وكإستثناء غريب وشاذ في تأريخ العلاقات الدولية ما زال يتلقى الدعم ويحظى بحماية المعسكرين الشرقي والغربي على حد سواء ومن جهات أخرى وكأن العالم يشارك في مؤامرة دولية داعمة للمعتدي وتريد ممارسة الضغوط بكل الأشكال على المعتدى عليه لإجباره على التنازل عن حقوقه!

ويعزى هذا الشذوذ في المواقف على ما يبدو وبالدرجة الأولى إلى خوف الدول الكبرى مجتمعة على إختلاف هوياتها وآيديولوجياتها, من تبدل محتمل للوضع الراهن في المنطقة على كل الأصعدة في حالة إنتصار إيران فيما لو بقيت على الحياد على الأقل, لذا تحاول الإبقاء على الوضع الراهن بكل السبل منتهكة بذلك كل القيم الأخلاقية والقانونية الدولية. فالإنتصار الإيراني سيغير حتما وجه خارطة الشرق الأوسط بكاملها بالصورة ألفتها هذه القوى منذ الحرب العالمية الأولى, سيما إذا لاحظنا بأن النموذج السياسي الذي إختارته إيران كدولة " محايدة لا شرقية ولا غربية " بات يستلفت الأنظار ويسعى البعض للأخذ بها على كل الأصعدة: سياسياو إقتصاديا, إجتماعيا, ثقافيا, وعسكريا. لكن لابد من الإنتظار عما يخبئه المستقبل بهذا الخصوص. فالإصلاح الديني الإسلامي " بشكله الإيراني " الذي تجلى من خلال الثورة الإيرانية يبدو وكأنه طور ديناميكية حيوية خاصة للإنطلاق وشمل بذلك عددا من المناطق خارج حدود إيران أيضا لينتقل تأثيرها إلى عدد من الدول العربية . ولعل أفضل مثل نورده في هذا المجال تأييدا لصحة ما نذهب إليه هو " لبنان ", الذي واجهت فيه إسرائيل أو إنتكاسة حقيقية لسياستها التوسعية, بسبب النفوذ الذي باتت الآيديولوجية الدينية تمارسه على عدة أصعدة ومنها الصعيد العسكري. فما عجزت عن بلوغه عشرات الدول العربية بثرواتها الطائلة والخيالية وجيوشها الجرارة والمدججة بالسلاح الحديث, من تقدمية ورجعية كما توصف وعلى حد سواء, إستطاعت مجموعات صغيرة وبسلاح بسيط أن تحققه بعز الإيمان وقوة العقيدة.

كردستان:

في كردستان ما زالت الأوضاع بشكل عام كالسابق بدون تغيير, بالأخص فيما يتعلق بالجمود السائد والإفتقار إلأى أهداف واضحة المعالم بالنسبة للأحزاب السياسية التقليدية المتنفذة.

الإتحاد السوفيتي وكردستان الغرب/سوريا: لا توجد تغيرات تستحق الذكر أو الإشارة.

كردستان الشمالية/تركيا:

تأزمت الأمور في الأناضول الشرقي على الصعيدين السياسي والعسكريفي آن واحد, فإلى جانب تعاون السلطة التركية مع العراق في ضرب الحركة الكردية واللجوء إلى تنفيذ أحكام الإعدام والإغتقالات التعسفية بالجملة من قبل السلطات التركية وبالأخص في منطقة " آمد = دياربكر ", التي تسربت بعض المعلومات عنها إلى الرأي العام العالمي. كان الهدف من وراء هذه السياسة العنيفة والهمجية أن تتحول إلأى إجراء وقائي أو وسيلة إرهابية لزعزعة مركز الكرد من جديد. ولكن من الثابت أن هذه الإجراءات لم تحطم روح المقاومة والروح المعنوية لدى الأكراد كما كان ينتظر, بل أنها زادت النار ضراما وقوت من تمسكه بحقوقه المشروعة مولدة نتائجا عكسية بالكامل, على الرغم من أن المقاومة الكردية ما زالت ضعيفة وتتسم بطابع السرية في الغالب إلى جانب وجود حالات عديدة لجأ فيها الكرد إلأى إبداء المقاومة المسلحة والتصدي العسكري بوجه العدوان التركي, الأمر الذي تجلى بالدرجة الأولى في مواقف حزب العمال الكردستاني. غين النضال الحقيقي الموحد على الصعيد السياسي والعسكري لم يتبلور بعد لحد الآن, الأمر الذي قد يعزى كما هي الحال في العراق وإيران إلى الفرقة السائدة بين الأكراد لأسباب متعددة ومن جملتها: التدخل الخارجي, النزعة الأنانية لأغلب القادة السياسيين وأخيرا محاولة بعض الأحزاب الكردية العراقية إستغلال قلة خبرة أحزاب كردستان الشمالية لبلوغ غايات خاصة.

كردستان الشرقية/إيران:

مازال الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران ومجموعة الكوملة يحاولان مواصلة خوض حرب العصابات ضد الحكومة الإيرانية بالإستناد إلى دعم العراق, إلا أن الضعف والخوار بدأ يتسرب إلى صفوف هذه المجموعات إلى درجة بات معها مستقبل هذه الكتل موضع تساؤل ويفتقر إلى الضمانات الحقيقية.

كردستان الجنوبية/عراق:

تسبب سلوك الإتحاد الوطني الكردستاني, الذي وصف بأنه عملية " تفاوض ", مع الحكومة العراقية في نشوب نقاش حاد ومطول, بل ولغط كثير, حول مدى مشروعية أو شرعية ومدى صحة أو مغزى هذا السلوك ... إلخ. ولابد من الإشارة هنا إلى أن عدة جولات مما تم إطلاق تسمية " المفاوضات ", - من باب المجاز – عليها قد أجريت في السابق أيضا مع حكومات بغداد المختلفة بل وفي تلك الفترة المعنية بالذات من قبل أطراف أخرى أيضا. واغلب الظن أن الأحزاب الكردية التقليدية ستواصل إنتهاج هذا السلوك في المستقبل كذلك لأنها عجزت عن فهم طبيعة المشكلة أو لأنها لا تريد أن تتفهم طبيعة المشكلة الكردية. ولابد أن نذكر هنا مفاضات الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق مع بغداد

في مراحل عديدة بلغت في مجموعها رقما قياسيا بالقياس إلى بقية الأحزاب والكتل. ولكن ما يكاد طرف أخر يتخذ نفس الخطوة وإذا بهذا الحزب يتهمه بالعمالة!

ولعل بإمكان توضيح وتفسير هذا التطور الحالي من خلال مراعاة الخلفيات التالية: كان الدعم الخارجي الذي يحصل عليه الإتحاد من سوريا قد إنقطع عمليا بعد أحداث هكاري وبادينان في عام 1978, لأسباب جغرافية/عسكرية. إن التعاون مع الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة لحكومة طهران مكنت الإتحاد من إنعاش نشاطاته العسكرية والسياسية من جديد, إلا أن هذا التعاون حال في ذات الوقت دون حصول الإتحاد على الدعم الإيراني. وبدون المساعدة الخارجية وعلى المدى الطويل كان من المتعذر على الإتحاد الوطني الكردستاني أن يواصل تحمل ضغوط الأحزاب الكردية الأخرى في العراق, التي كانت تتربص به الدوائر كالحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق وغيره, والتي كانت تستلم كالمعتاد المساعدات الخارجية من عدة جهات في ذات الوقت. إن عزلة الإتحاد كانت ستؤدي في النهاية إلى القضاء عليه لولا وجود قوة عسكرية مناسبة لديه. ولغرض ضمان الحصول على هذه القدرة العسكرية الحيوية وإستمرارها كان التقارب من العراق أمرا حتميا. ويظهر أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران قد أسهم في حصول هذا التقارب, بالنظر إلى حسن العلاقات التي كانت تربطه مع النظام البعثي من جهة ومع الإتحاد الوطني الكردستاني من جهة أخرى في تلك الفترة. وفي الحقيقة فإن بقية الأحزاب لا تستطيع أن توجه اللوم والإنتقادات إلى الإتحاد الوطني الكردستاني بشكل جدي لمجرد قيامة بالتفاوض مع حكومة بغداد, طالما كانت هي الأخرى قد قامت مرار بنفس العمل, علما أن المعلومات التي تواردت أخيرا تؤيد أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق كان يجري وفي نفس الفترة بالذات هو الآخر مفاوضات سرية مع حكومة بغداد. لكن هذه الحقيقة لم تمنعه من توجيه الإنتقاد اللاذع إلى الإتحاد الوطني الكردستاني. قالت العرب: لا تنهى عن فعل وتؤتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم!

إلا أن الجديد في هذا التطور كان يكمن في الأسلوب الذي إتبعه الإتحاد في هذا المجال هو الذي كان مبعث الإستغراب, بالأخص بسبب الغموض الذي لف هذا الموقف طوال الوقت. ومن هنا يجوزالتساؤل, عما إذا كان ذلك بدافع تجنب تكتيك الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق والناجح في أغلب الحالات والهادف إلى التخلص من الخصوم " شخصيات وأحزاب " عن طريق وضع فخ سياسي وعراقيل كثيرة يستدرجهم من خلاله إلى مواقع مشبوهة تتم بها إلأصاق تهمة الخيانة أو الإرتزاق بهم بكل بساطة بهدف النيل من سمعتهم أمام الرأي العام.

لكن لو إنطلق المرء في تقييمه لهذا التطور من هذا الأساس لتوجب القول بأن اللعبة إنتهت بشكل متعادل, لأن الفخ الذي أعده الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق لم يؤدي إلى النتائج المطلوبة

كالسابق, في حين كانت فوائد الإتحاد الوطني من الصفقة التي عقدها مع النظام العراقي متواضعة للغاية, في الوقت الذي أتيح للنظام العراقي المجال لينصرف خلال هذه الفترة إلى التركيز على جوانب أخرى هامة بالنسبة لبقائه على دست الحكم. وعلى الرغم من أن الإتحاد الوطني أو على الأقل قيادته كانت تملك القدرة على تذكر التجارب السلبية التي واجهها مع النظام البعثي بهذا الخصوص ومع العديد من الحكومات العراقية الأخرى. وكان ينوه في العديد من بياناته السياسية ونشاطاته الإعلامية إلى هذه الحقائق: فقد إنتقد الإعلام الذي مارسه الإتحاد, سياسة التعريب, الإرهاب الحكومي, الإعتقالات الجماعية, حملات الإعدام بالجملة, بل والتنويه إلى المصير المجهول لألوف البارزانيين, الذين إعتقلتهم سلطة البعث داخل المعسكرات وإنقطعت أخبارهم منذ ذلك الحين في صيف 1983, حتى أن جلال طالباني دعى في كلمة ألقاها في السليمانية " كل الناس الشرفاء ", إلى تقديم المساعدة إلى عوائل البارزانيين المتبقية في المعسكرات الحكومية بعد أن قطعت عنهم سلطات الحكومة كل إمكانيات الحصول على العون. ويبدو أن الإتحاد الوكني الكردستاني بات يفرق وعن حق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق وما يجسده والذي يقاد من قبل أبناء ملا مصطفى وبين بارزان وما مثلته من قيم ومثل ككتلة مستقلة لها تأريخها وتراثها الخاص, شأنه في ذلك شأن الدكتور محمود منذ عام 1977. علما أن هنالك بعض البوادر التي تشير إلأى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران هو الآخر بصدد إتخاذ موقف مشابه.

ولنعد إلى القول بأن الإتحاد الوطني الكردستاني ورغم هذه التجارب السلبية التي أحصاها هو بالذات أراد العودة إلى إستخدام ما سمي بورقة " المفاوضات " في اللعبة السياسية مع السلطة العراقية وبرر موقفه بهذا الصددبالشكل التالي: * المفاوضات ليست دليل ضعف الإتحاد الوطني بل دليل إستقلاليته في إتخاذ القرارات. * إن افتحاد يريد بخطوته هذه أن يقطع دابر المخططات الشوفينية لحكومة البعث التي تحاول من خلال أجهزة إعلامها أن تحمل الأكراد مسؤولية فشلها العسكري في الحرب مع إيران بالضبط على نفس الطريقة التي إتبعها الأتراك تجاه الأرمن والألمان تجاه اليهود. (أنظر: الحكومة العراقية والمسألة الكردية. منشورات الإتحاد الوطني – تموز/1984). * وجوب وقف الهجوم الإيراني على العراق! * إبداء النظام العراقي إستعداده للعمل على تطوير الحكم الذاتي. * الإتحاد الوطني لا يرغب في مواجهة الجيش العراقي والإشتباك معه عسكريا طالما كان هذا الجيش يؤدي واجبه في الدفاع عن الوطن. * إعتبر الإتحاد الوطني الحصول على الحكم الذاتي كهدف له وليس الإنفصال عن العراق. وبناءا على ذلك كان لزاما الإقدام على هذه الخطوة في مرحلة ما.

وإنسجاما مع محاولات التقارب هذه أصدر الإتحاد مجموعة من البيانات السياسية بهدف ترضية حكومة بغداد. غير أن تصريح جلال طالباني لمجلة " الطليعة العربية ", والمنشور بتأريخ 6/آب/ 1984, ولد ردود فعل سلبية شديدة. فمن جملة ما ورد في هذا التصريح قول جلال طالباني: (الكيان

العربي الكبير ضمانة للأكراد وليس العكس. الأساس والإحتكام سيكون إلى بيان 11/آذار/1970, الذي هو ثمرة من ثمار البعث)!

وكجواب على سؤال " الطليعة العربية ", عما إذا كانت مدينة كركوك تدخل ضمن النقاش على حدود منطقة الحكم الذاتي أجاب جلال الطالباني قائلا: (كلا ... كركوك ليست مدينة داخل منطقة الحكم الذاتي وإنما النقاش قائم حول بعض المناطق التي تسكنها أغلبية كردية ...)! وأضاف مقييما موقف صدام حسين التكريتي فقال: (الرئيس: الحكم وليس الحاكم. نعم قابلت الرئيس صدام حسين مرتين وقد قدر موقفنا ... فهو ينظر للقضية بعقلية شمولية ونظرة بعيدة للمستقبل. ونحن لم نذهب إليه لكونه طرفا في النزاع وإنما كان " الحكم " ...)!

ولكن رغم كل هذه التنازلات والجهود التي بذلت لترضية النظام الفاشي الحاكم في بغداد ورغم إستمرار الحرب مع إيران, فإن اللللنظام البعثي لم يبدي الإستعداد لمناقشة المشكلة الكردية بصورة جدية ناهيك عن جدية النوايا لإيجاد الحلول الحقيقية والناجعة لها, إنطلاقا من قاعدة أن لا وجود للسلام ما لم يكن قائما على العدل. كان هدف الحكومة حتى في هذه الفترة الحرجة كالسابق عندما تضيق بها السبل هو كسب الوقت بهدف تعميق الخلافات بين الأحزاب الكردية وفق النهج الذي تسلكه إسرائيل في تعاملها مع الدول العربية بصدد القضايا المتعلقة بفلسطين, وكذلك لإستجماع القوى لفرض حلولها بالقوة كما سبق لها وأن فعلت, علما أنها لم تتردد في إستخدام العنف ضد الأكراد في كل مكان وزمان إذا كانت تتوقع من خلاله أن تكسب بعض الإمتيازات السياسية أو العسكرية لنفسها. وكان من جملة ضحايا أعمال العنف والتحرشات العسكرية التي مارستها السلطة الحكومية ضد الشعب الكردي عدد من أعضاء ومنتسبي الإتحاد الوطني الكردستاني أيضا, الذي كان يبذل المستطاع من الجهود والتنازلات لترضية حكومة البعث. إن هذا الموقف الساذج يعيد إلى الذاكرة مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق خلال الأعوام 1970-1974.

ولكن إستنادا إلى بيان صادر من المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكردستاني بتأريخ 1985/2/3, يبدو أن المفاوضات باتت تتعثر, لا بل أن بعض الإشتباكات العسكرية قد حصلت بين الطرفين. وباءا على هذه التطورات الجديدة باشر الإتحاد مرة أخرى للعمل على إعادة علاقاته مع إيران وعبرها مع سوريا وكذلك مع الأحزاب والكتل الكردية المعارضة. وقد أحرز الإتحاد بعض التقدم بهذا الخصوص بالأخص فيما يتعلق بتحسين علاقاته مع إيران, الأمر الذي أسهم في إعادة تعزيز مواقع الإتحاد عسكريا وسياسيا, إلى درجة القيام بعمليات مشتركة مع القوات الإيرانية, ومنها ضرب منشآت النفط في كركوك بالتنسيق مع بعض وحدات الكوماندو الإيرانية في عام1986. كما إستطاع الإتحاد أن يحسن علاقاته مع عدد من الأحزاب, كالحزب الشيوعي العراقي والحزب الإشتراكي الكردستاني.

لكن وكنتيجة لكل هذا التذبذب في المواقف السياسية للإتحاد – وهو أمر لا يستوجب الإستغراب – فإن الإتحاد بات يعاني من بعض الإنقسامات الجديدة في صفوفه, حيث إنفصلت عنه مجموعة تابعة إلأى الجناح الذي يطلق عليه إسم " عصبة شغيلة كردستان = كومله ", التي إنتقدت ممارسات الإتحاد بالأخص بعد التفاوض مع حكومة بغداد, معبرة عن رأيها في منشور وسع في السويد في عام 1985تحت عنوان: " لم يعد الصمت ممكننا ". غير أن هذه الإنقسامات لم تكن كبيرة الأثر لدرجة تهدد معها كيان الإتحاد كتنظيم سياسي هام في كردستان الجنوبية. وبعد القطيعة المجددة مع بغداد بات جلال طالباني يصف صدام حسين " بمجرم حرب ".

بعكس الإتحاد الذي باتت أحوله تتحسن, فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق بات يعاني في الآونة الأخيرة من الركود والخكول الظاهرين على الصعيد العسكري والسياسي معا. فهذا الحزب ما زال يعاني من وطأة ماضيه القريب الذي يعتبر سببا في قلة الثقة به من جانب العديد من المجموعات والكتل السياسية, بالإضافة إلى معاناته من صعوبة بلورة قاعدة آيديولوجية موحدة للتيارات المختلفة المشارب فكريا والموجودة بين صفوفه. وبإختصار فإن هذا الحزب لم يتعض ولم يعتبر بأحداث الماضي بأي شكل من الأشكال: المساعدات الخارجية تعتبر في الوقت الحاضر أيضا وسيلة العيش الوحيدة للحزب, الأمر الذي إنتقلت عدواه منذ زمن إلى بقية الكتل والأحزاب السياسية. وعلى الرغم من أن هذا الحزب ولأسباب دعائية محضة مازال يرفع شعارات يسارية, فإنه مازال حتى يومنا وكما كان في الماضي مجمعا لإشتراكيي الصالونات وثوار القصور والإنتهازيين إلى جانب العناصر الإقطاعية بمن فيهم المرتزقة السابقون وخدم شتى الحكومات المضطهدة للشعب الكردي والتي باتت تتبوء مراكزا قيادية داخل الحزب! أما قاعدة الحزب وجلها لم يحظى بأي قسط تعليمي فما زالت سادرة في غفوتها وموقفها اللامبالي بشكل لا يصدق رغم كل الأحداث الغريبة التي تجري أمام بصره وعلى مسمع منه وكأن الأمر لا يعنيها لا من بعيد ولا من قريب!

هذا بالإضافة إلى أن التراث البارزاني وكذلك الأقلية البارزانية التي مازالت تتعاطف مع هذا الحزب مازالت تستغل من قبل إدريس ومسعود أبشع إستغلال للتستر على أخطائهما وتستخدم كوقود للمدافع وتدفع بهم إلى معارك لا وجود لأي تبرير لها, أو تلحق بهم وبذويهم أفدح الأضرار. كما أن سوريا باتت تلعب اليوم دورا هاما كداعم لهذا الحزب. بالإضافة إلى أن هذا الحزب يحاول أ، يموه على الناس ويعتبر تعاونه مع الحزب الشيوعي العراقي كدليل على تقدميته أو كنوع من التزكية. لكن من الملاحظ بأن الحزب الشيوعي بالذات والحزب الإشتراكي الكردستاني/عراق لا يملكان لنفسيهما دفعا رغم التحالف الذي يجمعهما مع هذا الحزب, أن يواصلا السكوت عن أخطاء هذا الحزب, فهما يوجهان الإنتقادات إلى هذا الحزب بشكل حاد ومباشر أحيانا – أنظر بهذا الخصوص: فولكيس شيمه/النمساوية في 6/ك2/ و 1/شباط/1985 - وفي أحيان أخرى بشكل غير مباشر مصحوبا بشيء من اللين

والمدارات – أنظر الهدف عدد/729 ف 1984/7/2- ولا ريب أن إمكانية البقاء اللاحق للحزب الديمقراطي ستظل سياسيا وعلى الدوام وقفا على إستمرار الحصول على المساعدات من الخارج وعسكريا على بقاء دعم الأقلية البارزانية وحلفائهم التقليدين الموجودين على سبيل المثال في بادينان. ويلاحظ أن أغلبية نشاطات الحزب العسكرية باتت محصورة في منطقة بادينان ومن النادر أن ترد أنباء عن عمليات عسكرية في منطقة أخرى.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن المعلومات اللاحقة أظهرت بالفعل صحة الأنباء التي كان لها مجرد طابع الدعاية في البداية, والقائلة بأن الحزب الديمقراطي كان يقوم هو الآخر بالتفاوض مع حكومة البعث في نفس الفترة التي كان الإتحاد الوطني يجري الإتصالات مع حكومة بغداد. توصل الحزب الديمقراطي كذلك إلى نوع من الإتفاق مع الحكومة كما كانت عليه الحال مع الإتحاد الوطني وقبض مبلغا من المال لقاء ذلك كما كانت عليه مع الإتحاد. إذن لماذا مواصلة المهاترات وإتهام الغير بالعمالة؟!

لكن رغم الإتفاق فعندما شنت إيران هجوما على مواقع الجيش العراقي في تموز/1983 في منطقة حاج عمران وألحقت به أول الهزائم العسكرية الكبرى التي دارت رحاها ضمن الأراضي الواقعة داخل الحدود العراقية منذ بداية الحرب, شاركت بعض الوحدات المسلحة التابعة للحزب الديمقراطي في هذه العمليات العسكرية! إتخذ الطاغية صدام حسين التكريتي فيما بعد هذه المشاركة كمبرر للتنكيل بالبارزانيين في معسكرات الإعتقال العراقية التي أسست بعد عام 1975 وتم ترحيل البارزانيين في حينه إليها, زاعما بأن لسكان هذه المعسكرات إرتباط بالحزب الديمقراطي وبأحداث حاج عمران. وهكذا إعتقلت سلطان حكومة البعث الفاشية بينعشية وضحاها حوالي 8000 مدني بارزاني من سكان هذه المعسكرات بعد أن تم تطويقها ليلا بالدبابات وقوات الجيش والشرطة والأمن والإستخبارات, ثم إستعرضتهم الحكومة في شوارع المدن العراقية زاعمة بأنهم أسرى وقعوا في قبضة القوات العراقية في منطقة حاج عمران. علما أن هذه المعسكرات التي تم إعتقال البارزانيين فيها والواقعة تحت حراسة الأمن العراقية تبعد ما لا يقل عن 100 كم عن ساحة المعارك التي دارت في حاج عمران ومن جملتها معسكر قوشتبة الواقع في جنوب شرقي أربيل! لقد أسهمت بلادة قيادة الحزب الديمقراطي وبربرية النظام العراقي في خطف البارزانيين وإنقطاع أخبارهم نهائيا فيما بعد. هنا لابد أن نسأل إذا كان الإتحاد الوطني قد أقدم على التفاوض مع بغداد لأن كل الأبواب الأخرى سدت بوجهه ولوإلى حين. لكن لماذا تفاوض الحزب الديمقراطي وهو الموجود في إيران وهي قاعدة تحركة الأساسية من جديد؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من إستعراض أوضاع المنطقة والتغيرات التي طرأت عليها وأهمها ثورة إيران الإسلامية وسقوط الشاه. يبدو أن هذا التحول أيضا لم يكن قد خطر ببال الحزب الديمقراطي أبدا كما كانت عليه الحال مع إتفاقية الجزائر. كانت ردود الحزب في الحالتين متسمة بالتوتر الشديد

والإرتجالية المطلقة منطلقة بالدرجة الأولى على التركيز بالحفاظ على المصالح الشخصية وضمان السلامة الشخصية مهما كانت الآثار الجانبية. بعد الثورة الإيرانية وسيطرة الثوار على الوثائق الموجودة في دوائر الأمن والإستخبارات السابقة وكذلك إقتحام السفارة الأمريكية في طهران والتي أطلقوا عليها إسم " وكر التجسس ", تبينت للحكام الجديد أبعاد التعاون بين الحزب الديمقراطي والولايات المتحدة وكذلك مع إسرائيل وهو أمر يتناقض بالكلية مع السياسة الخارجية للحكام الجدد, مما وضع منتسبي هذا الحزب موقف حرج للغاية, لم يعرفوا كيفية إيجاد سبيل للتعامل مع الواقع الجديد سيما وأن الصحافة الإيرانية أشارت هي الأخرى إلى هذه العلاقات. فكان أن خطرت ببالهم هذه المرة فكرة إعادة الإتصال مع حكومة بغداد كمخرج للمأزق الذي وجدوا أنفسهم فيه. ويبدو أن الإتصالات تكللت بنجاح أولي, لكن إيران التي باتت تجد نفسها في حرب دفاعية ضد العراق الذي كان يحظى بدعم كبير متعدد الجوانب, لذا سعت إيران قدر المستطاع أن تجند كل ما تستطيع في مواجهة القوات الغازية. وهذه الأحداث أوجدت أرضية مشتركة من جديد بين إيران والحزب الديمقراطي الذي بات يتولى تجنيد المقاتلين وتتولى إيران دعمهم. لكن إذا كان قرار الإستسلام بعد إتفاقية الجزائر قد ولد العديد من الآثار الجانبية ومنها تدمير قرى البارزانيين وترحيليهم قسرا إلى الجنوب أولا ثم توطينهم في معسكرات خاصة. فإن قرار الإتفاق مع العراق ومن ثم التراجع عنه لتتم مواصلة التعاون مع إيران من جديد كانت له آثار جانبية أيضا ومنها مرة أخرى على البارزانيين في معسكرات التجميع, الذين أعتقلوا جميعا وإنقطعت أخبارهم نهائيا!

ولا ريب أن أن النظام الفاشي الحاكم في العراق لجأ إلى هذا الإسلوب الرخيص والمبتذل ليتستر على الهزيمة التي مني بها في حاج عمران على يد القوات الإيرانية ويسعى عن هذا الطريق لرفع معنويات القوات العراقية الخائرة العزيمة في تلك الفترة كما كانت عليه الحال في حرب الأيام السته حين تحطمت الجيوش العربية في حربها مع إسرائيل عام 1967,لكن أجهزة الإعلام العربية بقيت حتى بعد إفتضاح أمر هزمة جيوشها تدعي بأنها تشن الغارات على مواقع ومدن الإسرائليين! لكن من جهة أخرى سلوك قيادة ما يسمى بالحزب الديمقراطي اللامسؤول هو الآخر وفر أرضية أتاحت لصدام فرصة إستغلالها. ولكن كلا الطرفين ليسا من النوع الذي تؤرقهم الليالي بموت عدة آلاف من الأبرياء. علما أن الجهود المبذولة للكشف عن مكان ومصير البارزانيين المفقودين بقيت حتى الآن بدون أية نتيجة. وبعدكل هذه المواقف الجبانة لحكام العراق هنالك من يستغرب لجوء إسرائيل إلى العنف لتمرير مخططاتها ويطالبون الرأي العام بإدانتها. فلماذا لا تطالب هذه الجهات بإدانة أساليب الفاشيين العرب وهي الأدهى والأمر؟!

من خصائص الوضع الراهن للأحزاب السياسية التقليدية في كردستانعلى أية حال, التكتيكات الجديدة التي تتحدث عن تقارب مجدد بينها من أجل تجنب التبرم السائد بين الجماهير الكردية من سياسة هذه الأحزاب والهادفة في ذات الوقت إلى محاولة قطع الطريق أمام إيجاد بديل موضوعي لتياراتها التقليدية

الفاشلة. ولكن لوحدث مثل هذا التقارب من باب الإفتراض, لتوجب على المرء أن لا يتجاهل مسألة إثارة موضوع المسؤولية عن كل الكوارث والمآسي والنكبات السابقة التي حلت بالشعب الكردي على يد هذه الأحزاب أو عن طريقها, حتى يتم ضمان توفير الوقاية الحقيقية لمنع تكرارها في المستقبل, فعدم المحاسبة ضمان أكيد على تكرار نفس الأفعال طالما نجى الجناة من قبضة العدالة. فمن المشكوك فيه جدا أن يتحلى المسؤولون الكبار في صفوف هذه الأحزاب التقليدية بالشجاعة الكافية والضرورية وكذلك بالصراحة المطلوبة ليعترفوا بشكل تام وصريح أمام جماهير الشعب الكردي بحقيقة أن خلافاتهم التي تسببت بمقتل الآلاف من الضحايا من أبناء الشعب الكردي البائس, كانت في الواقع وليدة الدوافع الأنانية المحضة والأطماع الفردية الرخيصة فقط. أم ترى أن جماهير الشعب الكردي وبحكم ضغط الظروف والأحداث القاسية التي تواجهها ستتعض وتأخذ العبر من أحداث الماضي لتعزل المتسببين سياسيا على الساحة وتحول بذلك بينهم وبين التسبب المجدد في إحداث النكبات وأن تعمل بجد لوضع برنامج وطرق تختار بموجبه قيادات جديدة لضمان تحقيق الأهداف القومية المشروعة والعادلة للشعب الكردي؟!

من الثابت على كل حال بأن الشباب الكردي وبعد خيبات أمل متكررة لم يعد يثق بما يسمى " بالحكم الذاتي ", كحل مأمون الجانب لقضيته القومية, ولذا بات يطالب بشكل ملح وواضح " بحق تقرير المصير ", وإن لم يكن قد حدد بعد صيغته النهائية بعد. لكننا هنا أيضا نجد بأن الأحزاب التقليدية تجد نفسها مضطرة لمسايرة هذا التطور خوفا من أن يفوتها القطار وتبادر على الأقل من الناحية الإعلامية لطرح مسألة " حق تقرير المصير ", ضمن برامجها الدعائية. غير أن الأفكار الجديدة تتطلب بالضرورة أساليب جديدة أيضا وهذه بدورها تستوجب مجيء قيادات جديدة لها أسلوبها الخاص المعبر والمنسجم مع هذه الأهداف. وبدون ذلك فإن القضية القومية ستظل معرضة لخطر الوقوع في خطأ إناطة قيادتها إلى أناس لا يؤمنون بأهدافها في الواقع, الأمر الذي يجعل المسألة مشكوكة النتائج من البداية.

تعقيب:

راعت الترجمة العربية لهذه الدراسة المصادر والمعلومات الجديدة ذات العلاقة قدر المستطاع والتي بلغت المؤلف في فترة لاحقة على نشر عدة مئات من النسخ باللغة الألمانية. من هنا وردت بعض الإضافات في مواضع متعددة إلى جانب إقدام المؤلف على دمج بعض الفقرات لقناعته بأن الأسلوب

الأخير أقرب إلى الفهم والإدراك . أما التحولات الهامة الجديدة فقد توجبت الإشارة إليها بشكل منفصل وموجز كما سيرد ذكرها في أدناه تحت عنوان " تعقيب ", إستكمالا للفائدة.

دوليا:

من الملاحظ بأن نوعا من الإنفراج بات يسود بالتدريج في العلاقات الموجودة بين المعسكرين: الشرقي والغربي في السنوات الأخيرة بعد تولي " ميخائيل كورباجوف ", زمام القيادة في الإتحاد السوفيتي, الأمر الذي قلل من حدة ما يسمى " بالحرب الباردة ", بين الطرفين, بل أن هذا الإنفراج أدى إلى إتخاذ خطوات هامة وإن كانت بدائية أو أولية من أجل التوصل إلى إتفاق بخصوص نزع السلاح النووي. كما أن بعض التطورات المنسجمة مع هذا الإتجاه الدولي قد طرأت على الأوضاع الداخلية للإتحاد السوفيتي, الأمر الذي ستكون له إنعكاساته لدى بقية الدول السائرة في فلك الإتحاد السوفيتي, أن عاجلا أو آجلا, إذا ما إستطاع الخط الجديد أن يحرز الإنجازات المطلوبة ويتثبت داخليا, إذ بات السوفيت يتمتعون بحق ممارسة بعض الحريات السياسية المحضورة سابقا, كحرية إبداء الرأي وتوجيه الإنتقاد إلى الأخطاء أو الجرائم المرتكبة بحق الشعوب السوفيتية من قبل القيادات وفي مقدمتها العهد الستاليني عن طريق الإستفادة من وسائل النشر والإعلام والتوضيح المتعددة كإخراج الأفلام السينمائية ونشر الكتب التي كانت محرمة بل وعلى شاشة التلفزيون السوفيتي أحيانا, بشكل مشابه لما هو معهود عن الديمقراطيات الغربية منذ أمد بعيد كإخراج الأمريكيين لأفلام تندد بحرب فيتنام أو إخراج الألمان لبرامج تلفزيونية تندد بالعهد الهتلري لألمانيا وبالجرائم المرتكبة في تلك الفترة. وهذا ما يطلق عليه في الإتحاد السوفيتي " بالبريسترويكا والكلازنوست ", إنه الإنفتاح في مجتمع مغلق عانا من التقوقع لردح من الزمن. فهل سياتي عهد تستطيع فيه شعوب الشرق الأوسط أن تكشف أمام الملأ عن جرائم الأنظمة الفاشية المتسلطة على رقاب شعوبها, كالأنظمة الحاكمة الآن في بغداد وأنقرة؟

لكن من الثابت بأن عواقب هذه التحولات غير معروفة بالنسبة للإتحاد السوفيتي, سيما إذا إستذكر المرء مصير خروشوف في الستينات , الذي جاء إلى السلطة بعد موت ستالين وإتبع أسلوبا مشابها في البداية, إلا أنه أبعد عن السلطة من قبل التيار المتزمت والملتزم بالخط القديم. ناهيك عن الإشارة إلى المحاولات اليائسة التي بذلتها الحركات الإصلاحية الأخرى خارج الإتحاد السوفيتي, كالحركة التي تولى قيادتها في جيكوسلوفاكيا " ألكسندر دوبجك " في ما سمي في حينه " بربيع براغ ", الذي أطاح به السوفيت عبرتدخل عسكري, على الرغم من أن أهدافه كانت مشابهة لأهداف كورباجوف الحالية! ومما لا شك فيه بأن التحولات الجديدة في الأسلوب السوفيتي سواءا على الصعيد الخارجي أو الداخلي كانت وليدة حتمية لمتطلبات الظروف التي بات يمر بها الإتحاد السوفيتي لجملة من العوامل وفي مقدمتها العوامل الإقتصادية التي باتت أغلب الدول الإشتراكية تعاني منها بشكل جدي يستوجب المراعاة.

أما الولايات المتحدة فما تزال على مايبدو متمسكة بإستراتيجيتها القديمة كقائدة لما يسمى " بالعالم الحر ", وممارسة دور " الشرطي الدولي ", قدر الإمكان, الأمر الذي يتجلى من مواقفها وعملياتها في مناطق عديدة كان من جملتها: أمريكا اللاتينية/نيكاراكوا, شمال أفريقيا/ليبيا وبقية الشرق الأوسط /الخليج الفارسي. هذا بالإضافة إلى لجوئها لتكتيكات جديدة بهدف إعادة التضيق على مناطق إمتد إليها النفوذ السوفيتي, ومن جملتها إستخدام وسائل مشابهة للوسائل السوفيتية بهدف دعم بعض التيارات المعادية لعدد من الأنظمة المتعاطفة مع الكتلة الشرقية " الثورة المضادة ", الأمر الذي إنعكس على الأحداث في جملة من المناطق كأنكولا, نيكاراكوا وأفغانستان.

لكن على الرغم من الكثير من الخلافات الحادة في العديد من مناطق العالم بين الكتلتين, فعلى الأرجح أنهما ستواصلان الإكتفاء بإثارة " الحروب المحلية ", كوسيلة لبلوغ الغايات الخاصة وتحاولان تجنب كل ما من شأنه أن يولد أزمة جدية تهدد بإندلاع الحرب بينهما بالذات, بل انهما تتعاونان بشكل محدود في بعض المناطق للحد من تنامي نفوذ تيارات فكرية جديدة كإيران!

العالم الثالث:

ما زال العالم الثالث يعاني من التمزق الداخلي والتخلف على أصعدة شتى: إقتصادية, سياسية كما أنه يعاني من وطأة الأنظمة الدكتاتورية والعسكرية في الكثير من بلدانه, إلى جانب تعرضه المستمر إلى ضغوط الدول الكبرى. فمن الملاحظ أن المشاكل التي تعاني منها عدة دول على الصعيد الإقتصادي باتت تتفاقم إلى درجة عجزها عن دفع ديونها الخارجية وولدت بذلك تعقيدات كبيرة على الصعيد الإقتصادي العالم إلى درجة باتت تثير مخاوف الأطراف الممولة أيضا لخشيتها من أن تكون العواقب وخيمة على الصعيد العالمي وليس بالنسبة للدول المدينة فقط نظرا للترابط الموجود بين هذه الأطراف, علما أن بعضها الآخر ما زال يواجه حالات المجاعة والفقر المدقع, ولو أن بعضها وبالمقابل بات ينعم بالرفاه القائم على الثروات النفطية الهائلة بالأخص في البلدان المنتجة للنفط والقليلة السكان في ذات الوقت, والتي لا هم لها في الواقع سوى الخوف من تأثير الأفكار الثورية على شعوبها المحرومة بصورة عامة من الحرية.

الشرق الأوسط: مازال يعاني من ثلاث مشاكل:

1- الحرب العراقية – الإيرانية:

ما زالت هذه الحرب واحدة من أكثر المشاكل إلفاتا للنظر والإهتمام في الشرق الأوسط والعالم بأسره على حد سواء. إستطاعت إيران حتى الآن أن تصمد أمام الضغوط الخارجية المتعددة الأشكال والمصادر, بما في ذلك محاولة منعها من تصدير النفط بتدخل خارجي وبأسلوب إستهدف على ما يبدو

وبإختصار ضمان إيصال النفط العراقي بطرق ملتوية إلى الأسواق العالمية تحت إشراف وحماية الدول الكبرى التي عملت جاهدة في ذات الوقت إلى تعزيز قدرة سلاح الطيران العراقي ورفع كفاءته الهجومية لغرض تهديد عصب الحياة الإقتصادية والعسكرية لإيران من خلال توجيه الضربات إلى قطاع الإنتاج النفطي وتصريفه والمصدر عبر الطريق المائي المار من الخليج الفارسي.

ومن الغريب أن الإتحاد السوفيتي كان البادئ بخطة قبول توفير الحماية لتصدير النفط العائد إلى حلفاء العراق وإستدرج بذلك الولايات المتحدة الأمريكية للوقوع في مأزق دولي معقد, وإن عاد فيما بعد لينتقد تواجد الأسطول الأمريكي في مياه الخليج الفارسي, بل وبات يطالب بسحبه, بعد أن فشل هو بالذات في بلوغ اهدافه الخاصة على هذا الصعيد!

ولا ريب أن بواعث هذا التضامن الجماعي الدولي مع النظام الفاشي البعثي الحاكم في العراق تعود إلى خوف هذه الدول الكبرى من أن يكون لهزيمة العراق في الحرب ردة فعل مشابهة لردة الفعل المعروفة في " لعبة الدومينو ", والقائمة على أساس أن سقوط قطعة منها سيتسبب في سقوط بقية القطع على التوالي, الأمر الذي تخشاه هذه الدول على مصير الدول المتحالفة معها ومع العراق في المنطقة, سيما إذا علمنا بأن المناطق النفطية في الدول العربية المطلة على الخليج الفارسي تتواجد فيها أقليات بل وأكثريات شيعية في بعض الحالا في المناطق التي يتم فيها إنتاج النفط. لكن من الثابت أن إيران إستطاعت أن تواجه وبنجاح حتى الآن كل هذه المخططات المحاكة ضدها على مختلف الأصعدة: عسكريا ودبلوماسيا وإقتصاديا وإن إرتبط ذلك بالكثير من التضحيات وأحبط بذلك مساعي العراق الهادفة إلى توريط الدول الكبرى وتحريضها لخوض الحرب مباشرة ضد إيران. كل ذلك بفضل تمسك إيران بقاعدة " الصمود يصنع النصر ".

هذا ويلاحظ بأن هنالك نوع من اليقضة الإسلامية في الآونة الأخيرة والتي تتسع دائرتها تدريجيا وباتت تغدو حركة متنفذة وصاعدة في العديد من المناطق وفي مقدمتها مصر وتركيا, إلى جانب حركات أقل قوة ونشاطا ففي المغرب وتونس, الأمر الذي يعزز ولا ريب ولا ريب مركز إيران من الناحية الآيديولوجية على الأقل. أما عسكريا فمما لاشك فيه بأن الشعب الكردي في العراق بات يعتبر من أكبر الدعامات المساندة لإيران, الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى إلى خطل سياسة النظام البعثي الفاشي والجرائم التي إرتكبها بحق الشعب الكردي على مدار السنين الطوال لحكمة البربري من خلال إصراره على تمرير سياسته في طبيق مخططاته الكولونيالية في كردستان الجنوبية. لكن التأريخ أثبت قطعا بأن الشعب الكردي كان دوما نقمة على الطغاة ونعمة بالنسبة للحكام العادلين. فما أشبه الليلة بالبارحة يا بدر؟!

2- فلسطين:

يبدو أن منظمة التحرير الفلسطينية ومن ورائها من الدول العربية من تقدمية أو رجعية كما تنعت إعلاميا, قد يئست من إحراز إنتصار عسكري على إسرائيل, لذا باتت المجموعات الفلسطينية تلجأ إلى تطبيق تكتيكات جديدة في صراعها مع الحكومة الإسرائيلية من خلال اللجوء إلى ما يسمى " بالعصيان المدني أو اللاعنف ", الأمر الذي يعيد أساليب المهتما غاندي في الهند خلال الأربعينيات إلى الذاكرة. ولا ريب أن النظام الديمقراطي السائد في إسرائيل له شبه بأساليب الحكم البريطانية , والتي تنعكس في وجود أحزاب سياسية على الساحة السياسية بعضها في الحكم والآخر في المعارضة إلى جانب توفر مجالات حرية النشر والصحافة الحرة إلى درجة توفر إمكانيات المجاهرة بمعارضة السلطة الحكومية, الأمر الذي يعتبر عاملا مشجعا لإمكانيات نجاح الأساليب الفلسطينية الهادفة إلى إثارة الرأي العام ضد إسرائيل, وهو ما لا يتوفر في ظل الأنظمة الدكتاتورية التي تتستر بكل الطرق على حقيقة الأوضاع في بلادها كما هو الحال مع النظام العراقي تجاه المسألة الكردية على سبيل المثال, الأمر الذي يعني منع توفر إمكانيات أساليب مشابهة سياسيا.

ففي ظل النظام الإسرائيلي القائم من اليسير أن يطلع الرأي العام على جملة من المسائل بسرعة وبدقة, كمعرفة عدد وهوية المعتقلين السياسيين ومكان تواجدهم وتكليف أحد المحامين بتعقيب قضاياهم والدفاع عنهم وما إلى ذلك من الحقوق التي تراعيها إسرائيل ولا وجود لمثلها في ظل الحكم الفاشي البعثي بالنسبة للمعتقلين الأكراد! فإذا كانت إسرائيل تعتقل عشرات الفلسطينيين وتتيح لهم أمكانيات الدفاع عن أنفسهم في الداخل ومجالات كسب التعاطف الدولي لقضيتهم في الخارج, فإن النظام البعثي إعتقل على سبيل المثال لا الحصر ألوف البارزانيين بتهم مختلقة وباطلة ولا يزال مصيرهم مجهولا حتى الآن بالإضافة إلى أن الرأي العام العالمي لا يعرف عن قضيتهم إلا القليل! وإذا كانت إسرائيل مستمرة في إستعمال الغازات المسيلة للدموع ضد المتظاهرين الفلسطينيين فالعراق يواصل إستخدام الغازات السامة المحرمة دوليا ضد القصبات والقرى الكردية.

3- كردستان: لا توجد تغيرات جوهرية في كردستان فالأوضاع ما زالت قائمة على سلبيتها.

4- السوفيت:

صدرت في السنوات الأخيرة عدة دراسات وكتب حول القضايا المتعلقة بالمسألة الكردية في دول عدة وبلغات متعددة: إيران, تركيا, عراق, سوريا, بريطانيا, فرنسا, ألمانيا الغربية, الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ... إلخ. وهكذا تم كسر الصمت المفروض على القضية الكردية إعلاميا لعدة عقود إن لم نقل لعدة قرون, وبذلك تزايدت المصادر ذات العلاقة وباتت في متناول الراغبين في الإطلاع على حقيقة الأوضاع في كردستان بشكل لم يسبق له مثيل.

في النمسا كتب فاضل رسول على سبيل المثال حول العلاقات الكردية السوفيتية. وأورد الزميل " ثروت علي = كوردو " بعض الإنتقادات حولها في كراس أصدره باللغة الكردية تحت عنوان: " السوفيت والحركة الوطنية الكردية ". (سالتسبورك 1985). غير أن الجديد الذي أوردته الأطروحة وعزى فاضل معلوماته إلى مصادر أطلق عليها " المقابلات السرية ", متطرقا إلى طبيعة العلاقات بين ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق والإتحاد السوفيتي والتي يمكن إيجازها بالشكل التالي: لعب السوفيت منذ البداية دورا هاما في تأسيس وفرض القيادات على الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران . تلقى الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق أيضا الدعم من الإتحاد السوفيتي وإن تعذر تقييم أبعاد هذا الدعم بشكل دقيق. لكن تمويل إصدار جريدة " خه بات " لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق كان من جملة صيغ وأشكال هذا الدعم , إلى جانب تسليم مبلغ من المال لرئيس الحزب ملا مصطفى في زيارته الأخيرة لموسكو قبل إندلاع الحركة الكردية بفترة قصيرة كتعويض عن قيمة الأسلحة التي سلمها البارزانييون بعد لجوئهم إلى الإتحاد السوفيتي وكذلك كتعويض عن الرواتب التقاعدية للبارزانيين الذين عادوا إلى العراق بعد ثورة تموز/1958.

لكن من الثابت أن الأطراف الممولة لا تقدم المساعدات إلى أية جهة كانت لسواد عيون هذه الجهات وحسب, بل لأنها تستهدف غايات خاصة ومن جماتها التأثير في صياغة المواقف التي ستتخذها الأطراف المتلقية للدعم قدر الإمكان, إلى جانب إضطرار الأطراف المتلقية للدعم إلى كيل المديح جزافا للأطراف الممولة إلى درجة الإبتعاد عن كل المقاييس الموضوعية في الغالب.

وهكذا يظهر بأن الإتحاد السوفيتي كان من جملة الجهات التي حرضت الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق لإستفزاز أو التحرش بحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم وممارسة الضغوط عليها وإن أدى مثل هذا الضغط إلى نشوب مشاحنات أو إشتباكات محدودة مع السلطة الحكومية عسكريا! طبعا ما حصل بعدها معروف للرأي العام. لكن من جهة أخرى والعكس من هذا الموقف تماما نجد السوفيت يمارسون الضغوط عن طريق اللجوء إلى إستعمال سياسة التهديد والوعيد مع نفس الحزب بالذات لكي يستجيب هذا الحزب إلى مطاليب الحكومة الفاشية في بغداد بقيادة حزب البعث, حليف السوفيت في السبعينيات. – أنظر فاضل رسول: الحركة القومية الكردية والإتحاد السوفيتي. فيينا /1985 – ونحن نتساءل: هل سيكون بإمكان هذه المعلومات أن تسهم في بيان بواعث شذوذ المواقف التي إتخذها ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق في كلا المرحلتين بشكل يتناقض كليا مع متطلبات النضال الوطني والقومي للشعب الكردي ؟!

فمن الثابت أن سياسة عقد المعاهدات وإبرام الإتفاقيات التي إنتهجها الإتحاد السوفيتي " صديق الشعوب ", كانت من مبتكرات وإستراتيجية لينين بالذات, والتي لم تفرق منذ البداية وحتى الآن كثيرا بين

الأنظمة الكتاتورية والفاشية وبين الأنظمة الوطنية الديمقراطية خارج الحدود الإتحاد السوفيتي, لأن هذه السياسة توخت بالدرجة الأولى مراعاة المصالح الإستراتيجية للإتحاد السوفيتي الساعية لتجنب العزلة الدولية وأملا في كسب الحلفاء أو على الأقل تحييد بعض الأطراف رغم كل الجوانب السلبية والآثار المضرة بأطراف أخرى: فالإتفاق مع ألمانيا الهتلرية في بداية الأربعينيات كان على حساب الشعب البولوني, والإتفاق مع أثيوبيا كان على حساب الشعب الأريتيري, أما الإتفاقات المعقودة مع الأنظمة الدكتاتورية والفاشية في إيران الشاه, وتركيا الكمالية وعراق العفالقة, فقد كانت بشكل جلي وواضح على حساب الشعب الكردي وقضيته العادلة. وعليه وبناءا على هذه الحقائق فقد آن الأوان أن يتوقع الشعب الكردي من الإتحاد السوفيتي أن يكشف الأوراق بشكل واضح عما يبيته له في المستقبل دون اللجوء إلى مواصلة الأساليب الدعائية المائعة. ومما لا ريب فيه أن تأسيس جمهورية كردية داخل الإتحاد السوفيتي ولو على أساس الحكم الذاتي سيعتبر الخطوة الأولى والضرورية على هذا الطريق. إذ طالما كان السوفيت يحجمون لأسباب سياسية خارجية عن منح هذا الحق المشروع لأبناء الشعب الكردي في الداخل, فإن دعمهم لمطاليب الشعب الكردي المشابهة في الخارج ستفتقر إلى المصداقية, لأنها ستفسر وبحق على أنها مجرد وسيلة دعائية أو إجراءات تكتيكية في خدمة تطلعات الإتحاد السوفيتي الخاصة على صعيد الشرق الأوسط, رغم وجوب تقييم الحقوق التي يتمتع بها الأكراد في الإتحاد السوفيتي بشكل موضوعي وإيجابي. إن إجراءا من هذا القبيل سيرفع الشبهات عن تهمة محاولة فرض الوصاية على الشعب الكردي في المستقبل أيضا من قبل أطراف أخرى.

ومن الضروري أن تقوم الأحزاب الشيوعية المعنية في الشرق الأوسط بإسناد هذه المطاليب المشروعة بكل الطرق المتوفرة لديها إذا كانت حريصة على بقاء البقية الباقية من الثقة المودعة فيها من جانب الجماهير الكردية, والتي وإن كانت تمهل إلا أنها لا تهمل في آخر المطاف بكل تأكيد, التوكيد على حقوقها المشروعة آنيا ومستقبلا على حد سواء.

وعلى الأحزاب الكردية من جهات أخرى أن تكف عن مواصلة كيل المديح جزافا للإتحاد السوفيتي لأسباب آنية وغايات أنانية حزبية ضيقة على حساب القضية القومية الوطنية العامة بإعتبار أن مواصلة هذه الأساليب بما في ذلك التهريج للماركسية اللينية بدون مبررات حقيقية سيعتبر تضليلا للجماهير الكردية عن عمد وسبق إصرار من خلال بعث آمال موهومة في قلوب البسطاء والسذج من أبناء الشعب الكردي.

<u>سوريا:</u>

تواجه سوريا بالفعل أوضاعاعصيبة للغاية: فإلى جانب المشاكل الإقتصادية العويصة التي بدأت تتفاقم, فإن سوريا ما زالت من الناحية السياسية أيضا في وضع لا تحسد عليه في الواقع بإعتبارها مطوقة

عمليا من قبل دول لا تكن لها الكثير من الود, إن لم نقل بأنها معادية وفي مقدمتها إسرائيل التي باتت قادرة على إيجاد سبل الإتصال مع العديد من الأنظمة العربية. كما أن الصراع بين جناحي حزب البعث في العراق وسوريا ما زال هو الآخر مستعر الأوار, وربما لهذا السبب إتخذت سوريا موقف الحياد من الحرب العراقية – الإيرانية ويلفه بعض الغموض في بعض الحالات. لقد رفضت سوريا الإنسياق وراء سياسة النظام العراقي الهادفة إلى توريط أكبر عدد ممكن من الدول في المنطقة في الحرب ضد إيران, بل أن سوريا تخطت بعض الحواجز الأخرى أيضا بهذا الخصوص, لأنها رفضت إدانة إيران على الصعيد الدولي معلنة في ذات الوقت بأن العراق هو الذي بدأ الحرب ومن هنا فهو الطرف الأجدر بالإدانة على أساس القاعدة القائلة: " البادء أظلم ". وإنطلاقا من قول العرب المأثور بصيغته الإسلامية وليس بصيغته الجاهلية: " أنصر أخاك ظالما أو مظلوما ", أي منع الأخ من التطاول على حقوق الناس والإعتداء عليهم, بعكس المفهوم الجاهلي الداعي لدعمه في الحق والباطل على حد سواء. ولا ريب أن مثل هذه المواقف زادت من برودة العلاقات بين البلدين البعثيين ومع عدد من الدول العربية الجاهلية الداعمة للعراق في عدوانها. لكن من الثابت قطعا بأن الرئيس السوري حافظ الأسد يعتبر واحدا من أدهى الساسة العرب على الإطلاق في القرن العشرين وقد أفلح لحد الآن أن يتجنب الكثير من المشاكل ويجنب سوريا بالتالي على الأقل من الكثير من الصعاب إلى درجة يمكن للمرء معها أن يقول بأن أساليبه الدبلوماسية تعيد المثل المضروب عن " شعرة معاوية " إلى ذالكرة المتتبع لأحداث منطقة الشرق الأوسط المتقلبة. فهل ستتخذ سوريا مستقبلا موقفا موضوعيا مشابها تجاه المسألة الكردية من باب إعادة الحق إلى نصابه؟!

<u>إيران:</u>

رغم أن الحرب مع العراق باتت تتطلب من إيران تركيز الجهود والنشاطات والإمكانيات المتوفرة لحسم القضية بشكل إيجابي, إلا أن من الوضح بأن مراعاة حقوق الشعب الكردي ستنعكس هي الآخرى بشكل طردي على صيغ تضامنه مع النظام الجديد ليتحول إلى دعامة هامة حامية له. فهل ستتوصل الجهات المسؤولة في الحكومة الإسلامية إلى حقيقة كون الإسلام حجة للأكراد وليس حجة عليهم بأي حال من الأحوال ؟! يبقى أن نشير بهذا الصدد إلى أن خير البر عاجله في مثل هذه الأحوال, بالأخص إذا أدرك المرء أن النظام الجديد في إيران يريد أن يتحول إلى قدوة ومثل صالح للعالم الإسلامي على أقل تقدير.

<u>العراق:</u>

ما زال النظام العراقفي متماديا في غيه, فألى جانب تهديمه لمئات القرى الكردية وإعتقال الألوف من المواطنيين الأكراد بالجملة وفي مقدمتهم البارزانييون وتنفيذ أحكام الإعدام الجائرة بالمئات من أبناء

الشعب الكردي بعد إجراء محاكمات صورية, فإن النظام العراقي الفاشي لم يتردد في اللجوء إلى إستخدام الغازات السامة أيضا ضد أبناء الشعب الكردي من معارضة وسكان مدنيين. أما على الساحة الكردية فقد تقارب الإتحاد الوطني الكردستاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق بعد إتفاقية " جلال – إدريس " المعقودة في طهران بتأريخ 1986/11/17. وسبق هذه الخطوة تقارب الإتحاد من عدة أحزاب وكتل سياسية كردية كالحزب الشيوعي العراقي والحزب الإشتراكي الكردستاني ...إلخ. وهذا إجراء ذكي تمهيدا للتفاهم فيما بعد مع إدريس. ومن جملة ما ورد في البلاغ المشترك الذي صدر بهذه المناسبة, تلميح إلى الدور الإيجابي الذي مارسته الدولة المضيفة " إيران " والداعمة للطرفين في تحقيق عملية التقارب هذه. بالإضافة إلى أن البلاغ يتحدث عن شعور الطرفين المعنيين بالمسؤولية تجاه " كردستان العراق ", التي تتطلب توحيد القوى وتظافر الجهود ليتم إسقاط النظام الفاشي في العراق! غير أن البيان أغفل الإشارة إلى سبب مقتل " ملا أمين بارزاني " و " علي عسكري "! أين كان الشعور بالمسؤولية حينها يا ترى؟!

توفي إدريس ملا مصطفى بعد فترة قصيرة نسبيا من هذا الإتفاق في ظروف أقل ما يمكن أن يقال عنها بأنها كانت غامضة. ويقال بأن طرفا ما إتصل بعائلته في كرج/إيران مرتين سائلا: هل مات إدريس أم لم يمت حتى الآن في اليوم الذي توفي فيه فعلا؟! على أية حال كان موته بالنسبة لحزبة خسارة لا يمكن التقليل من شأنها. وما عدا ذلك فهي مسألة داخلية تخص هذا الحزب المسمى بالديمقراطي.

كما يلاحظ نشوء أحزاب سياسية جديدة في كردستان الجنوبية ولا ريب أن أبرزها من الناحية العسكرية هو " حزب الله الكردي " بقيادة الشيخ محمد خالد بارزاني, ومن المتوقع أن يكون له دور بارز على الصعيد العسكري في حالة تعبئته لقدرات البارزانيين الموجودين في إيران عسكريا. ولا يستبعد أن يكون نشوء ردة فعل على إختطاف النظام الفاشي العراقي لألوف من البارزانيين. – أنظر بهذا الخصوص مجلة روناهي = النور لسان حال حزب الله الكردي عدد/1 و 2 لسنة/1987 –

<u>تركيا:</u>

بات النظام الفاشي الحاكم في تركيا يتخبط خبطة عشواء في محاولة يائسة منه للقضاء على الكيان القومي للشعب الكردي: فمن جهة تواصل السلطة الحاكمة عمليات التنكيل والإعتقال والإعدام بالجملة ضد أبناء الشعب الكردي في الأناضول الشرقي/ كردستان الشمالية. كما أن السلطة تحاول مواصلة تمرير سياستها الإستعمارية القديمة والمقيته " فرق تسد ", من خلال تأليف وحدات مرتزقة لتموه على الرأي العام بأن المسألة الكردية هي مجرد خلاف بين الأكراد أنفسهم وهو نهج إتبعته الحكومة الفاشية العراقية أيضا كما رأينا سابقا. كما تسعى في الخارج إلى إلصاق شتى التهم بالحركة الكردية في

كردستان الشمالية كإلصاق المسؤولة بالحركة الكردية حول أية جرائم قتل قد تحدث في المناطق الكردية وغيرها. لكن ثبت بالتجربة بأن حبل الكذب قصير, فلا تكاد فترة زمنية قصيرة تنقضي وإذا بالأجهزة المختصة تثبت بطلان هذه الإتهامات والمزاعم التركية, الأمر الذي ثبت على سبيل المثال بعد حادثة إغتيال رئيس وزراء السويد " أولوف بالمه ", من قبل مجهولين, وهو الذي كان يدعو إلى منح الأكراد حق تقرير المصير, بل أن حكومته كانت قد يسرت للمئات من الأكراد الحصول على حق اللجوء السياسي في السويد بما في ذلك أكراد من كردستان الشمالية/الأناضول الشرقي وكذلك بعد إغتيال أحد الدبلوماسيين الألمان الغربيين في فرنسا! والهدف التركي واضح: تشوية سمعة الحركة التحررية الكردية. من هنا فأمام الأكراد عمل دبلوماسي كبير لدحض هذه الإفتراءات.

أما بالنسبة إلى حركة التحرر الكردية ذاتها في شرقي الأناضول, فلا ريب بأن " حزب العمال الكردستاني "بات يمثل بؤرة المقاومة الحقيقية والصلبة رغم وجود العديد من من الأحزاب السياسية الكردية الأخرى, التي تبذل هي الأخرى جهودها الخاصة في الدفاع عن الحقوق السليبة للشعب الكردي. ويلاحظ بأن حزب العمال الكردستاني ينتهج في سياسته المتبعة حتى الآن اسلوبا معاكسا لما درج عليه ما يعرف بالحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق على سبيل المثال لا الحصر: فقد تمثل في معاداة حزب العمال الكردستاني للخونة والسعي لقطع دابر الإتجاهات الخيانية بلا هوادة داخل صفوفة وحال بذلك بين المتطفلين على القضية وبين تبوئهم للمراكز الهامة فيها ومنعهم من المتاجرة بالحركة لقاء الحصول على السحت الحرام, وإن كان حزب العمال الكردستاني قد لجأ في بعض الأحوال إلى ممارسة أساليب دراكونية. والمعهود عن ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق هو العكس تماما. وبناءا على دوره الكبير فقد تحول حزب العمال الكردستاني إلى هدف رئيسي للدعاية المغرضة للسلطة التركية. من هنا فإن من واجب حزب العمال الكردستاني أن يتحلى بالحيطة والحذر ويتجنب قدر الإمكان المساس بالمدنيين والعوائل الذين تحولوا في بعض الحالات إلى ضحايا للعمليات العسكرية التي تقع بينهم وبين القوات التركية أو عناصر المرتزقة الموالية لهم. ويلاحظ كذلك بأن نشاط حزب العمال الكردستاني لم يعد محصورا بالمناطق الحدودية, لا بل أنه لم يعد محصورا بالمناطق الكردية في الأناضول الشرقي, لأنها شملت في بعض الحالات مناطق الأناضول الغربي/تركيا أيضا, الأمر الذي إنعكس في حالات عديدة على صفحات وسائل الإعلام التركية ذاتها من صحف ومجلات.

ويبدو أم أجهزة الإعلام التركية حائرة في أمرها بخصوص إتباع إستراتيجية محددة حول القضية الكردية والتطورات التي باتت ترافقها بسرعة لم يحسبوا لها حسابها في السابق, وهي الواقعة تحت تأثير التوجيه الحكومي قيلا أو كثيرا. فإذا كانت السلطة التركية في السابق وبناءا على المنطلقات الكمالية تتهرب من المسألة وتدس رأسها في الرمال كالنعامة لأنها لاتريد أن ترى ما هو موجود, فقد إضطرت فيما بعد ومع إزدياد نشاطات حركة التحرر الكردية, وإلى جانب رغبة النظام بالتظاهر

بوجدو نوع ما من الديمقراطية في تركيا للحصول على الثناء الأوربي أن تنشر الأخبار عن حقيقة الأوضاع بالنسبة لوجود مقاومة منظمة كردية ضد أنقرة, لأن مواصلة الإنكار بات يتحول إلى مهزلة. ومع ذلك فهنالك جهات ترى بأن مواصلة الإنكار هو الأسلوب الأفضل! وهذه يعني بأنه لا توجد حركة تحرر كردية قائمة في كردستان الشمالية, لا بل لا وجود للشعب الكردي أصلا. وكل ذلك والعالم يقبل على دخول الألفية الثالثة! كل ذلك على أساس أن مجرد تناول الإعلام التركي مهما كان سلبا أوإيجابا يعتبر كدعاية لصالح الحركة الكردي, يا لها من مواقف محيرة وقع فيها نظام قام على الإكراه ويريد أن يستمر في مواصلته.

علما أن الحكومة التركية واصلت وفي مراحل متعددة نشر التلميحات وبث الدعاية المباشرة تارة وغير المباشرة تارة أخرى عن نيتها في إعادة إحتلال " ولاية الموصل = كردستان الجنوبية " عند سنوح الفرصة المناسبة وربما كان هذا أحد أسباب دعم النظام السوري للحركة الكردية في كردستان الشمالية طبعا إلى جانب وجود مشاكل حول قضايا المياه منذ فترة أقدم. فهل سيستطيح حزب العمال الكردستاني أن يتصدى لمؤامرات تركيا بجوانبها المتعددة من سياسية وعسكرية وإقتصادية والمدعومة من الناتو دون تحفظ؟!

المصادر:

مصادر باللغة الألمانية:

1- Ameen Sherzad: Die irakischen Verfasungen und nationalen Rechte der Kurden. Dip. Wien 1975.

2- Abdul-Karim Kassem: Ziele der irakischen Revolution. (Reden) Herausg. Sekretariatdes Min. Präs. f. Presseangelegenheiten. 1959

3- Adolf Hitler: Mein Kampf. München 1938

4- Adnan Ansari: Die Verfassungen des Libanan, der Vereinigten Arabischen Repoblik und des Irak. Frankfurt/Bagdad 1960.

5- August Wimmer (Her.): Die Menschenrechte in christlicher Sicht. 1953

6- Alfred Verdross: Die Würde des Menschen und ihre Volkerrechtliche Schutz. Wien 1975

7- Amnesty international: Irak: Ein Bericht über die Folter. Sektion der BRD. Bonn 1981

8- Amnesty .....: Die Todesstrafe lim Irak. Sektion Österreich.

9- Amnesty .....: Iran: Folter und Inhaftierung während des Schah-Regimes. Sektion Osterreich

10- Amnesty .....: Jahresbericht 1979. Frankfurt am Main 1980

11- Amnesty .....: Länderreihe Syrien. 1979

12- Bayrische Landeszentrale f. politische Bildungsarbeit: Seminarberichte: Volksgruppenrecht / Minderheitenschutz als internationale Aufgabe. München 1978

13- Boris Leissner: Das Selbstbestimmungsrecht in Osteuropa und China. Kehl/Reihn 1980

14- Benoist Liechin: Das Ende des Osmanischen Reiches. Kehl/Rein 1980

15- Brockhaus Enzykopädie: B. 1-20. Wiesbaden 1966-1974

16- C. F.Müller: Menschenrechte, Staatsrecht und Völkerrecht. Wien 1965

17- CollinsLapiere: Um Mitternacht die Freiheit. München 1976. Übers. v. C. Spiel

18- C. H. Beck (Verlag): Die Charta der Vereinten Nationen mit Völkerbund satsung. München 1979

19- Dominique Noel: Die Wirtschatliche Entwicklung im Irak nach der Revolution am 17.7. 1968. Diss. Wien 1979

20- Damir Asim Tourgond Bey: Die Mossulfrage. Diss. Wien 1931

21- Peter Badura (Her.): Menschenrechte und Grundfreiheiten im Völkerrecht. Hannoer 1972

22- Devremci Yol: Faschismus und die Türkei.I. Hamburg 1980

23- Elisabeth Mathiot: Die kulturelle Unterdrukung , in den besetzten arabischen Gebieten. Verlag: Deutsch – Arabische Gesellschaft e. V. Bonn

24- Erwin Viefhaus: Die Minderheitenfrage und die Entstehung der Miderheitenschutz-vertäge auf der Pariser Friedenskonferenz 1919. Diss. Würtzburg 1960

25- Erich H. Pircher: Der vertagliche Schutz ethnischer, sprachlicher und religiöser Minderheiten im Völkerrecht. Diss. Bern 1979

26- F. Ermacora (Her.): Menschenrechte in der sich wandelnden Welt. B. I. Wien 1974

27- F. Ermacora .....: Internationale Dokumente zum Menschenrechtsschutz. Stutgart 1977

28- F. Ermacora .....: Die Selbstbestimmungsidee. Ihre Entwicklung von 1918-1974. Wien 1974

29- F. Ermacora .....: Der Minderheitenschutz in der Arbeit der Vereinten Nationen. Wien 1964

30- F. Ermacora .....: Handbuch der Grundfreiheiten und der Menschenrechte. Wien 1963

31- F. Ermacora .....: Namibia/Südwestafrika. München 1981

32- F. Ermacora .....: Allgemeine Staatalrhre. B. I u. II. Berlin 1970

33- F. Ermacora .....: Grundriss einer Allgemeinen Staatslehre. Berlin 1979

34- F. Ermacora .....: Nationalitätenkonflickt und Volksgruppenrecht. Wien 1978

35- Ferhad Ibrahim: Die kurdische Nationalbewegung im Irak. Diss. Berlin 1982

36- Fadel Mulla-Kahlil: Das Kurdenproblem in der europäischen Presse. Diss. Wien 1982

37- Fritz Sitte: Ich war bei den Kurden. Wien 1980

38- Fried Esterbauer u. a. (Her.): Föderalismus als Mittel permanenter Konfliktregelung. Innsbruck 1977. (Schriftenreihe d. Inst. f. Föderalismusforschung B. 6).

39- Gerd Kaminski: Die Haltung der Volksrepublik China zum völkerrechlichen Gebietserwerb. Wien 1975

40- Gerd Kaminski: Die prinzipielle Haltung der VR China zu internationaler Ordenung und Völkerrecht. 1977

41- Gert Parzensky: Die Weissen kommen. Hamburg 1970

42- Ghasi Hussain: Wahrheit, Gerechtigkeit und Frieden für Jerusalem. Wien

43- Grosse Sowjet-Enzyklopädie Reine Geschichte und Philosophie: Die Geschichte Irans. Berlin 1954

44- Hans Hauser: Die Kurden: Stiefsöhne Allahs. München 1979

45- Hans Henle: Der Neue Nahe Osten. Hamburg 1966

46- Herder (Verlag): Die Bibil: Einheitsübersetzung. Altes und Neues Testament. Freiburg 1980

47- Hesse Friedrich: Die Mosulfrage. Berlin 1925

48- Henry U. Hoepli: England im Nahen Osten. Erlangen 1931

49- Hanns Kurz (Her.): Volkssouveränität und Staatssouveränität. Darmstadt 1970

50- Hu Chou-Young: Das Selbsbestimmungsrecht der Völker als eine Vorbedingung den völligen Genusses aller Menschenrechte. Zürich 1972

51- Hermann Raschhofer (Her.): Selbstbestimmungsrecht und Völkerbund. Köln 1969

52- Heinz Gstrein: Marx oder Mohamad? Freiburg 1979

53- Hans Gustav Keller: Das Junge Europa. Zürich 1939

54- H. G. Mussman: Das Minderheitenschutzverfahren vor dem Völkerbund, seine Mängel und sein Zusammenbruch. Diss. Essen 1939

55- Hans-Ulrich Wehler (Her.): Imperialismus. Düsseldorf 1979

56- Hannelore Küchler: Öffentliche Meinung. Diss. Berlin 1978

57- Hella Schlumberger: Durch frei Kurdistan. München 1980

58- Heinz Guradze: Der Stand der Menschenrechte im Völkerrecht. Göttingen 1956

59- Kurdischer Studentenverein in Österreich: Die Kurden: Volk ohne Staat. Wien 1972

60- Friedrich Klein u.a. (Her.): Beiträge zu einem System des Selbstbestimmungsrecht. Wien 1970

61- Information Dritte Welt: CIA. Dortmund Juli / 1975

62- Jürgen Roth u.a.: Geographie der Unterdrückten: Die Kurden. Beiträge v. : Ismail Besikci, Nader Ebrahimi, Hanneke Garrar, R. Ghassemlou, Yasar Kemal, Mahmut Makal, Hemres Raso, Paul Rotkopf, Adrienne Schürenberg, Beker Tildiz. Hamburg 1978

63- Jürgen Roth/Kamil Taylan: Die Türkei. Bornheim 1981

64- Jamal Nabez: Kurdistan und seine Revolution. München 1972. Publikation der NUKSE (National Union kurdischer Studenten)

65- Jamal Nabez: Der arabische Nationalismus in Irak und Syrien und die Nationale Frage im forderen Orient 1945-1975.Dip. Berlin 1979

66- John Bunzel: Die Auswirkungen der iranischen Revolution auf der Lage im Nahen Osten. Östrrei.Insti. f. Internationale Politik. (IWP 1/1979)

67- Jawahar Lal Nehru: Weltgeschichtliche Betrachtungen. Düsseldorf 1954 (Überset.)

68- Josef Stalin: Welche Auffassung hat die Sozialdemokratie von der Nationalen Frage. Berlin 1949

69- Josef Stalin: Der Marxismus und die Nationale und Koloniale Frage. Berlin 1950

70- Joachim Arntz: Der Begriff der Friedensbedrohung in Satzung und Praxis der Vereinten Nationen. Berlin 1975

71- Karel Heinz Becker: Was ist Naturrecht? Berlin 1969

72- Karel Muenzel: Recht und Gerechtigkeit. Köln 1965

73- Kamel Telan: Folter in der Türkei. Frankfurt 1980

74- Kamel Telan u. a.: Faschismus in der Türkei: Graue Wölfe in der BRD. Frankfurt 1980

75- Lenin: Kritische Bemerkungen zur Nationalen Frage. Berlin 1949

76- Lenin: Über das Recht der Nationen auf Selbstbestimmung. Berlin 1951

77- Lenin: Über den Staat. Berlin 1948

78- Lenin: Staat und Revolution. Leipzig 1972

78- Lenin: Der Imperialisimus als höchstes Stadium des Kapitalismus. Wien 1946

79- Lummert Geonther: Marxismus – Leninismus und Völkerrecht. Köln 1959

80- Maria A. Lücker: Den Frieden tun. Die 3. Weltversammlung der Religionen für den Frieden. Wien 1980

82- Mejcher Helmut: Die Politik und das Öl im Nahen Osten. Stuttgart 1980

83- Monika Tworuschka: Die Rolle des Islam in den arabischen Staatsverfassungen. Diss. Bonn 1976

84-Machiavelli Niccolo: Der Fürst. Stuttgart 1955. (Überset. Von Rudolf Zorn)

85- Liga d. Arabischen Staaten (Her.): Jassir Arafat vor der UNO. Büro Bonn

86- Liga = = = = : Zionismus und Menschenrechte der Araber. Bonn 1976

87- Norbert Wimmer: Irak: Eine revolutionäre Demokratie. Innsbruck 1981

88- Nathan Weinstock: Das Ende Israels. Berlin 1975

89- Otto Junghann: Das Minderheitenschutzverfahren vor dem Völkerbund. Tübingen 1934.

90- PLO- Vertretung (Her.): Palästinastudien im Rahmen der UNO: Seminar der Vereinten Nationen über die Palästina-Frage. Wien 1981

91- Rudolf Laun: Der Wandel der Ideen Staat und Volk als Äusserung des Weltgewissens. Berlin 1933

92- Robert de Traz: Von Bündnis der Könige zur Liga der Menschheit. Zürich 1938

93- Rabe Heinz:Der Einzelmensch als Träger von Rechten und Pflichten im Völkerrecht. Graz 1969

94- Seyed M. M. Sahraian: Der Kampf im islamischen Völkerrecht. Diss. Innsbruck 1970

95- Theodor Veiter (Her.): System eines Internationalen Volksgruppenrechtes. Wien 1978

96- Tilman Zülich: (Her.): Von denen keiner spricht. Hamburg 1975

97- Wolfgang Ritter: Der Iran unter der Diktatur des Schah-Regimes. Frankfurt am Main 1979

98- Wolfgang Hedelmeyer (Her.): Die Menschenrechte. Paderborn 1977

99- Wolfgang Hager (Her.): Erdöl und internationale Politik. München 1975

100- Günter Deschner: Saladins Söhne. München 1983

101- Deutsches Institut f. Bildung u. Wissen: Naturrecht, Menschenrecht, Offenbarung. (Referate) – Frankfurt 1968

.....

Artikel u. Berichte aus Zeitungen, Magazinen u. Zeitschriften (A u s w a h l):

<u>Aus Österreich:</u>

<u>A. Die AZ:</u>

28.8.1952: Persien, wie es wirklich ist.

22.3.1970: Blutig erkämpfter Friede im Wilden Kurdistan.

-8.8.1970: Klein Krieg gegen die Kurden.

4. 9.1970: Die Kurden bestehen auf Kirkuk.

10.7.1073: Schon 36 Hinrichtungen im Irak.

15.9.1973: Folter 73.

30.5.1974: UNO soll Kurdenkrieg stoppen.

7.9.1974: Die Supermächte als Menschenhändler.

19.4.1975: Vergessener Völkermord.

18.1.1977: Das Dementi des kurdischen Traums.

11.3.1978: Vier Jahre kurdische Autonmie.

19.3.1978: Keine Gerechtigkeit in Kurdistan.

21.10.1978: Kurden – AI- Apell an Schah.

20.12.1978: Das andere Nahostenproblem – Wie würde sich der Friede Ägypten –Israel in Kurdistan auswirken?

27.12.1978: Nach blutigen Unruhen Kriegsrecht in der Türkei.

22.6.1979: Irak: Kurdenhinrichtungen.

29.7.1979: Wofür kämpfen die Kurden im Süden Irans?

6.9.1979: Und wieder ein Vietnam:Über das Elend der Kurden.

28.9.1979: Prozesse gegen 50 Kurden.

5.10.1979: Kurden rächen Hinrichtungen.

18.1.1980: Beim roten Scheich in Kurdistan.

5.3.1980: Die Kurden in der Türkei.

21.3.1980: Iran: Wieder Kurdenkrieg.

26.4.1980: Luftangriffe in Kurdistan, 200 Frauen getötet.

28.5.1980: Iran: Kurdenappel an SI-Delegation.

10.7.1980: Appel iranischer Kurden an die Weltöffentlichkeit.

2.8.1980: Irakbomben auch in West-Berlin.

29.1.1981: Waren immer gegen die Geiselnahme.

B. Extrablatt:

3.März.1978: Der Tod eines Mythos.

2. Feb. 1979: Attente (20): " de drahn si sölbe ham ... ". Die in Wien gegen den Kurden Masoud Barzani abgefeurten Schüsse erwiesen sich immer klarer als weiterer Schritt in einen Krieg innerhalb der kurdischen Emigration, die für Israel, den Iran und die USA Geheimdienstaktionen aus zuführen hat.

2. Feb. 1981: Zwischen allen Fronten: Bei den Kurden in der Türkei, dem Iran und Irak.

C . Die Furche:

13.12.1969: Völkermord in Kurdistan: Gas gegen Frauen und Kinder.

19.8.1977:Menschenrechte und Nichteinmischung.

D . Kronen – Zeitung:

4.10.1979: Wovon nicht geredet wird.

1.5.1980: Khomeini endet wie Ide Amin und Hitler.

E . Kurier:

20.10.1950: Das älteste Dorf der Welt.

4.2. 1952: Der wahre König des ist der blinde, wütende Hass.

23.4.1966: Aref ist tot – es lebe Aref!

28.3.1977: Hilffeschrei an die UNO in Wien.

22.4.1977: Kurden – überall unterdrückt.

29.8.1979: Khomeinis Rache: Der Tod geht durch Kurdistan.

2.9.1979: Waffen für die Kurden: Die grossmächte stehen hinter den Rebellen des Bergvolkes.

18.2.1980: Hilfe für die Kurden. Mann am Bosorus.

11.4.1980: Aus Wortgefecht wurde blutiger Grenzgriek.

17.4.1980: Iran schürt Aufstand der Schiiten im Irak.

6.6.1980: Türkei: Ein Land Explodiert.

27.6.1980: Killer-Kommandos nach Österreich: Syrien will gegen Regim-Gegner vorgehen.

9.10.1980: Kurdenaufstand gegen Khomeini.

15.10.1980: Türkei: Der Henker amtiert. Junta liess zur Abschreckung zwei Terroristen in Ankara aufhängen.

23.3.1981: Kurden: Geheime Kontakte über Wien.

8.8.1982: K. Waldheim ... Der Siegreiche hört nie auf die UNO.

F . Bild Telegraf:

25.10.1954: Rebellen in Südpersien.

29.2.1956: Persische Krieger zogen heimlich gegen das Wilde Kurdistan zu Felde.

G . Die Neue Front:

21.3.1959: Kreml-Zorn über Nasser. Gefärlicher Aufstand im Ölgebiet. Kommunisten mussten Kassem retten.

28.3.1959: Die Kurden Geteilte Nation. Sender Freies Kurdistan in Tiflies-Sowjet bereitet die kurdische Zeitbombe vor.

30.1.1960: Spaltung der irakischen Kommunisten.

H . Die Presse:

9.4.1959: Bewaffnete Kurden beunruhigenden Nahen Osten. Gerüchte über die Bildung eines unabhängigen Kurdistans.

17.6.1959: Persischer KP-Führer hingerichtet.

31.7.1959: General Kassen geht gegen die KP vor.

14.2.1960: Drei Parteien im Irak zugelassen.

29.3.1960: Schwere blutige Zusammenstösse im Irak. Neue Kraftprobe zwischen Nationalisten und der KP.

18.5.1962: Kassem wird den Kurden nicht Herr.

30.1.1963: Kurden lehnen Kapitulation ab.

20.2.1963: Moskau ruft Rotes Kreuz zu Hilfe. Genf soll für die Kommunisten in Irak intervenieren.

25.2.1963: Irak warnt den Ostblock.

19.3.1963: Irak KP bleibt verboten.

9.7.1963: 50 Mullahs in Haft.

12.7.1963: Bis zum letzten Kurden.

6.11.1968: Baath da, Baath dort – Sie Spinnen wieder die Fäden.

5.1.1970: Iraks kleinkrieg gegen die Kurden.

16.3.1970: Vier Mordversuche Schlagen fehl.

9.7.193: Massenexekotionen im Irak.

10.7.1973: Neue Exekutionen imIrak.

11.7.1973: Untr sich in Bagdad.

10.6.1974: Barzani Setzt auf Waldheim.

28.10.1974: Des Nachts reitet um Mossul der Tod. Militärisch kann Bagdad den Krieg gegen die Kurden nie gewinnen.

1.3.1975: Kurden wollen nicht aufgeben - Massensebstmord in den Bergen – Barzani in Persien.

4.4.1975: Sowjets verweigern Kurden das Asyl.

10.4.1975: Das Kurdenproblem im Irak.

14.4.1975: Für Ölprofite verraten und verkauft.

20.9.1975: Moderne Formen der Sklaverei: UN – Berichte Über Ausbeutung in aller Welt.

14.5.1977: Nur wer in Bagdad war, weiss, warum. Wo potentiele Millionäre vor Milchläden Schlange stehen – Querfeldein durch die irakische Festung.

17.3.1978: Schon als Klassenfeind geboren. China und die Menschenrechte.

28.11.1978: Die Kurden und die österreichische Aussenpolitik. Gerestigkeit und Frieden sind unteilbar.

12.1.1979:Barzanis Sohn hofft auf Kreiskys unterstützung.

16/17.2.1980: Allahu Akbar, nicht Marx, nicht Moskau.

1/2.3.1980: Wiederstand und Sieg der Peschmargas an der Front in beiden Teilen Kurdistans.

8/9.3.1980: Der Krieg hat noch nicht begonnen: Irans Kurden in ihren Verhandlungen mit Teheran.

14.3.1980: PLO – Anerkennung durch Wien – VP-Kritik am Alleingang. Österreich als Wegbreiter der PLO. Kreisky urgiert Palästinenser Staat.

15/16.3.1980: PLO – Anerkennung: Israel bangt um Existenz. Assad mobilisiert gegen Moslembrüderschaft.

8.4.1980: Türkei: Zusammenschluss der Kurden und Armenier.

16.4.1980: Wer ist der stärkere Mann am Golf? Bagdad kontra Teheran: Inseln,Öl Relegionen.

I . Österreichische Neue –Zeitung:

8.11.1958: Die Kurden von Kirkuk schlagen los.

9.4.1959: Irak sucht an den Kurden Rückhalt.

15.4.1959: Kairo: Kurdenheimkehr ist Aggresion.

5.8.1959: Iraks Kommunisten gehen in sich – selbstkritische Stellungnahme.

21.8.1959: Hinrichtungen in Schieras.

5.3.1963: Der Irak duldet keine Einmischung.

28.5.1963: Verschwörer im Irak sind Nassers Freunde.

24.9.1963: Kurden und Öl: zwei Themen wiedr aktuell.

22.10.1963: Syrer unterstützen Irak gegen Kurden.

J . Salzburger Nachrichten:

23.1.1979: Unsere Stärke ist der Glaube an unsere Rechte.

K . Volksblatt:

28.8.1970: Kriegsrecht gegen Bergtürken.

24.11.1972: Die Kurden.

11.9.1974: Wird Kurdenproblem mit Napalm gelöst?

17.4.1976: Dazu schweigt die Welt: Zehntausende von Kurden werden zwangsdeportiet

26.8.1979: Kurdenfrage und Weltmoral.

24.5.1980: Israel – ein Land im Ghetto.

L . Die Volksstimme:

1.11.1953: Mossadaq: Das Opfer einer ausländischen Intervention.

22.10.1954: Ölverstaatlischung Irans aufgehoben.

27.10.1954: Blut für Erdöl.

10.11.1954: Die Henker wüten im Iran.

23.11.1954: Zwölf Professoren abgesetzt, weil sie für die Ölverstaatlichung sind.

23.2.1957: Die Kurden haben besondere Rechte.

19.4.1959: Kurden nach Irak zurückgekehrt.

14.7.1960: Im Lande des Schah: Vier Kurden warten auf den Tod.

14.8.1962: Die Kurden im Irak.

23.2.1963: Irakische Hilferufe gegen das Morden.

26.2.1963: KP im Irak offiziel verboten.

28.5.1963: Baath – Regime Iraks verhaftet Anhänger Nassers.

8.6.1963: Elf Kommunisten im Irak hingerichtet.

12.6.1963: Der Kampf der Kurden: Eine Erklärungdes Kurdenvertäters Oberst Talabani auf der Durchreise durch Wien.

25.6.1963: 28 Kommunisten im Irak hingerichtet. Die UNO zum sofortigen Eingreifen aufgerufen.

11.7.1963: Ein gefärlicher Komplott. Schritte der Sowjetregierung gegen die Massaker unter den Kurden Iraks.

21.7.1963: Ich war im irakischen Todeslager.

14.6.1966: Bei Justizmord geht der Schah auf Reisen.

18.3.1970: Die Kurden sind autonom.

12.7.1973: Krokodielstränen über Bagdad.

30.7.1977: Autonomes Gebiet: Fortschritt und Wohlstand.

25.3.1978: Kurdistan – halb so wild: Irakfeindliche Propaganda und die Wahrheit.

16.7.1978: Menschenrechte in der USA: Schau heimwärts – Jimmy Carter!

15.2.1979: Irak: Wo sind die Verschwundenen?

18.4.1979: Türkei: Graue Wölfe in Reserve.

29.6.1979: SAVAK – Folterarsenal in Wien.

31.7.1979: Blutige Machtkampf im Irak.

1.9.1979: Khomeini : Kurden wollen ein kommunistisches System.

11.9.1979: Irak: Neue Amnesti für im Ausland lebenden Kurden.

10.10.1979: Iran: Schah unterstützt kurdische Rebellen mit Geld.

14.12.1979: Khomeini gibt nach: Mehr Rechte für die Miderheiten.

21.2.1980: Geld für die Türken.

29.3.1980: Neue Kämpfe in Kurdistan.

29.5.1980: Türkei: Kreditaktion für die Mörder.

3.6.1980: Carter und die Menschenrechte.

28.8.1980: Türkei: 25 politische Morde in 24 Stunden.

13.9.1980: Türkei: Nicht unerwatet.

14.9.1980: Türkei: Die USA gaben grünes Licht.

M . Völkerfreunf:

Nr. 1/1981: Schützt Polizei Asttentäter?

N . Die Wahrheit:

13.3.1963: Generalsekretär der KP Irak H. Radawi ermordet.

19.6.1963: Widerstand gegen Mordregime Iraks.

25.9.1980: Graue Wölfe führen unsichtbaren Krieg.

4.9.1980: Kurden in der Türkei als Zielscheibe der Reaktion.

O . Wiener Zeitung:

9.4.1959: Neue Nagost-Unruhen durch Kurden grfürchtet.

19.4.1959: Gefärliche Kurden.

22.2.1963: Kurden verhandeln in Bagdad: Unterhändler haben keine vollmacht zur Unterzeichnung von Vereinbarungen.

2.3.1963: Kurden stellen Aref Ultimatum.

2.6.1963: Kurden wollen Widerstand leisten.

11.6.1963: Irak: Ultimatum an die Kurden.

20.11.1963: Noch immer Schüsse in Bagdad.

10.7.1973: Irak: Noch 13 Hinrichtungen.

19.7.1973: Werden Kurden deportiert?

30.3.1975: Massenselbstmörd unter den Kurden.

30.9.1975: Sklaverei in unsersn Tagen.

16.4.1976: Kurden fürchten Arabisierung.

15.9.1976: Kurdische Flüchlinge glauben nicht an Amnesti.

15.1.1977: Vorwürfe gegn Irak wegen Verfolgung von Kurden.

10.10.1978: Kurden: 650 Dörfer zerstört.

28.8.1979: Kurden-Appell: Verhindert Völkermord!

6.9.1979: Kurden flohen in die Berge.

14.12.1979: Iran am Rande des Bürgerkrieges.

29.6.1980: Bombenattentat auf Assad.

P . Die Wochen – Presse:

29.8.1979: Der Kurde muss sterben.

Q . Die Zukunft:

Nr. 4/1975: Kurdistan: Völker am Flissband.

Nr. 2/1976: Kurdistan: Ein Volk wird deportiert.

M . Coercle Diplomatique: Nr. 1-3/1980 Wien.

N . EPN –Entwicklungspolit. Nachrichten/ Zeitschrift: Nr.15/1980 Wien.

O . Komitte für die Verteidigung der National-Demokratischen Rechte des kurdischen Volkes in der Türkei. (Amsterdam /Holland – 1977):

Aufruf: An die Regierungschefs und die Ausschüsse der Teilnehmerstaaten, an die internationalen Institinen und Vereine.

Aus der BRD:

A. Bonner Rundschau:

24.1980: Krieg der Kurden auf dem Münsterplatz.

B. Bonner Stadtanzeiger:

24.4.1980: Iraker übergreifen Kurdendemostration auf dem Müsterplatz mit Knüppeln und Messern.

C. Quick:

20.9.1979: Bilder, die die Welt erschütterten: Mord im Namen Khomeinis.

D. Der Spiegel:

27.8.1978: Iran: Kranke Armee.

5.2.1979: Mit dem Koran gegen West und Ost.

2.4.1979: Iran: Keine gehorcht.

Nr. 20/1980: Iran: Mit einer Kriese im Iran hat keiner gerchnet.

Nr. 35/1981: Bonn verhindert Truppeneisatz. Deutsche Geisel bei PUK.

Nr. 43/1981: In diesem Land wurde immer gefoltert.

E. Stern:

Nr. 37/1979: Der Mann< der für Khomeini mordet.

F. Süd-deutsche Zeitung:

24.2.1962: Reise durch Kassems Land: Um mosul kämpfen Kurden und Kommunisten.

20/21. 6. 1962: Napalm-Bomben auf verlasse Dörfer .

30.5.1978: Deutsche Student in der Türkei gefoltert.

21.6.1982: Türkei: Eine Reise durch wilde Kurdistan: Leben wie vor tausend Jahren.

G. Welt Aktuell:

Nr. 8/Dez. 1978: Irakisch – Kurdistan: 4 Jahre Hinrichtungen, Folter, Deportation, Inhaftierung.

H. Die Welt:

28.2.1961: Moskau verlor Position.

11.5.1962: Kurden.

10.6.1978: Schürte Moskau mit Hilfe der Kurden Feuer im Irak.

I. Die Zeit:

29.6.1962: Die Revolte der Kurden.

J. Orient /Zeitschrift: Nr. 17/1976 Hamburg

K. Pogrom /Zeitschrift f. Bedrohte Völker: Nr. 10, 65.Jhg.1979.

L. Kurdistaninformation (2. Schrift): Nr. 1 – 6. Hagen

Aus der DDR:

Aussenpolitische Korrespondenz: Nr. 46/1978: Im Sozialismussind die wahren Menschenrechte verwirklicht.

Aus der Schweiz:

Neue Züricher Zeitung:

7/8.8.1977: Hkrichtung irakische Kurden.

30.5.1978: Schwirigkeiten sind zwischen Bagdag und Moskau.

Schweizer Illustrierte Zeitung:

10.12.1962: Die Kurden ein Dorn im Auge Kassems. Das Bergvolk am Ararat trotzt jeder Regierung.

Aus der UdSSR:

19.6.1963: Die Verschwörung der Reaktion im Iran ...

Nr. 6/1963: Der Verbrecherische Krieg gegen die Kurden.

21.8.1963: ...Über die Teilnahmedes Westens am Krieg gegen dir Kurden.

Nr. 40/1863: Einiges über ads kurdisch Volk.

Nr. 16/1972: Vertag über Freundschaft und Zusammenarbeit ...

Nr. 35/1978: Die Menschenrechte – Worte und Faktoren.

Aus Frankreich: (Alsace – Lotrain)

Humanite 7 Jours:

Nr. 38/ am 21.9.1979: Kurdistan: 18 Millionen Fremde im eigenen Land.

مصادر باللغة الإنكليزية:

1. Arnold J. Toynbee – Oxford Uni. Press /London " Edi.": Survey of Int. Affairs. Zeitschrift. Jhr. 23, 24, 25, 28, 36.

2. Edward W. Said u.a.: A Profile of the Palstinian People. Geniva 1983.

3. Gerard Chaliand (Edi): People without a Country. London 1980 (Überset. Beitrage v. Ghassemlou, Kendal, Nazdar, Rosevelt u. Vanly).

4. Ismat Cheriff Vanly: The kurdish Problem in Syrien. 1968

5. = = = : The National Quastion of Turkish Kurdistan with historical background. Roma 1971

6. Hassan Arfa: The Kurds. London 1966

7. M. R. Jafar: Under – Underdevolpment. Diss. Helsinki 1978

8. Thant Sithu U. : View from the UN. London 1978

9. Verbatim Recards of the General Assembly 18th Session No. 1223/1963

10. Tearbook of the United Nations 1963. (Office of Public information. United Nations, New York).

11. ai : Turky. Nottingham 1977

12. KDP-Irak (Publ.): On the kurdish Qustion at the United Nation. june/1974

13.PUK : Memorandum to the UN on the Situation of the Kurdish People in Iraq. 11th March /1977

14. Middle East Currents (London):

13. 10. 1981: Gulf war enters its 2nd Year.

24 .12. 1981: Escalation of fratricidal War in Kurdistan Iraq.

15. Turky Today (London):

Nr. 60 Jan. 1983: Intesified repression of the People condemned at UN Hearing. Turkish author in fight for Kurds.

16. Herald Tribun (New York):

15.10.1963: Kurds make Life miserable for ther Neighbours.

مصادر باللغة الفرنسية:

1. Chris Kutschara: Le Moument National Kurde. Paris 1969

مصادر باللغة العربية:

1- ابو شوقي: لمحات من تأريخ الإنتفاضات والثورات الكردية. بيروت 1978

2- عبالرزاق الحسني: تأريح الوزارات العراقيةزبغداد (الأجزاء 1-6)

3- عبدالكريم فرحان: ثورة 14 تموز. بيروت 1978

4- أميل الغوري: المعذبون في أرض العرب. بيروت 1961

5- أحمد عثمان أبو بكر: الأكراد المليون وإبراهيم باشا. بغداد 1973

6- عبدالمنعم الغلامي: الضحايا التلاثه. موصل 1952

7- عبدالمنعم الغلامي: ثورتنا في شمال العراق 1918 – 1920. بغداد 1966

8- عبدالعزيز الدوري: الجذور التأريخية للقومية العربية. 1978

9- أمين هويدي: كيسنجر وإدارة الصراع الدولي. بيروت 1979.

10- عبدالرحمن قاسملو: كردستان والأكراد. بيروت 1970. ترجمة ثابت منصور.

11- عبدالعزيز العقيلي: تأريخ حركات بارزان الأولى/1932. بغداد 1956.

12- أدمون غريب: الحركة القومية الكردية. بيروت 1973.

13- أبو الحسن بني صدر: النفط والسيطرة. بيروت 1980. ترجمة فاضا رسول.

14- باسيل نيكيتين: الأكراد. بيروت 1967. ترجمة دار الرواية.

15- به له ج شيركو: المشكلة الكردية. القاهرة 1930.

16- بافيج: كردستان والمسالة الكردية. بيروت 1978.ترجمة برو.

17- جي. سي. أدموندس: كرد وترك وعرب. بغداد 1971. ترجمة جرجيس فتح الله.

18- جي. سي. أدموندس: حرب الأكراد وخطة لإحلال السلام. لندن 1966. ترجمة كردي مخلص للوحدة العراقية.

19- د.ر. فوبليكوف: التأريخ المعاصر للدول العربية. موسكو 1979. الجزء الأول والثاني.

20- د.س.شوشكين: الحروب العادلة والحروب غير العادلة. موسكو 1979. ترجمة إلياس شاهين.

21- خلدون ساطع الحصري: ثورة 14 تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق. بيروت 1962.

22- آية الله الخميني: الحكومة الإسلامية. بيروت.

23- فاروق صالح العمر: المعاهدات البريطانية وأثرها على السياسة الداخلية 1922-1948. بغداد 1977.

24- حسن مصطفى: البارزانييون. بغداد 1963.

25- هادي رشيد الجاوشلي: الأمة الكردية وتراثها التأريخي. بغداد 1967.

26- ه. م. طوالبه: مقطتفات من أقوال صدام حسين. بيبروت 1979.

27- عصمت شريف وانلي: العالم العربي وحركة التحرر القومي في كردستان العراق. سويسرا 1963.

28- عصمت شريف وانلي: دراسة حول زيارة وفدنا إلى العراق وكرستان. سويسرا 1975.

29- جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية. بيروت 1971.

30- جمال الغيطاني: حراس البوابة الشرقية. بيروت 1975.

31- جمال نبز: حول المشكلة الكردية. 1969.

32- كمال مظهر أحمد: كردستان خلال سنوات الحرب العالمية الأولى. بغداد 1977. ترجمة ملا عبدالكريم.

33- كمال مظهر أحمد: أضواءعلى قضايا في الشرق الأوسط. بغداد 1978.

34- كمال مظهر أحمد: دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية. بغداد 1978.

35- ك.د.وولت: ثورة الحرية. 1965. ترجمة محمد عماد.

36- كاظم حيدر: تلأكراد: من هم وإلى أين ؟ ترجمة محمد عماد.

37- كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية. موصل 1972.

38- يوليوس ويلهاوزن: الإمبراطورية العربية وسقوطها. القاهرة 1968. ترجمة م. عبدالهادي.

39- جي. سي. هورفيتس (ناشر): المنافسة السوفيتية الأمريكية في الشرق الأوسط. بيروت 1971. ترجمة دار النفائس.

40- محمد أمين زكي: ملخص تأريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور وحتى الآن. بغداد 1960. ترجمة محمد علي عوني.

41- محمد أمين زكي: تأريخ الدول والإمارات الكردية خلال العصر الإسلامي. القاهرة 1945. ترجمة محمد علي عوني.

42- ماجد عبدالرضا: المشكلة الكردية في العراق. بغداد 1975.

43- مصطفى جواد: جاوان: العشيرة الكردية المنسية ومشاهير الجاوانيين. بغداد 1973.

44- معمر القذافي: الكتاب الأخضر.

45- محمود الدرة: المشكلة الكردية. بيروت 1966.

46- محمود عباس: القضية: آفاق جديدة. بيروت 1979.

47- محمود شيرزاد: نضال الأكراد. القاهرة 1946.

48- محمد طلب هلال: دراسة حول محافظة الجزيرة ... دمشق 1963.

49- مناحيم بيكن: الإرهاب. بيروت 1978. ترجمة معين أحمد.

50- ميرابلا بيانكو: القذافي: رسول الصحراء. بيروت 1974. ترجمة دار الشورى.

51- منذر الشاوي: حول الدولة. بغداد 1964.

52- ن.ف.خالفين: الصراع على كردستان. بغداد 1969. ترجمة عثمان أبوبكر.

53- س.ج.آشيريان: الحركة القومية الديمقراطية في كردستان العراق. بيروت 1978. ترجمة دار الشورى.

54- سامي الجندي: البعث. بيروت 1969.

55- سمير عبدالكريم: أضواء على الحركة الشيوعية في العراق. الجزء الرابع. بيروت 1979.

56- صديق الدملوجي: إمارة بهدينان الكردية. موصل 1952.

57- سعيد عبدالوهاب: لماذا تبقى الحقائق مكتومة عن الشعب الكردي.إيران 1978.

58- صدام حسين: خندق واحد أم خندقين. بيروت 1978.

59- سيد قطب: العدالة الإجتماعية في الإسلام. بيروت 1974.

60- سامي عبدالرحمن: البديل الثوري ..... 1981.

61- نجدة فتحي صفوت (ناشر): العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. بيروت 1966.

62- عمر عوده الخطيب: نظرات إسلامية في التمييز العنصري. بيروت 1978..

63- بيره ش: بارزان وحركة الوعي القومي الكردي. إيران 1980.

64- = : العراق دولة بالعنف.

65- ريبر: الأكراد. دمشق 1969.

66- أبو القاسم بايندە (ناشر): نهج الفصاحة. طهران 1976.

67- و.ر.هاي: سنتان في كردستان. لندن 1920 ترجمة فؤاد جميل. بغداد 1973.

68- و. أ. ويكرام: مهد البشرية. بغداد 1971. ترجمة جرجيس فتح الله المحامي.

69- ف.ف. مينورسكي: الأكراد: ملاحظات وإنطباعات. بغداد 1968. ترجمة معروف خه زنه دار.

70- وليم إيكلتين: جمهورية مهاباد. بيروت 1972. ترجمة جرجيس فتح الله المحامي.

71- فواز الطرابلسي/ مترجم: مؤتمر شعوب الشرق. بيروت 1972.

72- منشورات دار المعارف: نهج البلاغة. بيروت.

73- منشورات حزب البعث/العراق: التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن. بغداد 1974.

74- منشورات حزب البعث/العراق: المنهاج الثقافي المركزي. الجزء الأول والثاني. بغداد 1977.

75- منشورات الثورة: المسألة الكردية: الوضع الراهن ... وآفاق المستقبل. بغداد 1974.

76- منشورات التجمع الوطني العراقي: الإرهاب في العراق. 1975.

77- وزارة المعارف العراقية (ناشر): مأساة الشعب الجزائري. بغداد 1960.

78- منشورات الحزب الشيوعي العراقي: ملاحظاتحول الوضع في العراق وحرب النظام الدكتاتوري. 1981.

79- منشورات دار المعاف: القرآن الكريم.

80- مجلة الفكر الجديد: موقفنا من المسألة الكردية. بغداد/آذار/1973.

81- مجلة الثقافة الجديدة: الأعداد: 6 و10 لعام 1980. و 11و12 لعام 1986. أنظر مثلا المقال الذي كتبه كريم أحمد: حركة التحرر القومي الكردية والطريق إلى الإنتصار.

82- منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق: طريق الحركة التحررية ... /1976.

83- = = = = = : المكنة التأريخية لحركة التحرر الكردية. 1976.

84- = = = = = : بيان المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق. حول سلسلة المقالات المذاعة من محطة إذاعة قاسملو وبيان لجنتها المركزية. أيلول/1981.

85- منشورات التآخي: في سبيل السلم والوحدة الوطنية. في سبيل تحقيق إتفاقية آذار. بغداد 1973.

86- منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق: ثورة 1961-1975. /1977.

87- منشورات حزب العمال الكردستاني: المبادئ الأساسية لحزب العمال الكردستاني./ 1980

88- منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (اللجنة التحضيرية): تقييم الثورة الكردية .../1977.

89- الحزب الديمقراطي اليساري الكردي/سوريا: حول الموقف من المسألة القومية الكردية في العراق. 1978.

90- منشورات كاجيك: بين الكاجيك وبارزاني. 1969.

91- منشورات كاجيك: الحقيقة حول كاجيك. 1971.

92- منشورات آلاي رزكاري: تنظيم الثورة في كردستان بصورة عامة ومنظمة البلوريتاريا الخاصة. 1980.

93- منشورات الإتحاد الوطني الكردستاني: إرتباطات القيادة البارزانية مع إسرائيل. 1981.

94- منشورات إتحاد الطلبة المسلمين العراقيين: من مذكرات حردان عبدالغفار التكريتي.

95- منشورات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية: نتائج وعبر. بيروت 1971.

96- دار الشعب: اللجنة المختصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتنازل. القاهرة 1983.

97- منشورات إتحاد طلبة كردستان العراق: لمحات من تأريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني. بغداد 1973.

98- منشورات إتحاد طلبة كردستان/أوربا: الأبعاد الحقيقية لأزمة الحكم التركي. المملكة المتحدة 1972.

99- التجمع الوطني العراقي: الإتفاقية الأخيرة بين العراق وإيران خيانة وطنية وقومية. 1975.

مختارات من مقالات الصحف والمجلات الصادرة باللغة العربية:

1- آفاق عربية (الأعداد التالية):

1976/7 بغداد: أطروحة حول العراق والمسالة الكردية.

5/ 1980بغداد: الخليج العربي.

1989/9 بغداد: دور النفط في تفريس الأهواز.

2- الموقف العربي (الأعداد التالية):

230/نيسان/1981: مسعود بارزاني: لدينا أراضي محررة.

3- الهدف:

1983/704: جواب الإتحاد الوطني.

4- الوطن العربي:

1980/15: 1980 عام الصراع على الخليج.

5- المجلة:

1982/136: تقرير خاص عن مؤتمر فاس.

1981/81: مشكلة خطيرة للعرب: المخططات الإسرائيلية للقضاء على القدس العربية.

1982/140: بعد صبرا وشتيلا: أشهر المذابح في التأريخ (70) وأكثرها شهرة خراب البصرة.

6- الشهيد:

1979/32: الدستور الإسلامي.

1980/34: القانون الدولي غير عادل: شعوب العالم تنتفض. " أبو شريف": حرس الثورة قوة إسلامية غايتها حماية الإسلام والثورة والدفاع عن المستضعفين.

1981/66: إمام الأمة: الإسلام أمانة في أيدينا وسوف لن نفرط بها. " مدرسي": وصية الشهيد محمد منتظري ... يجب أن تكونوا ثوارا أمميين.

1980/33: من أجل بناء جبهة المستضعفين في العالم.

1979/31: سينتصر الشعب العراقي تحت قيادة الإمام الخميني.

7- السفير:

1980/12/6: القذافي: يجب أن تؤسس دولة كردية.

8- الدستور:

1979/5/14: الأكراد ... ماذا يريدون؟

9- العراق الجديد:

1961/7: البيان الأول للثورة.

10- الجماهير:

1984/4: مجلة أمريكية تكشف عن المخطط التركي الأمريكي لغزو العراق.

11- الشرق الأوسط:

1980/12/6: القذافي يدعو إلى تأسيس دولة كردية مستقلة.

1982/9/21: ألعن هتلر في قبره لأنه لم يخلص البشرية من اليهود.

12- صوت الجماهير:

1981/32: في ضوء الغارات التركية على وطننا ... صدام حسين ... إلى أين؟

13- طريق الشعب:

1981/10: آلاف الجنود يرفضون مواصلة خوض الحرب. نتائج حرب صدام الإجرامية...

1981/11: بعد سنة من القادسية المدمرة.

مصادر باللغة الفارسية:

1- علي شريعتي: التشيع العلوي والتشيع الصفوي. طهران 1973.

2- أنتوني سمسون: الأخوات النفطية السبعة. ترجمة ذبيح الله منصوري.

3- أحمد شريفي: العشائر البارزانية.

4- أبو الحسن تفرشيان: إنتفاضة ضباط خراسان. طهران 1979.

5- بنيامين شودران: الشرق الأوسط, النفط والقوى العظمى. طهران 1973.ترجمة عبدالحسين شريفيان.

6- حسين مدني: كردستان: تحليل وتعقيب حركة التحرر الوطني في كردستان. 1979.

7- حميد معيني: حول الإشتباكات في كردستان. منشورات: شب آهنك/1979.

8- إسماعيل شريفزاده (ناشر): الصراع القومي والصراع الطبقي. 1979.

9- محمد مردوخ: تأريخ الكرد وكردستان. سنندج 1973.

10- نورالدين كيا نوري: موقفنا من اللجان الإستشارية, المسألة الكردية, والجبهة الشعبية الوطنية. منشورات حزب توده/1979.

11- قادر عبدالله: ما الذي يقوله الأكراد. منشورات شب آهنك/1979.

12- برويز صالحي: تحليل حول المسالة القومية في صراع الشعب الكردي. تبريز 1971.

13- شرفخان بدليسي: الشرفنامة. طبعة القاهرة 1932.

14- منشورات مجاهدين خلق: ظهور الإمبريالية الإيرانية في المنطقة وتحليل العلاقات بين العراق وإيران. 1972.

15- منشورات جريكهاي فدائي خلق: نشرة أخبار كردستان. عدد 1-1979/12.

16- منشورات منظمة الطلبة الإيرانيين (خط الإمام): وثائق من وكر التجسس: كردستان. الجزء الأول والثاني.

17- منشورات توده: ما الذي يجري في العراق؟ 1979.

18- منشورات توده: من أجل وقف الإرهاب والإضطهاد في العراق. 1979.

19- منظمة العفو الدولية: تقرير موجز عن إيران. 1976.

مختارات من مقالات الصحف والمجلات باللغة الفارسية:

1- إطلاعات:

30/آذار/1981: إدريس بارزاني: الهدف المشترك لجميع قوى المعارضة في العراق هو إسقاط النظام.

1979/16064: تحذير المنظمة الكردية الموجه إلى الأكراد في العاصمة ...

1979/15806: جلال طالباني: نحن لا نريد تصدير الثورة إلى إيران.

2- مستضعفين إيران:

1979/11: الشعب الكردي بين الخوف والأمل.

3- كيهان:

1979/10660: البارزاني: أحد عوامل الإستعمار والرجعية لتمرير المكائد في الشرق الأوسط.

1979/10919: 500 عاما من التطاول والعدوان الغربي على الإسلام.

1980/11277: محمد منتظري: المسلمون سوف يبيدون القواعد الأمريكية في المنطقة.

4- كار:

1979/34: والدة أحسن وشهريار ناهد: نفذ حكم الإعدام بأبنائي لكونهما كرديان.

خلق مسلمان:

1979/9: شريعة مداري: مسألة الحكم الذاتي جائزة إذا كانت ضمن الوحدة الإيرانية.

آرمان ملت:

1980/34: تقرير حول حرب الصاباة في العراق: كيف عاد البسمركة الأكراد إلى مناطقهم...؟

مصادر باللغة الكردية:

1- أحمد خواجه: ماذا رأيت؟ بغداد. 1968- 1973. الأجزاء 1-3.

2- كمال مظهر أحمد: التأريخ. بغداد 1983.

3- كريم حسامي: قافلة من شهداء كردستان الإيرانية. .1971.

4- إسماعيل أردلان: أسرار بارزان. بغداد/ 1959.

5- نوشيروان مصطفى: حادثة هكاري. منشورات الإتحاد الوطني الكردستاني/ 1981.

6- منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران: خيانة الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقته) ضدالشعب الكردي. 1981.

7- أوليا جلبي: الأكراد في تأريخ جيرانهم. ترجمة سعيد ناكام. بغداد/1979.

السليمانية في 2015/2/7